

# موسوعة التشريع العربية

المجلد السابع والستون

خدمة مدنية

نبيل سعيد

المستشار

محمد بن يوسف

مجازي الحقوق





# موسوعة التشرية العربية

الجزء السابع والستون

خدمة مدنية

نبيل سعيد

المستشار

محمّد بن يوسف

مجاز في الحقوق





# الجمهورية العراقية







## خدمات مدنية

### بعثات ومنح واجازات دراسية :

- قرار مجلس قيادة الثورة رقم (٨٠٣) لسنة ١٩٧٨ تخويل الوزير المختص صلاحية تمديد مدة المجاز دراسيا وطالب البعثة .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٤٨١ لسنة ١٩٧٨ تخويل رؤساء اللجان المركزية صلاحية ايفاد الموظفين والعمال الى القطر السورى .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١١٦٩ لسنة ١٩٧٩ تخويل رئيس الهيئة التوجيهية لمركز البحوث والمعلومات ووزير الثقافة والاعلام صلاحية ايفاد الموظفين .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٧٢ لسنة ١٩٧٩ تخويل الوزير المختص صلاحية البت بالايادات والزمالات التى لا تزيد مدتها عن السنة الواحدة .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٩٩٢ لسنة ١٩٨١ تخويل رئيس المنشأة العامة لتنفيذ المشاريع العسكرية صلاحية المصادقة على شهادات الموظف الموفد .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١١٠٥ لسنة ١٩٨١ تخويل الوزير المختص منح الموظفين من خريجي المعاهد الفنية اجازة دراسية .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٣١٨ لسنة ١٩٨١ تمتع كل من الزوجين بالأجازة الدراسية أو الزمالة الدراسية أو البعثة العلمية خارج القطر .



## تأديب :

- قانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٦ قانون انضباط موظفي الدولة .
- قانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ قانون انصاف الموظفين .
- قرار مجلس الوزراء بالغاء قرارات الفصل لأسباب سياسية .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨٢٦ لسنة ١٩٧٦ تخويل وزير الداخلية صلاحية تخويل وكيل الوزارة للإدارة المحلية بعض الصلاحيات الواردة في قانون الانضباط موظفي الدولة رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٦ .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٠٥٥ لسنة ١٩٨١ تخويل أمين السر العام لمجلس قيادة الثورة صلاحية فصل الموظف الذي تقل درجته عن درجة مدير عام .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١١٣١ لسنة ١٩٨١ تخويل أمين السر العام لمجلس قيادة الثورة صلاحية توقيع قرارات مجلس قيادة الثورة الخاصة بالاحالة على التقاعد والفصل من الوظيفة للعمال والموظفين الذين تقل درجتهم عن درجة مدير عام .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٧١٧ لسنة ١٩٨١ بشأن مجلس الانضباط العام في بغداد .
- تعليمات عدد ٨٧ لسنة ١٩٧٤ أخطار المستخدم .

## تدريب :

- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨٣٩ لسنة ١٩٧٥ بمنح بعض المتدربين قدما معينة ومخصصات تدريب ونفقات التدريب ومخصصات معيشة .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٥٣٨ لسنة ١٩٧٨ بشمول المشاركين في الدورات التدريبية في الجهاز المركزي للاحصاء بمخصصات التدريب المنصوص عليها في قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨٣٩ لسنة ١٩٧٥ .
- تعليمات عدد ٢٤ لسنة ١٩٦١ الدورات التدريبية .
- تعليمات عدد ٤ لسنة ١٩٨١ تفرغ العاملين في مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات الدولة الأخرى والقطاع الاشتراكي .



**ترقيات وتسويات:**

- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٣٣٤ لسنة ١٩٧٥ اعتبار بعض أوامر أو ترفيع نافذة من تاريخ استحقاق الترفيع ( انظر خدمة جامعية ) .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٤١٧ لسنة ١٩٧٦ تاريخ نفاذ الترفيع بالنسبة للموظف أو المستخدم الذي صدرت التوصية بترفيعه وتأخر ترفيعه بسبب تأخر تصديق الميزانية العامة للدولة .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٩٧٧ لسنة ١٩٧٦ منح قدم لمدة سنة واحدة بغرض الترفيع لخريجات كلية التمريض .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٧٨ تخويل رئيسي مكتب المنظمات الشعبية صلاحية ترفيع منتسبي المكتب ومنحهم العلاوات والاجازات .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٢١٦ لسنة ١٩٧٨ اعتبار ترفيع الموظف نافذا من تاريخ استحقاقه القانوني اذا لم يكن للموظف دور في تأخير ترفيعه .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٤٥٣ لسنة ١٩٧٩ تخويل الوزير المختص صلاحية ترفيع الموظفين المعيّنين بمراسيم جمهورية .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٧٧٥ لسنة ١٩٧٩ منح خريجي معهد الهندسة الصناعية العالي ( الملقى ) قدما لمدة سنة واحدة لغرض الترفيع .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٢٠٨ لسنة ١٩٨٠ شمول بعض المهندسين باحكام قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٧٧٥ لسنة ١٩٧٩ .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٣١٤ لسنة ١٩٨٠ اعتبار الخدمة الفعلية لمن ساهموا في الحملة الوطنية الشاملة لمحو الأمية الالزامي خدمة مضاعفة لأغراض العلاوة والترفيه والتقاعد .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٢ لسنة ١٩٨١ منح الموظف أو العامل في خدمة المجهود الحربي قدما لأغراض العلاوة والترفيه والزيادة السنوية .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٣٨٣ لسنة ١٩٨١ ترفيع الموظف الشهيد .
- نظام رقم ٢٣ لسنة ١٩٦١ بنظام اللغات الاجنبية الاضافية ،



- تعليمات عدد ١ لسنة ١٩٦٣ توصيات الترفيع .
- تعليمات عدد ٢ لسنة ١٩٦٣ الاعتراضات على عدم الترشيح للتوفيع .
- تعليمات رقم ٨ لسنة ١٩٧٨ لتنفيذ أحكام قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٢١٦ لسنة ١٩٧٨ باعتبار ترفيع الموظف نافذا من تاريخ استحقاقه القانوني .
- تعليمات رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ بضم الخدمة للمشمولين بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٧٦ في العراق أو في الكويت الى الخدمة المؤداة في أبو ظبي وبالعكس .
- منشور لعام ١٩٦٥ امتحانات الترفيع .

#### تطهير :

- قانون تطهير الجهاز الحكومي رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٧ .
- قانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٩ - ذيل قانون تطهير الجهاز الحكومي رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٧ .

#### تعيين :

- نظام الامتحانات للخدمة المدنية رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٧ .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٨ حرمان العراقي الذي يتزوج من اجنبية من حق التوظيف .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٦٩ استثناء طلاب البعثات والمساعدات المالية والمنح والزمالات والاجازات الدراسية من شروط التعيين من قبل مجلس الخدمة العامة .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٧٤٠ لسنة ١٩٦٩ ابقاء منتسبي مديرية المكائن والآلات الزراعية على الملاك شبه الرسمي .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٠٣ لسنة ١٩٧٠ التزام الوزارات والدوائر الرسمية وشبه الرسمية بوجوب ترجيح الخريجات و الخريجين للسنتين السابقة على الخريجات والخريجين للسنتين الملاحقة عند النظر في التعيين .



- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٥٢ لسنة ١٩٧٠ تخويل كل من محافظي اربيل والسليمانية صلاحية تعيين الموظفين والمعلمين .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٧٠ ايقاف التعيينات وسحب صلاحية التعيين والاستخدام وجعل صلاحية التعيين بموافقة مجلس قيادة الثورة .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٨٤ لسنة ١٩٧٢ تخويل المحافظين صلاحية تعيين المعلمين والمعلمات .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٢٥ لسنة ١٩٧٣ تخويل الوزير المختص صلاحية تعيين ذوى المهارات الحرفية .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٧٣ تخويل الوزير المختص صلاحية التعيين فى حالة تعذر الحصول على المرشحين للتعين فى الوظائف الشاغرة بعد الاعلان عنها .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٤ تخويل وزير الزراعة صلاحية تعيين موظفين حسابيين .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٤٠٧ لسنة ١٩٧٤ تخويل وزير الداخلية صلاحية تعيين بعض الموظفين دون الرجوع الى مجلس الخدمة العامة .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٧٤ تخويل نائب رئيس مجلس قيادة الثورة صلاحية تعيين ونقل وترفيه موظفى مكتب نائب الرئيس .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٥٣٨ لسنة ١٩٧٤ تخويل وزارة الاشغال والاسكان صلاحية تعيين الاجراء من المهندسين ومعاونيهم بصفة موظفين دون الرجوع الى مجلس الخدمة العامة .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٧٤ تخويل الوزير المختص صلاحية تعيين خريجي الكليات والمعاهد العليا لاشغال الوظائف الحسابية والتدقيقية .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٧٣٤ لسنة ١٩٧٤ تعيين خريجي كليات ومعاهد الطب الاجنبية فى فروع الطب العدى او التخدير او الاشعة او المختبر دون تسجيلهم او انتمائهم الى نقابة اطباء .



- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٧٧٠ لسنة ١٩٧٤ قبول خريجات الدراسة الابتدائية في مدارس التمريض ودورات المرضات والقابلات استثناء من قانون الخدمة المدنية .

- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨٠٧ لسنة ١٩٧٤ تخويل الهيئة التوجيهية لمجلس التخطيط صلاحية اضافة عناوين أعمال أخرى لذوى المهارات الحرفية فى القرار رقم ١٢٥ لسنة ١٩٧٤ .

- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨٢٣ لسنة ١٩٧٤ تعيين خريجي الدراسة الابتدائية بوظيفة حارس فى مصلحة السجون استثناء من اجراءات مجلس الخدمة العامة .

- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨٨٣ لسنة ١٩٧٤ تخويل وزير التعليم العالى والبحث العلمى صلاحية تعيين العشرة الاوائل خريجي كليات الطب استثناء من اجراءات مجلس الخدمة العامة .

- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٩٦٤ لسنة ١٩٧٤ منع تعيين خريجي الدراسة الابتدائية فى الوظائف الواردة فى أنظمة الدوائر شبه الرسمية والمؤسسات والمصالح والشركات العامة مع استثناء بعض حملة شهادة الدراسة الابتدائية .

- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ بشأن تعيين خريجي الكليات والمعاهد الدينية .

- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٥ تخويل مصلحة نقل الركاب تعيين خريجي الدراسة الابتدائية بوظيفة محصل استثناء من أحكام قانون الخدمة المدنية والملاك .

- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٧٥ تخويل مؤسسة المعاهد الفنية صلاحية تعيين المدربين الفنيين استثناء من اجراءات مجلس الخدمة المدنية .

- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٧٥ تخويل وزير التعليم العالى والبحث العلمى صلاحية تعيين العشرة الاوائل من خريجي الأقسام العلمية استثناء من اجراءات مجلس الخدمة المدنية .



- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٧٥ تخويل مجلس امانة العاصمة تعيين خريجي الدراسة الابتدائية بوظيفة جندي اطفاء وسائق اطفاء استثناء من قانون الخدمة المدنية .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٧٥ تخويل وزير الداخلية صلاحية تعيين الموظفين المدنيين في دوائر الشرطة والحدود والأمن والجنسية والمرور استثناء من اجراءات مجلس الخدمة العامة .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٦٧٦ لسنة ١٩٧٥ تخويل وزير البلديات صلاحية تعيين خريجي الدراسة الابتدائية بوظيفة جندي اطفاء وسائق اطفاء في المؤسسات البلدية ما عدا امانة العاصمة استثناء من أحكام قانون الخدمة المدنية
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٠٣٤ لسنة ١٩٧٥ بشأن الزام المدرس أو المعلم الذي يعين بعد صدور هذا القرار بالخدمة في المناطق النائية .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١١١٧ لسنة ١٩٧٥ تخويل مجلس الجامعة التكنولوجية في بغداد صلاحية تعيين الموظفين الفنيين استثناء من اجراءات مجلس الخدمة العامة .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١١٧٧ لسنة ١٩٧٥ منح اعادة تعيين أو تشغيل أى موظف أو مستخدم أو عامل مستقيل في أى دائرة رسمية أو شبه رسمية أو في أى شركة عامة أو مختلطة أو خاصة الا بموافقة الجهة التي استقال منها .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١١٨٧ لسنة ١٩٧٥ تخويل المحافظين صلاحية التعيين في هيئة الخزانة في المحافظات .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٣٥١ لسنة ١٩٧٥ استثناء المضمدين خريجي الدراسة الابتدائية من بعض شروط التعيين .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٤١٩ لسنة ١٩٧٥ تعيين خريجي الكليات والمعاهد العالية العاطلين ممن تأخر تعيينهم بسبب التحاقهم بالخدمة العسكرية
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٥١٦ لسنة ١٩٧٦ تخويل وزارة الاشغال والاسكان صلاحية التعيين في وظيفة مساح استثناء من اجراءات مجلس الخدمة العامة .



- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٦٦٥ لسنة ١٩٧٦ تخويل وزير الصحة صلاحية تعيين خريجي كليات الطب والصيدلة ومعاهد المهن الصحية والطب الفنى استثناء من اجراءات مجلس الخدمة العامة .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٩٣٧ لسنة ١٩٧٦ تخويل وزير التعليم العالى والبحث العلمى صلاحية تعيين خمسة من الربع الأول من خريجي بعض الكليات سنويا للعمل فى معاهد المؤسسة الفنية .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٩٨١ لسنة ١٩٧٦ سريان قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١١١٧ لسنة ١٩٧٥ على منتسبى شركة ( ألف - العراق ) المقارل العام لشركة النفط الوطنية العراقية ومنع اعادة تعيينهم أو تشغيلهم الا بموافقة الشركة
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٢٨٦ لسنة ١٩٧٦ تخويل وزير الدفاع صلاحية تعيين الموظفين المدنيين دون الرجوع الى مجلس الخدمة العامة .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٣٢٣ لسنة ١٩٧٦ تخويل وزير الصحة صلاحية تعيين الاطباء العائدين الى أرض الوطن استثناء من اجراءات مجلس الخدمة المدنية العامة .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ تخويل المحافظين صلاحية تعيين خريجي بعض الكليات والمدارس فى المحافظات ودوائر الاملاك والكمارك استثناء من اجراءات مجلس الخدمة المدنية .
- قرار مجلس الثورة رقم ١٥٥ لسنة ١٩٧٧ تخويل أمين السر العام لمجلس قيادة الثورة صلاحية تعيين وترفيح الموظفين فى مكتب أمانة السر دون الرجوع الى مجلس الخدمة المدنية العامة .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٧٧ جواز تعيين المواطن العربى موظفا فى دوائر الدولة ومؤسساتها .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٦٩٤ لسنة ١٩٧٧ تخويل وزير الداخلية صلاحية تعيين الموظفين فى مديرية الاحوال المدنية العامة استثناء من اجراءات مجلس الخدمة المدنية العامة .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٧٦٥ لسنة ١٩٧٧ تخويل المؤسسة العامة للبريد والبرق والهاتف صلاحية تعيين خريجي الدراسة المتوسطة ببعض الوظائف .



- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٧٨٧ لسنة ١٩٧٧ نفاذ الأوامر الصادرة بقبول استقالة العمال والمستخدمين الذين أعيد تعيينهم بأجور أعلى طبقاً لقرار مجلس الثورة رقم ١٢٥ / ١٩٧٤ .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨٧٦ لسنة ١٩٧٧ تخويل وزير التعليم العالي والبحث العلمي صلاحية تعيين الفنيين في المجال الطبي فقط استثناء من اجراءات مجلس الخدمة العامة .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨٩٩ لسنة ١٩٧٧ شمول العمال الفنيين في مؤسسات القوات المسلحة باحكام قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٢٥/١٩٧٤ .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٩٥٤ لسنة ١٩٧٧ تعيين المرضات المبينة عناوينهم في هذا القرار بأعلى من الراتب الذي تستحقه كل منهم .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٩٤٨ لسنة ١٩٧٧ تعيين خريجات الدراسة المتوسطة المقبولات في دورة معهد خدمات الطيران .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٠٥٦ لسنة ١٩٧٧ تخويل المؤسسة العامة للطيران المدني العراقي صلاحية تعيين خريجي الدراسة الابتدائية بوظيفة اطفائي في المنشآت التابعة لها .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٠٧٩ لسنة ١٩٧٧ تخويل وزير الري صلاحية تعيين الناجحين في الدورة التدريبية لرصد القراءات الهيدرولوجية .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١١٠٩ لسنة ١٩٧٧ تخويل المؤسسة العامة للموانئ العراقية صلاحية تعيين خريجي الدراسة المتوسطة بعض الوظائف .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١١٩٠ لسنة ١٩٧٧ استثناء الخريجين الذين يتم توزيعهم من قبل وزارة التخطيط من اجراءات مجلس الخدمة العامة .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٣٤٢ لسنة ١٩٧٧ تخويل وزير الخارجية تعيين موظفين وعمال محليين في البعثات السياسية والقنصليات في الخارج من العراقيين والعرب في بعض الوظائف .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٣٦٢ لسنة ١٩٧٧ تخويل القائد العام للجيش الشعبي صلاحية تعيين الموظفين في الجيش الشعبي استثناء من اجراءات مجلس الخدمة العامة .



- قرار مجلس قيادة الثورة رقم (٥٢) لسنة ١٩٧٨ تخويل المؤسسة العامة للتربية واستصلاح الاراضى تعيين خريجي الدراسة المتوسطة فى بعض الوظائف .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٨ تخويل المؤسسة العامة للطيران المدنى صلاحية تعيين خريجات الدراسة المتوسطة .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٣١٧ لسنة ١٩٧٨ تعيين خريجي الدراسة المتوسطة من الناجحين فى دورة اعداد المساحين الهيئة المشاريع الزراعية .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٥٣٢ لسنة ١٩٧٨ الزام خريجي الكليات والمعاهد الفنية بالعمل فى دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٥٤٣ لسنة ١٩٧٨ عدم جواز تعيين أو تشغيل خريجي الجامعة التكنولوجية ومعهد التكنولوجيا فى غير الوظائف التعليمية والتدريبية فى المعاهد والمدارس الفنية .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٥٥٩ لسنة ١٩٧٨ تخويل الوزراء المختصين الصلاحيات الممنوحة لوزير الخارجية بموجب قرار مجلس الثورة رقم ١٣٤٢ لسنة ١٩٧٧ .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨٠٤ لسنة ١٩٧٨ تعيين خريجي الدراسة المتوسطة من الناجحين فى دورة كتاب الطابعة .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٩٤٠ لسنة ١٩٧٨ حساب الخدمة الالزامية لخريجي المعاهد العالية قدما لأغراض التعيين .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ تخويل المؤسسة العامة التابعة لوزارة التجارة صلاحية تعيين خريجات الدراسة المتوسطة فى بعض الوظائف
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٧٨ تعيين خريجي الدراسة المتوسطة من الناجحين فى دورات تدريبية أو تأهيلية .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٧٨ تخويل وزارة الاوقاف صلاحية تعيين الخدم الفخريين فى الروضات ( الحسينية ، العباسية ، الحيدرية ) استثناء من شروط التعيين فى نظام العتبات المقدسة رقم ٢١ لسنة ١٩٦٩ .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١١١٨ لسنة ١٩٧٨ تخويل وزير الصناعة والمعادن



- صلاحية استخدام الفنيين والاختصاصيين من العناصر النادرة التي كانت تعمل لدى شركات المقاولات التي قامت بتنفيذ المشاريع .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١١٣١ لسنة ١٩٧٨ منع تعيين خريجي الدراسة الإعدادية قبل أن ينهوا الخدمة العسكرية الإلزامية .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١١٤٧ لسنة ١٩٧٨ تعيين خريجات الدراسة المتوسطة في وظيفة مربية ومرشدة في دور الحضانة .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٢١٤ لسنة ١٩٧٨ جواز إعادة تعيين الموظفين حملة شهادة الدراسة الابتدائية .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٢١٥ لسنة ١٩٧٨ إعادة تعيين الموظفين من حملة الدراسة المتوسطة وظائفهم السابقة .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٣٥٢ لسنة ١٩٧٨ تخويل وزارة الشباب صلاحية تعيين موظفين
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٣٦٢ لسنة ١٩٧٨ استثناء معلم ومعلمات معاهد الإدارة المحلية من أحكام قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٠٣٤ في ١٩٧٥/٩/٢١ .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٣٩١ لسنة ١٩٧٨ تصحيح الوضع القانوني للعمال الذين استقالوا وأعيد تعيينهم بأجر أعلى .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٤٤٧ لسنة ١٩٧٨ تخويل المؤسسة العامة للموانئ العراقية صلاحية تعيين خريجي الدراسة الابتدائية ببعض الوظائف .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٩ تخويل وزارة الداخلية صلاحية تعيين العمال غير الماهرين في المدارس الابتدائية .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ تعيين الخريجين غير المؤهلين في وظيفة معلم في المدارس الابتدائية ورياض الأطفال .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٩ تخويل وزير الزراعة والإصلاح الزراعي صلاحية تعيين العمال في مجمع الدجيلة الزراعي / الصناعي .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٩ تخويل مدير الدفاع المدني العام صلاحية تعيين خريجي الدراسة الابتدائية بوظيفة ( جندي اطفاء ) ( سائق اطفاء ) .



- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٤٩٢ لسنة ١٩٧٩ تخويل الأمين العام لإدارة الشئون الداخلية منطقة الحكم الذاتي صلاحية تعيين خريجي الدراسة الابتدائية بوظيفة ( جندى اطفاء ) ( سائق اطفاء ) .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨٧٨ لسنة ١٩٧٩ تحديد رواتب الموظفين المعارة في المنظمات الدولية والعربية في العراق .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٧٩ - تعيين حملة الشهادة المتوسطة من خريجي معهد التعاون والارشاد الزراعي .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٩٩٤ لسنة ١٩٧٩ تخويل المحافظين صلاحية تعيين خريجي الدراساتين الاعدادية والمتوسطة .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٠٨٦ لسنة ١٩٧٩ - توزيع الخريجين على السوزارات .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١١٩٨ لسنة ١٩٧٩ استثناء زوجات منتسبي القوات المسلحة من أحكام قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٠٣٤ لسنة ١٩٧٥ .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٤٢٠ لسنة ١٩٧٩ تخويل المحافظين صلاحية تعيين خريجي الدراسة المتوسطة بوظيفة ( محصل في مديريات مصالح نقل الركاب )
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٦١٦ لسنة ١٩٧٩ الاستعانة بخدمات الموظفين الملتحقين بأزواجهن في الخارج في الحصول على المستخدمين الأجانب .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٧١٨ لسنة ١٩٧٩ تخويل وزارة الداخلية صلاحية تعيين خريجي الدراسة المتوسطة بصفة موظفين في دائرة الأحوال المدنية .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٧٣٠ لسنة ١٩٧٩ بإلغاء كل نص يشترط للتعين تقديم شهادة عدم المحكومية .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٠ تخويل المنشأة العامة لنقل الركاب صلاحية تعيين خريجي الدراسة المتوسطة في بعض الوظائف .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ جواز تعيين خريجي الدراسة المتوسطة بوظيفة كاتب إداري بالمؤسسة العامة للكهرباء .

- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٠ حرمان العراقية التي تتزوج من اجنبي من الخدمة في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٨٠ - تعيين المعوقين القادرين على العمل في دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي .
- قرار مجلس قيادة الثورة ٤٢٤ لسنة ١٩٨٠ سريان أحكام قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٨٠ على المعوق القادر على العمل .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٨٠ تخويل رئيس المجلس التنفيذي لمنطقة الحكم الذاتي صلاحية تعيين خريجي الدراسة المتوسطة .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٥٨١ لسنة ١٩٨٠ تخويل وزير الثقافة والاعلام تعيين عارضات الأزياء .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٧٨٠ لسنة ١٩٨٠ تعديل قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨٧٨ لسنة ١٩٧٩، وذلك بتجديد رواتب الموظفين المعارة خدماتهم في المنظمات العربية والدولية في العراق .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٨١ بشأن تعيين الزوجة في وظيفة خارج العراق .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٠٤٥ لسنة ١٩٨١ استثناء الموظفين المتحقات بأزواجهن من مفتشى وزارة الخارجية العاملين في البعثات العراقية بالخارج من أحكام قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٦٩٠ لسنة ١٩٨١ .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٣٠٩ لسنة ١٩٨١ شمول الموظفات المتحقات بأزواجهن من مفتشى مجلس قيادة الثورة للعمل خارج القطر بالاستثناء الوارد بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٠٤٥ لسنة ١٩٨١ .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٥١٠ لسنة ١٩٨١ بقبول طلبات التعيين بوظيفة مدرس من الموظفين العاملين في جميع دوائر الدولة ممن يحملون شهادة البكالوريوس .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨٢ بتولي وزارة التخطيط توزيع خريجي الكليات والمعاهد الفنية في الاختصاصات الهندسية والعلوم الصرفة والعلوم الزراعية .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٢٨١ لسنة ١٩٨٢ باستثناء ذوو المهن الصحية والفنيون من منتسبي وزارة الصحة من أحكام قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٥١٠ لسنة ١٩٨١ .



- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٤٠٣ لسنة ١٩٨٢ باستثناء الموظفون الفنيون المتدربون العاملون في وزارة الصناعة والمعادن والمنشآت التابعة لها من احكام قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٥١٠ لسنة ١٩٨١ .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٢٥٢ لسنة ١٩٨٢ بتحويل المحافظين في محافظات منطقة الحكم الذاتي صلاحية تعيين خريجي المدارس المتوسطة بوظيفة محصل .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٢٠٩٨ لسنة ١٩٨٠ تشغيل المعوقين القادرين على العمل في دوائر الدولة والنظام الاشتراكي .

#### تقاعد ومعاشات ومكافآت نهاية الخدمة :

- قانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٠ قانون التقاعد المدني .
- قانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٢ قانون بالتعديل الخامس لقانون التقاعد المدني رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٠ .
- قانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٥٤ قانون بالتعديل السابع لقانون التقاعد المدني رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٠ .
- قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٨ قانون بالتعديل التاسع لقانون التقاعد المدني رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٠ .
- قانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٩ قانون صندوق تقاعد الموظفين والمستخدمين في الدوائر والمؤسسات شبه الرسمية .
- قانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٠ قانون بالتعديل الرابع عشر لقانون التقاعد المدني رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٠ .
- قانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٦٤ قانون شمول مؤذني وخدم المساجد المضبوطة باحكام قانون صندوق التقاعد .
- قانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ قانون التقاعد المدني .
- قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٧ قانون صندوق تقاعد الموظفين والمستخدمين في الدوائر والمؤسسات شبه الرسمية .
- قانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٧ قانون ذيل قانون صندوق تقاعد الموظفين

- والمستخدمين في الدوائر والمؤسسات شبه الرسمية رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٧ .
- قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٠ قانون تعديل قوانين التقاعد المدنية والعسكرية والشرطة والأمن والجنسية .
- قانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٧٠ قانون احتساب خدمة العاملين في الصناعة النفطية والتعدين تقاعدية .
- قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ قانون تعديل قوانين التقاعد المدنية والعسكرية والشرطة والأمن والجنسية وقانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال فيما يتعلق بتنظيم اشتغال المتقاعدين خارج العراق .
- قانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ قانون احتساب خدمة العاملين في الشركات والوكالات البحرية الاهلية خدمة تقاعدية .
- قانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٤ قانون احتساب خدمة موظفي الشركة العراقية للعمليات النفطية . خدمة تقاعدية .
- قانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٧ قانون الغاء قانون صندوق تقاعد الموظفين والمستخدمين في الدوائر والمؤسسات شبه الرسمية رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٧ .
- قانون رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٩ ضمان المؤمنين في الدفاع عن الثورة .
- نظام رقم ٤ لسنة ١٩٤١ التقاعد بسبب العجز .
- نظام رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ العجز لصندوق التقاعد .
- نظام رقم ١٦ لسنة ١٩٦٤ العجز للمستخدمين بأجور يومية أو شهرية مقطوعة .
- نظام رقم ١٨ لسنة ١٩٨١ تسليف المتقاعدين المدنيين .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٩٩١ لسنة ١٩٧١ بشأن أغراض الترفيه والعلاوة والتقاعد للموظفين والمستخدمين والعمال الفلسطينيين في العراق .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٢٧٠ لسنة ١٩٧٢ اعتبار مدة التحاق الموظفة بزوجها الموظف في الخدمة الخارجية خدمة مستمرة .



- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٧٢ منح حقوق تقاعدية .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٧٣ بشأن سريان قانون العمل رقم ١٥١ لسنة ١٩٧٠ على المستخدمين المشمولين بقانون التقاعد .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٤ بمنح المتقاعدين المدنيين والعسكريين مبالغ اضافية .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٠٢٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن تطبيق قرار مجلس الثورة رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٧٢ على المستخدمين الحاليين على التقاعد .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٥ شمول موظفي شركة النفط بالموصل بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٤ باحتساب مدد الخدمة .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ بتحويل وزير المالية صلاحية اضافة مدة ٦ شهور لمن تبلغ خدماتهم التقاعدية نيل الراتب التقاعدي .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٩٤٠ لسنة ١٩٧٦ استحقاق الموظف والمستخدم الراتب التقاعدي بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١١٤٢ لسنة ١٩٧٦ سريان أحكام قانون التقاعد رقم ١٠٢ لسنة ١٩٧٠ على الاشخاص الذين استشهدوا أو أصيبوا بآفات دائمية .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٥٠٩ لسنة ١٩٧٨ ينقل حقوق التقاعد للموظف أو المتقاعد الى عيالة من مواطني الاقطار العربية الشقيقة .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٥٤٧ لسنة ١٩٧٨ حق الموظف أو المتقاعد في تقاضى مكافأة تقاعدية .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٩٥٣ لسنة ١٩٧٨ تبلغ بمقتضاء الخدمة التقاعدية الى ١٥ عاما لمن لم تبلغ خدمتهم الى هذا الحد عند الاصابة بالعجز الكلي عن العمل
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٠٥٥ لسنة ١٩٧٨ الاصابة أثناء التدريب في الجيش الشعبي أو بسببه .

- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٢٤٦ لسنة ١٩٧٨ شمول العاملين في فرق الدفاع المدني بقواعد التقاعد في حالة اصابتهم بعجز كلي أو جزئي .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٢٩٥ لسنة ١٩٧٨ جواز الجمع بين الاستحقاق في التقاعد والراتب الوظيفي لأب الشهيد وأمة وزوجته وأولاده .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٦١٢ لسنة ١٩٧٨ شمول المصابين من المتخلفين بقوات الحدود .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٠٤٦ لسنة ١٩٧٩ - منح المتقاعدين المدنيين مبالغ اضافية .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٦٣٦ لسنة ١٩٧٩ معاملة بنت المتقاعد ، معاملة الابن .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٦٤٠ لسنة ١٩٧٩ اعادة النظر في بعض قضايا التقاعد .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٦٩٨ لسنة ١٩٧٩ اخضاع موظفي الغرف التجارية لأحكام قانون التقاعد المدني رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٨٠ إلغاء النصوص القانونية التي تجيز للموظفين طاب الاعتزال عند اكمال خدمة فعلية لمدة ( خمس عشرة سنة )
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٥٩٩ لسنة ١٩٨٠ - حرمان الموظف المستقيل بدون موافقة دائرته من الحقوق التقاعدية .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٧٣٠ لسنة ١٩٨٠ تشغيل المتقاعدين من منتسبي الدولة والقطاع الاشتراكي .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٧٣١ لسنة ١٩٨٠ - اعتبار بعض الاشخاص من الشهداء في بعض الحالات .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١١١٢ لسنة ١٩٨٠ منح بعض المتقاعدين مبالغ اضافية
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١١١٣ لسنة ١٩٨٠ - نسب استقطاعات حصة التقاعد .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١١٥٣ لسنة ١٩٨٠ - تشغيل بعض المتقاعدين في دور الحضانة .



- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٤٥٠ لسنة ١٩٨٠ - التقاعد العائلي .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٩٧ لسنة ١٩٨١ عدم خضوع المتقاعد العربي السنّي يستخدم لدى دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي لأحكام قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ منح زيادات القدرة الشرائية للمشمولين بقانون التقاعد .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٨١ الحد الأدنى لمجموع الراتب التقاعدي .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٤٦٤ لسنة ١٩٨١ بمنح المحالون على التقاعد من أعضاء الهيئات التدريسية المشمولين بأحكام الفقرة (٢) من المادة ٤٥ من قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ مكافأة تعادل الرواتب الاسمية لمدة ستة أشهر .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٣٤١ لسنة ١٩٨٢ بشأن صرف المكافأة التقاعدية المنصوص عليها في قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٤٦٤ لسنة ١٩٨١ لمن يحال على التقاعد لأسباب صحية لأعضاء الهيئات التدريسية .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨١٦ لسنة ١٩٨٢ بعدم حساب مدة الخدمة العمالية غير المضمومة لأغراض التقاعد .
- تعليمات مالية عدد ٦ لسنة ١٩٤٠ .
- تعليمات مالية عدد ٧ لسنة ١٩٤٠ .
- تعليمات عدد ١ لسنة ١٩٤١ ( اذاعة مالية ) .
- تعليمات الخدمة المدنية عدد ٤ لسنة ١٩٦٠ .
- تعليمات تقاعدية عدد ١ لسنة ١٩٦٨ .
- تعليمات تقاعدية عدد ٢ لسنة ١٩٧٢ .
- تعليمات تقاعدية عدد ٥ لسنة ١٩٧٤ .
- تعليمات تنظيم معاملات المتقاعدين عدد ١ لسنة ١٩٧٦ .
- تعليمات عدد ٧ سنة ١٩٧٨ بشأن أسر الشهداء .
- تعليمات عدد ٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن تنظيم معاملات المتقاعدين .
- تعليمات عدد ٦ لسنة ١٩٨٠ تشغيل المتقاعدين في دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي .

**علاج طبي :**

- تعليمات عدد ٢٢ لسنة ١٩٦٠ معالجة الموظف أو المستخدم خارج العراق على نفقة الحكومة .

**عمال حكومة :**

- قانون حدود الدرجات العمالية واجورها في قطاع التشييد ١٢ لسنة ١٩٧٨ .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١١٨٠ لسنة ١٩٧٦ بشأن تعيين الاجير الحاصل على شهادة الدراسة الابتدائية .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٥٠٢ لسنة ١٩٧٨ بتطبيق احكام القانون حدود الدرجات العمالية واجورها رقم (١٢) لسنة ١٩٧٨ على جميع العمال العرب العاملين في دوائر الدولة ومؤسساتها .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٩٩٥ لسنة ١٩٧٩ عدم شمول احكام قانون حدود الدرجات العمالية في قطاع التشييد رقم ١٢ لسنة ١٩٧٨ بعض العمال .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٠٤٥ لسنة ١٩٧٩ - زيادة الاجر الشهري لجميع العمال العاملين في دوائر الدولة ومؤسسات القطاع الاشتراكي .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١١٠٨ لسنة ١٩٨٠ - اجور مخصصات السائق .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١١٠٩ لسنة ١٩٨٠ الحد الادنى اليومي للعامل غير الماهر وزيادة اجور العامل في الدولة والقطاع الاشتراكي والمختلط .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٦٥١ لسنة ١٩٧٩ حساب مدة الخدمة الوظيفية لأغراض تحديد أجر العامل .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٦٨٠ لسنة ١٩٧٩ تبديل مهنة الفلاح الى عامل .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٧٥١ لسنة ١٩٧٩ اعارة خدمات العامل .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨١ تعيين حراس بصفة عمال غير ماهرين .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٣١٦ لسنة ١٩٨١ تخويل الوزارات ومؤسسات الدولة والقطاع الاشتراكي صلاحية تشغيل العمال في قطاعات العمل التابعة لها .



- نظام خدمة الاجراء فى مشاريع الخطة الاقتصادية رقم ١٠ لسنة ١٩٦٧ .
- تعليمات عدد ١٠ لسنة ١٩٧٨ - تنفيذ بعض احكام قانون حدود الدرجات العمالية فى قطاع التشييد رقم ١٢ لسنة ١٩٧٨ .

#### كسادر :

- قانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٠ قانون الملاك .
- قانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٧٧ تعديل قانون الملاك رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٠ .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٢٧ لسنة ١٩٧٢ حذف عبارة ( درجة خاصة )
- أينما وردت فى الجدول الملحق بقواعد الخدمة المطبقة فى المؤسسات .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٤ تخويل الوزير المختص صلاحية نقل الاجراء العاملين فى مشاريع خطة التنمية القومية .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٢١٧ لسنة ١٩٧٤ نقل منتسبي المدارس الاهلية الى ملاك وزارة التربية بالنسبة للتعليم الثانوى والى ملاك وزارة الداخلية .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٥ شمول قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٢١٧ لسنة ١٩٧٤ معلمى ومدرسى المعاهد الدينية .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١١٢٥ لسنة ١٩٧٥ باضافة العناوين العمالية والوظيفية الى ملاك مجلس قيادة الثورة .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٨ استحداث ( ثمانية درجات ) بعنوان ( معين ) فى ملاك مكتب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة لعام ١٩٧٨ .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٦٠ لسنة ١٩٧٨ باضافة وظيفة ( قومسير ) حدود الى جدول الوظائف الخاصة الملحقة بقانون الملاك .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٣١١ لسنة ١٩٧٨ بجواز نقل عناوين وظيفة الى عناوين عمالية بالاجر الشهري لخريجي الدراسة المتوسطة .

- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٤٤٥ لسنة ١٩٧٨ باستحداث درجات في ملاك وزارة التربية .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٩٨١ لسنة ١٩٧٨ برفع الحد الأعلى للوظائف المخصصة لخريجي الدراسة الابتدائية .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٤٠٢ لسنة ١٩٧٨ باعتبار خدمات منتسبي المدارس الاهلية بمثابة ممارسة مهنة لاغراض تحديد الراتب .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٩ استحداث درجة عمالية بعنوان عتال ونقل الحمالين اليها .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٩٨ لسنة ١٩٧٩ نقل المضمدين خريجي الدراسة الثانوية الى عناوين ممرض فنى .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٧٩ تعديل عناوين العاملين فى المسابقة التكنولوجية ومؤسسة المعاهد الفنية .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٧٩٥ لسنة ١٩٧٩ تعديل بعض الدرجات فى ملاك وزارة الدولة لشئون التنسيق مع هيئات الحكم الذاتى .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٠٤٧ لسنة ١٩٧٩ بتعديل الحدود العليا لبعض الدرجات .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٢٢٧ لسنة ١٩٧٩ باضافة عنوان مشرف مكاتب الى الجداول الملحقه بقانون المسلاك رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٧٧٧ لسنة ١٩٨٠ رفع الحد الأدنى لبعض الوظائف
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨١٣ لسنة ١٩٨٠ نقل خدمات المرشدين من ملاك مديرية المرور العامة .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٨١ اضافة عنوان مساعد رئيس جامعة بقانون الملاك رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٠ .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٠٧٧ لسنة ١٩٨١ اعتبار وظائف ذات درجة خاصة .
- تعليمات رقم ١ لسنة ١٩٦٠ ابدال عناوين .



- تعليمات رقم ٢ لسنة ١٩٦٠ ذور الراتب الاقل من الحد الادنى .
- تعليمات رقم ٤ لسنة ١٩٦٠ اشغال الموظف درجة أعلى من درجته .
- تعليمات رقم ١٩ لسنة ١٩٧٤ تثبيت عناوين .
- تعليمات رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨ الغاء تعليمات عدد ٢١ لسنة ١٩٧٨ .
- تعليمات رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٩ - الوظائف الشاغرة .

### لياقة طبية :

- نظام الجدارة البدنية رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ .

### مستخدمون :

- نظام تعيين وترقيع المستخدمين رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٢ .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٧٢ اعتبار المستخدمين العراقيين في الممثلات الدبلوماسية والقنصلية في الخارج مسؤولين باحكام قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٧٤ تخويل الوزير المختص صلاحية تعيين المستخدمين بصفة موظفين .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٥١٠ لسنة ١٩٧٤ باستثناء بعض المستخدمين من حملة شهادة الدراسة الابتدائية من بعض احكام قانون الخدمة المدنية وجواز تعيينهم كموظفين .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٠٥٤ لسنة ١٩٧٤ تطبيق بعض احكام قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٧٤ على المستخدمين الذين عينوا موظفين قبل صدوره .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٧٥ تعيين المستخدمين الذين يحملون شهادات عالية أو فنية كموظفين .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨٤٦ لسنة ١٩٧٥ منح مؤسسة مدينة الطب

صلاحية منح الزيادة السنوية لاجور بعض العمال والفنيين استثناء من النسب المنصوص عليها في نظام تعيين وترنيح المستعدين .

– قرار رقم ٩٠٢ لسنة ١٩٧٥ حساب الخدمات الاستخدمية للمستخدمين الذين لم ترد عناوين وظائفهم في قانون الملاك والذين تم توظيفهم عن طريق الاستقالة واعادة التعيين .

– قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١١٥٩ لسنة ١٩٧٥ تخويل وزارة الخارجية صلاحية منح زيادات استثنائية رواتب بعض المستخدمين وصلاحية تعيينهم .

– قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٧٦ سريان قرار مجلس الثورة رقم ١١٥٩/١٩٧٥ على المستخدمين المحليين في الملحقات التجارية في الخارج .

– قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٦٧٧ لسنة ١٩٧٦ اعفاء المستخدمين فروق الرواتب والمخصصات التي تسلموها خلال فترة توظيفهم طبقا لقرار مجلس الثورة رقم ١٩٧٥/٢٤٤ .

– قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٩١١ لسنة ١٩٧٦ تعيين المستخدم الحاصل على شهادة الدراسة الابتدائية موظفا أو عاملا ومنع تعيين أى أجير بموجب نظام خدمة الاجراء .

– قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٢٨٧ لسنة ١٩٧٧ تطبيق أحكام قرار مجلس الثورة رقم ٩١١/١٩٧٦ على المستخدمين العراقيات المتزوجات من عراقيين .

– قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٤٠٧ لسنة ١٩٧٧ استخدام الأجنبية المتزوجة من عراقي بصفة أجيرة .

– قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٩٢٥ لسنة ١٩٧٩ – الالتزام بشروط واحكام عقد الاستخدام الموقع مع المواطن العربى المتجنس بالجنسية العراقية ولكامل مدته .

#### مرتبات :

– قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٤٢٩ لسنة ١٩٧٠ منح الانثى في مرافق الدولة الرسمية وشبه الرسمية مرتب جندي للمدة التي يقضيها أقرانها من الذكور في الخدمة العسكرية .



- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٦٧٨ لسنة ١٩٧١ رواتب الموظفين المعيّنين بقرارات من مجلس الثورة اذا نقلوا الى وظائف أخرى .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٧٣ رواتب الموظفين العراقيين في الخارج المحددة بالدينار العراقي .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٧٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن رواتب ومخصصات بعض المعلمات العراقيات .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٦ تحديد الراتب الاسمي لخريجي المعاهد الفنية التابعة الى مؤسسة المعاهد الفنية .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٦ حساب مدة الخدمة العمالية لتحديد أغراض الراتب .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٧ الرواتب الاسمية لموظفي المؤسسات التابعة لوزارة الاعلام .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٧٦٢ لسنة ١٩٧٧ حساب مدة التدريس في مراكز محو الامية لأغراض العلاوة والترفيغ .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٩ حرمان المستخدمة المنقول الى عامل من حق اختيار احتساب الراتب التقاعدي .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٣٧١ لسنة ١٩٧٩ حساب مدة الخدمة في جبهة التحرير العراقية لأغراض العلاوة والترفيغ .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٣٨٠ لسنة ١٩٧٩ رفع الحد الاعلى لوظيفتي الامام والواعظ .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٥١٧ لسنة ١٩٧٩ سلفة الزواج للمتزوجين من مفتشى أجهزة الدولة والقطاعين الاشتراكي والمختلط .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٥٨١ لسنة ١٩٧٩ بتحديد الحد الاعلى لراتب نائب المحافظ .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٨٠ شمول معلمى المدارس الاهلية بأحكام قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٦ .

- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٨٠ - حساب مدة الخدمة الالزامية وخدمة الاحتياط بفرض منح الزيادة السنوية .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٤٥١ لسنة ١٩٨٠ - اعتبار ايام الشهور ثلاثين يوما لأغراض حساب الرواتب والأجور .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٨٠ تاريخ استحقاق الترفيع والزيادة السنوية .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٥١١ لسنة ١٩٨٠ شمول الفلسطينيين العاملين في دوائر الدولة بسلفة الزواج المنصوص عليها في قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٥١٧ لسنة ١٩٧٩ .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٨٠ حساب مدة الخدمة الصافية المقتضية في دوائر الدولة لأغراض العلاوة والترفيع .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨٥٣ لسنة ١٩٨٠ حساب مدة الخدمة العمالية في الاتحادات والمنظمات الجماهيرية لأغراض تحديد الراتب .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١١٢٢ لسنة ١٩٨٠ منح سلفة الزواج المقررة بقرار مجلس قيادة الثورة المرقم (١٠١٧) لسنة ١٩٧٩ للموظف والعامل الذي تم عقد زواجه .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٥٤٠ لسنة ١٩٨١ بحساب مدة ممارسة المهنة في دوائر الدولة العراقية لأغراض تحديد الراتب ولأغراض التقاعد .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٤٩٣ لسنة ١٩٨١ سلم الرواتب لغير العراقيين من التدريسيين والمتدربين في مؤسسات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٧٩٧ لسنة ١٩٨١ تحمل المنظمات الجماهيرية الرواتب والأجور لمن يعمل لديها من منتسبي القطاع الاشتراكي والمختلط .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٨٢ بحساب مدة ممارسة المهنة خارج القطر للمواطن العربي لأغراض تحديد الراتب .
- تعليمات عدد ١٦ لسنة ١٩٦٠ العلاوة السنوية .
- تعليمات عدد ٦١ لسنة ١٩٦٩ صرف رواتب الموظفين والمستخدمين العراقيين والفلسطينيين الملحقين بقوات الفدائيين .



- تعليمات عدد ١٠٤ لسنة ١٩٧٧ العلاوة السنوية .
- تعليمات عدد ١٢٠ لسنة ١٩٧٩ سلفة الزواج .
- تعليمات عدد ٤ لسنة ١٩٨١ بشأن حساب السنة الفعلية للخدمة لأغراض الزيادة السنوية التالية .

#### خدمة بحرية مدنية :

- قانون رقم ٢٠١ لسنة ١٩٧٥ الخدمة البحرية المدنية .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٧٧ تخويل المجلس الاعلى للشئون البحرية صلاحية التعيين فى بعض الوظائف .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٢٨٤ لسنة ١٩٧٧ باستثناء خريجي المدرسة المهنية البحرية من شرط الحصول على شهادة الدراسة الاعدادية .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٦٦٥ لسنة ١٩٧٩ بإلغاء المجلس الاعلى للشئون البحرية ونقل اختصاصاته ومن بينها الاختصاصات المنصوص عليها فى قانون الخدمة البرية المدنية رقم ٢٠١ لسنة ١٩٧٥ الى جهات أخرى ( يراجع : وزارات وأشخاص معنوية عامة ومجالس ) .

#### خدمة بلدية :

- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٧١٧ لسنة ١٩٧٨ بنقل الموظفين البلديين الى الملاك الملحق بالميزانية العامة ( الجدول/ق ) بنفس رواتبهم الحالية ( أنظر ادارة محلية ) .
- تعليمات عدد ١ لسنة ١٩٦٥ تطبيق أحكام قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ .
- تعليمات عدد ١ لسنة ١٩٦٥ تعليمات الملاك للمؤسسات البلدية .
- تعليمات عدد ٢ لسنة ١٩٦٥ تضمن الموظف أو المستخدم .
- تعليمات عدد ٣ لسنة ١٩٦٥ أجور الاعمال الإضافية .

- تعليمات عدد ٤ لسنة ١٩٦٥ مخصصات الوكالة .
- تعليمات عدد ٥ لسنة ١٩٦٥ سلفة الزواج للموظف أو المستخدم البلدي على الملاك الدائم .
- تعليمات عدد ٦ لسنة ١٩٦٥ المخصصات الهيئة .
- تعليمات عدد ٧ لسنة ١٩٦٥ أجور المحاضرات .
- تعليمات عدد ٨ لسنة ١٩٦٥ الدورات التدريبية :
- تعليمات عدد ٩ لسنة ١٩٦٥ المخصصات الخاصة بموظفي ومستخدمى هيئة السير والتفتيش فى مصلحة نقل الركاب العامة .
- تعليمات عدد ١٠ لسنة ١٩٦٥ مخصصات الاطفائي .
- تعليمات عدد ١٤ لسنة ١٩٦٥ لجان ترشيح موظفى المؤسسات للترفيح .
- تعليمات عدد ١٥ لسنة ١٩٦٥ العلاوة السنوية .
- تعليمات عدد ٢٠ لسنة ١٩٦٧ امتحانات الترفيح .
- تعليمات عدد ٢٢ لسنة ١٩٦٧ فى كيفية استغلال الدور العائدة للبلديات .

#### خدمة جامعية :

- قانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٧٦ الخدمة الجامعية .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٦٩ باستثناء موظفى ومستخدمى جامعة الحكمة الملفاة من اجراءات مجلس الخدمة العامة .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٦٩ ترفيع أعضاء الهيئة التدريسية .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٦١٥ لسنة ١٩٧٥ أجور المحاضرات فى الكليات الدينية .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٧٠٣ لسنة ١٩٧٥ زيادة المخصصات الشهرية المقطوعة الممنوحة لرؤساء الجامعات .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٠٢٣ لسنة ١٩٧٧ منح موظف الخدمة الجامعية



• مخصصات سكن مقطوعة خارج بغداد •

- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٥٣١ لسنة ١٩٧٨ باستثناء بعض أعضاء الهيئة التدريسية من شروط الاجازات الدراسية •
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٧٩ بشأن المخصصات للطبيب وطبيب الاسنان •

- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٤٩٣ لسنة ١٩٨١ سلم الرواتب لغير العراقيين من التدريسيين والمدرين الذين يستخدمون في مؤسسات وزارة التعليم العالي والبحث العلمى وعقد استخدام غير العراقيين من أعضاء الهيئة التدريسية في مؤسسات وزارة التعليم العالي والبحث العلمى ( يراجع : مرتبات ) •

#### جامعة بغداد :

- تعليمات عدد ٢١ لسنة ١٩٦٠ أجور المحاضرات •
- تعليمات عدد ١ لسنة ١٩٦٤ أجور المحاضرات لدراسة الماجستير •
- تعليمات عدد ٢ لسنة ١٩٦٤ أجور المحاضرات •
- تعليمات عدد ٣ لسنة ١٩٦٤ تسليف موظفى الخدمة الجامعية •
- تعليمات عدد ٥ لسنة ١٩٦٥ مخصصات وكالة •
- تعليمات عدد ٦ لسنة ١٩٦٦ أجور المحاضرات لغير الموظفين •
- تعليمات عدد ٧ لسنة ١٩٦٦ المخصصات المهنية الهندسية وأجور الخدمات الهندسية •
- تعليمات عدد ٨ لسنة ١٩٦٦ أجور الاعمال الاضافية والخدمات الخاصة •
- تعليمات عدد ١٧ لسنة ١٩٧٠ منح لقب أستاذ متمرس •
- تعليمات صندوق الضمان الصحى لموظفى جامعة بغداد سنة ١٩٧٤ •
- تعليمات رقم ٢ لسنة ١٩٧٩ - تفرغ الموظفين الاداريين •

#### جامعة البصرة :

- تعليمات عدد ٢ لسنة ١٩٧٠ مخصصات الوكالة ( انظر تعليمات جامعة بغداد ) •

**جامعة الموصل :**

- تعليمات عدد ٨ لسنة ١٩٦٩ المخصصات المهنية الهندسية وأجور الخدمات الهندسية الخاصة .
- تعليمات عدد ١ لسنة ١٩٧١ العطل الدراسية والاجازات لاعضاء الخدمة الجامعية والمعيدين .
- تعليمات عدد ٢ لسنة ١٩٧١ العطل والاجازات الاعتيادية للموظفين الاداريين والمستخدمين .
- تعليمات صندوق الضمان الصحي لموظفي جامعة الموصل لسنة ١٩٧٨ . انظر
- تعليمات جامعة بغداد .
- تعليمات صندوق الضمان الصحي لموظفي جامعة الموصل رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٠

**الجامعة التكنولوجية :**

- تعليمات رقم ٦٩٤٢ لسنة ١٩٧٧ - صندوق الضمان الصحي لموظفي الجامعة التكنولوجية .

**تعليمات مشتركة :**

- تعليمات عدد (٣) لسنة ١٩٧٩ العطل الدراسية والاجازات الاعتيادية لموظف الخدمة الجامعية .
- تعليمات التفرغ العلمي لاعضاء الهيئة التدريسية في مؤسسات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

**خدمة خارجية :**

- قانون الخدمة الخارجية رقم ١٢٢ لسنة ١٩٧٦ .
- نظام الخدمة الخارجية رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٦ .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٣٠٩ لسنة ١٩٧٦ استثناء الموظفين الذين نقلوا الى ملاك وزارة الخارجية من بعض احكام قانون الخدمة الخارجية رقم ١٢٢ لسنة ١٩٧٦ .



- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٩٤ لسنة ١٩٧٧ استثناء تعيين منتسبي الوزارات المختصة من بعض أحكام قانون الخدمة الخارجية .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٢٢٧ لسنة ١٩٧٧ تخويل وزير الخارجية الاستثناء من امتحانات التثبيت والترقيع في بعض الحالات .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٣٤٢ لسنة ١٩٧٧ تخويل وزير الخارجية صلاحية تعيين موظفين وعمال محليين في البعثات السياسية والقنصليات في الخارج ( يراجع : تعيين ) .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٦١١ لسنة ١٩٧٨ شمول العراقيين الذين يتم تعيينهم في الشركة العراقية اليمنية لصيد الاسماك بنظام الخدمة الخارجية رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٦ .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٥٥٧ لسنة ١٩٧٩ الزام موظفي السلك السياسي في وزارة الخارجية باجادة لغة اجنبية واحدة على الاقل .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم (١٠٩٢) لسنة ١٩٨٠ باستثناء موظفي وزارة الخارجية من حملة شهادة البكالوريوس في اللغات من شرط النقل الوارد في قانون الخدمة الخارجية .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٠٩٦ لسنة ١٩٨٠ بتخويل وزير الخارجية صلاحية تحديد راتب السفر الذي يتقرر تعيينه .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١١١٠ لسنة ١٩٨٠ تعديل فئات الرواتب في مخصصات الخدمة الخارجية .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٢٧٧ لسنة ١٩٨٠ باستثناء موظفي الخدمة الخارجية من أحكام قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٢٥٧ لسنة ١٩٧٨ تحديد مدة اعارة الموظف .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٤١٦ لسنة ١٩٨٠ باستثناء الموظفين الفنيين في وزاره الخارجية من بعض أحكام قانون الخدمة الخارجية رقم ١٢٢ لسنة ١٩٧٦ .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨١٤ لسنة ١٩٨١ بشأن صرف أجور السفر الى العراق للعاملين في بعثات وزارة الخارجية وجميع الممثلات والمؤسسات العراقية في الخارج عند تمتعهم بأجازاتهن السنوية .

- تعليمات الخدمة الخارجية في بحوث التثبيت والترفيه والترقية .
- تعليمات عدد (١) لسنة ١٩٨٠ - التعيين في السلك السياسى .
- تعليمات الخدمة الخارجية في تحديد الشهادات رقم ١ لسنة ١٩٨١ .
- تعليمات الخدمة الخارجية في تشكيل اللجان في وزارة الخارجية وتنظيم أسلوب أعمالها رقم ١٣٤٠٢ .
- تعليمات الخدمة الخارجية في صرف نفقات العلاج الطبى لموظفى البعثات وعمالها .
- تعليمات الخدمة الخارجية في الأعمال الشرعية .
- تعليمات عدد ١ لسنة ١٩٨٢ تعليمات الخدمة الخارجية في بحوث الترقية .
- تعليمات عدد ٢ لسنة ١٩٨٢ تعليمات في منحة النقل .
- تعليمات عدد ١٢٧ لسنة ١٩٨٢ تنفيذ أحكام قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٩٦٠ لسنة ١٩٨١ بالتعيين خارج العراق .

#### خدمة في لجنة الطاقة الذرية :

- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٧٥ قواعد الخدمة والملاك والتقاعد للجنة الطاقة الذرية .
- تعليمات بشأن مخصصات البحث العلمى .
- تعليمات بشأن مخصصات مخاطر العمل .
- تعليمات بشأن مخصصات الوقاية من الاشعاع .
- تعليمات بشأن مخصصات المناوية .
- تعليمات بشأن أجور الاعمال الاضافية والخدمات الخاصة .
- تعليمات بشأن المخصصات المهنية وأجور الخدمات الهندسية الخاصة .
- تعليمات بشأن المكافآت التقديرية .
- تعليمات بشأن منح القدم للموظف الذى يعين لأول مرة .
- تعليمات بشأن تسليف منتسبى مؤسسة الطاقة الذرية .

- تعليمات بشأن الزمالات .
- تعليمات بشأن الاجازات الدراسية .
- تعليمات بشأن اعادة الخدمات .
- تعليمات بشأن لجنة انضباط الطاقة الذرية .
- تعليمات صندوق الضمان الصحي لمنتسبي مؤسسة الطاقة الذرية .
- تعليمات لجنة الطاقة الذرية حول منح المخصصات .

#### خدمة في المؤسسة الدينية :

- قانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧١ - الخدمة في المؤسسة الدينية .

#### الخدمة في المصالح والشركات النفطية :

- نظام رقم ٤ لسنة ١٩٦٢ الخدمة في المصالح النفطية .
- نظام رقم ١٧ لسنة ١٩٧٣ تطبيق نظام الخدمة في شركة النفط الوطنية العراقية على العاملين في الشركة العامة للاستشارات والتخطيط للمشاريع النفطية .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٤٣٦ لسنة ١٩٧٥ حساب مدة الخدمة في شركة نفط العراق المؤممة خدمة مقضية في الشركة لاغراض تحديد الراتب والعلاوة .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٥٩٩ لسنة ١٩٧٧ بمرين قرار مجلس الثورة رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٧٦ ونظام الخدمة الخارجية على الموظفين والمعمال في مكاتب تصدير النفط .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٢٥٣ لسنة ١٩٧٧ بشأن العاملين في حفر الابار النفطية والغازية العميقة في شركة النفط الوطنية العراقية .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٤٣٧ لسنة ١٩٧٨ منح العاملين في المؤسسة العامة لتسويق النفط درجة واحدة .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٢٧١ لسنة ١٩٧٩ بشأن الموظفين في بعض شركات النفط المحدودة ( المؤممة ) .



- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٧٣ لسنة ١٩٨٠ منح الموظفين والعاملين في اجهزة المؤسسة مكافأة تعادل الراتب الشهري .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٨٣٤ لسنة ١٩٨٠ بأعفاء حق الخيار للموظفين المشمولين بأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٤ .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٨٢ باعتبار خدمة الموظفين والعمال في حقل نفط صدام وحقول نفط خان قين ومصفي الوند خدمة مضاعفة لأغراض التقاعد .
- قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٢٨١ لسنة ١٩٨٢ بشأن تطبيق قواعد الخدمة المدنية في المؤسسة الاقتصادية الملقاة على موظفي القطاع النفطي كافة .
- تعليمات عدد ٨ لسنة ١٩٦٢ الاجازات الخاصة عن الساعات الاضافية
- تعليمات عدد ١٤ لسنة ١٩٦٩ العلاوات الفنية لحيلة بعض الشهادات .
- تعليمات عدد ٢٧ لسنة ١٩٧٥ أجور الاعمال الاضافية .
- تعليمات عدد ٣٠ لسنة ١٩٧٥ المخصصات الهندسية .
- تعليمات عدد ٣١ لسنة ١٩٧٥ مخصصات المخاطر .
- تعليمات عدد ٣٢ لسنة ١٩٧٥ مخصصات المناوبة .
- تعليمات عدد ٣٣ لسنة ١٩٧٥ اعادة تعيين الموظف .
- تعليمات عدد (٣٨) لسنة ١٩٨٠ مخصصات منع مزاولة المهنة .
- تعليمات عدد (٣٩) لسنة ١٩٨٠ اجور الخدمات الخاصة .
- تعليمات عدد (٤٠) لسنة ١٩٨٠ اجور واجبات خاصة خارج الدوام الرسمي .

#### نظم وظيفية متفرقة :

- قانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٣ خدمة منتسبي قسم الاطفاء في مديرية الطيران العامة .
- نظام رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٦ الخدمة في البنك المركزي العراقي .
- نظام رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٨ الخدمة في مصرف الرافدين .

- نظام رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٨ الخدمة في المشاريع الصناعية الحكومية
- نظام رقم ٢٤ لسنة ١٩٦١ الخدمة في مصلحة الخطوط الجوية العراقية •
- نظام رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٤ الخدمة في مصلحة البريد والبرق والتليفون •
- نظام رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٥ الخدمة في هيئة المواصفات والمقاييس •
- نظام رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٦ الخدمة في مصلحة سكك حديد الجمهورية العراقية
- نظام رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ الخدمة في مصلحة المزارع الحكومية •
- نظام رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ الخدمة في مصلحة الموانئ العراقية •
- نظام رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٨ التعديل الثاني لنظام الخدمة في مصلحة الخطوط الجوية العراقية •

### قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨٠٣ لسنة ١٩٧٨ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٢/٦/١٩٧٨ .

ما يلي :

١ - يخول الوزير المختص ، صلاحية تحديد مدة دراسة الموظف المجاز دراسيا وطالب البعثة بما لا يزيد على سنة واحدة في حدود المدة المسموح بها ، بموجب قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ ونظام البعثات والمساعدات المالية والزمالات رقم (٤٦)/١٩٧١ .

٢ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٤٨١ لسنة ١٩٧٨ (٣)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٦-١١-١٩٧٨ ما يلي :

١ - تخويل رؤساء اللجان المركزية المنبثقة عن الهيئة السياسية العليا المشتركة المنصوص عليها في ميثاق العمل القومي المشترك بين الموظفين والعمال من منتسبي الدوائر والمؤسسات المثلة في اللجان المذكورة الى القطر السوري .

٢ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١١٦٩ لسنة ١٩٧٩ (٢)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٩/٩/١٩٧٩ ما يلي :

١ - يخول رئيس الهيئة التوجيهية لمركز البحوث والمعلومات ووزير الثقافة والإعلام كل فيما يخصه ، صلاحية إيفاد الموظفين العاملين في المركز أو الوزارة للعمل في المطبوعات ومراكز البحوث وجمعيات الصداقة والمؤسسات الإعلامية غير الرسمية في خارج القطر بعد استئصال موافقة الجهات المختصة على إيفادهم .

٢ - يعامل الموظف الموفد بموجب هذا القرار من حيث الراتب والمخصصات والحقوق الأخرى ، معاملة الموظف المنقول الى الدوائر الصحفية او مكاتب وكالة الانباء العراقية في الخارج ( عدا حمل الهوية الدبلوماسية ) ويخضع لاحكام قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ( ٩٤ ) في ٢٣-١-١٩٧٧ .

٣ - يتولى رئيس الهيئة التوجيهية لمركز البحوث والمعلومات والوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٦٦٠ في ٢٦/٦/١٩٨٧

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٧٣٢ في ٢٤/٩/١٩٧٩

(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٦٤٨ في ٢٧/١١/١٩٧٨



### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٧٢ سنة ١٩٧٩ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرار مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٨-١-١٩٧٩ مائلي :

١ - يخول الوزير المختص ، صلاحية البت بالايفادات والزمالات التي لا تزيد مدتها عن السنة الواحدة ، اذا كان الايفاد أو الزمالة لغرض التدريب فقط ولا يؤدي الى الحصول على شهادة علمية أو أكاديمية .

٢ - يتولى الوزراء تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٩٩٢ سنة ١٩٨١ (٢)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

١ - يخول رئيس المنشأة العامة لتنفيذ المشاريع العسكرية ، صلاحية المصادقة على الشهادات الشخصية التي يقدمها الموظف الموفد، اذا لم يتجاوز مبلغها ( المائة دينار ) .

٢ - ينفذ هذا القرار اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١١٠٥ سنة ١٩٨١ (٣)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرار مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٨-٨-١٩٨١ مائلي :

١ - للوزير المختص منح الموظفين من خريجي المعاهد الفنية التابعة لمؤسسة المعاهد الفنية ممن يتقرر قبولهم في أقسام المدرسين الصناعيين والزراعيين والتجارين في الجامعات العراقية ، اجازة دراسية لمدة سنتين للحصول على شهادة البكالوريوس . ويجوز تمديدتها لمدة لا تزيد على سنة واحدة اذا اقتضت الحاجة ذلك .

٢ - يعتبر هذا القرار مكملا لقرار مجلس قيادة الثورة المرقم (٩٣٠) في ١١-٦-١٩٨٠ (٤) .

٣ - ينفذ هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٣١٨ سنة ١٩٨١ (٥)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرار مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١-١٠-١٩٨١ مائلي :

١ - لا يمنع تمتع الزوج بالاجازة الدراسية أو الزمالة الدراسية أو البعثة العلمية خارج القطر، من تمتع الزوج الآخر بتلك الحقوق اذا توفرت فيه الشروط القانونية ، وذلك استثناء من أحكام قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (٦٩٠) في ٢٧-٥-١٩٧١ .

٢ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٦٩٦ في ١٩٧٩/٢/٥

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٨٤٤ في ١٩٨١/٨/١٥

(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٨٤٧ في ١٩٨١/٨/٣١

(٤) أنظر هامش المادة الخمسين من قانون الخدمة المدنية .

(٥) الوقائع العراقية العدد ٢٨٥٣ في ١٩٨١/١٠/١٢

رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٦

## قانون انضباط موظفي الدولة (١)

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب أمرنا بوضع القانون الآتي : -

### المقدمة

#### في المصطلحات

**المادة الاولى (٢)** يراد في هذا القانون بالتماير الآتية المعاني المذكورة ادناه : -

( أ ) الموظف - كل شخص عهدت اليه وظيفة في الحكومة لقاء راتب يتقاضاه من الميزانية العامة أو ميزانية خاصة وتابع لاحكام قانون التقاعد .

(ب) الوزير - هو الوزير المختص ، ورئيس الوزراء بالنظر لديوان مجلس الوزراء ومديرية الاوقاف العامة ورئيسا مجلسي الاعيان والنواب كل منهما بالنظر الى موظفي ديوان مجلسه .

رئيس الدائرة - مراقب الحسابات العام ورئيس الديوان الملكي والمتصرفون والموظفون المعترفون رؤساء دوائر بقرار من مجلس الوزراء يعلن في الجريدة الرسمية أو حسب احكام بعض القوانين مع مراعاة الفقرة الاولى من المادة (٢٢) من قانون سلك الخدمة الخارجية رقم (٣٤) لسنة ١٩٣٤ .

اللجنة - لجنة الانضباط المؤلفة بموجب هذا القانون .

المجلس العام - مجلس الانضباط العام

**المادة الثانية -** لا تسري احكام هذا القانون باستثناء المواد الثلاث الرابعة ، والسادسة والثلاثين ، والسابعة والثلاثين منه ، على الموظفين الآتين : -

« الحكام والقضاة ومراقب الحسابات العام وضباط الجيش وضباط ومفوضي الشرطة التابعين الى القوانين والانظمة الخاصة أو أية هيئة من الموظفين تعين أمور انضباطهم بقانون خاص » .

**المادة الثالثة -** الموظف المعار بموجب قانون الخدمة المدنية تابع لاحكام هذا القانون خلال مدة الاعارة .

### الباب الاول

#### وجائب الموظف

**المادة الرابعة - ١ -** على كل موظف اتباع الوجائب الآتية :

( أ ) القيام بالواجبات المودعة اليه وفق القوانين والانظمة والتعليمات وامتنال الاوامر الصادرة من رؤسائه ضمن واجبات وظيفته .

(ب) كتم الامور التي اطلع عليها بمقتضى وظيفته ويخشى ضرر للدولة أو الاشخاص من افشائها أو أوصى من قبل رؤسائه بكتمتها حتى بعد انتهاء خدمته .

(ج) الامتناع عن استعمال النفوذ الرسمي لتسوية المسائل الخصوصية وعن اتيان أى فعل لا يأتلف مع شرف الوظيفة أثناء قيامه بها أو خارجها بصورة علنية .

٢ - التجنب عن الأمور الآتية :

( أ ) الاستقراض لاكثر من نصف راتبه السنوى بدون اذن رئيسه والاشتغال بالاقراض بفائدة أو الزراعة أو الصنائع أو المهن وجميع المعاملات الاخرى بقصد الاسترباح عدا الاشتراك بشركات المساهمة وتوديع المبالغ فى المصارف وادارة وزراعة املاكه وأراضيه والأوقاف التي تحت توليته واملاك وأراضى اصوله وفروعه واخواته وزوجه ومن كانت تحت وصايته أو ولايته .

(ب) الاشتراك بالمزايدات الرسمية المكلف باجرائها والمناقصات على الاطلاق .

(ج) ارتياد المحلات العامة التي لا تتناسب مع شخصيته أو وظيفته .

( د ) لعب القمار على اختلاف أنواعه .

(هـ) الظهور بحالة مسكر ظاهر فى محل عام .

(١) الوقائع العراقية المصد ١٥١٣ فى ١٩٣٦/٥/٩ .

(٢) معدلا بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٧١٧ لسنة ١٩٨١ الوقائع العراقية العدد ٢٨٦٥ فى ١٩٨٢/١/٤ .

( و ) ملغاة (١)

( ز ) أن يعين أحدا من أقربائه ممن كانوا من الدرجات الأولى والثانية والثالثة في الوظائف التي تحت إدارته .

**المادة الخامسة (٢) -** الوزير المختص ان يجيز للموظف الاشتغال فيما هو مختص به من المهن عند وجود ضرورة أو تحقق مصلحة عامة بشرط ان لا يكون الاشتغال في الدائرة الرسمية ولا اثناء اوقات الدوام وان لا يكون مخلا بواجبات الوظيفة وان تحدد في الاجازة المدة التي يؤذن للموظف ان يمارس مهنته فيها والاجور التي يجوز له ان يتقاضاها لحسابه الخاص لقاء ذلك ويجوز تجديده الاجازة عند الضرورة .

## الباب الثاني

### العقوبات

**المادة السادسة (٣) -** ( أ ) العقوبات التي يحكم بها على الموظفين من قبل السلطات المبينة في هذا القانون هي العقوبات الآتية ، وذلك من غير مساس بما قد يتخذ ضدهم من اجراءات أخرى حسب القوانين المرعية .

### العقوبات الانضباطية

- ١ - الانذار .
- ٢ - قطع الراتب - وذلك عن أيام لا تتجاوز العشرة .
- ٣ - التوبيخ .

### العقوبات التأديبية

- ١ - انقاص الراتب .
  - ٢ - تنزيل الدرجة .
  - ٣ - الفصل .
  - ٤ - العزل .
- ( ب ) لا يجوز فرض أكثر من عقوبة واحدة من اجل ذنب واحد .

**المادة السابعة -** ( أ ) تكون عقوبة الانذار

بارسال كتاب الى الموظف يذكر فيه الذنب الذي ارتكبه ويلفت نظره الى وجوب عدم تكراره وتحسين أعماله في المستقبل .

( ب ) يجوز المعاقبة بالانذار لمرتين فقط وبعد ذلك يكون من المحتم المعاقبة بعقوبة أشد .

**المادة الثامنة -** ( أ ) تكون عقوبة التوبيخ بارسال اخطار تحريري الى الموظف يذكر فيه الذنب الذي ارتكبه وان هناك من الأسباب ما يجعل سلوكه غير مرض بسبب ذلك .

( ب ) كل توبيخ يوجه للموظف يؤخر نيله زيادة راتبه وترقية درجته مدة سنة اعتبارا من تاريخ اكماله المدة القانونية .

**المادة التاسعة -** انقاص الراتب - معاقبة الموظف بقطع مبلغ من راتبه الشهري بنسبة ولمدة تعين في القرار على ان لا تتجاوز النسبة عشرة في المائة من مجموع راتبه الشهري لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سنتين ويحرم الموظف المعاقب بهذه العقوبة من الترفيع مدة سنتين اعتبارا من تاريخ القرار القطعي اذا كان قد اكمل المدة القانونية والا فمن تاريخ اكمالها .

**المادة العاشرة -** عقوبة تنزيل الدرجة هي جعل الموظف في الدرجة التي دون درجته مباشرة ولا يرفع منها الا عند استكمال الشروط المقتضية للترفيع مجددا بموجب قانون الخدمة المدنية .

**المادة الحادية عشرة -** ١ - عقوبة الفصل هي تنحية الموظف عن الوظيفة مدة تعين في القرار على ان لا تقل عن سنتين ولا تزيد عن خمس سنوات من تاريخ اكتساب القرار الدرجة القطعية ويجوز توظيفه بعد انقضائها .

٢ - يفصل الموظف في الحالات الآتية :

( أ ) اذا عوقب باحدى العقوبات التأديبية مرتين وارتكب في المرة الثالثة ذنبا يستوجب المعاقبة .

( ب ) اذا ثبت عجزه عن القيام بوظيفته التي هي ضمن اختصاصه .

(١) ألغيت بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٢٧٩ لسنة ١٩٧٧ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٦٢٥ في ١٢/١٢/١٩٧٧ .

(٢) معدلة بالقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٦٦ المنشورة بالوقائع العراقية العدد ١٢٤٠ في ١٩٦٦/٣/٦ .

(٣) معدلة بالقانون رقم (٨) لسنة ١٩٤٠ المنشور بالوقائع العراقية العدد ١٧٧٨ في ١٩٤٠/٣/٩ .



(ج) اذا ارتكب أى ذنب آخر يتراءى للمجلس العام انه يستلزم فصله .

(د) اذا حكم عليه بالحبس عن جنحة منبعتة عن وظيفته .

**المادة الثانية عشرة - ١ -** عقوبة العزل - هي تنحية الموظف عن الوظيفة ولا يجوز اعادته استخدامه فى وظيفة حكومية .

٢ - يعزل الموظف فى الاحوال الآتية :

١ - اذا ثبت ارتكابه ذنبا خطيرا يجعل بقاءه فى خدمة الحكومة مضرا بالمصلحة العامة .

٢ - اذا صدر قرار بفصله بعد المحاكمة الانضباطية ثم أعيد توظيفه فارتكب ذنبا استوجب فصله مرة أخرى عن محاكمة أيضا أو بسبب ارتكابه جريمة فارتكب ذنبا آخر يستوجب فصله (١) .

٣ - اذا حكم عليه بعقوبة جنائية غير سياسية أو بعقوبة جنحة مخلة بالشرف .

**المادة الثالثة عشرة -** تفرض العقوبات الانضباطية من قبل الوزير أو رئيس الدائرة أو أحد الموظفين ممن يخولهم الوزير ذلك كتابة أو من قبل احدى اللجان أو المجلس العام وللوزير ان يحدد السلطة الممنوحة لاي موظف خوله فرض العقوبات الانضباطية وان يضع شروطا خاصة لاستعمال تلك السلطة مع مراعاة الاحكام الواردة فى هذا القانون .

**المادة الرابعة عشرة -** للوزير ان يبطّل أى عقوبة انضباطية فرضت من قبل غير اللجان أو المجلس العام على موظف ممن خدموا على الاقل سنة واحدة بعد فرض العقوبة المذكورة ولم يعاقبوا اثناء ذلك بإية عقوبة اخرى وقاموا بأعمالهم بصورة مرضية .

**المادة الخامسة عشرة (٢) -** لا يجوز فرض العقوبات التأديبية الا بقرار صادر من احدى اللجان او من المجلس العام الا ان للوزير فرض

عقوبات تنزيل الدرجة أو انقاص راتب الموظف من الدرجة الرابعة فيما دون بناء على تقرير من رئيس الدائرة المختص مشتمل عن الاسباب الموجبة على ان يكون قراره بشأن ذلك تابعا للاعتراض لدى مجلس الوزراء .

لمجلس الوزراء أن يقرر فصل الموظف بناء على اقتراح الوزير المختص اذا اقتنع ان بقاءه فى الخدمة أصبح مضرا بالمصلحة العامة بسبب تمرده على أوامر رؤسائه القانونية أو سوء سلوكه أو عدم كفاءته أو انه اتى بعمل من شأنه الاخلال بالامن أو النظام .

يجوز ان يكون الفصل حسب احكام هذه الفقرة اقل من سنتين ولا يخل هذا القرار بصلاحيات الوزير فى احالة المفصول الى المحاكم الجزائية اذ تراءى له ما يستلزم محاكمته .

ولمجلس الوزراء ان يعيد النظر فى اى قرار صادر منه بفصل الموظف وله ان يقرر جواز اعادته الى الوظيفة اذا اقتنع بوجود اسباب تدعوا الى ذلك .

### الباب الثالث

#### الفصل الاول - تشكيل اللجان

**المادة السادسة عشرة - ( أ )** تؤلف فى كل وزارة وفى رئاسة الديوان الملكى وفى ديوان مراقب الحسابات العام لجنة انضباط قوامها رئيس وعضوان .

(ب) يعين الوزير رئيس اللجنة وعضائها من كبار موظفى وزارته بقدر الامكان ويراعى هذا الاساس فى اللجان التى يؤلفها رئيس الديوان الملكى ومراقب الحسابات العام .

(ج) يصدر الوزير ورئيس الديوان الملكى ومراقب الحسابات العام بيانا ينشر فى الجريدة الرسمية يعين كل منهم فيه الموظف الذى يرأس اللجنة والموظف الذى يقوم مقام الرئيس عند غيابيه والعضوين وكذلك له ان يعين فى ذلك

(١) معدلة بالقانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٥٢ المنشور فى الوقائع العراقية العدد ٣٠٨٢ فى ١٩٥٢/٤/٧ ، وقد نصت المادة الثانية من هذا القانون على أن ينفذ من تاريخ تنفيذ قانون انضباط موظفى الدولة رقم (٦٩) لسنة ١٩٣٦ ولا يترتب على ذلك أى حق فى المطالبة براتب أو تعويض .

(٢) عدلت بالمرسوم رقم (٧) لسنة ١٩٣٩ المنشور بالوقائع العراقية العدد ١٦٩٠ فى ١٩٣٩/٣/٣٠ والذى تأيد حكمه من مجلس الأعيان والنواب وصدر بتأييده البلاغ الرسمى المنشور فى الوقائع العراقية العدد ١٧٢٦ فى ١٩٣٩/٨/٢١ ثم عدلت بالقانون رقم (٨٠) لسنة ١٩٦٦ المنشور بالوقائع العراقية العدد ١٣١٦ فى ١٩٦٦/٩/١٩ .

البيان أو في بيان آخر أعضاء اضافيين ليقوموا مقام من يتغيب من الاعضاء الأصليين مع مراعاة أحكام الفقرة ( ٣٠٢ ) من المادة (٢٢) من قانون سنك الخدمة الخارجية .

وتكون هذه اللجان دائمة ويجوز تبديل بعض أعضائها أو رؤسائها عندما تقضى الضرورة بذلك ( د ) ان الموظف بامور ذاتية موظف الوزارة أو الدائرة هو الذي يقوم بوظيفة سكرتارية اللجنة .

(هـ) تعتبر الخدمة في لجنة الانضباط من متمات الخدمة للوظيفة الاصلية فلايجوز الامتناع عن القيام بها أو التخلي عنها الا بالانفكاك عن الوظيفة الاصلية ولكن اذا حدث من الأسباب القانونية أو الاعذار المشروعة الشخصية ما يمنع أحد أركان اللجنة من الحضور فيها فينبى الوزير أو رئيس الديوان ، أو المراقب عنه موظفاً آخر مؤقتاً الى حين زوال المانع .

(و) لكل من رئيسى مجلس الأعيان والنواب ان يؤلف لجنة انضباط وفق هذا القانون لما يخص موظفى مجلسه وفى تلك الحالة يقوم ديوان الرئاسة بمقام المجلس العام .

**المادة السابعة عشرة -** للوزير مع مراعاة المادة السابقة ان يؤلف عند الحاجة لجنة انضباط خاصة من الموظفين لدائرة واحدة او لعدة دوائر تابعة لوزارته فى العاصمة او فى اى مكان من الالوية .  
**المادة الثامنة عشرة -** ترسل جميع المكاتبات المعنونة للجان أو المجلس العام الى السكرتير المختص الذى يشتغل تحت اشراف الرئيس ويكون مسؤولاً عن الأمور التحريرية وتنظيم المقررات وتبليغ جميع المعلومات والأوراق المقتضاة وتدوين وقايع الجلسات ولايجوز لاحد ان يطلع على هذه الأوراق الا بأذن من الرئيس .

## الفصل الثانى

### الاتهام

**المادة التاسعة عشرة -** للوزير او لرئيس الدائرة ان يأمر باجراء تحقيق بشأن أى موظف من موظفى وزارته أو دائرته واذا تحقق ان الموظف ارتكب ذنباً يمكن ان يعاقب عليه ضمن سلطته فيجوز له ان يفرض عليه عقوبة انضباطية تبلغ اليه بكتاب خاص ويكون قراره قطعياً فيما يتعلق بالموظف

غير المعين بارادة ملكية اما الموظف المعين بارادة ملكية فيجوز له ان يعترض على ذلك ويطلب احالة قضيته الى اللجنة فتحال اليها مع مراعاة أحكام المادة الخامسة عشرة .

أما سلطة المتصرفين بموجب هذه المادة فتشمل موظفى الويتهم فيما يخص ادارة اللواء العامة على أن للوزير المختص ان يحدد سلطتهم فيما يخص الموظفين التابعين مباشرة لوزارته (١) .

**المادة العشرون - ( أ )** اذا ظهر للوزير أو لرئيس الدائرة من التحقيق أن الموظف قد ارتكب ذنباً يستدعى عقوبة أشد مما خول للوزير أو لرئيس الدائرة فعليه ان يحيل المسألة الى اللجنة وذلك بتحرير ورقة اتهام تتضمن الذنب المسند للموظف وملخص الاسباب الثبوتية وقناعة الوزير أو رئيس الدائرة بصدور ذلك الذنب من الموظف وبكونه يستدعى عقوبة أشد .

(ب) تبلغ ورقة الاتهام الى الموظف وترسل نسخة منها مع ورقة التبليغ وقائمة الشهود - ان كانت - ومحضر التحقيق الى سكرتير اللجنة المختص .

## الفصل الثالث

### اصول المحاكمة وصلاحيه اللجنة

**المادة الحادية والعشرون -** يعين رئيس اللجنة تاريخ انعقادها ويبلغ الموظف بذلك على ان يراعى فى تعيين تاريخ الانعقاد الزمن المقتضى للتبليغات وحضور الموظف اللجنة ولتمكينه من درس محضر التحقيق والأدلة واستنساخ صورها .

**المادة الثانية والعشرون -** تنعقد اللجنة سرا بحضور جميع أعضائها وتباشر بالنظر فى القضية بحضور الموظف أو وكيله أو كليهما اذا كان قد أجاب الدعوة احدهما أو كلاهما ويجوز حضور ممثل عن الوزارة أو الدائرة المختصة ويسمح للموظف أو وكيله ان يدرس محضر التحقيق والقضية .

**المادة الثالثة والعشرون -** تفتح القضية بقراءة ورقة الاتهام من قبل السكرتير على اللجنة ان لم يكن ممثل الوزارة المختصة حاضراً وان كان موجوداً فهو يفتح القضية ببيان يوضح فيه التهمة

(١) عدلت على هذا الوجه بموجب المادة الثانية من قانون التعديل رقم ٨ لسنة ١٩٤٠ المشار اليه انفا .



وفصل الادلة ثم يشرع باستماع شهود الاثبات ان كانوا ، ثم يستجوب المتهم ويسمع دفاعه واذا كان له شهود يصلحون لرفع التهمة عنه وشعرت اللجنة بضرورة استماعهم لصالح دفاعه فعليها ان تستمعهم وتمكن المتهم من مناقشة شهود الاثبات وسؤال شهود دفاعه وللجنة ان تستوضح من الشهود عما تراه ضروريا وعليها بعد ذلك ان تسرع باصدار قرارها وعلى رئيسها ان يبلغه الى الموظف والجهة التي أحالته الى اللجنة .

**المادة الرابعة والعشرون -** للجنة أو المجلس العام - كل حسب اختصاصه - ان تفرض أية عقوبة من العقوبات الواردة في هذا القانون مع مراعاة أحكامه وقراراتها تكون باكثرية الآراء أو بالاتفاق .

#### الفصل الرابع

##### الاحالة الى المحاكم

**المادة الخامسة والعشرون - ( أ )** اذا ظهر للجنة أو المجلس العام ان في فعل الموظف المحال الى أحدهما أو في محتويات التهمة جرماً نشأ من وظيفته أو ارتكبه بصفته الرسمية واقتنعت من صدوره منه فتجب إحالته الى محكمة الجزاء بقرار يتضمن الجرم المسند اليه والمادة العقابية المنطبقة على جرمه وملخص الادلة وتوقف الاجراءات الاخرى اللازمة بموجب هذا القانون الى حين البت في القضية من قبل المحكمة اذا كانت تلك الاجراءات متعلقة بتهمة تعتبر جزءاً متمماً للتهمة التي تقرر إحالته من أجلها الى محكمة الجزاء أو مرتبطة بها .

(ب) لايجوز احوالة موظف الى محكمة الجزاء بسبب جرم نشأ من وظيفته أو ارتكبه بصفته الرسمية ما لم يقرر الوزير أو اللجنة أو المجلس العام ذلك وللجنة أو المجلس العام ان يصدر قراره بذلك في أي دور من أدوار التحقيق .

#### الفصل الخامس

##### صلاحية اللجنة والمجلس العام بعد صدور حكم من المحاكم

**المادة السادسة والعشرون - ( أ )** اذا أسفرت القضية المحالة الى المحاكم حسب المادة السابقة عن براءة الموظف فللجنة أو المجلس العام كل

حسب اختصاصه ان يتخذ الاجراءات الانضباطية ضده بموجب أحكام هذا القانون بسبب سلوكه في المسائل التي أحيل الى المحاكم من أجلها .

(ب) اذا أسفرت عن محكوميته نهائياً فتحال القضية الى المجلس العام الذي عليه ان يقرر الاجراءات الآتية :

١ - اذا كان الحكم عن جناية غير سياسية أو جنحة مخلة بالشرف ان يقرر عزل الموظف ،

٢ - اذا كان عن جنحة سياسية فيقرر فصله لاقصى مدة الفصل .

٣ - اذا كانت عن جنحة غير مخلة بالشرف فان كانت العقوبة الغرامة فقط فللمجلس العام ان يقرر معاقبته باحدى العقوبات الانضباطية أو التأديبية ( عدا عقوبتي الفصل والعزل ) .

٤ - ان كانت العقوبة الحبس فعلى المجلس العام ان يقرر فصل الموظف .

**المادة السابعة والعشرون -** كل موظف حكم عليه نهائياً عن جريمة غير ناشئة من وظيفته ولا ارتكبها بصفته الرسمية .

( أ ) اذا كان الحكم عن جناية غير سياسية أو جنحة مخلة بالشرف فعلى الوزير ان يأمر بعزله .

(ب) اذا كان الحكم عن جناية سياسية أو جنحة غير مخلة بالشرف وتتضمن الحكم بالحبس فعلى الوزير ان يأمر بفصله لمدة الحبس .

يعتبر مبدأ العزل والفصل بموجب هذه المادة والمادة السابقة من تاريخ صدور الحكم البدائي .

**المادة الثامنة والعشرون -** لا تمنع استقالة الموظف أو نقله الى وظيفة أخرى أو اعارته أو فصله أو عزله أو إحالته على التقاعد من محاكمته بموجب هذا القانون .

#### الباب الرابع

##### الفصل الاول

##### الاعتراض على مقررات اللجنة وصورة تشكيل المجلس العام وصلاحياته

**المادة التاسعة والعشرون - ( أ )** للموظف ان يعترض على قرار اللجنة الصادر ضده وللوزير أو



رئيس الدائرة الاعتراض على قرارها ببراءة الموظف أو بمعاقبته بعقوبة خفيفة أو عدم إحالته الى محكمة الجزاء خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغ القرار اليه وذلك بتقديم لائحة الى المجلس العام ، ويصبح قرار اللجنة قطعيا اذا لم يقدم الاعتراض خلال هذه المدة .

(ب) ليس للموظف ان يعترض على قرار إحالته الى المحكمة الصادر من قبل الوزير أو اللجنة .

**المادة الثلاثون -** يلثم المجلس العام مرة واحدة في الاسبوع على الاقل وتعين أوقات الاجتماع من قبل الرئيس على ان يبلغ الوزير والموظف عن ميعاد الاجتماع قبل النظر بوقت كاف .

**المادة الحادية والثلاثون - ١ -** ينعقد المجلس العام وبعد ان يتحقق من تبليغ الطرفين حسب المادة السابقة وان الاعتراض قد وقع خلال المدة القانونية يدعى الطرفان ويباشر بتدقيق القضية سرا فيكلف المعارض بسرد اعتراضاته ثم المعارض عليه بالاجابة عليها .

( أ ) للوزير أو رئيس الدائرة ان ينيب عنه من يمثله وللموظف ان يحضر بالذات أو ينيب عنه محاميا أو ان يحضر مع محاميه .

(ب) للمجلس عندما يرى نقصا في التحقيق ان يكمله من قبله مباشرة أو بواسطة أحد أعضائه أو أحد أعضاء اللجنة أو باستماعه شهودا يفسح المجال للموظف أو وكيله بمناقشتهم ان كانوا شهود اثبات وان يستمع شهود الدفاع اذا رأى لزوما لذلك .

٢ - للمجلس ان يتخذ القرارات الآتية عند النظر في القضية اعتراضا :

( أ ) يصادق على القرار أو يخفف العقاب

(ب) يقرر براءة الموظف .

(ج) ينقض البراءة ويعاقب الموظف .

( د ) يشدد العقاب ( اذا كان المعارض الوزير أو رئيس الدائرة ) .

٣ - اذا لم يحضر الطرفان أو احدهما أو وكلاهما فللمجلس ان ينظر في القضية ويبت فيها .

**المادة الثانية والثلاثون - ( أ )** لرئيس المجلس

العام حق المخاطبة مع الوزارات المختصة بشأن القضايا المودعة الى المجلس العام وما يتفرع منها .

(ب) وله ان يعرض على الحكومة ما يوصى به المجلس من المقترحات .

## الفصل الثاني

### كيفية احالة رؤساء الدوائر الى المجلس العام

**المادة الثالثة والثلاثون -** للوزير ان يجرى التحقيقات الابتدائية أو يأمر باجرائها في التهم الموجهة الى رؤساء الدوائر عندما يرتكب احدهم ذنبا واذا اقتنع ان الذنب يستلزم فرض عقوبة الانذار فله ان يعاقبه بالانذار اما اذا اعتقد ان الذنب يستلزم عقوبة أكثر فعليه ان يحيل القضية الى المجلس العام وتجرى المحاكمات أمام المجلس وفق الاصول المتبعة أمام اللجنة بموجب هذا القانون .

**المادة الرابعة والثلاثون -** للمجلس العام عند النظر في قضايا رؤساء الدوائر ان يقرر الأمور الآتية :

( أ ) فرض أية عقوبة انضباطية أو تأديبية .

(ب) براءة الموظف .

(ج) إحالته الى المحكمة الجزائية مع بيان التهمة التي يجب محاكمته من أجلها .

## الفصل الثالث

### سلطة مجلس الوزراء

**المادة الخامسة والثلاثون - ( أ )** كل قرار يصدر من المجلس العام في حق رؤساء الدوائر يتضمن العزل أو الفصل يعرض على مجلس الوزراء مباشرة ولمجلس الوزراء تصديقه أو تبديله بعقوبة أخف وعند المصادقة عليه فعلى الوزير المختص ان يستحصل الارادة الملكية بذلك .

(ب) للوزير ان يطلب من مجلس الوزراء تدقيق أى قرار صادر من المجلس بشأن أى عقوبة تأديبية أخرى أو أى قرار يتضمن البراءة ولرئيس الدائرة المشار اليه في الفقرة ( أ ) ان يطلب من مجلس الوزراء تدقيق القرار الصادر بشأن أى عقوبة تأديبية ولمجلس الوزراء فى هاتين الحالتين ان يصدق قرار المجلس أو ان يعيـد

الأوراق اليه ويطلب إعادة النظر في القرار وعلى المجلس العام ان يبت في الطلب في خلال عشرين يوماً من تاريخ اعادته وعند اصراره على قراره الاول فلمجلس الوزراء ان يصدر أى قرار يتراءى له عدا العزل .

### مواد شتى

**المادة السادسة والثلاثون - ( أ )** اذا سحبت يد الموظف عن العمل من قبل الوزير أو رئيس الدائرة أو بسبب القبض عليه وتوقيفه قانوناً فيتقاضى نصف راتبه فقط عن المدة التي يبقى فيها مسحوب اليد .

(ب) اذا أسفرت نتيجة التحقيقات أو المحاكمات القطعية عن فصل الموظف المسحوب اليد أو عزله فلا يدفع له شيء من الراتب الموقوف بصرف النظر عما اذا كان فصله أو عزله يستند الى هذا القانون أو الى أى قانون آخر (١) .

(ج) اذا كانت النتيجة انقاص الراتب أو تنزيل الدرجة فيكون التنقيص أو التنزيل نافذاً من تاريخ سحب يده ويدفع له الباقي من انصاف رواتبه .

( د ) اذا أسفرت النتيجة عن براءته أو معاقبته بعقوبة انضباطية فله ان يأخذ راتبه تماماً وتدفع له الانصاف الموقوفة .

( هـ ) اذا توفى الموظف المسحوب اليد قبل ان تسفر النتيجة بصورة قطعية فتكون الانصاف الموقوفة لتاريخ الوفاة من جملة تركته .

**المادة السابعة والثلاثون -** يتبع الموظف المحاكم مباشرة عن جرائمه غير الناشئة من وظيفته ولا مرتكبة بصفته الرسمية ، وفي هذه الحالة يجب اخبار السلطة المرتبط بها ذلك الموظف فقط وللسلطة المختصة ان تسحب يده اذا رأت ذلك ، واذا حصل اختلاف فيما اذا كانت الجريمة ناشئة من وظيفته أو مرتكبة بصفته الرسمية فيعود البت فيه الى الوزير المختص .

**المادة الثامنة والثلاثون -** يعتبر استماع القضية أمام اللجنة أو المجلس العام كاستماعها

أمام المحاكم الجزائية فيما يتعلق بتحليف الشهود واجبارهم على الحضور وتطبيق أحكام الباب السادس عشر من قانون العقوبات وتكون الجلسات سرية في كل قضية .

**المادة التاسعة والثلاثون -** تجرى التبليغات المقتضية بموجب هذا القانون وفق الأحكام المختصة بتبليغ أوراق التكليف بالحضور بموجب قانون أصول المحاكمات الجزائية .

**المادة الأربعون -** الموظف المعين بإرادة ملكية والمعزول والمفصول بموجب هذا القانون يقصى عن وظيفته بإرادة ملكية أيضاً .

**المادة الحادية والأربعون -** يحفظ ما يختص بالموظف من القرارات الصادرة بموجب هذا القانون في اصابته الشخصية .

**المادة الثانية والأربعون -** يلغى قانون انضباط موظفي الدولة رقم ٤١ لسنة ١٩٢٩ وينظر في كل مخالفة للقانون المذكور وقعت قبل الغائه وفق أحكام هذا القانون .

**المادة الثالثة والأربعون -** ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

**المادة الرابعة والأربعون -** على جميع الوزراء تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الاول من شهر صفر سنة ١٣٥٥ واليوم الثاني والعشرين من شهر نيسان سنة ١٩٣٦ .

رقم ( ٧٩ ) لسنة ١٩٦٦

قانون

انصاف المفصولين (٢)

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استناداً الى أحكام المادة الرابعة والأربعين من الدستور المؤقت وبناء على ماعرضه وزير المالية وبموافقة مجلس الوزراء .

(١) معدلة بالقانون رقم (٩٠) لسنة ١٩٦٤ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٩٧٦ في ٢٠/٧/١٩٦٤ وقد نصت المادة

الثانية منه على أن تسرى أحكامه على جميع القضايا التي لم تكنسب الدرجة القطعية .

(٢) الوقائع العراقية العدد ١٣١٤ في ١٥/٩/١٩٦٦ .

### صلق القانون الآتي :

**المادة الاولى -** للمعاقب بالفصل أو العزل ممن لم يسبق له الاعتراض لدى مجلس الوزراء أو لم يبت المجلس في اعتراضه حق الاعتراض على العقوبة خلال ستة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون في الاحوال التالية :

( أ ) اذا كان الفصل أو العزل بموجب قانوني تطهير الجهاز الحكومي رقم (٢) لسنة ١٩٥٨ ورقم (٤٨) لسنة ١٩٦٣ .

(ب) اذا كان الفصل أو العزل بسبب حوادث الشمال في الفترة الزمنية من ١١/٢/١٩٦١ الى تاريخ تنفيذ هذا القانون .

**المادة الثانية -** ( أ ) يقدم الاعتراض الى الوزير المختص في الدائرة التي فصل منها المعارض او التي أعيد تعيينه فيها .

(ب) تؤلف في كل وزارة بامر من الوزير المختص لجنة دائمة قوامها رئيس بدرجة مدير عام وعضوان لا تقل درجتهم عن درجة مدير .

(ج) تختص اللجنة بالنظر والتحقيق في الاسباب الحقيقية للفصل أو العزل وترفع توصياتها الى الوزير المختص وللوزير عند اقتناعه بمبررات الاعتراض رفع الاعتراض الى مجلس الوزراء للبت فيه .

**المادة الثالثة -** لمجلس الوزراء النظر في الاعتراضات المرفوعة اليه واتخاذ ما ينسب من القرارات التالية :

( أ ) الغاء الفصل

(ب) تقليص مدة الفصل

(ج) تبديل العزل بالفصل أو الغاؤه .

( د ) يعتبر الغاء العزل أو الفصل بمثابة انتهاء الخدمة وتزول به الآثار الانضباطية والعقابية ويجوز إعادة من الغي أمر عزله أو فصله أو قلص أمر فصله الى الخدمة غير انه لا يستحق الرواتب والمخصصات والاجور للفترة التي قضاه خارج الخدمة .

**المادة الرابعة -** يلغى كل نص وارد في قانون آخر يتعارض صراحة أو دلالة مع احكام هذا القانون .

**المادة الخامسة -** ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

**المادة السادسة -** على وزراء الدولة تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم التاسع عشر من شهر جمادى الاولى لسنة ١٣٨٦ المصادف لليوم الخامس من شهر ايلول لسنة ١٩٦٦ .



## بيان

قرر مجلس الوزراء الغاء جميع قرارات الفصل التي صدرت بحق موظفي ومستخدمي الحكومة المفصولين لاسباب سياسية<sup>(١)</sup> .  
رئيس الوزراء

### قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨٢٦ سنة ١٩٧٦ (٢)

استنادا الى احكام الفقرة ( ا ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣-٨-١٩٧٤ مايلي :

١ - تخويل وزير الداخلية صلاحية تخويل وكيل الوزارة للادارة المحلية ، الصلاحيات التالية :

( ا ) اجازة الموظف الاشتغال فيما هو مختص به من المهن عند وجود ضرورة أو تحقق مصلحة عامة ، المنصوص عليها بملادة الخامسة من قانون انضباط موظفي الدولة رقم (٦٩) لسنة ١٩٣٦ المعدل .

(ب) احالة الموظف الى محكمة الجـزاء ، المنصوص عليها بالفقرة (ب) من المادة الخامسة والعشرين من القانون المذكور .

(ج) تعيين المستخدمين الذين لوظيفتهم عنوان في الجداول الملحقه بقانون الملاك بصفية موظفين ، دون الرجوع الى مجلس الخدمة العامة المنصوص عليها بقرار مجلس قيادة الثورة (٢٦٧) في ١٤-٣-١٩٧٤ .

٢ - يتولى وزير الداخلية تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٠٥٥ سنة ١٩٨١ (٣)

استنادا الى احكام الفقرة ( ا ) من المادة

## الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٨-٨-١٩٨١ مايلي :

١ - يخول أمين السر العام لمجلس قيادة الثورة ، الصلاحية المنصوص عليها في المادة الخامسة عشرة المعدلة من قانون انضباطموظفي الدولة رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٦ المعدل ، فيما يتعلق بفصل الموظف الذي تقل درجته عن درجة مدير عام في جميع دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي والمختلط .

٢ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١١٣١ سنة ١٩٨١ (٤)

استنادا الى احكام الفقرة ( ا ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤-٨-١٩٨١ مايلي :

١ - يخول أمين السر العام لمجلس قيادة الثورة ، صلاحية توقيع قرارات مجلس قيادة الخاصة بالاحالة على التقاعد والفصل من الوظيفة بالنسبة للعمال والموظفين الذين تقل درجتهم عن درجة مدير عام .

٢ - يتولى الوزراء المختصون هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

قرار رقم ١٧١٧ (٥)

استنادا الى احكام الفقرة ( ا ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة

(١) الوقائع العراقية العدد ١ في ٢٣/٧/١٩٥٨

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٣٨٦ في ١٢/٨/١٩٧٤

(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٨٤٦ في ٢٤/٨/١٩٨١

(٤) الوقائع العراقية العدد ٢٨٤٨ في ٧/٩/١٩٨١

(٥) الوقائع العراقية العدد ٢٨٦٥ في ٤/١/١٩٨٢

بتاريخ ٢١-١٢-١٩٨١ مائل :

أولا - ١ - ينعقد مجلس الانضباط العام العام في بغداد للنظر في الدعاوى والقضايا الداخلة في اختصاصه قانونا .

٢ - يتكون مجلس الانضباط العام من رئيس وعضوين يسميهم وزير العدل .

٣ - يكون الرئيس من بين قضاة محكمة التمييز أو من المستشارين في مجلس شورى الدولة أو من قضاة الصنف الاول .

٤ - يكون العضوان من بين قضاة الصنف الثاني في الأقل والمشرفين العدليين والمستشارين المساعدين والمدراء العامين في وزارة العدل .

٥ - يجوز تسمية رئيس وعضو احتياط أو أكثر ليحل محل من يغيب منهم .

ثانيا - ١ - تحذف عبارة « المؤلف بموجب قانون ديوان التدوين القانوني رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٣ » الواردة في الجملة الأخيرة من الفقرة (ب) من المادة الاولى من قانون انضباط موظفي الدولة رقم ٦٩ - لسنة ١٩٣٦ .

٢ (١) - تحذف عبارة ( عدا المادة السادسة منه ) من آخر المادة (٣٢) من قانون مجلس شورى الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ .

ثالثا - يستمر مجلس الانضباط العام في النظر في الدعاوى والقضايا المعروضة عليه الى حين نفاذ هذا القرار .

رابعا - تحال جميع القضايا والدعاوى التي لم تحسم أو التي تقام بعد نشر هذا القرار الى مجلس الانضباط العام المشكل بموجب هذا القرار .

خامسا - لا يعمل بأى نص يتعارض واحكام هذا القرار .

سادسا - لوزير العدل اصدار التعليمات لتسهيل تنفيذ هذا القرار .

سابعا - ينفذ هذا القرار بعد مرور ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

**رئيس مجلس قيادة الثورة**

### تعليمات الخدمة المدنية

عدد (٨٧) لسنة ١٩٧٤ (١)

#### الموضوع / اخطار المستخدم

استنادا الى احكام المادة السادسة والستين من قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل ، وتنفيذا لاحكام الفقرة (١) من قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (٥١٨) في ١٩٧٣-٦-٢٤ ، اصدرنا التعليمات التالية : -

أولا - تلغى تعليمات الخدمة المدنية عدد (٥٧) لسنة ١٩٦٨ ، ويجرى اخطار المستخدم المتغيب عن عمله وفق الفقرة (هـ) من المادة الرابعة والثلاثين من قانون العمل رقم (١٥١) لسنة ١٩٧٠ المعدل .

ثانيا - تعتبر هذه التعليمات نافذة من ١٩٧٣-٧-١ ( وهو تاريخ نفاذ قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (٥١٨) في ١٩٧٣-٦-٢٤ ) .

و . وزير المالية



### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٨٣٩ لسنة ١٩٧٥ (١)

استنادا الى احكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٥-٨-٥ ما يلي : -

١ - منح المتدرب في دورات تأهيل العاملين في أجهزة الدولة من خريجي المدارس المتوسطة والثانوية التي تفتح من قبل وزارة التخطيط بعد اجتيازه الدورة التدريبية التي لا تقل مدتها عن ستة أشهر قدما لمدة تعادل فترة الدورة ، وبما لا يزيد على سنة واحدة لاغراض الترفيع وتأخير ترفيع المتدرب الفاشل في الدورة لنفس الفترة .

٢ - منح المتدرب داخل العراق مخصصات تدريب مناسبة يتم تحديدها من قبل الوزير أو رئيس الدائرة ، وبما لا يزيد على (١٥) دينارا شهريا خلال فترة التدريب إضافة الى راتب المتدرب ومخصصاته وكافة امتيازاته الاخرى .

٣ - منح المتدرب خارج العراق جميع نفقات التدريب ومخصصات معيشة تساوى راتب طالب

البعثة إضافة الى راتبه ومخصصاته وأمتيازاته الاخرى في العراق .

٤ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٥٣٨ لسنة ١٩٧٨ (٢)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٨-٤-٢٤ ما يلي : -

١ - شمول جميع المشاركين في الدورات التدريبية في الجهاز المركزي للاحصاء ، بمخصصات التدريب المنصوص عليها في الفقرة (٢) من قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (٨٣٩) في ١٩٧٥-٨-٥ ، بصرف النظر عن مستوياتهم الدراسية .

٢ - ينفذ هذا القرار ، اعتبارا من ١٩٧٨-١-٢ ، ويتولى الوزراء المختصون تنفيذه .

### تعليمات الخدمة المدنية

عدد (٢٤) لسنة ١٩٦١ (١)

استنادا الى المادة السادسة والستين من قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ وتسهيلا لتنفيذ الفقرة الرابعة من المادة التاسعة عشرة من القانون المذكور وبعد الاتفاق مع مجلس الخدمة العامة اصدرنا التعليمات الآتية :

١ - الدورة التدريبية : هي الدورة التي تفتح من قبل الدوائر الرسمية في داخل العراق أو الدورات التي تخصص من قبل الهيئات والمنظمات في الخارج بغية زيادة كفاءة الموظف وخبرته على ضوء ما تقتضيه أعمال وظيفته الاصلية أو التي سيرشح لها بعد اكمال الدورة .

٢ - شهادة الاختصاص الجامعية : هي الشهادة التي يحصل عليها الموظف نتيجة دراسة اختصاصية عليا تعقب الشهادة الاولى الجامعية وتكون درجتها لا تقل عن درجة ماستر أو دبلوم عال حده الادنى سنتان دراسيتان وان تكون ذات علاقة بشهادته الجامعية أو بأعمال وظيفته الحالية أو التي يرشح اليها في المستقبل بعد الحصول على تلك الشهادة (٢) .

٣ - لا تشمل هذه التعليمات الدورات الدراسية المنوه عنها في الفقرة الثانية من المادة التاسعة من القانون كما لا تشمل المراحل الدراسية العامة أو الدراسة الجامعية الاولى .

٤ - لا تعتبر الدورة مشمولة بهذه التعليمات ما لم تكن لمدة ستة أشهر متصلة ولا تعتبر الدورتان التي تقل كل منهما عن ستة أشهر دورة متصلة ولو لم تكن هناك فترة بينهما .

٥ - يشترط في الموظف ان يكون مثبتا حين اشتراكه في الدورة أو حين بدأ دراسته للحصول على شهادة الاختصاص وألا يكون خارج الخدمة خلال مدة الدورة أو مدة الدراسة .

٦ - لا تعتبر الدورة التي تكون شرطا من الشروط القانونية للترفيه مشمولة بهذه التعليمات .

٧ - لا تعتبر الدورة التدريبية في داخل العراق مشمولة بهذه التعليمات ما لم توافق وزارة المالية مقدما على فتح الدورة ومدتها وحقوق المتخرجين منها وفقا للمادة الرابعة والثلاثين من القانون المذكور .

٨ - الموظف الذي يكمل الدورة بنجاح ويبرز وثيقة مصدقة من الجهة التي تم التدريب باشرافها تؤيد اجتيازه الدورة وبأنه احرز درجة النجاح في مواد التدريب يمنح قدما لمدة ستة أشهر لغرض الترفيع فقط .

٩ - الموظف الذي يحصل على شهادة الاختصاص الجامعية المنوه عنها في الفقرة الثانية من هذه التعليمات يمنح قدما لمدة سنة واحدة لغرض الترفيع فقط .

١٠ - يشترط في منح القدم عن شهادة الاختصاص الا يكون الموظف قد استفاد منها لغرض تعديل راتبه أو ترفيعه وللموظف الخيار في الاستفادة من احدي الطريقتين .

١١ - يمنح القدم المبحوث عنه في الفقرتين الثامنة والتاسعة المتقدمتي الذكر بقرار من مجلس الخدمة العامة بعد رفع الموظف طلبا بذلك الى المجلس المذكور عن طريق مرجعه المختص ويتم بأمر وزاري أو اداري طبقا لقرار مجلس الخدمة العامة بهذا الشأن .

١٢ - لا تسري هذه التعليمات على المستخدمين .

١٣ - لا تسري هذه التعليمات على من اكمل الدورة أو حصل على شهادة الاختصاص الجامعية قبل ١/٤/١٩٦٠ .

١٤ - تلغى تعليمات الخدمة المدنية عدد ١٨ لسنة ١٩٦٠ وعدد ٢٣ لسنة ١٩٦٠ .

١٥ - تسري هذه التعليمات اعتبارا من ١/٤/١٩٦٠ .

وزير المالية

(١) الوقائع العراقية العدد ٦١٨ في ١٧/١٢/١٩٦١ .

(٢) معاملة بالتعليمات رقم (٥٥) لسنة ١٩٦٨ المنشورة بالوقائع العراقية العدد ١٥٦٧ في ١١/٥/١٩٦٨ .

## عدد (٤) لسنة ١٩٨١ (١)

تعليمات تفرغ العاملين في مؤسسات التعليم العالي  
ومؤسسات الدولة الاخرى والقطاع الاشتراكي

استنادا الى أحكام الفقرة (٩) من قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (١٢٤٠) والمؤرخ في ١٤-٩-١٩٨١ ، أصدرنا التعليمات الآتية :

**المادة الأولى -** تحدد اهداف التفرغ بما يأتي :

١ - توجيه القابليات العلمية الموجودة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي لخدمة القطاع الاشتراكي ومؤسسات الدولة المختلفة واغناء مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بالخبرة العملية واثراء الفرضيات النظرية من خلال :

( أ ) تدريب وتطوير كوادرها علميا ومهنيا .

(ب) الاسهام في حل المشكلات الفنية او الاقتصادية او الاجتماعية او الادارية التي تعرقل تنفيذ خطط وبرامج القطاع الاشتراكي ومؤسسات الدولة الاخرى .

(ج) القيام بدراسات واستشارات فنية او اقتصادية او مالية او ادارية وغيرها والاسهام في أنشطة البحوث التطبيقية .

(د) الاسهام في تأسيس ودعم وحدات البحوث والتطوير .

(هـ) تأكيد وتعميق الجانب التطبيقي والعمل في العملية التعليمية والبحث العلمي .

(و) الاستفادة من المشكلات العلمية التطبيقية كمواضيع بحث لاعضاء الهيئة التدريسية ومشاريع طلبة الدراسات العليا .

(ز) المساهمة في انجاح عملية تدريب طلبة الكليات والمعاهد ورفع مستواهم بما يمكن الاستفادة منهم بعد تخرجهم في المشاريع الصناعية والزراعية ومشاريع الخدمات المتسعة .

٢ - اغناء مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بالخبرة العلمية والفنية للكوادر العاملة في

القطاع الاشتراكي ومؤسسات الدولة التي تفرغ للعمل في الجامعات ومؤسسات المعاهد الفنية من خلال :

( أ ) اجراء البحوث أو اعداد الدراسات في الجامعات والمعاهد الفنية ذات الطابع التطبيقي التي لها مردودات علمية أو اقتصادية بالتنسيق بين الطرفين .

(ب) الاسهام بالتدريس والاشراف على رسائل واطروحات طلبة الدراسات العليا .

(ج) الاسهام في انجاح عملية تدريب الطلبة ورفع مستواهم بما يمكن الاستفادة منهم بعد تخرجهم في المشاريع الصناعية والزراعية والخدمية .

**المادة الثانية -** تحدد شروط التفرغ بما يأتي :

١ - ان يكون المتفرغ الى مؤسسات التعليم العالي من حملة شهادة الماجستير أو ما يعادلها ، أو شهادة الدكتوراه أو ما يعادلها ممن مضى على تخرجه مدة لا تقل عن ثلاث سنوات عمل خلالها في دوائر الدولة ضمن اختصاصه .

٢ - يجوز لحملة الشهادات غير المذكورة في الفقرة (١) اعلاه من المشهود بكفاءتهم العلمية ولهم ممارسة فعلية في حقل اختصاصهم لا تقل عن عشر سنوات أن يتفرغوا للتدريب والابحاث واعداد الدراسات في الجامعات والمعاهد الفنية وللمؤسسة المعاهد الفنية الاستعانة بهم في التدريس النظري والعمل حسب حاجتها .

٣ - تعطى أولوية التفرغ للكوادر العلمية أو الفنية العاملة في الوزارات ومؤسسات القطاع الاشتراكي في الجامعات أو المعاهد الفنية خارج محافظة بغداد .

٤ - يرتبط المتفرغ من الكوادر العلمية أو الفنية العاملة في الوزارات ومؤسسات القطاع الاشتراكي الى مؤسسات التعليم العالي اداريا وعلميا برئيس الوحدة الادارية التي يتفرغ فيها .

٥ - لا تقل مدة التفرغ عن سنة دراسية



واحدة الا اذا تم الاتفاق على خلاف ذلك وبموافقة دائرة الموظف المتفرغ .

٦ - ان يؤدي التفرغ الى اكتساب خبرة وتطوير اختصاص المتفرغ في مجال عمله بتأييد رئيس الوحدة الادارية التي ارتبط بها عند تفرغه .

**المادة الثالثة -** تتبع الاجراءات الآتية في تفرغ اعضاء الهيئة التدريسية والفنيين للعمل في مؤسسات الدولة المختلفة والقطاع الاشتراكي:

١ - يعم القطاع الاشتراكي ومؤسسات الدولة المختلفة على الجامعات والمعاهد ومراكز البحث العلمي ، المشكلات الفنية أو الاقتصادية أو الادارية أو الاجتماعية التي تعرقل تنفيذ خطط وبرامج القطاع الاشتراكي ومؤسسات الدولة وترغب في ايجاد الحلول لها مع تحديد ابعاد كل منها بما يمكن الكوادر التدريسية والفنية في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي من دراستها وحلها .

٢ - يقدم عضو الهيئة التدريسية والفنية الراغب في العمل على حل مشكلة معينة من المشكلات اعلاه طلبا للتفرغ مع خطة بحث متكاملة عن طريق المؤسسة العلمية التي ينتسب اليها .

**المادة الرابعة -** تتبع الاجراءات الآتية في تفرغ الملاكات العلمية والفنية في مؤسسات الدولة المختلفة والقطاع الاشتراكي للعمل في الجامعات والمعاهد الفنية :

١ - تتولى الجامعات ومؤسسات المعاهد الفنية ابلاغ الجهات المختصة في الوزارات ومؤسسات القطاع الاشتراكي سنويا بحاجتها الى التفرغ في اختصاصات التدريس أو التدريب أو الاشراف أو القيام ببحوث أو دراسات تطبيقية مع ذكر نوع الاختصاص ومدة التفرغ المطلوبة .

٢ - تتولى الوزارات ومؤسسات القطاع الاشتراكي اعلام ذوى العلاقة بما ورد في الفقرة (١) اعلاه ليستنى لهم تقديم طلباتهم للتفرغ مشفوعة بموافقة المرجع المختص في دوائرهم .

٣ - تتولى الجامعات ومؤسسات المعاهد الفنية ابلاغ طالب التفرغ بقرارها سلبا أو ايجابا خلال ثلاثين يوما من تاريخ نسلمها الطلب وعلى

المتفرغ الالتحاق بمقر تفرغه خلال اسبوعين من تاريخ تبليغه بالقرار .

**المادة الخامسة -** يرفع المتفرغ تقارير شهرية عن تقدم عمله على أن تتم مناقشة هذه التقارير من قبل القسم المختص أو المؤسسة الانتاجية ذات العلاقة .

**المادة السادسة -** يقدم القسم المختص أو المؤسسة الانتاجية تقريراً ادارياً عن عمل المتفرغ بعد انتهاء مدة التفرغ الى الجهة التي كان يعمل فيها قبل تفرغه .

**المادة السابعة -** يقدم المتفرغ بعد انتهاء مدة تفرغه تقريراً مفصلاً عن عمله الى القسم العلمي الذي ينتسب اليه أو الى المؤسسة الانتاجية التابع لها وبعد ذلك التقرير أساساً لتقييم جهوده .

**المادة الثامنة -** يجوز لعضو الهيئة التدريسية والفنية المتفرغ انتداب طلبة الدراسات العليا أو الاولى للعمل معه في المؤسسة الانتاجية بعد استحصال موافقة القسم العلمي المختص والمؤسسة ذات العلاقة .

**المادة التاسعة -** تعد استمارة خاصة لمن يرغب في التفرغ يثبت فيها ما يأتي :

- ( أ ) سنوات خدمته .
- ( ب ) شهادته ولقبه العلمي أو عنوان وظيفته .
- ( ج ) تفرغه السابق ان وجد .
- ( د ) اختصاصه وخبرته .
- ( هـ ) عدد لجان البحوث التطبيقية التي شارك فيها .
- ( و ) المؤسسة الانتاجية أو الجامعة والكلية التي سيعمل فيها .
- ( ز ) خطة البحث الذي سيتفرغ لانجازه .

**المادة العاشرة -** تنفذ هذه التعليمات اعتباراً من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية .

**وزير التعليم العالي والبحث العلمي**



**قرار مجلس قيادة الثورة**  
**رقم ١٣٣٤ لسنة ١٩٧٥ (١)**

استنادا الى احكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية  
والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة  
بتاريخ ٧-١٢-١٩٧٥ ما يلي : -

١ - تعتبر أوامر ترفيع المعلمين الذين تأخرت  
ترفيعاتهم بسبب تأخر تصديق الميزانية لعام  
١٩٧٥ نافذة من تاريخ استحقاق الترفيع لكل  
منهم ، ولا تصرف لهم فروق الرواتب والمخصصات  
عن المدة التي تأخر ترفيعهم خلالها .

٢ - يتولى وزراء الداخلية والتربية والمالية  
تنفيذ هذا القرار .

**قرار مجلس قيادة الثورة**  
**رقم ٤١٧ لسنة ١٩٧٦ (٢)**

استنادا الى احكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية  
والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة  
بتاريخ ١٥-٤-١٩٧٦ ما يلي : -

١ - يعتبر نفاذ الترفيع بالنسبة للموظف أو  
المستخدم ، الذي صدرت التوصية بترفيعه  
وتأخر ترفيعه بسبب تأخر تصديق الميزانية  
العامة للدولة ، اعتبارا من تاريخ استحقاقه  
الترفيع أو من تاريخ صدور التوصية بذلك ،  
فيما اذا صدرت التوصية بتاريخ لاحق لاستحقاق  
الترفيع . ويمنح فرق الراتب عن المدة التي  
تأخر ترفيعه خلالها ( ٣ ) .

٢ - تسري احكام الفقرة (١) من هذا القرار  
على كافة الموظفين والمستخدمين في دوائر الدولة  
ومؤسساتها الرسمية وشبه الرسمية . ويلغى  
كل نص يتعارض مع أحكام هذا القرار .

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٥٠٦ في ٢٩/١٢/١٩٧٥

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٥٢٨ في ١٠/٥/١٩٧٦

(٣) معدلة بقرار مجلس قيادة الثورة رقم (٥٧٧) لسنة  
١٩٧٦/٦/٢١ .

(٤) الوقائع العراقية العدد ٢٢٥٠ في ٢٧/٩/١٩٧٦ .

(٥) الوقائع العراقية العدد ٢٦٤١ في ٦/٣/١٩٧٨ .

٣ - يعمل بهذا القرار اعتبارا من ١-١-١٩٧٦،  
ويتولى الوزراء تنفيذ احكامه .

**قرار مجلس قيادة الثورة**  
**رقم ٩٧٧ لسنة ١٩٧٦ (٤)**

استنادا الى احكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية  
والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة  
بتاريخ ١٢-٩-١٩٧٦ ما يلي : -

١ - منح قدم لمدة سنة واحدة ، لغرض  
الترفيع فقط ، بالنسبة لخريجات كلية التمريض  
اللواتي يتم تدريبهن في المستشفيات خارج القطر  
خلال مدة دراستهن في الكلية .

٢ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا  
القرار .

**قرار مجلس قيادة الثورة**  
**رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٧٨ (٥)**

استنادا الى احكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية  
والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة  
بتاريخ ١٥-٢-١٩٧٨ ما يلي : -

١ - تخويل رئيس مكتب المنظمات الشعبية  
التابع لمجلس قيادة الثورة ، الصلاحيات  
التالية : -

( أ ) ترفيع منتسبي المكتب ومنحهم العلاوات  
السنوية ، الى حد راتب (٧٠) دينارا .

(ب) منح الاجازات الاعتيادية والمرضية داخل  
القطر لمنتسبي المكتب الذين تقل درجاتهم عن  
درجة مدير عام .

(ج) توقيع الهويات لمنتسبي المكتب كافة .

٢ - ينفذ هذا القرار من تاريخ صدوره .



### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٢١٦ لسنة ١٩٧٨ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٨-٩-١٩٧٨ ما يلي :

١ - يعتبر ترفيع الموظف ، نافذا من تاريخ استحقاقه القانوني ، اذا لم يكن للدوظف دورفي تأخير ترفيعه ، ولم يكن هنالك في ظل قوانين وأنظمة وقواعد الخدمة النافذة ، ما يحول دون ترفيعه في موعده المقرر .

٢ - يسرى هذا القرار ، على الترفيعات المستحقة ، بعد نفاذه .

٣ - تتولى وزارة المالية ومجلس الخدمة العامة ، وضع التعليمات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٤٥٣ لسنة ١٩٧٩ (٢)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠-١٠-١٩٧٩ ما يلي :

١ - يخول الوزير المختص أو الرئيس الاعلى للجهة غير المرتبطة بوزارة معينة ، صلاحية ترفيع الموظفين التابعين له ، ممن يعينون بمراسيم جمهورية عند استحقاقهم الترفيع حسب القوانين النافذة .

٢ - لا يعمل بأى نص قانوني يتعارض وأحكام هذا القرار .

٣ - ينفذ هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٧٧٥ لسنة ١٩٧٩ (٣)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩-١٢-١٩٧٩ ما يلي :

١ - يمنح خريجو معهد الهندسة الصناعية العالي ( الملقى ) ، ممن اكملوا دراستهم الجامعية بعد قضائهم ( خمس سنوات دراسية ) ، (بضمنها مدة الدراسة في المعهد المذكور ) ، قدا لمدة (سنة واحدة) ، لغرض الترفيع . (٤)

٢ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٢٠٨ لسنة ١٩٨٠ (٥)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٩/٧/١٩٨٠ ما يلي :

١ - شمول المهندسين حاملي شهادة الدبلوم ممن اكملوا دراساتهم الجامعية في الجامعات العراقية ، بالقدم المنصوص عليه في قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (١٧٧٥) فى ١٩/١٢/١٩٧٩ .

٢ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٣١٤ لسنة ١٩٨٠ (٦)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور الموقت .

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٦٧٥ فى ١٠/٢/١٩٧٨

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٧٤١ فى ١١/١٩/١٩٧٩

(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٧٥١ فى ١/١٤/١٩٨٠

(٤) معدلة بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٠ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٧٧٣ فى ١٢/٥/١٩٨٠

(٥) الوقائع العراقية العدد ٢٧٩١ فى ٨/٢٥/١٩٨٠

(٦) الوقائع العراقية العدد ٢٧٩٤ فى ٨/١٥/١٩٨٠

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٧-٨-١٩٨٠ مايلي :

- ١ - تعتبر الخدمة الفعلية للرواد من منتسبي دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي الذين ساهموا في الحملة الوطنية الشاملة لمحو الامية الالزامي خدمة مضاعفة لاغراض العلاوة والترفيغ والتقاعد
- ٢ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

#### قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٢ لسنة ١٩٨١ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣-١-١٩٨١ مايلي :

- ١ - لقادة الفيالق وقائدي القوة الجوية والدفاع الجوي والقوة البحرية والدفاع الساحلي منح الموظف او العامل في دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي والمختلط ، العاملين في خدمة المجهود الحربي الذين يبذلون جهدا متميزا عن اقرانهم في خدمة معركة الشرف ضد العدو الفارسي قدما لمدة لاتزيد على سنتين لاغراض العلاوة والترفيغ او لاغراض الزيادة السنوية ، ولقادة الفرق منح العاملين المذكورين قدما لمدة لاتزيد على سنة واحدة ، ولأمر اللواء منح المذكورين قدما لمدة لاتزيد على ستة أشهر .

٢ - يطبق الحكم الوارد في الفقرة ( أ ) من هذا القرار على مقاتلي الجيش الشعبي من الموظفين والعمال المساهمين في معركة الشرف خارج حدود القطر الاقليمية .

٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعتبر نافذا من ٤-٩-١٩٨٠ وحتى اشعار آخر .

#### قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٣٨٣ / ١٩٨١ (٢)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣١/٣/١٩٨١ ما يلي :

- ١ - اضافة الى الحقوق والامتيازات المنصوص عليها في قوانين الخدمة المدنية والتقاعد، وبعد مضي المدة المقررة قانونا :

( أ ) يستمر ترفيع الموظف الشهيد ، حتى الدرجة الثالثة من درجات الخدمة المدنية او ما يعادلها في قواعد الخدمة في المؤسسات اذا كانت شهادته الدراسية تؤهله لذلك ، وبخلافه يستمر ترفيعه الى الدرجة التي يستحقها حسب شهادته الدراسية .

(ب) يستمر منح الزيادة السنوية للعامل الماهر الشهيد ، لغاية ست زيادات .

(ج) يستمر منح الزيادة السنوية للعامل غير الماهر الشهيد ، لغاية أربع زيادات .

٢ - ينفذ هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، وتسرى أحكامه على الموظفين والعمال من منتسبي الدولة ، الذين استشهدوا اعتبارا من تاريخ ٤/٩/١٩٨٠ .





رقم (٢٣) لسنة ١٩٦١

نظام

اللغات الاجنبية الاضافية (١)

باسم الشعب

مجلس السيادة

استنادا الى البند (١١) (ب) من الملحق الخاص بالسلك الخارجى من قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ وبناء على ما عرضه وزير الخارجية ووافق عليه مجلس الوزراء .

امر بوضع النظام الآتى :

**المادة الاولى -** لوزير الخارجية منح موظف الخدمة الخارجية قدما مدته سنة واحدة لغرض الترفيع اذا تعلم خلال الخدمة احدى اللغات الاجنبية الرسمية للدول التى يكون للعراق تمثيل دبلوماسى أو قنصلى فيها اضافة الى احدى اللغتين المنصوص عليهما فى الفقرة ( أ ) من البند (٢) من الملحق الخاص بالسلك الخارجى .

**المادة الثانية -** (أ) يمنح الموظف التقدم المذكور فى المادة السابقة بعد نجاحه فى الامتحان الذى تجريه وزارة الخارجية فى اللغة الأجنبية ويشترط للنجاح الحصول على درجة ٥٠٪ فى كل موضوع من مواضيع الامتحان وان لا يقل معدل مجموع الدرجات عن ٦٠٪ .

(ب) تعتبر بعض اللغات الأجنبية لغات صعبة بتعليمات يصدرها وزير الخارجية .

(ج) يؤدى الامتحان فى اللغات الاضافية غير الصعبة على الوجه الآتى :

١ - امتحان شفوى

٢ - امتحان تحريرى ويشمل

( أ ) الترجمة من اللغة العربية الى اللغة الاجنبية وبالعكس .

(ب) تحرير مذكرة أو نص اتفاقية باللغة الاجنبية .

(ج) الاجابة باللغة الاجنبية على سؤال يتعلق بالاحوال السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية للمناطق التى تسود فيها تلك اللغة الاجنبية .

(د) يؤدى الامتحان باللغات الاضافية الصعبة فى المواضيع التالية :

١ - امتحان شفوى .

٢ - امتحان تحريرى يشمل الترجمة من اللغة الاجنبية الى اللغة العربية .

**المادة الثالثة -** ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

**المادة الرابعة -** على وزير الخارجية تنفيذ هذا النظام .

كتب ببغداد فى اليوم الثالث عشر من شهر صفر سنة ١٣٨١ المصادف لليوم السادس والعشرين من شهر تموز ١٩٦١ .



### تعليمات

#### مجلس الخدمة العامة

عدد (١) لسنة ١٩٦٣ (١)

بالاستناد الى احكام الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ وبناء على ما اقره مجلس الخدمة العامة اصدرنا هذه التعليمات .

١ - يراعى فى تقديم توصيات الترفيع ما يأتى :

( أ ) تأييد الوزارة المختصة فى كتاب التوصية أهلية الموظف وجدارته للترفيع مع توافر درجة شاغرة فى الملاك تساعد على ترفيعه وعدم وجود منافس .

( ب ) ارسال قرار لجنة الترفيعات المتخذ وفق احكام المادة ٢٣ من القانون المذكور .

( ج ) املأ استمارة مجلس الخدمة العامة عدد (١) لسنة ١٩٦٣ ( المرسىل انموذجها بطيه ) موقعة من موظف الذاتية المختص والرئيس المباشر للموظف ورئيسه الاعلى وارسالها الى المجلس بنسختين رفقة كتاب التوصية .

٢ - تقدم توصيات الترفيع لموظفى الدرجة

الخامسة فما فوق بتوقيع الوزير المختص وموظفى الدرجة السادسة فما دون بتوقيع رئيس الدائرة المعرف بالمادة الاولى من القانون ممن يخوله الوزير المختص صلاحية ذلك .

٣ - تقدم التوصيات الى المجلس قبل مدة شهر واحد من تاريخ اكمال الموظف للمدة القانونية المشترطة للترفيع .

٤ - ترسل كتب التوصية وقرار لجنة الترفيعات بنسخ تساوى عدد المرشحين .

٥ - تطبق هذه التعليمات فى حالات الترفيع الاعتيادى وبمضى المدة القانونية او باضافة قدم ممنوح من المجلس سابقا أما حالات الترفيع وفق احكام المواد ١٠ و ١١ و ١٩ - ٤ من القانون لمن تحسب خدماته او يمنح القيد لاول مرة وفق تلك المواد فتسرى بشأنها ما جاء فى تعليمات المجلس عدد (١) لسنة ٩٦٠ وما ورد بمنشورنا العام المرقم ١٦٢٩ والمؤرخ فى ١٩٦٠/٥/٥ ومرفقة استمارة احتساب الغبن مع مراعاة ما جاء فى الفقرة الاولى ( أ و ب ) والفقرتين الثانية والرابعة من هذه التعليمات فيها .

٦ - تلغى تعليمات المجلس عدد (٣) لسنة ١٩٥٧ .

#### استمارة ترفيع عدد/١ لسنة ١٩٦٣

المديرية :

تاريخه :

الوزارة :

كتاب التوصية رقمه :

تاريخ تنظيم الاستمارة :

#### الحقل الاول

١ - اسم الموظف الكامل :

٢ - عنوان وظيفته الحالية :

٣ - راتبه الحال :

٤ - الشهادات المدرسية التى يحملها :

٥ - تاريخ اكماله المدة القانونية للترفيع :

٦ - الراتب المقترح لترفيعه :

٧ - هل له منافس :

٩ - اسماء المنافسين :

٩ - أسباب الترجيح :

تاريخ ترفيعه الاخير :

العنوان المقترح لترفيعه :



## الحقل الثاني

( إذا كان الترفيع الحالي يجري بإضافة  
أحدى المدد التالية )

سنة	شهر	اليوم	من	١ - خدمة الاحتياط لمن يرفع لأول مرة بعد تعيينه بموجب الوثيقة المرقمة والمؤرخة في الصادرة من
سنة	شهر	اليوم	من	٢ - مدة قدم ممنوحة وفق المادة ١١/ من القانون بموجب كتاب المجلس المرقم والمؤرخ في
سنة	شهر	اليوم	من	٣ - مدة قدم ممنوحة وفق المادة ٤/١٩ من القانون بموجب كتاب المجلس المرقم والمؤرخ في
سنة	شهر	اليوم	من	٤ - إضافة خدمة لاحقة لخدمة صافية سبق وأن احتسبها المجلس بتاريخ بموجب كتاب المجلس المرقم والمؤرخ في
سنة	شهر	اليوم	من	٥ - مدة قدم ممنوحة وفق المادة ٤/٣ من القانون أو مدة متبقية منه بموجب الامر الاداري

## الحقل الثالث

الوظائف التي تقلدها الموظف خلال خدمته  
« يستعمل إذا كان للمرشح منافس وكذلك للمنافسين المعترضين »

من	الى	بعنوان	الوزارة	المديرية
١ -				
٢ -				
٣ -				
٤ -				
٥ -				
٦ -				

## الحقل الرابع

( أ ) التشكرات والتقدير والتقارير الحسنة مع ذكر اسبابها وتواريخها بعد آخر ترقيم  
( لمن ليس له منافس )

- ١ -
- ٢ -
- ٣ -
- ٤ -
- ٥ -

( ب ) التشكرات والتقدير والتقارير الحسنة مع ذكر اسبابها وتواريخها خلال مدة الخدمة  
بكاملها ( لمن له منافس أو للمنافس المعترض )

- ١ -
- ٢ -
- ٣ -
- ٤ -

## تعليمات

### مجلس الخدمة العامة

عدد/ ٢ لسنة ١٩٦٣ (١)

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من المادة (٣٠) من قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤/ لسنة ١٩٦٠ وبناء على ما أقره مجلس الخدمة العامة أصدرنا هذه التعليمات :-

**القسم الأول - الاعتراضات على عدم الترشيح للترفيح .**

١ - يشبث حق الموظف في الاعتراض على عدم ترشيحه للترفيح في حالتين :

( أ ) اذا اقتنع بعدم رجحان الموظف الذي رشحته لجنة الترفيحات عليه من حيث الجدارة ومدة الخدمة والشهادة المدرسية .

(ب) اذا عرضت قضية ترفيحه على لجنة الترفيحات ورغم وجود الوظيفة الشاغرة التي تعادل أو تفوق الوظيفة المراد ترفيحه اليها الا ان اللجنة رفضت ترشيحه .

٢ - يكون قرار لجنة الترفيحات فيما يخص الفقرتين أعلاه مشتملا على الاسباب التي استندت اليها اللجنة في ترجيح الموظف المرشح أو عدم ترشيحه اصلا .

٣ - تقوم الدائرة المختصة خلال مدة لا تزيد على ثلاثة ايام من تاريخ قرار لجنة الترفيحات بتبليغ جميع الموظفين الذين لم ترشحهم اللجنة وفق ورقة التبليغات ( المرفق نموذجها طيه ) على أن تعطى نسخة منه الى الموظف غير المرشح والنسخة الثانية الى المجلس برفقة كتاب التوصية .

٤ - للموظف المشار اليه في الفقرتين (أ،ب) اعلاه حق الاعتراض لدى مجلس الخدمة العامة مباشرة خلال عشرة أيام اعتبارا من تاريخ تبليغه بقرار عدم ترشيحه بعريضة تعطى نسخة منها الى وزارته مع ذكر اسمه وعنوان وظيفته وتاريخ تبليغه والاسباب التي يستند اليها في اعتراضه .

٥ - ( أ ) تقسم عناوين الوظائف العامة - القسم الاول - المدرجة في قانون الملاك الى

المسالك التالية ويعتبر شاغلوها من نفس الدرجة في كل مديرية عامة أو ما يعادلها من المستحقين للترفيح منافسين للشاغل المتوفر في المسلك المدور الى الدرجة التي تلي درجتهم على أن يكونوا قد اكملوا مدة الترفيح عند الترشيح أو قبل ذلك .

### أولا - المسلك الاداري

معاون مدير عام

مدير

رئيس ملاحظين

ملاحظ

معاون ملاحظ

مدقق

معاون مدقق

كاتب

### ثانيا - المسلك الحسابي

محاسب

معاون محاسب

مدقق

أمين صندوق

جاني

كاتب

### ثالثا - الترجمة

مترجم أول

مترجم

### رابعا - الرسم

رسام

معاون رسام

(ب) يعتبر شاغلو الوظائف التعليمية والهندسية والطبية والزراعية وسائر الوظائف الخاصة المدرجة في الجداول الملحق بقانون الملاك من المستحقين للترفيح في وقت الترشيح أو قبل ذلك منافسين بعضهم لبعض اذا كانت عناوين وظائفهم ماثلة أو كانت لهم المؤهلات الفنية التي تتطلبها الانظمة والقوانين والتعليمات المرعية لاشغال الوظائف في نفس المسلك الذي يلي وظائفهم في الدرجة المتوفرة في ملاك مديريتهم .

٦ - على الوزارة المختصة ارسال معاملة

الترفيغ بعد انتهاء مدة التبليغ واستكمال كافة الاجراءات المشار اليها في الفقرات اعلاه مرفقة باعتراض المنافس ( فيما اذا اعترض ) مع الاضاير الشخصية للمرشح والمعترض مع استمارة مجلس الخدمة رقم/١ لسنة ١٩٦٣ المشار اليها في الفقرة (ج) من البند الاول من تعليمات مجلس الخدمة عدد/١ لسنة ١٩٦٣ مع ما لديها من مطالعة حول اعتراض المنافس .

٧ - للمجلس ان يدعو المرشح والمعترض للمقابلة أو الاختبار ، وعند قناعته برجحان احدهما على الآخر يصدر لصالحه قرارا بالترفيغ ويكون قراره قطعيا .

٨ - لا يعتبر الموظف الذي يجرى ترفيغه بتطبيق احكام المواد ٤/٣ أو ١٠ أو ١١ أو ٤/١٩ من القانون منافسا للموظف الذي يجرى ترفيغه بقضائه المدة القانونية المشترطة للترفيغ المنصوص عليها في الفقرات ١ و ٢ و ٣ من المادة (١٩) من القانون .

**القسم الثاني - الاعتراضات على عدم التثبيت في التعيين أو الترفيع أو اعادته الى راتبه السابق، ويثبت للموظف في حالتين :**

١ - عدم قناعة المستغنى عن خدماته بسبب عدم الكفاءة خلال مدة تجربة التعيين المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة/١٤ من قانون الخدمة المدنية بقرار الاستغناء .

٢ - اذا لم يقتنع بقرار عدم التثبيت في

الدرجة المرفع اليها خلال مدة تجربة الترفيع المنصوص عليها في الفقرة / ١ من المادة / ٢٠ من قانون الخدمة المدنية .

٣ - تقوم الدائرة بتبليغ من تشملهم الفقرتان اعلاه خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدور القرار بحقهم وترسل ورقة التبليغ موقعة من قبل الموظف الى مجلس الخدمة العامة مؤشرا فيها تاريخ التبليغ ايضا .

٤ - للموظف المشار اليه في الفقرتين اعلاه من القسم الثاني حق الاعتراض لدى مجلس الخدمة العامة مباشرة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغه بالامر كما هو منصوص عليه في الفقرتين ٥ و ٢ من المادتين ١٤ و ٢٠ من قانون الخدمة المدنية بعريضة ترسل نسخة منها في نفس الوقت الى وزارته ويذكر فيها اسمه واسم الدائرة المعترض عليها ومحل اقامته الدائم ورقم وتاريخ الامر الاداري المعترض عليه وتاريخ تبليغه به والاسباب التي يستند اليها في اعتراضه .

٥ - على الوزارة المختصة ارسال مطالعتها والملفة الشخصية بعد استلامها صورة الاعتراض .

٦ - للمجلس بعد ان يطلع على دفع المعترض ومطالبة الوزارة والاضبارة الشخصية له ان يدعو للمقابلة ويكون قراره بعد ذلك قطعيا .

٧ - تلغى تعليمات المجلس رقم/٥ لسنة ١٩٥٨



### استمارة التبليغ بعدم الترشيح

اسم الوزارة . . . . . اسم المديرية . . . . .  
الى السيد . . . . . الموظف بعنوان . . . . .  
قررت لجنة الترفيعات بقرارها المرقم . . . . . والمؤرخ في . . . . .  
ترشيح السيد . . . . . الموظف بعنوان . . . . . وراتب . . . . .  
للترفيع الى راتب . . . . . وبمعنوان . . . . . بالنظر للاسباب التالية : -

١ -  
٢ -  
٣ -  
٤ -

لهذا فقد قررنا تبليغك بعدم ترشيحك للترفيع حيث لك حق الاعتراض على ذلك لدى مجلس الخدمة العامة استنادا الى احكام الفقرة الثالثة من المادة / ٣٠ من قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ خلال مدة عشرة ايام من تاريخ تبليغك بعريضة تقدم الى المجلس المذكور مباشرة مع اعطاء نسخة منها اليها تشتمل على ما يأتي :-

- ١ - اسمك الكامل وعنوان وظيفتك وراتبك الحالي والوزارة او الدائرة التي تنتمي اليها .
- ٢ - تاريخ تبليغك بقرار عدم الترشيح .
- ٣ - الاسباب التي تستند اليها في اعتراضك .
- ٤ - تدوين تاريخ تقديمك الاعتراض على الطابع الملصق على العريضة .

جرى تبليغي بما تقدم بتاريخ / /

الموظف المعارض

جرى تبليغ الموالي اليه بحضور

الموظف القائم بالتبليغ

عدد (٨) لسنة ١٩٧٨ (١)

## صادرة بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ١٢١٦ والمؤرخ في ١٨-٩-١٩٧٨

استنادا الى الفقرة الثالثة من قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ١٢١٦ والمؤرخ في ١٨-٩-١٩٧٨ وتسهيلا لتنفيذ احكامه وبعد الاتفاق مع مجلس الخدمة العامة ، قررنا اصدار التعليمات الآتية :

١ - ان قرار مجلس قيادة الثورة يستهدف اساسا ان ينال الموظفون المستحقون للترفيه ترفيعهم القانوني في موعده المقرر دونما تأخير طالما ان تأخير ترفيعهم لم يكن بسبب تقصير يعود اليهم ولم يكن هنالك ما يحول دون نيلهم الترفيع في موعده المقرر طبق قوانين وانظمة وقواعد الخدمة النافذة التي تنظم ذلك الترفيع .

٢ - يقصد بالاستحقاق القانوني للترفيه اكمال الموظف المدة المشترطة للترفيه سواء أكان ذلك عن طريق الخدمة بالدرجة الاخيرة أم باضافة مدة سبق وان احتسبت له فيها وفقا لما يستحقه استنادا الى قرارات مجلس قيادة الثورة أو قوانين وانظمة وقواعد الخدمة التي تنظم الترفيع الموصى باجرائه . على أن يراعى في حالة ما اذا كانت القوانين والانظمة أو القواعد النافذة توجب تأخير ترفيع الموظف مدة معينة لاحد الاسباب الواردة فيها فان الاستحقاق القانوني يتحدد بعد انقضاء تلك المدة .

٣ - يعتبر من ضمن حالات وجوب دور للموظف في تأخير ترفيعه حالات تأخير الترفيع الذي تعمدته الوزارة أو الدائرة المختصة نتيجة فعل تقصيري صادر من الموظف استوجب توجيه عقاب له أو اتخاذ اجراء اداري بشأنه أو رفع تقرير ردى عنه على أن تحدد المدة الزمنية لذلك التأخير في كل معاملة على حدة .

٤ - ان شرط ( أن لا يكون هناك في ظل قوانين وانظمة وقواعد الخدمة النافذة ما يحول دون ترفيع الموظف في موعده المقرر ) يشمل جميع الحالات التي يتعذر فيها اجراء الترفيع في موعده المقرر طبقا لنصوص تلك القوانين والانظمة والقواعد كما في حالة عدم ثبوت الكفاءة

والجدارة المؤهلة للترفيه أو عدم الحصول على الدرجة المطلوبة في تقرير قياس كفاءة الاداء ، أو لكون عنوان الوظيفة لا يسمح له بالترفيه وهو بذات العنوان لوقوفه بحد دون الحد الأدنى للدرجة التالية بموجب الجداول الملحقه بقانون الملاك أو أنظمة أو قواعد الخدمة على أن يعتبر هذا الحائل غير قائم بتاريخ زواله كما يتضح من المثل الآتي :

رئيس ملاحظين أكمل المدة المطلوبة للترفيه الى راتب ( -/١٣٠ ) ديناراً وفقاً لاحكام قانون الخدمة المدنية بتاريخ ١٥-١٠-١٩٧٨ ولكون عنوان تلك الوظيفة يقف بـ ( -/١٢٥ ) ديناراً بموجب الجداول الملحقه بقانون الملاك ويقع دون الحد الأدنى للدرجة التالية فلم يكن من الجائز أن يرفع الى راتب ( -/١٣٠ ) ديناراً وهو بالعنوان المذكور، غير انه نقل الى وظيفة مدير بتاريخ ١٥-١٢-١٩٧٨ ( ولم يكن هناك ما يحول دون اجراء ذلك النقل قانوناً ) ثم أوصت وزارته بترفيعه الى مجلس الخدمة العامة بكتاب صادر بتاريخ ٢٠-٢-١٩٧٩ فان نفاذ ترفيعه لاغراض القرار يكون بتاريخ ١٥-١٢-١٩٧٨ .

٥ - يجرى تحديد نفاذ الترفيع لاغراض قرار مجلس قيادة الثورة المذكور أعلاه من قبل المرجع المختص بالمصادقة على الترفيع الموصى باجرائه وبعد توافر شروطه المقررة وفقاً لما تتطلبه قوانين وانظمة وقواعد الخدمة التي تنظمه وبعد أن تؤيد الوزارة أو الدائرة المختصة توافر أحكام القرار على النحو المفصل في هذه التعليمات :

فبالنسبة للمشمولين بصلاحيات مجلس الخدمة العامة يكون المجلس المذكور هو الجهة المختصة بتحديد نفاذ الترفيع بعد أن تقدم اليه توصية به وفق الاجراءات المتبعة والمحددة بتعليماته ومنشوراته العامة .

وبالنسبة للدوائر والمؤسسات غير المشمولة بصلاحيات المجلس المذكور تكون الجهة التي تمارس صلاحية المصادقة على الترفيع أو اجرائه هي الجهة المختصة بتحديد نفاذ الترفيع بعد أن ترفع اليها توصية بالترفيه وفق الاجراءات المتبعة فيها .

٦ - تسري أحكام قرار مجلس قيادة الثورة

المذكور على الترفيعات المستحقة بعد نفاذه وهو تاريخ ٢-١٠-١٩٧٨ ( تاريخ نشر القرار بالجريدة الرسمية ) . على أن يلاحظ انه اذا كان هناك موظف استحق الترفيع قبل التاريخ المذكور ثم اوصى بترفيعه بعد ذلك وفق ما هو موضح في الفقرة الخامسة اعلاه - وكانت احكام القرار متوافرة فيه - فان نفاذ ترفيعه يكون في ٢-١٠-١٩٧٨ .

٧ - تنفذ هذه التعليمات اعتبارا من ٢-١٠-١٩٧٨ .

#### ٠ وزير المالية

رقم (٢) لسنة ١٩٨٢ (١)

تعديل التعليمات رقم (٦) لسنة ١٩٧٨ ورقم (١١٨٢٨) لسنة ١٩٨٠ الخاصة بضم الخدمة للمشمولين بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٧٦ .

استنادا الى احكام المادة الرابعة ، والفقرة (٣) من المادة الثامنة من قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل .

#### تقرر اصدار التعليمات التالية :

١ - تضم الخدمة للمشمولين بقرار مجلس قيادة الثورة اعلاه المؤداة في العراق او في الكويت الى الخدمة المؤداة في ابو ظبي وبالعكس .

٢ - تطبق هذه التعليمات مستقبلا على العراقيين في اي قطر عربي آخر يصدر بيان بشمولهم بقرار مجلس قيادة الثورة اعلاه .

٣ - تنفذ هذه التعليمات ، اعتبارا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

#### وزير العمل والشؤون الاجتماعية



## المنشور العامة للسنة ١٩٦٥

### منشور عام

#### الموضوع/امتحانات الترفيع (١)

الحاقاً بمنشورنا العام الرقم ١٩٥٩ والمؤرخ  
في ٧ - ١ - ١٩٦٤ .

يود مجلس الخدمة العامة ان يوضح النقاط  
الآتية بشأن الامتحانات التي يجريها للموظفين  
المرشحين للترفيع وفق منشورينا العامين الرقمين  
١٠٣٢ و ١٨٠ والمؤرخين في ٢٣ - ٢ - ١٩٥٨  
و ١٦ - ١ - ١٩٦٠ .

أولاً - ان المجلس لا يصادق على ترفيع الموظفين  
من خريجي الدراسة المتوسطة فما دون الى  
راتب - / ٢٨ ديناراً فاكثراً الا بعد ان يجتازوا  
امتحان الترفيع الذي يجريه لهذا الغرض .

ثانياً - ان امتحان الترفيع في المجلس يتضمن  
المواضيع الآتية : -

(أ) اللغة العربية تتضمن قواعد اللغة العربية  
والكتابة في موضوع معين أو شرح بيت من الشعر  
أو جملة مأثورة والقصد من ذلك معرفة قابلية  
الموظف الممتحن على التعبير الصحيح من حيث  
اللغة والاسلوب ، ولهذا السؤال ٢٠ درجة .

(ب) الحساب : يتضمن مسألة أو أكثر من  
مسائل الاعمال الاربعة بأعداد صحيحة أو بكسور  
عشرية أو كسور اعتيادية ، أو مساحات السطوح  
والحجوم والنسبة والتناسب ولهذا السؤال (٢٠)  
درجة .

(ج) المعلومات العامة : وتتضمن سؤالاً أو  
أكثر عن بعض المعلومات الدينية أو التاريخية  
أو الجغرافية والاقتصادية ، والاجتماعية ، مما  
له علاقة بتاريخ العراق وجغرافيته بصورة خاصة  
والبلاد العربية والاسلامية بصورة عامة ولهذا  
السؤال (٢٠) درجة .

(د) المعلومات الخاصة : الغرض من هذا السؤال  
معرفة مستوى الموظف في عمله وعلاقته بدائرتة  
وخاصة برئيسه المباشر والاعلى أو بمرؤوسيه ،  
ومعرفة المؤسسات التابعة للوزارة التي يعمل فيها  
من المديرية العامة والمصالح شبه الرسمية مع  
واجبات كل منها بالتفصيل كما يتضمن معرفة  
الصلاحيات المالية والادارية لرؤساء الدوائر  
والمعلومات الذاتية للموظفين كشروط تعيينهم  
وترفيعهم ووسائل انضباطهم ولهذا السؤال (٤٠)  
درجة .

ثالثاً - يعتبر ناجحاً في هذا الامتحان من يحصل  
على مجموع لا يقل عن ٥٠ درجة للأسئلة المتقدم  
ذكرها جميعاً .

وعليه نرجو التفضل بالايجاز بتبليغ جميع  
الموظفين المشمولين بالامتحان المذكور بما تقدم  
ذكره كما ونؤكد بهذه المناسبة ما جاء في الفقرة  
الثالثة من تعليمات المجلس عدد (١) لسنة ١٩٦٣  
بتقديم توصيات الترفيع الى المجلس قبل مدة شهر  
من اكمال الموظف للمدة القانونية المشترطة للترفيع  
لضمان ترفيعه عند الاستحقاق .

رئيس مجلس الخدمة العامة

رقم (١٠٦) لسنة ١٩٦٧

قانون

تطهير الجهاز الحكومي (١)

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استنادا الى احكام المادة (٤٤) من الدستور  
الموقت وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء وبموافقة  
مجلس الوزراء .

## صلق القانون الاتي :-

**المادة الاولى - ١ -** لمجلس الوزراء بناء على اقتراح  
مسبب من الوزير المختص ان يقرر فصل اي موظف  
وكل مكلف بخدمة عامه في الدوائر الرسمية وفي  
المؤسسات العامة والمصارف والمصالح والمنشآت  
والشركات المؤممة والبلديات بما فيها امانة  
العاصمة ومديرية مصلحة اسالة الماء لمنطقة بغداد  
العامة ولجان اسالة الماء والكهرباء وغيرها من الدوائر  
شبه الرسمية الاخرى مدة لا تتجاوز خمس سنوات  
اذا ثبت لديه عدم كفاءته أو نزاهته أو سوء سلوكه  
أو أصبح بقاءه في الخدمة مضرا بالمصلحة العامة .

**٢ -** لمجلس الوزراء بناء على اقتراح مسبب من  
الوزير المختص احالة أي من الأشخاص المشمولين  
بالفقرة (١) من هذه المادة من موظفي الدرجات  
الخاصة أو الدرجتين الاولى والثانية وكل مكلف  
بخدمة عامة من نفس الدرجات والاصناف أو ممن  
يتقاضون راتبا اسميا قدره مائة دينار فاكثر على  
التعاقد اذا أكملوا الخمسين من عمرهم أو كانت لهم  
خدمة تقاعدية لا تقل عن خمس عشرة سنة .

**٣ -** للوزير المختص احالة أي من الأشخاص  
المشمولين بالفقرة (١) من هذه المادة من الدرجة  
الثالثة فأقل أو ممن يتقاضون راتبا اسميا يقل عن  
مائة دينار أو راتبا مقطوعا مهما بلغ على التعاقد  
اذا أكملوا الخمسين من عمرهم أو كانت لهم خدمة  
تقاعدية لا تقل عن خمس عشرة سنة .

**المادة الثانية (٢) -** يشكل كل وزير لجنة خاصة  
أو أكثر في وزارته برئاسة موظف لا تقل درجته  
عن الثانية وعضوية أربعة موظفين لا تقل درجاتهم  
عن الرابعة للتحقيق في سلوك الموظفين والمستخدمين

عن طريق دراسة اضايرهم الشخصية وكذلك  
بكافة انواع الادلة والقرائن بما فيها الشهرة  
والتواتر ومظاهر الحياة التي يحياها الموظف وتقديم  
توصياتها الى الوزير لاتخاذ الاجراءات وفق أحكام  
هذا القانون .

**المادة الثالثة -** للمفصول وللمحال على التقاعد  
بموجب هذا القانون حق الاعتراض على الفصل  
والاحالة على التقاعد خلال ثلاثين يوما من تبليغه  
بالقرار لدى مجلس الوزراء الذي له تأييد الفصل  
والاحالة على التقاعد أو الغاؤه أو تقليص مدة  
الفصل أو تبديل الفصل بالاحالة على التقاعد  
على ان لا تحسب المدة التي بقي فيها خارج الخدمة  
لاغراض قوانين الخدمة والتقاعد .

**٢ -** للمفصول أو المحال على التقاعد أو المنهية  
خدمته بأى شكل كان بموجب أحكام هذا القانون  
أن يعترض على قرار فصله أو احالته على التقاعد  
أو انتهاء خدمته لدى مجلس الوزراء خلال ثلاثين  
يوما من تاريخ تنفيذ هذا القانون بصرف النظر  
عما اذا كان قد اعترض على هذا القرار ورده  
اعتراضه أو لم يعترض (٣) .

**٣ -** اذا كان مآل قرار مجلس الوزراء جواز  
اعادة تعيين المعارض فتسكون اعادة تعيينه من  
صلاحية الوزير المختص الا اذا اعيد تعيينه بوظيفة  
تتطلب استصدار قرار من مجلس الوزراء ومرسوم  
جمهوري أو يدونه فعندئذ تتبع اجراءات التعيين  
المقررة لتلك الوظيفة (٤) .

**٤ -** لمجلس قيادة الثورة أن يقرر احتساب أية  
فترة زمنية للموظف أو المستخدم لاغراض العلاوة  
والترفيغ والتقاعد اذا لم يسبق احتسابها لأي من  
الاغراض المذكورة وعندئذ تستوفى من الموظف أو  
المستخدم الحصة التقاعدية عن المادة المحتسبة  
تقاعدية حسب راتبه الذي كان يتقاضاه أو  
يستحقه ووفق القانون الذي كان نافذ المفعول  
خلالها واذا كان منتميا خلالها الى دائرة شسبه  
رسمية فلا تدفع تلك الدائرة ضعف الحصة  
أو مثلها (٥) .

(١) الوقائع العراقية العدد ١٤٦١ في ١٩٦٧/٨/٣١ .

(٢) معدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٩ المنشور

(٤٠٣) مضافة بالقانون رقم (٩٧) لسنة ١٩٦٨ المنشور

(٥) مضافة بالقانون رقم (٢٠٤) لسنة ١٩٦٨ المنشور

بالوقائع العراقية العدد ١٦٧٧ في ١٩٦٩/١/١٥ .

رقم ( ٧٣ ) لسنة ١٩٦٩

## قانون

ذيل قانون تطهير الجهاز الحكومي رقم ١٠٦

لسنة ١٩٦٧ المعدل (٤)

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استنادا الى احكام المادة الخمسين من الدستور الموقت وبناء على ما عرضه وزير المالية ووافق عليه مجلس الوزراء وقرره مجلس قيادة الثورة .

## صدق القانون الآتي : -

**المادة الاولى -** تعتبر القرارات الصادرة من قبل اللجنة الخاصة بقضايا العمال والمستخدمين الاجراء المفصولين لاسباب سياسية المؤلفة بقرار مجلس الوزراء المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٩-٦-١٩٦٣ باعادة بعض المستخدمين الدائمين المفصولين لاسباب سياسية والخاضعين لاحكام نظام تعيين وترفيغ المستخدمين رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٨ - المعدل مع اعتبار مدة فصلهم لاغراض الترفيغ والعلاوة والتقاعد صحيحة وموافقة للقانون .

**المادة الثانية -** ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

**المادة الثالثة -** على الوزراء تنفيذ هذا القانون . كتب ببغداد في اليوم الثلاثين من شهر صفر لسنة ١٣٨٩ المصادف لليوم السابع عشر من شهر ايار لسنة ١٩٦٩ .

**المادة الرابعة - ١ -** اذا الغى أمر الفصل وفقا للمادة الثالثة من هذا القانون تحسب للمفصول المدة السابقة التي قضاها في درجته الاخيرة لغرض العلاوة والترفيغ فقط .

٢ - اذا لم يتضمن الفرار الصادر باعادة الموظف المفصول الغاء أمر الفصل أو تقليص مدته تحسب له المدة السابقة التي امضاها في درجته الاخيرة قبل الفصل خدمة لغرض العلاوة والترفيغ اذا ثبت أن فصله لم يكن لاسباب تتصل بخلقه أو نزاهته أو كفاءته .

٣ - اذا صدر القرار بتقليص مدة الفصل أو أعيد الموظف الى درجته بعد انقضاء مدة الفصل فلا يجوز احتساب المدة التي قضاها المفصول في الخدمة قبل الفصل لغرض الترفيغ اذا كان فصله لاسباب تتصل بخلقه أو نزاهته أو كفاءته (١) .

**المادة الخامسة -** يلغى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٧ ويوقف كل ما يتعارض وأحكام هذا القانون من نصوص القوانين الاخرى بقدر ما له مساس بأحكامه خلال نفاذ هذا القانون .

**المادة السادسة -** لا تسري أحكام هذا القانون على الحكام والقضاة وضباط الجيش .

**المادة السابعة - ١ -** ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وتكون مدة نفاذه ستة أشهر وتجدد المدة لغرض الاعتراض بناء على اقتراح رئيس الوزراء وموافقة مجلس الوزراء (٢) .

٢ - يجوز تمديد مدة نفاذ هذا القانون لمدة ستة أشهر قابلة للتمديد لسنة أخرى ولمرة واحدة بقرار من مجلس الوزراء ومرسوم جمهوري (٣) .

**المادة الثامنة -** على الوزراء تنفيذ هذا القانون كتب ببغداد في اليوم العشرين من شهر جمادى الاول لسنة ١٣٨٧ المصادف لليوم السادس والعشرين من شهر آب لسنة ١٩٦٧ .

(١) عدلت بموجب المادة الأولى من القانون رقم (٨) لسنة ١٩٦٨ المنشور بالوقائع العراقية العدد ١٥٣٥ في

١٢/٢/١٩٦٨ وقد نصت هذه المادة على أن تكون أحكامها نافذة اعتبارا من ٣١/٨/١٩٦٧ .

(٢،٣) عدلت هذه الفقرة بموجب القوانين أرقام ٨/١٩٦٨ ، ٩٧/١٩٦٨ ، ٣٠/١٩٦٩ وقرارات مجلس قيادة

الثورة أرقام ٣٩٥/١٩٦٩ ، ٨٧٧/١٩٧٥ ، ٨٣٢/١٩٧٦ وقد نص هذا الأخير على تمديد العمل بقانون تطهير الجهاز

الحكومي رقم (١٠٦) لسنة ١٩٦٧ لمدة سنة واحدة أخرى اعتبارا من ٢٧/٨/١٩٧٦ الوقائع العراقية العدد ٢٥٤٤ في

١٦/٨/١٩٧٦ .

(٤) الوقائع العراقية العدد ١٧٣٥ في ٢٤/٥/١٩٦٩



رقم (٥٤) لسنة ١٩٥٧

### نظام

### الامتحانات للخدمة المدنية (١)

#### نحن فيصل الثاني ملك العراق

بعد الاطلاع على المادة السادسة والعشرين من القانون الاساسي واستنادا الى الفقرة (ب) من المادة ٢٧ من قانون الخدمة المدنية رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٦ وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا بوضع النظام الآتي :-

### الفصل الاول

#### اقسام الموظفين

**المادة الاولى -** يقسم الموظفون الذين تشملهم صلاحيات مجلس الخدمة العامة لغرض هذا النظام كالاتي :-

القسم الاول - الموظفون الاداريون ويشمل معاون رئيس الديوان الملكي ونائب رئيس انتشريفات الملكية ومعاونه والمدير ومعاونه ومعاون المدير العام ومعاون المتصرف ورئيس التسوية والسكرتير والقائم مقام ومدير الناحية وملاحظ الادارة ومعاونه على ان لا يتجاوز رواتبهم الصنف الثالث .

القسم الثاني - الموظفون الاجرائيون وهم الذين لا يشغلون الوظائف الوارد ذكرها في القسمين الاول والثالث وهم ممن لا تتجاوز رواتبهم الصنف الثالث :-

( أ ) الفنيون وهم الذين يشغلون الوظائف التعليمية والهندسية والطبية الواردة بقانون الملاك والوظائف التي يقرر مجلس الخدمة كونها من الوظائف الفنية .

(ب) غير الفنيين وهم الذين يشغلون الوظائف الاخرى غير الفنية الواردة بقانون الملاك .

القسم الثالث - الكتبة - وهم موظفو الصنف السادس من الجدول رقم ١ الملحق بقانون الخدمة المدنية رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٦ .

### الفصل الثاني

#### امتحانات الموظفين

**المادة الثانية -** يجرى المجلس لاختيار موظفي القسمين الاول والثاني اختبارا بالمقابلة ان كان عدد طالبي الدخول للوظيفة لا يتجاوز عدد الوظائف المطلوب اشغالها واذا تجاوز عددهم عدد الوظائف المطلوب اشغالها فيجرى المجلس امتحانا لهم تحريريا .

**المادة الثالثة -** يجرى امتحان قسم الكتبة تحريريا .

### الفصل الثالث

#### الشروط العامة للاشتراك في امتحانات الدخول للخدمة المدنية

**المادة الرابعة -** (أ) على كل طالب وظيفة يرغب في الاشتراك في الامتحان ان يملأ استمارة خاصة لهذا الغرض يزوده بها مجلس الخدمة العامة يلصق عليها تصويره ويرفق بها دفتر نفوسه وشهادته الدراسية أو صورها الفوتوغرافية .

(ب) يرسل الناجحون في الامتحان الى الفحص الطبي للتأكد من سلامتهم من الامراض والعاثات ويطلب اليهم تقديم بقية الوثائق الوارد ذكرها في المادة الثامنة من قانون الخدمة المدنية رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٦ .

### الفصل الرابع

#### المؤهلات الضرورية لمختلف أنواع الوظائف

**المادة الخامسة -** يشترط في طالب الدخول للخدمة المدنية لأول مرة ولمن يراد اعادة تعيينه لمختلف اقسام الوظائف المنصوص عليها في المادة الاولى من هذا النظام ما يلي :-

( أ ) الكتبة من حملة شهادة الدراسة الابتدائية والمتوسطة والاعدادية وان يؤدوا امتحانا تحريريا في :-

اللغة العربية

الحساب

المعلومات العامة	التحريري :	الدرجة الكاملة
يفضل من يحسن الضرب على الاله الطابعة .	المواضيع الالزامية	١٠٠
(ب) الموظفون الاجرائيون غير الفنيين :	١ - اللغة العربية	١٠٠
١ - من حملة الشهادات الاولى للجامعات أو الكليات أو ما يماثلها بالمستوى الذي يعينه مجلس الخدمة سواء حصلوا عليها داخل العراق أو خارجه على ان يؤخذ بنظر الاعتبار ما نصت عليه المادة (١١) من قانون الخدمة المدنية رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٦ .	٢ - اللغة الانكليزية أو الفرنسية (الترجمة والانشاء)	٢٠٠
٢ - وان يؤدوا امتحانا تحريريا ( وفق منطوق المادة الثانية من هذا النظام ) في الموضوعات الآتية :	٣ - التاريخ السياسي للبلاد العربية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين	١٠٠
اللغة العربية	( نشؤ وتطور فكرة القومية العربية واهم الاحداث السياسية التي اثرت في الكيان السياسي العربي المعاصر )	١٠٠
اللغة الانكليزية أو لغة أجنبية درس بها المرشح بالمستوى الذي تتطلبه وظيفته .	٤ - القانون الدولي العام والخاص	١٠٠
الرياضيات العامة .	العام ( مصادر القانون الدولي وأشخاصه ، النظم الدبلوماسية والقنصلية ، المنازعات الدولية التنظيم الدولي )	١٠٠
المعلومات العامة .	الخاص ( خصائصه ومصادره ، الجنسية ، مركز الاجانب ، تنازع القوانين ، تنازع الهيئات والاختصاص مع التأكيد على قواعد القانون الدولي الخاص في العراق )	١٠٠
(ج) الموظفون الاجرائيون الفنيون .	٥ - الاقتصاد مع التأكيد على الأوضاع الاقتصادية في البلاد العربية ( التجارة الدولية ، النقود والبنوك والائمان ، الخصائص الاقتصادية للبلاد العربية والعراق بصورة خاصة	١٠٠
١ - ان يكونوا ممن تتوافر فيهم الشروط الواردة في الفقرة ب (١) اعلاه وان يؤدوا امتحانا تحريريا ( وفق منطوق المادة الثانية من هذا النظام ) في الموضوعات الآتية الا اذا نص على خلاف ذلك فيما يتعلق بموظفي السلك الخارجي أو غيرهم :	٦ - معلومات عامة	١٠٠
اللغة العربية	المواضيع الاختيارية - يختار المتقدم للامتحان احداها	١٠٠
اللغة الانكليزية أو لغة أجنبية درس بها المرشح بالمستوى الذي تتطلبه وظيفته .	١ - تاريخ العلاقات الدبلوماسية منذ الثورة الفرنسية ( اهم الاحداث والمعاهدات الاساسية والمشاكل والمؤتمرات ذات التأثير على العلاقات الدبلوماسية )	١٠٠
موضوع اختصاصي، يتعلق باختصاص طالب الدخول للخدمة المدنية وبخصائص الوظيفة الفنية المراد اشغالها .	٢ - تاريخ الامة العربية ( ويشمل عصر صدر الاسلام والفترات التي ازدهرت فيها الحضارة الاسلامية والعربية بما في ذلك فترة الحروب الصليبية وكذلك تاريخ العرب في المغرب )	١٠٠
٢ - (أ) على طالبى الدخول للسلك الخارجي ان يكونوا قد نجحوا بنتيجة المقابلة التي يستهدف فيها اختبار القابلية الفكرية والنفسية واللياقة وسرعة الخاطر والثقافة العامة والمقدرة على المناقشة وان يؤدوا امتحانا كما يأتي :	٣ - المنظمات الدولية ( عضبة الامم ، الامم المتحدة ، الوكالات الدولية المتخصصة والمنظمات الاقليمية )	١٠٠

المواضيع الالزامية	الدرجة الكاملة	الشفهي :	المواضيع الالزامية	الدرجة الكاملة
٢ - المنظمات الدولية العالمية والاقليمية ١٠٠		١ - محادثة وترجمة باللغة الانكليزية		
٣ - تاريخ المعاهدات والمؤتمرات وتطورها		أو الفرنسية ١٠٠		
ونتائجها في قواعد الحقوق والاوزاع		٢ - معلومات عامة ١٠٠		
الدولية بلغة أجنبية ١٠٠		أما المرشحون من هؤلاء الموظفين للتثبيت		
٤ - ترجمة نصوص ومعاهدات وانشاء		فعلهم ان يجتازوا امتحانا تحريريا في		
كتب ومذكرات بلغة أجنبية ١٠٠		الموضوعات الآتية : -		
٣ - يشترط في موظفي الخدمة الطبية		١ - اللغة الانكليزية أو الفرنسية ويدخل		
ما يلي :		في ذلك الترجمة وانشاء كتب ومذكرات بلغة		
(أ) ان يكون الاطباء من خريجي كلية الطب		أجنبية ١٠٠		
العراقية أو كليات الطب الاخرى التي يقرر		٢ - النظم الدبلوماسية والقنصلية باللغة		
مستواها مجلس الخدمة العامة .		الانكليزية أو الفرنسية ١٠٠		
(ب) الصيادلة من خريجي كلية الصيدلة .		٣ - احوال العراق والبلاد العربية ١٠٠		
(ج) الكيمائيون من خريجي كلية الكيمياء أو		٤ - أحكام القوانين والانظمة والتعليمات		
كلية العلوم فرع الكيمياء .		العراقية التي تستلزم الخدمة في السلك		
(د) الموظفون الصحيون من خريجي مدرسة		الخارجي معرفتها . ١٠٠		
الموظفين الصحيين .		٥ - الكتابة على الالة الكاتبة بالعربية		
(هـ) المرضات والقابلات من خريجات مدرسة		واللاتينية ١٠٠		
التمريض أو القبالة .		٦ - المحاسبة الادارية ١٠٠		
(و) مساعد المختبر من خريجي الدورات التي		أما المرشحون من موظفي السلك الخارجي		
تفتحها وزارة الصحة .		للترفيع المنصوص عليهم بقانون الخدمة المدنية		
(ز) المصورون الشعاعيون ممن حصل على		رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٦ ان يتقدموا باطروحة		
شهادة اختصاصية .		باللغة الانكليزية أو الفرنسية في موضوع سياسي		
(ح) المضدود ان يكونوا ممن حصلوا على		أو اقتصادي أو قانوني يوافق عليه المجلس مقدا		
شهادة التضميد من إحدى المستشفيات		ولا تناقش الاطروحة الا بعد نجاحه في امتحان		
الحكومية .		الترفيع . وتكون درجة النجاح في الاطروحة		
(ط) مجبر فني ، زائرة صحية ، مراقب صحي		٦٠٪ وان يجتازوا امتحانا في الموضوعات الآتية		
مساعد صيدلي ، مدلك فني ، من خريجي الدورات		بتعمق .		
التي تعدها وزارة الصحة .		الالزامية		
(ي) من يحمل ما يعادل هذه الشهادات في		١ - اللغة الانكليزية أو الفرنسية يلاحظ		
داخل العراق أو خارجه بالمستوى الذي يعينه		درجة الاتقان فيها ١٠٠		
مجلس الخدمة .		٢ - معرفة احوال الدول التي عمل فيها		
٤ - يشترط في موظفي الخدمة التعليمية		الموظف قبل ترفيعه ١٠٠		
ما يلي :		٣ - احوال العراق والبلاد العربية ١٠٠		
( أ ) ان يكون معلمو المدارس الابتدائية من		الاختيارية ( يختار أحد المواضيع التالية )		
خريجي دور المعلمين والدورات التربوية .		١ - المعاهدات الدولية ١٠٠		
(ب) ان يكون مدرسو المدارس المتوسطة				
والاعدادية من خريجي دور المعلمين العليا أو معاهد				



عالية أخرى تخصص فيها المرشح في الفرع الذي يدرسه في المدارس الثانوية .

(ج) ولا يعين للتدريس في المعاهد العالية الا المتخصصون الحاصلون على الشهادات العالية الجامعية وفق فروع الاختصاص المطلوبة في كل معهد عالي أو كلية ويستثنى من هذا النظام الهيئات التدريسية في الكليات التي يتقرر ضمها الى جامعة بغداد .

٥ - يشترط في ( المهندس أو معاون المهندس ) ان يكون حاصلًا على شهادة هندسية أولية للجامعات والكليات أو ما يعادلها أو خريج معهد الهندسة الصناعية العالي ويشترط في ( رئيس المهندسين ) ان يكون حاصلًا على شهادة هندسية أولية للجامعات والكليات (١) .

٦ - ويشترط في المراقب والمبنى الجوى أن يكونا من حملة الشهادات الاختصاصية العالية وفق المستوى الذي يقرره مجلس الخدمة العامة واما موظفو الرقابة والانواء الجوية فيجب ان يكونوا من خريجي الدراسة المتوسطة والاعدادية وان يحسنوا اللغة الانجليزية .

٧ - (أ) يشترط في الطبيب البيطري ان يكون من خريجي كلية الطب البيطري العراقية أو أية كلية بيطرية أجنبية يقرر مستواها مجلس الخدمة العامة .

(ب) يشترط في معاون البيطري ان يكون من خريجي الدراسة الاعدادية وخريج دورة بيطرية لا تقل مدتها عن التسعة أشهر .

(ج) يشترط في المضمد البيطري ان يكون من خريجي الدراسة المتوسطة وخريج دورة بيطرية لا تقل مدتها عن ستة أشهر .

(د) يشترط في مساعد المختبر ان يكون من خريجي الدراسة الاعدادية وتدريب لمدة سنة في المختبرات الرسمية .

(هـ) يشترط في مدير القسم الفني في وزارة الزراعة (المساحة) ان يكون من خريجي كلية أو جامعة يقرر مستواها مجلس الخدمة العامة .

(و) يشترط في الملاحظ الفني والرسام ( المساحة ) ان يكونا من خريجي مدرسة هندسة تطبيقية .

(ز) يشترط في الاخصائي الزراعي ومعاونيه ان يكونا من خريجي كلية الزراعة العراقية أو كلية زراعية اجنبية يقرر مستواها مجلس الخدمة العامة .

(ح) يشترط في المراقب الزراعي والمرشد الزراعي ان يكونا من خريجي مدرسة الزراعة الثانوية العراقية أو ما يعادلها .

٨ - (أ) يشترط في الباحث الاجتماعي ان يكون حاملا للشهادة الاولى للجامعات أو الكليات المعترف بها رسميا لدراسة الخدمة الاجتماعية وعلم الاجتماع وعلم النفس الجنائي .

(ب) يشترط في المرشد الريفي ان يكون حائرا على شهادة الدراسة الثانوية أو ما يعادلها وشهادة التخرج من الدورة التدريبية لاعداد المرشدين الريفيين .

(ج) الموظفون الاداريون من حملة الشهادات المنصوص عليها في الجمل ٤ و ٥ و ٦ من (أ) المادة العاشرة من قانون الخدمة المدنية رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٦ على ان يكونوا قد قضوا في ممارسة مهنتهم مدة تخولهم الحصول على راتب الوظيفة الادارية المطلوبة وان يؤدوا امتحانا تحريريا ( وفق منطوق المادة الثانية من هذا النظام ) في الموضوعات الآتية :

اللغة العربية

اللغة الانكليزية أو لغة أجنبية درس فيها المرشح بالمستوى الذي تتطلبه وظيفته .

الادارة والمعلومات العامة ( وفق المؤهلات التي تتطلبها الوظيفة الشاغرة ) .

المعلومات المالية والحسابية .

### الفصل الخامس

#### تدابير تنظيم الامتحان

المادة السادسة - ١ - يجري امتحان الدخول للخدمة المدنية كلما اقتضت الحاجة ذلك على ان

يقرر المجلس مواعيد الامتحانات وعددها في كل سنة تقويمية .

٢ - يقرر المجلس نوع الوظائف التي سيجرى الامتحان لها باعلان ينشر في جميع انحاء العراق .

٣ - توزع استمارة طلب الدخول للخدمة المنصوص عليها في المادة التاسعة من هذا النظام على كافة المتصرفيات في الالوية عدا بغداد لتزويد طالبي الدخول للامتحان بها وعليهم ايصالها الى المجلس .

٤ - يعين المجلس موعد اجراء الامتحان ومكانه باعلان ينشر في جميع انحاء العراق .

٥ - يزود المجلس طالبي الدخول للامتحان ببطاقة هوية للاشتراك فيه .

٦ - لا تقبل الطلبات التي يتاخر وصولها الى المجلس قبل موعد الامتحان باسبوع واحد .

**المادة السابعة - ١ -** اذا ظهر للمجلس بعد تصنيف الطلبات الواردة اليه ان البعض منها مقدمة من سكنة الوحدات الادارية البعيدة عن العاصمة لوظائف كتابية في مناطقهم فله ان ينتدب احد اعضائه او من ينسبه لاجراء الامتحان لتلك الوظائف على ان يتم فحص الاوراق الامتحانية في بغداد .

٢ - يرجح سكان المناطق في هذه الحالة عند تعيينهم في مناطقهم على غيرهم .

**المادة الثامنة - ١ -** للمجلس ان يدعو من ينسب الاستعانة به من ذوى الخبرة الفنية والاختصاص في المواضيع التي يجرى فيها الاختبار .

٢ - للمجلس ان يؤلف لجانا خاصة لمراقبة الامتحانات والفحص كلما اقتضت الحاجة ذلك .

٣ - يطلب المجلس من الوزارات أو الوزارة المختصة ارسال من يمثلها للاشتراك في لجان الاختبار للوظائف المهنية أو الفنية .

٤ - يمنح الخبراء الذين يدعواهم المجلس وفق الفقرتين اعلاه اجورا كما يأتى : -

١ - تخصص لوضع الاسئلة وفحص دفاتر

الاجوبة معا اجرة قدرها خمسة دنانير للاستاذ ومن في درجته وثلاثة دنانير للاستاذ المساعد ومن في درجته وديناران للمدرس ومن في درجته لكل مائة دفتر أو اقل وفي حالة تجاوز عدد الدفاتر على مائة يمنح خمسين فلسا عن كل دفتر بالاضافة الى المبلغ الاول .

٢ - يمنح المشرف على الامتحان اذا كان من خارج موظفى المجلس اجرة قدرها دينار ونصف عن مراقبة الامتحان في كل موضوع اذا كان بدرجة استاذ ودينار وربع للاستاذ المساعد ومن في درجته ودينار واحد للمدرس ومن في درجته .

٣ - يخصص لكل من رئيس واعضاء جلسات المقابلة ( الاختبار المقابلة ) من غير اعضاء المجلس نصف دينار عن مقابلة كل شخص .

٤ - يجب ان لا يزيد مجموع هذه الاجور عن ١٥٪ من الراتب الشهري .

**المادة التاسعة -** يجتمع المجلس وبعد المداولة والاستعانة براء الخبراء وممثلى الوزارات المنصوص عليهم في المادة السابقة يضع الاسئلة اللازمة ويقرها وتتل على المتقدمين في المحل المعين للامتحان .

**المادة العاشرة -** تكون الامتحانات سرية وتبقى اسماء المتقدمين مكتومة عن الفاحصين ثم تعلن النتائج وتعتبر قطعية .

**المادة الحادية عشرة -** تقدر الدرجات للامتحان بالحساب المئوى فدرجة (١٠٠) هي أعلى درجة تعطى للفحص ودرجة (٥٠) هي أقل درجة مطلوبة للنجاح في كل موضوع ولا ينجح المتقدم ما لم يحصل على معدل ( ٦٠ فى المائة ) من المجموع العام . ويعتبر راسبا من يرسب في موضوع واحد ولا يحول رسوبه هذا دون اشتراكه في الامتحانات المقبلة .

**المادة الثانية عشرة - ١ -** يعتبر طالب الدخول للخدمة المدنية راسبا اذا غش في الامتحان .

٢ - اذا ظهر للمجلس بعد اعلان النتائج ان طالب الدخول للخدمة المدنية قد استعمل غشا أو تزويرا وثبت ذلك بطريقة قانونية فيلغى امتحانه وتتخذ بحقه الاجراءات القانونية اللازمة .

**المادة الثالثة عشرة -** اذا تخلف احد الناجحين عن الحضور للمقابلة لعذر يقبله المجلس يجوز مقابلته في موعد اخر يعينه المجلس .

**المادة الرابعة عشرة - ١ -** يزود الناجح بوثيقة اجتياز الامتحانات لتقديمها الى المجلس عند النظر في تعيينه مع بيان درجة نجاحه .

٢ - تكون درجات النجاح كالاتى : -

( ا ) ممتاز - من حصل على معدل ٩٠٪ فما فوق .

( ب ) جيد - من حصل على ٧٦٪ - ٨٩٪ .

( ج ) متوسط - من حصل على ٦٠٪ - ٧٥٪ .

**المادة الخامسة عشرة -** تراعى الاسبقية فى

التعيين وفق الدرجات المنصوص عليها فى المادة السابقة .

**المادة السادسة عشرة -** تلغى بهذا جميع نصوص الانظمة التى تتعارض مع احكام هذا النظام .

**المادة السابعة عشرة -** ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

**المادة الثامنة عشرة -** على رئيس الوزراء تنفيذ هذا النظام .

كتب ببغداد فى اليوم الثامن عشر من شهر جمادى الاولى لسنة ١٣٧٧ المصادف لليوم العاشر من شهر كانون الاول لسنة ١٩٥٧ .



### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٨ (١)

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٥/٩/١٩٦٨ ما يلي :

- ١ - يحرم كل عراقي يتزوج من أجنبية بعد ١٩٦٨/١٢/٣١ من حق التوظيف في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية (٢) .
- ٢ - لاتعتبر المرأة العربية من أبوين عربيين . أجنبية لهذا الغرض .
- على كافة الوزراء تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم (٥٩٨) لسنة ١٩٦٩ (٣)

استنادا الى أحكام الفقرة (٨) من المادة (٤٤) من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٨/١١/١٩٦٩ ما يلي :

يستثنى من شروط التعيين واعادة التعيين من قبل مجلس الخدمة العامة طلاب البعثات والمساعدات المالية والمنح والزمالات والاجازات الدراسية الذين رشحوا اليها عن طريق الحكومة اذا كانوا قد ارتبطوا بعقود مع الحكومة تلزمهم بالخدمة فيها بعد حصولهم على الشهادات المتعاقد عليها ويكون تعيين أى منهم أو اعادة تعيينه من قبل الدائرة المتعاقد معها أو الدائرة التي تعاقد على العمل فيها أو من قبل أية دائرة حكومية اذا لم يكن قد تعاقد على العمل فى دائرة معينة بشرط أن يكون قد حصل على الشهادة المتعاقد عليها أو على شهادة أعلى منها أو على أية شهادة لاتقل

عن شهادة M.A أو M.SC من الجامعات الأجنبية ولا يخل تعيينه هذا بأية حقوق مالية للخزينة اذا كانت قد ترتبت عليه بموجب العقد الموقم معه .

رئيس مجلس قيادة الثورة

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٧٤٠ لسنة ١٩٦٩ (٤)

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٧ - ١٢ - ١٩٦٩ ما يلي :

١ - ابقاء منتسبى مديرية المكائن والآلات الزراعية العامة من موظفين ومستخدمين على الملاك الشبه الرسمي واستمرار شمولهم بتعليمات رقم ١٧ لسنة ١٩٦٠ وتعديلاتها الصادرة عن الهيئة العليا للاصلاح الزراعى ( عدا الموظفين المعينين بالاصل على الملاك الرسمى ) .

٢ - تخويل وزير الرى صلاحيات العضو المفوض عن الهيئة العليا للاصلاح الزراعى فى كل ما يختص بمديرية المكائن والآلات الزراعية العامة فى الشؤون المالية والحسابية والخدمة الواردة فى تعليمات رقم ١٧ لسنة ١٩٦٠ وتعديلاتها . وتعديل كل نص وارد فى القوانين والتعليمات الصادرة بما يتفق وهذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم (١٠٣) لسنة ١٩٧٠ (٥)

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧/١/١٩٧٠ ما يلي :

١ - تلتزم الوزارات والدوائر الرسمية وشبه الرسمية بوجوب ترجيح الحريجات

(١) الوقائع العراقية الممد ١٦٢٦ فى ١٩٦٨/٩/٢٢ .

(٢) تنص الفقرة (١) من قرار مجلس قيادة الثورة رقم (٦٢٠) لسنة ١٩٧٤ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٣٦٢ فى ١٩٧٤/٦/٨ على أن ( يقصد بحق التوظيف الوارد فى الفقرة (١) من قرار مجلس قيادة الثورة (١٩٧) فى ١٩٦٨/٩/١٥ أية خدمة فى دوائر الدولة ومؤسساتها الرسمية وشبه الرسمية بأية صفة كانت إما فى ذلك حق الاستخدام الدائم والمؤقت والتعيين بصفة عامل ) وتنص الفقرة الثانية من القرار رقم (٦٢٠) لسنة ١٩٧٤ المشار اليه على سريان أحكام الفقرة الأولى على كافة العاملين فى خدمة الدولة ممن تزوجوا بأجنبيات بعد ١٩٦٨/١٢/٣١ وتتخذ الاجراءات مقتضية لانهاء خدمتهم مع مراعاة ما ورد فى الفقرة (٢) من قرار مجلس قيادة الثورة رقم (١٩٧) لسنة ١٩٦٨ بصدد الزواج من عربية من أبوين عربيين .

(٣) الوقائع العراقية الممد ١٨٠٢ فى ١٩٦٩/١١/١٩

(٤) الوقائع العراقية الممد ١٨٢٠ فى ١٩٦٩/١٢/٢٥

(٥) الوقائع العراقية الممد ١٨٣٧ فى ١٩٧٠/٣/٤

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٨٤ لسنة ١٩٧٢ (٣)

استنادا لاحكام الفقرة ( أ ) من المادة (٤٢) من الدستور المؤقت وبناء على موافقة رئيس الجمهورية على اقتراح وزير الداخلية .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢ ما يلي : -

١ - يتولى رؤساء مجالس المحافظات ( المحافظون ) صلاحية تعيين المعلمين والمعلمات دون الرجوع الى مجلس الخدمة العامة ، وفق القواعد الآتية : -

( أ ) يتم ترشيح المعلمين والمعلمات للتعيين من قبل لجنة فنية تشكل بقرار من وزير الداخلية بناء على اقتراح المحافظ ، وتكون برئاسة مدير التربية في المحافظة وعضوية مفتش ومفتشة يرشحهما مدير التربية ، وممثل عن نقابة المعلمين يرشحه فرع النقابة في المحافظة .

(ب) تتقيد اللجنة في اعمالها بالاسس العلمية والتربوية التي تضعها وزارة التربية وبالقواعد والاجراءات المعمول بها في مجلس الخدمة العامة .

٢ - لوزير الداخلية ، اذا اقتضت ظروف المصلحة العامة ، ان يستثنى بعض المحافظات من احكام هذا القرار ، وان يخضع تعيين المعلمين والمعلمات فيها لاجراءات مجلس الخدمة العامة .

٣ - يعمل باحكام هذا القرار اعتبارا من ابتداء تشكيلات السنة الدراسية لعام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ .

٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويتولى الوزراء تنفيذ احكامه .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٢٥ لسنة ١٩٧٣ (٤)

استنادا الى احكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

وبناء على توصية مجلس التخطيط بقراره المرقم (٥) والمؤرخ في ١٩٧٣-٩-٢٩ .

والحريجين للسنتين السابقة تباعا على الحريجات والحريجين للسنتين اللاحقة وذلك عند النظر بتعيين الموظفين والموظفين وعليها مراعاة هذه الخطة عند مفاتحة مجلس الخدمة بهذا الشأن .

٢ - يلتزم مجلس الخدمة العامة بوجوب مراعاة ما جاء في الفقرة أعلاه عند ممارسة صلاحياته بملء شواغر الوزارات والدوائر وعليه ان لا يعطى فرصة للخريج في سنة لاحقة بأن ينافس الخريج لسنة سابقة .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٥٢ لسنة ١٩٧٠ (١)

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٠-٢-١٠ ما يلي : -

١ - تخويل كل من محافظي اربيل والسليمانية صلاحية تعيين الموظفين والمعلمين وسد حاجة مختلف دوائر المحافظتين على ان تعتبر الدرجة التي ستشغل مستحدثة على ملاك الوزارة المعنية .

٢ - تخويلها صلاحية تنفيذ أى مشروع امانة في حالة عدم توفر المقاولين .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٧٠ (٢)

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٠/٣/٧ ما يلي : -

١ - ايقاف التعيينات وسحب صلاحية التعيين والاستخدام .

٢ - تكون صلاحية التعيين بموافقة مجلس قيادة الثورة .

٣ - على دوائر المالية والحسابات ملاحظة ذلك .

(١) الوقائع العراقية العدد ١٨٤٤ في ١٩٧٠/٢/٢٥

(٢) الوقائع العراقية العدد ١٨٥٣ في ١٩٧٠/٣/١٧

(٣) مجموعة القوانين والأنظمة لعام ١٩٧٢ ص ٢٤٤

(٤) الوقائع العراقية العدد ٢٣٢٢ في ١٩٧٤/٢/٢٣

قرر مجلس قيادة الثورة في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٤-٢-١٩٧٤ .

### أصدار القرار الآتي :

أولا - ( أ ) يخول الوزير المختص ، أو من يخوله صلاحية تعيين ذوى المهارات الحرفية من غير حملة الشهادات الدراسية فى المنشآت التابعة لوزارته التى تطبق نظام تقييم العمل فى الاعمال المثبتة عناوينها فى ملاكات تلك المنشآت والتى تمت تسميتها بعد تطبيق نظام تقييم العمل فيها ، وذلك بناء على توصية لجنة مختصة يتم تشكيلها فى كل منشأة تتولى اختبار المرشحين للتعيين وتحديد الاجر الذى يستحقونه ضمن الدرجة المدرجة فى جدول الاجور التى يقع ضمنها عنوان العمل .

(ب) يكون منح الزيادات السنوية والترقيه وفقا لقواعد العمل المعمول بها فى المنشأة التى يعينون فيها والتى أساسها جدول الاجور .

ثانيا - ( أ ) يخول الوزير المختص ، أو من يخوله صلاحية تعيين ذوى المهارات الحرفية من غير حملة الشهادات الدراسية فى الاعمال المدرجة أدناه فى الدوائر التابعة لوزارته التى لا تطبق نظام تقييم العمل :

- ١ - آلى درجة أولى .
- ٢ - لاجم درجة أولى .
- ٣ - كهربائى للاجهزة الدقيقة .
- ٤ - عامل أنايبب فنى .
- ٥ - نجار فنى ماهر .
- ٦ - مرشد فنى ( فورمن ) .
- ٧ - كهربائى درجة أولى .
- ٨ - براد ماهر .
- ٩ - حداد ماهر .
- ١٠ - ميكانيكى ماهر .
- ١١ - خراط ماهر .
- ١٢ - سمكرى درجة أولى .
- ١٣ - سائق مكائن أنشائية ثقيلة .
- ١٤ - بناء ماهر .

(ب) يتم التعيين فى الاعمال المذكورة فى الفقرة ( أ ) أعلاه بناء على توصية لجنة مختصة يتم تشكيلها لهذا الغرض فى كل دائرة أو منشأة .

(ج) تقدر اللجنة الاجور التى يستحقها المذكورون على أن لا تزيد على (٧٥) خمسة وسبعين دينارا شهريا . ويعتمد التقدير على أساس الكفاءة والخبرة وندرة المهارة .

( د ) تكون حدود الدرجة بالنسبة للاعمال المذكورة فى الفقرة ( أ ) من ثانيا أعلاه وزياداتها السنوية كما هو مبين فى أدناه :

الحد الأدنى	الحد الأعلى	الزيادات السنوية
٤٤ ديناراً	١٠٠ ديناراً	٣/— دنانير فى السنتين الاوليين .
٥٠٠/٣ دنانير فى الاربع السنوات التى تليها .		
٤/— دنانير فى الاربع السنوات التى تليها .		
٥/— دنانير فى الخمس السنوات التى تليها .		
ثالثا - ( أ ) يخول الوزير المختص ، أو من يخوله صلاحية تعيين ذوى المهارات الحرفية من غير حملة الشهادات الدراسية ممن يمكنهم أشغال عناوين الاعمال المذكورة فى أدناه بصفة موظفين فى الدوائر التابعة لوزارته :		
١ - رسام هندسى .		
٢ - طباع ماهر .		
٣ - مساح .		
٤ - مخطط .		
٥ - مصور فوتوغرافى (١)		

(١) أضيفت بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ٥٠٩ لسنة ١٩٧٤ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٣٥١ فى



(ب) يتم التعيين بناء على توصية لجنة مختصة يتم تشكيلها لهذا الغرض في كل دائرة أو منشأة تتولى اختبار المرشحين للتعيين وتحديد الراتب الذي يستحقونه ضمن الحد الاعلى للراتب الاسمى وفى ضوء الكفاءة والخبرة والمهارة .

(ج) ١ - يكون الحد الادنى للراتب الاسمى (٣٦) ديناراً شهرياً على أن لا يزيد الحد الاعلى للراتب المقرر عند التعيين لأول مرة على (٦٠) ديناراً شهرياً .

٢ - يستمر ترفيع ذى المهارة الحرفية المعين كموظف وفقاً لقواعد الخدمة النافذة فى الدائرة التى يعمل فيها الى أن يبلغ راتبه الاسمى الحد الاعلى وقدره (١٠٠) ديناراً شهرياً .

رابعا - تخويل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية صلاحية الاشراف على تطبيق أحكام هذا القرار وتديق الاوامر الصادرة من الوزارات والجهات الاخرى ذات العلاقة ، بصدد تعيين ذوى المهارات الحرفية ومنحهم الزيادات السنوية ، وتحديد أجورهم أو تعديلها ، وتغيير عناوينهم ، وذلك بالتنسيق مع وزارة المالية . وتعتبر القرارات الصادرة من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بصدد الامور المذكور ملزمة للوزارات والجهات الاخرى وواجبة التنفيذ (١) .

خامسا - يتولى الوزراء تنفيذ هذا القرار .

رئيس مجلس قيادة الثورة

#### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٧٣ (٢)

استناداً الى أحكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٤-٤-١٩٧٣ ما يلى : -

فى حالة قيام مجلس الخدمة العامة بالاعلان عن الوظائف الشاغرة لمرتين متتاليتين لاتتجاوز مدة كل منهما ١٥ يوماً وتعذر الحصول على

المرشحين للتعيين فى تلك الوظائف فعلى مجلس الخدمة تخويل الوزير المختص صلاحية التعيين لتلك الوظائف حسب احكام قانون الخدمة المدنية .

#### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٥٦ لسنة ١٩٧٤ (٣)

استناداً الى أحكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٨-١-١٩٧٤ ما يلى : -

١ - تخويل وزير الزراعة والاصلاح الزراعى صلاحية تعيين (١٥٠) مائة وخمسين موظفاً حسابياً من خريجي كلية الادارة والاقتصاد أو ما يعادلها ، سداً للشواغر الحاصلة فى دوائر وزارته استثناء من احكام قانون نقابة المحاسبين والمدققين رقم (١٨٥) لسنة ١٩٦٩ المعدل .

٢ - يتم تأهيل المذكورين للاعمال الحسابية عن طريق دورة تدريبية وفق منهج تعده وزارة المالية لهذا الغرض .

٣ - يتولى وزيراً الزراعة والاصلاح الزراعى والمالية تنفيذ هذا القرار .

#### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٤٠٧ لسنة ١٩٧٤ (٤)

استناداً الى أحكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٥-٤-١٩٧٤ ما يلى : -

١ - تخويل وزير الداخلية صلاحية تعيين (٦١) موظفاً بعنوان ( كاتب ) من خريجي الدراسات المتوسطة والثانوية والجامعية سداً للشواغر الحاصلة فى ملاكات الادارات المحلية فى المحافظات دون الرجوع الى مجلس الخدمة العامة .

(١) أضيفت بقرار مجلس قيادة الثورة رقم (١٢٥٦) لسنة ١٩٧٦ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٥٦١ فى

١٩٧٦/١٢/٦ ويعمل به من تاريخ نفاذ قرار مجلس قيادة الثورة رقم (١٢٥) لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٢٣٨ فى ١١/٤/١٩٧٣ .

(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٣١٦ بتاريخ ٦/٢/١٩٧٤ .

(٤) الوقائع العراقية العدد ٢٣٤٤ فى ٢٧/٤/١٩٧٤ .

٢ - يعمل بهذا القرار لمدة ثلاثة أشهر من تاريخ صدوره ويتولى وزير الداخلية تنفيذ أحكامه .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٧٤ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٣-٤-١٩٧٤ ما يلي : -

١ - تخويل نائب رئيس مجلس قيادة الثورة الصلاحيات التالية : -

( أ ) تعيين ونقل وترفيح موظفي مكتب نائب الرئيس على اختلاف درجاتهم استثناء من اجراءات مجلس الخدمة العامة .

(ب) الامر بالصرف في كل ما يتعلق بشؤون المكتب المذكور والدوائر المرتبطة به .

(ج) لنائب رئيس مجلس قيادة الثورة أن يخول غيره الصلاحيات الوارد ذكرها في (أ،ب) أعلاه كلا أو جزءا .

٢ - يتولى وزير المالية تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٥٣٨ لسنة ١٩٧٤ (٢)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٥-٥-١٩٧٤ ما يلي : -

١ - تخويل وزارة الاشغال والاسكان صلاحية تعيين الاجراء العاملين لديها من المهندسين ومعاونيهم بصفة موظفين دون الرجوع الى مجلس الخدمة العامة وبالراتب الذي يستحقه كل منهم .

٢ - يستثنى من أحكام الفقرة (١) من هذا القرار المهندسون ومعاونوهم في فرعي الكهرباء والميكانيك .

٣ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٦٣٣ لسنة ١٩٧٤ (٣)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

وبناء على مقتضيات المصلحة العامة وضرورة الاستفادة من خريجي الكليات والمعاهد العالية العاطلين عن العمل وتنفيذا لقرار مجلس قيادة الثورة المرقم (١٠٣) الصادر في ٧-٢-١٩٧٤ .

قرر مجلس قيادة الثورة في جلسته المنعقدة بتاريخ ٦-٦-١٩٧٤ ما يلي :

١ - للوزير المختص تعيين من يراه من خريجي الكليات والمعاهد العالية ( الفروع العلمية والانسانية ) ممن تقرر تعيينهم بموجب قرار مجلس قيادة الثورة (١٠٣) في ٧-٢-١٩٧٤ لاشغال الوظائف الحسائية والتدقيقية الشاغرة استثناء من أحكام قانون نقابة المحاسبين والمدققين رقم (١٨٥) لسنة ٩٦٩ المعدل ، بشرط ان يجتاز من يتم اختياره لهذه الأعمال دورة تدريبية خاصة في القوانين والانظمة والقواعد والتعليمات الحسائية .

٢ - تقوم وزارة المالية وديوان الرقابة المالية بتنظيم مناهج واجراءات اقامة الدورات التدريبية المشار اليها في (١) اعلاه فورا وتحديد مكانها والاشراف على تنفيذها على ان يتم قبول المرشحين في هذه الدورات بالتنسيق مع الوزارات والدوائر الاخرى ذات العلاقة (٤) .

٣ - تخويل وزارة المالية صلاحية الصرف على اقامة الدورات التدريبية محسوبا على المبالغ

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٣٤٥ في ٢٩/٤/١٩٧٤ .

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٣٥٥ بتاريخ ١٩/٥/١٩٧٤ .

(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٣٦٤ بتاريخ ١٥/٦/١٩٧٤ .

(٤) نصت المادة الأولى من قرار مجلس قيادة الثورة رقم (١١٠٢) لسنة ١٩٧٤ المنشور بالوقائع العراقية العدد

٢٤٠٩ في ٢٩/١٠/١٩٧٤ على أن تستثنى أجور المحاضرات في الدورات التدريبية الوارد ذكرها بقرار مجلس قيادة

الثورة رقم (٦٣٣) في ٦/٦/١٩٧٤ من قانون مخصصات موظفي الدولة رقم (٩٣) لسنة ١٩٦٧ المعدل .

المرصدة لتعيين الخريجين العاطلين ضمن ميزانية السنة ١٩٧٤/١٩٧٥ المالية .

٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويتولى الوزراء المختصون تنفيذه .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٧٣٤ لسنة ١٩٧٤ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٤-٧-٦ ما يلي : -

١ - تعيين خريجي كليات ومعاهد الطب الأجنبية ممن لم يؤدوا امتحان الممارسة أو فشلوا في ادائه ، في فروع الطب العدلي أو التخدير أو الأشعة أو المختبر عند نجاحهم في فرع من هذه الفروع دون تسجيلهم وانتمائهم الى نقابة الاطباء ودون اجازتهم بممارسة المهنة على حسابهم الخاص .

٢ - تتولى الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٧٧٠ لسنة ١٩٧٤ (٢)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٤-٧-١٦ ما يلي : -

١ - قبول خريجات الدراسة الابتدائية في مدارس التمريض الحالية ودورات الممرضات والقبالات المأذونات وتعيينهن بعد التخرج ، استثناء من احكام القانون رقم (٤٤) لسنة

١٩٧٤ ، قانون تعديل قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل (٣) .

٢ - يتولى وزير الصحة والمالية تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٨٠٧ لسنة ١٩٧٤ (٤)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٤/٧/٢٩ ما يلي : -

١ - تخويل الهيئة التوجيهية لمجلس التخطيط صلاحية اضافة عناوين اعمال اخرى لذوى المهارات الحرفية الواردة بقرار مجلس قيادة الثورة (١٢٥) في ١٩٧٤/٢/١٤ .

٢ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٨٢٣ لسنة ١٩٧٤ (٥)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٤-٨-٣ ما يلي :

١ - تعيين خريجي الدراسة الابتدائية بوظيفة حارس في مصلحة السجون والمؤسسات الاصلاحية ، استثناء من قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته .

٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به لمدة ستة أشهر (٦) .

٣ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٣٧٦ في ١٩٧٤/٧/١٦ .

(٢) الوقائع العراقية عدد ٢٣٧٩ في ١٩٧٤/٧/٢٤ .

(٣) أنظر المادة الثالثة من قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٨ .

(٤) الوقائع العراقية العدد ٢٣٨٢ بتاريخ ١٩٧٤/٧/٣٠ .

(٥) الوقائع العراقية العدد ٢٣٨٦ بتاريخ ١٩٧٤/٨/١٢ .

(٦) مدد العمل بهذا القرار لسنوات متتالية بمقتضى قرارات مجلس قيادة الثورة أرقام ٢٤٨٢/١٩٧٥ ، ١٩٧٦/١٩٤ ،

و ١٩٧٧/٢٦٢ و ١٩٧٨/٢٢٣ وبموجب هذا القرار الأخير تنتهى المدة فى ١٩٧٩/٢/١١ ( الوقائع العراقية العدد ٢٦٤١

فى ١٩٧٨/٣/٦) .



### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٨٨٣ لسنة ١٩٧٤ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٤-٨-١٩٧٤ ما يلي :

١ - تخويل وزير التعليم العالي والبحث العلمي صلاحية تعيين العشرة الأوائل من خريجي كليات الطب بجامعة بغداد والموصل والبصرة ( الفروع غير السريرية ) في الكليات التي تخرجوا فيها ، وذلك استثناء من اجراءات مجلس الخدمة العامة .

٢ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٩٦٤ لسنة ١٩٧٤ (٢)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣-٩-١٩٧٤ ما يلي :

١ - يمنع تعيين خريجي الدراسة الابتدائية أو ما يعادلها في الوظائف الواردة في أنظمة وقواعد الخدمة المطبقة في كافة الدوائر شبه الرسمية والمؤسسات والمصالح والشركات العامة . ولا يعمل بالنصوص القانونية التي تتعارض مع احكام هذا القرار .

٢- يستثنى من احكام الفقرة (١) من هذا القرار المستخدمون من حملة شهادة الدراسة الابتدائية أو ما يعادلها الواردة عناوينهم في الجداول الخاصة بالموظفين الملحقه بأنظمة وقواعد الخدمة في الدوائر شبه الرسمية والمؤسسات

والمصالح والشركات العامة ، ويجوز تعيينهم بصفة موظفين .

٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، ويتولى الوزراء تنفيذ احكامه .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٩١ لسنة ١٩٧٥ (٣)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦-١-١٩٧٥ ما يلي :

١ - تعيين جميع خريجي الكليات والمعاهد العالية للسنة الدراسية ١٩٧٣ - ١٩٧٤ ممن تتوفر فيهم شروط التوظيف ، في دوائر الدولة خلال فترة اقصاها ٣١-٥-١٩٧٥ .

٢ - يتولى الجهاز المركزي للاحصاء تأهيل الخريجين المذكورين ومتابعة تنفيذ هذا القرار وفق الأسس التي تم بموجبها تنفيذ قرارى مجلس قيادة الثورة المرقمين ( ١٠٣ و ٧٠٠ ) لسنة ١٩٧٤ .

٣ - تهيأ الدرجات اللازمة لتعيين هؤلاء الخريجين في ميزانية السنة المالية المبتدأة في ١-٤-١٩٧٥ .

٤ - على الوزارات كافة ، عدا وزارة الدفاع ، تقديم احتياجاتها السنوية من الكوادر الهندسية وسائر الاختصاصات الاخرى الى مجلس التخطيط على شكل موازنة سنوية دورية ، وذلك في موعد لا يتجاوز الاسبوع الأول من شهر مايس من كل عام . وتجرى مناقشة تلك الاحتياجات في جلسة خاصة يعقدها مجلس التخطيط بحضور كافة الوزراء المعنيين .

٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويتولى الوزراء تنفيذه .

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٣٩٠ في ٢٢/٨/١٩٧٤ .

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٣٩٥ في ١٠/٩/١٩٧٤ .

(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٤٣٨ بتاريخ ٥/٢/١٩٧٥ .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٥ (١)

استنادا الى احكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩-٢-١٩٧٥ ما يلي : -

١ - تخويل مصلحة نقل الركاب تعيين خريجي الدراسة الابتدائية بوظيفة ( محصل ) وبالراتب الذي يستحقونه قانونا ، وذلك استثناء من احكام قانوني الخدمة المدنية والملاك ، على ان ينفذ هذا التخويل خلال عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ فقط .

٢ - يتولى وزير البلديات والمالية تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٢٦٦ لسنة ١٩٧٥ (٢)

استنادا الى احكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣-٣-١٩٥٧ ما يلي : -

تخويل مؤسسة المعاهد الفنية صلاحية تعيين المدربين الفنيين اللازمين للعمل في المعاهد التابعة لها ، استثناء من اجراءات مجلس الخدمة العامة .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٢٨٥ لسنة ١٩٧٥ (٣)

استنادا الى احكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٦/٣/١٩٧٥ ما يلي : -

١ - تخويل وزير التعليم العالي والبحث العلمي صلاحية تعيين العشرة الاوائل من خريجي الاقسام العلمية وكليات الادارة والاقتصاد في الجامعات ومؤسسة المعاهد الفنية في الكليات والمعاهد التي تخرجوا فيها ، وذلك استثناء من اجراءات مجلس الخدمة العامة .

٢ - يتولى وزير التعليم العالي والبحث العلمي ، والمالية تنفيذها هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٣٤٩ لسنة ١٩٧٥ (٤)

استنادا الى احكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦-٣-١٩٧٥ ما يلي : -

١ - تخويل امانة العاصمة تعيين خريجي الدراسة الابتدائية ، بوظيفة ( جندى اطفاء ) و ( سائق اطفاء ) استثناء من احكام الفقرة ( ١ - أ ) من المادة التاسعة المعدلة من قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل .

٢ - يتولى وزير المالية وأمين العاصمة تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٤٣٢ لسنة ١٩٧٥ (٥)

استنادا الى احكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠/٤/١٩٧٥ ما يلي : -

١ - تخويل وزير الداخلية صلاحية تعيين الموظفين المدنيين في دوائر الشرطة والحدود والأمن

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٤٤٦ في ١/٣/١٩٧٥ وقد مدد التخويل الممنوح للمنشأة العامة لنقل الركاب في مدينة بغداد لمدة سنة أخرى اعتبارا من ١/١/١٩٧٨ وذلك بموجب قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٣٠٤/١٩٧٧ ( الوقائع العراقية العدد ٢٦٢٦ في ١٩/١٢/١٩٧٧ ) ثم مدد مددا أخرى بموجب عدة قرارات متتالية آخرها القرار رقم ١٠٢٩/١٩٧٨ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٦٦٩ في ٢١/٨/١٩٧٨ الذي ينص على مد المدة سالفة الذكر سنة أخرى اعتبارا من ١/٩/١٩٧٩ .

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٤٥٠ في ١٣/٣/١٩٧٥ .

(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٤٥١ في ١٥/٣/١٩٧٥ .

(٤) الوقائع العراقية العدد ٢٤٥٦ في ٦/٤/١٩٧٥ .

(٥) الوقائع العراقية العدد ٢٤٦٥ في ٥/٥/١٩٧٥ .

والجنسية والمرور ، استثناء من اجراءات مجلس الخدمة العامة .

٢ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٦٧٦ لسنة ١٩٧٥ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦-٦-١٩٧٥ ما يلي : -

١ - تخويل وزير البلديات صلاحية تعيين خريجي الدراسة الابتدائية ، بوظيفة ( جندى أطفال ) و ( سائق أطفال ) في المؤسسات البلدية بمحافظات القطر ( عدا أمانة العاصمة ) ، استثناء من احكام الفقرة ( ١ - أ ) من المادة التاسعة المعدلة من قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل .

٢ - يتولى وزيراً البلديات والمالية تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٠٣٤ لسنة ١٩٧٥ (٢)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢١-٩-١٩٧٥ ما يلي : -

أولاً - على كل مدرس أو معلم يعين بعد صدور هذا القرار ، ان يخدم سنتين دراسيتين في المناطق النائية ، أو ثلاث سنوات في المناطق البعيدة ، أو أربع سنوات في المناطق القريبة . ويشمل تعبير المدرس أو المعلم حيثما ورد في هذا القرار المدرسة أو المعلمة .

ثانياً - لا يرفع المدرس أو المعلم الجامعي الى راتب الدرجة الرابعة ، والمعلم الى راتب الدرجة

الخامسة من درجات قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل أو أى قانون يحل محله ، ألا بعد اداء مدة الخدمة المبحوث عنها في الفقرة الأولى من هذا القرار .

ثالثاً - لا تعتبر مباشرة المدرس أو المعلم في النصف الثاني من السنة الدراسية سنة دراسية كاملة لاغراض هذا القرار .

رابعاً - تؤلف في كل محافظة لجنة تضم في عضويتها ممثلين عن الادارة المحلية ، ومديرية التربية ، ونقابة المعلمين لتحديد المناطق النائية أو البعيدة أو القريبة ، على ان تأخذ في تحديدها القرب والبعد عن مركز المحافظة وعدم توفر الخدمات كلاً أو بعضاً بنظر الاعتبار ، وان يقترن قرار اللجنة بمصادقة مجلس المحافظة .

خامساً - لا يعمل بأى نص من نصوص قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل أو أى قانون آخر يتعارض واحكام هذا القرار .

سادساً - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١١١٧ لسنة ١٩٧٥ (٣)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢-١٠-١٩٥٧ ما يلي : -

١ - تخويل مجلس الجامعة التكنولوجية في بغداد صلاحية تعيين الموظفين الفنيين الذين تحتاج الجامعة المذكورة الى خدماتهم في حدود الملاك المصدق للسنة المالية الحالية ، وذلك استثناء من اجراءات مجلس الخدمة العامة .

٢ - يتولى وزيراً التعليم العالى والبحث العلمى ، والمالية تنفيذ هذا القرار .

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٤٧٩ في ١٩٧٥/٧/٧ .

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٤٩٢ في ١٩٧٥/١٠/٦ .

(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٤٩٨ في ١٩٧٥/١١/١٧ .



### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١١٧٧ لسنة ١٩٧٥ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣-١١-١٩٧٥ ما يلي : -

١ - يمنع إعادة تعيين أو تشغيل أى موظف أو مستخدم أو عامل مستقيل ( أو اعتبر مستقيلاً ) فى أى دائرة رسمية أو شبه رسمية أو فى أى شركة عامة أو مختلطة أو خاصة أو لدى القطاع الخاص عموماً ، الا بموافقة الجهة التى أستقال ( أو أعتبر مستقيلاً ) منها .

٢ - على الجهة التى تروم تعيين أو تشغيل أى شخص لديها ، ان تستحصل أقراراً تحريرياً من الشخص المذكور بعدم سبق اشتغاله بصفة موظف أو مستخدم أو عامل فى أى جهة رسمية أو شبه رسمية ، اذا كانت علاقته لدى تلك الجهة قد أنتهت بالاستقالة أو فى حكم الاستقالة ( كترك العمل أو التغيب ) .

٣ - تعتبر أوامر التعيين أو التشغيل باطلة ، اذا تمت دون مراعاة الاحكام الواردة فى هذا القرار . ولا يترتب على بطلانها أى حقوق فى التعويض . ولا تعتبر مدة الخدمة خلالها من الخدمات التقاعدية ، أيا كان نوعها ، ولا تحسب ممارسة مهنة لاي غرض كان .

٤ - تتخذ الاجراءات القانونية بحق المخالفين لاحكام هذا القرار بمقتضى المواد ( ٢٤٠ و ٢٤٥ و ٣٢٩ ) من قانون العقوبات رقم ( ١١١ ) لسنة ١٩٦٩ المعدل دون الاخلال بأى عقوبة أشد ينص عليها القانون ، وذلك فضلاً عن العقوبات الانضباطية والتأديبية .

٥ - يلغى كل نص قانونى يتعارض مع أحكام هذا القرار .

٦ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ، ويتولى الوزراء والجهات المختصة الاخرى تنفيذه .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١١٨٧ لسنة ١٩٧٥ (٢)

استنادا الى احكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٩ - ١١ - ١٩٧٥ ما يلي : -

١ (٣) - تخويل المحافظين صلاحية التعيين فى الوظائف الشاغرة فى هيئة الحزائن ، ودوائر الواردات ، والعقار ، وضريبة الدخل ، والتقاعد من خريجي الدراساتين الاعدادية والمتوسطة فى حدود الملاكات المصدقة ، وذلك استثناء من اجراءات مجلس الخدمة العامة .

٢ - يتم اختيار المرشحين للتعيين فى الوظائف المذكورة من قبل لجنة تؤلف من مركز المحافظة لهذا الغرض .

٣ - يتولى وزيراً الداخلية والمالية تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٣٥١ لسنة ١٩٧٥ (٤)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٠ - ١٢ - ١٩٧٥ ما يلي : -

١ - يستثنى المضمدون خريجو الدراسة الابتدائية الذين اجتازوا دورات التضييد ( مدنية أو عسكرية ) أو تدرّبوا مدة ثلاث سنوات فى إحدى المستشفيات وحصلوا على أجازة مهنة التضييد قبل ٧ - ٤ - ١٩٧٤ ، أى قبل نفاذ القانون رقم ( ٤٤ ) لسنة ١٩٧٤ من شرط الحصول على شهادة الدراسة المتوسطة عند التعيين ( ٥ ) .

٢ - يتولى وزيراً المالية والصحة تنفيذ هذا القرار .

(١) الوقائع العراقية - العدد ٢٥٠٠ فى ١/١٢/١٩٧٥

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٥٠٣ فى ١٥/١٢/١٩٧٥

(٣) معدلاً بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٧٥ الوقائع العراقية العدد ٢٥٢٠ فى ٢٩/٣/١٩٧٦

(٤) الوقائع العراقية - العدد ٢٥٠٦ فى ٢٩/١٢/١٩٧٥

(٥) أنظر المادة الثالثة من قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ .

### قرار مجلس قيادة الثورة<sup>١</sup>

رقم ١٤١٩ لسنة ١٩٧٥ (١)

استناداً الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية  
والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة  
بتاريخ ٢٧ - ١٢ - ١٩٧٥ ما يلي : -

١ - يتم تعيين خريجي الكليات والمعاهد العالية  
العاطلين ممن تأخر تعيينهم بسبب التحاقهم  
بالخدمة العسكرية وسرحوا قبل صدور هذا  
القرار أو من سيتم تسريحهم بعد صدوره .  
ويتم كذلك تعيين خريجي الكليات والمعاهد العالية  
للسنة الدراسية ١٩٧٤/١٩٧٥ . وتهيأ الدرجات  
اللازمة لتعيين الخريجين المذكورين في ميزانية  
السنة المالية ١٩٧٦ .

٢ - يتولى الجهاز المركزي للاحصاء توزيع  
الخريجين المذكورين على دوائر الدولة حسب  
حاجتها بعد تأهيلهم لضمان الاستفادة منهم في  
المراكز التي سيتم تعيينهم فيها .

٣ - يتولى الوزراء تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٥١٦ لسنة ١٩٧٦ (٢)

استناداً الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية

والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة  
بتاريخ ١١-٥-١٩٧٦ ما يلي : -

١ - تخويل وزارة الاشغال والاسكان صلاحية  
تعيين خريجي الدراسة الاعدادية ، الذين اجتازوا  
دورة المساحين ، بوظيفة ( مساح ) بالراتب الذي  
يستحقونه قانوناً ، وذلك استثناء من إجراءات  
مجلس الخدمة العامة .

٢ - يتولى وزير الاشغال والاسكان ، والمالية  
تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٦٦٥ لسنة ١٩٧٦ (٣)

استناداً الى احكام الفقرة ( أ ) ، من المادة الثانية  
والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة  
بتاريخ ٢٠ - ٦ - ١٩٧٦ ما يلي : -

١ - تخويل وزير الصحة صلاحية تعيين خريجي  
كليات الطب وطب الاسنان والصيدلة ومعاهد  
المهن الصحية العالية ومعاهد الطب الفني وخريجات  
مدارس التمريض في المؤسسات الصحية، استثناء  
من إجراءات مجلس الخدمة العامة .

٢ - يتولى وزيراً الصحة والمالية تنفيذ هذا  
القرار .

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٥٠٩ في ١٩/١/١٩٧٦ .

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٥٣٠ في ٢٤/٥/١٩٧٦ .

(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٥٣٧ في ٥/٧/١٩٧٦ .

## قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٩٧٦/٩٣٧ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٦/٨/٢٤ ما يلي :

١ - تخويل وزير التعليم العالي والبحث العلمي صلاحية تعيين خمسة من الربع الأول من خريجي الكليات الزراعية ، والطبية ، وكلية طب الأسنان ، وكلية الصيدلية ، وكلية الهندسة ، والادارة والاقتصاد ، وأقسام الجامعة التكنولوجية، والمعاهد الفنية سنويا للعمل في معاهد المؤسسة الفنية ، دون استحصال موافقة المجلس الزراعي الأعلى ووزارة الصحة ، بالنسبة لمن يقتضى استحصال الموافقة بشأن تعيينهم (٢) .

٢ - تأجيل الخدمة العسكرية للخريجين المذكورين أعلاه والحاقهم بالدراسات العليا داخل القطر أو خارجه ، بالنسبة لمن لا تستوعبهم الدراسات العليا في الداخل .

٣ - يستثنى الأطباء وذوو المهن الطبية الذين يعينون في مؤسسة المعاهد الفنية ، من أحكام قانون التدرج الطبي ، ومن شرط الحصول على شهادة الدبلوم أو الماجستير في الخارج في الفروع التي لا توجد دراسة عليا فيها داخل القطر وكذلك من شرط مرور ثلاث سنوات على تخرجهم لغرض إلحاقهم بالدراسات العليا داخل القطر أو خارجه .

٤ - يعمل بهذا القرار لمدة ثلاث سنوات .

٥ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .



### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٩٨١ لسنة ١٩٧٦ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٣ - ٩ - ١٩٧٦ ما يلي :

١ - تسرى احكام قرار مجلس قيادة الثورة (١١٧٧) فى ٣ - ١١ - ١٩٧٥ على منتسبى شركة ( الف - العراق ) المقاول العام لشركة النفط الوطنية العراقية ، الذين يتركون العمل فيها . ويمنع اعادة تعيينهم أو تشغيلهم فى أى دائرة أو مؤسسة أو شركة أو لدى القطاع الخاص الا بموافقة الشركة المذكورة .

٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويتولى الوزراء والجهات المختصة الاخرى تنفيذه .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٢٨٦ لسنة ١٩٧٦ (٢)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٩ - ١١ - ١٩٧٦ ما يلي :

١ - تخويل وزير الدفاع صلاحية تعيين الموظفين المدنيين فى الوظائف الشاغرة الموجودة فى الوزارة وفقا لاحكام قانون الخدمة المدنية دون الرجوع الى مجلس الخدمة العامة .

٢ - لوزير الدفاع تخويل الصلاحية المذكورة فى الفقرة (١) من هذا القرار لغيره من الضباط .

٣ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٣٢٣ لسنة ١٩٧٦ (٣)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة

بتاريخ ١٤-١٢-١٩٧٦ مايلي :

١ - تخويل وزير الصحة صلاحية تعيين الاطباء وذوى المهن الطبية الآخرين العائدين الى الوطن ، بعد حصولهم على شهادات الاختصاص ، استثناء من اجراءات مجلس الخدمة العامة .

٢ - يمنع تعيين الاطباء وذوى المهن الطبية الوارد ذكرهم فى الفقرة (١) من هذا القرار فى الوزارات وسائر المؤسسات الاخرى ، الا بعد أخذ موافقة وزارة الصحة على تعيينهم .

٣ - يتولى الوزراء تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ (٤)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١١-١-١٩٧٧ ما يلي :

١ - تخويل المحافظين صلاحية تعيين خريجي كليات الادارة والاقتصاد/الادارة ، وخريجي مؤسسة المعاهد الفنية/المحاسبة ، فى الوظائف الشاغرة فى الدوائر المالية فى المحافظات ، وتعيين خريجي الدراساتين المتوسطة والاعدادية فى الوظائف الشاغرة فى دوائر الاملاك والكمارك فى المحافظات . وذلك استثناء من اجراءات مجلس الخدمة العامة .

٢ - يتولى وزير الداخلية والمالية تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٥٥ لسنة ١٩٧٧ (٥)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٦ - ٢ - ١٩٧٧ ما يلي :

١ - تخويل أمين السر العام لمجلس قيادة الثورة صلاحية تعيين وترقية الموظفين فى مكتب

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٥٥٠ فى ١٩٧٦/٩/٢٧ .

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٥٦٣ فى ١٩٧٦/١٢/٢٠ .

(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٥٦٤ فى ١٩٧٦/١٢/٢٧ .

(٤) الوقائع العراقية العدد ٢٥٦٩ فى ١٩٧٧/١/٣١ .

(٥) الوقائع العراقية العدد ٢٥٧٢ فى ١٩٧٧/٢/٢١ .

أمانة السر ، ضمن الاعتمادات المصادقة دون الرجوع الى مجلس الخدمة العامة .

٢ - يعتبر هذا القرار نافذا من تاريخ ٢٢ - ٦ - ١٩٧٦ .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٣٨٤ لسنة ١٩٧٧ (١)

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٩ ما يلي :

١ - يجوز تعيين المواطن العربي ، موظفاً في دوائر الدولة ومؤسساتها ، اذا توافرت فيه الشروط ذاتها التي تتطلبها قواعد الخدمة بالنسبة للعراقيين .

٢ - يعامل المواطن العربي ، عند تعيينه في دوائر الدولة ومؤسساتها ، معاملة العراقي من حيث الحقوق والالتزامات التي ترتبها قواعد الخدمة بما فيها الحقوق التقاعدية .

٣ - لا يعمل بأى نص او قرار يتعارض مع أحكام هذا القرار .

٤ - ينفذ هذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٦٩٤ لسنة ١٩٧٧ (٢)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٦ - ٦ - ١٩٧٧ ما يلي :

١ - تخويل وزير الداخلية صلاحية تعيين الموظفين فى مديرية الأحوال المدنية العامة من

خريجي الدراسة الاعدادية ، سدا للشواغر الموجودة فى المديرية المذكورة ، وذلك استثناء من اجراءات مجلس الخدمة العامة .

٢ - يتولى وزيراً الداخلية والمالية تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٧٦٥ لسنة ١٩٧٧ (٣)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٩/٦/١٩٧٧ ما يلي :

أولاً - تخويل المؤسسة العامة للبريد والبرق والهاتف صلاحية تعيين خريجي الدراسة المتوسطة بالوظائف المبينة أدناه استثناء من أحكام قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (٦٤٤) فى ٣١-٥-١٩٧٧ .

### الوظائف

١ - مأمور مخابرة

٢ - مأمور لاسلكي

٣ - مصلح

٤ - موزع بريد

٥ - مأمور شعبة

٦ - معاون مأمور مكتب بريد

٧ - رزام

٨ - مأمور تسجيل

٩ - ساعي بريد

ثانياً - يتولى وزيراً المواصلات والمالية تنفيذ هذا القرار .

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٥٨٠ فى ١٩٧٧/٤/٤

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٥٩٦ فى ١٩٧٧/٧/٤

(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٦٠٠ فى ١٩٧٧/٧/١٨ ومعدل بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ١١٤٩ لسنة

١٩٧٧ المنشور بالعدد ٢٦١٩ فى ١٩٧٧/٧/١١ .

### قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٧٨٧ لسنة ١٩٧٧ (١)

أستنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية  
والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة  
بتاريخ ١٩٧٧/٧/٥ ما يلي :

١ - تبقى نافذة ، كافة الاوامر الصادرة بقبول  
استقالة العمال والمستخدمين ، ممن أعيد تعيينهم  
بأجور أعلى ، وذلك اعتبارا من تاريخ نفاذ قرار  
مجلس قيادة الثورة المرقم (١٢٥) في  
١٤ - ٢ - ١٩٧٤ .

وتلغى كافة الاجراءات التي تتعارض مع أحكام  
هذا القرار .

٢ - يستمر العمل بقرار مجلس قيادة الثورة  
المرقم (١٢٥) في ١٤-٢-١٩٧٤ بالنسبة لذوى  
المهارات الحرفية الذين يتم تعيينهم لأول مرة  
وفقا لاحكامه .

٣ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ،  
ويتولى الوزراء تنفيذه .

### قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨٧٦ لسنة ١٩٧٧ (٢)

أستنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية  
والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة  
بتاريخ ١٩٧٧ - ٨ - ٧ ما يلي :

١ - تخويل وزير التعليم العالى والبحث  
العلمى صلاحية تعيين الفنيين فى المجال الطبى  
فقط ، استثناء من اجراءات مجلس الخدمة  
العامة .

٢ - يتولى وزير التعليم العالى والبحث العلمى  
والمالية تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨٩٩ لسنة ١٩٧٧ (٣)

أستنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية  
والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة  
بتاريخ ١٠ - ٨ - ١٩٧٧ ما يلي :

١ - شمول العمال الفنيين الموجودين بالخدمة  
فى مؤسسات القوات المسلحة ، بأحكام قرار  
مجلس قيادة الثورة (١٢٥) فى ١٤-٢-١٩٧٤ .  
٢ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا  
القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٩٥٤ لسنة ١٩٧٧ (٤)

أستنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية  
والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة  
بتاريخ ٢٤ - ٨ - ١٩٧٧ مايلي :

١ - يتم تعيين الممرضات المبينة عناوينهن  
أدناه بدرجة واحدة أعلى من الراتب الذى تستحقه  
كل منهن قانونا . ويسرى ذلك على الممرضات  
اللواتى جرى تعيينهن ، اعتبارا من

١ - ١ - ١٩٧٧ :

#### العنوان :

- ( أ ) ممرضة جامعية .
- (ب) باحثة صحية .
- (ج) معاونة طبية سريرية .
- ( د ) ممرضة فنية .
- (هـ) ممرضة مأذونة .
- ( و ) قابلة مأذونة .
- ( ز ) زائرة صحية (٥) .

٢ - يتولى وزير الصحة والمالية تنفيذ هذا  
القرار .

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٦٠٠ فى ١٨/٧/١٩٧٧

(٢،٣) الوقائع العراقية العدد ٢٦٠٦ فى ٢٢/٨/١٩٧٧

(٤) الوقائع العراقية العدد ٢٦٠٩ فى ١٢/٩/١٩٧٧

(٥) أضيفت بقرار مجلس قيادة الثورة رقم (١٤٥٣) لسنة ١٩٨٠ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٧٩٦ فى

٢٩/٩/١٩٨٠ .



### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٩٤٨ لسنة ١٩٧٧ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .  
قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٣ - ٨ - ١٩٧٧ ما يلي :  
١ - تستثنى خريجات الدراسة المتوسطة المقبولات في دورة معهد خدمات الطيران لتخريج المضيفات ، من أحكام قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (٦٤٤) في ٣١ - ٥ - ١٩٧٧ .  
٢ - يتولى وزيراً المواصلات والمالية تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٠٥٦ لسنة ١٩٧٧ (٢)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .  
قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٨ / ٩ / ١٩٧٧ ما يلي :  
١ - تخويل المؤسسة العامة للطيران المدني العراقي صلاحية تعيين خريجي الدراسة الابتدائية بوظيفة (أطفائي) في المنشآت التابعة لها - استثناء من أحكام القوانين والقرارات الصادرة بهذا الشأن .  
٢ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٠٧٩ لسنة ١٩٧٧ (٣)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .  
قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣ / ١٠ / ١٩٧٧ ما يلي :  
١ - تخويل وزير الري صلاحية تعيين الناجحين في الدورة التدريبية لرصد القراءات

الهيدرولوجية من خريجي الدراسة المتوسطة وذلك استثناء من أحكام قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٦٤٤ في ٣١ - ٥ - ١٩٧٧ دون الرجوع الى مجلس الخدمة العامة .  
٢ - يتولى وزيراً الري والمالية تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١١٠٩ لسنة ١٩٧٧ (٤)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .  
قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٣ / ١٠ / ١٩٧٧ ما يلي :  
١ - تخويل المؤسسة العامة للموانئ العراقية صلاحية تعيين خريجي الدراسة المتوسطة بوظيفة ( كاتب تعداد ) استثناء من أحكام قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (٦٤٤) في ٣١ - ٥ - ١٩٧٧ .  
٢ - يتولى وزيراً المواصلات والمالية تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١١٩٠ لسنة ١٩٧٧ (٥)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .  
قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١ - ١١ - ١٩٧٧ ما يلي :  
١ - يستثنى الخريجون الذين يتم توزيعهم من قبل وزارة التخطيط من اجراءات مجلس الخدمة العامة عند تعيينهم في الوزارات وأجهزة الدولة الاخرى .  
٢ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٣٤٢ لسنة ١٩٧٧ (٦)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٦٠٩ في ١٢ / ٩ / ١٩٧٧

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٦١٦ في ١٧ / ١٠ / ١٩٧٧

(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٦١٦ في ١٧ / ١٠ / ١٩٧٧

(٤) الوقائع العراقية العدد ٢٦١٨ في ٣١ / ١٠ / ١٩٧٧

(٥) الوقائع العراقية العدد ٢٦٢١ في ١٤ / ١١ / ١٩٧٧

(٦) الوقائع العراقية العدد ٢٦٢٧ في ٢٦ / ١٢ / ١٩٧٧

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٨-١٢-١٩٧٧ ما يلي :

أولاً - لوزير الخارجية ، تعيين موظفين وعمالا محليين في البعثات السياسية والقنصليات في الخارج من العراقيين والعرب ، بالوظائف التالية :

#### ١ - الموظفون :

سكرتير محلي

مترجم محلي

كاتب محلي

مأمور بدالة محلي

أمين صندوق (١)

مدقق حسابات (٢)

#### ٢ - العمال الماهرون :

طباخ أو مساعد طباخ

نادل ( سفرجي )

مـائـق

#### ٣ - عمال غير ماهرين :

منظف

معين

موزع

عامل موقد

بواب

بستاني

حارس

ثانياً - يكون تعيين الموظفين والعمال المذكورة عناوينهم في الفقرة (أولاً) أعلاه ، ممن تتوفر فيهم شروط التعيين في قانوني الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل ، وقانون الخدمة الخارجية رقم (١٢٢) لسنة ١٩٧٦ ، أو أية قوانين معدلة أخرى ، عدا :

#### ١ - شروط الشهادة .

٢ - التأكد من لياقة المرشح للتعين من الناحية الصحية للعمل في أية منطقة من مناطق الخدمة الخارجية خلال مدة العقد .  
يطبق بحق الموظفين والعمال المعينين ، بموجب هذا القرار ، أحكام المادة (٣١) من قانون الخدمة الخارجية رقم (١٢٢) لسنة ١٩٧٦ .

ويعتبر أجر العامل المعين ، بموجب هذا القرار ، كأجر الحد الأدنى لأقرانه من العمال الماهرين ، أو غير الماهرين المعمول به في العراق ، كالحالات التالية : الزيادة السنوية ، الاجازات بأنواعها ، والايافاد والاستقدام ، وتسديد اشتراكات الضمان الاجتماعي ، والتأمين الصحي ، ومقاييس درجات السفر وغيرها .

لا يجوز نقل الموظف أو العامل ، المعين بموجب هذا القرار ، الى أي من السلكين الإداري أو السياسي ، إلا بعد قضائه مدة لا تقل عن سبع سنوات ، بالشروط المعمول بها في قانون الخدمة الخارجية رقم (١٢٢) لسنة ١٩٧٦ .

لا يجوز نقل الموظف أو العامل المعين بموجب هذا القرار من البعثة التي عين فيها ، الى بعثة أخرى قبل قضائه خمس سنوات على الأقل ، إلا في حالات الضرورة التي يقررها الوزير .

يجوز منح الموظف أو العامل ، المعين بموجب هذا القرار زيادة سنوية بنسبة (١٠٪) من الراتب أو الاجر الذي يتقاضاه :

١ - تحتسب خدمة الموظف أو العامل ، المعين بموجب هذا القرار لاغراض التقاعد والضمان الاجتماعي ، وفقا للقوانين والانظمة المرعية في العراق ، بضمنها مدة التدريب .

٢ - يتعهد الموظف أو العامل بالخدمة في الوظيفة المعين بها مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة ، ويطبق بحق من يستقيل أو يستغنى عنه لاي سبب كان قبل اكماله المدة المحددة أعلاه القوانين المرعية المعمول بها بالنسبة للموظفين أو العمال .

يخضع الموظف أو العامل المعين بموجب هذا القرار ، لاحكام قانون انضباط موظفي الدولة رقم (٣٩) لسنة ١٩٣٦ المعدل ، وأبة أحكام انضباطية أخرى يخضع لها موظف الخدمة الخارجية ، وقوانين العمل النافذة بالنسبة للعمال .

في خلال مدة سنة واحدة ، يتم :

١ - أبدال المستخدمين الاجانب ، بموظفين أو عمال عراقيين وعرب .

٢ - يجوز تعيين (الاجانب) في الدول التي لا يوجد فيها عراقيون أو عرب لسد الشواغر الضرورية ، وفي أضيق الحدود لحين تيسر البدائل العراقية والعربية .

لوزير الخارجية إصدار التعليمات اللازمة لتسهيل تطبيق هذا القرار .

على وزارة المالية توفير المبالغ اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

لا يعمل بأى نص قانوني ، أو قرارات يتعارض مع هذا القرار .

ينفذ هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

#### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٣٦٢ لسنة ١٩٧٧ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦-١٢-١٩٧٦ ما يلي :

١ - تخويل القائد العام للجيش الشعبي صلاحية تعيين الموظفين في الوظائف المدنية الشاغرة في ملاكات الجيش الشعبي لغاية الدرجة الثالثة من درجات قانون الخدمة المدنية ، وذلك استثناء من إجراءات مجلس الخدمة العامة .

٢ - يتولى وزير المالية والقائد العام للجيش الشعبي تنفيذ هذا القرار .

#### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٨ (٢)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٠-١-١٩٧٨ ما يلي :

١ - تخويل المؤسسة العامة للتربية وأستصلاح الاراضى ، تعيين موظفين بمسئول ( كاتب طباعة ) من خريجي الدراسة المتوسطة بعد أذخالهم دورة تأهيلية لمدة لاتقل عن ( أربعة أشهر ) ، وذلك استثناء من أحكام قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (٦٤٤) في ٣١-٥-١٩٧٧ .

٢ - يتولى رئيس المجلس الزراعى الاعلى ووزير المالية تنفيذ هذا القرار .

#### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٩٧٨/٩٥ (٣)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية واوربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٨/١/١٩٧٨ ما يلي :

١ - تخويل المؤسسة العامة للطيران المدني العراقي ، صلاحية تعيين خريجات الدراسة المتوسطة بوظيفة ( مضيفة طائرة ) ، بعد نجاحهن في دورات معهد خدمات الطيران المدني ، وذلك استثناء من أحكام قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (٦٤٤) في ٣١/٥/١٩٧٧ .

٢ - يتولى وزيراً المواصلات والمالية تنفيذ هذا القرار .

#### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٣١٧ لسنة ١٩٧٨ (٤)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٨-٣-١٩٧٨ ما يلي :

١ - يعين الناجحون في دورة اعداد المساحين لهيئة المشاريع الزراعية ( من خريجي الدراسة

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٥٦٦ في ١٠/١/١٩٧٧

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٦٣٤ في ٢٣/١/١٩٧٨

(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٦٣٦ في ٦/٢/١٩٨١

(٤) الوقائع العراقية العدد ٢٦٤٥ في ٢٧/٣/١٩٧٨



المتوسطة ) ، بوظيفة ( مساح ) بالراتب الذي يستحقونه قانونا ، وذلك استثناء من أحكام قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (٦٤٤) في ١٩٧٧-٥-٣١ .

٢ - يتولى المجلس الزراعي الاعلى ووزيرا الزراعة والاصلاح الزراعي والمالية تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٥٣٢ لسنة ١٩٧٨ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٨-٤-٢٠ مايلى :

١ - يلزم خريجو الكليات والمعاهد الفنية الذين يتم توزيعهم من قبل وزارة التخطيط ، بالعمل فى دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي ، لمدة لا تقل عن ضعف مدة الدراسة فى الكلية اوالمعهد على أن يخدموا فى مواقع الاعمال والمشـازيع والمؤسسات الانتاجية أو الخدمية التى ينسبون اليها ، مدة لا تقل عن ثلاث سنوات خدمة فعلية .

٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويتولى الوزراء تنفيذه .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٥٤٣ لسنة ١٩٧٨ (٢)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٨-٤-٢٥ مايلى :

١ - لا يجوز تعيين ، أو تشغيـل خريجى الجامعة التكنولوجية ، (قسم المدرسين الصناعيين) وخريجى معهد التكنولوجيا التابع لمؤسسة المعاهد الفنية ، ( قسم أعداد المدرسين ) فى غير الوظائف التعليمية والتدريبية فى المعاهد الفنية والمدارس المهنية ومراكز التدريب المهنى .

٢ - على انوزارات والمؤسسات كافة الالتزام بما ورد فى الفقرة (١) من هذا القرار ، وعليها نقل الخريجين المذكورين ، الى مراكز التدريب المهنى التابعة لها ( ان وجدت ) ، وأعلام وزارة التخطيط بأسماء واختصاصات الخريجين الذين لا تحتاج اليهم للعمل فى مجالات التدريس أو التدريب ، على ان يتم ذلك خلال مدة أسبوعين من تاريخ صدور هذا القرار .

٣ - تقوم وزارة التخطيط بتوزيع الخريجين المذكورين على المؤسسات التعليمية ( الفنية والمهنية ) ومراكز التدريب المهنى فى ضوء مؤشرات الحاجة لهم ، ووفقا لاختصاصاتهم .

٤ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من تاريخ صدوره .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٥٥٩ لسنة ١٩٧٨ (٣)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٨-٤-٢٦ مايلى :

١ - تخويل الوزراء المختصين الصلاحيات الممنوحة لوزير الخارجية ، بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (١٣٤٢) فى ١٩٧٧-١٢-٨ فيما يتعلق بتعيين الموظفين والعمال المحليين فى المثلثات والملحقيات الفنية التابعة لوزاراتهم فى الخارج .

٢ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٨٠٤ لسنة ١٩٧٨ (٤)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٧-٧-١٢ مايلى :

١ - يستثنى خريجو الدراسة المتوسطة الناجحون فى دورة كتاب الطابعة المرتبطون

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٦٥١ فى ١٩٧٨/٥/١

(٢)،(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٦٥٢ فى ١٩٧٨/٥/٨

(٤) الوقائع العراقية العدد ٢٦٠١ فى ١٩٧٨/٧/٢٨

بعقود مع وزارة المالية قبل نفاذ قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (٦٤٤) في ٣١-٥-١٩٧٧ من احكام القرار المذكور .

٢ - يتولى وزير المالية تنفيذ هذا القرار .

#### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٩٤٠ لسنة ١٩٧٨ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٣-٧-١٩٧٨ ما يلي :

١ - احتساب الخدمة الالزامية لخريجي المعاهد العالية ممن منحوا رتبة ن ض مؤهل قبل ٣-٤-١٩٧٨ قدما لاغراض التعيين .

٢ - يتولى وزير الدفاع تنفيذ هذا القرار .

#### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٠٣٦ لسنة ١٩٧٨ (٢)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٨-٨-١٩٧٨ مايلي :

١ - تخول المؤسسات العامة التابعة لوزارة التجارة، صلاحية تعيين خريجات الدراسة المتوسطة

بوظيفة ( بائعة ) ، استثناء من قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (٦٤٤) في ٣١-٥-١٩٧٧ ، على أن لايبذل عنوان من تتعين بهذه الوظيفة ، الى أية وظيفة كتابية أخرى ، الا بعد حصولها على شهادة الدراسة الاعدادية .

٢ - يتولى وزير التجارة والمالية تنفيذ هذا القرار .

#### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٠٥٣ لسنة ١٩٧٨ (٣)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٠-٨-١٩٧٨ ما يلي :

١ - يستثنى من أحكام قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (٦٤٤) في ٣١-٥-١٩٧٧ ، جميع خريجي الدراسة المتوسطة ، الذين نجحوا في دورات تدريبية أو تأهيلية التحقوا بها ، بموجب عقود أبرموها مع الدوائر الرسمية أو شبه الرسمية قبل صدور القرار المذكور ، ويعينون موظفين بالراتب الذي يستحقونه قانونا .

٢ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٦٦٦ في ٣١/٧/١٩٧٧ .

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٦٦٩ في ٢١/٨/١٩٧٨ .

(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٦٦٩ في ٢١/٨/١٩٧٨ .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٠٨٠ لسنة ١٩٧٨ (١)

أستنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٥-٨-١٩٧٨ ما يلي :

١ - تخويل وزارة الاوقاف صلاحية تعيين الخدم الفخريين في الروضات ( الحسينية ، والعباسية ، والحيدرية ) ، خدما رسميين على الملاك الدائم ، استثناء من شروط التعيين المنصوص عليها في نظام العتبات المقدسة رقم (٢١) لسنة ١٩٦٩ المعدل ، ويستثنى من هذا النظام ، كذلك الخدم الفخريون في الروضات المذكورة ، ممن تم تعيينهم قبل صدور هذا القرار .

٢ - تخويل الوزارة المذكورة صلاحية تعيين الائمة الذين ترشحهم المحافظات ، استثناء من شروط التعيين المنصوص عليها في النظام المشار اليه في (١) أعلاه .

٣ - يستثنى الخدم والائمة الوارد ذكرهم في (١) و (٢) أعلاه ، من الحد الاعلى للسن المنصوص عليها في الفقرة (٤) من المادة الثالثة من قانون التقاعد المدني رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ المعدل ، وتحسب خدمات من تجاوزت أعمارهم ( الثالثة والستين ) ، لاغراض التقاعد .

٤ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١١١٨ لسنة ١٩٧٨ (٢)

أستنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤-٨-١٩٧٨ ما يلي :

١ - تخويل وزير الصناعة والمعادن ، أو من يخوله ، صلاحية استخدام الفنيين والاختصاصيين من العناصر النادرة التي كانت تعمل لدى الشركات المقاولات التي قامت بتنفيذ المشاريع ، ومنحهم الرواتب والمخصصات التي كانوا يتقاضونها لدى تلك الشركات ، على أن يراعى في ذلك ما يأتي :

( أ ) الضوابط الواردة في قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (٣٧٤) في ٢٨-٣-١٩٧٧ ، بشأن تنظيم رواتب العاملين في القطاع الخاص .

(ب) ممارسة الصلاحية المذكورة بأضيق حدودها ، وبما لا يؤدي الى تفاوت كبير في الرواتب ، أو الاجور للعاملين في المشروع الواحد .

٢ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١١٣١ لسنة ١٩٧٨ (٣)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٩ - ٨ - ١٩٧٨ ما يلي :

١ - يمنع تعيين خريجي الدراسة الاعدادية بكافة فروعها في جميع دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي ، مالم ينهوا الخدمة العسكرية الالزامية ، ويستثنى من ذلك المعفون من الخدمة المذكورة .

٢ - يعفى خريجو الدراسة الاعدادية الذين يؤدون الخدمة العسكرية الالزامية بعد تخرجهم مباشرة ، من شرطى سنة التخرج ، والعمر ، عند تقديمهم للقبول في الجامعات والمعاهد كافة .

٣ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٦٧٠ في ٢٨/٨/١٩٧٨ .

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٦٧٢ في ١١/٩/١٩٧٨ .

(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٦٧٣ في ١٨/٩/١٩٧٨ .



### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١١٤٧ لسنة ١٩٧٨ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة (١) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠-٨-١٩٧٨ ما يلي :

١ - يجوز تعيين خريجات الدراسة المتوسطة بوظيفة (مربية) و (مرشدة) في دور الحضانة العائدة لدوائر الدولة والقطاع الاشتراكي ، وذلك استثناء من قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (٦٤٤) في ٣١-٥-١٩٧٧ .

٢ - تمنح ( المربية ) في دور الحضانة ، مخصصات شهرية مقدارها (٢٠) عشرون دينارا وتمنح كل من (المرشدة والعاملة) في دور الحضانة ، مخصصات شهرية مقدارها (١٠) عشرة دنانير .

٣ - تمنح ( العاملات والمربيات ) في دور الحضانة ورعاية الاحداث ، وجبة غذاء مجانا .  
٤ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٢١٤ لسنة ١٩٧٨ (٢)

استنادا الى أحكام الفقرة (١) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٨-٩-١٩٧٨ ما يلي :

١ - تجوز إعادة تعيين الموظفين من حملة شهادة الدراسة الابتدائية ، الى وظائفهم السابقة ، وبالراتب الذي كانوا يتقاضونه عند تركهم لها ، استثناء من أحكام الفقرة (١/أ) من المادة التاسعة من قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل ، وقرار مجلس قيادة الثورة المرقم (٩٦٤) بتاريخ ٣-٩-١٩٧٤ .

٢ - يحتفظ المشمولون بهذا القرار بخدماتهم العمالية المؤداة في دوائر الدولة الرسمية وشبه

الرسمية والقطاع الاشتراكي ، بعد تركهم الوظيفة ، وتحتسب لهم ، لاغراض تحديد الراتب ، وفقا لاحكام قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (٥٢٥) بتاريخ ١٣-٥-١٩٧٦ .

٣ - يعمل بهذا القرار ، اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٢١٥ لسنة ١٩٧٨ (٣)

استنادا الى أحكام الفقرة (١) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٨-٩-١٩٧٨ ما يلي :

١ - تجوز إعادة تعيين الموظفين من حملة الدراسة المتوسطة ، الى وظائفهم السابقة ، وبالراتب الذي كانوا يتقاضونه عند تركهم لها ، استثناء من أحكام قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (٦٤٤) بتاريخ ٣١-٥-١٩٧٧ .

٢ - يحتفظ المشمولون بهذا القرار بخدماتهم العمالية المؤداة في دوائر الدولة الرسمية وشبه الرسمية والقطاع الاشتراكي ، بعد تركهم الوظيفة ، وتحتسب لهم لاغراض تحديد الراتب ، وفقا لاحكام قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (٥٢٥) بتاريخ ١٣-٥-١٩٧٦ .

٣ - يعمل بهذا القرار ، اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٣٥٢ لسنة ١٩٧٨ (٤)

استنادا الى أحكام الفقرة (١) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٣-١٢-١٩٧٧ ما يلي :

١ - تخويل وزارة الشباب صلاحية تعيين الموظفين بالعناوين المبينة أدناه ، بالراتب والشروط المبينة أزاءها ، استثناء من شرط الحصول على الشهادة الدراسية ، ودون الرجوع الى مجلس الخدمة العامة :

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٦٧٣ في ١٨/٩/١٩٧٨ .

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٦٧٥ في ٢/١٠/١٩٧٨ .

(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٦٧٥ في ٢/١٠/١٩٧٨ .

(٤) الوقائع العراقية العدد ٢٦٢٨ في ٢/١/١٩٧٨ .

عنوان الوظيفة	حدود الراتب	الشروط
رياضى	١٥ - ٤٥ ديناراً	حائز على بطولة محلية بالمرتبة الاولى ، أو بطولة دورة عربية بالمرتبة الثالثة ، بتأييد من اللجنة الاولمبية العراقية ، ومديرية الالعاب الرياضية العامة .
رياضى أول	١٨ - ٦٥ ديناراً	حائز على بطولة عالمية بالمرتبة السادسة ، أو بطولة قارية بالمرتبة الثالثة ، أو بطولة عربية بالمرتبة الاولى .
٢ - إضافة عنوان ( رياضى ممتاز ) ، الى الحقل الخاص بوزارة الشباب فى الجدول رقم (٣) ، الملحق بقانون الملاك رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠ المعدل ، بالراتب والشروط المبينة أدناه :		
عنوان الوظيفة	حدود الراتب	الشروط
رياضى ممتاز	٢٨ - ١٢٥ ديناراً	حائز على بطولة أولمبية ، أو بطولة عالمية من المرتبة الاولى ، الى السادسة .
٣ - يتولى وزيراً الشباب والمالية تنفيذ هذا القرار .		
<p><b>قرار مجلس قيادة الثورة</b> رقم ١٣٦٢ لسنة ١٩٧٨ (١)</p> <p>استناداً الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .</p> <p>قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٥/١٠/١٩٧٨ ما يلى :</p> <p>١ - يستثنى معلوم ومعلومات معاهد الادارة المحلية من أحكام قرار مجلس قيادة الثورة الرقم ( ١٠٣٤ ) فى ٢١/٩/١٩٧٥ .</p> <p>٢ - يتولى وزيراً الداخلية والتربية تنفيذ هذا القرار .</p> <p><b>قرار مجلس قيادة الثورة</b> رقم ١٣٩١ لسنة ١٩٧٨ (٢)</p> <p>استناداً الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .</p> <p>قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩-١٢-١٩٧٧ ما يلى :</p> <p>١ - يجرى تصحيح الوضع القانونى للعمال الذين أستقالوا وأعيد تعيينهم بأجر أعلى .</p>		
<p>نتيجة اجتيازهم الاختبارات اللازمة خلال الفترة من ١٤/٢/١٩٧٤ لغاية ٥/٧/١٩٧٧ ، ( من غير المسؤولين بأحكام قرار مجلس قيادة الثورة رقم ( ١٢٥ ) لسنة ١٩٧٤ ) ، بأعتبار جميع الاجراءات والاوامر الصادرة بقبول الاستقالات ، واعادة التعيين صحيحة و نافذة .</p> <p>٢ - يجرى تصحيح الوضع القانونى للعمال والمستخدمين الذين أستقالوا وأعيد تعيينهم بصفة ( عمال ماهرين ) بأجر أعلى ، ( نتيجة حصولهم على مؤهلات مهنية إضافية عن طريق الدورات التدريبية ) ، على الوجه المبين فى الفقرة (١) من هذا القرار .</p> <p>٣ - تقوم الوزارات والدوائر ومؤسسات القطاع الاشتراكى ، باعادة النظر فى اجراءاتها ، وتصحيح أوضاع العمال فيها فى ضوء الاحكام المنصوص عليها فى الفقرتين (١) و (٢) من هذا القرار .</p> <p>٤ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويعتبر نافذاً من تاريخ صدوره .</p> <p>٥ - على الوزراء تنفيذ هذا القرار .</p>		

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٦٧٩ فى ٣٠/١٠/١٩٧٨ .

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٦٢٩ فى ٩/١/١٩٧٨ .

**قرار مجلس قيادة الثورة**  
**رقم ١٤٤٧ لسنة ١٩٧٨ (١)**

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية  
والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة  
بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢ ما يلي :

- ١ - تخويل المؤسسة العامة للموانئ العراقية  
صلاحية تعيين خريجي الدراسة الابتدائية  
بوظيفة ( أطفائي ) استثناء من قرار مجلس  
قيادة الثورة المرقم ٦٤٤ في ١٩٧٧-٥-٣١ .
- ٢ - يتولى وزيراً المواصلات والمالية تنفيذ  
هذا القرار .

**رئيس مجلس قيادة الثورة**  
**قرار مجلس قيادة الثورة**  
**رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٩ (٢)**

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية  
والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة  
بتاريخ ١٩٧٩/١/١٧ ما يلي :

- ١ - تخويل وزارة الداخلية ، صلاحية تعيين  
العمال غير الماهرين في المدارس الابتدائية ،  
استثناء من شرط الحصول على موافقة مكاتب  
التشغيل .
- ٢ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا  
القرار .

**قرار مجلس قيادة الثورة**  
**رقم ١٩٧٩/٦٥ (٤)**

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة  
الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة  
بتاريخ ١٩٧٩/١/١٧ ما يلي :

- ١ - يجرى تعيين الخريجين المؤهلين من  
العراقيين ، أو غير العراقيين ، بوظيفة ( معلم )

دون التقيد بالمدة المحددة للتعيين ، بموجب نظام  
ادارة المدارس الابتدائية ورياض الأطفال رقم  
(٣٧) لسنة ١٩٦٤ المعدل .

- ٢ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا  
القرار .

**قرار مجلس قيادة الثورة**  
**رقم ٨٣ لسنة ١٩٧٩ (٤)**

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية  
والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة  
بتاريخ ١٩٧٩-١-٢١ ما يلي :

- ١ - تخويل وزير الزراعة والاصلاح الزراعي/  
رئيس لجنة تنفيذ مجمع الدجيلة الزراعي /  
الصناعي ، صلاحية تعيين العمال في المجمع  
المذكور ، بأكثر من الحد الأدنى المقرر للاجور .
- ٢ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا  
القرار .

**قرار مجلس قيادة الثورة**  
**رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٩ (٥)**

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية  
والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة  
بتاريخ ١٩٧٩/٢/١ ما يلي :

- ١ - تخويل مدير الدفاع المدني العام ،  
صلاحية تعيين خريجي الدراسة الابتدائية  
بوظيفة ( جندي اطفاء ) و ( سائق اطفاء )  
استثناء من أحكام قانون الخدمة المدنية رقم  
٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل واستثناء من اجراءات  
مجلس الخدمة العامة .

- ٢(٦) - يفقد الموظف المعين بموجب هذا  
القرار صفته الوظيفية عند نقله الى وظيفة أخرى  
لا يجوز التعيين فيها من خريجي الدراسة  
المتوسطة أو الابتدائية ، ويعتبر منقولا بصفة  
عامل .

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٦٨٣ في ١٩٧٨/١١/٢٠ .

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٦٩٣ في ١٩٧٩/١/٢٢ .

(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٦٩٦ في ١٩٧٩/٢/٥ .

(٤) الوقائع العراقية العدد ٢٦٩٧ في ١٩٧٩/٢/١٢ .

(٥) الوقائع العراقية العدد ٢٦٩٨ في ١٩٧٩/٢/١٩ .

(٦) مضافة بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ٩١٢ لسنة ١٩٨٢ الوقائع العراقية العدد ٢٨٩٥ في ١٩٨٢/٨/٢ .



٢ - يتولى وزيراً الداخلية والمالية تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٤٩٢ لسنة ١٩٧٩ (١)

أستناداً الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .  
قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٨/٤/١٩٧٩ ما يلي :

١ - تخويل الامين العام لادارة الشؤون الداخلية لمنطقة الحكم الذاتي ، الصلاحية المخولة لمدير الدفاع المدني العام ، بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (١٣٤) في ١/٢/١٩٧٩ ، فيما يتعلق بتعيين خريجي الدراسة الابتدائية ، بوظيفة (جندي اطفاء) و (سائق اطفاء) في دوائر الاطفاء ضمن منطقة الحكم الذاتي .

٢ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨٧٨ لسنة ١٩٧٩ (٢)

أستناداً الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٠-٧-١٩٧٩ مايلي :

أولاً - ١ - تتعاقد المنظمات العربية والدولية التي مقرها العراق لسد حاجتها من العاملين بالحكومة العراقية ، في مقرها بالعراق عن طريق الاستعارة ، مع الجهة المختصة بالاتصال بالمنظمة في العراق ، بحيث يتضمن هذا التعاقد شروط الخدمة ومدتها وما يستحق عنها من رواتب ومخصصات شهرية ، طبقاً لنظم وتعليمات وقرارات المنظمة ، كما يتضمن التعاقد أسلوب تسديد المنظمة للجهة العراقية المختصة الرواتب والمخصصات الشهرية المستحقة للمعار في التاريخ المحدد لتسديد المنظمة الرواتب والمخصصات الشهرية للعاملين لديها .

٢ - يتخذ التعاقد المشار اليه في (١) من (أولاً) شكل كتب متبادلة بين المنظمة والجهة العراقية

المختصة بالاتصال بالمنظمة ، ويجوز تعديل هذه الكتب من آن لآخر في ضوء أية أوضاع وظيفية تتصل بمختلف جواتب خدمة المعار في العراق أو المنظمة .

ثانياً - لايتقاضى المعارون من الحكومة العراقية للعمل في مقرات المنظمات العربية والدولية في العراق أية رواتب ومخصصات شهرية من المنظمة ، ويقتصر مايتقاضونه من رواتب ومخصصات شهرية لقاء عملهم في المنظمات على مجموع الرواتب والمخصصات الشهرية المستحقة لهم في العراق ، بما فيها من زيادة تنجم عن علاوة أو ترفيع أو ترقية ، كما لو كانوا مستمرين في أداء العمل في دوائرهم بالإضافة الى مبلغ مقطوع قدره ( مئة دينار عراقي ) تصرف لهم مع رواتبهم ومخصصاتهم الشهرية من الجهات العراقية التي تمت أعارتهم منها .

ثالثاً - تضع وزارة المالية ، التعليمات التنفيذية لتطبيق هذا القرار ، بما يراعى المرونة الحسنة يتطلبها تيسير عمل المنظمات العربية والدولية في العراق .

رابعاً - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، ولايعتد بما يخالفه .

### قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٩٣٠ لسنة ١٩٧٩ (٣)

أستناداً الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢-٧-١٩٧٩ ما يلي :

١ - تعيين خريجي معهد التعاون والارشاد الزراعي ، ( دورات تدريب وأعداد الكوادر الحسابية للتعاونيات الزراعية ) من حملة الشهادة المتوسطة ، موظفين أستثناء من أحكام قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (٦٤٤) في ٣١-٥-١٩٧٧ .

٢ - يتم وضع المناهج الخاصة بالدورات المذكورة في (١) أعلاه ، بالتنسيق بين معهد التعاون والارشاد الزراعي ومؤسسة المعاهد الفنية .

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٧٠٩ في ٧/٥/١٩٧٩ .

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٧٢٣ في ٣٠/٧/١٩٧٩ .

(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٧٢٤ في ٦/٨/١٩٧٩ .

٣ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٩٩٤ لسنة ١٩٧٩ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .  
قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٩-٨-٢ مايلي :

١ - تخويل المحافظين ، صلاحية تعيين حريجي الدراساتين ( الاعدادية والمتوسطة ) في الوظائف المالية الشاغرة مباشرة من قبل لجان تؤلف لهذا الغرض في المحافظات، وبالراتب الذي يستحقونه قانونا .

٢ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١١٩٨ لسنة ١٩٧٩ (٣)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .  
قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٩/٩/١٦ ما يلي :

١ - تستثنى زوجات منتسبي القوات المسلحة ( الجيش وقوى الامن الداخلي ) من احكام قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (١٠٣٤) في ١٩٧٥-٩-٢١ ، على ان براعى توفر الشاغر في ملاك المدرسة التي يتم النقل اليها ولا يجوز ان يسبب هذا النقل فيضا في الملاك .

٢ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٤٢٠ لسنة ١٩٧٩ (٤)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .  
قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٩-١٠-٢٧ ما يلي :

١ - تخويل المحافظين ، صلاحية تعيين خريجي الدراسة المتوسطة ، بوظيفة ( محصل ) نسي مديريات مصالح نقل الركاب التابعة لمحافظاتهم، على ان يتم الاعلان عن هذه الوظائف لمدة شهرين. ويخول المحافظون ، صلاحية تعيين خريجي الدراسة الابتدائية بالوظائف المذكورة سدا للشواغر في حالة عدم كفاية المتقدمين من خريجي الدراسة المتوسطة لاشغال تلك الوظائف خلال مدة شهرين من تاريخ الاعلان عنها .

٢ - يتولى وزير الحكم المحلي والمالية تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٠٨٦ لسنة ١٩٧٩ (٢)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .  
قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٩-٨-١٩ ما يلي :

١ - يلغى قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (١٠٠٢) في ١٩٧٨-٧-٣٠ .

٢ - يتولى رئيس الوزراء مسؤولية توزيع الخريجين المشار اليهم بالقرار اعلاه على الوزارات وأجهزة الدولة الاخرى . على أن ينوب عنه النائب الاول لرئيس الوزراء في تنفيذ ذلك .

٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويتولى الوزراء تنفيذه .

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٧٢٦ في ١٩٧٩/٨/٢٠ .

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٧٣٠ في ١٩٧٩/٩/١٠ .

(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٧٣٣ في ١٩٧٩/١٠/١٠ .

(٤) الوقائع العراقية العدد ٢٧٤١ في ١٩٧٩/١١/١٩ .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٦١٦/١٩٧٩، ٥

استنادا الى أحكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٤ ما يلي :

١ - يجوز الاستعانة بخدمات الموظفين الملتحقين بأزواجهن في الخارج ، بمقتضى الفقرة (٤) من ( المادة الرابعة والأربعين المعدلة ) من قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ ، للحلول محل المستخدمين الأجانب في البعثات والملحقيات والمؤسسات العراقية في الخارج .

٢ - تعتبر مدة الخدمة في الخارج ، بموجب هذا القرار ، استمرارا للخدمة الوظيفية ، لأغراض الراتب والتقاعد ، دون أية مخصصات أخرى ، فيما عدا مخصصات غلاء المعيشة .

٢ - يتو الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٧١٨/١٩٧٩، (١)

استنادا الى أحكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٩ ما يلي :

١ - تخويل وزارة الداخلية ، صلاحية تعيين خريجي الدراسة المتوسطة ، بصفة موظفين في دوائر الأحوال المدنية في الأقضية والنواحي ، ولمدة خمس سنوات ، اعتبارا من تاريخ صدور هذا القرار ، على أن يبقى من يعين بموجب هذا القرار في دائرته المعين فيها طيلة المدة المذكورة ، ويجوز لوزير الداخلية صلاحية نقلهم ضمن هذه

### الدوائر عند الحاجة .

٢ - يتولى وزير الداخلية والمالية تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٧٣٠/١٩٧٩، (١)

استنادا الى أحكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١١ ما يلي :

أولا - يلغى كل نص يشترط للتعيين ، أو لإعادة التعيين في دوائر الدولة ومؤسساتها ومؤسسات القطاع الاشتراكي ، أو للقبول في الجامعات والكليات والمعاهد والمدارس ، أو للانتماء الى الجمعيات والنقابات والغرف التجارية والمجالس الادارية والشعبية والبلدية ، أو للتمتع بأى حق من حقوق المواطنة الأخرى ، تقديم شهادة عدم المحكومية ، أينما ورد في القوانين والأنظمة والتعليمات ، ويعفى المواطنون من تقديم تلك الشهادة .

ثانيا - يستعاض عن شهادة عدم المحكومية في المجالات المبينة أعلاه ، بأقرار يقدمه صاحب الشأن يتضمن عدم الحكم عليه بعقوبة السجن ( المؤبد أو المؤقت ) أو الحبس لمدة تزيد على ( سنة ) ، فإذا كان محكوما عليه بأحدى هذه العقوبات ، فعليه أن يرفق نسخة من قرار الادانة والحكم الصادر بحقه .

ثالثا - اذا كان الطلب متعلقا بالتعيين أو بإعادة التعيين في وظيفة معينة من الوظائف أو الخدمات العامة ووجدت الجهة التي قدم اليها الطلب في قرار الادانة والحكم ما يحول دون ذلك، فيتعين في هذه الحالة تعيين صاحب الشأن بعمل آخر في الدولة ، أو القطاع الاشتراكي .

رابعا - ينفذ هذا القرار ، اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٧٤٤ في ١٩٧٩/١٢/١٠

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٧٤٧ في ١٩٧٩/١٢/٢٤

(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٧٤٨ في ١٩٧٩/١٢/٣١



### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٠ (١)

- استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .
- قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٠-١-١٩٨٠ ما يلي :
- ١ - تخويل المنشأة العامة لنقل الركاب ، صلاحية تعيين خريجي الدراسة المتوسطة ، بوظيفة ( مفتش ) و ( مراقب محطات ) استثناء من أحكام قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (٦٤٤) في ٣١-٥-١٩٧٧ .
  - ٢ - يتولى وزير النقل والمواصلات والمالية تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ (٢)

- استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .
- قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٣-١-١٩٨٠ ما يلي :
- ١ - يجوز تعيين خريجي الدراسة المتوسطة بوظيفة كاتب اداري ، أو كاتب في شعبة الحسابات في المؤسسة العامة للكهرباء بالراتب الذي يستحقونه قانونا ، على ان يكونوا ممن أنهوا الخدمة العسكرية .
  - ٢ - يتم التعيين بموجب هذا القرار في النواحي والقرى الكائنة خارج مراكز المحافظات والاقضية وحسب الحاجة الفعلية ، ويفضل في التعيين في هذه الوظائف ، أبناء المنطقة التي يتم التعيين فيها ، على ان يكون التعيين ، وفقا للمبادئ المصادق عليه ، ولا يجوز أحداث درجات جديدة لهذا الغرض .

- ٣ - لايجوز نقل الموظف الذي يتم تعيينه ، بموجب هذا القرار ، الى مراكز المحافظات والاقضية

- الا بعد قضائه خدمة فعلية مدة لا تقل عن ( خمس سنوات ) في القرى والنواحي .
- ٤ - يعمل بهذا القرار لمدة ( ثلاث سنوات ) فقط .

- ٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويتولى الوزراء المختصون تنفيذه .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٥٠ لسنة ١٩٨٠ (٣)

- استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .
- قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٨-١-١٩٨٠ ما يلي :
- ١ - تحرم من الخدمة في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية ومؤسسات القطاع الاشتراكي ، كل عراقية تتزوج بأجنبي .
  - ٢ - يعمل بهذا القرار ، اعتبارا من ١٩-١-١٩٨٠ .

- ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويتولى الوزراء تنفيذ أحكامه .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٨٠ (٤)

- استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .
- قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٧-٢-١٩٨٠ ما يلي :
- أولا - يعين المعوق القادر على العمل ، وممن ليس له مورد ثابت في دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي حسب قدرته وبما يتلائم مع قابلياته، استثناء من أحكام قانون العمل وقوانين وانظمة وتعليمات الخدمة .

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٧٥٤ في ٢٨/١/١٩٨٠ .

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٧٥٥ في ٤/٢/١٩٨٠ .

(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٧٥٧ في ١٨/٢/١٩٨٠ .

(٤) الوقائع العراقية العدد ٢٧٥٨ في ٢٥/٢/١٩٨٠ .

ثانياً - يخضع المعوق للتأهيل للعمل الذي يتلائم مع قابلياته ، وتكون مدة التأهيل خدمة فعلية يتقاضى عنها الراتب أو الاجر الذي يستحقه قانوناً .

ثالثاً - لا يجوز ان يقل اجر المعوق المعين في دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي عن الحد الأدنى لاجر العامل غير الماهر .

رابعاً - تلتزم دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي بتوفير العمل للملائم لمن ينسب اليها من المعوقين .

خامساً - يتولى النائب الاول لرئيس الوزراء تنسيب المعوقين للعمل في دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي ، وإصدار تعليمات تحدد بمقتضاها الجهات التي تقدم اليها طلبات التعمين ، والتي تقوم بتصنيف وتأهيل المعوقين ، وله إصدار أية تعليمات أخرى لتسهيل تنفيذ أحكام هذا القرار .

سادساً - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعتبر نافذاً من تاريخ صدوره .

#### قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٤٢٤ لسنة ١٩٨٠ (١)

استناداً الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤-٣-١٩٨٠ ما يلي :

١ - تسرى أحكام قرار مجلس قيادة

الثورة المرقم (٢٠٨) في ٧-٢-١٩٨٠ ، على المعوق القادر على العمل ، ممن يتقاضى راتباً تقاعدياً يقل عن ( ٤٠ ) أربعين ديناراً شهرياً (٢) .  
٢ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

#### قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٤٩٧ لسنة (٣)

استناداً الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية

والاربعين من الدستور المؤقت .  
قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٦-٤-١٩٨٠ ما يلي :

١ - تخويل رئيس المجلس التنفيذي لمنطقة الحكم الذاتي ، صلاحية تعيين خريجي الدراسة المتوسطة بصفة موظفين في دوائر الاحوال المدنية في الاقضية والنواحي ضمن منطقتهم ، ولمدة ( خمس سنوات ) ، اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القرار .

٢ - لايجوز نقل الموظف المعين بموجب هذا القرار ، الى دائرة أخرى ، اعتباراً من تاريخ تعيينه ولمدة ( خمس سنوات ) ويجوز لرئيس المجلس التنفيذي نقله ضمن تلك الدوائر عند الحاجة .  
٣ - ينفذ هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

#### قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٥٨١ لسنة ١٩٨٠ (٤)

استناداً الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .  
قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤-٤-١٩٨٠ ما يلي :

١ - تخويل وزير الثقافة والاعلام ، تعيين عارضات الازياء براتب قدره (٣٦) ديناراً شهرياً استثناء من أحكام قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل .  
٢ - يتولى وزيراً الثقافة والاعلام والمالية تنفيذ هذا القرار .

#### قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٧٨٠ لسنة ١٩٨٠ (٥)

استناداً الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .  
قرر مجلس قيادة الثورة بجلده المنعقدة بتاريخ ٢٠-١٢-١٩٧٩ ما يلي :

أولاً - تحدد رواتب الموظفين المعارة خدماتهم أو العاملين في المنظمات العربية والدولية

(١) الوقائع العراقية عدد ٢٧٦٧ في ٧/٤/١٩٨٠ .  
(٢) معدلة بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ٩٥ لسنة ١٩٨١ الوقائع العراقية العدد ٢٨١٧ في ١٦/٤/١٩٨١

(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٧٧٠ في ٢٨/٤/١٩٨٠ .  
(٤) الوقائع العراقية العدد ٢٧٧٣ في ١٢/٥/١٩٨٠ .  
(٥) الوقائع العراقية العدد ٢٧٥١ في ١٤/١/١٩٨٠ .



الموجودة في العراق ، على الوجه الآتي :

١ - لا يتقاضى الموظف المعارة خدماته أو العامل في المنظمات العربية والدولية الموجودة في العراق أية رواتب أو مخصصات شهرية من المنظمة وتسدد هذه المنظمات رواتب واجور ومخصصات العاملين لديها من العراقيين الى دوائريهم او الى الجهة التي تحددها وزارة الخارجية .

٢ - يتقاضى الموظف المعارة خدماته الى المنظمات المذكورة الرواتب والمخصصات من دائرته الاصلية او من الجهة التي تحددها وزارة الخارجية وفقا لما يأتي :

( أ ) راتبه ومخصصات غلاء المعيشة ، مضافا اليها المخصصات على اساس المعدل الشهري لمجموع المخصصات السنوية التي كان يتقاضاها بصفته الرسمية خلال السنة الاخيرة التي سبقت اعارة خدماته ، عدا مخصصات السكن .

( ب ) أية زيادة يستحقها ناجمة عن العلاوة أو الترفيع أو الترقية كما لو كان مستمرا بأداء العمل في دائرته السابقة ، وكذلك يشمل بالزيادة التي تحصل نتيجة تغيير نظام الخدمة أو المخصصات أو قرارات تحسين الحياة المعيشية للمواطنين أو غير ذلك .

( ج ) مخصصات شهرية مقطوعة حسب حدود الراتب الاسمي ( او الراتب الكلي للذين ادمجت رواتبهم الاسمية مع مخصصات غلاء المعيشة ) بالقدر المبين ادناه :

حدود الراتب الاسمي	مقدار المخصصات الشهرية
الشهرى بالدينار	المقطوعة بالدينار
من ١٨ الى ٣٠	٤٠
من ٣١ الى ٥٠	٥٠
من ٥١ الى ٧٠	٦٠
من ٧١ الى ١٢٠	٨٠
من ١٢١ الى ١٦٠	١٠٠
من ١٦١ فأكثر	١٢٠

( د ) في حالة قيام المنظمة بتوفير السكن للموظف المعارة خدماته اليها على نفقتها ، تستقطع الدائرة نسبة من راتبه على غرار ما

يجرى تطبيقه على اقرانه من الموظفين العراقيين الذين توفر لهم دوائريهم السكن .

٣ - يتقاضى من المنظمة المعارة خدماته اليها مخصصات الاعمال الاضافية ان وجدت ومخصصات السفر والاياد واجور مخصصات النقل ومكافأة نهاية الخدمة ومخصصات العلاج والخدمات الاخرى حسب نظام وتعليمات وقرارات المنظمة ، ولا يشمل ذلك راتب الشهر الاضافي الذي تدفعه سنويا بعض المنظمات أو اجور ومخصصات السكن ، حيث تدفع أن وجدت من المنظمة الى الدائرة التي اعيرت خدماته منها أو الى الجهة التي تحددها وزارة الخارجية .

٤ - لا يتمتع الموظف العراقي المعارة خدماته الى المنظمات بالاعفاءات الكمركية .

٥ - ( أ ) يعامل الموظف المعارة خدماته الى الاتحادات والشركات العربية والدولية الموجودة في العراق بنفس المعاملة اعلاه .

( ب ) يتقاضى الموظف العراقي المتقاعد المعين في المنظمات والاتحادات والشركات العربية والدولية الموجودة في العراق ، راتبه التقاعدي مضافا اليه ما يستحقه من المخصصات والامتيازات الواردة في الفقرات ( ب ، ج ، د - ٣ و ٢ ) اعلاه .

( ج ) يتقاضى العراقي المعين بصفة شخصية في المنظمات والاتحادات والشركات العربية والدولية الموجودة في العراق من الجهة التي تحددها وزارة الخارجية ما يستحقه من راتب ومخصصات غلاء المعيشة والمخصصات المهنية بموجب آخر شهادة دراسية يحملها ، اذا كان من حملة شهادة الدراسة المتوسطة فما فوق ، اضافة الى ما يستحقه من المخصصات والامتيازات الواردة في الفقرات ( ب ، ج ، د - ٣ و ٢ ) اعلاه .

( د ) يعاد النظر بالاستقطاعات التقاعدية للموظفين العراقيين العاملين في المنظمات والاتحادات والشركات التي مقرها العراق ، ويعاملون معاملة الموجودين في الخدمة بما فيهم المذكورون بالفقرة ( ج / ٥ ) اعلاه ولا يشمل ذلك المتقاعدين سابقا ، الا اذا رغبوا هم بذلك .



ثانيا - تتولى وزارة الخارجية متابعة شؤون الموظفين المعارة خدماتهم الى المنظمات العربية والدولية داخل القطر وخارجه وشؤون المتقاعدين وغيرهم من المعينين في تلك المنظمات في كل ما يتعلق بأحوالهم الشخصية ورواتبهم ومخصصاتهم ونظام الخدمة أو القواعد التي يعاملون بموجبها .

ثالثا - يعتبر هذا القرار معدلا ومكملا لقرار

مجلس قيادة الثورة المرقم (٨٧٨) في ١٠-٧-١٩٧٩ ، ويعاد النظر بأحتساب رواتب ومخصصات العراقيين العاملين حاليا في المنظمات والاتحادات والشركات العربية والدولية الموجودة في العراق حسبما ورد في الفقرة (أولا) من هذا القرار .

رابعا - ينفذ هذا القرار اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٩٨١/٦٩٠ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٧ ما يلي :

١ - يمنع منعاً باتاً ، اصدار الأوامر بتعيين الزوجة في أية وظيفة خارج العراق أو ايفادها أو نقلها أو اعارة خدماتها أو منحها اجازة دراسية أو ضمها لعضوية البعثات العلمية في خارج القطر في حالة وجود زوجها في الخارج لأحد الأسباب المبينة أعلاه . ويسرى هذا الحكم على الزوج في حالة وجود زوجته في الخارج .

٢ - تصدر وزارة المالية ، بالتنسيق مع الوزارات الأخرى ذات العلاقة التعليمات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

٣ - ينفذ هذا القرار اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . ولا يعمل بأى نص يتعارض مع أحكامه .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٩٨١/١٠٤٥ (٢)

استنادا الى أحكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨١/٨/٨ ما يلي :

١ - تستثنى الموظفين الملتحقين بأزواجهن من منتسبي وزارة الخارجية العاملين في البعثات العراقية في الخارج ، من أحكام قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (٦٩٠) في ١٩٨١/٥/٢٧ ، لأغراض تعيينهم في المواقع المشغولة من قبل العرب أو الاجانب في البعثات والمؤسسات والمدارس العراقية في الخارج ، ولا يجوز التعيين في غير تلك المواقع .

٢ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٩٨١/١٣٠٩ (٣)

استنادا الى أحكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨١/٩/٢٩ ما يلي :

١ - شمول الموظفين الملتحقين بأزواجهن من منتسبي مجلس قيادة الثورة / مكتب شؤون المنظمات الشعبية ، المنتسبين للعمل خارج القطر بالاستثناء الوارد بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٠٤٥ في ١٩٨١/٨/٨ .

٢ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٥١٠ (٤)

استنادا الى أحكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨١/١١/١١ ما يلي :

١ - تقبل طلبات التعيين بوظيفة مدرس من الموظفين العاملين في جميع دوائر الدولة ممن يحملون شهادة البكالوريوس في موضوع من المواضيع التي تدرس في المدارس الثانوية . وتقدم الطلبات الى وزارة التربية مباشرة ، وتتخذ الوزارة الاجراءات المقتضية لتعيينهم بوظيفة مدرس . على أن تتولى المديرية العامة للاعداد والتدريب فيها فتح دورات تأهيلية لهم خلال سنة واحدة من تاريخ تعيينهم .

٢ - تشكل لجنة مركزية برئاسة وزير التربية وعضوية ممثلين عن مكتب أمانة سر القطر

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٨٣٤ في ١٥/٦/١٩٨١

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٨٤٦ في ٢٤/٨/١٩٨١

(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٨٥٣ في ١٢/١٠/١٩٨١

(٤) الوقائع العراقية العدد ٢٨٦٠ في ٣٠/١١/١٩٨١

يستحقها بموجب قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل .

٦ - تتولى وزارة التربية / المديرية العامة للاعداد والتدريب ، فتح الدورات المذكورة ( الدورات التربوية للمدرسين ، الدورات التربوية للمعلمين ) وادارتها وجميع شؤونها عدا المخصصات التي تصرف لطلاب الدورات التربوية للمعلمين فتصرف من وزارة الحكم المحلي .

٧ - تعتبر مدة الدورة ، أن لم تدخل في حساب الراتب ، قدما للترقية والعلاوة ، ويضاف لمن حدد راتبه ، وفق شهادة الدورة ، قدم عن المدة الباقية .

٨ - يلغى قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ١٧٤٥ والمؤرخ في ١٦/١٢/١٩٧٩ مع عدم المساس بالحقوق المكتسبة لخريجي الدورات المقامة بموجبه .

٩ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وتتولى اللجنة اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذه .

### قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٧٢ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة (١) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٢/٢/١ ما يلي :

(٢) - تتولى وزارة التخطيط توزيع خريجي الكليات والمعاهد الفنية في الاختصاصات الهندسية والعلوم الصرفة والعلوم الزراعية والطب البيطري والعلوم الادارية والاقتصادية والمحاسبية والاحصائية وخريجي كلية القانون والسياسة / قسم القانون ، على الوزارات وأجهزة الدولة الأخرى حسب الحاجة وفي حدود الملاك المصدق .

واذا تعذر تلبية حاجة الوزارات الى بعض الاختصاصات ضمن الملاك المصدق لكل منها ، فعلى وزارة التخطيط أن توازن في توزيع الخريجين

لحزب البعث العربي الاشتراكي والمكتب المهني المركزي ووزارة التربية ووزارة الحكم المحلي ومن يرى رئيس اللجنة اضافته اليها من المعنيين ، تتولى تأمين العدد الكافي من المدرسين والمعلمين لسد النقص الحاصل في ملاكات التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي .

٣ - تتخذ الاجراءات التالية :

( أ ) اقامة دورات تربوية لاعداد المدرسين والمعلمين لمدة لا تقل عن ( ستة أشهر ) يقبل فيها خريجو الكليات ، عدا كلية الادارة والاقتصاد / قسم المحاسبة ، وخريجو المعاهد ، عدا معهد المحاسبة ، والدراسة الاعدادية ، عدا الفرعين التجاري والصناعي ، على التفاصيل المبينة أدناه وتصرف لهم خلال مدة الدورة مخصصات مقطوعة تعادل الراتب الشهري الذي يستحقه حامل الشهادة من أقرانهم من الموظفين وفقا لقانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل بما في ذلك المخصصات المستحقة عن الزوجة والأولاد .

(ب) قبول الراغبين من الموظفين من الخريجين المذكورين في الفقرة ( أ ) في تلك الدورات وتستمر دوائهم بصرف رواتبهم ومخصصاتهم طيلة الدورة وتطبق بحق الراسبين منهم القواعد المقررة للدورات التدريبية .

٤ - ( أ ) يعين خريجو الدورات المذكورة من حملة شهادة البكالوريوس من الذين درسوا في كلياتهم موضوعا أو أكثر من المواضيع التي تدرس في المدارس الثانوية ، بوظيفة مدرس وتحدد تلك الكليات بقرار من اللجنة .

(ب) يعين خريجو الدورات المذكورة ( عدا من ذكروا في الفقرة آتفة الذكر ) بوظيفة معلم أو معلم جامعي حسب مقتضى الحال .

(ج) ينقل الموظفون من خريجي تلك الدورات الى التعليم الثانوي أو الابتدائي بعد تخرجهم فيها ، حسب الأسس المبينة أعلاه .

٥ - يعتبر المتخرج في الدورات المذكورة ممن لم يكن موظفا ، معينا بالوظيفة اعتبارا من تاريخ تخرجه ويتقاضى الراتب والمخصصات التي

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٨٧١ في ١٥/٢/١٩٨٢

(٢) معدلة بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ٧٥٠ بتاريخ ٨/٦/١٩٨٢ الوقائع العراقية العدد رقم ٢٨٩٠ في ٢٨/٦/١٩٨٢



بحسب الأهمية وبما يضمن العدالة في نسبة النقص لدى كل وزارة.

٢ - يتم تعيين الخريجين في الاختصاصات الأخرى من قبل الوزارات وأجهزة الدولة الأخرى حسب الصلاحيات الممنوحة اليها بموجب القوانين والقرارات النافذة.

٣ - يوقف العمل بالصلاحيات الممنوحة لوزارة التخطيط بموجب هذا القرار في كل سنة بعد ثلاثين يوما فقط من تاريخ اعلان النتائج النهائية لامتحانات في الكليات والمعاهد الفنية.

٤ - لا تسري أحكام هذا القرار على من سبق أن صدر قرار بتعيينه ولم يلتحق بوظيفته ضمن المدة القانونية واعتبر مستقila ومفصولا من وظيفته.

٥ - يستثنى من الفقرتين ( ٣ و ٤ ) من هذا القرار الخريجون الذين لا تحصل موافقة الوزارات أو الدوائر غير المرتبطة بوزارة على تعيينهم لديها وكذلك الخريجون العائدون من خارج القطر في الاختصاصات الوارد ذكرها في الفقرة (١) من هذا القرار (١).

٦ - يوقف العمل بقرار مجلس قيادة الثورة المرقم (١٠٨٦) في ١٩/٨/١٩٧٩.

٧ - ينفذ هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٢٨١ (٢)

استنادا الى أحكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٨/٢/١٩٨٢ ما يلي :

١ - يستثنى ذوو المهن الصحية والفنيون

من منتسبي وزارة الصحة من احكام قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (١٥١٠) في ١١/١١/١٩٨١ فيما يتعلق بالتعيين بوظيفة مدرس أو معلم .

٢ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٤٠٣ (٣)

استنادا الى أحكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧/٣/١٩٨٢ ما يلي :

١ - يستثنى الموظفون الفنيون المتدربون العاملون في وزارة الصناعة والمعادن والمنشآت التابعة لها ، من احكام قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (١٥١٠) في ١١/١١/١٩٨١ .

٢ - يتولى وزراء الصناعة والمعادن والحكم المحلي والتربية تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٢٥٢ (٤)

استنادا الى أحكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٧-١٠-١٩٨٢ مايلي :

١ - تخويل المحافظين في محافظات منطقة الحكم الذاتي صلاحية تعيين خريجي المدارس المتوسطة بوظيفة ( محصل ) في مديريات مصالح نقل الركاب .

٢ - يعمل بهذا القرار لمدة سنة واحدة اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(١) مضافة بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ٤٤٤ لسنة ١٩٨٢ ونص القرار على اعادة تسلسل الفقرات تبعاً لذلك - الوقائع العراقية العدد ٢٨٨٠ في ١٩/٤/١٩٨٢

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٨٧٤ في ٨/٣/١٩٨٢

(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٨٧٩ في ١٢/٤/١٩٨٢

(٤) الوقائع العراقية العدد رقم ٢٩٠٨ في ٢٥/١٠/١٩٨٢

### تعليمات رقم ٢٠٩٨ تشغيل المعوقين القادرين على العمل في دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي (١)

استنادا الى أحكام الفقرة (خامسا) من قرار  
مجلس قيادة الثورة المرقم (٢٠٨) في ٧-٢-١٩٨٠

#### أصلونا التعليمات التالية :

**المادة الاولى -** تشمل احكام هذه التعليمات  
جميع المعوقين القادرين على العمل حسب قرار  
اللجان المختصة المشكلة بمقتضى هذه التعليمات  
ممن اكملوا الخامسة عشرة من العمر سواء كانت  
طبيعة العوق بدنية او عقلية او نفسية .

**المادة الثانية -** يعتبر موردا ثابتا لاغراض  
تطبيق قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٢٠٨ في  
٧-٢-١٩٨٠ الراتب التقاعدي الاسمي الذي  
يتقاضاه المعوق او الحصة التقاعدية من جهة  
رسمية ويزيد على (٣٠) ثلاثين دينارا شهريا (٢)  
**المادة الثالثة -** تكون المؤسسة العامة للرعاية  
الاجتماعية التابعة الى وزارة العمل والشؤون  
الاجتماعية الجهة المسؤولة عن تنفيذ هذه  
التعليمات ، وتقوم من اجل تحقيق ذلك بتأليف  
لجنة مركزية لتعيين المعوقين برئاسة رئيس المؤسسة  
ويعاونه عدد من المسؤولين المختصين حسب  
تنسيبه للقيام بما يأتي :

١ - تشكيل اللجان المحلية لتعيين المعوقين  
في المحافظات .

٢ - طبع وتوزيع استمارات ( طلب التعيين )  
على اللجان المحلية في المحافظات وفق النموذج  
المرفق ومتابعة اعمالها فيما يتعلق بتعيين المعوقين .

٣ - استلام قوائم واستمارات التعيين من اللجان  
المحلية في المحافظات وتوحيدها ورفعها الى  
مكتبنا مع التوصيات التي تراها ضرورية .

٤ - متابعة تأهيل المعوقين والاشراف على  
اوضاعهم بعد التعيين ونشر الوعي الاجتماعي  
بين العاملين في تلك الجهات لرعاية وتذليل  
جميع الصعوبات التي تعترض تيسير عمل  
المعوقين .

٥ - تقديم المقترحات والتوصيات المناسبة  
لتسهيل تطبيق قرار مجلس قيادة الثورة المرقم  
٢٠٨ في ٧-٢-١٩٨٠ وهذه التعليمات في كل  
ما يتعلق بشؤون تعيين وتأهيل المعوقين ورعايتهم .

**المادة الرابعة -** اولاً - تؤلف في دائرة رعاية  
المعوقين في محافظة بغداد لجنة محلية لتعيين  
المعوقين من سكنة المحافظة تتألف من معاون مدير  
عام الدائرة وثلاثة من الموظفين المختصين .

ثانياً - تؤلف في مراكز التنمية الاجتماعية  
في مركز كل محافظة عدا بغداد لجنة محلية  
لتعيين المعوقين برئاسة مدير مكتب عمل  
المحافظة وعضوية ثلاثة من الموظفين المختصين من  
منتسبي دوائر وزارة العمل والشؤون الاجتماعية  
في المحافظة (٣) .

ثالثاً - تتولى ، اللجان اعلاه ما يأتي :

١ - توزيع استمارات طلب التعيين على  
المعوقين الراغبين في التعيين واستلامها منهم بعد  
تدوين المعلومات المطلوبة ، وبعد التأكد من صحتها  
واستكمال المعلومات الناقصة تسجيلها في سجل  
خاص .

٢ - تزويد مقدمي الطلب ( بوصل تأييد ) وفق  
النموذج المرفق .

٣ - احالة الطلبات الى لجنة تشخيص العوق  
او لجنة تشخيص العوق المركزية بالنسبة  
لمحافظة بغداد خلال مدة لا تتجاوز سبعة ايام  
من تاريخ تقديمها .

٤ - تنظيم قوائم باسماء المعوقين المشمولين  
بالتعيين وفق هذه التعليمات تثبت فيها كافة  
المعلومات التفصيلية عنهم وترفق بها قرار لجنة  
تشخيص العوق وتحدد الجهة التي تجدها  
مناسبة لتعيين ضمن المحافظة وترفعها الى اللجنة  
المركزية لتعيين المعوقين في المؤسسة العامة  
لرعاية الاجتماعية لاجراء ما يلزم بشأنها .

٥ - متابعة اوضاع عمل المعوقين بعد  
التشغيل والعمل على توفير أفضل الظروف  
الملائمة لعملهم بالتنسيق والتعاون مع الجهات  
المعنية .

**المادة الخامسة -** اولاً - تؤلف في محافظة  
بغداد بأمر من رئيس المؤسسة العامة للرعاية  
الاجتماعية لجنة فنية مركزية لتشخيص العوق  
على النحو التالي :

١ - مدير عام دائرة المعوقين - رئيسا .  
٢ - اربعة اطباء اختصاصيين في الامراض  
النفسية والعقلية ، والعلاج الطبيعي والتأهيل  
الطبي ، والعيون ، والانف والاذن والحنجرة ،

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٧٧١ في ٥/٥/١٩٨٠ .

(٢) معدلة بالتعليمات المنشورة بالوقائع العراقية العدد ٢٧٧٢ في ٢/٥/١٩٨٠ .

(٣) معدلة بالتعليمات المنشورة بالوقائع العراقية العدد ٢٧٨٠ في ٢٣/٦/١٩٨٠ .



البدنية والعقلية والنفسية وتصدر قراراً بهذا الشأن يتضمن الآتي :

١ - تشخيص طبيعة العوق ( بدني أو عقلي أو نفسي ) .

٢ - قدرة المعوق على العمل .

٣ - تحديد نوع العمل الملائم تبعاً لدرجة العوق وطبيعته مع ذكر بديلين على الأقل .

٤ - حاجة المعوق الى التأهيل حسب طبيعة العوق واذا تأكد ذلك فعليها التوصية بتأهيله في موقع العمل او احواله الى مراكز التأهيل المهني في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

٥ - البت في الطلبات المعروضة عليها خلال مدة خمسة عشر يوماً من تاريخ احوالها الى اللجنة . وتبلغ قرارها بهذا الشأن تحريرياً الى اللجنة المحلية المختصة مرفقاً به اصل الطلب .

٦ - أية توصيات أخرى تراها ضرورية .

**المادة السابعة -** يحق للمعوقين الاعتراض على قرار لجنة تشخيص العوق لدى اللجنة الفنية المركزية لتشخيص العوق في محافظة بغداد مباشرة أو بواسطة اللجنة المحلية المختصة خلال مدة لا تتجاوز سبعة ايام من تاريخ تبليغه بالقرار ، ويكون قرار اللجنة الفنية المركزية الصادر بهذا الشأن نهائياً .

**المادة الثامنة -** تلتزم دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي تشغيل المعوق في الوظيفة او المهنة المعين فيها ولايجوز تنسيبه الى عمل آخر غير مؤهل له او لايتلائم مع اوضاعه الصحية ، وتعمل على توفير كل التسهيلات التي تسهل اداء الاعمال المسندة اليه .

**المادة التاسعة -** أولاً - يجوز تعيين المعوقين المشمولين بهذه التعليمات من خريجي الدراسة الابتدائية فما فوق بصفة موظفين في الوظائف الواردة في قانون الملاك رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠ او في انظمة وقواعد الخدمة الخاصة بالرواتب المقررة لشهاداتهم ، وعلى الدوائر المعنية استحداث الدرجات اللازمة لهم بالاتفاق مع وزارة المالية . ثانياً - يجوز تنسيب المعوق المعين بصفة

ترشحهم وزارة الصحة - اعضاء .

٣ - باحث اجتماعي ترشحه المؤسسة العامة للرعاية الاجتماعية - عضوا .

٤ - باحث نفس ترشحه المؤسسة العامة للرعاية الاجتماعية - عضوا .

ثانياً - تقوم اللجنة بالمهام التالية :

١ - اصدار البيانات اللازمة بتحديد الاعمال الملائمة حسب قدرة المعوقين على العمل وتحديد الحد الاعلى لسن العمل .

٢ - التوصية بتوفير المعينات السمعية والبصرية والبدنية للمعوق المشمول بالتعيين وفق هذه التعليمات .

٣ - النظر في طلبات التعيين للمعوقين من سكنة محافظة بغداد وفق حكم الفقرة (ثانياً) من المادة السادسة من هذه التعليمات ويكون قرارها الصادر بهذا الشأن نهائياً .

٤ - البت في الاعتراضات المقدمة من قبل المعوقين على قرارات لجان تشخيص العوق في المحافظات عدا بغداد .

ثالثاً - على اللجنة تقديم توصياتها بشأن الفقرة (١) من ثانياً اعلاه الى المؤسسة العامة للرعاية الاجتماعية لعرضها على وزير العمل والشؤون الاجتماعية خلال شهر واحد من تشكيلها وعلى لجان تشخيص العوق التقيد بتلك التوصيات بعد مصادقة الوزير عليها .

رابعاً - ينسب رئيس اللجنة احد موظفي دائرته للقيام بمهام السكرتارية للجنة .

خامساً - لرئيس اللجنة تشكيل لجان فرعية ضمن محافظة بغداد لتشخيص العوق اذا اقتضت الضرورة ذلك تكون لها نفس مهام وصلاحيات لجان تشخيص العوق في المحافظات .

**المادة السادسة -** أولاً - تشكل بأمر من المحافظ في كل محافظة ( عدا بغداد ) لجنة او اكثر بأسم ( لجنة تشخيص العوق ) برئاسة رئيس صحة المحافظة وثلاثة اعضاء من اطباء الاختصاصيين حسب تنسيب رئيس اللجنة وباحث اجتماعي يرشحه مركز التنمية الاجتماعية في المحافظة .

ثانياً - تقوم اللجنة بمقابلة المعوقين طالبي التمييز واختبارهم للتعرف على قابلياتهم وقدرتهم



عامل وفق هذه التعليمات في الاعمال الكتابية التي تلائم مؤهلاته تبعا لطبيعة العوق .

**المادة العاشرة - أولا -** اذا قررت اللجان المختصة اخضاع المعوق الى تأهيل بمراكز التأهيل المهني فعلى الدائرة المنسب اليها ان تصرف له ما يعادل أجر الحد الأدنى للعامل غير الماهر اعتبارا من تاريخ مباشرته في الدورة ولحين انتهاء مدة التأهيل ، على ان لا تتجاوز سنة واحدة قابلة للتمديد بقرار من اللجنة الفنية المركزية لتشخيص العوق في محافظة بغداد لمدة ثلاثة اشهر فقط، وإذا تأكدت خلال هذه الفترة عدم قدرة المعوق على العمل فتقطع علاقته بالدائرة المعين فيها ويحال الى الورش المحمية في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

**ثانيا -** اذا قطعت علاقة المعوق بالمركز اثناء التدريب يلغى تعيينه وتبلغ اللجنة المركزية لتعيين المعوقين بذلك ، ويجوز إعادة تعيينه مجددا وفق احكام هذه التعليمات .

**ثالثا -** يستلم المعوق الذي يدرب في المعمل أو الدائرة المعين فيها راتب الوظيفة أو المهنة المقررة قانونا اعتبارا من تاريخ مباشرته .

**رابعا -** يجوز الجمع بين الراتب التقاعدي أو الحصة التقاعدية للمعوق المعين بموجب هذه التعليمات وبين الراتب أو الأجر الذي يستحقه بعد التعيين .

**المادة الحادية عشرة -** اذا رفض المعوق العمل بعد التأهيل بدون عذر مشروع فيعتبر أمرا تعيينه ملفيا ، ولا يجوز تعيينه ثانية في دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي .

**المادة الثانية عشرة - أولا -** يجوز احوال المعوق المعين بموجب هذه التعليمات على التقاعد اذا اكمل خدمة لمدة عشرين سنة وبقرار من الوزير المختص أو الرئيس الأعلى للدائرة غير المرتبطة بوزارة .

**ثانيا -** تضم الخدمات السابقة للمعوقين

المعينين بموجب هذه التعليمات الى خدماتهم الحالية لاغراض التقاعد وفقا لاحكام القانونية النافذة .

**المادة الثالثة عشرة -** اذا ثبت عجز المعوق عن اداء اي عمل بسبب اوضاعه الصحية بعد مباشرته العمل المعين فيه فيحال على اللجنة الفنية المركزية لتشخيص العوق في محافظة بغداد لتقدير مدى صلاحيته للخدمة أو تنسبه الى عمل آخر يتلائم معه أو احواله على التقاعد ويجوز تشغيله في الورش المحمية اذا أيدت اللجنة ذلك

**المادة الرابعة عشرة -** تقوم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية باتخاذ الاجراءات الاستثنائية والسريعة لفتح مراكز لتأهيل المعوقين في المحافظات التي لا توجد فيها مثل هذه المراكز وبما يغطي الحاجة ولها من اجل تحقيق ذلك ما يأتي :

**أولا -** استئجار الابنية المناسبة في المحافظات

**ثانيا -** الدعوة والتعاقد مباشرة لانشاء ابنة مراكز التأهيل المهني في المحافظات وفق أسلوب البناء الجاهز وترصد المبالغ اللازمة لذلك في خطة عام ١٩٨٠ بالتنسيق مع وزارة التخطيط

**ثالثا -** توفير الكوادر اللازمة بالتنسيق مع وزارة الصحة والوزارات الاخرى ذات العلاقة .

**رابعا -** اتخاذ أية اجراءات أخرى تراها ضرورية بما يكفل فتح هذه المراكز في موعد اقصى ١-١١-١٩٨٠ .

**المادة الخامسة عشرة -** تطبق على المعوقين المعينين بموجب هذه التعليمات احكام قوانين وقواعد وانظمة الخدمة والملاك والانضباط والتقاعد وقوانين العمل والضمان الاجتماعي للعمال النافذة في دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي فيما لم ينص على خلافه في هذه التعليمات .

**المادة السادسة عشرة -** يعمل بهذه التعليمات من تاريخ صدورهما وتنشر في الجريدة الرسمية .

**النائب الاول لرئيس الوزراء**

بسم الله الرحمن الرحيم

استمارة طلب تعيين

الجمهورية العراقية  
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية  
لجنة تعيين الموقنين في محافظة

( )

١ - الاسم الثلاثي :

٢ - تاريخ ومحل الولادة :

٣ - الجنس :

٤ - عنوان الإقامة الدائمى (أو الحالى) :

٥ - آخر شهادة دراسية حصل عليها :

٦ - نوع العوق :

٧ - المهنة أو العمل قبل الاعاقة :

٨ - عنوان الوظيفة أو العمل الذى كان يعمل فيه سابقا (ان وجد) واسم الدائرة :

٩ - الراتب التقاعدى الاسمى أو الحصصة التقاعدية ومقدارها ( ان وجد ) :

١٠ - الدورات التدريبية أو التأهيلية التى شارك فيها ( ان وجدت )

( أ )

( ب )

( ج )

١١ - العمل الذى يرغب فيه ( تذكر ثلاثة بدائل ) :

( أ )

( ب )

( ج )

التوقيع :

التاريخ :

ملاحظة :

١ - ان صاحب الطلب مسؤول عن صحة المعلومات الواردة فى هذه الاستمارة .

٢ - تم تدقيق الاستمارة والتأكد من صحة املائها من قبل اللجنة .

عضو عضو عضو  
بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية العراقية

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العدد :

اللجنة المحلية لتعيين الموقنين التاريخ :

فى محافظة ( )

- وصل استلام -

تم استلام طلب السيد

توقيع الموظف المختص

ملاحظة - يعد الوصل بنسختين ، تسلم نسخة لصاحب الطلب ، وتحفظ النسخة الاخرى فى اضرارة اللجنة المحلية فى المحافظة .

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية العراقية

لجنة تشخيص العوق العدد :  
فى محافظة ( ) التاريخ :

الى : اللجنة المحلية لتعيين الموقنين فى

تم اجراء فحص السيد وظهر الآتى :

١ - طبيعة العوق . . . . .

٢ - القدرة على العمل . . . . .

٣ - العمل الملائم حسب طبيعة العوق . .

( أ )

( ب )

( ج )

( د )

( هـ )

٤ - الحاجة الى التأهيل فى :

( أ ) موقع العمل

( ب ) مراكز التأهيل المهنى فى وزارة العمل

والشؤون الاجتماعية .

٥ - أية توصيات اخرى :

عضو عضو عضو

رئيس اللجنة

المرفقات :

اصل الطلب

رقم (٤٣) لسنة ١٩٤٠

### قانون التقاعد المدني (١)

بموافقة مجلس الأعيان والنواب أمرت بوضع القانون الآتي :-

الفصل الاول - الاصطلاحات ومؤهلات التقاعد

المادة الأولى - يقصد في هذا القانون بتعبير :

( أ ) وظيفة تقاعدية : الوظيفة التي يصرف راتبها من الايرادات العامة وداخلة في قانون الملاك ولا تحسب الخدمة فيها للتقاعد بموجب أي قانون آخر من قوانين العراق .

إذا أصبحت وظيفة من الوظائف مشمولة بهذا التعريف بعد أن كانت غير مشمولة به بسبب تبدل الجهة التي كان يصرف راتب تلك الوظيفة محسوبا عليها وليس بسبب آخر غيره فتحسب مدة الخدمة في تلك الوظيفة تقاعدية خلال المدة السابقة التي لم تكن تصرف رواتبها من الايرادات العامة (٢) .

(ب) « خدمة تقاعدية » الخدمة التي تحسب لتقاعد الموظف أو لمكافأته وفقا لاحكام هذا القانون .

(ج) « الموظف » من عهدت اليه وظيفة تقاعدية لقاء راتب يتقاضاه من الميزانية العامة أو ميزانية خاصة وله خدمة تقاعدية بموجب هذا القانون .

( د ) « ضابط شرطة » من حاز على درجة ضابط صف فما فوق (٣) .

(هـ) « المستخدم » من تستخدمه الحكومة لقاء أجره ممن لم يكن مشمولاً بتعريف الموظف .

( و ) « مدير التقاعد » أي موظف يعهد اليه وزير المالية ادارة أمور التقاعد .

( ز ) « الراتب » راتب الموظف الأصلي ولا يشمل مخصصات الوكالة ومخصصات الاعمال الاضافية والمخصصات الاخرى .

(ح) « معدل الراتب » معدل الراتب الشهري خلال (٤٨) شهرا من الخدمة التقاعدية الاخيرة للموظف المدني وخلال (٤٢) شهرا من الخدمة التقاعدية الاخيرة لضابط الشرطة قبل يوم الاعتزال من الخدمة ولا يدخل في حساب المعدل رواتب الخدمة التي بأقل من راتب تام أما اذا كانت مدة الخدمة التقاعدية التي براتب تام يقل مجموعها عن المدد المطلوبة أعلاه فمعدل الراتب الشهري لطول مدة الخدمة التقاعدية (٤) .

(ط) « المتقاعد » من يتناول راتبا تقاعديا أو يستحقه بحكم هذا القانون أو القانون النافذ للموظفين المدنيين قبل هذا القانون .

(ي) « التقاعد » تقاعد الموظف ويشمل تقاعد العائلة .

المادة الثانية (٥) - كل موظف يعتزل الخدمة أو يفصل منها من تاريخ وضع هذا القانون موضع العمل وفقا لمنطوق المادة (٣) ادناه يتناول راتب التقاعد أو مكافأة وفق هذا القانون مع مراعاة أحكام المادة (٤) منه بشرط أنه :-

( أ ) اذا كان قد أكمل خمس عشرة سنة خدمة تقاعدية يتناول راتب تقاعد .

(ب) اذا لم يكن قد أكمل خمس عشرة سنة خدمة تقاعدية يتناول مكافأة .

(ج) اذا توفي موظف أو مستخدم أو احيل على التقاعد بسبب الجنون أو العته وكانت خدمته تقل عن خمس عشرة سنة بما لا يزيد عن ستة أشهر فلمجلس الوزراء ابلاغ تلك الخدمة الى

(١) الوقائع العراقية العدد ١٧٩٩ في ١٥/٥/١٩٤٠ .

(٢) معدلة بالقانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٤١ المنشور بالوقائع العراقية - العدد ( ١٨٩٣ ) في ٣١/٣/١٩٤١ وبالقانون رقم (٢) لسنة ١٩٤٦ المنشور بالوقائع العراقية - العدد ( ٢٢٣٦ ) في ٢٤/١/١٩٤٦ .

(٣) معدلة بالقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٥٤ المنشور بالوقائع العراقية - العدد (٣٣٩١) في ٣/٥/١٩٥٤ .

(٤) عدلت بالقانون رقم (٤٤) لسنة ١٩٥٠ المنشور بالوقائع العراقية - العدد (٢٨٤٣) في ١١/٦/١٩٥٠ ثم بالقانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٥٥ المنشور بالوقائع العراقية - العدد ٣٦١٣ في ١/٥/١٩٥٥ .

(٥) تنص المادة الاولى من القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٦٠ المنشور بالوقائع العراقية العدد (٥٩٩) في ٢/٢/١٩٦٠ على أن تسرى احكام المادة الثانية والثالثة والرابعة من قانون التقاعد المدني رقم (٤٣) لسنة ١٩٤٠ على المستخدمين في الدوائر الرسمية .



الحد المذكور بتوصية من الوزير المختص (١) .

**المادة الثالثة - ( أ )** للموظف ولضابط الشرطة الذي أكمل خمسا وعشرين سنة خدمة تقاعدية أو أكمل الخمسين من عمره أن يعتزل الخدمة ويتناول راتب تقاعد أو مكافأة كما يستحقه (٢) .

(ب) يجوز إحالة الموظف الى التقاعد عند اكماله الخامسة والخمسين من عمره اذا كان مكمل (٣٠) سنة خدمة تقاعدية أو عند اكماله الستين من العمر .

ولا يجوز إحالة من كان معينا بإرادة ملكية على التقاعد الا بإرادة ملكية (٣) .

(ج) وتتحتّم إحالة الموظف الى التقاعد عند اكماله الثالثة والستين من عمره ولمجلس الوزراء أن يمدد استخدام حكام محكمة التمييز لمدة لا تتجاوز الخمس سنوات بعد اكمالهم الثالثة والستين من العمر وأن يجعل الحاكم الذي مدد استخدامه على التقاعد خلال المدة المذكورة اذا ثبت لديه عجزه عن القيام بواجبات وظيفته (٤) .

( د ) يجوز إحالة الموظف الى التقاعد بناء على شهادة صادرة من لجنة طبية رسمية تتضمن أنه غير قادر على أداء وظائفه لعدة جديّة أو عقلية يحتمل أن تكون مزمنة .

(هـ) يعتبر الموظف منفصلا اذا أنهيت خدمته بسبب تنسيق في الملاك .

( و ) لا يمنع عزل الموظف أو انفصاله بأي شكل كان ( عدا شكل الاستقالة ) من أن يستحق راتب التقاعد أو المكافأة مع مراعاة أحكام المادة

الرابعة . ولا تمنع استقالة الموظف بسبب انتخابه نائبا أو تعيينه عينا من أن ينال راتب التقاعد اذا كان مكمل (١٥) سنة تقاعدية في تاريخ الاستقالة وفي هذه الحالة يستحق النائب أو العين حقوق التقاعد من تاريخ تخليه عن الوظيفة بغض النظر عن تاريخ طلبه ذلك وتاريخ تنفيذ هذا القانون (٥) .

( ز ) اذا طلب الموظف المنفصل اجراء معاملته التقاعدية لدى دائرة التقاعد دون أن يعترض على قانونية فصله من الوظيفة فيعتبر مسقطا لحق اعتراضه ويصبح فصله من الوظيفة نهائيا .

**المادة الرابعة - ( أ )** يحرم الموظف أو المتقاعد من حق استيفاء المكافأة أو راتب التقاعد في الاحوال التالية :

١ - اذا حكم عليه في محكمة عراقية بالحبس مدة ثلاث سنوات أو أكثر من أجل جريمة سياسية أو غير مرتكبة بسبب الدفاع عن النفس أو عن الشرف العائلي .

٢ - اذا حكم عليه بالحبس لمدة سنة واحدة أو أكثر من أجل جنائية أو جنحة تتعلق بوظائفه الرسمية .

٣ - اذا ارتكب جريمة التزوير أو الاختلاس بغض النظر عن مدة الحكم ونوعه .

٤ - اذا دخل في خدمة حكومة اجنبية من غير أن تخوله الحكومة ذلك .

٥ - اذا فقد جنسيته العراقية .

٦ - ملغاة (٦) .

(١) اضيفت هذه الفقرة بموجب المادة الأولى من القانون رقم (٧٩) لسنة ١٩٥٩ المنشور بالوقائع العراقية - العدد (١٧٠) في ١٩٥٩/٥/٢٠ ثم عدلت بالقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٤ المنشور بالوقائع العراقية - العدد (٩٢٦) في ١٩٦٤/٣/٢٢ ونصت المادة الثانية من القانون رقم (٧٩) لسنة ١٩٥٩ على أن لمجلس الوزراء تطبيقه على القضايا الواقعة بعد ١٩٥٧/٨/١ ثم عدلت هذه المادة الثانية بالقانون رقم (٧٤) لسنة ١٩٦٠ المنشور بالوقائع العراقية - العدد (٣٥٧) في ١٩٦٠/٦/٢ ثم عدلت بالقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٤ المشار اليه وأصبح نصها بعد التعديل على النحو الآتي :

( د ) ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ولمجلس الوزراء تطبيقه في القضايا السابقة فيما يتعلق بإضافة سنة أشهر على أن تصرف الرواتب التقاعدية المستحقة قانونا لأفراد العيال عن الموظف أو المستخدم للتوفى أو المحال على التقاعد بسبب الجنون أو العتة بمقتضى الفقرة ( د ) من المادة الثالثة من قانون التقاعد المدني رقم (٤٣) لسنة ١٩٤٠ اعتبارا من تاريخ تقديم الطلب بعد نفاذ هذا القانون لإضافة الخدمة الناقصة لأمثال هذا الموظف أو المستخدم على أن تسترد المكافأة التي سبق ومنحت لأفراد عياله ممن يستحقون نوال الراتب التقاعدي عنه ) .

(٢) معدلة بالقانون رقم (٤٤) لسنة ١٩٥٠ المشار اليه

(٤٠٣) معدلة بالقانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه

(٥) معدلة بالقانون رقم (٢) لسنة ١٩٤٦ المشار اليه

(٦) الغيت بالقانون رقم (٢) لسنة ١٩٤٦ المشار اليه

(ب) في الحالات المبينة في الفقرات الأولى والثانية والثالثة أعلاه يدفع راتب التقاعد الى عيال الموظف أو المتقاعد المنصوص على استحقاقهم في هذا القانون مدة محكوميتها ويقطع عند اطلاق سراحه ويعاد دفعه اليه اذا استرد حقوقه الممنوعة أو سقطت عنه الجريمة بسبب قانوني ويعطى التقاعد العائلي لعياله اعتبارا من تاريخ وفاته . أما المكافأة فتعطى له اذا استرد حقوقه الممنوعة أو اذا سقطت عنه الجريمة بسبب قانوني وتعطى لعياله بعد وفاته . أما اذا كانت العقوبة المحكوم بها هي الاعدام ونفذت فيه فتعتبر المدة المتخللة بين تاريخ توقيفه وتاريخ اعدامه كمدة حبس .

مستة وربع (٦¼) في المائة حصة التقاعد لقاء راتب التقاعد أو المكافأة التي تدفع وفق هذا القانون ولا يقطع شيء عن أية مدة لم تكن خدمته فيها تابعة للتقاعد ولا عن مدد الاجازات التي يقضيها بدون راتب ولا عن النصف الذي لم يستحقه عند تمتعه بالاجازة بنصف راتب . ويستثنى ضباط الصف من دفع حصة التقاعد (١) .

(ب) لا يرد ما استقطع قانونا عن حصة التوقيفات التقاعدية بحكم هذا القانون أو القوانين الاخرى التي كانت مرعية في العراق قبل تنفيذه .

**المادة السادسة (٢) -** يتم تقدير راتب التقاعد على الوجه التالي : -

يضرب معدل راتب الموظف في مجموع عدد الاشهر الكاملة من الخدمة التقاعدية ويقسّم

## الفصل الثاني

### الاستقطاع والتخصيص

**المادة الخامسة - ( أ )** يقطع من راتب الموظف

(١) معدلة بالقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٥٤ المشار اليه

(٢) هذه المادة عدلت على الوجه الآتي :

أولا : صدر المادة عدل بالقانون رقم (٤٤) لسنة ١٩٥٠ والقانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٥٥ المشار اليهما ونصت المادة الثالثة من القانون الأخير على أن تحذف جملة ( بعد طرح ستة وربع بالمائة ) وكانت هذه العبارة مذكورة بعد عبارة خارج التسمية ونصت المادة التاسعة منه على أن تضاف النسبة ٦¼٪ المخفضة عند تقدير الراتب التقاعدي للمحالفين الى التقاعد قبل نفاذ هذا القانون الى رواتبهم الحالية أو الى رواتب أفراد العيال .

ثانيا : الشرط ( أ ) عدل بالقانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه ثم بالقانون رقم (٧٢) لسنة ١٩٥٢ المنشور بالوقائع العراقية عدد ٣١٢٦ في ١٩٥٢/٧/٨ ويلاحظ أن هذا الشرط أشار الى المادتين الثانية والرابعة من قانون التعديل الخامس ( لقانون التقاعد ) رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٢ وتنص المادة الثانية من قانون التعديل الخامس هذا على أن تسرى أحكام الفقرة (ب) من المادة الثالثة من قانون التعديل الرابع رقم (٤٤) لسنة ١٩٥٠ على جميع المتقاعدين سواء بدأ استحقاقهم التقاعدي قبل نفاذ القانون أو بعده ، وتنص الفقرة (ب) منهم بتعديل الشرط (ب) من المادة السادسة على النحو المذكور أعلاه - أما المادة الرابعة من قانون التعديل الخامس فأنها تنص على ما يأتي :

( أ ) تضاعف نسب الزيادات الواردة في الفقرة (٢) من المادة (١٣) من قانون التعديل الرابع لقانون التقاعد المدني رقم (٤٤) لسنة ١٩٥٠ وتصرف هذه الزيادات للمتقاعدين وأفراد العائلة الذين بدأ استحقاقهم راتب التقاعد قبل تنفيذ هذا القانون .

(ب) تزداد رواتب المتقاعدين المدنيين الذين بدأ استحقاقهم التقاعدي قبل تنفيذ قانون التعديل المذكور بنسبة اثني عشر ونصف بالمائة لمن يتجاوز راتبه الـ ١٢/دينارا ولا يزيد على - ٤٠ دينارا وعشرة بالمائة لمن يتجاوز راتبه التقاعدي - ٤٠ دينارا .

وتنص الفقرة (٢) من المادة (١٣) من قانون التعديل الرابع رقم (٤٤) لسنة ١٩٥٠ بزيادة رواتب المتقاعدين المدنيين وأفراد العائلة الذين يبدأ استحقاقهم التقاعدي قبل تنفيذ هذا القانون بالنسب الآتية : ( أ ) ٢٥ بالمائة للرواتب التي لا تتجاوز الدينارين في الشهر (ب) ١٥ بالمائة للرواتب التي تزيد على الدينارين ولا تتجاوز الـ ٥/دينارين في الشهر (ج) ١٠ بالمائة للرواتب التي تزيد على الخمسة دنانير ولا تتجاوز الـ ١٥/دينارا في الشهر ( د ) ٧¼ بالمائة للرواتب التي تزيد على الـ ١٥ دينارا ولا تتجاوز الـ ٢١ دينارا في الشهر (هـ) يعتبر مجموع رواتب تقاعد أفراد العائلة أساسا لتحديد نسبة الزيادة الواردة في الفقرات السابقة ( و ) لا تزداد ولا تقل نسبة مخصصات غلاء المعيشة الممنوحة الى المتقاعدين الوارد ذكرهم في الفقرات ( أ ) و (ب) و (ج) و ( د ) أعلاه بموجب قانون مخصصات غلاء المعيشة للمتقاعدين رقم ١٠ لسنة ١٩٤٨ ولا تؤثر الزيادة الممنوحة بموجب هذا القانون على تلك المخصصات ( ز ) تمنح الزيادة المبينة في الفقرات ( أ ) و (ب) و (ج) و ( د ) أعلاه اعتبارا من أول الشهر الذي يل تاريخ تنفيذ هذا القانون .

ثالثا : الشرط (ب) عدل بالقانون رقم (٤٤) لسنة ١٩٥٠ على نحو ما أشرنا اليه في ( ثانيا ) .



الحاصل على (٦٠٠) اذا كان موظفا مدنيا أو ضابط شرطة فيكون خارج القسمة راتب التقاعد الذى يستحقه على شرط : -

( أ ) أن لا تتجاوز عدد الاشهر فى حساب تقاعدى (٤٨٠) شهرا ولا يزيد راتب التقاعد مع الاضافات الواردة فى المادتين الثانية والرابعة من قانون التعديل الخامس لقانون التقاعد المدنى رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٢ عن ٧٠٪ من الراتب الاعلى للمخمس سنوات والنصف الاخيرة الذى تقاضاه الموظف . ويشترط فى كل الاحوال أن لا يزيد الحد الاعلى للراتب التقاعدى والزيادات المذكورة عن ٧٥ دينارا فى الشهر ويستثنى من ذلك المصابون بعجز فيمنحون الاضافات الواردة فى المادتين الثانية والرابعة من القانون المذكور علاوة على استحقاقهم القانونى من الراتب التقاعدى ، على ألا يزيد المجموع على الراتب الاخير للوظيفة . ويشمل هذا النص المتقاعدين السابقين (١) .

(ب) أن يزداد راتب التقاعد لمن يبدأ استحقاقهم الراتب التقاعدى من نشر هذا القانون بنسبة ٥٪ اذا كان المتقاعد يعيل ولدا واحدا بنسبة ١٠٪ اذا كان يعيل ولدين بنسبة ١٥٪ اذا كان يعيل ثلاثة اولاد بنسبة ٢٠٪ اذا كان يعيل أربعة اولاد أو أكثر من الذين يستحقون راتب العيال لو كان توفى والدهم على أن تخفض الزيادة ٥٪ عن كل ولد يصبح غير مستحق للاعالة من والده اكثر من الذين يستحقون راتب العيال لو كان قد توفى والدهم على ان تخفض الزيادة الى ٥ بالمائة اذا أصبح المتقاعد معيلا لولد واحد وعلى ان تقطع تماما عندما لا يبقى له أى ولد يستحق الاعالة .

**المادة السابعة -** تحسب المكافأة بنسبة جزء واحد من ١٢ من راتب الموظف الشهري فى تاريخ اعتزاله الخدمة وذلك عن كل شهر كامل من الخدمة التقاعدية .

**المادة الثامنة - ( أ )** عند اعتزال الموظف الخدمة أو فصله أو عزله منها أو وفاته اثنائها على دائرته المختصة أن ترسل الى مدير التقاعد جميع الاوراق والمعلومات اللازمة مما له علاقة بذلك .

(ب) عند وقوع مراجعة من ذى العلاقة لدى

دائرة التقاعد بطلب الاستحقاق التقاعدى فعلى مدير التقاعد ان يقرر مقدار ما يستحقه المراجع من راتب التقاعد أو المكافأة أو يقرر عدم استحقاقه لهما للاسباب القانونية التى يرتأىها ويفهمه بضمون قراره ويكون ذلك القرار نهائيا ان لم يعترض عليه بموجب المادة التاسعة .

(ج) يتم تفهيم القرار بأخذ توقيع ذى العلاقة فى اسفل معاملة التقدير أو فى اسفل القرار المتضمن عدم استحقاقه لراتب التقاعد أو المكافأة أو بارسال كتاب مسجل معنون باسمه يتضمن ماهية القرار المتخذ حول طلبه .

( د ) تشمل احكام الفقرتين (ب) و (ج) من هذه المادة عيال الموظف أو المتقاعد ممن يطالب بحصته من الاستحقاق العائلي .

**المادة التاسعة - ( أ )** لذى العلاقة أن يعترض لدى مجلس التدقيق المبين ادناه خلال (٣٠) يوما من تاريخ تفهيمه بالقرار المتخذ من قبل مدير التقاعد وفق المادة الثامنة .

(ب) يتكون مجلس التدقيق من عضوين من كبار موظفى وزارة المالية وعضو واحد تنتخبه الوزارة التى كان ينتسب اليها الموظف عند انفصاله من الخدمة ويكون الرئيس احد العضوين المنسوبين لوزارة المالية وتتخذ مقرراته بالاكثرية وينظر فى جميع النقاط المعترض عليها الناشئة من تطبيق قوانين التقاعد المدنى ويبلغ القرار الصادر الى ذى العلاقة والى وزارة المالية .

(ج) لذى العلاقة ولوزارة المالية ان يطلبوا من محكمة التمييز اعادة النظر فى مقررات مجلس التدقيق خلال (٣٠) يوما من تاريخ تبلفهما قراره اذا ما اعتقد احدهما ان القرار الصادر يخالف احكام القانون أو يناقض الواقع المستند الى وثائق أو قيود رسمية . ويكون قرار محكمة التمييز الصادر بذلك قطعيا .

( د ) ان استلام المكافأة أو راتب التقاعد المقدر من دائرة التقاعد دون الاعتراض عليه يسقط حق اعتراض ذى العلاقة على التقدير الواقع .

(هـ) وعلى مجلس التدقيق أن يبت فى



الاعتراضات المرفوعة اليه من قبل الموظفين على القرارات الصادرة بحقهم من قبل مدير التقاعد أو الوزير المختص بالموظف فيما له علاقة بتطبيق أحكام قانون التقاعد وذلك قبل إحالتهم على التقاعد (١) .

### الفصل الثالث

#### الخدمة التقاعدية

**المادة العاشرة -** تحسب خدمة تقاعدية الخدمة العراقية التي اعتبرت تقاعدية بموجب أحكام القوانين النافذة في العراق في الإدارات المدنية التي استخلفت الحكومة العثمانية حتى تاريخ نفاذ هذا القانون وكذلك الخدمة في وظيفة تقاعدية بعد نفاذ هذا القانون .

**المادة الحادية عشرة -** تحسب خدمة تقاعدية الخدمة في عهد الحكومة العثمانية قبل ٢٣ آب ١٩٢١ والتي كانت تعتبر خدمة تقاعدية بموجب قوانين تلك الحكومة على شرط :

( أ ) ان يكون ذو العلاقة مولودا في العراق وقد رجع اليه قبل ١٠ آذار سنة ١٩٣٠ .

(ب) اذا لم يكن ذو العلاقة مولودا في العراق فينبغي ان يكون قد اكمل فيه على الاقل سبع سنوات خدمة تقاعدية قبل ١٠ آذار سنة ١٩٣٠ .

**المادة الثانية عشرة -** تحسب خدمة تقاعدية الخدمة في الحكومة العربية في سورية قبل ٢٧ تموز سنة ١٩٢٠ وفي الحجاز وفلسطين وشرق الاردن قبل ٢٣ آب سنة ١٩٢١ وذلك في الوظائف المماثلة للوظائف التقاعدية بموجب القوانين العثمانية على شرط ان تكون للموظف خدمة تقاعدية في عهد الحكومة العثمانية مستكملة للشروط المطلوبة في المادة (١١) .

**المادة الثالثة عشرة -** تحسب مضاعفا الخدمات المذكورة في المادتين (١١) و (١٢) اذا صادف وقوعها قبل ٣١ تشرين الاول ١٩١٨ وكانت من الخدمات التابعة لضم الحرب بموجب أحكام القوانين العثمانية النافذة وقت وقوعها .

**المادة الرابعة عشرة (٢) -** تحسب خدمة تقاعدية الخدمة بعد ٢٣ آب ١٩٢١ في وظيفة دائمية في البلديات ولجنة اسالة الماء لمنطقة بغداد ولجنة التحور ولجنة صندوق ضمان الموظفين وفي مديريتي السكك الحديدية وميناء البصرة والمصارف الحكومية وفي الدوائر شبه الرسمية التي تعين بقرار من وزير المالية .

( أ ) يشترط لتطبيق هذه المادة توفر الشروط التالية :

١ - أن تسبق لدى العلاقة خدمة تقاعدية لا تقل عن ثلاث سنوات قبل استخدامه في الدوائر المتقدمة على أن يقتصر هذا الشرط بحق من يستخدم في المؤسسات المذكورة أعلاه بعد نفاذ هذا القانون .

٢ - أن لا يكون قد اعتزل خدمة الحكومة العراقية أو عزل أو فصل منها بموجب ما نوهت به الفقرات ( أ ) و (ب) و (ج) من المادة الثالثة أو الأحكام المماثلة لها من قانون التقاعد المدني رقم ١٢ لسنة ١٩٣٠ وتعديلاته وتحسب خدمة الموظف في البلدية من الخدمات التقاعدية بعد انتهاء مدة فصله من خدمة الدولة بموجب مرسوم تعديل قانون انضباط موظفي الدولة على أن تحسب خدمة الموظف المعين في الدوائر والمؤسسات المبحوث عنها في الفقرة ( أ ) من هذه المادة من الخدمات التقاعدية بعد أن يتأيد شفاؤه من المرض الذي اعتزل الخدمة بسببه بتقرير من لجنة طبية رسمية (٢) .

٣ - (أ) أن لا يكون متقاعداً بحكم أي قانون آخر من قوانين العراق ما عدا ضباط الجيش العراقي الحاليين على التقاعد بموجب الفقرتين (ب) و ( د ) من المادة الثالثة من قانون التقاعد العسكري رقم (٣٢) لسنة ١٩٣٧ بشرط ألا تكون الاحالة على التقاعد بموجب الفقرة ( د ) بسوء السلوك .

(ب) عند توفر الشروط المتقدمة على الموظف أن يدفع الى صندوق دائرته التوقيفات التقاعدية المنصوص عليها في المادة الخامسة من هذا القانون بنسبة راتبه المدفوع اليه منها وعلى دائرته أن

(١) أضيفت بالقانون رقم (٢) لسنة ١٩٤٦ المشار اليه

(٢) ممدلة بالقانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٤١ وبالقانون رقم (٤٤) لسنة ١٩٥٠ وبالقانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٥٢ .

تدفع الى خزينة الدولة شهريا مبلغا يعادل مثل هذه التوقيفات .

(ج) لا تعارض أحكام هذه المادة ما جاء في المادة (٢٢) من هذا القانون .

**المادة الخامسة عشرة - لا تعتبر الخدمة تقاعدية :**

( أ ) اذا كان الموظف يخدم بعقد خاص ويستثنى من ذلك الموظف العراقي الذي يخدم بناء على سبق تعهده بالخدمة لقاء دراسته .

(ب) المدة التي قضاها في التوظيف قبل اكماله الثامنة عشرة وللمعلمة قبل اكمالها السادسة عشرة (١) .

(ج) المدة التي قضاها بعد الثالثة والستين أو بعد اكماله الثامنة والستين اذا كان من حكام محكمة التمييز وقد صدر قرار من مجلس الوزراء بتجديد استخدامه وفق أحكام المادة الاولى من هذا القانون . ويستثنى من ذلك الوزراء (٢) .

( د ) اذا كان الشخص تحت التجربة عند تعيينه لأول مرة مع مراعاة منطوق المادة ١٧ .

(هـ) اذا كانت الخدمة تابعة للتقاعد بحكم قانون آخر من قوانين العراق غير هذا القانون أو قوانين التقاعد المدنية التي سبقت باستثناء ما نص عليه في المادة ٢٤ .

( و ) اذا كانت الخدمة مخالفة للقوانين المرعية الاجراء عند وقوعها .

( ز ) لا تحسب خدمة المستخدم تقاعدية الا اذا كانت الاعمال التي استخدم فيها تحمل يومئذ عنوان احدي الوظائف الداخلة في قانون الملاك رقم ٣٠ لسنة ١٩٤٠ وتعديلاته فانها تعتبر تقاعدية بعد تعيينه وتثبيتته في وظيفة تقاعدية اذا وافق ودفع التوقيفات التقاعدية عن تلك الخدمة (٣) .

(ح) تعتبر من الخدمات التقاعدية المدة التي قضاها الموظف أو المستخدم المستقيل من الخدمة لغرض الدراسة في الكليات أو الجامعات ونال درجة علمية أعلى من درجته السابقة على ان لا تتجاوز المدة الاصغرية للدرجة الدراسية حسبما تقرره وزارة التربية والتعليم وعليه ان يدفع للخزينة التوقيفات التقاعدية المترتبة عليها بنسبة راتبه الذي كان يتناوله عند الاستقالة واذا كان منتميا الى دائرة شبه رسمية فعلى الدائرة المذكورة أن تدفع مثل التوقيفات (٤) .

(ط) يشترط لتطبيق الفقرة (ح) من هذه المادة ما يلي :

١ - أن تكون استقالة الموظف أو المستخدم من وظيفة تقاعدية عند الاستقالة أو انها اعتبرت تقاعدية فيما بعد . ولا يعتبر مستقيلا من أنهيت خدمته أو استغنى عنه أو فصل أو عزل أو أنهيت خدمته بأي شكل من آخر غير الاستقالة لغرض تطبيق أحكام الفقرة المذكورة .

٢ - ان يعود الموظف أو المستخدم بعد أو قبل اكمال دراسته الى وظيفة تقاعدية وأن يكون موجودا في هذه الوظيفة في أو بعد ١ - ٥ - ١٩٦٣ (٥) .

**المادة السادسة عشرة - ان مدد الاجازات بنصف راتب ومدد سحب اليد التي استحق الموظف عنها نصف راتب تدخل بنصف مدتها في حساب الخدمة التقاعدية .**

أما مدد الاجازات وسحب اليد بدون راتب والمدد التي تعقب تاريخ قطعية الاحكام الجزائية المانعة من البقاء في الخدمة فلا تدخل في الحساب المذكور .

**المادة السابعة عشرة - ( أ ) لا تعتبر الخدمة**

(١) معدلة بالقانون رقم (٤٤) لسنة ١٩٥٠ المشار اليه

(٢) معدلة بالقانون رقم (٤٤) لسنة ١٩٥٠ وبالقانون رقم (٧٦) لسنة ١٩٤١ .

(٣) أضيفت بالقانون رقم (٤٤) لسنة ١٩٥٠ المشار اليه

(٤) أضيفت بالقانون رقم (٧٤) لسنة ١٩٦٠ المشار اليه ثم عدلت بالقانون رقم (٩١) لسنة ١٩٦٣ المنشور بالوقائع العراقية - العدد ٨٤٥ في ١٩٦٣/٨/٢٠ وقد نص هذا القانون الأخير على أن ينفذ اعتبارا من ١٩٦٣/٥/١ وتسرى أحكام المادة الأولى ( بشأن هذا التعديل ) على جميع القضايا السابقة وتعتبر القرارات والأحكام الصادرة بخلافها ملغاة .

(٥) مضافة بالقانون (٧٤) لسنة ١٩٦٥ المنشور بالوقائع العراقية العدد ١١١٢ في ١٩٦٥/٥/١٥ .



في وظيفة تقاعدية خلال مدة التجربة عند التعيين لأول مرة خدمة تقاعدية الا أنه يتحتم على الموظف بعد تشييته في وظيفة أن يدفع التوقيفات التقاعدية عن مدد التجربة وتحسب تلك المدد خدمة تقاعدية ولهذا الغرض يقطع من راتبه مثلي التوقيفات التقاعدية المنصوص عليها في المادة (٥) الى أن يتم دفع الحصة المتأخرة وفق هذه المادة .

**المادة الثامنة عشرة -** تحسب مدد المعزولية المكتسبة قبل تنفيذ قانون التقاعد المدني رقم ١٢ لسنة ١٩٣٠ خدمة تقاعدية بموجب القوانين المرعية وقت وقوعها .

**المادة التاسعة عشرة -** أن الفترات الواقعة بين خدمة الموظف في الإدارات المذكورة في المادتين ١١ و ١٢ وبين الخدمة في الحكومة العراقية تعتبر خدمة تقاعدية وفقا للشروط التالية على أن لا تكون العقوبة سببا لحدوث هذه الفترات .

( أ ) اذا لم يزد مجموع هذه الفترات على سنتين فتحسب المدة كلها للتقاعد .

(ب) اذا زاد مجموعها على سنتين ولم يتعد أربع سنوات فتحسب السنتان الاوليان منها للتقاعد وفق الفقرة ( أ ) وما يزيد على السنتين يحسب نصفه للتقاعد مضافا الى السنتين الاوليين .

(ج) لا يجوز أن تزيد المدة المحسوبة للتقاعد من الفترات المنصوص عليها في هذه المادة على ثلاث سنوات .

**المادة العشرون -** ( أ ) تحسب مدة العضوية في مجلس الامة السابقة واللاحقة خدمة تقاعدية على شرط أن تكون له خدمة لا تقل عن خمس سنوات في وظيفة تقاعدية (١) .

(ب) اذا وافق العضو على أداء التوقيفات التقاعدية عن المخصصات التي يتقاضاها في المجلس فتدخل مدة تقاضى تلك المخصصات في

حساب معدل الراتب على أساس المقدار الشهري الذي يتقاضاه .

(ج) لا تطبق أحكام الفقرتين المتقدمتين على المتقاعد الذي ينتخب عضوا في مجلس الامة الا اذا وافق على انقطاع تناوله راتب التقاعد خلال مدة اجتماع المجلس وعلى أداء التوقيفات التقاعدية عن المخصصات التي يتناولها خلال ذلك الاجتماع على انه تحسب له مدة عضويته في مجلس الامة كخدمة تقاعدية عن المدة التي لم يتقاضى عنها المخصصات .

( د ) عند انحلال المجلس النيابي أو انتهاء دورته الانتخابية أو ختام مدة العضوية في مجلس الاعيان يعتبر النائب أو العين كموظف منفصل عن الخدمة وفقا للفقرة (هـ) من المادة الثالثة اذا كان قد أكمل خمس عشرة سنة خدمة تقاعدية .

(هـ) لا تحسب مدة العضوية خدمة تقاعدية بعد اكمال العضو الثالثة والستين من عمره .

( و ) اذا لم يوافق العضو على أداء التوقيفات التقاعدية عن المخصصات التي يتقاضاها في المجلس فله أن يطلب تخصيص ما يستحقه من راتب التقاعد اذا أكمل ثلاثين سنة خدمة تقاعدية أو أكمل سن الخامسة والخمسين من عمره وكان له على الاقل خمس عشرة سنة خدمة تقاعدية . أما اذا وافق على أداء التوقيفات التقاعدية فانه يكون تابعا لاحكام الفقرتين ( أ ) و (ب) عن المدة التي تتقدم طلبه التقاعدى والى أحكام الفقرة (ج) عن المدة التي تعقب ذلك الطلب .

( ز ) تشمل أحكام هذه المادة رئيسى مجلسى الاعيان والنواب .

(ح) لا يقل الراتب الذي يستحقه كل من رئيسى مجلسى الاعيان والنواب عن ثلاثين دينارا شهريا اذا بلغت مدة اشغالهما منصب الرياسة في أحد المجلسين المذكورين أو في كليهما عشر سنوات كاملة (٢) .

(١) معدلة بالقانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه وتنص المادة الخامسة من هذا القانون على أنه ( وعند حساب

هذه الخدمة تعتبر مدة تقاضى النائب مخصصاته بعد حل المجلس ) .

(٢) معدلة بالقانون رقم (٤٤) لسنة ١٩٥٠ المشار اليه



**المادة الحادية والعشرون (١) - (أ) ١ -** تحتسب مدة الخدمة في منصب الوزارة للتقاعد ولا يجوز الجمع بين راتبى التقاعد والمنصب .

٢ - يتقاضى المتقاعد المعاد تعيينه بوظيفة تقاعدية أو الذى يستخدم كعامل فى الدوائر الرسمية وشبه الرسمية الراتب الاعلى من راتبى الوظيفة أو التقاعد أو الاجور كعامل ولا يجوز الجمع بين راتب التقاعد وراتب الوظيفة وبين راتب التقاعد والاجور كعامل ويستثنى من ذلك المتقاعدون الذين لا تزيد رواتبهم التقاعدية على خمسين ديناراً شهرياً بموافقة وزير المالية .

٣ - تسترد الرواتب التقاعدية ومخصصات غلاء المعيشة التى تقاضاها المستخدم عن مدة الاستخدام التى احتسبت كخدمة تقاعدية اعتباراً من ١٥ - ٦ - ١٩٥٨ .

(ب) الوزير الذى يتناول أو يستحق راتباً تقاعدياً عند تنفيذ هذا القانون أو الذى تنحى من منصبه أو من أية وظيفة تقاعدية أخرى بسبب الاستقالة أو بأى سبب آخر بعد صدوره يخصص له راتب تقاعدى لا يقل عن الخمسين ديناراً اذا أكمل عشر سنوات فى الخدمة التقاعدية والستين ديناراً اذا أكمل خمس عشرة سنة فى الخدمة التقاعدية وعند حساب هذه المدد تعتبر مدة العضوية فى مجلس الأمة من الخدمات التقاعدية .

(ج) ملغاة (٢) .

(د) اذا لم يكمل الوزير عشر سنوات خدمة تقاعدية فلا يستحق راتب تقاعد أو مكافأة عند استقالته من منصب الوزارة الا انه يحق لورثته نيل الحقوق التقاعدية التى يستحقونها وفقاً لاحكام المادة ٣٠ .

(هـ) اذا قطع راتب التقاعد المخصص للوزير وفق الفقرتين (ب) و (ج) أعلاه بسبب تعيينه فى احدى الوظائف التقاعدية فيعتبر بمثابة متقاعد أعيد استخدامه وعند انفصاله أو فصله من الوظيفة التقاعدية المذكورة فتطبق بحقه أحكام المادة (٢٦) .

(و) لا تسرى الى الوزراء أحكام الفقرة (ب) من المادة الثالثة .

**المادة الثانية والعشرون -** اذا أعارت الحكومة موظفاً موجوداً فى خدمتها فتحسب مدة الاعارة للتقاعد وفق الشروط التالية : -

( أ ) للسلطة التى تستخدم ذلك الموظف الحق فى أن تقطع من راتبه حصة التقاعد بالمعدل المنصوص عليه فى المادة الخامسة .

(ب) على السلطة التى تستخدم ذلك الموظف ان تدفع الى خزينة الدولة شهرياً مبلغاً يعادل مثل التوقيفات التقاعدية .

(ج) يعتبر راتب الموظف الراتب الذى يستحقه فى وظيفته الحكومية وذلك لغرض استقطاع حصة التقاعد وعمل حساب معدل الراتب .

**المادة الثالثة والعشرون -** يعتبر موظفو ادارة الاوقاف لغرض هذا القانون كأنهم فى خدمة الحكومة ولادارة الاوقاف أن تقطع حصة التقاعد من رواتبهم وفقاً لمنطوق المادة (٥) وعليها أن تدفع لخزينة الدولة شهرياً مبلغاً يعادل مثل تلك الحصة .

**المادة الرابعة والعشرون - ( أ )** اذا نقل موظف من وظيفة تقاعدية بحكم قانون آخر من

(١) عدلت هذه المادة على الوجه الآتى :

أولاً : الفقرة ( أ ) عدلت بالقانون رقم (٩١) لسنة ١٩٦٣ ثم بالقانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٧٥ ثم بالقانون رقم (١٢٦) لسنة ١٩٦٣ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٨٦٧ فى ١٠/٦/١٩٦٣ ثم بالقانون رقم (٨٨) لسنة ١٩٦٤ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٩٧٠ فى ٧/٦/١٩٦٤ ثم عدلت بالقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٦٥ المنشور بالوقائع العراقية العدد ١١١٢ فى ١٥/٥/١٩٦٥ .

ثانياً : الفقرة (ب) عدلت بالقانون رقم (٤٤) لسنة ١٩٥٠ ثم بالقانون رقم (٤٥) لسنة ١٩٥٢ المشار اليهما ثم بالقانون رقم (١٦٥) لسنة ١٩٦٣ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٨٩٩ لسنة ١٩٦٤ الذى نص على أن تستبدل كلمة الثلاثين ديناراً بكلمة الخمسين ديناراً وكلمة الأربعين ديناراً بكلمة الستين ديناراً وقد عدل هذا القانون الأخير بالقانون رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٤ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٩٦٦ فى ٢٤/٦/١٩٦٤ بحيث تسرى أحكامه على الوزراء الذين تخلوا أو تنحوا عن منصب الوزارة فى أو بعد تاريخ نفاذه ويعتبر القانون نافذاً من ١/٧/١٩٦٤ وتلغى القرارات والاحكام الصادرة خلافاً لذلك .

(٢) ألغيت بالقانون رقم (٤٤) لسنة ١٩٥٠ المشار اليه

قوانين العراق الى وظيفة تقاعدية بموجب هذا القانون أو بموجب أحكام قانون التقاعد المدني رقم ١٢ لسنة ١٩٣٠ وتعديلاته فيخسر جميع حقوقه في التقاعد والمكافأة المنصوص عليها في ذلك القانون عن المدة التي سبقت نقله وتعتبر مدة الخدمة التي كان يستحقها وفق ذلك القانون كخدمة تقاعدية بموجب هذا القانون ويؤخذ بنظر الاعتبار عند الحاجة الراتب الذي كان يتناوله في وظيفته السابقة عن المدة التي تكون لازمة لحساب معدل الراتب .

(ب) تحسب خدمة الموظف الخاضعة للتقاعد التي استحقها بحكم قانون التقاعد العسكري رقم ٣٢ لسنة ١٩٣٧ وتعديلاته خدمة تقاعدية بموجب هذا القانون سواء أكانت تلك الخدمة سابقة لخدمته المدنية أو وقعت بين خدمتين مدنيتين (١) .

**المادة الخامسة والعشرون (٢) - ١ -** اذا أعيد تعيين أو استخدام موظف أو مستخدم منح مكافأة تقاعدية بحكم أي قانون تقاعدي في وظيفة تقاعدية فلا تحسب لأغراض التقاعد خدمته التي نقاضى عنها المكافأة الا اذا أعاد المكافأة واذا كانت المكافأة قد منحت لقاء عجز فيعيد نصفها .

٢ - لغرض الاستفادة من أحكام الفقرة (١) من هذه المادة على الموظف أو المستخدم أن يقدم طلباً خطياً الى مدير التقاعد العام مباشرة أو بتوسط دائرته خلال تسعين يوماً من تاريخ مباشرته الوظيفة يطلب فيه رد المكافأة وضم خدمته التي تقاضى عنها المكافأة الى خدمته الاخيرة ويعتبر تاريخ تسجيل الطلب في دائرة الموظف أو المستخدم أو في مديرية التقاعد العامة أن قدم الطلب اليها مباشرة التاريخ الذي قدم فيه الطلب .

٣ - اذا وافق مدير التقاعد العام على إعادة المكافأة عندئذ تستوفى من الموظف أو المستخدم بنسبة ربع راتبه على أن يتم تسديدها خلال مدة لا تزيد على اثنى عشر شهراً اعتباراً من تاريخ

موافقة مدير التقاعد العام على الاعادة والا فتستوفى عن المبلغ المتأخر فائدة سنوية بنسبة ثلاثة في المائة اعتباراً من تاريخ انقضاء الاثنى عشر شهراً المذكورة في هذه الفقرة حتى يتم التسديد الا اذا وافق الموظف أو المستخدم على إعادة المكافأة أو أي جزء منها دفعة واحدة .

٤ - اذا توفي الموظف أو المستخدم أو أعيد الى التقاعد قبل تسديده المكافأة وفوائدها فتستوفى من راتب تقاعده أو تقاعد عياله بنسبة ربع الراتب التقاعدي أن استحق التقاعد أو عياله راتباً تقاعدياً الا اذا وافق المتقاعد أو عياله على تسديد المكافأة وفوائدها دفعة واحدة أما اذا استحق المتقاعد أو عياله مكافأة فتستوفى منها المكافأة التقاعدية أو أي جزء منها مع الفائدة دفعة واحدة .

**المادة السادسة والعشرون - ( أ )** اذا أعيد توظيف المتقاعد فيبطل راتب تقاعده .

(ب) (٣) للحكومة أن تعيد الموظف المنوه به في الفقرة ( أ ) الى التقاعد في أي وقت شاءت ويستثنى من ذلك موظفو الصنفين الممتاز والاول من أصناف الموظفين فيجب أن تكون اعادتهم الى التقاعد بإرادة ملكية .

(ج) للموظف المنوه به في الفقرة ( أ ) أن يطلب اعادته الى التقاعد في أي وقت شاء .

(د) للموظف المعاد الى التقاعد وفق احدي الفقرتين (ب) أو (ج) ان يطالب بتخصيص راتب التقاعد اليه ويجرى حساب تقاعده وفق المادة السادسة المعدلة بموجب هذا القانون وعند اجراء الحساب تضاف خدماته التقاعدية الواقعة في استخدامه الأخير الى خدماته التقاعدية المحتسبة له في تقاعده السابق (٤) .

(هـ) لا يجوز ان يقل راتب التقاعد المعاد تقديره عما تناوله المتقاعد في تاريخ إعادة توظيفه .

(و) تطبق احكام الفقرات (أ) و (ب) و (ج) و (د) على من يتم توظيفه من المتقاعدين بموجب

(١) أضيفت بالقانون رقم (٤٤) لسنة ١٩٥٠ المشار اليه

(٢) عدلت بالقانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٥٥ ثم بالقانون

لسنة ١٩٦٥ المنشور بالوقائع العراقية العدد ١١٠٩ في ١٩٦٥/٥/٨ .

(٣) معدلة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه .

(٤) معدلة بالقانون رقم (٤٤) لسنة ١٩٥٠ المشار اليه



قانون آخر من قوانين العراق النافذة غير هذا القانون .

أما حساب راتبهم التقاعدي فيجرى وفق احكام القانون المختص بتقاعدهم السابق .

### الفصل الرابع

#### رواتب التقاعد ومكافأة خاصة

**المادة السابعة والعشرون (١) -** الموظف الذي لا يستطيع الاستمرار على الخدمة لابتلائه بعاثة دائمة ناجمة عن حادثة طارئة بسبب تلك الخدمة واثناء القيام بها ولا يعزى سببها الى اهماله أو سوء سلوكه ان يتناول راتب تقاعد أو مكافأة وفقا للمقواعد التالية : -

(أ) اذا كانت مقدرته على تحصيل رزقه معدومة بالكلية أو ضعيفة ضعفا ذا شأن فيتناول راتب تقاعد وفقا لمنطوق المادة (٦) مع العلاوات التالية :-  
١ - اذا كانت مقدرته على تحصيل رزقه معدومة بالكلية . يضاف ٢٠ جزءا من ٦٠ من معدل راتبه ولضابط الصف وضابط الشرطة في قوة الشرطة السيارة خمسين جزءا من مئة من راتبه الاخير .

٢ - اذا كانت مقدرته على تحصيل رزقه ضعيفة ضعفا ذا شأن يضاف ١٥ جزءا من ٦٠ من معدل راتبه . ولضابط الصف وضابط الشرطة في قوة الشرطة السيارة خمسة وثلاثين جزءا من مئة من راتبه الاخير .

(ب) اذا كانت مقدرته على تحصيل رزقه ضعيفة ضعفا طفيفا وخدمته التقاعدية عشر سنوات أو أكثر فيتناول راتب تقاعد وفقا لمنطوق المادة السادسة يضاف اليه (٧) اجزاء من ٦٠ من معدل راتبه ولضابط الصف وضابط الشرطة في قوة الشرطة السيارة خمسة وعشرين جزءا من مئة من راتبه الاخير . اما اذا كانت خدمته التقاعدية اقل من عشر سنوات فيتناول مكافأة بنسبة جزء واحد من ٦ من راتبه الشهري في تاريخ فصله عن الوظيفة عن كل شهر كامل من الخدمة التقاعدية ولضابط الصف وضابط الشرطة في قوة الشرطة السيارة مكافأة بنسبة خمس راتبه الأخير .

(ج) لا يتجاوز مجموع تقاعد الموظف في حالة ما على ٤٥ جزءا من ٦٠ من معدل راتبه . ولا يقل مجموع تقاعد ضابط الصف وضابط الشرطة في قوة الشرطة السيارة عن ثلثي راتبه الاخير في الحالات المبينة في الفقرة (١ - ١) وعن نصفه في الفقرة (١ - ٢) وعن ثلثه في القسم الاول من الفقرة (ب) على الا يزيد الراتب التقاعدي في جميع هذه الحالات على ثلاثة ارباع راتبه الاخير بغض النظر عن مدة خدمته .

(د) يوضع نظام خاص لتسهيل تطبيق احكام هذه المادة .

**المادة الثامنة والعشرون -** الموظف الذي يصاب بعاثة دائمة ناجمة عن حادثة طارئة بسبب تلك الخدمة واثناء القيام بها ولا يعزى سببها الى اهماله أو سوء سلوكه وكانت غير مانعة لاستمراره على خدمة الحكومة يعطى تعويضا ماليا وفقا لمقياس يوضع في نظام خاص على ان لا يتجاوز مبلغه على راتب اثني عشر شهرا .

**المادة التاسعة والعشرون (٢) -** اذا ابتلى المستخدم الذي يتقاضى اجورا يومية أو اجورا شهرية مقطوعة بعاثة دائمة ناجمة عن حادثة طارئة بسبب الخدمة واثناء القيام بها ولا يعزى سببها الى اهماله أو سوء سلوكه تدفع له الحكومة مكافأة تعين بنظام على أن لا تتجاوز هذه المكافأة مجموع ما يتقاضاه من أجر عن ثمانية عشر شهرا اما اذا توفي المستخدم بسبب تلك العاهة فتدفع المكافأة الى اقربائه الوارد ذكرهم في المادة (٣١) من هذا القانون اما اذا استغنى عنه بسبب ابتلائه بعاثة لم تنشأ من الخدمة أو بسبب بلوغه سن الثالثة والستين فيمنح مكافأة يعين مقدارها ودرجتها وكيفية منحها بنظام على أن لا يتجاوز ما يتقاضاه من اجرة لتسعة اشهر .

### الفصل الخامس

#### تقاعد العائلة

**المادة الثلاثون (٣) -** (أ) لاقرباء الموظف العراقيين الوارد ذكرهم في المادة (الحادية والثلاثين) ان يطلبوا

(١) معدلة بالقانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٥٤ المشار اليه

(٢) معدلة بالقانون رقم ١٨ لسنة ٦٠ المشار اليه .

(٣) عدلت بالقانون رقم (٤٤) لسنة ١٩٥٠ المشار اليه ثم بالقانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٥٥ .



تخصيص ما كان يستحقه المتوفى من راتب التقاعد ويقسم ذلك الراتب - عند الطلب - بحصص متساوية على الأقرباء والموظف بصفته أحد أفراد العائلة ويخصص لكل فرد منهم الحصة التي تصيبه بعد التقسيم وتترك الحصة التي تصيب الموظف المتوفى إلى الحزينة على أن لا يقل مجموع راتب تقاعد العائلة عن ثلثي راتب التقاعد أما المكافأة فتدفع بأجمعها إلى أفراد العائلة دون أن يحسب حساب للموظف المتوفى عند قسمتها .

(ب) للعراقيين من أقرباء المتقاعد الذي يتناول راتباً تقاعدياً ( غير التقاعد العائلي ) أن يطلبوا تخصيص راتب التقاعد الذي يستحقه المتقاعد في تاريخ وفاته ويخصص هذا الراتب لمن ذكروا في المادة ( الحادية والثلاثين ) على أن يقسم على النحو المذكور في الفقرة (أ) وأن لا يقل مجموع راتب تقاعد العائلة عن ثلثي راتب المتوفى التقاعدي .

(ج) إذا توفي الموظف بحادث قتل أثناء الوظيفة وبسببها ولم يكن أهله أو سوء سلوكه سبباً لوفاته يخصص لأقربائه العراقيين الوارد ذكرهم في المادة ( الحادية والثلاثين ) راتب تقاعد - عند طلبهم - يعادل ثلاثة أرباع ما كان يستحقه المتوفى عن خدمته من راتب التقاعد والعجز الكلي المنصوص عليه في المادة (السابعة والعشرين) على أن يقسم على النحو المذكور في الفقرة (أ) وأن لا يقل مجموع راتب العائلة عن ثلثي راتب الموظف المتوفى الشهري في وظيفته الأخيرة ولا يزيد على خمسين ديناراً شهرياً لجميع العائلة .

( د ) إذا توفي الموظف من جراء حادثة طرأت بسبب الخدمة وأثناء القيام بها كما ذكر في المادة ( السابعة والعشرين ) يخصص لأفراد عائلته العراقيين الوارد ذكرهم في المادة ( الحادية والثلاثين ) من القانون راتب تقاعدي عند طلبهم يعادل ( ثلاثة أرباع ) ما يستحقه الموظف عن خدمته من راتب التقاعد والعجز الكلي المنصوص عليه في المادة ( السابعة والعشرين ) على أن يقسم على النحو المذكور في الفقرة (أ) وأن لا يقل مجموع راتب العائلة عن ثلثي راتب المتوفى التقاعدي ( ولا يزيد على الخمسين ديناراً شهرياً ) .

(هـ) يشمل تعبير الموظف في هذه المادة الوزراء .

**المادة الحادية والثلاثون -** الأقرباء الذين يستحقون تقاعداً أو مكافأة هم

- ( أ ) ( الأم ) أو الأرملة أو الأرملة .
- ( ب ) الأم أو الجدة عند فقدان الأم .
- ( ج ) الأب أو الجد عند فقدان الأب .
- ( د ) الأبناء والبنات العازبات .
- ( هـ ) أبناء الابن وبناته العازبات عند فقدان أبيهم .
- ( و ) الأخوة والأخوات .

**المادة الثانية والثلاثون -** ينقطع راتب التقاعد العائلي من المتقاعدة عند زواجها على أن يعاد تخصيص استحقاقها عند طلاقها أو ترملها أما عند زواجها مرة أخرى فينقطع راتب تقاعدها انقطاعاً نهائياً .

**المادة الثالثة والثلاثون -** يقطع نهائياً راتب التقاعد العائلي عند توظيف ذي العلاقة بوظيفة تقاعدية .

**المادة الرابعة والثلاثون -** لا يتناول أب المتوفى أو جده عند فقدان الأب تقاعداً عائلياً إلا إذا كان معدماً وعاجزاً عن تحصيل رزقه .

**المادة الخامسة والثلاثون -** يتناول ابن المتوفى أو أخوه أو ابن ابنه عند فقدان أبيه راتب التقاعد العائلي إلى أن يكمل الثامنة عشرة من عمره وعند ذلك يبطل صرف راتب التقاعد له إلا في الحالات التالية : -

( أ ) إذا كان يتلقى العلوم في مدرسة ثانوية أو عالية فيمدد صرف راتب التقاعد إليه إلى أن يتركها أو يكمل منهاج دراسته الاعتيادية فيها أو إلى أن يكمل الثالثة والعشرين من عمره على أن يراعى في ذلك أقصر المدد .

( ب ) إذا أصبح عاجزاً تاماً عن تحصيل رزقه وكان ذلك العجز قد حدث بدون تسبب منه قبل حلول تاريخ قطع الراتب فيستمر صرف الراتب إليه مدة الحياة .

**المادة السادسة والثلاثون -** لا يتناول ابن ابن المتوفى وبنات ابنه وأخوه تقاعداً عائلياً إلا إذا كانوا في تاريخ وفاته يستحقون شرعاً أخذ نفقة منه دون سواء ويستمر على صرف تقاعدهم العائلي للمدة التي كانوا يستحقون الاعالة لو لم يكن قد توفي .

**المادة السابعة والثلاثون -** يقسم راتب التقاعد العائلي إلى حصص متساوية ما بين الأشخاص الذين يستحقونه .

( أ ) ( ١ ) اذا تبين ان استحقاق كل فرد منهم يقل عن دينار واحد فتزاد الحصة الى دينار واحد في الشهر .

( ب ) ( ٢ ) تشمل أحكام الفقرة ( أ ) من هذه المادة جميع المتقاعدين الذين بدأ استحقاقهم التقاعدي قبل نفاذ التعديل المذكور أو بعد نفاذه .

**المادة الثامنة والثلاثون - ( أ )** اذا توفي أحد الأشخاص الذين يستحقون تقاعدا عائليا أو اذا انقطع صرف حصته لسبب ما من الأسباب الواردة في هذا الفصل فلبقية أفراد العائلة ان يطلبوا توزيع نصف حصته على رواتبهم .

( ب ) ( ٣ ) - اذا كانت رواتب أفراد العائلة من نوع الحد الأصغر الاضافة بينهما تجرى على أساس الاستحقاق الاصلى واذا ظهر بنتيجة الاضافة ان استحقاق كل واحد من الأفراد يقل عن الحد الأصغر فيستمر على رفع الحد الأصغر والا فيعطون ما يستحقونه فعلا بنتيجة الاضافة المحلولة . أما اذا كانت رواتب افراد العائلة من نوع الحد الأصغر فان الاضافة بينها تجرى على أساس الاستحقاق الاصلى واذا ظهر بنتيجة الاضافة ان استحقاق كل واحد من الافراد يقل عن الحد الأصغر فيستمر على دفع الحد الأصغر والا فيعطى اليهم ما يستحقونه فعلا بنتيجة الاضافة .

**المادة التاسعة والثلاثون -** لا يتناول شخص ما أكثر من حصة واحدة في التقاعد العائلي ولا يتناول حصة في أكثر من تقاعد عائلي واحد . واذا استحق في أكثر من تقاعد عائلي واحد فيشترك في التقاعد الذي ينيله المبلغ الأكبر وتلغى حصصه التي يستحقها من رواتب التقاعد الاخرى .

**المادة الاربعون - ( أ )** تقدم الطلبات لرواتب التقاعد العائلي الى مدير التقاعد من قبل الاقرباء الذين يستحقونها أو من ينوب عنها قانونا .

( ب ) الحصص التي يتلقى مدير التقاعد الطلبات بشأنها في ظرف سنة واحدة بعد وفاة المتوفى تدفع اعتبارا من تاريخ الوفاة ولا تشمل أحكام هذه الفقرة القصر من أفراد العائلة ( ٤ ) .

( ج ) الحصص التي يتلقى مدير التقاعد الطلبات بشأنها بعد انقضاء السنة تدفع اعتبارا من تاريخ وقوع الطلب الا اذا ثبت ان التخلف عن المراجعة كان لمعذرة مشروعة ( ٥ ) .

**المادة الحادية والاربعون -** يتم التحقيق عن الاشخاص الذين يطالبون براتب التقاعد العائلي أو المكافأة على الصورة المشروحة في الانظمة التي توضع بموجب هذا القانون وليس لاحد ما مطالبة الحكومة بأى مبلغ كان من المبالغ المدفوعة لاشخاص تم التحقيق عنهم على هذه الصورة .

( ١ ) هذه الفقرة أصلها الفقرة ( ب ) ثم أصبحت برقم ( أ ) بعد إلغاء الفقرة ( أ ) الاصلية بموجب القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٥٠ وقد عدلت بعد ذلك بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٥٢ .

( ٢ ) أضيفت هذه الفقرة بالقانون رقم ( ٤٥ ) لسنة ١٩٥٢ ، والمقصود بالقانون المذكور فيها هو القانون رقم ( ٤٤ ) لسنة ١٩٥٠ الذي اعتبر نافذا من ١١/٦/١٩٥٠ .

( ٣ ) معدلة بالقانون رقم ( ٤٤ ) لسنة ١٩٥٠ .

( ٤ ، ٥ ) معدلة بالقانون رقم ( ٤٤ ) لسنة ١٩٥٠ وقد أشرنا فيما سبق الى أن هذا القانون تناول بالتعديل - فيما تناوله - المواد السادسة والرابعة عشرة والحادية والعشرين والثانية والعشرين والسابعة والثلاثين ، وقد نصت المادة الثانية عشرة منه على ما يأتي : -

١ - تطبق أحكام هذا القانون على الوظيفة وأفراد العائلة الذين يبدأ استحقاقهم الراتب التقاعدي من تاريخ نفاذه .

٢ - تزداد رواتب المتقاعدين المدنيين وأفراد العائلة الذين يبدأ استحقاقهم التقاعدي قبل تنفيذ هذا القانون بالنسب التالية :

( أ ) ٢٥ بالمائة للرواتب التي لا تتجاوز الدينارين في الشهر .

( ب ) ١٥ بالمائة للرواتب التي تزيد على الدينارين ولا تتجاوز الـ ٥/ دينار في الشهر .

( ج ) ١٠ بالمائة للرواتب التي تزيد على الخمسة دنانير ولا تتجاوز الـ ١٥/ دينار في الشهر .

( د ) ٧٪ بالمائة للرواتب التي تزيد على الـ ١٥/ دينار ولا تتجاوز الـ ٢١/ دينار في الشهر .



## الفصل السادس

## احكام شتى

**المادة الثانية والاربعون -** لا يجوز التنازل لشخص آخر عن راتب التقاعد وكل تنازل من هذا القبيل يعد ملغيا .

**المادة الثالثة والاربعون -** (أ) لا يجوز وضع الحجز على رواتب التقاعد أو المكافأة لقاء دين ترتب بذمة ذى العلاقة الا فى الاحوال التالية :

١ - اذا كان الدين يعود الى خزينة الدولة أو الى المؤسسات شبه الحكومية التى تقرر من قبل مجلس الوزراء من وقت لآخر .

٢ - اذا كان الدين لغرض ايفاء النفقة الشرعية .

٣ - الديون التى تحققت بذمة ذى العلاقة قبل تنفيذ هذا القانون على شرط تسجيلها لدى دائرة التقاعد خلال مدة شهرين من تاريخ تنفيذه .

(ب) لا يجوز فى الاحوال المتقدمة حجز أكثر من ربع راتب التقاعد أو المكافأة (١) .

**المادة الرابعة والاربعون -** اذا أعيد المتقاعد الذى اعتزل الخدمة قبل اكماله المدة التقاعدية وقبل بلوغه سن التقاعد الى وظيفة تقاعدية مرة ثانية يستقطع منه عند اعتزاله الخدمة نهائيا رواتب التقاعد التى تناولها أثناء اشغاله الوظيفة التقاعدية المذكورة .

**المادة الخامسة والاربعون -** كل متقاعد لم يكن قاصرا أو معتوها وانقطع عن تناول راتب تقاعده أو عن المراجعة بشأن تخصيصه له مدة سنة أو أكثر يسقط حقه عن تلك المدة الا اذا أثبت انه لم يستطع ان يطلبه فى حينه لمعذرة شرعية . ويعتبر التخلف عن ابراز الوثائق والمعلومات المطلوبة من المتقاعد انقطاعا لغرض هذه المادة .

وعلى كل حال لا يجوز صرف رواتب تقاعد متراكمة عن مدة تزيد على الثلاث سنوات لاي سبب أو معذرة كانت الا اذا كان لتأخر واقعا من دائرة التقاعد دون ان يكون لذى العلاقة تأخر أو

تقصير فى المراجعة أو فى استكمال الوثائق المطلوبة منه لانجاز معاملته .

**المادة السادسة والاربعون -** (أ) لا يجوز لدائرة التقاعد ان تقبل مدة خدمة ما لم يثبت ذلك لديها بوثائق أو قيود رسمية .

(ب) يستثنى من حكم الفقرة المتقدمة الخدمات المذكورة فى المادة (١٢) ويتبع فى اثباتها الشروط التالية :

١ - ان تسبق مراجعة من ذى العلاقة يطلب اثباتها قبل ٤ تشرين الاول ١٩٣٦ .

٢ - ان يشهد على صحتها شاهدان معتبران على الاقل ممن كان فى خدمة الحكومة العربية وقت وقوعها .

**المادة السابعة والاربعون -** على كل شخص يطلب منه مدير التقاعد أو المختار أو أى موظف آخر نيابة عن مدير التقاعد تزويده بالمعلومات عن كل ولادة أو زواج أو وفاة أو حادثة لها علاقة بدفع راتب التقاعد أو المكافأة ان يقدم تلك المعلومات حسب علمه واعتقاده وكل شخص يتخلف عن القيام بذلك يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر أو بغرامة لا تتعدى (١٠) دنانير .

**المادة الثامنة والاربعون -** (أ) (٢) - ١ - ان دفتر النفوس أو المستند الذى جرى التعيين أو تثبيت العمر بموجبه هو المعول عليه لغرض التثبيت من العمر الحقيقى للموظف أو المتقاعد .

٢ - ان دفتر النفوس الذى جرت بموجبه المعاملة التقاعدية هو المعول عليه لغرض التثبيت من العمر الحقيقى للمتقاعد من أفراد العيال أو لمن يعيله المتقاعد نفسه .

(ب) يجوز فى الاحوال التالية اعتبار الموظف أو المتقاعد بالغا السن القانونية دون حاجة لاقامة الدعوى لتصحيح عمره .

١ - اذا ثبت ان مبدأ استخدامه فى وظائف

(١) تنص المادة السابقة من القانون رقم (٢) لسنة ١٩٤٦ المشار اليه على أن تستثنى رواتب التقاعد المدفوعة الى

المقاعدين العراقيين المقيمين خارج العراق من حكم الفقرة (ب) من المادة (١٣) من قانون ضريبة الدخل رقم (٣٦) لسنة

١٩٣٩ ويصبح المتقاعد العراقى المقيم خارج العراق يحكم المقيم فى العراق فى شروط خضوعه لاداء ضريبة الدخل ونسبتها

وذلك اعتماسا من السنة التقديرية التى تبدأ فى ١/٤/١٩٤٥ .

(٢) معدلة بالقانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه



الحكومة التركية أو العراقية تستلزم ان يكون قد بلغ السن القانونية فيما لو أخذ بنظر الاعتبار السن الاصفى للاستخدام المعين وقت ذلك الاستخدام .

٢ - اذا سبق وجرت معاملة تقاعده وكان قد أبرز مستنداً بمقدار عمره وجرت المعاملة التقاعدية وفق ذلك المستند .

٣ - اذا أخذ لخدمة العلم أو دخل تلميذاً في مدرسة أو استخدم في وظيفة ما باعتباره بالفا سناً معيناً لا يمكن تجنيده أو لا يمكن دخوله المدرسة أو الاستخدام فيؤخذ ذلك بنظر الاعتبار في عمره الحقيقي .

(ج) لا تعتبر الاحكام التي تصدرها المحاكم والمراجع المختصة بتصحيح عمر الموظف أو المتقاعد اذا كان مضمونها يخالف الفقرات المتقدمة من هذه المادة (١) .

(د) يجوز الاعتراض لدى الوزير المختص على القرار الصادر بتثبيت العمر وفقاً لما تقدم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التبليغ به فاذا مضت هذه المدة اورد الاعتراض كان القرار قطعياً لا يقبل الطعن فيه من أية جهة كانت وتعتبر القرارات الصادرة قبل نفاذ هذا القانون غير قابلة للاعتراض (٢) .

**المادة التاسعة والاربعون - (١)** لا يؤثر هذا الواجبة التقدير قبل تاريخ تنفيذه كما انه لا يشمل القانون على رواتب التقاعد أو المكافآت المقدرة أو الاشخاص الذين فصلوا عن الخدمة قبل التاريخ المذكور أو عيالهم الذين استحقوا الراتب قبل ذلك ويستمر في تلك الحالات على دفع الاستحقاق المقدر واستكمال معاملات التقدير التي لم تبدأ أو لم تنجز بعد وفق أحكام القوانين النافذة وقت استحقاقها بغض النظر عن تاريخ المراجعة وتاريخ استكمال معاملات التقدير بشأنها الا اذا وجدت غلطة في طريقة عمل حسابها فيجوز تصحيحها .

(ب) تطبق أحكام المواد المختصة من هذا القانون في جميع الامور والحادثات التي تطرأ بعد التقدير

على أحوال المتقاعدين وعيالهم منذ تاريخ نفاذه فصاعداً من غير التفات الى القانون المطبق في أساس الراتب المقدّر أو الواجب التقدير .

(ج) تعتبر كل ثمانية قروش تركية معادلة لـ (٧٥) فلساً عندما تحدث معاملة تستلزم أخذ الرواتب التركية بنظر الاعتبار .

**المادة الخمسون -** لا يستفيد من هذا القانون الاشخاص الذين احيلوا للتقاعد في حكومات أخرى فيما اذا استخدموا لدى الحكومة العراقية مع مراعاة الفقرة (ب) من المادة ٢١ . ويستثنى من هذا القيد الاشخاص الذين فصلوا من الخدمة بعد نشر هذا القانون أو قانون التقاعد المدني رقم ١٢ لسنة ١٩٣٠ وتعديلاته وبلغت خدماتهم العراقية الاخيرة سبع سنوات .

**المادة الحادية والخمسون -** مع مراعاة ما جاء في المادة التاسعة والاربعين والاستثناءات المصرح بها في المواد الاخرى يلغى قانون التقاعد المدني رقم ١٢ لسنة ١٩٣٠ وجميع التعديلات الصادرة عليه .

**المادة الثانية والخمسون -** ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

**المادة الثالثة والخمسون -** على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الثامن والعشرين من شهر ربيع الاول سنة ١٣٥٩ واليوم السادس من شهر مايس سنة ١٩٤٠ .

رقم (٤٥) لسنة ١٩٥٢

قانون

التعديل الخامس لقانون التقاعد المدني

رقم (٤٣) لسنة ١٩٤٠ (٣)

بعد الاطلاع على المادة ٢٣ المعدلة من القانون الاساسي وبموافقة مجلسي الاعيان والنواب واستناداً الى الحقوق المفوضة الينا صدقنا القانون الآتي نيابة عن صاحب السمو الملكي الوصي المعظم .

(١) أضيفت بالقانون رقم (٤٤) لسنة ١٩٥٠ المشار اليه .

(٢) أضيفت بالقانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه .

(٣) الوقائع العراقية العدد ٣١٠١ في ١٩/٥/١٩٥٢ .

**المادة الاولى -** تستبدل كلمة ( ٥٠ ) ديناراً في الشهر الواردة في الفقرة ( أ ) من المادة السادسة من قانون التقاعد المدني رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٠ بكلمة ( ٧٥ ) ديناراً على أن لا يتجاوز مجموع الراتب التقاعدي مع الاضافات الواردة في المادتين الثانية والرابعة من هذا القانون ٧٠٪ من معدل الراتب الاخير ويشمل هذا النص المتقاعدين السابقين .

**المادة الثانية -** تسري أحكام الفقرة (ب) من المادة الثالثة من قانون التعديل الرابع لقانون التقاعد المدني رقم (٤٤) لسنة ١٩٥٠ على جميع المتقاعدين سواء بدأ استحقاقهم التقاعدي قبل نفاذ ذلك القانون أو بعده وتحذف العبارة ( الذي لا يتجاوز - / ٢٠ ديناراً ) من الفقرة نفسها .

**المادة الثالثة -** ( أ ) تستبدل الكلمة ( ٧٥٠ فلساً ) بكلمة ( دينار واحد ) الواردة في المادة العاشرة من قانون التعديل الرابع رقم (٤٤) لسنة ١٩٥٠ وتلغى الكلمة ( ٧/٥٠٠ دنائير ) من المادة نفسها .

(ب) تشمل أحكام الفقرة ( أ ) من هذه المادة جميع المتقاعدين الذين بدأ استحقاقهم التقاعدي قبل نفاذ قانون التعديل المذكور أو بعد نفاذه .

**المادة الرابعة -** ( أ ) تضاعف نسب الزيادات الواردة في الفقرة (٢) من المادة (١٣) من قانون التعديل الرابع لقانون التقاعد المدني رقم (٤٤) لسنة ١٩٥٠ وتصرف هذه الزيادات للمتقاعدين وأفراد العائلة الذين بدأ استحقاقهم راتب التقاعد قبل تنفيذ القانون المذكور .

(ب) تزداد رواتب المتقاعدين المدنيين الذين بدأ استحقاقهم التقاعدي قبل تنفيذ قانون التعديل المذكور بنسبة اثنى عشر ونصف بالمائة لمن يتجاوز راتبه الـ / ٢١ ديناراً ولا يزيد على / ٤٠ ديناراً وعشرة بالمائة لمن يتجاوز راتبه التقاعدي / ٤٠ ديناراً .

**المادة الخامسة -** تستبدل الجملة ( عشر سنوات ) بجملة ( خمس سنوات ) الواردة في الفقرة ( أ ) من المادة (٢٠) من قانون التقاعد المدني رقم (٤٣) لسنة ١٩٤٠ وعند حساب هذه

الخدمة تعتبر مدة تقاضى النائب مخصصاته بعد حل المجلس .

**المادة السادسة -** تبقى مخصصات غلاء المعيشة التي يتناولها المتقاعدون الوارد ذكرهم في المواد السابقة كما هي عليه الآن ولا تزداد أو تخفض بسبب زيادة رواتبهم بمقتضى أحكام هذا القانون .

**المادة السابعة -** يحذف الحرف ( د ) الوارد بعد الحرف (ج) من الفقرة (٢) من المادة الرابعة عشرة ( أ ) المعدلة من القانون ويضاف ما يلي إلى آخر الفقرة الثانية من المادة المذكورة : -

على أن تحسب خدمة الموظف المعين في الدوائر والمؤسسات المبحوث عنها في الفقرة ( أ ) من هذه المادة من الخدمات التقاعدية بعد أن يتأيد شفاؤه من المرض الذي اعتزل الخدمة بسببه بتقرير من لجنة طبية رسمية .

**المادة الثامنة -** تلغى الفقرة (ب) من المادة السادسة من قانون التعديل الرابع لقانون التقاعد المدني رقم (٤٤) لسنة ١٩٥٠ ويستعاض عنها بما يلي : -

(ب) الوزير الذي يتناول أو يستحق راتباً تقاعدياً عند تنفيذ هذا القانون أو الذي تنحى من منصبه أو من أية وظيفة تقاعدية أخرى بسبب الاستقالة أو بأي سبب آخر بعد صدوره يخصص له راتب تقاعدي لا يقل عن الثلاثين ديناراً إذا أكمل عشر سنوات في الخدمة التقاعدية والاربعين ديناراً إذا أكمل خمس عشرة سنة في الخدمة التقاعدية وعند حساب هذه المدد تعتبر مدة العضوية في مجلس الأمة من الخدمات التقاعدية .

**المادة التاسعة -** يدفع الفرق الذي يستحقه ذو العلاقة بموجب هذا القانون اعتباراً من تاريخ نفاذه .

**المادة العاشرة -** ينفذ هذا القانون اعتباراً من أول مايس ١٩٥٢ .

**المادة الحادية عشرة -** على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الثاني والعشرين من شهر شعبان سنة ١٣٧١ واليوم السابع عشر من شهر مايس سنة ١٩٥٢



رقم (٢٣) لسنة ١٩٥٤

## قانون

التعديل السابع لقانون التقاعد المدني

رقم (٤٣) لسنة ١٩٤٠ (١)

## نحن فيصل الثاني ملك العراق

بعد الاطلاع على الفقرة الاولى من المادة السادسة والعشرين من القانون الاساسي وموافقة مجلس الامة نصدق القانون الآتي ونأمر بنشره .

**المادة الاولى -** تلغى الفقرة ( د ) المعدلة من المادة الاولى من القانون ويحل محلها ما يلي ( ٢ ) :-  
( د ) ضابط الشرطة - من حاز على درجة ضابط صف فما فوق .

**المادة الثانية -** تضاف العبارة التالية الى آخر الفقرة ( أ ) من المادة الخامسة من القانون ( ٣ ) .  
« ويستثنى ضباط الصف من دفع حصة التقاعد » .

**المادة الثالثة - ١ -** تضاف العبارة التالية الى آخر الفقرة ( أ - ١ ) من المادة السابعة والعشرين من القانون ( ٤ ) .

« ولضابط الصف وضابط الشرطة في قوة الشرطة السيارة خمسين جزءاً من مئة من راتبه الاخير » .

**٢ -** تضاف العبارة التالية الى آخر الفقرة ( ١ - ٢ ) من المادة السابعة والعشرين من القانون ( ٥ ) .

**٣ -** تضاف العبارة التالية الى آخر القسم الاول من الفقرة ( ب ) من المادة السابعة والعشرين من القانون ( ٦ ) .

وتضاف العبارة التالية الى آخر القسم الثاني من الفقرة ( ب ) من المادة السابعة والعشرين من القانون ( ٧ ) .

**٤ -** يضاف ما يلي الى آخر الفقرة ( ج ) من المادة السابعة والعشرين من القانون ( ٨ ) .

**المادة الرابعة -** أولاً - يعطى الشرطي راتباً تقاعدياً مقطوعاً دون أن يتقاضى مخصصات غلاء

المعيشة حسب مدد خدماته ووفق النسب التالية ودون استقطاع التوقيفات التقاعدية ويستثنى من أحكام المادة التاسعة والعشرين من القانون .

( أ ) الشرطي الذي له خدمة في سلك الشرطة لا تقل عن خمس عشرة سنة ولا تتجاوز العشرين سنة راتباً تقاعدياً مقطوعاً قدره -/٢ ديناراً شهرياً .

( ب ) الشرطي الذي له خدمة في سلك الشرطة تتجاوز العشرين سنة ولا تزيد عن الخمس والعشرين سنة راتباً تقاعدياً مقطوعاً قدره -/٣ ديناراً شهرياً .

( ج ) الشرطي الذي له خدمة في سلك الشرطة تزيد على الخمس والعشرين سنة راتباً تقاعدياً مقطوعاً قدره ٣/٥٠٠ ديناراً شهرياً ولا ينتقل اراتب التقاعدي في كلتا الحالتين عند وفاتهم الى أفراد العائلة المستحقين للتقاعد .

ثانياً - ١ - عند إصابة الشرطي بعاقة يمنح علاوة على النسب السابقة الاضافات التالية : -

( أ ) الدرجة الاولى	١/٢٥٠ ديناراً
( ب ) الدرجة الثانية	١/١٠٠٠ ديناراً
( ج ) الدرجة الثالثة	٧٥٠/- فلساً

على ان لا يتقاضى هؤلاء مخصصات غلاء المعيشة ولا ينتقل الراتب التقاعدي عند الوفاة الى أفراد العائلة أما اذا توفى الشرطي أثناء الخدمة ومن جرائها فينتقل الراتب التقاعدي لأفراد العائلة المستحقين للتقاعد اذا كانت لدى الشرطي المتوفى خدمات في سلك الشرطة لا تقل عن الخمس عشرة سنة اما اذا كانت خدماته تقل عن الخمس عشرة سنة في سلك الشرطة فيمنح أفراد العائلة المنصوص عليهم في المادة ٣١ من القانون مكافأة قدرها ( ٢٤ ) ديناراً راتباً من راتبه الاخير .

**٢ -** الشرطي الذي تقل خدماته في سلك الشرطة عن الخمس عشرة سنة فيمنح عند إصابته بعاقة مكافأة وفق النسب التالية : -

( أ ) الدرجة الاولى - راتب شهر واحد عن كل سنة خدمة .

(١) الوقائع العراقية العدد ٣٣٩١ في ١٩٥٤/٥/٣ .

(٢) (٨.٧.٦.٥.٤.٣.٢) أجرى التعديل في موضعه من النص



رقم (٣٥) لسنة ١٩٥٨  
قانون  
التعديل التاسع لقانون التقاعد المدني  
رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٠ (٢)

نحن فيصل الثاني ملك العراق

بعد الاطلاع على المادة السادسة والعشرين من  
القانون الاساسي وبموافقة مجلس الامة صدقنا  
القانون الآتي ونأمر بنشره : -

**المادة الاولى -** أولا - تحسب خدمة المستخدمين  
في الدوائر الرسمية وموظفي المؤسسات البلدية  
ومستخدميها المحسوبين على الملاك الدائم والمبينة  
عناوين وظائفهم في الجدولين الملحقين بهذا  
القانون وموظفي مديرية الموانئ العامة ومشروع  
حفر سد الفاو خدمة تقاعدية وفقا لاحكام القانون  
وتنقل الحقوق التقاعدية الى افراد عوائلهم  
المنصوص عليهم في المادة (٣١) من القانون رقم (٤٣)  
لسنة ١٩٤٠ بعد وفاتهم .

ويقصد بالمؤسسات البلدية في هذا القانون  
أمانة العاصمة والبلديات ومصلحة اسالة الماء  
لمنطقة بغداد ولجان الماء والكهرباء في غيرها  
ومصلحة المجارى وسلطة تجهيز كهرباء وماء  
البصرة ومديرية مصلحة نقل الركاب العامة .  
وتعتبر المادة (١٤) من القانون معدلة وفقا لذلك .

ولا يستفيد المستخدمون في الدوائر  
الرسمية الوارد ذكرهم في هذه المادة من احكام  
المادة (٢٩) من القانون .

ثانيا - تحسب خدمات المستخدمين في الدوائر  
الرسمية كافة بأى عنوان كان خدمة تقاعدية  
وفقا لاحكام قانون التقاعد المدني رقم ٤٣ لسنة  
١٩٤٠ وتعديلاته وتنقل الحقوق التقاعدية الى  
أفراد عوائلهم المنصوص عليهم في المادة ٣١ من  
القانون بعد وفاتهم (٣) .

(ب) الدرجة الثانية - ثلثا الراتب الشهري عن  
كل سنة خدمة .

(ج) الدرجة الثالثة - نصف الراتب الشهري  
عن كل سنة خدمة .

**المادة الخامسة (١) -** لغرض تطبيق احكام  
هذا القانون تعتبر خدمات ضابط الشرطة من  
الخدمات التقاعدية اعتبارا من تاريخ انخراطه في  
سلك الشرطة كتلميذ في مدارس الشرطة أو شرطى  
وتحتسب المدة كاملة ما بين انخراطه وبين تعيينه  
نائب مفوض أو ضابط شرطة عند احتساب  
الخدمة الحقيقية لغرض التقاعد أو الاحالة على  
التقاعد ويسرى هذا النص كذلك على من استحق  
نوال الحقوق التقاعدية قبل نفاذ هذا القانون .

**المادة السادسة -** يتبع فى تعيين العاهة  
ودرجتها وتأثيرها على مقدرة تحصيل الرزق احكام  
النظام الخاص .

**المادة السابعة -** تسرى احكام هذا القانون على  
الذين هم فى خدمة الشرطة وقت نفاذه ولا تحسب  
الخدمة للشرطى وضابط الصف الذى منح مكافأة  
قبل نفاذه .

**المادة الثامنة -** ينفذ هذا القانون من تاريخ  
نشره فى الجريدة الرسمية .

**المادة التاسعة -** على وزير المالية تنفيذ هذا  
القانون .

كتب ببغداد في اليوم الثانى والعشرين من شهر  
شعبان سنة ١٣٧٣ المصادف لليوم السادس  
والعشرين من شهر نيسان سنة ١٩٥٤ .

(١) معدلة بالقانون رقم (١٨) لسنة ١٩٦٠ المشار اليه

(٢) الوقائع العراقية العدد ٤١٥٧ فى ١٥/٦/١٩٥٨ .

(٣) أضيفت بموجب المادة الاولى من القانون رقم (٣٨) لسنة ١٩٥٩ المنشور بالوقائع العراقية عدد ١٤٣ من

١٨/٣/١٩٥٩ . ونصت المادة الثانية من هذا القانون . معدلة بالقانون رقم (١٨) لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ٩١

لسنة ١٩٦٣ المشار اليهما على أن يستثنى من حكم المادة الاولى أعلاه ما يلى : -

١ - المستخدمون بأجور يومية

٢ - المستخدمون الذين يتقاضون راتبا تقاعديا منذ ١٥/٦/١٩٥٨ الا اذا رغب هؤلاء باحتساب مدة الاستخدام

خدمة تقاعدية على أن تعاد الى الخزينة الرواتب التقاعدية ومخصصات الغلاء عن المدة التى تعتبر تقاعدية .

ونصت المادة الثالثة على أن يطبق هذا القانون على الذين هم فى الخدمة وقت نفاذه .

**المادة الثانية - ( أ )** تستوفي التوقيفات التقاعدية من المستخدم في الدوائر الرسمية المشمول بالمادة الاولى اعتبارا من تاريخ استخدامه على أن تستوفي الحزينة ما ترتب عليه من التوقيفات التقاعدية من المبالغ المتجمعة له في صندوق الاحتياط واذا لم تكف فتستوفي من رواتبه ما استحق عليه لاتمام ما يجب دفعه الى الحزينة .

(ب) على المستخدم في الدوائر شسبه الرسمية المشمول بأحكام المادة الاولى من هذا القانون دفع التوقيفات التقاعدية لدائره من تاريخ استخدامه بنسبة راتبه المدفوع اليه منها وعلى دائرته ان تدفع الى الحزينة شهريا مبلغا يعادل مثل هذه التوقيفات على أن تستوفي الحزينة ما ترتب عليه دفعه من التوقيفات عن خدماته السابقة من المبالغ المتجمعة له في صناديق الاحتياط واذا لم تكف فتستوفي من رواتبه ومثلها من دائرته لاتمام ما يجب دفعه .

**المادة الثالثة -** ينتهى عند نفاذ هذا القانون اشتراك المستخدمين الوارد ذكرهم في المادة الاولى في صناديق الاحتياط التي ينتسبون اليها وتعتبر المبالغ المتجمعة لهم ايرادا لحزينة الدولة .

ولا تحسب للمستخدم الخدمة التي سبق أن استوفى عنها مكافأة أو راتبا تقاعديا بحكم أى قانون تقاعدى أو استحقاقا ما من أى صندوق احتياطى .

**المادة الرابعة - (أ)** يستحق المستخدم المشمول بأحكام هذا القانون الراتب التقاعدى أو المكافأة في الحالات التالية : -

١ - عند اعتزاله الخدمة بسبب اكماله خمسة وعشرين سنة من الخدمة أو الستين من العمر أو بناء على تقرير صادر من لجنة طبية رسمية يتضمن عدم امكانه الاستمرار في الخدمة .

٢ - عند فصله من دائرته لأى سبب كان .

(ب) يحرم المستخدم المشمول بهذا القانون من الراتب التقاعدى أو المكافأة عند استقالته من عمله هذا مع مراعاة أحكام المادة الرابعة من القانون .

**المادة الخامسة -** تضاف العبارة التالية الى المادة (٤٨) من القانون وتكون الفقرة ( د ) لها : -

( د ) يجوز الاعتراض لدى الوزير المختص على القرار الصادر بتثبيت العمر وفقا لما تقدم خلال ثلاثين يوما من تاريخ التبليغ به فاذا مضت هذه المدة أو رد الاعتراض كان القرار قطعيا لا يقبل الطعن فيه من أية جهة كانت وتعتبر القرارات الصادرة قبل نفاذ هذا القانون غير قابلة للاعتراض .

**المادة السادسة -** ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

**المادة السابعة -** على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الرابع والعشرين من شهر ذى القعدة لسنة ١٣٧٧ المصادف لليوم الحادى عشر من شهر حزيران لسنة ١٩٥٨ .

#### جدول مستخدمى النوائر الرسمية (١)

رئيس ملاحظين  
ملاحظ

كاتب  
كاتب طابعة  
مساح أول  
مساح

جانبى  
مأمور تبليغ  
مباشر

مبلغ  
حازم بريد  
فراش  
رزام  
ساعى

سجان ( باختلاف رتبهم )

موزع  
ملقح  
مضمد

عنوان الوظيفة	مسجل نداءات
سكرتير	مأمور شعبة البريد
مدير مشروع الماء والكهرباء	مأمور شكاوى
طبيب	مأمور فحص
صيدلي أو كيميائي	مأمور لاسلكي
موظف صحي	مأمور مخابرة
مشاور حقوقي	مساعد مختبر
رئيس ملاحظين	طيار
محاسب	مشفق اجتماعي
معاون محاسب	مشفق صحي
أمين صندوق	مذيع
معاون أمين صندوق	مراسل اذاعة
مترجم	مراقب تمثيليات
ملاحظ	طباع درجة أولى
ملاحظ فني	طباع درجة ثانية
معاون ملاحظ فني	مأمور اذاعة
رئيس هيئة فنية	مأمور استنساخ
نائب رئيس هيئة فنية	مأمور بدالة
طبيب بيطري	مأمور خطوط
أخصائي زراعي	مرتب مكائن تنفيذ الحروف بسطور
معاون أخصائي زراعي	مرتب
ملاحظ زراعي	معاون طباع
أمين مخزن الخرائط	ناسخ خرائط
نائب ضابط اطفاء	صحاف
رئيس عرفاء اطفاء	مجلد
عريف اطفاء	
مساح أول	
مساح	
رسام	
مفتش	
معاون ملاحظ	
معاون رسام	
مدقق	
معاون مدقق	
رئيس مراقبين	
مراقب	
مأمور	

#### جدول المستخدمين للمؤسسات

##### البلدية

عنوان الوظيفة
مدير عام
رئيس بلدية
رئيس مهندسين
معاون مدير عام
مهندس
معاون مهندس
مدير
معاون مدير



## عنوان الوظيفة

معاون مأمور

كاتب

كاتب طابعة بلفتين

كاتب طابعة بلغة واحدة

جانبى

قارىء مقاييس

سائق أول

سائق

رئيس مضمدين

مضمد

مأمور بدالة

جندي اطفاء

مأمور تحقيق

كيال ماء

مقيم

معاون طباع

منظم قوائم

موزع

خطاط

طباع

فراش

رزام

مراسل

## صلى القانون الآتى :

### الفصل الاول

#### الاصطلاحات ومؤهلالت التقاعد

**المادة الاولى - ( أ )** تسرى أحكام هذا القانون على جميع موظفى ومستخدمى الدوائر والمؤسسات شبه الرسمية المحسوبة وظائفهم على الملاكات الدائمة عدا العمال والمستخدمين بأجور يومية أو أجور شهرية مقطوعة ، وتعين هذه الدوائر والمؤسسات شبه الرسمية من قبل وزير المالية ببيان ينشره فى الجريدة الرسمية . ويطبق عليها القانون من تاريخ نشر البيان وشمولها به ، ( ٢ ) .

**( ب )** لوزير المالية شمول الدوائر والمؤسسات شبه الرسمية التى يخضع موظفوها ومستخدموها لاحكام قانون التقاعد المدنى بهذا القانون وفق الفقرة ( أ ) ، أعلاه .

**( د )** تضاف للموظف الذى هو فى الخدمة وقت نفاذ هذا القانون الخدمة التقاعدية أو الاستخدامية السابقة لتاريخ نفاذه أو اللاحقة له حسب أحكام القوانين الاخرى كخدمة تقاعدية سواء كانت على الملاك الدائم أو الموقت وتسرى احكامه على من كان فى الخدمة منذ ١ - ٨ - ١٩٥٩ أو أعيد اليها بعد ذلك سواء تركها بعد هذا التاريخ أو لا يزال مستمرا فيها على أن لا يستحق من ترك الخدمة من هؤلاء أو عياله الراتب التقاعدى الا من تاريخ نشر هذا القانون اذا كانت خدماته قبل نشره تقل عن الحد المقرر لنيل الراتب التقاعدى ( ١٥ ) سنة وأصبحت بموجبه تساوى الحد المذكور أو تزيد ويحسب لاصحاب الرواتب التقاعدية السابقة لنشره ممن استفادوا من أحكامه الفرق على هذا الاساس . على أن تدفع التوقيفات التقاعدية عنها للصندوق وفقا لاحكام القوانين المرعية ( ٣ ) .

**( د ) ( ٤ )** تعتبر الخدمة فى وظيفة داخلية فى الملاك الدائم لموظفى ومستخدمى شركة نفط خانقين

رقم ( ١٢٢ ) لسنة ١٩٥٩

### قانون

صندوق تقاعد الموظفين والمستخدمين

فى الدوائر والمؤسسات شبه الرسمية ( ١ )

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور الموقت وبناء على ما عرضه وزير المالية ووافق عليه مجلس الوزراء .

( ١ ) الوقائع العراقية العدد ٢٠٤ فى ١٩٥٩/٨/٦ .

( ٢ ) معدلة بالقانون رقم ( ٧٥ ) سنة ١٩٧٤ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٩٦٣ فى ١٩٦٤/٦/٢٠ .

( ٣ ) معدلة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٤ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٩٨٢ فى ١٩٦٤/٨/١ .

( ٤ ) اضيفت بالقانون رقم ( ١٨ ) لسنة ١٩٦٢ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٦٦٣ فى ١٩٦٢/٤/١٤ .

المحدودة اعتباراً من تاريخ وكالتها عن الحكومة العراقية بموجب القانون رقم (٢) لسنة ١٩٥٢ المصادف ١ - ١ - ١٩٥٢ ولغاية انتهاء الوكالة المذكورة بتاريخ ٣٠ - ٦ - ١٩٥٩ خدمة تقاعدية بالشروط التالية :-

١ - أن يقدم ذو العلاقة طلباً الى الصندوق خلال مدة خدمته يطلب فيه اعتبار خدماته خلال المدة المبينة أعلاه تقاعدية .

٢ - أن يدفع الى الصندوق التوقيفات التقاعدية المستحقة عن تلك المدة .

٣ - أن يعيد الى مصلحة توزيع المنتجات النفطية ما تحملته الحكومة من مبلغ المكافأة التي قبضها عند انتهاء وكالة الشركة في ٣٠-٦-١٩٥٩ .

٤ - أن تدفع مصلحة توزيع المنتجات النفطية الى الصندوق ما يقابل حصتها من التوقيفات التقاعدية .

ثانياً (١) - تعتبر الخدمة تقاعدية لمدة لا تتجاوز خمس سنوات في وظيفة داخلية في الملاك الدائم لموظفي ومستخدمى شركة التنوير والقوة الكهربائية المحدودة لمدينة بغداد السابقة وجميع الخدمة لموظفي ومستخدمى نظارة الخزينة الخاصة السابقة بالشروط التالية :

١ - أن يدفع ذو العلاقة التوقيفات التقاعدية عن تلك الخدمة الى الصندوق .

٢ - أن تدفع مصلحة كهرباء بغداد بالنسبة لموظفي ومستخدمى شركة التنوير والقوة الكهربائية المحدودة لمدينة بغداد والادارة العامة لادارة اموال الاسرة المالكة السابقة بالنسبة لموظفي ومستخدمى نظارة الخزينة الخاصة حصة الدائرة المستخدمة من التوقيفات التقاعدية .

٣ - اذا كان ذو العلاقة مشتركاً بصندوق احتياط مؤسسته عن الخدمة المذكورة فتستوفى التوقيفات مما تجمع له في صندوق الاحتياط على ألا يقل المبلغ عن ١٥٪ ( خمسة عشر بالمائة ) من رواتبه الاسمية في تلك الفترة وان لم يكف

ذلك فيستوفى الفرق منه ومن دائرته بالنسبة المبينة في القانون .

ثالثاً - لا تضاف الخدمة المبينة في هذه الفقرة الا لمن كان في الخدمة عند وضع هذا القانون موضع التنفيذ .

(م) (٢) - ١ - تعتبر الخدمة تقاعدية في وظيفة داخلية في ملاك موظفي ومستخدمى صندوق شهداء الجيش وشركة المنسوجات الصوفية المحدودة والمعامل التابعة لهما ، ممن استمروا بالخدمة على الملاك الدائم في مصلحة ادارة صندوق شهداء الجيش عند انشائها بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٩ ولازالوا في خدمتها وتضاف الى خدماتهم الحالية ، على أن يدفع المشمولون بهذا القانون ومصلحة ادارة صندوق شهداء الجيش ما يترتب على كل منهم من التوقيفات التقاعدية الى صندوق التقاعد بالنسبة المقررة في المادة (١٠) من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٩ .

وتسرى عليهم الشروط المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة الحادية عشرة من القانون .

٢ - لا يمنع المشمول بهذا القانون والخاضع لقانون الضمان الاجتماعى رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٦ من استعمال حقه أعلاه على أن يعاد رصيد ضمانه الى من يستحقه وفق القوانين المرعية .

٣ - لا تضاف الخدمة المبينة أعلاه الا لمن كان في الخدمة عند نفاذ هذا القانون .

**المادة الثانية -** يقصد في هذا القانون بتعبير :-  
( أ ) وظيفة تقاعدية : الوظيفة المحسوبة على ملاكات الموظفين والمستخدمين الدائمة للدوائر والمؤسسات شبه الرسمية والتي لا تخضع للتقاعد بموجب أى قانون آخر .

(ب) خدمة تقاعدية : الخدمة التى تحسب لتقاعد الموظف أو المستخدم أو لمكافآته وفقاً لاحكام هذا القانون .

(ج) الموظف : من عهدت اليه وظيفة تقاعدية من الموظفين والمستخدمين .

(١) عدلت بالقانون رقم (١١٢) لسنة ١٩٦٣ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٨٦١ فى ١٩٦٣/١/٢٢ ثم بالقانون

رقم (٥٦) لسنة ١٩٦٦ المنشور بالوقائع العراقية العدد ١٢٨٤ فى ١٩٦٦/٦/٣٠ .

(٢) أضيفت بالقانون رقم (١١٢) لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

( د ) الهيئة : هيئة صندوق تقاعد الموظفين والمستخدمين التي يؤلفها وزير المالية .

( هـ ) الصندوق : صندوق تقاعد الموظفين والمستخدمين في الدوائر والمؤسسات شـمـبـه الرسمية .

( و ) الراتب : راتب الموظف الاسمي عدا المخصصات .

( ز ) معدل الراتب : معدل الراتب الشهري خلال (٤٨) شهرا من الخدمة التقاعدية الاخيرة للموظف أو المستخدم ولا يدخل في حساب المعدل رواتب الخدمة التي بأقل من راتب تام أما اذا كانت مدة الخدمة التقاعدية التي براتب تام يقل مجموعها عن المدد المطلوبة أعلاه فمعدل الراتب الشهري لطول مدة الخدمة التقاعدية .

( ح ) التقاعد : من يتناول راتباً تقاعدياً أو يستحقه بحكم هذا القانون .

( ط ) التقاعد : تقاعد الموظف أو المستخدم ويشمل تقاعد العائلة .

( ي ) مدير عام صندوق التقاعد - الموظف الذي يعينه وزير المالية ويتولى تخصيص الراتب التقاعدي أو المكافأة وصرفهما .

**المادة الثالثة -** كل موظف يعتزل الخدمة أو يفصل منها من تاريخ نفاذ هذا القانون وفقاً للمادتين (٤) و (٥) يتناول راتب التقاعد اذا كان قد أكمل (١٥) سنة خدمة تقاعدية . واذا قلت خدمته عن ذلك فيتناول مكافأة .

**المادة الرابعة - ( أ )** للموظف الذي أكمل خمسا وعشرين سنة خدمة تقاعدية أو أكمل الخمسين من عمره أن يعتزل الخدمة ويتناول راتب تقاعد أو مكافأة حسبما يستحقه .

( ب ) يجوز احوالة الموظف على التقاعد عند اكماله الخامسة والخمسين من عمره اذا كان مكملًا ثلاثين سنة خدمة تقاعدية أو عند اكماله الستين من العمر .

( ج ) تتحتّم احوالة الموظف على التقاعد عند اكماله الثالثة والستين من عمره .

( د ) يعتبر الموظف منفصلاً اذا أنهيت خدمته بسبب تنسيق في الملاك .

( هـ ) لا يمنع انفصال الموظف بأي شكل كان من تناول راتب التقاعد أو المكافأة .

**المادة الخامسة - ( أ )** - يحرم الموظف أو المتقاعد من تناول المكافأة أو راتب التقاعد في الاحوال الآتية : -

١ - اذا حكم عليه في محكمة عراقية بالحبس لمدة ثلاث سنوات أو أكثر من أجل جريمة غير سياسية أو غير مرتكبة بسبب الدفاع عن النفس أو الشرف العائلي .

٢ - اذا حكم عليه بالحبس لمدة سنة واحدة أو أكثر من أجل جنائية أو جنحة تتعلق بواجباته الرسمية .

٣ - اذا ارتكب جريمة التزوير أو الاختلاس بغض النظر عن مدة الحكم ونوعه .

٤ - اذا دخل في خدمة حكومة أجنبية من غير أن تخوله الحكومة بذلك .

٥ - اذا فقد جنسيته العراقية .

( ب ) في الحالات المبينة في الفقرات ( ١ و ٢ و ٣ ) أعلاه يدفع راتب التقاعد الى عيـال الموظف أو المتقاعد المنصوص على استحقاقهم في هذا القانون مدة محكوميته ويقطع عند اطلاق سراحه ويعاد دفعه اليه اذا استرد حقوقه الممنوعة أو سقطت عنه الجريمة بسبب قانوني ويعطى التقاعد العائلي لعياله اعتباراً من تاريخ وفاته . أما المكافأة فتعطى له اذا استرد حقوقه الممنوعة أو اذا سقطت عنه الجريمة بسبب قانوني ، ونعطى لعياله بعد وفاته . أما اذا كانت العقوبة المحكوم بها هي الاعدام ونفذت فيه فتعتبر المدة المتخللة بين تاريخ توقيفه وتاريخ اعدامه كمدة حبس .

## الفصل الثاني

### هيئة صندوق تقاعد الموظفين

**المادة السادسة - ( أ )** تتألف هيئة صندوق تقاعد الموظفين من رئيس وعضوين يعينهم وزير المالية من الموظفين كما يعين عضوين احتياطيين من الموظفين أيضاً يحلان محل العضوين عند غيابهما وعند تغيب الرئيس تنتخب الهيئة رئيساً لتلك الجلسة ، ولا تنعقد الا بحضور العضوين والرئيس .



لا يتجاوز سنة واحدة ويجوز تأجيلها لمدة سنة أخرى .

**المادة التاسعة - ( أ )** على الهيئة أن ترفع الى وزارة المالية خلال شهرين من ختام السنة المالية تقريراً مفصلاً عن معاملاتها السنوية مرفقاً بتقرير المحاسبين القانونيين وعلى وزارة المالية أن تبدي رأياً خلال (٣٠) يوماً والا تعتبر الحسابات نهائية .

(ب) ترفع الهيئة الى وزارة المالية مقرراتها اثر كل جلسة لتبدي وزارة المالية رأياً بها خلال (١٥) يوماً والا فتعتبر المقررات نهائية وفي حالة الاعتراض فعلى الهيئة أن تعيد النظر في القرارات المعترض عليها ويكون قرارها نهائياً .

### الفصل الثالث

#### الاستقطاع والتخصيص

**المادة العاشرة - ( أ )** يقطع من راتب الموظف خمسة في المائة حصة التقاعد لقاء راتب التقاعد أو المكافأة ويدفع الى الصندوق مع ١٠٪ من الراتب تدفعه الدائرة المستخدمة ولا يـرد ما استقطع قانوناً عن حصة التوقيفات التقاعدية .

(ب) لا تحسب مدة الاجازة بدون راتب لاغراض التقاعد وتحسب مدة الاجازة بنصف راتب بنصفها للغرض المذكور .

**المادة الحادية عشرة - ( أ )** ينتهي عند نفاذ هذا القانون اشتراك الموظفين المشمولين بأحكامه في صناديق الاحتياط التي ينتسبون اليها وتعتبر المبالغ المتجمعة لهم فيها ايراداً للصندوق .

(ب) تستوفى التوقيفات التقاعدية من الموظف المشمول بأحكام هذا القانون اعتباراً من تاريخ تعيينه على ان يستوفى الصندوق ما ترتب عليه لحساب التوقيفات التقاعدية من المبالغ المتجمعة له في صندوق الاحتياط واذا لم تكف فيستوفى الفرق منه جملة أو مقسطاً .

**المادة الثانية عشرة -** يتم تقدير راتب التقاعد على الوجه الآتي : -

يضرب معدل راتب الموظف في مجموع عـدد الاشهر الكاملة من الخدمة التقاعدية ويقسم الحاصل على (٦٠٠) فيكون خارج القسمة راتب التقاعد على شرط : -

(ب) للصندوق شخصية معنوية له القيام بجميع التصرفات القانونية عدا التصرف بالاموال غير المنقولة ويمثله رئيس الهيئة الذي له حق التوقيع على جميع العقود والمخابرات والاوراق .

(ج) يتقاضى كل من رئيس الهيئة وأعضائها مخصصات سنوية يقررها وزير المالية .

**المادة السابعة -** لـهيئة الصندوق الصلاحيات التالية :

( أ ) تعيين موظفين ومستخدمين بقدر ما تدعو الحاجة اليهم لتسيير أعمال الصندوق .

(ب) تطبيق قانون الخدمة المدنية وقانون الانضباط ونظام المستخدمين على موظفي الصندوق ومستخدميه .

(ج) تنظيم الميزانية السنوية للصندوق واستحصال موافقة وزارة المالية عليها .

( د ) تنظيم الموازنة الشهرية للصندوق وتصديقها .

(هـ) تعيين محاسبين قانونيين وتقدير اجورهم ليدققوا حسابات الصندوق ويرفعوا اليها تقريراً سنوياً .

( و ) وضع التعليمات اللازمة لتسهيل ادارة معاملات الصندوق وتصفية حسابات الموظف المشمول بأحكام هذا القانون .

**المادة الثامنة -** تتألف مالية الصندوق من الاستقطاعات التقاعدية ونماء أمواله والهبات والمنح من الحكومة وغيرها وتستثمر بالطرق التالية : -

( أ ) لدى انصارف المعترف بها حسب الطرق والنسب التي تراها الهيئة مناسبة .

(ب) شراء سندات قروض الحكومة وحسوات الخزينة واسهم الشركات التي تساهم فيها الحكومة أو المصارف الحكومية .

(ج) شراء السندات المالية للدول التي يمكن تحويل عملتها الى الدينار مباشرة بعد استطلاع رأى البنك المركزي العراقي .

( د ) تسليف المؤسسات شبه الرسمية بضمان وزير المالية أو أحد المصارف المعترف بها بأجل

( أ ) أن لا يتجاوز عدد الأشهر في حساب تقاعده ٤٨٠ شهرا ولا يزيد راتب التقاعد على ٧٠٪ من الراتب الاعلى الذى يتقاضاه الموظف للخمس سنوات الأخيرة وعلى (٧٥) دينارا شهريا ويستثنى من ذلك المصابون بعجز فيمنحون اضافات العجز علاوة على استحقاقهم القانونى من الراتب التقاعدى على أن لا يزيد المجموع على الراتب الاخير للموظف .

(ب) مع مراعاة حدود الراتب المبينة فى الفقرة ( أ ) أعلاه يزداد راتب التقاعد بنسبة ٥ بالمائة اذا كان المتقاعد يعيل ولدا واحدا بنسبة ١٠ بالمائة اذا كان يعيل ولدين بنسبة ١٥ بالمائة اذا كان يعيل ثلاثة أولاد بنسبة ٢٠ بالمائة اذا كان يعيل أربعة أولاد أو أكثر من الذين يستحقون راتب العيال لو كان قد توفى والدهم على أن تخفض الزيادة ٥ بالمائة عن كل ولد يصبح غير مستحق للاعالة عن والده .

**المادة الثالثة عشرة -** تحسب المكافأة بنسبة جزء واحد من ١٢ من مرتب الموظف الشهري فى تاريخ اعتزاله الخدمة وذلك عن كل شهر كامل من الخدمة التقاعدية .

**المادة الرابعة عشرة -** ( أ ) عند اعتزال الموظف الخدمة أو فصله أو عزله منها أو وفاته أثناءها فعلى دائرته المختصة أن ترسل الى الهيئة جميع الاوراق والمعلومات اللازمة مما لها علاقة بذلك .

(ب) عند وقوع مراجعة ذى العلاقة بطلب الاستحقاق التقاعدى فعلى مدير عام صندوق التقاعد ان يقرر مقدار ما يستحقه المراجع من راتب التقاعد أو المكافأة أو يقرر عدم استحقاقه لهما للاسباب القانونية التى يرتأيا ويفهمه بمضمون قراره ويكون ذلك القرار نهائيا ان لم يعترض عليه بموجب المادة الخامسة عشرة .

(ج) يتم تفهيم القرار بأخذ توقيع ذى العلاقة فى أسفل معاملة التقدير أو فى أسفل القرار

المتضمن عدم استحقاقه لراتب التقاعد أو المكافأة أو بارسال كتاب مسجل معنون باسمه يتضمن ماهية القرار المتخذ حول طلبه .

( د ) تشمل أحكام الفقرتين (ب) و (ج) من هذه المادة عيال الموظف أو المتقاعد ممن يطالب بحصته من الاستحقاق العائلي .

**المادة الخامسة عشرة -** ( أ ) لذى العلاقة أن يعترض لدى مجلس التدقيق المؤلف بموجب قانون التقاعد المدنى خلال (٣٠) يوما من تاريخ تفهيمه بالقرار المتخذ من قبل مدير عام صندوق التقاعد وللمجلس أن يقرر بالاكثريه فى جميع النقاط المعترض عليها الناشئة من تطبيق هذا القانون ويبلغ القرار الصادر الى ذى العلاقة وإلى الهيئة .

(ب) لذى العلاقة ومدير عام صندوق التقاعد ان يطلبوا من محكمة التمييز اعادة النظر فى مقررات مجلس التدقيق خلال (٣٠) يوما من تاريخ تبليغها بقراره اذا ما اعتقد أحدهما ان القرار الصادر يخالف أحكام هذا القانون أو يناقض الواقع المستند الى وثائق أو قيود رسمية ويكون قرار محكمة التمييز الصادر بذلك قطعيًا .

(ج) ان استلام المكافأة أو راتب التقاعد المفدر من قبل مدير عام صندوق التقاعد دون الاعتراض عليه يسقط حق الاعتراض على التقدير الواقع .

( د ) (١) يجوز اعادة النظر مجددا فى طلبات منتسبى ادارة انحصار التبغ بشأن خدماتهم التى قضوها فى الادارة المذكورة للمدة السابقة لتاريخ تنفيذ القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٢ ممن سبق لهم مراجعة دوائر التقاعد ورفضت طلباتهم واكتسبت قرارات الرفض الدرجة القطعية لآى سبب كان . ولا يمنع تخلى من يشملهم هذا القانون عن الخدمة بعد ٢٢ - ٩ - ١٩٥٩ من استعمال حقه المذكور أعلاه .

**المادة السادسة عشرة (٢) -** ١ - اذا أعيد

(١) أضيفت بالقانون رقم (١٢٢) لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

(٢) عدلت بالقوانين رقم (٥٦) لسنة ١٩٦٣ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٨٢١ فى ١٩٦٣/٦/٢٥ ورقم (١٢٣)

لسنة ١٩٦٣ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٨٦٦ فى ١٩٦٣/١٠/٣ ورقم (١٠٩) لسنة ١٩٦٤ المشار اليه والقانون

رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٥ المنشور بالوقائع العراقية العدد ١١٠١ فى ١٩٦٥/٤/١٨ والقانون رقم (١١٣) لسنة ١٩٦٥ المنشور

بالوقائع العراقية العدد ١١٤٦ فى ١٩٦٥/٨/٣ والقانون رقم (١٥٥) لسنة ١٩٦٥ المنشور بالوقائع العراقية العدد ١١٩١

فى ١٩٦٥/١١/٩ .



تعيين موظف منح مكافأة تقاعدية بحكم أى قانون تقاعدى فلا تحسب لأغراض التقاعد خدمته التى تقاضى عنها المكافأة الا اذا أعاد المكافأة واذا كانت المكافأة قد منحت لقاء عجز يعيد نصفها .

٢ - لغرض الاستفادة من أحكام الفقرة (١) من هذه المادة على الموظف أن يقدم طلباً خطياً الى المدير العام لصندوق التقاعد مباشرة أو يتوسط دائرته خلال تسعين يوماً من تاريخ مباشرته الوظيفة يطلب فيه رد المكافأة وضم خدمته التى تقاضى عنها المكافأة الى خدمته الاخيرة ويعتبر تاريخ تسجيل الطلب فى دائرة الموظف أو فى المديرية العامة لصندوق التقاعد ان قدم الطلب اليها مباشرة التاريخ الذى قدم فيه الطلب .

٣ - اذا وافق المدير العام لصندوق التقاعد على إعادة المكافأة عندئذ تستوفى من الموظف بنسبة ربع راتبه على أن يتم تسديدها خلال مدة لا تزيد على اثنى عشر شهراً اعتباراً من تاريخ موافقة المدير العام لصندوق التقاعد على الاعادة والا فتستوفى على المبلغ المتأخر فائدة سنوية بنسبة ثلاثة بالمائة اعتباراً من تاريخ انقضاء الاثنى عشر شهراً المذكورة فى هذه الفقرة حتى يتم التسديد الا اذا وافق الموظف على اعادة المكافأة أو أى جزء منها دفعة واحدة .

٤ - اذا توفى الموظف أو اعتزل الخدمة أو فصل منها قبل تسديد المكافأة وفوائدها فتستوفى من راتب تقاعده أو تقاعد عياله بنسبة ربع الراتب التقاعدى ان استحق المتقاعد أو عياله راتباً تقاعدياً الا اذا وافق المتقاعد أو عياله على تسديد المكافأة وفوائدها دفعة واحدة أما اذا استحق المتقاعد أو عياله مكافأة فتستوفى منها المكافأة التقاعدية أو أى جزء منها مع الفائدة دفعة واحدة .

٥ - المعدلة - يتقاضى المتقاعد المعاد تعيينه بوظيفة تقاعدية أو الذى يستخدم كعامل فى الدوائر الرسمية وشبه الرسمية الراتب الاعلى من راتبى الوظيفة أو التقاعد أو الاجور كعامل ، ولا يجوز الجمع بين راتب التقاعد وراتب الوظيفة وبين راتب التقاعد والاجور كعامل ويستثنى من ذلك المتقاعدون الذين لا تزيد رواتبهم التقاعدية

على خمسين ديناراً شهرياً بموافقة وزير المالية ، .

٦ - لا يجوز أن يقل راتب التقاعد المعاد تقديره عما تناوله المتقاعد فى تاريخ اعادة تعيينه .

## الفصل الرابع

### رواتب التقاعد والمكافأة الخاصة

المادة السابعة عشرة - للموظف الذى لا يستطيع الاستمرار على الخدمة لابتلائه بعاة دائمة نجمت بسبب تلك الخدمة وأثناء القيام بها ولا يعزى سببها الى اهماله أو سوء سلوكه أن يتناول راتب تقاعد أو مكافأة وفقاً للقواعد التالية : -

(أ) اذا كانت مقدراته على تحصيل رزقه معدومة بالكلية أو ضعيفة ضعفاً شاملاً فيتناول راتب تقاعد وفقاً لمنطوق المادة (١٢) مع العائلات التالية : -

١ - اذا كانت مقدراته على تحصيل رزقه معدومة بالكلية يضاف له ثلث معدل راتبه .

٢ - اذا كانت مقدراته على تحصيل رزقه ضعيفة ضعفاً شاملاً يضاف له ربع معدل راتبه .

(ب) اذا كانت مقدراته على تحصيل رزقه ضعيفة ضعفاً طفيفاً وخدمته التقاعدية عشر سنوات أو أكثر فيتناول راتب تقاعد وفقاً لمنطوق المادة (١٢) يضاف اليه ثمن معدل راتبه .

أما اذا كانت خدمته التقاعدية أقل من عشر سنوات فيتناول مكافأة بنسبة جزء واحد من ٦ من راتبه الشهري فى تاريخ انفكاكه عن الوظيفة عن كل شهر كامل من الخدمة التقاعدية .

(ج) يوضع نظام خاص لتسهيل تطبيق أحكام هذه المادة .

المادة الثامنة عشرة - الموظف الذى يصاب بعاة دائمة نجمت بسبب الخدمة وأثناء القيام بها ولا يعزى سببها الى اهماله أو سوء سلوكه وكانت غير مانعة لاستمراره على الخدمة يعطى تعويضاً مالياً وفقاً لمقياس يوضع فى نظام خاص على أن لا يتجاوز مبلغه راتب اثنى عشر شهراً .



## الفصل الخامس

### تقاعد العائلة

**المادة التاسعة عشرة - ( أ )** لاقرباء الموظف العراقيين الوارد ذكرهم في المادة ( ٢٠ ) من هذا القانون أن يطلبون تخصيص ما كان يستحقه المتوفى من راتب التقاعد ويقسم ذلك الراتب - عند الطلب - بحصص متساوية على الأقرباء والموظف بصفته أحد أفراد العائلة ويخصص لكل فرد منهم الحصة التي تصيبه بعد التقسيم وتترك الحصة التي تصيب الموظف المتوفى الى الصندوق على أن لا يقل مجموع راتب تقاعد العائلة عن ثلثي راتب التقاعد أما المكافأة فتدفع بأجمعها الى أفراد العائلة دون أن يحسب حساب للموظف المتوفى عند قسمتها ( على أن تقسم على من يستحق الراتب التقاعدي وفق مواد هذا الفصل ) .

(ب) اذا توفى الموظف أو قتل من جراء حادثة طرأت أثناء الخدمة وبسببها ولم يكن اعماله أو سلوكه سببا لوفاته أو قتله يخصص لاقربائه العراقيين الوارد ذكرهم في المادة (٢٠) راتب تقاعد - عند طلبهم - يعادل ما كان يستحقه المتوفى عن خدمته من راتب التقاعد والعجز الكلي المنصوص عليه في المادة ١٧ على أن يقسم على النحو المذكور في الفقرة ( أ ) من هذه المادة وأن لا يقل مجموع راتب العائلة عن ثلثي راتب الموظف المتوفى الشهري في وظيفته الاخيرة ولا يزيد على خمسين دينارا شهريا لجميع العائلة .

**المادة العشرون -** الاقرباء الذين يستحقون تقاعدا أو مكافأة هم :

- ( أ ) الارملة أو الارامل .
  - (ب) الأم أو الجدة عن فقدان الأم .
  - (ج) الاب أو الجد عند فقدان الاب .
  - (د) الابناء والعوازب من البنات .
  - (هـ) أبناء الابن وبناته العوازب عند فقدان أبيهم .
  - (و) الاخوة والاخوات .
- المادة الحادية والعشرون -** ينقطع راتب التقاعد العائلي من المتقاعدة عند زواجها .

**المادة الثانية والعشرون -** يقطع نهائيا راتب التقاعد العائلي عند توظيف ذي العلاقة بوظيفة تقاعدية .

**المادة الثالثة والعشرون -** لا يتناول أب المتوفى أو جده عند فقدان الاب تقاعدا عائليا الا اذا كان معدما وعاجزا عن تحصيل رزقه .

**المادة الرابعة والعشرون -** يتناول ابن المتوفى أو أخوه أو ابن ابنه عند فقدان أبيه راتب التقاعد العائلي الى أن يكمل الثامنة عشرة من عمره وعند ذلك يبطل صرف راتب التقاعد له الا في الحالات التالية :

( أ ) اذا كان يتلقى العلوم في مدرسة ثانوية أو عالية فيمدد صرف راتب التقاعد اليه الى أن يتركها أو يكمل منهاج دراسته الاعتيادية فيهما أو الى أن يكمل الثالثة والعشرين من عمره على أن يراعى في ذلك أقصر المدد .

(ب) اذا أصبح عاجزا عاجزا تاما عن تحصيل رزقه وكان ذلك العجز قد حدث بدون تسبب منه قبل حلول تاريخ قطع الراتب فيستمر صرف الراتب اليه مدى الحياة .

**المادة الخامسة والعشرون -** لا يتناول ابن المتوفى وبنات ابنة واخته وأخوه تقاعدا عائليا الا اذا كانوا في تاريخ وفاته يستحقون شرعا أخذ نفقة منه دون سواء ويستمر على صرف تقاعدهم العائلي للمدة التي كانوا يستحقون الاعالة خلالها لو لم يكن قد توفى .

**المادة السادسة والعشرون - ( أ )** يقسم راتب التقاعد العائلي الى حصص متساوية ما بين الاشخاص الذين يستحقونه .

(ب) اذا تبين أن استحقاق كل فرد منهم يقل عن ( دينار واحد ) فتزاد الحصة الى ( دينار واحد ) في الشهر .

**المادة السابعة والعشرون -** لا يتناول شخص ما أكثر من حصة واحدة في التقاعد العائلي ولا يتناول حصة في أكثر من تقاعد عائلي واحد . واذا استحق في أكثر من تقاعد عائلي واحد فيشترك في التقاعد الذي يتيح له المبلغ الاكبر وتلغى حصة التي يستحقها من رواتب التقاعد الاخرى .

**المادة الثامنة والعشرون - (أ) تقديم طلبات**  
رواتب التقاعد العائلي الى مدير عام صندوق التقاعد من قبل الاقرباء الذين يستحقونها أو من ينوب عنهم قانونا .

(ب) تدفع الحصة التي يتلقى مدير عام صندوق التقاعد الطلبات بشأنها في ظرف سنة واحدة بعد وفاة المتوفى اعتبارا من تاريخ الوفاة ولا تشمل أحكام هذه الفقرة القصر من أفراد العائلة .

(ج) تدفع الحصة التي يتلقى مدير عام صندوق التقاعد الطلبات بشأنها بعد انقضاء السنة اعتبارا من تاريخ وقوع الطلب الا اذا ثبت أن التخلف عن المراجعة كان لمعذرة مشروعة .

**المادة التاسعة والعشرون -** يتم التحقيق عن الاشخاص الذين يطالبون براتب التقاعد العائلي أو المكافأة بموجب التعليمات التي توضح لهذا الغرض وليس لاحد ما مطالبة الهيئة بأى مبلغ كان من المبالغ المدفوعة لاشخاص تم التحقيق عنهم على هذه الصورة .

## الفصل السادس

### احكام شتى

**المادة الثلاثون -** لا يجوز التنازل عن راتب التقاعد لأى شخص وكل تنازل من هذا القبيل يعد باطلا .

**المادة الحادية والثلاثون - (أ) لا يجوز وضع**  
الحجز على رواتب التقاعد أو المكافأة لقاء دين ترتب بذمة ذى العلاقة الا فى الاحوال التالية :

١ - اذا كان الدين يعود الى خزينة الدولة أو الى المؤسسات شبه الرسمية التي يعينها وزير المالية من وقت لآخر .

٢ - اذا كان الدين لغرض ايفاء النفقة الشرعية .

٣ - الديون التي تحققت بذمة ذى العلاقة قبل تنفيذ هذا القانون على شرط تسجيلها لدى الهيئة خلال مدة شهرين من تاريخ تنفيذه .

(ب) لا يجوز فى الاحوال المتقدمة حجز أكثر من ربع راتب التقاعد أو المكافأة .

**المادة الثانية والثلاثون -** كل متقاعد لم يكن قاصرا أو معتوها وانقطع عن تناول راتب تقاعده أو عن المراجعة بشأن تخصيصه له مدة سنة فأكثر يسقط حقه عن تلك المدة الا اذا اثبت انه لم يستطع أن يطلبه فى حينه لمعذرة شرعية . ويعتبر التخلف عن ابراز الوثائق والمعلومات المطلوبة من المتقاعد انقطاعا بغرض هذه المادة . وعلى كل حال لا يجوز صرف رواتب تقاعد متراكمة مدة تزيد على ثلاث سنوات لأى سبب أو معذرة كانت الا اذا كان التأخر واقعا من دائرة التقاعد دون أن يكون لذى العلاقة يد أو تقصير فى المراجعة أو فى استكمال الوثائق المطلوبة منه لانجار معاملته .

**المادة الثالثة والثلاثون -** لا يجوز لدائرة التقاعد أن تقبل مدة خدمة لم تثبت لديها بوثائق أو قيود رسمية .

**المادة الرابعة والثلاثون -** على كل شخص يطلب منه مدير عام صندوق التقاعد أو المختار أو أى موظف آخر نيابة عن مدير عام صندوق التقاعد تزويده بالمعلومات عن كل ولادة أو زواج أو وفاة أو حادثة لها علاقة بدفع راتب التقاعد أو المكافأة أن يقدم تلك المعلومات حسب علمه واعتقاده وكل شخص يتخلف عن القيام بذلك بدون عذر مشروع يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرة دنانير .

**المادة الخامسة والثلاثون - (أ) ١ -** ان دفتر النفوس أو المستند الذى جرى التعيين أو تثبيت العمر بموجبه هو المعول عليه لغرض التثبيت من العمر الحقيقى للموظف أو المتقاعد .

٢ - ان دفتر النفوس الذى جرت بموجبه المعاملة التقاعدية هو المعول عليه لغرض التثبيت من العمر الحقيقى للمتقاعد من أفراد العيال أو لمن يعيله المتقاعد نفسه .

(ب) يجوز فى الاحوال التالية اعتبار الموظف أو المتقاعد بالغا السن القانونية دون حاجة لاقامة الدعوى لتصحيح عمره : -

١ - اذا سبق وجرت معاملة تقاعده وكان قد ابرز مستندا بمقدار عمره وجرت المعاملة التقاعدية وفق ذلك المستند .



رقم ( ١٠٩ ) لسنة ١٩٦٠

قانون

التعديل الرابع عشر لقانون التقاعد المدني رقم

٤٣ لسنة ١٩٤٠ (١)

باسم الشعب

مجلس السيادة

بناء على ما عرضه رئيس الوزراء ووافق عليه

مجلس الوزراء .

صدق القانون الآتي : -

المادة الاولى - ١ - يعتبر أصحاب الجهات

العلمية في المساجد المعينون بعد ١ - ٤ - ١٩٦٠

مشمولين بأحكام قانون التقاعد المدني رقم ٤٣

لسنة ١٩٤٠ وتعديلاته (٢) .

٢ - يجوز للموظف المعين قبل ١/٤/١٩٦٠ طلب

عدم شموله بأحكام قانون التقاعد المدني (٣) .

المادة الثانية (٤) - ١ - يحال المشمولون

بأحكام هذا القانون على التقاعد عند اكمالهم

اثلاثة وستين من العمر .

٢ - يجوز تمديد المدة المذكورة في الفقرة (١)

على أن لا تزيد على سبع سنوات اذا تأيدت مقدرتهم

على الخدمة .

٣ - لمجلس شورى الاوقاف استثناء المعينين

قبل ١/٤/١٩٦٠ القادرين على الخدمة من الاحالة

على التقاعد بعد مراعاة الفقرتين ( ١ و ٢ ) من

هذه المادة اذا اقتضت المصلحة ذلك .

المادة الثالثة - تعتبر الخدمة السابقة حتى

تاريخ ١ - ٤ - ١٩٦٠ المؤيدة بمستندات رسمية

لمن تشمله أحكام هذا القانون خدمة تقاعدية

بالشرطين الآتيين :

١ - يعتبر مجموع رواتب الجهات للموظف

أساساً لاستقطاع الحصة التقاعدية وتخصيص

الراتب التقاعدي (٥) .

٢ - اذا أخذ لخدمة العلم أو دخل تلميذا في

مدرسة أو استخدم في وظيفة ما باعتباره بالغا

سنا معينا لامكان تجنيده أو لامكان دخوله المدرسة

أو الاستخدام فيؤخذ ذلك بنظر الاعتبار في عمره

الحقيقي .

(ج) لا تعتبر الاحكام التي تصدرها المحاكم

والمراجع المختصة بتصحيح عمر الموظف أو التقاعد

اذا كان مضمونها يخالف الفقرات المتقدمة من هذه

المادة .

(د) يجوز الاعتراض لدى الوزير المختص على

القرار الصادر بتثبيت العمر وفقا لما تقدم خلال

ثلاثين يوما من تاريخ التبليغ به فاذا مضت هذه

المدة أو رد الاعتراض كان القرار قطعيا لا يقبل

الطعن فيه من أية جهة كانت وتعتبر القرارات

الصادرة قبل نفاذ هذا القانون غير قابلة

للاعتراض .

المادة السادسة والثلاثون - (أ) يمنح المتقاعدون

مخصصات غلاء المعيشة المقررة للمتقاعدين

المدنيين .

(ب) تسري أحكام قانون التقاعد المدني رقم

٤٣ لسنة ١٩٤٠ المعدل أو أى قانون آخر يحل

محلّه في الاحوال التي لم ينص عليها في هذا

القانون والتي لا تتعارض معه .

المادة السابعة والثلاثون - ينفذ هذا القانون من

تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثامنة والثلاثون - على وزير المالية

تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم السابع من شهر محرم

سنة ١٣٧٩ المصادف لليوم الثالث عشر من شهر

تموز سنة ١٩٥٩ .

(١) الوقائع العراقية العدد ٤١١ في ١٨/٩/١٩٦٠ .

(٢) عدلت واعتبرت فقرة أولى بموجب القانون رقم (١٤٩) لسنة ١٩٦٣ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٨٨٥

في ٢٧/١١/١٩٦٣ .

(٣) أضيفت بالقانون رقم (١٤٩) لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

(٤) معدلة بالقانون رقم (١٤٩) لسنة ١٩٦٣ المشار اليه .

(٥) معدلة بالقانون رقم (١٤٩) لسنة ١٩٦٣ المشار اليه وبالقانون رقم (١٠٥) لسنة ١٩٦٥ المنشور بالوقائع

العراقية العدد ١١٤٢ في ١٩/٧/١٩٦٥ .



٢ - يدفع الموظف ما يترتب عليه من الحصة التقاعدية وتدفع مديرية الاوقاف العامة ما يعادلها الى خزينة الدولة .

**المادة الرابعة -** يلغى من احكام نظام توجيه الجهات وتعديلاته ونظام تشكيلات ادارة الاوقاف رقم ٣٤ لسنة ١٩٤٩ وتعديلاته ما يتعارض صراحة أو ضمنا مع احكام هذا القانون .

**المادة الخامسة -** ينفذ هذا القانون اعتبارا من ١-٤-١٩٦١ .

**المادة السادسة -** على الوزراء تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم السابع عشر من شهر ربيع الاول سنة ١٣٨٠ المصادف لليوم الثامن من شهر ايلول سنة ١٩٦٠ .

رقم ( ١٧٢ ) لسنة ١٩٦٤

قانون

شمول مؤذني وخدم المساجد المضبوطة بأحكام قانون صندوق التقاعد (١)

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

أستنادا الى أحكام الدستور الموقت وبموافقة مجلس الوزراء والمجلس الوطني لقيادة الثورة .

**صدق القانون الآتي :**

**المادة الاولى (٢) -** يخضع المؤذنون وقراء القرآن والخدم في المساجد المضبوطة أو الملحقه بديوان الاوقاف أو تحت ادارة المتولين لاحكام قانون صندوق تقاعد الموظفين والمستخدمين في الدوائر والمؤسسات شبه الرسمية رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٧ المعدل أو أى قانون آخر يحل محله .

**المادة الثانية (٣) - ١ -** يستمر المؤذنون والخدم في المساجد المضبوطة بدفع الحصة التقاعدية وفق النسب والحالات المبينة في المادة الخامسة من قانون التقاعد المدني رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل

كما تستوفى الحصة المذكورة من قراء القرآن في هذه المساجد وفق أحكامها .

٢ - تستوفى الحصة التقاعدية من المؤذنين وقراء القرآن والخدم في المساجد الملحقه وفق احكام الفقرة (١) من هذه المادة ويدفع ديوان الاوقاف أو المتولون ما يعادل ضعف هذه الحصة من واردات الوقف وتحول الى صندوق التقاعد .

**المادة الثالثة -** ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

**المادة الرابعة -** على وزيرى المالية والاوقاف تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الخامس من شهر رجب لسنة ١٣٨٤ المصادف لليوم الثامن من شهر تشرين الثانى لسنة ١٩٦٤ .

رقم ( ٣٣ ) لسنة ١٩٦٦

قانون

التقاعد المدني (٤)

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

أستنادا الى أحكام المادة ( ٤٤ ) من الدستور الموقت وبناء على ما عرضه وزير المالية وبموافقة مجلس الوزراء .

**صدق القانون الآتي :**

**الفصل الاول**

**التعاريف واستحقاق التقاعد والحرمان منه**

**المادة الاولى -** يكون للتعاريف الآتية المعانى المبينة ازاءها اينما وردت في هذا القانون ما لم تقم قرينة على خلاف ذلك .

١ - الموظف - كل شخص عهدت اليه وظيفة داخلية في الملاك الخاص بالموظفين .

٢ - المستخدم - كل شخص عهدت اليه وظيفة استخدامية داخلية في الملاك الدائم الخاص

(١) الوقائع العراقية العدد ١٠٤٦ فى ١٥/١٢/١٩٦٤

(٢) معدلة بالقانون رقم (١٣٣) لسنة ١٩٧٠ المنشور بالوقائع العراقية العدد ١٨٩٤ فى ١/٧/١٩٧٠ .

(٣) أضيفت بالقانون رقم (١٣٣) لسنة ١٩٧٠ وعدل تسلسل المواد التالية تبعا لذلك .

(٤) الوقائع العراقية العدد ١٢٥٩ بتاريخ ٢٤/٤/١٩٦٦

١ - اذا كان قد اكمل خمس عشرة سنة أو أكثر في خدمة تقاعدية يستحق راتباً تقاعدياً يحسب وفق أحكام المادة السادسة من هذا القانون .

٢ - اذا لم يكن قد اكمل خمس عشرة سنة في خدمة تقاعدية يستحق مكافأة تقاعدية تحسب وفق أحكام المادة السابعة من هذا القانون .

٣ - لوزير المالية في ظروف استثنائية أن يضيف مدة لا تزيد على ستة اشهر الى مدة خدمة الموظف المتوفى أو المحال على التقاعد وذلك لاكمال المدة القانونية اللازمة لحصوله أو حصول عياله على الراتب التقاعدي (٢) .

٤ - تسري أحكام الفقرة (٣) من هذه المادة على القضايا السابقة على تنفيذ هذا القانون التي لم يصدر بها قرار بإبلاغ خدمة الموظف الى الحد المقرر لحصوله أو حصول عياله على الراتب التقاعدي ويصرف الراتب التقاعدي في جميع الاحوال من تاريخ قرار وزير المالية وتسبب من المتقاعد المكافأة التي صرفت له أو لمن يستحق الراتب التقاعدي عنه عن مدة الخدمة التي كانت تقل عن خمس عشرة سنة (٣) .

**المادة الثالثة - ١** - للموظف الذي اكمل خمسا وعشرين سنة في خدمة تقاعدية أو اكمل خمسين سنة من عمره ان يطلب احالته على التقاعد وعلى الوزير أو رئيس الدائرة المختص ان يبيت في الطلب خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسجيله في دائرته وقراره في ذلك نهائي فان مضت المدة المذكورة ولم يبيت في الطلب يعتبر الموظف محالاً على التقاعد بانتهائها ويتناول الحقوق التقاعدية التي يستحقها وفق أحكام هذا القانون .

٢ - تجوز احالة الموظف على التقاعد عند اكماله الخامسة والخمسين سنة من عمره اذا كان قد اكمل ثلاثين سنة في خدمة تقاعدية .

٣ - تجوز احالة الموظف على التقاعد عند اكماله ستين سنة من عمره بصرف النظر عن مقدار خدمته التقاعدية .

بالمستخدمين . ولا يعتبر مستخدماً من يستخدم في وظيفة استخدامية محسوبة على الملاك الموقت أو ملاك مشاريع الخطة الاقتصادية ومن يتقاضى راتباً شهرياً أو سنوياً مقطوعاً أو أجرة يومية وأن كانت وظيفته محسوبة على الملاك الدائم الخاص بالمستخدمين . وينصرف مدلول كلمة ( الموظف ) الى ( المستخدم ) اينما وردت في هذا القانون بما لم تقم قرينة على خلاف ذلك .

٣ - الوظيفة التقاعدية - الوظيفة التي تعتبر الخدمة فيها تقاعدية بموجب هذا القانون أو أي قانون آخر .

٤ - الخدمة التقاعدية - مدة خدمة الموظف التي تحسب لغرض التقاعد بموجب هذا القانون أو أي قانون آخر .

٥ - مدير التقاعد - الموظف الذي يعهد اليه وزير المالية ادارة أمور التقاعد .

٦ - المتقاعد - كل شخص يتناول راتباً تقاعدياً أو استحققه بموجب هذا القانون أو قوانين التقاعد المدني التي سبقتة .

٧ - الراتب - الراتب الاسمي للموظف ولا يشمل أية مخصصات .

٨ - معدل الراتب - معدل راتب الموظف خلال (٣٦) شهراً من خدمته التقاعدية الاخيرة ولا تحسب لاغراض هذا المعدل رواتب الخدمة التي بأقل من راتب تام واذا كان مجموع مدة الخدمة التقاعدية التي براتب تام يقل عن (٣٦) شهراً فيكون معدل الراتب معدل رواتب الخدمة التقاعدية بكاملها .

٩ - الحقوق التقاعدية - الراتب التقاعدي أو المكافأة التقاعدية .

١٠ - الشهيد : كل موظف يقتل اثناء الخدمة أو من جرائها (١) .

**المادة الثانية -** كل موظف تنتهي خدمته بمنح الحقوق التقاعدية المبينة فيما يلي مع مراعاة احكام المادتين الثالثة والرابعة من هذا القانون .

(١) اضيفت بالقانون رقم (١٢٨) لسنة ١٩٧٠ الصادر في ١٤/٦/١٩٧٠ والمنشور بالوقائع العراقية العدد ١٨٩١ في ٢٢/٦/١٩٧٠ وقد نصت المادة الرابعة منه على أن تسري أحكامه على عيال الموظف الذي يستشهد أو يتوفى في أو بعد تاريخ نفاذه .

(٣،٢) معدلة بالقانون رقم (١٩٥) لسنة ١٩٦٨ المنشور بالوقائع العراقية العدد ١٦٧٣ في ٣٠/١٢/١٩٦٨ .



٤ - تتحتّم احوالة الموظف على التقاعد عند اكماله الثالثة والستين سنة من عمره بصرف النظر عن مقدار خدمته التقاعدية مع مراعاة أحكام هذا القانون والقوانين الاخرى التي تجيز بقاء الموظف في خدمة تقاعدية بعد بلوغه الثالثة والستين سنة من عمره (١) .

٥ - لمجلس الوزراء أن يستثنى من أحكام الفقرة (٤) من هذه المادة حكام محكمة التمييز ويجيز بقاءهم في وظيفتهم مدة لا تزيد على خمس سنوات بعد اكمالهم الثالثة والستين سنة من عمرهم وله ان يحيل ايا منهم على التقاعد خلال الخمس سنوات المذكورة اذا ثبت عجزه عن القيام بواجبات وظيفته .

٦ - يحال الموظف على التقاعد بصرف النظر عن مقدار عمره ومقدار خدمته التقاعدية اذا ثبت عجزه عن القيام بواجبات وظيفته لاصابته بعاة جسدية أو عقلية يحتمل أن تكون مزمنة وتأيّد ذلك بقرار من لجنة طبية رسمية قبل احواله على التقاعد .

٧ - يعتبر الموظف محالاً على التقاعد اذا الغيت وظيفته لسبب تنسيق في الملاك .

٨ - لا يمنع عزل الموظف أو فصله أو تركه الخدمة لاي سبب عدا الاستقالة من استحقاقه الحقوق التقاعدية مع مراعاة الاحكام الواردة في هذا القانون والقوانين الاخرى .

٩ - اذا طلب الموظف المحال على التقاعد أو المنتهية خدمته لاي سبب اجراء معاملته التقاعدية من دون ان يعترض على قرار احواله على التقاعد أو انتهاء خدمته يسقط حقه في الاعتراض ويكون القرار المذكور نهائياً .

١٠ - يحال الموظف على التقاعد بأمر من الوزير أو رئيس الدائرة المختص عدا الموظف المعسّن بمرسوم جمهوري أو بقرار من مجلس الوزراء

فلا يحال على التقاعد الا بمرسوم جمهوري أو بقرار من مجلس الوزراء على حسب الاحوال .

١١ - يحال ذو الوظيفة الدينية التالية على التقاعد من قبل الوزير المختص أو من يخوله ، سواء كان تعيينه قبل أو بعد نفاذ القانون رقم (١٥٢) لسنة ١٩٦٩ ( قانون تعديل قانون الخدمة في المؤسسات الدينية الخيرية رقم (٥٥) لسنة ١٩٦٦ الملغين ) (٢) :

- ( أ ) التدريس .
- (ب) الامامة والخطابة .
- (ج) الامامة .
- (د) الوعظ والارشاد .

**المادة الرابعة - ١ -** يحرم الموظف أو المتقاعد من الحقوق التقاعدية في الحالات التالية : -

(أ) اذا حكم عليه بالحبس لمدة ثلاثة سنوات أو أكثر من أجل جناية غير سياسية وغير مرتكبة بسبب الدفاع عن النفس أو الشرف العائلي .

(ب) اذا حكم عليه بالحبس لمدة سنة واحدة أو أكثر من أجل جناية أو جنحة تتعلق بواجبات وظيفته الرسمية .

(ج) اذا ارتكب جريمة التزوير أو الاختلاس بصرف النظر عن مدة الحكم ونوعه .

( د ) اذا دخل في خدمة حكومة أجنبية أو منظمة دولية من دون ان توافق الحكومة على ذلك .

(هـ) اذا فقد جنسيته العراقية .

٢ - في الحالات المبينة في البنود ( أ و ب و ج ) من الفقرة (١) من هذه المادة اذا استحق الموظف راتباً تقاعدياً أو كان متقاعداً يدفع الراتب التقاعدي الى عياله المستحقين للراتب التقاعدي بموجب أحكام هذا القانون طيلة مدة حكوميته . ويقطع عند اطلاق سراحه من السجن ويعاد دفعه اليه اذا رد اليه اعتباره أو سقطت الجريمة عنه

(١) تنص المادة الثالثة من قرار مجلس قيادة الثورة رقم (١٠٨٠) لسنة ١٩٧٨ على أن يستثنى الخدم والأئمة الوارد ذكرهم في هذا القرار ( وهم الخدم الفخريون في الروضات الحسينية والعباسية والمديرية والأئمة الذين ترشحهم المحافظات ) من أحكام الفقرة (٤) من المادة (٣) من قانون التقاعد المدني رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وتحسب من تجاوزت أعمارهم الثالثة والستين لأغراض التقاعد - أنظر « مستخدمون » .

(٢) أضيفت بالقانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٢ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢١١٥ في ١٩٧٢/٤/١ ثم عدلت بالقانون رقم (١٣٠) لسنة ١٩٧٢ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٢١٧ في ١٩٧٣/٢/٣



بسبب قانوني . واذا توفى يدفع الراتب التقاعدي الى عياله اعتباراً من تاريخ وفاته . اما ان كان قد حكم عليه بالإعدام ونفذت العقوبة فيه فتعتبر المدة المحصورة بين تاريخ توقيفه وتاريخ اعدائه مدة حبس .

أما اذا استحق الموظف مكافأة تقاعدية تدفع له اذا رد اليه اعتباره أو سقطت الجريمة عنه بسبب قانوني وتدفع الى عياله بعد وفاته .

## الفصل الثاني

### الاستقطاع والتخصيص

**المادة الخامسة - ١ -** تقطع من راتب الموظف حصة التقاعد عن مدة خدمته التقاعدية وفق النسب التالية ولا يقطع شيء عن أية مدة لم تكن خدمته فيها تقاعدية كما لا يقطع شيء عن ممدد الاجازات بدون راتب أو عن نصف الراتب الذي لم يتسلمه الموظف عند تمتعه باجازة بنصف راتب أو قضائه أية مدة بنصف راتب . وتسرى هذه النسب على مدة الخدمة التي تبدأ من تاريخ تنفيذ هذا القانون .

( أ ) اذا كان راتب الموظف أقل من (٥٠) ديناراً فتكون الحصة التقاعدية بنسبة ٧٪ ( سبعة من المئة ) من راتبه .

( ب ) اذا كان راتب الموظف (٥٠) ديناراً فأكثر وأقل من (١٠٠) دينار فتكون الحصة التقاعدية بنسبة ٨٪ ( ثمانية من المائة ) من راتبه .

( ج ) اذا كان راتب الموظف (١٠٠) ديناراً فأكثر ولا يزيد على (١٥٠) ديناراً فتكون الحصة التقاعدية بنسبة ٩٪ ( تسعة من المائة ) من راتبه .

( د ) اذا كان راتب الموظف أكثر من (١٥٠) ديناراً فتكون الحصة التقاعدية بنسبة ١٠٪ ( عشرة من المائة ) من راتبه .

٢ - لا يرد ما استقطع قانوناً عن حصة التقاعد بحكم هذا القانون أو القوانين الأخرى التي كانت مرعية قبل نفاذه وينظر في تقدير صحة الاستقطاع الى تاريخ الاستقطاع .

**المادة السادسة -** يحسب الراتب التقاعدي على الوجه التالي :

١ - يضرب معدل الراتب في عدد الأشهر الكاملة من الخدمة التقاعدية ويقسم حاصل

الضرب على (٥٧٠) فيكون خارج القسمة الراتب التقاعدي .

٢ - لا يتجاوز عدد الأشهر التي تحسب لأغراض الفقرة (١) من هذه المادة (٤٨٠) شهراً وفي حالة تجاوزها الحد المذكور تترك الأشهر الزائدة من بداية خدمة الموظف .

٣ - لا يزيد راتب التقاعد مع الإضافات الواردة في الفقرة (٥) من هذه المادة على (٧٥٪) من أعلى راتب تقاضاه الموظف خلال الثلاث سنوات الأخيرة من خدمته التقاعدية ولا يزيد راتب التقاعد والإضافات الواردة في الفقرة (٥) من هذه المادة على (١٠٠٪) دينار وفي جميع الأحوال لا يزيد الراتب التقاعدي والإضافات الواردة في الفقرة (٥) من هذه المادة ومخصصات غلاء المعيشة على ٩٠٪ مما كان يتقاضاه الموظف في الخدمة من راتب ومخصصات غلاء المعيشة .

٤ - يستثنى من أحكام الفقرة (٣) من هذه المادة الموظف المصاب بعجز فيمنح الإضافات الواردة في الفقرة (٥) من هذه المادة علاوة على ما يستحقه من راتب التقاعد وضم العجز على ان لا يزيد مجموع ما يتقاضاه مع مخصصات غلاء المعيشة كمتقاعد على ٩٠٪ ( تسعين من المائة ) من أعلى راتب تقاضاه خلال الثلاث سنوات الأخيرة من خدمته التقاعدية بضمنه مخصصات غلاء المعيشة . ولا يجوز أن يزيد راتبه التقاعدي وضم العجز والإضافات الواردة في الفقرة (٥) من هذه المادة على (١٠٠٪) دينار .

٥ - مع مراعاة احكام الفقرة (٣) من هذه المادة يزداد الراتب التقاعدي بنسبة ٥٪ عن كل ولد يعيله المتقاعد من الذين يستحقون تقاعد العيال لو كان أبوهم قد توفى وذلك لغاية ٢٠٪ من الراتب التقاعدي وتخفيض الزيادة البالغة ٥٪ عن كل ولد يصبح غير مستحق الاعالة من والده .

٦ - اذا كان راتب المتقاعد وفق الفقرة (١) من هذه المادة يقل عن الدينار فيبلغ الى دينار واحد .

**المادة السابعة -** يتم تقدير المكافأة بقسمة راتب الموظف على (١٢) وضرب خارج القسمة في عدد الأشهر الكاملة من الخدمة التقاعدية فيكون الناتج مبلغ المكافأة المستحقة .

**المادة الثامنة - ١ -** عند احالة الموظف على التقاعد أو انتهاء خدمته ترسل دائرته الى مديرية التقاعد العامة جميع المعلومات والوثائق التي لها علاقة بحقوقه التقاعدية .

**٢ -** تصدر مديرية التقاعد العامة بناء على طلب تحريري من المتقاعد قرارا فيما يستحقه من الحقوق التقاعدية وتبلغه اليه أو الى من يحل محله قانونا .

**٣ -** تجرى التبليغات لاغراض هذا القانون باستحصال توقيع الموظف أو المتقاعد أو من يحل محلها قانونا على المعاملة نفسها أو على القرار المتخذ بحقه أو على ورقة تبليغ تعد خصيصا لذلك وترسل الى الموظف أو المتقاعد مباشرة بالبريد المسجل أو عن طريق أى مرجع رسمى لتوقيعها واعادتها الى مديرية التقاعد العامة .

**٤ -** تسرى أحكام الفقرتين ( ٣ و ٢ ) من هذه المادة على عيال الموظف أو المتقاعد عند طلبهم استحقاقهم من التقاعد العائلي .

**المادة التاسعة - ١ -** مع مراعاة أحكام الفقرة (١) من المادة الثالثة من هذا القانون لذى العلاقة ان يعترض لدى مجلس التدقيق المؤلف بموجب الفقرة (٢) من هذه المادة على أى قرار يصدره بحقه الوزير أو رئيس الدائرة المختص أو مدير التقاعد فيما له علاقة بالتقاعد وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغه بالقرار المعترض عليه .

**٢ -** يؤلف مجلس التدقيق من عضوين من كبار موظفي وزارة المالية وعضو تعينه الوزارة التي ينتسب اليها الموظف أو كان ينتسب اليها قبل انتهاء خدمته ويكون احد العضوين المنسوبين الى وزارة المالية رئيسا للمجلس . وتتخذ قراراته بالاتفاق أو بالاكثريه وينظر في جميع النقاط المعترض عليها الناشئة من تطبيق احكام هذا القانون أو قوانين التقاعد الاخرى عدا الاعتراضات التي تقدم على القرارات المتخذة بالاستناد الى قانون التقاعد العسكري فيعترض عليها لدى

مجلس التدقيق المؤلف بموجب القانون المذكور وتكون خاضعة للرسم المقرر في الفقرة (٣) من هذه المادة . وتبلغ قراراته الى المعترض والى المعترض عليه وفق أحكام الفقرة (٣) من المادة الثامنة من هذا القانون (١) .

**٣ -** يستوفى من المعترض رسم قدره ثلاثة دنانير عند الاعتراض لدى مجلس التدقيق سواء كان القرار المعترض عليه صادرا تطبيقا لاحكام هذا القانون أو تطبيقا لاحكام أى قانون تقاعدي آخر ويعاد الرسم المذكور الى المعترض اذا ظهر محقا في اعتراضه أو في جزء منه وذلك بعد اكتساب قرار المجلس الدرجة القطعية وتعتبر أحكام بقية قوانين التقاعد التي لا تفرض مثل هذا الرسم عند الاعتراض لدى مجلس التدقيق معدلة بموجب احكام هذه الفقرة .

**٤ -** تسرى احكام الفقرة (٣) من هذه المادة على كل اعتراض يقدم الى مجلس التدقيق اعتبارا من تاريخ تنفيذ هذا القانون بصرف النظر عن تاريخ القرار المعترض عليه .

**٥ -** للمعترض وللمعترض عليه ان يميز قرار مجلس التدقيق لدى محكمة تمييز العراق خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغه به ويكون قرار محكمة التمييز الصادر بذلك قطعي .

**٦ -** اذا قبض المتقاعد راتب التقاعد أو المكافأة ولم يعترض على التقدير أو على الوقائع التي استند عليها التقدير خلال شهر من تاريخ قبضه التقاعد يسقط حقه في الاعتراض ويكون قرار التقدير نهائيا .

### الفصل الثالث

#### الخدمة التقاعدية

**المادة العاشرة - ١ -** تحسب خدمة تقاعدية لاغراض هذا القانون الخدمة التي اعتبرت تقاعدية بموجب قوانين التقاعد التي سبقت تنفيذ هذا القانون وكذلك الخدمة في وظيفة تقاعدية بعد تنفيذه .

**(٢)٢ -** تحسب من الخدمات التقاعدية وفق احكام

(١) معدلة بالقانون رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٠ المنشور بالوقائع العراقية العدد ١٨٤٤ في ١٩٧٠/٢/٢٥ .

(٢) أضيفت بالقانون رقم (٥١) لسنة ١٩٦٩ الصادر في ١٩٦٩/٤/١٥ والمنشور بالوقائع العراقية العدد ١٧١٨ في

١٩٦٩/٤/٢٠ ، وقد نصت المادة الثانية منه على أن لا تسرى أحكام هذا القانون على الموظف الذي تمار خدماته الى جامعة

الدول العربية أو الى المنظمات العربية المنبثقة عنها ويبقى خاضعا لاحكام المادة الرابعة عشرة من القانون خلال مدة

اعارته ، ونصت المادة الثالثة على أن تسرى احكام هذا القانون على الموظف الذي يكون مستمرا في خدمة تقاعدية أو

في خدمة جامعة الدول العربية أو المنظمات العربية المنبثقة عنها في تاريخ نشره .



هذا القانون الخدمة في جامعة الدول العربية وفي المنظمات العربية المنبثقة عنها وذلك بالشروط التالية :

( أ ) أن تكون الخدمة في وظيفة محسوبة على الملاك الدائم للموظفين والمستخدمين في جامعة الدول العربية أو المنظمات العربية المنبثقة عنها وأن يقدم الموظف طلبا باحتساب هذه الخدمة تقاعدية .

(ب) أن يكون الموظف عراقيا ، وأن يكون تعيينه في جامعة الدول العربية أو المنظمات العربية المنبثقة عنها قد تم دون معارضة الحكومة العراقية سابقا . وبموافقتها بعد نفاذ هذا القانون .

(ج) أن لا يكون الموظف يتقاضى راتبا تقاعديا من الحكومة العراقية خلال مدة خدمته التي يطلب احتسابها تقاعدية .

(د) يفقد الموظف أو المستخدم حقوقه التقاعدية اذا رفض استدعاء الحكومة العراقية له للخدمة في العراق .

(هـ) أن يدفع الموظف عن خدمته في جامعة الدول العربية أو المنظمات العربية المنبثقة عنها الى الخزينة حصة تقاعدية تعادل ثلاثة أمثال الحصة التقاعدية المقررة في قانون التقاعد المدني المعمول به في العراق خلال مدة خدمته التي يطلب احتسابها تقاعديا وفق أحكام هذا القانون ويتخذ راتبه الذي يستحقه وفق قانون الخدمة المدنية أساسا في احتساب هذه الحصة .

**المادة الحادية عشرة -** اذا استقال الموظف لغرض الدراسة في الكليات والجامعات ونال درجة علمية أعلى من الدرجة العلمية التي كان يحملها عند الاستقالة تحسب مدة دراسته من الخدمة التقاعدية مقيدة بالمدة الاصفورية للدرجة العلمية التي حصل عليها حسبما تقرر وزارة التربية ويشترط لتطبيق هذه المادة ان :

١ - تكون استقالة الموظف من وظيفة تقاعدية

أو انها اعتبرت تقاعدية فيما بعد ولا يعتبر مستقيلا من استغنى عنه أو فصل أو عزل أو انهيته خدمته بأي شكل عدا الاستقالة .

٢ - يعود الموظف بعد أو قبل اكمال دراسته الى وظيفة تقاعدية وان يكون موجودا في هذه الوظيفة في أو بعد ١-٥-١٩٦٣ ولا تحسب مدة الدراسة تقاعدية للموظف الذي يعود الى وظيفة تقاعدية بعد تاريخ تنفيذ هذا القانون الا اذا كانت استقالته قبل تاريخ ١/٥/١٩٦٦ (١) .

٣ - يدفع الموظف للخزينة الحصة التقاعدية عن المدة المحتسبة له تقاعدية ويتخذ راتبه الذي كان يتقاضاه عند الاستقالة اساسا لاحتساب هذه الحصة اما ان كانت استقالته من دائرة شبيهة رسمية فتدفع دائرته الى الخزينة مبلغا اضافيا يعادل الحصة التقاعدية عن نفس المدة .

**المادة الثانية عشرة -** ١ - مدد الاجازات بنصف راتب ومدد سحب اليد التي يستحق الموظف عنها نصف راتب يحسب نصفها خدمة تقاعدية .

٢ - مدد الاجازات بدون راتب والمدد التي تعقب تاريخ اكتساب الاحكام العقابية الدرجة القطعية التي تمنع بقاء الموظف في الخدمة لا تحتسب خدمة تقاعدية .

**المادة الثالثة عشرة -** ١ - تحسب مدة الخدمة في منصب الوزارة تقاعدية وتسرى على الوزير جميع الاحكام الواردة في هذا القانون الا ما تعارض منها مع أحكام هذه المادة .

٢ - يستحق الوزير الذي ليست له خدمة تقاعدية قبل استيزاره راتبا تقاعديا اسميا قدره خمسون دينارا . فان كانت له خدمة تقاعدية فيعتبر المبلغ المذكور مضافا اليه مبلغ قدره ثلاثة دنانير عن كل سنة كاملة من هذه الخدمة - بضمنها مدة استيزاره - راتبا اسميا يستحقه الا اذا كان يستحق راتبا تقاعديا اسميا اكثر من ذلك بموجب الاحكام الاخرى من القانون فيحسب راتبه التقاعدي بمقتضاها . وفي كل الاحوال لا يتجاوز مجموع الراتب التقاعدي الاسمي مع

(١) معدلة بالقانون رقم (١٩٧) لسنة ١٩٦٩ المنشور بالوقائع العراقية العدد ١٨١٥ في ٢٠/١٢/١٩٦٩ .

(٢) معدلة بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٩ الصادر في ٢١/١/١٩٦٩ والمنشور بالوقائع العراقية العدد ١٦٨٥ في

٢٨/١/١٩٦٩ ونصت المادة الثانية منه على أن تسرى أحكامه على الوزير الذي يترك المنصب الوزاري بعد تاريخ نفاذه .



الاضافة المنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة السادسة من القانون على مائة دينار (١) .

اما أن كانت خدمته التقاعدية تقل عن عشر سنوات فيستحق مكافأة ويتخذ راتب آخر وظيفة كان يشغلها قبل استيزاره اساسا لاحتساب المكافأة الا اذا كانت جميع خدماته التقاعدية في منصب وزاري أو كانت خدمته الاخيرة قبل مطالبتة بالمكافأة في منصب غير وزاري فعندئذ يتخذ راتب الوزارة اساسا لاحتساب المكافأة في الحالة الاولى ويتخذ راتب الوظيفة الاخيرة اساسا لاحتساب المكافأة في الحالة الثانية .

٣ - مع مراعاة احكام المادة الرابعة من هذا القانون يستحق الوزير الحقوق التقاعدية عند تركه الوزارة أو الوظيفة بأى سبب من الاسباب بضمنها الاستقالة سواء كانت استقالته من منصب وزاري أو من وظيفة أخرى .

٤ - لا تسرى احكام الفقرات ( ٢ و ٣ و ٤ ) من المادة الثالثة من هذا القانون على الوزير .

٥ - للوزير الذى يبلغ تقاعده الحد الاقصى للراتب التقاعدى بموجب القانون الذى ينظم حقوقه التقاعدية ان يطلب عدم احتساب مدة استيزاره أو أى جزء منها لاغراض التقاعد . وعندئذ ينفذ طلبه اعتبارا من اليوم الاول للشهر الذى يلي الشهر الذى يقدم فيه الطلب أو أى تاريخ آخر يئيه يعينه الوزير فى طلبه .

٦ - لا تستوفى الحصة التقاعدية من الوزير الذى لا تحسب مدة استيزاره أو أى جزء منها خدمة تقاعدية اعتبارا من التاريخ الذى نفذ فيه طلبه وفق الفقرة (٥) من هذه المادة ويبقى يتقاضى راتب الوزارة فقط خلال مدة استيزاره ويعاد له راتبه التقاعدى عند تركه الوزارة أن كان متقاعدا قبل استيزاره ، وتجرى له المعاملة التخصيصية اللازمة ان لم يكن متقاعدا قبل استيزاره أو أضيفت مدة استيزاره أو جزء منها لاغراض التقاعد .

٧ - لا تحسب لاغراض الفقرة (٨) من المادة الاولى من هذا القانون مدة استيزار الوزير التى لم تعتبر تقاعدية كما لا تحسب لاي غرض من الاغراض المبحوث عنها فى قوانين التقاعد الاخرى .

٨ - ( أ ) ( ٢ ) - للموظف الذى يبلغ راتبه التقاعدى الحد الاقصى بموجب القانون الذى ينظم حقوقه التقاعدية ، ان يطلب عدم احتساب الخدمة التقاعدية أو أى جزء منها لاغراض التقاعد ، على ان يوقف استقطاع الحصة التقاعدية من راتبه من تاريخ تنفيذ الطلب .

(ب) لا تحتسب الخدمة المشمولة بالفقرة ( أ ) اعلاه ، لاغراض الفقرة (٨) من المادة الاولى من هذا القانون ، أو أى قانون تقاعدى آخر .

**المادة الرابعة عشرة -** الموظف المعارة خدماته وفق احكام القوانين المرعية تحسب مدة اعارته خدمة تقاعدية بالشروط التالية : -

١ - تستقطع الجهة المستعيرة حصة التقاعد من راتبه وفق أحكام هذا القانون وتضيف لها من ميزانيتها مبلغا يعادلها وتدفع مجموع المبلغين شهريا الى خزانة الدولة .

٢ - اذا رفضت الجهة المستعيرة دفع ما يصيبها من حصة التقاعد وفق أحكام الفقرة (١) من هذه المادة فيتحمل الموظف الحصة التقاعدية ومعادلها .

٣ - يتخذ راتب الموظف الذى كان يتقاضاه فى وظيفته المعار منها اساسا لاحتساب حصة التقاعد ومعادلها الذى تتحمله الجهة المستعيرة ولمعدل الراتب ايضا .

**المادة الخامسة عشرة -** لا تعتبر من الخدمة التقاعدية : -

١ - مدة الخدمة التى يؤديها الموظف بعقد خاص ويستثنى من ذلك الموظف العراقى الذى يخدم ايفاء لعقد سبق ان تعهد بموجبه بالخدمة لقاء دراسته .

٢ - مدة خدمة الموظف قبل اكماله سن

(١) مدلة القانون رقم (١١) لسنة ١٩٦٩ الصادر فى ١٩٦٩/١/٢١ والمنشور بالوقائع المراقية العدد ١٦٨٥ فى ١٩٦٩/١/٢٨ ونصت المادة الثانية على أن تسرى أحكامه على الوزير الذى يترك المنصب الوزاري بعد تاريخ نفاذه .  
(٢) مضافة بالقانون رقم (١٦٢) لسنة ١٩٧٦ المنشور بالوقائع المراقية العدد ٢٥٦٦ فى ١٩٧٧/١/١٠ .

الثامنة عشرة من العمر وتستثنى من ذلك الممرضة فتحسب مدة خدمتها تقاعدية بعد اكمالها سن السادسة عشرة من العمر .

٣ - مدة خدمة الموظف بعد اكماله سن الثالثة والستين من العمر أو بعد اكماله سن الثامنة والستين من العمر اذا كان من حكام محكمة التمييز وصدر قرار من مجلس الوزراء بجواز بقاءه في الخدمة وفق احكام الفقرة (٥) من المادة الثالثة من هذا القانون .

٤ - مدة الخدمة المعتبرة تقاعدية بموجب قانون آخر من قوانين التقاعد العراقية مع مراعاة احكام المادة العاشرة من هذا القانون .

٥ - مدة الخدمة التي تكون خلالها خدمة الموظف مخالفة للقوانين المرعية .

٦ - لا تسرى احكام الفقرة (٣) من هذه المادة على الوزراء بالنسبة لمدة خدمتهم في منصب الوزارة .

٧ - لا تسرى احكام هذه المادة على الموظف الذي تجيز قوانين خاصة استمراره في الخدمة بعد اكماله الثالثة والستين من العمر وتقر احتساب خدمته تقاعدية بعد اكماله السن المذكورة أو تجيز تعيينه قبل اكماله الثامنة عشرة من العمر وتقر احتساب خدمته تقاعدية قبل اكماله السن المذكورة .

## الفصل الرابع

### تقاعد ذوي الوظائف الدينية (١)

المادة السادسة عشرة - ١ - تسرى احكام هذا القانون على المعينين في أو بعد ١-٤-١٩٦٠ في احدى الوظائف الدينية الآتية في المساجد المضبوطة والملحقة بديوان الاوقاف :

( أ ) التدريس .

(ب) الامامة والخطابة .

(ج) الامامة .

(د) الوعظ والارشاد .

٢ - يراعى ما يلي بالنسبة للمشمولين بأحكام الفقرة (١) من هذه المادة :

( أ ) يتخذ مجموع رواتب المعينين في الوظائف آنفة الذكر اساسا لاستقطاع الحصة التقاعدية ومعادلتها وتقدير الحقوق التقاعدية .

(ب) يؤمن ديوان الاوقاف استقطاع الحصة التقاعدية من رواتبهم وفق احكام القانون مع مبلغ معادل لها من الجهة التي تصرف هذه الرواتب ، ويحول مجموع الحصتين شهريا الى الخزينة .

(ج) يحال المشمولون باحكام هذه المادة على التقاعد عند اكمالهم الثالثة والستين من العمر ، ولمجلس الاوقاف الاعلى ان يجيز بقاءهم في الخدمة مدة لا تزيد على سبع سنوات اذا تأيدت مقدرتهم على الاستمرار فيها بتقرير من لجنة طبية رسمية وللمجلس ان يحيل أيا منهم على التقاعد في أي وقت خلال سبع السنوات المذكورة اذا ثبت عجزه عن الاستمرار في الخدمة بتقرير من لجنة طبية رسمية .

٣ - للمعينين في احدى الوظائف الدينية قبل ١ - ٤ - ١٩٦٠ الذين لم يطلبوا شمولهم بأحكام هذا القانون ، أو الذين طلبوا عدم شمولهم بأحكامه ان يطلبوا شمولهم به خلال مدة لا تتجاوز تسعين يوما من تاريخ تنفيذ هذا القانون ( التعديل ) ، وعندئذ تحسب جميع خدماتهم تقاعدية مع مراعاة احكام الفقرة (٢) من كل من المادة السادسة والمادة الخامسة عشرة من هذا القانون ، على ان يسددوا هم أو عيالهم بعد وفاتهم الحصة التقاعدية عنها ، ويقوم ديوان الاوقاف بتسديد المبلغ المعادل لتلك الحصة على الوجه المبين في الفقرة ( ٢ - ب ) من هذه المادة (٢) .

(١) كان عنوان هذا الفصل ( تقاعد اصحاب الجهات العلمية ) ثم عدل على النحو المذكور بموجب القانون رقم (١٣٠) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه .

(٢) تنص المادة الاولى من القانون رقم (١٣٠) لسنة ١٩٧٣ المنشور بالوقائع العراقية - العدد ٢٢٩٤ في ١٥/١١/١٩٧٣ على أن ، لذوي الوظائف الدينية الذين لم يتقدموا بالطلبات المبينة في الفقرة (٣) من المادة السادسة عشرة من القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ المعدل خلال المدة القانونية المحددة فيها أن يتقدموا بطلباتهم خلال مدة لا تتجاوز تسعين يوما من تاريخ نفاذ هذا القانون .



٤ (١) - يستغنى عن خدمات المذكورين في الفقرة (٣) من هذه المادة إذا لم يطلبوا خلال المدة المحددة فيها شمولهم بأحكام هذا القانون وذلك عند اكمالهم الثالثة والستين من العمر . ولمجلس الاوقاف الأعلى أن يجيز استمرار بقائهم في الخدمة على الوجه المبين في الفقرة ( ٢ - ج ) من هذه المادة . ولديوان الاوقاف الاستفادة من القادرين منهم على الخدمة بتقرير من لجنة طبية رسمية . بصفة محاضرين بعد الاستغناء عن خدماتهم .

٥ - تضاف للمشمولين بأحكام هذه المادة الخدمة التي اعتبرت تقاعدية وفقا لاحكام هذا القانون أو أحكام أى قانون آخر . كما تضاف مدة خدماتهم التقاعدية وفق أحكام هذه المادة عند انتقالهم الى خدمة تقاعدية أخرى .

### الفصل الخامس

#### تقاعد الحراس الليليين

**المادة السابعة عشرة -** يعامل ضابط الحراسة - وهو من حاز على رتبة حارس أول فما فوق - معاملة الموظف في حقوقه التقاعدية غير انه لا يدفع حصة التقاعد عن خدمته في الحراسة ويحال على التقاعد عند اكماله الستين سنة من عمره ولا تحسب تقاعدية خدمته في الحراسة بعد اكماله السن المذكورة .

**المادة الثامنة عشرة -** تسرى على الحارس الليلي - وهو من لم ينل رتبة حارس أول فما فوق - أحكام هذا القانون فيما لم ينص عليه في هذا الفصل .

**المادة التاسعة عشرة -** تحسب لاغراض التقاعد خدمة الحارس الليلي بالشروط التالية : -

١ - لا يدفع الحارس الليلي حصة التقاعد عن خدمته في الحراسة .

٢ - يحال الحارس الليلي على التقاعد عند اكماله الستين سنة من عمره ولا تحسب خدمة تقاعدية خدمته في الحراسة بعد اكماله السن المذكورة .

**المادة العشرون -** يستحق الحارس الليلي راتباً تقاعدياً مقطوعاً كما مبين أدناه حسب مدة

خدمته التقاعدية ولا يتقاضى مخصصات غلاء المعيشة :

١ - الحارس الليلي الذي له خدمة تقاعدية لا تقل عن خمس عشرة سنة ولا تزيد على عشرين سنة يكون راتبه التقاعدي دينارين اثنين فقط .

٢ - الحارس الليلي الذي له خدمة تقاعدية تزيد على عشرين سنة ولا تزيد على خمس وعشرين سنة يكون راتبه التقاعدي ثلاثة دنانير فقط .

٣ - الحارس الليلي الذي له خدمة تقاعدية تزيد على خمس وعشرين سنة يكون راتبه التقاعدي ثلاثة دنانير وخمسمائة فلس .

**المادة الحادية والعشرون -** اذا أحيل الحارس الليلي على التقاعد لاصابته بعمالة دائمة ناجمة عن حادثة طارئة حدثت له أثناء قيامه بواجبات وظيفته وبسببها ولا يعزى سببها الى اهماله أو سوء سلوكه وكانت خدمته التقاعدية لا تقل عن خمس عشرة سنة يستحق الاضافات التالية الى راتبه المعين في المادة العشرين من هذا القانون حسب درجة عجزه .

#### مقدار الاضافة

#### درجة العجز

##### الدرجة الاولى

١/٢٥٠ دينار ( دينار واحد ومائتان وخمسون فلساً ) .

##### الدرجة الثانية

١/٠٠٠ دينار ( دينار واحد فقط ) .

##### الدرجة الثالثة

( ٧٥٠ فلساً ) سبعمائة وخمسون فلساً ) .

**المادة الثانية والعشرون -** ١ - اذا أحيل الحارس الليلي على التقاعد لاصابته بعمالة ناجمة عن حادثة طارئة حدثت له أثناء قيامه بواجبات وظيفته وبسببها ولا يعزى سببها الى اهماله أو سوء سلوكه وكانت خدمته التقاعدية تقل عن خمس عشرة سنة يستحق مكافأة بالمقادير المبينة أدناه حسب درجة عجزه ويتخذ راتبه الاخير أساساً لاحتساب المكافأة : -



## مقدار المكافأة

## درجة المعجز

### الدرجة الاولى

راتب شهر واحد عن كل سنة خدمة .

### الدرجة الثانية

ثلثا الراتب الشهري عن كل سنة خدمة .

### الدرجة الثالثة

نصف الراتب الشهري عن كل سنة خدمة .

٢ - تحسب كسور السنة من الاشهر الكاملة جزءا من السنة حسب نسبتها الى عدد اشهر السنة الكاملة لغرض احتساب المكافأة المبحوث عنها في الفقرة (١) من هذه المادة وتهمل المدة التي تقل عن الشهر .

**المادة الثالثة والعشرون (١) - اولا -** ينتقل الراتب التقاعدي للحارس الليلي ، الى عياله بعد وفاته .

**ثانيا - ( مؤقتة ) -** لعيال الحارس الليلي المتوفى قبل نفاذ هذا القانون ، تقديم طلبات منحهم الحقوق التقاعدية ، ويصرف الراتب التقاعدي لهم اعتبارا من تاريخ تقديمهم هذه الطلبات .

**المادة الرابعة والعشرون -** يتبع في تعيين عاهة الحارس الليلي ودرجتها وتأثيرها على قدرته على تحصيل رزقه أحكام النظام الخاص بذلك .

## الفصل السادس

### اعادة تعيين المتقاعد

**المادة الخامسة والعشرون - ١ -** اذا أعيد تعيين موظف سبق أن منح مكافأة تقاعدية بموجب أي قانون تقاعدي في وظيفة تقاعدية فلا تحسب لاغراض التقاعد خدمته التي تقاضى عنها المكافأة الا اذا أعاد المكافأة واذا كانت المكافأة قد منحت له لقاء عجز فيعيد نصفها .

٢ - على الدائرة التي تعيد تعيين الموظف أن تبلغه خلال ستة أشهر من تاريخ مباشرته بموجب ورقة تبليغ تحفظ في اضرارته الشخصية تعلمه فيها انه اذا سبق له أن تقاضى مكافأة عن أية

خدمة تقاعدية ويطلب اضافة خدمته التي تقاضى عنها المكافأة الى خدمته الحالية عليه ان يقدم طلبا تحريريا بذلك الى مديرية التقاعد العامة مباشرة أو بتوسطها وذلك خلال تسعين يوما من تاريخ تسجيل الطلب في دائرة الموظف أو في مديرية التقاعد العامة أن قدم اليها مباشرة التاريخ الذي قدم فيه الطلب فان لم يقدم الموظف الطلب خلال المدة المذكورة يسقط حقه في ضم خدمته التي تقاضى عنها المكافأة الى خدمته في الوظيفة المعاد تعيينه فيها .

٣ - اذا تقرر اعادة المكافأة تستوفى من الموظف بنسبة ربع راتبه على أن يتم تسديدها خلال مدة لا تزيد على اثني عشر شهرا اعتبارا من تاريخ قرار استردادها وبخلافه تستوفى عن المبلغ المتأخر فائدة سنوية بنسبة ٣٪ اعتبارا من تاريخ انقضاء الاثني عشر شهرا المذكورة في هذه الفقرة حتى يتم تسوية المكافأة الا اذا وافق الموظف على اعادة المكافأة أو أي جزء منها دفعة واحدة قبل استحقاق الفوائد وتنزل الفائدة عن أي مبلغ يتم تسديده قبل استحقاق الفائدة عليه .

٤ - اذا توفي الموظف أو أعيد الى التقاعد قبل أن يتم تسديد المكافأة وفوائدها تستوفى المكافأة وفوائدها أو المتبقى منهما من راتب تقاعده أو تقاعد عياله بنسبة ربع الراتب التقاعدي ان استحق المتقاعد أو عياله راتبا تقاعديا الا اذا وافق المتقاعد أو عياله على تسديد المكافأة وفوائدها دفعة واحدة اما ان استحق المتقاعد أو عياله مكافأة فتستوفى منها المكافأة التقاعدية أو أي جزء منها دفعة واحدة ويستمر استحقاق الفوائد بعد اعادة المتقاعد الى التقاعد أو وفاته حتى يتم تسديد المكافأة وفوائدها .

**المادة السادسة والعشرون - ١ -** اذا أعيد تعيين المتقاعد في وظيفة تقاعدية ينقطع راتب تقاعده اعتبارا من تاريخ مباشرته وظيفته التقاعدية وله ان كان تقاعده غير عائلي أن يطلب اعادته الى التقاعد في أي وقت يشاء بصرف النظر عن عمره ومدة خدمته .

٢ - للحكومة أن تعيد الى التقاعد المتقاعد

تقاعداً غير عائلي الذي أعيد تعيينه في وظيفة تقاعدية في أي وقت تشاء بصرف النظر عن عمره ومدة خدمته ولا يعاد الموظف المعين بمرسوم جمهوري إلى التقاعد إلا بمرسوم جمهوري .

٣ - يستحق الموظف المعاد إلى التقاعد وفق أحكام الفقرتين ( ١ و ٢ ) من هذه المادة راتب تقاعد يتم تقديره وفق أحكام المادة السادسة من هذا القانون وعند تقدير راتب تقاعده تضاف خدمته التقاعدية الأخيرة إلى خدماته التقاعدية السابقة ولا يجوز أن يقل راتب تقاعده الأخير عن راتب تقاعده في تاريخ إعادة تعيينه .

٤ - تطبق أحكام الفقرات ( ١ - ٣ ) من هذه المادة على كل متقاعد أعيد تعيينه في وظيفة تقاعدية سواء كان راتب تقاعده قد استحقه وفق أحكام هذا القانون أم وفق أحكام أي قانون آخر مع مراعاة الأحكام الواردة في بقية القوانين التي تنص على احتساب تقاعده وفق أحكام قوانين أخرى غير هذا القانون .

**المادة السابعة والعشرون - ١ -** يتقاضى المتقاعد الذي يعاد تعيينه بأية صفة في وظيفة غير تقاعدية أو يستخدم عاملاً في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية راتب تقاعده أو راتب أو أجور وظيفته المعاد تعيينه فيها أيهما أكثر ولا يجوز له الجمع بين راتب تقاعده وراتب أو أجور وظيفته المعاد تعيينه فيها . ويستثنى من ذلك المتقاعدون الذين لا يزيد مجموع ما يتقاضونه من راتب تقاعد ومخصصات غلاء معيشة على خمسة وعشرين ديناراً شهرياً بموافقة الوزير المختص وبموافقة وزير المالية إذا كان راتب التقاعد مع مخصصات غلاء المعيشة لا يتجاوز (٥٠) ديناراً .

٢ - تستثنى من الفقرة (١) من هذه المادة أجور محاضرات المتقاعد في المدارس والمعاهد والكليات والجامعات ، إذ يجوز للمتقاعد الجمع بين راتبه التقاعدي وأجور المحاضرات على أن لا يزيد ما يتحصل لديه شهرياً على نصف راتبه التقاعدي ويتخذ راتبه التقاعدي لسنة كاملة أساساً لتحديد النسبة المذكورة .

٣ - إذا انتهت خدمة المتقاعد المعاد تعيينه في

وظيفة غير تقاعدية يعاد إليه أو إلى عياله راتب تقاعده مع مراعاة أحكام المادتين الرابعة والحادية والثلاثين من هذا القانون .

٤ (١) - ( أ ) لا يجوز للمتقاعد الجمع بين راتبه التقاعدي الذي يستحقه بموجب هذا القانون أو قانون التقاعد العسكري أو قانون تقاعد الشرطة والامن والجنسية أو قانون صندوق التقاعد أو أي قانون تقاعدي حكومي وما يتقاضاه بسبب تعيينه أو اشتغاله بأية صفة كانت في الشركات والمؤسسات الأجنبية التي تعمل في استثمار النفط والثروات الطبيعية الأخرى في العراق أو الشركات والمؤسسات الأجنبية التي تساهم فيها الحكومة .

(ب) يستثنى من حكم الفقرة ( أ ) من هذه المادة المتقاعد الذي لا يزيد ما يتقاضاه من راتب تقاعدي ( بضمنه الزيادات والاضافات ومخصصات غلاء المعيشة ) على خمسين ديناراً شهرياً وعلى أن لا يتجاوز مجموع ما يتقاضاه عن عمله في الشركات أو المؤسسات من راتب ومخصصات واضافات ومكافآت وأجور أخرى أيًا كانت على مائة دينار شهرياً وبخلافه يسقط حقه في تقاضي استحقاقه التقاعدي مدة اشتغاله في تلك الشركات والمؤسسات .

(ج) يسرى كذلك حكم الفقرتين ( أ و ب ) من هذه المادة على المتقاعدين العاملين في هذه الشركات والمؤسسات عند نفاذ هذا القانون .

## الفصل السابع

### تقاعد المعجز

**المادة الثامنة والعشرون -** إذا أحيل الموظف على التقاعد لصابته بعماه دائمة ناجمة عن حادثة طارئة حدثت له أثناء قيامه بواجبات وظيفته وبسببها ولا يعزى سببها إلى إهماله أو سوء سلوكه يستحق راتب تقاعد أو مكافأة وفق الأسس التالية :

١ - إذا كانت قدرته على تحصيل رزقه معدومة بالكلية أو ضعيفة ضعفاً ذا شأن فيستحق راتب تقاعد وفق أحكام المادة السادسة من هذا القانون



مع الاضافات التالية بصرف النظر عن مدة خدمته  
التقاعدية .

( أ ) اذا كانت قدرته على تحصيل رزقه  
معدومة بالكلية يضاف له ( ٢٠ ) جزءا من ( ٦٠ )  
جزءا من معدل راتبه .

( ب ) اذا كانت قدرته على تحصيل رزقه ضعيفة  
ضعفا ذا شأن يضاف له ( ١٥ ) جزءا من ( ٦٠ )  
جزءا من معدل راتبه .

٢ - اذا كانت قدرته على تحصيل رزقه ضعيفة  
ضعفا طفيفا وكانت خدمته التقاعدية عشر سنوات  
أو أكثر تضاف له ( ٧ ) أجزاء من ( ٦٠ ) جزءا من  
معدل راتبه اما ان كانت خدمته التقاعدية تقل  
عن عشر سنوات فيستحق مكافأة بنسبة جزء  
واحد من ستة أجزاء من راتبه في تاريخ حالته على  
التقاعد عن كل شهر كامل من خدمته التقاعدية  
وذلك اضافة الى المكافأة التي يستحقها وفق  
أحكام المادة السابعة من هذا القانون .

**المادة التاسعة والعشرون -** اذا أصيب الموظف  
بعمالة دائمة ناجمة عن حادثة طارئة حدثت له  
أثناء قيامه بواجبات وظيفته وبسببها ولا يعزى  
سببها الى إهماله أو سوء سلوكه وكانت غير  
مانعة لاستمراره في الخدمة يستحق تعويضا  
نقديا يقدر وفقا لاسس تعين بنظام خاص على أن  
لا يزيد مبلغه على راتب اثني عشر شهرا من  
راتب وظيفة الموظف في تاريخ إصابته بالعمالة .

**المادة الثلاثون -** ١ - اذا ابتلى المستخدم الذي  
يتقاضى أجورا يومية أو أجورا شهرية مقطوعة  
بعمالة دائمة ناجمة عن حادثة طارئة بسبب  
الخدمة وأثناء قيامه بها ولا يعزى سببها الى إهماله  
أو سوء سلوكه وكانت تلك العمالة مانعة من  
استمراره في الخدمة تدفع له مكافأة يعين  
مقدارها وشروط استحقاقها بنظام على أن  
لا تتجاوز هذه المكافأة مجموع ما كان يتقاضاه من  
أجر في تاريخ الإصابة لمدة ثمانية عشر شهرا .

٢ - اذا توفي المستخدم الذي يتقاضى أجورا  
يومية أو أجورا شهرية مقطوعة بسبب العمالة  
المبحوث عنها في الفقرة ( ١ ) من هذه المادة تدفع  
المكافأة المبحوث عنها في الفقرة نفسها الى عياله

المنصوص عليهم في المادة الثانية والثلاثين من  
هذا القانون .

٣ - اذا أنهيت خدمات المستخدم الذي يتقاضى  
أجورا يومية أو أجورا شهرية مقطوعة لابتنائه  
بعمالة لم تكن قد حدثت له أثناء قيامه بالخدمة  
وبسببها أو أنهيت خدماته بسبب بلوغه الثالثة  
والستين من عمره فتدفع له مكافأة يعين مقدارها  
وشروط استحقاقها بنظام على ألا تتجاوز هذه  
المكافأة مجموع ما كان يتقاضاه من أجر في تاريخ  
الإصابة لمدة تسعة أشهر .

٤ - لا يستحق المستخدم الذي يتقاضى أجورا  
يومية أو أجورا شهرية مقطوعة المكافأة المنصوص  
عليها في هذه المادة اذا استحق مكافأة أو تعويضا  
أو راتبا تقاعديا من مؤسسة الضمان الاجتماعي  
بسبب انتهاء خدمته أو بسبب إصابته بالعمالة .

### الفصل الثامن

#### تقاعد العائلة

##### المادة الحادية والثلاثون - ١ -

اذا توفي الموظف  
فللعراقيين من عياله المنصوص عليهم في المادة  
الثانية والثلاثين من هذا القانون أن يطلبوا  
تخصيص ما كان يستحقه المتوفى من راتب تقاعد  
في تاريخ وفاته لهم ويقسم راتب التقاعد بينهم  
بضمنهم الموظف المتوفى بحصص متساوية وتترك  
للخزينة حصة الموظف المتوفى على أن لا يقل  
مجموع راتب تقاعد العائلة عن ثلثي راتب التقاعد  
اما ان استحق الموظف المتوفى مكافأة فتدفع  
جميعها الى عياله دون أن تنزل منها حصة  
الموظف المتوفى وتقسم بحصص متساوية على من  
يستحقون راتب التقاعد عنه من عياله .

٢ - اذا توفي المتقاعد تقاعدا غير عائلي للعراقيين  
من عياله المنصوص عليهم في المادة الثانية  
والثلاثين من هذا القانون أن يطلبوا تخصيص  
راتبه التقاعدي الذي كان يتناوله أو يستحقه في  
تاريخ وفاته لهم ويقسم راتبه التقاعدي بينهم  
وفق أحكام الفقرة ( ١ ) من هذه المادة على أن  
لا يقل مجموع راتب تقاعد العائلة عن ثلثي راتب  
تقاعد المتقاعد المتوفى .

٣ - يخصص لعيال الموظف الشهيد المنصوص  
عليهم في المادة الثانية والثلاثين من هذا القانون



جميع ما يستحقه معيلهم من راتب تقاعد حسب مدة خدمته التقاعدية والعجز الكلي المنصوص عليه في المادة الثامنة والعشرين من هذا القانون على أن لا يقل عن راتبه الاسمي الذي كان يتقاضاه في تاريخ استشهاده ولا يزيد على المائة دينار ويقسم بينهم بالتساوي (١) .

٤ - اذا توفي الموظف من جراء حادثة حدثت له أثناء قيامه بواجبات وظيفته وبسببها ولا يعزى سببها الى اهماله أو سوء سلوكه. فللمعرائين من عياله المنصوص عليهم في المادة الثانية والثلاثين من هذا القانون أن يطلبوا تخصيص راتب تقاعد لهم يعادل ثلاثة أرباع ما كان يستحقه الموظف المتوفى عن خدمته من راتب التقاعد والعجز الكلي المنصوص عليه في المادة الثامنة والعشرين من هذا القانون ويقسم بينهم وفق أحكام الفقرة (١) من هذه المادة على أن لا يقل مجموع راتب تقاعد العيال عن ثلثي ما يستحقه المتوفى من راتب تقاعد ولا يزيد على ستة وستين دينارا الا اذا استحقوا راتبا تقاعديا يزيد على هذا المقدار حسب خدمة معيلهم (٢) .

**المادة الثانية والثلاثون - ١ -** العيال الذين يستحقون الراتب التقاعدي أو المكافأة هم (٣) :

( أ ) الارملة أو الارامل .

(ب) الام أو الجدة عند فقدان الام .

(ج) الاب أو الجد عند فقدان الاب .

( د ) الابناء والبنات العازبات ، والبنات المطلقات أو الارامل عند طلاقهن أو ترملهن ، اذا كن يستحقن النفقة الشرعية ، ولم يكن لهن معيل شرعي أو اذا فقدن معيلهن الشرعي .

(هـ) أبناء الابن وبناته العازبات عند فقدان ابيهم ، وبنات الابن المطلقات أو الارامل عند طلاقهن أو ترملهن ، اذا كن يستحقن النفقة

الشرعية ، ولم يكن لهن معيل شرعي أو اذا فقدن معيلهن الشرعي .

( و ) الاخوة والاخوات .

( ز ) وتسرى أحكام البندين ( د ) و ( هـ ) اعلام ، كذلك على الاشخاص المشار اليهم فيهما ممن يستحقون النفقة الشرعية وليس لهم معيل شرعي ، أو فقدوا معيلهم الشرعي ، قبل تاريخ نفاذ هذا التعديل . على ان تصرف استحقاقات هؤلاء من خزينة الدولة ، دون المساس بالحقوق التي اكتسبها بقية المستحقين قبل تاريخ نفاذ هذا التعديل .

٢ - ان استحقاق أفراد العيال المنصوص عليهم في الفقرة (١) من هذه المادة الحقوق التقاعدية مقيد بتوفر بقية شروط هذا الفصل فيهم (٤) .

**المادة الثالثة والثلاثون -** ينقطع راتب التقاعد العائلي من المتقاعدة عند زواجها ويعاد تخصيص استحقاقها لها عند طلاقها أو ترملها فان تزوجت مرة أخرى ينقطع راتب تقاعدها انقطاعا نهائيا ولا يعاد تخصيص استحقاقها لها ان طلقت أو ترملت بعد الزواج الثاني .

**المادة الرابعة والثلاثون -** يقطع نهائيا راتب التقاعد العائلي من المتقاعد تقاعدا عائليا عند تعيينه بوظيفة تقاعدية سواء استحق عند انتهاء خدمته التقاعدية راتبا تقاعديا أو مكافأة أو لم يستحق أيا منهما .

**المادة الخامسة والثلاثون -** لا يستحق تقاعدا عائليا الاب والجد عند فقدان الاب الا اذا كان في تاريخ وفاة من يطالب بالحقوق التقاعدية عنه معدا وعاجزا عن تحصيل رزقه ولا يستحق هذه الحقوق ان أصبح معدا وعاجزا عن تحصيل رزقه فيما بعد

(١) معدلة بالقانون رقم (١٢٨) لسنة ١٩٧٠ المشار اليه وقد نصت المادة الرابعة منه على أن تسرى أحكامه على عيال الموظف الذي يستشهد أو يتوفى في أو بعد تاريخ نفاذه .

(٢) معدلة بالقانون (١٢٨) لسنة ١٩٧٠ المشار اليه .

(٣) عدلت الفقرة (١) بالقانون رقم (١٥٠) لسنة ١٩٧٣ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٣٠٨ في ١٩٧٣/١٢/٢٩ ثم عدل البندين ( د ) ، ( هـ ) بالقانون رقم (٩٣) لسنة ١٩٧٥ المنشور بالوقائع العراقية عدد ٢٤٧٥ في ١٩٧٥/٦/٩ وأضيف البند ( ز ) بالقانون رقم (٩٣) لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

(٤) أصلها الفقرة (٣) ثم أصبحت تحمل رقم (٢) تبعا لالغاء الفقرة (٢) الأصلية بموجب القانون رقم (١٥٠) لسنة

١٩٧٣ المشار اليه .

٣ - يستحق القاصرون من أفراد العيال المنصوص عليهم في المادة الثانية والثلاثين من هذا القانون حصتهم في التقاعد العائلي أو أى جزء منها اعتباراً من تاريخ وفاة من يستحقون الحقوق التقاعدية عنه مع مراعاة أحكام المادة الأربعين من هذا القانون .

**المادة الثانية والأربعون -** يتم التحقيق عن الأشخاص الذين يطالبون بالتقاعد العائلي أو المكافأة ومدى تحقق شروط الاستحقاق فيهم وفقاً للأنظمة والتعليمات التي تصدر بموجب هذا القانون وليس لأحد مطالبة الحكومة بمبالغ صرفت كحقوق تقاعدية لأشخاص تم التحقيق عنهم بموجب تلك الأنظمة والتعليمات .

## الفصل التاسع

### أحكام متفرقة

**المادة الثالثة والأربعون -** لا يجوز التنازل لشخص عن الحقوق التقاعدية ويقع باطلاً كل تنازل من هذا القبيل ولا يعتد به .

**المادة الرابعة والأربعون (١)** لا يجوز وضع الحجز على الحقوق التقاعدية لقاء دين بذمة المتقاعد أو أحد أفراد عياله بنسبة تزيد عن ٢٥٪ من الراتب التقاعدي ومخصصات غلاء المعيشة عدا النفقة الشرعية . وتطبق في حيز النسبة المسموح بحجزها ودرجات امتياز الديون المتعلقة بها وطرق توزيعها أحكام القوانين المرعية .

**المادة الخامسة والأربعون - ١ -** كل متقاعد لم يكن قاصراً أو معتوماً وانقطع عن تناول راتب تقاعد أو عن المراجعة بشأن تخصيصه له مدة سنة واحدة أو أكثر يسقط حقه عن تلك المدة إلا إذا أثبت أنه لم يستطع أن يطلبه في حينه لمعذرة شرعية ويعتبر التخلف عن تقديم الوثائق والمعلومات التي تطلبها مديرية التقاعد العامة

من المتقاعد انقطاعاً عن المراجعة لأغراض هذه المادة .

٢ - لا يجوز بأي حال من الأحوال صرف رواتب تقاعدية متراكمة عن مدة تزيد على ثلاث سنوات لأى سبب أو معذرة كانت إلا إذا كان التأخر فى صرفها يعود الى مديرية التقاعد العامة من دون أن يكون للمتقاعد أو نائبه القانوني تقصير في المراجعة أو في استكمال الوثائق المطلوبة منه لإنجاز معاملته .

**المادة السادسة والأربعون -** لا يجوز لمديرية التقاعد العامة أن تقبل مدة خدمة وتحسبها تقاعدية مالم تثبت لديها بوثائق أو قيود رسمية .

**المادة السابعة والأربعون -** على كل شخص يطلب منه مدير التقاعد أو المختار أو أى موظف آخر نيابة عن مدير التقاعد تزويده بمعلومات عن كل ولادة أو زواج أو وفاة أو حادثة لها علاقة بدفع راتب التقاعد أو المكافأة أن يقدم تلك المعلومات بصورة صحيحة حسب علمه واعتقاده وكل شخص يتخلف عن ذلك أو يقدم معلومات يعلم أو كان بإمكانه أن يعلم أنها غير صحيحة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على مائة دينار .

**المادة الثامنة والأربعون - ١ -** أن دفتر النفوس أو هوية تسجيل الأحوال المدنية أو المستند الذى جرى التعيين أو تثبيت العمر بموجبه هو المعول عليه لغرض التثبيت من العمر الحقيقي للموظف أو المتقاعد تقاعداً غير عائلي .

٢ - أن دفتر النفوس أو هوية تسجيل الأحوال المدنية الذى جرت بموجبه المعاملة التقاعدية هو المعول عليه لغرض التثبيت من العمر الحقيقي للمتقاعد تقاعداً عائلياً أو لمن يعيله المتقاعد نفسه .

٣ - يجوز فى الأحوال التالية اعتبار الموظف أو المتقاعد بالغاً سناً معينة دون حاجة لإقامة الدعوى لتصحيح عمره : -

( أ ) إذا ثبت أن بداية استخدامه فى وظائف الحكومة التركية أو العراقية تستلزم أن يكون قد بلغ سناً معينة فيما لو أخذ بنظر الاعتبار السن



وفى كل الاحوال لا يستحق الجدد الحقوق التقاعدية عن ابن ابنه ان كان ابنه على قيد الحياة فى تاريخ وفاة ابن ابنه .

**المادة السادسة والثلاثون -** يتناول ابن المتوفى وأخوه وابن ابنه عند فقدان أبيه راتب التقاعد العائلى الى أن يكمل الثامنة عشرة سنة من عمره فينقطع راتب تقاعده الا فى الحالات التالية : -

١ - اذا كان يتلقى علومه فى مدرسة متوسطة أو ثانوية أو عالية فيستمر فى صرف راتب تقاعده الى أن يترك دراسته أو يكمل منهاج دراسته أو يكمل الثالثة والعشرين سنة من عمره ويراعى فى ذلك أقرب هذه الآجال .

٢ - اذا أصبح عاجزا عاجزا تاما عن تحصيل رزقه بشهادة من لجنة طبية رسمية وكان العجز قد حصل له بدون تسبب منه وقبل حلول تاريخ قطع راتبه التقاعدى فيستمر فى صرف راتب تقاعده طيلة مدة حياته .

**المادة السابعة والثلاثين (١) -** ١ - يستحق ابن المتوفى ، وبنت ابنه ، وأخوه ، وأخته ، التقاعد العائلى ، اذا كانوا يستحقون النفقة الشرعية ، ولم يكن لهم معيل شرعى ، أو اذا فقدوا معيلهم الشرعى .

٢ - تسرى أحكام الفقرة (١) من هذه المادة ، على الاشخاص المشار اليهم فيها ، ممن يستحقون النفقة الشرعية ، وليس لهم معيل شرعى ، أو فقدوا معيلهم الشرعى ، قبل نفاذ هذا التعديل ، على أن تصرف استحقاقات هؤلاء من خزينة الدولة ، دون المساس بالحقوق التى اكتسبها بقية المستحقين قبل تاريخ نفاذ هذا التعديل .

٢ - لاغراض الفقرة (١) من هذه المادة ينظر فى التثبت من استحقاق النفقة شرعا الى تاريخ وفاة المتوفى الذى يطالب ابن ابنه وبنت ابنه وأخته وأخوه بالتقاعد العائلى عنه ولا عبء لما تكون عليه حالتهم فى تاريخ طلبهم .

**المادة الثامنة والثلاثون -** يقسم راتب التقاعد العائلى الى حصص متساوية بين الاشخاص الذين يستحقونه واذا تبين ان استحقاق كل منهم يقل عن الدينار فيبلغ الى دينار واحد .

**المادة التاسعة والثلاثون -** ١ - اذا توفى المتقاعد تقاعدا عائليا أو انقطع صرف حصته من التقاعد العائلى للأسباب الواردة فى هذا الفصل فلبقية أفراد العائلة الذين يتقاضون التقاعد العائلى أو يستحقونه أن يطلبوا توزيع نصف حصته على رواتبهم ويقسم بينهم بحصص متساوية .

٢ - اذا كانت رواتب تقاعد أفراد العيال من الحد الاصغر المقرر فى المادة الثامنة والثلاثين من هذا القانون فان الاضافة المبحوث عنها فى الفقرة (١) من هذه المادة تجرى على أساس مقدار الاستحقاق الاصلى لكل منهم واذا ظهر بنتيجة الاضافة ان استحقاق كل واحد من أفراد العيال يقل عن الحد الاصغر فيستمر فى صرف الحد الاصغر لكل منهم والا فيصرف لكل منهم ما يستحقه فعلا بنتيجة الاضافة .

**المادة الاربعون -** ١ - لا يتناول شخص أكثر من حصة واحدة فى التقاعد العائلى ولا يتناول حصة فى أكثر من تقاعد عائلى واحد واذا استحق حصة فى أكثر من تقاعد عائلى واحد فيشترك فى التقاعد الذى ينيله المبلغ الاكبر وتلقى حصصه التى يستحقها من رواتب التقاعد الاخرى ولا تسرى على الحصة الملقاة أحكام الفقرة (١) من المادة التاسعة والثلاثين من هذا القانون .

٢ - يشترط لتطبيق أحكام الفقرة (١) من هذه المادة أن يثبت للشخص استحقاق فى التقاعد العائلى وفق أحكام هذا القانون من جهتين أو أكثر .

**المادة الحادية والاربعون -** ١ - تقدم طلبات رواتب التقاعد العائلى الى مديرية التقاعد العامة من قبل أفراد العيال الذين يستحقونها أو من قبل من ينوب عنهم قانونا .

٢ - الحصص التى تتلقى مديرية التقاعد العامة الطلبات بشأنها خلال سنة واحدة من تاريخ وفاة المتوفى تصرف من تاريخ وفاته اما الحصص التى تتلقى مديرية التقاعد العامة الطلبات بشأنها بعد انقضاء مدة السنة المذكورة فتصرف اعتبارا من تاريخ الطلب الا اذا ثبت ان عدم تقديم الطلب قبل التاريخ المذكور كان لمعذرة مشروعة .



الصغرى لاستخدام المعين في ذلك الوقت لذلك الاستخدام .

(ب) اذا سبق أن جرت معاملة تقاعدية له وكان قد قدم في المعاملة مستندا بمقدار عمره وجرت المعاملة التقاعدية وفق ذلك المستند فان تولده المسجل في ذلك المستند هو الممول عليه لغرض التثبيت من عمره الحقيقي .

(ج) اذا أخذ لخدمة العلم أو دخل تلميذا في مدرسة أو استخدم في وظيفة باعتباره بالغاً سناً معينة لا يمكن تجنيده أو دخوله المدرسة أو استخدامه فيؤخذ ذلك بنظر الاعتبار للتثبيت من عمره الحقيقي .

٤ - ( أ ) للموظف أن يعترض لدى الوزير المختص على قرار تثبيت عمره وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه به فان مضت المدة المذكورة ولم يعترض على القرار المذكور أو اعترض ورد اعتراضه يكون قرار تثبيت عمره نهائياً وقرار الوزير المختص في قبول الاعتراض أو رفضه نهائياً .

(ب) ان قرارات تثبيت أعمار الموظفين الصادرة قبل تنفيذ هذا القانون المكتسبة الدرجة القطعية غير قابلة للاعتراض أما القرارات التي لم تكتسب الدرجة القطعية قبل تنفيذ هذا القانون فللموظف أن يعترض عليها خلال المدة المتبقية من مدة الاعتراض وتطبق أحكام هذه المادة على اعتراضه .

٥ - لاغراض هذا القانون لا يؤخذ بالأحكام التي تصدرها المحاكم والمراجع المختصة بتصحيح عمر الموظف أو المتقاعد ان كان مضموناً يخالف الأحكام الواردة في هذه المادة .

المادة التاسعة والأربعون - ١ - تسري أحكام هذا القانون على الموظف الذي يحال أو يعاد إلى التقاعد في أو بعد تاريخ نفاذه .

٢ - اذا كانت حالة أو اعساده الموظف الى التقاعد بناء على طلبه أو بموجب الفقرتين ( ٤ و ٥ ) من المادة الثالثة من هذا القانون ولم يكن قد اكمل خمس سنوات في خدمة تقاعدية في ظل هذا القانون قبل حالته أو اعادته الى التقاعد تخضع المدة التي تقل عن الخمس سنوات الاخيرة

من خدمته التقاعدية لحصة التقاعد الواردة في هذا القانون .

٣ - لا يؤثر هذا القانون على رواتب التقاعد والمكافآت المقدرة أو الواجبة التقدير قبل تنفيذه ولا يسرى على الموظفين الذين احيلوا على التقاعد أو انتهت خدمتهم بأي سبب من الاسباب قبل تنفيذه كما انه لا يسرى على عيالهم الذين استحقوا الحقوق التقاعدية قبل تنفيذه ويستمر في تلك الحالات على دفع الاستحقاق المقدّر واستكمال معاملات التقدير التي لم تبدأ أو لم تنجز وذلك وفق أحكام القوانين التي كانت نافذة وقت استحقاقها بصرف النظر عن تاريخ استكمال معاملات التقدير بشأنها .

٤ - تطبق الاحكام الواردة في هذا القانون على جميع الامور التي تستجد في احوال المتقاعدين وعيالهم منذ تاريخ نفاذه بصرف النظر عن القانون الذي كان مطبقاً عند تقدير راتب تقاعدهم أو كان واجب التقدير في حينه .

المادة الخمسون - ١ - لمجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية ان يخصص راتباً تقاعدياً مقطوعاً بدون مخصصات غلاء المعيشة لا يتجاوز ستين ديناراً شهرياً للعراقيين من عيال العراق المنصوص عليهم في المادة الثانية والثلاثين من هذا القانون الذي أعدم أو استشهد في سبيل وطنه من الذين كافحوا في سبيل الاهداف الوطنية والقومية اذا لم تكن لمعيلهم المتوفى خدمة تقاعدية أو كانت ولم تكف لنيل الراتب التقاعدي أو كان مجموع تقاعدهم يقل عن المبلغ المذكور ويصرف هذا الراتب من تاريخ صدور قرار مجلس الوزراء بعد تنفيذ هذا القانون .

٢ - يستمر صرف راتب تقاعد العيال المقرر في الفقرة (١) من هذه المادة بصرف النظر عن عدد أفراد العيال الذين يستحقون تقاعد العيال ويصرف جميعه الى العيال حتى وان بقى منهم فرد واحد فقط يستحق راتب تقاعد العيال وفق أحكام هذا القانون .

٣ - اذا سبق أن خصص راتب تقاعد للعيال المشمولين بأحكام الفقرة (١) من هذه المادة وكان يقل عن ستين ديناراً في تاريخ تنفيذ هذا القانون

فيبلغ الى ستين دينارا بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير المالية وعندئذ تسرى عليه أحكام هذه المادة .

**المادة الحادية والخمسون - مع مراعاة أحكام**  
المادتين العاشرة والتاسعة والاربعين من هذا القانون يلغى قانون التقاعد المدني رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٠ وتعديلاته وذبوله وتلغى الفقرة (٧) من المادة الرابعة والمادة الثالثة عشرة من قانون الحراس الليليين رقم ٨٢ لسنة ١٩٦١ وكل اشارة في القوانين المرعية الى قانون التقاعد المدني رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٠ تنصرف الى هذا القانون وتبقى الانظمة والتعليمات الصادرة وفق القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٠ مرعية الى ان تستبدل بغيرها .

**المادة الثانية والخمسون (١) - كل موظف**  
اعتقل أو سجن بسبب مساندته حركة مايس ١٩٤١ الوطنية وانتهت خدمته بسبب ذلك سواء عاد الى الخدمة أم بقي خارجها تحسب مدة اعتقاله أو سجنه تقاعدية بقرار من وزير المالية بالشروط التالية ان لم يسبق احتسابها تقاعدية : -

١ - أن يقدم الموظف طلبا الى وزير المالية باحتساب مدة اعتقاله أو سجنه تقاعدية .

٢ - أن يتخذ آخر راتب كان يتقاضاه الموظف قبل انتهاء خدمته أساسا لاحتساب الحصة التقاعدية واذا كان منتبها الى دائرة شـبـه رسمية فتدفع دائرته ما يعادل تلك الحصة .

٣ - أن تطبق أحكام قانون التقاعد الذي كان يسرى على الموظف في تاريخ انتهاء خدمته لغرض تعيين الحصة التقاعدية وتقدير حقوقه التقاعدية .

٤ - أن تسرى أحكام هذه المادة على عيـال الموظف المتوفى قبل تقديمه الطلب .

٥ - أن يصرف الراتب التقاعدي أو الزيادة فيه اعتبارا من تاريخ تقديم الطلب الى وزير المالية بعد تاريخ نفاذ هذا القانون ان استحق الموظف راتبا تقاعديا بعد احتساب مدة اعتقاله أو سجنه تقاعدية أو كان يتقاضى راتبا تقاعديا في تاريخ تنفيذ هذا القانون . اما ان استحق الموظف

مكافأة تقاعدية أو زيادة فيها فتصرف له المكافأة أو الزيادة فيها فقط .

٦ - تسترد من الموظف أو من عياله المكافأة التقاعدية التي صرفت له أو لعياله قبل تنفيذ هذا القانون وفق أحكام المادة الخامسة والعشرين من هذا القانون في حالة استحقاقه الراتب التقاعدي .

٧ - تنصرف كلمة الموظف لاغراض هذه المادة الى منتسبي الجيش والشرطة والامن والدوائر الرسمية وشبه الرسمية .

**المادة الثالثة والخمسون - لوزير المالية اصدار**  
التعليمات اللازمة لتوضيح أحكام هذا القانون .

**المادة الرابعة والخمسون - ينفذ هذا القانون**  
اعتبارا من ١ - ٥ - ١٩٦٦ .

**المادة الخامسة والخمسون - على وزير المالية**  
تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الثامن والعشرين من شهر ذي الحجة لسنة ١٣٨٥ المصادف لليوم الثامن عشر من شهر نيسان لسنة ١٩٦٦ .

رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٧

### قانون

صندوق تقاعد الموظفين والمستخدمين

في الدوائر والمؤسسات شبه الرسمية (٢)

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استنادا الى أحكام المادة (٤٤) من الدستور الموقت وبناء على ما عرضه وزير المالية وبموافقة مجلس الوزراء .

صدق القانون الآتي :

### ( الفصل الاول )

#### - التعاريف -

**المادة الاولى -** يكون للكلمات التالية المعاني المبينة ازاءها أينما وردت في هذا القانون ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك : -

(١) معدلة بالقانون رقم (١٠٦) لسنة ١٩٦٦ المنشور بالوقائع العراقية العدد ١٣٥١ في ١٢/٢١/١٩٦٦ وقد نصت

المادة الثانية منه على أن يعتبر نافذا من ١٩٦٦/١١/١ .

(٢) الوقائع العراقية العدد ١٤١٥ في ٢٤/٥/١٩٦٧ ، وقد ألغى هذا القانون رقم (٧٩) لسنة ١٩٧٧ المنشور

بالوقائع العراقية العدد ٢٥٩٥ في ٢٧/٦/١٩٧٧ .



١ - الدائرة شبه الرسمية - كل مصلحة أو مؤسسة حكومية يصدر بيان من وزير المالية بسريان أحكام هذا القانون على موظفيها ومستخدميها وكل مصلحة ومؤسسة سبق أن شمل موظفوها ومستخدموها بأحكام قانون صندوق تقاعد الموظفين والمستخدمين في الدوائر والمؤسسات شبه الرسمية رقم (١٢٢) لسنة ١٩٥٩ ببيانات صدرت من وزير المالية أو بآية وسيلة قانونية أخرى .

٢ - الموظف - كل شخص عهدت إليه وظيفة داخلية في الملاك الخاص بالموظفين في الدائرة شبه الرسمية .

٣ - المستخدم - كل شخص عهدت إليه وظيفة استخدامية داخلية في الملاك الدائم أو الموقت الخاص بالمستخدمين في الدائرة شبه الرسمية ويتقاضى راتباً اسماً مع مخصصات غلاء المعيشة ولا يعتبر مستخدماً لأغراض هذا القانون المستخدم الذي يستخدم براتب شهري مقطوع أو بأجرة يومية وإن كانت وظيفته داخلية في ملاك المستخدمين وينصرف مدلول كلمة ( الموظف ) إلى ( المستخدم ) وإنما وردت في هذا القانون مالم تدل القرينة على خلاف ذلك .

٤ - الوظيفة التقاعدية - الوظيفة التي تعتبر الخدمة فيها تقاعدية بموجب هذا القانون أو أي قانون آخر .

٥ - الخدمة التقاعدية - مدة خدمة الموظف التي تحسب لغرض التقاعد في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية بموجب هذا القانون أو أي قانون آخر .

٦ - التقاعد - كل شخص يتناول راتباً تقاعدياً أو استحقاقه بموجب هذا القانون أو القانون رقم (١٢٢) لسنة ١٩٥٩ أو قوانين التقاعد الأخرى .

٧ - الصندوق - صندوق تقاعد الموظفين والمستخدمين في الدوائر والمؤسسات شبه الرسمية المنشأ بالقانون رقم (١٢٢) لسنة ١٩٥٩ .

٨ - الهيئة - هيئة الصندوق .

٩ - المدير العام للصندوق - الموظف الذي يعهد إليه وزير المالية مهام الصندوق المعينة في هذا القانون .

### ( الفصل الثاني )

#### - سريان القانون -

المادة الثانية - ١ - تسري أحكام هذا القانون على جميع موظفي الدوائر والمؤسسات شبه الرسمية (١) .

٢ - لوزير المالية إصدار بيان باحتساب الخدمة تقاعدية في الشركات والمؤسسات والمشاريع المؤممة في أو بعد ١٤ - ٧ - ١٩٦٤ لمدة لا تزيد على عشر سنوات تسبق تاريخ تأميمها بناء على طلب يقدمه الموظف إلى الصندوق خلال ستين يوماً من تاريخ نشر البيان بالجريدة الرسمية (٢) .

٣ - تسري أحكام الفقرة (٢) من هذه المادة على الشركات والمؤسسات والمشاريع التي كانت تعمل تحت اسم غير الاسم الذي أمتت به إذا وجد ما يؤيد أن الشركات والمؤسسات والمشاريع التي أمتت في ١٤ - ٧ - ١٩٦٤ أو بعده كانت امتداداً لتلك الشركات والمؤسسات والمشاريع (٣) .

٤ - تعتبر من الخدمات التقاعدية الخدمة في وظيفة داخلية في الملاك الدائم لموظفي ومستخدمي شركة التنوير والقوة الكهربائية المحدودة لمدينة بغداد لمدة خمس سنوات إضافة إلى المدة التي احتسبت تقاعدية بموجب القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٦٢ على أن يسدد عنها الموظف الحصة التقاعدية ومضاعفها وفق الفقرة (٣) من المادة الثالثة من هذا القانون وتسري أحكام هذه الفقرة على الموظف الموجود في الخدمة في أو بعد تاريخ تنفيذ هذا القانون (٤) .

٥ - تعتبر من الخدمات التقاعدية مدة خدمة الموظف من تاريخ تأميم الشركات والمنشآت التي أمتت في ١٤ - ٧ - ١٩٦٤ أو بعده حتى تاريخ تثبيت راتبه بموجب قواعد الخدمة في المؤسسة

(١) معدلة بالقانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٤ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٣٢٨ في ١٢/٣/١٩٧٤ .

(٢) معدلة بالقانون رقم (١٥٤) لسنة ١٩٦٨ المنشور بالوقائع العراقية العدد ١٦٥٠ في ٩/١١/١٩٦٨ .

(٤،٣) مضافة بالقانون رقم (١٥٤) لسنة ١٩٦٨ المشار إليه .



### ( الفصل الثالث )

#### - مقومات الصندوق -

**المادة الرابعة - ١ -** للصندوق شخصية معنوية مستقلة في شؤونها الادارية والمالية وله ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة من وارداته ومصروفاته خلال سنة مالية كاملة وله القيام بجميع التصرفات القانونية لتحقيق اغراضه وانماء امواله بما في ذلك تملك العقارات والاموال المنقولة والتصرف بها ويمثله رئيس الهيئة في حدود الصلاحيات التي تخولها الهيئة له .

**٢ -** تبدأ السنة المالية للصندوق في اليوم الاول من شهر نيسان من كل سنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر آذار من السنة التي تليها .

**٣ -** تخضع حسابات الصندوق وأعماله وتصرفاته لرقابة مراقب الحسابات العام ودائرة التفتيش المالي العام .

**المادة الخامسة - ١ -** تتكون مالية الصندوق من الحصة التقاعدية ومساهمات الدوائر شبيه الرسمية في الحصة المذكورة ونماء امواله وفوائد عقاراته والهبات والمنح الحكومية وغير الحكومية وما يؤول اليه من اموال بجميع الطرق القانونية .

**٢ -** يجوز تملك الصندوق ما يحتاجه من الاراضي الاميرية بدون بدل حسب أحكام القانون لاغراضه الرسمية .

**المادة السادسة -** يودع موجود الصندوق النقدي غير المستثمر لدى البنك المركزي العراقي ويجرى السحب منه حسب حاجة الصندوق وبالطرق التي تعينها الهيئة .

**المادة السابعة -** تستثمر اموال الصندوق بالطرق التالية :

**١ -** ايداعها لدى المصارف العاملة في العراق بالكيفية والشروط والنسب التي توافق عليها الهيئة .

**٢ -** التعامل بسندات قروض الحكومة وحوالات الخزينة وأسهم وسندات القروض التي تساهم الحكومة فيها .

الاقتصادية الملغاة بصرف النظر عما اذا كانت بأجرة شهرية مقطوعة أو راتب اسمي ويتخذ الراتب الاسمي للموظف الذي حدد بعد تجزئة راتبه المقطوع الى راتب اسمي ومخصصات غلاء معيشة أساساً في احتساب الحصة التقاعدية ومضاعفها وبقية اغراض الحقوق التقاعدية (١) .

**٦ -** لوزير المالية أن يصدر بيانا بزيادة مدة الخدمة التي تحتسب تقاعدية بموجب الفقرة (٢) المعدلة من المادة الثانية من هذا القانون الى ما لا يزيد على خمس عشرة سنة وفق الشروط الواردة فيها . وتحدد مدة تقديم الطلبات بموجب البيان المذكور بستين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (٢) .

**المادة الثالثة -** تسري أحكام قانون التقاعد المدني رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ على موظفي الدوائر شبه الرسمية مع مراعاة ما يلي وذلك فيما لم يرد به نص في هذا القانون :

**١ -** يحل المدير العام للصندوق محل مدير التقاعد .

**٢ -** يحل الصندوق محل خزانة الدولة .

**٣ -** تقطع الدائرة شبه الرسمية المستخدمة حصة التقاعد من راتب الموظف وفق النسب المعينة في المادة الخامسة من قانون التقاعد المدني وتضيف لها من ميزانيتها ما يعادل ضعفها وتحول مجموع المبلغين شهرياً الى الصندوق وذلك بالنسبة لمدة الخدمة التي تبدأ من تاريخ تنفيذ هذا القانون أما مدة الخدمة التي تسبق التاريخ المذكور فتخضع لاحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٩ .

**٤ -** تدفع الدائرة شبه الرسمية مساهمتها في الحصة التقاعدية وفق الفقرة (٣) من هذه المادة عن مدة الخدمة المؤداة فيها أو لحسابها أو المدة التي تعتبر قانوناً استمراراً للخدمة فيها .

**٥ -** يمنح المتقاعدون مخصصات غلاء المعيشة المقررة في قانون مخصصات غلاء المعيشة للمتقاعدين رقم (١٠) لسنة ١٩٤٨ وأي قانون آخر يحل محله .

(١) مضافة بالقانون رقم (١٥٤) لسنة ١٩٦٨ المشار اليه .

(٢) أضيفت بالقانون رقم (٥٦) لسنة ١٩٧٢ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢١٥٤ في ١٩٧٢/٦/١ وتسمى على

الموظف أو المستخدم الموجود في الخدمة في تاريخ نفاذه .

٣ - أقراض الدوائر الحكومية رسمية كانت أو شبه رسمية بضمان وزارة المالية أو ضمان أحد المصارف العاملة في العراق على أن لا تزيد مدة القرض على سنة واحدة قابلة للتمديد لمدة لا تزيد على سنة واحدة .

٤ - تملك العقارات وتأجيرها ورهنها وارهنائها وتشبيد البنايات التي تصلح لأغراض الصندوق أو لأغراض الدوائر الحكومية وكذلك للأغراض التجارية .

**المادة الثامنة - ١ -** تدير الصندوق هيئة مكونة من رئيس وأربعة أعضاء من كبار موظفي الدولة يعينهم وزير المالية على أن يكون عضوان منهم على الأقل من الدوائر شبه الرسمية .

٢ - يعين وزير المالية لكل من أعضاء الهيئة عضو احتياط من موظفي الحكومة يحل محل العضو الأصلي عند غيابه .

٣ - يتقاضى رئيس وأعضاء الهيئة مخصصات سنوية يعينها وزير المالية لا تتجاوز (١٥٠) ديناراً سنوياً .

٤ - يتقاضى العضو الاحتياط مخصصات العضو الأصلي عن الجلسات التي يحضرها وذلك بنسبة عدد الجلسات التي يحضرها كل شهر إلى عدد الجلسات المعقودة خلال الشهر نفسه .

**المادة التاسعة -** يتم النصاب في اجتماعات الهيئة بحضور رئيسها وعضوين من أعضائها وعند غياب الرئيس يكمل النصاب بحضور أحد الأعضاء الاحتياط وتنتخب الهيئة رئيساً للجلسة من بين أعضائها الحاضرين ويجب أن تتخذ القرارات بموافقة ثلاثة أعضاء بما فيهم الرئيس على الأقل وفي جميع الأحوال .

**المادة العاشرة -** تنفذ قرارات الهيئة بعد أن يصادق عليها وزير المالية وفق أحكام هذا القانون .

**المادة الحادية عشرة - ١ -** مع مراعاة أحكام المادة الرابعة عشرة من هذا القانون ترسل الهيئة قراراتها إلى وزارة المالية خلال أسبوع واحد من تاريخ انعقاد الجلسة التي اتخذت فيها القرارات

وإذا لم يعترض الوزير عليها خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسجيلها في سجل الواردة تعتبر القرارات مصدقة وعلى الهيئة تنفيذها .

٢ - إذا اعترض وزير المالية على أي من قرارات الهيئة يعاد عرضه على الهيئة فإن أصرت الهيئة على قرارها يعرض على وزير المالية ثانية ويكون قراره نهائياً .

**المادة الثانية عشرة -** للهيئة أن تقوم باسم الصندوق ولحسابه بجميع الأعمال والتصرفات القانونية في حدود اختصاصها ومجال عملها ولها أن تمارس الصلاحيات التالية :

١ - تعيين الموظفين والمستخدمين حسب حاجة الصندوق .

٢ - تطبيق قانون الخدمة المدنية وقانون انضباط موظفي الدولة ونظام تعيين وترقيع المستخدمين على موظفي الصندوق ومستخدميه .

٣ - تنظيم الميزانية السنوية للصندوق وإقرار ملاك موظفيه ومستخدميه ويعمل بالميزانية والملاك بعد استحصال موافقة وزير المالية عليها .

٤ - تنظيم موازنة شهرية للصندوق وتصديقها .

٥ - تعيين محاسبين قانونيين لتدقيق حسابات الصندوق ورفع تقريرهم إليها وتعيين أجورهم لقاء ذلك والموافقة على صرفها لهم .

٦ - استثمار أموال الصندوق في المجالات المعتبرة في المادة السابقة من هذا القانون وبالشروط التي تضمن مصلحة الصندوق وتؤمن السيولة التي تتطلبها أعمال الصندوق في الاستثمارات .

٧ - وضع التعليمات اللازمة لتسهيل أعمال الصندوق وتصفية حسابات الموظف المشمول بأحكام هذا القانون .

**المادة الثالثة عشرة -** للهيئة تخويل المدير العام للصندوق بعض صلاحياتها عدا الصلاحيات الواردة في الفقرات من ٣ إلى ٧ من المادة الثانية عشرة من هذا القانون .

**المادة الرابعة عشرة - ١ -** ترفع الهيئة إلى وزارة المالية خلال شهرين من تاريخ انتهاء السنة المالية



تقريراً مفصلاً عن نشاطها ومعاملاتها خلال السنة المالية المنتهية مرفقاً به تقرير المحاسبين القانونيين عن السنة المالية نفسها وتعتبر حسابات السنة المذكورة مصدقة إذا لم تعترض عليها وزارة المالية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تسجيل التقرير في سجل الواردة الخاص بالوزارة .

٢ - إذا اعترضت وزارة المالية على الحسابات تعيد الهيئة النظر فيها وتجب على استفسارات وزارة المالية بشأنها وتعيد تقديمها إليها فان لم تصادق وزارة المالية على الحسابات يعمل بما توصى به الوزارة وتسرى على الحسابات التي يعاد تقديمها بعد الاعتراض عليها المدة القانونية التي تسرى على الحسابات التي تقدم لأول مرة .

### ( الفصل الرابع )

#### - أحكام متفرقة -

المادة الخامسة عشرة - ١ - تسرى أحكام هذا القانون على الموظف الذي يحال أو يعاد إلى التقاعد في أو بعد تاريخ نفاذه .

٢ - إذا كانت حالة أو إعادة الموظف إلى التقاعد بناء على طلبه أو بموجب الفقرة (٤) من المادة الثالثة من قانون التقاعد المدني رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ ولم يكن قد أكمل خمس سنوات في خدمة تقاعدية في ظل هذا القانون قبل إحالته أو إعادته إلى التقاعد تخضع المدة التي تقل عن الخمس سنوات الأخيرة من خدمته التقاعدية لحصة التقاعد الواردة في القانون المذكور .

٣ - لا يؤثر هذا القانون على رواتب التقاعد والمكافأة المقدرة أو الواجبة التقدير قبل تنفيذه ولا يسرى على الموظفين الذين أحيوا على التقاعد أو انتهت خدمتهم بأي سبب من الأسباب قبل تنفيذه كما أنه لا يسرى على عيالهم الذين استحقوا الحقوق التقاعدية قبل تنفيذه ويستمر في تلك الحالات على دفع الاستحقاق المقدّر واستكمال معاملات التقدير التي لم تبدأ أو لم تنجز وذلك وفق أحكام القانون رقم (١٢٢) لسنة ١٩٥٩ بصرف النظر عن تاريخ استكمال معاملات التقدير بشأنها .

٤ - تطبق الأحكام الواردة في هذا القانون على جميع الأمور التي تستجد في أحوال المتقاعدين وعيالهم منذ تاريخ نفاذه بصرف النظر عن القانون الذي كان مطبقاً عند تقدير راتب تقاعدهم أو كان واجب التقدير في حينه .

المادة السادسة عشرة - ١ - يلغى قانون صندوق تقاعد الموظفين والمستخدمين في الدوائر والمؤسسات شبه الرسمية رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٩ وتعديلاته وتبقى الأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه مرعية إلى أن تستبدل بغيرها وكل إشارة في القوانين والأنظمة والتعليمات المرعية إلى القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٩ تنصرف إلى هذا القانون .

٢ - تبقى شخصية الصندوق قائمة بكل ما لها من حقوق وما عليها من التزامات لضمان تنفيذ أحكام هذا القانون .

المادة السابعة عشرة - للهيئة بموافقة وزير المالية إصدار الأنظمة والتعليمات اللازمة لتوضيح أحكام هذا القانون .

المادة الثامنة عشرة - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذاً من ١-٤-١٩٦٧ .

المادة التاسعة عشرة - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الثالث عشر من شهر محرم لسنة ١٣٨٧ المصادف لليوم الثالث والعشرين من شهر نيسان لسنة ١٩٦٧ .

رقم (١٠٩) لسنة ١٩٦٩ .

### قانون

ذيل قانون صندوق تقاعد الموظفين والمستخدمين في الدوائر والمؤسسات شبه الرسمية رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٧ (١)

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استناداً إلى أحكام المادة (٤٤) من الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير المالية وبموافقة مجلس الوزراء .



## صلى القانون الآتى : -

**المادة الاولى - ( أ )** تحتسب من الخدمات التقاعدية الخدمة السابقة فى مصلحة الموانئ العراقية للدليل البحرى بتلك المهنة أو بأية وظيفة لها علاقة بالشؤون البحرية عند تعيينه كموظف ولمدة لا تزيد على خمس عشرة سنة بطلب منه (١) .

(ب) يقدم الطلب بشأن احتساب المدة المذكورة فى الفقرة ( أ ) من هذه المادة خدمة تقاعدية خلال تسعين يوما من تاريخ التعيين بالوظيفة .

(ج) يسدد الدليل البحرى أو من يطالب بالحقوق التقاعدية عنه الحصة التقاعدية وفق الفقرة (٣) من المادة الثالثة من قانون صندوق تقاعد الموظفين والمستخدمين فى الدوائر والمؤسسات شبه الرسمية رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٧ ويتخذ راتب التدرج المستحق للدليل البحرى بموجب نظام الخدمة فى مصلحة الموانئ العراقية أساسا لاحتساب هذه الحصة وتسدد مصلحة الموانئ العراقية ضعف هذه الحصة (٢) .

**المادة الثانية -** لا يسرى هذا القانون الا على من كان من الادلاء فى خدمة مصلحة الموانئ العراقية عند نفاذه .

**المادة الثالثة -** ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

**المادة الرابعة -** على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد فى اليوم الثامن عشر من شهر جمادى الاولى لسنة ١٣٨٧ المصادف لليوم الرابع والعشرين من شهر آب لسنة ١٩٦٧ .

استنادا الى أحكام الفقرة (٨) من المادة ٤٤ المعدلة من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٥ - ٢ - ١٩٧٠ إصدار القانون الآتى :

## رقم (١٩) لسنة ١٩٧٠

### قانون

تعديل قوانين التقاعد المدنية والعسكرية والشرطة والامن والجنسية (٣)

باسم الشعب

مجلس قيادة الثورة

**المادة الاولى (٤) -** تسرى أحكام هذا القانون على جميع الموظفين والمستخدمين فى الدوائر الرسمية وشبه الرسمية بما فى ذلك منتسبو الخدمة الخارجية والخدمة القضائية والخدمة الجامعية وضباط الجيش ومراتبه وأئتمته ومنتسبو الشرطة والامن والجنسية والحدود ومراتبها ومنتسبو المؤسسات والمصالح والمصارف والشركات والمنشآت الحكومية والمؤسسة الذين تنتهى خدمتهم بأحد الاسباب المدرجة فى المادة الثانية من هذا القانون فى أو بعد تاريخ نفاذه ويرمز الى كل منهم فيما يلى بكلمة ( الموظف ) .

**المادة الثانية - ١ -** يعتبر الراتب الاسمى للموظف الذى تنتهى خدمته بالاحالة على التقاعد أو الفصل أو العزل أو الاستغناء أو الاقصاء أو الانهاء أو الطرد أو الاخراج من الخدمة أو فسخ العقد بسبب عدم النزاهة أو الرشوة أو سوء الخلق راتب الدرجة أو الرتبة الادنى من درجته أو رتبته التى انتهت بها خدمته وذلك لجميع أغراض التقاعد بما فى ذلك معدل الراتب والراتب التقاعدى والمكافأة التقاعدية التى تصرف عوضا عن الراتب التقاعدى أو اضافة الى الراتب التقاعدى وضم العجز (٥) .

٢ - اذا كان راتب الموظف فى تاريخ انتهاء خدمته بأحد الاسباب المدرجة فى الفقرة (١) من هذه المادة فى الحد الادنى لراتب درجته أو رتبته التى انتهت بها خدمته فيعتبر راتبه فى التاريخ

(١) معدلة بالقانون رقم (١٥٤) لسنة ١٩٦٨ المنشور بالوقائع العراقية العدد ١٦٥٠ فى ١١/٩/١٩٦٨ .

(٢) معدلة بالقانون رقم (١٥٤) لسنة ١٩٦٨ المشار اليه وبالقانون رقم (١٤٦) لسنة ١٩٦٩ المنشور بالوقائع

العراقية العدد ١٧٨٤ فى ١/١٠/١٩٦٩ .

(٣) الوقائع العراقية العدد ١٨٣٩ فى ١١/٢/١٩٧٠ .

(٤) معدلة بالقانون رقم (١٣٨) لسنة ١٩٧٣ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٣٠١ فى ٣/١٢/١٩٧٣ .

(٥) معدلة بالقانون رقم (١٨) لسنة ١٩٧٢ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢١٠٧ فى ١٣/٣/١٩٧٢ .

المذكور في الحد الأدنى لراتب الدرجة أو الرتبة الأدنى من درجته أو رتبته .

أما إذا كان قد تقاضى علاوة أو أكثر في الدرجة أو الرتبة التي أنهت بها خدمته فيحسب له من علاوات الدرجة أو الرتبة الأدنى من درجته أو رتبته ما يوازي عدد العلاوات التي تقاضاها في درجته أو رتبته التي أنهت خدمته فيها .

٣ - إذا كان الموظف يشغل درجة خاصة في تاريخ انتهاء خدمته بأحد الأسباب المدرجة في الفقرة (١) من هذه المادة فيعتبر راتبه الاسمي ما يستحقه من الراتب بموجب قانون أو نظام أو قواعد أو تعليمات الخدمة المعمول بها في الدائرة التي أنهت خدمته فيها .

٤ - تطبق المقاييس المدرجة في الفقرات (٢-٣) من هذه المادة لاستخراج معدل الراتب لأغراض التقاعد إذا كان الموظف قد أمضى فعلاً الفترة الزمنية المطلوبة قانوناً لاستخراج معدل راتبه في الدرجة التي أنهت خدمته فيها أو في الدرجة الأدنى منها . أما إذا كان قد أمضى أي جزء من المدة المطلوبة لاستخراج معدل راتبه يقل عن راتب الدرجة الأدنى من الدرجة التي أنهت خدمته فيها فعندئذ يحسب راتبه الذي كان يتقاضاه فعلاً خلال الفترة المكتملة للفترة المطلوبة قانوناً لاستخراج معدل راتبه .

٥ - يترتب على تطبيق المقاييس المدرجة في الفقرات (٢ - ٤) من هذه المادة احتساب علاوات ومخصصات الدرجة أو الرتبة الأدنى من درجة أو رتبة الموظف الذي أنهت خدمته فيها لأغراض تحديد الحد الأعلى للراتب التقاعدي ولاغراض المكافأة التقاعدية التي تصرف إضافة إلى الراتب التقاعدي .

٦ - لا يعاد النظر في الراتب التقاعدي المحدد وفق هذا القانون أو المكافأة التقاعدية إذا رد اعتبار الموظف أو توفي أو أعفى من العقوبة الأصلية أو التبعية التي أنهت خدمته بسببها أو سقطت عنه الجريمة قانوناً . ولكن إذا أعيد تعيين الموظف وانتهت خدمته لغير الأسباب المدرجة في الفقرة

(١) من هذه المادة فلا تسرى عليه أحكام هذا القانون في تحديد راتبه التقاعدي أو المكافأة .

**المادة الثالثة -** لا يعمل بالنصوص القانونية التي تتعارض صراحة أو دلالة مع أحكام هذا القانون عدا ما تعلق منها بالحرمان من الحقوق التقاعدية .

**المادة الرابعة -** لوزير المالية إصدار التعليمات اللازمة لتسهيل تنفيذ أحكام هذا القانون .

**المادة الخامسة -** ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

**المادة السادسة -** على الوزراء تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الثامن والعشرين من شهر ذي القعدة لسنة ١٣٨٩ المصادف لليوم الخامس من شهر شباط لسنة ١٩٧٠ .

استناداً إلى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة (٤٢) من الدستور الموقت وبناء على ما عرضه وزير المالية والنفط والمعادن .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة في ٢٦ - ٨ - ١٩٧٠ .

**إصدار القانون الآتي :**

رقم (١٨٢) لسنة ١٩٧٠

**قانون**

**احتساب خدمة العاملين في الصناعة النفطية والتعدين تقاعدية (١)**

**باسم الشعب**

**مجلس قيادة الثورة**

**المادة الأولى -** للموظف الذي يعين في وظيفة تقاعدية في وزارة النفط والمعادن أو في المصالح النفطية التابعة لها أو في شركة النفط الوطنية العراقية أو الشركات المملوكة لها أو في شركة المعادن الوطنية العراقية أو الشركات المملوكة لها أن يطلب احتساب مدة خدمته في الصناعة النفطية أو التعدين في الشركات والمؤسسات



والمصالح والدوائر والهيئات والمنظمات الأجنبية  
تقاعدية وفق أحكام هذا القانون .

**المادة الثانية -** يقدم الطلب وفق المادة الاولى  
من هذا القانون خلال مدة خدمة الموظف في وظيفة  
تقاعدية الى دائرة التقاعد التي تنظر في حقوقه  
التقاعدية في تاريخ تقديمه الطلب ويشترط في  
احتساب المدة تقاعدية ما يلي :

١ - أن يقدم الموظف وثائق مصدقة من مراجع  
رسمية في البلد الذي أدت فيه الخدمة وإذا  
كانت الخدمة مؤداة خارج العراق فيجب أن تكون  
الوثائق مصدقة من السفارة العراقية أو من الجهة  
التي ترعى مصالح العراقيين في ذلك البلد .

٢ - أن تبين الوثائق التي يقدمها الموظف وفق  
الفقرة (١) من هذه المادة تاريخ بدء خدمته وتاريخ  
انتهائها والرواتب التي تقاضاها خلالها وما إذا  
كان قد تمتع بإجازة بدون راتب أو بأقل من  
الراتب الكامل خلال المدة التي يطلب احتسابها  
تقاعدية .

٣ - أن يسدد الموظف الحصة التقاعدية عن  
مدة خدمته التي يطلب احتسابها تقاعدية حسب  
أحكام المادة الخامسة من قانون التقاعد المدني  
رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ ( المعدل ) وتسدد الدائرة  
التي يحسب على ملاكها ضعف هذه الحصة الى  
دائرة التقاعد التي تنظر في حقوقه التقاعدية  
ويتخذ راتبه الذي كان يستحقه بموجب قانون  
أو نظام أو تعليمات الخدمة في الدائرة التي  
يحسب على ملاكها فيما لو اعتبرت هذه الخدمة  
مؤادة فيها اساسا لاحتساب الحصة التقاعدية  
ومضاعفها . ويعتبر من لا يحمل أية شهادة دراسية  
بمثابة حامل شهادة الدراسة الابتدائية لهذا  
الغرض (١) .

٤ - أن تكون المدة التي يطلب الموظف أو عياله  
احتسابها خدمة تقاعدية سابقة على خدمته في  
الدوائر المعينة في المادة الاولى من القانون وأن  
يكون الموظف قد أمضى في خدمة تلك الدوائر مدة  
تعادل المدة التي يطلب احتسابها تقاعدية الا اذا  
توفى اثناء خدمته أو أحيل على التقاعد لصابته

بعاهة دائمة أو نقل الى إحدى الدوائر الحكومية  
التي لا علاقة لها بالصناعة النفطية أو التعدين  
لزيادته على الملاك أو لسبب لا يعزى الى سوء  
سلوكه أو تقصيره أو اضراره بالمصالح النفطية أو  
التعدين فتحسب له حينئذ جميع مدة خدمته في  
الصناعة النفطية أو التعدين في الشركات  
والمؤسسات والمصالح والدوائر والهيئات والمنظمات  
الأجنبية تقاعدية (٢) .

٥ - أن لا تكون المدة التي يطلب الموظف  
احتسابها تقاعدية قد احتسبت تقاعدية لاغراض  
التقاعد الحكومي المعمول به في العراق .

٦ - أن لا يكون الموظف قد تقاضى رواتب  
تقاعدية من خزينة الحكومة العراقية خلال المدة  
التي يطلب احتسابها تقاعدية والا فعليه أن يعيد  
جميع الرواتب التقاعدية والاضافات والزيادات  
والخصومات التي تقاضاها كتقاعد خلال المدة التي  
يطلب احتسابها تقاعدية .

٧ - اذا كانت للموظف خدمة تقاعدية في  
الحكومة العراقية تسبق المدة التي يطلب احتسابها  
تقاعدية وكان قد تقاضى عنها مكافأة تقاعدية  
فعليه أن يعيد من المكافأة المقدار الذي يقابل عدد  
أشهر الخدمة التي يطلب احتسابها تقاعدية .

**المادة الثالثة -** اذا أحيل الموظف على التقاعد  
وفق هذا القانون وكان يتقاضى راتباً تقاعدياً من  
الشركات العاملة في العراق عن خدماته السابقة  
لديها فلا مانع من منحه الراتب التقاعدي حسب  
أحكام هذا القانون على أن يستقطع منه نصف  
الراتب التقاعدي الذي يتقاضاه من الشركات  
المذكورة .

**المادة الرابعة -** تسري أحكام هذا القانون على  
الموظف الذي يكون في خدمة الدوائر المعينة في  
المادة الاولى منه في تاريخ نفاذه كما تسري على  
الموظف الذي يعين في أي من هذه الدوائر بعد  
تاريخ نفاذه .

**المادة الخامسة -** ينصرف مدلول كلمة (الموظف)  
الى ( المستخدم ) اينما وردت في هذا القانون  
مالم تدل القرينة على خلاف ذلك .



**المادة السادسة -** تطبق أحكام قانون التقاعد المدني رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ ( المعدل ) أو أي قانون يحل محله فيما لم يرد به نص في هذا القانون .

**المادة السابعة -** ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

**المادة الثامنة -** على الوزراء تنفيذ هذا القانون .  
كتب ببغداد في اليوم الثاني والعشرين من شهر جمادى الآخرة لسنة ١٣٩٠ المصادف لليوم الرابع والعشرين من شهر آب لسنة ١٩٧٠ .

باسم الشعب

مجلس قيادة الثورة

استنادا الى أحكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور الموقت وبناء على ما عرضه رئيس الجمهورية .

قرر مجلس قيادة الثورة في جلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠ - ٤ - ١٩٧٢ .

اصدار القانون الآتي :-

رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢

قانون

**تعديل قوانين التقاعد المدنية والعسكرية والشرطة والامن والجنسية وقانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال فيما يتعلق بتنظيم اشتغال المتقاعدين خارج العراق (١)**

**المادة الاولى -** تسري احكام هذا القانون على جميع المتقاعدين من موظفي ومستخدمي الدوائر الرسمية وشبه الرسمية ، بما في ذلك منتسبو الخدمة الخارجية والقضائية والجامعية وضباط الجيش ومراتبه وائمه وضباط الشرطة والأمن والجنسية ومراتبها ، والمتقاعدين المشمولين بأحكام قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال .

**المادة الثانية -** لا يجوز للمشمولين بأحكام المادة الاولى من هذا القانون ، الاشتغال خارج العراق لدى حكومة أجنبية أو منظمة دولية

أو أية منظمة أجنبية حكومية أو أهلية ، الا بموافقة رئيس الجمهورية . ولا يصرف الراتب التقاعدي عند الحصول على هذه الموافقة ، الا بطلب ثان يقترن بموافقة جديدة منه عن طريق الجهة المختصة .

**المادة الثالثة - ١ -** على جميع المتقاعدين الذين يشتغلون خارج العراق بموافقة من الحكومة أو رئيس الجمهورية قبل نفاذ هذا القانون ، وعلى من أصبحوا مشمولين بأحكامه بعد نفاذه ، تقديم طلبات جديدة للحصول على الموافقات المطلوبة وفقا لأحكامه .

**٢ -** يحرم المتقاعد من راتبه التقاعدي مدة بقائه في خدمة حكومة أجنبية أو منظمة دولية أو أية منظمة أجنبية حكومية أو أهلية ، اذا لم يقدم طلبا جديدا بانتهاء مدة عقده عند عدم تجاوزها سنة واحدة ، أو خلال سنة من تاريخ نفاذ هذا القانون ، اذا كانت مدة العقد أكثر من ذلك . ويصرف الراتب التقاعدي لعياله عند وفاته .

**المادة الرابعة -** لا يعمل بالنصوص القانونية التي تتعارض مع أحكام هذا القانون .

**المادة الخامسة -** لوزير المالية اصدار التعليمات اللازمة لتسهيل تنفيذ احكام هذا القانون .

**المادة السادسة -** ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

**المادة السابعة -** على الوزراء تنفيذ هذا القانون .

باسم الشعب

مجلس قيادة الثورة

استنادا الى أحكام الفقرة (أ) من المادة (٤٢) من الدستور الموقت وبناء على موافقة رئيس الجمهورية على ما عرضه وزير النقل .

قرر مجلس قيادة الثورة في جلسته المنعقدة بتاريخ ١١ - ٢ - ١٩٧٣ .

## اصدار القانون الآتي :-

رقم (١٩) لسنة ١٩٧٣

### قانون

## احتساب خدمة العاملين في الشركات والوكالات البحرية الأهلية تقاعدية (١)

**المادة الاولى -** يراد بالتعابير الآتية المعانى المبينة ازاءها لاغراض هذا القانون :

الشركة - شركة النقل البحرى العراقية .  
الشركات والوكالات البحرية الاهلية - فروع الشركات الاجنبية ووكالات الملاحة البحرية المسجلة فى العراق والتي كانت تمارس أعمال الوكالات البحرية قبل صدور قانون الوكالات البحرية رقم (٤٦) لسنة ١٩٦٩ .

الموظف - الموظف أو المستخدم فى شركة النقل البحرى العراقية .

**المادة الثانية - ١ -** للموظف ان يطلب احتساب مدة خدمته فى الشركات والوكالات البحرية الأهلية قبل تعيينه فى الشركة خدمة تقاعدية وفق أحكام هذا القانون .

٢ - لا يجوز أن تزيد المدة المطلوب احتسابها كخدمة تقاعدية على عشر سنوات .

٣ - يجب أن يقدم الموظف طلب احتساب خدمته الى مديرية صندوق التقاعد العامة خلال مدة خدمته فى الشركة .

**المادة الثالثة -** يشترط فى احتساب الخدمة التقاعدية ما يأتى :

١ - ان يكون طلب الاحتساب مغرزاً بالوثائق التى تؤيد ذلك .

٢ - أن تبين الوثائق المعززة للطلب تاريخ بدء الخدمة وانتهائها فى الشركات والوكالات البحرية الاهلية والرواتب التى تقاضاها خلالها وما اذا كان قد تمتع باجازة بدون راتب أو بأقل من الراتب الكامل خلال المدة التى يطلب احتسابها .

٣ - أن تكون المدة التى يطلب الموظف احتسابها تقاعدية سابقة على خدمته فى الشركة وان يمضى

فى خدمتها مدة تعادل المدة التى يطلب احتسابها تقاعدية ، ويجوز ان يكون احتساب المدة مجزئاً على طول مدة خدمته فى الشركة اذا لم تكن خدمته فيها عند تقديم الطلب معادلة للمدة التى يطلب احتسابها تقاعدية .

٤ - ان لا تكون المدة المطالب باحتسابها تقاعدية قد احتسبت تقاعدية لاغراض التقاعد الحكومى المعمول به فى العراق .

٥ - ان لا يكون الموظف قد تقاضى رواتب تقاعدية من خزانة الحكومة العراقية خلال المدة التى يطلب احتسابها تقاعدية والا فعليه ان يعيد جميع الرواتب التقاعدية والاضافات والزيادات والمخصصات التى تقاضاها كتقاعد خلال المدة التى يطلب احتسابها تقاعدية .

٦ - اذا كانت للموظف خدمة تقاعدية فى الحكومة العراقية تسبق المدة التى يطلب احتسابها تقاعدية وكان قد تقاضى عنها مكافأة تقاعدية فعليه ان يعيد من المكافأة المقدار الذى يقابل عدد أشهر الخدمة التى يطلب احتسابها تقاعدية .

**المادة الرابعة -** يسدد الموظف الحصة التقاعدية ومضاعفها حسب أحكام قانون صندوق تقاعد الموظفين والمستخدمين فى الدوائر والمؤسسات شبه الرسمية رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٧ عن المدة التى تضاف الى خدماته التقاعدية وفق أحكام هذا القانون ويتخذ الراتب الاسمى الذى يستحقه حسب تعليمات الخدمة المعمول بها فى الشركة خلال المدة المضافة اساساً فى احتساب الحصة التقاعدية ومضاعفها فاذا كانت المدة التى يجوز الاضافة منها تزيد على عشر سنوات فتتخذ المدة الاخيرة منها اساساً فى احتساب الحصة التقاعدية ومضاعفها .

**المادة الخامسة -** تسرى احكام هذا القانون على الموظف الذى يكون فى خدمة الشركة فى تاريخ نفاذه .

**المادة السادسة -** تطبق احكام قانون صندوق تقاعد الموظفين والمستخدمين فى الدوائر والمؤسسات شبه الرسمية رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٧ أو أى قانون آخر يحل محله فيما لم يرد بشأنه نص فى هذا القانون .



**المادة السابعة -** ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويتولى الوزراء تنفيذه .

باسم الشعب

**مجلس قيادة الثورة**

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الموقت . وبناء على موافقة رئيس الجمهورية على ما عرضه وزير النفط والمعادن .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٠ - ٨ - ١٩٧٤ .

**اصدار القانون الآتي :**

رقم ( ١٠٦ ) لسنة ١٩٧٤

**قانون**

**احتساب خدمة موظفي الشركة العراقية للعمليات النفطية خدمة تقاعدية (١)**

**المادة الاولى -** لموظفي الشركة العراقية للعمليات النفطية الذين كانوا في خدمة شركة نفط العراق المحدودة المؤممة عملياتها بالقانون رقم (٦٩) لسنة ١٩٧٢ ان يطلبوا اضافة خدماتهم في شركة نفط العراق التي تسبق تاريخ تأميمها في ١ - ٦ - ١٩٧٢ واحتسابها لاغراض التقاعد ، ويعتبر موظفا لاغراض هذا القانون من كان موجودا في الشركة عند تأميمها في ١ - ٦ - ١٩٧٢ ويحمل عنوان موظف ، ولعيال الموظف المذكور في حالة وفاته ان يطلبوا احتساب المدة لاغراض التقاعد وفقا لهذا القانون .

**المادة الثانية -** تعتبر الخدمة المضمونة في الشركة للأشخاص المشمولين بالمادة الاولى أعلاه خدمة تقاعدية ، وتتولى مؤسسة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال بالاتفاق مع مديرية صندوق التقاعد تسديد ما يتوجب على اصحاب العلاقة من استقطاعات تقاعدية عن خدماتهم المضمونة لدى الشركة المؤممة التي احتسبت لهم خدمة تقاعدية بموجب احكام هذا القانون ، على أن يجسرى التسديد وفق الاحكام القانونية المبينة في المادة

(٧١) المعدلة من القانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٧١ . وتعتبر الخدمة المضمونة هذه منتهية بتاريخ ١ - ٦ - ١٩٧٢ ، وتتولى مؤسسة التقاعد والضمان الاجتماعي على هذا الاساس تصفية حقوقهم عن مكافأة نهاية الخدمة المتبقية لهم في صندوق المؤسسة بعد تسديد الاستقطاعات التقاعدية المستحقة عليهم وفقا لذلك ، ويدفع لهم الرصيد المتبقى بعد التصفية أن وجد .

**المادة الثالثة -** تحتسب التوقيفات التقاعدية عن المدة المضافة حسب احكام قوانين التقاعد السارية المفعول في حينه ، وتتخذ الرواتب التي تقاضوها في الشركة في تواريخ المدد المحتسبة اساسا في احتساب التوقيفات التقاعدية ، واذا كان الراتب مقررا على اساس غير شهري أو كان راتبا شهريا مقطوعا فيستخرج الراتب الاسمي الشهري بتنزيل ما يعادل غلاء مخصصات المعيشة منه .

**المادة الرابعة -** اذا كان الموظف قد تقاضي رواتب تقاعدية من خزينة الدولة خلال المدة التي يطلب احتسابها تقاعدية ، فعليه ان يعيد جميع الرواتب التقاعدية والاضافات والزيادات والمخصصات التي تقاضاها كمتقاعد من خزينة الدولة خلال تلك المدة .

**المادة الخامسة -** يطبق بشأن الخدمة غير المضمونة ، أن وجدت ، القواعد العامة باحتساب الحقوق التقاعدية .

**المادة السادسة -** تطبق احكام قانون التقاعد المدني رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ المعدل ، وقانون صندوق تقاعد الموظفين والمستخدمين في الدوائر والمؤسسات شبه الرسمية رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٧ المعدل . فيما لم يرد به نص في هذا القانون ولا تتعارض مع احكامه .

**المادة السابعة -** ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويتولى الوزراء تنفيذه .



مديرية التقاعد العامة تتولى تصفية الحقوق والالتزامات .

**المادة السادسة -** تقوم مديرية التقاعد العامة بمتابعة تصفية المبالغ التي استثمرها صندوق تقاعد الموظفين والمستخدمين في المؤسسات والدوائر شبه الرسمية ، وتسجيلها ايرادا ( للخرينة ) .

**المادة السابعة -** تحول المبالغ المتجمعة في الصندوق كافة ، الى الخزينة ، وتسجل ايرادا ( نهائيا ) لحساب الميزانية الاعتيادية .

**المادة الثامنة -** ينقل موظفو وعمال المديرية العامة لصندوق التقاعد كافة ، الى مديرية التقاعد العامة ، بنفس رواتبهم وعناوين وظائفهم .

**المادة التاسعة -** يدمج ملاكا المديريتين المصدقان ، بملك واحد .

**المادة العاشرة -** تدمج الاعتمادات المصدقة في ميزانية كل من المديريتين ، بميزانية واحدة .

**المادة الحادية عشرة -** يحتفظ الموظفون والمستخدمون الذين كانوا مشمولين بالقانون ( الملغى ) ، بالحقوق التي اكتسبوها بموجب أحكامه .

**المادة الثانية عشرة -** يحذف البند ( ٩ ) من الفقرة (ب) من المادة الرابعة من نظام وزارة المالية رقم (٤٩) لسنة ١٩٥٩ .

**المادة الثالثة عشرة -** لوزير المالية اصدار تعليمات لتسهيل تنفيذ احكام هذا القانون .

**المادة الرابعة عشرة -** ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، وينفذ من تاريخ ١-٧-١٩٧٧

باسم الشعب

مجلس قيادة الثورة

أستنادا الى أحكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠ - ٦ - ١٩٧٩ .

باسم الشعب

مجلس قيادة الثورة

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٥ - ٦ - ١٩٧٧ .

اصدار القانون الآتي :-

رقم (٧٩) لسنة ١٩٧٧

قانون

**الغاء قانون صندوق تقاعد الموظفين والمستخدمين في الدوائر والمؤسسات شبه الرسمية رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٧ (١)**

**المادة الاولى -** يلغى قانون صندوق تقاعد الموظفين والمستخدمين في الدوائر والمؤسسات شبه الرسمية رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٧ ، وذيله المرقم (١٠٩) لسنة ١٩٦٧ .

**المادة الثانية -** تسرى احكام هذا القانون على جميع موظفي الدوائر والمؤسسات شبه الرسمية ممن كانوا خاضعين للقانون المذكور اعلاه .

**المادة الثالثة -** تسرى أحكام قانون التقاعد المدني رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ ( المعدل ) ، على الموظفين المشمولين بأحكام هذا القانون .

**المادة الرابعة -** تقطع الدوائر المشمول منتسبوها بأحكام هذا القانون ، حصة التقاعد من راتب الموظف ، وفق النسب المعينة في المادة الخامسة من قانون التقاعد المدني ، وتضيف لها من ميزانيتها ما يعادل ضعفها ، وتودعها شهريا الى الخزينة بالطريقة التي تقررها مديرية المحاسبات العامة ، بالتعاون مع مديرية التقاعد العامة .

**المادة الخامسة -** تنتقل الحقوق والالتزامات المترتبة . بموجب القانون ( الملغى ) كافة ، الى الخزينة ( وزارة المالية ) ، وتنشأ شعبة في

## اصدار القانون الآتي :-

رقم ( ٨٣ ) لسنة ١٩٧٩

### قانون

## ضمان المؤمنين في الدفاع عن الثورة (١)

### الفصل الاول

#### الاحكام العامة والتعاريف

**المادة الاولى** - تسري احكام هذا القانون ، على جميع المؤمنين في الدوائر الامنية .

**المادة الثانية** - يقصد بالتعابير الواردة في هذا القانون ، المعاني المبينة ازاءها :-

- ١ - المؤمن - كل شخص يعمل بأجر أو بدونه لصالح أحد الدوائر الامنية ، ووفق توجيهاتها .
- ٢ - الدائرة الامنية - ويقصد بها لاغراض هذا القانون :-

(أ) رئاسة المخابرات العامة .

(ب) مديرية الامن العامة .

(ج) مديرية الاستخبارات العسكرية العامة .

٣ - الشهيد - المؤمن الذي يقتل أثناء قيامه بالواجب أو بسببه ، وحتى بعد انقطاع علاقته بالجهة الامنية .

٤ - المفقود - المؤمن الذي يحتجز لدى جهة معادية عراقية أو غير عراقية أثناء قيامه بالواجب أو بسببه .

٥ - الواجب - العمل المكلف به المؤمن بصورة رسمية من قبل إحدى الدوائر الامنية المبينة في هذا القانون .

٦ - العجز - العجز النسبي أو الكلي عن العمل الذي يحل بالمؤمن المريض أو الجريح بعد شفائه ، أو بعد اليأس من شفائه الذي يتقرر عدد نسبته ، وفق قرار اللجنة الطبية .

٧ - الراتب التقاعدي - الراتب الشهري الذي يستحقه المصاب بالعجز الكلي أو خلفه .

٨ - الخلف - أفراد عائلة المؤمن الذين يخلفونه بعد وفاته ، وفقاً لما هو محدد في هذا القانون .

٩ - المستحق - من يستحق الحقوق التقاعدية بموجب أحكام هذا القانون .

١٠ - اللجنة - لجنة تقييم المؤمنين المشكلة في الدائرة الامنية لاداء الواجبات المنصوص عليها في هذا القانون .

**المادة الثالثة** - يستحق المؤمن الراتب التقاعدي ، عند أصابته بالعجز الكلي أو عند فقده أو أستشهاده أثناء الواجب أو بسببه .

**المادة الرابعة** - ١ - للمؤمن الذي يتقاضى راتباً تقاعدياً من خزينة الدولة ، ان يختار بين راتبه التقاعدي وبين الراتب الذي يستحقه ، بموجب هذا القانون .

٢ - يتم الخيار المنصوص عليه في الفقرة (١) من هذه المادة عند طلب الحقوق التقاعدية ، بمذكرة خطية من المحال على التقاعد أو من خلفه في حالة وفاته ، ولمرة واحدة ، ولا يجوز الرجوع عنه بعد ذلك .

### الفصل الثاني

#### التقييمات

**المادة الخامسة** - تقوم اللجنة في الدائرة الامنية بتقييم المؤمنين العاملين لديها .

**المادة السادسة** - يصنف المؤمنون من قبل اللجنة ، لغرض تحديد راتبهم التقاعدي ، وفق الاعتبارات التالية :-

١ - أهمية المؤمن من الناحية الامنية .

٢ - أهمية الهدف المرسوم له .

٣ - قيمة الاداء وكفاءته وأهميته في حفظ أمن وحماية الحزب والثورة .

**المادة السابعة** - يكتسب قرار اللجنة الدرجة القطعية ، بعد المصادقة عليه من رئيس الدائرة الامنية ، وللرئيس الحق بتعديل صنف المؤمن صعوداً ونزولاً ، وفق ما يراه مناسباً .

**المادة الثامنة** - لا يستحق المؤمن الحقوق المقررة في هذا القانون ، الا اذا كان قد صدر أمر اداري بتعيينه مؤتمناً من قبل رئيس الدائرة الامنية التي يعمل لصالحها .

**المادة التاسعة** - تقوم لجنة تقييم المؤمنين بتنظيم تقرير نصف سنوي عن نشاط المؤمن . لغرض اعتماده في تقدير صفهم التقاعدي .

**المادة العاشرة -** تكون الرواتب التقاعدية للمؤمنين وأصنافها ، كما يلي : -

الصنف	الراتب التقاعدي الشهري
الاول	١٠٠ دينار
الثاني	٧٥ دينار
الثالث	٥٠ دينار

**المادة الحادية عشرة -** رئيس الدائرة الامنية - هو الجهة المختصة في تقرير ، ان المؤمن قتل أو أصيب بالعجز أو فقد أثناء قيامه بواجب أو بسببه .

**المادة الثانية عشرة -** اذا أستشهد المؤمن أو توفي أو فقد ، فيستحق خلفه راتباً تقاعدياً ، وفق أحكام هذا القانون .

**المادة الثالثة عشرة -** يقصد بالخلف لأغراض هذا القانون ، الاولاد والزوج والاب والام .

**المادة الرابعة عشرة -** يشترط لاعتبار أى من الخلف مستحقاً ، أن لا يتقاضى راتب خدمته أو راتباً تقاعدياً من الدولة ، ويشترط في الخلف اضافة الى ما تقدم : -

١ - بالنسبة للزوجة أو البنت ، ألا تكون في عصمة زوج آخر .

٢ - بالنسبة للابن ، ان يكون قاصراً دون الثانية والعشرين من العمر ومستمراً بدراسته الثانوية ، أو دون الثامنة والعشرين من العمر ومستمراً في دراسته الجامعية أو العليا .

**المادة الخامسة عشرة -** لا يمنح الراتب التقاعدي الى المؤمن غير العراقي ، وانما يمنح مكافأة في الحالات التي يستحق بها العراقي التقاعد أو الخلف ، لا يزيد مقدارها عن أجره الشهري لمدة سنة واحدة .

**المادة السادسة عشرة -** يوزع الراتب التقاعدي على المستحقين من الخلف ، وفقاً للقواعد التالية : -

( ١ ) يقسم الراتب التقاعدي على الخلف فيما بينهم بالتساوي ، وعندما لا يوجد منهم غير مستحق واحد ، فيمنح ( ٧٥ ٪ ) من الراتب التقاعدي ، وتؤول الزيادة الى الخزينة .

(ب) اذا انقطع استحقاق أحد المستحقين لاي سبب كان ، تؤول حصته بكاملها ، الى المستحقين الآخرين ( ان وجدوا ) ويعاد التوزيع عليهم بالتساوي ، واذا لم يوجد غير مستحق واحد ، فلا يجوز أن تزيد حصته على ( ٧٥ ٪ ) من الراتب التقاعدي ، وتؤول الزيادة الى الخزينة .

(ج) اذا ظهر مستحق جديد أو أعيد الى الاستحقاق من قطع استحقاقه بعد التوزيع ، فيعاد توزيع الراتب التقاعدي مجدداً ، وفق الاسس المبينة في الفقرات السابقة من هذه المادة ، ويشمل التوزيع المجدد حصص المستحقين ، والزيادات التي سبق ان آلت الى الخزينة .

**المادة السابعة عشرة - ١ -** لا تسقط الحقوق التقاعدية ، مادام المتقاعد أو المستحق الذي لم يفقد شروط الاستحقاق على قيد الحياة ، مع مراعاة احكام هذا القانون .

٢ - يستحق دفع الحقوق التقاعدية من تاريخ قرار اللجنة في تثبيت حالة عجزه أو فقده أو استشهاده ، اذا حصلت المطالبة بها خلال ثلاث سنوات على الاكثر من تاريخ قرار اللجنة ، أما اذا حصلت بعد المدة المذكورة ، فلا تصرف الا من تاريخ الطلب ما لم يكن تأخير المطالبة لعذر شرعي .

٣ - اذا انقطع المتقاعد أو المستحق عن تقاضي راتبه أو حصته مدة ثلاث سنوات فأكثر ، فيسقط حقه عن تلك المدة ، الا اذا ثبت ان انقطاعه كان لعذر مشروع .

٤ - لا تسري أحكام الفقرتين ( ٢ و ٣ ) من هذه المادة على القاصر ومن هو في حكمه ، الا بعد بلوغه سن الرشد أو استكمال اهلية القانونية .

### الفصل الثالث

#### المراجعة والطعن

**المادة الثامنة عشرة -** للمؤمن المتقاعد ولمن له حقوق من الخلف ، ان يتقدم بطلب حقوقه التقاعدية من مديرية التقاعد العامة ، أما مباشرة أو عن طريق الدائرة الامنية التي كان يعمل لصالحها ، وتتولى مديرية التقاعد العامة عند تلقيها الطلب احتساب الحقوق التقاعدية .



**المادة التاسعة عشرة -** تصرف الحقوق التقاعدية لصاحبها ، عند صدور القرار من مديرية التقاعد العامة .

**المادة العشرون - ١ -** تقدم الاعتراضات عن كل ما ينجم من خلافات تتعلق بتطبيق احكام الحقوق التقاعدية ، الى لجنة تدقيق التقاعد المؤلفة في وزارة المالية ، وفق المادة (٨٠) من قانون الخدمة والتقاعد العسكري رقم (١) لسنة ١٩٧٥ .

**٢ -** وفي هذه الحالة ، تشكل اللجنة بأحلال ممثل عن الدائرة الامنية التي يعمل لصالحها ، محل العضو الذي يرشحه وزير الدفاع ، وتسمى اللجنة ( لجنة تدقيق تقاعد المؤتمنين ) لغرض تطبيق احكام هذا القانون .

**المادة الحادية والعشرون -** لكل ذي مصلحة أو من يمثله ، قانوناً أن يعترض لدى اللجنة في كل ما يرى أنه يمس حقوقه التقاعدية المنصوص عليها في هذا القانون ، خلال مدة ثلاثة اشهر من تاريخ تبليغه بقرار مديرية التقاعد العامة ، أو من تاريخ ثبوت علمه به ، ويشترط لقبول الاعتراض : -

**١ -** أن لا يكون المعارض قد قبض ما تقرر له من حقوق تقاعدية ، أو أن يكون قد رد ما قبض قبل المعارض .

**٢ -** أن يدفع تأمينات قدرها خمسة دنانير .

**المادة الثانية والعشرون - ١ -** تنظر اللجنة في المعارض المقدم اليها ، ولها أن تستوضح من أية جهة كانت كل ما تجده ضروريا للتوصل الى الحقيقة ، وتصدر قرارها بالاكثريّة أو باتفاق الآراء .

**٢ -** يخضع قرار اللجنة للتمييز لدى محكمة تمييز العراق خلال ستين يوما من تاريخ تبليغه ، وتتبع في التمييز نفس الاحوال المتبعة في النظر تمييزا بالاحكام الصادرة من محكمة الاستئناف باستثناء حق الطعن بطريقة تصحيح القرار .

**٣ -** اذا ظهر ان المعارض أو المميز محق ، ترد له التأمينات التي دفعها ، وبخلاف ذلك تصادر وتحسب ايرادا للخزينة .

**المادة الثالثة والعشرون -** تكون طلبات الحقوق التقاعدية والقرارات الصادرة فيها والطعون التي

تجرى عليها والقرارات الصادرة نتيجة الطعون وجميع اجراءات التبليغ ، معفاة من أى رسم بما في ذلك رسم الطابع ، ويستثنى من ذلك التأمينات المنصوص عليها في الفقرة (٢) من ( المادة الحادية والعشرون ) .

**المادة الرابعة والعشرون - ١ -** تسرى احكام قانون المرافعات المدنية ، على اجراءات لجنة تدقيق تقاعد المؤتمنين والقرارات التي تصدرها والطعن بها ، فيما لم يرد به نص خاص في هذا القانون .

**٢ -** تعتبر القضايا التي تنظر فيها لجنة تدقيق تقاعد المؤتمنين في حكم الدعاوى المستعجلة .

## الفصل الرابع

### الجرمان من الحقوق التقاعدية

**المادة الخامسة والعشرون -** يحرم المؤتمن وخلفه من الراتب التقاعدي في الحالات المبينة ادناه ، وذلك اضافة لما ترتبه عليه القوانين النافذة من عقوبات : -

( أ ) كل من ثبت عمله لصالح جهة غير عراقية أو معادية دون علم الدائرة الامنية التي يعمل لصالحها .

( ب ) اذا قصر في اداء واجباته الموكلة اليه أو تعدد الاساءة الى سمعة الدائرة الامنية التي يعمل لصالحها ، أو اذا ثبت ذلك بعد استحقاقه الحقوق التقاعدية .

( ج ) اذا التحق الى جانب العدو .

( د ) اذا تخلى عن جنسيته العراقية ، أو اذا اسقطت عنه بحكم القانون .

( هـ ) اذا ترك الخدمة بدون موافقة الدائرة الامنية التي يعمل لصالحها .

## الفصل الخامس

### احكام متفرقة

**المادة السادسة والعشرون -** تشكل لجنة في المجلس الاعلى لامن الدولة ، يكون واجبها منسج الازدواجية بين المؤتمنين الذين يعملون داخل القطر لدى الدوائر الامنية .

**المادة التاسعة والعشرون - تسرى احكام القواعد العامة الواردة في قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل ، على كل ما لم يرد به نص في هذا القانون ما لم يتعارض مع أحكامه صراحة أو دلالة .**

المادة الثلاثون - يجوز لسكرتارية المجلس الاعلى لامن الدولة ، اصدار التعليمات لتسهيل تنفيذ احكام هذا القانون .

المادة الحادية والثلاثون - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

رقم (٤) لسنة ١٩٤١

## نظام

### التقاعد بسبب العجز (١)

بالاستناد الى المواد (٢٧) و (٢٨) و (٢٩) من قانون التقاعد المدني رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٠ . وبناء على ما عرضه وزير المالية ووافق عليه مجلس الوزراء امرت بوضع النظام التالي : -

**المادة الاولى - لغرض هذا النظام يراد بنعابير : -**

الحادثة - كل امر طارئ يحدث اثناء القيام بالواجب الرسمي كالاصابة بطلق نارى او بآلة قاطعة او رضية او السقوط من علو او الغرق او الاحتراق او الاختناق او التكهرب او ضربة الشمس او التسمم او حوادث اصطدام وسائل النقل او انقلابها او تحطمها .

اللجنة الطبية - اللجنة المؤلفة من ثلاثة اطباء رسميين .

الدائرة المختصة - الوزارة او الدائرة التى ينتسب اليها الموظف او المستخدم عند وقوع الحادث المستلزم تطبيق هذا النظام .

**المادة الثانية -** على الدائرة المختصة ان تبدأ حالا باجراء التحقيق رأسا أو بواسطة الشرطة على كل حادث يطرأ لاحد موظفيها أو مستخدميها مما يستلزم انقطاعه عن العمل فعلا وان ترسله فورا الى اقرب مستشفى أو مستوصف رسمي لاسعافه ومعالجته والحصول على تقرير طبي يتضمن : -

( أ ) ماهية الضرر الحاصل فى بدنه أو فى عقله .

( ب ) اسباب حصوله فنيا .

( ج ) مدة المعالجة الى حين وقوع الشفاء أو الموت .

( د ) النتائج الدائمة المتأتية من الاصابة رغم وقوع الشفاء أو التى يحتمل حصولها فنيا لو لم تقع الوفاة .

( هـ ) هل هناك تقصير من ذى العلاقة فى المعالجة أو التحفظ أو استعداد بنىوى ادى الى حصول العطل أو تفاقمه أو الوفاة . وعلى الدائرة المختصة ان ترسل الاوراق التحقيقية والتقرير الطبى الى دائرة التقاعد مشفوعة بما يلى : -

١ - ماهية العمل الذى وقعت الحادثة اثنائه وبسببه وما اذا كان رسميا أو شخصيا وهل لذى العلاقة تقصير فى اداء الواجب أو تجاوز لحدوده عند قيامه به .

٢ - ما اذا كان قد فصل من الخدمة بسببه أم لا . وفى الحالة الاولى فترسل نسخة من امر الفصل من تقرير اللجنة الطبية الذى جرى الفصل بموجبيه .

**المادة الثالثة -** على الموظف أو المستخدم ذى العلاقة اثناء حياته وعلى المستحقين للتقاعد عنه عند وفاته ان يقدم عريضة الى دائرة التقاعد يطلب فيها منحه المكافأة أو راتب التقاعد الذى يعتقد أنه يستحقه قانونا بسبب العطل أو الوفاة .

**المادة الرابعة -** على دائرة التقاعد ان تدقق الاوراق الواردة اليها بموجب المادة الثانية وتصدر قرارا يتضمن ما يلى : -

( أ ) ما اذا كان المستدعى « موظفا » أو « مستخدما » وهل هو مفصول عن الخدمة أم أنه مستمر فيها .

( ب ) ما اذا كان هناك عطل مادي دائمى حاصل فى بدنه أو عقله وهل استلزم اقصائه عن الخدمة أم لا .

( ج ) ما اذا كانت اسباب العطل أو الوفاة تدخل ضمن تعريف ( الحادثة ) الواردة فى المادة الاولى . وهل لذلك الحادث علاقة بواجبات الموظف أو المستخدم الرسمي أم لا .

( د ) ما اذا كان هناك تقصيرا أو سوء سلوك من الموظف أو المستخدم فى اداء الواجب عند قيامه بالعمل الرسمي المؤدى للحادثة .

( هـ ) هل هناك تقصير منه فى المعالجة أو التحفظ أو استعداد فى بنيته .



على دائرة التقاعد ان تستند الى الاوراق التحقيقية والمعلومات الرسمية الواردة اليها في تقرير الاسس المبينة في الفقرات ( أ ) و ( ج ) و ( د ) وان تنقيد بما ورد في التقارير الطبية عند تقريرها الاسس المبينة في الفقرتين ( ب ) و ( هـ ) .  
يبلغ قرار دائرة التقاعد الى ذى العلاقة ويكون تابعا للاعتراض والتمييز حسب احكام المادة ( ٩ ) من قانون التقاعد المدني .

**المادة الخامسة -** اذا اكتسب القرار الصادر وفق المادة الرابعة اعلاه القطعية بمضى المسمى القانونية أو بتصديقه أو بتبديله من قبل مجلس التدقيق أو محكمة التمييز فعلى دائرة التقاعد ان تعتبر الاسس المدونة فيه نهائية وتستكمل المعاملة على ضوءها وفق ما سيرد في المواد التالية من هذا النظام .

**المادة السادسة -** تطلب دائرة التقاعد الى اللجنة الطبية تقدير درجة العجز وفق احدى درجات المادة ٢٧ من قانون التقاعد المدني اذا تضمن القرار المنوه به في المادة الرابعة اعلاه توفر الشروط التالية : -

( أ ) كون ذى العلاقة هو موظف .

( ب ) كون العطل أو الوفاة اللاحق به متأتيا من ( حادثة ) مستكملة للتعريف الوارد في المادة الاولى من هذا النظام وان لتلك الحادثة علاقة بواجبات الموظف الرسمية .

( ج ) كون العطل أو الوفاة لم يحصل من تقصير الموظف أو سوء سلوكه في أدائه الواجب أو في المعالجة أو التحفظ أو استعداد بنىوى .

( د ) كون الضرر المادى الواقع في بدنه أو عقله بشكل دائمى قد استلزم فصله عن الخدمة فعلا أو وفاته .

يمنح ذو العلاقة العلاوة التى يستحقها بموجب المادة ( ٢٧ ) من القانون حسب الدرجة المقدرة لعجزه ويجرى حساب تقاعد المستحقين من أفراد عائلته بأخذ تلك العلاوة بنظر الاعتبار .

أما اذا لم تتوفر فيه الشروط الواردة أعلاه كلها فلا يستحق شيئا من العلاوة بل يجرى حساب مستحقاه الاعتيادى فقط .

**المادة السابعة - ١ -** اذا كان العطل الذى أصيب به الموظف لا يمنع بقائه في الخدمة وقد توفرت فيه جميع الشروط المطلوبة بالمادة السادسة ( ما عدا شرط الفصل عن الخدمة ) فعلى دائرة التقاعد بعد أن تطلب تقدير نسبة العجز من قبل الهيئة الطبية أن تمنحه تعويضا وفق احدى النسب التالية : -

( أ ) راتب ثلاثة أشهر من راتبه الاخير عن العجز الذى تقدره الهيئة الطبية من الخمسة في المائة الى العشرة في المائة .

( ب ) راتب ستة أشهر من راتبه الاخير عن العجز الذى تقدره الهيئة الطبية بأكثر من عشرة بالمائة الى العشرين في المائة .

( ج ) راتب تسعة أشهر من راتبه الاخير عن العجز الذى تقدره الهيئة الطبية بأكثر من عشرين بالمائة الى الاربعين في المائة .

( د ) راتب اثنى عشر شهرا من راتبه الاخير عن العجز الذى يزيد على الاربعين في المائة .

٢ - يمنح التعويض بالنسب المتقدمة اذا كانت خدمة الموظف التقاعدية تبلغ عشر سنوات كاملة فأكثر . أما اذا كانت تقل عن ذلك فيمنح : -

( أ ) ثلاثة أرباع التعويض باحدى النسب المتقدمة اذا كانت خدمته دون العشر سنوات ولا تقل عن الخمس سنوات .

( ب ) نصف التعويض باحدى تلك النسب اذا كانت خدمته دون الخمس سنوات ولا تقل عن ثلاث سنوات .

( ج ) ربع التعويض باحدى تلك النسب اذا قلت خدمته عن الثلاث سنوات .

٣ - اذا تناول الموظف تعويضا بموجب هذه المادة وفصل عن الخدمة بعد ذلك لتفاقم عاهته وعدم امكان بقائه في الخدمة من جرائها فتقدر درجتها مجددا وفق احكام المادة السادسة ويمنح بموجبها العلاوة التى يستحقها على راتب تقاعده على أن يسترد منه مبلغ التعويض الذى استوفاه عنها سابقا .

**المادة الثامنة -** اذا كان المصاب بعاهة أو المتوفى من ( المستخدمين ) وتضمن القرار الصادر من دائرة التقاعد بموجب المادة (٤) توافر الشروط المطلوبة بالفقرات (ب) و (ج) و (د) من المادة (٦) فعلى دائرة التقاعد :

( أ ) فى حالة حياته أن تطلب تقدير درجة عجزه من قبل الهيئة الطبية وتمنحه مكافأة باحدى النسب التالية : -

١ - اذا كان العجز يحول دون اكتساب معيشته بالمرة فيمنح راتب (١٨) شهرا من راتبه الاخير أو من معدل اجوره للشهر الاخير من خدمته .

٢ - واذا كان يضعف مقدرة على الارتزاق ضعفا ذا شأن فيمنح راتب اثنى عشر شهرا من راتبه الاخير أو من معدل اجوره للشهر الاخير من خدمته .

٣ - واذا كان يضعف مقدرة على الارتزاق ضعفا طفيفا فيمنح راتب ستة أشهر من راتبه الاخير أو من معدل اجوره للشهر الاخير من خدمته .

(ب) فى حالة وفاته يمنح ما استحقه المستخدم من المكافأة الى ورثته الشرعيين كتركة اذا توفى قبل أن يستلمها وبعد فصله من الخدمة ، اما اذا توفى قبل أن يفصل من الخدمة وتحقق ان الوفاة قد حصلت عقب الحادثة مباشرة أو اثناء تداوى الاصابة الناشئة منها فيوزع مجموع استحقاقه على أفراد عائلته المقيمين فى المادة (٣١) من قانون التقاعد المدنى .

**المادة التاسعة -** ١ - اذا ابتلى ( المستخدم ) بعاهة لم تنشأ من خدمة الحكومة وفصل من الخدمة بسببها فيمنح مكافأة وفق المقادير التالية :

( أ ) اذا قررت الهيئة الطبية كون العاهة التى اصيب بها تحول دون ارتزاقه بالمرة فيمنح راتب تسعة أشهر من راتبه الاخير أو من معدل اجوره للشهر الاخير من خدمته .

(ب) واذا قررت كون العاهة تضعف مقدرة على

الارتزاق ضعفا ذا شأن فيمنح الراتب أو معدل الاجرة لستة أشهر .

(ج) واذا قررت كونها تضعف مقدرة على الارتزاق ضعفا طفيفا فيمنح الراتب أو معدل الاجرة لاربعة أشهر .

٢ - واذا فصل المستخدم بسبب بلوغه سن الخامسة والستين فيمنح مكافأة بالمقدار المبين فى الفقرة ( ج - ١ ) .

٣ - يمنح ما استحقه المستخدم من المكافأة كتركة موروثه منه حسب القسام الشرعى اذا توفى قبل أن يستلمها أو توفى قبل أن يفصل من الخدمة وتحقق كونه كان يجب فصله بسببها واستحقاقه للمكافأة عنها لو لم يتوف .

٤ - لا تلتزم الخزينة بأى ادعاء يقع من احد الورثة بسبب تبديل طارىء على القسام اذا دفعت الاستحقاق حسب القسام النافذ وقت الدفع .

**المادة العاشرة -** ان الموظف المسؤول عن استكمال التحقيق والاسعاف الطبى المطلوبين بالمادة الثانية هو رئيس القلم أو الشعبة التى يشتغل فيها الموظف عند وقوع الحادثة واذا كان المصاب هو نفس رئيس القلم أو الشعبة أو أعلى منهما درجة فان المسؤول عن استكمال التحقيق والاسعاف الطبى هو الموظف عن ادارة الدائرة التى يشتغل فيها كملاحظ الادارة ومدير التحرير وما أشبه ذلك .

**المادة الحادية عشرة -** ينفذ هذا النظام من تاريخ نفاذ قانون التقاعد المدنى رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٠ .

**المادة الثانية عشرة -** على وزير المالية تنفيذ هذا النظام .

كتب ببغداد فى اليوم التاسع والعشرين من شهر ذى الحجة سنة ١٣٥٩ واليوم السابع والعشرين من شهر كانون الثانى سنة ١٩٤١ .

رقم (٣٩) لسنة ١٩٦٠

## نظام

### العجز لصندوق التقاعد (١)

باسم الشعب

مجلس السيادة

استنادا الى أحكام المادتين السابعة عشرة والثامنة عشرة من قانون صندوق تقاعد الموظفين والمستخدمين في الدوائر والمؤسسات شـبـه الرسمية رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٩ وبناء على ما عرضه وزير المالية ووافق عليه مجلس الوزراء .

### أمر بوضع النظام الآتي :

**المادة الاولى -** يراد بالتعابير الآتية المعاني المبينة ازاءها : -

١ - **العاهة** - هي الاثر الدائم الذي تتركه الاصابة بطلق ناري أو بآلة قاطعة أو راضة أو السقوط من علو أو الفرق أو الاحتراق أو الاختناق أو التكهرب أو ضربة الشمس أو التسمم أو من الاصطدام بوسائل النقل أو انقلابها أو تحطمها أو فقدان البصر كله أو جزء منه والحالات المماثلة التي تقررها هيئة الصندوق المعرفة بالقانون .

٢ - **العاجز** - من أصيب بعاهة دائمة اثناء الخدمة أو بسببها سواء اكانت تمنعه من الخدمة أم لا تمنعه منها .

٣ - **اللجنة** - ( أ ) هي اللجنة الطبية المؤلفة بقرار من وزير الصحة .

( ب ) الطبيب في المحلات النائية التي لا يوجد فيها أكثر من طبيب واحد .

٤ - **الدائرة المختصة** - هي الدائرة أو المؤسسة المشمولة بأحكام قانون صندوق التقاعد التي ينتمى اليها الموظف .

**المادة الثانية -** على الدائرة أن تبدأ حالا بإجراء التحقيق مباشرة أو بواسطة جهات

التحقيق المختصة في كل حادث يطرأ لأحد موظفيها يستلزم انقطاعه عن العمل فعلا وان ترسله فورا الى أقرب مستشفى أو مستوصف رسمي لاسعافه ومعالجته والحصول على التقرير اللازم .

**المادة الثالثة -** عند عرض المصاب على اللجنة عليها تنظيم تقرير يتضمن ما يلي : -

١ - ماهية الضرر الحاصل له واسباب حصوله فنيا .

٢ - مدة المعالجة اللازمة الى حين الشفاء أو الوفاة .

٣ - النتائج الدائمة المتأتية عن الاصابة رغم الشفاء أو التي يحتمل حصولها فنيا ان لم تقع الوفاة .

٤ - ما اذا كان للمصاب تقصير في المعالجة أو التحفظ أو وجود استعداد في البنية أدى الى حصول العاهة أو تفاقمها أو الوفاة .

٥ - تقدير ما اذا كانت مقدرة العاجز على تحصيل رزقه معدومة كلياً أو ضعيفة ضعفا ذا شأن أو ضعفا طفيفا .

**المادة الرابعة -** على الدائرة المختصة : -

١ - بيان ماهية العمل الذي سبب الاصابة وما اذا كانت قد حدثت اثناء الخدمة أو بسببها ومدى تجاوز المصاب حدود واجبه أو تقصيره فيه وهل انتهت خدمته بسببها أم لم تنته .

٢ - ارسال كافة أوراق القضية والتقرير الطبي مشفوعة بمطالعتها حول النقاط الواردة في الفقرة (١) من هذه المادة الى المديرية العامة لصندوق التقاعد للنظر في طلب ذي العلاقة بخصوص منحه الحقوق التقاعدية المطالب بها بسبب العاهة .

**المادة الخامسة -** عند مطالبة ذي العلاقة باستحقاقه لحقوقه التقاعدية بسبب العاهة فعلي المديرية العامة للصندوق أن تبت في الطلب مستندة الى الاوراق التحقيقية والمعلومات الرسمية الواردة من الدائرة المختصة وتقرير اللجنة الطبية



وتصدر قرارها ويبلغ ذو العلاقة بهذا القرار ويكون له حق الاعتراض عليه لدى مجلس تدقيق قضايا المتقاعدين الذي يكون قراره قابلاً للتمييز حسب أحكام القانون .

**المادة السادسة - ١ -** إذا أصيب الموظف أثناء الخدمة أو بسببها بعاهة دائمة لا تمنعه من الاستمرار في الخدمة وتوفرت فيه الشروط الواردة في هذا النظام فعلى المديرية العامة للصندوق ان تطلب من اللجنة تقدير نسبة العطل الناشئ عن العاهة وتمنحه تعويضاً مالياً وفق احدى النسب التالية اذا كانت خدماته لا تقل عن عشر سنوات .

( أ ) الراتب الاسمي لثلاثة أشهر لمن قدرت نسبة عطله الناشئ من العاهة من خمسة بالمائة الى عشرة بالمائة .

( ب ) الراتب الاسمي لستة أشهر لمن قدرت نسبة عطله الناشئ من العاهة بأكثر من عشرة بالمائة لغاية عشرين بالمائة .

( ج ) الراتب الاسمي لتسعة أشهر لمن قدرت نسبة عطله الناشئ من العاهة بأكثر من عشرين بالمائة لغاية أربعين بالمائة .

( د ) الراتب الاسمي لاثني عشر شهراً لمن قدرت نسبة عطله الناشئ من العاهة بأكثر من أربعين بالمائة .

٢ - أما اذا كانت خدمات الموظف تقل عن عشر سنوات فيمنح : -

( أ ) ثلاثة أرباع التعويض باحدى النسب المتقدمة اذا كانت خدمته دون عشر سنوات ولا تقل عن خمس سنوات .

( ب ) نصف التعويض باحدى تلك النسب اذا كانت خدمته دون خمس سنوات ولا تقل عن ثلاث سنوات .

( ج ) ربع التعويض باحدى تلك النسب اذا قلت خدمته عن ثلاث سنوات .

**المادة السابعة -** اذا تناول الموظف تعويضاً وفقاً للمادة السادسة من هذا النظام وانتهت

خدمته بعد ذلك بسبب تقادم تلك العاهة وعدم امكان بقائه فيها فتقدر درجتها مجدداً ويمنح ما يستحقه من الحقوق التقاعدية وفقاً للمادة السابعة عشرة من القانون على أن يسترد منه مبلغ التعويض الذي استوفاه عنها سابقاً ويعطى الفرق بين المكافأة والتعويض في حالة استحقاقه المكافأة .

**المادة الثامنة -** ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية على أن تسرى أحكامه على الدوائر والمؤسسات التي صدر بيان وزير المالية بشمولها بأحكام القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٥٩ .

**المادة التاسعة -** على الوزراء تنفيذ هذا النظام .

كتب ببغداد في اليوم الثالث والعشرين من شهر صفر سنة ١٣٨٠ المصادف لليوم السادس عشر من شهر آب سنة ١٩٦٠ .

رقم (١٦) لسنة ١٩٦٤

### نظام

العجز للمستخدمين باجور يومية او شهرية  
مقطوعة (١)

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استناداً الى المادة التاسعة والعشرين من قانون التقاعد المدني رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٠ المعدل وبناء على ما عرضه وزير المالية ووافق عليه مجلس الوزراء .

**أمر بوضع النظام الآتي : -**

**المادة الاولى -** يراد بالتعابير الآتية المعاني المبينة ازاءها : -

١ - العاهة - الاثر الدائم الذي يتركه كل أمر طارئ يحدث أثناء القيام بالواجب الرسمي كالإصابة بطلق نارى أو بآلة قاطعة أو راضة أو السقوط من علو أو الغرق أو الاحتراق أو الاختناق أو التكهرب أو فقدان البصر كلا

أو جزءاً أو ضربة الشمس أو التسمم أو من حوادث اصطدام بوسائل النقل أو انقلابها أو تحطمها .

٢ - العاجز - من أصيب بعاهة دائمة بسبب الخدمة وأثناء القيام بها ولا يعزى سببها الى إهماله أو سوء تصرفه .

٣ - اللجنة - اللجنة الطبية المؤلفة بقرار من وزير الصحة أو الطبيب في المحلات النائية التي لا يوجد فيها أكثر من طبيب واحد .

٤ - الدائرة المختصة - الدائرة الرسمية التي ينتمى اليها المستخدم .

**المادة الثانية -** على الدائرة المختصة ان تبدأ حالاً بإجراء التحقيق مباشرة أو بواسطة جهات التحقيق المختصة في كل حادث يطرأ لأحد مستخدميها يستلزم انقطاعه عن العمل فعلاً وأن ترسله فوراً الى أقرب مستشفى أو مستوصف رسمي لاسعافه ومعالجته والحصول على التقرير الطبي اللازم .

**المادة الثالثة -** على اللجنة عند عرض المصاب عليها تنظيم تقرير يتضمن ما يلي : -

١ - ماهية الضرر الحاصل له مع أسباب حصوله فنياً .

٢ - مدة المعالجة اللازمة الى حين الشفاء أو الوفاة .

٣ - النتائج الدائمة المتأتية عن الإصابة رغم الشفاء أو التي يحتمل حصولها فنياً ان لم تقـح الوفاة .

٤ - ما اذا كان للمصاب تقصير في المعالجة أو التحفظ أو وجود استعداد في البنية أدى الى حصول العاهة أو تفاقمها أو الوفاة .

٥ - تقدير ما اذا كانت مقدرة العاجز على تحصيل رزقه معدومة كلياً أو ضعيفة ضعفاً ذا شأن أو ضعفاً طفيفاً .

**المادة الرابعة -** على الدائرة المختصة :

١ - بيان ماهية العمل الذي سبب الإصابة وما اذا كانت قد حدثت بسبب الخدمة وأثناء القيام بها ومدى تجاوز المصاب حدود واجبه أو تقصيره فيه .

٢ - ارسال أوراق القضية والتقرير الطبي مشفوعة بمطالعتها حول النقاط الواردة في الفقرة (١) من هذه المادة الى مديرية التقاعد العامة للنظر في طلب ذي العلاقة بخصوص منح المكافأة المطالب بها بسبب العاهة .

**المادة الخامسة -** عند مطالبة ذي العلاقة باستحقاق المكافأة بسبب العاهة فعلى مديرية التقاعد العامة أن تبت في الطلب خلال مدة ثلاثين يوماً مستندة الى الأوراق التحقيقية والمعلومات الرسمية الواردة من الدائرة المختصة وتقرير اللجنة وتصدر قرارها ويبلغ ذو العلاقة بهذا القرار وله ان شاء حق الاعتراض عليه لدى مجلس تدقيق قضايا المتقاعدين الذي يكون قراره قابلاً للتمييز حسب احكام القانون .

**المادة السادسة -** اذا أصيب المستخدم بعاهة تمنعه من الاستمرار بالخدمة وتوفرت فيه الشروط الواردة في هذا النظام فعلى مديرية التقاعد العامة أن تطلب من اللجنة تقدير نسبة العطل الناشئ عن العاهة وتمنحه مكافأة وفق احدى النسب التالية : -

١ - اذا كانت مقدرة العاجز على تحصيل رزقه معدومة كلياً فيمنح مجموع ما كان يتقاضاه من اجر عن ثمانية عشر شهراً .

٢ - اذا كانت مقدرة على تحصيل رزقه ضعيفة ضعفاً ذا شأن فيمنح مجموع ما كان يتقاضاه من اجر عن اثني عشر شهراً .

٣ - اذا كانت مقدرة على تحصيل رزقه ضعيفة ضعفاً طفيفاً فيمنح مجموع ما كان يتقاضاه من اجر عن تسعة أشهر .

٤ - أما اذا توفي المستخدم بسبب تلك العاهة فتدفع المكافأة المنصوص عليها في هذه المادة الى أقربائه الوارد ذكرهم في المادة (٣١) من القانون .

**المادة السابعة -** اذا أصيب المستخدم بعاهة لا تمنعه من الاستمرار بالخدمة وتوفرت فيه الشروط الواردة في هذا النظام فعلى مديرية التقاعد العامة أن تطلب من اللجنة تقدير نسبة العطل الناشئ عن العاهة وتمنحه مكافأة وفق احدى النسب التالية : -

١ - مجموع ما كان يتقاضاه من أجر عن تسعة أشهر اذا كانت نسبة العاهة أكثر من عشرين من المائة .

٢ - مجموع ما كان يتقاضاه من أجر عن سنة أشهر اذا كانت العاهة أكثر من عشرة من المائة . الى ٢٠ من المائة .

٣ - مجموع ما كان يتقاضاه من أجر عن ثلاثة أشهر اذا كانت نسبة العاهة خمسة من المائة الى عشرة من المائة .

**المادة الثامنة - ١** - اذا ابتلى المستخدم بعاهة لم تنشأ عن الخدمة واستغنى عنه بسببها فيمنح مكافأة وفق احدى النسب التالية حسبما تقدره اللجنة .

( أ ) اذا كانت مقدرة العاجز على تحصيل رزقه معدومة كلياً فيمنح مجموع ما كان يتقاضاه من أجر عن تسعة أشهر .

(ب) اذا كانت مقدرة على تحصيل رزقه ضعيفة ضعفاً شديداً فيمنح مجموع ما كان يتقاضاه من أجر عن ستة أشهر .

(ج) اذا كانت مقدرة على تحصيل رزقه ضعيفة ضعفاً طفيفاً فيمنح مجموع ما كان يتقاضاه من أجر عن ثلاثة أشهر .

٢ - أما اذا استغنى عنه بسبب بلوغه سن الثالثة والستين من العمر فيمنح مكافأة بالمقدار المبين في الفقرة ( أ - ج ) من هذه المادة .

**المادة التاسعة -** يعمل بهذا النظام من تاريخ نفاذ القانون رغم ١٨ لسنة ١٩٦٠ .

**المادة العاشرة -** على وزير المالية تنفيذ هذا النظام .

كتب ببغداد في اليوم الرابع والعشرين من شهر ذي القعدة لسنة ١٣٨٣ المصادف لليوم السادس من شهر نيسان لسنة ١٩٦٤ .



## نظام تسليف المتقاعدين المدنيين (١)

رقم ١٨/١٩٨١

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استنادا الى احكام الفقرة ( ا ) من المادة السابعة والخمسين من الدستور المؤقت ، والفقرة ( اولا ) من قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ١٣٥٠ في ١٩٨٠/٨/٢٥ .

صدر النظام الآتي :

**المادة الأولى - اولا -** يقوم مصرف الرافدين بتسليف الموظف الذي يحال على التقاعد ويستحق راتباً تقاعدياً ، أو خلفه الذي يستحق الراتب التقاعدي عنه ، بموجب احكام قانون التقاعد المدني رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل وفقاً للشرطين التاليين :

( ا ) أن يقدم طالب التسليف ، طلباً تحريرياً الى مصرف الرافدين بواسطة مديرية التقاعد العامة خلال مدة ( ١٢٠ ) يوماً من تاريخ انفكاكه من الخدمة ، أو من تاريخ تقديم طلب الحقوق التقاعدية بالنسبة للخلف وقبل تسلم المتقاعد ما يقرر له من حقوق تقاعدية أو تسلم الخلف الحصة التقاعدية .

( ب ) أن تتعهد مديرية التقاعد العامة بتأمين استقطاع ديون المصرف من الاستحقاقات التقاعدية لهؤلاء المتقاعدين أو ورثتهم ، وتسديدها للمصرف في مواعيدها المناسبة .

**ثانيا -** يجوز للمشمول بأحكام هذا النظام الجمع بين السلفة التي تمنح له ، بموجب هذه المادة ، وسلفة مصرف الرافدين غير المسددة ، الممنوحة له قبل انتهاء خدمته .

**المادة ٢ - اولا -** يتم التسليف بتنظيم سند تعهد يتضمن تثبيت هوية طالب التسليف ومبلغ السلفة وكيفية تسديدها ويجرى التصديق على التعهد من قبل موظف مصرف الرافدين المختص .

**ثانيا -** يقوم مصرف الرافدين بأشعار مديرية التقاعد العامة عند التسليف ، لغرض وضع اشارة الحجز على راتب المستلف ضماناً للسلفة .

**المادة ٣ - اولا -** لا يزيد ما يسلف للمتقاعد ، أو خلفه المستحق للراتب التقاعدي على مجموع راتبين من راتب الوظيفة الكامل الذي كان يتقاضاه قبل انتهاء خدمته .

**ثانيا -** يوزع مبلغ السلفة بالتساوي على أفراد العيال ( الخلف ) المستحقين للراتب التقاعدي .

**المادة ٤ -** يقوم مصرف الرافدين باستقطاع المبالغ اللازمة لقاء الفائدة والأجور وسائر النفقات ، بالنسب المقررة لديه من مبلغ السلفة مقدماً .

**المادة ٥ - اولا -** تقوم مديرية التقاعد العامة ، باستيفاء مبلغ السلفة من الراتب التقاعدي ، أو من المتراكم منه ، بأقساط شهرية وخلال ( عشرين شهراً ) ابتداء من الشهر الثاني لتسليمه الراتب التقاعدي ، أو الحصة التقاعدية .

**ثانيا -** يكون الرصيد غير المدفوع من السلفة ، بعد انتهاء المدة المذكورة في الفقرة ( اولا ) من هذه المادة مستحق الأداء وقابل للتنفيذ من قبل مصرف الرافدين وفقاً لقانون تحصيل الديون الحكومية رقم ( ٥٦ ) لسنة ١٩٧٧ .

**المادة ٦ -** تسلم المبالغ المستقطعة من المتقاعدين أو الخلف لحساب السلفة الى مصرف الرافدين مرفقة بقائمة يدرج فيها اسم المستلف ومقدار المبلغ المحسوم منه وتاريخ الحسم ومرتبة القسط الشهري ورقم المعاملة .

**المادة ٧ -** اذا أعيد تعيين المستلف في أية خدمة ، تستقطع أقساط السلفة من راتبه بنفس شروط سند التعهد المنصوص عليه في المادة ( ٢ - اولا ) من هذا النظام ، وبواسطة دائرته المعاد تعيينه فيها ، ويجرى تسليم المبالغ المستقطعة وفقاً لما ورد بالمادة السادسة من هذا النظام .

**المادة ٨ -** على المستلف اخبار مديرية

التقاعد العامة ومصرف الرافدين بأى تغيير يطرأ على حقوقه التقاعدية ، أو على راتبه التقاعدي ويؤثر على عدم حسم الأقساط المستحقة عليه خلال (٣٠) يوماً من تاريخ التغيير ، وبعبكسه تعتبر الأقساط المتبقية بدمته واجبة الأداء فوراً :

**المادة ٩ -** لمصرف الرافدين : اصصدار التعليمات اللازمة لتسهيل تنفيذ ما ورد فى هذا

النظام .

**المادة ١٠ -** ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

كتب ببغداد فى اليوم الثامن عشر من شهر جمادى الأولى لسنة ١٤٠١ هـ المصادف لليوم الرابع والعشرين من شهر آذار لسنة ١٩٨١ م .





## قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٩٩١ لسنة ١٩٧١ (١)

عملا بأحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية  
الاربعين من الدستور المؤقت وبناء على موافقة  
رئيس الجمهورية على اقتراح الاتحاد العام  
لنقابات العمال رقم ٣٨١٥ في ١٩٧١/٦/٢٤ .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة  
بتاريخ ١٩٧١/٧/١٨ ما يلي : -

١ - تعتبر كامل خدمة الموظفين والمستخدمين  
والعمال من الاشقاء الفلسطينيين في العراق خدمة  
لاغراض الترفيع والعلاوة والتقاعد ، بعد استقطاع  
العائدات التقاعدية المستحقة ، على أساس ما كان  
معمولا به أثناء الخدمة .

٢ - يتولى الوزراء تنفيذ أحكام هذا القرار .

## قرار مجلس قيادة الثورة

رقم (٢٧٠) لسنة ١٩٧٢ (٢)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة (٤٢)  
من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ  
١٩٧٢/٤/٢٩ ما يلي : -

١ - اعتبار مدة التحاق الموظفة بزوجهما  
الموظف في الخدمة الخارجية في الخارج خدمة  
مستمرة لاغراض التقاعد فقط دون الراتب  
والعلاوة . على أن تستوفي منها الحصة التقاعدية  
عن تلك الفترة بنسبة الراتب الذي كانت  
تتقاضاه عند التحاقها بزوجهما .

٢ - ينفذ هذا القرار من تاريخ صدوره  
وتسرى أحكامه على الموظفين الملتحقين بأزواجهن  
عند نفاذه .

باسم الشعب .

## مجلس قيادة الثورة

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية

والاربعين من الدستور المؤقت وبناء على اقتراح  
رئيس الجمهورية .

قرر مجلس قيادة الثورة في جلسته المنعقدة  
بتاريخ ١٩٧٢/٨/٢٠ ما يلي : -

رقم (٦٢٨) لسنة ١٩٧٢

## منح حقوق تقاعدية (٣)

١ - يمنح المستخدمون المشمولون بأحكام  
قانون التقاعد المدني رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦  
وقانون صندوق تقاعد الموظفين والمستخدمين في  
الدوائر والمؤسسات شبه الرسمية رقم (٤٩)  
لسنة ١٩٦٧ ، الذين تقرر أو يتقرر إحالتهم على  
التقاعد بعد نفاذ قانون العمل رقم (١٥١) لسنة  
١٩٧٠ بسبب بلوغهم الستين من العمر فما فوق  
بالنسبة للرجال ، أو الخامسة والخمسين من  
العمر فما فوق بالنسبة للنساء وقبل اكمالهم  
خمس عشرة سنة من الخدمة ، راتبا تقاعديا في  
احدى الحالتين الآتيتين : -

( أ ) اذا كان المستخدم قد بلغ الستين من  
العمر أو كانت المستخدمة قد بلغت الخامسة  
والخمسين من العمر عند نفاذ قانون العمل  
رقم (١٥١) لسنة ١٩٧٠ أو قبل ذلك وكانت  
له أو لها خدمة تقاعدية لا تقل عن خمس سنوات  
بتاريخ الاحالة على التقاعد .

(ب) اذا كان المستخدم قد بلغ الستين من العمر  
أو كانت المستخدمة قد بلغت الخامسة والخمسين  
من العمر بعد نفاذ قانون العمل المذكور وكانت  
له أو لها خدمة تقاعدية لا تقل عن سبع سنوات  
بتاريخ الاحالة على التقاعد .

٢ - يحسب الراتب التقاعدي المستحق  
تنفيذا لأحكام هذا القرار على أساس الحد الأدنى  
للمراتب التقاعدي الذي يستحق للمستخدم  
فيما لو توافرت فيه الشروط المنصوص عليها في  
قانون التقاعد المدني أو قانون صندوق التقاعد  
بحسب الاحوال .

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٠٢٤ في ١٩٧١/٧/٢٤

(٢) مجموعة القوانين والأنظمة لعام ١٩٧٢ من ٢٥٣

(٣) نشر في الوقائع العراقية العدد ٢٢٤٥ في ١٩٧٣/٥/٩

٣ - يستفيد من أحكام هذا القرار المستخدمون الذين أحيلوا على التقاعد قبل صدوره ، على أن تكون الشروط المنصوص عليها في هذا القرار متوفرة فيهم . وتسترد منهم المكافآت التقاعدية ان كانوا قد قبضوها .

٤ - يلغى قرار مجلس قيادة الثورة رقم (٦٦) الصادر بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٠ .

٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويتولى الوزراء تنفيذ احكامه .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٣٤٨ لسنة ١٩٧٣ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٥ ما يلي : -

١ - لا تسري أحكام قانون العمل رقم (١٥١) لسنة ١٩٧٠ على المستخدمين المشمولين بقانون التقاعد المدني رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ وقانون تقاعد الموظفين والمستخدمين في الدوائر والمؤسسات الرسمية رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٧ فيما عدا الفصل السادس عشر من قانون العمل ( الخاص بالتنظيم النقابي ) فقط . ويترك الخيار للمستخدمين في الانتساب الى النقابات الخاصة بمهنتهم .

٢ - يعمل بهذا القرار اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ويتولى الوزراء تنفيذ احكامه .

### مجلس قيادة الثورة

قرار رقم ٩٨ لسنة ١٩٧٤ (٣)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٤/٢/٧ ما يلي : -

### أولا - المتقاعدون المدنيون والعسكريون :

يمنح المتقاعدون المدنيون والعسكريون مبلغا اضافيا على ما يتقاضونه من راتب ومخصصات غلاء المعيشة على النحو التالي :

١ - خمسة دنانير شهريا لمن يتقاضى راتباً اسمياً قدره ديناران فأقل .

وفي حالة التقسيم على العيال فان المبلغ الاضافي يقسم عليهم بالتساوي على ألا تقل حصة الفرد الواحد منهم عن دينار واحد .

٢ - ثمانية دنانير شهريا لمن تزيد رواتبهم الاسمية على دينارين ولغاية سبعة دنانير ونصف .

وفي حالة التقسيم على العيال فان المبلغ الاضافي يقسم عليهم بالتساوي على ألا تقل حصة الفرد الواحد منهم عن دينار ونصف .

٣ - عشرة دنانير شهريا لمن تزيد رواتبهم الاسمية على سبعة دنانير ونصف ولغاية واحد وعشرين دينارا .

وفي حالة التقسيم على العيال فان المبلغ الاضافي يقسم عليهم بالتساوي على ألا تقل حصة الفرد الواحد منهم عن دينار وسبعمائة وخمسين فلسا .

٤ - اثني عشر دينارا شهريا لمن تزيد رواتبهم الاسمية على واحد وعشرين دينارا .

وفي حالة التقسيم على العيال فان المبلغ الاضافي يقسم عليهم بالتساوي على ألا تقل حصة الفرد الواحد منهم دينارين .

### ثانيا - العمال المتقاعدون :

يمنح العمال المتقاعدون مبلغا اضافيا مقداره ثلاثة دنانير شهريا .

وفي حالة التقسيم على الخلف فان المبلغ الاضافي يقسم عليهم بالتساوي على ألا تقل حصة الفرد الواحد منهم عن دينار واحد .

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٢٤٢ في ١٩٧٣/٥/٣  
(٢) الفئ هذا القانون بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٧  
(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٣٢٠ في ١٩٧٤/٢/١٧

ثالثا - تسرى الزيادات السواردة في ( أولا )  
و ( ثانيا ) اعلاء على المتقاعدين الحاليين أو من  
سيحال على التقاعد مستقبلا .

ويستثنى من أحكام المادة السادسة من قانون  
التقاعد المدني والمادة الحادية عشرة من قانون  
التقاعد العسكري والمادة التاسعة من قانون تقاعد  
الشرطة والامن والجنسية والمادة التاسعة والستين  
من قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال  
وكذلك من أحكام قانون ضريبة الدخل أو أي  
قانون آخر .

رابعا - ١ - يلغى أي نص قانوني أو قرار  
يتعارض مع أحكام هذا القرار .

٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية  
ويعتبر نافذا من ١٩٧٤/٤/١ .

٣ - على الوزراء تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٠٢٦ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية  
والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة  
بتاريخ ١٩٧٤/٩/١٩ ما يلي : -

١ - تطبق أحكام قرار مجلس قيادة الثورة  
(٦٢٨) في ١٩٧٢/٨/٢٤ على المستخدمين  
المذكورين فيه ممن أحيوا على التقاعد قبل نفاذ  
قانون العمل رقم (١٥١) لسنة ١٩٧٠ ، اذا كانوا  
على قيد الحياة عند صدور القانون المذكور .

٢ - يعتبر هذا القرار مكملا لأحكام قرار مجلس  
قيادة الثورة المشار اليه في (١) أعلاه ، و نافذا  
من تاريخ صدور القرار المذكور .

٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ،  
ويتولى الوزراء تنفيذه .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٥ (٢)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية  
والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة  
بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٥ ما يلي : -

١ - شمول موظفي شركة نفط الموصل المحدودة  
الذين تم إلحاقهم بالشركة العراقية للعمليات  
النفطية بعد ١٩٧٣/٤/١ بأحكام القانون رقم  
(١٠٦) لسنة ١٩٧٤ الخاص باحتساب خدمة  
موظفي الشركة العراقية للعمليات النفطية خدمة  
تقاعدية .

٢ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا  
القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١١٠ لسنة ١٩٧٥ (٣)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية  
والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة  
بتاريخ ١٩٧٥/٢/١ ما يلي : -

١ - تخويل وزير المالية صلاحية اضافة مدة  
لا تزيد على ستة أشهر الى الخدمات النقاعدية  
للمستخدمين المشمولين بقرار مجلس قيادة  
الثورة (٦٢٨) في ١٩٧٢/٨/٢٤ ، والقرار المكمل  
له رقم (١٠٢٦) في ١٩٧٤/٩/١٩ ممن لم تبلغ  
خدماتهم التقاعدية المدة التي تؤهلهم لنيل الراتب  
التقاعدي بموجب القرارات المذكورين .

٢ - يتولى وزير المالية تنفيذ هذا القرار .

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٤٠١ بتاريخ ١٩٧٤/٩/٣٠

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٤٣٧ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢

(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٤٤١ بتاريخ ١٩٧٥/٢/١٢



باسم الشعب

مجلس قيادة الثورة

قرار رقم ٩٤٠ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٦/٨/٢٤ ما يلي : -

١ - يستحق كل من الموظف والمستخدم الراتب التقاعدي ، وفق احكام قانون التقاعد المدني رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ ( بصرف النظر عن مدة خدمته التقاعدية ) ، اذا أصيب أثناء الخدمة بمرض يجعله عاجزا عن العمل كليا ، ويستوجب حالته على التقاعد ، وتأييد ذلك بقرار من لجنة طبية رسمية قبل حالته على التقاعد .

٢ - اذا كانت خدمة الموظف أو المستخدم أقل من ( خمس عشرة سنة ) ، يضاف اليها ما يرفعها الى الحد المذكور ، مع اعفائه من الاستقطاعات التقاعدية المترتبة على المدة المضافة .

٣ - لا يعمل بأى نص قانونى ، أو قرار يتعارض مع أحكام هذا القرار .

٤ - ينفذ هذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١١٤٢ لسنة ١٩٧٦ (٢)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٦/١٠/٢٤ ما يلي : -

١ - تسرى أحكام قانون تقاعد شهداء حوادث الشمال رقم (١٠٢) لسنة ١٩٧٠ ، على الاشخاص

الذين استشهدوا أو أصيبوا بعاهة دائمية ألحقت بهم عجزا بسبب تعاونهم مع السلطة الوطنية خلال الفترة التى أعقبت صدور بيان آذار / ١٩٧٠ ولغاية القضاء على الجيب العميل .

٢ - تقوم وزارة الداخلية بتعيين الاشخاص المشمولين بأحكام الفقرة (١) من هذا القرار ، واكمال معاملاتهم التقاعدية ، ويكون استحقاق الراتب التقاعدي ، اعتبارا من تاريخ نفاذ هذا القرار .

٣ - ينفذ هذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ، ويتولى الوزراء المختصون تنفيذ أحكامه .

قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٥٠٩ لسنة ١٩٧٨ (٣)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٧ - ٤ - ١٩٧٨ ما يلي : -

١ - تنقل الحقوق التقاعدية للموظف أو المتقاعد ، المنصوص عليها فى قانون التقاعد المدني رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ ، أو أى قانون آخر يحل محله ، الى عياله من مواطني الاقطار العربية الشقيقة ، بالاضافة الى عياله من العراقيين .

٢ - فى حالة سبق تخصيص الراتب التقاعدي الى العيال من العراقيين فقط ، فيعاد التخصيص ، وفقا لاحكام الفقرة (١) أعلاه ، اعتبارا من تاريخ تقديم الطلب .

٣ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ، ويتولى الوزراء المختصون تنفيذه .

رقم ٥٤٧ (٤)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الموقت .

(١) الوقائع العراقية - العدد ٢٥٤٧ فى ١٩٧٦/٩/٦

(٢) الوقائع العراقية - العدد ٢٥٥٦ فى ١٩٧٦/١١/١ وانظر شرطه

(٣) الوقائع العراقية - العدد ٢٦٥١ فى ١٩٧٨/٥/١ .

(٤) الوقائع العراقية - العدد ٢٦٥٢ فى ١٩٧٨/٥/٨

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٥ - ٤ - ١٩٧٨ ما يلي :

١ - يحق للموظف والمتقاعد الذي لم تحتسب له خدماته التي تقاضى عنها مكافأة تقاعدية لسقوط حقه في احتسابها بسبب عدم المطالبة بها خلال المدة القانونية المحددة في القانون ، ان يتقدم بطلب لاحتساب المدة المذكورة ، واعادة المكافأة خلال مدة تسعين يوماً من تاريخ تبليغه باعادة المكافأة ، المفروض أعلاه .

٢ - ينفذ هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، ولا يعمل بأى نص يتعارض وأحكامه .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٩٥٣ لسنة ١٩٧٨ (١)

استناداً الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٥/٧/١٩٧٨ ما يلي :

١ - بالاضافة الى الحقوق التقاعدية المنصوص عليها في القوانين النافذة ، تبلغ الخدمة التقاعدية التي تقل عن خمس عشرة سنة ، الى هذا الحد لغرض استحقاق الراتب التقاعدي لجميع العاملين في الدولة ( عسكريين ورجال شرطة وموظفين وعمالا ومستخدمين ) عند اصابة أى منهم بعجز كلي عن العمل خلال مدة خدمته ( وليس بسببها او اثناء ادائه لها ) ولم يكن له يد في حدوثه وتأيد ذلك بتقرير طبي من لجنة طبية رسمية .

٢ - بالاضافة الى الخدمة التقاعدية المنصوص عليها في القوانين النافذة ، تبلغ الحقوق التقاعدية التي تقل عن خمس عشرة سنة ، الى هذا الحد ، لغرض استحقاق العيال الراتب التقاعدي لجميع العاملين في الدولة الوارد ذكرهم في الفقرة (١) من هذا القرار ، عند وفاة أى منهم خلال مدة خدمته ( وليس بسببها أو اثناء ادائه لها ) (٢) .

٣ - لا تستوفى الاستقطاعات التقاعدية المترتبة

عن المدة المضافة لابلاغ الخدمة الى خمس عشرة سنة بموجب هذا القرار .

٤ - يوقف صرف الراتب التقاعدي ، عن المتقاعد بسبب العجز الكلي ، الذي استحقه بموجب هذا اقرار ، اذا هيأت له الدولة عملاً ملائماً وامتنع عن المباشرة به .

٥ - تسرى أحكام هذا القرار على القضايا السابقة لنفاذه ، ويصرف الراتب التقاعدي الذي يخصص بموجبه اعتباراً من تاريخ نفاذه .

٦ - لا يعمل بأى نص قانوني أو قرار يتعارض مع أحكام هذا القرار .

٧ - ينفذ هذا القرار اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٠٥٥ لسنة ١٩٧٨ (٣)

استناداً الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٠ - ٨ - ١٩٧٨ ما يلي :

١ - اذا أصيب أحد العاملين في الدولة ، اثناء تدريبه في الجيش الشعبي ، أو بسبب هذا التدريب ، فتعتبر أصابته إصابة عمل ، أو إصابة أثناء الخدمة أو بسببها ، حسب مقتضى الحال ، كما لو كانت الإصابة قد حدثت أثناء أداء واجبه الرسمي ، أو بسببه في عمله الاصل في الدولة .

٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وتسرى أحكامه على حالات الإصابة التي حصلت قبل صدوره .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٢٤٦ لسنة ١٩٧٨ (٤)

استناداً الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الموقت .

(١) الوقائع العراقية - العدد ٢٦٦٥ في ٢٤/٧/١٩٧٨

(٢) صححت بالبيان الصادر عن رئيس ديوان رئاسة الجمهورية المنشور بالوقائع العراقية - العدد ٢٦٧٠ في

٢٨/٦/١٩٧٨ .

(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٦٦٩ في ٢١/٨/١٩٧٨ .

(٤) الوقائع العراقية العدد ٢٦٧٦ في ٩/١٠/١٩٧٨

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٣-٩-١٩٧٨ ما يلي :

١ - شمول العاملين في فرق الدفاع المدني ، بأحكام ( الباب الرابع ) من قانون الخدمة والتقاعد لقوى الامن الداخلي رقم (١) لسنة ١٩٧٨ ، في حالة اصابتهم بعجز كلي أو جزئي أو في حالة الوفاة من جراء عملهم في مجال الدفاع المدني في ظروف الطوارئ والحرب ، أو عند حدوث الكوارث الطبيعية ، أو اثناء التدريب والممارسات .

٢ - ينفذ هذا القرار ، من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

#### قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٢٩٥ لسنة ١٩٧٨ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .  
قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠-٩-١٩٧٨ ما يلي :

١ - يجوز لأب الشهيد وأمه وزوجه وأولاده، الجمع بين استحقاقهم من الراتب التقاعدي عن الشهيد وبين راتب الوظيفة التي يعينون فيها .  
٢ - لا يعمل بالنصوص القانونية التي تتعارض وهذا القرار ولاغراضه .

٣ - ينفذ هذا القرار اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

#### قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٦١٢ لسنة ١٩٧٨ (٢)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .  
قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٤-١٢-١٩٧٨ ما يلي :

١ - شمول المصابين من الملتحقين بقسوات الحدود ، بأحكام قرار مجلس قيادة الثورة الرقم (١٠٥٥) في ١٠/٨/١٩٧٨ .

٢ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

#### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٠٤٦ لسنة ١٩٧٩ (٣)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١١-٨-١٩٧٩ ما يلي :

١ - يمنح المتقاعدون المدنيون مبلغا اضافيا على مايتقاضونه من راتب ومخصصات غلاء مقداره (٧/٥٠٠) ديناراً ( سبعة دنانير وخمسمائة فلساً ) شهريا ، وفي حالة التقسيم على العيال ، فإن هذا المبلغ الاضافي يقسم عليهم بالتساوي، على ان لا تقل حصة الفرد منهم عن ( ١/٥٠٠ ) ديناراً ( دينار وخمسمائة فلساً ) .

٢ - يمنح العمال المتقاعدون مبلغا اضافيا مقداره (٧/٥٠٠) ديناراً ( سبعة دنانير وخمسمائة فلساً ) شهريا ، وفي حالة التقسيم على العيال ، فإن هذا المبلغ الاضافي يقسم عليهم بالتساوي ، على ان لا تقل حصة الفرد منهم عن ( ١/٥٠٠ ) دينار ( دينار وخمسمائة فلساً ) .

٣ - ( أ ) تسرى الزيادة الواردة في ( ١ ) أعلاه على المتقاعدين الحاليين ، أو من سيحال على التقاعد مستقبلا ، وفق أحكام قانون التقاعد المدني رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ المعدل .  
(ب) تسرى الزيادة الواردة في (٢) أعلاه على المتقاعدين الحاليين ، أو من سيحال على التقاعد مستقبلا .

٤ - تستثنى هذه الزيادة من أحكام ( المادة السادسة ) من قانون التقاعد المدني المذكور ، ( والمادة التاسعة والستين ) من قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم (٣٩) لسنة ١٩٧١ المعدل ، وكذلك من أحكام قانون ضريبة الدخل أو أي قانون آخر .

٥ - ( أ ) يلغى أي نص قانوني أو قرار يتعارض مع أحكام هذا القرار .

(ب) ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، وينفذ اعتبارا من ١-٨-١٩٧٩ .

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٦٧٧ في ١٦/١٠/١٩٧٨

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٦٩٠ في ١/١/١٩٧٩

(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٧٢٧ في ٢٧/٨/١٩٧٩



### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٩٧٩/١٦٣٦ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٧ ما يلي :

١ - تعامل بنت المتقاعد ، معاملة الابن فى استحقاق والدها الاضافة القانونية أو المخصصات العائلية ، أينما ورد ذكرها فى قوانين التقاعد النافذة .

٢ - تعامل البنت والأخت وبنت الابن ، معاملة الابن والأخ وابن الابن فى استحقاقهن ، الراتب التقاعدي ، أينما ورد ذكرهن فى قوانين التقاعد النافذة .

٣ - يستثنى من أحكام هذا القرار :

( أ ) بنت الشهيد .

(ب) من منحت الراتب التقاعدي العائلي قبل نفاذ هذا القرار ، وكانت قد أكملت الخامسة والثلاثين من العمر فأكثر ، أو كانت حاصلة على الشهادة المتوسطة فأكثر .

٤ - يلغى قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (١٢١١) فى ١٩٧٩/٩/١٧ .

٥ - لا يعمل بأى نص قانونى أو قرار ، يتعارض وأحكام هذا القرار .

٦ - ينفذ هذا القرار ، اعتبارا من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٩٧٩/١٦٤٠ (٢)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٩/١١/٢٨ ما يلي :

١ - يجوز لمديرية التقاعد العامة ، إعادة النظر فى القضايا المرفوضة سابقا المكتسبة درجة البتات ، اذا تبين لها بأن للمستدعى حقا بذلك فى الوقت الحاضر ، وفقا للقوانين والقرارات والأنظمة والتعليمات المرعية .

٢ - على المشمولين بالفقرة (١) أعلاه أو خلفهم ، تقديم طلباتهم ، الى مديرية التقاعد العامة خلال مدة ( أربعة أشهر ) ، اعتبارا من تاريخ نفاذ هذا القرار .

٣ - ينفذ هذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٩٧٩/١٦٩٨ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٤ ما يلي :

١ - يخضع موظفو الغرف التجارية والاتحاد العام للغرف التجارية ، لأحكام قانون التقاعد المدني رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ المعدل .

٢ - تقطع الغرف التجارية والاتحاد العام للغرف التجارية ، حصة التقاعد من راتب الموظف المشمول بأحكام هذا القرار عند نفاذه ، وفق النسب المعينة فى ( المادة الخامسة ) من قانون التقاعد المدني ، وتضيف لها من ميزانياتها ضعفها وتودعها شهريا ، الى الخزينة بالطريقة التى تقررها مديرية المحاسبات العامة ، بالتعاون مع مديرية التقاعد العامة .

٣ - تعتبر خدمات موظفى الغرف التجارية والاتحاد العام للغرف التجارية المقضية قبل نفاذ هذا القرار ، ووفقا لقواعد الخدمة المعمول بها فيها ، خدمة تقاعدية مسددة عنها التوقيفات التقاعدية ، لمن كانت لهم صناديق تقاعدية ، وحولت وفقا للفقرة (٥) من هذا القرار ، ويتوجب

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٧٤٤ فى ١٩٧٩/١٢/١٠

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٧٤٤ فى ١٩٧٩/١٢/١٠

(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٧٤٧ فى ١٩٧٩/١٢/٢٤

على الاتحاد العام للغرف التجارية والغرف التجارية التي ليست لها صناديق تقاعدية خاصة بها ، أستيفاء التوقيفات التقاعدية المترتبة على خدمات موظفيها السابقة لتاريخ نفاذ قرار مجلس قيادة الثورة رقم (٥١٧) في ١٩٧٣/٦/٢٠ ، ودفع مضاعفها الى الخزينة .

٤ - تحل ( مديرية التقاعد العامة ) ، محل ( مؤسسة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال ) بدفع الراتب التقاعدي ، لمن سبق وأن أحيل على التقاعد من الموظفين واستحق الراتب التقاعدي اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القرار ، ولا يستحق الموظفون المشمولون بهذا القرار ، مكافأة نهاية الخدمة .

٥ - تحول الارصدة المتجمعة في صناديق تقاعد الغرف التجارية الخاصة بموظفيها ، والمحولة الى مؤسسة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال ،

بموجب ( المادة الثالثة ) من قرار مجلس قيادة الثورة رقم (٥١٧) في ١٩٧٣/٦/٢٠ ، الى الخزينة ( وزارة المالية ) .

٦ - تتولى ( مؤسسة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال ) ، تحويل الارصدة المتجمعة لديها في حسابي ( ا و ب ) ، عن خدمات موظفي الغرف التجارية والاتحاد العام للغرف التجارية ، للفترة من تاريخ نفاذ قرار مجلس قيادة الثورة رقم (٥١٧) في ١٩٧٣/٦/٢٠ ، وحتى تساريخ الغائه .

٧ - يلغى قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (٥١٧) في ١٩٧٣/٦/٢٠ .

٨ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من ١٩٨٠/١/١ ، ويتولى الوزراء المختصون تنفيذه .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٢٥٤ لسنة ١٩٨٠ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٨-٢-١٩٨٠ ما يلي :

١ - تلغى النصوص القانونية التي تجيز للموظف طلب الاعتزال ، عند اكماله خدمة فعلية لمدة ( خمس عشرة سنة ) ، الواردة في قوانين وانظمة وقواعد الخدمة الخاصة .

٢ - لا يعمل بأى نص يتعارض وأحكام هذا القرار .

٣ - ينفذ هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٥٩٩ لسنة ١٩٨٠ (٢)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧ - ٤ - ١٩٨٠ ما يلي :

١ - يحرم من الحقوق التقاعدية المنصوص عليها في صناديق التقاعد الخاصة بالنقابات المهنية ، كل موظف يستقيل من وظيفته بدون موافقة دائرته ، أو يخل بشروط التعاقد معها التي تلزمه بالخدمة مدة معينة .

٢ - لا يعمل بأى نص قانونى يتعارض مع احكام هذا القرار .

٣ - ينفذ هذا القرار ، اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٧٣٠ لسنة ١٩٨٠ (٣)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة

بتاريخ ١٨-٥-١٩٨٠ ما يلي :

١ - يجوز تشغيل المتقاعدين من منتسبى الدولة والقطاع الاشتراكى ، بما فيهم المتقاعدون العسكريون ومتقاعدو قوى الامن الداخلى ، بعمل تختلف طبيعته عن طبيعة العمل الذى كانوا يزاولونه قبل الاحالة على التقاعد ، بدوام أعتيادى وبأجر مقطوع ، يعادل الحد الأدنى لاجر المهنة التى يعينون فيها ، على أن تتوفر فى المتقاعد الشروط اللازمة لمن يشغل ذلك العمل .

٢ - يجوز تشغيل المتقاعدين من منتسبى الدولة والقطاع الاشتراكى من الذين يتمتعون بمؤهلات علمية أو فنية تخصصية معينة فى دوائر الدولة والقطاع الاشتراكى وبدوام جزئى لعدد معين من الايام أسبوعيا أو لمسابقات محددة يوميا ، ووفقا للاتفاق الذى يجرى بين الجهتين بأجر شهرى مقطوع ، يتم الاتفاق عليه .

٣ - يتم تشغيل المشمولين بالفقرتين (١ و٢) اعلاه ، بموجب عقود عمل تنظم لهذا الغرض تتناول العلاقة بين الراغبين بالاستغال ، وبين الجهات التى يرغبون فى العمل لديها تتضمن جميع الشروط والاحكام والجوانب التفصيلية المتعلقة بالاستغال ، وتخضع فى تنظيمها لتعليمات تصدرها وزارة المالية لهذا الغرض .

٤ - لا تحسب الخدمة للمشمولين بأحكام هذا القرار ، لاغراض التقاعد أو لاغراض قانون التقاعد والضمان الاجتماعى للعمال .

٥ - يستمر المشمولون بأحكام هذا القرار بتناول رواتبهم التقاعدية ، اضافة الى الاجر .

٦ - لا يعمل بأى نص قانونى يتعارض وأحكام هذا القرار .

٧ - ينفذ هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٧٣١ لسنة ١٩٨٠ (٤)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٧٥٩ فى ٢/٣/١٩٨٠

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٧٧٣ فى ١٢/٥/١٩٨٠

(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٧٧٨ فى ٩/٦/١٩٨٠

(٤) الوقائع العراقية العدد ٢٧٧٨ فى ٩/٦/١٩٨٠



قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٨ - ٥ - ١٩٨٠ مايلي :

١ - يعتبر شهيدا ، وتطبق عليه أحكام الشهيد المنصوص عليها في قوانين التقاعد النافذة كل من قاوم الحكم القاسمى وقتل بسبب اشتراكه في ثورة الشهيد عبد الوهاب الشواف، ويعاد احتساب حقوقهم التقاعدية ، وفقا لذلك .

٢ - ينفذ هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

### قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١١١٢ لسنة ١٩٨٠ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٤-٧-١٩٨٠ مايلي :

أولا - يمنح التقاعد المدني قبل ١-٨-١٩٨٠ مبلغا قدره (١٠) عشرة دنانير شهريا على ما يتقاضاه من راتب ومخصصات غلاء المعيشة وفي حالة التقسيم على العيال يقسم عليهم هذا المبلغ الاضافى بالتساوى على ان لا تقل حصة الفرد منهم عن دينارين وتستثنى هذه الزيادة من أحكام المادة السادسة من قانون التقاعد المدني رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ المعدل .

ثانيا - ١ - يمنح العمال المتقاعدون مبلغا اضافيا قدره (١٠) عشرة دنانير شهريا على ما يتقاضونه من راتب ، وفي حالة التقسيم على العيال فإن هذا المبلغ الاضافى يقسم عليهم بالتساوى على ان لا تقل حصة الفرد منهم عن دينارين ، وتسرى هذه الزيادة على المتقاعدين الحاليين او من يستحق الراتب التقاعدى بعد نفاذ هذا القرار .

٢ - يعدل الحد الاعلى العام للراتب التقاعدى الكامل بالنسبة لمختلف فروع الضمان المنصوص عليه في المادة التاسعة والستين من قانون التقاعد والضمان الاجتماعى للعمال رقم (٣٩) لسنة ١٩٧١ الى (١٤٠/-) مائة واربعون دينارا

ولا يجوز تجاوزه في جميع الحالات ، وكل حساب قانونى للراتب المذكور بعد اضافة الزيادتين المقررتين بقرارى مجلس قيادة الثورة المرقمين (١٠٤٦ و ٩٨) والمؤرخين في ٧-٢-١٩٧٤ و ١١-٨-١٩٧٩ والزيادة الواردة بالفقرة (١ - ثانيا ) من هذا القرار يرتفع عن هذا الحد يخفض اليه (٢) .

ثالثا - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذا من تاريخ ١-٨-١٩٨٠ ولا يعمل بأى نص يتعارض مع احكامه .  
رابعا - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١١١٣ لسنة ١٩٨٠ (٢)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٤-٧-١٩٨٠ ما يلي :

أولا - تكون نسب استقطاعات حصة التقاعد عن مدة الخدمة التقاعدية لموظفى الدولة والقطاع الاشتراكى وفقا لما يأتى :

النسبة	الراتب/دينار
٧٪	٢٢٨/٥٠٠ - فاكثر
٥ر٥٪	١٧٠/٥٠٠ - ٢٢٨/٠٠٠
٤ر٥٪	١٣٥/٥٠٠ - ١٧٠/٠٠٠
٤٪	١١٢/٥٠٠ - ١٣٥/٠٠٠
٢ر٥٪	٩٦/٥٠٠ - ١١٢/٠٠٠
٢٪	٨٧/٥٠٠ - ٩٦/٠٠٠
١ر٥٪	٧٢/٥٠٠ - ٨٧/٠٠٠
١٪	٧٢/٠٠٠ فما دون

ثانيا - ١ - يحسب الراتب التقاعدى للموظف على اساس آخر راتب كان يتقاضاه في الخدمة التقاعدية مضروبا بعدد الاشهر الكاملة من الخدمة المذكورة ومقسوما على (٤٢٠) اربعمائة وعشرين ، وفقا للمعادلة الاتية :

(١) ، (٢) الوقائع العراقية العدد ٣٧٨٧ في ٢٨/٧/١٩٨٠

(٢) انظر القرارات رقم ١٩٧٤/٩٨ ورقم ١٠٤٦

الراتب الاخير في الخدمة  
التقاعدية x عدد أشهر  
الخدمة التقاعد  
الراتب التقاعدي =  
٤٢٠

٢ - يزداد الراتب التقاعدي بنسبة (٢٪) اذا كان يقل عن (٥٠) خمسين ديناراً و (٣٪) لما زاد عن ذلك عن كل ولد يعيله المتقاعد من الذين يستحقون نقاعد العيال لو كان ابوهم قد توفي وذلك لغاية الولد الرابع بشرط ان لا تقل الاضافة عن دينارين لكل ولد ، وتخفيض الزيادة عن كل ولد يصبح غير مستحق الاعالة من والده .

٣ - لا يجوز ان يزيد الراتب التقاعدي مع الاضافات الواردة في الفقرة (٢-تانيا ) اعلاه على (٢٠٠) مائتي دينار وفي جميع الاحوال لا يزيد على (٩٠٪) من آخر راتب ومخصصات عائلية كان يتقاضاها الموظف وهو في الخدمة التقاعدية ثالثاً - لاتمنح الزيادات المقررة بقرارات مجلس قيادة الثورة المرقمة (٩٨) في ٧-٢-١٩٧٤ و (١٠٤٦) في ١١-٨-١٩٧٩ و (١١١٢) في ١٤-٧-١٩٨٠ ، للموظفين الذين يستحقون الراتب التقاعدي بعد نفاذ هذا القرار .

رابعاً - تحتسب خدمة نقاعدية المدة التي قضاها الموظف في الخدمة وطلب ايقاف استقطاع حصة التقاعد عنها لبلوغ راتبه التقاعدي الحد الاعلى بموجب احكام قانون النقايد المدنى رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ المعدل على ان يدفع عن تلك المدة ما تحقق عنها من حصة تقاعدية .

خامساً - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذاً من ١-٨-١٩٨٠ ولا يعمل بأى نص يتعارض مع أحكامه .

سادساً - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١١٥٣ لسنة ١٩٨٠ (١١)

استناداً الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .  
قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢-٧-١٩٨٠ ما يلي :

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٧٩٠ في ١٨/١٠/١٩٨٠

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٧٩٥ في ٢٢/٩/١٩٨٠

أولاً - يجوز تشغيل المدرسات والمعلمات والممرضات الصحيات المتقاعدات اللواتي لا تتجاوز اعمارهن الخامسة والخمسين في دور الحضانة التابعة لدوائر الدولة ومؤسسات القطاع الاشتراكي بعناوين ( مشرفة ، مربية ، باحثة اجتماعية ، مديرة دار ) . وحسب تنسيب اللجنة المختصة المشكلة بموجب هذا القرار .

ثانياً - تتقاضى المتقاعدة التي يتم تشغيلها بمقتضى هذا القرار اجرا شهرياً عند التعيين لأول مرة ، قدره خمسون ديناراً اضافة الى راتبها التقاعدي ، مع زيادة سنوية قدرها ثلاثة دنانير تصرف عند تحقق قيامها بواجباتها خلال السنة بشكل مرض .

ثالثاً - تمنح المتقاعدة المشمولة باحكام هذا القرار اجازة سنوية لمدة شهر واحد تتمتع بها خلال السنة .

رابعاً - تشكل بقرار من وزير العمل والشؤون الاجتماعية لجان خاصة في المحافظات يشارك في عضويتها ممثلون عن الجهات ذات العلاقة . تتولى استلام طلبات الراغبين في الاشتغال ومقابلتهن والتأكد من لياقتهن للعمل في دور الحضانة بتقرير من لجنة طبية رسمية ، وترفع توصيات اللجان المذكورة عن طريق الوزارة الى مكتب النائب الاول لرئيس الوزراء .

خامساً - يتولى النائب الاول لرئيس الوزراء اصدار اوامر تعيين وتنسيب المشمولات باحكام هذا القرار .

سادساً - يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ويتولى الوزراء المختصون تنفيذ أحكامه .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٤٥٠ لسنة ١٩٨٠ (٢)

استناداً الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .  
قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٠-٩-١٩٨٠ ما يلي :  
١ - يستحق ابن المنوفى وبنته وابن ابنه

( اربعة اشهر ) اعتبارا من تاريخ العمل بهذا القرار .

٤ - تعيد مديرية التقاعد العامة النظر فى القضايا المرفوعة سابقا المكتسبة درجة البتات التى تقدم الطلبات بشأنها وفق الفقرة (٣) اذا تبين لها ان للمستدعى حقا بذلك فى الوقت الحاضر وفقا لاحكام هذا القرار او القوانين والقرارات والانظمة المرعية .

٥ - يصرف استحقاق الاشخاص المشمولين بهذا القرار من خزينة الدولة دون المساس بالحقوق التى اكتسبها بقية المستحقين .

٦ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

وبنت ابنه ، عند فقدان ابيهما ، واخوة واخته التقاعد العائلى ، حتى بعد طول اجل قطع الراتب التقاعدى المقرر، اذا أصبح أى منهم عاجزا عجزا تاما عن تحصيل رزقه وكان المتوفى مسؤولا عن الانفاق عليه قانونا ، وثبت بتقرير من لجنة طبية ان العجز قد حصل بدون تسبب منه .

٢ - تسرى أحكام الفقرة (١) من هذا القرار على الاشخاص المشار اليهم فيها الذين صدر القرار بحرمانهم من التقاعد العائلى قبل العمل بهذا القرار بسبب تطبيق قانون التقاعد رقم (٤٣) لسنة ١٩٤٠ أو أى قانون اخر .

٣ - على المشمولين بالفقرة (٢) تقديم طلباتهم الى مديرية التقاعد العامة خلال مدة



## قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٩٨١/٩٧ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨١/١/٣١ ما يلي :

١ - يخضع المتعاقد العربي الذي يستخدم لدى دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي ، بموجب عقد استخدام غير العراقيين في الحكومة العراقية ، أو عقد استخدام العمال الفنيين من رعايا الدول العربية ، لأحكام قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم (٣٩) لسنة ١٩٧١ ، حتى وإن كان مشمولاً بالضمان الاجتماعي ( التامينات الاجتماعية ) في بلده خلال مدة اشتغاله في العراق .

٢ - للمشمول بأحكام البند (١) أعلاه ، أن يقدم خلال ( ستة أشهر ) من تاريخ نفاذ هذا القرار ، طلباً لاحتساب خدمته السابقة المؤداة بموجب أحد العقدين المذكورين ، خدمة لأغراض القانون المذكور ، شريطة أن يسدد عنها هو والدائرة التي كانت تستخدمه ، اشتراكات الضمان المستحقة عليهما قانوناً .

٣ - في حالة عدم تقديم الطلب ، وفقاً لأحكام البند (٢) أعلاه ، يحرم المتعاقد من أي استحقاق ينص عليه قانون الضمان النافذ عن خدمته السابقة لنفاذ هذا القرار ، إلا في حالة ثبوت حصوله هو أو عياله على راتب تقاعدي ، فيستمر على دفع هذا الراتب ، وتستقطع عندئذ حصته من اشتراكات الضمان من الراتب المذكور، على أن تدفع الدائرة حصتها من هذه الاشتراكات أيضاً .

٤ - لا تخضع خدمات المتعاقد الأجنبي الذي يستخدم لدى دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي ، بموجب عقد استخدام غير العراقيين في الحكومة العراقية لأحكام القانون المذكور ، إذا كان مشمولاً

بالضمان الاجتماعي ( التامينات الاجتماعية ) في بلده خلال مدة استخدامهم في العراق ، على أن يتأيد ذلك من الجهات الرسمية المختصة ، وبمكسبه يعتبر مشمولاً بأحكام القانون آنف الذكر .

٥ - ( أ ) يعفى المتعاقد المشمول بأحكام هذا القرار ، من ضريبة الدخل .

(ب) تسري أحكام الفقرة ( أ ) من هذا البند ، على المتعاقدين السابقين المتضمنة عقودهم نصاً بالاعفاء من ضريبة الدخل .

٦ - لا يعمل بأي نص يتعارض وأحكام هذا القرار .

٧ - ينفذ هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

## قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٩٨١/١٧٠ (٢)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨١/١٢/١١ ما يلي :

١ - يمنح المشمولون بقانون تخصيص رواتب تقاعدية لعوائل شهداء ثورة الشواف رقم (٩٥) لسنة ١٩٦٥ ، زيادات القدرة الشرائية الممنوحة لأمثالهم بموجب قرارات مجلس قيادة الثورة اضافة الى الراتب التقاعدي المقطوع المنصوص عليه في المادة الأولى من القانون المذكور .

٢ - تسري أحكام هذا القرار على الشهداء المشمولين بقرار مجلس قيادة الثورة رقم (٧٣١) المؤرخ في ١٩٨٠/٥/١٨ ممن ليست لهم خدمات في دوائر الدولة .

٣ - ينفذ هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٨١٧ في ١٩٨١/٢/١٦

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٨١٨ في ١٩٨١/٢/٢٣

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٤٠٦ سنة ١٩٨١ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٥-٤-١٩٨١ مايلي :

١ - يعتبر الحد الأدنى لمجموع الراتب التقاعدي ، الذي يتقاضاه العسكري المتقاعد (٥٨) دينارا شهريا .

٢ - يعتبر الحد الأدنى لمجموع الراتب التقاعدي الذي يتقاضاه رجل الشرطة المتقاعد (٤٥) دينار شهريا (٢) .

٣ - يعتبر الحد الأدنى لمجموع الراتب التقاعدي ، الذي يتقاضاه الموظف المتقاعد (٤٠) دينارا شهريا .

٤ - يعتبر الحد الأدنى لمجموع الراتب التقاعدي ، الذي يتقاضاه العامل المتقاعد (٣٠) دينارا شهريا .

٥ - تعدل الرواتب التقاعدية ، التي يتقاضاها المتقاعدون العسكريون وأفراد قوى الأمن الداخلي والمدنيون والعمال ، الى الحد الأدنى الوارد في هذا القرار ، ان كانت تقل عن ذلك ، وتلغى جميع الاضافات والزيادات الممنوحة اليهم قبل تاريخ نفاذ هذا القرار (٣) .

٦ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به اعتبارا من ١-٥-١٩٨١ .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٤٦٤ (٤)

استنادا الى أحكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٤-٤-١٩٨١ مايلي :

١ - يمنع المحالون على التقاعد من أعضاء الهيئات التدريسية المشمولين بأحكام الفقرة (٢) من المادة الخامسة والأربعين من قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل ، مكافأة تعادل الرواتب الاسمية لمدة ستة أشهر بمقياس الراتب الاخير بتاريخ الاحالة على التقاعد .

٢ - ينفذ هذا القرار اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . وتطبق احكامه على من يحال على التقاعد بعد تاريخ نفاذه .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٣٤١ (٥)

استنادا الى أحكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٤/٣/١٩٨٢ مايلي :

١ - تصرف المكافأة التقاعدية المنصوص عليها في قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (٤٦٤) في ١٤-٤-١٩٨١ لمن يحال على التقاعد لأسباب صحية من أعضاء الهيئات التدريسية ولورثة من يتوفى منهم في النصف الاول من السنة الدراسية .

٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية . ويعتبر نافذا من تاريخ نفاذ قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (٤٦٤) في ١٤-٤-١٩٨١ .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٨١٦ (٦)

استنادا الى أحكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٨٢٦ في ٢٠/٤/١٩٨١

(٢) أضيفت بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٩٨١/٤٠٧ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٨٢٦ في ٢٠/٤/١٩٨١ وعُدل تسلسل الفقرات التي تليها تبعا لذلك .

(٣) معدلة بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٩٨١/٤٠٧ المشار اليه .

(٤) الوقائع العراقية العدد ٢٨٢٧ في ٢٧/٤/١٩٨١

(٥) الوقائع العراقية العدد ٢٨٧٧ في ٢٩/٣/١٩٨٢

(٦) الوقائع العراقية العدد ٢٨٩١ في ٥/٧/١٩٨٢

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة  
بتاريخ ٢٠-٦-١٩٨٢ مايلي :

١ - لا تحسب مدة الخدمة العمالية غير  
المضمونة لاغراض التقاعد مالم تكن هذه الخدمة  
مؤداة في دوائر الدولة أو القطاع الاشتراكي أو  
المختلط .

٢ - لا يعمل بأى نص قانونى أو قرار  
يتعارض مع أحكام هذا القرار .

٣ - ينفذ هذا القرار من تاريخ نشره فى  
الجريدة الرسمية ، وتسرى احكامه على المعاملات  
التقاعدية التى لم تكتسب درجة البتات بتاريخ  
نفاذه .





### تعليمات مالية عدد (٦) لسنة ١٩٤٠

صادرة بموجب الفقرة (أ) من المادة (١٤) من قانون التقاعد المدني رقم (٤٣) لسنة ١٩٤٠ (١) الموضوع - خدمة تقاعدية

استنادا الى الاحكام الواردة في الفقرة (أ) من المادة (١٤) من قانون التقاعد المدني رقم (٤٣) لسنة ١٩٤٠ المنشور في جريدة الوقائع العراقية في العدد ١٧٩٩ وفي تاريخ ١٥ - ٥ - ١٩٤٠ اصدرنا التعليمات التالية :-

١ - اعتبارا من تاريخ ١٥ - ٥ - ١٩٤٠ الموافق لتاريخ نفاذ قانون التقاعد المدني رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٠ لا تعتبر خدمات الموظفين المستخدمين أو الذين سيستخدمون في دوائر السكك الحديدية العراقية والميناء والملاحة في البصرة وفي لجنة صندوق ضمان الموظفين ولجان التمور والبلديات ولجنة اسالة الماء لمنطقة بغداد من الخدمات التقاعدية ما لم يسبق لذي العلاقة خدمة تقاعدية فعلية لدى الحكومة العثمانية أو الحكومات العربية في سوريا أو الحجاز أو شرق الاردن أو فلسطين أو لدى الحكومة العراقية ثلاث سنوات فأكثر .

٢ - على الدوائر المختصة أن تمتنع عن حسم التوقيفات التقاعدية من الموظفين الذين سبق واعتبرت خدماتهم من الخدمات التقاعدية عن رواتب خدمتهم التي تبدأ من ١٥ - ٥ - ١٩٤٠ فيما اذا تحقق لديها عدم توفر الشروط المتقدمة في الفقرة (أ) أعلاه غير أنه يجب عليها ان تستمر على حسم التوقيفات المتأخرة بخدمتهم فقط عن المدد التي سبقت التاريخ المذكور .

٣ - ستقوم مديرية المالية العامة بتدقيق كل قضية من قضايا الموظفين الذين اعتبرت خدماتهم من الخدمات التقاعدية وتخبر الدوائر المختصة بنتيجة التدقيق وما اذا كان للموظف ذي العلاقة خدمة حكومية لا تقل عن ثلاث سنوات .

وزير المالية

### تعليمات مالية عدد (٧) لسنة ١٩٤٠

صادرة بموجب المادة (٤٣) من قانون التقاعد المدني (٢)

رقم (٤٣) لسنة ١٩٤٠

الموضوع - وضع الحجز على الرواتب والمكافآت التقاعدية

نصت الفقرة (٣) من المادة (٤٣) من قانون التقاعد المدني رقم (٤٣) لسنة ١٩٤٠ على ان الديون التي تحققت بذمة ذي العلاقة من المتقاعدين المدينين قبل تنفيذ القانون المذكور يشترط تسجيلها لدى دائرة التقاعد خلال مدة شهرين من تاريخ تنفيذه لجواز وضع الحجز على راتب تقاعد ذي العلاقة أو مكافآته لقاء دين ترتب بذمته ولتوضيح الفقرة المتقدمة وتسهيل مراجعة ذوي العلاقة بهذا الباب نوضح ما يلي :-

١ - على الدائن ان يقدم عريضة الى مديرية المالية العامة في العاصمة أو الى رئيس الوحدة الادارية المختصة في الالوية والاقضية يوضح فيها ما يلي :-

- (أ) اسم الدائن كاملا .
- (ب) اسم المتقاعد المدين .
- (ج) رقم جزدان تقاعد المدين - اذا امكن .
- (د) الخزينة التي يتقاضى المتقاعد المدين راتبه منها .
- (هـ) مقدار الدين .
- (و) منشأ ذلك الدين .
- (ز) تاريخ ترتب ذلك الدين .
- (ح) نوع مستند الدين .
- (ط) ما اذا كان الدائن قد راجع احدى الطرق القانونية لاستحصاله من المتقاعد المدين .

٢ - تقوم الدائرة أو الوحدة الادارية التي قدم اليها الطلب بتسجيله في سجل خاص حال استلامها اياه وتدوّن في ذلك السجل جميع المعلومات المنوه بها في الفقرة (١) أعلاه وتعطى الدائن وصلا برقم وتاريخ تسجيل طلبه مختوما

(١) الوقائع العراقية العدد ١٨٠٧ في ١٩٤٠/٦/٣

(٢) الوقائع العراقية العدد ١٨١٠ في ١٩٤٠/٦/١٧ .

بختمها الرسمي وموقعا عليه من قبل الموظف المختص بمسك ذلك السجل .

٣ - يجب ان ترقم صحائف السجل على التسلسل من مبدئه الى منتهاه ويختتم على كل صفحة من صفحاته بالختم الرسمي ويوقع على ذلك الختم من قبل رئيس الدائرة المختصة ولا يجوز الحك أو الشطب في ارقام الصحائف أو في أى أمر يدون فيها وإذا حصل سهو في تسجيل محتويات الطلبات فينبغى الشطب على ذلك السهو بمداد لا يحول دون قراءة العبارة المشطوبة ويوقع في ذيل ذلك التصحيح رئيس الدائرة المختصة

٤ - يعلق السجل المتقدم ذكره في نهاية ١٤ تموز ١٩٤٠ ويوقع رئيس الدائرة المختصة تحت آخر معاملة تسجيل جرت فيه على شرح يتضمن انتهاء التسجيل لمضى المدة القانونية المعينة له ولا يجوز تسجيل شئ فيه بعد ذلك البتة . وإذا تم تسجيل دين ما عندئذ فلا تكون له أية قبضة قانونية لغرض الحجز المنصوص عليه في المادة (٤٣) من قانون التقاعد المدني .

٥ - اذا ورد قرار حجز صادر وفق الاصول ومن مرجع مختص بحجز راتب احد المتقاعدين أو مكافآته التقاعدية فلا ينفذ ذلك القرار ما لم يتأكد ان الدائن طالب الحجز قد سجل دينه بموجب افقرات المتقدمة وان يذكر في قرار الحجز رقم وتاريخ تسجيل طلب الدائن في السجل المنوه به في الفقرة (٢) اعلاه وان قرار الحجز يتعلق بنفس ذلك الدين حسب أوصافه المسجلة في السجل والمبينة في الفقرة (١) اعلاه ولا يجوز تنفيذ القرار على اكثر من ربع راتب التقاعد أو ربع المكافأة التقاعدية .

٦ - كل موظف يخالف الشروط المتقدمة سواء في امور التسجيل أو في تنفيذ قرارات الحجز يصبح ضامنا للتقاعد المدين أو لدائنه ما نشأ من الضرر له بسبب عدم اتباعه تلك الشروط ولا تكون الخزينة مسؤولة عن أى مبلغ بهذا الباب .

٧ - ان الشرائط المتقدمة تقتصر على ما يتعلق بجواز أو عدم جواز تنفيذ الحجز على رواتب

المتقاعدين المدينين وليس لها علاقة بمستند الدين أو الحجز وعليه فلا يجوز استقطاع ديون ( وان كانت مسجلة وفق الشروط الواردة في هذه التعليمات ) لم يرد الى الدائرة قرار حجز صادر وفق الاصول بشأنها من مرجع مختص كدائرة الاجراء أو احدى المحاكم بناء على قرار الحجز الاحتياطي الصادر منها .

٨ - ليس لهذه التعليمات علاقة بديون الخزينة العراقية أو ديون الدوائر شبيه الحكومية في العراق أو ديون النفقة الشرعية .

عدد ١ لسنة ١٩٤١

اذاعة مالية

صادرة بموجب نظام التقاعد

بسبب العجز

رقم (٤) لسنة ١٩٤١ (١)

١ - نرجو استلفات انظار الموظفين المسؤولين الى الاعتناء الشديد بتنفيذ احكام المادة (٢) من نظام التقاعد بسبب العجز رقم (٤) لسنة ١٩٤١ والى المسئوليات المترتبة عليهم بموجب المادة (١٠) منه وفيما يلي ندرج نص المادتين المذكورتين حرفيا : -

**المادة الثانية -** على الدائرة المختصة ان تبدأ حالا باجراء التحقيق رأسا أو بواسطة الشرطة على كل حادث يطرا لاحد موظفيها أو مستخدميهما مما يستلزم انقطاعه عن العمل فعلا وان ترسله فورا الى أقرب مستشفى أو مستوصف رسمي لاسعافه ومعالجته والحصول على تقرير طبي يتضمن : -

( أ ) ماهية الضرر الحاصل في بدنه أو في عقله .

(ب) اسباب حصوله فنيا .

(ج) مدة المعالجة الى حين وقوع الشفاء أو الموت .

(د) النتائج الدائمة المتأتية من الاصابة رغم وقوع الشفاء أو النى يحتمل حصولها فيما لو لم تقع الوفاة .

(هـ) هل هناك تقصير من ذى العلاقة في المعالجة أو التحفظ أو استعداد بنىوى أدى الى حصول



العطل أو تفاقمه أو الوفاة وعلى الدائرة المختصة ان ترسل الأوراق التحقيقية والتقرير الطبي الى دائرة التقاعد مشفوعة بما يلي :-

١ - ماهية العمل الذي وقعت الحادثة اثناءه وبسببه وما اذا كان رسميا او شخصيا وهل لدى العلاقة تقصير في اداء الواجب أو تجاوز لحدوده عند قيامه به .

٢ - ما اذا كان قد فصل من الخدمة بسببه أم لا وفي الحالة الاولى فترسل نسخة من امر الفصل ومن تقرير اللجنة الطبية الذي جرى الفصل بموجب .

**المادة العاشرة -** ان الموظف المسؤول عن استكمال التحقيق والاسعاف الطبي المطلوبين بالمادة الثانية هو رئيس القلم أو الشعبة التي يشتغل فيها الموظف عند وقوع الحادثة واذا كان المصاب هو نفس رئيس القلم أو الشعبة أو اعلى منهما درجة فان المسؤول عن استكمال التحقيق والاسعاف الطبي هو الموظف عن ادارة الدائرة التي يشتغل فيها كملاحظ الادارة ومدير التحرير وما أشبه ذلك .

٢ - يرجى تبليغ الموظفين المستولين بنسخة من هذه الاذاعة وتزويدنا بوصول التبليغ عند تبدل الموظفين بأي شكل من الاشكال ومجئ موظف جديد محل الموظف المسؤول .

وزير المالية

### تعليمات الخدمة المدنية

عدد (٤) لسنة ١٩٦٠

#### رواتب الموظف المحال على التقاعد

بسبب مرضه أو عجزه (١)

استنادا الى المادة السادسة والستين من قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ وتسهيلا لتطبيق المادة الخامسة والستين من القانون المذكور اصدرنا التعليمات التالية :-

١ - يمنح الموظف المحال على التقاعد بناء على تقرير طبي من الجهة المختصة ينضمّن اصابته

بمرض أو عجز لا يتمكن معه من اداء واجبه الرسمي رواتب ستة أشهر .

٢ - تمنح هذه الرواتب لمن له حق استيفاء الحقوق التقاعدية عن الموظف وفقا لاحكام قانون التقاعد المدني عند وفاته .

٣ - يجب ان يتضمن التقرير الطبي بصورة واضحة ان المرض أو العجز المصاب به الموظف حصل اثناء الخدمة ومن جرائها .

٤ - ان يكون المحال على التقاعد قد اكمل خدمة خمس عشرة سنة ولا يشترط ذلك للمتوفى .

٥ - تصرف هذه الرواتب بمعدل راتب الموظف الاسمي الاخير دون مخصصات غلاء المعيشة أو أية مخصصات أخرى .

٦ - لا تستوفى التوقيفات التقاعدية من الرواتب الممنوحة وفق هذه التعليمات .

٧ - ان تستحصل موافقة وزارة المالية على صرف هذه الرواتب بعد عرض التفاصيل الكاملة عليها مشفوعة بالتقرير الطبي الصادر بهذا الشأن .

٨ - ان لا تمنح هذه الرواتب للمستخدمين .

٩ - تنفذ هذه التعليمات اعتبارا من ١٩٦٠/٤/١ .

وزير المالية

### تعليمات

تقاعدية عدد (١) لسنة ١٩٦٨ (٢)

استنادا الى احكام المادة الثالثة والخمسين من قانون التقاعد المدني رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ المعدل وتسهيلا لتطبيق المادة (٥٢) المعدلة من القانون المذكور اصدرنا التعليمات الآتية :-

أولا - لوزير المالية احتساب المدد التالية مددا تقاعدية لاغراض تطبيق احكام المادة (٥٢) من القانون المذكور .

( أ ) مدة الاعتقال والسجن داخل العراق وخارجه اذا تأيد الاعتقال أو السجن من جهة رسمية مختصة .

(١) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٠ من (٤١٧)

(٢) الوقائع العراقية العدد ١٥٩٧ في ١٦/٧/١٩٦٨ .

(ب) مدة الإقامة الجبرية داخل العراق ومدة النفي خارج العراق اذا تأيدت الإقامة الجبرية أو واقعة النفي من جهة رسمية مختصة .

(ج) مدة لا تزيد على خمس سنوات من مدة الهروب داخل العراق أو خارجه اذا أيدت جهة رسمية مختصة صدور حكم غيابي بحق الهارب .

(د) مدة لا تزيد على خمس سنوات من مدة الهروب خارج العراق اذا تخللتها فترة اعتقال أو سجن ولا يوجد ما يحدد مقدار مدة الاعتقال أو السجن .

ثانيا - لا تحسب المدد الناتجة عن الحالات التالية مددا تقاعدية لاغراض هذه المادة لانها لا تعتبر بحكم الاعتقال أو الاحتجاز أو الهروب القسري ( لأن الهروب لم يكن بسبب صدور حكم على الهارب ) .

(أ) حالة الحكم مع وقف التنفيذ اذا لم تجتز حرية المحكوم عليه .

(ب) الأبعاد وتحديد الإقامة داخل العراق اذا نسب له عمل معين .

(ج) مراقبة الشرطة .

(د) الهروب خارج العراق اذا لم يرافقه فترة اعتقال أو سجن للشخص الهارب .

(هـ) الهروب داخل العراق أو خارجه اذا لم يكن مقترنا بحكم غيابي .

وزير المالية

#### تعليمات تقاعدية عدد (٢) لسنة ١٩٧٢ (١)

استنادا لأحكام المادة الخامسة من قانون تعديل قوانين التقاعد المدنية والعسكرية والشرطة والأمن والجنسية وقانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال فيما يتعلق بتنظيم اشتغال المتقاعدين خارج العراق رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ قررنا وضع التعليمات التالية تسهيلا لتنفيذ أحكامه : -

١ - على المتقاعدين المشمولين بأحكام المادة الاولى من القانون الذين يرغبون الاشتغال خارج العراق لدى حكومة أجنبية أو منظمة دولية أو أية منظمة أجنبية حكومية كانت أم أهلية ( كالشركات

والمؤسسات والجمعيات والنوادي الأهلية ٠٠٠ ) وعلى الذين حصلوا على موافقات سابقة ( من رئيس الجمهورية أو مجلس الوزراء الملغى ) باشتغالهم خارج العراق أن يقدموا طلباتهم للحصول على موافقة رئيس الجمهورية على اشتغالهم وفقا لأحكام المادتين الثانية والثالثة من القانون الى مديريات التقاعد المختصة وعن طريق الممثلات العراقية اذا كانوا خارج العراق . وعند حصول الموافقة يقتضى تبليغهم بها .

٢ - على المتقاعدين الذين حصلوا على الموافقات المطلوبة لاشتغالهم خارج العراق في أو بعد تاريخ نفاذ القانون أن يقدموا طلبات أخرى لغرض حصولهم على موافقات جديدة لصرف رواتبهم التقاعدية وفق ما جاء في الفقرة المنقذة .

٣ - تقدم طلبات اشتغال المتقاعدين خارج العراق بانتهاء مدد عقودهم ( اذا كانت مدة العقد لا تتجاوز سنة واحدة ) أو خلال سنة من تاريخ نفاذ القانون في ١٣/٥/١٩٧٢ ( اذا كانت مدة العقد تزيد على سنة واحدة ) .

٤ - يجب أن تتضمن طلبات الاشتغال المعلومات التالية :

( أ ) اسم المتقاعد الكامل ( اسمه واسم أبيه وجده ولقبه ) .

(ب) محل سكناه ورقم داره ورقم هاتفه ( ان وجد ) أو أى هاتف يمكن الاتصال بواسطته بالتقاعد .

(ج) عنوان وظيفته قبل إحالته على التقاعد والدائرة التي كان ينتسب اليها .

(د) رقم دفتره التقاعدي ومقدار راتبه التقاعدي ومخصصات غلاء المعيشة .

(هـ) العمل الذي يمارسه والجهة التي يعمل لديها أو التي يرغب الاشتغال فيها في الخارج .

٥ - تتولى وزارة المالية تقديم طلبات الاشتغال والصرف بعد استكمال شروطها المطلوبة الى رئاسة الجمهورية للبت فيها .

٦ - ينتهى العمل بالموافقات السابقة على



الاشتغال خارج العراق بانتهاء مدة العقد عند عدم تجاوزها سنة واحدة أو خلال سنة من تاريخ نفاذ القانون إذا كانت مدة العقد تزيد على السنة.

٧ - يحرم المتقاعد من راتبه التقاعدي مدة بقاءه في خدمة حكومة اجنبية أو منظمة دولية أو أية منظمة اجنبية حكومية أو أهلية إذا لم يقدم طلباً جديداً بانتهاء مدة عقده عند عدم تجاوزها سنة واحدة أو خلال سنة من تاريخ نفاذ القانون إذا كانت مدة العقد أكثر من ذلك ويصرف الراتب التقاعدي لعياله عند وفاته .

٨ - يعاقب بالحبس أو بالغرامة المنصوص عليها في قوانين التقاعد المختصة إذا قدم المتقاعد معلومات مخالفة للحقيقة والواقع .

٩ - عند تغيير محل الاشتغال خارج العراق ينبغي استحصال موافقة جديدة على ذلك .

١٠ - تنفذ هذه التعليمات من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

ويعمل بأحكامها من تاريخ نفاذ القانون في ١٣/٥/١٩٧٢ .

١١ - عدم قبول طلبات الموافقة على اشتغال المتقاعدين خارج العراق التي تقدم من الدول الاخرى بترشيح اشخاص معينين للاشتغال لديها (١) .

١٢ - على المتقاعدين الذين يرغبون في الاشتغال خارج العراق لأول مرة ان يكونوا موجودين في العراق عند تقديمهم طلباً للاشتغال (٢) .

١٣ - على المتقاعدين الذين سبق وحصلوا على موافقات للاشتغال خارج العراق ان يقدموا طلبات تمديد اشتغالهم وصرف راتبهم التقاعدي بواسطة سفاراتنا في الخارج مبيناً فيها رقم وتاريخ الموافقة السابقة على اشتغالهم في الخارج عدا من قضى مدة لا تقل عن ثلاث سنوات خارج العراق

فيجب أن يكون موجوداً في العراق عند تقديمه طلب تجديد الموافقة على استمرار اشتغاله في الخارج ويستثنى من ذلك الحالات التي يتراءى للجهات المختصة عدم وجود ضرورة لحضور المتقاعد للعراق (٣) .

١٤ - لا يشترط وجود المتقاعد في العراق عند تقديمه طلباً آخر بصرف راتبه التقاعدي بعد أن تحت الموافقة على اشتغاله خارج العراق (٤) . وزير المالية

تعليمات تقاعدية عدد ( ٥ ) لسنة ١٩٧٤ خاصة باحتساب مدة ممارسة المحاسبين والمدققين لأغراض التقاعد (٥)

عملاً بأحكام الفقرة (٦) من المادة (٣٥) من قانون نقابة المحاسبين والمدققين رقم (١٨٥) لسنة ١٩٦٩ المعدل بالقانون رقم (٧٧) لسنة ١٩٧٣ ، قررنا إصدار التعليمات الآتية : -

أولاً - يحق للعضو أثناء وجوده في الخدمة ان يطلب ضم كل أو بعض مدة ممارسته للمهنة بصورة مستمرة أو متقطعة الى خدمته التقاعدية دفعة واحدة أو على مراحل ، بشرط أن لا تزيد المدة المضمومة على المدة المقضية في الوظيفة أو الاستخدام ، وأن لا تتجاوز بأي حال العشر سنوات .

ثانياً - يشترط في مدة ممارسة المهنة المطلوب ضمها الى الخدمة التقاعدية للعضو ان تكون لاحقة لحصوله على مؤهلات العضوية .

ثالثاً - لا يجوز أن تكون المدة المطلوب ضمها الى الخدمة التقاعدية محتسبة لأغراض أي قانون تقاعدي آخر .

رابعاً - على طالب الضم ان يقدم طلبه الى دائرة التقاعد المختصة بواسطة دائرته موثقاً بشهادة من

(١) أضيفت بالتعليمات رقم (٣) لسنة ١٩٧٣ المنشورة بالوقائع العراقية العدد ٢٢١٩ في ١٢/٢/١٩٧٣ على أن

يعمل بأحكامها اعتباراً من ١٩٧٢/١١/٢٧ .

(٢) أضيفت بالتعليمات رقم (٣) لسنة ١٩٧٣ المشار اليها ويعمل بأحكامها اعتباراً من ١٩٧٢/١١/٢٧ .

(٣) أضيفت بالتعليمات رقم (٣) لسنة ١٩٧٣ المشار اليها . ثم عدلت بالتعليمات رقم (٤) لسنة ١٩٧٣ المنشورة

بالوقائع العراقية العدد ٢٢٥٨ في ٢٦/٦/١٩٧٣ ويعمل بأحكام المادة المضافة وبتعديلها اعتباراً من ١٩٧٢/١١/٢٧ .

(٤) أضيفت بالتعليمات رقم (٤) لسنة ١٩٧٣ المشار اليها ويعمل بأحكامها اعتباراً من ١٩٧٢/١١/٢٧ .

(٥) الوقائع العراقية العدد ٢٤١٢ بتاريخ ١٩٧٤/١١/٩



### تعليمات

عدد ١ لسنة ١٩٧٦

#### تنظيم معاملات المتقاعدين (١)

أستنادا الى احكام المادتين الثامنة والثالثة والخمسين من قانون التقاعد المدني رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ - المعدل - ولغرض تسهيل معاملات المتقاعدين ، اصدرنا التعليمات التالية : -

١ - تتولى مديرية الذاتية في كل وزارة ، وشعبة الذاتية في كل دائرة رسمية مخولة من الوزارة المختصة تهيئة المعلومات الخاصة بالموظفين والمستخدمين الحاليين على التقاعد ، والمفصولين والمنسقين والمعزولين والمتوفين أثناء الخدمة ، وفق الاستمارة المرفقة طيا ، وتزويد مديرية التقاعد العامة بها .

٢ - يتولى الوزير المختص أو من يخوله ، إصدار شهادة براءة ذمة الموظف أو المستخدم ، على ان تزود مديرية التقاعد العامة بنموذج توقيع الموظف المختص ، بأصدار الشهادة المذكورة .

٣ - أستثناء من أحكام الفقرة (٢) أعلاه ، تبقى مديرية المحاسبات العامة مسؤولة عن إصدار شهادات براءة ذمة الموظفين والمستخدمين المنتهية خدماتهم من شاغلي الوظائف المضمونة لدى شركة التأمين الوطنية ، وينبغي تزويد المديرية المذكورة بالمعلومات أعلاه ، لغرض إصدار شهادة ببراءة ذمتهم .

٤ - تلغى التعليمات المالية عدد (٤) لسنة ١٩٦٣ .

٥ - تعتبر هذه التعليمات نافذة اعتبارا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

وزير المالية

#### ( أ ) المستمسكات والمعلومات المطلوبة :

١ - النسخة الاصلية من دفتر الخدمات ، يتضمن تفاصيل الخدمة ومقدار الراتب بصورة مفصلة ، والاجازات التي تمتع بها بأقل من راتب تام أو بدون راتب .

٢ - النسخة الاصلية القديمة من دفتر الخدمة ، فيما اذا وجدت .

نقابة المحاسبين والمدققين تؤيد ممارسة المهنة للمدة المطلوب ضمها الى خدمته التقاعدية .

خامسا - تستند النقابة في إصدار الشهادة المطلوبة الى الوثائق الآتية : -

( أ ) الشهادات الصادرة عن الجهات التي مارس فيها المهنة ، بشرط أن تتضمن الشهادة : -

١ - عنوان الوظيفة والعمل الذي كان يمارسه .

٢ - تاريخ التعيين وتاريخ ترك الخدمة .

٣ - أسباب ترك الخدمة .

٤ - رواتبه خلال مدة ممارسته المهنة .

٥ - توقيع الرئيس الاعلى للمنشأة التي مارس فيها المهنة وختمها الرسمي .

٦ - تصديق المحاسب القانوني للمنشأة على صحة المعلومات الواردة فيها أو تأييدها من دائرة رسمية ( كمديرية ضريبة الدخل العامة أو مؤسسة التقاعد والضمان الاجتماعي ٠٠ الخ ) .

٧ - يستثنى من أحكام الفقرة السادسة اعلاه الشهادات الصادرة عن مؤسسة عامة أو شركة عامة .

(ب) في حالة تعذر اكمال بعض المعلومات المطلوبة في الفقرة ( أ ) يحق لنقابة المحاسبين والمدققين الكشف على سجلات الجهة التي كان يعمل فيها العضو لغرض التحقق من صحة المعلومات الواردة في الشهادة .

سادسا - يشترط في تأييد النقابة أن يكون مقترنا بقرار مجلس النقابة وموقعا من قبل النقيب أو من يقوم مقامه واثنين من اعضاء النقابة ومختوما بختم النقابة .

سابعا - تحتسب الحصة التقاعدية على اساس راتب الشهادة التي كان يحملها العضو عند ممارسته المهنة ، ويؤخذ بقانون الخدمة النافذ المفعول في ذلك الحين اساسا لتحديد راتب الشهادة .

وزير المالية

٣ - دفتر التوقيفات التقاعدية ، فيما اذا سبقت له خدمة قبل تموز ١٩٢٢ .

٤ - دفتر نفوسه المعول عليه عند الاحالة على التقاعد ، مع دفاتر نفوس اولاده - أن وجدوا - مع صورها .

٥ - تأييد براءة ذمته ، من أموال الدولة والقاصرين ومصرف الرافدين ، وسائر الديون الاخرى .

٦ - تأييد عدم وجود قضية انضباطية ضده تستوجب سوجه الى المحاكم .

٧ - تأييد كونه قد سدد التوقيفات التقاعدية عن المدة التي كان فيها تحت التجربة ، أو تأييد ذلك حصرا بالتاريخ ( بمن والى ) .

٨ - بيان ما اذا سبق وتقاضي انصاف رواتبه عن مدة سحب اليد بصورة كاملة أم لا ، ( فيما اذا سبق وسحبت يده من الوظيفة لاي مدة كانت ) .

٩ - نسخة من أمر احالته على التقاعد ، مع نسخة من أمر انفكاكه .

١٠ - تأييد كونه سدد التوقيفات التقاعدية المترتبة بذمته عن خدماته الاستخدامية التي اعتبرت تقاعدية ( أن وجدت ) .

١١ - عريضة يطلب فيها منحه الحقوق التقاعدية .

١٢ - بيان مدة موقوفيته ، ان كان موقوفا ، على ان يحدد فيها تاريخ التوقيف وتاريخ صدور الحكم عليه ، وما اذا اعتبرت مدة التوقيف من ضمن مدة السجن .

١٣ - ان يكون قرار الحكم متضمنا نوع الجريمة السياسية ، أم اعتيادية مخلة بالشرف أو لا ، وهل ان الجريمة تتعلق بوظيفته ، ولها مساس بأموال الدولة أو لا ؟ ان كان هناك قرار حكم .

١٤ - بيان الخدمة الاستخدامية التي هي على الملاك الدائم أو الموقت .

١٥ - نسخة من قرار تثبيت العمر ( ان وجد )

وفي حالة عدم وجوده بيان المستند الذي تم التعيين بموجبه وتاريخ التولد فيه .

١٦ - نسخة من قرار اللجنة الطبية في حالة الاحالة لاسباب صحية ، وان ثبت عجزه ارسال نسخة من قرار المجلس التحقيقي ، مع أفادات الشهود .

١٧ - تأييد عدم استيفائه مكافأة أو راتبا تقاعديا بحكم أى قانون أو استحقاقا ما من أى صندوق احتياط ، وملاحظة عدم ادخال المدد التي منح عنها مكافأة أو راتبا تقاعديا أو استحقاقا من صندوق الاحتياط .

(ب) وفي حالة ما اذا كان الموظف أو المستخدم متوفى في الوظيفة ، يضاف الى هذه المعلومات والمستمسكات ما يلي :

( أ ) قسام شرعى .

(ب) أعلام وصاية في حالة وجود قاصرين .

(ج) دفاتر نفوس مستحقى الحقوق التقاعدية مع صورها الفوتوغرافية .

( د ) مضبطة اسرة مصدقة من قبل مجلس ادارة المحافظة .

(هـ) طلبات بمنح الحقوق التقاعدية من قبل أفراد أسرة الذين تزيد أعمارهم على (١٨) سنة .

(و) وثائق مدرسية للذين تزيد أعمارهم على (١٨) سنة ، اذا كانوا يدرسون في الثانويات أو الكليات .

(ع) شهادة الوفاة مصدقة من الصحة .

(ط) تصحيح الحالة الزوجية في دفتر الزوجة .

(ز) في حالة وجود والدة أرملة أو أخت مطلقة .

### تعليمات

عدد (٧) لسنة ١٩٧٨ (١)

استنادا الى أحكام المادة الثالثة والخمسين من قانون التقاعد المدني رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ المعدل ولغرض التخفيف عن أسر الشهداء ، والاسراع بى ترويج معاملات تقاعدهم ، تقرّر مطالبتهم

بالمعلومات والمستمسكات التالية ، وعدم شمولهم بالتعليمات المالية عدد (١) لسنة ١٩٧٦ : -

- ١ - طلبات بمنح الحقوق التقاعدية من قبل المستحقين الذين تزيد أعمارهم عن (١٨) سنة .
- ٢ - دفتر خدمات الشهيد ، يتضمن تفاصيل الخدمة ومفردات راتبه والاجازات التي تمتع بها .
- ٣ - دفاتر نفوس مستحقى الحقوق التقاعدية .
- ٤ - قسام شرعى .
- ٥ - اعلام وصايا فى حالة وجود قاصرين .
- ٦ - وثائق مدرسية ، بالنسبة لمن تجاوز عمره (١٨) سنة .

٧ - فى حالة وجود والد أو أرملة ، أو أخت قاصرة ، أو مطلقة ، يجب تقديم مضابط تؤيد كون الشهيد هو المعيل الوحيد لهن أثناء حياته .

٨ - فى حالة وجود والد لم يبلغ الستين سنة من العمر ، فيحال الى اللجنة الطبية المختصة لاثبات عجزه ، أما من تجاوز السن المذكورة ، فيعتبر بحكم العاجز .

٩ - تنفذ هذه التعليمات ، من تاريخ نشرها فى الجريدة الرسمية .

وزير المالية

عدد (٢) لسنة ١٩٧٩

تنظيم معاملات المتقاعدين (١)

أستنادا الى أحكام المادتين الثامنة والثالثة والخمسين من قانون التقاعد المدنى رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ المعدل ، ولغرض تسهيل معاملات المتقاعدين وأسرههم .

أصدرنا التعليمات التالية : -

- ١ - تتولى مديرية الذاتية فى كل وزارة وشعبة الذاتية فى كل دائرة مخولة من الوزارة المختصة ، تهيئة المعلومات الخاصة بالموظفين المحالين على التقاعد والمفصولين والمعزولين والمتوفين أثناء الخدمة والمبينة فى أدناء ، وأرسالها الى مديرية التقاعد العامة .

٢ - تقوم مديرية المحاسبات العامة ، بأصدار شهادات براءة ذمة الموظفين المنتهية خدماتهم من شاغلي الوظائف المضمونة لدى شركة التأمين الوطنية ، وينبغى تزويد المديرية المذكورة بالمعلومات أعلاه ، لغرض اصدار شهادة براءة ذمتهم .

٣ - تلغى تعليمات تنظيم معاملات المتقاعدين رقم (١) لسنة ١٩٧٦ .

٤ - تعتبر هذه التعليمات نافذة ، اعتبارا من تاريخ نشرها فى الجريدة الرسمية .

وزير المالية

أولا - المستمسكات المطلوبة من المتقاعدين :

١ - عريضة مقدمة من المتقاعد ، يطلب فيها منحه الحقوق التقاعدية ، على أن يذكر فيها ما اذا كانت له معاملات تقاعدية سابقة أم لا .

٢ - النسخة الاصلية من دفتر الخدمة ، مثبت فيه تفاصيل خدمات التقاعد وفترات انقطاعه أو سحب يده ومفردات راتبه ، وبيان كافة الاجراءات الادارية والقضائية المتخذة بحقه أثناء خدمته ، مع بيان مدة اشتراكه بالحركات الفعلية ( ان وجدت ) .

٣ - تأييد براءة ذمته من قبل دائرته .

٤ - قرار اللجنة الطبية ، بالنسبة للمحالين على التقاعد لاسباب صحية مع بيان مثبت درجة العجز وعلاقته بالخدمة ، دون الحاجة الى ارسال الأوراق للتحقيق .

٥ - دفتر نفوسه ودفتر نفوس اولاده ، الاصلية فقط والوثائق المدرسية التى تؤيد استمرار ابنائه على الدراسة ، لمن تجاوز سن الثامنة عشرة منهم .

ثانيا : المستمسكات المطلوبة من أسرة المتوفى:

١ - طلب بمنح الحقوق التقاعدية مقدم من قبل المستحقين الذين تزيد أعمارهم عن (١٨) سنة .

٢ - دفتر خدمات المتوفى - يتضمن المعلومات المبينة فى البند (أولا - ٢) أعلاه ، اذا كان المتوفى لم يكن متقاعدا .



- ٣ - دفاتر نفوس مستحقى الحقوق التقاعدية .
  - ٤ - قسام شرعى .
  - ٥ - اعلام وصاية فى حالة وجود قاصرين .
  - ٦ - الوثائق المدرسية ، بالنسبة لمن تجاوز عمره (١٨) سنة تؤيد استمراره على الدراسة .
  - ٧ - فى حالة وجود اخوة أو أخوات يطالبون
  - ٨ - فى حالة وجود والد لم يبلغ ( الستين ) من العمر ، فيحال إلى اللجنة الطبية المختصة لاثبات عجزه ، أما من تجاوز السن المذكورة فيعتبر بحكم العاجز .
- بالحقوق التقاعدية عن المتوفى فيطلب منهم تقديم مضبطة تؤيد كون المتوفى كان المعيل لهم أثناء حياته .

## مادة ( ٦ )

### المتعلقة بتشغيل المتقاعدين في دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي (١)

استنادا الى أحكام الفقرة (٣) من قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٧٣٠ في ١٨-٥-١٩٨٠ .

#### اصدرنا التعليمات التالية :

١ - تسري أحكام هذه التعليمات على المتقاعدين من منتسبي الدولة والقطاع الاشتراكي بما فيهم المتقاعدون العسكريون وقوى الامن الداخلي .

٢ - على دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي التي ترغب بتشغيل أى من المتقاعدين المذكورين ان تتأكد من طبيعة العمل الذي كان يزاوله المتقاعد قبل احواله على التقاعد بتأييد من الدائرة التي كان يعمل فيها ليصار الى تعيينه بعمل يختلف عن طبيعة عمله السابق .

٣ - يعين المتقاعد بأجر مقطوع يعادل الحد الأدنى لاجر المهنة التي يعين فيها وبالتالي فإنه لا يستحق الزيادات السنوية عن مدة اشتغاله الا انه يصار الى زيادة اجره كلما زاد الحد الأدنى لاجر المهنة المعين بها اذا تم ذلك بموجب قرارات تصدرها الجهات المختصة بتحديد الاجور .

٤ - ( أ ) يشترط في من يقدم للتعيين ان تتوفر فيه اللياقة البدنية بقرار من لجنة طبية بالاضافة الى توفر الشروط اللازمة لمن يشغل العمل الذي سيعين فيه بغض النظر عن مقدار العمر .

( ب ) تقوم ادارات الدوائر بتنظيم العقد بعد تاريخ نفاذ القرار .

٥ - يحق لدوائر الدولة والقطاع الاشتراكي وحسب صلاحياتها تشغيل من يتمتع بمؤهلات علمية او فنية تخصصية معينة بدوام غير اعتيادي ( لعدد معين من الايام اسبوعيا أو لساعات محددة يوميا ) بأجر شهري مقطوع وفق الاتفاق الذي يتم بين الطرفين وحسب حاجة الدائرة وفقا لنموذج العقد المرفق بهذه التعليمات عدد (٢) وان لا يمنح أى حق آخر غير الراتب الشهري المقطوع طالما انه لا يؤدي عمله بدوام اعتيادي .

٦ - عند توفر شروط التعيين في المتقاعد الذي يبدي رغبته في الاشتغال فعلى الدائرة تنظيم عقد عمل (وفق النموذج المرفق بهذه التعليمات عدد (١) وتوقيعه من الطرفين قبل مباشرة المتقاعد بالعمل المنسوب للعمل فيه ولا ينظم هذا العقد للمذكورين في (٥) اعلاه .

٧ - ان الحقوق والالتزامات التي تضمنها عقد العمل ملزمة حصرا لطرفيه ولا يصار الى تطبيق أحكام قانون العمل رقم ( ١٥١ ) لسنة ١٩٧٠ المعدل وقانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم ٣٩ لسنة ١٩٧١ المعدل على المشمولين بهذه التعليمات .

٨ - تنفذ هذه التعليمات اعتبارا من تاريخ نفاذ هذا القرار في ٩-٦-١٩٨٠ .

#### وزير المالية

#### نموذج عقد تشغيل المتقاعدين في دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي رقم (١) (٢)

استنادا الى أحكام الفقرة (٣) من قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٧٣٠ في ١٨-٥-١٩٨٠ .

فقد تم التعاقد بين السيد .....  
اضافة لوظيفته بالنيابة عن وزارة / المؤسسة العامة / المنشأة العامة .

المدعو فيما يلي بالطرف الاول ، وبين المتقاعد السيد .....  
المدعو فيما يلي بالطرف الثاني، وذلك وفقا للشروط التالية :

١ - يشغل الطرف الثاني بموجب هذا العقد لدى الطرف الاول بعنوان.....

وفي المكان الذي يحدده الطرف الاول أو من يمثله .

٢ - تبدأ مدة العقد اعتبارا من تاريخ المباشرة ولمدة .

٣ - يدفع الطرف الاول للطرف الثاني اجرا شهريا مقطوعا مقداره ( ) ديناراً .

٤ - يجوز للطرف الاول انهاء هذا العقد من جانب واحد ، اذا لم يظهر الطرف الثاني كفاءة ومقدرة على اداء العمل المناط به أو بناء

على مقتضيات المصلحة العامة ، على أن يتم إنذاره قبل أسبوع واحد من تاريخ انتهاء العقد . وفي حالة انتهاء العقد فوراً فعلى الطرف الاول دفع اجر اسبوع الانذار .

٥ - يسترشد بقانون مخصصات الايفاد والسفر النافذ وبلائحة النظام والتعليمات المتعلقة بمخصصات السفر ومصروفات النقل داخل العراق وخارجه .

٦ - للطرف الثاني في حالة رغبته إنهاء هذا العقد اشعار الطرف الاول قبل اسبوعين من تاريخ طلب الانهاء . ويجوز للطرف الاول الموافقة على انتهاء العقد من تاريخ تقديم الطلب .

٧ - للطرف الاول معاقبة الطرف الثاني في حالة الاهمال أو الحاق اضرار بأموال وممتلكات الدولة ، وله مطالبته بالاضرار التي يلحقها بتلك الاموال والممتلكات جراء اهماله أو سوء استعماله لها .

٨ - يتمتع الطرف الثاني بجميع العطل الاسبوعية والعطل والاعياد الرسمية .

٩ - هذا وقد اتفق الطرفان على ماورد اعلاه ووقع العقد بتاريخ .....

**الطرف الثاني** **الطرف الاول**

« نموذج عقد تشغيل رقم (٢) »

استناداً الى احكام الفقرة (٢) من قرار مجلس

قيادة الثورة المرقم (٧٣٠) والمؤرخ في ١٨ - ٥ - ١٩٨٠ .

تم الاتفاق بين السيد .....  
اضافة لوظيفته بالنيابة عن .....

المدعو فيما يلي بالطرف الاول وبين المتقاعد السيد .....

المدعو بالطرف الثاني على ما يلي :

١ - يوافق الطرف الثاني على الاشتغال لدى الطرف الاول بعمل ..... وبدوام جزئي ..... وفي المكان الذي يحدده الطرف الاول .

٢ - يدفع الطرف الاول للطرف الثاني اجرا شهرياً مقطوعاً قدر (٠٠٠٠٠٠) ديناراً وغير خاضع للزيادة السنوية .

٣ - ان الطرف الثاني غير مشمول باحكام قانون العمل رقم (١٥١) لسنة ١٩٧٠ المعدل أو قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعامل رقم ٣٩ لسنة ١٩٧١ أو أي قانون تقاعدي آخر .

وعلى هذا تم الاتفاق ووقع من الطرفين في .....

**الطرف الثاني** **الطرف الاول**



### تعليمات الخدمة المدنية

عدد (٢٢) لسنة ١٩٦٠

#### الموضوع/معالجة الموظف والمستخدم خارج العراق على نفقة الحكومة (١)

استناداً الى احكام الفقرة الثالثة من المادة السابعة والخمسين من قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ أصدرنا التعليمات التالية : -  
١ - اذا أصيب الموظف أو المستخدم بمرض يستلزم المعالجة خارج العراق فعلى دائرته أن تحيله الى وزارة الصحة للحصول على التقرير الطبي اللازم من الهيئة الطبية وفق الفقرة الثانية من هذه التعليمات .

٢ - ( أ ) على اللجان الطبية ذات الاختصاص أن تشخص المرض بتعبير علمي واضح وان يتضمن تقريرها تعذر معالجته في العراق واسباب ذلك كعدم وجود الوسائل اللازمة أو الاختصاصيين الخ .

(ب) ان تؤكد بصورة جازمة أن المرض ناشئ من جراء الخدمة ولا يؤخذ بالتقارير الطبية التي لا تتضمن ذلك بصورة صريحة .

(ج) تعيين المدة المقتضية للمعالجة خارج العراق عند وضع التقرير ويجوز تعديل هذه المدة بمدة أخرى تعين بقرار من اللجنة الطبية في بلد المعالجة . وتصادق عليه المثلية العراقية في ذلك البلد على أن يقترن ذلك بموافقة مجلس الوزراء .

( د ) تعيين المستشفى أو البلد الذي يجب إرساله اليه .

( هـ ) اذا تعذر على اللجنة الطبية تعيين المستشفى فيترك تعيين المستشفى أو المعهد الذي يؤمل أن تكون المعالجة فيه أفضل من غيره لرأي المثلية العراقية أو من يرعى المصالح العراقية في بلد المعالجة .

٣ - اذا أقرت اللجنة الطبية ضرورة المعالجة خارج العراق بناء على توفر الشروط الواردة في الفقرة (٢) من هذه التعليمات فعلى وزارة الصحة باعتبارها الجهة المسؤولة عن اعمال اللجنة الطبية

استحصل قرار من مجلس الوزراء للمعالجة خارج العراق بتأييد من وزير المالية .

٤ - اذا أحيل الموظف أو المستخدم وهو تحت العلاج على التقاعد أو انهيته خدماته لاي سبب كان فان معالجته تبقى مستمرة على نفقة الحكومة .

٥ - تتحمل الحكومة جميع نفقات معالجة الموظف أو المستخدم خارج العراق في المستشفى الموصى بمعالجته فيه وبالدرجة التي يستحقها في الانظمة المرعية للمعالجة في العراق وكذلك ثمن الأدوية التي توصى ادارة المستشفى بشرائها لغرض المعالجة على أن تعزز بالمستندات الاصولية اللازمة .

٦ - تصرف للموظف أو المستخدم نفقات السفر الحقيقية ونفقات الامتعة الضرورية والنفقات الاكاديمية ورسوم جواز السفر وفق نظام مخصصات السفر ومصروفات النقل .

٧ - يتم السفر بالطائرة الا اذا أوصت اللجنة الطبية أن يتم بالوسائل الأخرى .

٨ - تبدأ مدة المعالجة من تاريخ دخول الموظف أو المستخدم المستشفى أو المعهد وحتى تاريخ خروجه منه وتعتبر هذه المدة أجازة مرضية ان كان الموظف أو المستخدم يستحقها والا فتعتبر اجازة اعتيادية براتب أو بدونه حسب استحقاقه اما المدد الأخرى التي تبدأ من تاريخ الانفكاك من الوظيفة حتى دخول المستشفى ومن تاريخ الخروج من المستشفى حتى الالتحاق بالوظيفة فتحسب اجازة اعتيادية براتب أو بدونه حسب الاستحقاق .

٩ - على الدوائر ذات العلاقة تزويد المؤسسات العراقية في الخارج - بواسطة مديرية المحاسبات العامة - بجميع المعلومات الخاصة بالمريض قبل سفره بمدة كافية ليحجز له محل في المستشفى الذي سيعالج فيه وعند تعذر حجز المحل لاسباب استثنائية تتحمل الحكومة نفقات سكنى ومعيشة الموظف والمستخدم المريض قبل دخوله المستشفى بواسطة المؤسسة العراقية في الخارج على أن تعزز بمستندات أصولية وان لا تزيد المدة عن ١٥ يوماً .

١٠ - تصرف نفقات المعالجة بواسطة المؤسسة

المؤسسة العراقية في ذلك البلد أن يحيله الى الهيئة الطبية الرسمية في وزارة الصحة في البلد الاجنبي لغرض فحصه وتشخيص مرضه .

(ب) اذا ايدت الهيئة المذكورة في الفقرة السابقة ان مرض الموظف أو المستخدم ناتج بسبب وظيفته وان من الممكن معالجته في نفس ذلك البلد لمدة معينة فيرسل التقرير للمصادقة عليه من قبل اللجنة الطبية الرسمية في وزارة الصحة ببغداد .

(ج) اذا ايدت اللجنة الطبية الرسمية في وزارة الصحة ببغداد تقرير الهيئة الطبية في البلد الاجنبي فتتحمل الخزينة كافة نفقات معالجته للمدة المعينة على أن تتخذ الاجراءات اللازمة بموجب هذه التعليمات .

(د) اذا تضمن تقرير الهيئة الطبية في البلد الاجنبي الايصاء بمعالجة الموظف أو المستخدم الخارجى في بلد اجنبي آخر معين فيعرض التقرير المذكور على اللجنة الطبية الرسمية في وزارة الصحة ببغداد فان اقرت امكان معالجته في العراق فيستدعى الموظف لهذا الغرض والا فيرسل الى البلد الاجنبي الذى عينته الهيئة الطبية في البلد الذى يعمل فيه وفقا لهذه التعليمات .

١٦ - تسترد السلفات المدفوعة للموظف أو المستخدم عند ذهابه للمعالجة خارج العراق من المبالغ التى يستحقها عن نفقات المعالجة .

١٧ - تصرف نفقات المعالجة محسوبا على المادة المختصة من الميزانية على ضوء ما ورد في هذه التعليمات .

١٨ - تلغى تعليمات الخدمة المدنية عدد (٤٢) لسنة ١٩٥٦ وتعليمات الخدمة المدنية عدد (٥٥) لسنة ١٩٥٦ .

١٩ - تسرى هذه التعليمات اعتبارا من ١٩٦٠/٤/١ .

و . وزير المالية

العراقية في الخارج وفق المستندات المؤيدة للصرف التى تقدمها المؤسسة الى مديرية المحاسبات العامة وعند عدم وجود مؤسسة عراقية فالموظف أو المستخدم نفسه يصرف المبالغ الضرورية على ان يقدم المستندات المعززة للصرف مصدقة من المستشفى الى مديرية المحاسبات العامة للتسوية .

١١ - للوزير المختص ان يدفع الراتب سلفا عن مدة المعالجة والمريض أن يطلب سلفة معينة محسوبة على النفقات التى تقتضى الضرورة ان يصرفها الموظف أو المستخدم نفسه ويتم صرف هذه السلفة بموافقة مديرية المحاسبات العامة ان كان المبلغ لا يتجاوز - /١٥٠ دينارا وبموافقة وزير المالية أن زاد عن ذلك .

١٢ - بعد ان تتم معالجة الموظف أو المستخدم أو عندما تقرر الجهة الطبية وجوب عودته الى محل عمله أو اقامته الاعتيادى ( لا مكان اكمال المعالجة في العراق أو لان حالة المريض تتطلب ذلك ) فعليه أن يقدم قائمة تتضمن مقدار ما انفقته من المصروفات الحقيقية في العودة معززة بالمستندات ومصدقة من مراجعها المختصة ومؤيدة من رئيس دائرته خلال مدة لا تتجاوز أربعة أشهر من تاريخ عودته الى العراق أما اذا توفى أثناء المعالجة أو بعد عودته فعلى ورثته تقديم هذه القائمة ضمن المدة المذكورة .

١٣ - لا يجوز أن تتجاوز مدة معالجة الموظف أو المستخدم في المستشفى التسعين يوما ويجوز معالجته خارجها شهرا آخر اذا قرر الطبيب المعالج ذلك لاسباب تتعلق بالمستشفى أو بسير المرض وبعدها يجب اعادته الى العراق .

١٤ - تتحمل الحكومة نفقات نقل جثمان الموظف أو المستخدم الذى يتوفى أثناء معالجته في الخارج الى محل اقامته الاعتيادى .

١٥ - تراعى الاسس التالية في معالجة موظفى الخدمة الخارجية ومستخدميها على نفقة الحكومة .

( أ ) اذا نشأ مرض الموظف أو المستخدم الخارجى أثناء الخدمة ومن جرائها فعلى رئيس





## باسم الشعب

## مجلس قيادة الثورة

استنادا الى أحكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٨-١-١٩٧٨

### اصدار القانون الآتي :

رقم (١٢) لسنة ١٩٧٨

### قانون

حدود الدرجات العمالية وأجورها في قطاع التشييد (١)

**المادة الاولى -** تلتزم الوزارات وما يتبعها من الدوائر الرسمية وشبه الرسمية والمؤسسات والمصالح والشركات العامة بحدود الدرجات العمالية وأجورها وعناوينها وتوصيفها الملحق بهذا القانون ، بالنسبة الى كافة عمالها ، سواء أكانوا عمالا مؤقتين ام دائمين .

**المادة الثانية -** لاتشمل الاجور المقررة في هذا القانون :

١ - مخصصات الزوجية والاولاد الممنوحة للعمال ، بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (٧٤٧) والمؤرخ في ١١-٧-١٩٧٦ .

٢ - مخصصات المناطق النائية التي تقتضى ظروف الموقع والعمل ، ان يتواجد العامل في موقع العمل ، ولا يتمكن من العودة الى مسكنه ، او الى منطقة حضارية قريبة منه (٢) .

**المادة الثالثة -** يمنح العامل المخصصات التالية اضافة الى الاجور المقررة في هذا القانون :

١ - مخصصات المناطق النائية في حالة نقل العامل من منطقة حضارية ، الى موقع عمل ناء لا تقل عن (٩/-) ديناراً ، ولا تزيد على (١٨/-) ديناراً شهرياً . (٣)

٢ - مخصصات الطعام في حالة عدم تأمين رب العمل وجبات الطعام في المناطق النائية ، لا تقل عن (٧/٥) دنانير ، ولا تزيد على (١٢/-) ديناراً شهرياً .

**المادة الرابعة (٤) -** بما ان يوم العمل المقرر في قانون العمل ، هو ثمانى ساعات ، لذا فان الاجور المقررة في هذا القانون ، تعتبر لثمانى ساعات ، ويحسب الاجر الشهري للعامل على ضوء ذلك ، ومتى كان عمل العامل اقل من الساعات المذكورة يخفض أجره تبعاً لذلك ، وبنسبة الساعات المقررة .

**المادة الخامسة -** ١- تمنح الزيادة السنوية للعامل ، على الوجه التالى : (٥)

- من (٣٦) ديناراً ، الى (٤٨) ديناراً ، تكون الزيادة السنوية (٢/-) ديناراً .

- من (٤٨) ديناراً ، الى (٦٠) ديناراً ، تكون الزيادة السنوية (٣/-) ديناراً .

- من (٦٠) ديناراً ، الى (٧٤) ديناراً ، تكون الزيادة السنوية (٣/٥٠٠) ديناراً .

- من (٧٤) ديناراً ، الى (٩٠) ديناراً ، تكون الزيادة السنوية (٤/-) دنانير .

- من (٩٠) ديناراً ، الى (١١٥) ديناراً ، تكون الزيادة السنوية (٥/-) دنانير .

- من (١١٥) ديناراً ، الى (١٤٥) ديناراً ، تكون الزيادة السنوية (٦/-) دنانير .

- من (١٤٥) ديناراً ، الى (٢١٥) ديناراً ، تكون الزيادة السنوية (٧/-) دنانير .

٢ - يستحق العامل نصف الزيادة السنوية المقررة في الفقرة (١) أعلاه تلقائياً ، ان لم يكن معاقباً حسب أحكام نظام مكافأة وأنضباط العمال رقم (١٩) لسنة ١٩٧٦ ، أما النصف الثانى من الزيادة السنوية ، فيمنح له على ضوء معدلات انتاجه .

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٦٤٢ في ٦/٣/١٩٧٨

(٢) و(٣) تنص المادة التاسعة /ج من قانون المخصصات المحلية رقم (٤١) لسنة ١٩٨٠ على ان تلتقى الاحكام المتعلقة بالمخصصات النائية الواردة في قانون حدود الدرجات العمالية وأجورها في قطاع التشييد رقم (١٢) لسنة ١٩٧٨ المعدل ( الوقائع العراقية العدد ٢٧٦٠ محسب ٣/٣/١٩٨٠ ) .

(٤) معدلة بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨ - الوقائع العراقية العدد ٢٦٤٦ في ٢٧/٣/١٩٨٧ .

(٥) عدل البندان الثالث والرابع بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

٣ - عند بلوغ العامل الحد المقرر لعنوان مهنته ، وعدم تمكنه من تطوير نفسه للانتقال الى درجة أعلى ، يمنح نصف الزيادة السنوية المقررة فقط .

**المادة السادسة - ١ -** تشكل لجنة في مركز كل محافظة تسمى ب ( لجنة تحديد مهن العمال في قطاع التشييد ) ، عدا محافظة بغداد ، حيث تشكل فيها لجنتان للنظر في تحديد مهن العمال الراغبين للعمل في قطاع التشييد وعلى الوجه التالي :

( أ ) ممثل عن وزارة الاسكان والتعمير - رئيسا .

( ب ) ممثل عن الاتحاد المحلي لنقابات العمال ، أو ممثل عن النقابة العامة لعمال البناء والمشاريع الانشائية - عضوا .

( ج ) عضوين فنيين من الدوائر ذات العلاقة في المحافظة يرشحهما المحافظ - عضوا .

( د ) ممثل عن الدائرة التي تطلب تعيين العامل في احدى الدرجات العمالية - عضوا .

٢ - تبلغ اللجنة المذكورة في الفقرة (١) أعلاه قراراتها الى ذوي العلاقة الذين يحق لهم استئنافها خلال مدة قدرها أربعة عشر يوما من تاريخ التبليغ ، ويكون قرار اللجنة الاستئنافية قطعيا ، وتتألف من :

( أ ) ممثل عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، على ان لا تقل درجته عن مدير عام - رئيسا .

( ب ) ممثل عن وزارة الاسكان والتعمير - عضوا .

( ج ) (١) ممثل عن الشركة العامة لمقاولات المباني الانشائية - عضوا .

( د ) ممثل عن الاتحاد العام لنقابات العمال - عضوا .

٣ - لا يجوز للعامل الذي يفشل في الاختبار الذي يجري له من قبل اللجنة المبينة في الفقرة (١) أعلاه ، طلب إعادة اختبار ، الا بعد مرور ستة أشهر من تاريخ الاختبار الاول .

٤ - لا تعتبر الشهادة التي تمنحها اللجنة المبينة في الفقرة (١) أعلاه ، بديلا عن فترة الاختبار المنصوص عليها في المادة السادسة عشرة من قانون العمل رقم (١٥١) لسنة ١٩٧٠ المعدل .

**المادة السابعة - ١ -** يجري تقييم العمال العاملين في القطاع الاشتراكي ، وتحديد مهنهم وأجورهم عند نفاذ هذا القانون خلال مدة قدرها تسعة أشهر من تاريخ نفاذه من قبل لجان مركزية فنية تشكل في الوزارات والمؤسسات والشركات العامة والمحافظات .

٢ - تطبق أحكام هذا القانون على جميع العمال الجدد الذين يتم تعيينهم بموجب ، اعتبارا من ١٩٧٨-٤-١ .

**المادة الثامنة (٢)** يخول وزير الاسكان والتعمير صلاحية :

١ - اضافة عناوين عمالية جديدة ، وتحديد أجورها وتوصيفها ، وفق الاسس المقررة في هذا القانون ، كلما دعت الحاجة الى ذلك .

٢ - إصدار القرارات والتعليمات التي تساعد على تطبيق أحكام هذا القانون .

### التسلسل (٣)

#### صنف المهنة والدرجة

#### حدي الدرجة الأدنى الاعلى الزيادة السنوية ضمن الدرجة

١ - مشرف فني لعمال البناء	٨٦	١٣٣	٤٠٠٠	٥٠٠٠	٦٠٠٠
٢ - بناء بالطابوق الاعتيادي درجة اولى	٧٠٥	١١٠	٣٥٠٠	٤٠٠٠	٥٠٠٠
٣ - بناء بالطابوق الاعتيادي درجة ثانية	٦٠	٧٤	٣٥٠٠		
٤ - بناء بالطابوق الاعتيادي درجة ثالثة	٥١	٦٧	٣٠٠٠	٣٥٠٠	
٥ - بناء جف قيم درجة اولى	٨٦	١٢١	٤٠٠٠	٥٠٠٠	٦٠٠٠
٦ - بناء جف قيم درجة ثانية	٧٠٥	٩٠	٣٥٠٠	٤٠٠٠	
٧ - بناء مداخن وافران درجة اولى	١٠٥	١٣٣	٥٠٠٠	٦٠٠٠	

(١) معدلة بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٨١ الوقائع العراقية العدد ٢٨٢٦ في ٢٠/٤/١٩٨١  
(٢) ، (٣) صدرت استنادا لهذه المادة عدة قرارات وزارية رأينا نشرها ضمن القرارات الوزارية فيها بعد في هذا الباب

التسلسل	صنف المهنة والدرجة	حلى الدرجة الادنى الاعلى	الزيادة السنوية ضمن الدرجة
٨ -	بناء مداخن وأفران درجة ثانية	٨٦ ١١٠	٤ر٠٠٠ ٥ر٠٠٠
٩ -	بناء بالحجر والبلوك درجة اولى	٩٠ ١٣٣	٥ر٠٠٠ ٦ر٠٠٠
١٠ -	بناء بالحجر والبلوك درجة ثانية	٧٤ ١١٠	٤ر٠٠٠ ٥ر٠٠٠
١١ -	بناء بالحجر والبلوك درجة ثالثة	٥١ ٨٦	٣ر٠٠٠ ٤ر٠٠٠
١٢ -	بناء قبب الجوامع والمآذن درجة اولى	٩٥ ١٣٣	٥ر٠٠٠ ٦ر٠٠٠
١٣ -	بناء قبب الجوامع والمآذن درجة ثانية	٧٤ ١٠٠	٤ر٠٠٠ ٥ر٠٠٠
١٤ -	مبلط بالرخام ( المرمر ) درجة اولى	٨٢ ١٣٣	٤ر٠٠٠ ٥ر٠٠٠
١٥ -	مبلط بالرخام ( المرمر ) درجة ثانية	٦٠ ٨٦	٣ر٠٠٠ ٤ر٠٠٠
١٦ -	مبلط بالكاشي الاسمنتي والموزائيك درجة اولى	٧٠ر٥ ١١٠	٣ر٥٠٠ ٤ر٠٠٠
١٧ -	مبلط بالكاشي الاسمنتي والموزائيك درجة ثانية	٥١ ٧٤	٣ر٠٠٠ ٣ر٥٠٠
١٨ -	مغلف بالكاشي الفرفوري والسيراميك درجة اولى	٧٤ ١١٠	٤ر٠٠٠ ٥ر٠٠٠
١٩ -	مغلف بالكاشي الفرفوري والسيراميك درجة ثانية	٦٠ ٨٢	٣ر٥٠٠ ٤ر٠٠٠
٢٠ -	صقال كونكريت درجة اولى	٦٠ ٩٠	٣ر٥٠٠ ٤ر٠٠٠
٢١ -	صقال كونكريت درجة ثانية	٥١ ٦٧	٣ر٠٠٠ ٣ر٥٠٠
٢٢ -	مبلط بالقطع الكونكريتية ( مرصف )	٥١ ٩٥	٣ر٠٠٠ ٣ر٥٠٠
٢٣ -	عامل فني للدرز ( داروز )	٥١ ٨٦	٣ر٠٠٠ ٣ر٥٠٠
٢٤ -	ناجور حجر	٨٢ ١١٠	٤ر٠٠٠ ٥ر٠٠٠
٢٥ -	ناجور طاويق	٧٠ر٥ ١١٠	٣ر٥٠٠ ٤ر٠٠٠
٢٦ -	مبيض زخرفي بالجص درجة اولى	٨٦ ١٢١	٤ر٠٠٠ ٥ر٠٠٠
٢٧ -	مبيض زخرفي بالجص درجة ثانية	٧٠ر٥ ٩٠	٣ر٥٠٠ ٤ر٠٠٠
٢٨ -	مبيض بالجص درجة اولى	٧٠ر٥ ١١٠	٣ر٥٠٠ ٤ر٠٠٠
٢٩ -	مبيض بالجص درجة ثانية	٦٠ ٧٤	٣ر٥٠٠
٣٠ -	لباخ بالاسمنت درجة اولى	٧٠ر٥ ١٠٠	٣ر٥٠٠ ٤ر٠٠٠
٣١ -	لباخ بالاسمنت درجة ثانية	٥١ ٧٤	٣ر٠٠٠ ٣ر٥٠٠
٣٢ -	صباغ انشاءات درجة اولى	٧٠ر٥ ١١٠	٣ر٥٠٠ ٤ر٠٠٠
٣٣ -	صباغ انشاءات درجة ثانية	٥١ ٧٤	٣ر٠٠٠ ٣ر٥٠٠
٣٤ -	مركب زجاج مباني درجة اولى	٦٧ ٨٦	٣ر٥٠٠ ٤ر٠٠٠
٣٥ -	مركب زجاج مباني درجة ثانية	٥١ ٧٠ر٥	٣ر٠٠٠ ٣ر٥٠٠
٣٦ -	قياس درجة اولى	٦٧ ٩٠	٣ر٥٠٠ ٤ر٠٠٠



التسلسل	صنف المهنة والدرجة	حدى الدرجة الادنى الاعلى	الزيادة السنوية ضمن الدرجة	
٣٧ -	قياس درجة ثانية	٥١ ٧٠ر٥	٣ر٥٠٠ ٣ر٥٠٠	
٣٨ -	مبلط بالقطع المطاطية	٨٦ ١٢١	٤ر٠٠٠ ٥ر٠٠٠	٦ر٠٠٠
٣٩ -	مركب سقوف ثانوية ( كاذبة ) درجة			
أولى		٨٦ ١٣٣	٤ر٠٠٠ ٥ر٠٠٠	٦ر٠٠٠
٤٠ -	مركب سقوف ثانوية ( كاذبة ) درجة			
ثانية		٦٧ ٩٠	٣ر٥٠٠ ٤ر٠٠٠	
٤١ -	مركب مواد عازلة	٦٧ ١١٠	٣ر٥٠٠ ٤ر٠٠٠	٥ر٠٠٠
٤٢ -	بناء لوحدة المناضد فى مصانع البناء			
الجاهز		٧٠ر٥ ١١٠	٣ر٥٠٠ ٤ر٠٠٠	٥ر٠٠٠
٤٣ -	لباخ لوحدة تكملة القطع الجاهزة	٧٠ر٥ ١١٠	٣ر٥٠٠ ٤ر٠٠٠	٥ر٠٠٠
٤٤ -	مشرف فنى انتاج ( للاشراف على الخبابة			
المركزية )		٨٦ ١٣٣	٤ر٠٠٠ ٥ر٠٠٠	٦ر٠٠٠
٤٥ -	مشرف فنى لقسم الانتاج فى مصانع			
البناء الجاهز		٨٦ ١٣٣	٤ر٠٠٠ ٥ر٠٠٠	٦ر٠٠٠
٤٦ -	المشرف الفنى العام	١٠٥ ٢١٥	٥ر٠٠٠ ٦ر٠٠٠	٧ر٠٠٠
أعمال الهياكل والسقوف				
٤٧ -	مركب هياكل كونكريتية درجة اولى	١٠٠ ١٥٩	٥ر٠٠٠ ٦ر٠٠٠	٧ر٠٠٠
٤٨ -	مركب هياكل كونكريتية درجة ثانية	٨٢ ١١٠	٤ر٠٠٠ ٥ر٠٠٠	
٤٩ -	مركب هياكل كونكريتية درجة ثالثة	٥١ ٨٦	٣ر٠٠٠ ٣ر٥٠٠	٤ر٠٠٠
٥٠ -	مركب هياكل حديدية درجة اولى	١٠٠ ١٥٩	٥ر٠٠٠ ٦ر٠٠٠	٧ر٠٠٠
٥١ -	مركب هياكل حديدية درجة ثانية	٨٢ ١١٠	٤ر٠٠٠ ٥ر٠٠٠	
٥٢ -	مثبت الصفائح المعدنية والاسبستية			
( سقف بالالواح )		٨٢ ١١٠	٤ر٠٠٠ ٥ر٠٠٠	
أعمال القوالب والاعمال النجارية والسقالات				
٥٣ -	المشرف الفنى للقوالب الخشبية	٨٦ ١٣٣	٤ر٠٠٠ ٥ر٠٠٠	٦ر٠٠٠
٥٤ -	نجار قالب درجة اولى	٨٦ ١١٠	٤ر٠٠٠ ٥ر٠٠٠	
٥٥ -	نجار قالب درجة ثانية	٦٧ ٩٠	٣ر٥٠٠ ٤ر٠٠٠	
٥٦ -	نجار قالب درجة ثالثة	٥١ ٧٠ر٥	٣ر٠٠٠ ٣ر٥٠٠	
٥٧ -	مشرف فنى نصب سقالات ( مشرف			
فنى سكا فولدر )		٨٦ ١٣٣	٤ر٠٠٠ ٥ر٠٠٠	٦ر٠٠٠
٥٨ -	ناصب سقالات ( سكا فولدر ) درجة			
أولى		٨٦ ١١٠	٤ر٠٠٠ ٥ر٠٠٠	
٥٩ -	ناصب سقالات ( سكا فولدر ) درجة			
ثانية		٥١ ٩٠	٣ر٠٠٠ ٣ر٥٠٠	٤ر٠٠٠
٦٠ -	نجار قوالب لوحدة انتاج القطع الجاهزة	٧٠ر٥ ١١٠	٣ر٥٠٠ ٤ر٠٠٠	٥ر٠٠٠
درجة اولى				

التسلسل	صنف المهنة والدرجة	حدى الدرجة الادنى الاعلى	الزيادة السنوية ضمن الدرجة
٦١ - نجار قوالب لوحدة انتاج القطع الجاهزة درجة ثانية	٥١ ٧٤	٣٠٠٠ ٣٥٠٠	
٦٢ - نجار قوالب لوحدة انتاج القطع الجاهزة درجة ثالثة	٤٢ ٥٧	٢٠٠٠ ٣٠٠٠	
٦٣ - نجار ابواب وشبابيك درجة اولى	٨٢ ١١٠	٤٠٠٠ ٥٠٠٠	
٦٤ - نجار ابواب وشبابيك درجة ثانية	٥٧ ٨٢	٣٠٠٠ ٣٥٠٠	٤٠٠٠
<b>اعمال التسليح واعمال الحدادة الاخرى</b>			
٦٥ - مشرف فنى لاعمال حدادة التسليح والقوالب	٨٦ ١٣٣	٤٠٠٠ ٥٠٠٠	٦٠٠٠
٦٦ - حداد تسليح درجة اولى	٨٦ ١١٠	٤٠٠٠ ٥٠٠٠	
٦٧ - حداد تسليح درجة ثانية	٦٧ ٩٠	٣٥٠٠ ٤٠٠٠	
٦٨ - حداد تسليح درجة ثالثة	٥١ ٧٠	٣٠٠٠ ٣٥٠٠	
٦٩ - حداد قوالب لمصانع البناء الجاهز درجة اولى	٧٠ ١١٠	٣٥٠٠ ٤٠٠٠	٥٠٠٠
٧٠ - حداد قوالب لمصانع البناء الجاهز درجة ثانية	٥١ ٧٤	٣٠٠٠ ٣٥٠٠	
٧١ - حداد قوالب لمصانع البناء الجاهز درجة ثالثة	٤٢ ٥٧	٢٠٠٠ ٣٠٠٠	
٧٢ - مشرف فنى مقاطع حديد ( ورشة حدادة )	٨٦ ١٣٣	٤٠٠٠ ٥٠٠٠	٦٠٠٠
٧٣ - حداد ابواب وشبابيك درجة اولى	٧٤ ١١٠	٤٠٠٠ ٥٠٠٠	
٧٤ - حداد ابواب وشبابيك درجة ثانية	٦٠ ٨٦	٣٥٠٠ ٤٠٠٠	
٧٥ - حداد ابواب وشبابيك درجة ثالثة	٥١ ٦٧	٣٠٠٠ ٣٥٠٠	
<b>اعمال الركائز</b>			
٧٦ - المشرف الفنى للركائز	٨٦ ١٣٣	٤٠٠٠ ٥٠٠٠	٦٠٠٠
٧٧ - متسلق ابراج ماكينة دق الركائز درجة اولى	٥٤ ٨٢	٣٠٠٠ ٣٥٠٠	٤٠٠٠
٧٨ - متسلق ابراج ماكينة دق الركائز درجة ثانية	٥١ ٧٠	٣٠٠٠ ٣٥٠٠	
٧٩ - متسلق ابراج ماكينة دق الركائز درجة ثالثة	٣٦ ٥٧	٢٠٠٠ ٣٠٠٠	
٨٠ - مشرف فنى فى الفحص	٨٦ ١٣٣	٤٠٠٠ ٥٠٠٠	٦٠٠٠
٨١ - فاحص ركائز	٥١ ٧٠	٣٠٠٠ ٣٥٠٠	
٨٢ - عامل جهاز ركائز	٣٦ ٥١	٢٠٠٠ ٣٠٠٠	
٨٣ - كسار كونكريت	٥١ ٩٠	٣٠٠٠ ٣٥٠٠	٤٠٠٠
٨٤ - عامل فنى فى مزج البنتونايت	٥٧ ١١٠	٣٠٠٠ ٣٥٠٠	٥٠٠٠

التسلسل	صنف المهنة والدرجة	حدى الدرجة الادنى الاعلى	الزيادة السنوية ضمن الدرجة	أعمال الطرق
٨٥ -	مشرف فني عام طرق انشائية	١٠٥	٢١٥	٥٠٠٠ ٦٠٠٠ ٧٠٠٠
٨٦ -	مشرف فني ترابية درجة أولى	٩٥	١٣٣	٥٠٠٠ ٦٠٠٠ ٧٠٠٠
٨٧ -	مشرف فني ترابية درجة ثانية	٨٢	١٠٠	٤٠٠٠ ٥٠٠٠ ٥٠٠٠
٨٨ -	مشرف فني ماتحت الاساس والاساس (سبيس) درجة أولى	٩٠	١١٠	٥٠٠٠ ٥٠٠٠ ٥٠٠٠
٨٩ -	مشرف فني ماتحت الاساس والاساس (سبيس) درجة ثانية	٧٤	٩٥	٤٠٠٠ ٥٠٠٠ ٥٠٠٠
٩٠ -	مشرف فني معمل اسفلت درجة أولى	١٢٧	١٥٩	٦٠٠٠ ٧٠٠٠ ٧٠٠٠
٩١ -	مشرف فني معمل اسفلت درجة ثانية	٨٢	١٣٣	٤٠٠٠ ٥٠٠٠ ٦٠٠٠
٩٢ -	مشرف فني فارشة اسفلت درجة أولى	١٠٥	١٣٣	٥٠٠٠ ٦٠٠٠ ٦٠٠٠
٩٣ -	مشرف فني فارشة اسفلت درجة ثانية	٨٢	١١٠	٤٠٠٠ ٥٠٠٠ ٥٠٠٠
٩٤ -	مشرف فني كسارات درجة أولى	٨٦	١١٠	٤٠٠٠ ٥٠٠٠ ٥٠٠٠
٩٥ -	مشرف فني كسارات درجة ثانية	٦٧	٩٠	٣٥٠٠ ٤٠٠٠ ٤٠٠٠
٩٦ -	مشرف حدل درجة أولى	٧٠٥	١١٠	٣٥٠٠ ٤٠٠٠ ٥٠٠٠
٩٧ -	مشرف حدل درجة ثانية	٥٧	٧٤	٣٥٠٠ ٣٥٠٠ ٣٥٠٠
٩٨ -	عامل تفجير فني درجة أولى	٥٤	٩٠	٣٥٠٠ ٣٥٠٠ ٤٠٠٠
٩٩ -	عامل تفجير فني درجة ثانية	٣٦	٦٠	٢٠٠٠ ٣٥٠٠ ٣٥٠٠
١٠٠ -	عامل فني لضبط سمك الاسفلت (كيج مان)	٤٦	٨٦	٢٠٠٠ ٣٥٠٠ ٤٠٠٠
١٠١ -	عامل فني لضبط الاسفلتات (ريك مان)	٤٦	٨٦	٢٠٠٠ ٣٥٠٠ ٤٠٠٠
١٠٢ -	وقاد لمعامل الاسفلت	٤٦	٨٦	٢٠٠٠ ٣٥٠٠ ٤٠٠٠
أعمال التأسيسات الكهربائية				
١٠٣ -	مشرف فني تأسيسات كهربائية	٨٦	١٥٩	٤٠٠٠ ٥٠٠٠ ٦٠٠٠ ٧٠٠٠
١٠٤ -	كهربائي تأسيسات درجة أولى	٦٧	١٣٣	٣٥٠٠ ٤٠٠٠ ٥٠٠٠ ٦٠٠٠
١٠٥ -	كهربائي تأسيسات درجة ثانية	٥٧	٩٠	٣٥٠٠ ٣٥٠٠ ٤٠٠٠ ٤٠٠٠
١٠٦ -	كهربائي تأسيسات درجة ثالثة	٥١	٦٧	٣٥٠٠ ٣٥٠٠ ٣٥٠٠ ٣٥٠٠
أعمال تكييف الهواء واللحام				
١٠٧ -	مشرف فني ميكانيك تكييف هواء	٨٦	١٥٩	٤٠٠٠ ٥٠٠٠ ٦٠٠٠ ٧٠٠٠
١٠٨ -	ميكانيك تكييف هواء درجة أولى	٦٧	١٣٣	٣٥٠٠ ٤٠٠٠ ٥٠٠٠ ٦٠٠٠
١٠٩ -	ميكانيك تكييف هواء درجة ثانية	٥٧	٩٠	٣٥٠٠ ٣٥٠٠ ٤٠٠٠ ٤٠٠٠
١١٠ -	ميكانيك تكييف هواء درجة ثالثة	٥١	٦٧	٣٥٠٠ ٣٥٠٠ ٣٥٠٠ ٣٥٠٠
١١١ -	لحام انابيب درجة أولى	١٠٥	١٥٩	٥٠٠٠ ٦٠٠٠ ٧٠٠٠ ٧٠٠٠
١١٢ -	لحام انابيب درجة ثانية	٨٦	١٣٣	٤٠٠٠ ٥٠٠٠ ٦٠٠٠ ٦٠٠٠



التسلسل	صنف المهنة والدرجة	حدى الدرجة الادنى الاعلى	الزيادة السنوية ضمن الدرجة	
١١٣ -	لحام انابيب درجة ثالثة	٥١ ٩٠	٣٢٠٠٠ ٣٥٠٠٠	٤٢٠٠٠
١١٤ -	لحام لوحدة البطاريات والمناضد	٧٠٥ ١١٠	٣٥٠٠٠ ٤٢٠٠٠	٥٢٠٠٠
١١٥ -	( مصانع البناء الجاهز درجة اولى ) لحام لوحدة البطاريات والمناضد مصانع	٥١ ٧٤	٣٢٠٠٠ ٣٥٠٠٠	
	درجة ثالثة			
١١٦ -	لحام لوحدة البطاريات والمناضد مصانع	٣٦ ٥٧	٢٢٠٠٠ ٣٢٠٠٠	
	درجة ثالثة .			
اعمال التأسيسات الصحية				
١١٧ -	مشرف فنى لاعمال التأسيسات الصحية	٨٦ ١٥٩	٤٢٠٠٠ ٥٢٠٠٠	٧٢٠٠٠
١١٨ -	مؤسس انابيب صحية بايب فيتسر	٨٦ ١٣٣	٤٢٠٠٠ ٥٢٠٠٠	٦٢٠٠٠
	درجة اولى			
١١٩ -	مؤسس انابيب صحية بايب فيتسر	٦٠ ٩٠	٣٢٠٠٠ ٤٢٠٠٠	
	درجة ثالثة			
١٢٠ -	مؤسس انابيب صحية بايب فيتسر	٥١ ٦٧	٣٢٠٠٠ ٣٥٠٠٠	
	درجة ثالثة			
١٢١ -	براد انابيب درجة اولى .	٧٠٥ ١١٠	٣٥٠٠٠ ٤٢٠٠٠	٥٢٠٠٠
١٢٢ -	براد انابيب درجة ثالثة	٥١ ٧٤	٣٢٠٠٠ ٣٥٠٠٠	
مشغلو الاجهزة الميكانيكية فى قطاع التشييد				
١٢٣ -	مشغل الخلاطة الكونكريتية الافقية	٧٠٥ ١١٠	٣٥٠٠٠ ٤٢٠٠٠	٥٢٠٠٠
	درجة اولى .			
١٢٤ -	مشغل الخلاطة الكونكريتية الافقية	٥١ ٧٤	٣٢٠٠٠ ٣٥٠٠٠	
	درجة ثالثة .			
١٢٥ -	مشغل ماكينة ضخ الكونكريت المتنقلة	٦٠ ٨٦	٣٢٠٠٠ ٤٢٠٠٠	
١٢٦ -	مشغل ماكينة ضخ الكونكريت الثابتة	٥١ ٧٤	٣٢٠٠٠ ٣٥٠٠٠	
١٢٧ -	مشغل حزام ناقل اوتوماتيكى	٥١ ٨٦	٣٢٠٠٠ ٣٥٠٠٠	٤٢٠٠٠
١٢٨ -	مشغل حزام ناقل اعتيادى	٣٦ ٥٤	٢٢٠٠٠ ٣٢٠٠٠	
١٢٩ -	مشغل جهاز سيطرة الخلاطة المركزية	٧٠٥ ١٣٣	٣٥٠٠٠ ٤٢٠٠٠	٥٢٠٠٠
	درجة اولى			
١٣٠ -	مشغل جهاز سيطرة الخلاطة المركزية	٥١ ٧٤	٣٢٠٠٠ ٣٥٠٠٠	
	درجة ثالثة			
١٣١ -	مشغل محطة ضخ الماء	٥١ ٨٦	٣٢٠٠٠ ٣٥٠٠٠	٤٢٠٠٠
١٣٢ -	مشغل محطات سحب المياه الجوفية	٥١ ٨٦	٣٢٠٠٠ ٣٥٠٠٠	٤٢٠٠٠
١٣٣ -	مشغل ضخ هواء	٥١ ٨٦	٣٢٠٠٠ ٣٥٠٠٠	٤٢٠٠٠
١٣٤ -	مشغل جهاز توزيع الخرسانة لوحدة	٤٢ ٦٧	٢٢٠٠٠ ٣٢٠٠٠	٣٥٠٠٠
	البطاريات .			

التسلسل	صنف المهنة والدرجة	حدى الدرجة الادنى الاعلى	الزيادة السنوية ضمن الدرجة	
١٣٥ -	مشغل مطرقة ديزل	٥١ ٨٢	٣ر٠٠٠ ٣ر٥٠٠	٤ر٠٠٠
١٣٦ -	مشغل معمل الاسفلت والخلاطة	٥٧ ٩٠	٣ر٠٠٠ ٣ر٥٠٠	٤ر٠٠٠
١٣٧ -	مشغل معمل حصى	٤٠ ٦٠	٢ر٠٠٠ ٣ر٠٠٠	
١٣٨ -	مشغل مطرقة هوائية ( عامل جكهمر )	٤٦ ٨٢	٢ر٠٠٠ ٣ر٠٠٠	٤ر٠٠٠
١٣٩ -	مشغل جهاز تنقيب الصخور	٥١ ٨٦	٣ر٠٠٠ ٣ر٥٠٠	٤ر٠٠٠
١٤٠ -	مشغل ونج	٥١ ٨٦	٣ر٠٠٠ ٣ر٥٠٠	٤ر٠٠٠
١٤١ -	مشغل الخبابة ذات كيس أو كيسين	٤٠ ٦٠	٢ر٠٠٠ ٣ر٠٠٠	
١٤٢ -	مشغل وميكانيك للكسارات درجة أولى .	٧٠ر٥ ١٠٠	٣ر٥٠٠ ٤ر٠٠٠	٥ر٠٠٠
١٤٣ -	مشغل وميكانيك الكسارات درجة ثانية	٥٧ ٧٤	٣ر٠٠٠ ٣ر٥٠٠	
١٤٤ -	مشغل ماكينة سحب اسلاك كونكريت مسبق الجهد درجة أولى .	٦٧ ١٠٠	٣ر٥٠٠ ٤ر٠٠٠	٥ر٠٠٠
١٤٥ -	مشغل ماكينة سحب اسلاك كونكريت مسبق الجهد درجة ثانية .	٥١ ٧٠ر٥	٣ر٠٠٠ ٣ر٥٠٠	
١٤٦ -	مشغل ماكينة انتاج انابيب معدنية ( لعمال كونكريت مسبق الجهد ) .	٥١ ٨٦	٣ر٠٠٠ ٣ر٥٠٠	٤ر٠٠٠
سواق المكينات الانتاجية في قطاع التشييد				
١٤٧ -	سائق ترنبول درجة أولى	١٠٥ ١٧٣	٥ر٠٠٠ ٦ر٠٠٠	٧ر٠٠٠
١٤٨ -	سائق ترنبول درجة ثانية	٧٤ ١١٠	٤ر٠٠٠ ٥ر٠٠٠	
١٤٩ -	سائق بلدوزر درجة أولى	٩٥ ١٣٣	٥ر٠٠٠ ٦ر٠٠٠	
١٥٠ -	سائق بلدوزر درجة ثانية	٦٧ ١٠٠	٣ر٥٠٠ ٤ر٠٠٠	٥ر٠٠٠
١٥١ -	سائق كريدنر درجة أولى	١٠٥ ١٥٢	٥ر٠٠٠ ٦ر٠٠٠	٧ر٠٠٠
١٥٢ -	سائق كريدنر درجة ثانية	٧٠ر٥ ١١٠	٣ر٥٠٠ ٤ر٠٠٠	٥ر٠٠٠
١٥٣ -	سائق شغل درجة أولى	٩٥ ١٣٣	٥ر٠٠٠ ٦ر٠٠٠	
١٥٤ -	سائق شغل درجة ثانية	٧٠ر٥ ١٠٠	٣ر٥٠٠ ٤ر٠٠٠	٥ر٠٠٠
١٥٥ -	سائق سكريبر	٧٠ر٥ ١١٠	٣ر٥٠٠ ٤ر٠٠٠	٥ر٠٠٠
١٥٦ -	سائق حادلة مطاطية ( ذاتية الحركة ) درجة أولى .	٥١ ٧٠ر٥	٣ر٠٠٠ ٣ر٥٠٠	
١٥٧ -	سائق حادلة مطاطية ( ذاتية الحركة ) درجة ثانية .	٤٢ ٥٤	٢ر٠٠٠ ٣ر٠٠٠	
١٥٨ -	سائق حادلة ستيل درجة أولى	٥١ ٧٠ر٥	٣ر٠٠٠ ٣ر٥٠٠	
١٥٩ -	سائق حادلة ستيل درجة ثانية	٤٢ ٥٤	٢ر٠٠٠ ٣ر٠٠٠	
١٦٠ -	سائق فارشة كونكريت ( قطار كونكريتي ) درجة أولى	٧٤ ١٣٩	٤ر٠٠٠ ٥ر٠٠٠	٦ر٠٠٠

التسلسل	صنف المهنة والدرجة	حداى الدرجة الادنى الاعلى	الزيادة السنوية ضمن الدرجة		
١٦١ -	سائق فارشة كونكريت (قطار كونكريتى) درجة ثانية .	٦٧ ٩٠	٣٥٠٠ ٤٠٠٠		
١٦٢ -	سائق ماكينة هزازة فى القطر الكونكريتى درجة أولى	٧٤ ١٢١	٣٥٠٠ ٤٠٠٠	٥٠٠٠ ٦٠٠٠	
١٦٣ -	سائق ماكينة هزازة فى القطر الكونكريتى درجة ثانية	٥٧ ٨٢	٣٠٠٠ ٣٥٠٠	٤٠٠٠	
١٦٤ -	سائق ماكينة قطع وسفل الكونكريت فى القطار الكونكريتى	٤٢ ٨٢	٢٠٠٠ ٣٠٠٠	٣٥٠٠ ٤٠٠٠	
١٦٥ -	سائق رافعة متحركة .	٥٧ ٨٦	٣٠٠٠ ٣٥٠٠	٤٠٠٠ ٥٠٠٠	
١٦٦ -	سائق رافعة برجيه .	٧٠ ١٠٠	٣٥٠٠ ٤٠٠٠	٥٠٠٠	
١٦٧ -	سواق رافعات الكبيرة	٦٧ ٩٥	٣٥٠٠ ٤٠٠٠	٥٠٠٠	
١٦٨ -	سائق كرافة ثابتة	٥٧ ٨٦	٣٠٠٠ ٣٥٠٠	٤٠٠٠	
١٦٩ -	سائق رافعة شوكية	٥١ ٧٠	٣٠٠٠ ٣٥٠٠		
١٧٠ -	سائق رافعة جسرية	٤٢ ٦٧	٢٠٠٠ ٣٠٠٠	٣٥٠٠	
١٧١ -	سواق أجهزة دق الركائز التى لاتتجاوز ارتفاعها ٦٠ قدم او ٢٠ م	٧٠ ١٠٠	٣٥٠٠ ٤٠٠٠	٥٠٠٠	
١٧٢ -	سواق اجهزة دق الركائز التى يبلغ ارتفاعها ٦٠ الى ٨٠ قدم .	٧٤ ١١٠	٤٠٠٠ ٥٠٠٠		
١٧٣ -	سواق اجهزة دق الركائز التى يزيد ارتفاعها على ٨٠ قدم .	٨٢ ١٢١	٤٠٠٠ ٥٠٠٠	٦٠٠٠	
<b>اعمال الحفر</b>					
١٧٤ -	حفار ميكانيكى درجة اولى	٨٢ ١٣٣	٤٠٠٠ ٥٠٠٠	٦٠٠٠	
١٧٥ -	حفار ميكانيكى درجة ثانية	٧٠ ١٠٥	٣٥٠٠ ٤٠٠٠	٥٠٠٠	
١٧٦ -	عامل الحفر والتسوية	٤٢ ٥٧	٢٠٠٠ ٣٠٠٠		
١٧٧ -	عامل لاعمال فحوصات التربة .	٤٢ ٧٠	٢٠٠٠ ٣٥٠٠	٣٥٠٠	
١٧٨ -	عامل حفر فى الماء	٥١ ٨٦	٣٠٠٠ ٣٥٠٠	٤٠٠٠	
١٧٩ -	عامل فحص التربة	٥٧ ٨٦	٣٠٠٠ ٣٥٠٠	٤٠٠٠	
<b>اعمال متفرقة</b>					
١٨٠ -	عامل فنى مساحة	٤٢ ٧٤	٢٠٠٠ ٣٠٠٠	٣٥٠٠	
١٨١ -	عامل نقل	٤٢ ٧٤	٢٠٠٠ ٣٠٠٠	٣٥٠٠	
١٨٢ -	عامل فحوصات مختبرية درجة أولى	٥٧ ٨٦	٣٠٠٠ ٣٥٠٠	٤٠٠٠	
١٨٣ -	عامل فحوصات مختبرية درجة ثانية	٤٢ ٧٠	٢٠٠٠ ٣٥٠٠	٣٥٠٠	
١٨٤ -	مدرب	٧٠ ١٣٣	٣٥٠٠ ٤٠٠٠	٥٠٠٠ ٦٠٠٠	
<b>تابع لسواق المكائن الانتاجية</b>					
١٨٥ -	سائق دنبر كبير	٦٠ ١٠٠	٣٥٠٠ ٤٠٠٠	٥٠٠٠	
١٨٦ -	سائق فارشة اسفلت درجة اولى	٨٢ ١١٠	٤٠٠٠ ٥٠٠٠		
١٨٧ -	سائق فارشة اسفلت درجة ثانية	٦٧ ٦٨	٣٥٠٠ ٤٠٠٠		
١٨٨ -	سائق حادلة اسفلت درجة اولى	٧٤ ١٠٠	٤٠٠٠ ٥٠٠٠		
١٨٩ -	سائق حادلة اسفلت درجة ثانية	٥٧ ٨٢	٣٠٠٠ ٣٥٠٠	٤٠٠٠	





## قرار رقم (١) لسنة ١٩٧٨ (١)

استنادا الى الصلاحية المخولة لنا ، بموجب  
الفقرة (١) من المادة الثامنة من قانون حدود  
الدرجات العمالية وأجورها في قطاع التشييد  
رقم (١٢) لسنة ١٩٧٨ المدل .

قررنا اضافة العناوين العمالية وأجورها  
وتوصيفها المبينة أدناه ، الى العناوين المدرجة  
في القانون المشار اليه أعلاه ، وتحت التسلسل  
المبين ازاء العناوين :

١١٩ - عامل تثبيت موصلات كهربائية  
للقطع الكونكريتية الجاهزة :  
١ - له ممارسة وتدريب ، لا تقل عن  
سنة أشهر .

٢ - يستطيع القراءة والكتابة .

٣ - له القابلية على تنفيذ التعليمات المكتوبة  
واستعمال العدد الخاصة بالعمل .

٤ - له القابلية على تنفيذ المخططات الخاصة  
بالموصلات الكهربائية ، ويستطيع فهم جداول  
تنفيذ العمل الخاصة بأنواع القطع الكونكريتية  
الجاهزة .

٥ - له القابلية على انتقاء واستلام أنواع  
الموصلات الكهربائية ، وحسب الانواع المختلفة  
للألواح الجاهزة ، ويستطيع التأكد من صلاحيتها  
بالنظر .

٦ - له القابلية على تثبيت الموصلات على  
حصيرة التسليح المثبتة على قوالب الصب المختلفة،  
وحسب المخططات .

٧ - يستطيع قص وتفصيل المصصلات  
وربطها بالصناديق لاعطاء الشكل المطلوب ، حسب  
الخرائط .

٨ - له المام بتطبيق قواعد السلامة  
الصناعية .

يحدد أجره الشهري بين (٥١-٩٠) ديناراً .

١٢٠ - عامل صب الكونكريت (١) :

١ - له القدرة على صب الكونكريست  
وفرشه ، حسب المواصفات .

٢ - له المام بأعمال الصقل ومعرفة  
بالأدوات الخاصة بها .

٣ - يستطيع استعمال الهزازة اليدوية ،  
لغرض فرش الكونكريت .

٤ - يستطيع تثبيت ووضع المواد التكميلية  
والعازلة والمفاصل وغيرها الداخلة في العمل  
وبتوجيه من المشرف الفني .

٥ - يستطيع تقدير كميات المواد المطلوبة  
للعمل .

يحدد أجره الشهري بين ( ٥٤ - ٥٧ )  
دينارا .

١٢١ - سائق رافعة جسرية لمصانع البناء :

١ - له ممارسة في قيادة رافعة جسرية ،  
لا تقل عن ستة أشهر .

٢ - يجيد قيادة الرافعة التي تتحرك على  
سكة ، والسيطرة على جميع العتلات والأزرار  
الخاصة بحركة العتلات .

٣ - يجيد عملية رفع القطع الجاهزة من  
المناضد أو البطاريات ، ونقلها وتنزيلها وخزنها  
في الاماكن المخصصة لها ، حسب الارشادات وبكل  
دقة .

٤ - يجيد عملية تفريغ عربات الكونكريت  
المحمولة بواسطة الرافعة عن طريق التحكم بدرجة  
ميلان العربة ، بعد الضغط على أزرار الرفع  
والتنزيل .

٥ - له المام ببعض الاعمال الميكانيكية  
والكهربائية ، ويستطيع انجاز بعض الاصلاحات  
البسيطة .

٦ - يجيد تطبيق قواعد السلامة  
الصناعية .

يحدد أجره الشهري بين ( ٥٧ - ٨٢ )  
دينارا .

وزير الامكان والتعمير

**قرار رقم ٢ لسنة ١٩٧٨ (١)**

استناداً الى الصلاحية المخولة بموجب الفقرة (١) من المادة الثامنة من قانون حدود الدرجات العمالية واجورها في قطاع التشييد رقم (١٢) لسنة ١٩٧٨ المعدل .  
قررنا اضافة العناوين العمالية واجورها وتوصيفها المبينة أدناه الى العناوين المدرجة في القانون المشار اليه أعلاه وتحت التسلسل المبين ازاء العناوين .

**١٢٢ - مشرف فني لعمال مد شبكات المجارى :**

- ١ - يجيد القراءة والكتابة .
- ٢ - يستطيع قراءة الخرائط الخاصة بمد المجارى باللغتين العربية والانكليزية .
- ٣ - يستطيع البناء بالطابوق الاعتيادي .
- ٤ - يستطيع قراءة جهاز التسوية واعطاء الاستقامات بشكل صحيح .
- ٥ - يستطيع ذرعة الاعمال المنجزة وتقدير وذرعة المواد التي يحتاجها في عمله اضافة الى ضبط الانحدارات والفحوصات .
- ٦ - له خبرة في الاعمال الكونكريتية لمدة لا تقل عن عشر سنوات .

حتى الدرجة

الأدنى	الأعلى	الزيادة السنوية
٨٦/٠٠٠ دينار	١٣٣/٠٠٠ دينار	٤/٠٠٠ - ٥/٠٠٠ - ٦/٠٠٠ دينار

**١٢٣ - ممد اعمال شبكات المجارى درجة اولى :**

- ١ - يستطيع القراءة والكتابة وقراءة الخرائط الخاصة بمد المجارى .
- ٢ - يجيد اعطاء الاستقامات والاوزان .
- ٣ - له خبرة في اعمال مد المجارى بأنواعها الكونكريتية والاسبستية والبلاستيكية والاعمال الكونكريتية لمدة لا تقل عن خمس سنوات .

حتى الدرجة

الأدنى	الأعلى	الزيادة السنوية
٧٠/٥٠٠ دينار	١١٠/٠٠٠ دينار	٣/٥٠٠ - ٤/٠٠٠ - ٥/٠٠٠ دينار

**١٢٤ - ممد اعمال شبكات المجارى درجة ثانية :**

- ١ - يستطيع مد المجارى بموجب الاستقامات المطلوبة والاوزان .
- ٢ - له خبرة في اعمال مد المجارى بأنواعها الكونكريتية والاسبستية والبلاستيكية والاعمال الكونكريتية لمدة لا تقل عن سنتين .

حتى الدرجة

الأدنى	الأعلى	الزيادة السنوية
٦٠/٠٠٠ دينار	٧٤/٠٠٠ دينار	٣ / ٥٠٠ دينار

**١٢٥ - مشرف فني لعمال نصب معدات الماء والمجارى درجة اولى :**

- ١ - يجيد القراءة والكتابة .



- ٢ - يستطيع قراءة الخرائط ونصب المكائن والمعدات الخاصة بمشاريع الماء والمجارى باللغة الانكليزية .
- ٣ - يستطيع تمييز وفرز المعدات والمكائن الخاصة بكل منشأ من منشآت مراكز التصفية .
- ٤ - لديه المعرفة الكافية للاعمال الكهربائية المتطلبة لأعمال نصب المعدات .
- ٥ - يشرف على الأنشطة الانتاجية لوحدة معينة ويراقب وينسق نشاطات العاملين في هذا المجال .
- ٦ - له ممارسة بأعمال نصب المكائن والمعدات لمدة لا تقل عن عشر سنوات .

#### حدى الدرجة

الأدنى	الأعلى	الزيادة السنوية
١٢٧/٠٠٠ دينار	١٥٩/٠٠٠ دينار	٦/٠٠٠ - ٧/٠٠٠ دينار

#### ١٢٦ - مشرف فنى لأعمال نصب معدات الماء والمجارى درجة ثانية :

- ١ - يجيد القراءة والكتابة .
- ٢ - يستطيع قراءة الخرائط الخاصة لنصب المكائن والمعدات لمشاريع الماء والمجارى .
- ٣ - يقدر التجهيزات والمواد التى يحتاجها العمل وينظم الطلبات .
- ٤ - له ممارسة بأعمال نصب المكائن والمعدات لمدة لا تقل عن خمس سنوات .

#### حدى الدرجة

الأدنى	الأعلى	الزيادة السنوية
٨٢/٠٠٠ دينار	١٣٣/٠٠٠ دينار	٤/٠٠٠ - ٥/٠٠٠ - ٦/٠٠٠ دينار

#### ١٢٧ - منصب معدات مشاريع الماء والمجارى درجة اولى :

- ١ - يجيد القراءة والكتابة وقراءة الخرائط باللغتين العربية والانكليزية .
- ٢ - يقوم بتركيب ونصب المكائن فى أماكن استعمالها .
- ٣ - له ممارسة بتركيب وتجميع المكائن والمحركات والمعدات الاخرى ذات العلاقة لمدة لا تقل عن خمس سنوات .

#### حدى الدرجة

الأدنى	الأعلى	الزيادة السنوية
١٠٥/٠٠٠ دينار	١٣٣/٠٠٠ دينار	٥/٠٠٠ - ٦/٠٠٠ دينار

#### ١٢٨ - منصب معدات مشاريع الماء والمجارى درجة ثانية :

- ١ - يجيد القراءة والكتابة .
- ٢ - يستطيع قراءة الخرائط باللغتين العربية والانكليزية .
- ٣ - يقوم بنصب المكائن والمعدات الخاصة بمشاريع الماء والمجارى .
- ٤ - له ممارسة بأعمال نصب المكائن والمعدات لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

#### حدى الدرجة

الأدنى	الأعلى	الزيادة السنوية
٨٢/٠٠٠ دينار	١١٠/٠٠٠ دينار	٤/٠٠٠ - ٥/٠٠٠ دينار

#### ١٢٩ - منصب اجهزة سحب المياه الجوفية:

- ١ - يجيد القراءة والكتابة .

- ٢ - يركب وينصب المكائن وغيرها من المعدات الخاصة لسحب المياه الجوفية .
- ٣ - يهيئ أسس ( قواعد ) المكائن متحققاً منها بمختلف أدوات القياس .
- ٤ - يفحص المكائن ويجري التعديلات اللازمة لضمان اشتغالها بصورة صحيحة .

## حدى الدرجة

الأدنى	الأعلى	الزيادة السنوية
٨٦/٠٠٠ دينار	١١٠/٠٠٠ دينار	٤/٠٠٠ - ٥/٠٠٠ دينار

## ١٣٠ - عامل حفر لأعمال المجارى ومحطات الضخ :

- ١ - يستطيع تسوية أرضية الحفر والقنوات وتعديلها الى الانحدار المطلوب .
- ٢ - يستطيع حفر مواضع العكوس وتعديل انحدار الانابيب بحفر التربة من تحتها .
- ٣ - يستطيع انجاز أعمال الحفر والجرف والتكديس والأعمال الأخرى باليد مستخدماً أدوات العمل البسيطة كالمعول والجرف والعربة اليدوية .

## حدى الدرجة

الأدنى	الأعلى	الزيادة السنوية
٥٧/٠٠٠ دينار	٨٦/٠٠٠ دينار	٣/٠٠٠ - ٣/٥٠٠ - ٤/٠٠٠ دينار

## ١٣١ - مشرف فنى لأعمال تأسيس شبكات النفط والغاز :

- ١ - يجيد القراءة والكتابة .
- ٢ - له معرفة بقراءة المخططات التى لها علاقة بعمله باللغتين العربية والانكليزية وكذلك تنفيذها .
- ٣ - له معرفة تامة بالمقاييس بالنظامين الانكليزى والمترى .
- ٤ - يستطيع تنظيم جداول أنابيب الحديد وملحقاتها وتجهيئتها وله معرفة تامة بأنواعها المختلفة .
- ٥ - له قابلية جيدة على ادارة العمال فى موقع العمل الذى يشرف عليه .
- ٦ - له معرفة بتعليمات السلامة وتطبيقها ويجيد استعمال أدوات الاطفاء .
- ٧ - له ممارسة لا تقل عن خمسة عشر سنة .
- ٨ - له المام بتأسيس شبكات أنابيب الضغط العالى والواطى المستعمل فى نقل النفط والغاز وبكافة احجامها وايصالها بالمعدات والاجهزة كالمضخات والخزانات والمعدات وغيرها وله معرفة بسيطة بميكانيكيتها .
- ٩ - له القدرة على استعمال ماكينة اللحام وكافة الاجهزة والعدد المساعدة .

## حدى الدرجة

الأدنى	الأعلى	الزيادة السنوية
١٠٥	١٣٠	٥/٠٠٠ دنانير

## ١٣٢ - مؤسس أنابيب درجة اولى :

- ١ - يستطيع القراءة والكتابة .
- ٢ - له خبرة لا تقل عن عشر سنوات .
- ٣ - له المام بقراءة الخرائط باللغتين العربية والانكليزية واحتساب كميات المسواد المستعملة فى العمل .
- ٤ - له قابلية على ادارة مجموعة من العمال .

- ٥ - له المام بتأسيس شبكات أنابيب الضغط العالي والواطي المستعمل في نقل النفط والغاز وايصالها بالمعدات والاجهزة كالمضخات والخزانات والعدادات وغيرها .
- ٦ - له معرفة باستعمال ماكينة اللحام وكافة الاجهزة والعدد المساعدة .
- ٧ - يستطيع رسم بعض المخططات البسيطة .
- ٨ - يستطيع فحص الشبكات وينفذ ذلك .
- ٩ - يستطيع استعمال أدوات الاطفاء .

## حدي الدرجة

الأدنى	الأعلى	الزيادة السنوية
٨٦/٠٠٠ دينار	١٣٣/٠٠٠ دينار	٤/٠٠٠ - ٥/٠٠٠ - ٦/٠٠٠ دينار

## ١٣٣ - مؤسس انابيب درجة ثانية :

- ١ - له خبرة في تأسيس شبكات الانابيب لمدة لا تقل عن خمس سنوات .
- ٢ - له معرفة بقراءة الخرائط .
- ٣ - له المام بتأسيس شبكات أنابيب الضغط العالي والواطي المستعمل في نقل النفط والغاز .

- ٤ - له معرفة وقابلية بفحص الشبكات .
- ٥ - يستطيع القراءة والكتابة .
- ٦ - له معرفة باستعمال أدوات الاطفاء .

## حدي الدرجة

الأدنى	الأعلى	الزيادة السنوية
٧٠/٥٠٠ دينار	٩٠/٠٠٠ دينار	٣/٥٠٠ - ٤/٠٠٠ دينار

## ١٣٤ - مؤسس انابيب درجة ثالثة :

- ١ - له خبرة لا تقل عن ثلاث سنوات في أعمال شبكات الانابيب .
- ٢ - له المام بتأسيس شبكات الانابيب المستعملة في نقل النفط والغاز .
- ٣ - له معرفة بفحص شبكات الانابيب .

## حدي الدرجة

الأدنى	الأعلى	الزيادة السنوية
٥١/٠٠٠ دينار	٦٧/٠٠٠ دينار	٣/٥٠٠ - ٣/٥٠٠ دينار

وزير الاسكان والتعمير



## قرار رقم (٣) لسنة ١٩٧٩ (١)

استنادا الى الصلاحيات المخولة لنا بموجب  
الفقرة (١) من المادة الثامنة من قانون حدود  
الدرجات العمالية واجورها في قطاع التشييد رقم  
(١٢) لسنة ١٩٧٨ المعدل .  
قررنا اضافة العناوين العمالية واجورها  
وتوصيفها المبينة ادناه الى العناوين المدرجة في  
القانون المشار اليه اعلاه وتحت التسلسل المبين  
ازاء العناوين .

## وزير الاسكان والتعمير

: ١٣٥

توصيف العناوين العمالية  
الخاصة بخطوط الانابيب

الراتب	
الحد الأدنى	الحد الأعلى
١٠٥	١٨٠

## مشرف فني خطوط الانابيب

- ١ - يجيد القراءة والكتابة .
- ٢ - يجيد قراءة الخرائط والرموز الخاصة  
بخطوط الانابيب ويكون ملما باللغة الانكليزية .
- ٣ - له خبرة لا تقل عن (١٠) سنوات  
بمختلف فعاليات مد خطوط الانابيب .
- ٤ - له خبرة بنقل الانابيب وتكديسها  
بالطرق الاصولية .
- ٥ - له خبرة بتوزيع الانابيب على المسار  
 ووضعها على المساندة بالطريقة المتبعة .
- ٦ - له خبرة بحفر الخندق وقياس ابعاده  
حسب الخرائط .
- ٧ - له خبرة بتهيئة رؤوس الانابيب  
 وتنظيفها لعمال اللحام .
- ٨ - له خبرة بتهيئة متطلبات فعالية  
اللحام من معدات ومكان ومواد وكادر فني .
- ٩ - له خبرة بتهيئة متطلبات تنظيف

وتغليف الانابيب من مكان ومعدات ومواد وكادر  
فني .

- ١٠ - له خبرة بأعمال تنظيف الانابيب  
بالرمل .
- ١١ - له خبرة بالمواد المستعملة في أعمال  
التغليف وكيفية تهيئتها .
- ١٢ - له خبرة بإدارة وتهيئة متطلبات  
الفحص المائي لخط الانبوب .
- ١٣ - له معرفة بأعمال ومتطلبات الحماية  
الكاثودية لخط الانبوب .

: ١٣٦

## عامل خطوط الانابيب / درجة أولى

الراتب	
الحد الأدنى	الحد الأعلى
٩٠	١٥٩

- ١ - يجيد القراءة والكتابة .
- ٢ - يحسن قراءة الخرائط والرموز  
الخاصة بخطوط الانابيب .
- ٣ - له خبرة لا تقل عن (٨) سنوات  
بمختلف فعاليات مد خطوط الانابيب .
- ٤ - له خبرة بنقل الانابيب وتكديسها  
بالطرق الاصولية .
- ٥ - له خبرة بتوزيع الانابيب على المسار  
 ووضعها على المساندة بالطريقة المتبعة .
- ٦ - له خبرة بحفر الخندق وقياس ابعاده  
حسب الخرائط التصميمية .
- ٧ - له خبرة بتهيئة رؤوس الانابيب  
 وتنظيفها لعمال اللحام .
- ٨ - له خبرة بتهيئة متطلبات فعالية اللحام  
من معدات ومكان ومواد وكادر فني .
- ٩ - له خبرة بتهيئة متطلبات تنظيف  
وتغليف الانابيب من معدات ومكان ومواد وكادر  
فني .

١٠ - له خبرة بأعمال تنظيف الانابيب بالرمل .

١١ - له خبرة بالمواد المستعملة في أعمال التغليف وكيفية تهيئتها .

١٢ - له المعرفة بمتطلبات الفحص المائي لخط الانبوب .

١٣٧ :

عامل خطوط الانابيب / درجة ثانية

الراتب

الحد الأدنى الحد الأعلى  
٧٨ ١٠٠

١ - يجيد القراءة والكتابة .

٢ - له خبرة لا تقل عن (٦) سنوات في أعمال مد خطوط الانابيب .

٣ - له خبرة في نقل الانابيب وتكديسها بصورة اصولية ثم توزيعها على المسار وحسب القواعد المتبعة .

٤ - له خبرة بأعمال اللحام والتغليف وتهيئة مستلزماتها .  
٥ - له خبرة بأعمال تنظيف الانبوب لرمل .

٦ - له خبرة بالمواد المستعملة في تغليف الانبوب وكيفية تهيئتها .

٧ - له خبرة بأعمال الفحص المائي لخط الانبوب .

١٣٨ :

عامل تشكيل خطوط الانابيب / درجة أولى

الراتب

الحد الأدنى الحد الأعلى  
١٤٥ ١٩٤

١ - يجيد القراءة والكتابة .

٢ - له خبرة لا تقل عن (٨) سنوات في ربط تشكيل الانابيب خارجيا وداخليا .

٣ - يجيد لحام خطوط الانابيب ويجتاز اختبار لحام خطوط انابيب درجة أولى مع

خبرة كافية بمتطلبات اللحام من مكائن ومعدات و مواد وكادر فني .

٤ - له خبرة عملية بالتشغيل والسيطرة على معدات التشكيل الخارجية والداخلية .

٥ - له خبرة بنتائج عدم تطبيق المواصفات المعتمدة في تشكيل الانابيب قبل عملية اللحام وتأثير ذلك على نوعية اللحام .

٦ - له خبرة بأعمال تنظيف نهايات الانابيب والتنسيق بينها وبين عملية اللحام .

١٣٩ : عامل تشكيل خطوط الانابيب / درجة ثانية :

الراتب

الحد الأدنى الحد الأعلى  
١٠٠ ١٥٢

١ - يجيد القراءة والكتابة .

٢ - له خبرة لا تقل عن (٤) سنوات في ربط وتشكيل الانابيب خارجيا وداخليا .

٣ - له خبرة بتشغيل معدات التشكيل الخارجية والداخلية .

٤ - له خبرة بأعمال تنظيف نهايات الانابيب .

٥ - له المام بأعمال لحام خطوط الانابيب .

١٤٠ : عامل تنظيف لحام خطوط الانابيب / درجة أولى :

الراتب

الحد الأدنى الحد الأعلى  
٧٤ ١٢١

١ - يجيد القراءة والكتابة .

٢ - له خبرة لا تقل عن (٥) سنوات في مجال اختصاصه .

٣ - له خبرة في استعمال الالة الخاصة بتنظيف لحام خطوط الانابيب ( الكوسرة القرصية والفرشة السلكية ) .

١٤١ : عامل تنظيف لحام خطوط الانابيب:

الراتب

الحد الأدنى الحد الأعلى  
٦٠ ٨٢

١ - له خبرة لا تقل عن (٣) سنوات فني

مجال اختصاصه .

٢ - له خبرة في استعمال الآلة الخاصة بتنظيف لحام خطوط الانابيب ( الكوسرة القرصية ) .

١٤٢ : عامل تنظيف وتغليف خطوط الانابيب/درجة أولى :

الراتب  
الحد الأدنى الحد الأعلى  
٨٢ ١٢١

١ - يجيد القراءة والكتابة .

٢ - له خبرة لا تقل عن (٨) سنوات في مجال اختصاصه .

٣ - له خبرة بأعمال التغليف اليدوي .

٤ - له الخبرة بكيفية ربط المراجعـل بمكائن التغليف وفصلها عنها .

٥ - له الخبرة في ادامة مكائن التنظيف والتغليف ومراجعـل الزفت .

٦ - له الخبرة في احماء المضخات الخاصة بالاسفلت وتشغيلها دون الحاق ضرر بها .

٧ - له القدرة البدنية على حمل بكرات الشريط وتركيبها على ماكينة التغليف .

١٤٣ : عامل تنظيف وتغليف خطوط الانابيب/درجة ثانية .

الراتب  
الحد الأدنى الحد الأعلى  
٩٠ ٦٠

١ - له خبرة لا تقل عن (٥) سنوات في مجال اختصاصه .

٢ - له خبرة بأعمال التغليف اليدوي .

٣ - له الخبرة بطريقة ربط المراجعـل بمكائن التغليف وفصلها عنه .

٤ - له الخبرة في ادامة مكائن التنظيف والتغليف وصيانة مراجـل الزفت .

٥ - له القدرة على حمل بكرات شريط التغليف وتركيبها على مكائن التغليف .

١٤٤ : مشغل تنظيف وتغليف خطوط الانابيب / مشرف فني :

لراتب  
الحد الأدنى الحد الأعلى  
١٢٧ ١٨٠

١ - يجيد القراءة والكتابة .

٢ - له خبرة عملية لا تقل عن (١٠) سنوات في مجال اختصاصه .

٣ - له خبرة كافية بتشغيل وتصليح معدات التنظيف والتغليف بأنواعها واحجامها المختلفة .

٤ - له معرفة باجراء التحويل على ماكينة التنظيف والتغليف من حجم الى آخر واجراء الصيانة العامة لها ولمراجعـل الزفت .

٥ - له خبرة كافية باحتياجات فعالية التنظيف والتغليف من مكائن ومعدات ومواد وكادر فني .

٦ - له خبرة بأعمال تنظيف وفحص الانابيب قبل وبعد التغليف وله المعرفة بالاجهزة والمعدات المستخدمة لهذا الغرض .

٧ - له خبرة بقيادة عملية تنزيل الانبوب وسط الخندق واعطاء الاشارات الخاصة السي سائق الرافعة الجانبية لضمان عدم الحاق ضرر بالتغليف أثناء هذه العملية .

٨ - له خبرة في كيفية ربط مراجـل الزفت بماكينة التغليف وفصلها عنها واحماء المضخات الخاصة بضخ الزفت وضبط بكرات الشريط على الماكينة .

٩ - له خبرة في عملية ادخال الانبوب بمكائن التنظيف والتغليف واخراجه منها .

١٠ - له خبرة بالتنظيف والتغليف اليدوي للانابيب .

١١ - له خبرة بتهيئة الزفت والورق اللازم لعملية التغليف واعمال تصليح التغليف .



### ١٤٥ : مشغل مكائن تنظيف وتغليف خطوط الانابيب / درجة أولى :

الراتب	
الحد الأدنى	الحد الأعلى
١٠٥	١٥٩

١ - يجيد القراءة والكتابة .

٢ - له خبرة لا تقل عن (٨) سنوات في مجال اختصاصه .

٣ - له خبرة كافية بتشغيل وإدامة معدات التنظيف والتغليف بأنواعها وأحجامها المختلفة .

٤ - له خبرة بأعمال تنظيف وفحص الأنبوب قبل وبعد التغليف وله المعرفة بالأجهزة والمعدات المستخدمة لهذا الغرض .

٥ - له خبرة بقيادة عملية تنزيل الأنبوب وسط الخندق بإعطاء الأشارات الخاصة إلى سائق الرافعة الجانبية .

٦ - له خبرة بإدخال الأنبوب بمكائن التنظيف والتغليف وإخراجه منها .

٧ - له خبرة بربط مراحل الزفت بماكنة التغليف وفصلها عنها وإحماء المضخات الخاصة بضخ الزفت وضبط بكرات الشريط على الماكينة .

٨ - له خبرة بأعمال التنظيف والتغليف اليدوي .

٩ - له خبرة بأعمال تصليح التغليف .

### ١٤٦ : مشغل مكائن تنظيف وتغليف خطوط الانابيب / درجة ثانية :

الراتب	
الحد الأدنى	الحد الأعلى
٨٢	١١٥

١ - له خبرة لا تقل عن (٤) سنوات في مجال اختصاصه .

٢ - له خبرة بتشغيل وإدامة مكائن التنظيف والتغليف بأنواعها وأحجامها المختلفة .

٣ - له خبرة بأعمال التنظيف والتغليف والتغليف اليدوي .

٤ - له خبرة بربط مراحل الزفت بماكنة التنظيف وفصلها عنها وإحماء مضخات ضخ الزفت وضبط بكرات الشريط على ماكينة التغليف .

### ١٤٧ : وقاد مراحل زفت تغليف خطوط الانابيب / درجة أولى :

الراتب	
الحد الأدنى	الحد الأعلى
٨٢	١٢١

١ - يجيد القراءة والكتابة .

٢ - له خبرة لا تقل عن (٥) سنوات في ملء وتشغيل مراحل الزفت .

٣ - له المام بقراءة وكتابة الأرقام الانكليزية وملاحظة المحارير الخاصة بالمراجمل ومراقبة درجات حرارة الزفت العظمى والصغرى المناسبة للعمل .

٤ - له خبرة كافية بتنظيف المراحل من الزفت واستعمال الآلات الخاصة بها .

### ١٤٨ : وقاد مراحل زفت تغليف خطوط الانابيب / درجة ثانية :

الراتب	
الحد الأدنى	الحد الأعلى
٦٠	٩٠

١ - له خبرة لا تقل عن (٣) سنوات في ملء وتشغيل مراحل الزفت .

٢ - له المام بقراءة المحارير الخاصة بالمراحل ومراقبة درجات الزفت .

٣ - له خبرة كافية بتنظيف المراحل من الزفت .

### ١٤٩ : مشغل مكائن تثقيب الطرق وحني الانابيب وتقطيع الزفت / مشرف فني :

الراتب	
الحد الأدنى	الحد الأعلى
١٠٥	١٨٠

١ - يجيد القراءة والكتابة .

٢ - له خبرة لا تقل عن (١٠) سنوات في

تشغيل وصيانة مكائن الثقيف والحنى وتقطيع  
الزفت .

٣ - له المام بقراءة وكتابة الارقام باللغة  
الانكليزية والوحدات القياسية ومعرفة أنواع  
ومقادير الزوايا المستعملة في حنى الانابيب مع  
خبرة باستخدام جهاز قياس الزوايا .

٤ - له المام بقراءة الخرائط الخاصة  
بخطوط الانابيب وحنيا .

٥ - له المعرفة بميكانيكية المعدات التى  
يعمل عليها .

١٥٠ : مشغل مكائن تثقيب وحنى الانابيب  
وتقطيع الزفت / درجة أولى :

الراتب  
الحد الأدنى الحد الأعلى  
٨٢ ١١٥

١ - يجيد القراءة والكتابة .

٢ - له خبرة لا تقل عن (٨) سنوات فى  
عملية تشغيل وصيانة مكائن الثقيف والحنى  
وتقطيع الزفت .

٣ - له معرفة بالوحدات القياسية ومعرفة  
بأنواع ومقادير الزوايا المستعملة فى حنى الانابيب  
وله خبرة باستخدام جهاز قياس الزوايا .

٤ - له القدرة على قراءة الخرائط الخاصة  
بخطوط الانابيب وحنيا .

١٥١ : مشرف فنى لحام خطوط انابيب :

الراتب  
الحد الأدنى الحد الأعلى  
١٥٢ ٢١٥

١ - يجب أن يكون من حملة الشهادة  
الابتدائية على الأقل .

٢ - يحمل شهادة لحام تأهيلية من أية  
جهة فاحصة معترف بها .

٣ - له خبرة بأعمال لحام خطوط  
الانابيب مدة لا تقل عن ثمان سنوات .

٤ - يجيد لحام الانابيب بالقوس الكهربائى

من الأعلى الى الأسفل وبالعكس واللحام فى المناطق  
الصعبة .

٥ - يجيد لحام خطوط الانابيب وبوضعيه  
٤٥ درجة لطبقات اللحام التالية :

٥-١- الجذر ( روت باس )

٥-٢- الحار ( هوت باس ) .

٥-٣- الملىء ( فلنك باس ) .

٥-٤- الغطاء ( كب باس ) .

٦ - يجيد تصليح اللحام باستعمال  
الكوسرة الطيارة والشعلة الهوائية ( كاوجنك ) .

٧ - يجيد استعمال مختلف احجام وأنواع  
قضبان لحام القوس الكهربائى ( سليلوزية وواطنة  
الهيدروجين ) .

٨ - له معلومات جيدة عن اللحام والتسخين  
المبدئى لبعض قضبان اللحام وتأثير الجهد  
الكهربائى ( الفولتية ) وشدة التيار ( الامبيرية )  
وتبادل الاقطاب على نوعية اللحام .

٩ - له المام جيد بقراءة وتحليل الرسوم  
المتعلقة بأعمال اللحام وكذلك الرموز المتعلقة  
بها .

١٠ - يجيد لحام خطوط الانابيب وحسب  
المواصفات العالمية المعتمدة والتى تشترط مايلى :  
١٠-١- أن يكون اللحام مقبولا بالعين  
المجردة .

١٠-٢- أن يكون اللحام خاليا من العيوب  
والنواقص بعد فحصه بالتصوير الشعاعى .

١٠-٣- أن يجتاز قطعة الاختبار المحومة  
الفحوصات التدميرية ( سحب وحنى ) وحسب  
المواصفات العالمية المعتمدة .

١١ - يجيد القطع والتشكيل بالشعلة  
الغازية .

١٢ - ملما بفعاليات مد خطوط الانابيب .

١٣ - له القابلية على ادارة وتوجيه مجموعة  
من اللحامين لأكثر من عمل واحد ضمن الموقع .

١٥٢ : لحام خطوط انابيب درجة أولى :

الراتب  
الحد الأدنى الحد الأعلى  
١٤٥ ١٩٤

١ - يجيد القراءة والكتابة .

٢ - يحمل شهادة لحام تأهيلية من أية جهة فاحصة معترف بها .

٣ - يجيد لحام الانابيب بالقوس الكهربائي من الأعلى الى الأسفل وبالعكس واللحام في المناطق الصعبة .

٤ - يجيد لحام خطوط الانابيب لطبقات اللحام التالية :

- ١-٤- الجذر ( روت باس ) .
- ٢-٤- الحار ( هوت باس ) .
- ٣-٤- الملىء ( فلنك باس ) .
- ٤-٤- الغطاء ( كب باس ) .

٥ - يجيد تصليح اللحام باستعمال اكوسرة الطيارة والشعلة الهوائية .

٦ - يجيد استعمال مختلف قضبان لحام القوس الكهربائي ( سليولوزية وواطنة الهيدروجين ) .

٧ - له المام بتأثير الجهد الكهربائي ( الفولتية ) وشدة التيار ( الامبيرية ) وتبادل الاقطاب على نوعية اللحام .

٨ - يجيد لحام خطوط الانابيب وحسب المواصفات العالمية المعتمدة والتي تشترط مايلي :  
١-٨- أن يكون اللحام مقبولا بالعين المجردة .

٢-٨- أن يكون اللحام خاليا من العيوب والنواقص بعد فحصه بالتصوير الشعاعي .  
٣-٨- أن تجتاز قطعة الاختبار الملحومة الفحوصات التدميرية ( سحب وحنى ) وحسب المواصفات العالمية المعتمدة .

٩ - أن يكون ملما بالتشكيل والقطم بالشعلة الغازية .

١٥٣ : لحام خطوط انابيب درجة ثائية :

الراتب

الحد الأدنى الحد الأعلى

١١٠ ١٥٢

١ - له المام بالقراءة والكتابة .

٢ - يحمل شهادة تأهيلية من أية جهة فاحصة معترف بها .

٣ - يجيد لحام الانابيب بالقوس الكهربائي ولطبقة الملىء ( فلنك باس ) على الأقل ومن الأسفل الى الأعلى وبالعكس .

٤ - له المام بتصليح اللحام .

٥ - يجيد استعمال مذتلف احجام وأنواع قضبان لحام القوس الكهربائي ( سيليلوزية وواطنة الهيدروجين ) .

٦ - له المام بكهربائية اللحام .

٧ - يجيد لحام خطوط الانابيب وحسب المواصفات العالمية المعتمدة والتي تشترط مايلي :  
١-٧- أن يكون اللحام مقبولا بالعين المجردة .

٢-٧- أن يكون اللحام خاليا من العيوب والنواقص بعد فحصه بالتصوير الشعاعي .  
٣-٧- أن تجتاز قطعة الاختبار الملحومة الفحوصات التدميرية ( سحب وحنى ) وحسب المواصفات العالمية المعتمدة .

١٥٤ : توصيف العناوين العمالية الخاصة بوحدة التصفية والمستودعات النفطية :

الراتب

الحد الأدنى الحد الأعلى

١٤٥ ٢١٥

مشرف فني / تفصيل انابيب وخزانات نفطية :

١ - يجيد القراءة والكتابة وذو المام باللغة الانكليزية قراءة وكتابة .

٢ - أن يكون متمكنا باختصاصه بحيث يستطيع ادارة وتوجيه مجموعة من العمال لاكثر من عمل واحد ضمن الموقع .

٣ - يتقن استعمال مساطر القياس المختلفة ويحسن تحويل وحدات القياس من نظام لآخر .

٤ - له المام جيد بقراءة رسوم ومخططات تفصيل الانابيب ( ايسو متركس ) ومخططات نصب الخزانات والاعوية ذات الضغط العالي والهياكل الحديدية .

٥ - له القابلية على تفصيل الانابيب الملحومة والمسنة وله الخبرة بأساليب نصب الخزانات وحسب المواصفات العالمية .



٦ - له الملم جيد بتهيئة نهايات الانابيب بحافات الصفائح الحديدية باستعمال جهاز القص الغازى أو الكوسرة الطيارة .

٧ - يستطيع القيام ببعض عمليات اللحام البسيطة ومن ضمنها اللحام التشكيلي .

٨ - يتقن استعمال العدد والادوات والاجهزة الخاصة بعمله .

٩ - يستطيع القيام بالفعاليات التالية واستعمال المكائن والاجهزة الخاصة بها .

٩-١- قطع الانابيب بالسكاكين القرصية والشعلة الغازية .

٩-٢- تسنين الانابيب يدويا أو باستعمال ماكينة التسنين .

٩-٣- حنى الانابيب ميكانيكيا أو حراريا .

٩-٤- فحص الانابيب والوعية مائيا لاكتشاف النضوجات ومعالجتها .

٩-٥- حفر السداد والشوارع افقيا باستعمال مكائن الثقيب الخاصة .

١٠ - له اطلاع جيد بأنواع ومواصفات المواد التالية :

١٠-١- الانابيب والخزانات النفطية .

١٠-٢- ملحقات الانابيب ( بايب فتنك ) .

١٠-٣- الصمامات التى تستعمل فى

الصناعة النفطية وبضمنها صمامات الامان .

١٠-٤- نهايات أو حافات الانبـسـوب

( الفلنجات ) والحشوات .

١٠-٥- نافخات البخار .

١٠-٦- اسناد الانابيب وتعليقاتها والعزل

الحرارى لها .

١١ - أن يكون ملما بالمواصفات الامريكية لانشاء الخزانات النفطية API 650 أو ما يعادلها

١٢ - له خبرة واسعة لا تقل عن ثمان

سنوات بأعمال نصب الخزانات النفطية وتفصيل الانابيب للمصافى والوحدات النفطية .

١٣ - له معلومات جيدة عن تعليمات السلامة

الصناعية والتحوطات الواجب اتباعها قبل المباشرة بالعمل فى الوحدات النفطية .

١٥٥ : مفصل انابيب وخزانات نفطية درجة

اولى :

## الراتب

الحد الأدنى الحد الأعلى

١١٥ ١٨٠

١ - يقرأ ويكتب وملم بقراءة وكتابة الأرقام والحروف الانجليزية .

٢ - يتقن استعمال مساطر القياس المختلفة ويحسن تحويل وحدات القياس من نظام لآخر .

٣ - له الملم جيد بقراءة رسوم ومخططات تفصيل الانابيب ( ايسو متركس ) ومخططات نصب الخزانات والوعية ذات الضغط العالى والهياكل الحديدية .

٤ - له القابلية على تفصيل الانابيب الملحومة والمسننة وله خبرة بأساليب نصب الخزانات وحسب المواصفات العالمية .

٥ - له الملم جيد بتهيئة نهايات الانابيب وحافات الصفائح الحديدية باستعمال جهاز القص الغازى أو الكوسرة الطيارة .

٦ - يستطيع القيام ببعض عمليات اللحام البسيطة ومن ضمنها اللحام التشكيلي .

٧ - يتقن استعمال العدد والادوات والاجهزة الخاصة بعمله .

٨ - يستطيع القيام بالفعاليات التالية واستعمال المكائن الاجهزة الخاصة بها .

٨-١- قطع الانابيب بالسكاكين القرصية والشعلة الغازية .

٨-٢- تسنين الانابيب يدويا أو باستعمال ماكينة التسنين .

٨-٣- حنى الانابيب ميكانيكيا أو حراريا .

٨-٤- فحص الانابيب والوعية مائيا لاكتشاف النضوجات ومعالجتها .

٨-٥- حفر السداد والشوارع افقيا باستعمال مكائن الثقيب الخاصة .

٩ - له اطلاع جيد بأنواع ومواصفات المواد التالية :

٩-١- الانابيب والخزانات النفطية .

٩-٢- ملحقات الانابيب ( بايب فتنك ) .

٩-٣- الصمامات التى تستعمل فى

الصناعة النفطية وبضمنها صمامات الامان .

٩-٤- نهايات أو حافات الانبوب (الفلنجات) والحشوات .

٩-٥- نافخات البخار .

٩-٦- اسناد الانابيب وتعليقها والعزل الحراري لها .

١٠- أن يكون ملما بالموصفات الامريكية لانشاء الخزانات النفطية API 650 أو ما يعادلها .

١١- له خبرة لا تقل عن خمس سنوات بأعمال نصب الخزانات النفطية وتفصيل الانابيب للمصافي والوحدات النفطية .

١٢- له معلومات جيدة عن تعليمات السلامة الصناعية والتحوطات الواجب اتباعها قبل المباشرة بالعمل في الوحدات النفطية .

١٥٦ : مفصل انابيب وخزانات نفطية - درجة ثانية :

#### الراتب

الحد الأدنى الحد الأعلى  
٨٢ ١٢٧

١- يقرأ ويكتب ويفضل أن يكون ذو الملم بالحروف والأرقام الانكليزية .

٢- يتقن استعمال مساطر القياس المختلفة ويحسن تحويل وحدات القياس من نظام لآخر .

٣- له معرفة بسيطة بقراءة مخططات الانابيب .

٤- له الملم بتفصيل الانابيب الملحومة والمسننة .

٥- يستطيع استعمال جهاز القص الغازي واليدوي .

٦- يتقن استعمال العدد والادوات الخاصة بالعمل .

٧- يستطيع القيام بالفعاليات التالية :  
٧-١- قطع الانابيب بالبكرات والشعلة الغازية وتهيئة نهايات الانابيب للحام .

٧-٢- تسنين الانابيب .

٧-٣- حنى الانابيب ميكانيكيا .

٧-٤- فحص الانابيب والاوعية مائيا لاكتشاف النضوحات ومعالجتها .

٨- له الملم جيد بأنواع ومواصفات المواد المستعملة في تفصيل الانابيب والخزانات النفطية .

٩- له خبرة لا تقل عن ثلاث سنوات بأعمال نصب الخزانات النفطية وتفصيل الانابيب للمصافي والوحدات النفطية .

١٠- له معلومات جيدة عن تعليمات السلامة الصناعية والتحوطات الواجب اتخاذها قبل المباشرة بالعمل في الوحدات النفطية .

١٥٧ : مشرف فني لحام انابيب وخزانات نفطية :

#### الراتب

الحد الأدنى الحد الأعلى  
١٥٢ ٢١٥

١- له الملم بالقراءة والكتابة .

٢- يحمل شهادة لحام تأهيلية من أية جهة فاحصة معترف بها .

٣- له خبرة بأعمال لحام الانابيب والخزانات النفطية بالقوس الكهربائي مدة لا تقل عن ثماني سنوات .

٤- يجيد لحام الانابيب الثابتة والخزانات النفطية على مختلف أنواعها واللحام في المناطق الصعبة .

٥- يجيد التشكيل والقطع بالاكسجين والقطع بالشرارة والهواء ( كاوجنك ) .

٦- يجيد استعمال قضبان لحام القوس الكهربائي ذات أقطار ونوعيات مختلفة ( حديد، آهين ٥٪ كروم ، فولاذ عديم الصدا ٠٠٠ الخ ) .

٧- يجيد اللحام الخاص بالانابيب والخزانات وحسب المواصفات العالمية المعتمدة والتي تشترط مايلي :

٧-١- أن يكون اللحام مقبولا بالعين المجردة .

٧-٢- أن يكون اللحام خاليا من النواقص والعيوب بعد فحصه بالتصوير الشعاعي .

٧-٣- أن تجتاز قطع الاختبار الفحوصات التدميرية ( سحب وحني ) وحسب المواصفات المعتمدة .

٨ = يستطيع القيام بأعمال تصليح اللحام .

٩ - له معرفة جيدة بالكهربائية المتعلقة بمعدات اللحام الكهربائية وتأثير تغير الجهد الكهربائي ( الفولتية ) وشدة التيار ( الامبيرية ) .

١٠ - له القابلية على ادارة وتوجيه مجموعة من اللحامين لاكثر من عمل واحد ضمن الموقع .

١٥٨ : لحام انابيب وخزانات نفطية درجة اولى :

الراتب  
الحد الأدنى الحد الأعلى  
١٤٥ ١٩٤

١ - له المام بالقراءة والكتابة .

٢ - يحمل شهادة لحام تاهيلية من أية جهة فاحصة معترف بها .

٣ - يجيد لحام الانابيب الثابتة والخزانات النفطية على مختلف أنواعها واللحام فى المناطق الصعبة .

٤ - يجيد التشكيل والقطع بالاكسجين والقطع بالشرارة والهواء ( كاوجنك ) .

٥ - يجيد استعمال قضبان لحام القوس الكهربائي ذات أقطار ونوعيات مختلفة ( حديد آهين ، ٥٪ كروم ، فولاذ عديم الصدا ٠٠٠ الخ ) .

٦ - يجيد اللحام الخاص بالانابيب والخزانات وحسب المواصفات العالمية المعتمدة والتي تشترط مايلي :

٦-١- أن يكون اللحام مقبولا بالعين المجردة .

٦-٢- أن يكون اللحام خاليا من النواقص والعيوب بعد فحصه بالتصوير الشعاعى .

٦-٣- أن تجتاز قطع الاختبار الفحوصات التدميرية ( سحب وحني ) وحسب المواصفات المعتمدة .

٧ - يستطيع القيام بأعمال تصليح اللحام .

٨ - له معرفة جيدة بالكهربائية المتعلقة بمعدات اللحام الكهربائية وتأثير تغير الجهد الكهربائي ( الفولتية ) وشدة التيار ( الامبيرية ) .

١٥٩ : لحام انابيب وخزانات نفطية درجة ثانية :

الراتب  
الحد الأدنى الحد الأعلى  
١١٠ ١٥٢

١ - له المام بالقراءة والكتابة .

٢ - يجيد لحام الانابيب الثابتة والخزانات النفطية ( القاعدة فقط ) واللحام فى المناطق الصعبة فيها .

٣ - يجيد التشكيل والقطع بالاكسجين والقطع بالشرارة والهواء ( كاوجنك ) .

٤ - يجيد استعمال قضبان لحام القوس الكهربائي الحديدية بجميع أنواعها ( السليلوزية وواطئة الهيدروجين ) .

٥ - يجيد اللحام الخاص بالانابيب والخزانات وحسب المواصفات العالمية المعتمدة والتي تشترط مايلي :

٥-١- أن يكون اللحام مقبولا بالعين المجردة .

٥-٢- أن يكون اللحام خاليا من النواقص والعيوب بعد فحصه بالتصوير الشعاعى .

٥-٣- أن تجتاز قطع الاختبار الفحوصات التدميرية ( سحب وحني ) وحسب المواصفات المعتمدة .

١٦٠ : مشرف فنى لحام بالغاز :

الراتب  
الحد الأدنى الحد الأعلى  
١٣٩ ٢١٥

١ - يجيد القراءة والكتابة .

٢ - يحمل شهادة لحام تاهيلية من أية جهة فاحصة معترف بها .

٣ - له خبرة فى أعمال لحام الشعلة الاوكسى استلينية مدة لا تقل عن ثمانى سنوات .

٤ - له المام بأعمال اللحام بشعلة البرمين



والقص بالشعلة .

- ٥ - يجيد لحام مختلف أنواع معادن الانابيب والصفائح بأسلاك اللحام الملائمة لها ( كالحديد والبراص والالمنيوم والفضة ٠٠ الخ ) .
- ٦ - له المام بلحام القوس الكهربائي والذي يتضمن لحام التنكستن - الغاز الخامل ( تك ) .
- ٧ - يجتاز اختبار لحام الشعلة الغازية حسب المواصفات المعتمدة .
- ٨ - له المام واسع بالعدد والادوات والاجهزة المستعملة في لحام الشعلة الغازية وتأثير تغير نوع وشكل الشعلة على نوعية اللحام .
- ٩ - له القابلية على ادارة جماعة من العمال وتوجيههم .

١٦١ : لحام بالغاز - درجة أولى :

الراتب	
الحد الأدنى	الحد الأعلى
١٢١	١٨٠

١ - يجيد القراءة والكتابة .

- ٢ - يحمل شهادة لحام تاهيلية من أية جهة فاحصة معترف بها .
- ٣ - له المام بأعمال اللحام بشعلة البرمين والقص بالشعلة .
- ٤ - يجيد لحام مختلف أنواع معادن الانابيب والصفائح بأسلاك اللحام الملائمة لها ( كالحديد والبراص والالمنيوم والفضة ٠٠ الخ ) .
- ٥ - له المام بلحام القوس الكهربائي والذي يتضمن لحام التنكستن - الغاز الحامل ( تك ) .
- ٦ - يجتاز اختبار لحام الشعلة الغازية حسب المواصفات المعتمدة .
- ٧ - له المام واسع بالعدد والادوات والاجهزة المستعملة في لحام الشعلة الغازية وتأثير تغير نوع وشكل الشعلة على نوعية اللحام .

١٦٢ : لحام بالغاز - درجة ثانية :

الراتب	
الحد الأدنى	الحد الأعلى
٩٠	١٣٣

١ - يجيد القراءة والكتابة .

- ٢ - له خبرة في أعمال لحام الشعلة الاوكس استيلينية لا تقل عن ثلاث سنوات .
- ٣ - له المام بأعمال اللحام بشعلة البرمين والقص بالشعلة .
- ٤ - يجيد لحام مختلف أنواع معادن الانابيب والصفائح بأسلاك اللحام الملائمة لها ( كالحديد والبراص والالمنيوم والفضة ٠٠ الخ ) .
- ٥ - له المام بلحام القوس الكهربائي .
- ٦ - له المام واسع بالعدد والادوات والاجهزة المستعملة في لحام الشعلة الغازية وتأثير تغير نوع وشكل الشعلة على نوعية اللحام .

١٦٣ : عامل حفر معادن ( كاوجر ) درجة

أولى .

الراتب	
الحد الأدنى	الحد الأعلى
١٤٥	١٩٤

- ١ - أن يجيد القراءة والكتابة .
- ٢ - أن يجيد أعمال الحفر والقطع الكهربائي ( كاوجنك ) بقضبان الكربون في الحالات التالية :
- ( أ ) قضبان كاربونية مغطاة بالنحاس وباستعمال تيار متناوب أو مستمر .
- ( ب ) قضبان كاربونية عارية وباستعمال تيار متناوب أو مستمر .
- ( ج ) قضبان فولاذية مغطاة مقطع حديد الزهر .
- ( د ) يجيد ( الكاوجنك ) بالقضبان الكوربونية سواء العارية أو المغطاة بالنحاس بقطر ( ٤ ) ملم ولغاية ٩٥ ملم .
- ٣ - أن يتم عملية ( الكاوجنك ) بالكربون وبشرط أن يكون السطح المقطوع ناعما وصقيلا وخاليا من طبقة من الكربون ولا يحتاج الى عملية تجليخ اضافية .
- ٤ - يجيد عملية ( الكاوجنك ) بالوضع المستوى والافقى والرأسى .

٥ - يجيد تشغيل واستعمال المولدة الكهربائية والضاغطة الهوائية وان تكون له دراية بكمية وضغط الهواء اللازم وكذلك شدة التيار والجهت الكهربائي لاتمام عملية الكاوجنك بصورة صحيحة .

٦ - أن يجيد عملية قطع حافات الانابيب بزاوية معينة بواسطة الكاوجنك .

٧ - أن يكون له المام بأنواع عيوب اللحام .

٨ - أن يحسن استعمال الكوسرة الطيارة لعمليات التنظيف أو ازالة عيوب اللحام .

٩ - له خبرة لا تقل عن خمس سنوات في مجال عمله .

١٦٤ : عامل حفر معادن ( كاوجر ) - درجة ثائية .

الراتب  
الحد الأدنى الحد الأعلى  
١٠٥ ١٥٩

١ - أن يجيد القراءة والكتابة .  
٢ - أن يجيد أعمال الحفر والقطع الكهربائي ( كاوجنك ) بقضبان الكاربون في الحالات التالية :

( أ ) قضبان كاربونية مغطاة بالنحاس وباستعمال تيار متناوب أو مستمر .

( ب ) قضبان كاربونية عارية وباستعمال تيار متناوب أو مستمر .

( ج ) يجيد الكاوجنك بالقضبان الكاربونية سواء العارية أو المغطاة بالنحاس وبقطر ٤ ملم ولغاية ٩ ملم .

٣ - ان يتم عملية ( الكاوجنك ) وبشرط أن يكون السطح المقطوع ناعما وصقيلا وخاليا من طبقة من الكاربون ولا يحتاج الى عملية تجليخ اضافية .

٤ - يجيد عملية الكاوجنك بالوضع المستوى والعمودي والافقي والرأسي .

٥ - أن يحسن استعمال الكوسرة الطيارة

لعمليات التنظيف أو ازالة عيوب اللحام .

٦ - له خبرة لا تقل عن سنتين في مجال عمله .

١٦٥ : مشرف فني مركب حديد ( وكر )

الراتب  
الحد الأدنى الحد الأعلى  
١١٥ ١٥٩

١ - يجيد القراءة والكتابة .

٢ - له معرفة باعطاء الاشارات الصحيحة لسواق الرافعات لتنزيل المحمولات ورفعها ولأجل نصبها وتركيبها بصورة صحيحة .

٣ - له معرفة جيدة بأقطار وأنواع الاسلاك اللازمة وقابلية تحملها لرفع الاثقال المختلفة .

٤ - له القابلية على تسلق الهياكل الحديدية العالية لغرض ربط الاسلاك أو فكها .

٥ - يجيد فك وشد البراغي ذات الحجم الكبيرة واستعمال الاجهزة الخاصة بها .

٦ - يجيد ربط الاحمال غير المتجانسة بصورة متوازنة لتكون ملائمة لاغراض النصب والفتح .

٧ - يتابع فحص الاسلاك لبيان صلاحيتها للعمل مع امكانية تبديل المستهلك منها .

٨ - لديه القدرة على تنزيل وتركيب الاحمال المختلفة بالاماكن الصعبة .

٩ - له معرفة جيدة بأصول السلامة الصناعية بخصوص تحميل وتفريغ الأحمال المختلفة .

١٠ - يفضل من ليس لديه اصابات عمل أثناء ممارسته اختصاصه .

١١ - له قابلية ومقدرة على ادارة وتوجيه عماله بالتنسيق مع رئيسه المباشر بصورة صحيحة .

١٢ - لديه ممارسة لا تقل عن اثني عشر سنة في مجال اختصاصه .

١٦٦ : مركب حديد ( درجة أولى ) :

الراتب	
الحد الأدنى	الحد الأعلى
٨٦	١٣٣

١ - يجيد القراءة والكتابة .

٢ - له معرفة باعطاء الاشارات الصحيحة لسواق الرافعات لتنزيل الحمولات ورفعها لاجل نصبها وتركيبها بصورة صحيحة .

٣ - له معرفة جيدة بأقطار وأنواع الاسلاك اللازمة وقابلية تحملها لرفع الاثقال المختلفة .

٤ - له القدرة على تسليق الهياكل الحديدية العالية لغرض ربط الاسلاك أو فكها .

٥ - يجيد فك وشك البراغى ذات الهجوم الكبيرة واستعمال الاجهزة الخاصة بها .

٦ - يجيد ربط الاحمال غير المتجانسة بصورة متوازنة لتكون ملائمة لاغراض النصب والفتح .

٧ - يتابع فحص الاسلاك لبيان صلاحيتها للعمل مع امكانية تبديل المستهلك منها .

٨ - له القدرة على تنزيل وتركيب الاحمال المختلفة بالاماكن الصعبة .

٩ - له معرفة جيدة بأصول السلامة الصناعية بخصوص تحميل وتفريغ الاحمال المختلفة .

١٠ - يجيد نصب السكالات الحديدية مع تثبيت الألواح عليها بصورة أمينة .

١١ - يتقن تنضيد الانابيب فى ساحات الخزن بصورة صحيحة .

١٢ - له ممارسة لا تقل عن ثمانى سنوات فى مجال اختصاصه .

١٦٧ : مركب حديد ( درجة ثانية ) :

الراتب	
الحد الأدنى	الحد الأعلى
٦٣٥٠٠	٩٠

١ - يجيد القراءة والكتابة .

٢ - له معرفة باعطاء الاشارات الصحيحة لسواق الرافعات لتنزيل الحمولات ورفعها لاجل نصبها وتركيبها بصورة صحيحة .

٣ - له معرفة جيدة بأقطار وأنواع الاسلاك اللازمة وقابلية تحملها لرفع الاثقال المختلفة .

٤ - له القدرة على تسليق الهياكل الحديدية العالية لغرض ربط الاسلاك أو فكها .

٥ - يجيد فك وشك البراغى ذات الهجوم الكبيرة واستعمال الاجهزة الخاصة بها .

٦ - يجيد ربط الاحمال غير المتجانسة بصورة متوازنة لتكون ملائمة لاغراض النصب والفتح .

٧ - يتابع فحص الاسلاك لبيان صلاحيتها للعمل مع امكانية تبديل المستهلك منها .

٨ - له القدرة على تنزيل وتركيب الاحمال المختلفة بالامكنة الصعبة .

٩ - له معرفة جيدة بأصول السلامة الصناعية بخصوص تحميل وتفريغ الاحمال المختلفة .

١٠ - له المام بنصب السكالات الحديدية .

١١ - له ممارسة فى مجال اختصاصه لا تقل عن أربع سنوات .

١٦٨ : مركب حديد ( درجة ثالثة ) :

الراتب	
الحد الأدنى	الحد الأعلى
٥١	٧٤

١ - له المام بالقراء والكتابة .

٢ - لديه معرفة بسيطة بأنواع الاحمال والجمال الفولاذية وجمال القنب .

٣ - له معرفة بسيطة بقضايا السلامة الصناعية بخصوص التحميل والتفريغ .

٤ - لديه ممارسة لا تقل عن سنة واحدة فى مجال عمله .



**توصيف المناوين العمالية الخاصة لعمال الكهرباء والآلات الدقيقة والمواصلات السلكية واللاسلكية في الصناعة النفطية**

١٦٩ : مشرف فني عام للأعمال الكهربائية .

الراتب

الحد الأدنى الحد الأعلى

٢١٥ ١٤٥

١ - يجيد اللغتين العربية والانكليزية قراءة وكتابة .

٢ - له خبرة واسعة في أعمال فحص وربط ونصب وتشغيل ( المشغلات ، المحركات ، المحولات المولدات ، قواطع الدورة الكهربائية الهوائية والزيوتية للضغط الواطي ، لوحات التوزيع والحماية للضغط الواطي والعالي اضافة الى كل ما يتعلق بالأعمال الكهربائية .

٣ - يجيد أعمال ربط القابلات الكهربائية بكافة أنواعها وخاصة القابلات الورقية الدهنية وللباير وتنكس المستعملة في الصناعة النفطية .

٤ - له القابلية العالية في نصب وربط الاجهزة المضادة للحريق ( المستعملة في الصناعة النفطية ) والتأسيسات الكهربائية المتعلقة بها .

٥ - يجيد استعمال وصيانة كافة اجهزة الفحص الكهربائية .

٦ - يجيد قراءة المخططات الكهربائية بكافة أنواعها .

٧ - يجيد أعمال الحماية الكاثودية بخطوط الانابيب والخزانات النفطية .

٨ - له القابلية الادارية العالية للتوجيه في العمل .

٩ - له خبرة لا تقل عن عشرين سنة في مجال عمله .

١٧٠ : مشرف فني للأعمال الكهربائية :

الراتب

الحد الأدنى الحد الأعلى

١٨٠ ١٠٥

١ - يجيد القراءة والكتابة وله معرفة باللغة الانكليزية قراءة وكتابة .

٢ - يجيد ربط وتشغيل المشغلات والمحركات الكهربائية ولوحات التوزيع والسيطرة وقواطع الدورة الكهربائية ذات الضغط الواطي والعالي اضافة الى كل ما يتعلق بالأعمال الكهربائية .

٣ - يجيد أعمال ربط وفحص قابلات الضغط الواطي والعالي وقابلات الباير وتنكس المستعملة في الوحدات النفطية .

٤ - يجيد استعمال وصيانة كافة اجهزة الفحص الكهربائي .

٥ - يجيد قراءة المخططات الكهربائية .

٦ - يجيد جميع أعمال التأسيسات الكهربائية المضادة للحريق .

٧ - يجيد أعمال الحماية الكاثودية لخطوط الانابيب والخزانات النفطية .

٨ - له القابلية على ادارة وتوجيه العمل .

٩ - له خبرة لا تقل عن اثنتي عشر سنة في مجال عمله .

١٧١ : كهربائي عام - درجة اولى :

الراتب

الحد الأدنى الحد الأعلى

٨٦ ١٥٩

١ - يجيد القراءة والكتابة .

٢ - يجيد أعمال مد وتركيب تسنين الانابيب الكهربائية .

٣ - يجيد أعمال نصب وربط نقاط الانارة وأعمال التأسيسات الكهربائية المخفية والظاهرية .

٤ - يستطيع ربط وتشغيل المشغلات والمحركات الكهربائية ولوحات التوزيع وقواطع الدورة الكهربائية ذات الضغط الواطي والسيطرة والاجهزة المضادة للحريق المستعملة في الصناعة النفطية .

٥ - يجيد استعمال اجهزة الفحوصات الكهربائية .

٦ - يجيد أعمال ربط وفحص قابلات

الضغط الواطىء وقابلوات البايروتنگسى المستعملة  
فى الوحدات النفطية .

٧ - يستطيع القيام بأعمال الحماية  
الكاثودية لخطوط الانابيب والخزانات النفطية .

٨ - له المام بقراءة بعض المخططات  
الكهربائية .

٩ - له خبرة لا تقل عن سبع سنوات فى  
مجال عمله .

١٧٢ : كهربائى عام / درجة ثانية

الراتب

الحد الأدنى الحد الأعلى

٦٧ ١٠٥

١ - يقرأ ويكتب .

٢ - يستطيع القيام بأعمال مد وتركيب  
وتسنين الكهربائية .

٣ - يستطيع القيام بأعمال نصب وربط  
نقاط الانارة وأعمال التأسيسات الكهربائية المخفية  
والظاهرة .

٤ - يستطيع القيام بربط وتشغيل  
المشغلات والمحركات الكهربائية ولوحات التوزيع  
وقواطع الدورة الكهربائية ذات الضغط الواطىء  
والاجهزة المضادة للحريق والمستعملة فى الصناعة  
النفطية .

٥ - يستطيع استعمال أجهزة الفحوصات  
الكهربائية .

٦ - له المام بأعمال الحماية الكاثودية  
لخطوط الانابيب والخزانات النفطية .

٧ - له خبرة لا تقل عن ثلاث سنوات فى  
مجال عمله .

١٧٣ : مشرف فنى / آلات دقيقة .

الراتب

الحد الأدنى الحد الأعلى

١٢١ ١٨٠

١ - يجيد القراءة والكتابة ويستطيع  
قراءة الخرائط .

٢ - أن يكون متمكنا من ادارة وتوجيه

مجموعة من العمال ولاكثر من عمل واحد ضمن  
الموقع .

٣ - له معرفة تامة بقراءة المقاييس المختلفة  
بالنظامين الفرنسى والانكليزى والتحويل من نظام  
لآخر .

٤ - أن تكون له خبرة كافية بقراءة  
وتوضيح الخرائط والرموز ونقلها وتبسيطها  
لعمله .

٥ - أن تكون لديه معلومات نظرية جيدة  
وخبرة فى أعمال تفصيل وتركيب الانابيب  
النحاسية الحديدية الخاصة بالآلات الدقيقة  
وحسب المخططات .

٦ - له المام بفحص الآلات الدقيقة فى  
غرف السيطرة ( المسجلات والاخذات ) .

٧ - له المام بفحص الآلات الدقيقة  
الالكترونية .

٨ - ذو اطلاع بأعمال مد وربط القابلوات .

٩ - له خبرة لا تقل عن أربعة عشر سنة  
فى مجال اختصاصه .

١٧٤ : عامل فنى آلات دقيقة/درجة اولى .

الراتب

الحد الأدنى الحد الأعلى

٩٠ ١٥٩

١ - يجيد قراءة المقاييس المختلفة  
الانكليزى والفرنسى اجادة تامة .  
الرموز الخاصة بالاجهزة الدقيقة .

٢ - يستطيع قراءة الخرائط ومعرفة  
الرموز الخاصة بالاجهزة الدقيقة .

٣ - يجيد نصب وتشغيل وصيانة صمامات  
السيطرة .

٤ - يستطيع فحص الاجهزة التى تخص  
قياس الارتفاع والجريان .

٥ - له معرفة تامة بتفصيل وتركيب  
الانابيب النحاسية والحديدية الخاصة بالآلات  
الدقيقة وحسب المخططات .

٦ - له المام بفحص الآلات الدقيقة فى  
غرف السيطرة ( المسجلات والاخذات ) .

٧ - له خبرة لا تقل عن تسع سنوات فى  
مجال اختصاصه .

**١٧٥ : عامل فنى آلات دقيقة / درجة ثانية .**

الراتب	
الحد الأدنى	الحد الأعلى
٧٤	١١٥

- ١ - يجيد القراءة والكتابة وله المام بقراءة الحروف والارقام الانكليزية .
- ٢ - يستطيع قراءة مقاييس الضغط والحرارة .
- ٣ - يجيد تنظيف وتصفير الاجهزة الدقيقة .
- ٤ - له الخبرة بأعمال التأسيسات للالات الدقيقة وتركيب الانابيب النحاسية والحديدية .
- ٥ - يستطيع استعمال اجهزة الفحص والقياس التي يحتاجها في العمل .
- ٦ - له خبرة لا تقل عن خمس سنوات في مجال اختصاصه .

**١٧٦ : مشرف فنى : مواصلات سلكية ولاسلكية .**

الراتب	
الحد الأدنى	الحد الأعلى
١١٥	١٨٠

- ١ - يجيد القراءة والكتابة ويستطيع قراءة المخططات والرموز باللغة الانكليزية .
- ٢ - يجيد استعمال اجهزة القياس وله الخبرة في مختلف اعمال الفحوصات .
- ٣ - له المام جيد بالمبادئ الكهربائية من الناحية النظرية بصورة عامة .
- ٤ - له القابلية والخبرة الجيدة في أعمال نصب وربط وفحص وتشغيل البدالات والاجهزة اللاسلكية .
- ٥ - له القابلية الادارية الجيدة على توجيه العمل .
- ٦ - يجيد أعمال التأسيسات الهاتفية .
- ٧ - له خبرة لا تقل عن اثنى عشر سنة في مجال اختصاصه .

**١٧٧ : عامل فنى مواصلات سلكية ولاسلكية / درجة أولى .**

الراتب	
الحد الأدنى	الحد الأعلى
٨٦	١٥٩

- ١ - يجيد القراءة والكتابة .
- ٢ - له المام جيد للقيام بتأسيسات الهوائيات والاجهزة الصوتية .
- ٣ - يستطيع استعمال كافة اجهزة الفحص التي يحتاجها في العمل .
- ٤ - يستطيع القيام بربط القابلات .
- ٥ - يستطيع القيام بأعمال نصب وتشغيل وربط البدالات .
- ٦ - يستطيع القيام بأعمال تشغيل ونصب وإدامة الاجهز اللاسلكية .
- ٧ - يستطيع قراءة المخططات والرموز الخاصة بالعمل .
- ٨ - له خبرة لا تقل عن سبع سنوات في مجال اختصاصه .

**١٧٨ : عامل فنى / مواصلات سلكية ولاسلكية / درجة ثانية .**

الراتب	
الحد الأدنى	الحد الأعلى
٦٧	١٠٥

- ١ - له المام بالقراءة والكتابة .
- ٢ - يستطيع القيام بأعمال تأسيسات الهوائيات والاجهزة الصوتية .
- ٣ - أن يكون متمكنا من استعمال اجهزة الفحص .
- ٤ - له القابلية على القيام بأعمال ربط القابلات .
- ٥ - يستطيع تشغيل وصيانة البدالات .
- ٦ - يستطيع ربط وتشغيل الاجهزة اللاسلكية .
- ٧ - له خبرة لا تقل عن خمس سنوات في مجال اختصاصه .



## توصيف العناوين العمالية الخاصة بأعمال الهندسة المدنية في قطاع التشييد للمشاريع النفطية

١٧٩ : ١ - مشرف فني للأعمال المدنية .

الراتب

الحد الأدنى الحد الأعلى  
١٠٥ ٢١٥

١ - يجيد القراءة والكتابة .

٢ - له خبرة لا تقل عن (١٥) سنة بأعمال الهندسة المدنية وبالاخص الاعمال الترايبيـة والكونكريتية والبناء بالطابوق أو (١٠) سنوات لمن أكمل الدراسة الاعدادية .

٣ - له القابلية والمعرفة باستعمال الاجهزة الهندسية الهندسية ( آلة التسوية وآلة قياس الزوايا ) وبقية آلات وأجهزة الاعمال المدنية وله اطلاع واسع بأعمال مكائن الهندسة المدنية كالحادلة والشوفل والكريدر والبلدوزر . الخ .

٤ - يجيد قراءة وتطبيق خرائط الهندسة المدنية بصورة صحيحة وباللغتين العربية والانكليزية .

٥ - يستطيع توجيه وإدارة (١٠٠) عامل فني وغير فني وبضمنهم العمال الفنيين للأعمال المدنية .

٦ - يجب أن يكون قد مارس العمل بصفة عامل فني للأعمال المدنية ( درجة أولى لمدة لا تقل عن ٥ ) سنوات .

٧ - له المعرفة الكافية باستعمالات المواد الانشائية والفحوصات المطلوبة لها .

١٨٠ : ٢ - عامل فني للأعمال المدنية

( درجة أولى ) .

الراتب

الحد الأدنى الحد الأعلى  
٨٦ ١٣٣

١ - يجيد القراءة والكتابة .

٢ - له خبرة لا تقل عن (١٠) سنوات بأعمال الهندسة المدنية وبالاخص بالاعمال الترايبيـة والكونكريتية والبناء بالطابوق أو (٦)

سنوات لمن أكمل الدراسة الاعدادية .

٣ - له المام باستعمال الاجهزة الهندسية ( آلة التسوية وآلة قياس الزوايا ) وبقية آلات وأجهزة الاعمال المدنية وكذلك بأعمال مكائن ومعدات الهندسة المدنية كالحادلة والكريدر والشفل والبلدوزر . الخ .

٤ - يجيد قراءة خرائط الهندسة المدنية وتطبيقها بصورة صحيحة .

٥ - يستطيع ادارة وتوجيه (٥٠) خمسون عامل فني وغير فني .

١٨١ : عامل فني للأعمال المدنية ( درجة

ثانية ) .

الراتب

الحد الأدنى الحد الأعلى  
٧٤ ١٠٠

١ - يجيد القراءة والكتابة .

٢ - له خبرة لا تقل عن ست سنوات بأعمال الهندسة المدنية المختلفة .

٣ - له معرفة باستعمالات الاجهزة الاولى للبناء و آلة التسوية وأعمال المكائن والمعدات .

٤ - يجيد تطبيق الخرائط وقرائتها بصورة صحيحة وتطبيق التعليمات الصادرة له من مسؤوله في العمل .

٥ - له القابلية على ادارة وتوجيه العمال وبحدود ٣٠ عامل .

١٨٢ : عامل فني للأعمال المدنية ( درجة

ثالثة ) .

الراتب

الحد الأدنى الحد الأعلى  
٥١ ٨٢

١ - يجيد القراءة والكتابة .

٢ - له خبرة لا تقل عن ثلاثة سنوات في الاعمال المدنية المختلفة .

٣ - يجيد تطبيق ارشاد وتوجيهات المسؤول المباشر له بصورة صحيحة مع معرفة أولية بتطبيق الخرائط .

**العناوين العمالية المقترحة**  
**في قطاع التشييد للمشاريع النفطية**

الراتب		أعمال مد خطوط الانابيب النفطية	
الحد الأدنى	الحد الأعلى		
١٨٠	١٠٥	مشرف فني خطوط أنابيب	
١٥٩	٩٠	عامل خطوط أنابيب	
١٠٠	٧٨	درجة أولى	
١٩٤	١٤٥	درجة ثانية	
١٥٢	١٠٠	درجة أولى	عامل تشكيل خطوط الانابيب
١٥٢	٧٤	درجة ثانية	
٨٢	٦٠	درجة أولى	عامل تنظيف لحام خطوط الانابيب
١٢١	٨٢	درجة ثانية	
٩٠	٦٠	درجة أولى	عامل تنظيف وتغليف خطوط الانابيب
١٢١	٨٢	درجة ثانية	
٩٠	٦٠	درجة أولى	وقاد مراجل زفت تغليف خطوط الانابيب
٩٠	٦٠	درجة ثانية	
١٨٠	١٢٧	مشرف فني	مشغل مكائن تنظيف وتغليف خطوط الانابيب
١٥٩	١٠٥	درجة أولى	
١١٥	٨٢	درجة ثانية	
١٨٠	١٠٥	مشرف فني	مشغل مكائن تثقيب الطرق وحنى الانابيب
١١٥	٨٢	درجة أولى	وتقطيع الزفت
٢١٥	١٥٢	مشرف فني	لحام خطوط أنابيب
١٩٤	١٤٥	درجة أولى	
١٥٢	١١٠	درجة ثانية	
<b>أعمال نصب وحدات التصفية والمستودعات النفطية :</b>			
٢١٥	١٤٥	مشرف فني	مفصل أنابيب نفطية وخزانات نفطية
١٨٠	١١٥	درجة أولى	
١٢٧	٨٢	درجة ثانية	
٢١٥	١٥٢	مشرف فني	لحام أنابيب وخزانات نفطية
١٩٤	١٤٥	درجة أولى	
١٥٢	١١٠	درجة ثانية	
٢١٥	١٣٩	مشرف فني	لحام بالغاز
١٨٠	١٢١	درجة أولى	
١٣٣	٩٠	درجة ثانية	
١٩٤	١٤٥	درجة أولى	عامل حفر معادن ( كاوجر )
١٥٩	١٠٥	درجة ثانية	
١٥٩	١١٥	مشرف فني	مركب حديد
١٣٣	٨٦	درجة أولى	
٩٠	٦٣/٥٠٠	درجة ثانية	
٧٤	٥١	درجة ثالثة	

**الراتب**  
**الحد الأدنى الحد الأعلى**

٢١٥	١٤٥	
١٨٠	١٠٥	
١٥٩	٨٦	درجة أولى
١٠٥	٦٧	درجة ثانية
١٨٠	١٢١	
١٥٩	٩٠	درجة أولى
١١٥	٧٤	درجة ثانية
١٨٠	١١٥	
١٥٩	٨٦	درجة أولى
١٠٥	٦٧	درجة ثانية

**أعمال الكهرباء والآلات الدقيقة والمواصلات**

مشرف فنى عام للأعمال الكهربائية  
مشرف فنى للأعمال الكهربائية  
كهربائى عام

مشرف فنى آلات دقيقة

عامل آلات دقيقة

مشرف فنى مواصلات سلكية ولاسلكية

عامل مواصلات سلكية ولاسلكية

**الأعمال المدنية :**

٢١٥	١٠٥	
١٣٧	٨٦	درجة أولى
١٠٠	٧٤	درجة ثانية
٨٢	٥١	درجة ثالثة

مشرف فنى للأعمال المدنية

عامل فنى للأعمال المدنية

**قرار رقم (٤) لسنة ١٩٧٩ (١)**

استنادا الى الصلاحيات المخولة لنا بموجب  
الفقرة (١) من المادة اثنامنة من قانون حدود  
الدرجات العمالية وأجورها فى قطاع التشييد رقم  
(١٢) لسنة ١٩٧٨ المعدل .

قررنا اضافة العناوين العمالية واجورها  
وتوصيفها المبينة ادناه الى العناوين المدرجة فى  
القانون المشار اليه اعلاه وتحت التسلسل المبين  
ازاء العناوين .

**وزير الاسكان والتعمير**

١٨٣ : مشغل ماكينة قطع اللب ( كور )  
درجة أولى :

١ - له ممارسة عملية فى تشغيل جهاز  
قطع اللب ( كور ) واستخراج النماذج لمدة لا تقل  
عن (١٠) سنوات .

٢ - يفضل أن يكون حاصلًا على شهادة  
الدراسة الابتدائية .

٣ - له القابلية على صيانة وادامة اجهزة  
ومعدات القطع .

٤ - له المام باجراء الاصلاحات البسيطة  
على ماكينة القطع .  
( يحدد أجره الشهرى ما بين ( ٦٦-١١٠ )  
دينارا ) .

١٨٤ : مشغل ماكينة قطع اللب ( كور )  
درجة ثانية :

١ - له ممارسة عملية فى تشغيل جهاز  
قطع اللب كور ( واستخراج النماذج لمدة لا تقل  
عن ( ٥ سنوات ) .

٢ - له القابلية فى صيانة وتصليح  
أجهزة ومعدات القطع .

٣ - يستطيع القراءة والكتابة .  
( يحد أجره الشهرى ما بين ( ٥٧ - ٨٥ )  
دينارا ) .

١٨٥ - مشغل ماكينة قطع اللب ( كور )  
درجة ثالثة .



- ١ - له ممارسة عملية في تشغيل ماكينة القطع واستخراج النماذج لمدة لا تقل عن سنتين .
- ٢ - يستطيع صيانة وإدامة معدات القطع .
- ٣ - يستطيع القراءة والكتابة .
- ( يحدد أجره الشهري ما بين ( ٤٥ - ٦٥ ديناراً ) .
- ١٨٦ : مشرف لأعمال تحريات التربة :
  - ١ - أن يكون قد اجتاز بنجاح دورة تدريبية خاصة بأعمال الحفر الحقلية لمدة (٣) أشهر .
  - ٢ - يستطيع وصف نماذج التربة المستخرجة من الجسات الاختبارية وتعليقها .
  - ٣ - له الملم ومعرفة استعمالات ومعدات الحفر المختلفة .
  - ٤ - أن يكون حائز على شهادة الدراسة
- المنوسطة على الأقل .
- ( يحدد أجره الشهري ما بين ( ٥٧ - ٩٠ ديناراً ) .
- ١٨٧ : حفار الاعمال تحريات التربة الموقعية :
  - ١ - له ممارسة عملية في أعمال تحريات التربة الموقعية واستخراج نماذج التربة من الأعماق المختلفة للجسات الاختبارية لمدة لا تقل عن سنتين .
  - ٢ - يستطيع تشغيل وإدامة وصيانة مكائن ومعدات استخراج نماذج التربة المختلفة .
  - ٣ - له الملم كاف بوسائل الحفر المختلفة .
  - ( يحدد أجره الشهري ما بين ( ٦٦ - ٩٠ ديناراً ) .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١١٨٠ لسنة ١٩٧٦ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٦ - ١١ - ١٩٧٦ ما يلي :

١ - يخير الاجير المعين ، وفق المادة الثالثة من نظام خدمة الاجراء رقم (١٠) لسنة ١٩٦٧ ، الحاصل على شهادة الدراسة الابتدائية فما فوق ، بين التعيين كموظف بعنوانه الحال الذي يشغله ، استثناء من احكام المادة التاسعة من قانون الخدمة المدنية المعدل أو الانتقال الى عامل خاضع لاحكام قانون العمل رقم (١٥١) لسنة ١٩٧٠ المعدل . بنفس أجرته اليومية الحالية .

٢ - يخير الاجير المعين ، وفق المادة الرابعة من نظام خدمة الاجراء المذكور أعلاه ، الحاصل على شهادة الدراسة الابتدائية فما فوق ، والذي له عنوان وارد في قانون الملاك أو الجدول المالحق بالقرار رقم (٨٨٠) لسنة ١٩٧٥ ، أو ليس له عنوان فيهما ، بين التعيين كموظف بعنوانه الحال الذي يشغله ، أو الانتقال الى عامل بنفس أجرته اليومية الحالية ، على ان ينقل عنوانه في حالة عدم وروده في الملاك الى قانون الملاك بصفة مؤقتة ، وان تتولى وزارة المالية دراسة موضوع اضافة عناوين هؤلاء أو ما يقاربها ، الى قانون الملاك مع وضع حدود الدرجات المناسبة لها .

٣ - تحسب الخدمات السابقة في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية ، للمشمولين بالفقرتين

المذكورين أعلاه ، لأغراض الترفيع والعلاوة (٢)

٤ - يعتبر الاجراء الذين لا تنطبق عليهم الفقرتان (٢١) أعلاه ، عمالا خاضعين لاحكام قانون العمل رقم (١٥١) لسنة ١٩٧٠ المعدل .

٥ - لا يعمل بأى نص يتعارض واحكام هذا القرار

٦ - يتولى الوزراء تنفيذ هذا القرار ، وفق التعليمات التي تصدرها وزارة المالية لتنفيذ أحكامه .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٥٠٢ سنة ١٩٧٨ (٣)

استنادا الى أحكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت ، قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩-١١-١٩٧٨ ما يلي :

١ - تطبق أحكام قانون حدود الدرجات العمالية وأجورها في قطاع التشييد رقم (١٢) لسنة ١٩٧٨ على جميع العمال العرب العاملين في دوائر الدولة ومؤسساتها ممن يزاولون ذات الأعمال الوارد ذكرها في القانون المذكور .

٢ - يلغى عقد استخدام العمال والفنيين من رعايا الدول العربية المعمول به دوائر الدولة حاليا .

٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية . ويتولى الوزراء المختصون تنفيذه .

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٥٥٩ في ٢٢/١١/١٩٧٦

(٢) وتنص المادة الاولى من قرار مجلس قيادة رقم ١٩٧٨/٦٢٨ على ان ( تحسب للموظفين الموجودين في الخدمة عند صدور قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ١١٨٠ في ١١/١١/١٩٧٦ مدة الخدمة التي قضاها بدوائر الدولة الرسمية وشبه الرسمية بصفة اجراء وفق نظام خدمة الاجراء رقم (١٠) سنة ١٩٦٧ لأغراض العلاوة والترفيع اذا لم تكن تلك الخدمة قد احتسبت لهم عند تعيينهم كموظفين لأول مرة ) الوقائع العراقية العدد ٢٥٩١ في ٦/٦/١٩٧٧ .

(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٦٨٤ في ٢٧/١١/١٩٧٨

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٩٩٥ لسنة ١٩٧٩ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٩/٨/٢ ما يلي :

١ - عدم شمول أحكام قانون حدود الدرجات العمالية وأجورها في قطاع التشييد رقم (١٢) لسنة ١٩٧٨ ، لكل من :

( أ ) العامل المنقول من قطاع التشييد الى قطاع آخر ومزاوئله لمهنة من غير المهن المنصوص عليها في القانون المذكور ، ويحتسب أجره بموجب قانون العمل رقم (١٥١) لسنة ١٩٧٠ ، أو أية أنظمة خاصة معمول بها في الجهة التي نقل اليها ، وتحتسب له خدمته في قطاع التشييد لأغراض العلاوة والترفيه والتقاعد .

(ب) العامل الذي يعمل في مهنة أخرى ويطلب اليه العمل في قطاع التشييد لفترة قصيرة ومحددة ويعود بعدها الى مهنته الأصلية .

٢ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٠٤٥ لسنة ١٩٧٩ (٢)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٩-٨-١١ ما يلي :

١ - زيادة الاجر الشهري لجميع العمال العاملين في دوائر الدولة ومؤسسات القطاع الاشتراكي بمقدار (١٠) ( عشرة دنانير ) شهريا .

٢ - تعديل الحدود العليا والدنيا للدرجات العمالية وسلالها الواردة في قوانين وقرارات وقواعد وأنظمة الاجور كافة المعمول بها في دوائر الدولة ومؤسسات القطاع الاشتراكي .

وذلك بأضافة الزيادة المذكورة في الفقرة ( ١ ) أعلاه ، لأغراض التعيين ، بعد نفاذ هذا القرار .

٣ - يكون الحد الأدنى للاجر اليومي للعامل غير الماهر في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية والقطاع الاشتراكي ( ديناراً وثلاثمائة فلساً ) بدلاً من ( دينار واحد يومياً ) المحدد بقراري مجلس قيادة الثورة المرقمين (٨٣٩٦) لسنة ١٩٧٨ .

٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وينفذ اعتباراً من ١٩٧٩-٨-١ .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١١٠٨ لسنة ١٩٨٠ (٣)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨٠-٧-١٤ ما يلي :

اولاً - يكون الاجر الشهري للسائق عند تعيينه بعد نفاذ هذا القرار في دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي والمختلط (٧٥) خمسة وسبعين ديناراً يضاف اليه (١٢٥٠) دينار ومائتان وخمسون فلساً عن كل سنة خدمة سابقة صافية قضاها بمهنة سائق لدى الجهات المذكورة أعلاه أو في شركات النفط المؤممة أو مؤسسة (الف) العراق سابقاً .

ثانياً - ( أ ) زيادة الاجر الشهري لجميع السواق العمال العاملين في دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي والمختلط والموجودين في الخدمة عند نفاذ هذا القرار بمقدار (٢٥) خمسة وعشرين ديناراً شهرياً .

(ب) يحتفظ سواق القطاع النفطى الموجودون في الخدمة بحق احتساب خدماتهم الإضافية المؤداة في شركات النفط المؤممة او مؤسسة (الف) العراق سابقاً بمهنة سائق والتي تقرر احتسابها بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ٧٧٨ في ٢١-٥-١٩٨٠ وبمقدار (١٢٥٠) دينار عن كل سنة .

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٧٢٥ في ١٣/٨/١٩٧٩

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٧٢٧ في ٢٧/٨/١٩٧٩

(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٧٨٧ في ٢٨/٧/١٩٨٠



ثالثا - تعدل الحدود الدنيا والعليا للدرجات العمالية للسواق وسلالها الواردة في قوانين وقرارات وقواعد وانظمة الاجور المعمول بها في دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي والمختلط وذلك باضافة الزيادة المذكورة في الفقرة (ثانيا - آ) من هذا القرار .

رابعا - يضاف الى الاجر الشهري للسائق المخصصات الاتية :

( أ ) مخصصات سياقة السيارات والمركبات وتمنح وفق الجدول التالي للسائق الذي يزاول فعلا سياقة السيارات والمركبات المذكورة اذاعها :

نوع السيارة او المركبة	مقدار المخصصات شهريا
١ - شاحنة حمولة ٣ اطنان الى عشرة اطنان	خمسة دنانير
٢ - شاحنة حمولتها اكثر من عشرة اطنان	عشرة دنانير
٣ - شبه مقطورة (تريلة) باصنافها	عشرون دينارا
٤ - سحب مقطورة حمولة ( ٥ ) اطنان فاكثر خلف الشاحنة .	عشرة دنانير اضافية الى مخصصات الشاحنة
٥ - باص ل ١٢ - ٢٤ راكبا داخل	خمسة دنانير
٦ - باص لاكثر من ٢٤ راكب ( حسب التصميم الاصلى ) .	عشرة دنانير
٧ - باص منشآت ومصالح تقل الركاب والمسافرين بما لا يقل عن ٤٠ راكبا حسب التصميم الاصلى .	خمسة عشر دينارا

(ب) مخصصات سياقة المعدات الزراعية والانشائية وتمنح وفق الجدول التالي للسائق الذي يزاول فعلا سياقة احدى المعدات المذكورة اذاعها :

نوع المعدات	مقدار المخصصات الشهرية
١ - ساحة حقلية او حاصلة او بلدوزر محقلية .	خمسة دنانير
٢ - مخندقة - سايدبوم - رافعة الى ستة عشر طنا (داخل) حادلة - كراكه - كاسحة قلوج .	عشرة دنانير
٣ - فارشة اسفلت - فارشة كونكريت - مزازة قطار .	خمسة عشر دينارا
٤ - رافعة لاكثر من ستة عشر طنا - حفارة سلكية او كهربائية شفل دوزر - كريدز - قربول بلدوزر - سكريبر - حفارة هايدروليكية شفل تايسر .	عشرون دينارا

(ج) مخصصات سياقة المعدات النفطية وتمنح وفق الجدول التالي للسائق الذي يزاول فعلا سياقة احدى المعدات المذكورة اذاعها :

## نوع المعدات

## مقدار المخصصات الشهرية

- ١ - جهاز اهتزازي ( هزازة )
- ٢ - برمائية
- ٣ - معدات خاصة لنقل ونصب أبراج الحفر
- ٤ - ساحة مجنزرة لنصب أبراج الحفر

- خمسة عشر دينارا
- عشرون دينارا
- عشرون دينارا
- عشرة دنانير

( د ) مخصصات يمنحها الوزير المختص بما لا يزيد على عشرة دنانير شهريا للسائق الذي يكلف بأداء عمل آخر متلازم مع عمل السياقة أثناء دوامه المقرر اضافة الى عمله الاساسي أو ان هذا التكليف يعوض عن عمل شخص آخر كما هي في الحالات التالية :

١ - السائق المحصل في سيارة نقل الركاب (١٠) عشرة دنانير .

٢ - السائق المحصل في سيارة توزيع الالبان (٧/٥٠٠) دنانير .

٣ - السائق المحصل في الشركة العامة للمشروبات الغازية والكحولية (٦) دنانير .

٤ - سائق بائع النفط الابيض (٦) دنانير .

٥ - سائق موزع بريد المنشأة العامة لإدارة الموانئ (٦) دنانير .

٦ - سائق سيارة ذات رافعة (١٠) دنانير .

٧ - سائق السيارة مصلح اجهزة الهاتف (١٠) دنانير .

٨ - سائق معدات الجس والتسميت (١٠) دنانير .

٩ - سائق موزع البريد (٦) دنانير .

١٠ - سائق بائع وموزع صمون الاعاشة (٧/٥٠٠) دنانير .

١١ - سائق بائع اسطوانات الغاز (٦) دنانير

١٢ - أية حالة أخرى مماثلة تحدد مخصصاتها من قبل لجنة تحديد معدلات الاجور المشكلة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .

( هـ ) أية مخصصات عامة أخرى تمنح وفق احكام القوانين وقرارات مجلس قيادة الثورة .

خامسا - لوزير العمل والشؤون الاجتماعية ان يضيف أيا من السيارات والمركبات أو المعدات الى الجداول اعلاه حسب الصنف الذي يناسبها او اضافة جداول أخرى باستثناء مايلي :

( أ ) سيارات الصالون - الاستيشن - البيكاب التي حمولتها دون ثلاثة اطنان .

( ب ) سيارات الدنبر او الرافعة الشوكية أو ساحة العمل باصنافها وما شاكل ذلك .

سادسا - تحجب المخصصات المذكورة اعلاه في حالة نقل السائق او تنسيبه لعمل لا يستحق عنه تقاضى تلك المخصصات بموجب احكام هذا القرار .

سابعا - لايجوز الجمع في آن واحد بين نوعين من مخصصات السياقة المذكورة اعلاه اما اذا نسب السائق للعمل على مركبة تختلف نسبة مخصصاته فيها عن المخصصات التي يتقاضاها عادة فيمنح في هذه الحالة مخصصات المركبة التي يزاول العمل فيها فعلا على ان يكون مؤهلا رسميا لذلك .

ثامنا - تمنح الزيادات السنوية لسواق دوائر الدولة ومؤسسات القطاع الاشتراكي والمختلط وفق الاحكام والمقاييس الواردة في الفقرة (١) بقرار وزارة العمل والشؤون الاجتماعية رقم (٢١) لسنة ١٩٧٥ .

تاسعا - يراعى بالنسبة لاجازات السوق العائدة للسواق العاملين في دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي والمختلط ما يلي :

( أ ) حفظ اجازات السوق العائدة للسواق لدى دوائرهم على ان يزود كل منهم بهوية خاصة من قبل الدائرة التي ينتمي اليها .

( ب ) الاحتفاظ باجازة السوق العائدة للسواق عند تركهم الخدمة بدون موافقة دوائرهم .

عاشرا - لا يجوز للقطاع الخاص الوطني والاجنبي تشغيل السواق العراقيين الا عن طريق مكاتب التشغيل على أن يطبق بحقهم قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٣٧٤ في ٢٨-٣-١٩٧٧ .

أحد عشر ( أ ) تتحمل الجهة النقابية المستفيدة من تفرغ السائق النقابي المخصصات التي يستحقها طيلة مدة تفرغه .

( ب ) تصرف للسائق الموفد او الملتحق بدورات تدريبية او ثقافية او خاصة المخصصات التي يستحقها اذا لم تزد مدة الايفاد او الالتحاق بالدورة على شهر واحد ويوقف صرف المخصصات فيما تجاوز ذلك .

( ج ) تصرف للسائق الموقوف المخصصات التي يستحقها عن مدة توقيفه اذا انتهت القضية التي اوقف بسببها الى البراءة والافراج .

( د ) يحدد اجر السائق الحاصل على شهادة دراسية بما يستحقه الموظف الحاصل على ذات الشهادة من راتب على ان لا يقل عن الحد الأدنى للاجر الشهري المقرر للسائق .

اثنا عشر - لاتسرى الاحكام المذكورة اعلاه على سواق الجيش وقوى الامن الداخلي .

ثلاثة عشر - مع مراعاة ماورد بالفقرة ( الثانية عشرة ) اعلاه يطبق هذا القرار على جميع سواق دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي والمختلط الخاضعين لقانون العمل ولا يعمل بأى نص يتعارض واحكامه اربعة عشر ( أ ) تسرى الاحكام الواردة في ( ا ، ب ، ج ، د ، هـ ) من رابعا وكذلك الاحكام الواردة في سادسا وسابعا وتاسعا ، من هذا القرار على السواق الموظفين .

( ب ) يمنح السائق الموظف اجور الاعمال الاضافية اذا اشتغل ساعات تزيد على تلك المقررة بقانون العمل .

خمس عشر - تطبق على السواق العرب والاجانب احكام العقود المبرمة معهم وتطبق على غير المتعاقدين منهم احكام هذا القرار .

ستة عشر - تلغى قرارات مجلس قيادة الثورة المرقمة ( ١١٧٢ و ١٢٤٨ و ٧٧٨ ) المؤرخة في ٢٩-٢٠-١٩٧٧ ، ٢٩-٩-١٩٧٨ ، ٢١-٥-١٩٨٠ على التوالي .

سبعة عشر - لوزارة العمل والشؤون

الاجتماعية بالاتفاق مع وزارة المالية اصـدار التعليمات اللازمة لتسهيل تنفيذ احكام هذا القرار .

ثمانية عشر - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذا من ١-٨-١٩٨٠ ، ويتولى الوزراء المختصون تنفيذه .

قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١١٠٩ لسنة ١٩٨٠ (١)

استنادا الى احكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٤-٧-١٩٨٠ مايلي :

أولا - يكون الحد الأدنى للاجر اليومي للعامل غير الماهر عند التعيين في دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي والمختلط ( ١٨٠٠ ) دينارا واحدا وثمانمائة فلسا والحد الأدنى للاجر الشهري ( ٥٤ / - ) اربع وخمسين دينارا .

ثانيا - زيادة الاجر الشهري لجميع العمال العاملين في دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي والمختلط بمقدار ( ١٥ / - ) خمسة عشر دينارا .

ثالثا - تعدل الحدود الدنيا والعليا للدرجات العمالية وسلالمها الواردة في قوانين وقرارات وانظمة وقواعد الاجور كافة المعمول بها في دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي والقطاع المختلط وذلك باضافة الزيادة المقررة في الفقرة ( ثانيا ) اعلاه الى الحدود الدنيا لاغراض التعيين بعد نفاذ هذا القرار و ( ٢٠ ) عشرون دينارا الى الحدود العليا ويكون الوصول الى هذه الحدود عن طريق نيل الزيادات السنوية بعد قضاء المدة المقررة قانونا لمنح الزيادة .

رابعا - لاتشمل الزيادة المقررة في الفقرة ( ثانيا ) اعلاه العمال السواق والمتقاعدين الذين يعملون بصفة عمال في دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي والقطاع المختلط .

خامسا - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذا من تاريخ ١-٨-١٩٨٠ ولا يعمل بأى نص يتعارض مع احكامه .

سادسا - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .



**قرار مجلس قيادة الثورة**

رقم ١٦٥١ سنة ١٩٧٩ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٢-٢٤-١٩٧٨ مايلي :

١ - تحسب لاغراض تحديد الاجر ، مدة الخدمة الوظيفية للموظفين الذين تم أو يتم تعيينهم بصفة عمال في دوائر الدولة الرسمية وشبه الرسمية ومؤسسات القطاع الاشتراكي ، على أن لا تكون الخدمة الوظيفية قد أخذت بنظر الاعتبار في تحديد الاجر عند التعيين بصفة عامل باعتبارها عنصرا من عناصر المهارة التي اكتسبها خلال خدمته الوظيفية ، أو كانت إحدى أسس تحديد أجره .

٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من ١-١-١٩٧٩ .

**قرار مجلس قيادة الثورة**

رقم ١٦٨٠ سنة ١٩٧٩ (٢)

استنادا الى أحكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٢-٣-١٩٧٩ مايلي :

١ - يجوز تبديل مهنة ( الفلاح ) الى (عامل) لغرض تعيينه بصفة فراش ، أو منظم في دوائر الدولة ومؤسساتها ، بناء على طلب تلك الدوائر .

٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويتولى الوزراء تنفيذه .

**قرار مجلس قيادة الثورة**

رقم ١٧٥١ سنة ١٩٧٩ (٣)

استنادا الى أحكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٧-١٢-١٩٧٩ مايلي :

١ - يجوز اعارة خدمات العامل في دوائر الدولة ومؤسساتها وشركات القطاع الاشتراكي ، الى جهة أخرى غير حكومية داخل العراق أو خارجه ، وبالشروط التي تتم بها اعارة خدمات الموظف ، الى تلك الجهات .

٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويتولى الوزراء تنفيذه .

**قرار مجلس قيادة الثورة**

رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨١ (٤)

استنادا الى أحكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٩-٢-١٩٨١ مايلي :

أولا - للوزير المختص ولرئيس المؤسسة أو الدائرة غير المرتبطة بوزارة وللشخص المخول من أي منهما ، تعيين حراس بصفة عمال غير ماهرين في الدوائر التي تتطلب طبيعة عملها ذلك ، كالمستشفيات والمحاكم والمصارف وغيرها ، ويجرى تنظيم عملهم بالمناوبة ، حسب مقتضى الحال .

ثانيا - يجوز تعيين المتقاعدين المدنيين والمتقاعدين العسكريين والمتقاعدين من قوى الأمن الداخلي والمتقاعدين ، وفق قوانين التقاعد الأخرى ، لأغراض الفقرة (أولا) من هذا القرار .

ثالثا - يشترط في الحارس المشمول بأحكام هذا القرار ، ان لا يقل عمره عن (٤٠) سنة ، ولا يزيد على (٦٥) سنة .

رابعا - يحدد أجر الحارس المعين ، بموجب هذا القرار ، بالحد الأدنى لاجر العامل غير الماهر ، ولا يستحق الحارس المعين من المتقاعدين ،

(١) الهتائق العراقية العدد ٢٦٩١ في ١٩٧٩/١/٨

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٧٤٧ في ١٩٧٩/١٢/٢٤

(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٧٤٨ في ١٩٧٩/١٢/٣١

(٤) الوقائع العراقية العدد ٢٨١٨ في ١٩٨١/٢/٢٣

مخصصات الزوجية والاولاد ، اذا كان يتقاضى هذه المخصصات ضمن راتبه التقاعدي .

خامسا - يمنح الحارس مخصصات مقطوعة تتراوح بين (٣٠-٣٥) دينارا فهريا ، يحدد مقدارها الوزير المختص أو رئيس الدائرة في المؤسسات والدوائر غير المرتبطة بوزارة ، حسب طبيعة وظروف العمل في كل مرفق .

سادسا - تزود مديرية الشرطة العامة الحراس المينين ، طبقا لاحكام هذا القرار ، بالسلاح المناسب للقيام بمهمة الحراسة .

سابعا - يجهز الحراس سنويا ببذلة صيفية وبذلة شتوية، ويكون زيهم وعلاماتهم بشكل موحد، وتتولى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ، تحديد ذلك بتعليمات تصدرها لهذا الغرض .

ثامنا - تسري احكام قانوني العمل والتقاعد والضمان الاجتماعي للعمال النافذين ، أو أي قانون يحل محلها ، بالنسبة للامور غير المنصوص عليها في هذا القرار .

تاسعا - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وينفذ اعتبارا من ١-٣-١٩٨١ .

## قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٣١٦ سنة ١٩٨١ (١)

استنادا الى احكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١-١٠-١٩٨١ ما يلي :

١ - تخويل الوزارات ومؤسسات الدولة والقطاع الاشتراكي ، صلاحية تشغيل العمال في قطاعات العمل التابعة لها ، دون الرجوع الى مكاتب العمل استثناء من احكام التشغيل المنصوص عليها في قانون العمل رقم ١٥١ لسنة ١٩٧٠ المعدل .

٢ - تستمر مكاتب العمل على ممارسة الوظائف المناطة بها فيما لا يتعارض واحكام هذا القرار .

٣ - يعاد النظر في قرارات تشكيل مكاتب العمل القائمة في ضوء تطور ومتطلبات العمل في منطقة كل مكتب .

٤ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، ويتولى الوزراء المختصون تنفيذه .





رقم (١٠) لسنة ١٩٦٧

نظام

خدمة الاجراء في مشاريع الخطة الاقتصادية (١)

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استنادا الى الفقرة (٣ - ا) من المادة الخامسة من قانون الخطة الخمسية رقم (٨٧) لسنة ١٩٦٥ .

وبناء على ما عرضه وزير التخطيط ووافق عليه مجلس الوزراء .

أمر بوضع النظام الآتي :

المادة الاولى - يقصد بالتعابير التالية المعاني المبينة ازاءها : -

١ - الوزير : الوزير المختص المخول من قبل مجلس التخطيط .

٢ - الاجير : الشخص المعين بموجب هذا النظام والعامل على تنفيذ مشاريع الخطة الاقتصادية الخمسية .

المادة الثانية - تحتسب الاجرة اليومية للاجير على اساس استحقاقه من الاجور الشهرية بموجب هذا النظام مقسوما على ( ٣٠ ) يوما .

المادة الثالثة - تحتسب الاجرة الشهرية للاجير الوارد عنوان عمله في الجداول الملحقه بقانون الملاك رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠ المعدل بما يستحقه من راتب اسمى ومخصصات غلاء المعيشة بموجب قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل (٢) .

المادة الرابعة - تحتسب الاجرة الشهرية للاجير الوارد عنوان عمله في الجدول رقم (٢) الملحق بنظام تعيين وترفيح المستخدمين رقم (٢٢) لسنة ١٩٥٨ المعدل بما يستحقه من راتب اسمى ومخصصات غلاء المعيشة بموجب النظام المذكور .

المادة الخامسة - للوزير منح الاجراء المهنيين

المذكورة عناوينهم في الجدول الملحق بهذا النظام مخصصات اضافية لا يتجاوز مقدارها خمسة عشر دينارا شهريا .

المادة السادسة - تطبق القواعد الملحقه بهذا النظام على الاجراء المعينين بموجبه (٣) .

المادة السابعة - تسرى شروط التوظيف والترفيح ومنح المخصصات الواردة في قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل ونظام تعيين وترفيح المستخدمين رقم (٢٢) لسنة ١٩٥٨ المعدل على الاجير ويحل الوزير المختص محل وزير المالية ومجلس الخدمة العامة في تطبيق أحكام هذا النظام .

المادة الثامنة - يطبق قانون العمل رقم (١) لسنة ١٩٥٨ المعدل على كافة الامور التي لم يرد ذكرها اعلاه .

المادة التاسعة - يجوز اصدار تعليمات لتسهيل تنفيذ هذا النظام .

المادة العاشرة - ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الحادية عشرة - على الوزراء تنفيذ هذا النظام .

كتب ببغداد في اليوم الثاني من شهر ذي الحجة لسنة ١٣٨٦ المصادف لليوم الثالث عشر من شهر آذار لسنة ١٩٦٧ .

#### القواعد الملحقه بالنظام

اولا - احتساب الممارسة المهنية السابقة لغرض تحديد الاجور اليومية أو الشهرية المقطوعة التي تدفع للاجراء وفقا للقواعد التالية : -

١ - يشترط تطابق عناوين العمال المهنيين للعناوين الاستخدامية المهنية الواردة في الجداول الملحقه بنظام تعيين وترفيح المستخدمين رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٨ لان قانون العمل رقم (١) لسنة ١٩٥٨ المعدل لم يتناول ذلك .

٢ - تحتسب الممارسة المهنية السابقة للعمال

(١) الوقائع العراقية العدد ١٣٩٧ في ١٠/٤/١٩٦٧ .

(٢) أنظر قرار مجلس قيادة الثورة رقم (٩٥) لسنة ١٩٧٤ بزيادة مخصصات غلاء المعيشة والزوجية .

(٣) تنص المادة الخامسة من قرار مجلس قيادة الثورة رقم (٩١١) لسنة ١٩٧٦ على أن ( يمنع تعيين أى أجير بموجب

نظام خدمة الاجراء في مشاريع الخطة الاقتصادية رقم (١٠) لسنة ١٩٦٧ ) - أنظر « مستخدمون » .

المهنيين فقط بكامل مدتها اذا كانت مقضية في الجهات التالية وتمت الممارسة بعد بلوغ العامل سن الثامنة عشرة من العمل .

( أ ) الدوائر الرسمية .

(ب) الدوائر شبه الرسمية .

(ج) الشركات والمعامل التي تخضع حساباتها لمصادقة مديرية ضريبة الدخل العامة .

٣ - يجب ان لا تزيد اجرة العامل المهني الشهرية عن الحد الاعلى لراتب العنوان المطابق له في الجداول الملحقه بالنظام المذكور بعد اخذ راتب الحد الادنى بنظر الاعتبار كابتداء للخدمة عند احتساب الممارسة .

٤ - لا تؤخذ الممارسة المهنية السابقة بنظر الاعتبار لمهنتين وان كانتا متماثلتين كمساعد آلى وآلى ويمنع منعاً باتاً ضم ممارسة المهنة السابقة لمهنتين مختلفتين .

٥ - تكون نسبة الزيادات السنوية عن ممارسة المهنة كالآتى : -

( أ ) ٥٠٠ فلس شهرياً للذين يقل مجموع أجرهم الشهري عن ثمانية دنانير .

(ب) ٧٥٠ فلساً شهرياً للذين يبلغ مجموع أجرهم الشهري ثمانية دنانير حتى أربعة عشر ديناراً .

(ج) ١٠٠٠ ديناراً واحداً للذين تزيد أجورهم الشهرية على أربعة عشر ديناراً .

(د) ٢٥٠٠ دينارين ونصف للطيارين .

٦ - اذا كان اجر العامل الشهري الموجود في الخدمة عند نفاذ هذا النظام أكثر من الحد الاعلى المقرر للعنوان في الجداول الملحقه بنظام تعيين وترقيع المستخدمين فيعتبر ذلك الاجر شخصياً ولا يزداد أجره مادام هو بنفس العنوان .

٧ - لا تحتسب الممارسة المهنية السابقة الا بتأييد من مديرية العمل العامة بعد اطلاعها على السجلات المختصة التي تثبت الممارسة المهنية .

٨ - لا يجوز زيادة أجور العمال المهنيين بموجب ما جاء اعلاه من تاريخ سابق على تاريخ صدور الامر بذلك .

٩ - على كافة الدوائر تزويد مديرية المحاسبات العامة بجدول يتضمن خلاصة ممارسة العامل المهني عند التعيين أو تعديل الاجر بعد احتساب الممارسة السابقة لتدقيق ذلك .

١٠ - في حالة قيام اى مؤسسة رسمية أو شبه رسمية باحتساب الممارسة السابقة لوظيفة غير مهنية أى غير مذكورة في جدول الوظائف المهنية المذكورة ادناه سهواً فعليها اعادة النظر في الموضوع والغاء الاوامر الصادرة خلافاً لذلك واسترجاع ما صرف زائداً للاجير أو المستخدم حسب الاصول .

ثانياً - عناوين الوظائف التي بالامكان احتساب ممارستها .

الراتب	العنوان	التسلسل
٨٠-٣٥	طيار	١
٣٠-١٦	مركب اسنان	٢
٣٠-٨	اسكافي	٣
١٤-١٠	أمين الراديو	٤
٥٠-١٦	آلى	٥
	لاحم	٦
٣٠-١١	براد	٧
٣٠-١٠	بندقي	٨
١٩-١٠	حداد	٩
٢٤-١١	خراط	١٠
١٨-٩	خياط	١١
٥٠-٢٠	حفار معادن	١٢
٢٤-١٠	حفار أبار	١٣
٢٥-٢٠	ربان بحرى	١٤
٥٥-٢٧	ربان كراة	١٥
٢٠-١٥	ربان نهري	١٦
٢٠-١١	سائق	١٧
٢٠-١٢	سائق بحرى	١٨
٢٢-١٤	سائق رافعة أثقال	١٩
٥٠-٢٠	سباك سطور	٢٠
٢٠-٨	سباك	٢١
١٧-٩	سراج	٢٢

الراتب	العنوان	السلسلة	الراتب	العنوان	السلسلة
	مصلح راديو طائرات	٤٦	١٤-١٠	سمكري	٢٣
٢٤-١١	أو ساعات		٢٤-١١	صباغ	٢٤
٣٥-١٥	مصور	٤٧	٤٥-١٦	طباع أول	٢٥
٤٠-٢٥	مصور سينمائي	٤٨	٣٥-١٣	طباع ثاني	٢٦
٤٠-٢٠	ناصب ديزل	٤٩	٢٥-١٥	غواص	٢٧
٣٠-١١	ناصب مكائن	٥٠	٣٠-١٠	فاحص اسلحة	٢٨
٢٤-١٠	نجار	٥١	٣٥-١٥	كهربائي	٢٩
٢٤-١١	نحاس	٥٢	١٧-٩	مأمور بدالة	٣٠
٣٠-١٠	نساج	٥٣	١٤-٦	مأمور خطوط	٣١
	سائق اليات السكة	٥٤	٢٥-١١	مأمور فحوص	٣٢
٢٧/٥٠٠-١٢/-	معاون سائق اليات السكة	٥٥	٣٥-١١	مأمور لاسلكي	٣٣
٢٢/٥٠٠-٨/-			٢٠-٩	مأمور مخابرة	٣٤
٢٨/٥٠٠-١٢/-	سائق بلدوزر	٥٦	١٦-١٠	مأمور مختبر	٣٥
٢٨/٥٠٠-١٢/-	سائق كسارة	٥٧	٢٠-١٠	مأمور هوائيات لاسلكية	٣٦
١٢/٦٠٠-٧/-	سائق محرك نفطي	٥٨	٣٠-١٢	مجلد	٣٧
١٧/٧٠٠-٨/-	سائق محرك ديزل	٥٩	١٨-١٠	محنت فني	٣٨
١١/٧٠٠-٧/-	سائق مضخة	٦٠	٤٠-١١	مخابر كاشوف (رادار)	٣٩
١٠/٩٠٠-٦/٤٠٠	طراق	٦١	٥٥-١٧	مدرب دورات ميكانيكية	٤٠
٢٤/٩٠٠-٢٠/٤٠٠	عامل أول درجة أولى	٦٢	١٩-١٠	مدرب مهني	٤١
١٤/١٠٠-٧/-	مداد خطوط كهرباء	٦٣	٤٠-١٤	مدرب	٤٢
١٦/٨٠٠-٧/٩٠٠	مركب اسلاك	٦٤		مصلح أجهزة سلكية	٤٣
١٩/٥٠٠-٨/-	عريف سكة	٦٥	٤٠-١١	ولاسلكية ومخابرة	
١٥/- - ٧/-	معاون حرفي	٦٦	٣٠-٨	مصلح أنابيب	٤٤
٢٥/٥٠٠-٨/-	حرفي	٦٧		مصلح كاشوف (رادار)	٤٥
	حرفي درجة أولى	٦٨	٤٠-١١	أو شبكات سلكية	
٢٧/٥٠٠-٢٢/٥٠٠					





### تعليمات عدد (١٠) لسنة ١٩٧٨ (١)

استنادا الى ماورد في الفقرة (٢) من المادة الثامنة من قانون حدود الدرجات العمالية وأجورها ، في قطاع التشييد رقم (١٢) لسنة ١٩٧٨ المعدل وتسهيلا لتطبيق احكام قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (١٥٠٢) والمؤرخ في ١٩-١١-١٩٧٨

#### اصدرنا التعليمات التالية :

١ - تطبق احكام الفقرة (الاولى) من تعليمات عدد (٨) لسنة ١٩٧٨ بقرتها ، على جميع العمال العرب العاملين في دوائر الدولة ومؤسساتها ، ممن يزاولون ذات الاعمال الوارد ذكرها في قانون حدود الدرجات العمالية في قطاع التشييد رقم (١٢) لسنة ١٩٧٨ المعدل ، مع مراعاة ما يلي :

( أ ) يتم تقييم العمال العرب ، وتحديد مهنتهم وأجورهم ، من قبل نفس اللجان المنصوص عليها في الفقرة (الاولى) من التعليمات أعلاه .

(ب) يعدل أجر العامل ، الى الحد الادنى لاجر مهنته ، اذا كان أجره الحالي أقل من ذلك .

(ج) اذا كان الاجر الشهري الحالي للعامل ، مضافا اليه مخصصات السكن يزيد على الاجر الذي تحدده اللجان بنتيجة تقييمه ، فيعتبر الاجر الحالي أجرا شخيصيا ، وعندئذ لا يمنح سوى نصف الزيادة السنوية التي يستحقها ، الى حين استحقاقه الاجر المحدد بمضى المدة ، ويمنح حينئذ الزيادة السنوية الكاملة حسب استحقاقه ، اذا

استمر بالعمل في القطر سنة أخرى او أكثر .

٢ - تكون المدة المقررة لانجاز مهمة اللجان ، بالنسبة للعمال العرب ستون يوما ، اعتبارا من تاريخ نشر هذه التعليمات في الجريدة الرسمية .

٣ - تصدر أوامر ( وزارية أو ادارية ) حسب مقتضيات الاحوال ، بتعيين من يتم تقييمه ، وفق الفقرات ( أ،ب،ج ) من الفقرة (١) ، بالاجر المحدد من قبل اللجنة اعلاه ، ويحل الامر محل العقد ( الملغى ) .

٤ - تلغى عقود العمال العرب المتعاقدين ، بموجب عقد العمال والفنيين من رعايا الدول العربية ممن لم ترد عناوين مهنتهم في الجداول الملحقة بالقانون أعلاه ، ويصدر أمر اداري بتعيينهم بنفس الاجرة الشهرية المقررة في العقد ، زائدا جميع ما يتقاضاه من مخصصات بضمنها السكن ، ويعتبر راتباً شهريا مقطوعا للمدة المتبقية من العقد (الملغى) ثم يعامل بعدها معاملة العامل العراقي ، استنادا الى المادة الخامسة من قانون العمل رقم (١٥١) لسنة ١٩٧٠ المعدل ، اذا أبدى الرغبة في الاستمرار بالعمل في القطر .

٥ - العامل العربي الوارد عنوان مهنته في الجداول الملحقة بالقانون ومتعاقد ، بموجب عقد غير العراقيين ، يستمر العمل ، بموجب العقد المذكور لحين انتهاء أجله ، وبعدها يتم تعيينه حسب احكام القانون .

وزير الاسكان والتعمير





رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠

## قانون

## الملاك (١)

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه وزير المالية ووافق عليه مجلس الوزراء .

## صدق القانون الآتي :

**المادة الاولى -** تقرر الرواتب التي تخصص للوظائف في دوائر الحكومة وفقاً لما هو مبين في الجداول الملحق بهذا القانون .

**المادة الثانية -** يكون الوزير المختص مسؤولاً عن ادارة وزارته بصورة اقتصادية فيما يتعلق بعدد الموظفين ودرجاتهم وضرورة توفر الكفاءة العالية فيهم بالنسبة للواجبات المناطة بهم .

**المادة الثالثة -** يكون وزير المالية مسؤولاً عن تحديد عدد ودرجات جميع الوظائف في كافة الوزارات سواء كانت للموظفين أو المستخدمين وإذا اقترحت أية وزارة اجراء أى تغيير في ملاكها، فعليها ان تقدم الى وزارة المالية بياناً وافياً يتضمن الاسباب المبررة لاجراء التغيير ولوزير المالية ان يحقق في الحاجة الى التغيير المطلوب واتخاذ القرار المناسب .

**المادة الثالثة ( مكررة ) (٢) -** لوزير المالية عند الضرورة وتحقق مصلحة عامة الموافقة على استعمال عناوين الوظائف الخاصة الواردة بالجدول رقم (٣) الملحق بقانون الملك رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٠ المعدل من قبل الوزارات الاخرى التي تستوجب اعمال تلك العناوين وله كذلك احدث بعض عناوين الوظائف العامة في أنظمة ، أو قواعد الخدمة للدوائر شبه الرسمية لدوائر رسمية ذات طبيعة مماثلة للدوائر المذكورة باضافتها الى الجداول

الملحق بقانون الملك ، بناء على اقتراح الوزير المختص .

**المادة الرابعة -** على كل وزير ان يضمن عدد ودرجات الموظفين اللازمين لكل دائرة تابعة له خلال السنة المالية التالية ، ويقدم التخمين الى وزير المالية في التاريخ الذي يعينه وبعد مصادقة وزير المالية على التخمين يلحق بالميزانية جدول خاص يبين الاعداد والدرجات ويجوز اجراء التغييرات فيه خلال السنة بموجب احكام المادة الثالثة من هذا القانون .

**المادة الخامسة - ١ -** يجوز ان يزيد عدد الوظائف المشغولة عن عدد الدرجات المصدقة بما يساوي عدد الوظائف الشاغرة في الدرجة التي تليها .

٢ - يجوز ان يعين أو ان يشغل موظف وظيفة أعلى من وظيفته بدرجة واحدة اذا ثبتت كفاءته بعين طريقة الترفيع المتبعة بموجب احكام قانون الخدمة المدنية ويجوز ترفيعه عند اكماله المدة بأمر من الوزير .

**المادة السادسة -** لوزير المالية ان ينقل الوظائف من ملاك لآخر لغرض نقل موظف من دائرة لاخرى بعد مراعاة اعتماد الميزانية المخصص للدائرة المنقول اليها .

**المادة السابعة -** لمجلس الوزراء حذف الوظائف الزائدة عن الحاجة من الملك بناء على اقتراح من وزير المالية يذكر فيه عنوان الوظيفة الزائدة واسم شاغلها .

**المادة الثامنة -** تصدق ملاكات الموظفين والمستخدمين من قبل وزير المالية وتبقى نافذة خلال السنة المالية التي تعود اليها واذا حلت السنة المالية الجديدة ولم يكن قد صدر قانون ميزانيتها ، تبقى هذه الملاكات نافذة حتى المصادقة

(١) القوانين العراقية العدد ٣٠٠ في ١٩٦٠/٢/٦ .

(٢) اضيفت بالقوانين العراقية العدد ٢٤٤٩ في ١٩٧٢/٣/٩ وعُدلت بالقانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٧٧ المنشور

بالقوانين العراقية العدد ٢٥٨٤ في ١٩٧٧/٤/٢٥

- ٥ - عضو مكتب في مجلس قيادة الثورة .
- ٦ - مستشار مكتب في مجلس قيادة الثورة .
- ٧ - مدير عام مكتب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة .
- ٨ - مستشار في رئاسة ديوان رئاسة الجمهورية .
- ٩ - رئيس تشريفات رئاسة الجمهورية .
- ١٠ - رئيس مجلس الرقابة المالية .
- ١١ - رئيس مجلس الخدمة العامة .
- ١٢ - رئيس جامعة .
- ١٣ - رئيس المجلس الاعلى للبحوث العلمية .
- ١٤ - رئيس ديوان التدوين القانوني .
- ١٥ - رئيس الادعاء العام .
- ١٦ - رئيس ديوان الاوقاف .
- ١٧ - وكيل وزارة .
- ١٨ - سفير .
- ١٩ - عضو لجنة المتابعة في رئاسة ديوان رئاسة الجمهورية .
- ٢٠ - عضو مجلس الرقابة المالية .
- ٢١ - عضو مجلس الخدمة العامة .
- ٢٢ - نائب رئيس جامعة .
- ٢٣ - محافظ .
- ٢٤ - محاسب قانوني أول .
- ٢٥ - خبير في شؤون النفط .
- ٢٦ - مستشار في وزارة .
- ٢٧ - مدير مكتب خاص لنائب رئيس الجمهورية (٤) .

على ملاكات السنة المالية الجديدة مع مراعاة أحكام المادة الثالثة من هذا القانون (١) .

**المادة التاسعة (٢) -** لمجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص وتأيد وزير المالية تحديد راتب ومؤهلات من يعين بوظيفة درجتها خاصة .

**المادة العاشرة -** تحسب المدة المقضية في الوظائف الخاصة لاغراض العلاوة والترفيع عند التعيين أو الانتقال الى غيرها من الوظائف الأخرى .

**المادة الحادية عشرة -** لوزير المالية اصدار التعليمات اللازمة لتطبيق أحكام هذا القانون .

**المادة الثانية عشرة -** يلغى قانون الملاك رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٦ .

**المادة الثالثة عشرة -** ينفذ هذا القانون اعتبارا من ١ / نيسان / ١٩٦٠ .

**المادة الرابعة عشرة -** على الوزراء تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم التاسع والعشرين من شهر رجب ١٣٧٩ المصادف لليوم الثامن والعشرين من شهر كانون الثاني لسنة ١٩٦٠ .

#### جدول رقم (١)

#### وظائف التدرجات الخاصة (٣)

- ١ - أمين السر العام لمجلس قيادة الثورة .
- ٢ - رئيس ديوان رئاسة الجمهورية .
- ٣ - سكرتير خاص لرئيس الجمهورية .
- ٤ - رئيس مكتب في مجلس قيادة الثورة .

(١) وتنص المادة الثانية من قرار مجلس قيادة الثورة رقم (١١٥٩) سنة ١٩٧٥ على تخويل وزارة الخارجية صلاحية تعديل ملاكاتها المصدقة خلال السنة المالية - أنظر مستخدمون وينص قرار مجلس قيادة الثورة رقم (٥٦٥) سنة ١٩٧٨ على أن يشكل ملاك خاص لمديرية تنظيم الاتصالات بديوان وزارة الداخلية ، مدقق ويصادق عليه من قبل وزارة المالية سنويا ولوزير الداخلية أو من يخوله نقل جميع العاملين في المديرية المذكورة من منتسبي قوى الأمن الداخلي من ضباط ومفوضين ومراتب الى ملاك المديرية ذاتها ، ولوزير الداخلية أو من يخوله يسد الشواغر في ملاك المديرية عن طريق النقل من المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي - والوقائع العراقية العدد ٢٦٥٢ في ١٩٧٨/٥/٨ .

(٢) معدلة بالقانون رقم (١٠٧) لسنة ١٩٦٨ المنشور بالوقائع العراقية العدد ١٦٢٦ في ١٩٦٨/٩/٢٢ - هذا وقد اصدر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٢/٨/١٣ القرار رقم (٥٨٧) لسنة ١٩٧٢ وينص على ما يأتي :

- ١ - تحديد راتب الحد الأدنى للوظائف ذات الدرجة الخاصة ب (١٠٠) دينار بدلا من (١٢٠) دينار .
- ٢ - تحديد راتب الحد الأدنى لوظيفة وكيل وزارة ب (١٤٠) دينار .
- ٣ - يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره . ولا تسرى أحكامه على من سبق تعيينه براتب يزيد عن الحد الأدنى المشار اليه في الفقرتين (١) و (٢) أعلاه . مجموعه القوانين والأنظمة لسنة ١٩٧٢ ص ٢٥٨ ) .

(٣) مستبدل بموجب القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ المنشور بالوقائع العراقية عدد ٢٣٣٨ في ١٩٧٤/٤/٧ .

(٤) احدثت بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ٥٨٤ لسنة ١٩٧٤ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٣٥٩ في ١٩٧٤/٦/٢ .

حدود الرواتب		عنوان الوظيفة
الحد الأدنى	الحد الأعلى	
٥٠ - ١٢٥		مبرمج
٢٨ - ٩٥		مساعد مبرمج
٧٠ - ١٥٠		محلل أنظمة
٥٠ - ١٢٥		مساعد محلل أنظمة
٥٠ - ١٢٥		رئيس أبحاث
٥٠ - ١٢٥		رئيس ملاحظين
٣٦ - ١٢٥		باحث
٣٦ - ٩٥		ملاحظ
٢٨ - ٩٥		مساعد باحث
٢٨ - ٦٥		معاون ملاحظ
٢٨ - ٩٥		مدقق
١٨ - ٦٥		معاون مدقق
١٨ - ٦٥		منتجة فنية (٦)
١٥ - ٦٥		مراقب مياه
١٥ - ٦٥		كاتب
١٥ - ٩٥		كاتب طابعة بلغتين
١٥ - ٦٥		كاتب طابعة بلغة واحدة
١٨ - ٩٥		عداد
١٥ - ٤٥		مأمور تبليغ
١٥ - ٤٥		مباشر
١٥ - ٤٥		مبلغ
١٥ - ٤٥		رزام

٢٨- نائب رئيس لجنة الطاقة الذرية (١) .
٢٩- سكرتير خاص لنائب رئيس مجلس قيادة الثورة (٢)
٣٠- مستشار مالى (٣) .
٣١ - مدير الديوان العام برئاسة الجمهورية (٤) .
٣٢ - مدير عام وسكرتير شخصى فى مكتب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة (٥)
جدول رقم (٢)
الوظائف العامة (٦) .
اولا - الوظائف العامة :

حدود الرواتب		عنوان الوظيفة
الحد الأدنى	الحد الأعلى	
١٠٠ - ١٨٠		مدير عام
١٠٠ - ١٨٠		مفتش عام
١٠٠ - ١٨٠		سكرتير عام مجلس خبير
١٠٠ - ١٨٠		مشاور قانونى للوزارة
٧٠ - ١٥٠		معاون مدير عام
٧٠ - ١٥٠		معاون مفتش عام
٧٠ - ١٥٠		مشاور قانونى
٧٠ - ١٥٠		سكرتير
٧٠ - ١٥٠		مدير
٧٠ - ١٥٠		رئيس أبحاث أول
٧٠ - ١٥٠		مبرمج أقدم

- ٢٨- نائب رئيس لجنة الطاقة الذرية (٧) .  
٢٩- سكرتير خاص لنائب رئيس مجلس قيادة الثورة (٢)  
٣٠- مستشار مالي (٣) .

- ٣١- مدير الديوان العام برئاسة الجمهورية (٤) .

- ٣٢- مدير عام وسكرتير شخصي في مكتب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة (٥)

## جدول رقم (٢)

## الوظائف العامة (٦) .

## أولا - الوظائف العامة :

حدود الرواتب		عنوان الوظيفة
الحد الأدنى	الحد الأعلى	
١٨٠	١٠٠	مدير عام
١٨٠	١٠٠	مفتش عام
١٨٠	١٠٠	سكرتير عام مجلس
١٨٠	١٠٠	خبير
١٨٠	١٠٠	مشاور قانوني للوزارة
١٥٠	٧٠	معاون مدير عام
١٥٠	٧٠	معاون مفتش عام
١٥٠	٧٠	مشاور قانوني
١٥٠	٧٠	سكرتير
١٥٠	٧٠	مدير
١٥٠	٧٠	رئيس أبحاث أول
١٥٠	٧٠	مبرمج أقدم

(١) أضيفت بقرار مجلس قيادة الثورة رقم (١٠٦٠) لسنة ١٩٧٦ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٥٥٥ في ١٩٧٦/١٠/٢٥ .

(٢) أضيفت بقرار مجلس قيادة الثورة رقم (١٢٣٩) لسنة ١٩٧٦ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٥٦١ في ١٩٧٦/١٢/٦ وقد نص هذا القرار على حذف هذه الوظيفة من الفقرة (أولا) من الجدول رقم (٣) .

(٣) أضيفت بقرار مجلس قيادة الثورة رقم (٧٦٠) لسنة ١٩٧٧ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٦٠٠ في ١٩٧٧/٧/١٨

(٤) مستبدل بموجب القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ المشار إليه .

(٥) ينص قرار قيادة الثورة رقم ٩٨١ لسنة ١٩٧٩ على أن تكون ( درجة مدير الديوان العام ) في ملاك رئاسة

ديوان رئاسة الجمهورية درجة خاصة - الوقائع العراقية العدد ٢٧٢٥ في ١٩٧٩/٨/١٣

(٦) أحدثت بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٢٠٨ لسنة ١٩٧٤ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٤١٤ في

١٩٧٤/١١/١٦ وقد نص هذا القرار أيضا على أحداث (٣٠) درجة بعنوان ( منتجة فنية ) في ملاك وزارة التربية ، وتحويل

وزير التربية تعيين خريجات مدارس الفنون البيتية/قسم الخياطة في الوظائف المذكورة من سبق لهم التدريب في

المشغل الفني للتدريب والانتاج للخياطة .



عنوان الوظيفة		حدود الرواتب		عنوان الوظيفة		حدود الرواتب	
الحد الأدنى	الحد الأعلى	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الحد الأدنى	الحد الأعلى
١٥ - ٤٥		١٥ - ٤٥		مأمور استنساخ		١٥ - ٤٥	
١٥ - ٤٥		١٥ - ٤٥		متسلم بضائع		١٥ - ٤٥	
١٥ - ٤٥		١٥ - ٦٥		مرشد		١٥ - ٦٥	
١٥ - ٤٥		١٥ - ٦٥		مشف اجتماعي		١٥ - ٦٥	
١٥ - ٤٥		١٥ - ٤٥		ساعي		١٥ - ٤٥	
١٥ - ٤٥		١٥ - ٤٥		عازف		١٥ - ٤٥	
١٥ - ٤٥		١٥ - ٤٥		عضو فرقة تمثيل		١٥ - ٤٥	
١٥ - ٤٥		١٥ - ٤٥		رئيس رزامين		١٥ - ٤٥	
١٥ - ٤٥		١٥ - ٤٥		رئيس موزعين		١٥ - ٤٥	
١٥ - ٤٥		١٥ - ٤٥		رئيس مبلغين		١٥ - ٤٥	
١٥ - ٤٥		١٥ - ٤٥		موزع		١٥ - ٤٥	
١٥ - ٤٥		١٥ - ٤٥		خطاط		١٥ - ٤٥	
١٥ - ٦٥		١٥ - ٤٥		ماسح خرائط (١)		١٥ - ٤٥	
١٥ - ٦٥		١٥ - ٤٥		مأمور بدالة		١٥ - ٤٥	
١٨ - ٩٥		١٥ - ٤٥		مأمور تسجيل		١٥ - ٤٥	
٢٨ - ١٢٥		١٥ - ٤٥		مأمور حمام		١٥ - ٤٥	
١٨ - ١٢٥		١٥ - ٤٥		رئيس مأموري ساحة		١٥ - ٤٥	
ثانياً - الوظائف العامة الحسابية والتفقيعية :		١٥ - ٤٥		مأمور ساحة		١٥ - ٤٥	
		١٥ - ٤٥		رئيس مأموري فحص		١٥ - ٤٥	
٧٠ - ١٥٠		١٥ - ٤٥		مأمور فحص		١٥ - ٤٥	
٥٠ - ١٢٥		١٥ - ٤٥		مخبر محلي		١٥ - ٤٥	
٢٨ - ٩٥							
١٥ - ٦٥							

(٢٠١) مصححة بالبيان الصادر من رئيس ديوان رئاسة الجمهورية المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٣٦٧ في ١٩٧٤/٢/٢٢ .

(٣) بدل عنوان هذه الوظيفة بالبيان الصادر من رئيس ديوان رئاسة الجمهورية المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٣٩٥ في ١٩٧٤/٩/١٠ .

(٤) نقلت هذه الوظيفة من جدول الوظائف الطبية والصحية وذلك بموجب قرار مجلس قيادة الثورة رقم (٩٧٩) لسنة ١٩٧٤ المنشور بالوقائع العراقية عدد ٢٣٩٦ في ١٩٧٤/٩/١٤ .

(٥) نقلت هذه الوظيفة من جدول الوظائف الخاصة بوزارة الاعلام وذلك بموجب قرار مجلس قيادة الثورة رقم (١٣٢٣) لسنة ١٩٧٤ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٤٢٤ في ١٩٧٤/١٢/١٤ .

(٧،٦) أضيفت بقرار مجلس قيادة الثورة رقم (٧٣٠) لسنة ١٩٧٨ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٦٥٨ في ١٩٧٨/٦/١٢ .

(٨) أضيفت بقرار مجلس قيادة الثورة رقم (١٢١٠) لسنة ١٩٧٧ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٦٢١ في ١٩٧٧/١١/١٤ .

عنوان الوظيفة		حدود الرواتب	
الحد الأدنى	الحد الأعلى	الحد الأدنى	الحد الأعلى
مدير تدقيق حسابات	٧٠ - ١٥٠	مرشد زراعي أول (٣)	٧٠ - ١٢٥
مدقق حسابات أقدم	٥٠ - ١٢٥	مراقب زراعي (٤)	١٨ - ٦٥
مدقق حسابات	٢٨ - ٩٥	مرشد زراعي (٥)	٢٢ - ٩٥
معاون مدقق حسابات	١٨ - ٦٥	مراقب حقل	١٥ - ٦٥
ثالثا - الوظائف الحيازية :		سادسا - الوظائف الجامعية والتعليمية :	
مدير مخازن	٧٠ - ١٥٠	( أ ) الوظائف الجامعية :	
أمين مخزن	١٨ - ٩٥	عميد	١٠٠ - ١٨٠
أمين صندوق	١٨ - ٩٥	أستاذ	١٠٠ - ١٨٠
معاون أمين صندوق	١٨ - ٦٥	أستاذ مشارك	١٠٠ - ١٨٠
جوابي	١٥ - ٦٥	أستاذ مساعد	٧٠ - ١٨٠
معاون أمين مخزن	١٨ - ٦٥	مدرس في الجامعة	٥٠ - ١٨٠
رابعا - الوظائف الهندسية :		معيد	٣٦ - ١٥٠
رئيس مهندسين	١٠٠ - ١٨٠	باحث جامعي	٥٠ - ١٨٠
معاون رئيس مهندسين	٥٠ - ١٥٠	مساعد باحث جامعي	٣٦ - ١٥٠
مهندس أقدم	٥٠ - ١٥٠	(ب) الوظائف التعليمية :	
مهندس	٥٠ - ١٥٠	اختصاصي تربوي <sup>(٦)</sup>	١٣٥٥٠٠ - ١٨٠
معاون مهندس	٢٤ - ١٢٥	مشرف تربوي	٥٠ - ١٥٠
مهندس تطبيقي (١)	٢٦ - ١٥٠	مدير قسم فني أو علمي	٧٠ - ١٥٠
معاون مهندس تطبيقي (٢)	٢٤ - ١٢٥	مدير تربية محافظة	٢٨ - ١٥٠
خامسا - الوظائف الزراعية :		معاون مدير تربية محافظة	٢٨ - ١٥٠
مهندس زراعي أول	١٠٠ - ١٨٠	مدرس	٢٤ - ١٥٠
مهندس زراعي	٧٠ - ١٥٠	معلم جامعي يحمل شهادة جامعية	
معاون مهندس زراعي	٢٤ - ١٢٥	أوليه	٢٨ - ١٥٠
		معلم	١٨ - ١٢٥

(٢٠١) أضيفت بقرار مجلس قيادة الثورة رقم (٢٧) لسنة ١٩٧٧ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٥٦٨ في

١٩٧٧/١/٢٤ .

(٥٤٠٣) معدلة بقرار مجلس قيادة الثورة رقم (٧٠٨) لسنة ١٩٧٤ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٣٧٢

في ١٩٧٤/٧/١٠ .

(٦) معدلة بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨٨١ لسنة ١٩٨١ الوقائع العراقية العدد ٢٨٤٠ في ١٩٨١/٧/٢٠

حدود الرواتب		عنوان الوظيفة	حدود الرواتب		عنوان الوظيفة
الحد الأدنى	الحد الأعلى		الحد الأدنى	الحد الأعلى	
٣٦ - ١٥٠		طبيب أسنان ( مفتش )	٥٠ - ١٥٠		مشرف وسائل تعليمية (١)
٢٨ - ١٥٠		طبيب بيطرى	٥٠ - ١٥٠		مشرف مختبرات
٣٦ - ١٥٠		طبيب بيطرى ( مفتش )	٢٨ - ١٥٠		مشرف فنى (٢)
٢٨ - ١٥٠		صيدل	١٨ - ٩٥		منفذ تصاميم (٣)
٧٠ - ١٥٠		رئيسة مرضات جامعية	١٨ - ٩٥		مصمم وسائل تعليمية (٤)
٧٠ - ١٥٠		مدير صحة (٨)	١٨ - ٩٥		مدرب فنى (٥)
٢٧٧٥٠٠/١٧٠٥٠٠		مدير مختبر (٩)	سابعا - الوظائف الطبية والصحية :		
٧٠ - ١٥٠		مدير مدرسة تمرىض (١٠)	١٨٠ - ١٠٠		مدير معهد فنى
٢٨ - ١٢٥		مرضة جامعية	٧٠ - ١٨٠		طبيب اختصاصى (٦)
٢٨ - ١٢٥		رئيسة مرضات فنية (١١)	١٠٠ - ١٨٠		طبيب أسنان اختصاصى
١٨ - ١٢٥		مرضة فنية	١٠٠ - ١٨٠		مدير مستشفى
١٥ - ٩٥		مرضة مأذونة (١٢)	١٠٠ - ١٨٠		رئيس صحة
١٨ - ٩٥		قابلة فنية	١٠٠ - ١٥٠		مدير عيادة
١٥ - ٩٥		قابلة مأذونة (١٣)	٥٠ - ١٨٠		اختصاصى بكتريولوجى
٢٨ - ٩٥		رئيس مضمدين	٢٨ - ١٥٠		بكتريولوجى
١٨ - ١٢٥		مرض فنى ( ١٣ مكرر )	٥٠ - ١٨٠		اختصاصى بايولوجى
١٥ - ٩٥		مضمم	٢٨ - ١٥٠		بايولوجى
١٥ - ٦٥		مضمم بيطرى	٤١ - ١٥٠		طبيب
٢٢ - ١٢٥		معاون طبى (١٤)	٤١ - ١٨٠		طبيب ( مفتش ) (٧)
			٢٨ - ١٥٠		طبيب أسنان

(٢٠١) أضيفت وظيفتا مشرف وسائل تعليمية (٥٠-١٥٠) ومشرف فنى ( ٢٨ - ١٥٠ ) بقرار مجلس قيادة الثورة رقم (١٤١٤) لسنة ١٩٧٥ المنشور بالوقائع العراقية - العدد ٢٥٠٩ فى ١٩/١/١٩٧٦ وعدلت بقرار مجلس قيادة الثورة رقم (١٩١) لسنة ١٩٧٧ المنشور بالوقائع العراقية - العدد ٢٥٧٤ فى ٧/٣/١٩٧٧ وينص هذا القرار الأخير على أنه ( لا يرفع شاغل أحد العنوانين المذكورين الى راتب ١٣٠ - ١٥٠ ديناراً الا اذا حصل على شهادة جامعية أولية - وتتولى وزارة التربية وضع ضوابط محددة فيمن يشغل أحد العنوانين المذكورين من غير حملة الشهادة الجامعية الأولية ) اما وظيفة مشرف مختبرات ( ٥٠ - ١٥٠ ) فقد أضيفت بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ( ١٥٦٢ ) لسنة ١٩٧٨ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٦٨٨ فى ١٨/١٢/١٩٧٨ وينص هذا القرار على أن ( يتم أشغال العنوان المذكور من خريجي الدراساتين الاعدادية أو الجامعية على أن لا يرفع شاغل العنوان الى راتب ( ١٣٠ - ١٥٠ ) الا اذا حصل على شهادة جامعية أولية ) . (٥،٤،٣) أضيفت بقرار مجلس قيادة الثورة (١٤١٤) لسنة ١٩٧٥ المشار اليه .

(٦) معدلة بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ( ٤٥٧ ) لسنة ١٩٧٨ المنشور بالوقائع العراقية - العدد ٢٦٤٩ فى ١٧/٤/١٩٧٨ .

(٧) معدلة بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ( ١٢١٣ ) لسنة ١٩٧٤ المنشور بالوقائع العراقية - العدد ٢٤١٤ فى ١٦/١١/١٩٧٤ .

( ١٠،٩،٨ ) أحدثت بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ( ٦٥١ ) لسنة ١٩٧٤ المنشور بالوقائع العراقية - العدد ٢٣٦٥ فى ١٧/٦/١٩٧٤ معدلة بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ٥٦٦ لسنة ١٩٨٢ بالوقائع العراقية العدد ٢٨٨٤ فى ١٧/٥/١٩٨٢ (١١) عدل عنوان هذه الوظيفة بموجب قرار مجلس قيادة الثورة رقم (٩٧٩) لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

(١٢،١٣،١٤) معدلة بقرار مجلس قيادة الثورة رقم (٧٥٧) لسنة ١٩٧٧ المنشور بالوقائع العراقية - العدد ٢٦٠٠ فى ١٨/٧/١٩٧٧ أما رقم ١٣ مكرر فقد عدلت بقرار مجلس قيادة الثورة رقم (١٩٨) لسنة ١٩٧٩ - بالوقائع العراقية العدد ٢٦٩٩ فى ٢٦/٢/١٩٧٩ .



عنوان الوظيفة			حدود الرواتب		
			الحد الأدنى	الحد الأعلى	
معاون صيدلي (١)	٢٢ - ١٢٥	مساعد مختبر بيطري	٢٢ - ٩٥		
معاون وقائي (٢)	٢٢ - ١٢٥	تقني الأجهزة الطبية (١٣)	٢٢ - ٩٥		
معاون صحي فيزيائي	٢٢ - ٩٥	مفتش مجزرة	١٨ - ٦٥		
فاحص بصر (٣)	٢٢ - ١٢٥	موظف صحي بيطري	٢٢ - ٩٥		
مصور شعاعي (٤)	٢٢ - ١٢٥	مساعد طبي بيطري	٢٢ - ٩٥		
مساعد معهد	٢٢ - ٩٥	مسؤولة تغذية ( خريجة مدرسة			
محلل مختبر ( خريج كلية )	٢٨ - ١٥٠	الفنون المنزلية ) (١٤)	١٨ - ٦٥		
مساعد مختبر طبي (٥)	٢٢ - ١٢٥	معاون طبيب سريري (١٥)	٢٢ - ٩٥		
مساعد صيدلي (٦)	٢٢ - ١٢٥	مشرفة ١٦	١٨ - ٦٥		
مراقب صحي (٧)	٢٢ - ١٢٥	مركب أسنان ١٧	١٨ - ٩٥		
مشفق صحي (٨)	٢٢ - ١٢٥	معاون أخصائي	١٨ - ٩٥		
معالج طبيعي (٩)	٢٢ - ١٢٥	مأمور مختبر (١٨)	١٥ - ٦٥		
موظف صحي (١٠)	٢٢ - ١٢٥	مشرح (١٩)	١٥ - ٦٥		
معالج شعاعي	٢٢ - ٩٥	ملقح (٢٠)	١٥ - ٦٥		
مساعد مخدر (١١)	٢٢ - ٩٥	نظاراتي فني (٢١)	٢٢ - ٩٥		
مساعد طبيب أسنان	١٨ - ٩٥	معاون طبي وقائي للعيون (٢٢)	٢٢ - ٩٥		
مجبر فني	١٥ - ٦٥	إداري صحي (٢٣)	٢٢ - ٩٥		
زائرة صحية (١٢)	١٥ - ٩٥	باحثة صحية (٢٤)	٢٢ - ٩٥		

(٤٠٣،٢٠١) معدلة بقرار مجلس قيادة الثورة رقم (٧٥٧) لسنة ١٩٧٧ المنشور بالوقائع العراقية - العدد ٢٦٠٠ في ١٩٧٧/٧/١٨

- (٥) معدلة بقراري مجلس قيادة الثورة رقم (١٣٢٣) لسنة ١٩٧٤ ورقم ( ٧٥٧ ) لسنة ١٩٧٧ المشار اليهما .  
 (١٠،٩٠،٨،٧،٦) معدلة بقرار مجلس قيادة الثورة رقم (٧٥٧) لسنة ١٩٧٧ المشار اليه .  
 (١١) معدلة بقرار مجلس قيادة الثورة رقم (٢٠٢) لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .  
 (١٢) معدلة بقرار مجلس قيادة الثورة رقم (٧٥٧) لسنة ١٩٧٧ المشار اليه .  
 (١٣) أحدثت بقرار مجلس قيادة الثورة رقم (٣) لسنة ١٩٧٥ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٤٣١ في ١٩٧٥/١/١٥ وعدلت بقرار مجلس قيادة الثورة رقم (٢٠٢) لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .  
 (١٤) معدلة بقرار مجلس قيادة الثورة رقم (٢٠٢) لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .  
 (١٥) أضيفت بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ( ٩٨٣ ) لسنة ١٩٧٤ المنشور بالوقائع العراقية - العدد ٢٣٩٧ في ١٩٧٤/٩/١٨ .  
 (١٦) أحدثت بقرار مجلس قيادة الثورة رقم (١١٩٧) لسنة ١٩٧٤ المنشور بالوقائع العراقية - العدد ٢٤١٤ في ١٩٧٤/١١/١٦ .  
 (١٧) معدلة بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ( ٧٥٧ ) لسنة ١٩٧٧ المشار اليه .  
 (٢٠،١٩،١٨) نقلت هذه الوظائف من جدول الوظائف العامة بموجب قرار مجلس قيادة الثورة رقم ( ٩٧٩ ) لسنة ١٩٧٤ المشار اليه ثم عدلت بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ( ٧٥٧ ) لسنة ١٩٧٧ المشار اليه .  
 (٢٢،٢١) أضيفت بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ( ٧٠٥ ) لسنة ١٩٧٦ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٥٣٩ في ١٩٧٦/٧/١٢ .  
 (٢٣) أضيفت بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ( ٨٥٠ ) لسنة ١٩٧٦ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٥٤٤ في ١٩٧٦/٨/١٦ .  
 (٢٤) أضيفت بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ( ٢٠٤ ) لسنة ١٩٧٧ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٥٧٥ في ١٩٧٧/٣/١٤ .

(١) أضيفت بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ( ١٠٨٣ ) لسنة ١٩٧٧ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٦١٧ في ١٩٧٧/١٠/٢٤ .

(٢) معدلة بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ( ٧٥٧ ) لسنة ١٩٧٧ المشار إليه .

(٤) أضيفت بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ( ٦١٢ ) لسنة ١٩٧٨ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٦٥٤ في ١٩٧٨/٥/٢٢ .

(٥) أضيفت بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ٦١٨ لسنة ١٩٨٢ الوقائع العراقية العدد ٢٨٨٦ في ١٩٨٢/٥/٣١ .

(٦) معدلة بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ( ٩٨١ ) لسنة ١٩٧٨ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٦٦٧ في ١٩٧٨/٨/٧ .

(٧) معدلة بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ( ٥٦٢ ) لسنة ١٩٧٨ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٦٥٢ في ١٩٧٨/٥/٨ .

(٨) معدلة بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ( ٣٩٩ ) لسنة ١٩٧٧ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٥٨٣ في ١٩٧٧/٤/١٨ .

• ويصن هذا القرار على أن ( لا تشغل العنوان بالحد الأدنى المذكور الا من قبل خريجي المعاهد الفنية ) .

جدول رقم ( ٣ ) الوظائف الخاصة (١)			حدود الرواتب		
عنوان الوظيفة			الحد الأدنى	الحد الأعلى	عنوان الوظيفة
أولا مجلس قيادة الثورة :					
معاون مستشار مكتب في مجلس قيادة الثورة			٧٠ -	١٥٠ -	
ثانيا - رئاسة ديوان رئاسة الجمهورية :					
نائب رئيس ديوان رئاسة الجمهورية			١٠٠ -	١٨٠ -	
نائب رئيس تشريفات رئاسة الجمهورية			٧٠ -	١٨٠ -	
معاون رئيس ديوان رئاسة الجمهورية			٥٠ -	١٥٠ -	
معاون رئيس تشريفات رئاسة الجمهورية			٥٠ -	١٥٠ -	
تشريفاتي			٥٠ -	١٢٥ -	
ثالثا - ديوان الرقابة المالية :					
المحاسب القانوني الثاني			٧٠ -	١٥٠ -	
رئيس هيئة الرقابة المالية			٧٠ -	١٥٠ -	
مفتش الرقابة المالية			٧٠ -	١٥٠ -	
معاون مدير دائرة الرقابة			٥٠ -	١٢٥ -	
باحث الرقابة المالية			٥٠ -	١٢٥ -	
الرقيب المالي			٥٠ -	١٢٥ -	
المحاسب القانوني الثالث			٤٠ -	٩٥ -	
رابعا - مديرية التفتيش والمتابعة العامة في وزارة المالية (٢) :					
مفتش (٣)			٧٠ -	١٥٠ -	
معاون مفتش (٤)			٢٨ -	١٢٥ -	
خامسا - مديرية الواردات العامة :					
مدير واردات			٥٠ -	١٥٠ -	
مدير ضريبة العقار			٥٠ -	١٥٠ -	
حدود الرواتب					
عنوان الوظيفة			الحد الأدنى	الحد الأعلى	عنوان الوظيفة
مخمن ضريبة العقار			٢٨ -	٩٥ -	
مدير مال			١٨ -	٩٥ -	
مأمور مال			١٨ -	٦٥ -	
مأمور تحقق			١٨ -	٦٥ -	
مأمور حجز			١٥ -	٦٥ -	
سادسا - مديرية الكمرك والمكوس العامة :					
مدير كمرك ومكوس منطقة			١٠٠ -	١٥٠ -	
مدير مركز كمرك ومكوس			٧٠ -	١٥٠ -	
مفتش كمرك ومكوس			٧٠ -	١٥٠ -	
معاون مدير كمرك ومكوس			٥٠ -	١٢٥ -	
مخمن كمرك			٢٨ -	٩٥ -	
مأمور كمرك			١٨ -	٩٥ -	
مراقب كمرك			١٥ -	٦٥ -	
مخبر			١٥ -	٤٥ -	
سابعا - مديرية المحاسبات العامة :					
مدير خزينة			٥٠ -	١٥٠ -	
ثامنا - مديرية ضريبة الدخل العامة :					
مفتش ضريبة الدخل			٥٠ -	١٥٠ -	
مخمن ضريبة الدخل			٥٠ -	١٥٠ -	
تاسعا - مديرية الاملاك والاراضي الاميرية العامة:					
مدير املاك			٣٦ -	١٢٥ -	
عاشرا - وزارة الداخلية :					
مستشار مرور			١٠٠ -	١٥٠ -	
مفتش اداري			٧٠ -	١٨٠ -	
نائب محافظ			٥٠ -	١٥٠ -	
معاون محافظ			٥٠ -	١٥٠ -	
قائمة سبام			٥٠ -	١٥٠ -	
مدير مصلحة نقل الركاب			٣٦ -	١٢٥ -	
مدير ناحية (٥)			٢٨ -	١٢٥ -	
مدير تحرير (٦)			٣٦ -	١٢٥ -	

(١) مستبدل بموجب القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

(٤٠٣٠٢) معدل بالقانون رقم ( ١٠٦ ) لسنة ١٩٧٥ بإلغاء قانون التفتيش المالي رقم ( ١٤٣ ) لسنة ١٩٥٩ ( الوقائع

العراقية العدد ٢٤١٨ في ٢١/٧/١٩٧٥ ) .

(٥) معدلة بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٣٤٣ لسنة ١٩٧٩ الوقائع العراقية العدد ٢٧٣٨ في ٢٩/١٠/١٩٨٠ .

(٦) معدلة بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ( ١٠٢٥ ) لسنة ١٩٧٤ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٤٠١ في

١٩٧٤/٩/٣٠ .



عنوان الوظيفة			حدود الرواتب		
			الحد الأدنى	الحد الأعلى	
كاتب تحرير	١٥ - ٦٥	مفتش تسجيل عقارى	٥٠ - ١٥٠		
كاتب ناحية	١٥ - ٦٥	مدير تدقيق عقارى	٥٠ - ١٥٠		
قومسبر حدود (١)	٥٠ - ١٥٠	مدير هندسة التسجيل العقارى	٥٠ - ١٥٠		
احد عشر - مديرية الاحوال المدنية :		معاون مدير تدقيق عقارى	٢٨ - ٩٥		
مدير احوال مدنيه (٢)	٢٨ - ١٥٠	مدير تسجيل عقارى ثانى	٢٨ - ٩٥		
أمين سجل مدنى (٣)	١٨ - ٦٥	معاون مدير تسجيل عقارى	١٨ - ٦٥		
اثنا عشر - وزارة العدل :		مأمور تسجيل عقارى	١٨ - ٦٥		
نائب رئيس التدوين القانونى	١٠٠ - ١٨٠	اربعة عشر - مديرية الآثار العامة :			
مدون قانونى	١٠٠ - ١٨٠	اختصاصى آثار	٧٠ - ١٨٠		
المدعى العام	١٠٠ - ١٨٠	أمين متحف	٧٠ - ١٥٠		
نائب المدعى العام	٥٠ - ١٥٠	معاون أمين متحف	٣٦ - ١٢٥		
مفتش عدلى (٤)	١٠٠ - ١٨٠	مفتش آثار	٣٦ - ١٢٥		
مدير أموال القاصرين *	٥٠ - ١٥٠	منقب آثار	٢٨ - ١٢٥		
الكاتب العدل (٥)	٣٦ - ١٥٠	ملحق آثار	٢٨ - ٩٥		
مأمور تنفيذ	٣٦ - ١٢٥	مراقب آثار	١٨ - ٦٥		
معاون قضائى	٢٨ - ١٢٥	مرشد آثار	١٨ - ٦٥		
محقق عدلى (٦)	٢٨ - ١٥٠	محلل آثار	١٨ - ٦٥		
مأمور تنفيذ أقدم (٧)	٧٠ - ١٥٠	دليل متحف	١٨ - ٦٥		
معاون قضائى أقدم (٨)	٧٠ - ١٥٠	خمسة عشر - وزارة النفط والمعادن :			
رئيس مراقبى سلوك (٩)	٥٠ - ١٧٠	مفتش كيل نفط	٢٨ - ١٢٥		
مراقب سلوك أول (١٠)	٣٦ - ١٥٠	كيل نفط	١٥ - ٤٥		
مراقب سلوك (١١)	٢٨ - ١٢٥	سنة عشر - وزارة المواصلات :			
ثلاثة عشر - مديرية التسجيل العقارى العامة :		مدير مركزى ( بريد ، برق ، هاتف )	٥٠ - ١٥٠		
مدير تسجيل عقارى أول	٥٠ - ١٥٠				

(١) أضيفت بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ( ١٦٠ ) لسنة ١٩٧٨ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٦٣٨ فى ١٩٧٨/٢/٢٠ .

(٢) معدلة بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ( ٧٣٠ ) لسنة ١٩٧٨ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٦٥٨ فى ١٩٧٨/٦/١٢ .

(٣) أنظر جدول الوظائف العامة حيث أضيفت اليها وظيفة أمين سجل مدنى براتب ( ١٨ - ٩٥ دينارا ) وذلك بموجب قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٩٧٨/٧٣٠ .

(٤) معدلة بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ( ٦٦٩ ) لسنة ١٩٧٤ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٣٦٦ فى ١٩٧٤/٦/١٩ .

(٥) معدلة بقرار مجلس قيادة الثورة رقم (٢٢٠) لسنة ١٩٧٨ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٦٤١ فى ١٩٧٨/٣/٦ .

(٨٠٧) استحدثت بقرار مجلس قيادة الثورة رقم (٢٢٠) لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ويشترط فيمن شغل أى من هاتين الوظيقتين الحصول على الشهادة الجامعية الأولية .

(٩) ، (١٠) ، (١١) أضيفت بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٢٩٤ لسنة ١٩٧٩ الوقائع العراقية العدد ٢٧٢٧ فى ١٩٧٩/١٠/٢٢ ويشترط فيمن يعين باحد هذه العناوين الثلاثة أن يكون حاصلا على شهادة أولية جامعية . وله خدمة تؤهله لنيل راتب الحد الأدنى بالنسبة للدرجتين (٢٠١) .

\* معدلة بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٦٤٨ لسنة ١٩٧٩ الوقائع العراقية العدد ٢٦٩١ فى ١٩٧٩/١/١٨

عنوان الوظيفة		حدود الرواتب		عنوان الوظيفة		حدود الرواتب	
الحد الأدنى	الحد الأعلى	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الحد الأدنى	الحد الأعلى
				معاون مدير مركزي ( بريد ،			
				برق ، هاتف )			
٢٨ - ٩٥				مفتش ( بريد ، برق ، هاتف )			
١٨ - ٩٥				مأمور ( بريد ، برق ، هاتف )			
١٥ - ٤٥				مراقب بريد			
١٥ - ٤٥				موزع بريد			
				معاون مأمور ( بريد ، برق ،			
				هاتف )			
٢٨ - ٩٥				مراقب فني			
١٨ - ٤٥				معاون مراقب فني			
١٥ - ٤٥				فاحص			
١٥ - ٤٥				مراتب لاسلكي			
١٥ - ٤٥				مفرق			
٥٠ - ١٢٥				مراقب جوي أقدم			
٥٠ - ١٢٥				منبى جوي			
١٨ - ٩٥				معاون منبى جوي			
٢٨ - ٩٥				مراقب جوي			
١٨ - ٦٥				معاون مراقب جوي			
١٥ - ٦٥				راصد جوي			
١٨ - ٦٥				مسجل السفن المحلية			
٣٦ - ٩٥				مأمور تلكس أول			
٢٨ - ٦٥				مأمور تلكس ثاني			
١٥ - ٦٥				مأمور تلكس ثالث			
١٥ - ٤٥				مأمور شعبة بريد			
٣٦ - ٤٥				ضابط اطفاء			
٣٦ - ٤٥				ضابط انقاذ			
٢٨ - ٣٤				نائب ضابط اطفاء			
٢٨ - ٣٤				نائب ضابط انقاذ			
٢٨ - ٣٤				سائق أول اطفاء			
٢٨ - ٣٤				سائق أول انقاذ			
١٨ - ٣٤				رئيس عرفاء اطفاء			
١٨ - ٣٤				رئيس عرفاء انقاذ			
١٥ - ٢٥				عريف اطفاء			
١٥ - ٢٥				عريف انقاذ			
١٢ - ٢٥				سائق اطفاء			
١٢ - ٢٥				سائق انقاذ			
١٢ - ١٧				نائب عريف اطفاء			
١٢ - ١٧				نائب عريف انقاذ			
١٢ - ١٧				جندي أول اطفاء			
١٢ - ١٧				جندي أول انقاذ			
١٢ - ١٤				جندي اطفاء			
١٢ - ١٤				جندي انقاذ			

(١) معدلة بالقانون رقم ( ١٤٦ ) لسنة ١٩٧٧ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٦٢٤ في ١٩٧٧/١٢/٥ .

(٢) أضيفت الوظائف ابتداء من ضابط اطفاء حتى جندي انقاذ بقانون خدمة منتسبي قسم الاطفاء في مديرية

الطيران المدني العامة رقم ( ١٢١ ) لسنة ١٩٧٣ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٢٢٨ في ١٩٧٣/١٠/٢٥ .

عنوان الوظيفة		حدود الرواتب
الحد الأدنى	الحد الأعلى	
ثمانية عشر - مصلحة السجون :		
مدير سجن	١٢٥ - ٥٠	
مأمور سجن	٩٥ - ٢٩	
معاون مأمور سجن	٦٥ - ١٥	
مأمور معامل	٤٥ - ١٥	
حارس	٤٥ - ١٥	
تسعة عشر - وزارة الخارجية : <sup>(١)</sup>		
الوظائف الدبلوماسية	الوظائف القنصلية	حدود الرواتب
الحد الأدنى	الحد الأعلى	
وزير مفوض	قنصل عام	١٥٠ - ١٣٠
مستشار	قنصل عام	١٥٠ - ١٠٠
سكرتير أول	قنصل أول	١٥٠ - ٧٠
سكرتير ثاني	قنصل ثاني	١٢٥ - ٥٠
سكرتير ثالث	قنصل ثالث	٩٥ - ٣٦
ملحق	نائب قنصل	٦٥ - ٢٨
عشرون - وزارة الأوقاف <sup>(٢)</sup>		
مدير قسم أوقاف محافظة		١٥٠ - ٣٦
معاون مدير قسم أوقاف محافظة		١٢٥ - ٣٦
مفتش أوقاف		١٥٠ - ٥٠
مدقق حسابات أوقاف أقدم		١٢٥ - ٥٠
واحد وعشرون - وظائف السكك الحديدية :		
رئيس نقلات		١٨٠ - ١٠٠
رئيس محاسبات		١٨٠ - ١٠٠
رئيس تدقيق		١٨٠ - ١٠٠
رئيس مخازن		١٨٠ - ١٠٠
رئيس حقوق وأراضى		١٨٠ - ١٠٠
نائب رئيس مهندسين		١٥٠ - ١٠٠
مدير معمل فنى		١٥٠ - ٧٠
معاون رئيس		١٥٠ - ٥٠
مفتش قسم		١٢٥ - ٥٠
مفتش سكة		١٢٥ - ٥٠
معاون مفتش سكة		٩٥ - ١٨
عنوان الوظيفة		حدود الرواتب
الحد الأدنى	الحد الأعلى	
ناظر محطة	٣٦ - ١٢٥	
ناظر فنى	٣٦ - ١٢٥	
رسام تصاميم ( خريج معهد المساحة )	٢٨ - ١٢٥	
كاتب اختزال	٢٨ - ١٢٥	
معاون ناظر فنى	٢٨ - ٩٥	
مراقب	١٨ - ٩٥	
معاون ناظر محطة	١٥ - ٩٥	
مأمور سير	١٥ - ٩٥	
سائق قاطرة	١٥ - ٩٥	
رئيس فاحصى بطاقات	٢٨ - ٦٥	
ناظر ساحة	٢٨ - ٦٥	
مراقب فنى	١٨ - ٦٥	
مراقب عمال فنى	١٨ - ٦٥	
مأمور برق	١٥ - ٦٥	
مأمور فنى	١٨ - ٤٥	
مأمور	١٥ - ٦٥	
فاحص قطارات	١٥ - ٦٥	
جامع بطاقات	١٥ - ٤٥	
فاحص بطاقات	١٥ - ٤٥	
اثنان وعشرون - وزارة الاعلام :		
رئيس فرقة موسيقية	٢٨ - ٦٥	
ضابط ايقاع	١٥ - ٤٥	
عضو فرقة انشاد	١٥ - ٤٥	
منصت	١٥ - ٤٥	
رقيب مطبوعات	٢٨ - ٦٥	
مشرف مشغل	١٥ - ٤٥	
عارضة أزياء	١٥ - ٤٥	
مصمم	١٥ - ٦٥	
خياطة فنية	١٥ - ٦٥	
خياطة فنية للتطريز	١٥ - ٦٥	
مساعدة خياطة	١٥ - ٤٥	

(١) انظر فيما بعد خدمة خارجية ( قانون الخدمة الخارجية رقم ١٢٢ لسنة ١٩٧٦ )

(٢) عدلت بالقانون رقم (٥١) لسنة ١٩٧٥ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٤٤٩ فى ١٩٧٥/٣/٩ تم عدلت

بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ٤٠٩ لسنة ١٩٧٩ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٧٠٧ فى ١٩٧٩/٤/٢٣ .



قانون		حدود الرواتب		عنوان الوظيفة
رقم ( ١٤٦ ) لسنة ١٩٧٧	تعديل قانون الملاك رقم ( ٢٥ ) لسنة ١٩٦٠ (٣)	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
<b>المادة الاولى - ١ -</b> تبديل عناوين المستخدمين الذين تم توظيفهم ، وفقا لقرار مجلس قيادة الثورة المرقم (٩١١) والصادر بتاريخ ١٩/٨/١٩٧٦ المبينة بالجدول الملحق بهذا القانون ، الى العناوين المؤشرة ازاء كل منها بالجدول المذكور ، ويتم اضافة العناوين المذكورة ( التي لم ترد بالجدول الملحق بقانون الملاك رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠ المعدل ، الى جدول الوظائف العامة الملحق بالقانون المذكور ، وبحدود راتب ( ١٥ - ٦٥ ) دينارا (٤) .		١٥ - ٤٥	١٥ - ٤٥	محضر
		١٥ - ٤٥	١٥ - ٤٥	منفذ
		١٥ - ٤٥	١٥ - ٤٥	سكرتير تحرير
		١٥ - ٤٥	١٥ - ٤٥	مصحح
		١٥ - ٤٥	١٥ - ٤٥	مونتر
		١٥ - ٤٥	١٥ - ٤٥	خطاط
<b>ثلاثة وعشرون - وزارة النقل :</b> <b>مضيف طائرات</b>		١٨ - ٦٥	١٥ - ٤٥	ملوح
		١٥ - ٤٥	١٥ - ٤٥	نوتي
		١٥ - ٤٥	١٥ - ٤٥	
<b>اربعة وعشرون - وزارة الشباب :</b> <b>مدرب ألعاب رياضية</b>		٢٨ - ١٥٠	٣٦ - ١٢٥	مدير مركز شباب
		٢٨ - ٩٥	١٨ - ٦٥	مشرف بيت شباب
		١٨ - ٦٥	١٨ - ٦٥	معاون مشرف بيت شباب
		١٨ - ٦٥	١٥ - ٤٥	رياضي أول
		١٨ - ٩٥	١٨ - ٩٥	رياضي
		٢٨ - ١٢٥	١٨ - ٩٥	معاون مدير شباب (١)
<b>باسم الشعب</b> <b>مجلس قيادة الثورة</b> <b>استنادا لاحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الموقت .</b> <b>قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٧/١١/٩ .</b>		٢٨ - ١٢٥	١٨ - ٩٥	رياضي ممتاز (٢)
<b>المادة الثانية -</b> تقوم المؤسسات والدوائر التي تطبق أنظمة وقواعد خدمة خاصة بها ، باضافة تلك العناوين الى جداول الموظفين الملحقه بأنظمتها وقواعد خدمتها ، وبحدود درجاتها الاستخدامية الواردة فيها . <b>المادة الثالثة -</b> يعدل الحد الاعلى لوظيفة (باحث اجتماعي ) الواردة في الفقرة ( سبعة عشر ) من الجدول رقم (٣) الملحق بقانون الملاك ، ويصبح ( -/١٢٥ ) دينارا ، بدلا من ( -/٩٥ ) دينارا . <b>المادة الرابعة -</b> ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .				

(١) مضافة بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨٠ الوقائع العراقية العدد ٢٧٧٠ في ٢٨/٤/١٩٧٠ على

أن تشغل من قبل خريجي الدراسة الاعدادية أو ما يعادلها

(٢) أضيفت بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٣٥٢ لسنة ١٩٧٨ الوقائع العراقية العدد ٢٦٢٨ في ٢/١/١٩٧٨ وقد

اشترط القرار في هذه الوظيفة الحيازة على بطولة اولمبية أو بطولة عالمية من المرتبة الاولى الى السادسة .

(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٦٢٤ في ٥/١٢/١٩٧٧ .

(٤) منصوص قرار مجلس قيادة الثورة رقم ( ٩١١ ) لسنة ١٩٧٦ أنظر « مستخدمون » .

الوظيفة المقترح اضافتها الى قانون الملاك

العنوان

مصلح	اسكافي
مصلح	بنسدي
مصلح	حداد
مصلح	حذاء
مصلح	معاون حذاء
مصلح	مسكرى
مصلح	سراج
مصلح	عريف فنى
مصلح	فاحص أسلحة
مصلح	لاحم
مصلح	عامل فنى
مصلح	مصلح أبدان السيارات
مصلح	فاحص فنى لفحص المواد بعد التصليح للطائرات
مصلح	عامل فنى ( مصلح ملحقات الطائرات )
مصلح	مصلح زجاج عضوى للطائرات
مصلح	براد أقدم لتركيب الملحقات فى الطائرات
مصلح	براد تركيب الملحقات فى الطائرات
مصلح	عامل تصليح اخصائى للطائرات
مصلح	حداد طائرات
مصلح	حداد للصالجة الحرارية للطائرات
مصلح	لاحم أجهزة الاوكسجين للطائرات
مصلح	حداد فى معامل الجيش
مصلح	سمكرى فى معامل الجيش
ربان	ربان بحرى
ربان	ربان كراءة
ربان	ربان نهري
مراقب	رقيب رصيف أو سطحه
مراقب	رقيب فرضة
مراقب	رقيب نهري
مراقب	مراقب قطارات
مراقب	مراقب مكائن الحشرات
نجار	نجار
نجار	نجار فنى
سائق	سائق ( صالون ، لورى ، تنكر ، قلابية )
سائق	سائق نهري
سائق	سائق بحرى
سائق	سائق ماكينة ثقيلة

العنوان	الوظيفة المقترح اضافتها الى قانون الملاك
سائق رافعة أثقال	سائق
معاون سائق	سائق
معاون سائق بحري	سائق
معاون سائق رافعة أثقال	سائق
سائق مساحبة	سائق
مأمور آلة الحفر	مأمور ( وارد في وظائف السكك ) تنقل الى الوظائف العامة
مأمور أنابيب	مأمور ( وارد في وظائف السكك ) تنقل الى الوظائف العامة
مأمور دفينة	مأمور ( وارد في وظائف السكك ) تنقل الى الوظائف العامة
مأمور سير الغور	مأمور ( وارد في وظائف السكك ) تنقل الى الوظائف العامة
مأمور مائدة	مأمور ( وارد في وظائف السكك ) تنقل الى الوظائف العامة
مخابر كاشوف ( رادار )	مأمور مخابرة ( واردة في قانون الملاك ) وظائف المواصلات
مدرب دورات ميكانيكية	مدرب مهني ( وارد في قانون الملاك )
مدرب فني ( لوزارة الدفاع )	مدرب مهني ( وارد في قانون الملاك )
طبّاخ رئاسة ديوان رئاسة الجمهورية	طبّاخ
طبّاخ	طبّاخ
معاون طبّاخ	طبّاخ
خراط	خراط
خراط طائرات	خراط
نحاس	نحاس
نحاس طائرات	نحاس
دماج	دماج
دماج طائرات	دماج
غواص	غواص
معاون غواص	غواص
معالج حراري درجة أولى	معالج حراري
معالج حراري درجة ثانية	معالج حراري
صبّاغ	صبّاغ
صبّاغ فني طائرات	صبّاغ
منظّف	منظّف
منظف أحواض المياه	منظّف



العنوان	الوظيفة المقترح اضافتها الى قانون الملاك
كسارخ	كسارخ
كارخ سواقى	كسارخ
حفار معادن	حفار
معاون حفار معادن	حفار
حفار آبار	حفار
معاون حفار آبار	حفار
خلاصى	خلاصى
خلاصى زمرة الرصيف	خلاصى
ممين	ممين
ممين مختبر	ممين
سججان	حارس أو ( رقيب اصلاحية )
فراش	فراش
مقيم	مقيم
بستانى	فلاح
فلاح	فلاح
عامل حقل	فلاح
مخطط بساتين	فلاح
ملقح نخيل	فلاح
مطعم اشجار	فلاح
مقلم اشجار	فلاح
اطفانى	حرفى
أمين الراديو	حرفى
بلام	حرفى
بناء	حرفى
حلاق	حرفى
حمال ( عامل نقل )	حرفى
خباز	حرفى
خباز آلى	حرفى
خيياط	حرفى
دمسان	حرفى
رئيس أجهزة	حرفى
راصد اسبار	حرفى
زيات	حرفى
مسائس	حرفى
سواقى	حرفى
سباك	حرفى

العنوان	الوظيفة المقترح اضافتها الى قانون الملاك
سكانى	حرفى
صاهر رصاص	حرفى
صباب الشوابك	حرفى
عامل انقصاد	حرفى
عجان	حرفى
غسال	حرفى
فران	حرفى
قصاب	حرفى
قلاص	حرفى
ماسك سفن	حرفى
ماسك فنى	حرفى
مبخر	حرفى
محضر فنى	حرفى
مخطط فنى	حرفى
مراد	حرفى
مضلع	حرفى
مطهر	حرفى
مفلن	حرفى
ملسوح	حرفى
موحد الاتجاه	حرفى
نائب ضابط سطحة او غرفة الماكنة	حرفى
ناصر ديزل	حرفى
ناصر مكائن	حرفى
مساج	حرفى
وزان	حرفى
وقاد	حرفى
نجداد للطائرات	حرفى
عامل تهيئة الطائرات للفحص الجوى	حرفى
حلاب	حرفى
جسار اقدام	حرفى
مشغل مضخة	حرفى
نحوال	حرفى
ناسخ خرائط	حرفى
مكوى	حرفى
مسلح	حرفى





## قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٢٧ لسنة ١٩٧٢ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة (٤٢) من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٢/٣/١٩٧٢ ما يلي : -

١ - حذف عبارة «درجة خاصة» أينما وردت في الجدول الملحق بقواعد الخدمة المطبقة في المؤسسات واحلال درجة بدلها براتب ( ١٠٠ - ٢٠٠ ) دينار .

٢ - يعتبر الحد الأدنى لراتب المدير العام والمشاور والمفتش العام ( ١٠٠ ) دينار لمن لا يستحق التعيين في الراتب المذكور وفق هذه القواعد ، ويعاد وفقا لاحكامها تعديل راتب الموجود منهم في الخدمة اعتبارا من ١/٤/١٩٧٢ من قبل الوزير المختص اذا كان تعيينه قد تم براتب يقل عن الحد الأدنى لمقياس الراتب الجديد .

٣ - تمنح العلاوات لذوى الدرجات المنوه عنها في الفقرتين (١) و (٢) أعلاه وفقا لقواعد الخدمة التي يخضعون لاحكامها .

٤ - لا يعتد بأى نص وارد في قواعد الخدمة يتعارض مع هذه الاحكام .

٥ - يتولى الوزراء تنفيذ أحكام هذا القرار .

## قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٤ (٢)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٦/٣/١٩٧٤ ما يلي : -

١ - يخول الوزير المختص صلاحية نقل الاجراء العاملين في مشاريع خطة التنمية القومية ، من حملة شهادة البكالوريوس فما فوق ، الى ملاك

الموظفين وفي حدود الدرجات الشاغرة ، اذا كانت الاعمال التي يقومون بها ذات طبيعة دائمة . على أن تحذف درجاتهم السابقة ولا يعين اجرا بدلا عنهم .

٢ - تقتصر الصلاحية المذكورة في الفقرة (١) أعلاه على الاجراء المعينين قبل صدور هذا القرار .

٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويتولى الوزراء تنفيذ أحكامه .

## قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٢١٧ لسنة ١٩٧٤ (٣)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٣/١١/١٩٧٤ ما يلي : -

١ - نقل منتسبي المدارس الاهلية الى ملاك وزارة التربية بالنسبة للتعليم الثانوى ، وإلى ملاك وزارة الداخلية بالنسبة للتعليم الابتدائي ورياض الاطفال ، وبنفس عناوين وظائفهم .

٢ - يحسب الراتب الذى يستحقه كل منهم ، فى حالة نقله الى ملاك الموظفين ، على أساس الراتب الذى يستحقه حسب أحكام قانون الخدمة المدنية بعد احتساب مدة خدمته السابقة لاغراض تحديد الراتب . واذا لم يكن العنوان الذى يشغله مساعدا على اعطائه هذا الراتب ، فيجوز نقله الى عنوان آخر يساعد على ذلك .

٣ - فى حالة عدم وجود عنوان وظيفة لآى من المذكورين فى الفقرة (١) من هذا القرار الجداول الملحقة بقانون الملاك ، فللوزارة المختصة أن تنقله الى عنوان آخر مشابه لعنوان وظيفته ، اذا كانت طبيعة عمله تتفق وطبيعة عمل الموظفين .

٤ - يواصل الموظف الذى لا يحمل شهادة دراسية معاملة خريجي الدراسة الابتدائية لاغراض هذا القرار . وتحسب مدة خدمته التى قضىها لاغراض تحديد الراتب . ويستثنى خريج

(١) مجموعة القوانين والأنظمة لعام ١٩٧٢ ص ٢٤١ .

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٣٣٠ فى ١٩/٣/١٩٧٤

(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٤١٦ فى ١٩/١١/١٩٧٤

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٩٠٥ لسنة ١٩٧٥ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة (١) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الموقت .  
 قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٥/٨/٢٤ ما يلي :-  
 ١ - شمول قرار مجلس قيادة الثورة (١٢١٧) في ١٣/١١/١٩٧٤ معلى ومدرسى المعاهد الدينية  
 ٢ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١١٢٥ لسنة ١٩٧٥ (٢)

استنادا الى أحكام الفقرة (١) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الموقت .  
 قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٥/١٠/٢٣ ما يلي :-  
 ١ - اضافة العناوين العمالية والوظيفية التالية الى ملاك مجلس قيادة الثورة - مكتب نائب الرئيس :-

#### أولا - العناوين العمالية :

العدد	العنوان	الحد الأدنى والأعلى
		للأجرة الشهرية
٤	طباخ	٥٠ - ١٥٠ دينار
٨	معين	٣٠ - ٥٠ دينار
٨	حارس	٣٠ - ٥٠ دينار

#### ثانيا - العناوين الوظيفية :

العدد	العنوان	الحد الأدنى والأعلى
		للاتسبب
١	مدير	٥٠ - ١٥٠ دينار

٢ - يتم التعيين لاشغال العناوين المشار اليها في الفقرة (١) من هذا القرار ، استثناء من اجراءات التعيين المنصوص عليها في قانون العمل رقم (١٥١) لسنة ١٩٧٠ ، بالنسبة للعمال .

الدراسة الابتدائية من أحكام الفقرة (١ - أ) من المادة التاسعة المعدلة من قانون الخدمة المدنية .  
 على أن لا يزيد راتبه على راتب الحد الأعلى للدرجة الثانية من درجات قانون الخدمة المدنية .

٥ - يكون الموظف المعين وفق أحكام هذا القرار تحت التجربة لمدة سنة واحدة في خدمة فعلية وفقا لاحكام قانون الخدمة المدنية .

٦ - تحدد رواتب المستخدمين واجور العمال ، على أساس ما يستحقه أقرانهم وفق الاسس المبينة في نظام تعيين وترفيغ المستخدمين رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٢ .

٧ - في حالة عدم ورود عنوان المستخدم أو العامل في المدرسة الاهلية في الجداول الملحقه بنظام تعيين وترفيغ المستخدمين ، فللوزارة المختصة أن تنقله الى عنوان آخر يتفق وطبيعة عمله أو مقارب لها ، وتحدد راتبه أو أجرته وفقا للأسس الواردة في الفقرة (٦) من هذا القرار .

٨ - تعامل الاجنبية المتزوجة من عراقي معاملة المستخدمين العراقيات .

٩ - يخضع غير العراقيين من منتسبي المدارس الاهلية الى أحكام عقود استخدام الاجانب ، وتخول الوزارة المختصة صلاحية التعاقد معهم وتحديد رواتبهم .

١٠ - لوزارة التربية منح شهادة الاهلية لخريجى الدراسة الاعدادية فما فوق من المشمولين بأحكام هذا القرار ، لغرض تعيينهم معلمين على ملاك التعليم الابتدائي بعد التثبت من أهليتهم لهذه الوظيفة بالاستناد الى مدة ممارستهم التعليم ومدى نجاحهم فيه .

١١ - للوزارة المختصة نقل الموظفين المعينين على ملاكها ، من المشمولين بأحكام الفقرة (١) من هذا القرار ، الى أية وظيفة أخرى تتناسب ومؤهلاتهم وفقا لمقتضيات المصلحة العامة .

١٢ - يعمل بهذا القرار اعتبارا من ١/٩/١٩٧٤ ويتولى الوزراء المختصون تنفيذه .



العدد	العنوان	الراتب
١١	قومسير حدود	١٠٠ - ١٢٥
١١	معاون ملاحظ	٥٠ - ٦٥
١١	كاتب طابعة	٣٦ - ٤٥

٧ - تستحدث (٢٢) درجة بعنوان (عامل غير ماهر - فراش) في الجداول العمالية للإدارة العامة في المحافظات للسنة المالية ١٩٧٨ .

٨ - يتولى وزيراً الداخلية والمالية تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٣١١ لسنة ١٩٧٨ (٣)

استناداً الى أحكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٨/٣/٧ ما يلي : -

١ - يجوز نقل العناوين الوظيفية الواردة في الجداول الملحقه بقانون الملاك ، وقوانين وأنظمة وقواعد الخدمة الاخرى التي يبدأ حدها الأدنى براتب (١٥) ديناراً ، الى عناوين عمالية بالاجر الشهري الذي يستحقه خريج الدراسة المتوسطة .

٢ - يستمر بقاء العناوين الوظيفية المشار اليها في (١) أعلاه ، ويجوز تعيين خريجي الدراسة الاعدادية أو ما يعادلها في تلك العناوين .

٣ - يجوز تعيين خريجي الدراسة المتوسطة بصفة موظفين في العناوين الوظيفية المبينة أدناه استثناء من أحكام قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (٦٤٤) في ١٩٧٧/٥/٣١ : -

العنوان	العنوان
كاتب طابعة بلفه واحدة	كاتب طابعة بلفتين
أمين صندوق	ممرضة مأذونة
مضيفة	مأمور تسجيل
مأمور شعبة مؤسسة	مأمور بريد وبرق
البريد والبرق والهاتف	كاتب تعبداد
كاتب تعبداد	كاتب محطة تعبئة
مبلغ	البنزين والغاز
موزع/جاني <sup>(٥)</sup>	

واستثناء من اجراءات مجلس الخدمة العامة ، بالنسبة للموظفين .

٣ - يتولى وزير المالية تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١١٦ لسنة ١٩٧٨ (١)

استناداً الى أحكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٣ ما يلي : -

١ - استحداث (ثمانية درجات) بعنوان (معين) براتب (٥٠ - ١٠٠) دينار في ملاك مكتب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة لعام ١٩٧٨ .

٢ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٦٠ لسنة ١٩٧٨ (٢)

استناداً الى أحكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٨/٢/٤ ما يلي : -

١ - تضاف الى الفقرة (عاشرا - وزارة الداخلية) من الجدول رقم (٣) الوظائف الخاصة الملحق بقانون الملاك رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠ المعدل وظيفة بعنوان (قومسير حدود) براتب (٥٠ - ١٥٠) ديناراً .

٢ - يعين (قومسير الحدود) ، بمرسوم جمهوري يصدر ، بناء على اقتراح من وزير الداخلية .

٣ - تطبق على (قومسير الحدود) قوانين الخدمة والانضباط والتقاعد التي تطبق على موظفي الدولة .

٤ - تحدد واجبات (قومسير الحدود) ، بموجب تعليمات يصدرها وزير الداخلية .

٥ - يحدد ملاك (قومسيرة الحدود) ، بالاتفاق بين وزارتي الداخلية والمالية .

٦ - تستحدث في ملاك موظفي الادارة العامة في المحافظات للسنة المالية ١٩٧٨ ، الوظائف التالية : -

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٦٣٧ في ١٣/٢/١٩٧٨ .

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٦٣٨ في ٢٠/٢/١٩٧٨ .

(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٦٤٤ في ٢٠/٣/١٩٧٨ .

(٤) اضيفت بقرار مجلس الثورة رقم ٧٢٩ لسنة ١٩٨٠ الوقائع العراقية ٢٧٧٩ في ١٦/٦/١٩٨٠ .

(٥) اضيفت بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٢٩٥ لسنة ١٩٨٢ الوقائع العراقية العدد ٢٩٠٩ في ١١/١١/١٩٨٢ .



٤ - تستثنى المناوين الوظيفية التالية من أحكام الفقرة (١) من هذا القرار ، ولا يجوز نقلها الى عناوين عمالية ، ويجرى التعيين فيها من حرجى الدراسة الاعدادية أو ما يعادلها أو أية شهادة أعلى من ذلك : -

العنوان	العنوان
كاتب	كاتب حسابات
مأمور حجز	كاتب تحرير
كاتب ناحية	معاون مأمور سجن
مشفق اجتماعي	سكرتير تحرير

٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويتولى الوزراء تنفيذه .

#### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٤٤٥ لسنة ١٩٧٨ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٨/٤/٤ ما يلي : -

١ - استحداث (١٩) درجة بعنوان ( مدير عام تربية محافظة ) ، وراتب ( ١٠٠ - ١٨٠ ) ديناراً في ملاك وزارة التربية .

٢ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

#### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٩٨١ لسنة ١٩٧٨ (٢)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٨/٧/٢٦ ما يلي : -

١ - يرفع الحد الاعلى للوظائف المخصصة لحرجى الدراسة الابتدائية التى يبدأ حدها الأدنى بـ (١٥/-) ديناراً الواردة بالجدول الملحق بقانون الملاك رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠ المعدل الى ( ٩٥/- ) ديناراً بدلاً من ( ٦٥ / - ) ديناراً .

٢ - تقوم المؤسسات والدوائر التى تطبق انظمة وقواعد خدمة خاصة بها بتنفيذ الفقرة (١) اعلاه وتعديل جداول الوظائف الملحقه بها بموجبه .

٣ - يجوز ترفيع الموظفين الذين يشغلون المناوين المذكورة بالفقرة (١) اعلاه الى راتب ( ٧٠/- ) ديناراً اذا كانوا يستحقونه بمضى المدة القانونية أو نتيجة احتساب الخدمات الاستخدمية والعمالية والعسكرية وفقاً لقرارات مجلس قيادة الثورة الصادرة بهذا الخصوص على أن لا يستخدم ذلك لاغراض الغبن .

٤ - يرفع الحد الاعلى لوظيفة ( مفتش مساحة ) الواردة بالفقرة ( ثامناً ) من الجدول رقم (٢) الملحق بقانون الملاك رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠ المعدل الى ( ١٥٠/- ) ديناراً بدلاً من ( ١٢٥/- ) ديناراً .

٥ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويتولى الوزراء المختصون تنفيذه .

#### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٤٠٢ لسنة ١٩٧٨ (٣)

استنادا الى احكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٨-١٠-٢٢ ما يلي : -

١ - تعتبر خدمات منتسبى المدارس الاهلية ، ممن عينوا بوظائف تعليمية فى المدارس الحكومية قبل نفاذ قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (١٢١٧) فى ١٣ - ١١ - ١٩٧٤ ، بمثابة ممارسة مهنة لاغراض تحديد الراتب بعد توفر شروط احتسابها .

٢ - تطبق احكام الفقرة ( ١ ) من هذا القرار على منتسبى تلك المدارس المستعمرين فى الخدمة بتاريخ صدور هذا القرار .

٣ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية . ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره .

(١) الوقائع العراقية - العدد ٢٦٤٩ فى ١٧/٤/١٩٧٨

(٢) الوقائع العراقية - العدد ٢٦٦٧ فى ٧/٨/١٩٧٨

(٣) الوقائع العراقية - العدد ٢٦٨١ فى ٦/١١/١٩٧٨

**قرار مجلس قيادة الثورة**  
**رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٩ (١)**

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .  
قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٤-١-١٩٧٩ ما يلي :  
١ - تستحدث درجة عمالية بعنوان (عتال)، وينقل اليها جميع العمال المستمرين في الخدمة ممن كانوا يحملون عنوان (حمال) ، أو ممن عينوا بعنوان (عامل نقل) ويعملون فعلا بواجبات (حمال) ، وتصرف لهم المخصصات الخاصة ( بالحمالين ) .  
٢ - ينشر هذا في الجريدة الرسمية ويتولى الوزراء تنفيذه .

**قرار مجلس قيادة الثورة**  
**رقم ١٩٨ لسنة ١٩٧٩ (٢)**

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .  
قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٥-٢-١٩٧٩ ما يلي :  
١ - نقل المصمدين خريجي الدراسة الثانوية، الى عناوين ( ممرض فنى ) ، بعد نجاحهم فى الدورات التأهيلية التى تعدها وزارة الصحة، لمدة ثلاثة أشهر .  
٢ - رفع الحد الاعلى لعنوان وظيفة ( ممرض فنى ) ، من راتب (٩٥) دينار ، الى راتب- (١٢٥) ديناراً .  
٣ - يتولى وزيراً الصحة والمالية تنفيذ هذا القرار .

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٦٩٣ فى ٢٢/١/١٩٧٩ .  
(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٦٩٩ فى ٢٦/٢/١٩٧٩ .

**قرار مجلس قيادة الثورة**  
**رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٧٩ (١)**

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١١-٤-١٩٧٩ مايلي :

١ - تعديل عناوين العاملين في ( الجامعة التكنولوجية ومؤسسة المعاهد الفنية ) ، من  
( مدرب فني بدرجة معلم ) ، الى العناوين التالية والاصاف المقابلة لها :

العنوان	حدود الدرجة	المؤهلات المطلوبة :
مساعد مدرب فني	٢٤ - ٦٥	ان يكون من الحاصلين على شهادة الدبلوم الفني الذي تمنحه مؤسسة المعاهد الفنية والجامعة التكنولوجية ، أو ما يعادله في الاختصاصات المهنية .

مدرب فني	٢٨ - ٩٥	( أ ) ان يكون من الحاصلين على شهادة البكالوريوس في الاختصاصات الهندسية والفنية والمهنية ، أو ما يعادلها .
----------	---------	---

(ب) أو يكون قد أمضى سنة واحدة في الأقل بوظيفة مساعد مدرب فني واجتاز خلالها دورة في تعلم لغة أجنبية لا تقل مدتها عن (٦٠) ساعة من جهة معترف بها رسميا .

مدرب فني أقدم	٥٠ - ١٢٥	أولا (أ) ان يكون قد أمضى مدة (٨) سنوات في الأقل بوظيفة مدرب فني ، اذا كان من حملة شهادة البكالوريوس ، أو ما يعادلها .
---------------	----------	---

(ب) أن يكون قد أمضى المدة المذكورة في الفقرة أعلاه واجتاز دورات تدريبية وتأهيلية في حقل اختصاصه لا يقل مجموع مددها عن ( تسعة أشهر ) ، بالنسبة لحاملي شهادة الدبلوم الفني .  
ثانيا - للجامعة تعيين الحاصلين على شهادة الدبلوم الفني الذين أمضوا بالخدمة في المؤسسات الانتاجية مدة لا تقل عن ( عشر سنوات ) بوظيفة مدرب فني أقدم ، استثناء من الشروط الواردة في (ب) من الفقرة ( أولا ) أعلاه .

رئيس مدربين فنيين	٧٠ - ١٥٠	أولا ( أ ) أن يكون قد أمضى بدرجة مدرب فني أقدم مدة لا تقل عن ( أربع سنوات ) .
-------------------	----------	---

(ب) شارك في دورة تدريبية في حقل اختصاصه لمدة لا تقل عن ( ثلاثة أشهر ) متصلة .  
(ج) شارك في الاشراف على تدريب الطلبة في حقل العمل ( خارج الجامعة ) لمدة لا تقل عن ( شهرين ) .



العنوان	حدود الدرجة	المؤهلات المطلوبة :
	(د) قام بتطوير جهاز له قيمة عملية وتطبيقية .	
	ثانيا - للجامعة تعيين الحاصلين على شهادة الدبلوم الفنى الذين أمضوا مدة لا تقل عن (خمس عشرة سنة ) فى المؤسسات الانتاجية ، بوظيفة رئيس مدربين ، استثناء من الشروط المذكورة فى الفقرة ( أولا ) أعلاه .	
٢ - تضاف الوظائف أعلاه ، الى الفقرة ( ثامنا - الوظائف الفنية الأخرى ) من الجدول رقم (٢) الملحق بقانون الملاك رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠ المعدل .		
٣ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .		

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٧٩٥ لسنة ١٩٧٩ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .  
قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠-٦-١٩٧٩ ما يلي :

- ١ - تحذف درجات (مفتش اداري) ، من ملاك وزارة الدولة لشؤون التنسيق مع هيئات الحكم الذاتي .
- ٢ - تستحدث درجتان بعنوان (خبير) ودرجة واحدة بعنوان ( مشاور قانوني للوزارة ) في ملاك الوزارة المذكورة براتب ( ١٦٠ - ١٨٠ ) دينار لكل منها .
- ٣ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٠٤٧ لسنة ١٩٧٩ (٢)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .  
قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١١-٨-١٩٧٩ ما يلي :

- ١ - تعدل الحدود العليا للوظائف الواردة في الجدول رقم (٢) ، (الوظائف العامة) ، والجدول رقم (٣) ، (الوظائف الخاصة) الملحقين بقانون الملاك رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠ المعدل ، كما يلي :

- ( أ ) رفع الحد الاعلى لجميع الوظائف التي تقل عن (٩٠) دينار ، الى (٩٠) دينار .
- (ب) رفع الحد الاعلى للوظائف التي تنتهي بـ (١٢٥) دينار ، الى (١٥٠) دينار .
- (ج) رفع الحد الاعلى للوظائف التي تنتهي بـ (١٥٠) دينار ، الى (١٧٠) دينار .
- ( د ) رفع الحد الاعلى للوظائف التي تنتهي بـ

(١٨٠) دينار ، الى (٢٠٠) دينار .

٢ - تسري أحكام الفقرة (١) اعلاه على مؤسسات القطاع الاشتراكي ، التي تطبق قوانين وقواعد وانظمة خدمة ، وذلك برفع الحدود العليا للوظائف المماثلة فيها ، اذا كانت تقل عن الحدود المذكورة .

٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وينفذ اعتبارا من ١-٨-١٩٧٩ .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٢٢٧ (٣)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .  
قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩-٩-١٩٧٩ ما يلي :

- ١ - يضاف عنوان (مشرّف مكاتب) براتب (٥٠ - ١٧٠) دينار الى الجداول الملحقه بقانون الملاك رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠ المعدل .
- ٢ - يشترط فيمن يعين بوظيفة مشرف مكاتب ان يكون حاصلًا على شهادة جامعية أولية لها علاقة بأمور المكتبة وله خبرة وممارسة في شؤون المكتبات لا تقل عن خمس سنوات .
- ٣ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٧٧٧ لسنة ١٩٨٠ (٤)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .  
قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢١-٥-١٩٨٠ ما يلي :

أولا- يرفع الحد الاعلى للوظائف التي تنتهي بـ (٩٥) دينار الواردة في الجداول الملحقه بقانون

- (١) الوقائع العراقية العدد ٢٧٢٠ في ١٩/٧/١٩٧٩ .
- (٢) الوقائع العراقية العدد ٢٧٢٧ في ٢٧/٨/١٩٧٩ .
- (٣) الوقائع العراقية العدد ٢٧٣٤ في ٨/١٠/١٩٧٩ .
- (٤) الوقائع العراقية العدد ٢٧٧٨ في ٩/٦/١٩٨٠ .

الملاك رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠ ، الى (١٢٠) ديناراً ويستثنى من ذلك الوظائف المخصصة لخريجي الدراسة الابتدائية المنصوص عليها في الفقرة (١) من قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (٩٨١) في ٢٦-٧-١٩٧٨ .

### قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨١٣ لسنة ١٩٨٠ (٣)

أستناداً الى أحكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية والابعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٥ - ٥ - ١٩٨٠ ما يلي :

١ - نقل خدمات المرشدات ، من ملاك مديرية المرور العامة ، الى ملاك مديرية الاحوال المدنية العامة ، وتستحدث لهن الدرجات اللازمة فسي ملاك المديرية المذكورة ، على ان يحدد راتبهن ، وفق تحصيلهن الدراسي .

٢ - حذف درجات المرشدات المنقولات ، من ملاك مديرية المرور العامة .

٣ - يتولى وزيراً الداخلية والمالية تنفيذ هذا القرار .

ثانياً - تسري أحكام الفقرة (اولاً) من هذا القرار على مؤسسات القطاع الاشتراكي التي تطبق قوانين وأنظمة ، أو قواعد خدمة خاصة ، وذلك برفع الحدود العليا للوظائف المماثلة فيها ، اذا كانت تقل عن الحد المنصوص عليه في الفقرة (اولاً) أعلاه .

ثالثاً - ينفذ هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .



### قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٥٨٢ لسنة ١٩٨١ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٥-٥-١٩٨١ مايلي :

١ - يضاف عنوان ( مساعد رئيس جامعة ) بحدود ( ١٧٠/٥٠٠ - ٢٩٠/٠٠٠ ) ديناراً الى الجدول رقم (٢) سادسا ( ١ - الوظائف الجامعية ) الملحق بقانون الملاك رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٠ المعدل .

٢ - يشترط فيمن يشغل الوظيفة الواردة في الفقرة (١) اعلاه أن يكون بمرتبة استاذ مساعد في الاقل .

٣ - يكون مساعد رئيس الجامعة عضوا أصيلا في مجلس الجامعة .

٤ - يمنح مساعد رئيس الجامعة صلاحيات أوسع من صلاحيات عميد كلية .

٥ - تلغى الفقرة ( ١ ) من قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٦٠٢ في ٤-٥-١٩٧٨ .

٦ - يتولى وزيراً التعليم العالي والبحث العلمي والمالية تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٠٧٧ لسنة ١٩٨١ (٢)

استنادا الى أحكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٢-٨-١٩٨١ مايلي :

أولا - تعتبر الوظائف الواردة في الجدول المرفق بهذا القرار وظائف ذات درجة خاصة . وتعتبر وظائف ذات درجة خاصة كذلك جميع الوظائف المشمولة بهذا الوصف الواردة في القوانين والانظمة وقواعد الخدمة المطبقة في دوائر الدولة ومؤسساتها .

ثانيا - يكون الحد الأدنى لراتب الوظائف

ذات الدرجة الخاصة ( ١٧٠/٥٠٠ ) ديناراً والحد الأعلى ( ٢٣٠ ) ديناراً . ويستثنى من الحد الأدنى ، الوظائف ذات الدرجة الخاصة التي حددت رواتبها بموجب القوانين التي تحكمها بما يزيد على الحد المذكور .

ثالثا - يمنح الموظف الذي يشغل وظيفة ذات درجة خاصة علاوة سنوية مقدارها عشرة عشرة دنانير عند اكماله سنة واحدة في خدمة فعلية براتبه الاخير .

رابعا - اذا كان الراتب الاسمي لشاغل الوظيفة ذات الدرجة الخاصة قد حول بتاريخ ١-٨-١٩٨٠ على أساس اضافة الزيادة في مخصصات غلاء المعيشة المقررة بقرار مجلس قيادة الثورة المرقم ١٠٤٤ في ١١-٨-١٩٧٩ بمقدار عشرة دنانير فيضاف الى راتبه مبلغ قدره ( ٧/٥٠٠ ) ديناراً اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القرار (١) .

خامسا - تحتسب المدة التي امضاها الموظف الذي يشغل وظيفة ذات درجة خاصة براتبه الاخير قبل نفاذ هذا القرار لغرض العلاوة ويعدل راتبه على هذا الأساس اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القرار ولا تصرف أية فروقات عن هذه المدة .

سادسا - اذا نقل الموظف الى وظيفة ذات درجة خاصة وكان راتبه يقل عن الحد الأدنى لراتب الوظيفة المذكورة فيمنح راتب الحد الأدنى المقرر لها .

سابعا - تراعى احكام قراري مجلس قيادة الثورة المرقمين ٦٧٨ و ١١٩ في ١١-٥-١٩٧١ ، و ١١-٣-١٩٧٢ في حالة نقل الموظف المعين بوظيفة ذات درجة خاصة والمحدد راتبه بقرار من مجلس قيادة الثورة الى وظيفة أخرى ليست من وظائف الدرجة الخاصة (٢) .

ثامنا - لا يعمل بأى نص يتعارض واحكام هذا القرار .

تاسعا - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من ١-١-١٩٨٢ .

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٨٣١ في ٢٥/٥/١٩٨١ وقد نشر هذا القانون أيضا في تعليم .

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٨٤٧ في ٢١/٨/١٩٨١

## جدول وظائف الدرجات الخاصة في دوائر الدولة :

- ١ - سكرتير خاص لرئيس الجمهورية .
  - ٢ - رئيس مكتب في مجلس قيادة الثورة .
  - ٣ - عضو مكتب في مجلس قيادة الثورة .
  - ٤ - مستشار مكتب في مجلس قيادة الثورة .
  - ٥ - سكرتير شخصي لرئيس الجمهورية .
  - ٦ - مدير عام مكتب نائب رئيس مجلس قيادة الثورة .
  - ٧ - مدير الديوان العام في رئاسة ديوان رئاسة الجمهورية .
  - ٨ - مستشار في رئاسة ديوان رئاسة الجمهورية .
  - ٩ - رئيس دائرة المراسم في رئاسة الجمهورية .
  - ١٠ - سكرتير خاص لنائب رئيس مجلس قيادة الثورة .
  - ١١ - مدير عام مكتب نائب رئيس الجمهورية .
  - ١٢ - مدير عام مكتب النائب الاول لرئيس الوزراء .
  - ١٣ - مستشار في مكتب النائب الاول لرئيس الوزراء .
  - ١٤ - رئيس جامعة .
  - ١٥ - رئيس مجلس شوري الدولة .
  - ١٦ - رئيس الادعاء العام .
  - ١٧ - وكيل وزارة .
  - ١٨ - نائب رئيس منظمة الطاقة الذرية .
  - ١٩ - سفير .
  - ٢٠ - عضو لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية .
  - ٢١ - رئيس دائرة الشؤون الفنية والادارية في ديوان الرقابة المالية .
  - ٢٢ - نواب رئيس ديوان الرقابة المالية .
  - ٢٣ - محافظ .
  - ٢٤ - محاسب قانوني اول .
  - ٢٥ - خبير في شؤون النفط .
  - ٢٦ - مستشار في وزارة .
  - ٢٧ - ( مستشار مالي ) في وزارة المالية .
  - ٢٨ - ( رئيس دائرة ) في مركز وزارة لخارجية .
- وظائف مضافة (١)**
- ١ - نائب رئيس محكمة التمييز .
  - ٢ - القاضي في محكمة تمييز .
  - ٣ - رئيس هيئة الاشراف العدلي .
  - ٤ - نائب رئيس مجلس شوري الدولة .
  - ٥ - المستشار في مجلس شوري الدولة .
  - ٦ - نائب رئيس الادعاء العام .

(١) اضيفت بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٩٨١/١٤٧٦ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٨٥٨ في ١٩٨١/١١/٦

ويعمل بهذا القرار اعتبارا من ١٩٨٢/١/١





وفق القانون المذكور أصدرنا التعليمات الآتية :  
تبدل عناوين الموظفين التالية بالعناوين المبينة  
أزاء كل منها بالنظر لعدم ورود تلك العناوين في  
الجدول الملحقه بالقانون المذكور .

**تعليمات الملاك**  
**رقم ( ١ ) لسنة ١٩٦٠**  
**إبدال عناوين (١)**  
استنادا الى المادة الحادية عشرة من قانون الملاك  
رقم/٢٥ لسنة ١٩٦٠ وبغية تثبيت عناوين الموظفين

العنوان السابق	العنوان الجديد
مهندس منطقة أو لواء	مهندس
مفتش ( وظيفة هندسية )	مهندس ( لمن يحمل الشهادة الهندسية )
مفتش ( وظيفة هندسية )	رئيس ملاحظين ( لمن لا يحمل الشهادة الهندسية )
معاون مفتش ( وظيفة هندسية )	معاون مهندس ( لمن لا يحمل الشهادة الهندسية )
معاون مفتش ( وظيفة هندسية )	ملاحظ ( لمن لا يحمل الشهادة الهندسية )
مدلك فنى	معالج طبيعى
مفتش منطقة بيطرى	مفتش بيطرى
معاون طبيب بيطرى	موظف صحى بيطرى
معاون مختبر بيطرى	مساعد مختبر بيطرى
مدير واردات لواء	مدير واردات
مأمور ضريبة أملاك	مدير ضريبة العقار
معاون مأمور ضريبة أملاك	مأمور تحقق
كاتب واردات أول	معاون مدقق
كاتب صندوق ( واردات )	كاتب
أمين صندوق المركز ( كمارك )	أمين صندوق
مأمور أملاك لواء	مأمور أملاك
مدير شعبة الترجمة ( دفاع )	مدير
مدير طابو لواء صنف أول	مدير طابو أول
مدير طابو لواء صنف ثانى	مدير طابو ثانى
مدير هندسة ( طابو )	مدير هندسة الطابو
مهندس طابو صنف أول	معاون مدير تدقيق
مهندس طابو صنف ثانى	مساح
معاون مدير لواء ( طابو )	معاون مدير طابو
ملاحظ آثار فنى	ملاحظ فنى
ملحق أول ( آثار )	ملحق
ملحق ثانى ( آثار )	مرشد آثار
مأمور آثار	نقاش
ناسخ اختام ( آثار )	مصور
اختصاصى أول ( زراعة )	أخصائى زراعى أول

العنوان السابق	العنوان الجديد
اختصاصي ثاني ( زراعة )	اخصائي زراعي
معاون اختصاصي ( زراعة )	معاون اخصائي زراعي
مأمور حقل أو مراقب زراعي	مراقب زراعي
مفتش مساحة صنف أول	مفتش مساحة
ملاحظ ترسيم	ملاحظ فني
مصلح توتيه	مصلح
نقاش على الزجاج	نقاش
مفتش أول ( بريد وبرق )	مفتش برق وبريد
مأمور بريد وبرق صنف أول	مأمور بريد وبرق
مأمور بريد وبرق صنف ثاني	معاون مأمور بريد وبرق
مفتش ثاني ( بريد وبرق )	فاحص
معاون مفتش ( بريد وبرق )	فاحص
مدير نفوس لواء	مدير نفوس
مأمور نفوس قضاء	مأمور نفوس
كاتب نفوس ناحية	كاتب
تنفذ هذه التعليمات اعتباراً من ١٩٦٠/٤/١ .	
وزير المالية	

لسنة ١٩٦٠ بعنوانه ويعتبر كأنه معين وفقاً للفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون المذكور .

٢ - يبقى الموظف الذي أصبح راتبه يقل درجتين عن الحد الأدنى المقرر بموجب الجداول الملحقه بقانون الملاك أو تعليمات الملاك رقم (١) لسنة ١٩٦٠ محتفظاً بعنوانه بصورة شخصية .

٣ - تصدق لامثال الموظف المبحوث عنه في الفقرتين ١ و ٢ اعلاه الدرجة المناسبة لعنوانه ويبقى محسوباً عليها براتبه حتى يتم المدة اللازمة للترفيه ويرفع اليها حسب الاصول .

٤ - تنفذ هذه التعليمات اعتباراً من ١٩٦٠/٤/١

وزير المالية

#### تعليمات الملاك

عدد (٢) لسنة ١٩٦٠

#### ذوو الراتب الاقل من الحد الادنى (١)

استناداً الى المادة الحادية عشرة من قانون الملاك رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٠ وبغية تثبيت عناوين الموظفين الذين أصبحت رواتبهم تقل عن الحد الأدنى المقرر في الجداول الملحقه بالقانون المذكور اصدرنا التعليمات التالية :

١ - يحتفظ الموظف الذي أصبح راتبه يقل درجة واحدة عن الحد الأدنى المقرر بموجب الجداول الملحقه بقانون الملاك أو تعليمات الملاك رقم (١)

### تعليمات الملاك

عدد (٤) لسنة ١٩٦٠

#### اشغال الموظف درجة أعلى من درجته (١)

استنادا الى المادة الحادية عشرة من قانون الملاك رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٠ وتسهيلا لتطبيق الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون المذكور أصدرنا التعليمات التالية : -

١ - يجوز أن يشغل الموظف وظيفة أعلى من وظيفته بدرجة واحدة فقط اذا ثبتت كفاءته بعين طريقة الترفيع المتبعة بموجب احكام قانون الخدمة المدنية وذلك بمصادقة لجنة الترفيعات الدائمة في الوزارة المختصة ومجلس الوزراء أو مجلس الخدمة العامة كل حسب صلاحيته على ذلك .

٢ - يجري ترفيع الموظف المبحوث عنه في الفقرة (١) أعلاه الذي صادقت لجنة الترفيعات ومجلس الوزراء أو مجلس الخدمة العامة كل حسب صلاحيته على اشغاله درجة أعلى عند اكماله المدة القانونية المشترطة للترفيع بأمر من الوزير المختص فقط .

٣ - يتم ترفيع الموظف الذي أشغل وظيفه أعلى من وظيفته بدرجة واحدة قبل ١/٤/١٩٦٠

أو عين وفق ذلك في أو بعد ١/٤/١٩٦٠ عند اكماله المدة القانونية المشترطة للترفيع بقرار من لجنة الترفيعات وأمر من الوزير المختص فقط .

٤ - تلغى كافة الاوامر الصادرة خلافا لهذه التعليمات ما لم تستكمل الاجراءات المطلوبة بموجبها .

٥ - تسرى هذه التعليمات اعتبارا من ١/٤/١٩٦٠ .

و . وزير المالية

### تعليمات الملاك

عدد (١٩) لسنة ١٩٧٤ (٢)

استنادا لاحكام المادة الحادية عشرة من قانون

(١) الوقائع العراقية العدد ٤٧٦ في ٣١/١/١٩٦١

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٣٤١ بتاريخ ١٦/٤/١٩٧٤

(٣) الوقائع العراقية - العدد ٢٦٦٦ في ٣١/٧/١٩٧٨

الملاك رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠ المعدل وبناء على صدور القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤ التعديل الثامن عشر لقانون الملاك المذكور لغرض تثبيت بعض العناوين الجديدة أصدرنا التعليمات التالية : -

تبدل عناوين الموظفين التالية بالعناوين المبينة ازاء كل منها : -

العنوان السابق	العنوان الحالي
مشاور حقوقي	مشاور قانوني
مأمور مخزن	أمين مخزن
مفتش أخصائي	اختصاصي تربوي
مفتش تربية	مشرف تربوي
مدير الخزينة المركزية	مدير خزينة
مدير خزينة المحافظة	مدير خزينة
كاتب أول محكمة	معاون قضائي

تعتبر هذه التعليمات نافذة من تاريخ ١٩٧٤/٤/٧ .

وزير المالية

### تعليمات

عدد (٢٢) لسنة ١٩٧٨ (٣)

استنادا الى احكام المادة الحادية عشرة من قانون الملاك رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠ المعدل وبناء على ما جاء بكتاب رئاسة ديوان رئاسة الجمهورية دائرة الخدمة المرقم ٨/٤٤٧ في ٤/٦/١٩٧٨ أصدرنا التعليمات التالية :

أولا - تلغى تعليمات الملاك عدد (٢١) لسنة ١٩٧٨ .

ثانيا - ينهى تنسيب الموظفين المشمولين بالتعليمات أعلاه .

ثالثا - ينفذ ذلك من تاريخ نشر هذه التعليمات في الجريدة الرسمية .



عدد «٢٣» لسنة ١٩٧٩

### الوظائف الشاغرة والملاكات المصدقة (١)

استنادا الى احكام المادة الحادية عشرة من قانون الملاك رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠ ( المعدل ) .

#### اصدرنا التعليمات التالية :

اولا - تصادق وزارة المالية في بداية السنة المالية على ملاكات الموظفين في كافة الوزارات والدوائر حسب الحاجة الى الخدمات والاعمال المتطلبة لانجاز الاعمال فيها ويعين الموظفون في الدرجات المصدقة للقيام باعمال تلك الوظائف حصرا . وعلى هذا الاساس لايجوز تنسيب قيام الموظف باعمال تختلف عن اعمال وظيفته كقيام المدرس باعمال الاشراف التربوي او قيام المعلم باعمال كتابية او حسابية . واذا دعت الحاجة الملحة والضرورة القصوى الى مثل هذا الاجراء فينبغي الرجوع الى وزارة المالية لتعديل الملاك وفقا للمادة الثالثة من قانون الملاك ، وذلك عدا الحالات الطارئة فيجوز التنسيب بموافقة الوزير المختص بين دوائر كل وزارة وبموافقة الوزيرين المختصين بين وزارة واخرى كما يأتي :

#### ( ا ) تنسيب المدرسين والمعلمين

١ - يقتصر تنسيب المدرسين والمعلمين من ذوي المواهب الخاصة على الحالات التي لا يمكن معالجتها بالنقل ، للعمل بين دوائر الوزارة الواحدة التابعين اليها او بين دوائر وزارتي الحكم المحلي والتربية (٢) .

٢ - يجوز تنسيب حملة الشهادات العالية ( ماجستير فما فوق ) لاشغال المراكز القيادية بوزارة التربية .

٣ - ان تكون مدة التنسيب في جميع الاحوال بالنسبة للمدرسين والمعلمين سنتين فقط يكون التنسيب لسنة واحدة ابتداء بموافقة الوزير المختص او الوزيرين المختصين وكذلك التمديد ضمن المدة المقررة على ان تستخدم هذه الصلاحية في اضيق نطاق وعند الحاجة وان تعمل الوزارة

او الدائرة المختصة على انهاء التنسيب عند زوال الاسباب او سد الشاغر بالتعيين .

٤ - يكون التنسيب للفترة المذكورة اعلاه باعمال لها علاقة باختصاص المنسب .

٥ - تتحمل الدائرة المنسب اليها (المستفيدة) رواتب ومخصصات المنسب طيلة مدة - تنسيبه .

٦ - تلتزم الدوائر ذات العلاقة بانهاء تنسيب المعلمين والمدرسين المنسبين ممن مضى على تنسيبهم سنتين فاكثر اعتبارا من تاريخ نفاذ هذه التعليمات .

٧ - لايجوز تغيير عمل اي مدرس او معلم بالصيغ المخالفة لهذه التعليمات كالتكليف والايعار والانتداب بمهمة خاصة وماشابه ذلك ويتحمل الموظف المسؤول الرواتب المدفوعة للشخص المكلف بهذه الصيغة خلال مدة التكليف بالاضافة الى العقوبات الادارية .

٨ - يكون تنسيب المعاملين الجامعيين الاكفاء من التعليم الابتدائي الى التعليم الثانوي من صلاحية المدير العام للتربية المختص وعلى ان يقتصر التنسيب على المؤهلين منهم للتدريس في المدارس الثانوية ، (٣) .

ثالثا - تنفذ هذه التعليمات من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

#### (ب) تنسيب الموظفين :

١ - يجوز تنسيب الموظفين بين الدوائر الرسمية .

٢ - يجوز تنسيب الموظفين من الدوائر الرسمية الى الدوائر شبه الرسمية او بالعكس .

٣ - يجوز تنسيب الموظف بين الدوائر شبه الرسمية اذا كانت ملاكاتها متشابهة وتخضع لقانون او نظام او قواعد خدمة واحدة او اذا كانت ضمن وزارة واحدة .

٤ - لا تتجاوز مدة التنسيب في جميع الاحوال بالنسبة للموظفين ثلاث سنوات فقط يكون التنسيب لسنة واحدة ابتداء بموافقة الوزير المختص او الوزيرين المختصين وكذلك بالنسبة للتمديد ضمن المدة المقررة على ان تستخدم هذه الصلاحية في اضيق نطاق وعند الحاجة وان تعمل

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٧١٢ في ٢٨/٥/١٩٧٩ .

(٢) معدلة بالتعليمات العدد (٢٤) لسنة ١٩٨٠ المنشورة بالوقائع العراقية العدد ٢٨٠٦ في ٨/١٢/١٩٨٠

(٣) مضافة بالتعليمات العدد (٢٤) لسنة ١٩٨٠ المشار اليها .

الوزارة او الدائرة المختصة على انتهاء التنسيب عند زوال الاسباب او سد الشاغر بالتعيين .

٥ - تتحمل الدائرة المستفيدة في الحالات (١٩ و ٢٠) اعلاء رواتب الموظفين المنسب اليها طيلة مدة التنسيب .

ثانيا - تلتزم الدوائر ذات العلاقة بانهاء تنسيب الموظفين ممن مضى على تنسيبهم ثلاث سنوات فاكثر اعتبارا من تاريخ نفاذ هذه التعليمات .

ثالثا - لايجوز اشغال الوظائف الشاغرة في الملاكات المصدقة عن طريق انتداب موظف من دائرة اخرى او عن طريق الاستعانة او التنسيب الا في الحالات الطارئة وفق الاسس المذكورة في صدر الفقرة (اولا) المتقدمة ، وكذلك الحالات المنصوص عليها في القوانين الخاصة كقانون الخدمة القضائية .

رابعا - لايجوز اشغال الوظائف الشاغرة التي تتطلب مؤهلات علمية معينة او شهادات دراسية

خاصة بمن لا علاقة لاختصاصه او لدراسته بالوظيفة المذكورة كتعيين خريج كلية الادارة والاقتصاد بوظيفة ( معاون كيمياوى ) او تعيين خريج كلية الهندسة بوظيفة ( معاون فيزياوى ) .  
خامسا - لايجوز تنسيب الموظف لوظيفة ذات مستوى اقل من عنوان وظيفته كتنسيب مدير القسم لوظيفة ملاحظ او محاسب لوظيفة كاتب .

سادسا - تلغى تعليمات الملاك عدد (٣) لسنة ١٩٦٠ و (٥) لسنة / ٩٦٢ و (٦) لسنة / ٩٦٢ و (٧) لسنة / ٩٦٤ و (٨) لسنة / ٩٦٨ و (٩) لسنة / ١٩٦٨ و (١٠) لسنة / ١٩٦٨ و (١٢) لسنة / ١٩٦٩ و (١٣) لسنة / ٩٦٩ و (١٤) لسنة ٩٦٩ وعدد (١٥) لسنة / ١٩٦٩ و (١٦) لسنة / ٩٧١ و (١٧) لسنة / ١٩٧٢ و (١٨) لسنة / ١٩٧٣ و (٢٠) لسنة ١٩٧٧ .

سابعا - تنفذ هذه التعليمات من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .





رقم (١٥) لسنة ١٩٦٣

## نظام

### الجدارة البدنية (١)

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استنادا الى القانون الدستوري للمجلس الوطني  
لقيادة الثورة وبناء على ما عرضه وزير الصحة  
وأقره مجلس الوزراء وصادق عليه المجلس الوطني  
لقيادة الثورة .

### صلى النظام الآتي :

**المادة الاولى -** يقصد بالجدارة البدنية في هذا  
النظام القابلية البدنية والعقلية التي يجب توافرها  
في شخص ليكون : -

١ - لائقا للخدمة أو الاستخدام في وظائف  
الدولة .

٢ - لائقا للقبول في البعثات والكليات والمعاهد  
والمدارس والدورات لمن يلتزم بعقد خدمة مع  
الحكومة .

**المادة الثانية -** يؤلف وزير الصحة في مركز  
كل لواء لجنة أو أكثر باسم لجنة الفحص الطبي  
من ثلاثة أطباء أو أكثر لفحص طالبي الخدمة  
أو الاستخدام في وظائف الدولة يؤلف لجنة  
طبية استثنائية من ذوي الاختصاص والخبرة في  
العاصمة وفي مركز كل لواء قوامها ثلاثة أطباء على  
الاقل وله أن يؤلف لجانا اضافية عند الحاجة .

**المادة الثالثة -** لوزير المواصلات أن يؤلف لجنة  
طبية أو أكثر لفحص طالبي الخدمة في مصلحة  
الموانئ ومصلحة الخطوط الجوية ومديرية السكك  
الحديدية والقيام بالفحص الدوري لموظفيها  
ومستخدميها الفنيين كما له أن يؤلف لجانا  
استثنائية لنفس الغرض .

**المادة الرابعة -** لوزير الداخلية أن يؤلف لجانا

طبية واستثنائية لفحص طالبي الخدمة في سلك  
الشرطة .

**المادة الخامسة -** لرئيس الجامعة أن يؤلف لجانا  
طبية واستثنائية لفحص طالبي القبول في الكليات  
والمعاهد العالية ومنتسبيها .

**المادة السادسة -** للشخص الذي أجرى الفحص  
عليه من قبل لجنة الفحص الطبي وللوزير المختص  
أن يستأنف القرار لدى اللجنة الاستثنائية المختصة  
خلال مدة لا تتجاوز الشهر الواحد من تاريخ  
التبليغ بالقرار وتعتبر مقررات اللجان الاستثنائية  
قطعية .

**المادة السابعة -** تراعى لجان الفحص الطبي  
وجوب توفر الشروط التالية في الاشخاص الذين  
تقوم بفحصهم لتقرر لياقتهم للخدمة : -

١ - أن يكون نمو طالب الخدمة طبيعيا وقواه  
العقلية والبدنية جيدة وأن يكون سالما من الامراض  
العضوية مع مراعاة الواجبات التي تتطلبها  
الوظيفة المراد اشغالها من قبل الشخص  
المفحوص .

٢ - أن يكون قادرا على سماع المكالمات الاعتيادية  
عن بعد لا يقل عن ستة أمتار وغير مصاب بامراض  
أذنية مستعصية وأن لا يكون مصابا بعاهة في  
النطق ولا يكون التلكؤ في الكلام مانعا من الخدمة  
الا اذا كان بدرجة يمتنع معها قيامه بواجبات  
وظيفته .

٣ - الا يكون مصابا بمرض سار من النوع الحاد  
أو المزمن بما فيها الامراض الجلدية السارية .

٤ - أن يكون ذا كفاية قلبية ولا تمنع آفات  
القلب الفوهوية المترافقة بكفاية القلب من الخدمة  
الا اذا كانت الوظيفة التي يراد اشغالها به من  
الوظائف التي تتطلب جهودا شاقة .

٥ - ان تكون أطرافه سليمة مستكملة النمو

**المادة التاسعة (١) -** يجوز بموافقة وزير الصحة اعتبار الشخص ناجحاً بالفحص :

١ - إذا كان قد فقد كلتا عينيه بشرط أن يكون :

( أ ) حاملاً درجة دكتوراه أو شهادة اختصاص عالية ويراد تعيينه محاضراً أو أستاذاً في مدرسة عالية أو لتدريس طريقة بريل أو التدريس في معاهد العميان .

(ب) أو ذا كفاية خاصة .

٢ - إذا كانت رؤيته بالعينين أو بإحدهما تقل عن الدرجة المعينة للوظائف العامة الوارد ذكرها في الفقرة (١) من الجدول الأول .

٣ - إذا كانت شروط الفقرة (٢) من المادة السابعة من هذا النظام غير متوفرة في شخص ذي كفاءة خاصة ولم تكن العاهة مانعة من قيامه بواجبات الوظيفة المعين لها .

**المادة العاشرة -** يجرى فحص الفراشين والخدم عند تعيينهم محلياً من قبل طبيب القضاء أو الناحية ويعتبر تقريره بشأنهم بمثابة تقرير صادر عن لجنة طبية .

**المادة الحادية عشرة -** ينفي نظام الجدارة البدنية رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وتعديله .

**المادة الثانية عشرة -** ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

**المادة الثالثة عشرة -** على الوزراء تنفيذ هذا النظام .

كتب ببغداد في اليوم الثامن من شهر صفر لسنة ١٣٨٣ المصادف لليوم الثلاثين من شهر حزيران لسنة ١٩٦٣ .

وإن تكون حركة المفاصل طليقة وتامة ولا تمنع العاهات التي لا يكون لها تأثير في تأدية واجبات الوظيفة من تقرير لياقته لها .

٦ - أن يكون خالياً من أى تشوه أو نقص يحول دون القيام بواجبات الوظيفة .

٧ - ألا يكون مصاباً بالاورام الغدية غير القابلة للشفاء ولا تمنع الفتوق أو الحصية غير النازلة أو استسقاء الحصية أو دوالي الجبل المنوى أو النواسير أو الأمراض الشرجية الأخرى غير الحبيثة التي يمكن معالجتها طبياً أو جراحياً من الخدمة على أن تثبت الإصابة في تقرير اللجنة .

٨ - أن يكون غير مصاب بمرض رئوى سار على أن يثبت ذلك بفحص شعاعى .

٩ - أن يكون حائزاً على شهادة التلقيح ضد الجدري وشهادة التطعيم ضد الأمراض السارية الأخرى التي تقررها وزارة الصحة من حين إلى آخر .

١٠ - أن لا يكون مصاباً بمرض مستعص في الكلى والمجارى البولية ويفحص الادوار للتأكد من ذلك .

١١ - أن تكون قوة بصره وفقاً للمقاييس المدرجة في الجداول الملحق بهذا النظام وعلى لجان الفحص أن تراعى الأمور الآتية :

( أ ) يجب أن لا يزيد الدايوبتر عن (٨) .

(ب) يجب استعمال لوحات ستيلن لفحص مقاييس البصر .

**المادة الثامنة -** إذا قررت اللجنة أن الشخص المحال عليها للفحص يحتاج إلى عملية جراحية أو معالجة فيجوز إعادة فحصه عند الانتهاء من العملية أو اكماله المعالجة .

(١) عدلت بالنظام رقم (١٣) لسنة ١٩٦٥ المنشور بالوقائع العراقية العدد ١١٠٨ في ١٩٦٥/٥/٤ ثم أضيفت

اليها بالفقرة (٣) بالنظام رقم (١٠) لسنة ١٩٦٥ المنشور بالوقائع العراقية العدد ١١٠٨ في ١٩٦٥/٥/٤ .





نوع الوظيفة	قوة البصر	الملاحظات
٤ - وظائف السلك الخارجى		
	$\frac{6}{\text{فى}} \frac{6}{24}$	بعوينات أو بدونها
	أو	
	$\frac{6}{\text{فى}} \frac{6}{12}$	
٥ - المعينون والفراشون والفلاحون		
	$\frac{6}{\text{فى}} \frac{6}{60}$	
	أو	
	$\frac{6}{\text{فى فاقد العين}} \frac{6}{24}$	
	الواحدة	

### الجدول الثانى

تراعى المقاييس الآتية الخاصة بقوة البصر عند فحص طالبى التوظيف أو الاستخدام فى الوظائف المبينة أدناه فى مديرية السكك الحديدية العامة . أما الاصناف غير الواردة فى هذا الجدول فيتبع بشأنها المقاييس المدرجة فى الجدول الاول من هذا النظام .

نوع الوظيفة	قوة البصر	الملاحظات
منظف قاطرة	$\frac{6}{\text{فى}} \frac{6}{6}$	بدون عوينات حتى بلوغهم الخامسة والثلاثين من العمر وبعده يجوز بعوينات . وبخلافه تكون المقاييس بالنسبة لهم $\frac{6}{12}$ فى $\frac{6}{12}$
سائق قاطرة ووقاد	$\frac{6}{\text{فى}} \frac{6}{12}$	

يشترط أن يكونوا جميعا سالمين من عمى الألوان وعمى الليل

نوع الوظيفة	قوة البصر	الملاحظات
مفصلي		
مأمور ساحة		
مفتش ساحة		
ناظر ومعاون محطة		
بواب تقاطع قطارات		
سائق مناقلات		
مأمور سير		
سائق وعامل رافعة		
سائق محرك ديزل		
سائق وعامل عجلة كشف		
آلية		
سائق طرزيئة		
سائق لستر		
سائق رافعة النجدة		
مفتش قاطرات		
سائق ساحة للمناقلات		
فاحص عربات وشاحنات		
عامل صيانة عربات وشاحنات		
فاحص قاطرات		
ملوح أعلام		
آلي		
براد		
حداد		
جسار		
خراط		
خياط		
سباك		
سمكري		
شاحن بطاريات		
شداد سكة		
		بدون عوينات حتى بلوغهم الخامسة والثلاثين من العمر وبعده يجوز بعوينات وبخلاته تكون المقاييس بالنسبة لهم $\frac{7}{18}$ في $\frac{7}{18}$ على أن يكونوا جميعا سالمين من عمى الالوان وعمى الليل
		بعوينات أو بدونها عدا الطراق أو الحداد أو السمكري اذ لا يجوز لهم استعمال العوينات *

١ - الوظائف الخاصة بالقسم البحري

نوع الوظيفة	قوة البصر	الملاحظات
نائب ضابط بحرى	٦	بدون عوينات حتى بلوغهم الثلاثين من العمر وبعده يجوز بعوينات على أن يكونوا جميعا سالمين من عمى الالوان وعمى الليل .
ربان بحرى	٦	
ربان نهري	٦	
دليل تحت التدريب	٦	
غواص ومعاون غواص	٦	
رقيب	٦	بدون عوينات حتى بلوغهم الثلاثين من العمر وبعده يجوز بعوينات على أن يكونوا جميعا سالمين من عمى الالوان وعمى الليل .
سكاني	٦	
مراقب المد والجزر	٦	
خلاصى	٦	
رئيس اجهزه	٦	
مأمور مرفأ	٦	بدون عوينات حتى بلوغهم الثلاثين من العمر وبعده يجوز بعوينات على أن يكون المهندس البحري ونائب المهندس ونائب ضابط غرفة الماكنة سالمين من عمى الالوان وعمى الليل .
مأمور أنابيب	٦	
مأمور سبر الفور	٦	
مهندس بحرى	٦	
نائب مهندس بحرى	٦	
نائب ضابط غرفة الماكنة	١٢	بدون عوينات حتى بلوغهم الثلاثين من العمر وبعده يجوز بعوينات على أن يكون المهندس البحري ونائب المهندس ونائب ضابط غرفة الماكنة سالمين من عمى الالوان وعمى الليل .
سائق زورق	١٢	
سائق رافعة أثقال	١٢	
وقاد . زيات دهان	١٢	
مراقب سفن	١٢	
مباشر ( باضافة )	١٢	بدون عوينات حتى بلوغهم الثلاثين من العمر وبعده يجوز بعوينات .
كهربائى	١٢	
حارس	١٢	
نجار باخرة	١٢	
سائق الآلات الرافعة	١٢	
سائق عربات كهربائية	١٨	كذا
	١٨	
	١٨	
	١٨	
	١٨	



٢ - الوظائف الخاصة بنقلات الأرصدة

نوع الوظيفة	قوة البصر	الملاحظات
مأمور تعداد	٦	
مفرق	٦	
مفتش بوابة	١٢	
مأمور السقائف والمخازن	أو	بعوينات أو بدونها
ومعاونوهم	٦	
	٦	
	٣٦	
صفار		
صباغ		
صانع أدوات		
صانع قوالب		
طراق		
كهربائي		
لفاف النواة الكهربائية		
لحام	٦	
مرجلى	٦	
مصلح بطاريات	١٨	
مداد الخطوط الكهربائية		
مؤشر منضدة التخطيط		
منجد		
مركب اسلاك كهربائية		
نجار		
بناء		
شغيل	٦	
حمال	٦	
بواب عادى وعامل سكة	٢٤	
كناس	٦	
فلاح	٦	
خادم	٦٠	
عامل ترابى	أو	
	٦	
	٢٤	فى فاقد العين
		الواحدة ( بعوينات
		أو بدونها

رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٢

نظام

تعيين وترقيع المستخدمين (١)

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استنادا الى الفقرة ( أ ) من المادة السادسة والخمسين من الدستور الموقت وأحكام المادة الثانية عشرة من قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل وبناء على ما عرضه وزير المالية .

صدر النظام الآتي : -

**المادة الاولى -** يقسم المستخدمون لاغراض هذا النظام الى الاقسام التالية : -

القسم الاول - المستخدمون الذين تطابق عناوين خدماتهم العناوين الواردة في الجداول الملحق بقانون الملاك رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٠ المعدل أو في قوانين الخدمة الاخرى .

القسم الثاني - المستخدمون المهنيون وغير المهنيين الذين تختلف عناوينهم عن ذكرى في القسم الاول وقد بينت عناوينهم وحدود رواتبهم في الجدولين (١) و (٢) الملحقين بهذا النظام .

القسم الثالث - المستخدمون المحليون في المؤسسات العراقية خارج العراق .

**المادة الثانية -** يشترط فى من يعين مستخدما بعد تنفيذ هذا النظام ان يكون : -

١ - عراقيا - عدا المستخدمين المحليين فى المؤسسات الدبلوماسية والقنصليات العراقية .

٢ - سالما من الامراض المعدية والامراض والعاهات الجسمية والعقلية التى تمنعه من القيام بالخدمات التى يعين لها على ان يثبت ذلك بشهادة السلطات الطبية المختصة .

٣ - حسن السلوك والسمعة ولم يمتحن مهنة مخلة بالشرف وغير محكوم عليه بجناية غير سياسية أو بجناية تمس الشرف كالسرقة والاختلاس والتزوير والاحتياى الا اذا اعيدت اليه حقوقه الممنوعة .

٤ - قد اكمل الثامنة عشرة من العمر بالنسبة

للمستخدمين والسادسة عشرة من العمر بالنسبة للمستخدمات ( أو السن المعينة فى القوانين المحلية لمستخدمى المؤسسات العراقية فى الخارج ) .

٥ - غير معزول أو مفصول من الخدمة ولم يكمل مدة الفصل ولا محال على التقاعد لبلوغه السن القانونية التى تسمح باحالة على التقاعد دون نظر الى مدة خدمته عدا المهنيين والفنيين من أصحاب الشهادات العالية بالنسبة للمتقاعدين وذلك فى حالات الضرورة القصوى .

٦ - حاملا شهادة دراسية معترفا بها تؤهله للخدمة التى يرشح لها ممن ذكرت خدماتهم فى القسم الاول من المادة الاولى من المستخدمين والجدول رقم (١) الملحق بهذا النظام .

٧ - قد اكمل الخدمة العسكرية أو توفر فيه أحد شروط الاعفاء منها بشهادة السلطات المختصة .

**المادة الثالثة - ١ -** لا يجوز تعيين مستخدم الا اذا وجدت وظيفة استخدامية شاغرة فى الملاك السنوى المصدق أو فى منهاج الاعمال الذى يصادق عليه وزير المالية متضمنا الوظائف الاستخدامية التى تحسب رواتب مستخدميها على فصول الاعمال المختصة فى الميزانية .

٢ - تراعى فى الاستخدام وفق الفقرة (١) من هذه المادة الاحكام المعينة فى هذا النظام من حيث توفر شروط الاستخدام ومؤهلاته وتحديد الراتب .

**المادة الرابعة - ١ -** يعين المستخدمون لأول مرة بعد تنفيذ هذا النظام بأمر الوزير المختص أو رئيس الدائرة مع مراعاة ما ورد فى المادتين الثانية والثالثة المتقدمتين وتعين رواتبهم ضمن الحدين الادنى والاعلى من الجدولين رقم (١) و (٢) الملحقين بالنظام على الوجه الآتى : -

( أ ) مستخدمو القسم الاول - بالراتب الذى يستحقه المستخدم لو عين موظفا بموجب قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل فيما عدا المترجمين .

(ب) مستخدمو القسم الثانى - بالحد الادنى للرواتب المعينة فى الجدولين (١) و (٢) الملحقين

بهذا النظام عدا أصحاب الشهادة فيمنحون الراتب الابتدائي لشهادتهم حسب الملاك المصدق أما المستخدمون الذين يقرر وزير المالية كون خدماتهم مهنية فيجوز اعطاؤهم راتباً أعلى من ذلك حسب مدة ممارستهم المهنة السابقة للتعين بمقياس الترفيعات المقررة في الفقرة (٣) من المادة السادسة من هذا النظام .

(ج) مستخدمو القسم الثالث - بما لا يتجاوز الراتب المقرر في الملاك المصدق .

(د) المترجمون - براتب الحد الأدنى المؤشر أزاء صنفهم أدناه دون النظر الى الشهادة الدراسية بعد ان تعين درجة صنفهم باختبار يجريه لهم مجلس الخدمة العامة .

الصنف الممتاز	٩٠-٧٠
الصنف الاول	٦٥-٥٠
الصنف الثاني	٤٥-٣٦
الصنف الثالث	٣٤-٢٨

(هـ) الرياضيون في وزارة الشباب ودوائرها - بالحد الأدنى للراتب أزاء كل صنف أدناه دون النظر الى الشهادة الدراسية وبعد توفر الشروط المقررة أزاء كل منها ويجوز النقل من صنف الى صنف آخر براتبه أو بالحد الأدنى للصنف ايهما أكثر اذا حاز على بطولة تؤهله للتعين بصنف أعلى .

رياضي - ١٢ - ٣٠ ديناراً يشترط فيه ان يكون حائزاً على بطولة محلية بالمرتبة الاولى وبطولة للدورات الرياضية العربية بالمرتبة الثالثة .

رياضي اول - ١٥ - ٣٦ ديناراً يشترط فيه ان يكون حائزاً على بطولة دولية بالمرتبة العاشرة وبطولة اقليمية بالمرتبة الخامسة .

رياضي ممتاز - ١٨ - ٤٥ ديناراً يشترط فيه ان يكون حائزاً على بطولة عالمية بالمرتبة الثالثة .

بطل اولمبي - ٣٠ - ٦٥ ديناراً يشترط فيه ان يكون حائزاً على بطولة اولمبية .

٢ - يجوز اعادة تعيين المستخدم براتبه السابق ان لم يكن قد فصل من الخدمة لسوء السلوك والتمرد .

**المادة الخامسة - ١ -** يجوز ان يعين من بين مستخدمي القسم الثاني المبحوث عنهم في المادة الاولى ممن بلغوا الحد النهائي لراتبهم عن طريق الترفيع رئيس لهم لتنظيم انضباطهم وتوزيع اعمالهم وحينذاك يجوز ان يبلغ راتبه عن طريق الترفيع خمسة دنانير زيادة على الحد النهائي المقرر لراتبه .

٢ - يجوز لرئيس الجمهورية عند الضرورة تعيين المستخدمين بأجور يومية أو شهرية مقطوعة دون التقيد بحدود الرواتب المقررة في النظام .

**المادة السادسة - ١ -** يرفع المستخدمون من القسم الاول بعد توافر الشروط المنصوص عليها في قانون الخدمة المدنية بموافقة الوزير المختص أو رئيس الدائرة .

٢ - يمنح المستخدم من القسم الاول العلاوة السنوية التلقائية اسوة بالموظف وفقاً لما هو منصوص عليه في القانون عند اكماله سنة براتب يقل عن الحد الاعلى لمقياس الرواتب اعتباراً من تاريخ تنفيذ هذا النظام وبتوصية يقدمها الرئيس المباشر للمستخدم المختص ويصادق عليها الرئيس الاعلى التالي يبين فيها ان خدمات المستخدم المستحق للزيادة كانت مرضية من جميع الوجوه خلال السنة .

٣ - يرفع المستخدم من القسم الثاني بموافقة رئيس الدائرة المختص بعد قضائه سنة فأكثر براتبه مع مراعاة حد الراتب الاعلى المقرر في هذا النظام على ان لا تتجاوز الزيادة التي تمنح عند الترفيع شهرياً :

فلس	دينار	
٧٥٠ -		للذين تقل رواتبهم الشهرية عن ثمانية دنانير .
١ ٠٠٠		للذين تبلغ رواتبهم الشهرية ثمانية دنانير حتى أربعة عشر ديناراً .
٢٥٠ ١		للذين تزيد رواتبهم الشهرية على أربعة عشر ديناراً .
٣ ٠٠٠		للطياريين



٤ - يرفع المستخدمون من القسم الثالث بموافقة رئيس المؤسسة في حدود الملاك المصدق على ان لا تتجاوز الزيادة عشرة بالمئة من رواتبهم بعد قضاء المستخدم سنة فأكثر في الخدمة ،

٥ - يجوز ابلاغ راتب المستخدم من القسمين الاول والثاني الى راتب الشهادة التي يحملها اذا كان راتب الشهادة ضمن الحد الاعلى لعنوان وظيفته وكان الملاك مساعدا على ذلك .

**المادة السابعة -** اذا كان راتب المستخدمين الموجودين في الخدمة عند تنفيذ هذا النظام اقل من الحد الادنى المقرر في الجدولين رقم ١ و ٢ الملحقين بالنظام فتعدل رواتبهم الى الحد الادنى المقرر ولا يعتبر ذلك ترفيعا وتحتسب المدة التي امضاها المستخدم براتبه الاخير لغرض نياله الزيادة السنوية التالية .

**المادة الثامنة -** لايجوز تعيين او ترفيع المستخدم من تاريخ سابق لتاريخ الامر الصادر بذلك .

**المادة التاسعة -** اذا كان عنوان المستخدم غير موجود في الجدولين رقم ١ و ٢ الملحقين بالنظام فلوزير المالية تثبيت عنوانه على ضوء العناوين الواردة في الجدولين المذكورين وله ان يضيف عناوين جديدة اخرى ببيان ينشر في الجريدة الرسمية .

**المادة العاشرة -** لوزير المالية عند اقتضاء الضرورة وتحقق المصلحة وبموافقة الوزير المختص ان يلغى بعض الوظائف الاستخدامية ويحدث غيرها مع مراعاة الاعتماد المخصص وله ان يلغى بعض العناوين من الجدولين ١ و ٢ الملحقين بالنظام ببيان ينشر في الجريدة الرسمية .

**المادة الحادية عشرة -** يطبق احكام قانون انضباط موظفي الدولة رقم ٦٩ لسنة ١٩٣٦ (المعدل) بحق المستخدم .

**المادة الثانية عشرة -** يلغى نظام تعيين وترفع المستخدمين رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته .

**المادة الثالثة عشرة -** ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

**المادة الرابعة عشرة -** على الوزراء تنفيذ هذا النظام .

كتب ببغداد في اليوم التاسع عشر من شهر ربيع الاول لسنة ١٣٩٢ المصادف لليوم الثالث من شهر ايار لسنة ١٩٧٢ .

### الجدول رقم (١)

الراتب - دينار	التسلسل العنوان
٣٥ - ٨٠	١ طيار
١٢ - ٢٥	٢ مأمور تبليغ
١٢ - ٢٥	٣ مباشر
١٢ - ٢٥	٤ مبلغ
١٢ - ٣٠	٥ مثقف اجتماعي
١٢ - ٣٠	٦ مثقف صحي
١٢ - ٣٠	٧ مخبر محلي
١١ - ٤٠	٨ مرشد
١٨ - ٤٥	٩ مركب اسنان
١١ - ٣٠	١٠ مسجل تذاكر
١٢ - ٤٥	١١ منصت
١٢ - ٢٥	١٢ رزام
١٢ - ٣٠	١٣ موزع بريد في مصلحة البريد والبرق والهاتف
١٨ - ٤٥	١٤ رقيب مطبوعات
١٨ - ٥٠	١٥ كاتب محلي (١)

## الجدول رقم (٢)

التسلسل	العنوان	الراتب - دينار
١	اسكافى	٩ - ٣٦
٢	اطفائي	٨ - ٢٥
٣	آلى	١٨ - ٥٠
٤	أمام	١٢ - ٢٠
٥	امين الراديو	١٢ - ٢١
٦	براد	١٢ - ٤٠
٧	بستاني	٧ - ٢٠
٨	بلام	٧ - ٢٠
٩	بناء	١٠ - ٣٦
١٠	بندقى	١٢ - ٤٠
١١	بواب	٧ - ٢٠
١٢	حارس	٧ - ٢٠
١٣	حازم البريد	٨ - ٣٠
١٤	حداد	١١ - ٣٠
١٥	حذاء - نعال	١١ - ٢٠
١٦	حفار معادن	٢١ - ٦٠
١٧	حفار ابار	١٥ - ٥٠
١٨	حلاق	١٠ - ٢١
١٩	عامل نقل (١)	٧ - ٢٠
٢٠	ممين	٧ - ٢٥
٢١	ممين مختبر	١٠ - ٢٥
٢٢	خباز	١١ - ٢٥
٢٣	خباز آلى	١٢ - ٣٦
٢٤	خراط	١٢ - ٣٦
٢٥	خطاط	١٥ - ٣٦
٢٦	خلاصى	٨ - ٢٥
٢٧	خلاصى زمرة الرصيف	٩ - ٣٠
٢٨	خياط	١٠ - ٢٥
٢٩	دليل متحف	١١ - ٢١
٣٠	دماج	٩ - ٣٠
٣١	دهان	١٠ - ٣٠
٣٢	رئيس أجهزة	١٣ - ٢٥

(١) مدلة بالبيان رقم (١٤) لسنة ١٩٧٥ الصادر من وزير المالية والمنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٤٧٥ فى

١٩٧٥/٦/٩ .

التسلسل	العنوان	الراتب - دينار
٣٣	رئيس فرقة موسيقية	٢٥ - ٦٠
٣٤	راصد اسباز	١٢ - ٣٠
٣٥	ربان بحري	٢٠ - ٣٦
٣٦	ربان كراة	٢٨ - ٥٥
٣٧	ربان نهري	١٥ - ٢٨
٣٨	رقيب رصيف او سطحه	١٣ - ٢١
٣٩	رقيب فرضه	١١ - ٢١
٤٠	رقيب نهري	١١ - ٢١
٤١	زيات	٨ - ٢١
٤٢	سائق ( صالون او لوري او تنكر او قلابية )	١٢ - ٣٠
٤٣	سائق بحري	١٢ - ٣٠
٤٤	سائق رافعة اثقال	١٥ - ٣٦
٤٥	سائس	٧ - ٢٠
٤٦	سابك سطور	٢٠ - ٥٥
٤٧	ساعي	٧ - ٢١
٤٨	ساقى	٧ - ٢١
٤٩	سباك	٩ - ٢٨
٥٠	سجبان	٨ - ٢١
٥١	سراج	١٠ - ٢٥
٥٢	سكاني	١١ - ٢١
٥٣	سمكري	١١ - ٢١
٥٤	صاهر الرصاص	١٣ - ٣٠
٥٥	صباغ الشوابك	١٣ - ٣٠
٥٦	صباغ	١٢ - ٣٠
٥٧	صحاف	١٢ - ٣٦
٥٨	ضابط ايقاع	١١ - ٣٠
٥٩	طبّاخ	١١ - ٣٥
٦٠	طبّاخ اول	١٦ - ٥٠
٦١	طبّاخ ثانى	١٣ - ٤٠
٦٢	عازف	١٠ - ٤٥
٦٣	عامل انقاذ	٨ - ٢٥
٦٤	عجبان	١٠ - ٢٥
٦٥	عريف فنى	١٧ - ٣٦
٦٦	عضو فرقة انشاد	١١ - ٣٠
٦٧	عضو فرقة تمثيل	١٢ - ٣٥



التسلسل	العنوان	الراتب - دينار
٦٨	عسسال	٧ - ٢١
٦٩	غواص	١٥ - ٣٠
٧٠	فاحص اسلحة	١١ - ٣٦
٧١	فراش	٨ - ٢٥
٧٢	فران	١٠ - ٢٥
٧٣	فلاح	٧ - ٢٠
٧٤	قارئ مقياس	٧ - ٢١
٧٥	قصاب	٨ - ٢١
٧٦	قلاص	١٢ - ٣٦
٧٧	كارخ	٨ - ٢١
٧٨	منظف ( كناس سابقا )	٨ - ٢١
٧٩	كهربائي	١٦ - ٤٠
٨٠	لاحم	١٢ - ٣٦
٨١	ماسك سفن	٩ - ٢١
٨٢	ماسك فني	١٠ - ٢١
٨٣	مأمور استنساخ	١٢ - ٢١
٨٤	مأمور آلة الحفر	١٠ - ٢١
٨٥	مأمور انابيب	٨ - ٢١
٨٦	مأمور بدالة	١٢ - ٤٠
٨٧	مأمور حمام	١٠ - ٢١
٨٨	مأمور خطوط	٩ - ٣٠
٨٩	مأمور دفينه	٨ - ٢١
٩٠	مأمور ساحة	١١ - ٣٠
٩١	مأمور سبر الغور	١٠ - ٢١
٩٢	مأمور شعبة بريد	٩ - ٣٦
٩٣	طباخ رئاسة ديوان رئاسة الجمهورية	٢٠ - ٥٠
٩٤	مأمور فحص	١١ - ٣٠
٩٥	مأمور لاسلكي	١١ - ٣٦
٩٦	مأمور مائدة	١٠ - ٢١
٩٧	مأمور مخابرة	١٠ - ٢٥
٩٨	مأمور مختبر	١٠ - ٢١
٩٩	مأمور هوائيات	٨ - ٢١
١٠٠	مأمور هوائيات لاسلكية	١٠ - ٢٨
١٠١	مباشر سطحه	١٠ - ٢١
١٠٢	مباشر غرفة الماكينة	١٠ - ٢١

التسلسل	العنوان	الراتب - دينار
١٠٣	مباشر وقادين	٢١ - ١٠
١٠٤	مبخر	٢١ - ٨
١٠٥	متسلم بضائع	٣٠ - ١١
١٠٦	مجلد	٣٦ - ١٢
١٠٧	محافظ اصلاحية ( تصحيح رقيب اصلاحية )	٢١ - ٨
١٠٨	محضر فني	٢١ - ١٠
١٠٩	محنط فني	٢٥ - ١٠
١١٠	مخابر كاشوف ( رادار )	٥٠ - ١٢
١١١	مداريه	٢١ - ٧
١١٢	مدرب دورات ميكانيكية	٦٥ - ١٧
١١٣	مدرب مهني	٢٨ - ١١
١١٤	مرار	٢١ - ٨
١١٥	مراقب	٢١ - ٨
١١٦	مراقب المد والجزر	٢١ - ١٠
١١٧	مراقب سفن	٣٠ - ٢٠
١١٨	مراقب مطار	٤٠ - ١٥
١١٩	مراقب مياه	٣٠ - ١٠
١٢٠	مربي	٢١ - ٨
١٢١	مرتب	٤٥ - ١٥
١٢٢	مساعد آلي	٣٦ - ١٣
١٢٣	مستخدم سري	٢١ - ١٠
١٢٤	مدرب فني ( لوزارة الدفاع )	٥٠ -
١٢٥	مشرح	٣٠ - ٨
١٢٦	مصلح اجهزة سلكية ولاسلكية ومخابرة	٤٥ - ١١
١٢٧	مصلح اطر	٢٥ - ٩
١٢٨	مصلح انابيب	٣٦ - ٩
١٢٩	مصلح كاشوف ( رادار او شبكات سلكية )	٥٠ - ١٢
١٣٠	مصلح راديو طائرات او ساعات	٣٠ - ١٢
١٣١	مصلح مظلات	٥٠ - ١٢
١٣٢	مصور	٤٠ - ١٥
١٣٣	مصور سينمائي	٥٠ - ٢٥
١٣٤	مضلع	٢٥ - ٩

التراتب - دينار	العنوان	التسلسل
٤٠ - ١٨	مضيف طائرات	١٣٥
٢١ - ٨	مطهر	١٣٦
٢٨ - ١١	معاون براد	١٣٧
٢٨ - ١٥	معاون حفار معادن	١٣٨
٢١ - ١٠	معاون سائق	١٣٩
٢١ - ١٠	معاون سائق بحري	١٤٠
٢١ - ١٠	معاون سائق رافعة اثقال	١٤١
٢١ - ٨	معاون طبياخ	١٤٢
٢٥ - ١٠	معاون طباع	١٤٣
٢١ - ١٠	معاون غواص	١٤٤
٢١ - ١٠	معاون مصور	١٤٥
٣٠ - ١٥	معاون مصور سينمائي	١٤٦
٢٠ - ٨	معاون حذاء ( نعال )	١٤٧
٢١ - ٨	معقم	١٤٨
٢١ - ٨	مغلف	١٤٩
٢١ - ٨	مفتش معايد	١٥٠
٢١ - ١٠	مكوى	١٥١
٢١ - ٩	ملاح	١٥٢
٢٥ - ١٠	ملقح	١٥٣
٢٠ - ٨	ملوح	١٥٤
٢٠ - ٨	منظف احواض المياه	١٥٥
٣٦ - ١٢	موجد الاتجاه	١٥٦
٢١ - ٨	موزع	١٥٧
٣٠ - ٢٠	نائب ضابط سطحه أو غرفة الماكنة	١٥٨
٤٠ - ١٧	ناسخ خرائط	١٥٩
٥٠ - ٢٠	ناصر ديزل	١٦٠
٤٠ - ١٢	ناصر مكائن	١٦١
٣٠ - ١٠	نجار	١٦٢
٣٠ - ١٢	نحاس	١٦٣
٣٦ - ١١	نساج	١٦٤
٢٠ - ٧	نوتى	١٦٥
٢٠ - ٧	وزان	١٦٦
٢١ - ٨	وقاد	١٦٧
٣٠ - ١٧	معاون مراقب فنى	١٦٨
٣٠ - ١٣	مراقب قاطرات	١٦٩



التسلسل	العنوان	الراتب - دينار
١٧٠	معاون ناظر ساحة	١١ - ٣٠
١٧١	عامل فني	٨ - ٢١
١٧٢	مصلح ابدان السيارات	٢٥ - ٥٥
١٧٣	مأمور تسجيل	١٢ - ٤٠
١٧٤	فاحص فني لفحص المواد بعد التصليح للطائرات	٢٠ - ٣٦
١٧٥	عامل فني ( مصلح ملحقات الطائرات )	٢٠ - ٣٦
١٧٦	مصلح زجاج عضوي للطائرات	٢٥ - ٤٠
١٧٧	نجداد للطائرات	١٠ - ٢٥
١٧٨	مصلح انايب طائرات	٢٠ - ٤٠
١٧٩	صباغ فني طائرات	٢٠ - ٤٠
١٨٠	مصلح احواض وقود مطاطية للطائرات	٢٥ - ٤٠
١٨١	براد اقدم لتركيب الملحقات في الطائرات	٣٠ - ٥٠
١٨٢	براد تركيب الملحقات في الطائرات	١٢ - ٣٦
١٨٣	عامل تهيئة الطائرات للفحص الجوي	٢٨ - ٤٥
١٨٤	عامل تصليح اخصائي للطائرات	٢٠ - ٤٠
١٨٥	خراط طائرات	٢٠ - ٤٠
١٨٦	دماج طائرات	١٥ - ٣٥
١٨٧	حداد طائرات	١٥ - ٣٥
١٨٨	حداد للمعالجة الحرارية للطائرات	٢٠ - ٤٠
١٨٩	نحاس طائرات	١٥ - ٣٥
١٩٠	طلاء كهرباء الطائرات	٢٠ - ٤٠
١٩١	كهربائي معدات كهرباء الطائرات	٢٠ - ٤٥
١٩٢	براد طائرات	١٥ - ٣٥
١٩٣	لاحم اجهزة الاوكسجين للطائرات	٢٠ - ٤٠
١٩٤	ساعي بريد في مصلحة البريد والبرق والهاتف	٩ - ٣٠
١٩٥	حداد في معامل الجيش	١١ - ٣٦
١٩٦	سمكري في معامل الجيش	١١ - ٣٦

التسلسل العنوان	الراتب - دينار	
١٩٧ مراقب أول للاعاشة	١٨ - ٤٠	
١٩٨ حلاب	١٠ - ٣٠	
١٩٩ عامل حقل	١٠ - ٢٥	
٢٠٠ مقلّم اشجار	١٠ - ٢٥	
٢٠١ مأمور حقل	١٢ - ٣٥	
٢٠٢ مطعم اشجار	١٢ - ٣٠	
٢٠٣ نحال	١٢ - ٣٠	
٢٠٤ مراقب مكائن الحشرات	١٠ - ٢٥	
٢٠٥ ملقح نخيل	١٠ - ٢٥	
٢٠٦ مبخر	١٠ - ٢٥	
٢٠٧ مختلط بساتين	٢٠ - ٤٥	درجات جديدة ( أضيفت بناء على اقتراح الوزارات )
٢٠٨ سائق نهري	١٢ - ٤٠	
٢٠٩ سائق ساحبة	١٢ - ٤٠	
٢١٠ مشغل مضخة	١٢ - ٣٥	
٢١١ جسر اقدم	١٢ - ٣٥	
٢١٢ مراقب عمل اقدم	١٥ - ٥٠	
٢١٣ مراقب عمل	١٠ - ٢٠	
٢١٤ مراقب مصعد	١٠ - ٢٥	
٢١٥ مراقب ثلوج	١٠ - ٣٥	
٢١٦ سائق ماكينة ثقيلة	١٥ - ٤٠	
٢١٧ نجار فني	٢٠ - ٣٠	
٢١٨ معالج حراري درجة اولى	١٦ - ٤٥	خاصة بوزارة الدفاع
٢١٩ معالج حراري درجة ثانية	١٤ - ٤٠	
٢٢٠ موجد اتجاه	٢٠ - ٤٠	
٢٢١ كهربائي	٢٥ - ٤٥	
٢٢٢ مأمور انابيب	١٥ - ٢٥	
٢٢٣ طبّاخ	٢٠ - ٣٥	
٢٢٤ معين	١٢ - ٢٥	
٢٢٥ حمال	١٢ - ٢٥	خاصة بقاعدة الوليد الجوية
٢٢٦ حارس	١٢ - ٢٥	
٢٢٧ كارخ سواقى	١٢ - ٢٥	
٢٢٨ بستاني	١٢ - ٢٥	
٢٢٩ فلاح	١٢ - ٢٥	
٢٣٠ منظم (كناس)	١٢ - ٢٥	

التسلسل العنوان	الراتب - دينار	
٢٣١ براد	٢٥ - ٥٠	
٢٣٢ بناء	٢٥ - ٤٠	
٢٣٣ حداد	٢٠ - ٤٠	
٢٣٤ حفار ابار	٣٠ - ٧٥	خاصة بوزارة البلديات ( قسم المياه الجوفية )
٢٣٥ ناصب مكائن	٢٥ - ٦٠	
٢٣٦ عامل فنى	١٥ - ٣٠	
٢٣٧ معاون حفار ابار	١٥ - ٣٥	
٢٣٨ براد	١٤ - ٤٠	
٢٣٩ خراط	١٤ - ٣٤	
٢٤٠ خطاط	٢٠ - ٤٥	
٢٤١ خياط	١١ - ٢٨	
٢٤٢ دماج	١٠ - ٣٤	
٢٤٣ سباك	١٠ - ٣٠	
٢٤٤ سراج	١١ - ٢٨	وظائف خاصة بالمستخدمين المسنيين فى صنف الهندسة الآلية الكهربائية
٢٤٥ صباغ	١٤ - ٣٤	
٢٤٦ كهربائى	٢٠ - ٤٥	
٢٤٧ مصلح اطر	١٥ - ٣٠	
٢٤٨ مصلح انابيب	١٠ - ٤٠	
٢٤٩ نجار	١٣ - ٣٤	
٢٥٠ نحاس	١٤ - ٣٤	
٢٥١ حداد فى معامل الجيش	١٣ - ٤٠	
٢٥٢ سمكرى فى معامل الجيش	١٣ - ٤٠	



### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم (٢٩٣) لسنة ١٩٧٢ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة ( ١ ) من المادة (٤٢) من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٢/٥/٤ ما يلي :

١ - يعتبر المستخدمون العراقيون في الممثلات الدبلوماسية والقنصلية في الخارج المعينون قبل نفاذ هذا القرار أو الذين يعينون بعد هذا التاريخ مشمولين بأحكام قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل ونظام تعيين وترقيع المستخدمين .

٢ - تعتبر للمستخدم المشمول بالفقرة ( ١ ) اعلاه المدة التي قضاها في الخدمة قبل نفاذ هذا القرار ، خدمة تقاعدية ، وتدفع عنها التوقيفات التقاعدية ، على ان لا تزيد مدة الخدمة التقاعدية هذه على عشر سنوات .

٣ - يكون المستخدمون الوارد ذكرهم في (١) اعلاه مشمولين بنظام مخصصات موظفي الخدمة الخارجية رقم ١٤ لسنة ١٩٥٧ المعدل ، وترصد الاعتمادات اللازمة لتلافى هذه المخصصات .

٤ - يضاف عنوان ( كاتب محلي ) براتب ( ١٨ - ٥٠ ) ديناراً الى الجدول رقم ( ١ ) المذكور في المادة الاولى من نظام تعيين وترقيع المستخدمين .

٥ - ينفذ هذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية ، ويتولى وزيراً الخارجية والمالية تنفيذ أحكامه .

رئيس مجلس قيادة الثورة

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٧٤ (٢)

استنادا الى أحكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٤ - ٣ - ١٩٧٤ ما يلي :

١ - يخول الوزير المختص صلاحية تعيين

المستخدمين الذين لوظيفتهم عنوان في الجداول الملحقه بقانون الملاك بصفة موظفين دون الرجوع الى مجلس الخدمة العامة ، على أن لا يزيد الراتب الذي يحدد لاي منهم عما يستحقه بعد احتساب مدة استخدامه التالية لحصوله على الشهادة وفقاً لأحكام المادة الثالثة عشرة من قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل .

٢ - تحذف كافة الدرجات الاستخدامية التي تشغل نتيجة العمل بأحكام الفقرة (١) من هذا القرار

٣ - يتولى الوزراء تنفيذ هذا القرار

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٥١٠ لسنة ١٩٧٤ (٣)

استنادا الى أحكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٤/٥/٨ ما يلي :

١ - يستثنى المستخدمون من حملة شهادة الدراسة الابتدائية الواردة عناوينهم في الجداول الملحقه بقانون الملاك رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠ المعدل) الموجودون في الخدمة ٧-٤-١٩٧٤ من أحكام الفقرة ( ١ - ١ ) المادة التاسعة من قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدلة بالقانون رقم (٤٤) لسنة ١٩٧٤ ، ويجوز تعيينهم كموظفين وفقاً لأحكام المادة (١٣) من قانون الخدمة المدنية (٤) .

٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويتولى الوزراء تنفيذه .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٠٥٤ لسنة ١٩٧٤ (٥)

استنادا الى أحكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٤/٩/٢٩ ما يلي :

١ - تطبق أحكام الفقرة (١) من قرار مجلس

(١) مجموعة القوانين والأنظمة لعام ١٩٧٢ ص ٢٥٥

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٣٣١ في ١٩٧٤/٣/٢٤

(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٣٥١ في ١٩٧٤/٥/١٤

(٤) أنظر تعيين - قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٩٦٤ لسنة ١٩٧٤ .

(٥) الوقائع العراقية العدد ٢٤٠٣ بتاريخ ١٩٧٤/١٠/٦

قيادة الثورة ٢٦٧ في ١٩٧٤/٣/٢٤ على المستخدمين الذين عينوا بصفة موظفين قبل صدوره ممن كانوا يشغلون عناوين استخداميه اضيفت الى الجداول الملحقه بقانون الملاك تنفيذاً لقرار مجلس قيادة الثورة (٥١٨) في ١٩٧٤/٦/٧٣ ٢ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

#### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٧٥ (١)

استناداً الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الوقت . قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦ - ٢ - ١٩٧٥ ما يلي :  
١ - يخول الوزير المختص صلاحية تعيين المستخدمين الموجودين في الخدمة وفقاً للاسس التالية :

( أ ) المستخدمين الذين يحملون شهادات عالية او مهنية ويشغلون عناوين غير واردة في قانون الملاك ممن يرغبون التعيين كموظفين بعناوين وظيفية تتناسب وشهاداتهم أو العمل المنسبين اليه والقائمين به فعلاً واحتساب مدة خدمتهم الاستخدامية التالية للشهادة كممارسة

مهنة ، ويحدد راتبهم وفقاً لاحكام المادة العاشرة من قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل .

(ب) المستخدمين الذين يحملون شهادات عالية او مهنية ويشغلون وظائف بأجور يومية او شهرية مقطوعة او على الملاك الموقت بعناوين واردة او غير واردة في قانون الملاك يعاملون بموجب أحكام الفقرة ( أ ) اعلاه .

(ج) المستخدمين الذين يشغلون عناوين غير واردة في قانون الملاك المبينة في الجدول المرفق من غير الذين ذكروا في الفقرتين ( أ و ب ) من القرار اعلاه ويرغبون التعيين كموظفين بالعناوين الوظيفية المؤشرة ازاها واحتساب مدة خدمتهم الاستخدامية التالية للشهادة كممارسة مهنة ويحدد راتبهم بموجب أحكام المادة (١٣) من قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل (٢) .

( د ) تطبق احكام قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (١٠٥٤) في ١٩٧٤-٩-٢٩ على المستخدمين الذين استقالوا من وظائفهم الاستخدامية واعيد تعيينهم موظفين برواتب شهاداتهم قبل ١ - ٤ - ١٩٦٠ .

٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويتولى الوزراء تنفيذه .

#### عنوان الوظيفة الاستخدامية

#### عنوان الوظيفة في الجداول الملحقه بقانون الملاك

مصلح	الى براد كهربائي مساعد الى مصلح اجهزة سلكية ولاسلكية ومخابرة مصلح أطر مصلح انابيب مصلح كاشوف ( رادار وشبكات سلكية ) مصلح راديو طائرات أو ساعات مصلح مظلات معاون براد مصلح انابيب طائرات مصلح أحواض وقود مطاطية للطائرات طلاء كهربائي طائرات كهربائي معدات كهرباء الطائرات براد طائرات
------	--

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٤٥٢ بتاريخ ١٩/٣/١٩٧٥

(٢) معدلة بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨٨٠ لسنة ١٩٧٥ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٤٨٦ في ٢٥/٨/١٩٧٥

ونصت المادة الثانية منه على أن يسرى هذا القرار على جميع المستخدمين الذين تم تعيينهم بموجب القرار المرقم (٢٤٤) في ١٩٧٥/٢/٢٦ وتلغى جميع الأوامر الصادرة خلاف ذلك .

عنوان الوظيفة الاستخدامية	عنوان الوظيفة في الجداول الملحق بقانون الملاك
بواب	مراقب
حارس	
مراقب المد والجزر	
مراقب سفن	
مراقب أول اعاشة	
مراقب عمل اقدم	
مراقب عمل	
مراقب مصعد	
مراقب ثلوج	
سابك سطور	
طباع اول	مأمور استنساخ
طباع ثانى	
مرتب	
معاون طباع	
حازم بريد	رزام
مجلد	
صحاف	
مباشر سطحة	مباشر
مباشر غرفة ماكينة	
مباشر وقادين	
مأمور هوائيات لاسلكية	مأمور هوائيات
مستخدم سرى	مخبر محلى
مأمور حقل	مراقب حقل / فى الوظائف الزراعية

النسب المنصوص عليها بالفقرة (٣) من المادة (٦) من نظام تعيين وترفيه المستخدمين رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٢ .  
٢ - يتولى وزير المالية والصحة تنفيذ هذا القرار .

قرار مجلس قيادة الثورة  
رقم ٩٠٢ لسنة ١٩٧٥ (٢)  
استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الموقت .  
قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٥/٨/٢٣ ما يلى : -

قرار مجلس قيادة الثورة  
رقم ٨٤٦ لسنة ١٩٧٥ (١)  
استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الموقت .  
قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٥/٨/٧ ما يلى : -  
١ - منح مؤسسة مدينة الطب صلاحية منح الزيادة السنوية ، لاجور العمال والفنيين العاملين فى كوادر التشغيل والصيانة لاجهزة تكييف الهواء وسائر الاجهزة الفنية الاخرى فى المؤسسة المذكورة وفق النسب التى يحددها مجلس ادارة المؤسسة بما يتناسب وكفاءتهم ، استثناء من

(١) الوقائع المراقية - العدد ٢٤٨٦ فى ١٩٧٥/٨/٢٥

(٢) الوقائع المراقية - العدد ٢٤٨٨ فى ١٩٧٥/٩/٨



١ - تحتسب للمستخدمين الذين لم ترد عناوين وظائفهم في قانون الملاك ، والذين تم توظيفهم عن طريق الاستقالة واعادة التعيين ، الخدمات الاستخدامية لغرض الترفيع والعلاوة وفقا لاحكام المادة (١٣) من قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل .

٢ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١١٥٩ لسنة ١٩٧٥ (١)

استنادا الى احكام الفقرة ( ا ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٥/١١/١ ما يلي : -

١ - تخويل وزارة الخارجية صلاحية منح الزيادات الاستثنائية لرواتب المستخدمين المحليين العاملين في مؤسساتها في خارج العراق ، ومنح المستخدمين المذكورين التعويضات المستحقة لهم بموجب القوانين المحلية ، وتخويلها صلاحية تعيين المستخدمين بصورة مؤقتة لمواجهة ظروف طارئة .

٢ - تخويل الوزارة المذكورة صلاحية تعديل ملاكاتها المصدقة خلال السنة المالية ، وازافة او حذف بعض وظائفها في الحالات الضرورية والمستعجلة التي تستوجب ذلك .

٣ - يتولى وزير الخارجية والمالية تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٢٤٩ لسنة ١٩٧٦ (٢)

استنادا الى احكام الفقرة ( ا ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٦/٣/١٠ ما يلي : -

١ - تسرى احكام قرار مجلس قيادة الثورة (١١٥٩) في ١٩٧٥/١١/١ على المستخدمين المحليين العاملين في الملحقيات التجارية والمراكز التجارية العراقية في الخارج ، وتخويل وزير التجارة الخارجية الصلاحيات الممنوحة لوزير الخارجية بموجب القرار المذكور فيما يتعلق بالمستخدمين المشار اليهم اعلاه .

٢ - يتولى وزير الخارجية والمالية تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٦٧٧ لسنة ١٩٧٦ (٣)

استنادا الى احكام الفقرة ( ا ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٣ ما يلي : -

١ - يعفى المستخدمون من فروق الرواتب والمخصصات التي تسلموها خلال فترة توظيفهم طبقا لقرار مجلس قيادة الثورة (٢٤٤) في ١٩٧٥/٢/٢٦ ( ممن ألغيت اوامر تعيينهم واعدوا الى وظائفهم الاستخدامية بموجب قرار المجلس (٨٨٠) في ١٩٧٥/٨/١٤ ) وتعاد اليهم الاقساط التي استوفيت منهم بسبب ذلك قبل تاريخ صدور هذا القرار .

٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويتولى الوزراء تنفيذه .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٩١١ لسنة ١٩٧٦ (٤)

استنادا الى احكام الفقرة ( ا ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الموقت .

(١) الوقائع العراقية - العدد ٢٤٩٩ في ١٩٧٥/١١/٢٤

(٢) الوقائع العراقية - العدد ٢٥٢٠ في ١٩٧٦/٣/٢٦

(٣) الوقائع العراقية - العدد ٢٥٣٨ في ١٩٧٦/٧/٥ .

(٤) معدلة بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ( ١١٩٤ ) لسنة ١٩٧٦ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٥٥٩ في

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩/٨/١٩٧٦ ما يلي : -

١ - يخير المستخدم الحاصل على شهادة الدراسة الابتدائية فما فوق قبل أو بعد صدور القرار رقم (٢٦٧) في ١٤/٣/١٩٧٤ ، الذي له عنوان وارد في قانون الملاك ، أو الجدول الملحق بالقرار رقم (٨٨٠) لسنة ١٩٧٥ ، بين التعيين كموظف بعنوانه الحالي الذي يشغله ، استثناء من أحكام الفقرة (١ - ١) من المادة التاسعة من القانون رقم (٤٤) لسنة ١٩٧٤ ، أو الانتقال الى عامل خاضع لاحكام قانون العمل رقم (١٥١) لسنة ١٩٧٠ المعدل ، ووفقا للكيفية المحددة في الفقرة (٤) أدناه (١) .

٢ - يخير المستخدم الحاصل على شهادة الدراسة الابتدائية فما فوق قبل أو بعد صدور القرار رقم (٢٦٧) في ١٤/٣/١٩٧٤ ، والذي ليس له عنوان وارد في قانون الملاك ، أو الجدول الملحق بالقرار رقم (٨٨٠) لسنة ١٩٧٥ ، بين التعيين كموظف بعنوانه الحالي الذي يشغله ، أو الانتقال الى عامل ، ووفقا للكيفية المحددة في الفقرة (٤) أدناه ، على أن تضاف عناوين هؤلاء المستخدمين الميعنين كموظفين ، الى قانون الملاك بصفة مؤقتة وتتولى وزارة المالية دراسة موضوع اضافة هذه العناوين أو ما يقاربها ، الى قانون الملاك ، مع وضع حدود الدرجات لمناسبة لها .

٣ - يعتبر المستخدمون الذين لا تنطبق عليهم الفقرتان ( ١ و ٢ ) أعلاه ، عمالا خاضعين لاحكام قانون العمل رقم (١٥١) لسنة ١٩٧٠ المعدل . وتحدد أوضاعهم وفق الكيفية الموضحة في الفقرة (٤) أدناه .

٤ - يطبق بشأن المستخدمين المنقولين الى عمال ما يأتي : -

( أ ) يعتبر الاجر الشهري للمستخدم المنقول الى عامل على أساس راتبه الاسمي كمستخدم ، مضافا اليه غلاء المعيشة ، زائدا الاضافة المقررة بموجب القرار رقم (٩٥) لسنة ١٩٧٤ أما المستخدم

الحاصل على شهادة الدراسة الابتدائية فما فوق الذي يختار ان يحول عاملا ، فيحدد أجره الشهري على أساس ما يستحقه وفق قرار مجلس قيادة الثورة رقم (٢٦٧) لسنة ١٩٧٤ ، كما لو اختار أن يعين موظفا (٢)

(ب) يسرى قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم (٣٩) لسنة ١٩٧١ المعدل ، على المستخدمين المنقولين الى عمال عند حالتهم على التقاعد ، أو قانون التقاعد المدني رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ المعدل ، فيما يتعلق بطريقة احتساب الراتب التقاعدي ، وفيما يتعلق بمدد الخدمة حسب اختيار المستخدم المنقول كعامل ، وفي حالة قبوله احتساب الراتب التقاعدي وفق قانون التقاعد المدني ، فيحسب هذا الراتب على أساس راتبه الاسمي ، الذي كان بالامكان بلوغه لو استمر في الخدمة الاستخدامية .

(ج) يحتفظ المستخدمون المنقولون الى عمال برصيدهم من الاجازات الاعتيادية والمرضية .

( د ) تتولى الجهات التقاعدية ذات العلاقة تسديد ما يتوجب على المنقول من اشتراكات واستقطاعات تقاعدية عندما يحال على التقاعد عن كامل المدة التي قضاها كمستخدم ، الى مؤسسة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال ، وفقا لاحكام المادة (٧١٥) من قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم (٣٩) لسنة ١٩٧١ المعدل ، على أن لا يلزم المستخدم المنقول الى عامل بدفع أية فروقات تنشأ عن حسابات الاشتراكات أو الاستقطاعات السابقة ، وتتولى وزارة المالية تنظيم هذا الموضوع بموجب تعليمات .

٥ - يمنع تعيين أي أجير بموجب نظام خدمة الاجراء في مشاريع الخطة الاقتصادية رقم (١٠) لسنة ١٩٦٧ .

٦ - لا يعين أي من العراقيين في الخدمة المدنية في دوائر الدولة الرسمية وشبه الرسمية ، ودوائر القطاع العام بعد صدور هذا القرار ، الا بصفة موظف أو عامل .

(١) بالنسبة الى القرار رقم (٢٦٧) سنة ١٩٧٤ - انظر ما سبق وبالنسبة الى القرار رقم (٨٨٠) سنة ١٩٧٥ - انظر هامش القرار رقم (٢٤٤) سنة ١٩٧٥ - انظر ما سبق وبالنسبة الى القانون رقم (٤٤) سنة ١٩٧٤ - انظر قانون الخدمة المدنية - المادة الثالثة وانظر ملاك ( القانون رقم (١٤٦) سنة ١٩٧٧ .  
(٢) معدلة بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٩٩٤ لسنة ١٩٧٦ بالوقائع العراقية العدد ٢٥٥٩ في ٢٢/١١/١٩٧٦



- ٧ - لا يعمل بأى نص يتعارض واحكام هذا القرار .
- ٨ - يتولى الوزراء تنفيذ هذا القرار ، وفق التعليمات التى تصدرها وزارة المالية لتنفيذ احكامه .

#### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٣٨٧ لسنة ١٩٧٧ (١)

- استنادا الى احكام الفقرة ( ا ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .
- قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٩-٣-١٩٧٧ مايلى :
- ١ - تطبق احكام قرار مجلس قيادة الثورة رقم (٩١١) الصادر فى ١٩/٨/١٩٧٦ ، على المستخدمات العربية المتزوجات من عراقيين اللائى يعملن فى دوائر ومؤسساتها ، ويخيرن - كالعراقي - بين التعيين ، كموظفات بالعناوين الحالية التى يشغلنها ، أو الانتقال الى عاملات ، ووفقا للكيفية المحددة فى القرار المذكور .
- ٢ - لا يعمل بأى نص قانونى أو قرارى يتعارض واحكام هذا القرار .
- ٣ - ينفذ هذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

#### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٤٠٧ لسنة ١٩٧٧ (٢)

- استنادا الى احكام الفقرة ( ا ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .
- قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢/٤/١٩٧٧ مايلى :
- ١ - يتم استخدام الاجنبية المتزوجة من عراقي فى دوائر الدولة ومؤسساتها بصفة ( أجيرة ) ويحدد أجرها وفقا لما تستحقه بموجب قانون الخدمة المدنية أو أنظمة أو قواعد الخدمة المطبقة عليها فى الدائرة التى تعمل فيها وتتمتع بنفس حقوق الموظفة العراقية من حيث المخصصات

- والعلاوات ومدد الترفيع والاجازات ( باستثناء الحقوق التقاعدية ) . ويمنع استخدامهن بموجب قانون استخدام الاجانب فى الوظائف الحكومية رقم (٣٦) لسنة ١٩٢٧ (٣) .
- ٢ - تسرى احكام الفقرة (١) من هذا القرار على من سبق استخدامهن . ويعاد تحسديد اجورهن وفقا لذلك . على أن يؤخذ بنظر الاعتبار خدماتهن السابقة لغرض تحديد الاجر .
- ٣ - اذا حصلت الاجنبية المتزوجة من عراقي ( المشمولة بأحكام هذا القرار ) على الجنسية العراقية فتكتسب صفة ( الموظفة ) بنفس راتبها وذلك استثناء من اجراءات مجلس الخدمة العامة .
- ٤ - لا تخضع العربية المتزوجة من عراقي لاحكام هذا القرار . ويطبق بحقها قرارا مجلس قيادة الثورة المرقان ٣٨٤ ، ٣٨٧ والمؤرخان ١٩٧٧/٣/٢٩ .
- ٥ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية . ويتولى الوزراء تنفيذه .

#### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٩٢٥ لسنة ١٩٧٩ (٤)

- استنادا الى احكام الفقرة ( ا ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .
- قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢١-٧-١٩٧٩ مايلى :
- ١ - الالتزام بشروط واحكاة عقد الاستخدام الموقع مع المواطن العربى ، ( المتجنس بالجنسية العراقية ) ولكامل مدته .
- ٢ - تطبق قوانين وقواعد الخدمة المطبقة فى الدائرة التى يشتغل فيها المواطن العربى ، ( المتجنس بالجنسية العراقية ) ، بعد انتهاء مدة العقد .
- ٣ - لا يعتد بأى نص قانونى يتعارض واحكام هذا القرار .
- ٤ - ينفذ هذا القرار ، اعتبارا من تاريخ ١-٨-١٩٧٨ ، ولاتسترد فروق الرواتب والاجور أو المخصصات المصروفة للفترة السابقة لنفاذه (٥)

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٥٨٠ فى ٤/٤/١٩٧٧ .

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٥٨٣ فى ١٨/٤/١٩٧٧ .

(٣) معدلة بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ٧٤٣ لسنة ١٩٧٧ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٥٩٩ فى ١١/٧/١٩٧٧ .

(٤) الوقائع العراقية العدد ٢٧٢٣ فى ٣٠/٧/١٩٧٩ .

(٥) معدلة بقرار مجلس قيادة الثورة رقم (٥١) لسنة ١٩٧٩ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٧٥٤ فى ٢٨/١/١٩٨٠ .



### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم (٤٢٩) لسنة ١٩٧٠ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة (٨) من المادة ٢٤٤ المعدلة من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٢/٤/١٩٧٠ ما يلي : -

١ - تمنح راتب جندي مكلف كل أنثى يتم تعيينها لأول مرة في مرافق الدولة الرسمية وشبه الرسمية للمدة التي يقضيها أقرانها من الذكور في الخدمة العسكرية وفق القانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٩ .

٢ - يعدل راتب الأنثى المشمولة بهذا القرار الى ما تستحقه من راتب بموجب قانون الخدمة والملاك بعد انتهاء المدة المذكورة في الفقرة (١) اعلاه .

٣ - يسرى مفعول هذا القرار على كل أنثى يتم تعيينها بعد ٢٢/٤/١٩٧٠ ولا يشمل من سبق وتعيينت قبل هذا التاريخ .

٤ - على الوزراء تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٦٧٨ لسنة ١٩٧١ (٢)

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١١/٥/١٩٧١ ما يلي : -

١ - يستحق الموظفون المدنيون الذين عينوا بقرارات من مجلس قيادة الثورة وحددت رواتبهم من قبله اذا نقلوا الى وظائف أخرى راتب الحد الأدنى للوظيفة التي تقلوا اليها أو رواتبهم حسب أحكام قوانين الخدمة التي تخضع تلك الوظائف لاحكامها أيهما أعلى .

٢ - تسرى أحكام الفقرة (١) من هذا القرار على الموظفين من شاغلي وظائف الدرجات الخاصة الذين حددت رواتبهم من الجهات المختصة عند نقلهم الى وظائف أخرى لا تعتبر وظائفها من الدرجات الخاصة .

٣ - تختص الوزارات والدوائس المختصة بتطبيق أحكام الفقرتين (١) و (٢) من هذا القرار على الموظفين المشمولين بأحكامها والمنقولين اليها .

٤ - لا يعتد بأي نص قانوني أو قرار يخالف صراحة أو دلالة أحكام هذا القرار .

٥ - ينفذ هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٦ - على الوزراء تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٧٣ (٣)

استنادا الى احكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٦/٥/١٩٧٣ ما يلي : -

أولا - بالنسبة لتسديد رواتب الموظفين العراقيين في الخارج المحددة رواتبهم بالدينار العراقي : -

١ - اقرار مبدأ تبديل عملات الاعتمادات الشهرية والحوالات الى الممثلات العراقية في الخارج الى عملة القطر الذي تعمل فيه المثلثة اذا كانت عملة ذلك القطر من عملات القائمة .

٢ - يكون الدولار الأمريكي هو العملة الوسيطة للاعتمادات الشهرية والحوالة في كافة الاقطار عدا الاقطار التي عملاتها من عملات القائمة بما في ذلك الدول الاشتراكية ويستثنى من حكم هذه الفقرة الدول التي للعراق اتفاقيات دفع ثنائية معها .

٣ - يكون سعر الصرف للرواتب والاجور المحددة بالدينار العراقي لكل عملات القائمة وفق طريقة تسعير البنك المركزي الحالية للدولار الامريكي ويقوم البنك المركزي العراقي بابلاغ مديرية المحاسبات العامة بسعر كل من هذه العملات وفق الطريقة المذكورة لتبليغها الى الممثلات العراقية في الخارج للعمل بموجبها .

٤ - اذا كانت عملة الاعتماد الشهري من العملات المعومة يتحدد سعر الصرف بالنسبة

(١) الوقائع العراقية العدد ١٨٧٤ في ٢/٥/١٩٧٠ .

(٢) الوقائع العراقية العدد ١٩٩٧ (١) في ١٦/٥/١٩٧١ .

(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٢٤٩ في ١٩/٥/١٩٧٣ .

للرواتب والاجور المحددة بالدينار العراقي كما يأتي :-

( أ ) اذا كانت العملة المعمومة متجهة نحو الارتفاع فيعمل بسعرها المحدد من قبل البنك المركزي العراقي قبل تاريخ التعويم وفق الطريقة المبينة في الفقرة الثالثة .

(ب) اذا كانت العملة المعمومة متجهة نحو الهبوط فيعتبر سعر البيع المقرر من قبل البنك المركزي العراقي في اليوم العشرين أو اقرب يوم عمل اليه من كل شهر هو السعر المعتمد لصرف الرواتب لذلك الشهر .

٥ - اذا طرأ أي تعديل رسمي على قيمة أي عملة من العملات المذكورة فيتخذ سعرها المحدد من قبل البنك المركزي العراقي اساسا لسعر الصرف اعتبارا من تاريخ التغيير .

٦ - تسري احكام هذا القرار اعتبارا من ١٩٧٣/٢/٢٢ .

ثانيا - تحدد رواتب المستخدمين المحليين من غير العراقيين العاملين بالمثلثات العراقية في الخارج بالعملة المحلية للبلد الذي تعمل فيه المثلثية وفق معدلات الاجور في ذلك البلد وتتخذ الاجراءات اللازمة لتنفيذ ذلك وفق التعليمات التي تصدرها وزارة المالية بالاتفاق مع وزارة الخارجية .

ثالثا - يتولى الوزراء تنفيذ احكام هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٧٩ لسنة ١٩٧٤ (١)

استنادا الى احكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٦ ما يلي :

١ - يعتبر الحد الأدنى لراتب ومخصصات المعلمات العراقيات العاملات في مدرسة الرصافي العراقية في الكويت (٤٠) اربعين دينارا كويتيا شهريا .

٢ - تزداد رواتب المعلمات اللواتي تقل رواتبهن الاسمية ومخصصات غلاء المعيشة عن (٤٠)

اربعين دينارا كويتيا الى الحد المذكور . على ان تحجب هذه الزيادة في حالة انتهاء الايفاد أو النقل الى اماكن أخرى غير الكويت .

٣ - يعمل بهذا القرار اعتبارا من ١٩٧٤/٣/١ ويتولى الوزراء المختصون تنفيذ احكامه .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٦ (٢)

استنادا الى احكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٦-١-٢٥ ما يلي :-

١ - تحديد الراتب الاسمي لخريجي المعاهد التابعة الى مؤسسة المعاهد الفنية بـ (٢٤) دينارا شهريا .

٢ - يخضع الخريجون المذكورون للخدمة الالزامية بنفس الشروط التي تطبق على خريجي الكليات والمعاهد العالية التي مدة دراستها ثلاث سنوات دراسية نظامية .

٣ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٧٦ (٣)

استنادا الى احكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٦-٥-١٣ ما يلي :-

١ - تحسب لاغراض تحديد الراتب مدة الخدمة العمالية للعمال الذين تم أو يتم تعيينهم بصفة موظفين ، وذلك وفقا للشروط الآتية (٤):- ( ١ ) يكون احتساب الخدمة العمالية للمدة التالية للحصول على الشهادة ، فاذا كان العامل يحمل أكثر من شهادة ، فيحدد راتبه بموجب الشهادة التي تتيح له راتبا أفضل .

(ب) تحسب لاغراض تحديد الراتب مدة

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٣٢٦ في ١٩٧٤/٣/٩ .

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٥١٤ في ١٩٧٦/٢/١٦ .

(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٥٣١ في ١٩٧٦/٥/٣٠ .

(٤) مبدلة بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ٦١٣ لسنة ١٩٧٨ المنشور بالوقائع العراقية - العدد ٢٦٥٤ في

١٩٧٨/٥/٢٢ .



الخدمة العمالية المقضية في دوائر الدولة الرسمية وشبه الرسمية وشركات القطاع العام .  
٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من ١-١-١٩٧٧ .

### قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٧ (١)

استناداً الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .  
قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٣-١-١٩٧٧ ما يلي :  
١ - تحسب الرواتب الاسمية لموظفي المؤسسات التابعة لوزارة الاعلام التي تخضع لائحة أو قواعد خدمات خاصة بها، ممن يعينون أو ينقلون الى إحدى دوائر أو مكاتب المؤسسات المذكورة في خارج القطر ، وفق احكام قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل، طيلة مدة خدمتهم في الخارج .  
٢ - يعاد احتساب الرواتب الاسمية للموظفين المنوه عنهم في الفقرة ( أ ) من هذا القرار ، في حالة اعادتهم الى عملهم داخل القطر وفق استحقاقهم بموجب اللائحة والقواعد التي تنظم شؤون خدمتهم في الدوائر التي يعملون فيها .

٣ - يتولى وزراء الاعلام والخارجية والمالية تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٧٦٢ لسنة ١٩٧٧ (٢)

استناداً الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .  
قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٩/٦/١٩٧٧ ما يلي :  
١ - تحسب لاغراض العلاوة والترفيغ مدة التدريس في مراكز محو الامية في المحافظات بالنسبة للمعلمين والمعلمات من خريجي الدراسة الاعدادية العاملين في تلك المراكز عند صدور هذا القرار ممن لم ينتظموا بدورات اعداد المعلمين

والمعلمات لمحو الامية أو قبل انتظامهم بتلك الدورات .  
٢ - يتولى المجلس الاعلى لمحو الامية والوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٧٩ (٣)

استناداً الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .  
قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤/٢/١٩٧٩ ما يلي :  
١ - يحرم المستخدم المنقول الى عامل ، استناداً لاحكام قرار مجلس قيادة الثورة الرقم (٩١١) في ١٩/٨/١٩٧٦ ، من حق اختيار احتساب الراتب التقاعدي ، وفقاً لاحكام قانون التقاعد المدني الوارد في الفقرة (٤ - ب ) من القرار المذكور ، اذا كانت خدمته قد انتهت .  
وفقاً لاحكام الفقرة (هـ) من المادة (٣٤) من قانون العمل رقم (١٥١) لسنة ١٩٧٠ المعدل ، بسبب الغياب دون عذر مشروع .  
٢ - يتولى الوزراء تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٣٧١ لسنة ١٩٧٩ (٤)

استناداً الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .  
قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٧-١٠-١٩٧٩ ما يلي :  
١ - تحسب لاغراض العلاوة والترفيغ والتقاعد مدة الخدمة في جبهة التحرير العربية ، اذا كانت هذه الخدمة قد تمت بموافقة مكتب فلسطين والكفاح المسلح ، بالنسبة للمدنيين وبموافقة وزارة الدفاع بالنسبة للمعسكريين ، على أن تحصل الموافقة على ذلك قبل الالتحاق بالجبهة .  
٢ - تسري أحكام هذا القرار على الملحقين بجبهة التحرير العربية قبل صدوره ، ممن تنطبق عليهم الشروط الوارد ذكرها في الفقرة (١) أعلاه .

- (١) الوقائع العراقية العدد ٢٥٧٠ في ٧/٢/١٩٧٧ .
- (٢) الوقائع العراقية العدد ٢٦٠٠ في ١٨/٧/١٩٧٧ .
- (٣) الوقائع العراقية العدد ٢٧٠٧ في ١٢/٣/١٩٧٩ .
- (٤) الوقائع العراقية العدد ٢٧٣٩ في ٥/١١/١٩٧٩ .



٣ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٣٨٠ لسنة ١٩٧٩ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .  
قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٨-١٠-١٩٧٩ ما يلي :  
١ - رفع الحد الاعلى لوظيفتى الامام والواعظ من (٩٠) ديناراً ، الى (١٢٥) ديناراً .  
٢ - يتولى وزيراً الاوقاف والمالية تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٥١٧ لسنة ١٩٧٩ (٢)

استنادا الى أحكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .  
قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٢-١١-١٩٧٩ ما يلي :  
١ - يمنح كل من يتزوج من منتسبى أجهزة الدولة والقطاعين الاشتراكى والمختلط ، سلفة تعادل رواتبه الاسمية (العشرين شهراً) بالنسبة للموظفين ، وما يعادل الاجر الاجمالى للعامل المضمون (لخمسة عشر شهراً) بحد أدنى مقداره (٥٠٠/-) خمسمائة دينار ، وحد أعلى مقداره (١٠٠٠/-) ألف دينار ، وبدون فائدة .

٢ - تمنح السلفة للزواج أو للزوجة حسب الاختيار ، اذا كانا كلاهما يعمل فى دوائر الدولة أو منشآت القطاع الاشتراكى وشركات القطاع المختلط ، وتمنح للزوجة ، اذا كان الزوج ممن لا يعمل فى الدوائر والمنشآت والشركات أنفة السذكر .

٣ - تمنح السلفة لمن يتزوج للمرة الأولى بعد نفاذ هذا القرار ، وتمنح كذلك للأرمل والمطلق من أجنبية الذى يتزوج بعد نفاذه .

٤ - تمنح السلفة من الدوائر أو المنشأة

( الوحدة ) التى يعمل فيها المستلف ، وتنقل معه الى (الوحدة) التى ينتقل اليها ، اذا نقل قبل تسديد السلفة .

٥ - تستقطع السلفة بأقساط شهرية لمدة ( خمس سنوات ) ، تبدأ بعد ( خمس سنوات ) من تاريخ الحصول على السلفة .

٦ - فى حالة اتجاّب المستلف أطفالاً ، فإن كل طفل يعفى المستلف من قسط سنوى كامل ، ويعتبر التوأم بحكم الطفلين ، لاغراض هذا القرار .

٧ - تستثنى هذه السلفة من أحكام قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (٧١٥) فى ١٦-٨-١٩٧٣ ، بالنسبة لتحديد مجموع الاستقطاعات من الرواتب .

٨ - تتولى وزارة المالية تنظيم اجراءات التسليف واسترداد السلفة والاعفاء منها ، وتضع التعليمات الحسابية التى تنظم ذلك .

٩ - ينفذ هذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

### رقم ١٥٨١ (٣)

استنادا الى أحكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٧-١١-١٩٧٩ مايلي :

١ - يكون الحد الأعلى لراتب نائب المحافظ (١٨٠) ديناراً ، بدلا من (١٧٠) ديناراً .

٢ - يتولى وزيراً الحكم المحلى والمالية تنفيذ هذا القرار .

رئيس مجلس قيادة الثورة

### قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٨٠ (٤)

استنادا الى أحكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

- (١) الوقائع العراقية العدد ٢٧٠١ فى ١٢/٣/١٩٧٩ .
- (٢) الوقائع العراقية العدد ٢٧٤١ فى ١٩/١١/١٩٧٩ .
- (٣) الوقائع العراقية العدد ٢٧٤٣ فى ٣/١٢/١٩٧٩ .
- (٤) الوقائع العراقية العدد ٢٧٥٩ فى ٣/٣/١٩٨٠ .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٣-٢-١٩٨٠ ما يلي :

١ - شمول معلمى المدارس الاهلية الذين نقلوا الى المدارس الرسمية قبل ١-٩-١٩٧٤ ، بأحكام قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (٥٢٥) فى ١٣ - ٥ - ١٩٧٦ ، على ان لا تزيد مدة الخدمة المحتسبة فى تلك المدارس على ( عشر سنوات ) ويعاد تحديد رواتبهم ، وفالذلك .

٢ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

#### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٤٥٠ لسنة ١٩٨٠ (٤)

استنادا الى أحكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٩-٣-١٩٨٠ ما يلي :

١ - تحتسب مدة الخدمة الالزامية وخدمة الاحتياط المؤداة منذ ١٣-٥-١٩٦٩ ، للعمال فى الدوائر الرسمية وشبه الرسمية ومؤسسات القطاع الاشتراكي ، لغرض منح الزيادة السنوية بشرطان لا تكون قد احتسبت لهذا الغرض .

٢ - ينفذ هذا القرار من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

#### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٤٥١ لسنة ١٩٨٠ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٩-٣-١٩٨٠ ما يلي :

١ - تعتبر أيام الشهر (ثلاثين يوما ) بغض النظر عن أيامه الحقيقية ، لاغراض احتساب الرواتب والاجور والمخصصات المحددة على الاساس الشهري فى جميع أجهزة الدولة ومنشآت القطاع الاشتراكي والقطاع المختلط .

٢ - ينفذ هذا القرار ، اعتبارا من ١-٤-١٩٨٠ .

#### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٨٠ (٢)

استنادا الى أحكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٩-٣-١٩٨٠ ما يلي :

١ - يكون أستحقاق الترفيع والزيادة السنوية والعلاوة لمنتسبى الدولة ومنشآت القطاع الاشتراكي والقطاع المختلط فى اليوم الاول من الشهر الذى يستحق فيه المنتسب أيام من هذه الزيادات فى حالة أقرار منحها .

٢ - يعتبر هذا القرار معدلا للنصوص التى تحكم الحالات المشمولة فيه الواردة فى جميع القوانين وأنظمة الخدمة النافذة .

٣ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية، وينفذ اعتبارا من ١-٥-١٩٨٠ .

#### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٥١١ (٣)

استنادا الى أحكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٠-٤-١٩٨٠ مايلي :

١ - شمول الفلسطينيين العاملين فى دوائر الدولة والقطاعين الاشتراكي والمختلط ، بسلفة الزواج المنصوص عليها فى قرارمجلس قيادة الثورة المرقم (١٥١٧) فى ١٢-١١-١٩٧٩ .

٢ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

#### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٦٠٧ لسنة ١٩٨٠ (٤)

استنادا الى أحكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٧٦٩ فى ٢١/٤/١٩٨٠ .

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٧٦٩ فى ٢١/٤/١٩٨٠ .

(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٧٦٩ فى ٢١/٤/١٩٨٠ .

(٤) الوقائع العراقية العدد ٢٧٧١ فى ٥/٥/١٩٨٠ .

(٥) الوقائع العراقية العدد ٢٧٧٤ فى ١٩/٥/١٩٨٠ .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٨-٤-١٩٨٠ ما يلي :

اولا - تحسب لاغراض العلاوة والترفع مدة الخدمة الوظيفية الصافية المقضية في دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي براتب يقل عن الراتب الذي يستحقه الموظف بموجب شهادته ، لمن عين او نال راتبا يقل عن راتب شهادته لاي سبب كان ، ويعمل على هذا الاساس راتبه مع عدم المساس بالحقوق المكتسبة بموجب القوانين والقرارات النافذة .

ثانيا - اذا كان الموظف المشمول باحكام البند (اولا) من هذا القرار يحمل اكثر من شهادة ، فيعدل راتبه على اساس الشهادة التي تمنحه راتبا افضل .

ثالثا - لاتسرى احكام هذا القرار على الموظف الذي عدل راتبه وفق شهادته بموجب قانون الخدمة المدنية او قواعد او أنظمة الخدمة او قرارات مجلس قيادة الثورة الصادرة بهذا الشأن

رابعا - تسرى احكام هذا القرار على الموظفين العاملين في دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي .

خامسا - لايعمل بأى نص يتعارض واحكام هذا القرار .

سادسا - يتولى الوزراء ورؤساء الدوائر التي لاترتبط بوزارة تنفيذ احكام هذا القرار .  
سابعا - ينفذ هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

### قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨٥٣ لسنة ١٩٨٠ (١)

استنادا الى احكام الفقرة (١) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣١-٥-١٩٨٠ ما يلي :

١ - تحسب مدة الخدمة العمالية في الاتحادات والمنظمات الجماهيرية والنقابات ، لاغراض تحديد الراتب ، عند التعيين بوظيفة

مدنية في دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي .  
٢ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١١٢٢ لسنة ١٩٨٠ (٢)

استنادا الى احكام الفقرة (١) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٥-٧-١٩٨٠ ما يلي :

١ - تمنح سلفة الزواج المقررة بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (١٥١٧) في ١٢-١١-١٩٧٩ ، للموظف والعامل الذي تم عقد زواجه قبل مدة لاتتجاوز (ستة أشهر) من تاريخ تعيينه في دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي والمختلط ، وعلى أن يكون عقد الزواج قد تم بعد نفاذ القرار المذكور .

٢ - يعتبر هذا القرار ، مكملا للقرار المذكور في الفقرة (١) أعلاه .

٣ - ينفذ هذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

### رقم ٥٤٠ (٣)

استنادا الى احكام الفقرة (١) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢-٥-١٩٨١ ما يلي :

١ - تحسب مدة ممارسة المهنة في دوائر الدولة العراقية لاغراض تحديد الراتب ولاغراض التقاعد للمواطن العربي المعين في دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي والمختلط استثناء من قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (٦٠٠) في ٢٧-٤-١٩٨٠ .

٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية . ويعمل به اعتبارا من تاريخ نفاذ القرار المشار اليه في (١) أعلاه .

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٧٨٠ في ٢٣/٦/١٩٨٠ .

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٧٨٩ في ١١/٨/١٩٨٠ .



## قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٤٩٣ لسنة ١٩٨١ (١)

استنادا الى احكام الفقرة ( ا ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٨-١١-١٩٨١ ما يلي :

١ - يعتمد سلم الرواتب لغير العراقيين من التدريسيين والمدرسين الذين يستخدمون في مؤسسات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ( المرفق رقم ١ ) وعقد استخدام غير العراقيين من أعضاء الهيئة التدريسية في مؤسسات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ( المرفق رقم ٢ ) الملحقان بهذا القرار .

٢ - يتولى وزير التعليم العالي والبحث العلمي والمالية تنفيذ هذا القرار .

## مرفق رقم (١)

سلم رواتب غير العراقيين من التدريسيين والمدرسين الذين يستخدمون في مؤسسات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

أولا : ١ - يمنح حامل شهادة الدبلوم الفني والدبلوم الاولى الذي اقل من مستوى لبيكالوريوس راتبا يتراوح بين ( ١٣٠ - ١٤٠ ) دينارا حسب سنوات الدراسة بعد الثانوية ويضاف اليه (٥) دنانير عن كل سنة من سني الخدمة على أن لا يتجاوز ( ٢٥٠ ) دينارا كحد أعلى .

٢ - يمنح حامل الشهادة الاولى الجامعية التي هي بمستوى البكالوريوس العراقية راتبا مقداره (١٥٠) دينارا شهريا على أن لا يتجاوز (٣٠٠) دينارا شهريا بعد اضافة خمسة دنانير عن كل سنة من سني الخدمة .

٣ - يمنح حامل شهادة الماجستير أو ما يعادلها في العراق راتبا مقداره (٣٠٠) دينارا شهريا على أن لا يتجاوز ( ٤٥٠ ) دينارا شهريا

بعد اضافة عشرة دنانير عن كل سنة من سني الخدمة .

٤ - يمنح حامل شهادة الدكتوراه فلسفة أو ما يعادلها في العراق أو أعلى شهادة معترف بها في حقل الاختصاص راتبا مقداره ( ٤٥٠ ) دينارا شهريا بحيث لا يتجاوز (٨٠٠) دينارا شهريا بعد اضافة عشرين دينارا عن كل سنة من سني الخدمة .

ثانيا : ( ا ) لمجلس الجامعة منح حملة الماجستير أو ما يعادلها راتبا لا يزيد على (٧٠٠) دينارا شهريا ومنح حملة الدكتوراه أو ما يعادلها راتبا لا يزيد على (١٦٠٠) دينار للتخصصات العلمية النادرة وحسب الحاجة .

(ب) لمجلس الجامعة أو المؤسسة منح حملة البكالوريوس أو ما يعادلها راتبا لا يزيد على (٥٠٠) دينار شهريا ولحملة شهادة دبلوم الاختصاص أو الماجستير راتبا لا يزيد على (٧٠٠) دينار شهريا من أصحاب الخبرة التطبيقية والعلمية المتميزة في حقول اختصاصاتهم وحسب الحاجة الماسة .

ثالثا : تقدر الرواتب على أساس الشهادة الاخيرة . ويعامل لاغراض هذا القرار حملة شهادة دبلوم الاختصاص معاملة شهادة الماجستير وحملة أعلى شهادة معترف بها في حقل الاختصاص معاملة حملة شهادة الدكتوراه .

رابعا : توفر الجامعة أو المؤسسة السكن الملائم للمذكورين اعلاه بدون بدل وفي حالة تعذر ذلك يمنحون مخصصات بمقدار (٨٠) ثمانون دينارا شهريا للاعزب و (٢٠٠) مائتا دينار شهريا للمتزوج .

خامسا : تعفى الرواتب والمخصصات المبينة في هذا السلم من ضريبة الدخل .

سادسا : تتحمل الجامعات والمؤسسات نفقات علاج الاجانب في المستشفيات الحكومية .

سابعا - يطبق ما ورد اعلى على العرب والاجانب الذين يتم التعاقد معهم بعد صدوره

ونعدل رواتب المتعاقدين حالياً بموجبه في حالة تجديد عقودهم بعد انتهاء مددها .

### مرفق رقم (٢)

عقد استخدام غير العراقيين من  
اعضاء الهيئة التدريسية في مؤسسات  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

لقد تم التعاقد بين السيد  
بالنيابة عن وزير التعليم العالي والبحث العلمي  
المدعو فيما يلي بالفريق الاول وبين  
الذي يحمل الجنسية المدعو فيما  
يلي بالفريق الثاني وذلك وفق الشروط التالية :

١ - يعمل الفريق الثاني لدى الفريق الاول  
بوظيفة أو ما يماثلها من  
الوظائف في حقل اختصاصه أو خبرته في أية  
جامعة أو مؤسسة من مؤسسات وزارة التعليم  
العالي والبحث العلمي أو أي مكان ينسبه الوزير  
في الجمهورية العراقية .

٢ - تكون مدة العقد ( ) سنة  
دراسية قابلة للتجديد وذلك ابتداء من تاريخ  
مباشرة الفريق الثاني الفعلية في الوظيفة وتشمل  
هذه المدة الاجازات التي يستحقها الفريق الثاني  
وفق هذا العقد والعطل الرسمية سواء تمتع بها  
داخل الجمهورية العراقية أو خارجها .

٣ - تكون واجبات الفريق الثاني كما يلي :  
( ١ ) الاساتذة والاساتذة المساعـدون  
والمدرسون :

١ - رعاية الطلبة علمياً وفكرياً .

٢ - القيام بالتدريسات النظرية والعلمية  
والتطبيقية والميدانية والتدريب وتطويرها المستمر  
ومتابعة حسن سيرها والاشراف على تحضير  
مستلزمات التجارب المختبرية والتطبيقية والميدانية  
والتدريب والمختبرات والمعامل والحقول التجريبية  
والحفاظة على موجوداتها ومراقبة حسن استعمالها  
وشرح المحاضرات النظرية والعملية وحسب  
التجارب وتدقيق تقارير الطلبة والاشراف على  
البحوث والرسائل .

٣ - اجراء البحوث العلمية الهادفة على  
اساس اولويات خطط التنمية القومية وفي مختلف  
المجالات .

٤ - الدوام بما لا يقل عن (٤٠) ساعة  
اسبوعياً ينظم بتعليمات .

٥ - المساهمة الجادة في النشاطات  
الجامعية كالمواسم الثقافية ويوم الجامعة ومعارض  
الكلية وحفلات التخرج وحضور الفعاليات الطلابية  
ومما يطلب اليه من رئيسه من متطلبات علمية  
 واجتماعية .

٦ - المساهمة في التأليف والترجمة والنشر  
والاعداد .

٧ - الاشتراك في المجالس واللجان  
الدائمة والمؤقتة داخل الجامعة وخارجها .

٨ - المساهمة الجادة في تطوير الاقسام  
العلمية فكرياً وتربوياً وعلمياً وذلك بتقديم  
الدراسات والبحوث والتقارير والخطط والمناهج  
ومراقبة حسن سيرها .

٩ - المساهمة في اجراء الامتحانات  
وتقويمها ومراقبة حسن سيرها .

١٠ - الاشتراك في الندوات والمؤتمرات  
والحلقات الدراسية .

١١ - القيام بالدراسات والبحوث  
والاستشارات وكل ما يتعلق باختصاصه في  
الامور التي تقترحها مؤسسات الدولة والقطاع

العام في نطاق التعاون بين الجامعات وتلك  
المؤسسات .

١٢ - اداء الواجبات الادارية التي يكلف  
بها من قبل الكلية والجامعة .

١٣ - تقديم تقرير بعد كل فصل دراسي  
يتضمن نشاطه التدريسي وما اكمله من مفردات  
المناهج وما اعترضه من مشكلات وما يقترحه  
من توصيات لحلها والبحوث والمقالات التي نشرها  
والمحاضرات العامة التي القاها ومقترحاته لتطوير  
المناهج والقسم والكلية .

(ب) المدرسون المساعدون :

يتولى المدرسون المساعدون كافة الواجبات المذكورة في الفقرة ( أ ) أعلاه عدا تدريس طلبة الدراسات العليا والاشراف على بحوثهم ورسائلهم وعدا التدريس النظري الا عند الضرورة القصوى .

٤ - يجوز للفريق الاول انهاء العقد اذا لم يظهر الفريق الثاني كفاءة ومقدرة على أداء العمل المناط به خلال ستة أشهر من تاريخ مباشرته الوظيفة وفي هذه الحالة يستحق أجور العودة له ولعائلته الى المدينة التي استقدم منها .

٥ - ( أ ) يدفع الفريق الاول للفريق الثاني راتبا شهريا مقطوعا قدره ( ) .

(ب) يستحق الفريق الثاني زيادة سنوية حسب سلم الرواتب المعمول به عن كل سنة تقويمية خدمة في العراق .

٦ - ( أ ) يعطى للفريق الثاني عند استقدامه للعراق هو وزوجته وولدان من أولاده ( لا يزيد عمر كل منهما على ١٨ سنة ولو تجاوز هذا السن خلال مدة العقد ) تذاكر سفر مجانية بالطائرة أو ما يعادل ( ٧٥٪ ) من قيمتها نقداً من البلد المستقدم منه الى محل عمله في العراق، أما عند انتهاء العقد فيمنح تذاكر العودة له ولزوجته وولديه المذكورين أو ما يعادل ( ٧٥٪ ) من قيمتها نقداً اذا استخدم واسطة نقل أخرى الى البلد المستقدم منه واذا تزوج الفريق الثاني خلال مدة العقد فيمنح له ولزوجته ( وولديه ان وجدا ) وفي حالة تعذر سفره بالخطوط الجوية العراقية فيصرف له المبلغ المدفوع من قبله على ان يقدم تذكراً السفر التي استعملها على أن لا تزيد عن التعريفة العالمية .

(ب) يكون السفر في المجيء والعودة بالطريق الأقصر والأقل كلفة .

(ج) تكون التذاكر والسفر بالدرجة السياحية .

(د) لا يستحق الفريق الثاني وعائلته تذاكر السفر أو ما يعادل ( ٧٥٪ ) من قيمتها في المجيء اذا جرى التعاقد معه وهو في العراق ويستحقها

عند انتهاء العقد للعودة الى بلده مع مراعاة ما جاء في الفترات ( أ ، ب ، ج ، و ) .

(هـ) يتحمل الفريق الاول نفقات نقل أمتعة الفريق الثاني الزائدة مرة في بداية العقد ومرة في نهايته له ولكل فرد من أفراد عائلته المذكورين في الفقرة ( أ ) أعلاه بحيث لا تتجاوز كلفتها بما يعادل ( ١٥ ) كيلو غرام مستحبة بالطائرة للشخص الواحد بصرف النظر عن الطريقة التي يتم شحن الامتعة بها وبشرط أن تكون موثقة بالمستندات الرسمية .

(و) يتم سفر أفراد العائلة الى العراق عند المجيء والعودة في مدة يحددها الفريق الاول على أن يكون سفر العائلة الى العراق لغرض السكن والمرافقة طيلة فترة التعاقد الا في الحالات الضرورية والخاصة والتي يتم السفر فيها بموافقة الفريق الاول .

٧ - للفريق الاول تسليف الفريق الثاني بعد وصوله ما يعادل راتبه لشهرين على أن تستقطع السلفة من رواتبه خلال مدة اقصاها ستة أشهر وفقا للتعليمات التي يصدرها الفريق الاول .

٨ - ( أ ) يستحق الفريق الثاني اجازة العطلة الصيفية التي أمدها شهران حسب التقويم الجامعي وللفريق الاول أن يكلف الفريق الثاني بأعمال تقتضيها المصلحة خلال العطلة الصيفية لمدة لا تزيد على شهر واحد وللفريق الاول أن يمنح الفريق الثاني المكلف بالعمل خلال العطلة الصيفية ما يعادل راتبه اذا كان لا يستحق راتبا خلال الفترة المكلف بها .

(ب) يستحق الفريق الثاني رواتب اجازة العطلة الصيفية كاملة اذا باشر عمله خلال النصف الاول من بدء العام الدراسي اما اذا باشر

في النصف الثاني من العام الدراسي فيستحق نصف رواتب العطلة الصيفية المقررة وتصرف بعد ٦/٢٠ من كل عام بعد تقديم براءة ذمة الفريق الثاني .

(ج) لا يجوز للفريق الثاني أن يترك العراق لأي سبب كان الا بموافقة الفريق الاول أو من يخوله خطيا .



صنفه ودرجته .

١٥ - للفريق الثاني أن يحول ما لا يزيد على (٧٥٪) من مدخولاته الناشئة عن هذا العقد بالعملة التي يختارها والى البلد الذي يختاره الا اذا نصت اتفاقية الدفع بين البلد الذي ينتمي اليه الفريق الثاني وبين العراق على خلاف ذلك .

١٦ - ( أ ) للفريق الثاني أن ينهي هذا العقد في أي وقت يشاء خلال مدة نفاذ العقد على أن يعطى رئيس دائرته اخطارا تحريريا قبل ذلك بأربعة أشهر ويستحق الفريق الثاني في هذه الحالة تذاكر سفر العودة الى بلده أو بدلاتها له ولزوجه وولديه .

( ب ) اذا انهى الفريق الثاني العقد دون اذار يحرم من تذاكر العودة له ولعائلته الى بلده وما يستحقه من رواتب العطلة الصيفية عدا الحالات المرضية التي تمنعه من الاستمرار بعمله بموجب تقارير طبية رسمية .

( ج ) للفريق الاول أن ينهي العقد خلال مدة الاخطار وفي هذه الحالة يدفع للفريق الثاني ما يستحقه من رواتب الى حين انفكاكه وكذلك تذاكر العودة الى بلده .

( د ) اذا اتفق الفريقان على تمديد العقد لسنة تالية ولم يلتحق الفريق الثاني لمباشرة عمله فيحرم هو وعائلته من تذاكر العودة أو بدلاتها .

١٧ - للفريق الاول عند الضرورة وبناء على مقتضيات المصلحة العامة أن ينهي العقد وفي هذه الحالة يستحق الفريق الثاني راتب شهرين اضافة الى راتبه لحين صدور الامر بانتهاء عقده ويستحق هو وزوجته وولده ( ان وجد ) اجور العودة الى البلد المتقدم منه .

١٨ - يلتزم الفريق الثاني بالقوانين والانظمة المتعلقة بواجبات منصبه وخاصة ما يتعلق منها بكنم الاسرار وعدم كشفها أو الاستفادة منها خلال مدة قيامه باعباء وظيفته .

١٩ - للفريق الاول بعد استحصال الموافقات الاصولية ان يمنح الفريق الثاني مكافأة لا تزيد على راتب اسمر لشهر واحد عن كل سنة من سنوات خدمته اذا ثبت له أن الفريق الثاني كان

( د ) للفريق الاول منح الفريق الثاني اجازة خاصة براتب تام لمدة لا تتجاوز سبعة أيام خلال السنة الدراسية غير قابلة للتدوير على أن لا تمنح في حالة اخلالها بسير العمل .

٩ - يطبق نظام الاجازات المرضية المعمول به في العراق من حيث كيفية منح الاجازات والشروط الواجب توفرها في التقارير الطبية .

١٠ - يعالج الفريق الثاني وافراد عائلته في العراق في المستشفيات الحكومية مجانا كما يعامل به عضو الهيئة التدريسية العراقي .

١١ - ( أ ) توفر الجامعة أو المؤسسة السكن الملائم للفريق الثاني وفي حالة تعذر ذلك يمنح مخصصات السكن على الوجه التالي :

١ - ( ٨٠ ) ثمانون دينارا شهريا للاعزب .

٢ - ( ٢٠٠ ) مائتان دينارا شهريا للمتزوج .

( ب ) تمنح مخصصات السكن للاحد الزوجين اذا استخدما بموجب هذا العقد في مدينة واحدة محافظتين مختلفتين فيستحق كل منهما مخصصات السكن المقررة .

( ج ) تعفى الرواتب والمخصصات التي يتقاضاها الفريق الثاني من ضريبة الدخل .

١٢ - ( أ ) لا يتحمل الفريق الاول أي راتب تقاعدي أو تأدييات أخرى عن الفريق الثاني سواء داخل العراق أو خارجه .

( ب ) الفريق الثاني غير مشمول بالخدمة المضمونة ولا يتحمل الفريق الاول اية تأدييات جراء ذلك .

١٣ - لا يحق للفريق الثاني الاشتغال بمهنة لحسابه الخاص خارج أوقات الدوام الرسمي ولا التعويض عنها .

١٤ - يعامل الفريق الثاني خلال مدة العقد وفق احكام الانظمة المرعية فيما يتعلق بمخصصات السفر ومصروفات النقل عند الايفاد داخل العراق ومعاملة الموظفين العراقيين الذين هم من

قد قام بواجباته خير قيام وقدم من البحوث والمؤلفات والانتاج العلمي ما يدعو الى مكافأته .

٢٠ - ( أ ) اذا توفي الفريق الثاني فيتحمل الفريق الاول كافة النفقات المترتبة على تحنيط ونقل الجثمان واجور عودة عائلة الفريق الثاني في حالة وفاته الى بلده المستقدم منه وكذلك نقل امنعتهم الزائدة حسب الاستحقاق بموجب هذا العقد .

( ب ) اذا توفي احد افراد عائلة الفريق الثاني ( الزوجة أو أحد الولدين ) فتصرف للفريق الثاني بطاقة سفر ذهابا وايابا لمرافقة الجثمان الى بلده اضافة الى نفقات التحنيط ونقل الجثمان .

٢١ - اذا اتفق الفريقان على تجديد هذا

العقد بشروطه نفسها مدة أخرى فيجوز ان يتسم ذلك بحاشية تدون في نهاية العقد أو بعقد مستقل ويوقع الفريقان على ذلك .

٢٢ - لا تحول شروط هذا العقد دون تنفيذ أية اتفاقية أو بروتوكول يعقد بين الجمهورية العراقية ودولة الفريق الثاني المتعاقد .

٢٣ - يجوز التعاقد وفق الشروط اعلاه لاقل من سنة .

جرى التوقيع على هذا العقد في  
بتاريخ

الفريق الأول

الفريق الثاني

### قرار مجلس قيادة الثورة رقم ٧٩٧ لسنة ١٩٨١ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة ( ١ ) من المادة  
الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة  
بتاريخ ١٧-٦-١٩٨١ مايلى :

١ - تتحمل المنظمات الجماهيرية عندتنسيب  
أى من منتسبى القطاع الاشتراكى والمختلط ،  
للعمل لديها جميع الرواتب والاجور والمخصصات  
المتحققة له عند تنسيبه طيلة مدة التنسيب .

٢ - يتولى الوزراء المختصون والجهات  
المعنية تنفيذ هذا القرار .  
رقم ٣٥٠ (٢)

استنادا الى أحكام الفقرة ( ١ ) من المادة

الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة  
بتاريخ ٦-٣-١٩٨٢ مايلى :

١ - تحسب للمواطن العربى المعين فى  
دوائر الدولة والقطاع الاشتراكى والمختلط مدة  
ممارسته المهنة خارج القطر لاغراض تحديد  
الراتب . على أن تؤيد هذه الممارسة بوثائق  
رسمية وان يخضع المواطن العربى للاختبار أو  
المقابلة من قبل الجهة التى يتم تعيينه فيها  
للتحقق من اكتسابه الخبرة المطلوبة .

٢ - ينفذ هذا القرار من تاريخ نشره فى  
الجريدة الرسمية . ويطبق على المواطنين العرب  
المعينين قبل نفاذه .

رئيس مجلس قيادة الثورة

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٨٣٧ فى ١٩٨١/٧/٦

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٨٧٧ فى ١٩٨٢/٣/٢٦



## تعليمات الخدمة المدنية

عدد (١٦) لسنة ١٩٦٠

## العلاوة السنوية (١)

استنادا الى المادة الخامسة من قانون الخدمة المدنية رقم / ٢٤ لسنة ١٩٦٠ والاحكام المماثلة في قانوني الخدمة القضائية وخدمة الشرطة وانضباطها اصدرنا التعليمات التالية :

يمنح الموظف العلاوة السنوية المعينة بين حدى درجته عند اكماله سنة براتب يقل عن الحد الاعلى لمقياس درجته على الوجه الآتى :

١ - لموظفى الخدمة القضائية ومن يشغل وظيفة العميد والمدير العام والمفتش العام والوزير المفوض والمدون القانونى باشعار تحريري من موظف الذاتية المختص الى المحاسب المسؤول عن صرف الراتب يؤيد فيه اكمال الموظف سنة واحدة براتبه وفق النموذج رقم (١) المرفق (٢).

٢ (٣) - (١) للموظفين عدا من ذكر فى الفقرة الاولى اعلاه بموجب توصية الى المحاسب يقدمها الرئيس المباشر للموظف ويصادق عليها الموظف الاعلى التالى يبين فيها آن خدمات الموظف المستحق للعلاوة كانت مرضية من جميع الوجوه خلال السنة المنصرمة بعد ان يؤيد موظف الذاتية المختص اكمال الموظف سنة واحدة براتبه وفق النموذج رقم (٢) المرفق .

(ب) ترفع التوصية المذكورة فى الفقرة ( أ ) اعلاه ، بعد ان يتم رفع تقارير سرية عن كل موظف من الموظفين المشمولين بالفقرة ( أ ) اعلاه من قبل الرئيس المباشر وفق النموذج المرفق يتوخى فيها الدقة والمصلحة العامة عند تثبيت المعلومات المطلوبة ويكون مسؤول عن صحتها بحيث لا يكون ملؤها عملا شكليا بمجرد انقضاء المدة المحددة قانونا بقصد منح العلاوة بل يجب ان يعطى التقرير صورة صادقة عن كفاءة الموظف وخلقه ليكون منح العلاوة لمستحقها حافزا حقيقيا لكافة الموظفين على القيام بواجباتهم على أكمل وجه ، ويرفع التقرير السرى على الوجه التالى :

١ - يكون موعد تقديم التقارير المنوه عنها اعلاه خلال شهرى ايلول وآذار من كل سنة .

٢ - يبلغ الموظف تحريريا بالتقرير اذا كان قد رفع عنه بدرجة ردىء لاصلاح حاله وتلافى نقاط الضعف فيه على ان يتم التبليغ خلال شهر من تاريخ رفع التقرير السرى عنه .

٣ - اذا كانت خدمات الموظف المبحوث عنه فى الفقرة الثانية اعلاه غير مرضية يبلغ بذلك وفقا للنموذج رقم (٢) المرفق ويجوز اصدار شهادة أخرى لصالحه خلال مدة لا تتجاوز السنة من تاريخ تأخير العلاوة (٤) .

٤ - تقدم النماذج المرفقة خلال مدة لا تتجاوز الشهر الواحد قبل اكمال الموظف سنة واحدة براتبه واذا تأخرت الدائرة فى اصدار التوصية الى ما بعد تاريخ الاستحقاق لتقصير الموظف وعدم قيامه بواجباته بصورة مرضية فإن العلاوة السنوية تصرف حينذاك من تاريخ صدور استمارة العلاوة ويتخذ تاريخ منح العلاوة الاخيرة اساسا لحساب العلاوات فى المستقبل . اما اذا تأيد للدائرة ان التأخر فى اصدار التوصية كان نتيجة سهو أو إهمال فتمنح العلاوة من تاريخ الاستحقاق (٥) .

٥ - لا تحسب مدة الاجازات بدون راتب على اختلاف أنواعها لغرض استحقاق الموظف للعلاوة كما ان مدة الاجازات بنصف الراتب تحسب بنصف مدتها للغرض المذكور .

٦ - يحرم الموظف من العلاوة لسنة واحدة اذا عوقب خلال السنة السابقة لاستحقاقه العلاوة بأية عقوبة انضباطية أو تأديبية .

٧ - يحرم الموظف المعاقب بعقوبة انضباطية أو تأديبية خلال السنة السابقة لاستحقاقه العلاوة اذا وجهت اليه العقوبة خلال تلك السنة

(١) مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٦٠ من ٤٣٠ .

(٢) معدلة بالتعليمات رقم (٧١) لسنة ١٩٧١ المنشورة بالوقائع العراقية العدد ٢٠٣٣ فى ١٧/٨/١٩٧١ على أن تنفذ اعتبارا من ١٩٧١/٩/١ .

(٤) معدلة بالتعليمات رقم (٧١) لسنة ١٩٧١ المشار اليها على أن تنفذ اعتبارا من ١٩٧١/٩/١ .

(٥) عدلت بالتعليمات رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٢ المنشورة بالوقائع العراقية العدد ٦٥٧ فى ٢٧/٣/١٩٦٢ والتي نصت على تنفيذ اعتبارا من ١٩٦٢/٤/١ ثم عدلت بالتعليمات رقم (٧٢) لسنة ١٩٧١ المنشورة بالوقائع العراقية العدد ٢٠٥٧ فى ١٨/١٠/١٩٧١ وذلك باحلال عبارة « فتمنح العلاوة من تاريخ الاستحقاق » الواردة فى آخر الفقرة محل عبارة « ليعرض الموضوع على هذه الوزارة للبت فيه » ونصت التعليمات المشار اليها على أن تنفذ اعتبارا من ١٩٧١/١٠/١ .

ولا يمنع بقاء العقوبة من استحقاق الموظف للعلاوة التالية اذا امضى سنة جديدة طالما حرم من العلاوة مدة سنة واحدة هي السنة المعاقب عنها .

٨ - تعتبر العقوبات المفروضة خلال نفس السنة عقوبة واحدة تحرم الموظف من علاوة واحدة فقط .

٩ - يحرم الموظف من العلاوة اذا :

١ - رفض الرئيس المباشر تقديم التوصية

بمنحه العلاوة السنوية .

٢ - لم يصادق الرئيس الاعلى على التوصية المقدمة من الرئيس المباشر بمنح العلاوة السنوية .

١٠ - تلغى تعليمات الخدمة المدنية عدد/٥١ لسنة ١٩٥٦ وعدد/ ٦٢ لسنة ١٩٥٨ .

١١ - تنفذ هذه التعليمات اعتبارا من ١/٤/١٩٦٠ .

## نموذج رقم (١)

العدد /  
التاريخ

## الموضوع / العلاوة السنوية (١)

الى محاسب  
الاسم الكامل  
عنوان الوظيفة  
مقدار العلاوة  
الراتب الجديد  
الدرجة  
الدائرة التي ينتسب اليها الموظف

اكمل

أوريد بأن الموظف المبحوث عنه اعلاه قد . . . سنة واحدة براتبه الحالي البالغ . . .  
سيكمل

بتاريخ / / ١٩  
نسخة منه الى /

موظف الذاتية المختص

الموظف المختص  
مدير المحاسبات العامة

## نموذج رقم (٢)

العدد /  
التاريخ

## الموضوع / العلاوة السنوية (٢)

الى محاسب  
الاسم الكامل  
عنوان الوظيفة  
مقدار العلاوة  
الراتب الجديد ( تملأ بعد التوصية بمنح العلاوة )  
الدرجة  
الدائرة التي ينتسب اليها الموظف

اكمل

أوريد بان الموظف المبحوث عنه اعلاه قد . . . سنة واحدة براتبه الحالي البالغ . . .  
سيكمل

بتاريخ / / ١٩

## موظف الذاتية المختص

أوريد بان خدمات الموظف المبحوث عنه اعلاه كانت مرضية من جميع الوجوه خلال السنة .  
الرئيس المباشر الرئيس الاعلى التالى  
ان خدماتكم كانت غير مرضية خلال السنة للأسباب التالية :

- ١ - . . . . .
- ٢ - . . . . .
- ٣ - . . . . .
- ٤ - . . . . .

الرئيس الاعلى التالى

الرئيس المباشر

نسخة منه الى /  
الموظف المختص  
موظف الذاتية المختص  
مديرية المحاسبات العامة

(١) معدل بالتعليمات رقم (٧١) لسنة ١٩٧١ المشار اليها وبالتعليمات رقم (٧٨) لسنة ١٩٧٣ المنشورة بالوقائع

العراقية العدد ٢٢٦٤ فى ١٩٧٣/٧/٣١

(٢) معدل بالتعليمات رقم (٧١) لسنة ١٩٧١ وبالتعليمات رقم (٧٨) لسنة ١٩٧٣ المنشورة بالوقائع



نموذج رقم (٢)

العدد /

التاريخ

الموضوع - العلاوة السنوية

الى محاسب .. .. .

الاسم الكامل .. .. .

عنوان الوظيفة .. .. .

مقدار العلاوة .. .. .

الراتب الجديد ( تملأ بعد التوصية بمنح العلاوة )

الدرجة .. .. .

الدائرة التي ينتسب اليها الموظف .. .. .

اكمل

أويد بأن الموظف المبحوث عنه أعلاه قد سنة واحدة براتبه الحالي البالغ .. .. .  
سيكمل

موظف الذاتية المختص

بتاريخ / / ١٩

أويد بأن خدمات الموظف المبحوث عنه أعلاه كانت مرضية من جميع الوجوه خلال السنة .

الرئيس الأعلى التالي

الرئيس المباشر

ان خدماتكم كانت غير مرضية خلال السنة للأسباب التالية :

- ١ - .. .. .
- ٢ - .. .. .
- ٣ - .. .. .
- ٤ - .. .. .

الرئيس الأعلى التالي

الرئيس المباشر

نسخة منه الى :

الموظف المختص

موظف الذاتية المختص

مجلس الخدمة العامة

مديرية المحاسبات العامة

### تعليمات

#### الخدمة المدنية عدد (٦١) لسنة ١٩٦٩

م / صرف رواتب الموظفين والمستخدمين العراقيين والفلسطينيين المتجنسين بالجنسية العراقية الملتحقين بقوات الفدائيين (١) .

استنادا لأحكام المادة الثانية من ذيل قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ رقم ١٩٩ لسنة ١٩٦٨ وتسهيلا لتنفيذ أحكام المادة الاولى منه اصدرنا التعليمات الآتية : -

١ - تصرف رواتب ومخصصات غلاء المعيشة للموظفين والمستخدمين العراقيين والفلسطينيين المتجنسين بالجنسية العراقية المقيمين في العراق العاملين في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية ممن يلتحقون بقوات الفدائيين من قبل دوائرهم

مباشرة طيلة هذه المدة ويتم الصرف اما لهم مباشرة أو لوكلائهم (٢) .

٢ - تعتبر خدمات الموما اليهم طوال فترة التحاقهم بقوات الفدائيين خدمة مستمرة لأغراض الترفيع والعلاوة والتقاعد وتستوفي منهم الاستقطاعات القانونية وفقا للاصول .

٣ - على الجهة المسؤولة عن صرف الرواتب أن تتسلم اشعارا رسميا شهريا من مكاتب المنظمات الفدائية في العراق يوضح فيه استمرار الفدائي بعمله لديها قبل صرف الراتب الى الفدائي أو وكيله .

٤ - تنفذ هذه التعليمات من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

وزير المالية

(١) الوقائع العراقية العدد ١٦٩٨ في ١٩٦٩/٢/٢٥ .

(٢) مدلة بالتعليمات رقم (٦٥) لسنة ١٩٦٥ المنشورة بالوقائع العراقية العدد ١٨٠٢ في ١٩٦٩/١١/١٩ .

عدد ( ١٠٤ ) لسنة ١٩٧٧

- استنادا الى المادة الخامسة من قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل اصدرنا التعليمات التالية :-
- ١ - تستثنى الهيئات التدريسية من نموذج التقرير المعد وفق الفقرة ( ٢ - ب ) من المادة الثانية من تعليمات الخدمة المدنية عدد ( ٧١ ) لسنة ١٩٧١ والعمل بموجب نموذج التقرير المرفق بهذه التعليمات .
  - ٢ - يكون موعد تقديم التقارير السرية المنوه عنها بالفقرة ( ١ ) اعلاه في خلال شهري كانون الاول وحزيران من كل سنة .
  - ٣ - تسري هذه التعليمات اعتبارا من ١٩٧٧/١/١ .

وزير المالية

تقرير سري سنوي لسنة ١٩٧ - ١٩٧

مديرية تربية محافظة ..... تقرير عن المدرس السيد .....

ادارة المدرسة ..... مسقط الراس وعنوانه الدائم

التاريخ / /

- ١ - الجامعة والكلية وسنة التخرج
- ٢ - اختصاصه
- ٣ - تاريخ اول تعيين
- ٤ - تاريخ التحاقه بالمدرسة
- ٥ - المواضيع التي بعهدته وعدد ساعات كل منها حسب الشعب والصفوف
- ٦ - الواجبات المكلف بها اضافة لعمله .
- ٧ - الدورات التدريبية التي شارك فيها ومدى استفادته منها .

- التقسيم

- ١ - مدى التزامه بالانظمة والتعليمات والاورام ☐ ملتزم جدا ☐ ملتزم ☐ قليل الالتزام
- ٢ - مدى تعاونه مع الاختصاصي التربوي وادارة المدرسة ؟ ☐ متعاون جدا ☐ متعاون ☐ غير متعاون
- ٣ - مدى التزامه بالتخطيط لعمله على صعيد المدرسة . ☐ ملتزم جدا ☐ ملتزم ☐ قليل الالتزام
- ٤ - اهتمامه بالتقييم والامتحانات والتزامه بتعليماتها ؟ ☐ مهتم جدا ☐ مهتم ☐ قليل الاهتمام
- ٥ - مدى تأثيره في طلابه واستفادتهم منه علميا وتربويا ؟ ☐ له تأثير كبير ☐ له تأثير ☐ قليل التأثير مؤثر
- ٦ - كفاءته العلمية والتربوية ومدى تنبغه ؟ ☐ جيد جدا ☐ جيد ☐ وسطي ☐ ضعيف
- ٧ - انجازه لمفردات المنهج وفق مواعيد الخطة السنوية . ☐ مهتم دقيق ☐ مهتم ☐ قليل الاهتمام
- ٨ - علاقته بالهيئة التعليمية ☐ جيدة ☐ متوسطة ☐ ضعيفة



- ٩ - علاقته بالطلاب ☐ جيدة ☐ متوسطة ☐ ضعيفة
- ١٠ - قدرته على التوجيه والإرشاد داخل المدرسة ☐ جيدة ☐ متوسطة ☐ ضعيفة ومساهمته في حل المشكلات .
- ١١ - نشاطه ومدى مساهمته بالأنشطة المدرسية ☐ نشط ☐ نشط ☐ قليل النشاط والمختلفة .
- ١٢ - هل يصلح لوظيفة إدارية مستقبلاً ( معاون ☐ مساهم جداً ☐ مساهم ☐ ضعيف ومدير ) .
- ١٣ - توصيات الاختصاصي التربوي ومدى تنفيذه لها .
- ١٤ - هل توصي بمنحه العلاوة في موعدها أم لا ولماذا

توقيع مدير المدرسة

توقيع مدير التربية

ملاحظات مدير المدرسة

ملاحظات مدير التربية

مجلد (١٢٠) لسنة ١٩٧٩ (١)

استنادا الى الفقرة (٨) من قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ١٥١٧ في ١٢ - ١١ - ١٩٧٩ ولتسهيل تنفيذ احكامه .

أصدرنا التعليمات التالية :

١ - يحق لأي من منتسبي الدولة والقطاعين الاشتراكي والمختلط ان يطلب منحة سلفة زواج تعادل رواتبه الاسمية لعشرين شهرا بالنسبة للموظف وما يعادل الاجر الاجمالي للعامل المضمون لخمس عشرة شهرا على الا تقل هذه السلفة عن ٥٠٠/- دينار ولا تزيد عن ١٠٠٠/- دينار بدون فائدة .

٢ - تمنح السلفة للزوج أو الزوجة حسب الاختيار اذا كان كلاهما يعملان في دوائر الدولة أو منشآت القطاع الاشتراكي وشركات القطاع المختلط وتمنح للزوجة اذا كان الزوج ممن لا يعمل في الدوائر والمنشآت والشركات أفئة الذكر . ويشمل ذلك الموظف الذي صدر امر بتعيينه ولم يباشر بوظيفته بسبب التحاقه بالخدمة الالزامية، وتصرف له السلفة من قبل الدائرة التي عين بها على أساس الراتب الذي عين بموجبه (٢) .

٣ - تمنح السلفة لمن يتزوج للمرة الاولى بعد نفاذ قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٥١٧ في ١٢-١١-١٩٧٩ وكذلك للارمل ومن طلق زوجته قبل الدخول بها والمطلق من اجنبية الذي يتزوج بعد نفاذه وبالشروط التالية (٣) :

( أ ) ان يقدم طلب منح السلفة خلال مدة لا تتجاوز السنة من تاريخ عقد زواجه .

(ب) تمنح السلفة على أساس الراتب الاسمي أو الاجر الاجمالي المتحقق عند تاريخ عقد الزواج المثبت في العقد المصادق عليه من المحكمة المختصة .

(ج) اذا كانت شروط منح السلفة لا تتوفر بأحد الزوجين ( كان يكون مطلقا ) فلا يحق للزوج الاخر ان يطلب منحه السلفة اذا توفرت فيه الشروط .

(د) لا تمنح هذه السلفة لمن تم عقد زواجه قبل نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وانما تمنح له سلفة الزواج من مصرف الرافدين وفق تعليمات المصرف رقم ٢٣٦ في ١٩-١١-١٩٧٣ في حالة عدم مضي فترة الستة أشهر على عقد زواجه .

٤ - على الدائرة أو المنشأة التي يعمل فيها أي من منتسبي الدولة المشمولة بهذه التعليمات والذي يتقدم بطلب منحه السلفة ان تبادر بصرفها له مباشرة وفق أسلوب الصرف المتبع لديها وأن تلاحق تسديدها وفقا لما يلي :

( أ ) تستقطع السلفة باقساط شهرية لمدة خمس سنوات تبدأ بعد خمس سنوات من تاريخ صرفها .

(ب) يبدأ استقطاع الاقساط المتبقية في حالة الاعفاء من بعضها بعد مضي خمس سنوات من تاريخ صرف السلفة .

(ج) عند انتقال المستلف من دائرة الى أخرى فعلى الدائرة المنقول اليها تحويل ما بقي من رصيد السلفة الى الدائرة المنقول منها لتسويتها في سجلاتها وتثبيتها في سجلات الدائرة الاخيرة والاستمرار في حسم الاقساط في مواعيدها حسب الاصول .

(د) في حالة احوالة المستلف على التقاعد واستحقاقه الراتب التقاعدي فتشعر الجهة التي تنظم صرف حقوقه التقاعدية لاستيفاء السلفة منه وفقا لاحكام هذه التعليمات .

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٧٤٤ في ١٠/١٢/١٩٧٩

(٢) معدلة بالتعليمات عدد ١٩٨١/١٢/١٩٨١ المنشورة بالوقائع العراقية العدد ٢٨٤٨ في ٧/٩/١٩٨١

(٣) عدل صدر الفقرة (٣) بموجب الفقرة (أولا) من التعليمات عدد ١٩٨١/١٣٥ المنشورة بالوقائع العراقية العدد ٢٨٥٢ في ٥/١٠/١٩٨١ وكان نصها قبل التعديل هو : « تمنح السلفة لمن يتم عقد زواجه لأول مرة بعد نفاذ القرار أعلاه وكذلك للارمل الذي يتزوج بعد نفاذه وبالشروط التالية »

وتنص الفقرتان ( ثانيا ) و ( ثالثا ) من التعليمات عدد ١٩٨١/١٣٥ المشار اليها على ما يأتي :

ثانيا : تسري احكام الفقرة أولا من هذه التعليمات على المطلق من اجنبية الذي تزوج من عراقية أو عربية بعد نفاذ قرار

مجلس قيادة الثورة رقم ١٥١٧ في ١٢/١١/١٩٧٩

ثالثا : تنفذ هذه التعليمات من تاريخ نشر قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١١٨١ في ٥/٩/١٩٨١ في الجريدة الرسمية

### السنوية التالية .

٢ - يتم احتساب الخدمة العسكرية المقضية بصفة سائق وفقا لاحكام الفقرة أولا من قرار مجلس قيادة الثورة ١١٠٨ في ١٤-٧-١٩٨٠ اما القضية بمهن أخرى غير السياقة فتحتسب وفقا لاحكام قرارى مجلس قيادة الثورة المرقمين ١٣٥٠ و ٤٥٠ فسى ٢٩-١٠-١٩٧٩ و ٢١-٤-١٩٨٠ وتعليمات وزارة المالية حولهما .

٣ - تعتبر من متمات الاجر المخصصات الواردة فى الفقرة ( رابعا ) من القرار المذكور وتستوفى عنها اشتراكات الضمان الاجتماعى للسواق العاملين فى دوائر الدولة والقطاعات الاشتراكي والمختلط .

٤ - لا تقطع المخصصات المذكورة فى الفقرة ( رابعا ) من القرار المذكور عند تمتع السائق بالاجازات السنوية والمرضية .

٥ - يستحق السائق المخصصات الواردة فى الفقرة رابعا من القرار اعلاه فى حالة تعطل المركبة لمدة لا تزيد على اسبوع طالما انه حضر الى مقر العمل وكان مهينا للعمل ولم يجر نقله او تنسيبه الى عمل آخر وفى حالة عدم تصليح المركبة خلال المدة المذكورة فبالامكان تنسيبه الى مركبة أخرى وفى هذه الحالة يستحق مخصصات المركبة الجديدة .

٦ - تعتمد نسب ومقادير الزيادات السنوية الواردة فى الفقرة ( أ ) من قرار هذه الوزارة رقم ٢١ لسنة ١٩٧٥ بالنسبة للسواق المشمولين بقرار مجلس قيادة الثورة المذكور اعلاه ولا يعتد بمقادير أو نسب الزيادات السنوية الواردة فى انظمة العمل وعقوده أو التعليمات بما فى ذلك اساليب تقييم العمل .

٧ - تتحمل الجهة النقابية المستفيدة من تفرغ السائق النقابى مخصصات السياقة فقط التى استحقها قبل تفرغه طيلة مدة تفرغه سواء مارس خلال تلك المدة السياقة أم لم يمارس .

٨ - تنفذ هذه التعليمات من تاريخ نشرها فى الجريدة الرسمية وتسرى احكامها على المشمولين باحكام القرار اعلاه من تاريخ نفاذه .

وزير العمل والشؤون الاجتماعية

(هـ) اذا استقال المستلف تسترد السلفة أو المتبقى منها وفقا لاحكام قانون تحصيل الديون الحكومية رقم (٥٦) لسنة ١٩٧٧ .

(و) اذا فصل أو عزل المستلف تسترد السلفة أو المتبقى منها من استحقاقه التقاعدى اذا كان يستحق الراتب التقاعدى وتسترد من المكافأة التقاعدية ان لم يكن يستحق الراتب التقاعدى ، واذا كان مبلغ المكافأة لا يغطى تسديد السلفة فيستوفى الباقي وفق احكام الفقرة (هـ) اعلاه .

٥ - على المستلف عندما ينجب طفلا حيا ان يشعر الدائرة بطلب مقرون بوثيقة رسمية تؤيد ذلك لتقوم الدائرة باصدار قرار باعفائه من أحد أقساط السلفة ويعتبر التوام بحكم الطفلين لاغراض هذه التعليمات .

٦ - فى حالة وفاة المستلف وترك من بعده زوجته حاملا فتستحق الاعفاء من القسط السنوى عن المولود الذى يولد حيا .

٧ - لا يحق للمستلف طلب استرداد الاقساط المستوفاة منه بعد انتهاء مدة التسديد .

٨ - تسرى احكام هذه التعليمات على منتسبى قوى الامن الداخلى .

٩ - تستثنى هذه السلفة من احكام قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٧١٥ فى ١٦-٨-١٩٧٣ بالنسبة لتحديد مجموع الاستقطاعات من الرواتب .

١٠ - تنفذ هذه التعليمات اعتبارا من ١٩-١١-١٩٧٩ .

### وزير المالية

#### عدد (٤) لسنة ١٩٨١ (١)

استنادا الى احكام الفقرة السابعة عشر من قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ١١٠٨ فى ١٤-٧-١٩٨٠ .

#### قررنا اصدار التعليمات التالية :

١ - يقصد بسنة العمل الفعلية الصافية الواردة فى الفقرة أولا من قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ١١٠٨ فى ١٤-٧-١٩٨٠ سنة الخدمة الفعلية مطروحا منها مدد الاجازة بدون اجر وفترات الانقطاع عن العمل والغياب بدون عذر مشروع وتحتسب كسور السنة قدما لاغراض الزيادة





## باسم الشعب

## مجلس قيادة الثورة

استناداً الى احكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية  
والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة  
بتاريخ ١٧-١٢-١٩٧٥ .

## اصدار القانون الآتي : -

رقم ( ٢٠١ ) لسنة ١٩٧٥

## قانون

## الخدمة البحرية المدنية

## ( الفصل الاول )

## الاحكام العامة والتعاريف

**المادة الاولى -** تسري احكام هذا القانون على  
جميع العاملين على الوحدات البحرية المدنية  
التي تمتلكها أو تستأجرها أو تديرها أي  
مؤسسة حكومية من ربانة وضابط ومهندسين  
وبحارة وغيرهم ممن يعملون في الخدمة البحرية  
المدنية الواردة عناوين وظائفهم ومهنهم في  
الجدول الملحق بهذا القانون .

**المادة الثانية -** يقصد في هذا القانون  
بتعبير : -

١ - الضابط - كل من يشغل في المؤسسة  
احدى وظائف الضباط البحريين الواردة في  
الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون .

٢ - الربان - الضابط الذي يتولى امرة  
الوحدة البحرية .

٣ - البحار - كل من يشغل في المؤسسة  
احدى وظائف أو مهن البحارة الواردة في  
الجدولين المرقمين ( ٢ و ٣ ) الملحقين بهذا  
القانون .

٤ - المؤسسة - كل شركة أو مصلحة أو  
دائرة حكومية مدنية رسمية أو شبه رسمية  
تمتلك أو تدير أو تستأجر أى وحدة بحرية .

٥ - رئيس المؤسسة - هو الرئيس الاعلى  
للمؤسسة المشمولة بأحكام هذا القانون حسب  
الاحكام القانونية التي أسست بموجبها، ويشمل  
المدير العام ورئيس مجلس الادارة أو أى موظف  
خول سلطة رئيس المؤسسة .

٦ - المجلس - مجلس ادارة المؤسسة .

٧ - الوحدة القائمة - كل سفينة متحركة  
وأي منشأة بحرية عائمة ، بما في ذلك الجزر  
الاصطناعية .

٨ - الملاك - مجموع الوظائف والدرجات  
المعينة لها المصادق عليها بموجب ميزانية  
المؤسسة .

## ( الفصل الثاني )

## الدرجات والرواتب

**المادة الثالثة -** تكون درجات وعلاوات ومدد  
ترفيح الضباط والبحارة المذكورة وظائفهم في  
الجدولين المرقمين (١) و (٢) الملحقين بهذا  
القانون ، كما يلي : -

الدرجة	الراتب الشهري بالدينار	العلاوة السنوية بالدينار	مدة الترفيع بالسنوات
الاولى	١٦٠ - ٢٠٠	١٠	-
الثانية	١٣٠ - ١٥٠	٥	٤
الثالثة	١٠٠ - ١٢٠	٤	٥
الرابعة	٧٠ - ٩٠	٤	٥
الخامسة	٥٠ - ٦٥	٣	٤
السادسة	٣٥ - ٤٥	٢	٥
السابعة	٢٨ - ٣٤	٢	٣
الثامنة	١٨ - ٢٥	٢	٣
التاسعة	١٥ - ١٧	١	٢

**المادة الرابعة -** تقرر الرواتب التي تخص الوظائف والاجور التي تخص المهن في المؤسسات، وفقا لما مبين في الجداول الملحق بهذا القانون .

**المادة الخامسة -** تمنح مخصصات غلاء المعيشة للضباط والبحارة من الموظفين والمستخدمين ، وفقا لنفس النسب المقررة في التشريعات المرعية لمنح هذه المخصصات لموظفي الحكومة ومستخدميها كل فيما يخصه .

**المادة السادسة - ١ -** تمنح العلاوة الواردة في المادة الثالثة للضباط والبحار بالمقاييس المقررة لكل درجة ، وذلك بعد اكماله سنة واحدة براتب يقل عن الحد الاعلى المقرر لدرجته ، ولا يجوز ان تمنح هذه العلاوة ، الا بتوصية يقدمها الرئيس المباشر له ، ويصادق عليها الرئيس الاعلى التالى يبين فيها ، ان خدماته كانت مرضية خلال السنة ، ولا يحتاج منح العلاوة للربان أو رئيس الضباط أو رئيس المهندسين الى توصية .

**٢ -** للمجلس اصدار التعليمات لتنفيذ احكام الفقرة (١) من هذه المادة .

**المادة السابعة - ١ -** يمنح البحارة الواردة عناوين مهنهم في الجدول رقم (٣) الملحق بهذا القانون سنويا زيادات في اجورهم اليومية بموافقة رئيس المؤسسة المختص ، أو من يخوله بعد قضاء كل منهم سنة فأكثر بأجر يقل عن الحد الاعلى لاجر مهنته ، على ان لا تتجاوز الزيادات المقادير التالية :

الاجور اليومي	الزيادة		
		فلس/دينار	فلس/دينار
١ ٠٠٠	لغاية ٤٠٠	١	٦٠ فلسا
٤٠١	فاكثر	١	٧٠ فلسا

وتعدل هذه الزيادات بقرار من المجلس الاعلى للشؤون البحرية تراعى فيه كحد أدنى الزيادات التي ترد بقرارات لجنة تحديد معدلات الاجور المؤلفة بموجب المادة (٥٢) من قانون العمل رقم (١٥١) لسنة ١٩٧٠ المعدل .

**٢ -** يعدل راتب البحار المهني الموجود في الخدمة في تاريخ تنفيذ هذا القانون ، الى الحد

الادنى لاجر مهنته بموجب الجدول رقم (٣) المنحق بهذا القانون ، اذا كان راتبه يقل عن هذا الحد الادنى . اما من كان راتبه يعادل الحد الادنى للاجر أو يزيد عليه ، فيضاف الى أجره الفرق بين الحد الادنى المقرر بموجب الجدول المذكور ، والحد الادنى للراتب المقرر بموجب التشريعات المعمول بها في المؤسسة التي ينتسب اليها قبل نفاذ هذا القانون ، وتحسب له الزيادات السنوية التي حصل عليها سابقا ، على ان لا يمنح أجرا يزيد على الحد الاعلى لاجر مهنته .

### ( الفصل الثالث )

#### شروط التعيين

**المادة الثامنة -** يشترط فيمن يعين لأول مرة في الوظائف والمهن المبينة في الجداول الملحق بهذا القانون ، ان يكون :

**١ -** عراقيا أو متجنسا مضى على تجنسه مدة لا تقل عن خمس سنوات ، وللمؤسسة ان تستخدم الاجانب بموجب عقود خاصة يضعها المجلس دون التقيد بأحكام التشريعات التي تحكم استخدام الاجانب في العراق .

**٢ -** اكمل سن السادسة عشرة من العمر .

**٣ -** ناجحا في الفحص الطبي ، وسالما من الامراض المعدية ، ومن الامراض والفاهاات الجسمية والعقلية التي تمنعه من القيام بالوظيفة المعين لها بموجب قرار من السلطة الطبية المختصة .

**٤ -** غير محكوم بجناية غير سياسية أو بجنحة نمس بالشرف ، كالسرقة والاختلاس والتزوير والاحتيال .

**٥ -** حائزا على شهادة دراسية أو مهنية بحرية تعترف بها لجنة تعادل الشهادات المؤلفة بموجب هذا القانون ، أو حائزا على المؤهلات التي يشترطها هذا القانون المنصوص عليها في المواد (٢٣ - ٣٨) .

**٦ -** ان يكون قد اكمل الخدمة الالزامية ، أو كان مؤجلا أو معفوا منها ، اذا كان قد اكمل التاسعة عشرة من عمره .

**المادة التاسعة -** تراعى في التعيين الشروط التالية :

**١ -** وجود وظيفة أو مهنة شاغرة في الملاك .



٢ - يكون التعيين أو إعادة التعيين من قبل رئيس المؤسسة أو المجلس ، كل حسب اختصاصه .

٣ - يكون تعيين الضابط لأول مرة في لرواتب المبينة في المادة العاشرة ، على ان تراعى الاحكام الواردة في المادة الحادية عشرة من هذا القانون .

٤ - يكون تعيين البحار في الحد الأدنى لراتب وظيفته أو اجر مهنته في الجداول الملحقة بهذا القانون ، الا اذا كان حاصيلا على شهادة بحرية أو مدرسية أو مهنية ، فعندئذ يجوز ان يعين بالراتب المقرر لشهادته ، على ان لا يزيد راتبه على الحد الاعلى للراتب المقرر لوظيفته ، ويجوز تعديل راتب البحار الى راتب شهادته التي يحملها أو سيحصل عليها أثناء خدمته وتخوله نيل راتب أعلى من راتبه ، على ان لا يزيد الراتب الذي يمنح له على الحد الاعلى لراتب وظيفته .

٥ - يجوز تعيين بحارة متدربين برواتب مقطوعة حسبما يقرر المجلس دون اشتراط توافر درجة شاغرة في الملاك ، على ان يكون اعتماد فصل أو مادة الرواتب والمخصصات والاجور في ميزانية المؤسسة يساعد على هذا التعيين .

٦ - يجوز إعادة تعيين البحار براتبه الذي كان يتقاضاه في تاريخ انتهاء خدمته السابقة على إعادة تعيينه .

٧ - يجوز تعيين أو إعادة تعيين البحار براتب أو اجر يزيد على الحد الأدنى للراتب المقرر لوظيفته أو لاجر مهنته ، اذا كان يحمل شهادة مهنية أو بحرية ومارس المهنة التي تخوله شهادته ممارستها ، وذلك باحتساب مدة ممارسته لاغراض الزيادة السنوية ، على ان لا يمنح راتبا أو اجرا يزيد على الحد الاعلى المقرر لراتب وظيفته أو اجر مهنته .

**المادة العاشرة - ١ -** يعين الضباط لأول مرة في الرواتب التالية حسب مستواهم العلمي الذي تعينه لجنة تعادل الشهادات المؤلفة بموجب هذا القانون :-

( أ ) حملة الشهادة البحرية من الدرجة الثانية أو ما يعادلها براتب لا يتجاوز (-/٣٠) ديناراً شهرياً ، بشرط أن يكون حاصيلاً على شهادة

الدراسة الاعدادية الفرع العلمي أو ما يعادلها على الاقل قبل حصوله على الشهادة البحرية .  
( ب ) حملة الشهادة البحرية من الدرجة الاولى أو ما يعادلها براتب لا يتجاوز (-/٤٠) ديناراً شهرياً .

( ج ) حملة الشهادة البحرية من درجة ربان ، وشهادة الهندسة البحرية من الدرجة الاولى أو ما يعادلها براتب لا يتجاوز (-/٦٠) ديناراً شهرياً بعد حصوله على الشهادة البحرية من الدرجة الاولى بالنسبة للربان ، وشهادة الهندسة البحرية من الدرجة الثانية بالنسبة لرئيس المهندسين البحريين .

( د ) حملة شهادة الدراسة البحرية بعد شهادة الدراسة الاعدادية الفرع العلمي أو ما يعادلها على الاقل بدورة لا تقل مدتها عن ثلاث سنوات براتب لا يتجاوز (-/٢٨) ديناراً شهرياً .

( هـ ) حملة الشهادات العلمية الاخرى يعينون بالرواتب المقررة لشهاداتهم حسب احكام قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته .

٢ - يجوز تعيين حملة الشهادات البحرية غير المذكورة في الفقرة السابقة ، وخريجي الدورات التدريبية التي لا تقل مدتها عن ستة أشهر متصلة بعد تلك الشهادة في الدرجة المقررة لهم باضافة علاوتين عن كل سنة دراسية أو دورة تلي آخر شهادة علمية أو مهنية كانوا يحملونها قبل دخولهم المدرسة أو المعهد البحري أو الدورة دون التقيد بالحدود المبينة في الفقرة السابقة ، على ان تحسب المدة المقتضية لوصولهم الى هذا الراتب بنصفها لغرض الترفيع .

**المادة الحادية عشرة -** تعدل رواتب حملة الشهادات المدرجة في المادة العاشرة الذين عينوا قبل تاريخ نفاذ هذا القانون برواتب تقل عن الرواتب المقررة لشهاداتهم بموجب هذا القانون وذلك بمنحهم الرواتب المقررة لشهاداتهم بموجب المادة العاشرة ، واحتساب مدة ممارستهم المهنة داخل الخدمة وخارجها لاغراض العلاوة والترفيع بعد تنزيل المدة التي تأخر ترفيعهم خلالها ، ولا يعتبر هذا التعديل ترفيعاً .

**المادة الثانية عشرة - ١ -** يجوز تعيين حملة

الشهادات البحرية والعالية والمهنية ، وخريجي الدورات الخاصة بالمهنة البحرية الذين مارسوا المهنة التي تخولهم شهاداتهم ممارستها داخل الخدمة وخارجها برواتب تزيد على الرواتب المقررة لشهاداتهم عند التعيين لأول مرة ، وذلك باحتساب مدة ممارستهم المهنة لأغراض العلاوة والترفيغ وفق احكام هذا القانون بعد تنزيل مدة التأخير في الترفيغ ، وعلى ان يتقدموا بوثائق رسمية تثبت ممارستهم مصادقة من مؤسسات بحرية وتتفق مع الشهادات المقبولة لدى شركات التأمين .

٢ - تعتبر مدة الدراسة البحرية والتدريب البحري للضابط الذي يحمل شهادة بحرية ، وأستقال لغرض الدراسة ، وحصل على شهادة أعلى أستمرارا للخدمة لأغراض العلاوة والترفيغ عند إعادة تعيينه بموافقة رسمية ، على ان لا تزيد المدة المحتسبة لهذا الغرض عن المدة الاصفورية المقتضية للدراسة والتدريب للحصول على تلك الشهادة ، وتعتبر هذه المدة لمن كان خارج الخدمة ممارسة للمهنة ، ولا تحتسب اذا ترك الخدمة دون موافقة دائرته بعد تشريع هذا القانون .

المادة الثالثة عشرة - يجوز ان يعدل راتب الضابط الذي يحصل أثناء الخدمة على شهادة بحرية راتبا يزيد على راتبه في تاريخ حصوله على الشهادة ، وذلك بمنحه الراتب المقرر لشهادته بموجب هذا القانون ، ولا يعتبر هذا التعديل ترفيعا .

المادة الرابعة عشرة - يعين البحار الذي يحمل شهادة المدرسة المهنية البحرية التي دراستها لا تقل عن ثلاث سنوات بعد شهادة الدراسة المتوسطة أو ما يعادلها براتب لا يتجاوز ( - / ٢٢ ) دينارا شهريا .

المادة الخامسة عشرة - تعدل رواتب البحارة الموجودين في الخدمة في تاريخ نفاذ هذا القانون الذين زيدت الحدود الدنيا لرواتب وظائفهم عن الحدود التي كان معمولا بها قبل تاريخ تنفيذه على أساس أستحقاقهم لراتب الحد الأدنى لعناوين وظائفهم بموجب الجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون في بداية تعيينهم ، وتحسب زياداتهم السنوية على هذا الاساس ، على ان لا يمنحوا راتبا يزيد على الحد الاعلى لعناوين وظائفهم ، وتنزل

المدة التي تأخرت فيها زياداتهم السنوية شرط استكمالهم المتطلبات الواجب توفرها في البحارة المعينين بموجب هذا القانون .

المادة السادسة عشرة - ١ - يكون الضابط والبحار عند أول تعيينه تحت التجربة لمدة سنة واحدة في خدمة فعلية ، ويجب تثبيته في وظيفته بعد انتهائها اذا ثبتت كفاءته ، والا فيجوز للمؤسسة ان تمدد مدة تجربته ستة أشهر أخرى .

٢ - يستغنى عن خدمات الضابط والبحار في أي وقت خلال فترة التجربة ، اذا ثبت للمؤسسة انه لا يصلح للعمل المعين فيه ، ويطلب بكافة نفقات التأهيل والتدريس ومخصصات الايفاد والسفر .

٣ - للضابط والبحار الذي يستغنى عن خدماته بموجب هذه المادة ، ان يعترض على ذلك لدى المجلس خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغه بقرار الاستغناء عن خدماته ، ويعتبر تاريخ تسجيل الاعتراض لدى ربان الوحدة البحرية التي يعمل فيها أو لدى المؤسسة ، اذا قدم الاعتراض اليها مباشرة التاريخ الذي قدم فيه الاعتراض .

٤ - تلتزم المؤسسة التي تستغنى عن خدمات الضابط والبحار عندما تكون الوحدة البحرية التي يعمل عليها في غير الموانئ العراقية بأعادته الى العراق بأقرب وأسرع واسطة نقل متيسرة ، ويتحمل الضابط والبحار نفقات السفر في حالة تركه العمل .

المادة السابعة عشرة - ١ - يوضح الضابط والبحار غير المثبت تحت التجربة ، اذا أعيد تعيينه بعد الاستغناء عن خدماته أو استقالته أو انتهاء خدمته بأي شكل كان حسب أحكام المادة السادسة عشرة .

٢ - يوضح الضابط والبحار المثبت تحت التجربة للمدة المقررة للتثبيت ، اذا أعيد تعيينه في وظيفته أو أعلى من وظيفته الاولى بعد انتهاء خدمته بأي شكل كان ، وتسرى عليه أحكام المادة الحادية والعشرين بالنسبة لتثبيته .

المادة الثامنة عشرة - ١ - يستحق الضابط والبحار راتبه عند تعيينه اعتبارا من تاريخ مباشرته العمل ، فاذا لم يباشر خلال سبعة أيام



من تاريخ تبليغه بأمر التعيين ، فللمؤسسة أن تلغى أمر تعيينه في أي وقت .

٢ - يستحق الضابط والبحار الذي تنهى خدماته لأي سبب كان راتبه لغاية اليوم الذي يبلغ فيه بأمر انتهاء خدماته ، الا اذا كان مسحوب اليد ، فيكون انتهاء خدماته من تاريخ صدور الامر ، ويستثنى من ذلك الضابط والبحار الذي تتطلب واجبات وظيفته اجراء التسليم والتسلم فيجوز أن يكون انتهاء خدمته بعد مدة لا تزيد على الشهر الواحد من تاريخ تبليغه بالامر .

#### ( الفصل الرابع )

##### الترفيه

المادة التاسعة عشرة - يجرى ترشيح الضابط أو البحار للترفيه ، على أساس الكفاءة ومدة الخدمة والحصول على المؤهلات العلمية والمهنية المبحوث عنها في المواد ( ٢٣ - ٣٨ ) .

المادة العشرون - يجوز ترفيع الضابط أو البحار ، الى الدرجة التي تلي درجته عند توفر الشروط التالية :

١ - وجود وظيفة شاغرة في ملاك المؤسسة تعادل درجتها درجة الوظيفة المراد ترفيعه اليها أو تفوقها .

٢ - ثبوت مقدرته على القيام بأعمال الوظيفة المراد ترفيعه اليها ، وتفوقه في ذلك على أقرانه المنافسين له بقناعة المجلس .

٣ - حصوله على المؤهلات العلمية والمهنية المشترطة لاشتغال الوظيفة المراد ترفيعه اليها .

٤ - اكمال مدة الترفيع الواردة الخاصة بدرجته المنصوص عليها في المادة الثالثة من هذا القانون .

٥ - من عين استنادا الى الشهادة المدرسية فقط من الضباط أو البحارة بالرواتب المدرجة في ادناه ، فيجوز ترفيعه الى الرواتب المدرجة ازاء كل منها بعد قضائه المدة المبينة ازاء كل راتب وفق ما يلي :

الراتب عند التعيين	الراتب الذي يرفع اليه	المدة الصغرى للترفيه
٦٠/- ديناراً	٧٠/- ديناراً	٢ سنتان
٤٠/- ديناراً	٥٠/- ديناراً	٣ سنوات
٣٠/- ديناراً	٣٦/- ديناراً	٢ سنتان
٢٢/- ديناراً	٢٨/- ديناراً	٢ سنتان
٢٠/- ديناراً	٢٨/- ديناراً	٣ سنوات

المادة الحادية والعشرون - ١ - يكون الضابط أو البحار المرفع الى وظيفة تختلف واجباتها عن واجبات الوظيفة المرفع منها تحت التجربة لمدة لا تقل عن ستة أشهر من تاريخ مباشرته وظيفته المرفع اليها يثبت بانتهائها اذا تأيدت كفاءته ، والا فتمدد مدة تجربته مدة لا تزيد على ستة أشهر أخرى ، وللمؤسسة أن تعيده الى وظيفته الاولى قبل تمديد مدة تجربته أو بعدها ، اذا تأيد لها عدم صلاحيته للوظيفة المرفع اليها .

٢ - للضابط أو البحار الذي تقرر المؤسسة اعادته الى الوظيفة المرفع منها حسب أحكام الفقرة (١) من هذه المادة ، أن يعترض على ذلك لدى المجلس خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه بالقرار ويكون قرار المجلس نهائياً .

المادة الثانية والعشرون - تؤلف بقرار من المجلس في كل مؤسسة لجنة لا يقل عدد أعضائها عن ثلاثة بدرجة مدير تتولى ترشيح الضباط والبحارة للترفيه ، وعليها أن تأخذ بنظر الاعتبار مؤهلات الضابط أو البحار وخدماته ، والتقارير الواردة بحقه ، وتتخذ التوصية بشأنه ، وللمجلس أن يتخذ القرار الذي يراه مناسباً ، ويكون قراره نهائياً .

#### ( الفصل الخامس )

##### المؤهلات

المادة الثالثة والعشرون - يشترط فيمن يعين أو يرفع الى أي من الوظائف البحرية المشمولة بهذا القانون توافر الحد الأدنى على الأقل من المؤهلات العلمية والخبرة العملية المطلوبة لكل وظيفة بموجب هذا الفصل .

المادة الرابعة والعشرون - ١ - يشترط فيمن



يعين بوظيفة ربان على وحدة بحرية تعمل في أعالي البحار ، أن يكون : -

( أ ) حائزا على شهادة ربان أعالي البحار من كلية أو معهد معترف به .

( ب ) له خبرة وممارسة بحرية تؤهله لتولي قيادة سفينة في أعالي البحار .

٢ - يشترط فيمن يعين بوظيفة ربان مرفأ ، أن يكون : -

( أ ) حائزا على شهادة ضابط بحري اعالي البحار من كلية أو معهد معترف به أو حائزا على شهادة الدلالة البحرية من الدرجة الاولى .

( ب ) له خبرة وممارسة تؤهله لاشغال هذه الوظيفة .

**المادة الخامسة والعشرون -** يشترط فيمن يعين بوظيفة رئيس الشؤون البحرية ومعاونيه ، وضابط العوامات ، وضابط الانقاذ ، وضابط السيطرة ، وضابط الارتباط ، ودليل بحري أول أن يكون : -

١ - حائزا على شهادة ضابط بحري ( أعالي البحار ) أو شهادة دليل بحري درجة أولى من كلية أو معهد أو مدرسة معترف بها .

٢ - له خبرة وممارسة عملية تؤهله لاشغال الوظيفة المراد تعيينه فيها أو ترفيعه اليها .

**المادة السادسة والعشرون -** يشترط فيمن يعين بوظيفة رئيس ضباط أو ضابط أول ، أن يكون :-

١ - حائزا على شهادة رئيس ضباط أو ضابط أول أو ما يعادلها من كلية أو معهد معترف به .

٢ - له خبرة وممارسة بحرية تؤهله للتعيين في أى من الوظائف المذكورتين أو الترفيع اليهما .

**المادة السابعة والعشرون -** ١ - يشترط فيمن يعين بوظيفة ضابط ثان أو ضابط ثالث ، أن يكون : -

( أ ) حائزا على شهادة ضابط بحري ثان أو ما يعادلها من كلية أو معهد معترف به .

( ب ) له خبرة وممارسة بحرية تؤهله للتعيين في أى من هذه الوظائف أو الترفيع اليها .

٢ - يشترط فيمن يعين بوظيفة ضابط رابع

توافر أحد الشرطين المذكورين في القفزة (١) من هذه المادة .

**المادة الثامنة والعشرون -** يشترط فيمن يعين بوظيفة دليل بحري في الاصناف المختلفة للدلاء ، أن يكون حائزا على شهادة دليل بحري من الدرجة التي تتفق وصنف الوظيفة التي يعين فيها أو يرفع اليها .

**المادة التاسعة والعشرون -** يشترط فيمن يعين بوظيفة ضابط لاسلكي ، أن يكون : -

١ - حائزا على شهادة الاهلية من كلية أو معهد معترف به تؤيد قابليته في العمل على أجهزة - لاسلكي مؤيدا من وزارة المواصلات ( مصلحة البريد والبرق والهاتف ) بعد الدراسة الاعدادية - الفرع العلمي .

٢ - له خبرة وممارسة عملية في المواصلات اللاسلكية تؤهله للتعيين في هذه الوظيفة .

**المادة الثلاثون -** يشترط فيمن يعين بوظيفة ضابط الانارة ، أن يكون حائزا على شهادة مهنية في موضوع الانارة البحرية بمختلف أصنافها من مؤسسة متخصصة في شؤون الانارة البحرية لمدة لا تقل عن سنتين بعد الدراسة الاعدادية أو ما يعادلها ، بتأييد لجنة تعادل الشهادات .

**المادة الحادية والثلاثون -** ١ - يشترط فيمن يعين بوظيفة طالب ضابط متدرب ، أن يكون تلميذا في السنتين الاخيرتين من دراسته البحرية العالية التي تؤهله للحصول على شهادة ضابط بحري .

٢ - يشترط فيمن يعين بوظيفة طالب مهندس متدرب ، أن يكون تلميذا في السنتين الاخيرتين من دراسته البحرية العالية التي تؤهله للحصول على شهادة مهندس بحري .

**المادة الثانية والثلاثون -** يشترط فيمن يعين بوظيفة رئيس مهندسين بحريين أو مهندس بحري أول ، أن يكون : -

١ - حائزا على شهادة رئيس مهندسين بحريين أو شهادة مهندس بحري درجة أولى .

٢ - له خبرة وممارسة بحرية تؤهله للتعيين أو الترفيع في أى من هاتين الوظائف .

**المادة الثالثة والثلاثون -**، يشترط فيمن يعين بوظيفة مهندس بحري ثان أو ثالث ، أن يكون :-  
( أ ) حائزا على شهادة مهندس بحري درجة ثانية من كلية أو معهد معترف به .

(ب) له خبرة وممارسة بحرية تؤهله للتعيين في أى من هاتين الوظائف .

**المادة الرابعة والثلاثون -** يشترط فيمن يعين بوظيفة مهندس بحري رابع ، أن يكون :-  
١ - حائزا على شهادة مهندس بحري أو :

٢ - حائزا على شهادة الاعدادية الفرع العلمي أو ما يعادلها . وله خبرة وممارسة تؤهله للتعيين في هذه الوظيفة .

**المادة الخامسة والثلاثون -** ١ - يشترط فيمن يعين بوظيفة مهندس كهربائي أو مهندس أجهزة كشف أو بايولوجي أسماك أو مهندس تبريد ثالث ، أن يكون حائزا على شهادة جامعية أولية في اختصاصه .

٢ - يشترط فيمن يعين بوظيفة مهندس تبريد ثان ، أن يكون قد مارس مدة لا تقل عن سنة واحدة كمهندس تبريد ثالث .

٣ - يشترط فيمن يعين بوظيفة مهندس تبريد أول ، أن يكون قد مارس مدة لا تقل عن سنتين كمهندس تبريد ثان .

**المادة السادسة والثلاثون -** ١ - يشترط فيمن يعين بوظيفة مهندس صيد الاسماك ، أن يكون :-  
( أ ) حائزا على شهادة جامعية أولية من كلية أو معهد متخصص بصيد الاسماك .

(ب) له ممارسة بوظيفة معاون مهندس لصيد الاسماك مدة لا تقل عن سنتين .

٢ - يشترط فيمن يعين بوظيفة معاون مهندس صيد الاسماك ، أن يكون حائزا على شهادة جامعية أولية أو شهادة عالية من كلية أو معهد متخصص بصيد الاسماك .

**المادة السابعة والثلاثون -** يشترط فيمن يعين مساح بحري ، أن يكون :-

( أ ) حائزا على شهادة جامعية أولية ذات اختصاص أو :

(ب) له خبرة وممارسة بوظيفة مساح بحري أو معاون مساح بحري مدة لا تقل عن (٥) سنوات .

**المادة الثامنة والثلاثون -** يشترط فيمن يعين بحارا في الوظائف أو المهن التالية ، أن تتوفر فيه المؤهلات المدرجة ازاء كل وظيفة أو مهنة ، وللمجلس الاعلى للشؤون البحرية وضع الشروط اللازمة للتعيين في الوظائف والمهن الواردة في الجدولين (٢) و (٣) الملحقين بهذا القانون التي لم يرد ذكرها في هذه المادة :-

١ - ربان باخرة ساحلية - حائزا على شهادة ربان ملاحه ساحلية أو ما يعادلها لقسم السطحة وله خبرة وممارسة عملية لا تقل عن ثلاث سنوات .

٢ - رئيس معينين - أن يكون قد أمضى خدمة لا تقل عن ثلاث سنوات بوظيفة مساعد رئيس معينين .

٣ - رئيس طباطين - ( أ ) مهني ، وله خبرة جيدة في امور الطبخ ، ويجتاز امتحانا عمليا أو :

(ب) يكون قد أمضى مدة لا تقل عن أربع سنوات بوظيفة طباطين .

٤ - مراقب مضخة - له خدمة كمساعد مراقب مضخة مدة لا تقل عن السنتين على ناقلات النفط .

٥ - مأمور أرزاق - أن يكون قد أمضى مدة لا تقل عن أربع سنوات بوظيفة مساعد مأمور أرزاق .

٦ - مخابر لاسلكي - ( أ ) حائزا على شهادة الاهلية تؤيد قابليته للعمل على أجهزة اللاسلكي مؤيدة من قبل قيادة القوة البحرية والدفاع الساحلي .

(ب) له خبرة وممارسة عملية في المواصلات اللاسلكية تؤهله للتعيين بهذه الوظيفة .

٧ - آلي بحري - خريج احدى المدارس المهنية البحرية أو ما يعادلها في حقل اختصاصه .

٨ - كهربائي بحري - خريج احدى المدارس المهنية البحرية أو ما يعادلها في حقل اختصاصه .

- ٩ - ربان زورق بحرى - حائز على شهادة ربان زورق نهري ، وله ممارسة لا تقل عن سنتين .
- ١٠ - بان زورق نهري - حائز على شهادة ربان نهري التي تمنحها مصلحة الموانئ العراقية .
- ١١ - رقيب حفر - خريج احدى المدارس المهنية البحرية أو ما يعادلها في الاعمال الآلية .
- ١٢ - مراقب سفن - مهني ، وله ممارسة على أعمال السطحة مدة لا تقل عن خمس سنوات .
- ١٣ - مراقب غرفة الماكينة - مهني ، وله ممارسة في اعمال تشغيل المكائن وصيانتها مدة لا تقل عن خمس سنوات .
- ١٤ - مراقب صيد - ( أ ) حاصل على شهادة من احدى المدارس المهنية البحرية أو ما يعادلها أو :
- (ب) له تدريب وخبرة على أعمال صيد الاسماك .
- ١٥ - معاون مساح بحرى - ( أ ) حائز على شهادة الدراسة الاعدادية أو ما يعادلها أو :
- (ب) له خبرة وممارسة على أعمال المسح البحري مدة لا تقل عن ثلاث سنوات .
- ١٦ - موظف صحي ( أ ) خريج احدى المدارس الصحية أو :
- (ب) له خبرة وممارسة فعلية بحقل اختصاصه .
- ١٧ - مضمّد - ( أ ) خريج احدى المدارس الصحية أو :
- (ب) له خبرة وممارسة فعلية بحقل اختصاصه .
- ١٨ - رقيب سطحة - له ممارسة بوظيفة بحار درجة أولى مدة لا تقل عن سنتين .
- ١٩ - مراقب بحرى - خريج احدى المدارس المهنية البحرية أو ما يعادلها لقسم السطحة .
- ٢٠ - بحار درجة أولى - ( أ ) اجتاز الامتحان المقرر في احدى المدارس المهنية البحرية أو :
- (ب) له خدمة على السطحة لا تقل عن ثلاث سنوات ، ويجيد مسك الدفة وتسيير قارب النجاة وعلى أن يجتاز الامتحان المقرر لهذه الوظيفة في احدى المدارس المهنية البحرية .
- ٢١ - نجار فني - ( أ ) خريج اعدادية الصناعة أو ما يعادلها في حقل اختصاصه أو :
- (ب) له اطلاع في أعمال السطحة ، وله خدمة بوظيفة نجار درجة أولى مدة لا تقل عن سنتين .
- ٢٢ - مأمور مخزن - له خدمة لا تقل عن سنة ونصف السنة ، ويجوز استخدام التلميذ في السنة الاخيرة في احدى المدارس المهنية البحرية بهذه الوظيفة .
- ٢٣ - طبّاخ - ( أ ) مهني ، ويجتاز امتحانا عمليا أو :
- (ب) يكون قد أمضى مدة لا تقل عن أربع سنوات بوظيفة مساعد طبّاخ .
- ٢٤ - مساعد مأمور أرزاق - يحسن القراءة والكتابة ويلم بأمور الطبخ ، على أن يجتاز امتحانا عمليا أو شفهيّا .
- ٢٥ - مساعد رئيس معينين - أن يكون قد أمضى خدمة لا تقل عن سنتين بوظيفة معين .
- ٢٦ - آلي - ( أ ) مهني ، وله خبرة جيدة في الاعمال الآلية على البواخر ، ويجتاز امتحانا عمليا أو شفهيّا أو :
- (ب) له خدمة كمساعد آلي لا تقل عن أربع سنوات .
- ٢٧ - مساعد آلي - ( أ ) مهني ، واجتاز امتحانا عمليا أو شفهيّا لاثبات قابليته أو :
- (ب) قد أمضى خدمة لا تقل عن سنتين بوظيفة زيات درجة أولى .
- ٢٨ - كهربائي - ( أ ) مهني ، وله خبرة جيدة في امور كهرباء البواخر ، ويجتاز امتحانا عمليا أو شفهيّا أو :
- (ب) له خدمة كمساعد كهربائي لا تقل عن أربع سنوات .
- ٢٩ - مساعد كهربائي - مهني ، واجتاز امتحانا عمليا أو شفهيّا لاثبات قابليته .
- ٣٠ - غواص - له ممارسة بوظيفة معاون غواص لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات ، واجتاز الفحص الطبي ، وأكمل الدورة التدريبية لأعمال الغوص .



- درجة ثالثة مدة لا تقل عن سنتين ، على أن يكون قد قضى سنة واحدة منها على ناقلات النفط .
- ٤٧ - رئيس صيادين - ( أ ) عمل بوظيفة صياد مدة لا تقل عن خمس سنوات أو :
- (ب) عمل بوظيفة مأمور بكرة سحب مدة لا تقل عن خمس سنوات .
- ٤٨ - صياد - ( أ ) محترف الصيد أو :
- (ب) عمل بوظيفة معاون صياد مدة لا تقل عن سنة واحدة .
- ٤٩ - معاون صياد - عمل بوظيفة صياد متدرب مدة لا تقل عن سنة واحدة .
- ٥٠ - صياد متدرب - لياقة بدنية ، ويفضل من أبناء الصيادين .
- ٥١ - موظب أسماك - ( أ ) مهني ، وله خبرة في توظيف الاسماك أو :
- (ب) عمل بوظيفة صياد متدرب مدة لا تقل عن ستة أشهر .
- ٥٢ - مساعد آلي التنوير البحري - مهني ، وله خبرة جيدة في الاعمال الآلية لصيانة وتصليح الأجهزة المستخدمة في التنوير البحري .
- ٥٣ - رقيب نهري - له ممارسة بوظيفة مأمور دفعة مدة لا تقل عن سنتين .
- ٥٤ - مأمور دفعة - له ممارسة بوظيفة بحار درجة ثانية مدة لا تقل عن سنة واحدة .
- ٥٥ - مباشر سطحة - له خدمة على السطحة لا تقل عن سنتين .
- ٥٦ - مباشر غرفة الماكينة - مهني أو منظم ماكينة أول لمدة لا تقل عن سنة واحدة
- ٥٧ - مباشر وقادين - له ممارسة بوظيفة زيات درجة ثالثة مدة لا تقل عن سنة واحدة .
- ٥٨ - مسجل مد وجزر - له ممارسة بوظيفة بحار درجة ثالثة .
- ٥٩ - مأمور سبر الغور - له ممارسة بوظيفة بحار درجة ثالثة مدة لا تقل عن سنة واحدة .
- ٦٠ - مأمور آلة حفر - له ممارسة بوظيفة مأمور دفعة مدة لا تقل عن سنتين .
- ٣١ - معاون غواص - لياقة بدنية ، ويجتاز الفحص الطبي المقرر للوظيفة .
- ٣٢ - مأمور بكرة سحب - ( أ ) عمل بوظيفة مساعد مأمور بكرة سحب مدة لا تقل عن سنة واحدة أو :
- (ب) له خبرة بهذه الوظيفة .
- ٣٣ - مساعد مأمور بكرة سحب - لياقة بدنية ويفضل من أبناء الصيادين .
- ٣٤ - سائق ماكينة بحري - له ممارسة بوظيفة زيات درجة ثانية مدة لا تقل عن سنة واحدة .
- ٣٥ - معاون سائق ماكينة بحري - له ممارسة بوظيفة زيات درجة ثالثة مدة لا تقل عن سنة واحدة .
- ٣٦ - نجار درجة أولى - حرفي ، وله اطلاع على أعمال السطحة ، وله خدمة بحرية كنجار درجة ثانية مدة لا تقل عن سنة واحدة .
- ٣٧ - نجار درجة ثانية - حرفي ، وله خدمة بحرية كمساعد نجار مدة لا تقل عن سنة واحدة .
- ٣٨ - مساعد نجار - حرفي .
- ٣٩ - بحار درجة ثانية - له خدمة لا تقل عن سنة ونصف ، ويجوز استخدام التلميذ في السنة الاخيرة في احدى المدارس المهنية البحرية بهذه الوظيفة .
- ٤٠ - بحار درجة ثالثة - له خدمة على السطحة لا تقل عن تسعة أشهر .
- ٤١ - زيات درجة أولى - له خدمة بوظيفة زيات درجة ثانية مدة لا تقل عن سنة واحدة .
- ٤٢ - زيات درجة ثانية - مهني ، وله خدمة بوظيفة منظم ماكينة أول أو زيات درجة ثالثة مدة لا تقل عن سنة واحدة .
- ٤٣ - زيات درجة ثالثة - حرفي .
- ٤٤ - منظم ماكينة أول - حرفي ، وله خدمة بحرية في الماكينة مدة لا تقل عن سنة واحدة .
- ٤٥ - منظم ماكينة ثان - حرفي .
- ٤٦ - مساعد مراقب مضخة - حرفي ، وله خدمة بحرية بوظيفة منظم ماكينة أول أو زيات

٦١ - سائق رافعة - له ممارسة بوظيفة بحار درجة ثانية مدة لا تقل عن سنة واحدة .

٦٢ - رقيب ماكينة - عمل بوظيفة زيات درجة أولى مدة لا تقل عن سنتين ، أو مباشر ماكينة لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات .

٦٣ - معاون طباح - ( أ ) مهني ، ويجتاز امتحانا عمليا أو :

(ب) يكون قد أمضى مدة لا تقل عن سنتين بوظيفة طباح متدرب .

٦٤ - عامل مطبخ - حرفي ولياقة بدنية .

٦٥ - مأمور مائدة - له ممارسة بوظيفة معين مدة لا تقل عن سنة واحدة .

٦٦ - معين - حرفي ، أو له خبرة سابقة بهذه المهنة .

٦٧ - غسال - حرفي .

٦٨ - منظف - حرفي ولياقة بدنية .

٦٩ - كناس - حرفي ولياقة بدنية .

ويجوز في الحالات الاستثنائية اشغال الوظائف والمهن في الفقرات أعلاه من قبل المهنيين بغض النظر عن مدة الخدمة البحرية في حالة ثبوت كفاءتهم لهذه الوظائف والمهن .

### ( الفصل السادس )

#### النقل والاعارة والتسبب والاستقالة

المادة التاسعة والثلاثون - ١ - يجوز نقل أو انتداب الضابط والبحار من مؤسسة الى أخرى بالاتفاق بين رئيسي الدائرتين .

٢ - يجوز نقل الضباط والبحارة العسكريين أو انتدابهم ، على أن لا تزيد مدة الانتداب عن سنتين الى المؤسسة للعمل على وحداتها البحرية بالاتفاق بين وزير الدفاع والوزير المختص ، ويتقاضون رواتبهم ومخصصاتهم وفق أحكام هذا القانون ، على أن لا يقل مجموع ما يتقاضونه من رواتب ومخصصات عما كانوا يتقاضونه بالجيش وفق قانون الخدمة والتقاعد العسكري رقم (١) لسنة ١٩٧٥ ، والانظمة المعمول بها بموجبه .

المادة الاربعون - ١ - للضابط وللبحار أن يستقيل من وظيفته بطلب تحريري يقدمه الى

رئيس المؤسسة ، وعلى الرئيس ان يبت فيها خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوما من تاريخ تسجيلها في المؤسسة ، وتعتبر مقبولة بأنتهاؤها مالم يصدر قرار بقبولها أو رفضها قبل ذلك .

٢ - اذا قرر رئيس المؤسسة رفض الاستقالة ، يكون قراره نهائيا .

المادة الحادية والاربعون - ١ - تجوز اعارة الضابط أو البحار من مؤسسة الى أخرى بموافقة التحريرية وبقرار من المجلس ، على أن لا تزيد مدة الاعارة على ثلاث سنوات .

٢ - تكون المؤسسة المعيرة ملزمة باعارة الضابط أو البحار الى ما يعادل درجته بعد انتهاء مدة اعارته .

٣ - لا تأثير للرواتب والاجور التي تخصصها الجهة المستعيرة للضابط والبحار على درجته في المؤسسة ، غير ان مدة الاعارة تحسب من ضمن خدمة الضابط والبحار لاغراض العلاوة والترفيغ والزيادة السنوية ، ويجوز ترفيع الضابط أو البحار الموظف ومنحه العلاوة ، ومنح البحار المهني الزيادة السنوية أثناء فترة الاعارة .

### ( الفصل السابع )

#### الاجازات

المادة الثانية والاربعون - ١ - يستحق الضابط والبحار اجازة اعتيادية براتب تام (راتب اسمي مضافا اليه مخصصات غلاء المعيشة ) بمعدل يوم واحد عن كل : -

( أ ) عشرة أيام من خدمته على اليابسة أو على الوحدات القائمة لمصلحة الموانئ العراقية وتوزيع المنتجات النفطية .

(ب) ثمانية أيام من خدمته على ظهر سفن الشحن والركاب وسفن صيد الاسماك .

(ج) أربعة أيام من خدمته على ظهر ناقلات النفط .

٢ - يجوز أن تتراكم الاجازات الاعتيادية للضابط أو البحار حتى يبلغ رصيده منها (١٨٠) يوما ، وعندئذ لا يكتسب أي اجازة حتى يتمتع بأجازة اعتيادية أو يقبض رواتبها ، حيث يبدأ



اكتسابه الاجازة الاعتيادية وفق الفقرة (١) من هذه المادة حتى يبلغ رصيده (١٨٠) يوما .

٣ - تمنح الاجازة الاعتيادية بطلب تحريري يقدمه الضابط أو البحار الى المرجع المختص قبل تاريخ تمتعه بالاجازة بمدة لا تقل عن (٦٠) يوما اذا كانت الوحدة البحرية القائمة التي يعمل عليها موجودة خارج الموانئ العراقية ، أما اذا كانت راسية في الموانئ العراقية ، فيجب ان يقدم طلب الاجازة قبل تاريخ مغادرة الوحدة البحرية التي يعمل عليها الموانئ العراقية بخمسة أيام .

٤ - لا يجوز أن تزيد مدة الاجازة الاعتيادية التي تمنح للضابط أو البحار على (١٢٠) يوما لكل مرة ، ولا يجوز أن يمنح الضابط أو البحار اجازة اعتيادية اخرى ، الا بعد مرور مدة لا تقل عن (٣٠) يوما من تاريخ مباشرته وظيفته بعد الاجازة .

٥ - يعامل الضابط والبحار الذي تحت التجربة معاملة الضابط والبحار المثبت في اكتسابه الاجازات الاعتيادية وتمتعه بها .

٦ - تمنح الاجازة من قبل رئيس المؤسسة أو من يخوله حسب صلاحيته .

٧ - يجوز أن يمنح الضابط أو البحار اجازة اعتيادية بدون راتب لمدة لا تزيد على (٦٠) يوما ، اذا لم يستحق اجازة اعتيادية ، وحسب ضرورة منحه هذه الاجازة .

٨ - للمؤسسة أن تضع جداول تحدد فيها مواعيد الاجازات الاعتيادية ، بالنسبة الى منتسبي كل وحدة قائمة ، وتراعى انتظام واستمرار العمل .

**المادة الثالثة والاربعون - ١ -** يعوض الضابط أو البحار الذي يعمل على سفن الشحن والركاب وسفن صيد الاسماك ، وناقلات النفط عن أيام الجمع والعطل الرسمية التي يعمل خلالها على السفينة بأيام راحة معادلة لها يتمتع بها على السفينة أو في الميناء حسب اختياره وبموافقة الربان ، ويجوز أن يدفع له قسط يوم كامل من راتبه وكافة مخصصاته أو أجره وكافة مخصصاته عن كل من هذه الايام عوضا عن تمتعه بالراحة ،

ويسرى ذلك على العاملين في سلك الدلالة ، وعلى ربابنة المرفأ .

**المادة الرابعة والاربعون - ١ -** يجوز للضابط أو البحار العامل على سفن الشحن والركاب ، وسفن صيد الاسماك ، وناقلات النفط الذي يزيد مجموع أجازاته الاعتيادية المتراكمة على (٣٠) يوما ، ان يطلب منحه رواتب أو أجور تلك الاجازات عوضا عن التمتع بها ، وعندئذ يصرف له ما يستحقه من رواتب أو أجور عن مدة الاجازات المتراكمة أو أى جزء منها لا يقل عن (٣٠) يوما حسب طلبه .

٢ - يمنح الضابط أو البحار العامل على ناقلات شركة ناقلات النفط الذي يتمتع بأجازة اعتيادية على اليابسة ( ٢٥ ٪ ) من مخصصات البحر .

**المادة الخامسة والاربعون -** يجوز أن يصرف للضابط والبحار الذي يعمل على الحفارات والوحدات القائمة التي يستمر العمل فيها خمسة أيام في الاسبوع يقضيها كليا على الحفارات والوحدات القائمة يليها يومان للراحة قسط يوم كامل من راتبه أو أجره عن كل يوم عطلة رسمية أو يوم راحة أسبوعية يقضيه في العمل علاوة على راتبه .

**المادة السادسة والاربعون - ١ -** يمنح الضابط والبحار عند انتهاء خدمته الرواتب الاسمية للاجازات الاعتيادية التي يستحقها ولم يتمتع بها على أن لا تزيد المدة عن (١٨٠) يوما .

٢ - لا تحسب مدة الاجازة التي تصرف رواتبها وفق أحكام الفقرة (١) من هذه المادة ، وكذلك مدة الاجازة التي تصرف أجورها اضافة الى الرواتب الاسمية ضمن مدة الخدمة للضابط والبحار .

٣ - تصرف رواتب الاجازات الاعتيادية المتراكمة للضابط أو البحار الذي يتوفى وهو في الخدمة ، الى من يستحق الحقوق التقاعدية عنه وفق أحكام قانون التقاعد المدني مع مراعاة أحكام الفقرة (١) من هذه المادة ، أما اذا توفى الضابط أو البحار بعد انتهاء خدمته وقبل قبض رواتب أجازاته ، فتعتبر هذه الرواتب من ضمن تركته .

**المادة السابعة والاربعون - ١ -** يستحق الضابط أو البحار اجازة مرضية براتب تام بمعدل



ثلاثين يوما عن كل سنة من الخدمة ، وخمسة وأربعين يوما بنصف راتب يتمتع بها حسب الشروط التالية : -

( أ ) أن لا تتجاوز مدة الاجازة المرضية في كل مرضة (١٢٠) يوما براتب تام تليها (٩٠) يوما بنصف راتب .

(ب) ان لا يتجاوز مجموع الاجازات المرضية المتمتع بها خلال مدة الخمس سنوات التي تسبق تاريخ انتهاء مدة الاجازة المرضية (١٨٠) يوما براتب تام ، و (١٨٠) يوما بنصف راتب .

(ج) يجوز منح الضابط أو البحار المعين تحت التجربة لأول مرة اجازة مرضية بالمعدل المنصوص عليه في هذه المادة محسوبة على استحقاقه من الاجازات المرضية .

( د ) يجوز منح الضابط أو البحار الذي استنفد كل اجازاته المرضية والاعتيادية اجازة أخرى بلا راتب لمدة لا تزيد على (١٨٠) يوما ، واذا لم يستطع استئناف عمله عند انقضاء هذه الاجازة يستغنى عن خدماته .

(هـ) يستثنى الضابط والبحار المصاب بمرض السيل الرئوي والسرطان من احكام الفقرة المتقدمة وتعتبر اجازته المرضية براتب تام لمدة اقصاها سنتان ، واذا لم يشف بانتهائها ، يستغنى عن خدماته .

( و ) يصدر المجلس تعليمات تفصيلية حول كيفية التمتع بالاجازات المرضية والوثائق التي تقدم باثبات الحالة المرضية ومدة الاجازة الممنوحة في كل حالة .

٢ - تطبق على الاجازات المرضية للبحارة المهنيين الواردة عناوين مهنيهم في الجدول رقم (٣) الملحق بهذا القانون احكام قانون العمل .

**المادة الثامنة والاربعون -** تدور لحساب الضابط والبحار الاجازات الاعتيادية والمرضية التي اكتسبها قبل تاريخ تنفيذ هذا القانون ، كما تدور هذه الاجازات عند نقله للعمل على اليابسة .

**المادة التاسعة والاربعون -** يجوز أن يمنح الضابط أو البحار اجازة دراسية ، لغرض اعداد نفسه لاداء الامتحان ، وكذلك للمدة التي يستغرقها اداء الامتحان للحصول على الشهادة

التي ينبغي الحصول عليها ، وذلك بالشروط التالية : -

١ - أن لا تقل مدة خدمته البحرية الفعلية عن سنة واحدة قبل تمتعه بالاجازة الدراسية ، وأن يكون مثبتا بوظيفته .

٢ - ان يقدم الى مؤسسته وثيقة من الجهة التي سيؤدي فيها الامتحان أو سيعيد فيها لاداء الامتحان أو من الجهة التي سيجري الامتحان تحت اشرافها على ان يبين في الوثيقة نوع الشهاداة التي سيحصل عليها بعد اجتيازه الامتحان والمدة المطلوبة لادائه ، على أن لا تزيد هذه المدة على سنة واحدة لكل شهادة ، سواء كانت هذه المدة متصلة أو متقطعة .

٣ - أن يوقع مع مؤسسته عقدا يتعهد فيه اجتياز الامتحان بنجاح ضمن اجازته الدراسية يعود بعدها للخدمة في مؤسسته أو أى دائرة أخرى بموافقة مؤسسته لمدة لا تقل عن ثلاثة أمثال مدة اجازته الدراسية أو المدة التي يمضيها في الاعداد للامتحان أيهما أكثر عدا مدة الدراسة والامتحان ، وبخلافه يكون ملزما بأن يعيد الى مؤسسته جميع الرواتب والمخصصات وأجور السفر والمصاريف الأخرى التي تحملتها مؤسسته بسبب اجازته الدراسية .

٤ - يتقاضى الضابط أو البحار خلال مدة اجازته الدراسية ، ما يلي : -  
( أ ) راتبه الاسمي .  
(ب) مخصصات غلاء المعيشة .

(ج) اجور السفر بالطائرة من المكان الذي يكون فيه الى المدينة التي يؤدي فيها الامتحان أو يعد فيها نفسه لاداء الامتحان والعودة من المكان المذكور الى مقر مؤسسته أو الى الميناء الذي توجهه اليه مؤسسته .

( د ) اجور الدراسة والدخول الى الامتحان ان وجدت .

٥ - تمنح الاجازة الدراسية بطلب يقدمه طالب الاجازة وموافقة المجلس .

**المادة الخمسون -** لكل مؤسسة أن توفر بعثات للدراسة في الخارج على نفقتها الخاصة بموجب عقود موثقة من قبل الكاتب العدل بكفالة شخص

## ( الفصل التاسع )

### المخصصات

**المادة الثالثة والخمسون - ١ -** لا تسرى على الضباط أو البحارة أحكام قانون مخصصات موظفي الدولة ومستخدميها ، ويمنحون المخصصات وفق أحكام هذا القانون .

**٢ -** للمجلس ان يقرر منح الضباط أو البحارة اى مخصصات أخرى لم يرد ذكرها في هذا القانون تمشياً مع احتياجات الخدمة البحرية .

**المادة الرابعة والخمسون - ١ -** يمنح الضباط العاملون على الوحدات العائمة العاملة في أعالي البحار من سفن الشحن والركاب وسفن صيد الاسماك وناقلات النفط مخصصات بحر شهرية لا تزيد على المقادير التالية بصرف النظر عن مقدار رواتبهم ، ويحدد مقدار هذه المخصصات لكل وظيفة بقرار من المجلس . ويمكن للمجلس زيادة هذه المخصصات بنسبة (٣٥٪) لمن يعمل منهم على ناقلات النفط :

الربان	١٣٠	دينارا
رئيس الضباط	١١٠	دنانير
الضابط الأول	١٠٠	دينار
الضابط الثاني	٨٥	دينارا
الضابط الثالث	٧٠	دينارا
الضابط الرابع	٦٠	دينارا
ضابط لاسلكي	٧٠	دينارا
طالب ضابط متدرب	٤٠	دينارا
الطبيب	٨٠	دينارا
رئيس المهندسين	١٢٠	دينارا
المهندس الاول	١١٠	دنانير
المهندس الثاني	١٠٠	دينار
المهندس الثالث	٨٥	دينارا
المهندس الرابع	٧٠	دينارا
المهندس الكهربائي	٨٠	دينارا
طالب مهندس متدرب	٤٠	دينارا
مهندس تبريد أول	١٠٠	دينار
مهندس تبريد ثان	٨٥	دينارا
مهندس تبريد ثالث	٧٠	دينارا
مهندس صيد الاسماك	٨٥	دينارا

ضامن توقعها مع الطلاب الذين يوفدون لهذا الغرض يتعهدون فيها بالدراسة والتخصص في المواضيع التي تحتاجها والتي لا تؤمنها المؤسسات العلمية والبحرية العراقية ويلتزمون بالعمل فيها بعد تخرجهم ، ولكل منها أن تتعاقد مع الطلاب الذين يدرسون في الكليات العراقية في الاختصاصات التي تحتاجها ، وتكون دراساتهم على نفقتها الخاصة مقابل اشتغالهم فيها بعد تخرجهم .

## ( الفصل الثامن )

### ساعات العمل

**المادة الحادية والخمسون -** تكون ساعات العمل على الوحدات العائمة ثمانى ساعات في اليوم في جميع أيام الاسبوع ، بما في ذلك أيام الجمع والعطل الرسمية مع مراعاة ما يلي :

**١ -** اذا أمضى الضابط أو البحار يوماً كاملاً أو أكثر بما لا يزيد على الاسبوع الواحد بصورة مستمرة على الوحدات العائمة ضمن المياه الوطنية أو البحر الاقليمي ، يستحق بعدها فترة راحة بمقدار تلك المدة يقضيها على اليابسة .

**٢ -** لا تزيد ساعات العمل الفعلية في الوحدة العائمة في المياه الوطنية والبحر الاقليمي على (١٦) ساعة في اليوم سواء كانت متصلة أو متقطعة ، وبعدها يتمتع الضابط أو البحار بفترة راحة لا تقل عن (٨) ساعات يقضيها على السفينة أو الوحدة العائمة .

**٣ -** اذا اقتضت الضرورة زيادة ساعات العمل الفعلية لأكثر من (١٦) ساعة في اليوم ، فعندئذ يتمتع الضابط أو البحار بساعات راحة تعادل الساعات الإضافية التي عمل خلالها يقضيها على الوحدة العائمة ، ويجوز ان يمنح أجور ساعات إضافية عن تلك المدة عوضاً عن تمتعه بأوقات الراحة .

**المادة الثانية والخمسون -** اذا كان معدل اشتغال الضابط أو البحار على الحفارات البحرية ، وسفن صيد الاسماك ، والجزر الاصطناعية ، والساحبات، وبواخر المسبح ، وبأخرة الادلاء (٥) أيام في الاسبوع يليها يومان للراحة على اليابسة ، فتسرى احكام المادة الثالثة والاربعين بالنسبة لايام الجمع والعطل الرسمية التي تصادف في أيام عمله .



معاون مهندس صيد الاسماك	٧٠	دينارا
بايولوجي أسماك	٧٠	دينارا
مهندس أجهزة كشف	٧٠	دينارا
محاسب	٥٠	دينارا

٢ - يمنح البحارة العاملون على الوحدات العائمة العاملة في أعالي البحار من سفن الشحن والركاب وسفن صيد الاسماك وناقلات النفط مخصصات بحر شهرية لا تزيد على المقادير التالية حسب رواتبهم الاسمية ، ويحدد مقدار هذه المخصصات بقرار من المجلس ، ويمكن للمجلس زيادة هذه المخصصات بنسبة (٣٥٪) لمن يعمل منهم على ناقلات النفط :

الراتب الشهري	الحد الاعلى لمخصصات البحر
٥٠ دينارا فما فوق	٣٥ دينارا
٣٠ - ٤٩ دينارا	٣٠ دينارا
٢٩ دينارا فأقل	٢٠ دينارا

٣ - يمنح البحارة العاملون على الوحدات العائمة العاملة في أعالي البحار من سفن الشحن والركاب وسفن صيد الاسماك وناقلات النفط الواردة عناوين مهنهم في الجدول رقم (٣) الملحق بهذا القانون مخصصات بحر يومية لا تزيد على المقادير التالية حسب أجورهم اليومية ، ويحدد مقدار هذه المخصصات بقرار من المجلس ، ويمكن للمجلس زيادة هذه المخصصات بنسبة (٣٥٪) لمن يعمل منهم على ناقلات النفط :

الاجر اليومي	الحد الاعلى لمخصصات البحر
فلس دينار فلس	فلس دينار
من ١ ٠٠٠ الى ١ ٥٠٠	٨٥٠ -
من ١ ٥٠١ الى ٢ ٥٠٠	١ ٠٠٠
من ٢ ٥٠١ فما فوق	١ ٢٠٠

المادة الخامسة والخمسون - ١ - يمنح الضابط مخصصات صنف مقطوعة قدرها (٣٠/-) دينارا شهريا أثناء وجوده على الوحدة العائمة من سفن الشحن والركاب وسفن صيد الاسماك وناقلات

النفط ، وتخفيض هذه المخصصات الى (١٥/-) دينارا عند وجوده على اليابسة بصورة مؤقتة ، كالاجازة الاعتيادية أو المرضية أو انتظاره للالتحاق بالوحدة العائمة .

٢ - يمنح البحار مخصصات صنف مقطوعة قدرها (٢٠/-) دينارا شهريا أثناء وجوده على الوحدة العائمة من سفن الشحن والركاب وسفن صيد الاسماك وناقلات النفط ، وتخفيض هذه المخصصات الى (٥/-) دنانير عند وجوده على اليابسة بصورة مؤقتة ، كالاجازة الاعتيادية أو المرضية أو انتظاره للالتحاق بالوحدة العائمة .

المادة السادسة والخمسون - ١ - يمنح الضباط والبحارة العاملون على الوحدات العائمة لشركة النقل البحري وناقلات النفط العاملة في التجارة الساحلية وموانئ الخليج العربي مخصصات البحر والصنف بالمقادير التي يقررها المجلس ، على ان لا تزيد على خمسين من المائة من مخصصات البحر والصنف التي تمنح لاقرائهم العاملين في أعالي البحار .

٢ - يمنح الضباط والبحارة العاملون على الوحدات البحرية العائمة العائدة لمصلحة الموانئ العراقية ومصلحة المنتجات النفطية مخصصات البحر والصنف والبحوث عنها في المادتين الرابعة والخمسين والخامسة والخمسين عندما يقومون بأعمال خارج المياه الاقليمية العراقية مدة تزيد على سبعة أيام متصلة ، وذلك للمدة التي يقضونها في هذه الاعمال ، على أن لا تمنح مخصصات الايفاد لهم لهذه الفترة .

٣ - يمنح الضباط والبحارة وربابنة المرفأ العاملون في الفاو على الجزر الاصطناعية والحفارات وسفن السحب وسفن المسح مخصصات تتراوح بين ( ٧٠٪ و ١٠٠٪ ) من رواتبهم الاسمية ، على ان لا تتجاوز ( ٧٠/- ) دينارا شهريا عوضا عن مخصصات البحر والصنف ، وينطبق ذلك على الضباط والبحارة العاملين على ناقلات المنتجات النفطية .

٤ - يمنح الادلاء البحريون العاملون في سلك الدلالة مخصصات تتراوح بين ( ٧٠٪ و ١٠٠٪ ) من رواتبهم الاسمية عوضا عن مخصصات البحر والصنف ، على ان لا تتجاوز ( ١٠٠/- ) دينار شهريا .



٥ - يمنح الضباط والبحارة وربابنة المرفأ الذين يعملون في الفاو على السفن والزوارق العاملة غير الواردة في الفقرة (٣) من هذه المادة ، وكذلك السفن والزوارق العاملة في أم قصر والواصلية المخصصات المذكورة بنسب تتراوح بين ( ٥٠٪ و ٧٠٪ ) من رواتبهم الاسمية ، على ان لا تتجاوز ( -/٤٥ ) ديناراً شهرياً .

٦ - يمنح الضباط والبحارة وربابنة المرفأ الذين يعملون على السفن والزوارق العاملة ضمن حدود ميناء البصرة ، باستثناء المناطق المذكورة أعلاه ، وكذلك رئيس الشؤون البحرية ومعاونيه وضباط السيطرة وضباط الارتباط المخصصات المذكورة بنسب تتراوح بين ( ٤٠٪ و ٥٠٪ ) من رواتبهم الاسمية ، على أن لا تتجاوز ( -/٣٥ ) ديناراً شهرياً .

٧ - ( أ ) يمنح البحارة المهنيون الذين يعملون في الفاو على الجزر الاصطناعية والحفارات وسفن السحب وسفن المسح مخصصات شهرية مقطوعة مقدارها ( -/١٥ ) ديناراً .

( ب ) يمنح البحارة المهنيون الذين يعملون في الفاو على السفن والزوارق غير المذكورة في البند ( أ ) من هذه الفقرة ، وكذلك السفن والزوارق العاملة في أم قصر والواصلية مخصصات شهرية مقطوعة مقدارها ( -/١٠ ) ديناراً .

( ج ) يمنح البحارة المهنيون الذين يعملون على السفن والزوارق ضمن حدود ميناء البصرة ، باستثناء المناطق المذكورة في البندين ( أ ) و ( ب ) من هذه الفقرة مخصصات شهرية مقطوعة مقدارها ( -/٨ ) ديناراً .

٨ - تمنح نسب المخصصات ضمن الحدود المبينة أعلاه حسب مناطق العمل وطبيعته بقرار من المجلس .

**المادة السابعة والخمسون -** يمنح الضباط والبحارة أجور أعمال اضافية عند اشتغالهم بساعات اضافية تزيد على ساعات العمل المقررة بأمر من الربان ، وذلك بمعدل أجر ساعة ونصف الساعة من أجور ساعات العمل الاعتيادية عن كل ساعة اضافية ، عدا الربابنة ورؤساء المهندسين ورؤساء الضباط العاملين على الوحدات العائمة

العاملة في أعالي البحار ، فيمنحون مخصصات شهرية مقطوعة قدرها ( -/٢٥ ) ديناراً لكل منهم عوضاً عن أجور الاعمال الاضافية .

**المادة الثامنة والخمسون -** اذا عهد الربان الى الضباط أو البحارة أو أى مجموعة منهم القيام بأعمال استثنائية لا تعتبر من واجباتهم الاعتيادية لقاء أجره مقطوعة تقل عن الكلفة الحقيقية لتلك الأعمال عندما يقوم بها عمال الموانئ أو متعهدو التفريغ ، فيمنحون الاجرة المقطوعة المقررة وتقسم بينهم وفق النسب التي تقررها المؤسسة .

**المادة التاسعة والخمسون -** اذا قام عدد من الضباط أو البحارة العاملين على سفن الشحن والركاب وسفن صيد الاسماك وناقلات النفط بعمل ضابط أو بحار غائب ، وكان غياب هذا الضابط أو البحار مما يؤثر على سير العمل ، فيصرف للضباط أو البحارة الذين يقومون بعمله ما يعادل الحد الادنى لراتب الدرجة مضافاً اليه المخصصات المقررة لهذه الدرجة لمدة غيابه وتقسم بينهم وفق النسب التي يقررها الربان .

**المادة الستون - ١ -** يمنح الضابط أو البحار الذى يكلف بالقيام بالاعمال الادارية والحسابية فى الوحدة العائمة التى يعمل عليها اضافة لاعماله مخصصات مقطوعة يحددها المجلس له ان يعيد النظر فى مقدار هذه المخصصات من وقت لآخر .

٢ - يمنح البحار الذى يكلف بتنظيم سجلات وقوائم الطعام والاشراف على مخازن الوحدة العائمة التى يعمل عليها اضافة لاعمال وظيفته مخصصات مقطوعة يحددها المجلس الذى له ان يعيد النظر فى مقدار هذه المخصصات من وقت لآخر .

**المادة الحادية والستون -** تمنح مخصصات الطعام لكل ضابط وبحار لا تقل عن ( ٧٥٠ ) فلساً يومياً طيلة مدة عمله على الوحدات العائمة ، ويتم تحديد مقدار هذه المخصصات بقرارات من المجلس ، وعلى ان تصرف كموايد عينية .

**المادة الثانية والستون -** يمنح الضابط والبحار مخصصات خطورة لا تزيد على ( ٢٥٠ ) فلساً يومياً عند تحميل الوحدة العائمة التى يعمل عليها بمتفجرات ومواد خطرة ، وذلك ابتداء من ساعة التحميل حتى ساعة التفريغ ، وتهمل الفترة الزمنية التى تقل عن ( ١٢ ) ساعة من مجموع المدة

لغرض استحقاق هذه المخصصات ؛ وتعتبر المدة الزمنية البالغة (١٢) ساعة فأكثر من مجموع المدة يوما كاملا لهذا الغرض ، ويتم تحديد المواد الخطرة والمتفجرات وكمياتها التي تستحق عنها هذه المخصصات بتعليمات يصدرها المجلس .

**المادة الثالثة والستون -** يمنح الضابط والبحار مخصصات الحمولة القذرة أو الضارة عند تحميل الوحدة العائمة التي يعمل عليها من المواد القذرة أو الضارة ، كالفحم والسمنت والكاربون الاسود ( الكرافيت ) والكبريت السائل وأي مادة أخرى يعتبرها المجلس من المواد القذرة أو الضارة بكميات تزيد على (٥٠٠) طن من كل نوع، وذلك ابتداء من ساعة التحميل حتى ساعة التفريغ ، وتهمل الفترة الزمنية التي تقل عن (١٢) ساعة من مجموع المدة لغرض استحقاق هذه المخصصات ، وتعتبر المدة الزمنية البالغة (١٢) ساعة فأكثر من مجموع المدة يوما كاملا لهذا الغرض ، ويتم تحديد مقدار هذه المخصصات وتعديلها بقرار من المجلس .

**المادة الرابعة والستون -** يجوز منح العاملين على الوحدة العائمة مكافأة سنوية يقررها المجلس في نهاية كل سنة تقويمية لا يزيد مقدارها على الراتب الاسمي لشهر واحد عندما يكون عملهم خلال السنة موسوما بزيادة الواردات بدرجة ملحوظة عن السنوات السابقة ، على ان تحدد المؤسسة الحد الأدنى للإنتاج السنوي .

**المادة الخامسة والستون -** يجوز منح الضابط والبحارة العاملين على سفن صيد الاسماك منحا تشجيعية في نهاية كل سفرة بنسب معينة من الزيادة في حصيلة عوائد السفينة عما هو مقرر لها ، وحسبما يقرره المجلس .

**المادة السادسة والستون -** يمنح الضابط والبحارة العاملين على الوحدات العائمة الآتية مخصصات خطورة شهرية مقطوعة ، وفق المقادير التالية :

- ١ - ناقلات النفط ومنتجاته - ٢٠/ دينار
  - ٢ - سفن صيد الاسماك - ١٠/ دينار
  - ٣ - العاملين في الموانئ النفطية - ٥/ دينار
- والساحبات العاملة في الموانئ النفطية العميقة والادلاء في سلك الدلالة .

**المادة السابعة والستون -** يجوز منح الضباط والبحارة العاملين في مناطق تسود فيها حالة حرب مخصصات لقاء اخطار الحرب التي يتعرضون لها ، ويتم تحديد هذه المناطق ومقدار المخصصات بقرار من المجلس .

**المادة الثامنة والستون -** يجهز الضابط والبحارة بالبدايات الرسمية ، وبدلات العمل وملحقاتها على نفقة المؤسسة حسب ما يقرره المجلس .

**المادة التاسعة والستون - ١ -** على المؤسسة ان تؤمن على الضباط والبحارة لدى شركات التأمين أو جمعيات أو نوادي الحماية والتعويض لتغطية التعويضات الناجمة عن الوفاة والمرض والحوادث الشخصية .

٢ - يعالج الضباط والبحارة على نفقة المؤسسة ، بما في ذلك قيمة الادوية وأجور الاطباء وتكاليف المستشفى ومصروفات النقل منذ مغادرتهم السفينة ، ولحين عودتهم اليها أو رجوعهم الى الوطن بموجب شروط وثيقة التأمين أو قواعد جمعيات ونوادي الحماية والتعويض .

**المادة السبعون -** تلتزم المؤسسة بتهيئة الاماكن اللازمة لسكنى الضباط والبحارة على الوحدات العائمة التي يعملون عليها وتزويدها بالاثاث ووسائل الراحة الضرورية .

**المادة الحادية والسبعون -** للضابط العامل في شركة النقل البحري وناقلات النفط ان يصطحب معه زوجته وما لا يزيد على ثلاثة من اطفاله الذين هم دون سن الخامسة من العمر على الوحدة العائمة التي يعمل عليها لعدد من السفرات لا يزيد على ثلاث في كل سنة ، على ان يتحمل أقساط التأمين عليهم ضد كافة الاخطار ، وبضمنها انحراف الوحدة عن خط سيرها ، كما يتحمل مخصصات الطعام بالمقياس المقرر ، على ان يؤمن اسكانهم في مقصورتهم ، ويكون مسؤولا عن تصرفاتهم خلال فترة مصاحبتهم أيا ، وتشترط موافقة المجلس بالنسبة للضابط الذي يعمل في شركة ناقلات النفط العراقية .

#### ( الفصل العاشر )

#### الاحكام الانضباطية

**المادة الثانية والسبعون -** تكون السلطة



الانضباطية على الوحدة البحرية القائمة من اختصاص الربان أو من يقوم مقامه في حدود ما يخوله المجلس من الصلاحيات .

**المادة الثالثة والسبعون - يعاقب الضابط والبحار بالعقوبات المبينة فيما يلي ، اذا ثبت ارتكابه أى من الاعمال المعاقب عليها بهذه العقوبات، على ان تدون في سجل خاص لهذا الغرض :**

**١ - الامتناع عن العمل -** يعاقب عليه بقطع الراتب أو الاجر لمدة لا تزيد على ضعفى مدة الامتناع عن العمل ، وتضاعف العقوبة عند العود .

**٢ - مغادرة الوحدة البحرية القائمة بدون اذن أو اجازة -** يعاقب عليه بقطع الراتب أو الاجر لمدة لا تزيد على ضعفى مدة التغيب عن السفينة ، وتضاعف العقوبة عند العود .

**٣ - علم اطاعة الاوامر -** يعاقب عليه بالحجز لمدة لا تزيد على أسبوعين ، وقطع الراتب أو الاجر لمدة لا تزيد على ثلاثة أيام أو بأحدهما ، وتضاعف العقوبة عند العود .

**٤ - اهانة الربان أو الضابط -** يعاقب عليه بالحجز لمدة لا تزيد على ستة أسابيع ، وقطع الراتب أو الاجر لمدة لا تزيد على أسبوعين أو بأحدهما ، وللمؤسسة أن تنزل درجة الضابط أو البحار المعاقب بهذه العقوبة ، وتضاعف عقوبة الحجز أو قطع الراتب أو الاجر عند العود .

**٥ - القيام بأعمال من شأنها فقدان النظام على الوحدة البحرية واثارة الفوضى وعرقلة الملاحة -** يعاقب عليه بالحجز لمدة لا تزيد على ستة أسابيع وقطع الراتب أو الاجر لمدة لا تزيد على أسبوعين أو بأحدهما ، وللمؤسسة أن تبدل عقوبة قطع الراتب أو الاجر بتنزيل الدرجة ، وتضاعف عقوبة الحجز وقطع الراتب أو الاجر عند العود أو تنزل درجة العائد .

**٦ - القيام بأعمال تخريبية مقصودة تستهدف السفينة أو الحمولة أو الخازن -** يعاقب عليه بالفصل أو العزل ، ويحجز الفاعل على السفينة الى حين وصولها الى أول ميناء عراقى لتسليمه الى السلطات المختصة لاجراء التعقيبات القانونية بحقه ، وفق القوانين العقابية .

**٧ - الاختلاس والتزوير والسرقة -** يعاقب عليه بالفصل أو العزل ، ويحجز الفاعل على السفينة حين وصولها الى أول ميناء عراقى لتسليمه الى السلطات المختصة لاجراء التعقيبات القانونية بحقه ، وفق القوانين العقابية .

**٨ - التهريب وحياسة المخدرات وتعاطيها على المسينة -** يعاقب عليه بقطع الراتب أو الاجر لمدة لا تزيد على الشهر الواحد ، وتضمن الفاعل مبالغ الغرامات التى يحكم بها على السفينة ، وحجزه على السفينة الى حين وصولها الى أول ميناء عراقى لتسليمه الى السلطات المختصة لاجراء التعقيبات القانونية بحقه ، وفق القوانين العقابية .

**٩ - السكر اثناء الواجب أو حيازة الاسلحة النارية أو الجارحة على السفينة أو عدم كتمان أسرار السفينة أو المؤسسة -** يعاقب مرتكب الاعمال المذكورة فى هذه الفقرة بقطع الراتب أو الاجر مدة لا تزيد على الاسبوع الواحد ، وتضاعف العقوبة عند العود .

**١٠ - المساعدة على الهروب والتسلل -** يعاقب الفاعل بعقوبة الفصل أو العزل ، ويحجز على السفينة الى حين وصولها الى أول ميناء عراقى لتسليمه الى السلطات المختصة لاجراء التعقيبات القانونية بحقه ، وفق القوانين العقابية .

**المادة الرابعة والسبعون -** تفرض العقوبات الواردة فى المادة الثالثة والسبعين بعد تسجيل الوقائع والافادات والمعلومات الاخرى المؤيدة لارتكاب العمل المعاقب عليه فى سجل السفينة المختص ، ويصدر أمر ادارى يتضمن فرض العقوبة المقررة مع بيان الفعل الذى استوجب فرضها ، وتشعر المؤسسة بذلك .

**المادة الخامسة والسبعون -** تنفذ عقوبة الحجز على الضابط بحجزه فى غرفته للمدة المقررة ، وتنفذ هذه العقوبة على البحار بحجزه فى الغرفة المخصصة للحجز ، على أن تكون مستوفية للشروط الصحية .

**المادة السادسة والسبعون -** يكون قرار فرض العقوبة نهائيا بالنسبة للبحار ، أما الضابط فله



الاعتراض على قرار فرض العقوبة الصادر من الربان لدى المؤسسة خلال شهر واحد من تاريخ تبليغه بالقرار . أما اذا صدر القرار من قبل رئيس المؤسسة ، فله أن يعترض عليه لدى المجلس خلال شهر واحد من تاريخ تبليغه به ، ويكون قرار المجلس نهائيا .

**المادة السابعة والسبعون -** تسرى أحكام قانون انضباط موظفي الدولة على الضابط والبحار في الامور غير المنصوص عليها في هذا القانون .

**المادة الثامنة والسبعون -** لا تحول المعاقبة بأي من العقوبات الواردة في هذا القانون دون اتخاذ الاجراءات القانونية ، وفق القوانين الاخرى .

### ( الفصل الحادي عشر )

#### أحكام ختامية

**المادة التاسعة والسبعون -** للمجلس أن يضمن انضباط أو البحار بالاضرار التي تصيب السفينة أو المؤسسة بسبب اهماله أو مخالفته للقوانين والانظمة والتعليمات المرعية ، وللضابط أو البحار حق الاعتراض على قرار المجلس لدى المحاكم المدنية خلال ثلاثين يوما من تبليغه به ، اذا كان داخل العراق ، وستين يوما اذا كان خارجه .

**المادة الثمانون -** تشكل لجنة تعادل الشهادات البحرية ، برئاسة المدير العام لمصلحة الموانئ العراقية ، وعضوية رئيس قسم الهندسة البحرية في جامعة البصرة ، وممثل عن كل من القوة البحرية والدفاع الساحلي ، وشركة النقل البحري العراقية ، والشركة العامة للأسماك ، وشركة ناقلات النفط العراقية من الحاصلين على شهادة ربان أعالي البحار أو رئيس مهندسين بحريين ، وتختص هذه اللجنة بتقييم المستوى للشهادات البحرية ، وتقدير رواتب تلك الشهادات ، لفرض تطبيق هذا القانون .

**المادة الحادية والثمانون -** ١ - تضاف الى مدة الخدمة الفعلية للضابط أو البحار على ظهر ناقلات النفط نصف المدة الفعلية التي يمضيها في البحر لاغراض التقاعد .

٢ - تضاف الى مدة الخدمة الفعلية للضابط أو البحار على سفن الشحن والركاب وسفن صيد

الاسماك العاملة في أعالي البحار ربع المدة الفعلية التي يمضيها في البحر لاغراض التقاعد .

**المادة الثانية والثمانون -** عند ثبوت عدم صلاحية الضابط أو البحار للعمل على الوحدات العائمة لاسباب صحيه ناشئة عن الخدمة ، بتأييد لجنة طبيه رسمية ، يجوز أن يستغنى عن خدماته وتصرف له مكافأة نقدية لا يزيد مبلغها على راتبه الاسمي لشهرين مع مخصصات غلاء المعيشة عن كل سنة خدمة فعلية في البحر ، اضافة الى ما يستحقه من الحقوق التقاعدية ، وذلك بقرار من المجلس .

**المادة الثالثة والثمانون -** ١ - فيما يتعلق بالخدمة والملاك والتقاعد ، في غير الامور المنصوص عليها في هذا القانون ، تطبق القوانين والانظمة والقواعد والتعليمات السارية في كل مؤسسة على منتسبيها المشمولين بهذا القانون ، ويمارس المجلس فيما عدا قضايا التقاعد صلاحيات مجلس الخدمة العامة ، ووزير المالية ، والوزير المختص في الامور التي لم يرد نص في هذا القانون على ممارستها من مرجع آخر .

٢ - فيما يتعلق بخدمة البحارة المهنيين في غير الامور المنصوص عليها في هذا القانون ، تطبق أحكام قانون العمل ، وقانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال .

**المادة الرابعة والثمانون -** ١ - يستثنى الادلاء البحريون العاملون حاليا في مصلحة الموانئ العراقية ممن تزيد خدمتهم عن خمس سنوات من أحكام شرط الشهادة البحرية .

٢ - للمجلس الاعلى للشؤون البحرية اصدار قرارات يستثنى فيها بعض الضباط في المؤسسات البحرية من شرط شهادة الدراسة الاعدادية الفرع العلمي عند الضرورة لمن حصل على شهادة التأهيل البحري قبل نفاذ هذا القانون .

٣ - للمجلس الاعلى للشؤون البحرية استحداث الوظائف والمهن التي يراها ضرورية للخدمة البحرية ، و اضافتها الى الجداول الملحق بهذا القانون ، وتعيين الشروط التي يراها لازمة لها ، كلما دعت الحاجة الى ذلك .

**المادة الخامسة- ثمانون - ١ -** لمنتسبي المؤسسات البحرية ممن وردت عناوين وظائفهم في الجدول رقم (٣) الملحق بهذا القانون حق الخيار في الاحتفاظ بوظائفهم وحقوقهم المكتسبة ، وذلك بتقديم اشعار بذلك الى مؤسستهم خلال مدة اقصاها ستة أشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون .

**٢ -** عندما يغير عنوان وظيفة أو مهنة البحار الموجود في الخدمة ، الى وظيفة أخرى يقل راتب الحد الأدنى لتلك الوظيفة عن راتبه الفعلي ، فانه يتقاضى الراتب الفعلي .

**المادة السادسة والثمانون -** يجوز اصدار أنظمة لتسهيل تنفيذ أحكام هذا القانون .

**المادة السابعة والثمانون -** لرئيس المجلس الاعلى للشؤون البحرية اصدار التعليمات اللازمة لتسهيل تنفيذ هذا القانون .

**المادة الثامنة والثمانون -** ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، ولا يعمل بالنصوص القانونية التي تتعارض صراحة أو دلالة مع احكامه .

**المادة التاسعة والثمانون -** على الوزراء تنفيذ هذا القانون .

### جدول رقم (١)

#### وظائف الضباط البحريين

عنوان الوظيفة	حدود الراتب بالدينار
١ - رئيس الشؤون البحرية	١٠٠ - ٢٠٠
٢ - ريسان	١٠٠ - ٢٠٠
٣ - رئيس مهندسين بحريين	١٠٠ - ٢٠٠
٤ - معاون رئيس الشؤون البحرية	٧٠ - ١٨٠
٥ - رئيس ضباط بحريين	٧٠ - ١٨٠
٦ - مهندس بحري أول	٧٠ - ١٧٠
٧ - ريسان مرفأ	٧٠ - ١٧٠
٨ - ضابط بحري أول	٥٠ - ١٧٠
٩ - مهندس تبريد أول	٥٠ - ١٧٠
١٠ - مهندس بحري ثاني	٥٠ - ١٧٠
١١ - طبيب	٥٠ - ١٧٠
١٢ - ضابط العوامات	٥٠ - ١٦٠
١٣ - ضابط الانقاذ	٥٠ - ١٦٠
١٤ - ضابط الانارة	٥٠ - ١٦٠
١٥ - ضابط السيطرة	٥٠ - ١٦٠
١٦ - ضابط الارتباط	٥٠ - ١٦٠
١٧ - مهندس صيد الأسماك	٥٠ - ١٥٠
١٨ - دليل بحري أول	٥٠ - ١٥٠
١٩ - ضابط بحري ثاني	٣٦ - ١٦٠
٢٠ - ضابط بحري ثالث	٣٦ - ١٦٠
٢١ - مهندس بحري ثالث	٣٦ - ١٦٠

عنوان الوظيفة	حدود الراتب بالدينار
٢٢ - مهندس تبريد ثانى	٣٦ - ١٦٠
٢٣ - دليل بحرى ثانى	٣٦ - ١٢٠
٢٤ - مساح بحرى	٣٦ - ١٢٠
٢٥ - ضابط بحرى رابع	٢٨ - ١٥٠
٢٦ - مهندس بحرى رابع	٢٨ - ١٥٠
٢٧ - ضابط لاسلكى	٢٨ - ١٥٠
٢٨ - محاسب	٢٨ - ١٥٠
٢٩ - مهندس كهربائى	٢٨ - ١٥٠
٣٠ - مهندس تبريد ثالث	٢٨ - ١٥٠
٣١ - بايولوجى اسماك	٢٨ - ١٥٠
٣٢ - مهندس اجهزة كشف	٢٨ - ١٥٠
٣٣ - معاون مهندس صيد الاسماك	٢٨ - ١٢٠
٢٤ - دليل بحرى ثالث	٢٨ - ٩٠
٣٥ - طالب ضابط متدرب	١٥ - ٤٥
٣٦ - طالب مهندس متدرب	١٥ - ٤٥

## وظائف مستحدثة (١)

عناوين الوظائف	حدود الرواتب	شروط أشغال الوظائف
مدير الحفر البحرى	٧٠ - ١٥٠	حائز على شهادة جامعية أولية فى حقل اختصاصه ، وله خبرة وممارسة بأعمال المسح ، أو خريج الدراسة الاعدادية ، له خبرة وممارسة بوظيفة مساح بحرى ، لمدة لا تقل عن ست سنوات .
مهندس اجهزة كشف	٢٨ - ١٥٠	حاصل على شهادة جامعية أولية فى حقل اختصاصه .
مهندس تصنيع اسماك	٥٠ - ١٥٠	حاصل على شهادة جامعية أولية فى حقل اختصاصه ، وله خبرة وممارسة تؤهله نيـل الراتب .
معاون مهندس تصنيع أسماك	٢٨ - ١٢٠	حاصل على شهادة جامعية أولية فى حقل اختصاصه .
ضابط لاسلكى متدرب	١٥ - ٤٥	حائز على شهادة الاهلية من كلية ، او معهد معترف به تؤيد قابليته فى العمل على اجهزة اللاسلكى ، مؤيدة من وزارة المواصلات-المؤسسة العامة للبريد والبرق والهاتف ، بعد الدراسة الاعدادية - الفرع العلمى - .



## جدول رقم (٢)

## وظائف البحارة

عنوان الوظيفة	حدود الراتب بالدينار
١ - ربان باخرة ساحلية	٣٦ - ٩٠
٢ - رئيس معينين	٣٦ - ٩٠
٣ - رئيس طبّاخين	٣٦ - ٩٠
٤ - مراقب مضخة	٢٨ - ٩٠
٥ - مأمور أرزاق	٢٨ - ٦٥
٦ - مخاير لاسلكي	١٨ - ٦٥
٧ - آلي بحري	١٨ - ٦٥
٨ - كهربائي بحري	١٨ - ٦٥
٩ - ربان زورق بحري	١٨ - ٦٥
١٠ - ربان زورق نهري	١٨ - ٦٥
١١ - رقيب حفر	١٨ - ٦٥
١٢ - مراقب سفن	١٨ - ٦٥
١٣ - مراقب غرفة الماكينة	١٨ - ٦٥
١٤ - مراقب صيد	١٨ - ٦٥
١٥ - معاون مساح بحري	١٨ - ٦٥
١٦ - موظف صحي	١٨ - ٦٥
١٧ - مضمّد	١٨ - ٦٥
١٨ - رقيب سطحة	١٨ - ٦٥
١٩ - مراقب بحري	١٨ - ٦٥
٢٠ - بحار درجة أولى	١٨ - ٦٥
٢١ - نجار فني	١٨ - ٦٥
٢٢ - مأمور مخزن	١٨ - ٦٥
٢٣ - طبّاخ	١٨ - ٦٥
٢٤ - مساعد مأمور أرزاق	١٨ - ٦٥
٢٥ - مساعد رئيس معينين	١٨ - ٦٥

## وظائف مستحدثه (١)

عناوين الوظائف	حدود الرواتب	شروط اشغال الوظائف
آلى تبريد	١٨ - ٦٥	خريج احدى المدارس المهنية البحرية ، أو ما يعادلها فى حقل اختصاصه .
مراقب تصنيع أسماك	١٨ - ٦٥	خريج احدى المدارس المهنية البحرية ، أو ما يعادلها فى حقل اختصاصه .
رسام بحرى	١٨ - ٦٥	حائز على شهادة الدراسة المتوسطة ، وله ممارسة بأعمال معاون رسام بالمسح البحرى ، مدة لا تقل عن ثلاث سنوات .
معاون رسام بحرى	١٥ - ٤٥	حائز على شهادة الدراسة الابتدائية وله ممارسة فى رسم الخرائط ، مدة لا تقل عن سنتين .
مصلح	١٨ - ٦٥	مهنى ، وله ممارسة فى أعمال تشغيل المكين وصيانتها ، مدة لا تقل عن ست سنوات .

## جدول رقم (٣)

## مهن البحارة

المهنة	حدود الأجرة اليومية			
	فلس	دينار	فلس	دينار
١ - آلى	٠٠٠	٢	٧٥٠	٣
٢ - مساعد آلى	٥٠٠	١	٢٥٠	٢
٣ - كهربائى	٠٠٠	٢	٧٥٠	٣
٤ - مساعد كهربائى	٥٠٠	١	٢٥٠	٢
٥ - غواص	٠٠٠	٢	٧٥٠	٣
٦ - معاون غواص	٥٠٠	١	٢٥٠	٢
٧ - مأمور بكرة سحب	٥٠٠	١	٧٥٠	٢
٨ - مساعد مأمور بكرة سحب	٠٠٠	١	٧٥٠	١
٩ - سائق ماكينة بحرى	٥٠٠	١	٧٥٠	٢
١٠ - معاون سائق ماكينة بحرى	٢٥٠	١	٠٠٠	٢
١١ - نجار درجة اولى	٧٥٠	١	٥٠٠	٣
١٢ - نجار درجة ثانية	٥٠٠	١	٢٥٠	٢
١٣ - مساعد نجار	٢٥٠	١	٠٠٠	٢
١٤ - بحار درجة ثانية	٢٥٠	١	٥٠٠	٢
١٥ - بحار درجة ثالثة	٠٠٠	١	٧٥٠	١

المهنة	حدود الاجرة اليومية			
	فلس	دينار	فلس	دينار
١٦ - زيات درجة أولى	٥٠٠	١	٢٥٠	٢
١٧ - زيات درجة ثانية	٢٥٠	١	٠٠٠	٢
١٨ - زيات درجة ثالثة	٤٠٠	١	٧٥٠	١
١٩ - منطف ماكنة أول	٢٥٠	١	٥٠٠	٢
٢٠ - منطف ماكنة ثانى	٠٠٠	١	٧٥٠	١
٢١ - مساعد مراقب مضخة	٢٥٠	١	٥٠٠	٢
٢٢ - رئيس صيادين	٥٠٠	٢	٥٠٠	٣
٢٣ - صياد	٧٥٠	١	٠٠٠	٣
٢٤ - معاون صياد	٥٠٠	١	٢٥٠	٢
٢٥ - صياد متدرب	٠٠٠	١	٧٥٠	١
٢٦ - موظب اسماك	٢٥٠	١	٥٠٠	٢
٢٧ - مساعد آلى التنوير البحرى	٢٥٠	١	٠٠٠	٢
٢٨ - رقيب نهري	٢٥٠	١	٥٠٠	٢
٢٩ - مأمور دفعة	٥٠٠	١	٢٥٠	٢
٣٠ - مباشر سطحة	٢٥٠	١	٠٠٠	٢
٣١ - مباشر غرفة ماكنة	٢٥٠	١	٠٠٠	٢
٣٢ - مباشر وقادين	٢٥٠	١	٠٠٠	٢
٣٣ - مسجل مد وجزر	٢٥٠	١	٠٠٠	٢
٣٤ - مأمور سبر الغور	٢٥٠	١	٠٠٠	٢
٣٥ - مأمور آلة حفر	٥٠٠	١	٥٠٠	٢
٣٦ - سائق رافعة	٥٠٠	١	٧٥٠	٣
٣٧ - رقيب ماكنة	٥٠٠	١	٢٥٠	٢
٣٨ - معاون طباخ	٢٥٠	١	٠٠٠	٢
٣٩ - عامل مطبخ	٠٠٠	١	٧٥٠	١
٤٠ - مأمور مائدة	٢٥٠	١	٠٠٠	٢
٤١ - معين	٠٠٠	١	٧٥٠	١
٤٢ - غسال	٠٠٠	١	٧٥٠	١
٤٣ - منطف	٠٠٠	١	٧٥٠	١
٤٤ - كناس	٠٠٠	١	٧٥٠	١





### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٤٩٩ لسنة ١٩٧٧ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢١-٤-١٩٧٧ مايلي .

١ - تخويل المجلس الاعلى للشؤون البحرية صلاحية تعيين الموفدين للدراسة في الاختصاصات البحرية من خريجي اعدادية الصناعة ، أو من خريجي الدراسة الاعدادية ( الفرع الأدبي ) ، بوظيفة ضباط ومهندسين بحريين . استثناء من شرط الحصول على شهادة الدراسة الاعدادية ( الفرع العلمي ) المنصوص عليه في ( آود ) من الفقرة (١) من المادة العاشرة من قانون الخدمة البحرية المدنية رقم (٢٠١) لسنة ١٩٧٥ .

٢ - يتولى المجلس الاعلى للشؤون البحرية والوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٣٨٤ لسنة ١٩٧٧ (٢)

استنادا الى احكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٩-١٢-١٩٧٦ مايلي .

١ - يستثنى خريجو المدرسة المهنية البحرية المشاركون في دور التأهيل للدلاء البحريين ، من شرط الحصول على شهادة الدراسة الاعدادية ( الفرع العلمي ) المنصوص عليه في البندين ( أ - د ) من الفقرة ١ من المادة العاشرة من قانون الخدمة البحرية المدنية رقم (٢٠١) لسنة ١٩٧٥ .

٢ - يتولى وزيراً المواصلات والمالية تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٧١٧ لسنة ١٩٧٨ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية  
والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة  
بتاريخ ٢٨-٥-١٩٧٨ مايلي .

١ - ينقل الموظفون البلديون في مديرية

البلديات العامة ، ومديريات بلديات المحافظات ،  
الى الملاك الملحق بالميزانية العامة (الجدول - ق ) ،  
بنفس رواتبهم الحالية ، وتحذف درجاتهم من الملاك  
البلدى .

٢ - يتولى وزير الداخلية والمالية تنفيذ هذا  
القرار .



تعليمات

الخدمة المدنية للمؤسسات البلدية

عدد (١) لسنة ١٩٦٥

تطبيق احكام قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ (١)

استنادا الى المادتين السادسة والسبعين والسابعة والسبعين من قانون ادارة البلديات رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٤ والمادة السادسة والستين من قانون الخدمة المدنية تسهيلا لتطبيق احكام المواد السادسة عشرة والسابعة والثلاثين والخامسة والستين والخامسة والاربعين والفقرات ( ١٠ و ٩ و ١١ و ١٢ و ١٣ ) من المادة الثامنة والاربعين والفقرة

(٦) من المادة الثالثة والاربعين والفقرة (٥) من المادة الثامنة والاربعين والفقرة (هـ) من المادة الحادية والخمسون والمواد الثامنة والثلاثين والثالثة والستين والثالثة والاربعين والخامسة والمادة الخمسين والفقرة (١-ج) من المادة الحادية والخمسين والفقرة (٣) من المادة السابعة والخمسين من قانون الخدمة المدنية اصدرنا التعليمات التالية :

١ - تطبق احكام تعليمات الخدمة المدنية المبينة ادناه الصادرة من وزير المالية مع التعديلات والقرارات والمناشير اللاحقة بها بحق المؤسسات البلدية .

الرقم	العنوان
١ - لسنة ١٩٦٠	تبليغ الموظف
٢ - لسنة ١٩٦٠	تغيب الموظف .
٤ - لسنة ١٩٦٠	رواتب الموظف المحال على التقاعد بسبب مرضه او عجزه .
٥ - لسنة ١٩٦٠	رواتب الاجازة الاعتيادية او العطلة الصيفية .
٦ - لسنة ١٩٦٠	الاجازة الخاصة للمرأة الحامل ( المعدلة )
٩ - لسنة ١٩٦٠	الفقرتان (٢١) نقل الموظف
١١ - لسنة ١٩٦٠	اعارة الموظف .
١٢ - لسنة ١٩٦٠	اجور الخدمات الخاصة .
١٣ - لسنة ١٩٦٠	تعويض الموظف او المستخدم عن ممتلكاته المتلفة اثناء قيامه بالواجبات الرسمية .
١٤ - لسنة ١٩٦٠	الاجازات الاعتيادية والعطل الرسمية .
١٦ - لسنة ١٩٦٠	العلاوة السنوية ( المعدلة ) ( ٢ ) .
١٧ - لسنة ١٩٦٠	الاجازات الدراسية .
٢٠ - لسنة ١٩٦٠	المخصصات الطبية .
٢٢ - لسنة ١٩٦٠	معالجة الموظف والمستخدم خارج العراق على نفقة الحكومة .

اليها في الفقرة (١) من هذه التعليمات .  
٣ - تسري هذه التعليمات اعتبارا من ٢٢/١١/١٩٦٤ .  
وزير الشؤون البلدية والقروية

٢ - يحل ( وزير الشؤون البلدية والقروية ) محل ( وزير المالية ) وتحل (وزارة الشؤون البلدية والقروية ) محل ( وزارة المالية ) اينما ورد ذلك في التعليمات والقرارات والمناشير المشار

(١) الوقائع العراقية العدد ١٠٨٠ في ٢٤/٢/١٩٦٥ .

(٢) حذف هذا الرقم بالتعليمات رقم (١٥) سنة ١٩٦٥ المنشورة بالوقائع العراقية العدد ١١٩٨ في ٢٥/١١/١٩٦٥ .

## تعليمات الملاك للمؤسسات البلدية

عدد (١) لسنة ١٩٦٥ (١)

استناداً الى احكام المادتين الخامسة والثمانين والسادسة والثمانين من قانون ادارة البلديات رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٤ والمادة الحادية عشرة من

قانون الملاك رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٠ اصصدرنا التعليمات الآتية :

١ - تطبيق احكام تعليمات الملاك ادناه الصادرة من وزير المالية مع التعديلات والقرارات والمناشير اللاحقة بها بحق المؤسسات البلدية :

الرقم	السنة	العنوان
١	١٩٦٠	ابدال العناوين
٢	١٩٦٠	ذو الرواتب الاقل من الحد الادنى
٣	١٩٦٠	الوظائف الشاغرة والملاكات المصدقة
٤	١٩٦٠	اشغال الموظف درجة اعلى من درجته
٥	١٩٦٠	الوظائف الشاغرة والملاكات المصدقة
٦	١٩٦٠	الوظائف الشاغرة والملاكات المصدقة

الموظفين والمستخدمين الذين تعتبرهم مسؤولين بحكم وظائفهم الضرر الناتج عن اهمالهم وتقصيرهم اما بقية المؤسسات البلدية فان القرار يصدره رئيس الدائرة .

٢ - فى حالة كون الضرر المادى قد اصاب ممتلكات المؤسسة المنقولة فتؤلف لجنة فى المؤسسة لتقدير قيام المواد المفقودة أو المتلفة حسب الاسعار المقدرة لها عند وقوع الفقدان والتلف بغض النظر عن سعر الشراء وفى حالة قيام المؤسسة البلدية نفسها بالتصليح فان بطاقة العمل تكون اساساً لتقدير قيمة الضرر ، اما اذا كان الضرر نقدياً كان يتسبب الموظف والمستخدم باحداث الضرر النقدي بنتيجة اهماله مثلاً فى تنظيم عقود التعهدات او الالتزامات او شروط ومواصفات التعهدات بالصورة التى تصيب المؤسسة باضرار نقدية أو يكون قد تسبب فى خسارة دعوى مقامة من قبل المؤسسة أو عليها بسبب اهماله أو انه اهمل تبليغ المنسق أو المفصول أو المعزول بقرار الفصل والعزل مما سبب خسارة المؤسسة لرواتب الموظف حين تبليغه بالامر وفقاً لمنطوق الفقرة (٢) من المادة ١٦ من قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ ونحو ذلك من الامور ففى هذه الحالات لا حاجة لتأليف اللجنة المذكورة اذا كان بالامكان تحديد مبلغ الضرر أو كان مبلغ الضرر معلوماً .

٢ - ( يحل وزير الشؤون البلدية والقروية ) محل ( وزير المالية ) وتحل ( وزارة الشؤون البلدية والقروية ) محل ( وزارة المالية ) أينما ورد ذلك فى التعليمات والقرارات والمناشير المشار اليها فى الفقرة (١) من هذه التعليمات .

٣ - تسرى هذه التعليمات اعتباراً من ١٩٦٤/١١/٢٢ .

وزير الشؤون البلدية والقروية

## تعليمات

عدد ( ٢ ) لسنة ١٩٦٥

تضمين الموظف أو المستخدم (٢)

استناداً الى احكام المادتين ٧٦ و ٧٧ من قانون ادارة البلديات رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٤ والمادة ٦٦ من قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ والمادة الخمسين من قانون اصول المحاسبات العامة رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٠ وتسهيلاً لتطبيق احكام المادة ٦١ من قانون الخدمة المدنية والمادة (٤٠) من قانون اصول المحاسبات العامة اصصدرنا التعليمات التالية :

١ - على امانة العاصمة والبلديات عندما يتحقق لديها حدوث ضرر مادى بنتيجة الاهمال والتقصير وعدم مراعاة القوانين والانظمة والتعليمات المرعية ان تصدر قراراً من المجلس البلدى يقضى بتضمين

٣ - على المؤسسة البلدية - ما عدا مصلحة نقل الركاب ان ترفع القضية حسب تسلسل المراجع الى وزارة الشؤون البلدية والقروية مشفوعة بتقرير يتضمن مسؤولية الموظف أو المستخدم عند حدوث الضرر بصورة مفصلة . اما بالنسبة لمصلحة نقل الركاب فيكون قرار المدير العام نهائيا في الموضوع .

٤ - عند مصادقة وزير الشؤون البلدية والقروية على قرار التضمن الصادر من المؤسسة البلدية - ما عدا مصلحة نقل الركاب حيث يصدق قرار التضمن من قبل المدير العام . ويبلغ القرار الى الموظف أو المستخدم المسؤول عن احداث الضرر وتقوم الدائرة التي ينتمى اليها ذلك الموظف أو المستخدم باستيفاء مبلغ الضرر منه نقدا أو بحسمه من رواتبه أو مخصصاته ( ان وجدت ) وفقا للمادة ٦١ من قانون الخدمة المدنية .

٥ - للموظف أو المستخدم حق الاعتراض على قرار التضمن لدى المحاكم المدنية خلال (٣٠) يوما من تاريخ تبليغه اذا كان داخل العراق و (٦٠) يوما اذا كان خارجه .

٦ - تسري هذه التعليمات اعتبارا من ٢٢ - ١١ - ١٩٦٤ (١) .

وزير الشؤون البلدية والقروية

### تعليمات

عدد (٣) لسنة ١٩٦٥

### اجور الاعمال الاضافية (٢)

استنادا الى احكام المادتين السادسة والسبعين والسابعة والسبعين من قانون ادارة البلدية رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٤ والفقرة (ب-١) من المادة الحادية والخمسين من قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ اصدرنا التعليمات التالية :

١ - يمنح الموظفون والمستخدمون الذين يقومون باعمال اضافية خارج اوقات الدوام الرسمي اجورا اضافية بموافقة وزير الشؤون البلدية والقروية وبعد توفر الشروط الآتية مع مراعاة ما يصدر من تعليمات ومناشير بهذا الشأن .

٢ - ان تكون الاعمال المراد انجازها بعد اوقات الدوام غير الاعمال التي يجب على الموظف أو المستخدم أو الاجير ان يقوم بها اعتياديا خلال ساعات الدوام الرسمي أو ان طبيعة اعمال وظائفهم تقضى الاشتغال اكثر من الوقت المقرر للدوام الرسمي أو خلال ايام الجمع والاعياد والعطل الرسمية .

٣ - تمنح الاجور الاضافية وفقا للنسب التالية :

( أ ) ١٥٪ من الراتب الاسمي أو الاجر الشهري المقطوع أو الاجر اليومي اذا كان الاشتغال لمدة اكثر من ساعة واحدة .

(ب) ٢٠٪ من الراتب الاسمي أو الاجر الشهري المقطوع أو الاجر اليومي اذا كان الاشتغال اكثر من ساعتين .

(ج) ٢٥٪ من الراتب الاسمي أو الاجر الشهري المقطوع أو الاجر اليومي اذا كان الاشتغال اكثر من ثلاث ساعات .

(د) بما يعادل القسط اليومي للراتب الشهري بدون مخصصات غلاء المعيشة أو ما يعادل الاجر اليومي للاجير بالاضافة الى رواتبهم واجورهم في حالة الاشتغال بدوام كامل ايام الجمع والعطلات الرسمية .

(هـ) اذا صدر امر يحدد الحد الاعلى للمخصصات فيراعى توزيع نسب المخصصات حسب ساعات العمل على اساس الحد الاعلى المقرر .

(و) يستثنى منتسبو مديرية مصلحة نقل الركاب العامة المذكورون في ادناه من احكام الفقرات المتقدمة وتمنح لهم اجور اعمال اضافية

(١) اصلها الفقرة (٧) ثم أصبحت تحمل هذا الرقم بسبب الغاء الفقرة الاصلية بموجب التعليمات رقم ( ٤ )

لسنة ١٩٧٢ المنشورة بالوقائع العراقية عدد ٢١٣٢ في ١٩٧٢/٥/٦

(٢) الوقائع العراقية العدد ١٠٨٠ في ١٩٦٥/٢/٢٤

(٣) مضافة بالتعليمات رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ المنشور بالوقائع العراقية العدد ١١١٦ في ١٩٦٥/٥/١٣ ويعمل بها اعتبارا



وفقا للنسب المحددة فيما يلي بشرط ان لا يزيد مجموع ما يتقاضاه كل منهم من هذه الاجور شهريا عن ٢٥٪ من راتبه الاسمي :

اولا - شاغلو الوظائف التالية بنسبة ١٢٥٪ من القسط اليومي للراتب الاسمي في حالة اشتغالهم بدوام كامل في ايام الاعياد والعطل الاسبوعية والرسومية .

( معاون مدير كراج - ملاحظ فنى فى الكراج - ملاحظ مخازن - معاون ملاحظ فنى فى الكراج - ملاحظ استلام وتجهيز - معاون ملاحظ استلام وتجهيز - مأمور استلام وتجهيز - مخزن - كاتب مخزن - كاتب كراج - معاون مأمور مخزن ) .

ثانيا - المستخدمون الفنيون فى هندسة السيارات وفق الاجور المحددة ادناه فى حالة اشتغالهم بعد اوقات الدوام الرسمي أو خلال ايام الاعياد والعطل الاسبوعية والرسومية بشرط ان لا يزيد مجموع ما يتقاضاه كل منهم من هذه الاجور عن ضعف القسط اليومي للراتب الاسمي مهما بلغت ساعات العمل فى اليوم الواحد .

( براد - كهربائي - حداد - ضلاع - مصلح ابدان - نجار - صباغ - عامل كراج - عامل كازويل - منظم حارس ) .

الراتب الاسمي	اجرة الساعة الواحدة
٦ دنانير	٥٠ فلسا
٨ دنانير	٧٠ فلسا
١٠ دنانير	٨٠ فلسا
١٢ ديناراً	٩٠ فلسا
١٥ ديناراً	١٠٠ فلسا
٣٠ ديناراً فما فوق	١٥٠ فلسا

٤ - صدور امر تحريري من رئيس الدائرة بالاشتغال بعد اوقات الدوام الرسمي يتضمن ماهية الاعمال والضرورة التى تستدعى القيام بها ومدة الاشتغال ويحرم الموظف او المستخدم او الاجير من تقاضى هذه الاجور اذا لم يصدر الامر بذلك مقدما .

٥ - يقتصر منح هذه الاجور على الموظفين والمستخدمين والاجراء الذين يقل راتبهم الشهري عن الخمسين دينارا وعن الخدمة الفعلية التى تقضيها تلك الاعمال فقط على ان لا تتجاوز ثلاثة اشهر يجوز تمديدتها عند الضرورة الملحة بموافقة وزير الشؤون البلدية والقروية .

٦ - يوقف دفع هذه الاجور عند زوال الظروف التى بررت منحها وان كان ذلك قبل انتهاء المدة المقررة لمنحها فى الاوامر الصادرة بها .

٧ - يجوز لرئيس الدائرة فى الاحوال الطارئة المستعجلة ان يوعز شفها لموظفيه ومستخدميه واجرائه المختصين بالقيام بالاعمال الاضافية التى تقضى المصلحة العامة انجازها فوراً خارج الدوام الرسمي وفى هذه الحالة يصدر رئيس الدائرة خلال ثلاثين يوما من امره الشفوى امرا تحريريا بذلك (١) .

٨ - تقطع اجور الاعمال الاضافية عن الموظف او المستخدم او الاجير عند تمتعه بالاجاز المرضيه او الايفاد داخل العراق أو خارجه أو تمتعه باجازة اعتيادية انقطع عن العمل الاضافى او عدم قيامه بالاعمال التى منح عنها هذه الاجور لاي سبب كان .

٩ - تسرى هذه التعليمات اعتبارا من ١٩٦٤/١١/٢٢ .

وزير الشؤون البلدية والقروية

عدد (٤) لسنة ١٩٦٥

مخصصات الوكالة (٢)

استنادا الى المادتين السادسة والسبعين والسابعة والسبعين من قانون ادارة البلديات رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٤ والفقرة (١-أ) من المادّة الحادية والخمسين من قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ وتسهيلا لتطبيق المادة الرابعة والعشرين من قانون ادارة البلديات أصدرنا التعليمات التالية :

(١) معدلة بالتعليمات رقم (١٣) لسنة ١٩٦٥ المنشورة بالوقائع المراقية العدد ١١٨١ فى ١٠/١٠/١٩٦٥ .

(٢) الوقائع المراقية العدد ١٠٨٠ فى ٢٤/٢/١٩٦٥

١ - يمنح من تسند اليه وكالة رئاسة البلدية من اعضاء المجلس البلدى نصف الراتب المقرر وفقا للملاك المصدق كما يلي :

( أ ) أن تكون وظيفة رئيس البلدية شاغرة .  
( ب ) يمنح الوكيل نصف الحد الادنى لراتب وظيفة رئيس البلدية فقط اعتبارا من تاريخ مباشرته أعماله رئاسة البلدية وكالة .

( ج ) ان يصدر المجلس البلدى قرارا يتضمن اناطة رئاسة البلدية وكالة بأحد أعضاء المجلس .  
٢ - يمنح الموظف الذى تسند اليه وكالة أمانة العاصمة أو رئاسة البلدية أو أية وظيفة شاغرة فى الملاك المصدق مخصصات وكالة بنسبة ٢٠٪ من راتب الحد الادنى للوظيفة الشاغرة عند قيامه بأعمالها بصورة مستقلة أو مع وظيفته الاصلية بموجب أمر تحريرى يصدره وزير الشؤون البلدية والقروية بالنسبة لامانة العاصمة ومتصرف اللواء بالنسبة لوكالة رئاسة البلديات الاخرى ورئيس الدائرة بالنسبة للموظفين التابعين له .

٣ - يستحق الموظف مخصصات الوكالة المقررة بالفقرة (٢) اعلاه اذا كانت مدة اشغاله الوظيفة الشاغرة وكالة ثلاثين يوما أو أكثر بالشروط التالية :

( أ ) صدور أمر تحريرى باناطة الوظيفة الشاغرة وكالة للموظف .

( ب ) أن يكون الحد الاعلى للوظيفة الشاغرة المعين فى قانون الملاك أعلى أو معادلا للحد الاعلى لوظيفة الموظف .

( ج ) أن تكون أعمال الوظيفتين مختلفتين لا اشتراك ولا تداخل بينهما فى العمل والمسؤولية .

( د ) أن لا تزيد مخصصات الوكالة مع راتب الموظف عن راتب الحد الادنى للوظيفة الشاغرة المعين فى قانون الملاك اذا تولى أعمالها وكالة بصورة مستقلة .

( هـ ) أن لا تزيد مدة تناول المخصصات أكثر من ستة أشهر متصلة ويجوز تمديدتها مدة لا تزيد

عن ستة اشهر أخرى مرة واحدة فقط ولا يشمل هذا الشرط من تناط به وكالة أمانة العاصمة او رئاسة البلدية .

( و ) ولا يمنح الموظف فى آن واحد أكثر من مخصصات وكالة واحدة .

٤ - تقع مخصصات الوكالة عن الوكيل منذ تمتعه بالاجازة الاعتيادية أو المرضية مهما كانت مدتها أو الايفاد داخل العراق أو خارجه أو عدم قيامه بأعباء الوظيفة الشاغرة لاي سبب كان .

٥ - لا تشمل هذه التعليمات مدة القيام بأعمال الوظيفة الشاغرة قبل صدور الامر باشغالها .

٦ - تسرى هذه التعليمات اعتبارا من ١٩٦٤/١١/٢٢ .

وزير الشؤون البلدية والقروية

### تعليمات

عدد (٥) لسنة ١٩٦٥

سلفة الزواج للموظف او المستخدم البلدى على الملاك الدائم (١)

استنادا الى احكام المادتين ٧٦ و ٧٧ من قانون ادارة البلديات رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٤ والمادة السادسة والستين من قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ وتسهيلا لتطبيق المادة الخامسة والخمسين من قانون الخدمة المدنية اصدرنا التعليمات التالية :

١ - تطبق احكام تعليمات الخدمة المدنية عدد ١٥ لسنة ١٩٦٠ حول سلفة الزواج مراعاة ما يلى :

٢ - تمنح السلفة كما يلى بعد توفر شرط المنح المقرر بموجب التعليمات عدد (١٥) لسنة ١٩٦٠ .

( أ ) بقرار يصدره المجلس البلدى أو مجلس ادارة المصلحة .

( ب ) امر ادارى يصدره امين العاصمة المخول من مجلس الامانة أو رئيس البلدية المخول من المجلس البلدى او مدير عام المصلحة المخول من مجلس الادارة .



### تعليمات

عدد (٧) لسنة ١٩٦٥

اجور المحاضرات (٤)

استنادا الى المادة الثالثة والخمسين من قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ والمادتين السادسة والسبعين والسابعة والسبعين من قانون ادارة البلديات رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٤ اصدرنا التعليمات التالية :-

١ - عند اختيار المحاضرين يجب أن يفضل غير الموظف على الموظف وإذا مست الحاجة لاختيار الموظف في القاء المحاضرات فيعطى الاجرة المقدرة في هذه التعليمات بدون تفريق بينه وبين غير الموظف بشرط ان يوافق رئيس دائرته خطيا على القائه المحاضرات بعد اعطائه المعلومات الآتية :-

( أ ) عدد المحاضرات التي ستلقى كل أسبوع ومحل القائها والزمن الذي تستغرقه كل منها .

(ب) الاجرة المقترح دفعها عن كل محاضرة أو دورة المحاضرات كلها

(ج) المدة المقررة لاستخدام الموظف في القاء المحاضرات .

٢ - ان يصدر أمرا باستخدام المحاضر تبين فيه المعلومات الواردة في الفقرات ( أ - ج ) من المادة الاولى أعلاه .

٣ - يستحق المحاضر غير الموظف اجور محاضراته من تاريخ صدور الامر بذلك أما الموظف فيستحقها من تاريخ مباشرته في القاء المحاضرات بعد موافقة رئيس دائرته ولا يعطى المحاضر موظفا كان أو غير موظف اجور نقل للذهاب الى محل القاء المحاضرات ومنه داخل حدود البلدية .

٤ - على مدير الدورة ان يرفع في ختام كل شهر أو دورة تدريسية تقل عن ثلاثة اشهر بيانا الى رئيس دائرته يتضمن عدد المحاضرات التي القاها خلال المدة التي يتناولها البيان ومجموع الاجور التي دفعت عنها .

(ج) امر اداري يصدره المدراء العامون في المديرية التي يوجد فيها ملاك بلدي .

٣ - تقيد السلفة بذمة المستلف في حساب خاص يفتح لهذا الغرض يسمى ( حساب سسلفات الزواج ) .

٢ - ملفاة (١) .

٥ - ملفاة (٢) .

٦ - تسرى هذه التعليمات اعتبارا من ١٩٦٤/١١/٢٢ .

وزير الشؤون البلدية والقروية

### تعليمات

عدد ٦ لسنة ١٩٦٥

المخصصات المهنية (٣)

استنادا الى المادة السادسة والسبعين والسابعة والسبعين من قانون ادارة البلديات رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٤ والفقرة ( ا - د ) من المادة الحادية والخمسين من قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ اصدرنا التعليمات التالية :

١ - تطبق احكام تعليمات الخدمة المدنية عدد (١٩) لسنة ١٩٦٠ . ( المخصصات المهنية ) الصادرة من وزير المالية بحق المؤسسات البلدية مع مراعاة ما يلي :

٢ - يحل ( وزير الشؤون البلدية والقروية ) محل ( وزير المالية ) اينما ورد ذلك في التعليمات المذكورة .

٣ - تشمل هذه التعليمات خريجي معهد الهندسة الصناعية العالي ومنحهم نفس المخصصات المهنية .

٤ - تسرى هذه التعليمات اعتبارا من ١٩٦٤/١١/٢٢ .

وزير الشؤون البلدية والقروية

(١) الفيت بالتعليمات رقم (١٨) لسنة ١٩٦٧ المنشورة بالوقائع العراقية العدد ١٣٧٥ في ١٩٦٧/٢/٢٠ وكانت الفقرة الملفاة متعلقة بالاعفاء من السلفة ، ونصت المادة الثانية من هذه التعليمات على أن تنفذ اعتبارا من ١٩٦٦/٦/٣ وتسرى على سلف الزواج التي منحت عند عقد قرانه في أو بعد ١٩٦٦/٦/٣٠ .

(٢) ملفاة بالتعليمات رقم (١٨) لسنة ١٩٦٧ المشار اليه

(٤،٣) الوقائع العراقية العدد ١٠٨٠ في ١٩٦٥/٢/٢٤



٥ - يعتبر مدير الشؤون البلدية العام مسؤولاً عن تدقيق البيانات والبحوث عنها في المادة السابقة .

٦ - يعطى الموظف اجور المحاضرات المسموح بها في هذه التعليمات عند القائها وفقاً لمستوى الدورة وبالنسبة المعينة في الفقرات التالية وتقسم الدورات لغرض هذه التعليمات الى أربع دورات :-

( ١ ) دورة فوق العالية لخريجي الدراسة الجامعية .

(ب) دورة عالية لخريجي الدراسة الاعدادية .

(ج) دورة خاصة لخريجي مختلف الدراسات عالية واعدادية ومتوسطة وابتدائية وتدرس فيها اغلب المواضيع التي تتعلق بالقوانين والانظمة ذات العلاقة بالمؤسسات البلدية .

( د ) دورة اعتيادية لخريجي الدراسة التي هي دون الدراسات الاعدادية .

٧ - تمنح اجور الدورة فوق العالية بموجب النسب التي تقرها الجامعة وعلى أساس هذا التقسيم يقرر وزير الشؤون البلدية والقروية نوع الدورة واجرة المحاضر فيها .

٨ - الدورة العالية :-

( ١ ) اذا كان المحاضر موظفاً لا يحمل لقباً علمياً تعطى الاجور على أساس راتبه وفق النسب التالية :-

١ - ١/٧٥٠ ديناراً عن المحاضرة الواحدة التي يلقيها الموظف الذي يتقاضى ١٠٠ ديناراً فأكثر .

٢ - ١/٥٠٠ ديناراً عن المحاضرة الواحدة التي يلقيها الموظف الذي يتقاضى ٧٠ - ٩٠ ديناراً فأكثر .

٣ - ١/٠٠٠ ديناراً عن المحاضرة الواحدة التي يلقيها الموظف الذي يقل راتبه عن ٧٠ ديناراً .

(ب) اذا كان المحاضر من ذوي الالقب العلمية فتصرف الاجور كما يلي :-

١ - ٢/٠٠٠ ديناراً عن المحاضرة الواحدة التي يلقيها الاستاذ أو الامتاذ المشارك .

٢ - ١/٧٥٠ ديناراً عن المحاضرة الواحدة التي يلقيها مساعد الاستاذ .

٣ - ١/٥٠٠ ديناراً عن المحاضرة الواحدة التي يلقيها المدرس .

٤ - ١/٠٠٠ ديناراً عن المحاضرة الواحدة التي يلقيها المعيد .

يستحق المحاضر الاجور المذكورة وفقاً للقب العلمي أو لراتبه ايهما أكثر .

(ج) تطبق المقاييس المذكورة في الفقرتين ( ١ - ب ) على من كان غير موظف من المحاضرين بعد بيان الدرجة العلمية أو الراتب الذي يستحقه لو كان موظفاً ولا يجوز ان يزيد مجموع اجور المحاضرات التي يستوفيها خلال الشهر عن مقدار الراتب الشهري مع مخصصات غلاء المعيشة التي يستحقها لو عين موظفاً بموجب القوانين المرعية .

٩ - الدورة الخاصة - وتمنح اجور المحاضرة فيها وفق النسب التالية :-

( ١ ) ٨٥٠ فلساً عن المحاضرة التي يلقيها الموظف الذي يتقاضى ١٠٠ ديناراً فأكثر .

(ب) ٧٥٠ فلساً عن المحاضرة التي يلقيها الموظف الذي يتقاضى ٧٠ ديناراً فأكثر .

(ج) ٦٥٠ فلساً عن المحاضرة التي يلقيها الموظف الذي يتقاضى ٥٠ ديناراً فأكثر .

( د ) ٥٥٠ فلساً عن المحاضرة التي يلقيها الموظف الذي يتقاضى أقل من ٥٠ ديناراً .

١٠ - الدورة الاعتيادية - وتكون اجرة المحاضرة التي تلقى فيها ٤٥٠ فلساً .

١١ - تطبق المقاييس المذكورة في المواد (٧-١٠) على من كان غير موظف من المحاضرين بعد ان تبين الدرجة العلمية التي يحملها أو الراتب الذي يستحقه لو كان موظفاً ولا يجوز ان يزيد مجموع اجور المحاضرات التي يستوفيها خلال الشهر عن مقدار الراتب الشهري مع مخصصات غلاء المعيشة التي يستحقها لو عين موظفاً بموجب القوانين المرعية .

١٢ - يجب ان لا تزيد اجور المحاضرات عن ٤٠٪ من الراتب مع المخصصات الاخرى .

١٣ - يمنح مدير الدورة وسكرتيرها وبقية المشرفين على تنظيمها خلال مدة الدورة اجور

خدمات خاصة وفقا لاحكام القوانين والانظمة والتعليمات المرعية .

١٤ - تعتبر ساعات التطبيق العلمى والاختبارات الشفوية والتحريرية بحكم المحاضرات وتمنح عنها نفس الاجور المقررة للمحاضرات .

١٥ - تسرى هذه التعليمات اعتبارا من ١١-١٩٦٤-٢٢ .

وزير الشؤون البلدية والقروية

عدد (٨) لسنة ١٩٦٥

الدورات التدريبية (١)

استنادا الى المادة السادسة والستين من قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ والمادتين السادسة والسبعين والسابعة والسبعين من قانون ادارة البلديات رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٤ وتسهيلا لتنفيذ الفقرة الرابعة من المادة التاسعة عشرة من قانون الخدمة المدنية اصدرنا التعليمات الآتية :-

١ - الدورة التدريبية - هي الدورة التي تفتح من قبل وزارة الشؤون البلدية والقروية أو احدى المؤسسات البلدية في بغداد أو في أى مكان يحدده الوزير بغية زيادة كفاءة الموظف وخبرته على ضوء ما تقتضيه اعمال وظيفته الاصلية أو التي سيرشح لها بعد اكمال الدورة .

٢ - يقرر وزير الشؤون البلدية والقروية بالنسبة لكل دورة نوعية الدورة ( مالية أو ادارية أو فنية أو الانعاش الريفى أو غيرها ) والمواضيع التي تدرس في كل منها وعدد الساعات المخصصة لها واسماء المحاضرين ومدة الدورة وتاريخ بدئها وانتهائها والتطبيق العملى والاختبارات التحريرية والشفهية واختبار المرشحين ومؤهلاتهم العلمية ويعين مديرا للدورة وسكرتيرا لها ويحدد واجباتهما ويثبت موعد الدوام في الدورة اثناء الدوام أو بعده .

٣- تشمل هذه التعليمات :-

( أ ) الدورة التي مدتها ستة اشهر متصلة ويمنح الموظف الذي يكمل الدورة بنجاح قدما لمدة ستة اشهر لغرض الترفيع فقط . ويمنح القدم بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بعد

رفع الموظف طلبا بذلك الى الوزير المذكور عن طريق مرجعه المختص .

(ب) الدورة التي مدتها أقل من ستة اشهر وكذا الدورتان اللتان تقل كل منهما عن ستة اشهر ولو لم تكن هناك فترة بينهما لا يستحق الموظف الذى يكملها بنجاح القدم المبحوث عنه فى الفقرة ( أ ) من نفس المادة .

٤ - ( أ ) يقبل فى الدورة من الموظفين من تتوفر فيه الشروط التالية :-

( أ ) ان يكون مثبتا عند اشتراكه فى الدورة .  
(ب) ان لا يكون خارج الخدمة خلال مدة الدورة .

(ج) ان تكون خدماته مرضية .

( د ) ان لا يكون من يجوز احواله على التقاعد لتقدمه فى العمر .

(هـ) ان يكون اختصاص منتسبى الدورة على مستوى واحد ويراعى فى ذلك انسجامهم وكفاءتهم .

(ب) يجوز فتح دورة لغير الموظفين لتتملا الشواغر بالناجحين منهم .

٥ - لا تعتبر الدورة التي تكون شرطا من الشروط القانونية للترفيع مشمولة بهذه التعليمات .

٦ - لا تعتبر الدورة التدريبية مشمولة بهذه التعليمات ما لم توافق وزارة الشؤون البلدية والقروية مقدما على فتح الدورة ومدتها وحقوق المتخرجين منها وفقا للمادة الرابعة والثلاثين من قانون الخدمة المدنية .

٧ - تقوم مديرية الشؤون البلدية العامة بطبع ما يلحق فى هذه الدورة من محاضرات لتوزيعها على المشتركين فى هذه الدورة للاستفادة منها .

٨ - تتحمل مديرية الشؤون البلدية العامة نفقات الدورات الخاصة لرفع مستوى موظفى البلديات وتتحمل المصالح العامة والمديريات العامة نفقات الدورات الخاصة بموظفيها .

٩ - تتحمل الدائرة نفقات الموظف الموفد من قبلها طوال مدة الدورة .



١٠ - اذا كان منتسبو الدورة من عدة دوائر فتوزع النفقات عليها بنسبة عدد منتسبيها ويقصد بنفقات الدورة كل ما يصرف من اجور المحاضرات والخدمات الخاصة وكلفة الطبع والقرطاسية وغير ذلك من المواد واللوازم .

١١ - يمنح منتسب الدورة اجور سفر من مركز وظيفته الى مركز الدورة في بغداد مع مخصصات ليالي ويجوز منحه سلفة محسوبة على مخصصات ليااليه من قبل مديرية الشؤون البلدية العامة وتحسب في النهاية على دائرته .

١٢ - لا تسرى هذه التعليمات على المستخدمين .

١٣ - تسرى هذه التعليمات اعتبارا من ١٩٦٤-١١-٢٢ .

وزير الشؤون البلدية والقروية

#### تعليمات

عدد (٩) لسنة ١٩٦٥

المخصصات الخاصة بموظف ومستخدم

هيئة السير والتفتيش في مصلحة نقل الركاب (١)

استنادا الى احكام المادتين السادسة والسبعين والسابعة والسبعين من قانون ادارة البلديات رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٤ والمادة السادسة والستين من قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ وتسيلا لتطبيق الفقرة الاولى من المادة الثانية والثمانين من قانون ادارة البلديات اصدرنا التعليمات التالية :-

١ - الاشتغال في أيام العطل الرسمية والعطل الاسبوعية .

(أ) (٢) - يمنح مدير السير والتفتيش ورئيس ملاحظي السير والتفتيش وضابط الخطوط ومعاون ضابط الخطوط وملاحظو الخطوط ومعاونوهم وكتاب الوجبة ما يعادل القسط اليومي للراتب الاسمي مضافا اليه ٢٥٪ منه لقاء اشتغالهم بدوام كامل في أي يوم من الايام المذكورة .

(ب) يمنح المفتش والسائق (١٢٠) مائة

وعشرين فلسا عن كل ساعة عمل كاملة ويمنح الجابي (١٠٠) مائة فلس عن كل ساعة عمل كاملة عند اشتغالهم في الايام المذكورة اعلاه واذا كان اشتغالهم بدوام كامل فيجب الا يقل ما يدفع لهم عن القسط اليومي للراتب الاسمي ولا يزيد على ضعف القسط اليومي عن كل يوم .

٢ (٣) - الاشتغال ساعات اضافية : يمنح كل من المفتش (١٢٠) فلسا ، والمحصل (١٥٠) فلسا ، والسائق (٢٠٠) فلسا عن كل ساعة عمل اضافية ، سواء كان الاشتغال خلال الايام الاعتيادية أو خلال العطل الرسمية والاسبوعية .

٣ - تسرى هذه التعليمات اعتبارا من ١٩٦٤/١١/٢٢ .

وزير الشؤون البلدية والقروية

#### تعليمات

عدد (١٠) لسنة ١٩٦٥

مخصصات الاطفائي (٤)

استنادا الى المادتين السادسة والسبعين والسابعة والسبعين من قانون ادارة البلديات رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٤ والمادة السادسة والستين من قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ وتسيلا لتنفيذ الفقرة (٢) من المادة الثانية والثمانين من قانون ادارة البلديات اصدرنا التعليمات التالية :-

١ - يستحق الاطفائي لقاء اشتغاله ساعات اضافية تزيد عن ساعات الدوام الرسمي المقرر وخلال أيام الجمع والعطلات الرسمية وفقا للنسب التالية .

٢ - يصدر رئيس الدائرة امرا تحريريا يحدد فيه عدد ساعات الأشغال الإضافي والمدة اللازمة لذلك ويكون مبتدأ صرف المخصصات اعتبارا من تاريخ المباشرة .

(أ) (١) ١٥٪ من الراتب الاسمي اذا كان الاشتغال اكثر من ساعة واحدة اضافة الى ساعات الدوام الرسمي المقرر .

(١) الوقائع العراقية العدد ١٠٨٠ في ١٩٦٥/٢/٢٤ .

(٢) مددلة بالتعليمات عدد (٢) سنة ١٩٦٩ ( الوقائع العراقية العدد ١٧٤٨ في ١٩٦٩/٦/٢٨ )

(٣) مددلة بالتعليمات عدد (٤) سنة ١٩٧٤ المنشورة بالوقائع العراقية العدد ٢٤٣٢ في ١٩٧٥/٥/١٦ .

(٤) الوقائع العراقية العدد ١١٨٠ في ١٩٦٥/٢/٢٤



٣ - تتألف اللجنة من رئيس وعضوين يكون احدهما نائبا للرئيس عند غيابه وعضوين للاحتياط ليقوما مقام من يتغيب من الاعضاء الاصليين ويعين سكرتير اللجنة من بين موظفي الذاتية .

٤ - تسرى هذه التعليمات اعتبارا من ١٩٦٤-١١-٢٢ .

وزير الشؤون البلدية والقروية

### تعليمات

#### الخدمة المدنية للمؤسسات البلدية

عدد (١٥) لسنة ١٩٦٥

العلاوة السنوية (٢)

استنادا الى المادتين السادسة والسبعين والسابعة والسبعين من قانون ادارة البلديات رقم (١٦٥) لسنة ١٩٦٤ والمادتين الخامسة والسادسة والخمسين من قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ اصدرنا التعليمات التالية : -

١ - تعدل الفقرة (١) من تعليمات الخدمة المدنية للمؤسسات البلدية عدد (١) لسنة ١٩٦٥ بحذف الرقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ ( العلاوة السنوية المعدلة ) .

٢ - تطبق تعليمات الخدمة المدنية عدد (١٦) لسنة ١٩٦٠ الصادرة من وزير المالية بحق المؤسسات البلدية مع مراعاة ما يلي : -

( أ ) يحل ( وزير الشؤون البلدية والقروية ) محل ( وزير المالية ) ورد ذلك في التعليمات المذكورة .

( ب ) يستثنى موظفو (ومستخدمو القسم الأول) هيئة السير والتفتيش في مصلحة نقل الركاب من حكم الفقرتين ٦ و ٧ من التعليمات على ان يحرموا من العلاوة عند معاقبتهم بعقوبة التوبيخ أو بعقوبة تأديبية (٣) .

٣ - تنفذ هذه التعليمات من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

وزير الشؤون البلدية والقروية

(ب) ٢٠٪ من الراتب الاسمي اذا كان الاشتغال اكثر من ساعتين اضافة الى ساعات الدوام الرسمي المقرر .

(ج) ٣٠٪ من الراتب الاسمي اذا كان الاشتغال اكثر من ثلاث ساعات اضافة لساعات الدوام الرسمي المقرر .

(د) ٤٠٪ من الراتب الاسمي اذا كان الاشتغال اكثر من اربع ساعات اضافة لساعات الدوام الرسمي المقرر .

٣ - تقطع المخصصات عند تمتع الاطفائي بأجازة اعتيادية أو مرضية أو عند الايفاد داخل العراق أو خارجه أو عند عدم مزاولته العمل الاضافي لاي سبب كان .

٤ - تسرى هذه التعليمات اعتبارا من ١٩٦٤-١١-٢٢ .

وزير الشؤون البلدية والقروية

### تعليمات

#### الخدمة المدنية للمؤسسات البلدية

عدد (١٤) لسنة ١٩٦٥ (١)

استنادا الى المادتين ٧٦ و ٧٧ من قانون ادارة البلديات رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٤ والمادة ٦٦ من قانون الخدمة المدنية رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٠ وتسهيلا لتطبيق احكام المادة ٢٣ من قانون الخدمة المدنية اصدرت التعليمات التالية : -

١ - تؤلف بأمر من الوزير بديوان الوزارة لجنة لترشيح موظفي الديوان للترفيغ وكذلك لترشيح موظفي المؤسسات البلدية للترفيغ ممن لا يدخلون ضمن صلاحية رؤساء الدوائر .

٢ - تؤلف بأمر رئيس الدائرة في كل من أمانة العاصمة والمديريات العامة والمصالح التابعة لهذه الوزارة وسلطة تجهيز الماء والكهرباء في لواء البصرة والمتصرفيات كافة لجنة لترشيح موظفي المؤسسات البلدية للترفيغ وتكون اللجنة المؤلفة في كل لواء مختصة للنظر في ترشيح موظفي بلديات ذلك اللواء لغرض الترفيغ .

(١) الوقائع العراقية العدد ١١٨٠ في ١٠/٧/١٩٦٥ .

(٢) الوقائع العراقية عدد ١١٩٨ في ٢٥/١١/١٩٦٥ .

(٣) معدلة بالتعليمات رقم (٣) سنة ١٩٧٤ المنشورة بالوقائع العراقية العدد ٢٤٢٠ في ١/١٢/١٩٧٤ .

## تعليمات الخدمة المدنية للمؤسسات البلدية

عدد ٢٠ لسنة ١٩٦٧

### امتحانات الترفيع (١)

استنادا الى احكام المادة (١٨) من قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ وبدلالة المادتين ٧٦ و ٧٧ من قانون ادارة البلديات رقم ٦٥ لسنة ١٩٦٦ اصدرنا التعليمات التالية :-

١ - اختبار من يوصى بترفيعه الى الدرجة الثانية أو الدرجة الاولى ممن يحمل شهادة الدراسة الابتدائية أو المتوسطة أو لا يحمل أية شهادة بطريق المواجهة .

٢ - اختبار من يوصى بترفيعه الى الدرجة الثالثة عن طريق المواجهة اذا كان يشغلها بدرجة أعلى وكان قد جرى اختباره عند انشغالها .

٣ - يقتصر اجراء امتحانات الترفيع التحريرية على الموظفين المحسوبين على الملاك البلدي ، ممن لا يحملون شهادة الدراسة الاعدادية عندما يجرى ترفيعهم ، الى الدرجة الثالثة من درجات قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل (٢) .

٤ - للجنة الامتحانات أن تجري اختبارا بالمقابلة فقط عند الضرورة للموظفين الموصى بترفيعهم من جنود الاطفاء وسواق الاطفاء وغيرهم .

٥ - يكون الامتحان في المواضيع التالية وتوزع الدرجات على هذه المواضيع وفقا لما هو مبين ازاء كل موضوع (٣) .

- ( أ ) اللغة العربية ٢٠ عشرون درجة
- ( ب ) المعلومات العامة ٢٠ عشرون درجة
- ( ج ) المعلومات الخاصة ٢٠ عشرون درجة
- ( د ) الرياضيات ٢٠ عشرون درجة
- ( هـ ) المقابلة ٢٠ عشرون درجة

٦ - يكون امتحان الفنيين الذين يخضعون لامتحان الترفيع في المعلومات الخاصة مع المواضيع الاخرى تحريريا أو بالمقابلة .

٧ - يجري الامتحان أو اختبار الموظفين للترفيع من قبل لجنة تؤلف في ديوان الوزارة .

٨ - تقوم اللجنة بوضع الاسئلة وفحص الدفاتر الامتحانية ووضع الدرجات الامتحانية سواء كان ذلك للموظفين الذين يجرى امتحانهم تحريريا أو بالمقابلة .

٩ - يكون الامتحان في اليوم الاول من كل شهر وإذا صادف عطلة رسمية ففي اول يوم للدوام الرسمي الذي يلي يوم العطلة .

١٠ - تؤلف لجنة الامتحان في ديوان الوزارة من قبل الوزير .

١١ - في حالة رسوب الموظف في امتحان الترفيع فله حق الاشتراك في الامتحان الذي يجري لزملائه خلال شهر واحد من تاريخ ظهور نتائج الامتحان الاول وفي حالة رسوبه في الامتحان الثاني وصدور قرار بعدم المصادقة على ترفيعه فعندئذ لا يجوز له الاشتراك في الامتحان مرة أخرى الا بعد صدور توصية وترشيح جديدين .

١٢ - تُلغى تعليمات الخدمة المدنية عدد ١٦ لسنة ١٩٦٦ وعدد ١٩ لسنة ١٩٦٧ .

وزير البلديات والاشغال

(١) الوقائع العراقية العدد ١٤٣٢ في ١٩٦٧/٧/٢ .

(٢) أصلها الفقرتان (٣) و (٤) وقد ألغيتا بالتعليمات عدد (١) سنة ١٩٧٨ المنشورة بالوقائع العراقية العدد ٢٦٥١ في ١٩٧٨/٥/١ وعُدل تسلسل بقية الفقرات تبعا لذلك .

(٣) معدلة بالتعليمات عدد (١) سنة ١٩٦٩ المنشورة بالوقائع العراقية عدد ١٦٨٣ في ١٩٦٩/١/٢٠ .

وتنص المادة الثانية من هذه التعليمات على أن ( يجري التحاق الموظفين في المؤسسات البلدية في جميع أنحاء

العراق من قبل اللجنة المؤلفة في ديوان الوزارة لهذا الغرض )

### تعليمات

عدد (٢٢) لسنة ١٩٦٧

#### في كيفية استغلال الدور العائدة للبلديات (١)

استنادا الى الصلاحية المخولة الينا بموجب المادة (٦٠) من قانون ادارة البلديات رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٤ وبناء على ما جاء بالمادة الثانية عشرة من قانون بيع وايجار عقارات الحكومة رقم ١٧ لسنة ١٩٦٧ اصدرنا التعليمات التالية :

اولا - يستوفى ايجار الدور العائدة للبلديات المعدة لسكنى موظفيها ومستخدميها حسب النسب التالية من راتب شاغليها .

( ا ) ١٠٪ من الراتب اذا كانت الدار تقع في مركز لواء .

(ب) ٧٪ من الراتب اذا كانت الدار تقع في مركز قضاء

(ج) ٥٪ من الراتب اذا كانت الدار تقع في مركز ناحية او قرية .

ولايشمل ذلك اجور الماء والكهرباء او الاجور الاخرى .

ثانيا - لايجوز تأجير الدور غير المشغولة العائدة للبلدية لغير منتسبيها الا بالمزايدة الاصولية .  
ثالثا - يجب ان لايملك موظف البلدية المستأجر او احد افراد عائلته المكلف باعالتهم شرعا دارا ضمن المنطقة البلدية التي يشتغل فيها رابعا - على المستأجر أن يسكن الدار هو وعائلته وليس له ان يؤجرها للغير .

خامسا - على المستأجر ان يتعهد خطيا بالتزاماته المنصوص عليها في تعليماتنا رقم (٦) لسنة ١٩٦٦ الصادرة بموجب كتابنا المرقم ١٠٢٥٧/٢ في ٢٧-٨-١٩٦٦ .

سادسا - تلغى كافة المناشير والتعاميم الصادرة من قبلنا والتي تتعارض مع ما جاء اعلاه .

وزير البلديات والاشغال



## باسم الشعب

### مجلس قيادة الثورة

استنادا الى احكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الموقت ، وبناء على ما عرضه وزير التعليم العالي والبحث العلمي .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٠-١١-١٩٧٦ .  
اصدر القانون الآتي :-

رقم ( ١٤٢ ) لسنة ١٩٧٦  
قانون

### الخدمة الجامعية (١)

المادة الاولى - يقصد بالتعابير الآتية المعاني المبينة أزاءها ، لاغراض هذا القانون :-

١ - الوزارة - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

٢ - الوزير - وزير التعليم العالي والبحث العلمي .

٣ - المؤسسة - الجهة الرسمية التي يعمل فيها موظف الخدمة الجامعية .

المادة الثانية - يقصد بموظف الخدمة الجامعية كل موظف يقوم بممارسة التدريس والبحث العلمي أو الاستشارة الفنية في الجامعات ومؤسسة المعاهد الفنية أو العمل في الدوائر الفنية في ديوان وزارات التعليم العالي والبحث العلمي والتربية والداخلية / الادارة المحلية ، ممن تتوفر فيه شروط عضو الهيئة التدريسية، كما وردت في قانون التعليم العالي والبحث العلمي (٢)

المادة الثالثة - من واجبات موظف الخدمة الجامعية ، ما يلي :-

( أ ) الاساتذة والاساتذة المساعدون والمدرسون :-

١ - رعاية الطلبة فكريا وتربويا ، بما يضمن خلق جيل مؤمن بأهداف الثورة ومستقبلها في بناء المجتمع العربي الديمقراطي الاشتراكي الموحد ، متخذا من الاسلوب العلمي في التفكير والممارسة اداة لتحقيق تلك الاهداف .

٢ - القيام بالتدريسات النظرية والعملية والتطبيقية والميدانية والتدريب وتطويرها المستمر ومتابعة حسن سيرها ، والاشراف على تحضير

مستلزمات التجارب المختبرية والتطبيقية والميدانية والتدريب والمختبرات والمعامل والحقول التجريبية ، والمحافظة على موجوداتها ومراقبة حسن استعمالها ، وشرح المحاضرات النظرية والعملية ، وحل التمارين ، وتدقيق تقارير الطلبة ، والاشراف على البحوث والرسائل .

٣ - اجراء البحوث العلمية الهادفة لخدمة خطط التنمية القومية ، وفي مختلف المجالات .

٤ - العمل في مؤسسته بما لا يزيد على (٤٥) ساعة ، وما لا يقل عن (٤٠) ساعة أسبوعيا ، تنظم بتعليمات تصدرها الوزارة (٣) .

٥ - المساهمة في النشاطات الجامعية ، كالمواسم الثقافية ويوم الجامعة ومعارض الكلية وحفلات التخرج والفعاليات الطلابية ، وما يطلب القيام به من فعاليات علمية واجتماعية .

٦ - المساهمة في التأليف والترجمة والنشر .  
٧ - المساهمة في المجالس واللجان الدائمة والمؤقتة داخل الوزارة وخارجها .

٨ - المساهمة في تطوير الاقسام العلمية فكريا وتربويا وعلميا ، وذلك بتقديم الدراسات والبحوث ، والتقارير والخطط والمناهج الدراسية وغيرها .

٩ - اجراء الامتحانات ومراقبة حسن سيرها .  
١٠ - المساهمة في الندوات والمؤتمرات والحلقات الدراسية داخل القطر وخارجه .

١١ - القيام بالدراسات والبحوث التي تقترحها دوائر الدولة الرسمية وشبه الرسمية والقطاع العام في نطاق التعاون بين الجامعات وتلك الجهات .

١٢ - اداء الواجبات الادارية التي يكلف بها من قبل الوزارة والجامعة .

١٣ - يقوم كل واحد من الاساتذة والاساتذة المساعدين والمدرسين بتقديم تقرير بعد كل فصل دراسي يتضمن نشاطه التدريسي وما اكمله من مفردات المناهج ، وما اعترضته من مشكلات ، وما يقترحه من توصيات لحلها ، كما يتضمن البحوث والمقالات التي نشرها والمحاضرات العامة التي القاها ، ومقترحاته لتطوير المناهج والقسم والكلية .

(١) الوقائع العراقية العدد (٣٥٥٩) في ١١/٢٢/١٩٧٦

(٢) معدلة بالقانون رقم (١٢٥) سنة ١٩٧٧ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٦١٣ في ٣/١٠/١٩٧٧ . ويعمل

به اعتبارا من ١/٩/١٩٧٧ .

(٣) معدلة بالقانون رقم ١٢٥ سنة ١٩٧٧ المشار اليه

١٤ - العمل في المراكز أو المكاتب الاستشارية المتخصصة التابعة للوزارة (١) .

(ب) المدرسون المساعدون - يتولى المدرسون المساعدون الواجبات المذكورة في الفقرة (١) أعلاه كافة ، عدا تدريس طلبة الدراسات العليا والاشراف على بحوثهم ووسبائهم ، وعدا التدريس النظري ، الا عند الضرورة القصوى .

**المادة الرابعة -** يشترط في من يعين في وظائف الخدمة الجامعية ، أن يكون مستوفيا لشروط التعيين الواردة في قانون الخدمة المدنية ، وقانون التعليم العالي والبحث العلمي .

**المادة الخامسة -** (١) يستثنى موظف الخدمة الجامعية ، من اجراءات مجلس الخدمة العامة في التعيين والترفيغ ، واعادة التعيين .

(ب) يتولى الوزير او من يخوله : -  
١ - تعيين او اعادة تعيين من تتوفر فيه شروط التعيين في الخدمة الجامعية .

٢ - نقل موظف الخدمة الجامعية ، وقبول استقالته ، واحالته على التقاعد .

٣ - استثناء من له ميزات علمية من نظام الجدارة البدنية ، عدا من كان مصابا بمرض سار من النوع الحاد المزمن .

٤ - ترفيع موظف الخدمة الجامعية المعين في ديوان الوزارة .

(ج) يتولى رئيس الجامعة - ترفيع موظف الخدمة الجامعية .

(د) يتولى مجلس الجامعة او من يخوله ترقية موظف الخدمة الجامعية ، وفق القانون .

(هـ) يعود موظف الخدمة الجامعية تلقائيا الى اشغال منصبه العلمي في جامعته او كليته حال انتهاء تكليفه او انتدابه من الوظيفة التي كانت قد اسندت اليه .

(و) تسرى على موظف الخدمة الجامعية احكام قانون التعليم العالي والبحث العلمي ، وجميع القوانين التي تسرى على موظف الخدمة المدنية في الاحوال غير المنصوص عليها في هذا القانون ، فيما لا يتعارض مع احكامه .

(ز) تكون وظائف الخدمة الجامعية ودرجات ورواتب موظفيها ، ووفقا لما هو منصوص عليه في قانون الخدمة المدنية ، قانون الملاك .

**المادة السادسة (٢) -** يلغى مبدأ النصاب

والمحاضرات الاضافية ، ويتولى موظف الخدمة الجامعية واجباته التربوية والعلمية ويلتزم بهيكل العمل الذي تنظمه جامعته بتعليمات تصدر عن الوزارة ، على أن تراعى في ذلك الالقاب العلمية .

(ب) يتفرغ كافة الأطباء وأطباء الأسنان والمهندسين الذين تتوفر فيهم شروط عضو الهيئة التدريسية للعمل في مؤسساتهم حال تنفيذ هذا القانون .

(ج) للوزير ، او من يخوله من رؤساء الجامعات او مؤسسة المعاهد الفنية ، بناء على الحاجة الحقيقية ، وبتوصية من مجلس الكلية او المعهد او مجلس الجامعة او مؤسسة المعاهد الفنية ، اصدار القرار بتفرغ أى موظف خدمة جامعية من الاختصاصات الاخرى غير المذكورة في (ب) اعلاه .

(د) لا يجوز لموظف الخدمة الجامعية المتفرغ . بموجب هذا القانون ، ان يمارس أى عمل من أعمال مهنته لحسابه الخاص خارج نطاق عمله الجامعي .

(هـ) يمنح موظف الخدمة الجامعية المتفرغ بموجب هذا القانون مخصصات خدمة جامعية بنسبة ( ٢٥٠٪ ) من الراتب الاسمي للطبيب وطبيب الاسنان ، و ( ٢٠٠٪ ) من الراتب الاسمي للمهندس ، و ( ١٢٠٪ ) من الراتب الاسمي لغيرهم ، على ان لا يزيد مجموع ما يتقاضاه موظف الخدمة الجامعية من راتب اسمي ومخصصات ، ( عدا مخصصات غلاء المعيشة ) على ( ٤٥٠ ) دينارا شهريا للأطباء وأطباء الاسنان ، و ( ٤٠٠ ) دينارا شهريا للمهندسين ، و ( ٣٥٠ ) دينارا شهريا لغيرهم . وتحجب هذه المخصصات - المخصصات المهنية التي يستحقها لقاء انصرافه التام لعمله التربوي والعلمي . ولا تحجب هذه المخصصات مكافآت الاستشارة الفنية للمؤسسات والتأليف والترجمة والانتاج العلمي والفنى .

(و) استثناء مما ورد في (ب) اعلاه ، للوزير بناء على توصية مجلس الجامعة او مؤسسة المعاهد الفنية اتخاذ ما يلي : -

١ - استثناء موظف الخدمة الجامعية من الاطباء وأطباء الاسنان من التفرغ ، وعندئذ لا يعتبرون من اعضاء الهيئة التدريسية ، وان يتم نقلهم الى المؤسسات الصحية ، ويخضعون

(١) مضافة بالقانون ١٢٥ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه .

(٢) معدلة بالقانون رقم (١٢٥) لسنة ١٩٧٧ المشار اليه .



لاحكام قوانين وأنظمة الخدمة فيها . ويجوز للوزارة الافادة منهم كمحاضرين في الكليات والمعاهد المختصة حسب تقديرها .

٢ - تأجيل تفرغ موظف الخدمة الجامعية من المهندسين الذين لديهم علاقة بمكاتب مهنية لمدة لا تزيد على سنة واحدة من تاريخ تنفيذ هذا القانون . وعلى موظف الخدمة الجامعية هذا أن يقدم تعهدا للعمل ، وفقا لاحكام هذا القانون بعد انتهاء مدة التأجيل ، وبخلافه ينقل الى خارج مؤسسات الوزارة ، ويعاقب بتنزيله درجة واحدة .

(ز) مع مراعاة ماورد في (هـ) اعلاه ، تستثنى المخصصات والمكافآت المذكورة في الفقرتين ( هـ ، ن ) من هذه المادة من الحد الاعلى للراتب والمخصصات المنصوص عليها في قانون مخصصات موظفي الدولة أو في القوانين والانظمة الاخرى .

(ح) يصرف لعضو الخدمة الجامعية المتفرغ علميا ( ٥٠ ٪ ) من المخصصات المذكورة في (هـ) اعلاه فقط .

(ط) عند تنسيب موظف الخدمة الجامعية من جامعة الى أخرى، يستحق نفس المخصصات والامتيازات التي يتمتع بها زملاؤه في الجامعة المنسب اليها .

(ي) يجوز للوزير ، أو من يخوله تحديد مدة عمل موظف الخدمة الجامعية المتفرغ ب ( ٣٥ ) ساعة في الاسبوع ، بناء على طلب الكلية المعنية ، أن رأت ضرورة لذلك ، أو بناء على طلب موظف الخدمة الجامعية لأسباب مقنعة ، وموافقة مجلس الكلية أو الجامعة ، على أن يمنح لقاء ذلك ( ٥٠ ٪ ) من مخصصات الخدمة الجامعية المنصوص عليها في الفقرة (هـ) اعلاه ، وعلى الا يمارس أي عمل من أعمال مهنته لحسابه الخاص خارج نطاق عمله الرسمي .

(ك) لا يستحق من لا يفرغ ، وفقا لهذا القانون من غير المذكورين في الفقرة (ب) اعلاه ، والمهندس المؤجل تفرغه ، بموجب الفقرة ( و - ٢ ) من هذه المادة ، ممن تتوفر فيه شروط عضو الهيئة التدريسية مخصصات الخدمة الجامعية الواردة في الفقرة (هـ) من هذه المادة . ويستحق مخصصات خدمة جامعية بنسبة ( ٢٠ ٪ ) من الراتب الاسمي لمن هو في محافظة بغداد ، و ( ٣٥ ٪ ) لمن هو خارج محافظة بغداد ، اضافة الى الامتيازات الاخرى الممنوحة ، بموجب هذا القانون ، على الا تقل مدة عمله عن ( ٣٠ ) ساعة عمل اسبوعيا في الجامعة أو مرافقها ، أو في إحدى مؤسسات الوزارة .

(ل) يستمر صرف المخصصات المذكورة اعلاه خلال العطل والاجازات الاعتيادية والمرضية والايفادات الرسمية .

(م) للوزير بتوصية من مجلس الجامعة ، ان يحجب مخصصات الخدمة الجامعية الواردة في الفقرة (هـ) من هذه المادة ، كلا أو جزءا لمدة محددة .

(ن) للوزير ، أو من يخوله ، ( بناء على توصية مجلس الكلية أو المعهد ومجلس الجامعة أو مؤسسة المعاهد الفنية ، وبناء على الحاجة الحقيقية ، اصصدار القرار بتفرغ الطبيب أو طبيب الاسنان أو المهندس ، من غير أعضاء الهيئة التدريسية ، ( والمدرس - والمدرس المساعد بهذه الاختصاصات في مؤسسة المعاهد الفنية ) ، وفقا لهذا القانون ، ويمنح مخصصات بنسبة ( ١٠٠ ٪ ) من الراتب الاسمي أو المخصصات التي يستحقها من هم في مهنته ، بموجب القوانين والانظمة السارية أيهما أكثر ، وتحجب هذه المخصصات كافة المخصصات المهنية التي يستحقها .

(س) يمنح موظف الخدمة الجامعية الذي يعين لأول مرة أو ينقل من الدوائر الرسمية أو شبه الرسمية أو القطاع الاشتراكي ، الى إحدى الجامعات أو مؤسسة المعاهد الفنية ويتقرر تفرغه ، المخصصات المنصوص عليها في الفقرة (هـ) اعلاه عند تعيينه أو نقله ، وعليه أن يقدم خلال العام الدراسي الاول من عمله ما يثبت اهليته للعمل العلمي ( الاكاديمي ) في الجامعات كأن يظهر قابلية على البحث العلمي أو يساهم في عملية التعريب ، ويقوم بجهود تدريسية ناجحة يعتمدها مجلس الكلية ، وعندئذ يثبت في وظيفته ، وبخلاف ذلك ينقل الى خارج مؤسسات الوزارة .

(ع) للوزير تنسيب موظف الخدمة الجامعية المشمول بهذا القانون للعمل في ديوان وزارات التعليم العالي والبحث العلمي والتربية والداخلية / الادارة المحلية لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات ويحتفظ بكافة حقوقه وامتيازاته ، ( عدا مخصصات السكن أو الدرجة الاضافية ان وجدت ) ، على ان يكمل موظف الخدمة الجامعية المنسب والمتفرغ ، بموجب هذا القانون ساعات عمله في التدريس في الكليات أو المعاهد ، وبما لا يقل عن ست ساعات اسبوعيا .

**المادة السابعة -** يعالج موظف الخدمة الجامعية والاشخاص الذين يعيّلهم شرعا في



المستشفيات الحكومية مجاناً داخل العراق (١) .

**المادة الثامنة - ( أ )** يجوز تنسيب موظف الخدمة الجامعية ، الى اى دائره رسميه او شبه رسميه او اى مؤسسه من مؤسسات الدولة ، وفق تعليمات الخدمة المدنية لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد لسنة اخرى .

(ب) للاستاذ ان يتمتع بسنة تفرغ للبحث والدراسة داخل العراق او خارجه مره واحدة ، كل خمس سنوات ، بموافقة مجلس كليته ومجلس جامعته .

(ج) يجوز للاستاذ المساعد ان يحصل على اجازة تفرغ علمي داخل العراق او خارجه . بموافقة مجلس كليته ومجلس جامعته لمدة سنة واحدة ، بعد مضي خمس سنوات على خدمته .

(د) تنظم بتعليمات تصدرها الوزارة الامور التفصيلية المتعلقة بالتفرغ العلمى للبحث والدراسة .

**المادة التاسعة - ( أ )** يستحق موظف الخدمة الجامعية اجازة اعتيادية براتب تام لمدة عشرة ايام عن كل سنة دراسية . ويجوز تراكم هذه الاجازة لمدة (٨٠) يوما ، على الا يمنح الموظف خلال السنة الدراسية الواحدة اكثر من (٣٠) يوما عند الضرورة القصوى .

(ب) تدور لحساب موظف الخدمة الجامعية اجازاته الاعتيادية التى استحقها ، طبقا لقانون الخدمة المدنية .

(ج) يستحق موظف الخدمة الجامعية اجازة العطلة السنوية لمدة (٦٠) يوما ينظمها مجلس الجامعة ، ولرئيس الجامعة ان يدعو موظف الخدمة الجامعية لاداء بعض الواجبات الرسمية خلال العطلة السنوية ، ويجوز تعويضه عنها بمدة مماثلة خلال السنة ، ولا يعاد هذا التكليف سنتين متوليتين ، الا بموافقة الموظف (٢) .

(د) يستحق موظف الخدمة الجامعية المحال على التقاعد رواتب مدة اجازة العطلة السنوية البالغة (٦٠) يوما ، مضافا اليها ما تراكم من اجازات اعتيادية ، على الا يتجاوز مجموعها (١٢٠) يوما .

**المادة العاشرة - ( أ )** يحال موظف الخدمة الجامعية على التقاعد وفقا لقانون التقاعد المدنى، وتتحتم حالته على التقاعد عند اكمال الخامسة والستين من عمره .

(ب) يجوز للوزير باقتراح من مجلس الجامعة، ان يمدد خدمة موظف الخدمة الجامعية ممن هو بمرتبة ( استاذ ) الذى بلغ الخامسة والستين من عمره ولمدة سنة واحدة قابلة للتجديد لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات .

**المادة الحادية عشر - ( أ )** يلتزم موظف الخدمة الجامعية بالقوانين والانظمة والتعليمات المقررة وبما يقتضيه العرف الجامعى ، ويتجنب كل ما من شأنه الاخلال بواجبات وظيفته العلمية والتربوية والادارية المنصوص عليها فى هذا القانون .

(ب) (٣) لا يجوز توقيف موظف الخدمة الجامعية او اتخاذ الاجراءات القانونية بحقه فى حرم الجامعة ، الا فى حالة الجرم المشهود ، وبموافقة رئيس الجامعة .

(ج) (٤) لرئيس الجامعة وللرئيس المباشر ان يعاقب موظف الخدمة الجامعية باحدى العقوبات الانضباطية او يحيله الى لجنة الانضباط ، اذا ظهر له انه ارتكب ما يخل بواجبات وظيفته العلمية او التربوية او الادارية او بما يجب ان يتحلى به موظف الخدمة الجامعية من صفات خلقية .

(د) تطبق على موظف الخدمة الجامعية احكام قانون انضباط موظفى الدولة المرعى ، مع مراعاة ما يلى : -

١ - تؤلف من الهيئة التدريسية فى كل جامعة ، بقرار من مجلس الجامعة ، لجنة انضباط خاصة بموظفى الخدمة الجامعية . تكون برئاسة استاذ وعضوية اثنين ، لا تقل مرتبة كل منهما عن استاذ مساعد ، ويستحسن ان يكون احد اعضائها على الاقل مختصا فى القانون . ويكون مدير الحقوق فى الجامعة او من يقوم مقامه سكرتيرا لها . وللمجلس ان يجمع تعيين نائب للرئيس ، وعضوى احتياط يحلون محل الرئيس والعضوين عند غيابهم ، على ان تتوفر فيهم نفس الشروط المطلوبة للاعضاء الاصليين .

٢ - تتمتع لجنة انضباط موظفى الخدمة الجامعية بكافة صلاحيات واختصاصات لجنة الانضباط ، المؤلفة بموجب قانون انضباط موظفى الدولة .

٣ - لرئيس الجامعة ان يبطل اى عقوبة انضباطية فرضت من قبل غير اللجنة او مجلس

(٢٠١) معدلة بالقانون رقم (١٢٥) لسنة ١٩٧٧ المشار اليه .

(٤٠٣) معدلة بالقانون رقم (١٢٥) لسنة ١٩٧٧ المشار اليه وكانت تحمل فى الاصل رقم (ج) ثم أصبحت تحمل

رقم (ب) بعد حذف الفقرة (ب) الاصلية بموجب هذا القانون

الانضباط العام على موظف الخدمة الجامعية ممن خدم سنة واحدة في الاقل ، بعد فرض العقوبة المذكورة ولم يعاقب اثناء ذلك بأى عقوبة أخرى وقام بأعماله بصورة مرضية .

**المادة الثانية عشرة (١) - ( أ )** استثناء من اجراءات مجلس الخدمة العامة ، للوزير او من يخوله من رؤساء الجامعات ومؤسسة المعاهد الفنية تعيين الموظفين الفنيين من حملة الشهادات الاولى الجامعية أو الشهادات الفنية العالية الواردة عناوينهم في الفقرات ( رابعا ، خامسا ، سابعا ، ثامنا ) من الجدول رقم (٢) الملحق بقانون الملاك رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠ المعدل وفقا للفقرات الخاصة بتوزيع الخريجين التي تصدر عن مجلس التخطيط أو وزارة التخطيط .

**(ب) للوزير أو من يخوله ، بناء على الحاجة الحقيقية اصدار القرار بتفرغ الموظفين الفنيين المذكورين في الفقرة ( أ ) اعلاه للعمل مع موظف الخدمة الجامعية في الجامعة ، وكذلك المدرسين أو المدرسين المساعدين في مؤسسة المعاهد الفنية ومنحهم تخصصات عمل جامعي اضافي بنسبة لا تزيد على (٧٥٪) من الراتب الاسمي ، على ألا تقل عن (٣٠) ديناراً شهرياً ، وتحجب هذه المخصصات - المخصصات المهنية التي يستحقونها ، وينظم عملهم بتعليمات تصدرها الوزارة .**

**(ج) للوزير أو من يخوله ، منح الموظفين الاداريين الذين يتطلب وجودهم مع موظفي الخدمة الجامعية مخصصات عمل اضافي بنسبة لا تزيد على (٥٠٪) من الراتب الاسمي ، وان لا تقل مدة العمل الاضافي عن ثلاث ساعات يومياً ، وينظم عملهم بتعليمات تصدرها الوزارة .**

**( د )** تستثنى المخصصات المذكورة في الفقرات (ب،ج) اعلاه من الحد الاعلى للراتب والمخصصات المنصوص عليه في قانون مخصصات موظفي الدولة أو القوانين والانظمة الاخرى .

**المادة الثالثة عشرة (٢) - ( أ )** لمؤسسات الدولة الرسمية وشبه الرسمية والقطاع الاشتراكي ، أن تستعين بأى موظف من موظفي الخدمة

الجامعية ، بموافقة جامعته في تدريب كوادرها ، أو الاشراف أو العمل على حل مشكلات معينة ، أو القيام بدراسات ، أو استشارات محددة أو الاسهام في أنشطة البحوث التطبيقية ، أو في تأسيس وحدات البحوث ، أو تطوير المؤسسات الانتاجية لمدة محددة ، يتفق عليها مع الجامعة . ويعتبر عمله هذا من ضمن واجباته الجامعية . **(ب) للجامعات ، أو مؤسسة المعاهد الفنية، أن تستعين بالكوادر العلمية والفنية التي تعمل في مؤسسات الدولة الرسمية . وشبه الرسمية أو القطاع الاشتراكي ، بموافقة تلك المؤسسات ولمدة محددة يتفق عليها مع الجامعات أو المؤسسة للقيام بالتدريسات النظرية والعلمية والتطبيقية والميدانية والتدريب لقاء أجور أو مكافآت يحددها لهم مجلس الجامعة .**

**المادة الرابعة عشرة (٣) - ( أ )** يحدد راتب موظف الخدمة الجامعية المنقول من وإلى مؤسسات الدولة الرسمية وشبه الرسمية ، بموجب احكام قانون الخدمة المدنية .

**(ب) يعاد احتساب رواتب موظفي الخدمة الجامعية المنقولين من المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية ، إلى الجامعات ومؤسسة المعاهد الفنية ، وفقاً لما يستحقونه ، بموجب قانون الخدمة المدنية ، اعتباراً من تاريخ ١-١-١٩٧٠ .**

**المادة الخامسة عشرة (٤) -** تنشأ في الجامعات والكليات والمعاهد مراكز أو مكاتب استشارية متخصصة ، تنظم أهدافها واختصاصاتها وصلاحياتها ، بنظام خاص .

**المادة السادسة عشرة (٥) -** يلغى قانون الخدمة الجامعية رقم (١٤٥) لسنة ١٩٦٤ وتعديلاته ، وقانون التفرغ الطبى رقم (١) لسنة ١٩٧٢ وتعديلاته .

**المادة السابعة عشرة (٦) -** للوزير اصدار انظمة وتعليمات لتسهيل تنفيذ هذا القانون .

**المادة الثامنة عشرة (٧) -** ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من ١/٩/١٩٧٧ ويتولى الوزراء تنفيذه .

(١) معدلة بالقانون رقم (١٢٥) سنة ١٩٧٧ المشار اليه

(٢،٣،٤) اضيفت بالقانون رقم (١٢٥) سنة ١٩٧٧ المشار اليه .

(٥) اصلها المادة الثالثة عشرة ثم أصبحت تحمل رقم السادسة عشر تبعا لاضافة المواد الثالثة عشرة والرابعة عشرة

والخامسة عشرة واعادة تسلسل المواد التالية تبعا لذلك .

(٦) اصلها المادة الرابعة عشرة ثم عدل رقمها الى السابعة عشرة لاعادة تسلسل المواد .

(٧) اصلها المادة الخامسة عشرة ، وكانت قد عدلت حين كانت تحمل هذا الرقم بقرار مجلس قيادة الثورة رقم

(٥١) سنة ١٩٧٧ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٥٦٩ في ٣١/١/١٩٧٧ .





### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٤٧٨ لسنة ١٩٦٩ (١)

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٩-١٠-١٩٦٩ ما يلي :

الحاقا بقرار مجلس قيادة الثورة ٣٤٢ في ١٩٦٩/٨/٥ .

١ - استثناء موظفي ومستخدمي جامعة الحكمة الملغاة من اجراءات مجلس الخدمة العامة ووزارة المالية بخصوص تعيينهم وفق قوانين الخدمة والملاك في جامعة بغداد .

٢ - احتساب المدة التي قضاها في جامعة الحكمة بعد حصولهم على آخر شهادة مدرسية او آخر راتب تقاضوه في دوائر الدولة بموجب قوانين الخدمة المدنية ولغاية ١٩٦٩/٨/٤ لغرض الترفيع والعلو .

٣ - صرف رواتب منتسبي جامعة الحكمة الملغاة اعتبارا من ١٩٦٩/٨/٥ لغاية صدور هذا القرار وفق الاسس التي كانت تصرف بموجب رواتبهم سابقا ومحسوبة على الرصيد النقدي للجامعة المذكورة .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٦٨٥ لسنة ١٩٦٩ (٢)

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٩/١١/١٩٦٩ مايلي :

١ - ترفيع كافة مستحقي الترقية من منتسبي الجامعات من اعضاء الهيئـة التدريسية بموجب شروط الترقية في الجامعات .

٢ - تشكل لجنة من جامعة بغداد لدراسة توفر الشروط وترقية الاشخاص المستحقين على أن تنتهي دراستها وتصدر قرارها خلال فترة شهر واحد من تاريخ تشكيلها .

٣ - تعتبر ترقية الاشخاص المستحقين اعتبارا من تاريخ استحقاقهم الترقية ولايصرف لهم فرق الراتب عن المدة السابقة .

رئيس مجلس قيادة الثورة

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم (٦١٥) لسنة ١٩٧٥ (٣)

استنادا الى احكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٥-٦-١٩٧٥ ما يلي :

١ - صرف أجور المحاضرين في الكليات الدينية لغاية ٤٠٪ من رواتبهم الاسمية بالاضافة الى النسبة التي يتقاضونها عن محاضراتهم في جامعة بغداد .

٢ - يتولى وزير التعليم العالي والبحث العلمي والمالية تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم (٧٠٣) لسنة ١٩٧٥ (٤)

استنادا الى احكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١-٧-١٩٧٥ ما يلي :

١ - زيادة المخصصات الشهرية المقطوعة الممنوحة لرؤساء الجامعات بموجب قرار مجلس قيادة الثورة ( ١٥٤١ ) في ٢٤-١١-١٩٧٠ من (٥٠) دينارا الى (٧٥) دينارا .

٢ - لاتصرف مخصصات غلاء المعيشة لرؤساء الجامعات .

٣ - لايعتد بأي نص يخالف صراحة أو دلالة احكام هذا القرار .

٤ - يتولى وزير المالية ، والتعليم العالي والبحث العلمي تنفيذ هذا القرار .

(١) الوقائع العراقية العدد ١٧٩٢ في ٢٥/١٠/١٩٦٩

(٢) مجموعة القوانين والأنظمة لعام ١٩٦٩ ص ٤٧٣ .

(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٤٧٨ في ٣٠/٦/١٩٧٥ .

(٤) الوقائع العراقية العدد ٢٤٨٠ في ١٤/٧/١٩٧٥ .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم (١٠٢٣) لسنة ١٩٧٧ (١)

استنادا الى احكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية  
والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة  
بتاريخ ١٧-٩-١٩٧٧ ما يلي :

١ - يمنح موظف الخدمة الجامعية مخصصات  
سكن مقطوعة خارج محافظة بغداد مقدارها  
( اربعون ) ديناراً شهرياً .

٢ - يعمل بهذا القرار اعتباراً من ١/٩/١٩٧٧  
ويتولى الوزراء المختصون تنفيذه .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم (١٥٣١) لسنة ١٩٧٨ (٢)

استنادا الى احكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية  
والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة  
بتاريخ ٢٦/١١/١٩٧٨ ما يلي :

١ - يستثنى الأطباء من اعضاء الهيئة التدريسية

في كليتي الطب في الجامعة المستنصرية والكوفة  
من الشروط الخاصة بمنح الاجازات الدراسية .

٢ - يعمل بهذا القرار لمدة سنتين .

٣ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٧٩ (٣)

استنادا الى احكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية  
والاربعين من الدستور المؤقت

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة  
بتاريخ ٥/٤/١٩٧٩ ما يلي :

١ - يكون الحد الأدنى لمجموع ما يتقاضاه موظف  
الخدمة من راتب اسمي ومخصصات بموجب  
الفقرة (هـ) من المادة السادسة المعدلة من قانون  
الخدمة الجامعية رقم (١٤٢) لسنة ١٩٧٦ المعدل  
عدا مخصصات غلاء المعيشة (٦٠٠) ديناراً شهرياً  
للطبيب وطبيب الاسنان بدلاً من (٤٥٠)  
ديناراً .

٢ - ينفذ هذا القرار اعتباراً من ١/٤/١٩٧٩

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٦١٣ في ٣/١٠/١٩٧٧ .

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٦٨٧ في ١١/١٢/١٩٧٨

(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٧٠٦ في ١٦/٤/١٩٧٩

عدد (٢١) لسنة ١٩٦٠

أجور المحاضرات (١)

استنادا الى المادة الثالثة والخمسين من قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ أصدرنا التعليمات التالية :

١ - عند اختيار المحاضرين يجب أن يفضل غير موظف على الموظف وإذا مست الحاجة لاختيار الموظف في القاء المحاضرات فيعطى الأجرة المقررة في هذه التعليمات بدون تفريق بينه وبين غير الموظف بشرط أن يوافق رئيس دائرة خطيا على القائه المحاضرات بعد اعطائه المعلومات الآتية :

( أ ) عدد المحاضرات التي ستلقى في كل أسبوع ومحل القائها والزمن الذي يستغرقه كل منها .

(ب) الأجرة المقترحة دفعها عن كل محاضرة أو دورة المحاضرات كلها .

(ج) المدة المقررة لاستخدام الموظف في القاء المحاضرات .

٢ - على الجهة التي تقرر استخدام المحاضر أن تصدر أمرا بذلك تبين فيه المعلومات الواردة في الفقرات ( أ - ح ) من المادة الاولى اعلاه وموافقة رئيس دائرته ان كان المحاضر موظفا .

٣ - يستحق المحاضر غير الموظف أجور محاضراته من تاريخ صدور الامر بذلك أما الموظف فيستحقها من تاريخ مباشرته في القاء المحاضرات بعد موافقة رئيس دائرته ولا يعطى المحاضر موظفا كان أو غير موظف أجور نقل للذهاب الى محل القاء المحاضرات ومنه داخل حدود البلدية .

٤ - على الدائرة أو المدرسة التي تستخدم الموظف محاضرا أن ترفع في ختام كل شهر أو دورة تدريجية تقل عن ثلاثة أشهر بيانا الى رئيس

دائراته يتضمن عدد المحاضرات التي القاها خلال المدة التي تناولها البيان ومجموع الأجور التي دفعت عنها .

٥ - يعتبر رئيس الدائرة مسؤولا عن تدقيق البيانات المبحوث عنها في المادة السابقة .

٦ - يعطى الموظف أجور المحاضرات المسموح بها في هذه التعليمات عند القائها في المدارس أو الدورات التدريبية والتدريسية فعلا ولا يحق لموظفي نفس المدرسة المحسوبين على ملاكها الدائم القاء المحاضرات في المدرسة نفسها وتناول أجور المحاضرات الا اذا كانت هذه المحاضرات تزيد عن الساعات المقررة لهم .

٧ (٢) - تكون أجور المحاضرات في المعاهد العالية والكليات والدورات التدريبية والتدريسية العالية لمن يحمل لقبا علميا جامعا كما يلي :

( أ ) ٢/٠٠٠ دينار عى المحاضرة الواحدة التي يلقيها من يحمل لقب أستاذ أو أستاذ مشارك .

(ب) ١/٧٥٠ دينار عن المحاضرة الواحدة التي يلقيها من يحمل لقب أستاذ مساعد .

(ج) ١/٥٠٠ دينار عن المحاضرة الواحد التي يلقيها من يحمل لقب مدرس .

( د ) ١/٠٠٠ دينار عن المحاضرة الواحدة التي يلقيها من يحمل لقب معيد .

(هـ) (٣) يستثنى من ذلك المحاضرون في الدورات التدريبية من حملة شهادة الماجستير والدكتوراه ذوو الرواتب الضئيلة الذين لا يحملون القابا علمية وبهذه الحالة يستحق من يحمل شهادة الماجستير أجور المحاضرة لمن يحمل لقب معيد يستحق من يحمل شهادة الدكتوراه أجور المحاضرة لمن يحمل لقب مدرس .

ويستحق المحاضر أجور المحاضرات مرفقا للقب العلمي أو لراتبه ايهما أكثر .

(١) الوقائع العراقية العدد ٤٧٦ في ١٩٦٦/١/٣١ ويلاحظ أن التعليمات عدد (٢) سنة ١٩٦٤ نصت في المادة (١٤) منها على أن تحمل محل تعليمات الخدمة المدنية رقم (٢١) سنة ١٩٦٠ - غير أنه صدرت تعليمات أخرى لاحقة لعام ١٩٦٤ بتعديل التعليمات رقم (٢١) لسنة ١٩٦٠ .

(٢) عدلت بالتعليمات رقم (٥٣) سنة ١٩٦٨ المنشورة بالوقائع العراقية العدد ١٥٤١ في ١٩٦٨/٣/٢ .

(٣) أضيفت بالتعليمات عدد (٧٠) سنة ١٩٧١ المنشورة بالوقائع العراقية العدد ١٩٩١ في ١٩٧١/٤/٢٥ .



(هـ) مكررة (١) - يمنح المحاضرون من ذوى الالقاب العلمية الجامعية الذين يلقون محاضرات فى المعهد الصناعى العالى التابع لوزارة التربية والتعليم أجور المحاضرات حسب النسب الآتية :

اللقب	مقدار الاجور لكل محاضرة
الاستاذ أو الاستاذ المشارك	٢/٠٠٠ دينار
الاستاذ المساعد	١/٧٥٠ دينار
المدرس	١/٥٠٠ دينار
مدرس معيد	١/٠٠٠ دينار

٨ - أجور المحاضرات فى المعاهد العالية لمن لا يحمل لقبا علميا وتعطى أساس راتبه من النسب التالية :

( أ ) ١/٢٠٠ دينار عن المحاضرة التى يلقها الموظف الذى يتقاضى ١٠٠/٠٠ دينار فما فوق .  
( ب ) - ١/ دينار عن المحاضرة التى يلقها الموظف الذى يتقاضى ( ٧٠٠ - ٩٠ ) دينار .

( ج ) ٨٠٠ فلسا للمحاضرة التى يلقها الموظف الذى يتقاضى ( ٥٠ - ٦٥ ) دينار .

( د ) ٦٥٠ فلسا للمحاضرة التى يلقها الموظف الذى يتقاضى ٤٥/- دينار فما دون .

( هـ ) ٥٠٠ فلس للمحاضرة التى يلقها رجال الدين فى الدروس الدينية فقط

( ع ) على ان لا تتجاوز مجموعها ١٥/- دينار شهريا ) .

٩ - أجور المحاضرات فى المدارس الثانوية ودور المعلمين والمعلمات :

( أ ) تمنح اجرة قدرها ( ٥٠٠ ) فلس عن كل محاضرة فى المدراس الثانوية ودور المعلمين والمعلمات .

( ب ) تمنح اجرة قدرها ( ٤٠٠ ) فلس عن كل محاضرة فى المدارس المتوسطة .

( ج ) تعطى نفس الاجور لرجيال الدين فى

الدروس الدينية فقط على ان لا يتجاوز مجموعها ٢٠/- دينار شهريا ( ٢ ) .

( د ) تقسم الدورات لغرض هذه التعليمات الى قسمين دورات عالية وهى التى يقبل فيها خريجو المدارس الاعدادية فما فوق وتمنح اجور المحاضرة فيها وفق النسب المقررة للمحاضرات التى تلقى فى المعاهد العالية ، ودورات اعتيادية بمستوى الدراسة الثانوية او اقل وتكسبون اجرة المحاضرة التى تلقى فيها ( ٤٥٠ ) فلسا وعلى اساس هذا التقسيم تقرر وزارة المعارف نسوع الدورة واجرة المحاضرة فيها .

١٠ - أجور المحاضرات فى المدارس الابتدائية :

( أ ) تمنح اجرة قدرها ( ٢٥٠ ) فلسا عن المحاضرة الواحدة فى المدارس الابتدائية بصورة عامة بما فيها مراكز مكافحة الامية .

( ب ) تعطى نفس الاجرة لرجال الدين عن المحاضرة التى تلقى فى الدروس الدينية على ان لا يزيد مجموعها على ١٢/- دينار شهريا

١١ - تطبق المقاييس المذكورة فى المواد ( ٧ - ١٠ ) على من كان غير موظف من المحاضرين بعد ان تبين الدرجة العلمية التى يحملها أو الراتب الذى يستحقه لو كان موظفا ولا يجوز ان يزيد مجموع اجور المحاضرات التى يستوفىها خلال الشهر عن مقدار الراتب الشهري مع مخصصات غلاء المعيشة التى يستحقها لو عين موظفا بموجب القوانين المرعية .

١٢ - يجب أن لا تزيد أجور المحاضرات عن ٤٠٪ من الراتب مع المخصصات الاخرى ولمجلس الوزراء رفع النسبة المذكورة للاساتذة والاساتذة المساعدين والمدرسين والمعلمين فقط .

١٣ - تلغى تعليمات الخدمة المدنية رقم ( ٣٦ ) لسنة ١٩٥٦ .

١٤ - تسرى هذه التعليمات اعتبارا من ١٩٦٠/٤/١ .

وزير المالية

( ١ ) اضيف بالتعليمات عدد ( ٤٣ ) سنة ١٩٦٥ المنشورة بالوقائع العراقية العدد ١١٩٦ فى ١٩٦٥/١١/٢١ .

( ٢ ) معدلة بالتعليمات عدد ( ١٠١ ) سنة ١٩٧٧ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٥٨٠ فى ١٩٧٧/٤/٤ .

## تعليمات

### خدمة جامعية

عدد (١) لسنة ١٩٦٤ (١)

#### م/ أجور المحاضرات للدراسة الماجستير

استنادا للصلاحيات المخولة بموجب المادة السادسة والستين من قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل بدلالة الفقرة (ج) من المادة الثامنة عشرة من قانون جامعة بغداد رقم (٥١) لسنة ١٩٦٣ وتسهيلا لتنفيذ المادة الثالثة والخمسين من قانون الخدمة المدنية اصدرنا التعليمات التالية :

١ - تكون أجرة المحاضرة الواحدة لدراسة الماجستير ضعف اجرة المحاضرة الواحدة في المعاهد العالية .

٢ - تعتبر هذه التعليمات ملحقمة بتعليمات الخدمة المدنية عدد (٢١) لسنة ١٩٦٠ .

٣ - تنفذ هذه التعليمات اعتبارا من ١ - ٢ - ١٩٦٤ .

رئيس جامعة بغداد

## تعليمات

### خدمة جامعية

عدد (٢) لسنة ١٩٦٤

#### الموضوع / أجور المحاضرات (٢)

استنادا للصلاحيات المخولة بموجب المادة السادسة والستين من قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل بدلالة الفقرة (ج) من المادة الثانية عشرة من قانون جامعة بغداد رقم (٥١) لسنة ١٩٦٣ وتسهيلا لتنفيذ المادة الثالثة والخمسين من قانون الخدمة المدنية اصدرنا التعليمات التالية :

١ - تسرى هذه التعليمات على المحاضرات التي تلقى من قبل غير اعضاء الهيئة التدريسية داخل الجامعة او خارجها وكذلك على اعضاء الهيئة التدريسية والمعيدين في الجامعة لما زاد من عدد المحاضرات على نصابهم المقرر من قبل الجامعة .

٢ - عند اختيار المحاضرين من غير اعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة تؤخذ موافقة دائرة المحاضرة ان كان موظفا .

٣ - يتضمن كتاب ترشيح المحاضر المعلومات التالية :

( ا ) اسم المادة وعدد المحاضرات التي ستلقى في كل اسبوع ومحل القاها .

(ب) الفترة الزمنية التي ستلقى فيها المحاضرات .

٤ - على الجهة التي تقرر استخدام المحاضر ان تصدر أمرا بذلك تبين فيه المعلومات الواردة في المادة الثالثة من هذه التعليمات بما في ذلك الاشارة الى موافقة دائرته ان كان المحاضر موظفا .

٥ - يستحق المحاضر أجور محاضراته اعتبارا من تاريخ قيامه بالقاء المحاضرات .

٦ - اذا كلف المحاضر بالقاء المحاضرات خارج مقر وظيفته او محل اقامته الدائم يستحق أجور السفر ومخصصات الليالي المنصوص عليها في نظام مخصصات السفر ومصروفات النقل ( المعمول به في الجامعة ) .

٧ - لا يعطى المحاضر أجور نقل للذهاب الى محل القاء المحاضرات ومنه داخل حدود البلدية .

٨ - على الكلية أو المعهد ان يقدم في نهاية السنة الدراسية الى رئاسة الجامعة جدولا باسماء المحاضرين وعدد المحاضرات وكلفة المحاضرات خلال تلك السنة .

٩ - تكون أجور المحاضرات لذوى الالقب العلمية كما يلي :

( ا ) - ٢ دينار عن المحاضرة الواحدة التي يلقيها من يحمل لقب أستاذ أو أستاذ مشارك .

(ب) ١/٧٥٠ دينار عن المحاضرة الواحدة التي يلقيها من يحمل لقب أستاذ مساعد .

(ج) ١/٥٠٠ دينار عن المحاضرة الواحدة التي يلقيها من يحمل لقب مدرس .

(١) الوقائع العراقية العدد ٩١٠ في ١٩٦٤/٢/٣

(٢) الوقائع العراقية العدد ١٠٤٠ في ١٩٦٤/١٢/٩

( د ) - / ١ دينار عن المحاضرة الواحدة التي يلقيها من يحمل لقب معيد .

١٠ - تكون أجور المحاضرات لمن لا يحمل لقباً علمياً وتعطى على أساس راتبه وفق النسب التالية :

( أ ) / ١٧٥٠ دينار عن المحاضرة الواحدة التي يلقيها الموظف الذي يتقاضى / ١٠٠ دينار فما فوق .

( ب ) / ٥٠٠ دينار عن المحاضرة الواحدة التي يلقيها الموظف الذي يتقاضى ( ٧٠ - ٩٠ ) ديناراً .

( ج ) - / ١ دينار عن المحاضرة الواحدة التي يلقيها الموظف الذي يقل راتبه عن / ٧٠ ديناراً .

١١ - يستحق المحاضر أجور المحاضرات وفقاً للقب العلمي أو لراتبه أيهما أكثر .

١٢ - يتقاضى المحاضر غير الموظف أجور المحاضرات بنسبة راتبه الذي يستحقه لو كان موظفاً .

١٣ - يتقاضى المحاضر الذي لا يمكن تحديد راتبه وفق المادة السابقة أجور المحاضرات على أساس المستوى العلمي الذي يحدده مجلس الجامعة .

١٤ - تحل هذه التعليمات محل تعليمات الخدمة المدنية عدد ( ٢١ ) لسنة ١٩٦٠ .

١٥ - تنفذ هذه التعليمات اعتباراً من ١٩٦٤/١١/١ .

رئيس جامعة بغداد

تعليمات خدمة جامعية عدد ( ٣ ) لسنة ١٩٦٤

م / تسليف موظفي الخدمة الجامعية ( ١ )

استناداً للصلاحيات المخولة لنا بموجب المادة السادسة والستين من قانون الخدمة المدنية رقم ( ٢٤ ) لسنة ١٩٦٠ المعدل بدلالة الفقرة ( ج ) من المادة الثامنة عشرة من قانون جامعة بغداد رقم ( ٥١ ) لسنة ١٩٦٣ وتسهيلاً لتنفيذ

المادة السابعة عشرة من قانون الخدمة الجامعية رقم ( ١٤٥ ) لسنة ١٩٦٤ اصدرنا التعليمات التالية ( ٢ ) :

١ - تؤلف لجنة من قبل مجلس الجامعة للنظر في طلبات التسليف لغرض دراستها وتقدير التوصية بها الى مجلس الجامعة بموجب الاسس المثبتة بهذه التعليمات .

٢ - تدفع السلفة للذين ثبتوا من منتسبي الخدمة الجامعية .

٣ - يحدد مبلغ السلفة بما لا يزيد على ثلاثة رواتب اسمية ويثبت مبلغها على اساس الراتب الاسمي عند الدفع .

٤ - تسدد السلفة بعشرين قسطاً شهرياً الا اذا طلب المستلف تقسيطها بأقساط تقل عن عشرين قسطاً ويثبت جدول تسديد السلفة عند الدفع مباشرة .

٥ - يستقطع القسط الاول من السلفة من راتب الشهر الذي يلي الشهر الذي دفعت فيه السلفة ويعتبر تاريخ تنظيم المذكرة من قبل الجهة المختصة هو تاريخ الدفع لغرض تطبيق احكام هذه المادة .

٦ - يقدم المستلف كفيلاً يشترط فيه :

( أ ) أن تكون درجة راتبه مساوية لدرجة المستلف على الاقل .

( ب ) أن تكون له خدمة لا تقل عن ثلاث سنوات .

( ج ) أن لا يكون كفيلاً لمستلف آخر في الجامعة .

( د ) أن تؤيد غرفة التجارة ملائته ان لم يكن موظفاً .

٧ - تعطى السلفة في الحالات التالية .

( أ ) العلاج بسبب مرض المستلف أو أحد أفراد عائلته المسؤول عنهم شرعاً على أن يؤيد ذلك بتقرير طبي من جهة رسمية .

( ١ ) الوقائع المراقية العدد ١٠٦٧ في ١٩٦٥/١/٢٨ .

( ٢ ) أضيفت المقدمة بالتعليمات رقم ( ٤ ) لسنة ١٩٦٥ المنشورة بالوقائع المراقية العدد ١٠٨٥ في ١٩٦٥/٣/١٠ .



## تعليمات

خدمة جامعية عدد (٥) لسنة ١٩٦٥

مخصصات وكالة (٢)

استنادا للفقرة (١/أ) من المادة الثانية عشرة من قانون الخدمة الجامعية رقم ١٤٥ لسنة ١٩٦٤ وبمقره (١/أ) من المادة الحادية والخمسين والمادة السادسة والستين من قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل بدلالة الفقرة (ج) من المادة الثامنة عشرة من قانون جامعة بغداد رقم (٥١) لسنة ١٩٦٣ أصدرنا التعليمات الآتية .

يمنح منتسب الجامعة مخصصات وكالة بنسبة (٢٠٪) من راتب الحد الأدنى للوظيفة الشاغرة في قانون الملاك عند قيامه بأعمالها مستقلا او مع وظيفته الأصلية بموجب أمر تحريري وفق الشروط التالية .

١ - تصرف مخصصات الوكالة بعد مرور (٣٠) يوما من تاريخ المباشرة

٢ - صدور أمر تحريري من رئيس الجامعة (او من يخوله) باناطة اعمال الوظيفة الشاغرة بالموظف .

٣ - ان يكون الحد الاعلى للوظيفة الشاغرة المعين في قانون الملاك اعلى او معادلا للحد الاعلى لوظيفة الموظف .

٤ - ان تكون أعمال الوظيفتين مختلفتين لا اشتراك ولا تداخل بينهما في العمل والمسؤولية .

٥ - ان لا تزيد مخصصات الوكالة مع راتب الموظف عن راتب الحد الأدنى للوظيفة المعين في قانون الملاك اذا تولى اعمالها وكالة بصورة مستقلة .

٦ - ان لا تزيد مدة تناول المخصصات أكثر من سنتين لموظف واحد . اما اذا تعدد الوكلاء فيحق لكل وكيل تقاضى المخصصات لمدة لا تزيد عن سنتين طيلة مدة شغور الوظيفة .

(ب) الولادة على أن يقدم تقرير أو بيان ولادة

قبل أو بعد الولادة بشهر واحد .

(ج) وفاة أحد أفراد عائلته المسؤول عنهم شرعا على أن يقدم شهادة الوفاة خلال مدة لا تزيد على شهر واحد من حصول الوفاة .

(د) البناء على أن يبرز المستلف أجازة البناء .

(هـ) فك رهن عقار أو تسديد قسط اذا تأيد ذلك من جهة رسمية .

(و) الحالات الضرورية الاخرى التي تقتنع بها اللجنة .

٨ - لا يجوز أن يستلف الموظف المتبحث أكثر من ثلاثة رواتب اسمية خلال سنتين .

٩ - لا يجوز التسليف الا اذا كان المستلف قد سدد كافة أقساط السلفة المدين بها ان وجدت الا اذا لم يتعد مجموع السلف المدفوعة ثلاثة رواتب اسمية وفي تلك الحالة يجوز التسليف بما يكمل الحد الاعلى .

١٠ - يجوز بموافقة مجلس الجامعة تأجيل استحصال الأقساط في حالة إيفاد المستلف الى خارج العراق بأجازة دراسية أو زمالة اذا لم يتقاضى أية مساعدات عدا راتبه ومخصصات غلاء المعيشة وليس له أى مورد آخر على أن يبدأ بالاستقطاع من أول راتب يتقاضاه بعد انتهاء إجازته أو زمالة وعلى أن يقدم كفيلا ضامنا (١) .

١١ - تنظم استثمارة لغرض التسليف بموجب النموذج المرفق بهذه التعليمات .

١٢ - تنفذ هذه التعليمات من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

رئيس جامعة بغداد

(١) أضيفت بالتعليمات رقم (١٠) لسنة ١٩٦٨ المنشورة بالوقائع العراقية العدد ١٥٣٧ في ١٩/٢/١٩٦٨ وعدل

تسلسل المواد التالية تبعا لذلك .

(٢) الوقائع العراقية العدد ١١٩٣ في ١٣/١١/١٩٦٥

٧ - لا يمنح الموظف في آن واحد أكثر من مخصصات وكالة واحدة .

٨ - تقطع مخصصات الوكالة عن الوكيل عند تمتعه بالاجازة او الايفاد او عدم قيامه باعباء الوظيفة الشاغرة لاي سبب كان .

٩ - لا تشمل هذه التعليمات مدة القيام باعمال الوظيفة الشاغرة الواقعة قبل صدور الامر باشغالها .

١٠ - تمنح هذه المخصصات بموافقة رئيس الجامعة .

١١ - تنفذ هذه التعليمات اعتبارا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

ع . رئيس جامعة بغداد

### تعليمات

#### خدمة جامعية

عدد (٦) لسنة ١٩٦٦

#### الموضوع - أجور المحاضرات لغير الموظفين (١)

استنادا للصلاحيات المخولة بموجب المادة السادسة والستين من قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل بدلالة الفقرة (ج) من المادة الثامنة عشرة من قانون جامعة بغداد رقم (٥١) لسنة ١٩٦٣ وتسهيلا لتنفيذ المادة الثالثة والخمسين من قانون الخدمة المدنية اصدرنا التعليمات التالية :

١ - تسري تعليمات الخدمة الجامعية عدد (٢) لسنة ١٩٦٤ على المحاضرين من غير الموظفين والمشمولين بالفقرة (١٢) من تلك التعليمات بحيث لا يزيد ما يتقاضاه المحاضر منهم عن أجور المحاضرات خلال الشهر عما يستحقه من مقدار الراتب الشهري مع مخصصات غلاء المعيشة فيما لو عين موظفا مضافا اليها ٦٠٪ من الراتب الاسمي على أن لا يزيد عن ستة أشهر لكل شخص من الذين قد تقدموا بطلبات للتعيين وعلى أن لا تشمل المتقاعدين .

٢ - تعتبر هذه التعليمات نافذة المفعول اعتبارا من ١-١٠-١٩٦٥ .

رئيس جامعة بغداد

### تعليمات

خدمة جامعية عدد (٧) لسنة ١٩٦٦ (٢)  
م/ المخصصات المهنية الهندسية واجور الخدمات الهندسية الخاصة

استنادا الى احكام الفقرة (١-د) من المادة الحادية والخمسين والمادة السادسة والستين من قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ بدلالة الفقرة (ج) من المادة الثامنة عشرة من قانون جامعة بغداد رقم (٥١) لسنة ١٩٦٣ والمادتين الثالثة عشرة والعشرين من قانون الخدمة الجامعية رقم (١٤٥) لسنة ١٩٦٤ اصدرنا التعليمات التالية :

تمنح المخصصات المهنية الهندسية بنسبة (٢٥٪) من الراتب الاسمي وأجور الخدمات الهندسية الخاصة بنسبة (١٥٪) من الراتب الاسمي لمنتسبي الجامعة وفقا لما يلي :

١ - تمنح المخصصات المهنية الهندسية بنسبة (٢٥٪) من الراتب الاسمي للموظفين الذين يحملون شهادة جامعية هندسية وبموافقة رئيس جامعة بغداد .

٢ - تمنح المخصصات المذكورة اعتبارا من تاريخ صدور الامر الاداري بالمباشرة في الوظيفة على أن يتضمن أمر منح المخصصات منح الموظف من ممارسة المهنة .

٣ - يقدم الموظف الممنوح تلك المخصصات تعهدا بعد ممارسة المهنة خارج أوقات الدوام الرسمي وذلك عند مباشرته الوظيفة .

٤ - في حالة رغبة أي من الموظفين الذين يتقاضون هذه المخصصات ممارسة مهنته أن يقدم طلبا تحريريا يوافق عليه القسم وعميد الكلية وفي هذه الحالة تقطع عنه المخصصات المذكورة اعتبارا من تاريخ صدور موافقة رئيس الجامعة .

(١) الوقائع العراقية العدد ١٢٥٣ في ١٩٦٦/٤/١

(٢) الوقائع العراقية العدد ١٢٦١ في ١٩٦٦/٥/٣

٥ - يمنح الموظفون المذكورون في الفقرة (١) اجور خدمات هندسية خاصة بنسبة (١٥٪) من رواتبهم الاسمية للذين يعملون داخل حدود البلديات وتضاعف هذه النسبة عند اشتغالهم خارج حدود البلديات .

٦ - يستمر بدفع المخصصات والاجور المذكورة اعلاه في أثناء العطل الرسمية والأجازات وفي حالات الايفاد خارج العراق ، الا اذا كان الايفاد لاغراض التدريب أو الزمالة الدراسية وتمنح المخصصات الهندسية الخاصة بنسبة عشرة بالمائة من الراتب الاسمي لعضو الهيئة التدريسية من المهندسين عند تمتعه بإجازة التفرغ (١) .

٧ - تنفذ هذه التعليمات اعتباراً من ١ - ٤ - ١٩٦٦ .

رئيس جامعة بغداد

### تعليمات

#### الخدمة الجامعية

عدد (٨) لسنة ١٩٦٦ (٢)

#### م/اجور الاعمال الاضافية والخدمات الخاصة

استناداً للفقرة (ب-١) من المادة الثانية عشرة من قانون الخدمة الجامعية رقم (١٥٤) لسنة ١٩٦٤ والفقرة (ب-١) من المادة الحادية والخمسين والمادة الثالثة والخمسين والسادسة والستين من قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ بدلالة الفقرة (ج) من المادة الثامنة عشرة من قانون جامعة بغداد رقم (٥١) لسنة ١٩٦٣ أصدرنا التعليمات التالية :

١ - يمنح منتسبو الجامعة الذين يقومون بأعمال اضافية وخدمات خاصة خارج أوقات الدوام الرسمي أجوراً اضافية لا تتجاوز ١٥٪ من رواتبهم الاسمية بموافقة رئيس الجامعة وفق الشروط التالية :

(١) ان تكون الاعمال المراد انجازها بعد اوقات الدوام الرسمي غير الاعمال التي يجب

عليه ان يقوم بها اعتيادياً خلال أوقات الدوام الرسمي .

(ب) يستثنى من أحكام الفقرة (١) منتسبو المعاهد والكليات والدراسات والدوائر العلمية التي فيها أقسام مسائية أو تمتد الدراسة أو العمل فيها الى أكثر من ساعات الدوام الاعتيادية بطبيعة عملها كالادارات والمختبرات والمكتبات والمخازن وغيرها .

(ج) صدور أمر تحريري أو كتاب رسمي من رئيس الدائرة بالاشتغال بعد أوقات الدوام ويتضمن ماهية العمل والضرورة التي تستدعي القيام به ومدة الاشتغال ويحرم المنتسب من تقاضي هذه الاجور اذا لم يصدر الامر أو الكتاب الرسمي (٣) .

(د) صدور امر جامعي بمنح اجور الاعمال الاضافية والخدمات الخاصة بناء على الامر الاداري الذي تصدره الدائرة المختصة .

٢ - يوقف منح المخصصات المذكورة عند زوال الظروف التي بررت منحها وان كان ذلك قبل انتهاء المدة المقرر منحها في الاوامر الصادرة بها .

٣ - تقطع هذه المخصصات عند تمتع المنتسب بالاجازة او الايفاد او السفر وكذلك انقطاعه عن العمل لاي سبب كان .

٤ - تمنح الأجور الاضافية لمن يقل راتبه عن (٥٠/-) ديناراً .

٥ - تكون مدة منح اجور الاعمال الاضافية لثلاثة اشهر قابلة للتجديد أما الخدمات الخاصة فتكون مدة منحها للمدة التي يستمر بها العمل على الا تتجاوز (٦) اشهر في كل مرة .

٦ - يجوز لرئيس الدائرة في الاحوال الطارئة ان يوعز شفها لمنتسبي دائرته المختصين القيام بالاعمال التي تقضي المصلحة العامة انجازها فوراً خارج أوقات الدوام الرسمي وفي هذه الحالة يجب أن يصدر خلال خمسة عشر يوماً من

(١) مدلة بالتعليمات رقم (١٦) لسنة ١٩٧١ المنشورة بالوقائع العراقية - عدد ٢٠٢٧ في ١٩٧١/٨/٢ .

(٢) الوقائع العراقية العدد ١٢٦٤ في ١٩٦٦/٥/١١ .

(٣) مدلة بالتعليمات رقم (٩) لسنة ١٩٦٧ المنشورة بالوقائع العراقية العدد ١٤١٧ في ١٩٦٧/٥/٢٩ .



أمره الشفوي أمرا تحريريا بمقتضى أحكام  
الفقرة (ج) من المادة الاولى اعلاه .<sup>١</sup>

٧ - تنفيذ هذه التعليمات اعتبارا من تاريخ  
نشرها في الجريدة الرسمية .  
رئيس جامعة بغداد

### تعليمات خدمة جامعية عدد (١٧) (١)

استنادا الى الفقرة (س) من المادة (٣٤) من  
قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (١٣٢)  
لسنة ١٩٧٠ ومصادقة وزارة التعليم العالي  
والبحث العلمي على قرار مجلس الجامعة بجلسته  
الاولى لعام ١٩٧٠/١٩٧١ المنعقدة في  
٢٧ - ٩ - ١٩٧٠ أصدرنا التعليمات التالية :

اولا - منح لقب ( استاذ متمرس ) - ١ - يقترح  
مجلس القسم المختص على مجلس الكلية المعنية  
منح لقب ( استاذ متمرس ) الى عضو القسم ممن  
هو بمرتبة استاذ والذي احيل على التقاعد مع  
نبذة من حياته وخدمته وانتاجه العلمي .

٢ - يوصى مجلس الكلية المعنية مجلس الجامعة  
بمنح اللقب الى العضو المذكور .

٣ - لمجلس الجامعة بناء على توصية مجلس  
الكلية منح لقب استاذ متمرس الى العضو المذكور  
مع جميع الحقوق والامتيازات التي تخوله هذا  
اللقب والمدرجة ادناه .

٤ - يحضر العضو في الجلسة التالية لمنحه  
اللقب جلسة مجلس الجامعة ويبلغ بالقرار من قبل  
رئيس الجامعة ويمنح معه مدالية جامعية  
بغداد .

٥ - يعلن قرار مجلس الجامعة بمنحه اللقب  
في الصحف المحلية .

ثانيا - حقوق وامتيازات لقب (استاذ متمرس)  
يخول هذا اللقب الشخص الممنوح له الامتيازات  
التالية :

١ - الاحتفاظ بمكتب في القسم أو الكلية التي  
كان يعمل فيها وعنوانه لاستلام الرسائل  
الموجهة اليه .

٢ - الاستفادة من باقى مؤسسات الجامعة  
كالمكتبة العامة وصحة الجامعة والمختبرات وغيرها  
وكأنه أستاذ فعلي .

٣ - تزويده بصورة من التعليمات الصادرة من  
الكلية أو الجامعة .

٤ - تكليفه بالقاء بعض المحاضرات المنهجية  
أو غير المنهجية والاشراف على رسائل الدراسات  
العليا ان رغب في ذلك .

٥ - تكليفه بالاشتراك في بعض اللجان ان  
رغب في ذلك .

٦ - التمتع بكامل حقوق الاستاذ فيما يخص  
البحث العلمي والتأليف والترجمة والنشر وغير  
ذلك من مجالات الانتاج العلمي .

٧ - الاشتراك في الفعاليات الاخرى في القسم  
أو الكلية أو الجامعة كالسفرات الجماعية  
والحفلات وحفلات التخرج وغيرها من  
الفعاليات .

٨ - تعمل الجامعة على نقل رواتبهم التقاعدية  
الى الكلية أو المعهد أو المؤسسة التي كان يعمل  
فيها قبل تقاعده .

ثالثا - تعتبر هذه التعليمات نافذة من تاريخ  
٢٧-٩-١٩٧٠ .

رئيس جامعة بغداد

### تعليمات صندوق الضمان الصحي

#### لموظفي جامعة بغداد (٢)

استنادا الى قرار مجلس الجامعة بجلسته  
الثانية المعقودة في ١٤/١٠/١٩٧٣ وموافقة  
السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي بموجب  
كتاب الوزارة المرقم س/٢٢١٠ والمؤرخ في  
١٣/١١/١٩٧٣ اصدرنا التعليمات التالية :

المادة الاولى - يقصد بالتعابير الواردة في هذه  
التعليمات المعانى المبينة ازاء كل منها :

١ - الجامعة : جامعة بغداد .

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٠٣٦ في ٢٣/٨/١٩٧١ .

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٣٥١ في ١٤/٥/١٩٧٤ .

٢ - المجلس : مجلس ادارة صندوق الضمان  
الصحي لموظفي جامعة بغداد .

٣ - الرئيس : رئيس المجلس .

٤ - المنتفع : أعضاء الهيئة التدريسية وعوائلهم  
والمعيدون وعوائلهم والموظفون الاداريون والفنيون  
وعوائلهم ( يقصد بافراد العائلة الاشخاص  
المسؤول عن اعالتهم المنتفع شرعا ) .

٥ - السنة المالية : السنة المالية لجامعة بغداد .

٦ - الهيئة : هيئة الصندوق .

**المادة الثانية -** يؤسس صندوق ضمان صحي  
يسمى - صندوق الضمان الصحي لموظفي جامعة  
بغداد لتوفير الخدمات الطبية للمنتفعين المسموح  
لهم بالاشتراك في الصندوق .

**المادة الثالثة -** الانتساب للصندوق :

١ - يحق لكل موظف في جامعة بغداد الاشتراك  
في الصندوق .

٢ - للمنتفع الحق في اشراك عائلته بعد تقديم  
الطلب الخاص بذلك الى رئيس مجلس ادارة  
الصندوق للموافقة عليه ولهم عندئذ الاستفادة  
من خدمات الصندوق بعد دفع رسم الانتساب  
وتسديد بدل الاشتراك الشهري .

٣ - يعتبر كل منتفع موافقا على احكام وشروط  
هذه التعليمات بمجرد اشتراكه .

٤ - يجوز اعادة انتساب المنتفع المنسحب من  
الصندوق بعد تسديده ضعف رسم الانتساب .

٥ - كل موظف ينتسب الى الصندوق في أو  
بعد ١-٤-١٩٧٥ لا يحق له الانتفاع من الصندوق  
الا بعد مرور ستة أشهر من تاريخ الانتساب  
ويستثنى من ذلك حالات التعيين والنقل التي  
تتم بعد هذا التاريخ (١) .

**المادة الرابعة -** تتكون إيرادات الصندوق  
مما يلي :

١ - رسم الانتساب عن كل منتفع وقدره ( ربع  
دينار ) .

٢ - بدلات الاشتراك الشهرية من المنتفعين .

٣ - التبرعات النقدية والعينية .

٤ - الفوائد الناجمة عن استثمار اموال  
الصندوق .

٥ - المبالغ المخصصة في ميزانية الجامعة  
لمعالجة أعضاء الخدمة الجامعية وما يخص من  
مبالغ في ميزانية الجامعة في السنوات القادمة .

**المادة الخامسة -** ١- تستقطع بدلات الاشتراك  
من رواتب الموظفين شهريا بالنسبة التالية (٢) .

الراتب الاسمي	بدل الاشتراك
٢٩ دينارا فأقل	٢٥٠ فلسا
من ٣٠ الى أقل من ٥٠ دينار	٤٠٠ فلسا
من ٥٠ الى أقل من ١٠٠ دينار	٥٠٠ فلسا
من ١٠٠ دينارا فما فوق	٧٥٠ فلسا

٢ - في الحالات التي يكون فيها كل من الزوج  
والزوجة موظفا في الجامعة فيستوفى بدل  
الاشتراك من كل منهما حسب راتبه .

٣ - تستوفى بدلات الاشتراك لافراد العائلة  
بمعدل (١٥٠) فلسا عن كل فرد (٣) .

٤ - تقوم الوحدات الحسابية في جامعة بغداد  
والمؤسسات التابعة لها باستيفاء بدلات الاشتراك  
الشهرية من قوائم الرواتب وترسل الى ادارة  
الصندوق .

٥ - كل موظف ينتسب الى صندوق الضمان  
الصحي في أو بعد ١-٤-١٩٧٥ لا يحق له الانتفاع  
من الصندوق الا بعد مرور ستة أشهر من تاريخ  
الانتساب ، ويستثنى من ذلك حالات التعيين  
والنقل التي تتم بعد هذا التاريخ (٤) .

(١) أضيفت بالتعليمات رقم ( ٣٠٠٦٢ ) المنشورة بالوقائع العراقية العدد ٢٥٩٩ في ١١/٧/١٩٧٧ وقد صدرت  
استنادا الى قرارى مجلس الجامعة المقودتين في ١١/١/١٩٧٥ و ٢٧/٣/١٩٧٥ وموافقة وزير التعليم العالي في ١٠/٢/١٩٧٥  
و ٢٠/٤/١٩٧٧ .

(٢) معدلة بالتعليمات رقم (٣٠٠٦٢) المشار اليها وتنفذ اعتبارا من ١/٤/١٩٧٥ .

(٣) معدلة بالتعليمات رقم (٣٠٠٦٢) المشار اليها وتنفذ اعتبارا من ١/٧/١٩٧٧ .

(٤) أضيفت بالتعليمات المنشورة بالوقائع العراقية العدد ٢٤٥٠ في ١٣/٣/١٩٧٥ وقد صدرت استنادا الى قرار  
مجلس جامعة بغداد المتخذ بالجلسة الثانية عشرة المنعقدة بتاريخ ١٩/١/١٩٧٥ وموافقة وزير التعليم العالي بتاريخ  
١٠/٢/١٩٧٥ .



**المادة السادسة -** تشمل الخدمات الصحية والمعالجة التي يقدمها الصندوق للمنتفعين ما يلي :

١ - معالجة اعضاء الهيئة التدريسية وعوائلهم والمعيدون وعوائلهم والموظفين الاداريين والفنيين وعوائلهم داخل العراق في المستشفيات الحكومية ومؤسسة مدينة الطب في الدرجة الاولى او الخاصة .

٢ - نفقات معالجة اعضاء الهيئة التدريسية خارج العراق .

٣ - (١) - نفقات معالجة عوائل اعضاء الهيئة التدريسية والمعيدون والموظفين الاداريين والفنيين وعوائلهم لحد مبلغ ( - / ٧٥٠ ) سبعمائه وخمسون ديناراً ديناراً للمريض الواحد ، في حالة تعذر المعالجة في داخل القطر ، بتأييد من اللجان الطبية في وزارة الصحة .

٢ - يخصص مبلغ ( - / ٢٥٠ ) مائتان وخمسون ديناراً اخرى لتغطية نفقات المرافق ، اذا أوصت اللجنة المختصة بضرورة الموافقة ، وتكون التسوية للمبالغ بمعزل عن مستندات معالجة المريض .

٣ - في حالة اجراء عملية جراحية للمنتفع الذي يعالج خارج القطر ، يزداد المبالغ السدي يتحمله الصندوق ، الى مبلغ ( - / ١٠٠٠ ) الف دينار ، معززة بمستندات الصرف الاصولية التي تقتضيها المعالجة .

٤ - نفقات الإقامة والعمليات الجراحية في المستشفيات الحكومية ومؤسسة مدينة الطب على اساس الدرجة الاولى او الخاصة .

٥ - نفقات فحص وتداوى امراض العيون والحنجرة والاذن والانف والكسور والرضوض وقلع الاسنان في المؤسسات الصحية الحكومية وضمن العدسات الطبية ومصاريف تركيب الاسنان اذا تطلبت الحاجة وعلى أن تكون تلك النفقات مقاربة للنفقات التي تطلبها للمؤسسات الصحية الحكومية .

٦ - نفقات الادوية والعقاقير والمواد العلاجية والدم والصور الشعاعية والتحاليل المختبرية الموصى بها من الطبيب في المؤسسات الصحية .

٧ - يتحمل الصندوق مصاريف الزيارات والاستشارات الطبية والاستثنائية التي تؤيدها المؤسسات الصحية الحكومية .

٨ - لا يتحمل الصندوق تكاليف المرافق ومصاريف الضيافة .

**المادة السابعة - ١ -** المجلس : يتولى المجلس الاشراف على أعمال الصندوق ووضع السياسة العامة له والبت في القضايا التي تحال اليه من قبل هيئة ادارة الصندوق ، ويتألف من ثمانية اعضاء ثلاثة اعضاء ينتخبهم مجلس الجامعة من بين اعضائه بضمنهم رئيس ونائب رئيس مجلس ادارة الصندوق ، وعضوية كل من مدير الديوان العام وأمين الخزانة وطبيب من كلية الطب وطبيب من كلية طب الاسنان وصيدلي من كلية الصيدلة يتم تعيين الثلاثة الاخيرين من قبل رئيس الجامعة بعد ترشيح كل منهم من قبل عمادة كليته .

٢ - الرئيس : يعين من قبل مجلس الجامعة .  
٣ - نائب الرئيس : يعين من قبل مجلس الجامعة ، ويحل محل الرئيس عند غيابه .

**المادة الثامنة - ١ -** ادارة الصندوق :  
وتتكون من :

( أ ) هيئة صندوق الضمان الصحي وتؤلف من بين موظفي الجامعة المنتسبين للصندوق يعينهم ويحدد اجورهم المجلس .

( ب ) شعبة حسابات خاصة بالصندوق يتم تعيين ملاكها من قبل المجلس .  
٢ - واجبات الهيئة :

( أ ) تدقيق وتأيبد القوائم والوصلات والوصفات التي تقدم من المنتفع والصادرة من المؤسسات الصحية الحكومية والصيدليات لغرض صرفها من قبل شعبة حسابات الصندوق .

( ب ) تدقيق وتأيبد القوائم والوصلات والوصفات الخاصة بالمعالجة خارج العراق المؤيدة من المثلثات العراقية في الخارج ، لغرض صرفها من قبل شعبة حسابات الصندوق .

( ج ) اجراء التحقيق مع المنتفعين الذين يسيئون



استعمال خدمات الصندوق وتقديم تقرير بذلك الى المجلس .

( د ) دراسة المقترحات والتوصيات التي يقدمها المنتفعون بخصوص اعمال الصندوق واحالتها الى المجلس مع رأى الهيئة .

( هـ ) تعقد الهيئة اجتماعاتها بكامل اعضائها كلما دعت الضرورة الى ذلك على ان تقدم محاضر اجتماعاتها الى المجلس خلال ( ١٥ ) يوما للمصادقة عليها .

( و ) يجرى تدوين محاضر اجتماعات الهيئة فى سجل خاص ترقم صفحاته ويوقع من جميع الاعضاء الحاضرين ويعطى للاجتماعات المذكورة ارقام متسلسلة .

( ز ) تكون اجتماعات الهيئة بعد اوقات الدوام الرسمي .

٣ - واجبات شعبة الحسابات :

( أ ) مسك السجلات والبطاقات اللازمة لتنظيم حسابات الصندوق وتسجيل اسماء المنتفعين وتدوين جميع التغييرات العائلية التى تحدث لهم .

( ب ) مراقبة تحصيل بدلات الانتساب والاشتراك من المنتفعين وكذلك مساهمات الجامعة .

( جـ ) تنظيم بطاقات خاصة بالمنتفعين وعوائلهم .

( د ) ايداع اموال الصندوق لدى احد المصارف باسم الصندوق ويتم تدويرها من قبل الاشخاص الذين يخولهم رئيس المجلس .

( هـ ) تنظيم ميزانية شهرية لحسابات الصندوق وعرضها على المجلس والهيئة خلال الشهر الذى يلى الشهر الذى تعود اليه الميزانية .

( و ) تنظيم تقرير سنوى عن اعمال الصندوق وحساباته واحالته الى الهيئة بغية عرضه على المجلس للمصادقة عليه .

( ز ) تدوير الرصيد لحسابات الصندوق عند انتهاء السنة المالية الى السنة التالية .

المادة التاسعة - يحال المنتفع الى المؤسسات الطبية الحكومية او مؤسسة مدينة الطب بموجب

استمارة خاصة تنظم بنسختين وتوقع من قبل رئيس دائرته او من يخوله ، وتتضمن الطلب لمعالجته حسب حدود هذه التعليمات وتقديم القوائم الخاصة بها بعد المعالجة .

المادة العاشرة - تدقق حسابات الصندوق من قبل مدققين قانونيين تقترحهم الهيئة ويعينهم المجلس وتقدم نتائج التدقيق والتقارير الى المجلس مباشرة .

المادة الحادية عشر - الحرمان من خدمات الصندوق :

( أ ) يحدم المنتفع من الاستفادة من الصندوق اذا اساء استعمال خدماته ويكون الحرمان وقتيا واذا ثبت التمدادى فى اساءة الاستعمال يكون الحرمان لمدة لا تتجاوز السنة وللهيئة ان تحيل قضيته الى دائرته لاتخاذ الاجراءات الانضباطية وفق القوانين والانظمة المرعية .

( ب ) تقدر الهيئة بتأييد من الطبيب مدى اساءة استعمال الخدمات عند حصول شك أو العلم بذلك على أن ترفع توصيتها الى المجلس للمصادقة .

( جـ ) ترفع الهيئة توصية الحرمان المذكورة فى الفقرة ( أ ) اعلاه الى الرئيس للبت فيها واصدار القرار اللازم بشأنها ويكون قرار الرئيس قطعيا .

المادة الثانية عشرة - الانسحاب وانهاء الانتساب :

( أ ) يجوز انسحاب واحد أو أكثر من أفراد العائلة من الصندوق لقاء طلب يقدمه الموظف مرفقا بالهوية ويعتبر الاشتراك لاغيا من الشهر الذى يلى تاريخ تقديم الطلب ولايجوز اعادة اشتراكهم مرة اخرى الا بموافقة الهيئة ومصادقة الرئيس .

( ب ) تعتبر علاقة المنتفع وافراد عائلته المنتفعين مقطوعة من الصندوق بمجرد انفكاكه من الخدمة فى الجامعة باستثناء الاحالة على التقاعد (باسباب لا تتعلق بنزاهته وكفاءته ) وذلك فى حالة رغبته الاستمرار بالانتفاع من خدمات الصندوق .

( جـ ) لا تعاد المبالغ التى أستوفاهما الصندوق

من رواتب الموظف وأفراد عائلته عند انسحابه أو انفكاكه في الحالتين (أ) و (ب) المشار إليهما  
اعلاه .

**المادة الثالثة عشرة -** للهيئة بموافقة المجلس  
ان تتفق مع شركات التأمين لغرض قيامها بالتأمين  
على المنتفعين بالشروط التي يتفق عليها على ان  
لا تتعارض مع هذه التعليمات .

**المادة الرابعة عشرة -** للهيئة بعد استحصال  
موافقة الرئيس اصدار القرارات المناسبة لتسهيل  
تطبيق هذه التعليمات .

**المادة الخامسة عشرة -** تنفذ هذه التعليمات  
اعتبارا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .  
رئيس جامعة بغداد

## عدد ( ٢ ) لسنة ١٩٧٩

### تفرغ الموظفين الاداريين (١)

استنادا الى احكام المادة السابعة عشرة من قانون الخدمة الجامعية رقم (١٤٢) لسنة ١٩٧٦ المعدل ، وتسهيلا لتطبيق الفقرة (ج) من المادة الثانية عشرة منه .

### اصدرنا التعليمات الآتية :

١ - يقصد بالموظف الاداري ، كل موظف يعمل في مركز وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، او في احدى الجامعات ، او مؤسسة المعاهد الفنية من غير التدريسيين والاطباء والمهندسين والفنيين .

٢ - يقصد بتفرغ الموظف الاداري ، قيامه بعمل اضافي لمدة لا تقل عن ثلاث ساعات يوميا بعد اوقات دوامه الرسمي ، ولا يشترط ان يكون العمل الاضافي متصلا مع الدوام الرسمي ، الا اذا تطلب العمل ذلك ، ويكون تقديره لرؤساء الدوائر او العمداء .

٣ - يشترط في الموظف الاداري المتفرغ ، ان يكون وجوده ضروريا مع موظف الخدمة الجامعية ، ويعود تقدير ذلك لرؤساء الدوائر والعمداء .

٤ - يمنح الموظف الاداري المتفرغ ، مخصصات عمل اضافي بنسبة لا تزيد على (٥٠٪) من الراتب الاسمي ، على أن لا تقل عن (عشرين دينارا) شهريا ، وتستثنى هذه المخصصات من الحد الاعلى للراتب ، والمخصصات المنصوص عليها في قانون مخصصات موظفي الدولة ، او القوانين والانظمة الاخرى ، ولا تحجب هذه المخصصات ما يستحقه من مخصصات اخرى لغير العمل الاضافي بموجب احكام القوانين والانظمة والتعليمات النافذة مع مراعاة احكام قانون مخصصات موظفي الدولة رقم ١٩٦٧/٩٣ المعدل (٢) .

٥ - للوزير او من يخوله ، اصدار الامر الاداري بتفرغ الموظف الاداري ومنحه المخصصات المنصوص عليها في الفقرة (٤) من هذه التعليمات .

٦ - يحدد عمل الموظف الاداري المتفرغ ، ويكون عمله خاضعا للمراجعة والتدقيق ، وينتهي

تفرغه عندما تنتفي الحاجة الى وجوده مع موظف الخدمة الجامعية .

٧ - على الموظف الاداري المتفرغ ، الالتزام بواجباته بكل دقة ، وفي حالة عدم قيامه بذلك ، او عدم انتظامه والتزامه بالدوام او تهربه من المسؤولية ، فعلى رئيسه انهاء تفرغه .

٨ - تقطع مخصصات العمل الاضافي للموظف الاداري المتفرغ خلال الاجازات الاعتيادية ، وكذلك في العطلة السنوية ، الا اذا اقتضت الضرورة لتفرغه خلالها ، على ان يصدر امر اداري بذلك (٣) .

٩ - تنفذ هذه التعليمات ، اعتبارا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

### تعليمات

جامعة البصرة المالية عدد ٢ لسنة ١٩٧٠

### مخصصات الوكالة (٤)

استنادا الى احكام المادة السابعة والاربعين من قانون جامعة البصرة رقم ٨ لسنة ١٩٦٧ والصلاحيات المخولة لنا بموجب المادة التاسعة والثلاثين منه ، قررنا اصدار التعليمات التالية :

أولا - تمنح مخصصات الوكالة اعتبارا من تاريخ صدور امر تحريري عن رئيس الجامعة او من يخوله باناطة اعمال وظيفة شاغرة الى من يشغلها وكالة .

ثانيا - على ان يكون الحد الاعلى للوظيفة الشاغرة المعين في قانون الملاك اعلى او معادلا للحد الاعلى لوظيفة الموظف .

ثالثا - ان تكون اعمال الوظيفتين مختلفتين لا اشتراك ولا تداخل بينهما في العمل والمسؤولية .

رابعا - ان لا تزيد مخصصات الوكالة مع راتب الموظف عن راتب الحد الادنى للوظيفة الشاغرة المعين في قانون الملاك اذا تولى اعمالها وكالة بصورة مستقلة الا اذا كان الوكيل عضوا من اعضاء الهيئات التدريسية .

(١) الوقائع العراقية عدد ٢٧٠٠ في ١٩٧٩/٣/٥ .

(٢) معدلة بالتعليمات عدد (٤) لسنة ١٩٧٩ المنشورة بالوقائع العراقية عدد ٢٧٢٢ في ١٩٧٩/٧/٢٣ .

(٣) معدلة بالتعليمات عدد (٤) لسنة ١٩٧٩ المشار اليها

(٤) الوقائع العراقية العدد ١٨٣٩ في ١٩٧٠/٢/١١ .



**خامسا -** ان لا تزيد مدة تناول المخصصات اكثر من ستة اشهر متصلة ، يجوز تمديد مدتها لا تزيد عن ستة اشهر أخرى مرتين فقط وبعدها يوقف صرفها ، الا اذا كان المكلف بوظيفة ادارية وكالة عضوا من أعضاء الهيئات التدريسية ، وحيث يحق له تناول مخصصات الوكالة مدة لا تزيد على السنتين تجدد كل ستة اشهر .

**سادسا -** لا تمنح للموظف أو عضو الهيئة التدريسية في ان واحد اكثر من مخصصات وكالة واحدة .

**سابعا -** تقطع مخصصات الوكالة عن الوكيل عند تمتعه باجازة اعتيادية أو مرضية وعند الإيفاد أو عدم قيامه باعباء الوظيفة الشاغرة لاي سبب كان .

**ثامنا -** تنفذ هذه التعليمات اعتبارا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

رئيس جامعة البصرة

#### تعليمات

عدد ٨ لسنة ١٩٦٩

حول المخصصات المهنية الهندسية

وأجور الخدمات الهندسية الخاصة (١)

استنادا لاحكام المادة التاسعة والثلاثين من قانون جامعة الموصل رقم ١٤ لسنة ١٩٦٧ واحكام المادتين ٥١ و ٦٦ من قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ تقرر اصدار التعليمات التالية :-

يجوز منح رئيس المهندسين والمهندسين ومساوئهم والمعيدين وغيرهم من الموظفين الحاصلين على شهادة هندسية جامعية لا تقل مدة دراستها عن اربع سنوات وكذلك خريجوا الهندسة الصناعية العالي المخصصات التالية :-

١ - مخصصات هندسية خاصة بنسبة ١٥٪ من الراتب الاسمي للذين يعملون داخل حدود البلدية ويجوز ابلاغ النسبة الى ٢٥٪ من الراتب الاسمي بالنسبة للذين يعملون خارج حدود البلدية .

٢ - مخصصات مهنية بنسبة ٢٥٪ من الراتب الاسمي للذين يمنعون من ممارسة مهنتهم الهندسية خارج اوقات الدوام الرسمي .

٣ - تمنح المخصصات المذكورة بالفقرة الاولى اعلاه اعتبارا من تاريخ مباشرة الموظف بوظيفته .

٤ - تمنح المخصصات المهنية المذكورة بالفقرة

الثانية اعلاه اعتبارا من تاريخ تقديم الموظف التعهد بعدم ممارسته المهنة خارج اوقات الدوام الرسمي أو من تاريخ موافقة رئيس الجامعة .

٥ - تمنح المخصصات المذكورة بالفقرتين ١ و ٢ اعلاه بموافقة رئيس الجامعة .

٦ - يستمر في منح المخصصات المذكورة اعلاه في اثناء العطل الرسمية والاجازات والايضاد داخل العراق او خارجه الا اذا كان الايفاد لغراض التدريب أو الدراسة أو الزمالة الدراسية .

٧ - يجوز للموظف الذي يتقاضى المخصصات المهنية المذكورة بالفقرة ٢ اعلاه ان يقدم طلبا لممارسة مهنته بعد الدوام الرسمي وفي هذه الحالة تقطع المخصصات المذكورة عنه اعتبارا من تاريخ تقديم الطلب بعد موافقة رئيس الجامعة على طلبه .

٨ - تحل هذه التعليمات محل تعليمات المخصصات المهنية الهندسية واجور الخدمات الخاصة لجامعة بغداد عدد ٧ لسنة ١٩٦٦ اعتبارا من ١-١٢-١٩٦٩ .

رئيس جامعة الموصل

تعليمات العطل الدراسية والاجازات لاعضاء الخدمة الجامعية والمعيدين والفنيين في جامعة الموصل

عدد (١) لسنة ١٩٧١ (٢)

استنادا الى المواد ٤٣ و ٤٤ و ٤٨ من قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل والمادة (٣٧) من قانون جامعة الموصل رقم ١٤ لسنة ١٩٦٧ :

١ - يتمتع اعضاء الخدمة الجامعية والمعيدون والفنيون بالعطلة الصيفية وعطلة نصف السنة حسبما يقرر في التقويم الجامعي .

٢ - يتمتع الفنيون من منتسبي الجامعة (من اعضاء الخدمة الجامعية او غيرهم ) بنصف العطلة الصيفية وعطلة نصف السنة اذا تطلب سير الاعمال في الكلية التي ينتسبون اليها ذلك كما يقرره عميد الكلية ويصادق عليه رئيس الجامعة على ان يعوضوا بمقدار ٢٥٪ من راتبهم كمكافأة عن الفترة التي يداومون خلالها عن عطلتهم اما اذا كانت اعمالهم في العطلة تستوجب التدريس الفعلي فتحسب ساعات التدريس

(١) الوقائع العراقية العدد ١٨٢٢ في ١٩٦٩/١٢/٢٩ .

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٠١٦ في ١٩٧١/٦/٢٣ .

## تعليمات العطل والاجازات الاعتيادية والخاصة للموظفين والاداريين والمستخدمين في جامعة الموصل عدد (٢) لسنة ١٩٧١ (١)

استنادا الى المواد ٤٣ و ٤٤ و ٤٨ من قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل :

١ - (١) تكون العطل الصيفية للموظفين الاداريين والمستخدمين العاملين في عمادات الكليات لمدة ٤٥ يوما عن كل سنة دراسية ( ويمكن التمتع بقسم منها اثناء عطلة نصف السنة ولا يشمل هذا العاملين في كلية الزراعة والغابات ) ومن يعين بعد منتصف ايلول تحسب عطلته في تلك السنة على اساس المدة التي داوم فيها .

(ب) تكون العطلة الصيفية للموظفين والمستخدمين في الاقسام الداخلية ٤٥ يوما على ان ينظمها عميد الطلبة بحيث يوجد عدد كاف منهم في الاقسام الداخلية التي يستمر طلابها في الدراسة خلال الصيف .

(ج) يجوز عند الضرورة تجزئة العطلة الى قسمين يقعان ضمن العطلة المذكورة في التقويم الجامعي

( د ) يعوض الموظف او المستخدم الذي يستدعى للعمل اثناء عطلته ما يعادل ٢٥٪ من راتبه الاسمي عن المدة التي يقضيها في العمل عن عطلته .

(هـ) تصدر عمادات الكليات وعمادة الطلبة اوامر ادارية بالتمتع بالعطل المذكورة اعلاه وتنظيمها . ومن لم يصدر له امر بذلك يعتبر متمتعاً بها حسب التقويم الجامعي .

(و) يجوز منح المذكورين في الفقرة (١ و ب) اجازة خاصة براتب تام لا تتجاوز سبعة ايام في كل سنة دراسية .

(ز) تدور الاجازات الاعتيادية التي استحقها الموظف وفق الفقرة (٢ - أ) ادناه والمستخدم وفق الفقرة (٣ - أ) من هذه التعليمات قبل نقله الى عمادات الكليات وعمادة الطلبة ويجوز له التمتع بها حسب احكام تلك الفقرتين .

٢ - (١) يستحق الموظفون العاملون في مؤسسات الجامعة ذات الدوام الصباحي فقط ( أي عدا عمادات الكليات وعمادة الطلبة ) كالآتي : -

كساعات اضافية . يمنحون بموجبها الاجور التي يستحقونها بالاضافة الى التعويض المذكور اعلاه . وتشمل هذه الفقرة الاطباء والعاملين في المختبرات الطبية وفي حقول الانتاج الزراعي والحيواني . ويمكن ان يعاد هذا التكليف سنويا .

٣ - لرئيس الجامعة ان يدعو ايا من الموظفين المذكورين اعلاه للدوام طيلة فترة العطلة على ان يعوض عن ذلك بما يعادل ٢٥٪ من راتبه كمكافأة للفترة التي يقضيها في الدوام من عطلته ولا يعاد هذا التكليف سنتين متواليتين الا بموافقة الموظف التحريرية .

٤ - يستثنى الفنيون في كلية الزراعة والغابات من عطلة نصف السنة على ان يعوضوا عنها كما جاء في الفقرة الثانية اعلاه .

٥ - يستحق كل من الموظفين المذكورين اجازة اعتيادية براتب تام لمدة ثمانية ايام من السنة خلال السنوات العشر الاولى من الخدمة الجامعية وعشرة ايام في السنة خلال السنوات العشر الثانية من الخدمة الجامعية واثنى عشر يوما في السنة خلال الخدمة بعد ذلك ويجوز تراكم الاجازات المذكورة لحد (٨٠) يوما على ان لا يمنح الموظف لكل مرة اكثر من (٥٠) يوما براتب تام وبقيّة المدة الى الثمانين يوما بنصف راتب .

٦ - تحسب عطل واجازات الموظفين المعيّنين بعد منتصف ايلول على أساس المدة التي قضوها في الخدمة الفعلية في تلك السنوات الدراسية .

٧ - تدور جميع الاجازات المتراكمة لموظفي الخدمة الجامعية والمعيدين والفنيين قبل انتقاله اليها .

٨ - تمنح الاجازات بطلب رسمي من الموظفين المذكورين عن طريق القسم أو الفرع المختص بشرط عدم الاخلال بالمصلحة العامة .

٩ - لا يجوز تدوير العطل الصيفية وعطلة نصف السنة للموظفين المذكورين في الفقرة الاولى .

١٠ - تلغى تعليمات العطل والاجازات الاعتيادية لموظفي الخدمة الجامعية في جامعة الموصل عدد (٢) لسنة ١٩٦٧ .

رئيس جامعة الموصل



اجازة اعتيادية براتب تام يوما واحدا عن كل عشرة ايام من مدة خدمته وتمنح الاجازة بطلب تحريري شرط عدم الاخلال بالمصلحة العامة ويجوز تراكم الاجازات لمدة (١٨٠) يوما على ان لا يمنح الموظف لكل مرة اكثر من (١٢٠) يوما براتب تام .

(ب) اذا لم يستحق الموظف اجازة اعتيادية ودعت الضرورة منحه اياها فيجوز منحه اجازة لحد (٦٠) ستين يوما بلا راتب .

(ج) يعامل الموظف تحت التجربة في اكتسابه الاجازة وتمتعه بها معاملة الموظف المثلث .

٣ - (١) يستحق المستخدم اجازة اعتيادية براتب تام يوما واحدا عن كل عشرين يوما خلال مدة استخدامه وتمنح الاجازة بطلب تحريري بشرط عدم الاخلال بالمصلحة العامة ويجوز تراكم الاجازات لمدة مائة يوم على ان لا يمنح لكل مرة اكثر من ستين يوما براتب تام .

(ب) اذا لم يستحق المستخدم اجازة اعتيادية ودعت الضرورة منحه اياها فيجوز منحه اجازة لمدة (٣٠) يوما بلا راتب .

٤ - (١) تنظم اجازات الموظفين والمستخدمين العاملين في مديرية التسجيل العامة ودوائر التسجيل في الكليات حسب احكام الفقرتين الثانية والثالثة من هذه التعليمات مع مراعاة انجاز اعمال التسجيل في وقتها .

(ب) تمنح الاجازات المبينة في الفقرات اعلاه من قبل العمداء حسب ما تقترحه الاقسام او الفروع المختصة .

٥ - تُلغى تعليمات المظلل الدراسية والاجازات الاعتيادية والخاصة لموظفي ومستخدمي جامعة الموصل عدد (٣) لسنة ١٩٦٧ .

رئيس جامعة الموصل

#### تعليمات

#### صندوق الضمان الصحي لموظفي جامعة الموصل (١)

المادة الاولى - يقصد بالتعابير الواردة في هذه التعليمات ، المعاني المبينة ازاءها : -

١ - الجامعة - جامعة الموصل .

٢ - المجلس - مجلس ادارة صندوق الضمان الصحي لموظفي جامعة الموصل .

٣ - الرئيس - رئيس المجلس .

٤ - المنتفع - موظفي الخدمة الجامعية وعوائلهم والموظفين الاداريين والفنيين وعوائلهم ( يقصد بأفراد العائلة الاشخاص الذين يكون المنتفع مسؤولا شرعا عن اعالتهم ) .

٥ - السنة المالية - السنة المالية لجامعة الموصل .

٦ - الهيئة - هيئة الصندوق .

المادة الثانية - يؤسس صندوق ضمان صحي يسمى ( صندوق الضمان الصحي لموظفي جامعة الموصل لتوفير كافة الخدمات الطبية للمنتفعين المشتركين في الصندوق ) .

المادة الثالثة - الانتساب للصندوق : -

١ - يحق لكل الموظفين في جامعة الموصل المذكورين في الفقرة (٤) من المادة الاولى ، الاشتراك في الصندوق .

٢ - للمشارك الحق في اشراك افراد عائلته ، بعد تقديم الطلب الخاص بذلك ، الى رئيس مجلس ادارة الصندوق للموافقة عليه ، ولهم عندئذ الاستفادة من خدمات الصندوق ، بعد دفع رسم الانتساب ، وتسديد بدل الاشتراك الشهري .

٣ - يعتبر كل منتفع موافقا على احكام وشروط هذه التعليمات ، بمجرد اشتراكه .

٤ - الاشتراك في الصندوق اختياري ، لمن تنطبق عليه شروط الانتساب .

٥ - يجوز اعادة انتساب المنتفع المنسحب من الصندوق ، بعد تسديده ضعف رسم الانتساب .

المادة الرابعة - تتكون ايرادات الصندوق مما يلي : -

١ - رسم الانتساب وقدره ( دينار واحد ) عن كل مشترك ، ( ويشمل ذلك الزوج والزوجة ، اذا كانا من موظفي الجامعة ) ، ( ونصف دينار ) عن كل فرد من افراد عائلته .

٢ - بدلات الاشتراك الشهرية للمنتفعين .

٣ - الهبات والتبرعات النقدية والعينية من الجهات الخيرية ، ودوائر الدولة وغيرها .



٤ - الفوائد الناجمة عن استثمار أموال الصندوق .

٥ - المبالغ المخصصة في ميزانية الجامعة لمعالجة أعضاء الخدمة الجامعية والموظفين ، وما يخص من مبالغ في ميزانية الجامعة في السنوات القادمة ، ولنفس الغرض .

**المادة الخامسة - ١ -** تستقطع بدلات الاشتراك من رواتب الموظف شهريا ، بالنسب التالية :-

الراتب الاسمي	بدل اشتراك	بدل اشتراك
المتنفع	الفرد	في العائلة
-/٣٠ دينار فاقل	-/٢٥٠ فلسا	-/١٠٠ فلسا
-/٣١ - ٦٩	-/٥٠٠ فلسا	-/١٥٠ فلسا
-/٧٠ - ١٢٠	-/٧٥٠ فلسا	-/٢٠٠ فلسا
ما زاد عن -/١٢٠ ١/٠٠٠	دينارا -/٢٥٠	فلسا

٢ - في الحالات التي يكون فيها ، كل من الزوج والزوجة موظفين في الجامعة ، فيستوفى بدل الاشتراك من كل منهما حسب راتبه .

٣ - تستوفى بدلات الاشتراك لافراد العائلة بنسبة (١/٤) اشتراك الزوج أو الزوجة ( ايهما أقل ) من كل فرد .

٤ - تقوم الوحدات الحسابية في جامعة الموصل والمؤسسات التابعة لها ، باستيفاء بدلات الاشتراك الشهرية من قوائم الرواتب ، وترسل الى ادارة الصندوق .

**المادة السادسة -** تشمل الخدمات الطبية التي يقدمها الصندوق للمتفعين ، ما يلي :-

١ - نفقات معالجة منتفعي الصندوق وعوائلهم والموظفين الإداريين وعوائلهم والفنيين وعوائلهم المشتركين في الصندوق (داخل العراق) في المستشفيات الحكومية ، بما فيها مؤسسة مدينة الطب في الدرجتين ( الاولى والخاصة ) ، وكذلك المستشفيات الاهلية ، بشرط ان لا تزيد نفقاتها الكلية عما هو متعارف عليه في المستشفيات الحكومية ( الدرجة الاولى ) ، والمراكز الطبية التابعة للجامعات في القطر .

٢ - تشمل نفقات العلاج في المستشفيات نفقات الولادة والعمليات الجراحية والاقامة

فيها والتحاليل والصور الشعاعية والمعالجة لجميع الاجهزة الطبية حسب الحاجة ، وكذلك نفقات فحص وتداوي امراض العيون والانف والاذن والحنجرة والكسور والرضوض وقلع وتركيب الاسنان والعدسات الطبية وتركيبها، والادوية والمواد العلاجية الاخرى والدم بايضا، من الطبيب المختص .

( علي أن يتحمل الصندوق نصف المبالغ المصروفة من قبل المنتفع ، وبشرط ان لا يزيد ما يصرفه الصندوق للمنتفع عن ( - / ١٠٠ ) دينار سنويا .

٣ - نفقات وأجور مراجعة أطباء الاختصاصيين في خارج المؤسسات الصحية الرسمية ، بما في ذلك مراجعة المريض في داره وكذلك نفقات الادوية والتحاليل والصور الشعاعية والدم الموصى به من قبلهم ، على أن يتحمل الصندوق ما زاد عن دينارين ، اذا كان الطبيب المعالج غير اختصاصي ، وثلاثة دنائير . اذا كان الطبيب المعالج اختصاصيا ، وبشرط ان لا يزيد ما يصرفه الصندوق للمنتفع عن (-/١٠٠) دينار خلال سنة مالية واحدة .

٤ - لا يتحمل الصندوق نفقات المرافق للمريض في المستشفيات .

٥ - نفقات معالجة منتفعي الصندوق وعوائلهم خارج القطر ، بحدود مبلغ ( - / ٧٥٠ ) دينارا سبعمائة وخمسون دينارا لكل حالة مرضية ، بشرط تعذر المعالجة داخل القطر ، بتأييد من اللجنة الطبية بوزارة الصحة ، وموافقة المجلس .

#### المادة السابعة - ١ - المجلس :

( ١ ) يتولى المجلس الاشراف على أعمال الصندوق ووضع السياسة العامة له والبت في القضايا التي تحال اليه من قبل هيئة ادارة الصندوق .

(ب) يتألف المجلس من سبعة أعضاء :

١ - الرئيس - (رئيس المجلس) وينتخبه مجلس الجامعة من بين أعضاءه ، لمدة سنتين .

٢ - نائب الرئيس - ويكون أحد عضوين من أعضاء المجلس ينتخبهم ، لمدة سنتين .

٣ - ممثل عن أعضاء هيئة التدريس ، ينتخبه المجلس .

٤ - طبيب اختصاصي من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الطب .

٥ - ممثل عن الهيئة التدريسية ) يختارهم  
٦ - ممثل عن الموظفين ) رئيس  
٧ - مدير حسابات الجامعة ) الجامعة .

(ج) تتم اجتماعات المجلس بأغلبية الثلثين، وتتخذ القرارات بأغلبية الحاضرين ، وتكون قراراته خاضعة لمصادقة رئيس الجامعة .

**المادة الثامنة - ١ -** ادارة الصندوق وتكون من :

( ١ ) هيئة صندوق الضمان الصحي ، وتؤلف من بين موظفي الجامعة المنسبين للصندوق ، يعينهم ويحدد اجورهم المجلس .

(ب) شعبة حسابات خاصة بالصندوق ، يتم تعيين ملاكها من قبل المجلس .

٢ - واجبات الهيئة :

( ١ ) تدقيق وتأيبد القوائم والوصلات والوصفات التي تقدم من قبل المنتفع والصادرة من المؤسسات الصحية الحكومية والصيديليات ، لغرض صرفها من قبل شعبة الحسابات في الصندوق .

(ب) تدقيق وتأيبد القوائم والوصلات والوصفات الخاصة بالمعالجة خارج العراق المؤيدة من المثلثات العراقية في الخارج ، لغرض صرفها من قبل شعبة الحسابات في الصندوق .

(ج) اجراء التحقيق الاولي مع المنتفعين الذين يسيئون استعمال خدمات الصندوق ، وتقديم تقرير بذلك الى المجلس ، وللمجلس تشكيل هيئة اخرى خاصة لاكمال التحقيق ، ويعق للمنتفعين الاعتراض على نتائج التحقيقات لدى السيد رئيس الجامعة .

( د ) دراسة المقترحات والتوصيات التي يقدمها المنتفعون بخصوص اعمال الصندوق ، واحالتها الى المجلس ، مع رأى الهيئة .

(هـ) تعقد الهيئة اجتماعاتها ، بما لا يقل عن ثلثي الاعضاء ، وتتخذ القرارات بأغلبية الحاضرين ، وذلك كلما دعت الضرورة الى ذلك ، على أن تقدم محاضر اجتماعاتها ، الى المجلس خلال ١٥ يوما للمصادقة عليها .

( و ) يجري تدوين محاضر اجتماعات الهيئة في سجل خاص ترقم صفحاته ، ويوقع من قبل

جميع الاعضاء الحاضرين ، ويعطى للاجتماعات المذكورة ارقام متسلسلة .

٣ - واجبات شعبة الحسابات :

( ١ ) مسك السجلات والبطاقات اللازمة لتنظيم حسابات الصندوق وتسجيل اسماء المنتفعين وتدوين جميع التغيرات العائلية التي تحدث لهم .

(ب) مراقبة تحصيل بدلات الانتساب والاشتراك من المنتفعين ، وكذلك مساهمات الجامعة وغيرها .

(ج) تنظيم البطاقات والاستمارات ( خاصة بالمنتفعين وعوائلهم ) .

( د ) ايداع اموال الصندوق لدى احد المصارف باسم الصندوق ، ويتم تدويرها من قبل الاشخاص الذين يخولهم رئيس المجلس :

(هـ) تنظيم ميزانية شهرية لحسابات الصندوق وعرضها على المجلس والهيئة خلال الشهر الذي يلي الشهر الذي تعود اليه الميزانية .

( و ) تنظيم تقرير سنوي عن اعمال الصندوق وحساباته واحالته الى الهيئة ، بغية عرضه على المجلس للمصادقة عليه .

( ز ) تدوير الرصيد لحسابات الصندوق عند انتهاء السنة المالية ، الى السنة التالية .

**المادة التاسعة -** يحال المنتفع الى المؤسسات الطبية الحكومية ، او مؤسسة مدينة الطب ، بموجب استمارة خاصة تنظم بنسختين او اكثر ، وتوقع من قبل رئيس دائرته ، او من يخوله ، وتتضمن الطلب لمعالجته حسب حدود هذه التعليمات وتقديم القوائم الخاصة بها ، بعد المعالجة .

**المادة العاشرة -** تدقق حسابات الصندوق ، وفق القوانين المرعية .

**المادة الحادية عشر -** الحرمان من خدمات الصندوق :

( ١ ) يحرم المنتفع من الاستفادة من الصندوق ، اذا اساء استعمال خدماته ، ويكون الحرمان وقتيا ، واذا ثبت التماذي في اساءة الاستعمال ، يكون الحرمان لمدة لا تتجاوز السنة ، وللهيئة أن تحيل قضيته الى دائرته لاتخاذ الاجراءات الانضباطية ، وفق القوانين والانظمة المرعية .



**المادة الخامسة عشرة -** تنفذ هذه التعليمات من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

### مراكز البحوث في الجامعة

**أولاً -** يؤسس في كل كلية مركز للبحوث التطبيقية يدار من قبل مجلس إدارة ، يرأسه العميد المختص ، ويكون له مديراً متفرغاً لمتابعة تنفيذ المهام التي توكل اليه ، وتكون مهمة هذه المراكز اجراء البحوث والدراسات التي تطلب منها ، بالاستعانة بالاساتذة والباحثين في تلك الكلية .

ويكون الجهاز التنفيذي لهذه المراكز اساتذة الكلية الموجودين في الاقسام العلمية المختلفة ، كما يستخدم الجهاز الاداري في الكليات المختصة لانجاز المهام التي تتطلبها تلك المراكز .

**ثانياً -** تشكل هيئة عليا تسمى ( هيئة البحوث التطبيقية ) في رئاسة الجامعة تتكون من :

- السيد رئيس الجامعة - رئيساً .
- رؤساء مجالس الإدارة - أعضاء .
- مدراء مراكز البحوث - أعضاء .

ممثلين عن وزارة الصناعة (

وزارة الزراعة )

وزارة الصحة )

وزارة الاسكان والتعمير )

أعضاء

ثلاثة آخرين ينتخبهم مجلس الجامعة  
أعضاء .

وتكون مهام هذه الهيئة ، على الشكل التالي:

١ - تنظيم العلاقة بين مراكز البحوث في الجامعة والمؤسسات خارجها ، وذلك عن طريق مفاتحة كافة الدوائر ومؤسسات الجامعة بالمشاكل والعقبات التي تعترض عملها ، وبالموضوعات التي ترغب تلك المؤسسات دراستها من قبل الباحثين في الجامعة ، كما تكون مسؤولة عن متابعة تنفيذ نتائج الدراسات والبحوث المنجزة من قبل المؤسسات المعنية .

٢ - الاطلاع على خطط مراكز البحوث الفصلية والسنوية وتنسيقها ثم اقرارها ، وذلك للحيولة دون وقوع الازدواجية والتكرار في أعمالها ، لا سيما وان العديد من المشكلات الانتاجية والخدمية ، تقع ضمن أكثر من

(ب) تقدر الهيئة بتأييد من اللجنة الطبية بجامعة الموصل وبطلب خاص لهذا الغرض مدى أساءة استعمال الخدمات عند حصول شك أو العلم بذلك ، على أن ترفع توصياتها الى المجلس للمصادقة .

(ج) ترفع الهيئة توصية الحرمان المذكورة في الفقرة ( ١ ) اعلاه ، الى الرئيس للبت فيها ، واصدار القرار اللازم بشأنها ، ويكون القرار قطعيًا .

**المادة الثانية عشرة -** الانسحاب وانهاء الانتساب :

( أ ) يجوز انسحاب واحد أو أكثر من افراد العائلة من الصندوق لقاء طلب يقدمه الموظف مرفقاً بالهوية ، ويعتبر الاشتراك لاغياً من الشهر الذي يلي تاريخ تقديم الطلب ، ولا يجوز إعادة اشتراكهم مرة أخرى ، الا بموافقة الهيئة ومصادقة الرئيس ، وعندئذ يجب عليهم دفع ضعف رسم الانتساب .

(ب) تعتبر علاقة المنتفع وافراد عائلته مقطوعة من الصندوق ، بمجرد انفكاكه من الخدمة في الجامعة ، باستثناء الاحالة على التقاعد بأسباب لا تتعلق بنزاهته وكفاءته ، وذلك في حالة رغبته الاستمرار بالانتفاع من خدمات الصندوق ، على أن يستمر في دفع اشتراكه الشهري ، وفق راتبه التقاعدي .

(ج) لا تعاد المبالغ التي استوفاهما الصندوق من رواتب الموظف وافراد عائلته ، عند انسحابه أو انفكاكه في الحالتين ( أ و ب ) المشار اليهما اعلاه .

( د ) اذا انقطع المشترك عن دفع اشتراكه لأي سبب خارج عن ارادته مدة ستة اشهر ، يعتبر منسحباً من الصندوق .

(هـ) لا يدفع الصندوق نفقات العلاج خارج العراق في غير الحالة الواردة في الفقرة ( ٥ ) من المادة السادسة من هذه التعليمات .

**المادة الثالثة عشرة -** للهيئة بموافقة المجلس ان تتفق مع شركات التأمين ، لغرض قيامها بالتأمين على المنتفعين بالشروط التي يتفق عليها ، على أن لا تتعارض مع هذه التعليمات .

**المادة الرابعة عشرة -** للهيئة بعد استحصال موافقة الرئيس ، اصدار القرارات المناسبة لتسهيل تطبيق هذه التعليمات .



اختصاص واحد ، مما يستوجب تشكيل فرق عمل لانجازها .

مازالت تحت الدراسة ، اضافة الى الخطط المستقبلية لتلك المراكز .

٣ - تتابع الهيئة طبع مجلد سنوى يضم تقارير المراكز المختلفة ، ويشمل المشاريع والدراسات والبحوث المنجزة ، وتلك التى

٤ - تصدر عن الهيئة مجلة علمية نصف سنوية ، تضم البحوث المنجزة ( التى يمكن نشر نتائجها ) ، وذلك تعميما للفائدة منها .

رقم ( ٦٢ )

تعليمات صندوق الضمان الصحي لموظفي  
جامعة الموصل (١)

المادة الأولى - يقصد بالتعابير الواردة في  
هذه التعليمات ازاها :

- ١ - الجامعة : جامعة الموصل .
- ٢ - المجلس : مجلس ادارة صندوق  
الضمان الصحي لموظفي جامعة الموصل .
- ٣ - الرئيس : رئيس المجلس .
- ٤ - المنتفع : موظفي الخدمة الجامعية  
وعوائلهم والموظفين الاداريين والفنيين وعوائلهم  
( يقصد بافراد العائلة الاشخاص الذين يكون  
المنتفع مسؤول شرعا عن اعالتهم ) .
- ٥ - السنة المالية : للسنة المالية (الجامعة  
الموصل ) .
- ٦ - الهيئة : هيئة الصندوق .

المادة الثانية (٢) - يؤسس صندوق ضمان  
صحي يسمى - صندوق الضمان الصحي لموظفي  
جامعة الموصل لتوفير الخدمات الطبية للمنتفعين  
المشاركين في الصندوق وتكون له ذمة مالية  
مستقلة .

المادة الثالثة - الانتساب للصندوق :

- ١ - يحق لكل الموظفين في جامعة الموصل  
المذكورين في الفقرة (٤) من المادة الأولى الاشتراك  
في الصندوق .

( ١ ) للمشارك الحق في اشراك افراد عائلته  
بعد تقديم الطلب الخاص بذلك الى رئيس مجلس  
ادارة الصندوق للموافقة عليه ولهم عندئذ الاستفادة

من خدمات الصندوق بعد دفع رسم الانتساب  
وتسديد بدل الاشتراك الشهري .

(ب) يحق للزوج الموظف في الجامعة اشراك  
زوجته الموظفة في خارج الجامعة باعتباره المعيل  
الشرعي لها بشرط عدم انتسابها الى صندوق  
ضمان صحي في دائرتها .

(ج) لا يحق للزوجة الموظفة في الجامعة  
اشراك زوجها واطفالها باعتبار زوجها هو المعيل  
الشرعي لهم قانونا الا في حالة تقديمها اقرار  
يؤيد اعالتها لزوجها واطفالها .

٢ - يعتبر كل منتفع موافقا على احكام  
وشروط هذه التعليمات بمجرد اشتراكه .

٣ - الاشتراك في الصندوق اختياري لمن  
تطبق عليه شروط الانتساب .

٤ - يجوز اعادة انتساب المنتفع المنسحب  
من الصندوق بعد تسديد ضعف رسم الانتساب .

المادة الرابعة - تتكون ايرادات الصندوق  
مما يلي :

- ١ - رسم الانتساب يكون دينار لكل منتفع  
واعبارا من صدور التعليمات .
- ٢ - بدلات الاشتراك الشهرية للمنتفعين .
- ٣ - الهبات والتبرعات النقدية والعينية من  
الجهات الخيرية ودوائر الدولة وغيرها .
- ٤ - الفوائد الناجمة من استثمارات اموال  
الصندوق .

المادة الخامسة (٣) - تستقطع بدلات  
الاشتراك من رواتب الموظفين فصلية ( كل ثلاثة  
أشهر ) بالنسبة التالية :

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٧٩٢ في ١٩٨٠/٩/١

(٢) معدلة بالتعليمات الصادرة عن رئيس مجلس الادارة المنشورة بالوقائع العراقية العدد ٢٨٣٣ في ١٩٨١/٦/٨

(٣) معدلة بالتعليمات الصادرة من رئيس مجلس الادارة المنشورة بالوقائع العراقية العدد ٢٨٣٣ في ١٩٨١/٦/٨

حدود الراتب	بدل اشتراك المنتفع الشهرى	بدل اشتراك أفراد العائلة الشهرى
٦٩/٥٠٠ - ٧٥/٥٠٠ دينار	٣٧٠ فلسا	١٨٥ فلسا
٧٦/٥٠٠ - ٨٤/٥٠٠ دينار	٤١٠ فلسا	٢٠٥ فلسا
٨٨/٥٠٠ - ٩٦/٥٠٠ دينار	٤٨٠ فلسا	٢٤٠ فلسا
٩٧/٥٠٠ - ١٠٧/٥٠٠ دينار	٥٤٠ فلسا	٢٧٠ فلسا
١١٢/٥٠٠ - ١٣٠/٥٠٠ دينار	٦٣٠ فلسا	٣١٥ فلسا
١٣٥/٥٠٠ - ١٦٤/٥٠٠ دينار	٧٤٠ فلسا	٣٧٠ فلسا
١٧٠/٥٠٠ - ١٩٩/٥٠٠ دينار	٨٩٠ فلسا	٤٤٥ فلسا
٢٠٤/٥٠٠ - ٢٤٧/٥٠٠ دينار	١/٥٠٠ دينار	٥٢٥ فلسا
٢٥٧/٥٠٠ - ٢٧٧/٥٠٠ دينار	١/٢٥٠ دينار	٦٢٥ فلسا

**المادة السادسة - تشمل الخدمات الطبية**

التي يقدمها الصندوق للمنتفعين مايلي :

١ - معالجة منتفعي الصندوق في المستشفيات الحكومية ومؤسسة مدينة الطب وكذلك المستشفيات الاهلية ( الدرجة الاولى ) .

٢ - يشمل العلاج في مستشفيات الولادة والعمليات الجراحية والاقامة فيها والتحاليل والصور الشعاعية والمعالجة بجميعها والاجهزة الطبية حسب الحاجة .

٣ - فحص وتدارى امراض العيون والانف والاذن والحنجرة ومعالجة الكسور والرضوض وقلع وتركيب الاسنان والعنسات الطبية وتركيبها والادوية والتحاليل والصور الشعاعية والدم وحسب توصية الطبيب المختص .

٤ - مراجعة الاطباء الاختصاصيين فى داخل وخارج المؤسسات الصحية الرسمية بما فى ذلك المركز الطبى والعيادات الاستشارية والتابعة لجامعات القطر ومراجعة الطبيب للمريض فى داره .

٥ - معالجة المنتفع خارج القطر بناء على توصية من اللجنة الطبية المختصة بوزارة الصحة وبموافقة المجلس .

**المادة السابعة - يتحمل الصندوق نفقات**

الخدمات الطبية المشار اليها فى المادة السادسة بنسبة ١٠٠٪ وحسب مايلي :

١ - دفع كافة تكاليف المعالجة فى المستشفيات بما لا يزيد عن المتعارف عليه فى المستشفيات الحكومية الدرجة الاولى .

٢ - تدفع اجور مراجعة الاطباء حسب الاسعار المثبتة من قبل المراكز الطبية والاستشارية فى جامعات القطر حسبما هو محدد من قبل نقابة الاطباء .

٣ - تعتمد التسعيرات الرسمية المقررة لكافة الادوية والاجهزة الطبية والنفقات الاخرى اللازمة للمعالجة .

٤ - للمجلس تشكيل لجنة من عضوين فى الاختصاص مع محاسب الصندوق لتثبيت سعر الخدمات الطبية التى لم تثبت لها اسعار رسمية واضحة .

٥ - لا تزيد التكاليف المدفوعة للمنتفع لجميع الخدمات الطبية اللازمة عن ( -/١٢٠ ) دينار للمنتفع الواحد خلال السنة وله ان يتمتع بما تبقى من استحقاق باقى افراد العائلة على اساس -/١٢٠ دينار لكل منهم فى السنة .

٦ - نفقات المعالجة خارج القطر للمنتفع وبما يزيد عن -/١٠٠٠ دينارا فى السنة اضافة الى ما جاء فى الفقرة (٥) اعلاه .

٧ - يقوم المجلس بتحديد عدد من الاطباء والصيادلة يجرى التعامل مباشرة معهم وتدفع تكاليف المعالجة والادوية مباشرة من محاسب الصندوق . ولا يمنع ذلك مراجعة اطباء آخرين على ان يتم الصرف وفقا للضوابط .

**المادة الثامنة - المجلس :**

( ١ ) يتولى المجلس الاشراف على أعمال الصندوق ووضع السياسة العامة له والبت فى



القضايا التي تحال اليه من قبل هيئة ادارة الصندوق .

(ب) - يتألف المجلس من سبعة أعضاء :

١ - الرئيس ( رئيس المجلس ) وينتخبه مجلس الجامعة من بين أعضائه لمدة سنتين .

٢ - نائب الرئيس ويكون احد عضوين من أعضاء المجلس وينتخبهم لمدة سنتين .

٣ - ممثل عن أعضاء هيئة التدريس ينخبه المجلس .

٤ - ممثل عن الهيئة التدريسية ينتخبه المجلس .

٥ - طبيب اختصاصي من أعضاء الهيئة التدريسية من كلية الطب يختاره رئيس الجامعة .

٦ - ممثل عن الموظفين يختاره رئيس الجامعة .

٧ - مدير حسابات الجامعة .

(ج) تتم اجتماعات المجلس بأغلبية الثلثين وتتخذ القرارات بأغلبية الحاضرين وتكون قراراته خاصة لمصادقة رئيس الجامعة .

#### المادة التاسعة - ١ - ادارة الصندوق :

( أ ) هيئة صندوق الضمان الصحي وتؤلف من بين موظفي الجامعة المنتسبين للصندوق ويعينهم ويحدد اجورهم ومكافآتهم المجلس .

(ب) شعبة الحسابات خاصة بالصندوق يتم تعيين ملاكها من قبل المجلس .

٢ - واجبات الهيئة :

(أ) تدقيق وتأْييد القوائم والوصلات والوصفات التي تقدم من قبل المنتفع والصادرة من المؤسسات الصحية الحكومية والصيديليات لغرض صرفها من قبل شعبة الحسابات في الصندوق .

(ب) اجراء التحقيق الاولي مع المنتفعين الذين يسيؤون استعمال خدمات الصندوق . ويحق للمنتفعين الاعتراض على نتائج التحقيقات لدى السيد رئيس الجامعة .

(ج) دراسة المقترحات والتوصيات التي يقدمها المنتفعون بخصوص اعمال الصندوق واحالتها الى المجلس مع رأى الهيئة .

(د) تعقد الهيئة اجتماعها بما لا يقل عن

ثلثي الاعضاء وتتخذ القرارات بأغلبية الحاضرين وذلك كلما دعت الضرورة الى ذلك على أن تقسم محاضرات اجتماعاتها الى المجلس خلال (١٥) يوما للمصادقة عليها .

(هـ) يجرى تدوين محاضر اجتماعات الهيئة في سجل خاص ترقم صفحاته ويوقع من قبل جميع الاعضاء الحاضرين ويعطى للاجتماعات المذكورة ارقام متسلسلة .

٣ - واجبات شعبة الحسابات :

( أ ) مسك السجلات والبطاقات اللازمة لتنظيم حسابات الصندوق وتسجيل اسماء المنتفعين وتدوين جميع التغيرات العائلية التي تحدث لهم .

(ب) مراقبة تحصيل بدلات الانتساب والاشتراك من المنتفعين وكذلك مساهمات الجامعة وغيرها .

(ج) تنظيم البطاقات والاستمارات ( خاصة بالمنتفعين وعوائلهم ) .

(د) ايداع أموال الصندوق لدى المصارف باسم الصندوق ويتم تدويرها من قبل الاشخاص الذين يخولهم رئيس المجلس .

(هـ) تنظيم ميزانية شهرية لحسابات الصندوق وعرضها على المجلس والهيئة خلال الشهر الذي يلي الشهر الذي تعود اليه الميزانية .

(و) تنظيم تقرير سنوي عن أعمال الصندوق وحساباته واحالته على الهيئة بغية عرضها على المجلس للمصادقة عليه .

(ز) تدوير الرصيد لحسابات الصندوق عند انتهاء السنة المالية الى السنة التالية .

المادة العاشرة - يحال المنتفع الى المؤسسات الطبية الحكومية أو مؤسسة مدينة الطب بموجب استمارة خاصة تنظم بنسختين أو أكثر وتوقع من قبل دائرته أو من يخوله وتتضمن الطلب لمعالجته حسب حدود هذه التعليمات وتقديم القوائم الخاصة بها بعد المعالجة .

المادة الحادية عشرة - تدقق حسابات الصندوق وفق القوانين المرعية .

المادة الثانية عشرة - الحرمان من خدمات الصندوق .

( أ ) يحرم المنتفع من الاستفادة من الصندوق

إذا أساء استعمال خدماته ويكون الحرمان وقتياً وإذا ثبت التماذى من أساءة الاستعمال يكون الحرمان لمدة لا تتجاوز السنة وللهيئة أن تحيل قضيته الى دائرته لاتخاذ الاجراءات الانضباطية وفق القوانين والانظمة المرعية .

(ب) تقدر الهيئة بتأييد من اللجنة الطبية بجامعة الموصل وبطلب خاص لهذا الغرض مدى أساءة استعمال الخدمات عند حصول الشك أو العلم بذلك على أن ترفع توصياتها الى المجلس للمصادقة .

(ج) ترفع الهيئة توصية الحرمان المذكورة فى الفقرة ( ا ) أعلاه الى الرئيس للبت فيهما وإصدار القرار اللازم بشأنها ويكون القرار قطعياً .

#### المادة الثالثة عشرة - الانسحاب وانتهاء

الانتساب :

( ا ) يجوز انسحاب واحد أو أكثر من أفراد العائلة من الصندوق لقاء طلب يقدمه الموظف مرفقاً بالهوية ويعتبر الاشتراك لاغياً من الشهر الذى يلى تاريخ تقديم الطلب ولا يجوز إعادة اشتراكهم مرة أخرى الا بموافقة الهيئة ومصادقة الرئيس وعندئذ يجب عليهم دفع ضعف رسم الانتساب .

(ب) تعتبر علاقة المنتفع وأفراد عائلته من الصندوق بمجرد انفكاكه من الخدمة فى الجامعة باستثناء الوفاة أثناء الخدمة أو الاحالة على

التقاعد لأسباب لا تتعلق بنزاهة وكفاءته وذلك فى حالة رغبته الاستمرار بالانتفاع من خدمات الصندوق على أن يستمر دفع اشتراكه الشهرى وفق راتبه التقاعدى .

(ج) لا تعاد المبالغ التى استوفها الصندوق من رواتب الموظف وأفراد عائلته عند انسحابه أو انفكاكه فى الحالتين ( ا - ب ) المشار اليهما أعلاه .

(د) اذا انقطع المشترك من دفع اشتراكه لأى سبب خارج عن ارادته مدة ستة أشهر ، يعتبر منسحباً من الصندوق .

(هـ) لا يدفع الصندوق نفقات العلاج خارج العراق فى غير الحالات الواردة فى الفقرة (هـ) من المادة السادسة من هذه التعليمات .

#### المادة الرابعة عشرة - للهيئة بموافقة المجلس

أن تتفق مع شركات التأمين لغرض قيامها بالتأمين على المنتفعين بالشروط التى يتفق عليها على أن لا تتعارض مع هذه التعليمات .

#### المادة الخامسة عشرة - للهيئة بعد

استحصال موافقة الرئيس إصدار القرارات المناسبة لتسهيل تطبيق هذه التعليمات .

#### المادة السادسة عشرة - تنفذ هذه التعليمات

اعتباراً من تاريخ نشرها فى الجريدة الرسمية .

رقم ٦٩٤٢

تعليمات صندوق الضمان الصحي لموظفي  
الجامعة التكنولوجية (١)

استنادا الى قرار مجلس الجامعة بجلسته  
السابعة المعقودة في ٢٤-١١-١٩٧٥ وموافقة  
السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي بموجب  
كتاب الوزارة المرقم ٥/س/٣١٨ والمؤرخ في  
١-٢-١٩٧٦ .

اصدرنا التعليمات التالية :

المادة الاولى - يقصد بالتعابير التالية المعاني  
المبينة ازاء كل منها :

١ - الجامعة : الجامعة التكنولوجية .

٢ - المجلس : مجلس ادارة صندوق الضمان  
الصحي لمنتسبي الجامعة التكنولوجية .

٣ - الرئيس : رئيس المجلس .

٤ - المنتفع : جميع منتسبي الجامعة وعوائلهم  
( يقصد بالعائلة جميع الاشخاص المسؤولين عن  
اعالتهم شرعا والمنتسب للصندوق ) .

٥ - السنة المالية : السنة المالية للجامعة  
التكنولوجية .

٦ - الهيئة : هيئة الصندوق .

المادة الثانية - يؤسس صندوق ضمان صحي  
يسمى بـ ( صندوق الضمان الصحي لمنتسبي  
الجامعة التكنولوجية ) لتوفير الخدمات الطبية  
والعلاجية للمنتفعين المسموح لهم بالاشتراك في  
هذا الصندوق .

المادة الثالثة - ١ - يحق لكل منتسب في  
الجامعة التكنولوجية الاشتراك في هذا  
الصندوق .

٢- للمشارك الحق في اشتراك عائلته في الصندوق  
بعد تقديم طلب خاص الى رئيس المجلس  
للموافقة عليه ولهم بعدئذ الاستفادة من خدمات  
الصندوق بعد دفع رسم الانتساب وتسديد بدل  
الاشتراك الشهري .

٣ - يعتبر كل منتفع موافقا على احكام وشروط  
هذه التعليمات بمجرد اشتراكه في الصندوق .

٤ - الاشتراك في الصندوق اختياري لمن  
تنطبق عليه شروط الانتساب .

المادة الرابعة - تتكون ايرادات الصندوق  
ما ياتي :

١ - رسم الانتساب وقدره ( دينار واحد )  
عن كل منتفع .

٢ - بدلات الاشتراك الشهرية من المنتفعين .

٣ - الهبات والتبرعات النقدية والعينية من  
اية جهة كانت .

٤ - الفوائد الناجمة عن استثمار أموال  
الصندوق .

٥ - المبالغ المخصصة في ميزانية الجامعة  
لمعالجة منتسبيها وما يخص من مبالغ في  
ميزانية الجامعة في السنوات القادمة للفرض  
نفسه .

المادة الخامسة - ١ - تستقطع بدلات الاشتراك  
من رواتب منتسبي الجامعة شهريا من قبل دائرة  
الشؤون المالية في الجامعة في قوائم الرواتب وفق  
النسب التالية على أن ترسل بعد ذلك الى ادارة  
الصندوق .

لاراتب الاسمى	بدل اشتراك	بدل اشتراك	المنتسب	الفرد في العائلة
اقل من ٣٠ دينار	٢٥٠ فلسا	١٠٠ فلس		
٣٠ - ٦٩ دينار	٤٠٠ فلسا	١٢٠ فلسا		
٧٠ - ٩٩ دينار	٥٠٠ فلس	١٥٠ فلسا		
١٠٠ فما فوق	٦٠٠ فلس	٢٠٠ فلس		

٢ - اذا كانت زوجة المنتفع من منتسبي  
الجامعة ايضا فيستوفى بدل الاشتراك من كل  
منهما حسب راتبهما .

المادة السادسة - تشمل الخدمات الصحية  
والعلاجية التي يقدمها الصندوق للمنتفعين ما  
يل :



١ - نفقات معالجة منتفعي الصندوق وعوائلهم خارج القطر بحدود مبلغ -/٧٥٠ سبعمائة وخمسين ديناراً لكل حالة مرضية بشرط تعذر المعالجة داخل القطر بتأييد من اللجنة الطبية بوزارة الصحة وموافقة المجلس .

٢ - نفقات معالجة منتفعي الصندوق داخل القطر في جميع المستشفيات الحكومية بما فيها مؤسسة مدينة الطب في الدرجتين الاولى والخاصة وكذلك المستشفيات الاهلية بشرط ان لا يزيد نفقاتها عما هو متعارف عليه في المستشفيات الحكومية ( الدرجة الاولى ) .

٣ - تشمل نفقات العلاج في المستشفيات نفقات الولادة والعمليات الجراحية والاقامة فيها والتحاليل والصور الشعاعية والمعالجة بجميع الاجهزة الطبية حسب الحاجة وكذلك نفقات فحص ونداوى امراض العيون والانف والاذن والحنجرة والكسور والرضوفى وقلع وتركيب الاسنان والعدسات الطبية وتركيبها والادوية والمواد العلاجية الاخرى والدم بايضا من الطبيب المختص .

٤ - نفقات وأجور مراجعة الاطباء الاختصاصيين في خارج المؤسسات الصحية الرسمية بما في ذلك مراجعة المريض في داره وكذلك نفقات الادوية والتحاليل والصور الشعاعية والدم الموصى به من قبلهم على ان لا يتحمل الصندوق ما زاد عن دينارين اذا كان الطبيب المعالج غير اختصاصي وثلاثة دنانير اذا كان الطبيب المعالج اختصاصيا وبشرط ان لا يزيد ما يصرفه الصندوق للمنتفع الواحد عن -/١٠٠ مائة دينار خلال سنة مالية واحدة (١) .

٥ - لا يتحمل الصندوق نفقات المرافسقى للمريض في المستشفيات .

**المادة السابعة - ١ -** يتألف المجلس من :

( ١ ) احد اعضاء مجلس الجامعة ينتخبه المجلس

لمدة سنتين ( رئيسا ) .

( ب ) عضوين من اعضاء مجلس الجامعة ينتخبهما المجلس لمدة سنتين .

( ج ) عضوين من رؤساء الدوائر الادارية ينتخبان لمدة سنتين .

( د ) رئيس دائرة الشؤون المالية ( عضوا دائما ) .

( هـ ) طبيب ترشحه وزارة الصحة او مديرية الصحة المدرسية / قسم الجامعة .

( و ) صيدلي ترشحه وزارة الصحة او مديرية الصحة المدرسية / قسم الجامعة .

( ز ) طبيب اسنان ترشحه وزارة الصحة او مديرية الصحة المدرسية / قسم الجامعة .

٢ - للمجلس ان يستعين بخبرة واستشارة الاطباء الاختصاصيين لقاء اجور مقطوعة بالاتفاق معهم اذا دعت الحاجة الى ذلك .

٣ - يتولى المجلس الاشراف على اعمال الصندوق ووضع السياسة العامة والبت فى القضايا التى تحال اليه من قبل هيئة ادارة الصندوق .

٤ - تتم اجتماعات المجلس بأغلبية الثلثين وتتخذ القرارات بأغلبية الحاضرين .

٥ - يقرر مجلس الجامعة المكافئات والاجور التى تمنح لاعضاء مجلس ادارة الصندوق لقاء عملهم الاضافى .

**المادة الثامنة -** ادارة الصندوق وتتكون من :

١ - هيئة صندوق الضمان الصحى وتؤلف من ثلاثة اعضاء من بين منتسبى الجامعة المنتفعين من الصندوق ويتم انتخابهم وتنسيب اجورهم من قبل المجلس .

٢ - شعبة حسابات خاصة بالصندوق يتم تعيين اعضائها وتنسيب اجورهم من قبل المجلس .

**واجبات الهيئة :**

١ - تدقيق وتأيد القوائم والوصلات والوصفات

التي تقدم من قبل المنتفع لغرض صرفها من قبل  
شعبة حسابات الصندوق .

٢ - تدقيق وتأيد القوائم والوصولات  
والوصفات التي يقدمها المنتفع والخاصة بالمعالجة  
خارج القطر بشرط ان تكون مؤيدة من قبل  
الممثلات العراقية في الخارج لغرض صرفها من  
من قبل شعبة حسابات الصندوق .

٣ - اجراء التحقيق الاول مع المنتفعين الذين  
يسيئون استعمال خدمات الصندوق وتقديم تقرير  
بذلك الى المجلس وللمجلس تشكيل هيئة اخرى  
خاصة لاكمال التحقيق ويحق للمنتفعين الاعتراض  
على نتائج هذه التحقيقات لدى السيد رئيس  
الجامعة .

٤ - دراسة المقترحات والتوصيات التي  
يقدمها المنتفعون بخصوص اعمال الصندوق  
لغرض إحالتها الى المجلس للنظر فيها مشفوعة  
برأى الهيئة .

٥ - تعقد الهيئة اجتماعاتها بحضور ثلثي  
الاعضاء كلما دعت الحاجة الى انعقادها وتتخذ  
القرارات بأغلبية الحاضرين على أن تقدم محاضر  
اجتماعاتها الى المجلس خلال (١٥) يوما للمصادقة  
عليها .

٦ - تدون محاضر اجتماعات الهيئة في  
سجل خاص مرقم الصفحات يوقع عليه من قبل  
جميع الاعضاء الحاضرين على أن تعطى للاجتماعات  
ارقام تسلسلية .

٧ - تعقد اجتماعات الهيئة بعد اوقات الدوام  
الرسى .

### واجبات شعبة الحسابات :

١ - مسك السجلات والبطاقات والاستمارات  
التي تدعو الحاجة لها لغرض تنظيم حسابات  
الصندوق وتسجيل اسماء المنتفعين مع تأشير  
جميع التغييرات العائلية التي قد تحدث في  
المستقبل .

٢ - مراقبة تحصيل بدلات الانتساب  
والاشتراك من المنتفعين وكذلك مساهمات

الجامعة وغيرها من الهبات الاخرى .

٣ - ايداع اموال الصندوق لدى أقرب فرع  
لمصرف الرافدين باسم الصندوق على ان يتم  
تدويرها من قبل الاشخاص الذين يخولهم رئيس  
المجلس .

٤ - تنظيم ميزانية شهرية لحسابات الصندوق  
وعرضها على المجلس والهيئة خلال الشهر الذي  
يلي الشهر الذي تعود اليه الميزانية .

٥ - تنظيم تقرير سنوي عن اعمال الصندوق  
وحساباته واحالته الى الهيئة بغية عرضه على  
المجلس للمصادقة عليه .

٦ - تدوير الرصيد لحساب الصندوق عند  
انتهاء السنة المالية الى السنة التي تليها .

المادة التاسعة - تدقق حسابات الصندوق من  
قبل مدققين قانونيين تقترحهم الهيئة ويعينهم  
المجلس وتقدم نتائج التدقيق والتقارير الى  
المجلس مباشرة .

### المادة العاشرة -

#### الحرمان من خدمات الصندوق :

( أ ) يحرم المنتفع من الاستفادة من الصندوق  
اذا اساء استعمال خدماته ويكون الحرمان وقتيا  
اما اذا ثبت تماديهِ في اساءة الاستعمال فعندئذ  
يكون الحرمان لمدة لا تتجاوز السنة وللهيئة أن  
تحيل قضيته الى دوائره لاتخاذ الاجراءات  
الانضباطية وفق القوانين والانظمة المرعية .

(ب) تقدر الهيئة بتأييد من احدى اللجان  
الطبية في وزارة الصحة وبطلب لهذا الغرض  
مدى اساءة استعمال الخدمات عند حصول شك

أو حصول العلم بذلك على أو ترفع الهيئة  
توصياتها الى المجلس للمصادقة عليها .

(ج) ترفع الهيئة توصيات الحرمان الى الرئيس  
للبت فيها واصدار القرار اللازم بشأنها ويكون  
قرار الرئيس قطعيا .

### المادة العادية عشرة -

#### الانسحاب من الصندوق وانتهاء الانتساب -

١ - يجوز انسحاب المنتفع أو واحد أو أكثر من أفراد العائلة من الصندوق لقاء طلب يتقدم به المنتفع مرفقاً بالهوية ويعتبر الاشتراك لاغياً اعتباراً من الشهر الذي يلي تاريخ تقديم الطلب ولا يجوز إعادة الاشتراك ثانية إلا بموافقة الهيئة ومصادقة الرئيس بعد دفع ضعف رسم الانتساب.

٢ - تعتبر علاقة الموظف وأفراد عائلته المنتفعين مقطوعة من الصندوق بمجرد انتهاء خدمته في الجامعة باستثناء إحالته على التقاعد وذلك في حالة رغبته بالاستمرار والانتفاع من خدمات الصندوق على أن يستمر بتسديد اشتراكاته الشهرية بالنسبة لراتبه التقاعدي .

٣ - لاتعاد المبالغ التي استوفاهما الصندوق من رواتب المنتفع وأفراد عائلته عند انسحابه أو انقطاعه في الحالتين ( ١ ، ٢ ) المشار إليهما في أعلاه .

**المادة الثانية عشرة -** للهيئة وبموافقة المجلس أن تتفق مع شركات التأمين لغرض التأمين على منتسبي الصندوق بالشروط التي يتفق عليها بشرط أن لا تتعارض مع هذه التعليمات .

**المادة الثالثة عشرة -** للهيئة بعد استكمال موافقة الرئيس إصدار القرارات المناسبة لتسهيل تطبيق هذه التعليمات .

**المادة الرابعة عشرة -** نفذ هذه التعليمات من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

رئيس الجامعة التكنولوجية



عدد (٣) لسنة ١٩٧٩

### العطل التراسية والاجازات الاعتيادية لموظف الخدمة الجامعية (١)

استنادا الى احكام المادة (١٧) من قانون الخدمة الجامعية رقم (١٤٢) لسنة ١٩٧٦ المعدل أصدرنا التعليمات الآتية :

#### أولا - العطل السنوية

١ - يستحق موظف الخدمة الجامعية ممن هو على ملاك التدريسيين في الجامعات ومؤسسات المعاهد الفنية اجازة العطلة السنوية البالغة ستين يوما ، وله التمتع بها داخل العراق او خارجه بعد حصول الموافقة اللازمة وصدور الامر بها .

٢ - لرئيس الجامعة ورئيس مؤسسة المعاهد الفنية او من يخولانه ان يدعوا موظف الخدمة الجامعية لاداء بعض الواجبات الرسمية خلال اجازة العطلة السنوية كلا او جزءا ولا يعاد هذا التكليف سنتين متواليتين الا بموافقة الموظف .

٣ - يجوز تعويض موظف الخدمة الجامعية المكلف بمدة ماثلة لمدة التكليف خلال السنة على ان لا تتجاوز مدة الاجازة ثلاثين يوما وعند الضرورة القصوى .

٤ - تدور لموظف الخدمة الجامعية المدة المكلف بها خلال اجازة العطلة السنوية عند عدم تمتعه بها خلال السنة ولا تشمل بالحد الاعلى الوارد في الفقرة ( أ ) من المادة التاسعة من قانون الخدمة الجامعية .

٥ - لموظف الخدمة الجامعية التمتع بعطلة نصف السنة داخل العراق أو خارجه بعد حصول الموافقة وصدور الامر بها ولا تدور لمن لا يتمتع بها .

٦ - يستحق موظف الخدمة الجامعية اجازة العطلة السنوية عند تنسيبه خارج الجامعة او مؤسسة المعاهد الفنية .

٧ - لا يستحق موظف الخدمة الجامعية

المتفرغ علميا اجازة العطلة السنوية لوقوعها ضمن سنة التفرغ .

٨ - لا يستحق موظف الخدمة الجامعية المعار خارج ملاك الحكومة والموفد بزماله والمجاز دراسيا اجازة العطلة السنوية .  
ثانيا - الاجازات الاعتيادية .

١ - يستحق موظف الخدمة الجامعية اجازة اعتيادية براتب تام لمدة عشرة أيام عن كل سنة دراسية بمعدل يوم واحد عن كل شهر دراسي .

٢ - يحتفظ موظف الخدمة الجامعية بالاجازات الاعتيادية التي يتكسبها بموجب قانون الخدمة الجامعية السابق ، وتتراكم له مع الاجازات الاعتيادية التي يكتسبها بموجب قانون الخدمة الجامعية النافذ على ان لا يتجاوز مجموع التراكم منها ثمانين يوما .

٣ - تدور لموظف الخدمة الجامعية اجازته الاعتيادية التي استحقها طبقا لاحكام قانون الخدمة المدنية او اية قوانين او انظمة خدمة أخرى .

٤ - تمنح الاجازة الاعتيادية بناء على طلب تحريري بشرط عدم الاخلال بسير الاعمال والتدريسات في القسم او الفرع المختص على ان لا تزيد على ثلاثين يوما خلال السنة وعند الضرورة القصوى .

٥ - يعامل موظف الخدمة الجامعية تحت التجربة في اكتساب الاجازة الاعتيادية وتمتعه بها معاملة موظف الخدمة الجامعية المثبت .

٦ - تمنح الاجازة الاعتيادية من رئيس الجامعة ورئيس مؤسسة المعاهد الفنية او ممن يخولانه .

٧ - تدور لموظف الخدمة الجامعية المعار خارج ملاك الحكومة والموفد بزماله والمجاز دراسيا والمتفرغ علميا الاجازة الاعتيادية البالغة عشرة أيام عن كل سنة دراسية .

ثالثا - صرف رواتب الاجازات الاعتيادية واجازة العطلة السنوية عند انتهاء الخدمة .

١ - يمنح موظف الخدمة الجامعية ، اذا انتهت خدمته بتنسيق الملاك او بالاحالة على التقاعد ، في غير حالة الفصل ، رواتب اجازة العطلة السنوية البالغة ستين يوما مضافا اليها رواتب ما تراكم له من اجازات اعتيادية حسب استحقاقه منها لحد مائة وعشرين يوما على ان لا يتجاوز مجموع ما يصرف له مائة وثمانين يوما تدفع له سلفا اعتبارا من تاريخ انفكاكه علاوة على الحقوق التقاعدية التي يستحقها بموجب قانون التقاعد المدني اذا وقعت الاحالة على التقاعد خلال السنة الدراسية ، اما اذا وقعت حالته على التقاعد خلال اجازة العطلة السنوية فتصرف له رواتب ما تبقى منها .

٢ - اذا وقعت احالة موظف الخدمة الجامعية على التقاعد خلال السنة الدراسية فتصرف له رواتب اجازة العطلة السنوية كاملة مضافا اليها رواتب ما يستحقه من الاجازات الاعتيادية المتراكمة لحد مائة وعشرين يوما على النحو التالي .

( ا ) اذا بلغ استحقاقه من الاجازات الاعتيادية الحد الاعلى لتراكمها ( ١٢٠ ) يوما فتصرف له رواتبها كاملة اضافة الى رواتب الستين يوما .

( ب ) اذا لم يكن لموظف الخدمة الجامعية

المتقاعد اجازات اعتيادية متراكمة سوى اجازات اعتيادية مكتسبة من خدمته الجامعية فتصرف له رواتبها لحد ثمانين يوما اضافة الى الستين يوما .

٣ - لا تحتسب عطلة نصف السنة من ضمن اجازة العطلة السنوية لاغراض الفقرة ( د ) من المادة التاسعة من قانون الخدمة الجامعية .

٤ - يعامل موظف الخدمة الجامعية المعسار خارج ملاك الحكومة والمتفرغ علميا والموفد بزمالة والمجاز دراسيا وفق احكام الفقرة ( ا ) من ثلثا من هذه التعليمات .

٥ - اذا احيل موظف الخدمة الجامعية على التقاعد وتقاضى رواتب اجازاته الاعتيادية التي يستحقها قانونا ثم اعيد الى الخدمة فتصرف له رواتب ما يستحقه من الاجازات التي اكتسبها بعد اعادته الى الوظيفة عند حالته على التقاعد .

٦ - تعدل الاوامر والاجراءات المتخذة خلافا لهذه التعليمات من تاريخ نفاذ قانون الخدمة الجامعية ولحد تاريخ نفاذها بما يتفق واحكامها .

٧ - تنفذ هذه التعليمات اعتبارا من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

## تعليمات التفرغ العلمي لأعضاء الهيئة التدريسية في مؤسسات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي داخل القطر (١)

استنادا الى المادة الثالثة عشرة من قانون مجلس البحث العلمي رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨٠ وبالاتفاق مع السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي صدرت التعليمات التالية :

١ - يقوم مجلس البحث العلمي بتعميم خططه البحثية بعد اقرارها على مؤسسات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بهدف اطلاع أعضاء الهيئة التدريسية عليها .

٢ - يحق لعضو الهيئة التدريسية في الجامعات العراقية ممن لا تقل مرتبته العلمية عن مرتبة مدرس التفرغ للبحث العلمي داخل القطر اذا كان قد نشر ما لا يقل عن ثلاثة بحوث قيمة في حقل اختصاصه وغير مستتلة من رسالته الجامعية وان يكون قد امضى فترة لا تقل عن سنتين بمرتبة مدرس .

٣ - تقدم طلبات التفرغ العلمي من قبل التدريسيين لغاية ١٢/٣١ من كل عام الى رؤساء الاقسام العلمية في الكليات مشفوعة بخلاصة عن البحث المزمع القيام به وتفاصيل خطة البحث ومتطلباته من أجهزة وغيرها على أن يكون البحث من ضمن البحوث المعتمدة من قبل مجلس البحث العلمي بموجب خططه العلمية أو ان يكون مجلس البحث العلمي قد وافق على اعتماد موضوع البحث .

٤ - تناقش الطلبات مع توصيات رؤساء الاقسام بشأنها في مجلس الكلية المعنية وتحال الطلبات بعد ذلك الى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مشفوعة بتوصية الجامعة المعنية خلال شهر شباط من كل عام وتقوم الوزارة باحالتها الى مجلس البحث العلمي في موعد لا يتجاوز الاول من نيسان من كل عام .

٥ - يبلغ طالب التفرغ العلمي بالموافقة على تفرغه من قبل المجلس في موعد لا يتجاوز الاول من حزيران من كل عام ويباشر مهمته ابتداء من ١ أيلول من كل عام ولمدة سنة تقويمية واحدة بضمنها الاجازات التي يستحقها قانونا

ويحق له التمتع بالاجازات التي يستحقها اقرانه في المجلس .

٦ - عند انتهاء التفرغ العلمي لعضو الهيئة التدريسية يقدم تقريراً نهائياً عن تفرغه خلال شهر واحد من تاريخ انتهاء التفرغ كما يلقي محاضرة عن نتائج بحثه في كل من المجلس والجامعة التي تفرغ منها .

٧ - يعتبر المتفرغ بحكم المنسب طيلة مدة تفرغه ويتفرغ تفرغاً تاماً للبحث العلمي .

٨ - يجوز للمتفرغ ان يتمتع بالتفرغ العلمي خارج القطر بعد انتهاء تفرغه في المجلس على أن يكون مستوفياً لجميع الشروط المنصوص عليها في قانون الخدمة الجامعية رقم ١٤٢ لسنة ١٩٧٦ وتعديلاته .

٩ - يقدم مجلس البحث العلمي تقريراً عن المتفرغ وانتاجه الى رئاسة الجامعة التي ينتمي اليها ويؤخذ هذا التقرير بنظر الاعتبار بالنسبة لتقييمه بشكل عام ويكون اساساً لتقييم العضو بالنسبة لطالبي التفرغ العلمي خارج القطر .

١٠ - عند عدم توفر الاختصاص في مجلس البحث العلمي يمكن للجامعات وبالتنسيق مع المجلس الموافقة على تفرغه في مراكز البحث العلمي في الجامعات أو في إحدى مؤسسات القطاع الاشتراكي ويجوز لوزير التعليم العالي والبحث العلمي اعفاء عضو الهيئة التدريسية الذي لا يتوفر اختصاصه في مجلس البحث العلمي أو في مراكز البحوث التابعة للجامعات من شرط التفرغ العلمي داخل القطر .

١١ - يتقاضى المتفرغ الرواتب والمخصصات التالية :

(أ) رواتبه ومخصصاته التي كان يتقاضاها قبل تفرغه .

(ب) يتحمل المجلس نفقات سكن يحددها رئيس المجلس للمتفرغين في المجلس اذا كان مقر عملهم خارج محافظة بغداد .

١٢ - تعتبر هذه التعليمات نافذة اعتباراً من السنة الدراسية ١٩٨١ - ١٩٨٢ .  
رئيس مجلس البحث العلمي





## قرار رقم ١٠٥٨

باسم الشعب

مجلس قيادة الثورة

استناداً الى احكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت ، وبناء على موافقة رئيس الجمهورية على ما عرضه وزير الخارجية .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣٠ - ٩ - ١٩٧٦ .

اصدار القانون الآتي :

رقم (١٢٢) لسنة ١٩٧٦

قانون

الخدمة الخارجية (١)

الفصل الاول

تعريف

المادة الاولى - يقصد بالتعابير الآتية لاغراض هذا القانون ، المعاني المبينة ازاءها :

- ١ - الوزارة - وزارة الخارجية .
- ٢ - الوزير - وزير الخارجية .
- ٣ - الوكيل - أحد وكلاء الوزارة .
- ٤ - الخدمة الخارجية - العمل في وظائف وزارة الخارجية .
- ٥ - السلك السياسي - مجموعة الوظائف المبينة في المادة الثانية من هذا القانون .
- ٦ - السلك الاداري - مجموعة وظائف وزارة الخارجية ، عدا وظائف السلك السياسي .
- ٧ - مركز الوزارة - دوائر الوزارة في بغداد .
- ٨ - البعثات - السفارات المعتمدة لدى الدول ، والممثلات لدى المنظمات الدولية والاقليمية والقنصليات العامة والقنصليات .
- ٩ - البعثة السياسية - السفارة المعتمدة لدى دولة ، أو المثلية لدى إحدى المنظمات الدولية أو الاقليمية .
- ١٠ - البعثة القنصلية - القنصلية العامة أو القنصلية .
- ١١ - الترفيع - حصول الموظف على راتب أعلى مما يتقاضاه .
- ١٢ - الترقية - حصول الموظف على وظيفة أعلى من وظيفته .
- ١٣ - المجلس - مجلس الشؤون الخارجية .

١٤ - المنتدب - الموظف المنتدب للعمل بوزارة ، أو دائرة أخرى .

١٥ - المنسب - المنسب للعمل بوزارة الخارجية من وزارات ودوائر أخرى .

١٦ - المستشار الفني - المستشار العسكري أو الثقافي أو التجاري أو الصحفي أو العمالي وغيرهم .

١٧ - الملحق الفني - الملحق العسكري أو الثقافي أو التجاري أو الصحفي أو العمالي وغيرهم .

١٨ - رئيس الدائرة - كل رئيس دائرة في مركز الوزارة ، وكل رئيس بعثة ، وكل من يقوم مقام كل منهم عند غيابه .

١٩ - رئيس البعثة - السفير وممثل الجمهورية العراقية لدى منظمة دولية ، أو اقليمية ، والقنصل العام في قنصلية عامة ، والقنصل في قنصلية ، ومن يقوم مقام كل منهم .

٢٠ - موظفو المؤسسات - الموظفون العاملون في المراكز والمكاتب التجارية والاعلامية والثقافية والخطوط الجوية العراقية ووكالة الانباء العراقية وموظفو مصرف الرافدين في الخارج وغيرها .

٢١ - القائم بالاعمال - هو الموظف السياسي الذي لا تقل درجته عن الدرجة الثانية من درجات السلك السياسي ، ويقوم مقام رئيس البعثة .

٢٢ - القائم بالاعمال المؤقت - هو الموظف السياسي الذي لا تقل درجته عن الدرجة الثالثة من درجات السلك السياسي ، ويقوم مقام رئيس البعثة عند تغيبه من منطقة عمله أو تغذر ممارسته لواجبات وظيفته لاي سبب كان .

٢٣ - التسمية - منح موظف سياسي عنوان وظيفة أعلى من عنوان وظيفته ، دون مس بوظيفته أو راتبه الاصل .

٢٤ - التسلسل - تحديد مركز الموظف ، بالنسبة للموظفين الآخرين في السلك السياسي أو في السلك الاداري ، من حيث الدرجة وعنوان الوظيفة والراتب .

## الفصل الثاني

وظائف السلك السياسي والقنصل

المادة الثانية - تكون وظائف السلك السياسي والقنصلي ، كما يلي :

الوظيفة	في مركز الوزارة	في البعثة	الدرجة	الراتب بالدينار
سفير	وكيل وزارة سفير رئيس دائرة	سفير	خاصة	٢٢٠ - ١٦٠
وزير مفوض	معاون رئيس دائرة	وزير مفوض / قنصل عام		١٨٠ - ١٢٠
مستشار	مدير قسم	مستشار / قنصل عام		١٥٠ - ١٠٠
سكرتير أول	مدير شعبة	سكرتير أول / قنصل أول		١٥٠ - ٧٠
سكرتير ثان	مدير شعبة سكرتير ثان	سكرتير ثان / قنصل ثان		١٢٥ - ٥٠
سكرتير ثالث	مدير وحدة سكرتير ثالث	سكرتير ثالث / قنصل ثالث		٩٥ - ٣٦
ملحق	ملحق	ملحق / نائب قنصل		٦٥ - ٢٨

### الفصل الثالث

#### التعيين في وظائف الخدمة الخارجية

اولا - التعيين في السلك السياسي :

#### المادة الثالثة - يكون التعيين في السلك

السياسي لأول مرة ، بعنوان ملحق بقرار من الوزير ممن تتوفر فيهم شروط المادة الرابعة من هذا القانون ، وبالراتب الذي يستحقه قانونا .

المادة الرابعة - اولاً - يشترط في المرشح للتعيين لأول مرة في السلك السياسي ، إضافة الى توفر شروط التوظيف الاخرى المنصوص عليها في قانون الخدمة المدنية ما يلي :

( ا ) ان يكون المرشح مواطناً عراقياً بالولادة ومن ابوين عراقيين بالولادة ، ويعتبر المواطن العربي الذي يحمل جنسية احدى الاقطار العربية - وضمن ذات الشروط في حكم العراقي .

( ب ) ان يكون حاصلاً على شهادة بكالوريوس أو ما يعادلها ، وذات علاقة بالخدمة الخارجية .

( ج ) ان لا يكون متزوجاً بأجنبية أو بمن اكتسبت الجنسية العراقية ، ويستثنى من ذلك المتزوجون بأحدى رعايا الاقطار العربية اللائى لم يكتسبن جنسية تلك الاقطار بالتجنس .

( د ) أن يكون قد اكمل الخدمة العسكرية ، أو أعفى ، أو أجل منها .

( هـ ) ان يحصل على شهادة معهد الخدمة الخارجية .

ثانياً - يقسم الموظف السياسي المعين قبل مباشرته اليمين القانونية التالى نصها امام وزير الخارجية :

« أقسم بالله العظيم وبشرفى وبمعتقدى ، ان التزم بدستور وقوانين الجمهورية العراقية ، وان أسعى جاهداً لخدمة ورعاية مصالحها والاعلاء من شأن سمعتها ، وان أعمل بكل تفان وأخلاص فى أداء الواجبات الموكولة الى لتحقيق اهداف الشعب » .

المادة الخامسة - يجوز ان يعين فى السلك السياسى حامل شهادة الدكتوراه أو الماستر ، أو ما يعادلها من جامعة ذات اعتبار فى فروع لها علاقة بالخدمة الخارجية ، على ان لا تتجاوز وظيفته السكرتير الثانى ، مع مراعاة الشروط الواردة فى المادة الرابعة ، باستثناء الشرط الوارد فى البند ( هـ ) من الفقرة ( اولا ) الذى يستعاض عنه بمقابلة شخصية تجريها لجنة الخدمة الخارجية .

المادة السادسة - تحدد بتعليمات الفروع التى لها علاقة بالخدمة الخارجية ، لاغراض هذا القانون .

ثانياً - التعيين فى السلك الادارى ونقل الخدمات اليه :

المادة السابعة - يشترط للتعيين فى السلك الادارى أو لنقل الخدمات اليه ، بقرار من الوزير ، ما يلى :



أولاً - أن تتوفر فيه الشروط الواردة في البنود ( ١ ، ج ، د ، هـ ) من الفقرة ( أولاً ) من المادة الرابعة من هذا القانون .

ثانياً - أن يكون حاصلاً على شهادة بكالوريوس أو ما يعادلها على الأقل ، لمن كانت وظيفته معاون ملاحظ أو ما يعادلها ، وفيما عدا ذلك أن يكون حاملاً شهادة الدراسة الثانوية أو ما يعادلها على الأقل .

ثالثاً - أن تتأيد صلاحيته بمقابلة شخصية أمام لجنة الخدمة الخارجية .

رابعاً - أن لا يتجاوز راتبه ( ٥٠ ) ديناراً شهرياً .

**المادة الثامنة -** يجوز أن يعين في السلك الإداري من نجح في معهد الخدمة الخارجية ولم يحصل على معدل الدرجات الذي يؤهله للتعين في السلك السياسي .

**المادة التاسعة -** أولاً - للوزير دون الرجوع إلى مجلس الخدمة العامة ، أن يعين في السلك الإداري من تمس الحاجة لهم من الموظفين الفنيين دون التقيد بشرط الشهادة الوارد في الفقرة ( ثانياً ) من المادة السابعة من هذا القانون .

ثانياً - تحدد الوظائف الفنية لأغراض هذه المادة بتعليمات يصدرها الوزير بناءً على اقتراح مجلس الشؤون الخارجية ، وتشر في الجريدة الرسمية .

ثالثاً - تعيين الموظف الإداري في السلك السياسي .

**المادة العاشرة -** يجوز تعيين الموظف الإداري ، بما يعادل درجته من السلك السياسي ، بشرط : -

أولاً - أن تتوفر فيه الشروط الواردة في المادة الرابعة من هذا القانون ، عدا الشرط المنصوص عليه في البند ( هـ ) من الفقرة ( أولاً ) منها .

ثانياً - أن يجتاز بنجاح دورة معهد الخدمة الخارجية .

ثالثاً - أن لا يتجاوز راتبه ( ٥٦ ) ديناراً شهرياً .

## الفصل الرابع

### تعيين السفير

**المادة الحادية عشرة -** أولاً - يعين السفير

بمرسوم جمهوري ، بناءً على اقتراح وزير الخارجية .

ثانياً - يجوز عند اقتضاء الحاجة بأقتراح من الوزير وبمرسوم جمهوري ، تعيين الوزير المفوض أو المستشار ، سفيراً في الحد الأدنى من الدرجة الخاصة ، أو براتبه أيهما أفضل .

ثالثاً - تحسب للوزير المفوض الذي يعين سفيراً براتبه بموجب الفقرة أعلاه المدة المقضية بدرجة الأخرى ، لغرض الترفيع للدرجة التالية فقط .

**المادة الثانية عشرة -** يقسم السفير أمام رئيس الجمهورية ، وبحضور وزير الخارجية اليمين القانونية التالية نصها : -

(( أقسم بالله العظيم وبشرقي وبمعتقدتي ، أن التزم بمسئورتي الجمهورية العراقية وقوانينها ، وأن أسهر على استقلالها وسلامتها ووحدتها وأراضيها والأعلاء من شأن مصالحها وسمعتها والحفاظ على مصالح الشعب وأهدافه وأن أعمل بكل تفان وأخلاص لخدمته )) .

## الفصل الخامس

### التثبيت

**المادة الثالثة عشرة -** يتم تثبيت الموظف المعين لأول مرة في الخدمة الخارجية ، عدا من عين سفيراً بعد مضي سنة كاملة في خدمة فعلية ، على أن تتوفر فيه الشروط التالية : -

أولاً - أن يحصل على تقرير الكفاءة للتثبيت الذي يقدمه عنه رئيسه المباشر ، ويحدد شكل هذا التقرير ، بتعليمات يصدرها الوزير .

ثانياً - أن يجتاز الموظف بنجاح امتحان معهد الخدمة الخارجية المتعلق بالسلك الذي عين فيه .

**المادة الرابعة عشرة -** عند عدم تحقق أحد أو كلا الشرطين الواردين في المادة الثالثة عشرة ، تعدد فترة تجربة الموظف لسنة أخرى يثبت بعدها عند تحقق الشرطين المذكورين ، وفي حالة عدم توفرهما ، ينقل الموظف إلى وزارة أو دائرة أخرى .

## الفصل السادس

### الترفيع والترقية

**المادة الخامسة عشرة -** يجوز ترفيع السفير بمرسوم جمهوري ، بناءً على اقتراح وزير الخارجية من حد إلى آخر في الدرجة الخاصة ، بعد قضائه ثلاث سنوات في كل حد .

خدمة لمدة معينة ، وتحدد المناطق ومدد الخدمة فيها بنظام .

**المادة الثانية والعشرين -** للوزير ان ينقل الموظف دون التقيد بأحكام المادتين المتقدمتين في الاحوال التالية :-

اولا - حالة المرض الذي يحول دون استمرار الموظف في العمل .

ثانيا - عند معاقبة الموظف بعقوبة انضباطية تجعل استمراره في العمل يتعارض ومصلحة البعثة .

ثالثا - اذا كان بقاء الموظف في البعثة يتعارض والاعتبارات الامنية ، او أصبح وجوده فيها مضرا بالمصلحة العامة .

**المادة الثالثة والعشرون -** يجوز استثناء السفراء من احكام المادتين العشرين والحادية والعشرين من هذا القانون .

### الفصل الثامن

#### الايفاد والاستقدام وحمل البريد السياسي

**المادة الرابعة والعشرون -** لوزير الخارجية ، اذا اقتضت المصلحة العامة ان يوفد الموظف من مركز الوزارة الى الخارج ، او من محل الى آخر في الخارج لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر ، ويجوز تمديدھا لمدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر أخرى ، كحد اقصى .

**المادة الخامسة والعشرون -** لرئيس البعثة، اذا اقتضت المصلحة العامة ان يوفد الموظف في الخارج من البعثة ، الى محل آخر أو محلات أخرى ضمن منطقة اعمال البعثة لمدة لا تتجاوز الاسبوعين .

**المادة السادسة والعشرون -** اذا قرر الوزير، ان المهمة الموفد اليها الموظف ذات طبيعة سياسية فعليه ان يستحصل موافقة رئاسة ديوان الجمهورية على الايفاد ، وعند ذلك يتقاضى الموظف مخصصات الايفاد السياسي .

**المادة السابعة والعشرون -** للوزير لغرض الدراسة والتدريب وزيادة خبرة موظفي السلك السياسي ، ايفاد الموظف السياسي الى الخارج للالتحاق بأحدى المعاهد أو الكليات أو المؤسسات لحضور دورة تدريبية أو ندوة أو حلقة تدريبية للتدريب أو دراسة الموضوعات ذات العلاقة المباشرة بالخدمة السياسية .

**المادة السادسة عشرة -** يشترط لترقية وترقية موظفي الخدمة الخارجية ، عدا شاغلي الدرجات الخاصة ، ان تكون خدماتهم مرضية بتأييد من الرئيس المباشر في تقرير الكفاءة للترقية والترقية المشوار اليه في المادة ( ١٣ - أولا ) من هذا القانون .

**المادة السابعة عشرة -** للوزير ترقية موظف الخدمة الخارجية ، بناء على توصية من لجنة الخدمة الخارجية ، على ان يراعى ما يلي :-

اولا - ان يكون الموظف قد نال على الاقل راتب الحد الادنى لراتب الوظيفة المراد ترقيته اليها .

ثانيا - يشترط لترقية الموظف السياسي الى الوظيفة التي تلى وظيفته وحتى وظيفة سكرتير اول النجاح في الامتحان الذي يجريه معهد الخدمة الخارجية .

ثالثا - يشترط لترقية الموظف الاداري الى الوظيفة التي تلى وظيفته ابتداء من الوظائف التي يبدأ راتبها بالحد الادنى للدرجة السادسة حتى الوظيفة التي يبدأ راتبها بالحد الادنى للدرجة الثالثة النجاح في الامتحان الذي يجريه معهد الخدمة الخارجية ، مع شرط توفر العلاقة بين وظيفته الحالية والوظيفة التي سوف يرقى اليها .

**المادة الثامنة عشرة -** تحسب للموظف المراد ترقيته مدة خدمته في درجته الحالية ، فاذا كانت مساوية للمدة المسترطة للترقية الى الدرجة التالية ، فيقتضى ترفيعه أولا حسب القوانين المرعية ، ومن ثم يرقى وفق احكام هذا القانون .

**المادة التاسعة عشرة -** ليس في هذا القانون ما يمنع من ترفيع الموظف من حيث الراتب دون ترقيته الى عنوان الوظيفة التالية للوظيفة التي يشغلها .

### الفصل السابع

#### النقل

**المادة العشرون -** يعمل الموظف عند اول تعيينه في الخدمة الخارجية أو نقله اليها في مركز الوزارة مدة لا تقل عن سنتين قبل نقله للعمل في البعثات .

**المادة الحادية والعشرون -** ينقل الموظف المعين في البعثات من منطقة لاخرى من مناطق الخدمة الخارجية ، ومنها الى مركز الوزارة بعد



**المادة الثامنة والعشرون -** للوزير ان يستقدم اياً من موظفي البعثة من الخارج الى العراق لأمور رسمية لمدة لا تزيد على ثلاثين يوماً ، ويجوز اذا اقتضت المصلحة العامة تمديد مدة الاستقدام مرة واحدة فقط لمدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً أخرى ، كحد أقصى .

**المادة التاسعة والعشرون -** يجوز استقدام موظف البعثة الى العراق للتحقيق او للمثول أمام لجنة الخدمة الخارجية أو مجلس الخدمة العامة أو لجنة الانضباط أو أي سلطة قضائية أو إدارية ، وذلك لمدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً أخرى ، ويجوز تمديد ما مرة واحدة فقط لمدة لا تزيد عن ثلاثين يوماً أخرى كحد أقصى .

**المادة الثلاثون -** للوزير ايفاد الموظف لحمل البريد السياسي من مركز الوزارة الى البعثات في الخارج ، أو من بعثة الى أخرى أو منها الى مركز الوزارة ، على الا تزيد مدة الايفاد من المركز الى البعثات ، أو من بعثة الى أخرى على عشرة أيام .

## الفصل التاسع

### الشؤون المالية

**المادة الحادية والثلاثون -** أولاً - يمنح موظفو الخدمة الخارجية أو مستخدموها أو عمال الوزارة ، بموجب نظام المخصصات والنفقات والاجور التالية : -

- ( أ ) مخصصات الخدمة الخارجية .
- ( ب ) المخصصات المحلية .
- ( ج ) نفقات الاسكان .
- ( د ) نفقات التمثيل .
- ( هـ ) نفقات العلاج الطبي .
- ( و ) مخصصات النقل .
- ( ز ) أجور السفر بالاجازة .
- ( ح ) مخصصات الايفاد والاستقدام وحمل البريد السياسي .
- ( ط ) نفقات الدفن او نقل الجثمان .

ثانياً - فيما يتعلق بالمخصصات والنفقات ، تسرى على العامل العراقي الذي يعمل في البعثات العراقية في الخارج والمحققات التابعة لها ، ما يسرى على المستخدم العراقي الذي يعمل في الخارج من احكام قانونية تتعلق بالمخصصات والنفقات ، ذلك مدة بقائه مرتبطاً بوظيفته في الخارج ، ولا تعتبر هذه المخصصات ملحقة بأجره ، ولا متممة له .

ثالثاً - للوزير ، بموافقة رئيس الجمهورية ، بناء على اقتراح من مجلس الشؤون الخارجية ، تعديل نسب مخصصات الخدمة الخارجية والمحلية المذكورة في الفقرة ( أولاً ) من هذه المادة في ضوء احصائيات الأمم المتحدة الخاصة بتكاليف المعيشة ، على ان يراعى في تقدير هذه المخصصات في المستقبل الفرق بين طبيعة العمل السياسي والعمل الإداري .

رابعاً - يسلف الموظف والمستخدم والعامل كلما نقل ، وبناء على طلبه سلفة نقل تعادل ثلاثة رواتب اسمية للاعزب ، واربعة لسواه ، ولهم قبض السلفة في المحل المنقول منه او اليه، وتسترجع منهم بما لا يتجاوز الاثنى عشر قسطاً شهرياً اعتباراً من الراتب الثالث بعد المباشرة في الوظيفة أو العمل المنقول اليه .

## الفصل العاشر

### المتابعة

**المادة الثانية والثلاثون -** يؤلف وزير الخارجية هيئة اوهيئات متابعة للقيام بالوظائف المنصوص عليها في المادة الرابعة والثلاثين من هذا القانون ، ويكون الوزير المرجع الاعلى لها .

**المادة الثالثة والثلاثون -** تتألف هيئة المتابعة برئاسة أحد أعضاء لجنة المتابعة ، وعضوية موظف سياسي لا تقل درجته عن مستشار ، وموظف إداري لا تقل درجته عن مدير .

**المادة الرابعة والثلاثون -** أولاً - تكون وظائف هيئة المتابعة تفتيش البعثات السياسية والقنصلية في الخارج وقيامها بواجباتها وسير الاعمال فيها من كافة الوجوه، بما في ذلك الناحية المالية .

ثانياً - تتناول المتابعة الاطلاع على جميع الاوراق والمراسلات والسجلات المتعلقة بالاعمال وجرد الاثاث وموجودات مكاتب البعثات ودور السكن الرسمية .

**المادة الخامسة والثلاثون -** على البعثة ابداء كافة التسهيلات لهيئة المتابعة لتمكينها من انجاز مهمتها بأقصر وقت ممكن .

**المادة السادسة والثلاثون -** تجري المتابعة في البعثات بصورة دورية مرة واحدة كل سنتين على الاقل .

**المادة السابعة والثلاثون -** أولاً - لهيئة المتابعة سحب يد أي موظف من موظفي البعثات، عدا رؤسائها ممن هم بدرجة سفير ، وذلك في الحالات الآتية : -



- ( أ ) ثبوت عدم قيام الموظف بوظائف البعثة أو الواجبات المترتبة عليه قانونا .
- ( ب ) امتناع الموظف عن اعطاء الاجوبة او تقديم القيود الرسمية والسجلات والمراسلات المتعلقة باعماله ، مما يخل اخلاxa خطيرا بقيام هيئة المتابعة بالواجبات المناطة بها .
- ( ج ) وجود نقص في محتويات الصناديق والمكاتب ودور السكن الرسمية .
- ( د ) ظهور اختلاس وتصرفات سيئة في المعاملات .

ثانيا - على هيئة المتابعة عند سحبها يد الموظف ، ان تخبر فورا بذلك لجنة الخدمة الخارجية التي عليها ان ترفع توصيتها في الموضوع بأسرع وقت ممكن الى الوزير ، ويكون قرار الوزير قطعيا .

ثالثا - اذا كان الموظف المراد سحب يده رئيس بعثة بدرجة سفير ، فلهيئة المتابعة ان تقترح سحب يده على لجنة الخدمة الخارجية التي ترفع توصيتها الى الوزير ليتخذ القرار المناسب في هذا الشأن ، مع مراعاة احكام المادة الحادية والخمسين من هذا القانون .

**المادة الثامنة والثلاثون -** تعتبر تقارير هيئة المتابعة المتعلقة باداء موظف البعثة لواجباته المؤيدة من قبل مجلس الشؤون الخارجية والوزير دليلا عليه لدى لجان الانضباط او مجلس الانضباط العام ، ما لم يثبت خلاف ذلك .

## الفصل الحادى عشر

### التسمية والتسلسل

**المادة التاسعة والثلاثون -** اذا اقتضت المصلحة العامة ومتطلبات العمل ، للوزير وبموافقة رئيس الجمهورية تسمية الموظف الذى لا تقل وظيفته عن مستشار سفيرا للعمل في الخارج دون مس بدرجة وراتبه الاسمى .

**المادة الاربعون -** يسمى الموظفون السياسيون العاملون في الممثلات العراقية الدائمة لدى المنظمات الدولية بوظيفة اسمية واحدة اعلى من وظائفهم حتى وظيفة وزير مفوض دون مس بدرجاتهم ورواتبهم الاسمية .

**المادة الحادية والاربعون -** للوزير لفرض التسلسل ، اذا اقتضت المصلحة العامة تسمية الموظف السياسى فى البعثة بوظيفته اسمية واحدة

اعلى من وظيفته دون مس بدرجته وراتبه الاسمى .

**المادة الثانية والاربعون -** يحدد التسلسل بين الموظفين حسب الوظيفة ثم الراتب وتاريخ الحصول على الوظيفة الاخيرة ، فمدة عمله فى الخدمة الخارجية .

**المادة الثالثة والاربعون -** يقدم موظفو البعثة الى وزارة خارجية الدولة المعتمدين لديها حسب التسلسل التالى : -

اولا - رئيس البعثة .

ثانيا - الموظف السياسى الذى يلى رئيس البعثة من حيث التسلسل ، ويقوم باعمال البعثة عند غيابه .

ثالثا - الملحق العسكرى والملحق الجوى .

رابعا - موظفوا البعثة الآخرون من السلك السياسى حسب التسلسل المحدد فى المادة الثانية والاربعين .

**المادة الرابعة والاربعون -** للوزير تسمية الموظف السياسى من سكرتير اول فما فوق بوظيفة اسمية واحدة اعلى حتى وظيفة وزير مفوض دون مس بدرجته وراتبه الاسمى ، وذلك لفرض تمثيل الجمهورية العراقية فى مهمة رسمية او حضور اجتماع او مؤتمر دولى ، على ان تقتصر التسمية على تلك المهام .

## الفصل الثانى عشر

### القائم بالاعمال

**المادة الخامسة والاربعون -** اولا - لا يجوز ان تعهد اعمال البعثة عند غياب رئيسها او شغور وظيفته ، الا لا قدم موظف سياسى فى البعثة ، واذا خلت البعثة من الموظفين السياسيين ، فيجوز ان تعهد شؤونها الادارية لا قدم موظف ادارى لمدة موقته لا تتجاوز ثلاثة اشهر ، وفى هذه الحالة للوزير ان يوفد موظفا سياسيا من الديوان او من الخارج للقيام باعمال تلك البعثة ، ريثما يتم تعيين رئيس لها .

ثانيا - لا يجوز تعيين الموظف السياسى قائما بالاعمال ، اذا كانت درجته تقل عن الدرجة الثانية .

ثالثا - يجوز عند الحاجة ان يقوم الموظف السياسى الذى يلى رئيس البعثة من حيث القدم بوظيفة قائم باعمال موقت ، على الا تقل درجة الموظف عن الدرجة الثالثة .

### الفصل الثالث عشر

#### تعيين المستشارين والملحقين الفنيين

**المادة السادسة والاربعون -** أولا - يجوز تعيين مستشارين وملحقين فنيين عسكريين وتجاريين وصحفيين وصحيين وعمالين وثقافيين وغيرهم ومعاونين لهم في الخارج ، من قبل وزاراتهم محسوبين على ملاكاتها ، بعد التأكد من توفر الشروط التالية في كل منهم :-

( أ ) ان يكون المرشح مواطنا عراقيا بالولادة ومن ابوين عراقيين بالولادة ، ويعتبر المواطن العربي الذي يحمل جنسية أحد الاقطار العربية - وضمن ذات الشروط - في حكم العراقي .

( ب ) ان لا يقل درجته عن الدرجة الرابعة .

( ج ) ان يكون حاصلا على شهادة البكالوريوس أو ما يعادلها .

( د ) ان يتقن إحدى اللغتين الانكليزية أو الفرنسية أو لغة البلد الذي سيعين فيه .

( هـ ) ان لا يكون متزوجا بأجنبية أو بمن اكتسبت الجنسية العراقية ، ويستثنى من ذلك المتزوجون بأحدى رعايا الاقطار العربية اللائي لم يكنسبن جنسية تلك الاقطار بالتجنس .

( و ) ان يجتاز مقابلة شخصية امام لجنة الخدمة الخارجية .

ثانيا - لوزير الخارجية اعتبار المعيينين ، وفق الفقرة ( أولا ) من هذه المادة من السلك السياسي مدة اشغالهم تلك الوظائف .

ثالثا - يكون تعيين المستشارين والملحقين الفنيين ومعاونيهم والموظفين الاداريين والعمال التابعين لهم ، بموافقة وزير الخارجية ، ويستثنى من ذلك المستشارون والملحقون العسكريون والموظفون الاداريون والعمال التابعون لهم ، اذ يكتفى بأخبار وزير الخارجية فقط .

رابعا - للوزير المختص ، بعد موافقة وزير الخارجية تعيين مستشارين وملحقين أو معاوني ملحقين صحفيين من رعايا الدول العربية دون التقيد بالشروط المذكور في الفقرة ( أولا - أ ) من هذه المادة .

خامسا - يجوز تعيين موظفين في دوائر المستشارين والملحقين المذكورين في هذه المادة محسوبين على ملاكات وزاراتهم ، بموافقة وزير

الخارجية . وله اعتبارهم من السلك الاداري مدة اشغالهم تلك الوظائف ، بشرط أن تتوفر في كل منهم الشروط الواردة في البندين ( أ - د ) من هذه المادة .

سادسا - لوزير الخارجية ، اذا اقتضت المصلحة العامة ان يقرر سحب صفة السلك السياسي أو السلك الاداري التي منحها للمستشارين والملحقين ومعاونيهم وموظفيهم في البعثة ، ويتحتم عند ذلك نقل من سحبت صفته من البعثة في الخارج .

سابعا - يرتبط المستشارون الفنيون والملحقون الفنيون ومعاونوهم والموظفون والمستخدمون والعمال المعينون لديهم وموظفو المؤسسات برئيس البعثة اداليا ، ويكونون تابعين لاشراقه ، كسائر اعضاء البعثة .

ثمنا - يلتزم الموظفون المذكورون في الفقرة المتقدمة مدة اشتغالهم في الخارج بواجبات موظفي الخدمة الخارجية .

تاسعا - لا يحق للموظفين المذكورين في هذه المادة ترك مقر عملهم ، سواء لاشغال رسمية أو خاصة، الا بعد استئذان رئيس البعثة وموافقة الرسمية .

عاشرا - يتقاضى الموظفون والمستخدمون والعمال المذكورون في هذه المادة ، المخصصات والتفقات والاجور المنصوص عليها في المادة الحادية والثلاثين من هذا القانون .

### الفصل الرابع عشر

#### تعيين الممثلين لدى المنظمات الدولية والاقليمية

**المادة السابعة والاربعون -** أولا - يعين ممثلو الجمهورية العراقية لدى المنظمات الدولية والاقليمية من موظفي السلك السياسي .

ثانيا - اذا كانت المنظمة واعمالها ذات طبيعة فنية أو مهنية ، كالكالات المتخصصة للامم المتحدة وغيرها ، فيجوز تعيين من يمثل الجمهورية العراقية فيها من غير موظفي السلك السياسي ، بشرط أن يكون من يعين من الفنيين ذوي الاختصاص من موظفي الوزارات والدوائر الاخرى ذات الاعمال والاختصاص المماثل لطبيعة واختصاص تلك المنظمات واعمالها . وان يكون التعيين بموافقة وزير الخارجية ، بعد تأكده من توفر الشروط التالية في المرشح وبقائه محسوباً على وزارته أو دائرته :-



## الفصل السادس عشر

## معهد الخدمة الخارجية

**المادة التاسعة والاربعون -** يؤسس في وزارة الخارجية معهد علمي يسمى ( معهد الخدمة الخارجية ) ، وتنظم أحكام هذا المعهد بنظام .

## الفصل السابع عشر

## احكام انضباطية

**المادة الخمسون -** يخضع موظف الخدمة الخارجية لاحكام قانون انضباط موظفي الدولة، مع مراعاة احكام المواد الثانية والخمسين حتى السابعة والخمسين من هذا القانون .

**المادة الحادية والخمسون -** أولا - تقوم بالتحقيق في التهمة الموجهة الى السفير ، عن افعال ماسة بأمن الدولة لجنة وزارية خاصة يؤلفها رئيس الجمهورية ، باقتراح من وزير الخارجية ، وتكون برئاسته ، وعضوية وزير العدل والمالية ، وتتمتع اللجنة المذكورة بصلاحيات اللجنة الانضباطية او مجلس الانضباط العام .

ثانيا - على اللجنة المشار اليها في الفقرة ( أولا ) من هذه المادة ، ان ترفع قرارها الى رئاسة الجمهورية وتبلغه الى السفير المحال عليها . والسفير المذكور خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغه بالقرار ، الاعتراض عليه لدى رئاسة الجمهورية التي لها ان تقر بعد تقديم الاعتراض ، او بعد مرور مدة الثلاثين يوما المذكورة تصديق القرار او نقضه او تعديله ، ويكون قرارها قطعيا .

ثالثا - اذا كانت التهم الموجهة الى السفير عن غير ما ذكر في الفقرة ( أولا ) من هذه المادة، فيتولى التحقيق فيها لجنة تؤلف بقرار من الوزير برئاسة أحد وكلاء الوزارة ، وعضوية سفيرين آخرين ، وتتمتع اللجنة المذكورة بصلاحيات اللجنة الانضباطية او مجلس الانضباط العام .

رابعا - على اللجنة المشار اليها في الفقرة ( ثالثا ) من هذه المادة ، ان تبلغ قرارها للوزير والى السفير المحال عليها . والسفير المذكور خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغه بالقرار الاعتراض عليه لدى الوزير . وعلى الوزير رفع التوصية اللازمة حول القرار ، الى رئاسة الجمهورية بعد تقديم الاعتراض ، او بعد مرور مدة الثلاثين يوما المذكورة ، ولرئاسة الجمهورية اعتماد

( ١ ) ان يكون المرشح مواطنا عراقيا بالولادة ومن ابوين عراقيين بالولادة ، ويعتبر المواطن العربي الذي يحمل جنسية أحد الاقطار العربية - وضمن ذات الشروط - في حكم العراقي .

(ب) ان لا يكون متزوجا بأجنبية ، او بمن اكتسبت الجنسية العراقية ، ويستثنى من ذلك المتزوجون بأحدى رعايا الاقطار العربية اللائي لم يكتسبن جنسية تلك الاقطار بالتجنس .

(ج) ان لا تقل درجته عن الدرجة الثالثة من درجات الخدمة المدنية .

(د) ان يتقن إحدى اللغات الرسمية للامم المتحدة ، اضافة الى اللغة العربية .

(هـ) ان يكون حاصلا على شهادة البكالوريوس او ما يعادلها .

ثالثا - لوزير الخارجية اعتبار من يعين بموجب الفقرة ( ثانيا ) من هذه المادة من السلك السياسي مدة تعيينه لدى تلك المنظمات ، وله لغرض التسلسل تسميته بأحدى وظائف السلك السياسي المذكورة في المادة الثانية من هذا القانون ، وبشرط عدم المساس بدرجته وراتبه الاسمي .

رابعا - اذا اقتضى تعيين معاونين او موظفين للممثل المعين بموجب الفقرة ( ثانيا ) من هذه المادة ، تراعى الشروط الواردة فيها بشأن تعيينهم .

خامسا - يتقاضى الموظفون المعينون بموجب هذه المادة المخصصات والنفقات والاجور المنصوص عليها في المادة الحادية والثلاثين من هذا القانون .

## الفصل الخامس عشر

## مجلس الشؤون الخارجية

**المادة الثامنة والاربعون -** أولا - يؤلف في الوزارة مجلس يسمى ( مجلس الشؤون الخارجية ) ، يكون برئاسة الوزير ، وعضوية وكلاء الوزارة ورؤساء دوائر مركزها ، وترتبط به اللجنة الاستشارية ولجنة الخدمة الخارجية ولجنة المتابعة .

ثانيا - تحدد واجبات المجلس المذكور وصلاحياته وعضوية اللجان المرتبطة به وواجباتها بنظام .



توصية الوزير أو نقضها أو تعديلها ، ويكون قرارها قطعياً .

**المادة الثانية والخمسون -** أولاً - إذا ثبت بنتيجة التحقيق ، أن السفير غير صالح للخدمة في السلك السياسي ، أو أن استمراره فيه يضر بالمصلحة العامة ، على الوزير أن يرفع إلى رئيس الجمهورية تقريراً مفصلاً يطلب فيه إنهاء خدمة السفير أو نقله إلى وظيفة أخرى في غير السلك السياسي .

ثانياً - لا يجوز إعادة تعيين السفير في السلك السياسي ، إذا كانت خدماته قد أنهيت بموجب هذه المادة .

**المادة الثالثة والخمسون -** لا يجوز إعادة تعيين الموظف في الخدمة الخارجية ، إذا فصل منها ، بموجب قانون انضباط موظفي الدولة .

**المادة الرابعة والخمسون -** للوزير أن يعتبر رئيس البعثة ، رئيس دائرة لأغراض قانون انضباط موظفي الدولة .

**المادة الخامسة والخمسون -** أولاً - لرئيس البعثة أن يسحب يد الموظف التابع له ، إذا كانت هناك أسباب خطيرة أو مستعجلة تتطلب ذلك ، على أن يخبر رئيس البعثة الوزارة فوراً بالأسباب مفصلة لأجراء التحقيق العاجل . وللموظف حق الاعتراض على قرار رئيس البعثة لدى الوزير خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه . ثانياً - للوزير إجراء التحقيق مع الموظف مسحوب اليد ، بموجب الفقرة السابقة في الخارج أو استقدمه للتحقيق معه ، وتقوم بذلك لجنة تحقيقية برئاسة أحد أعضاء لجنة الخدمة الخارجية ، وترفع اللجنة التحقيقية المذكورة توصيتها إلى الوزير لاتخاذ القرار المناسب .

**المادة السادسة والخمسون -** أولاً - بالإضافة إلى الصلاحيات الواردة في قانون انضباط موظفي الدولة ، يجوز للوزير توجيه عقوبات إدارية للموظف ، على النحو التالي : -

( أ ) تنبيه - وذلك بإرسال كتاب للموظف يذكر فيه التقصير الذي ارتكبه ، وينبهه إلى ضرورة عدم تكراره ، والا عوقب بعقوبة أشد .

( ب ) الفات نظر - إذا تكررت تقصير الموظف بعد توجيه عقوبة التنبيه ، يعاقب بالفات النظر ، وذلك بإرسال كتاب للموظف يذكر فيه التقصير الذي ارتكبه ، وينبهه إلى وجوب عدم

تكراره ، والا عوقب بأحدى العقوبات الواردة في قانون انضباط موظفي الدولة .

ثانياً - من يعاقب بعقوبة التنبيه ، يتأخر ترفيعه لمدة ثلاثة أشهر . ومن يعاقب بعقوبة الفات النظر ، يتأخر ترفيعه لمدة ستة أشهر .

**المادة السابعة والخمسون -** إذا وجه الشكر للموظف السياسي بقرار من الوزير ، بناء على توصية مجلس الشؤون الخارجية ولم يسبق له أن عوقب بأي عقوبة أخرى ، يمنع عندئذ قدماً لمدة ثلاثة أشهر وستة أشهر إذا وجه له أكثر من شكر واحد . أما إذا كان الموظف من السلك الإداري ، فإن توجيه الشكر له يمنحه الأفضلية في الترقية ، أن كان يستحق ذلك ، أو يمنحه قدماً لمدة ثلاثة أشهر ، أن لم يكن كذلك ، وستة أشهر ، إذا وجه له أكثر من شكر واحد .

**المادة الثامنة والخمسون -** يكون للشكر الوجه ، وفق المادة السابعة والخمسين ، النتائج التالية :

أولاً - كل شكر يوجه للموظف ، يؤدي إلى إلغاء عقوبة التنبيه أو الفات النظر ، وإزالة أثرهما في تأخير الترفيع .

ثانياً - إذا وجه الشكر للموظف مرتين ، تلغى عقوبة الإنذار المفروضة عليه ، ويؤول أثرها من حيث تأخير الترفيع .

ثالثاً - إذا وجه أكثر من شكرين للموظف المعاقب بأحدى العقوبات الانضباطية ، تلغى العقوبة المفروضة بحقه ، وتزول آثارها .

### الفصل الثامن عشر أحكام متفرقة

**المادة التاسعة والخمسون -** تسرى على موظفي الخدمة الخارجية ، أحكام القوانين التي تسرى على موظفي الخدمة المدنية ، ولا تتعارض وأحكام هذا القانون ، وفي الأحوال غير المنصوص عليها فيه .

**المادة الستون -** أولاً - يعتبر الموظف السياسي المنقول للخدمة في رئاسة ديوان رئاسة الجمهورية ، والمنتدب للعمل بوزارة أو دائرة أخرى ، مستمراً في الخدمة في السلك السياسي .

ثانياً - تسرى على المنسب للعمل في الوزارة ، الأحكام التي تسرى على موظف الخدمة

الخارجية ، حسب السلك المنسوب له مدة تنسيبه .

**المادة الحادية والستون -** يحتفظ موظف السلك السياسي المستقيل من الخدمة بحقه في تناول راتب التقاعد ، ورواتب الاجازات التي يستحقها ، بشرط ان لا تقل خدمته عن عشرين عاما .

**المادة الثانية والستون -** للوزير ابقاء الموظف بوظيفته ، بعد انتهاء خدمته لمدة شهر واحد لاسباب رسمية او لتصفية اعماله ، واذا اقتضت الضرورة ، فيجوز تمديد تلك المدة شهرا آخر فقط .

**المادة الثالثة والستون -** يجوز تعيين عمال من العراقيين والعرب والاجانب في البعثات ، طبقا لاحكام القانونية المرعية في هذا الصدد .

**المادة الرابعة والستون -** تنظم احكام البعثات السياسية والقنصلية بنظام .

## الفصل التاسع عشر

### احكام ختامية

**المادة الخامسة والستون -** تُلغى القوانين التالية وتعديلاتها ، وتبقى الانظمة والتعليمات الصادرة ، وفق احكامها نافذة لحين تعديلها او الغائها ، عدا ما يتعارض منها مع احكام هذا القانون :-

اولا - الملحق الخاص بالخدمة الخارجية من قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ .  
ثانيا - قانون التفتيش لوزارة الخارجية رقم (٢) لسنة ١٩٦٠ .

ثالثا - قانون البعثات الدبلوماسية والقنصليات رقم (١٥) لسنة ١٩٣٦ .

**المادة السادسة والستون -** يجوز اصدار انظمة وتعليمات ، لتسهيل تنفيذ احكام هذا القانون .

**المادة السابعة والستون -** ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويتولى الوزراء تنفيذه .

رقم ( ٢٢ ) لسنة ١٩٧٦

## نظام

### الخدمة الخارجية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

استنادا الى احكام الفقرة (أ) من المادة السابعة والخمسين من الدستور الموقت والى احكام المادة السادسة والستين من قانون الخدمة الخارجية رقم (١٢٢) لسنة ١٩٧٦ صدر النظام الآتي :-

## الباب الاول

### مخصصات الخدمة الخارجية

#### الفصل الاول

#### تعريف

**المادة الاولى :** يقصد بالتعابير التالية لاغراض هذا النظام المعاني المبينة ازاها :-

١ - الاسرة : زوج الموظف وجميع افراد أسرته المكلف باعالتهم شرعا .

٢ - المتزوج : المرتبط برابطة زوجية قائمة .

٣ - الارمل : من كان متزوجا وتوفى زوجته ويعتبر الارمل بحكم المتزوج متى كان له ولد او أكثر مكلف باعالتهم شرعا .

٤ - المطلق : من افترق عن زوجته بالطلاق ويعتبر المطلق بحكم المتزوج متى كان له ولد او أكثر مكلف باعالتهم شرعا .

٥ - الاعزب : غير المرتبط برابطة زوجية قائمة .

٦ - البناية الحكومية : البناية التي تملكها الحكومة العراقية خارج العراق أو تستأجرها أو توضع تحت تصرفها وتخصص من قبلها لدوائر البعثة أو لسكن الموظفين .



## الفصل الثاني

### الشؤون المالية

**المادة الثانية -** يستحق الموظف والمستخدم والعامل وفقا لاحكام هذا النظام المخصصات والنفقات والاجور التالية :-

- ١ - مخصصات الخدمة الخارجية والمحلية .
- ٢ - نفقات الاسكان .
- ٣ - نفقات التمثيل .
- ٤ - نفقات العلاج الطبي .
- ٥ - مخصصات النقل .
- ٦ - اجور السفر باجازة .
- ٧ - مخصصات الايفاد والاستقدام وحمل البريد السياسى .

٨ - نفقات الدفن أو نقل الجثمان .

**المادة الثالثة -** يقسم الموظفون لغرض تنفيذ احكام هذا النظام الى الاقسام التالية :-

القسم الاول : الموظفون الذين يتقاضون راتبا قدره ٢٠٤/٥٠٠ ديناراً فأكثر .

القسم الثانى : الموظفون الذين يتقاضون راتبا قدره ١٧٠/٥٠٠ ديناراً فأكثر ويقل عن ٢٠٤/٥٠٠ ديناراً .

القسم الثالث : الموظفون الذين يتقاضون راتبا اسميا قدره ١١٢٠/٥٠٠ ديناراً فأكثر ويقل عن ١٧٠ ٥٠٠ دينار .

القسم الرابع : الموظفون الذين يتقاضون راتبا قدره ( ١١٢/٥٠٠ ) ديناراً .

القسم الخامس : المستخدمون والعمال .

**المادة الرابعة -** تحدد مخصصات الخدمة الخارجية التى يستحقها الموظف فى الخارج وتبين تفاصيلها بتعليمات يصدرها الوزير بناء على اقتراح مجلس الشؤون الخارجية وموافقة رئاسة الجمهورية (١).

**المادة الخامسة -** يستمر الموظف فى الخارج على تقاضى مخصصاته المذكورة فى المادة الرابعة فى الحالات التالية :-

أولا - مدة تمتعه بالاجازات التالية :

( أ ) الاجازات المرضية بالراتب الكامل مدة مكوثه فى المستشفى فى العراق على أن لا تتجاوز الثلاثين يوما .

(ب) الاجازات الاعتيادية بالراتب الكامل على ان لا تتجاوز (٣٠) يوما فى السنة سواء أكانت داخل العراق أو خارجه .

(ج) الاجازات المرضية بالراتب الكامل فى الخارج .

( د ) الاجازات الخاصة التى تمنح للموظفة وفق احكام قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل .

ثانيا - يستحق الموظف المصاب بمرض السيل هذه المخصصات عن مدة استحقاقه للاجازات المرضية بالراتب الكامل فى الاحوال الاعتيادية ولا يستحقها عن مدة الاجازات الممنوحة له بسبب هذا المرض .

ثالثا - استقدمه الى العراق لامور رسمية وذلك لمدة لا تتجاوز سبعة أيام تحتسب من تاريخ وصوله الحدود العراقية قادما حتى تاريخ اجتيازه تلك الحدود عائدا الى مقر وظيفته وتقطع عن المدة الزائدة على الايام السبعة المذكورة فى حالة ابقائه فى العراق مدة أطول .

رابعا - قدومه الى العراق حاملا للبريد السياسى وذلك لمدة لا تتجاوز خمسة أيام تحتسب من تاريخ وصوله العراق قادما حتى تاريخ مفادته له عائدا الى مقر وظيفته .

خامسا - حالة سحب يده التى تنتهى بالبراءة وذلك عن مدة وجوده فى مقر عمله .

**المادة السادسة -** اذا أوفد الموظف من بعثة للعمل فى بعثة أخرى فيتقاضى مخصصات الخدمة الخارجية المقررة لمنطقة البعثة التى أوفد للعمل فيها .

**المادة السابعة -** أولا - يمنح السفير غير المقيم المعتمد لدى دولة أخرى مخصصات الليالى واجور السكن عند زيارته تلك الدولة بمهمة رسمية اضافة لمخصصات الخدمة الخارجية حسب استحقاقه بمقر عمله ويسرى هذا الحكم على الموظف فى الخارج عند تحقق الشروط المتقدمة .

ثانيا - يمنح السفير غير المقيم المعتمد لدى دولة أخرى بعد انفكاكه من وظيفته مخصصات الخدمة الخارجية حسب استحقاقه بمقر عمله السابق عند زيارته بمهمة رسمية للدولة المعتمد لديها بصفة سفير غير مقيم .

(١) انظر قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١١١٠ لسنة ١٩٨٠ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٧٨٧ فى ٢٨/٧/١٩٨٠ .



### الفصل الثالث اسكن الموظف

**المادة الثامنة -** أولا - تقوم البعثة باسكان موظفيها على نفقة الدولة سواء في البناية الحكومية مع مراعاة العوامل التالية :

( أ ) وظيفة الموظف ودرجته ومتطلباته الاجتماعية .

( ب ) الحالة الزوجية للموظف وعدد أفراد أسرته .

ثانيا - تقوم البعثة باسكان المستخدمين والعمال التابعين لها على نفقة الدولة في البناية الحكومية على ان تراعى حالتهم الزوجية وعدد أفراد أسرهم وما يؤدونه من أعمال في البعثة .

**المادة التاسعة -** أولا - يجوز للوزير بناء على ظروف البلد الذي تعمل فيه البعثة استثناء موظفي بعض البعثات من أحكام الاسكان الواردة في المادة الثامنة من هذا النظام وفي هذه الحالة يمنح الموظف مخصصات سكن مقطوعة تحدد من حين لآخر بقرار من رئاسة الجمهورية بناء على اقتراح من الوزير وبراى في ذلك مستوى المعيشة في مكان السكن .

ثانيا - يمنح المستخدم والعمال في الخارج ثلثي مخصصات السكن الممنوحة للموظف وذلك في الاحوال المبينة في الفقرة ( أولا ) من هذه المادة .

ثالثا - يستمر الموظف والمستخدم والعمال المشار اليهم في الفقرتين ( أولا ) و ( ثانيا ) من هذه المادة على تقاضى مخصصات السكن في الحالات المبينة في المادة السادسة من هذا النظام ولمدة ثلاثين ( ٣٠ ) يوما عند قدوم أى منهما الى العراق باجازه اعتيادية أو مرضية براتب تام أو بمهمة رسمية .

رابعا - اذا كان الموظف مرتبطا بعقد ايجار أحكام هذه المادة يقضى بانذار المؤجر قبل تركه السكن بمدة معينة فيمنح مخصصات السكن التي يستحقها لمدة الانذار على أن لا تتجاوز ثلاثين يوما وذلك اذا انفك الموظف قبل المدة المقررة للانفكاك وثبت ان وجود الشرط المذكور في العقد مما يقضى به التعامل في بلد السكن . وفي حالة انفكاك الموظف لظروف قاهرة فللوزير تقرير ما يدفع له

من مخصصات السكن طبقا لكل حالة على ان لا يزيد المبلغ عما دفعه الموظف فعلا .

**المادة العاشرة -** يجوز للقائم بالأعمال أن يسكن في مسكن السفير بموافقة الوزارة .

### الفصل الرابع نفقات التمثيل

**المادة الحادية عشرة -** تشمل نفقات التمثيل كل النفقات الحقيقية والضرورية التي يصرفها رئيس البعثة في الخارج عند اقامة الحفلات في المناسبات الوطنية والمآدب لغرض الدعاية والاتصال بالهيئات الاجنبية الرسمية وفق مصالح التمثيل السياسي والقنصلي بمقتضى تعليمات يصدرها الوزير .

### الفصل الخامس نفقات العلاج الطبي

**المادة الثانية عشرة -** أولا - يمنح الموظف في الخارج النفقات المطالب بها من قبل المستشفى أو المستوصف لغرض المعالجة مدة بقائه أو بقاء أحد أفراد أسرته مريضا فيه مادام في الخدمة الخارجية وتصرف له تلك النفقات منذ اجتيازه الحدود العراقية حتى عودته اليها وذلك على الوجه التالي :

( أ ) كامل تلك النفقات في حالة اجراء عملية جراحية ونصف النفقات في الحالات الاخرى متى كان المستشفى أو المستوصف في البلد الذي يعمل فيه الموظف .

( ب ) نصف النفقات متى كان المستشفى أو المستوصف في غير البلد الذي يعمل فيه الموظف .

ثانيا - تسرى الاحكام الواردة في ( أ ) و ( ب ) من الفقرة « أولا » من هذه المادة على الموظف الموفد بمهمة رسمية دون أفراد أسرته على ان تقطع عنه مخصصات الليالي .

ثالثا - لا تمنح النفقات الوارد ذكرها في هذه المادة في الحالات التالية :

( أ ) حالة الاستشفاء في الحمامات ودور النقاة .

( ب ) الحالة التي يتجاوز فيها الموظف ما يسنحه من اجازات اعتيادية ومرضية براتب كامل .

يستحقها الا اذا لم يجد تلك الدرجة في وسيلة النقل وتدفع عندئذ أجره الدرجة الأدنى .

**المادة السابعة عشرة -** اذا سافر الموظف بسيارته الخاصة يمنح نصف اجور السفر المقررة لدرجة السفر التي يستحقها بالطائرة ولا يستحق مخصصات الليالي عن مدة السفر .

**المادة الثامنة عشرة -** تدفع اجور السفر عن :

أولا - الموفد أو المستخدم بمهمة رسمية .

ثانيا - حامل البريد السياسي .

ثالثا - الموظف عند سفره للحضور أمام لجنة الخدمة الخارجية أو لجنة الانضباط أو مجلس الخدمة العامة أو لاجل تأدية الشهادة أمام سلطة قضائية أو ادارية مختصة بناء على طلب رسمي أو حضوره أمام اللجنة الوزارية المنصوص عليها في قانون الخدمة الخارجية رقم (١٢٢) لسنة ١٩٧٦ أو أمام سلطة قضائية أو ادارية بسبب تهمة ناشئة عن أعمال تتعلق بواجبات وظيفته وتكون هذه الاجور على نفقة الموظف متى احيل على أى من الجهات المذكورة بناء على طلبه .

رابعا - الزوجة الحامل المصاحبة لزوجها في الخارج اذا شاءت الولادة في العراق ، ووليدها بعد الولادة عند عودتهما الى مقر وظيفة الزوج .

**المادة التاسعة عشرة -** أولا - يستحق الموظف مخصصات ليلية عن كل ليلة يقضيها في السفر خارج محل وظيفته بمهمة رسمية بما في ذلك السفر للالتحاق بالوظيفة وفق نظام مخصصات السفر والايفاد رقم (١) لسنة ١٩٧٣ أو أى نظام آخر يحل محله .

ثانيا - يضاف خمسون بالمائة الى المخصصات الليلية المذكورة في الفقرة أعلاه عند سفر الموظف للالتحاق بوظيفته مستصحباً زوجته أو واحداً أو أكثر من أفراد أسرته بالنسبة للمتطلق والآرمل على أن تعين المدد اللازمة للسفر بين مختلف الاماكن بتعليمات يصدرها الوزير .

ثالثا - يستحق حامل البريد السياسي الموفد من مركز الوزارة الى الخارج مخصصات الليالي المنصوص عليها في الفقرة (أولا) من هذه المادة مضافا اليها ( ١٠٠٪ ) مائة بالمائة مما يستحقه من هذه المخصصات لقاء نفقات الاقامة .

(ج) الحالة التي يتجاوز فيها مجموع المدة ستين (٦٠) يوما عن كل سنة تقويمية وذلك لمجموع اسرة الموظف .

## الفصل السادس

### مخصصات النقل

**المادة الثالثة عشرة -** تشمل مخصصات النقل على واحد أو أكثر من الاجور والمخصصات والنفقات التالية :

١ - اجور السفر .

٢ - المخصصات الليلية .

٣ - نفقات التحويل .

٤ - نفقات النقل .

**المادة الرابعة عشرة -** أولا - تصرف اجور السفر من قبل الوزارة أو البعثة على أساس السفر بالطريق الأقصر طولا ووقتا والاقل كلفة الى الشركة الناقلة مباشرة .

ثانيا - يستحق الموظف السفر بالمقياس التالي :

( أ ) بالطائرة - القسم الاول درجة أولى  
الاقسام الاخرى درجة سياحية

(ب) الوسائط الاخرى -

القسم الاول والثاني درجة أولى  
الاقسام الاخرى درجة ثانية

ثالثا - تصرف اجور سفر أفراد اسرة الموظف بنفس الطريقة المبينة في الفقرة «أولا» من هذه المادة حسب المقياس الذي يستحقه .

رابعا - تصرف عن رئيس البعثة السياسية في حالة قيامه بالتمثيل في أكثر من بلد اجور سفر زوجته ذهابا وايابا عند استصحابه اياها من مقر وظيفته الى عاصمة الدولة المعتمد لديها .

**المادة الخامسة عشرة -** أولا - تدفع عن الموظف اجور سفر أسرته من بغداد الى المحل المنقول اليه في الخارج خلال مدة وجوده في الخارج مرتبطا بوظيفته .

ثانيا - يحق للموظف الذي يعمل في الخارج نقل أفراد أسرته الى بغداد لقاء تعهد خطي يتضمن عدم مطالبته باجور سفرهم في المستقبل .

**المادة السادسة عشرة -** لا يجوز للموظف ولاسرته السفر في درجة أدنى من الدرجة التي



**الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة** بعد صدور أمر النقل سواء تم سفر الأسرة قبل الموظف أو معه أو بعده . ويجوز للارمل والمطلق تسفير إحدى قريباته في الحالات المشار إليها في هذه الفقرة عند وجود أولاد معه في مقر عمله .

**المادة الرابعة والعشرون - (٢) -** يمنح الموظف والعامل عند النقل مبلغاً مقطوعاً كمنحة نقل سواء نقل أمتعة أو أثاثاً أم لم ينقل وفق ما يأتي :

١ - ما يستحقه من مخصصات خدمة خارجية لشهر واحد في البعثة المنقول إليها عند نقله من الديوان .

٢ - ما يستحقه من مخصصات خدمة خارجية لشهر واحد في البعثة المنقول منها عند نقله إلى بعثة أخرى .

٣ - ما يستحقه من مخصصات خدمة خارجية لشهرين في البعثة المنقول منها عند نقله إلى الديوان .

٤ - لا يقل المبلغ المدفوع وفق هذه المادة عن (٥٠٠) خمسمائة دينار ولا يزيد على (١٥٠٠) ألف وخمسمائة دينار للموظف و (١٠٠٠) ألف دينار للعامل .

**المادة الخامسة والعشرون -** تدفع عن الموظف في الخارج نفقات التحويل محسوبة من مكان وظيفته إلى بغداد إذا استقال بعد مجيئه إلى العراق بإجازة .

**المادة السادسة والعشرون -** تدفع نفقات التحويل لأسرة الموظف الذي يعمل في الخارج والذي يتوفى أثناء وجوده هناك على أن يتم وصولها بغداد في خلال ستة أشهر من تاريخ الوفاة .

**المادة السابعة والعشرون -** يعامل الموظف عند سحبه من قبل الوزارة أو أبعاده من قبل حكومة البلد الذي يعمل فيه أو في حالة قطع العلاقات السياسية بين البلدين معاملة الموظف المنقول من

**المادة العشرون -** يستمر الموظف المستحق للمخصصات الليلية على تناولها مدة بقائه مريضاً في مستشفى أو مستوصف مع مراعاة الأحكام المتعلقة بالإجازة المرضية براتب كامل وذلك في الأحوال التي يكون فيها مدة مرضه غير مستحق لمخصصات الخدمة الخارجية أو المحلية ولا يعطى في هذه الحالة نفقات العلاج الطبي المذكورة في المادة الثانية عشرة من هذا النظام .

**المادة الحادية والعشرون -** إذا أوفد موظف بمهمة رسمية من العراق إلى البعثات العراقية في الخارج بموجب المادة الرابعة والعشرين من قانون الخدمة الخارجية رقم (١٢٢) لسنة ١٩٧٦ يعامل معاملة الموظف من نفس وظيفته ودرجته من العاملين في البعثة الموفد إليها .

**المادة الثانية والعشرون -** تشمل نفقات التحويل على :

- أولاً - اجور سفر الموظف وأسرته .
- ثانياً - المخصصات الليلية .

ثالثاً (١) - منحة النقل

**المادة الثالثة والعشرون -** أولاً - تدفع نفقات التحويل في الحالات التالية :

( أ ) لدى سفر الموظف عند تعيينه وذلك من بغداد إلى محل وظيفته المعين إليها وعند تحويله من مكان لآخر حتى ولو كان التحويل لاستخدامه مؤقتاً بوظيفته في غير المكان المعين فيه .

( ب ) عند العودة إلى العراق في حالات الخروج من الوظيفة بأي شكل كان أو في حالات الإحالة على نصف الراتب أو سحب اليد .

ثانياً - تدفع نفقات التحويل في الحالات المنصوص عليها في (ب) من الفقرة (أ) من هذه المادة محسوبة من مقر الوظيفة إلى بغداد على أن يتم الوصول إلى العراق خلال الشهور الستة التالية لصدور الأمر بالانفكاك .

ثالثاً - تدفع اجور سفر أسرة الموظف مرة واحدة في كل حالة من الحالات المذكورة في



حيث نفقات النقل والتحويل .

**المادة الثامنة والعشرون - أولا -** تقدم الطلبات المتعلقة بالمخصصات الليلية خلال سنة واحدة من تاريخ انفكاك الموظف من الوظيفة . ويحرم منها اذا تأخر عن تقديمها خلال المدة المذكورة .

ثانيا - لا تدفع عن الموظف المنقول الى بغداد اجور سفر عائلته اذا لم تعد الى بغداد خلال مدة سنة من تاريخ انفكاكه من الوظيفة .

### الفصل السابع

#### اجور السفر بالاجازة

**المادة التاسعة والعشرون - أولا -** تدفع عن الموظف في الاماكن غير الصحية أو غير الملائمة اجور السفر بالاجازة الى العراق والعودة الى مقر وظيفته عند تمتعه باجازة اعتيادية متى امضى في مقر عمله مدة لا تقل عن سنتين .

ثانيا - تحتسب مدة السنتين التاليتين اللتين يستحق عنها الموظف اجور السفر باجازة أخرى اعتبارا من تاريخ انتهاء تمتعه بالاجازة الاخيرة التي دفعت عنها الاجور المذكورة في الفقرة (اولا) من هذه المادة .

ثالثا - تشمل اجور السفر بالاجازة اجور سفر الموظف واسرته .

رابعا - تعين الاماكن غير الصحية أو غير الملائمة بتعليمات يصدرها الوزير .

### الفصل الثامن

#### نفقات الدفن أو نقل الجثمان

**المادة الثلاثون - أولا -** اذا توفي خارج العراق الموظف المعين بوظيفة في الخارج ولو بصورة مؤقتة أو أحد أفراد أسرته الموجودين معه تدفع النفقات الحقيقية والضرورية في حالة دفن الجثمان خارج العراق أو نقله الى العراق .

ثانيا - تسري أحكام الفقرة ( أولا ) من هذه

المادة على الموظف وحده اذا كانت وظيفته في العراق ووجد في الخارج بمهمة رسمية .

### الفصل التاسع

#### أحكام متفرقة

**المادة الحادية والثلاثون - أولا -** يستحق كل من الزوج والزوجة الموظفين الذين يعملان في الخارج في بلدين مختلفين المخصصات المنصوص عليها في المادة الرابعة من هذا النظام على أساس مخصصات الاعزب . أما اذا كانا يعملان في بلد واحد فيستحق الزوج تلك المخصصات على أساس المتزوج ولا تستحق الزوجة هذه المخصصات وانما تستحق مخصصات غلاء المعيشة فقط .

ثانيا - تعامل الموظفة المتزوجة التي تعمل في الخارج معاملة الموظف الاعزب بالنسبة للمخصصات المنصوص عليها في المادة الرابعة من هذا النظام سواء كان زوجها موظفا أو لم يكن كذلك .

ثالثا - لا تدفع عن الموظفة المتزوجة اجور اولادها عند النقل .

### الباب الثاني

#### النقل

#### الفصل العاشر

#### مناطق الخدمة الخارجية

**المادة الثانية والثلاثون -** تقسم مناطق الخدمة الخارجية لاغراض هذا النظام الى :

المنطقة الاولى - وتشمل دول أوروبا وأمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية واليابان .

المنطقة الثانية - وتشمل دول آسيا وأفريقيا بما فيها الدول العربية عدا دول المنطقة الثالثة .

المنطقة الثالثة - وتشمل الدول التالية :

السودان والصومال ونيجيريا وموريتانيا والجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا الديمقراطية وجمهورية الصين الشعبية وبنغلاديش وجمهورية فيتنام الديمقراطية وكمبوديا وجمهورية أفريقيا الوسطى وكوبا وتانزانيا وأوغندا والسنغال وأي دولة أخرى يقرر الوزير ببيان اعتبارها من ضمن هذه المنطقة .

**المادة الثالثة والثلاثون - مدة الخدمة في كل من المنطقتين الاولى والثانية ثلاث سنوات وفي المنطقة الثالثة سنتان .**

**المادة الرابعة والثلاثون - أولا -** يتحتسب ان يعمل الموظف في جميع مناطق الخدمة المبينة في المادة الثانية والثلاثين وكذلك في مركز الوزارة .

**ثانيا -** ينقل الموظف الى مركز الوزارة للعمل فيها مدة سنتين كلما انتهت مدة عمله في منطقتين من مناطق الخدمة الخارجية الثلاث على ان لا تتجاوز المدة ست سنوات .

**المادة الخامسة والثلاثون -** للوزير اذا اقتضت المصلحة العامة ان يستثنى السفير من احكام المادة الثالثة والثلاثين على ان لا تتجاوز مدة الخدمة في الخارج ست سنوات ينقل بعدها الى مركز الوزارة للعمل فيه مدة لا تقل عن سنتين

**المادة السادسة والثلاثون -** لا يجوز نقل الموظف الذي عمل في احدى المناطق الثلاث مرة اخرى الى نفس المنطقة التي عمل فيها الا بعد فترة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ نقله منها .

**المادة السابعة والثلاثون -** لا ينقل الموظف المعين لاول مرة في الخدمة الخارجية الى المؤسسات في الخارج الا بعد قضائه سنتين في خدمة فعلية في مركز الوزارة .

**المادة الثامنة والثلاثون -** أولا - تحتسب مدة الخدمة من تاريخ المباشرة في الوظيفة حتى تاريخ الانفكاك منها .

**ثانيا -** تحتسب المدة التي قضاها الموظف في مركز الوزارة والمناطق المبينة في المادة الثالثة والثلاثين من هذا النظام قبل صدوره .

**ثالثا -** لا تحتسب لاغراض هذا النظام المدد التي قضاها الموظف في مركز الوزارة والتي تقل عن سنتين لكل مرة .

**المادة التاسعة والثلاثون -** تصدر أوامر النقل عادة في خلال شهرى كانون الثاني وتموز من كل عام ويكون تنفيذها بعد مرور ستة اشهر من تاريخ صدورها .

**المادة الاربعون -** يعتبر المستشارون الفنيون والمحقون ومعاونوهم والموظفون الاداريون التابعون لهم المعينون في الخارج من قبل وزارتهم بحكم موظفي الخدمة الخارجية لاغراض تطبيق هذا النظام .

**المادة الحادية والاربعون - (١) -** تحدد مدة الخدمة في المناطق بالنسبة للعمال واحكام نقلهم بين الديوان والبعثات يصدرها الوزير .

**المادة الثانية والاربعون -** يلغى نظام مخصصات الخدمة الخارجية رقم (١٢) لسنة ١٩٧٤ ونظام مناطق ومدد الخدمة الخارجية رقم (٢٧) لسنة ١٩٧١ وتعديلاتهما وتبقى التعليمات الصادرة بموجبهما نافذة المفعول حين تعديلها أو الغائها عدا ما يتعارض منها مع احكام هذا النظام .

**المادة الثالثة والاربعون -** يجوز اصدار تعليمات لتسهيل تنفيذ احكام هذا النظام .

**المادة الرابعة والاربعون -** ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

كتب ببغداد في اليوم الثاني عشر من شهر شوال سنة ١٣٩٦ المصادف لليوم السادس من شهر تشرين الاول سنة ١٩٧٦ .



## قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٣٠٩ لسنة ١٩٧٦ (١)

استناداً الى أحكام الفقرة (١) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١١ - ١٢ - ١٩٧٦ ما يلي :

١ - يستثنى الموظفون الذين نقلوا الى ملاك وزارة الخارجية ، اعتباراً من ١ - ٦ - ١٩٧٦ من الشرط المنصوص عليه في الفقرة (ثالثاً) من المادة العاشرة من قانون الخدمة الخارجية رقم (١٢٢) لسنة ١٩٧٦ .

٢ - يستثنى الموظفون الإداريون الآخرون في وزارة الخارجية ، من الشرط الوارد ذكره في الفقرة (١) من هذا القرار لمرة واحدة . ويتم تعيينهم في السلك السياسي بتوصية من الرئيس المباشر بشرط :

(١) النجاح في مقابلة تجريها لجنة الخدمة الخارجية ، بالنسبة للموظفين الذين تتجاوز خدمتهم عشر سنوات .

(ب) النجاح في دورة معهد الخدمة الخارجية ، بالنسبة للموظفين الذين لا تزيد خدمتهم على عشر سنوات .

٣ - يتولى وزير الخارجية تنفيذ هذا القرار .

## قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٩٤ لسنة ١٩٧٧ (٢)

استناداً الى أحكام الفقرة (١) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠ - ٢ - ١٩٧٧ ما يلي :

أولاً (١) يستثنى تعيين منتسبي الوزارات المختصة ، عدا وزارة الخارجية ، من أحكام الفقرة (أولاً - و) من المادة السادسة والاربعين من قانون الخدمة الخارجية رقم (١٢٢) لسنة ١٩٧٦ .

(ب) تشكل الوزارات المشار إليها في الفقرة (١) كل فيما يخصها لجنة لمقابلة المرشح للعمل خارج القطر .

ثانياً - للوزراء المختصين ، عدا وزير الخارجية ، تعيين مستشارين وملحقين ومعاونينهم وموظفين وعمال في الدوائر التابعة لوزاراتهم خارج القطر ، وفق أحكام قانون الخدمة الخارجية والأنظمة الصادرة بموجب دون حاجة لاستحصال موافقة وزير الخارجية المشار إليها في الفقرات (ثالثاً، رابعاً، خامساً) من المادة السادسة والاربعين من قانون الخدمة الخارجية رقم (١٢٢) لسنة ١٩٧٦ .

ثالثاً : للوزير المختص، عدا وزير الخارجية ، نقل منتسبي وزارته من العاملين خارج القطر، الى مركز الوزارة أو أى منطقة من مناطق الخدمة الخارجية في المواعيد التي يحددها ، وتنفيذ قرارات النقل بعد مضي مدة لا تقل عن شهرين ولا تتجاوز الستة أشهر من تاريخ صدورها ، وحسبما يحدده الوزير المختص ، استثناء من أحكام نظام الخدمة الخارجية رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٦ .

رابعاً : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويتولى الوزراء تنفيذه .

## قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٢٢٧ لسنة ١٩٧٧ (٣)

استناداً الى أحكام الفقرة (١) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٩ - ١١ - ١٩٧٧ ما يلي :

١ - لوزير الخارجية أن يستثنى من امتحانات التثبيت والترقيع ، للمدة التي يراها، موظفي السلك السياسي المكلفين بمهام وأعمال خاصة مستقلة عن عملهم الوظيفي ، وذلك بناء على طلب من الجهات المستفيدة من عملهم .

٢ - تستحدث درجات اضافية في ملاك السلك السياسي في وزارة الخارجية ، ويتم اشغالها من قبل الموظفين المشار اليهم في (١) أعلاه .

٣ - يتولى وزير الخارجية والمالية تنفيذ هذا القرار .

(١) الوقائع العراقية - العدد ٢٥٦٤ في ١٩٧٦/١٢/٢٧

(٢) الوقائع العراقية - العدد ٢٥٧٥ في ١٩٧٧/٣/١٤

(٣) الوقائع العراقية - العدد ٢٦٢٢ في ١٩٧٧/١١/٢١



## قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٦١١ لسنة ١٩٧٨ (١)

استنادا الى احكام الفقرة (١) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٨ - ٥ - ١٩٧٨ ما يلي :

- ١ - شمول الموظفين العراقيين الذين يتم تعيينهم في الشركة العراقية اليمانية لصيد الأسماك ، بنظام الخدمة الخارجية رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٦ ومساواتهم بالعاملين في الملحقيات التجارية العراقية من حيث الراتب والمخصصات ، على أن تتحمل المؤسسة العامة للتنمية الزراعية الفرق بين ما يستحقه الموظفون المذكورون ، بموجب هذا القرار ، وما يستحقونه بموجب نظام الخدمة المطبق في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .
- ٢ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

## قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٥٥٧ لسنة ١٩٧٩ (٢)

استنادا الى احكام الفقرة (١) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٣/١١/١٩٧٩ ما يلي :

- ١ - يلزم موظفي السلك السياسي في وزارة الخارجية بأن يجيد كل منهم لغة أجنبية واحدة ، على الأقل اجادة حقيقية ، كتابة وقراءة وتكلما . ويلزم موظفو السلك الاداري في الوزارة بالالمام بلغة أجنبية حية واحدة ، على الأقل .
- ٢ - يحدد كل موظف من موظفي وزارة الخارجية ، اللغة ، أو اللغات التي يجيدها ، أو

يلم بها ، أو التي يختارها ، لاغراض هذا القرار ، من بين اللغات التي تحددها الوزارة .

٣ - تحدد فترة زمنية لا تتجاوز ثلاث سنوات اعتبارا من ١ - ٧ - ١٩٨٠ لاجادة اللغات أو الالمام بها لاغراض هذا القرار .

٤ - يجرى امتحان لموظفي السلك السياسي ، واختبار لموظفي السلك الاداري ، في نهاية الفترة الزمنية المحددة في الفقرة (٣) من هذا القرار ، للتأكد من تنفيذ احكامه .

٥ - يبقى من ينجح في الامتحان أو الاختبار المنصوص عليهما في الفقرة (٤) من هذا القرار بوظيفته في وزارة الخارجية ، وينقل الفاشل في أي منهما الى إحدى وزارات الدولة أو مؤسساتها الاخرى ، ويعين بالراتب والدرجة والوظيفة التي يستحقها بموجب قانون الخدمة المدنية .

٦ - يكون التعيين بوظائف وزارة الخارجية ونقل الخدمات اليها وفق الشروط المنصوص عليها في قانون الخدمة الخارجية رقم (١٢٢) لسنة ١٩٧٦ ، ومنها الحصول على شهادة معهد الخدمة الخارجية .

٧ - تشمل احكام هذا القرار موظفي الملحقيات الفنية في البعثات وفي الممثلات الفنية الدائمة المعتمدة لدى المنظمات الدولية والاقليمية والوكالات المتخصصة .

٨ - لا تشمل احكام هذا القرار موظفي الدرجة الخاصة في وزارة الخارجية والمنسبين والمنتدبين للقيام فيها بأعمال خاصة بقرارات من مجلس قيادة الثورة .

٩ - يتولى وزير الخارجية تنفيذ هذا القرار ، ويخول اصدار التعليمات مقتضية لتسهيل تنفيذه .

(١) الوفائع العراقية - العدد ٢٦٥٤ في ١٢/٥/١٩٧٨

(٢) الوفائع العراقية عدد ٢٧٤٢ في ٢٦/١١/١٩٧٩ .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ( ١٠٩٢ ) لسنة ١٩٨٠ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .  
قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٠/٧/١٩٨٠ ما يلي :  
١ - يستثنى موظفو وزارة الخارجية من حملة شهادة ( البكالوريوس ) في اللغات الأجنبية من شرط النقل الوارد في الفصل (السابع) من المادة (٢٠) من قانون الخدمة الخارجية رقم (١٢٢) لسنة ١٩٧٦ .

٢ - يتولى وزير الخارجية تنفيذ هذا القرار

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٠٩٦ لسنة ١٩٨٠ (٢)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .  
قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٢-٧-١٩٨٠ ما يلي :  
١ - تخويل وزير الخارجية ، صلاحية تحديد راتب السفير الذي يتقرر تعيينه بما لا يزيد عن راتب الحد الأدنى للدرجة المذكورة .

٢ - يتولى وزير الخارجية والمالية تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١١١٠ لسنة ١٩٨٠ (٣)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .  
قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٤/٧/١٩٨٠ ما يلي :

أولا - تحذف (المادة الثالثة) من نظام الخدمة الخارجية رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٦ ويحل محلها ما يأتي : -

**المادة الثالثة -** يقسم الموظفون لغرض تنفيذ أحكام هذا النظام الى الاقسام التالية :  
القسم الأول - الموظفون الذين يتقاضون راتبا قدرة ( ٢٠٤/٥٠٠ ) دينار فأكثر .  
القسم الثاني - الموظفون الذين يتقاضون راتبا قدرة ( ١٧٠/٥٠٠ ) دينار فأكثر .  
القسم الثالث - الموظفون الذين يتقاضون راتباً قدره ( ١١٢/٥٠٠ ) دينار فأكثر ويقل عن (١٧٠/٥٠٠) دينارا .

القسم الرابع - الموظفون الذين يتقاضون راتبا قدرة ( ١١٢/٥٠٠ ) دينارا .

القسم الخامس - المستخدمون والعمال .  
ثانيا - ١ - تحول فئات الرواتب الواردة في جدول مخصصات الخدمة الخارجية للعاملين في البعثات العراقية في الخارج الصادرة استنادا الى أحكام المادة الرابعة من النظام المذكور اعلاه وفقا للجدول الوارد في (٢) من هذه الفقرة .

٢ - تنزل من مخصصات الخدمة الخارجية المثبتة في الجداول المذكورة المبالغ المبينة ازاء كل فئة من فئات الرواتب حسب الجدول الآتي :

ثالثا - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذا من ١/٨/١٩٨٠ ولا يعمل بأي نص يتعارض مع أحكامه .  
رابعا - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

الفئات الجديدة	المبالغ المطروحة من مخصصات الخدمة الخارجية
راتب الموظف دون ٩٧/٥٠٠ دينار	٣٧/٥٠٠ دينار
راتب الموظف دون ١١٢/٥٠٠ دينار	٤١/٥٠٠ دينار
راتب الموظف دون ١٣٥/٥٠٠ دينار	٤٢/٥٠٠ دينار
راتب الموظف دون ١٧٠/٥٠٠ دينار	٤٥/٥٠٠ دينار
راتب الموظف دون ٢٠٤/٥٠٠ دينار	٥٠/٥٠٠ دينار
راتب الموظف ٢٠٤/٥٠٠ دينار فأكثر	٥٤/٥٠٠ دينار
الدرجات الخاصة - السفير - الممثل الدائم	٥٧/٥٠٠ دينار

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٧٨٩ في ١١/٨/١٩٨٠

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٧٨٩ في ١١/٨/١٩٨٠

(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٧٨٧ في ٢٨/٧/١٩٨٠

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٢٧٧ لسنة ١٩٨٠ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .  
قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٠-٨-١٩٨٠ ما يلي :

١ - يستثنى موظفو الخدمة الخارجية من أحكام قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (١٢٥٧) في ١٩٧٨-٩-٢٤ .

٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويتولى الوزراء المختصون تنفيذه .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٤١٦ لسنة ١٩٨٠ (٢)

استنادا الى أحكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٤-٩-١٩٨٠ ما يلي :

١ - يستثنى الموظفون الفنيون المعينون في وزارة الخارجية من أحكام المادة العشرين من قانون الخدمة الخارجية رقم (١٢٢) لسنة ١٩٧٦ لغرض نقلهم الى البعثات العراقية في الخارج .

٢ - يتولى وزير الخارجية والمالية تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٨١٤ (٣)

استنادا الى أحكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢١-٦-١٩٨١ ما يلي :

١ - تصرف للعاملين في بعثات وزارة الخارجية وجميع الممثلات والمؤسسات العراقية في الخارج . أجور السفر الى العراق ، عند تمتعهم بإجازاتهم السنوية الاعتيادية في داخل القطر .

٢ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٧٩٣ في ٨/٩/١٩٨٠

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٧٩٥ في ٢٢/٩/١٩٨٠

(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٣٨٩ في ١٣/٧/١٩٨١



## الخدمة الخارجية

### في بحوث التشييت والترفييع والترقية<sup>(١)</sup>

استنادا الى أحكام التشييت والترفييع والترقية المنصوص عليها في المواد ( الثالثة عشرة والرابعة عشرة والسادسة عشرة والسابعة عشرة ) من قانون الخدمة الخارجية رقم (١٢٢) لسنة ١٩٧٦ .

### قررنا إصدار هذه التعليمات :

١ - يشمل مصطلح (بحث) و(بحوث) في هذه التعليمات ، التقارير والدراسات .

٢ - يكتب موظف الخدمة الخارجية ، بحثا واحدا على الأقل ، عند تشييته بوظيفته ، وعند كل ترفييع وترقية .

٣ - يعتبر تقديم البحث من ضمن شروط تشييت الموظف وترفييعه وترقيته .

٤ - يختار الموظف موضوع بحثه من الموضوعات ذات العلاقة بالخدمة الخارجية ، ويحصل عن طريق دائرته على موافقة الجهة المختصة في الوزارة على الموضوع .

٥ - للموظف ان يستعين برئيس دائرته ، أو بعثته في اختيار الموضوع ، وله في ذلك أيضا ان يستعين بشخص من خارج الوزارة بشرط استئذان الجهة المختصة في الوزارة وموافقتها .

٦ - يضع الموظف إطار عام لبحثه ويقدمه عن طريق دائرته الى الجهة المختصة في الوزارة للموافقة عليه ويشترط في الإطار ان يتضمن ما يأتي :

( أ ) عنوان البحث الرئيسي .

( ب ) العناوين الفرعية .

( ج ) قائمة مفصلة بالمصادر التي يعتمد عليها الموظف في كتابة بحثه ، تتضمن العنوان الكامل لكل مصدر ، وأسم مؤلفه ، ومحل طبعه ، وسنة صدوره ، وأسم ناشره وعنوانه .

٧ - للموظف ان يقدم الى الجهة المختصة في الوزارة أكثر من موضوع واحد لتختار أحدها ويكون وضع الإطار العام في مثل هذه الحالات . بعد اختيار الموضوع والموافقة عليه .

٨ - يجوز تكليف شخص من الوزارة أو خارجها بمهمة الاشراف على البحث ، ويكون التكليف بموافقة الجهة المختصة في الوزارة .

٩ - يشير الموظف في هوامش يضعها في أدنى كل صفحة من صفحات بحثه أو في نهايته الى المصدر أو المصادر التي اقتبس منها نصا أو فكرة ، وتكون هذه الهوامش إضافة الى قائمة المصادر التي يلحقها في نهاية بحثه .

١٠ - لاتحديد في حجم البحث ، وانما يشترط ان يأتي وافيا بموضوعه من كل ناحية .

١١ - تعتبر البحوث التي تقدم، بموجب هذه التعليمات إضافة الى ما يعده الموظف من بحوث ضمن عمله الاعتيادي .

١٢ - يبدي رئيس الدائرة أو رئيس البعثة رأيه في محتويات البحث وما قد يكون فيه من آراء وتحليلات واستنتاجات وإذا كان للبحث علاقة بعمل إحدى دوائر المركز يحال الى رئيسها لتقييمه وإبداء رأيه فيه .

١٣ - يقدم البحث الى الدائرة الادارية كمخاطبة سرية ، بثلاث نسخ على الأقل ، ويفضل ان يكون مطبوعا بالآلة الكاتبة ، مع ضرورة العناية بتنظيمه وتنسيقه وتجنب الاخطاء فيه ، وتصحيحها ان وجدت .

١٤ - يعهد بمهمة تقييم البحوث الى من ينسبه الوزير من موظفي الوزارة او الى لجنة منهم ويجوز الاستعانة بشخص من خارج الوزارة لهذه المهمة .

١٥ - يقدم البحث الى الجهة المختصة بالتقييم دون ذكر اسم الموظف الذي كتب البحث ، ويكتفى بذكر عبارة ( للتشييت بوظيفة ٠٠٠ ) أو ( للترفييع ) أو ( الترقية الى وظيفة ٠٠٠ ) حسب كل حالة .

١٦ - تطبق هذه التعليمات على الملحق

والسكرتير ( الثالث والثاني والاول والمستشار )  
من موظفي السلك السياسي ، وعلى رئيس  
الملاحظين والمدير ، ومن بمستواهما من موظفي  
السلك الاداري .

١٧ - تلقى المناشير والكتب والاوامر الصادرة  
سابقا بهذا الشأن .

١٨ - تنشر هذه التعليمات في الجريدة  
الرسمية ، ويعمل بها من تاريخ النشر .

### وزير الخارجية

عدد (١) لسنة ١٩٨٠ (١)

تنفيذا للمادتين الثالثة والخامسة من قانون  
الخدمة الخارجية رقم (١٢٢) لسنة ١٩٧٦ .

قررنا ما يلي :

١ - يكون التعيين أول مرة في السلك  
السياسي بوظيفة ملحق لمن يحمل الشهادة  
الجامعية الاولى وسكرتير ثالث للماستر  
وسكرتير ثاني للدكتوراه ، بصرف النظر عن  
الراتب الذي يستحقه كل منهم عند التعيين  
بشرط ان لا يتجاوز الحد الاعلى لراتب الوظيفة  
المرشح للتعين بها .

٢ - اذا كان التعيين في السلك السياسي  
يقرر من مجلس قيادة الثورة ودون تحديد الوظيفة  
يكون تعيين المرشح باحدى الوظائف المذكورة  
في الفقرة (١) المتقدمة حسب كل حالة . واذا

كان راتبه يزيد عن الحد الاعلى لراتب الوظيفة  
المرشح لها يعين بها ويعتبر راتبه شخصيا .  
اما اذا حدد القرار وظيفته فيعين بها .

٣ - على من يعين وفق حكم الفقرة (١) او  
الفقرة (٢) اعلاه ويستحق وظيفة اعلى من  
وظيفته المعين بها ان يشترك خلال سنة بعد  
تعيينه بوظيفته في السلك السياسي في امتحان  
ترقية الى الوظيفة التي يقابل راتبه حدها الادنى  
او يزيد عنه ، او الوظيفة التي يختارها دونها ،  
واذا نجح في الامتحان يرقى اليها .

٤ - يجوز تمديد مدة السنة المنصوص عليها  
في الفقرة (٣) المتقدمة الى سنة اخرى كحد اقصى  
واذا لم يشارك الموظف خلالها بامتحان ترقية  
ينقل الى السلك الاداري .

٥ - لا يحق لموظف سياسي فشل في اجتياز  
امتحان ترقية ان يشترك في امتحان ترقية ثان  
الا بعد مرور سنة على الاقل من تاريخ امتحانه الاول  
واذا فشل مرة اخرى ينقل الى السلك الاداري .

٦ - اذا فشل موظف خلال مدة خدمته في  
الوزارة في اجتياز ثلاثة امتحانات بنجاح ، ولو  
بصورة غير متتالية ، ينقل الى وزارة اخرى .

٧ - تنشر هذه التعليمات في الجريدة الرسمية  
وتنفذ اعتبارا من تاريخ النشر .

### وزير الخارجية

## تعليمات

رقم (١) لسنة ١٩٨١

### الخدمة الخارجية

في تحديد الشهادات ذات العلاقة بالخدمة الخارجية (١)

استنادا الى المادة السادسة والستين من قانون الخدمة الخارجية رقم ١٢٢ لسنة ١٩٧٦ والفقرة أولا - ب - من المادة الرابعة من القانون المذكور .

### قررنا اصدار التعليمات الآتية :

أولا - تحدد الشهادات ذات العلاقة بالخدمة الخارجية للتعين في السلك السياسي في هذه الوزارة بالاختصاصات الآتية :

- ١ - القانون .
- ٢ - العلوم السياسية .
- ٣ - العلاقات الدولية .
- ٤ - الاقتصاد .
- ٥ - اللغات الاجنبية المعترف بها في الأمم المتحدة .
- ٦ - شهادات الدراسات الانسانية (التاريخ والجغرافية والفلسفة والاعلام والتربية وعلم النفس) (٢) .

ثانيا - لا يجوز قبول الموظفين بعنوان مترجم من ذوى الاختصاصات المذكورة ( أولا - ٥ ) من هذه التعليمات في دورات معهد الخدمة الخارجية التأهيلية للتعين في السلك السياسي .

ثالثا - تنفذ هذه التعليمات اعتبارا من تاريخ صدورها .

### وزير الخارجية

رقم ١٣٤٠٢ لسنة ١٩٨١

### تعليمات الخدمة الخارجية

في تشكيل اللجان في وزارة الخارجية وتنظيم أسلوب أعمالها (٣)

استنادا الى حكم المادة السادسة والستين من قانون الخدمة الخارجية رقم (١٢٢) لسنة ١٩٧٦ .

ومن أجل الاحاطة بما يشكل في هذه الوزارة من لجان ، ولمعرفة ما يعهد لكل منها من أعمال ، ولبرمجة هذه الاعمال وتنظيم أسلوب ادائها ، وضمان قيام اللجان بمهامها وتقديم دراساتها وتوصياتها بشأنها في مواعيدها المحددة ومتابعة تنفيذ ما يتم المصادقة عليه من تلك الدراسات والتوصيات .

### قررنا اصدار هذه التعليمات :

١ - فتح سجل في قسم التنظيم والأساليب بعنوان ( سجل اللجان ) ، تسجل فيه اللجان التي تشكل في بداية كل سنة ، وتضاف اليه اللجان التي تشكل خلال السنة ، واعطاء كل لجنة رقما حسب تسلسل تواريخ تشكيلها . فتسمى ، مثلا، اللجنة المسؤولة عن الاشراف على الامتحانات ( اللجنة الاولى - لجنة الاشراف على الامتحانات ) ، وتسمى اللجنة المسؤولة عن دراسة العلاقات السياسية مع دول عدم الانحياز ( اللجنة الثانية - لجنة دراسة العلاقات السياسية مع دول عدم الانحياز ) ، وهكذا ، ويسجل الاسم في الامر الوزاري بهذا الشكل :

### امر وزاري

بتشكيل اللجنة الاولى - لجنة . . . ان هذا السجل يضم لنا الاحاطة بما يشكل من لجان في كل سنة ، مع متابعة اعمالها وتنفيذها .

٢ - غلق السجل في نهاية السنة التي يعود اليها ، وفتح سجل جديد للسنة التي تليها في بدايتها ، وبذلك يكون لكل سنة سجل خاص بها .

٣ - اعادة تسجيل اسماء اللجان الدائمة التي تمتد اعمالها الى أكثر من سنة في بداية كل سنة بالسجل الخاص بها .

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٨٢١ في ١٦/٣/١٩٨١

(٢) أضيفت بالتعليمات المنشورة بالوقائع العراقية العدد ٢٨٥٢ في ٥/١٠/١٩٨١

(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٨٤٨ في ٧/٩/١٩٨١



٤ - يعهد تنظيم السجل الى احد موظفي قسم التنظيم والاساليب بأمر رسمي ، ويعتبر بدمته ، ويجرى تسليمه اليه وتسلمه منه بشكل رسمي .

٥ - يفتح الموظف المسؤول عن سجل اللجان اضبارة بالاسم نفسه يحفظ فيها المخابرات المتعلقة بالسجل .

٦ - يقدم الموظف المسؤول عن السجل في بداية كل سنة مذكرة رسمية عن كل لجنة دائمة لاخت موافقة السيد الوزير على تحديد تشكيلها ، ثم يتابع هذا الموظف اعداد الاوامر الخاصة بكل لجنة حتى اصدارها .

٧ - يعين لكل لجنة في امر تشكيلها رئيس ومقرر من بين اعضائها وسكرتير او هيئة سكرتارية حسب طبيعة اعمالها وحجمها .

٨ - تحدد اعمال كل لجنة بوضوح في امر تشكيلها ويحدد فيه ، قدر الامكان ، أسلوب عملها ، وتعين فيه المدة المقررة لانجاز اعمالها .

٩ - يعين رؤساء اللجان واعضاؤها ومقرروها وسكرتيروها بعناوين وظائفهم وليس بأسمائهم ، الا اذا اقتضت اعمال بعض اللجان تكليف اشخاص معينين بها وعندئذ تذكر اسمائهم .

١٠ - يعين في امر تشكيل كل لجنة بديل لكل شخص من اشخاصها الا اذا كانوا مقصودين هم بالذات ، وعندئذ يذكر هذا في الامر دون ذكر بديل .

١١ - تفتح في مديرية الذاتية اضبارة دائمة باسم ( اضبارة اللجان ) ، وتعطى الاوامر الوزارية التي تصدر بتشكيل اللجان رقم هذه الاضبارة ، ولا تعطى ارقام الاضبارات الشخصية لاشخاص اللجان .

١٢ - يكون قسم الاوراق مسؤولا عن اصال النسخة الشخصية بدفتر ذمة الى رئيس كل لجنة واعضاؤها ومقررها وسكرتيرها والموظف المسؤول عن ( سجل اللجان ) .

١٣ - يكون رئيس كل لجنة مسؤولا عن دعوتها الى الاجتماع ، ويتفق مع اعضائها على تاريخ عقده ، ويبلغ سكرتيرها بهذا التاريخ .

١٤ - يكون سكرتير كل لجنة مسؤولا عن تبليغ اشخاصها بتاريخ عقد كل اجتماع .

١٥ - تنظم كل لجنة محضرا لكل اجتماع تعقده يسجل فيه اسم اللجنة وامر تشكيلها وتاريخ عقد الاجتماع وتوصياتها واسماء اشخاصها الحاضرين والغائبين واسباب الغياب وتوقيع كل منهم ، ولها أن تنظم محضرا واحدا لجميع اجتماعاتها فتذكر فيه انها عقدت عدة اجتماعات ، بهذا الشكل :

محضر اجتماع ( او الاجتماع الاول او اجتماعات ) اللجنة الاولى لجنة المشكلة بالأمر الوزاري المرقم

والمؤرخ في  
اجتمعت اللجنة بتاريخ  
عقدت اللجنة اجتماعها عدة اجتماعات  
عقدت اللجنة عدة اجتماعات  
وتوصلت الى وضع التوصيات الآتية :

١ -

٢ -

توقيع	توقيع
الاسم والوظيفة	الاسم والوظيفة
عضو اللجنة	سكرتير اللجنة

توقيع	توقيع
الاسم والوظيفة	الاسم والوظيفة
رئيس اللجنة	عضو اللجنة
	ومقررها

١٦ - اذا تضمنت بعض المحاضر ملاحق لها ، فترقم هذه الملاحق في المحضر حسب تسلسل ذكرها فيه ، وتحفظ في نهايتها بهذا التسلسل وترقم بموجبه .

١٧ - اذا كان لأحد اشخاص لجنة ما رأى يخالف آراء الآخرين من اشخاصها ، فله ان يسجل رأيه في المحضر نفسه عند توقيعه عليه أو في ورقة مستقلة ، ويذكر ذلك أثناء توقيعه .

١٨ - تقرر كل لجنة العدد الذي يطبع أو يصور من محضرها أو محاضرها ، ويسجل ذلك في المحضر الأخير .

١٩ - يقوم سكرتير كل لجنة بكتابة محاضر اجتماعاتها باشراف مقررها ، ويكون رئيسها

والثالثة والاربعين من نظام الخدمة الخارجية رقم  
(٣٢) لسنة ١٩٧٦ .

### قرنا ماياتى :

أولا - تخويل رؤساء البعثات صرف نفقات  
العلاج الطبى لموظفيها وعمالها وفق الأسس  
الآتية :

١ - ان يكون الصرف وفق حكم المادة  
الثانية عشرة اعلاه .

٢ - ان تكون مراجعة الموظف أو أحد  
أفراد أسرته المكلف بأعالتهم شرعا المستشفى أو  
المستوصف وإقامته فيه بعلم رئيس البعثة .

٣ - الحصول من المستشفى أو المستوصف  
على تقرير طبى يتضمن اسم المريض ونوع المرض  
وتاريخ مراجعته المستشفى أو المستوصف والعلاج  
فيه وتاريخ دخوله ومقارنته ونوع العلاج أو  
العملية الجراحية التى أجريت له ، مع ارسال  
ترجمة موثقة فى البعثة للتقرير الى اللغة العربية  
ان كان بلغة أخرى غيرها .

٤ - ان تتضمن قوائم العلاج اذا كانت  
منفصلة عن التقرير الطبى اسم المريض ونوع  
المرض وتاريخ دخوله المستشفى أو المستوصف  
وتاريخ مقارنته وتفاصيل نفقات العلاج ، وان  
تؤيد البعثة هذه المعلومات .

٥ - تعتبر من ضمن نفقات العلاج الطبى  
أجور الفحص والعلاج والإقامة فى المستشفى  
أو المستوصف وإثمان الادوية وأجور الطبيب  
المعالج والطبيب الجراح والطبيب المخدر والفحوص  
الطبية والادوية والتحليلات المرضية والاشعة متى  
وقعت فى مستشفى أو مستوصف .

٦ - اذا تطلبت حالة مريض تخصيص  
ممرضة خاصة لرعايته أثناء وجوده فى مستشفى  
تعتبر أجورها من ضمن نفقات علاجه .

٧ - لا تصرف أجور المراجعات والفحوص  
الطبية أو الادوية والتحليلات المرضية والاشعة  
وأى نفقات أخرى اذا وقعت خارج مستشفى أو  
مستوصف .

ومقررها مسؤولين عن صياغة محاضرها بأشكالها  
النهائية ، ويكون السكرتير مسؤولا عن طبعتها ،  
أو تصويرها بالعدد الذى قرره اللجنة نفسها .

٢٠ - يقدم رئيس كل لجنة النسخة الاولى  
من محضرها أو محاضرها الى السيد الوزير ، ويعطى  
سكرتيرها نسخة أو صورة منها لكل شخص من  
أشخاصها وللموظف المسؤول عن سجل اللجان ،  
الا اذا كانت المحاضر سرية ، وعندئذ يبلغ هذا  
الموظف بذلك للعلم فقط ولا يعطى نسخة من  
المحضر .

٢١ - يكون مقرر كل لجنة مسؤولا عن  
تنفيذ توصياتها التى يصادق عليها السيد  
الوزير ، وعن ابلاغ السيد الوزير بكل تأخير  
أو عائق يحول دون التنفيذ .

٢٢ - يكون الموظف المسؤول عن سجل  
اللجان مكلفا بمتابعة تنفيذ توصياتها التى يصادق  
عليها السيد الوزير ، وعن ابلاغه خلال مدد  
مناسبة عن الاجراءات التى تتخذها كل لجنة  
بشأن التنفيذ .

٢٣ - تطبق هذه التعليمات فى حالة تكليف  
شخص بعمل معين ، وعندئذ يسمى ( سجل  
اللجان ) باسم ( سجل اللجان والأشخاص  
المكلفين بأعمال معينة ) ، وتفتح فى آخره صفحات  
مستقلة لأسماء هؤلاء الأشخاص والعمل المكلف به  
كل منهم ، ويعطى الموظف المسؤول عن السجل  
نسخة أو صورة من أمر التكليف . واذا كان  
التكليف شفهيًا فان على الشخص المكلف أن يبلغ  
بمذكرة تحريرية منه الموظف المسؤول عن السجل  
بالعمل المكلف به والمدة المحددة لانجازه ، ويكون  
هذا الشخص المكلف نفسه مسؤولا عما كلف به  
كمسؤولية اللجان وفق ما ذكر اعلاه .

٢٤ - تنشر هذه التعليمات فى الجريدة  
الرسمية، وتنفذ اعتبارا من تاريخ ٢٧-٧-١٩٨١ .

### وزير الخارجية

### تعليمات الخدمة الخارجية فى صرف نفقات العلاج الطبى لموظفى البعثات وعمالها(١)

استنادا الى أحكام المادتين الثانية عشرة

٨ - لا تصرف نفقات اقامة مرافق للمريض في مستشفى أو مستوصف ولا ائمان وجبات طعامه فيه ولا أى نفقة أخرى عنه .

٩ - لا تصرف أجور المكالمات الهاتفية وأجور تأجير تلفزيون وائمان القرطاسية والطوابع البريدية وغيرها .

١٠ - ترسل التقارير الطبية وقوائم نفقات العلاج الطبى ضمن حسابات البعثة الشهرية ، وتلحق بها نسخة من أمر الاجازة المرضية الممنوحة للموظف اذا كان المريض موظفا ، اما اذا كان أحد أفراد أسرة الموظف المكلف بأعالتهم شرعا فتؤيد البعثة ، بناء على طلب من الموظف ، درجة قرابة المريض له وانه من أفراد أسرته المكلف بأعالتهم شرعا وفق التعليمات النافذة .

ثانيا - تطبق احكام الفقرة ( أولا ) من هذه التعليمات على أفراد أسرة العامل في البعثة المكلف بأعالتهم شرعا . اما نفقات علاجه هو فتدفعها البعثة ثم تجرى تسويتها بين وزارة الخارجية والمؤسسة العامة للتقاعد والضمان الاجتماعي للعمال .

ثالثا - تلغى المناشير والكتب الصادرة بهذا الشأن قبل تاريخ نفاذ هذه التعليمات .

رابعا - تنشر هذه التعليمات في الجريدة الرسمية ، ويعمل بها اعتبارا من تاريخ صدورها في ٩-١١-١٩٨١ .

**تعليمات الخدمة الخارجية في الاعالة الشرعية (١)**  
استنادا الى حكم المادة الثالثة والاربعين من نظام الخدمة الخارجية رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٦ .  
**قررنا اصدار التعليمات الآتية :**

اولا - يقصد بأسرة الموظف وزوجته وأولاده ومن هو مكلف بأعالتهم شرعا .

ثانيا - يقصد بالاولاد من الذكور من لم يتجاوز العمر المحدد قانونا وليس له دخل مستقل ، ومن هو مستمر بالدراسة .

ثالثا - يقصد بالاولاد من الاناث غير المتزوجة وليس لها دخل مستقل .

رابعا - يقدم الموظف الى الدائرة الادارية ( الذاتية ) بيانا باسماء افراد أسرته حسب (بيان الاعالة الشرعية ) الذى تعده الدائرة المذكورة وفق النموذج المرفق بهذه التعليمات .

خامسا - تثبت الاعالة الشرعية لافراد أسرة الموظف من غير الزوجة والاولاد بقرار من المحكمة المختصة .

سادسا - اذا انفرد الموظف بالاعالة الشرعية تصرف أجور سفر المعال كاملة اما اذا شاركه فيها غيره فتصرف من أجور السفر ما يعاد/ مشاركتهم فيها .

سابعا - اذا انتفت الاعالة عن الموظف لأى سبب ، كتوفر دخل مستقل للمعال أو زواج المعالة ، لا تصرف أجور السفر عنهما ، ويعتبر الموظف نفسه مسؤولا عن الإبلاغ عن ذلك .

ثامنا - اذا تغيرت نسبة المشاركة في الاعالة ، فتعدل نسبة ما يصرف من أجور السفر بموجب التغير ، ويعتبر الموظف نفسه مسؤولا عن الإبلاغ عن ذلك .

تاسعا - تنشر هذه التعليمات في الجريدة الرسمية ، وتنفذ من تاريخ نشرها .

## وزير الخارجية

رقم (١) لسنة ١٩٨٢

### تعليمات الخدمة الخارجية في بحوث الترقية (٢)

استنادا الى احكام المواد السادسة عشرة والسابعة عشرة والستين من قانون الخدمة الخارجية رقم (١٢٢) لسنة ١٩٧٦ .

**قررنا اصدار هذه التعليمات :**

١ - يشمل مصطلح ( بحث ، بحوث ) في هذه التعليمات البحوث والتقارير والدراسات .

٢ - يكتب موظف الخدمة الخارجية قبل ترقية يستحقها بحثا واحدا أو أكثر له علاقته بالخدمة الخارجية .

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٨٦٢ في ١٤/١٢/١٩٨١

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٨٨٢ في ٣/٥/١٩٨٢



٣ - يعتبر تقديم بحوث الترقية من ضمن متطلبات تأييد كفاءة الموظف للترقية وشرطا من شروطها .

٤ - تعلن الوزارة سنويا قائمة بمواضيع البحوث ذات العلاقة بالخدمة الخارجية .

٥ - يختار الموظف موضوع بحثه من القائمة التي تعلنها الوزارة وفق الفقرة (٤) من هذه التعليمات ، ويقدم طلبا الى الدائرة الادارية بواسطة دائرته أو بعثته للحصول على الموافقة على الكتابة في الموضوع الذي اختاره .

٦ - يقدم الموظف مع طلبه للحصول على الموافقة على موضوع بحثه اطارا عاما لبحثه يتضمن :

( أ ) عنوان البحث الرئيسي .

( ب ) عناوين البحث الفرعية .

( ج ) قائمة بالمصادر التي سيعتمد عليها في كتابة بحثه تتضمن العنوان الكامل لكل مصدر واسم مؤلفه وسنة صدوره ومحل طبعه واسم ناشره وعنوانه ، وأي معلومات أخرى عنه .

٧ - للموظف أن يقدم أكثر من موضوع واحد لاختيار احدها ، ويكون وضع الاطار العام في مثل هذه الحالات بعد اختيار الموضوع والموافقة عليه .

٨ - يجوز تكليف شخص من الوزارة أو خارجها بمهمة الاشراف على كتابة البحث ويكون التكليف بموافقة الجهة المختصة في الوزارة .

٩ - يشير الموظف في هوامش يضعها في أدنى كل صفحة من صفحات بحثه أو في نهايته الى المصدر أو المصادر التي اقتبس منها نصا أو الصفحات المقتبس منها المصدر ، ولا تعتبر هذه الهوامش بديلا عن قائمة المصادر المذكورة في الفقرة ( ٦ - ج ) من هذه التعليمات بل هي اضافة اليها .

١٠ - لا تحديد في حجم البحث ، ولكن يشترط أن يأتي وافيا بالموضوع من كل جوانبه .

١١ - لا تعتبر البحوث التي يقدمها الموظف

بموجب هذه التعليمات بديلا عن البحوث التي يعدها ضمن عمله الاعتيادي في دائرته أو بعثته وانما هي اضافة اليها .

١٢ - لرئيس دائرة الموظف أو رئيس بعثته أن يبدى في ورقة منفصلة ملاحظاته عن البحث من حيث محتواه وما قد يكون فيه من معلومات وآراء وتحليلات واستنتاجات .

١٣ - يقدم البحث عن طريق دائرة الموظف أو بعثته الى الدائرة الادارية في ديوان الوزارة بمخابرة سرية ، ويكتب على البحث عبارة ( بحث للترقية الى وظيفة ٠٠٠٠ ) ، ولا يكتب عليه ولا على المخابرة الخاصة به اسم كاتبه .

١٤ - يقدم البحث بثلاث نسخ على الاقل ، ويفضل أن يطبع بالآلة الكاتبة مع ضرورة العناية بتنظيمه وتنسيقه وتجنب الاخطاء فيه وتصحيحها ان وجدت .

١٥ - يعهد بمهمة تقييم البحوث الى من ينسبه الوزير من موظفي الوزارة ، أو أي لجنة تؤلف منهم بموافقة .

١٦ - اذا رأى المكلف بالتقييم ان للبحث علاقة باعمال احدى دوائر الديوان أو اختصاصاتها ، فله ان يحيله الى رئيس تلك الدائرة لبدء رأيه فيه .

١٧ - يقدم الموظف بحثه في موعد لا يتجاوز تاريخ استحقاقه الترفيع الى الدرجة التي تلي درجته ، بشرط أن لا يسبق الموعد التاريخ المذكور بمدة تزيد عن ستة أشهر .

١٨ - اذا استوفى موظف شروط الترفيع والترقية ، ومنها تقديم بحثه في الموعد المحدد في الفقرة (١٧) من هذه التعليمات ، وتم قبول بحثه ، ولم يكن عليه اداء امتحان ترقية ، فانه يرقى اعتبارا من تاريخ استحقاقه الترفيع ويمكن ترقيعه وترقيته في آن واحد . أما اذا قدم بحثه بعد الموعد المذكور ، أو سبق ان رفض بحثه ، فانه لا يرقى الا بعد قبول بحث آخر له ، وتكون ترقيته في هذه الحالة اعتبارا من تاريخ تقديمه بحثه الاخير الى دائرته أو بعثته .

١٩ - اذا استوفى موظف شروط الترفيع والترقية ، ومنها تقديم بحثه في الموعد المحدد في

### قررنا اصدار التعليمات الآتية :

- ١ - يجوز صرف منحة النقل للموظف أو العامل المنقول في المحل المنقول منه أو اليه .
- ٢ - تصرف المنحة بسعر الحوالة الشهرية للبعثة ، وتحدد هذه وفق الحالات المنصوص عليها في الفقرات ( ٢،٢،١ ) من المادة الرابعة والعشرين المعدلة .
- ٣ - لا يجوز تجزئة المنحة عند الصرف .
- ٤ - لا تصرف المنحة الا بعد صدور أمر الانفكاك بالنقل .
- ٥ - تسجل المنحة مصرفا في حسابات البعثة على الفصل (٢) من المادة (٣) مخصصات ونفقات التحويل .
- ٦ - تنفذ هذه التعليمات اعتبارا من ١٢-٧-١٩٨٢ وهو تاريخ نشر النظام رقم (١٢) لسنة ١٩٨٢ بالجريدة الرسمية .

### وزير الخارجية

رقم (١٣٧) لسنة ١٩٨٢ (٢)

استنادا الى احكام الفقرة ( ١ ) من قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٦٩٠ والمؤرخ في ٢٧-٥-١٩٨١ وتسيلا لتنفيذ احكام القرار اعلاه أصدرنا التعليمات الآتية :

أولا - تشمل عبارة ( تعيين الزوجة في أية وظيفة خارج العراق ) الواردة في صدر القرار اعلاه التعيين خارج القطر بأية صفة كانت ويشمل ذلك :

١ - التعيين بصفة موظف أو عامل محلي في البعثات السياسية والقنصليات في الخارج وفقا لقرارات مجلس قيادة الثورة المرقمين ١٣٤٢ في ٨-١٢-١٩٧٧ و ٥٥٩ في ٢٦-٤-١٩٧٨ .

٢ - الاستعانة بخدمات الزوجة للحلول محل المستخدمين الاجانب في البعثات والملحقيات والمؤسسات العراقية في الخارج .

الفقرة (١٧) من هذه التعليمات ، وتم قبول بعثته ، وكان عليه اداء امتحان ترقية ، وأداءه بنجاح ، فانه يرقى اعتبارا من تاريخ استحقاقه الترفيع .  
اما اذا قدم بعثته بعد الموعد المذكور ، أو رفضته الجهة المكلفة بالتقييم ، أو فشل في اجتياز امتحان ترقيته بنجاح أو تخلف عن ادائه دون عذر مقبول ، فانه لا يرقى الا بعد تقديمه بعثا آخر وقبوله ، وادائه امتحانا آخر ونجاحه فيه . وتكون ترقيته في هذه الحالات اعتبارا من تاريخ تقديمه بعثته الاخير الى دائرته أو بعثته ، أو من تاريخ اعلان نجاحه في امتحانه الاخير . ايهاا ابعء عن تاريخ استحقاقه الترفيع .

٢٠ - اذا رفضت الجهة المكلفة بالتقييم بحثين لموظف ، فلا يحق له تقديم بحث ثالث الا بعد مرور مدة لا تقل عن ستة أشهر من تاريخ تبليغه برفض بعثته الثاني ، وتكون ترقيته في هذه الحالة وفق حكم الفقرة (١٨) أو الفقرة (١٩) من هذه التعليمات حسب الاصول .

٢١ - تطبق هذه التعليمات على الموظف الدبلوماسي عند ترقيته من وظيفة ملحق والى ما فوقها من وظائف الى وزير مفوض ، وعلى الموظف الاداري عند ترقيته من وظيفة معاون ملاحظ والى ما فوقها من وظائف الى مدير وما يقابل كلا منها من وظائف تبدأ رواتبها بمثل ما تبدأ به رواتب تلك الوظائف .

٢٢ - تلغى تعليمات الخدمة الخارجية في بحوث التثبيت والترفيح والترقية المنشورة في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٨-٥-١٩٧٩ .

٢٣ - تنشر هذه التعليمات في الجريدة الرسمية ، ويعمل بها اعتبارا من تاريخ النشر .  
وزير الخارجية

### تعليمات

عدد (٢) لسنة ١٩٨٢

في منحة النقل (١)

استنادا الى المادة الثالثة والاربعين من نظام الخدمة الخارجية رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٦ المعدل بالنظام رقم ١٢ لسنة ١٩٨٢ .

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٩٠٦ في ١٨/١٠/١٩٨٢

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٨٦٨ في ٢٥/١/١٩٨٢

### ٣ - التدريس في المدارس العراقية في الخارج .

ثانيا : ١ - يعتبر استخدام العسكري في الملحقيات والمؤسسات العراقية في الخارج بحكم النقل لأغراض هذه التعليمات .

٢ - تعتبر الزمالة الدراسية بحكم الايفاد لأغراض هذه التعليمات .

ثالثا : تقدم الزوجة قبل اتمام اجراءات تعيينها أو نقلها أو ايفادها أو اعارة خدماتها أو منحها اجازة دراسية أو ضمها لعضوية البعثات العلمية خارج القطر تعهدا تؤيد فيه عدم وجود زوجها خارج العراق لاحد الاسباب المذكورة في اعلاه وانها على استعداد لتحمل كافة ما يترتب اذا ظهر خلاف ذلك .

رابعا : تسري احكام الفقرات على الزوج في حالة وجود زوجته خارج العراق لاحد الاسباب المذكورة في الفقرة ( ثالثا ) اعلاه .

خامسا : تستثنى الحالات الواردة بقرار مجلس قيادة الثورة المرقمة ١٠٤٥ و ١٣٠٩ و ١٣١٨ - و ١٤٤٢ المؤرخة في ٨/٨ و ٩/٢٩ و ١٠/١ و ١٩٨١/١١/١ من احكام هذه التعليمات .

سادسا : تنفذ هذه التعليمات اعتبارا من ١٩٨١/٦/١٥ ( تاريخ نفاذ قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٦٩٠ في ٢٧/٥/١٩٨١ ) ولا تسري على الحالات السابقة للتاريخ المذكور .

وزير المالية





## قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٧٥ (١)

باسم الشعب

### مجلس قيادة الثورة

استناداً الى احكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت وبناء على ما عرضه رئيس لجنة الطاقة الذرية .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٦ - ٤ - ١٩٧٥ ما يلي :

أولاً - تصديق القواعد الآتية :

### قواعد الخدمة والملاك والتقاعد للجنة الطاقة الذرية

المادة الاولى - يقصد بالتعابير الآتية المعاني المبينة ازاءها :

١ - القانون - قانون لجنة الطاقة الذرية رقم (١) لسنة ١٩٥٩ المعدل .

٢ - القواعد - قواعد الخدمة والملاك والتقاعد في مؤسسة الطاقة الذرية .

٣ - الرئيس - رئيس لجنة الطاقة الذرية .

٤ - اللجنة - المجلس الاعلى المتكون من الرئيس والاعضاء المعيّنين وفق القانون .

٥ - المؤسسة - مجموعة المعاهد والمراكز والمنشآت والدوائر التابعة للجنة الطاقة الذرية .

٦ - السكرتارية العامة - الجهاز التنفيذي للجنة اعلاه الوارد ذكرها في الفقرة (٤) من هذا المادة .

٧ - السكرتير العام - السكرتير العام للجنة الطاقة الذرية .

٨ - الملاك - مجموع الوظائف المصادق عليها من قبل رئيس لجنة الطاقة الذرية .

٩ - الموظف - كل شخص معين في احدى الوظائف الدائمة في الملاك .

١٠ - الدرجة - هي مستوى الوظيفة او مجموعة وظائف محصورة بين حدى راتب أدنى وأعلى وفق جدول زمنى معين .

## احكام اساسية

المادة الثانية - تضع اللجنة هيكلًا تنظيميًا تظهر فيه الوظائف التي تحتاجها وموقعها فيه ويلحق به :

( ١ ) جدول يبين واجبات الاقسام والشعب في المعاهد والمراكز .

(ب) وصف لجميع الوظائف الواردة في الهيكل .

٢ - يهيأ الملاك السنوية بناء على ما هو مبين في الهيكل التنظيمي المصادق عليه والحاجه الانيه للمؤسسة وتجرى التعيينات والترفيعات والترقيات بموجبه .

٣ - تهيأ المواصفات والمؤهلات اللازمة لاشغال كل وظيفة في الملاك السنوى وتشمل مستوى التعليم والمعرفة والخبرة ومستوى المهارة المطلوبة ومدد كل منها .

المادة الثالثة - يكون تقسيم الوظائف على الدرجات حسب أهمية كل منها من حيث المسؤوليات والصلاحيات والاختصاصات والواجبات الرئيسية والمهارات المطلوبة وتوصف الوظائف كالآتي

١ - العنوان الذى يدل عليها .

٢ - الصلاحيات والمسؤوليات والاختصاصات

٣ - الحد الأدنى للمؤهلات المطلوبة ، كما جاء بالفقرة (٣) من المادة الثانية .

٤ - موقعها في جدول الدرجات والوظائف والرواتب الاسمية المرفق بهذه القواعد .

المادة الرابعة - تتخذ القرارات الخاصة بشؤون الخدمة والملاك والتقاعد بموجب هذه القواعد من قبل الرئيس أو اللجنة أو السكرتير العام كل حسب الصلاحيات المخولة له بموجب القانون .

## التوظيف

المادة الخامسة - ١ - يعين لأول مرة في المؤسسة من كان :

( ١ ) عراقياً أو عربى الجنسية ومن أبوين عراقيين أو عربيين بالولادة .

(ب) قد اكمل الثامنة عشرة من العمر .

(ج) متمتعاً باللياقة الصحية المتطلبة للوظيفة بموجب قرار من لجنة طبية رسمية .

( د ) قد أكمل الخدمة العسكرية أو أعفى أو كان مؤجلاً منها .

( هـ ) حسن السمعة والاخلاق وغير محكوم عليه بجناية غير سياسية أو جنحة تمس بالشرف .

( و ) مستوفيا المواصفات ومؤهلات الوظيفة المطلوب اشغالها كما جاء في وصف الوظيفة وحائزا على الشروط العامة لاشغال درجتها .

( ز ) حائزا أي شروط أخرى تقررها اللجنة .

٢ - تراعى في التوظيف بالإضافة الى ما تقدم ذكره الشروط الآتية :

( أ ) وجود وظيفة شاغرة في الملاك المصدق .

( ب ) ان يكون الاقتراح بالتعيين أو إعادة التعيين من قبل لجنة خاصة بالتعيينات تؤلف من قبل رئيس اللجنة أو من يخوله .

**المادة السادسة - ١ -** عند إعادة تعيين الموظف المستقيل من الخدمة في المؤسسة أو المحال على التقاعد ينظر الى خدماته ومؤهلاته وشروط منح القيد ومواصفات الوظيفة كما لو جرى تعيينه لأول مرة .

٢ - لا يجوز الجمع بين راتب الوظيفة في المؤسسة وراتب التقاعد .

**المادة السابعة -** يجوز تعيين الخبراء العراقيين وغير العراقيين بموجب عقود أو اتفاقات خاصة يكون تحديد رواتبهم فيها وفق اسس وتعليمات تقررها اللجنة .

#### تحديد الراتب

**المادة الثامنة -** يتم تحديد الراتب الاسمي الشهري للموظف (الذي يعين لأول مرة) حسب الاسس الآتية :

١ - المستوى العلمي دينار

( أ ) خريج الدراسة الثانوية أو

ما يعادلها . ١٨/-

( ب ) حامل الشهادة الجامعية الاولى

( ذات الأربع سنوات بعد الثانوية )

أو ما يعادلها مع مراعاة ما جاء بالفقرة

( ج ) المذكورة أدناه . ٣٠/-

( ج ) حامل الشهادة الجامعية الاولى

( ذات الخمس سنوات بعد الثانوية ) ،

والهندسية ذات الأربع سنوات بعد

الثانوية أو ما يعادلها . ٣٤/-

( د ) حامل الشهادة الجامعية الاولى

الهندسية ( ذات الخمس سنوات بعد

الثانوية ) أو ما يعادلها . ٤٠/-

( هـ ) حامل شهادة الماجستير

أو ما يعادلها . ٤٥/-

( و ) حامل شهادة الدكتوراه أو

ما يعادلها بعد دراسة لا تقل عن ثلاث

سنوات بعد الشهادة الجامعية

الاولية . ٧٠/-

( ز ) يمنح من قضي سنة دراسية اضافية واجتاز امتحانا بعد حصوله على أي شهادة من الشهادات المذكورة اعلاه ، سنة قدم لغرض الترفيع وتحديد الراتب عند التعيين .

٢ - الخبرة والممارسة والاختصاص .

( أ ) نوع الخبرة العلمية والعملية والممارسة .

( ب ) مدة الممارسة .

( ج ) الكفاءة في العمل .

( د ) ندرة الاختصاص .

وتقارن هذه العوامل مع مسؤوليات وواجبات الوظيفة المرشح لها المتقدم . وفي ضوء هذه المقارنة يمنح قدما أو حدا أعلى من حدود الدرجة التي يستحقها بموجب شهادته حسب مقتضى الحال . ويتم تقييم الخبرة والاختصاص من قبل لجنة مختصة ، يؤلفها السكرتير العام وفق شروط وتعليمات خاصة تصدرها اللجنة .

**المادة التاسعة - ١ -** يكون الموظف عند تعيينه لأول مرة تحت التجربة والتدريب ، لمدة لا تزيد على سنة واحدة يثبت بعدها في وظيفته اذا تأكدت كفاءته ، والا فيستغنى عن خدماته .

٢ - تكون فترة التجربة والتدريب خدمة فعلية للموظف .

**المادة العاشرة -** يستحق الموظف راتب وظيفته عند التعيين اعتبارا من تاريخ مباشرته العمل ، ويمنح مخصصات غلاء المعيشة المقررة لاقرائه من موظفي الدولة .

**المادة الحادية عشرة -** يرتبط الموظف بعقد للخدمة مع المؤسسة وبالشروط التي تملئها ، وبالكفالة التي تحددها ، على أن يعيد مبلغها كاملا عند نقض أي من شروط العقد .

**المادة الثانية عشرة -** الترفيع هو زيادة الراتب الاسمي الذي يتقاضاه الموظف بالانتقال



من راتب الى راتب اعلى للسنة التالية وفي نفس الدرجة وفق جدول الدرجات والوظائف والرواتب الاسمية ويجوز ترفيع الموظف حسب الشروط الآتية :

- ١ - ثبوت كفاءته حسب تقارير ترفع من رؤسائه ويكون التقييم بموجب مقاييس تقررها السكرتارية العامة .
- ٢ - اكمال سنة تقويمية في الخدمة براتبه الحالي .

**المادة الثالثة عشرة -** الترقية هي الانتقال من وظيفة تقع في درجة ما الى وظيفة تقع مباشرة في الدرجة الاعلى التالية من ناحية محتوى العمل والمسؤوليات والصلاحيات التي ستناط بالموظف بعد ترقيته ، ويمنح زيادة سنوية في الدرجة الموجود فيها ، وتتم الترقية بعد توفر الشروط التالية :

- ١ - انطباق مواصفات الوظيفة في الدرجة الاعلى على الموظف .
- ٢ - ان يكون قد امضى مدة لا تقل عن ثلاث سنوات تقويمية في الوظيفة التي تقع درجته فيها .
- ٣ - وجود وظيفة شاغر في الملاك المصدق .
- ٤ - ثبوت مقدرته وكفاءته بموجب التقارير المرفوعة عن انجازاته وفق المقاييس المشار اليها في الفقرة (١) من المادة الثانية عشرة المذكورة اعلاه .

**المادة الرابعة عشرة -** يبقى الموظف المرقى الى درجة اعلى من درجته مباشرة تحت التجربة لمدة ستة اشهر من تاريخ مباشرته بوظيفته المرقى اليها . ويجب اصدار امر تثبيته بدرجته الجديدة بعد انتهاء مدة التجربة . فاذا ثبتت كفاءته يمنح زيادة سنوية اضافية اعتبارا من تاريخ ترقيته ، ويقرب راتبه الى اقرب راتب في الدرجة الاعلى ، ووفق جدول الدرجات والوظائف والرواتب الاسمية . اما في حالة عدم ثبوت كفاءته فيعاد الى وظيفته في درجته السابقة .

#### تقييم كفاءة الاداء

**المادة الخامسة عشرة -** يخضع لنظام تقييم الاداء جميع الموظفين ، وتقدم التقارير عنهم الى السكرتير العام او من يخولهم مرتين في السنة خلال شهرى كانون الثانى وحزيران ويكون التقرير على اساس تقدير كفاءة الموظف بدرجة

( ممتاز ) او ( جيد ) او ( متوسط ) او ( دون المتوسط ) . وتعد هذه التقارير وفقا لتعليمات خاصة تحدد الموضوعات المتعلقة بها وبمضمونها وبكيفية احتساب الدرجات لتقديراتها وطريقة الاعتراض عليها .

**المادة السادسة عشرة -** اذا تبين للادارة ان مستوى أداء الموظف دون المتوسط يتم ما يلى :

- ١ - يلفت نظر الموظف كتابة مع ذكر المبررات .

- ٢ - يؤجل النظر في ترفيعه لمرة واحدة او اكثر على الا تزيد مدة التأجيل على سنة .

**المادة السابعة عشرة -** ينقل الموظف الذى تقدم عنه ثلاثة تقارير تبين ضعف ادائه خلال سنتين ، حسب المقاييس المعمول بها الى وظيفة اخرى اكثر ملائمة لقابلياته . فاذا استمر في التردى يستغنى عن خدماته .

**المادة الثامنة عشرة -** للموظف الاعتراض على التقارير المرفوعة بشأن ادائه، خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه بها ، وحسبما ورد في الفقرة (١) من المادة السادسة عشرة، امام لجنة يشكلها السكرتير العام ، ويكون قرارها بالنسبة للدرجات السابعة والسادسة والخامسة نهائيا، كما يكون قرار السكرتير العام نهائيا بالنسبة للدرجات الاخرى .

**المادة التاسعة عشرة -** ١ - يجوز منح الموظف الذى يظهر كفاءة خاصة ، ويقدم خدمة ممتازة ، قدما لاغراض الترفيع فقط ، لسنة او اقل بموافقة السكرتير العام ، على أن لا يزيد ذلك على مرتين خلال الدرجة الواحدة ، وعلى اربع مرات خلال خدمة الموظف في المؤسسة .

- ٢ - يجوز ترقية الموظف الذى يظهر كفاءة خاصة ، ويستطيع انجاز مهام وظيفة في الدرجة الاعلى ، قبل المدة المنصوص عليها في الفقرة (٢) من المادة الثالثة عشرة ، بتوصية من السكرتير العام وموافقة الرئيس ، على الا تزيد الترقية على مرتين خلال خدمته في المؤسسة .

- ٣ - يجوز النقل من وظيفة الى اخرى ضمن الدرجة الواحدة وبنفس الراتب مع مراعاة مواصفات الوظيفة الثانية .

#### المكافآت والحوافز

**المادة العشرون -** للمؤسسة أن تمنح المنتسب ، المكافآت والتعويضات والحوافز التالى وصفها ، وذلك بموجب تعليمات تصدرها

اللجنة على ان تكون المخصصات والمكافآت مستثناة من قانون مخصصات موظفي الدولة ومستخدميها رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٧ ، وعلى ان لا تزيد المخصصات على ١٠٠ بالمائة من الراتب الاسمي ، ولا تحتسب من ضمنها مخصصات فلاء المعيشة وبدل الوقاية من الاشعاع :

١ - منح مخصصات البحث العلمي لحملة الشهادات العلمية ذات الاختصاص من المشتغلين بالبحوث في الدوائر والمراكز التابعة لها ، وذلك بنسبة لا تزيد على ٥٠ بالمائة من الراتب الاسمي بناء على توصية المجلس العلمي أو الهيئة العلمية المختصة .

٢ - منح مخصصات مخاطر عمل وذلك بنسبة ٢٠ بالمائة من الراتب الاسمي بالنسبة للموظفين والمستخدمين . ومن مجموع كامل الاجر الشهري بالنسبة للعمال .

٣ - منح مخصصات المناوبة لتمشية اعمال المؤسسة بنسبة ٢٠ بالمائة من الراتب الاسمي ، بالنسبة للموظفين والمستخدمين ، ومن مجموع كامل الاجر الشهري بالنسبة للعمال .

٤ - اجور اعمال اضافية وخدمات خاصة بنسبة لا تزيد على (٧٠) بالمائة من الراتب الاسمي ، بالنسبة للموظفين والمستخدمين ، ومن مجموع كامل الاجر الشهري بالنسبة للعمال بعد اوقات الدوام الرسمي .

٥ - منح جميع المشتغلين في المؤسسة ، والذين يتعرضون الى الاشعاعات المؤينة في داخل العراق وخارجه ، مخصصات بدل وقاية من الاشعاع مقدارها عشرة دنائير شهريا .

٦ - تعويض عن منع الموظف من ممارسة مهنة بعد اوقات الدوام الرسمي ، لها علاقة باعمال وظيفته ، أو يخشى ان تؤثر على عمله في المؤسسة ، على ان لا يزيد هذا التعويض على (٣٥) بالمائة من الراتب الاسمي وان يكون ذلك من ضمن النسبة الواردة في الفقرة (٤) المذكورة اعلاه .

٧ - مكافآت تقديرية لا تزيد على خمسمائة دينار لمن يقدم بحوثا أصيلة ، أو تصنيع و / أو اختراع أجهزة علمية ، أو أي مجهود خاص يدخل في أي من المواضيع التي تخدم أهداف المؤسسة وتمنح بقرار من الرئيس بناء على توصية الادارة أو الهيئات العلمية وله زيادة المكافآت حسب تقديره .

**المادة الحادية والعشرون - ( أ )** لمنتسب المؤسسة الذي اكمل عشرين سنة في خدمة فعلية فيها ، أو اكمل خمسين سنة من عمره ، أن يطلب احالته على التقاعد . وعلى الرئيس ان يبت في الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ تسجيله ، وقراره في ذلك نهائيا ، فان مضت المدة المذكورة ولم يبت في الطلب ، يعتبر مقدم الطلب محالا على التقاعد بانتهائها .

(ب) تضاف لاغراض التقاعد (٣٠) بالمائة من الخدمة الفعلية التي يقضيها منتسب المؤسسة فيها ، على أن لا تقل هذه الخدمة عن عشر سنوات ، وذلك وفقا لقانون الحماية من الاشعاعات المؤينة رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ .

### التدريب والتطوير

**المادة الثانية والعشرون -** يخضع جميع موظفي المؤسسة من وقت لآخر، لبرامج تدريبية أو دراسية علمية لتنمية كفاءاتهم التخصصية، ولتأهيلهم الى وظائف أعلى وذلك ضمن خطة موضوعة لكل منهم ووفق حاجات العمل ومتطلباته .

**المادة الثالثة والعشرون -** تقسم برامج التدريب لموظفي المؤسسة على الوجه الآتي :

١ - برامج توجيهية .

وتتضمن تعريفا عاما باهداف وطبيعة عمل المؤسسة وأساليبها والبيئة الادارية والاجتماعية والاقتصادية والمعوقات القائمة في طريقها ، وكذلك بمسؤوليات موظفي المؤسسة وواجباتهم وحقوقهم وقواعد عملهم في المؤسسة .

٢ - برامج اختصاصية .

وتتضمن مناهج اساسية في حقل الاختصاص، وأخرى متقدمة في الحقول ذات العلاقة .

٣ - برامج اختصاصية عليا ، في حقول اختصاص الموظف .

وتتضمن تعمقا واحاطة أوسع بالمواضيع ذات العلاقة .

٤ - برامج وفعاليات دراسية علمية داخل أو خارج القطر .

**المادة الرابعة والعشرون -** يجرى التدريب والتطوير وفق اتجاهين :

١ - تدريب داخل المؤسسة :

وذلك ضمن المنهاج السنوي لفعاليات المؤسسة .



٢ - تدريب أو تطوير خارج المؤسسة .  
ويجريان ضمن البعثات أو الاجازات  
الدراسية أو الزمالات أو الزيارات العلمية أو  
الاستطلاعية أو الدورات والحلقات الدراسية أو  
أي نشاطات علمية يقرر فائدها السكرتير  
العام .

**المادة الخامسة والعشرون - ١ -** للمؤسسة  
ايفاد موظفيها في بعثات على نفقتها ، أو اجازات  
دراسية براتب تام ، أو زمالات على نفقة جهة  
أخرى براتب تام خارج العراق أو داخله للتخصص  
والتدريب ، أو للحصول على مؤهلات عليا وفق  
تعليمات تصدرها اللجنة .

٢ - كل من حصل على شهادة دراسية أعلى  
من شهادته أثناء خدمته في المؤسسة ، وكان راتبه  
أقل مما يستحقه بموجب المادة الثامنة من هذه  
القواعد ، يعدل راتبه الى راتب الشهادة التي  
حصل عليها بموجب المادة المذكورة . أما من كان  
راتبه بعد حصوله على الشهادة مساويا لما يستحقه  
أو أعلى فيمنح قدما لغرض الترفيع القادم لمدة  
سنة واحدة لمن حصل على شهادة الماجستير فما  
دون ولمدة سنتين لمن حصل على شهادة الدكتوراه  
أو ما يعادلها .

٣ - لا يمنح القدم أكثر من مرة واحدة عن  
شهادات الاختصاص ذات المستوى العلمي  
الواحد .

## الاجازات

### ١ - الاجازات الاعتيادية

**المادة السادسة والعشرون -** يستحق الموظف  
سواء كان مثبتا أو تحت التجربة اجازة اعتيادية  
براتب تام بمعدل يوم واحد عن كل عشرة ايام  
خدمة .

**المادة السابعة والعشرون - ١ -** يجوز تراكم  
الاجازات الاعتيادية لمدة أقصاها ( ١٨٠ ) يوما ،  
على ان لا يمنح الموظف اجازة تزيد على ( ١٢٠ )  
يوما براتب تام لكل مرة .

٢ - اذا لم يستحق الموظف اجازة اعتيادية أو  
استنفذ رصيد اجازاته ودعت الضرورة الى منحه  
اياها ، فيمنح اجازة خاصة لمدة لا تزيد على ( ٦٠ )  
سنتين يوما بدون راتب .

٣ - تمنح الموظفة الحامل اجازة خاصة براتب  
تام لمدة ستة أسابيع تتمتع بها قبل الوضع  
وبعده .

٤ - تمنح الاجازة الاجبارية السنوية ، والتي  
أمدتها شهر واحد ، المنصوص عليها في قانون  
الحماية من الاشعاعات المؤينة رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١  
بالطريقة التي يراها السكرتير العام ووفق  
الضرورة ومتطلبات العمل .

**المادة الثامنة والعشرون - ١ -** يمنح الموظف  
المستقل الذي اكمل مدة لا تقل عن ( ١٥ ) سنة  
في خدمة فعلية ، أو المحال على التقاعد لاسباب  
غير انضباطية ، أو الذي اعتزل الخدمة ، رواتبه  
كاملة مع مخصصات غلاء المعيشة عن رصيد جميع  
الاجازات الاعتيادية المستحقة .

٢ - لا تسرى احكام الفقرة المذكورة اعلاه ،  
على من اعتبر مستقila بموجب المادة الثالثة  
والثلاثين من هذه القواعد .

### ب - الاجازات المرضية

**المادة التاسعة والعشرون - ١ -** يستحق الموظف  
اجازة مرضية براتب تام بمعدل ( ٣٠ ) يوما عن  
كل سنة كاملة من الخدمة ، و ( ٤٥ ) يوما بنصف  
راتب ، وذلك بموجب تقرير طبي صادر من جهة  
رسمية مخولة .

٢ - يجوز منح الموظف الذي استنفذ اجازاته  
المرضية براتب تام وبنصف راتب ، اجازة اخرى  
بدون راتب أقصاها ( ١٨٠ ) يوما واذا لم يكن  
بإستطاعته استئناف عمله بعد انقضاء هذه المدة  
يحال على التقاعد لنفس الاسباب .

٣ - يجوز منح الموظف المصاب بمرض مستعص  
أو بأمراض ناتجة عن تعرضه للاشعاع اجازة  
مرضية خاصة براتب تام لمدة سنتين وسنة ثالثة  
بنصف راتب ورابعه بدون راتب ، واذا لم يتمكن  
من استئناف عمله بعد انقضاء هذه المدة يحال  
على التقاعد ولا يسمح له بمباشرة وظيفته الا بعد  
التأكد من شفائه نهائيا بتقرير من لجنة طبية  
رسمية .

٤ - تتحمل المؤسسة نفقات واجور العمليات  
الجراحية الكبرى ومصاريف المستشفى بعد اجراء  
العملية للموظف .



٥ - تتحمل المؤسسة نفقات العلاج للموظف الذي يتعذر معالجته داخل العراق ، وذلك بناء على توصية من جهة طبية رسمية بمعالجته في الخارج .

**المادة الثلاثون -** تدور الاجازات الاعتيادية والمرضية للموظف المستقيل الذي يعين ، أو يعاد تعيينه في المؤسسة الا اذا كان قد تقاضى رواتبها .  
**المادة الحادية والثلاثون -** تتحمل اللجنة كافة النفقات الاصولية المترتبة على الايفاد ، عدا النفقات التي تتحملها الجهات الاخرى المساهمة بالايفاد . ويستمر بمنح الموفد خلال فترة ايفاده المخصصات التي يقررها السكرتير العام .

**المادة الثانية والثلاثون -** يعين الرئيس ببيان ينشر في الجريدة الرسمية لجنة انضباط من كبار الموظفين ، قوامها رئيس وعضوان ، للنظر في القضايا الانضباطية المحالة اليها ، ولها فرض العقوبات الانضباطية والتأديبية على الموظفين وفق قانون انضباط موظفي الدولة المعمول به .

**المادة الثالثة والثلاثون -** للموظف أن يستقيل من وظيفته بطلب تحريري يقدمه الى المؤسسة مع مراعاة أحكام المادة الحادية عشرة . على أن يبت في الاستقالة خلال مدة لا تتجاوز الثلاثين يوما من قبل الرئيس بالنسبة لموظفي الدرجات الخاصة والاولى والثانية والثالثة ، ومن قبل السكرتير العام بالنسبة لموظفي الدرجات الاخرى ، ويعتبر الموظف منفكا بانتهائها الا اذا صدر أمر قبولها قبل ذلك . أما اذا حدد الموظف تاريخا معيناً فيجوز قبولها من ذلك التاريخ أو قبله على أن تدفع المؤسسة راتبه لحين الانفكاك . وعلى أن لا يزيد على راتب شهر واحد .

**المادة الرابعة والثلاثون - ١ -** للرئيس أو السكرتير العام رفض طلب الاستقالة لموظفي الدرجات الوارد ذكرهم في المادة أعلاه ، خلال مدة (٣٠) يوما من تاريخ تقديمها ويعتبر قرارهما نهائياً . وفي حالة انقطاع الموظف عن الدوام يخطر بكتاب يرسل اليه بالبريد المسجل ويلزم بالالتحاق - بموجبه - بوظيفته خلال سبعة أيام اذا كان داخل العراق وخلال ثلاثين يوما اذا كان خارجه ، وبعبكسه يعتبر مستقिला من الخدمة ويعمم على دوائر الدولة بعدم تعيينه .

٢ - يعتبر آخر عنوان للموظف المنقطع عن الدوام والمسجل في المؤسسة عنواناً قانونياً لصحة التبليغات الواردة في هذه المادة .

**المادة الخامسة والثلاثون -** يجوز نقل العاملين في دوائر الدولة ومؤسساتها الى المؤسسة وتحدد رواتبهم ومخصصاتهم وكل ما يتعلق بشؤون الخدمة ، وفقاً لاحكام قواعد الخدمة المعمول بها في هذه المؤسسة .

**المادة السادسة والثلاثون -** تنظم بتعليمات خاصة من اللجنة اعارة موظفي المؤسسة الى الهيئات الدولية والعربية أو الجهات الرسمية أو شبه الرسمية ومؤسسات القطاع العام والمختلط .

**المادة السابعة والثلاثون -** للموظف طلب اعتزاله الخدمة بموافقة السكرتير العام في خدمة فعلية لا تقل عن (١٥) سنة وفي هذه الحالة يستحق الموظف جميع الحقوق التقاعدية والاجازات التي يستحقها .

**المادة الثامنة والثلاثون -** تسري أحكام قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته أو ما يحل محله في الحالات والقضايا التي لم تعالجها هذه القواعد .

### أحكام انتقالية

**المادة التاسعة والثلاثون - ١ -** عند تنفيذ هذه القواعد يعاد النظر في عناوين ودرجات المنتسبين في المؤسسة بحيث تتناسب مع أوصاف العمل والاعمال التي يقومون بها فعلاً ، وفق جدول الدرجات والوظائف والرواتب الاسمية .

٢ - تثبت المؤسسة الرواتب الاسمية للمنتسبين الموجودين في الخدمة عند نفاذ هذه القواعد على أساس الرواتب التي يستحقونها بعد الترفيع مع اضافة عشرين ديناراً لحملة شهادة الدكتوراه ، وتسعة دنانير لحملة شهادة الماجستير وستة دنانير لحملة الشهادة الجامعية الهندسية ذات الاربع سنوات بعد الثانوية ، وأربعة دنانير لحملة الشهادة الجامعية الأولية ذات الخمس سنوات ، وكذلك لحملة الشهادة الجامعية الهندسية ذات الخمس سنوات بعد الثانوية ، ودينارين لحملة الشهادة الجامعية الأولية ، حسب أحكام المادة الثامنة من هذه القواعد وتقرب

الرواتب الجديدة المحسّبة بهذه الطريقة الى الاسفل وفق جدول الدرجات والوظائف والرواتب الاسمية والى الاعلى في حالة نقص الراتب الجديد للمنتسب المحتسب وفق الاسس المذكورة أعلاه عن راتبه الحالي .

٣ - تعدل رواتب المنتسبين - الذين يعملون حاليا في المؤسسة - من حملة الشهادة الابتدائية المعينين براتب ( -/١٢ ) دينارا شهريا أو المتوسطة المعينين براتب ( -/١٥ ) دينارا شهريا وذلك برفع رواتبهم الحالية الى أقرب حد من الحدود الواردة في الدرجة السابعة من هذه القواعد ، حيث يتمتعون بعدها بالحقوق الواردة في هذه

القواعد وبموجب جدول الدرجات والوظائف والرواتب الاسمية .

٤ - تحتسب فترة ممارسة المهنة للموظفين الفنيين الذين يشغلون عناوين فنية في المؤسسة حاليا عن مدة ممارستهم المهنة على ان يؤيد ذلك بوثائق مصدقة تقررها لجنة يشكلها الرئيس أو من يخوله لهذا الغرض ووفق أحكام هذه القواعد .

ثانيا - لا يعمل بأى نص يتعارض وأحكام هذه القواعد بما يخص منتسبى لجنة الطاقة الذرية .

ثالثا - تنشر هذه القواعد في الجريدة الرسمية وتعتبر نافذة اعتبارا من ١/٤/١٩٧٥ .

(١) معدلة بقرار مجلس قيادة الثورة رقم ٨٩٦ لسنة ١٩٧٦ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٥٤٦ في ١٩٧٦/٨/٣٠ .



### مخصصات البحث العلمي (١)

استنادا الى احكام الفقرة (٢) من المادة الاولى من قانون لجنة الطاقة الذرية رقم (١) لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٦٤ والفقرة (١) من المادة العشرين من قواعد الخدمة والملاك والتقاعد ، اصدرنا التعليمات التالية :

١ - تمنح وبتوصية من المجلس العلمي أو الهيئة العلمية المختصة مخصصات بحث بنسبة لا تزيد عن ٥٠٪ من الراتب الاسمي لمنتسبي مؤسسة الطاقة الذرية المشتغلين بالامور العلمية اعتبارا من تاريخ الاستحقاق ، وبموافقة السكرتير العام .

٢ - تمنح المخصصات المذكورة وفق النسب التالية :

( أ ) ٣٠٪ من الراتب الاسمي لمن يشترك مع مجموعة في بحث علمي .

( ب ) ٤٠٪ من الراتب الاسمي لعضو المجموعة المشترك في البحث اذا ابدى تفوقا وتقدمًا بالنسبة لمجموعته على أن يؤيد ذلك المجلس العلمي أو الهيئة العلمية المختصة .

( ج ) ٥٠٪ من الراتب الاسمي للباحث الرئيسي العامل في المشاريع العلمية :

٣ - يتم منح المخصصات المذكورة لمنتسبي المؤسسة وفق الشروط التالية :

( أ ) حاصل على شهادة علمية جامعية اولية على الاقل او الشهادات الهندسية .

( ب ) يقوم او يشترك ببحث علمي مقرر من قبل لجنة الطاقة الذرية او الهيئة العلمية المختصة على أن يقدم تقريراً دورياً يتضمن مدى تقدم البحث الى لجنة الطاقة الذرية وفق الصيغ التي تقرها السكرتارية العامة .

( ج ) يستمر صرف المخصصات اثناء الاجازة الاجبارية وفي حالات الايفاد داخل وخارج العراق الا اذا كان الايفاد لاغراض التدريب أو الدراسة .

( د ) يعاد النظر في منح المخصصات مرتين في السنة وعند تقديم تقارير كفاءة الاداء ، وتقطع

اعتبارا من تاريخ الانتهاء من البحث أو الغاء أو إيقاف العمل أو توقف الباحث عن العمل فيه ، على ان يصدر أمر اداري بذلك .

٤ - يجوز ان يشترك الباحث في أكثر من بحث واحد في وقت واحد على ان تصرف المخصصات لبحث واحد .

٥ - تعتبر هذه التعليمات نافذة من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

رئيس لجنة الطاقة الذرية

### مخصصات مخاطر العمل (٢)

استنادا الى احكام الفقرة (٢) من المادة الاولى من قانون لجنة الطاقة الذرية رقم (١) لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٦٤ والفقرة (٢) من المادة العشرين من قواعد الخدمة والملاك والتقاعد ، اصدرنا التعليمات التالية :

١ - تمنح مخصصات مخاطر العمل لكافة العاملين في مؤسسة الطاقة الذرية بنسبة ٢٠٪ من الراتب الاسمي بالنسبة للموظفين والمستخدمين ، ومن مجموع كامل الاجر الشهري بالنسبة للعامل اعتبارا من تاريخ مباشرتهم العمل في المؤسسة .

٢ - يوقف منح المخصصات المذكورة عند التمتع بالاجازة الاعتيادية او المرضية .

٣ - يستمر منح المخصصات في الحالات التالية :

( أ ) عند التمتع بالاجازة الاجبارية السنوية بموجب قانون الحماية من الاشعاعات المؤينة ( رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ ) .

( ب ) عند الايفاد داخل وخارج العراق .

( ج ) عند الايفاد لاغراض التدريب على ان لايزيد الصرف عن ثلاثة أشهر فقط .

( د ) عند التمتع بالاجازة المرضية الناتجة عن مخاطر العمل .

٤ - تعتبر هذه التعليمات نافذة من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

رئيس لجنة الطاقة الذرية

**مخصصات الوقاية من الاشعاع (١)**

استنادا الى احكام الفقرة (٢) من المادة الاولى والفقرة (هـ) من المادة الخامسة من قانون لجنة الطاقة الذرية رقم (١) لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٦٤ والفقرة (٥) من المادة العشرين من قواعد الخدمة والملاك والتقاعد ، اصدرنا التعليمات التالية :

١ - يمنح جميع المشتغلين في مؤسسة الطاقة الذرية في داخل العراق وخارجه مخصصات بدل وقاية من الاشعاع مقدارها عشرة دنانير شهريا .

٢ - تمنح هذه المخصصات لمستحقيها اعتبارا من تاريخ مباشرتهم .

٣ - يستمر منح المخصصات في حالة الايفاد الى داخل العراق او خارجه وعند التمتع بالاجازة الاعتيادية او المرضية على ان لا تزيد عن ثلاثة اشهر .

٤ - يوقف صرف المخصصات المذكورة للموفدين للتمتع بزمالات دراسية او تدريبية ( تزيد مدتها على ثلاثة اشهر ) او اجازات دراسية ويستمر منحها في حالة تعرضهم للاشعاع على ان يقدم الموفد ما يؤيد ذلك .

٥ - تعتبر هذه التعليمات نافذة من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

رئيس لجنة الطاقة الذرية

**مخصصات المناوبة (٢)**

استنادا الى احكام الفقرة (٢) من المادة الاولى من قانون لجنة الطاقة الذرية رقم (١) لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٦٤ والفقرة (٣) من المادة العشرين من قواعد الخدمة والملاك والتقاعد ، اصدرنا التعليمات التالية :

يمنح منتسبو مؤسسة الطاقة الذرية مخصصات مناوبة لاشتغالهم بطريقة نظام المناوبة وذلك بنسبة ٢٠٪ من الراتب الاسمي للموظفين والمستخدمين ومن مجموع كامل الاجر الشهري بالنسبة للعمال وفق ما يلي :

١ - صدور أمر تحريري من مدير القسم بتكليف المنتسب للعمل وفق نظام المناوبة .

٢ - تمنح المخصصات بموافقة رئيس الدائرة بعد توصية القسم المختص وبموجب جداول المناوبة التفصيلية المقدمة من قبل الادارة .

٣ - تعتبر هذه التعليمات نافذة من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

رئيس لجنة الطاقة الذرية

**أجور الأعمال الإضافية والخدمات الخاصة (٣)**

استنادا الى احكام الفقرة (٢) من المادة الاولى من قانون لجنة الطاقة الذرية رقم (١) لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٦٤ والفقرة (٤) من المادة العشرين من قواعد الخدمة والملاك والتقاعد اصدرنا التعليمات التالية :

١ - يمنح منتسبو مؤسسة الطاقة الذرية الذين يقومون بأعمال اضافية وخدمات خاصة خارج اوقات الدوام الرسمي ، اجورا اضافية لا تتجاوز ٧٠٪ من رواتبهم الاسمية ، بعد صدور امر تحريري من رئيس الدائرة بالاشتغال خارج اوقات الدوام الرسمي ، يتضمن ماهية الاعمال والضرورة التي تستدعي القيام بها ، ومدة الاشتغال على أن لا تزيد عن ستة أشهر قابلة للتجديد عند الضرورة وبموافقة السكرتير العام ويحرم المنتسب من تقاضي هذه الاجور اذا لم يصدر مثل هذا الامر .

٢ - تمنح الاجور المذكورة وفقا للنسب التالية :

( أ ) ٢٠٪ من الراتب الاسمي والاجر الشهري المقطوع او الاجر اليومي اذا كان الاشتغال لمدة لا تقل عن (٢٠) ساعة شهريا .

( ب ) ٢٥٪ من الراتب الاسمي والاجر الشهري المقطوع او الاجر اليومي اذا كان الاشتغال لمدة لا تقل عن (٣٢) ساعة شهريا .

( ج ) ٣٠٪ من الراتب الاسمي والاجر الشهري المقطوع او الاجر اليومي اذا كان الاشتغال لمدة لا تقل عن (٤٨) ساعة شهريا .



١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٦٤ والفقرة ( أ ) من المادة العشرين من قواعد الخدمة والملاك والتقاعد أصدرنا التعليمات التالية :

أولا - المخصصات المهنية :

١ - تمنح المخصصات المهنية بنسبة ٢٥٪ من الراتب الاسمي للموظفين الذين يمنعون من مزاوله مهنتهم بعد أوقات الدوام الرسمي من منتسبي مؤسسة الطاقة الذرية وبموافقة السكرتير العام بعد تثبيت ضرورة المنع من قبل الادارة والقسم المختص على ان يشمل ذلك :

- ( أ ) اعضاء نقابة المهندسين .
  - ( ب ) اعضاء نقابة المحاسبين والمدققين .
  - ( ج ) اعضاء نقابة الصناعيين الفنيين .
  - ( د ) اعضاء نقابة الجيولوجيين .
  - ( هـ ) اعضاء نقابة الزراعيين الفنيين .
  - ( و ) اعضاء نقابة الصيادلة .
  - ( ز ) اعضاء نقابة الأطباء
  - ( ح ) اعضاء نقابة الكيمائيين
  - ( ط ) ذوى الاختصاصات التالية :
- الفيزياء  
بايولوجى  
الرياضيات

( ي ) كافة المهن والحرف الاخرى التى ينص على منحهم المخصصات بموجب القوانين والانظمة .

٢ - تمنح المخصصات المذكورة اعتبارا من تاريخ الاستحقاق المثبت بالامر الادارى الخاص بالمنع .

٣ - فى حالة رغبة أى من الموظفين الذين يمنحون هذه المخصصات ممارسة مهنته ان يقدم طلبا تحريريا يوافق عليه مدير القسم ورئيس الدائرة وفى هذه الحالة تقطع عنه المخصصات المهنية اعتبارا من تاريخ صدور موافقة السكرتير العام .

٤ - يستمر صرف المخصصات المذكورة للموظفين المتمتعين بالزمالات والمجازين دراسيا والموفدين خارج القطر أو داخله والمتمتعين بالاجازات المرضية او الاعتيادية او الاجبارية .

( د ) ٣٥٪ من الراتب الاسمى والاجر الشهرى المقطوع او الاجر اليومى اذا كان الاشغال لمدة لا تقل عن ( ٦٠ ) ساعة شهريا .

( هـ ) ٤٠٪ من الراتب الاسمى والاجر الشهرى المقطوع أو الاجر اليومى اذا كان الاشغال لمدة لا تقل عن ( ٧٢ ) ساعة شهريا .

٣ - للسكرتير العام منح العاملين فى مركز الحاسبة الالكترونية مخصصات خاصة بنسبة ٥٠٪ ( يستمر صرف المخصصات المذكورة فى حالة الايفاد داخل أو خارج العراق ، الا اذا كان الايفاد لغراض التدريب أو الدراسة ) .

٤ - لرئيس الدائرة منح المنتسبين مخصصات اجور أعمال اضافية أو خدمات خاصة ، لقاء ما يبذله من جهود تختلف عن طبيعة عمله الاعتيادى ، ووفق ما تقضيه مصلحة العمل على ان لا تزيد عن ٧٠٪ .

٥ - يجوز لرئيس الدائرة فى الاحوال الطارئة المستعجلة ان يوعز شفها لمنتسبى الدائرة المختصين للقيام بالاعمال التى تقضى المصلحة العامة انجازها فورا خارج أوقات الدوام الرسمي ، وفى هذه الحالة يجب ان يصدر خلال شهر واحد من امره الشفوى أمرا تحريريا .

٦ - تقطع الاجور المذكورة عن المنتسب عند تمتعه باجازة مرضية او الايفاد خارج العراق أو عدم قيامه بالاعمال التى منح عنها هذه الاجور ، او عند زوال الظروف التى بررت منح هذه الاجور وان كان ذلك قبل انتهاء المدة المقررة لمنحها فى الامر الصادر بها ، ويستمر بصرف تلك الاجور اثناء الاجازة الاعتيادية اذا تأيد استمراره بالعمل المكلف به خارج أوقات الدوام الرسمي .

٧ - تعتبر هذه التعليمات نافذة من تاريخ نشرها فى الجريدة الرسمية .  
رئيس لجنة الطاقة الذرية

### المخصصات المهنية واجور الخدمات الهندسية الخاصة (١)

استنادا الى أحكام الفقرة (٢) من المادة الاولى من قانون لجنة الطاقة الذرية رقم (١) لسنة



ثانيا - أجور الخدمات الهندسية والجيولوجية الخاصة .

١ - تمنح أجور الخدمات الخاصة بنسبة ١٠٪ من الراتب الاسمي للمهندسين والجيولوجيين الذين يمنعون من مزاوله مهنتهم خارج أوقات الدوام الرسمي وبموافقة رئيس الدائرة .

٢ - تمنح الاجور المذكورة اعتبارا من تاريخ منح ممارسة المهنة .

٣ - يستمر منح الاجور المذكورة في حالة التمتع بالاجازة الاعتيادية أو الاجبارية أو المرضية أو الايفاد داخل او خارج العراق .

ثالثا - تعتبر هذه التعليمات نافذة من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

رئيس لجنة الطاقة الذرية

#### المكافآت التقديرية (١)

استنادا الى احكام الفقرة (٢) من المادة الاولى من قانون لجنة الطاقة الذرية رقم (١) لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٦٤ والفقرة (٧) من المادة العشرين من قواعد الخدمة والملاك والتقاعد .

اصدرنا التعليمات التالية :

١ - تمنح مكافآت تقديرية لمنتسبي مؤسسة الطاقة الذرية لا تزيد على خمسمائة دينار لمن يقدم بحوثا أصيلة أو تصنيع أو اختراع أجهزة علمية ، او اى مجهود خاص يدخل فى اى من المواضيع التى تخدم اهداف المؤسسة .

٢ - تؤلف لجنة ذات اختصاص من رئيس الدائرة ومدير القسم المختص واحد الاختصاصيين من اعضاء المجلس العلمى او الهيئة العلمية المختصة لتقييم البحث او الاختراع او المجهود الذى بذله المنتسب وتقدير المكافأة عليه ، على أن تقدم توصيتها الى الرئيس لاستحصال موافقته على منح المكافأة .

٣ - تعتبر هذه التعليمات نافذة من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

رئيس لجنة الطاقة الذرية

#### منح القمم للموظف الذى يعين لأول مرة (٢)

استنادا الى احكام الفقرة (٢) من المادة الثامنة من قواعد الخدمة والملاك والتقاعد للجنة الطاقة الذرية ، قررنا اصدار التعليمات التالية :

١ - يمنح الموظف الذى يعين لأول مرة حدا أعلى من حدود الدرجة التى يستحقها بموجب شهادته الدراسية عن كل سنة ممارسة بعد حصوله على تلك الشهادة ، على ان لا تزيد مدة القمم على السنتين .

٢ - يمنح الموظف الذى يعين لأول مرة قدما عن الخبرة العلمية والعملية والكفاءة فى العمل وندرة الاختصاص ، بالمقارنة مع وصف الوظيفة المرشح لها ، وذلك حسب توصية لجنة التعيينات وبموافقة السكرتير العام .

٣ - تقارن العوامل الواردة فى المادة (٢) أعلاه بموجب تقدير يعبر عنه بالدرجات من قبل لجنة التعيينات والسكرتير العام وحسب ما يلي :

اولا - نوع الخبرة العلمية والعملية والممارسة (٤٥) بالمائة .

تقدير رئيس اللجنة (نقطة)	تقدير عضو (نقطة)	تقدير عضو (نقطة)
-----------------------------------	------------------------	------------------------

١ - الممارسة العلمية

( أ ) الخبرة العلمية :

١ - البحوث والتقارير العلمية المنشورة فى المجلات العالمية ( ٥٪ عن كل بحث )

٢ - الدراسات والتقارير العلمية المنشورة فى المجلات المحلية ( ١٠٪ )

(ب) الخبرة العلمية : العمل فى مؤسسات ومختبرات عالمية ( ٥٪ عن كل سنة ممارسة )

٢ - الممارسة الفنية :

( أ ) المشاركة فى دراسات الجدوى ( ٥٪ لكل دراسة ) .

٧ - تعتبر هذه التعليمات نافذة من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

رئيس لجنة الطاقة الذرية

#### تسليف منتسبي مؤسسة الطاقة الذرية (١)

استنادا الى الصلاحية المخولة لنا بموجب الفقرة الثانية من المادة الاولى والفقرة (١) من المادة الثالثة من قانون لجنة الطاقة الذرية المرقم (١) لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٦٤ ، اصدرنا التعليمات التالية :

١ - تؤلف لجنة تضم كلا من رئيس الدائرة وعضوين مالي واداري وممثل النقابة ، للنظر في طلبات التسليف لغرض دراستها وتقديم التوصية بها الى السكرتير العام بموجب الاسس المثبتة بهذه التعليمات .

٢ - تدفع السلفة للذين ثبتوا من منتسبي المؤسسة .

٣ - يحدد مبلغ السلفة بما لا يزيد على خمسة رواتب اسمية ( أو الاجر الشهري للعامل ) على ان لا يزيد الحد الاعلى للسلفة عن مبلغ /٢٥٠ ديناراً .

٤ - تسدد السلفة بخمسة عشر قسطاً شهرياً اذا كان مبلغها لا يزيد عن /١٠٠ دينار وب عشرة أقساط شهرياً اذا زاد المبلغ عن /١٠٠ دينار :

٥ - يستقطع القسط الاول من السلفة من راتب الشهر الذي يلي الشهر الذي دفعت فيه السلفة ويعتبر تاريخ تنظيم الشيك من قبل الحسابات هو تاريخ الدفع لغرض تطبيق احكام هذه المادة .

٦ - يقدم المستلف كفيلاً يشترط فيه :

( أ ) ان لا تقل خمسة امثال راتبه الاسمي عن مبلغ السلفة .

( ب ) ان تكون له خدمة لا تقل عن سنتين او خدمة مضمونة لا تقل عن سنة واحدة ( بالنسبة للعمال ) .

( ج ) ان لا يكون كفيلاً لمستلف آخر .

( د ) ان تؤيد غرفة التجارة ملاءته ان لم يكن موظفاً .

( ب ) القيام ببحوث علمية

( ٥٪ لكل دراسة )

( ج ) القيام باعداد تصاميم

( ٥٪ لكل دراسة )

٣ - الممارسة الادارية :

( أ ) مشاركته بالدورات التدريبية وبمعرفته بالاساليب الحديثة .

( ٥٪ عن كل دورة )

( ب ) المامه باللغات الاجنبية ( ١٠٪ عن كل لغة يجيدها اجادة تامة ) .

ثانياً - الكفاءة في العمل : ( عن كل فقرة ٥٪ ) على ان لا تزيد على ٣٠٪ .

يقدم الموظف الذي يعين لأول مرة كتاباً يؤيد كفاءته في العمل وخلاصة عن اعماله السابقة ، على ان يكون مصدقاً من الجهة التي كان يعمل فيها ويؤخذ بنظر الاعتبار التقديرات والتشكرات الممنوحة له سابقاً .

ثالثاً - ندرة الاختصاص ( ٢٥٪ ) ويترك تقدير ندرة الاختصاص الى السكرتير العام .

٤ - يكون القدر المبحوث عنه اعلاه وفق النسب التالية :

( أ ) ستة اشهر اذا حصل على ما لا يزيد على ( ٢٥ ) درجة .

( ب ) سنة واحدة اذا حصل على ( ٢٦-٥٠ ) درجة .

( ج ) سنة وستة اشهر اذا حصل على ( ٥١-٧٥ ) درجة .

( د ) سنتين اذا حصل على أكثر من ( ٧٥ ) درجة .

٥ - يؤلف السكرتير العام لجنة دائمية للتعيينات برئاسة رئيس الدائرة وعضوية كل من مدير القسم العلمي أو الاداري المختص ، واحد اعضاء الهيئة العلمية المختص او مدير الادارة بالنسبة للاداريين وسكرتارية موظف مختص .

٦ - لا يمنح القدر المنو به اعلاه الا بعد مصادقة لجنة الطاقة الذرية أو رئيسها .

- ٧ - تعطى السلفة في الحالات التالية :
- ( أ ) العلاج بسبب مرض المستلف او احد افراد عائلته المسؤول عنهم شرعا على ان يؤيد ذلك بتقرير طبي من جهة رسمية .
- ( ب ) وفاة احد افراد عائلته المسؤول عنهم شرعا على ان يقدم شهادة الوفاة خلال مدة لا تزيد على شهر واحد من حصول الوفاة .
- ( ج ) الايفاد باجازة دراسية او تدريبية او زمالة على ان تصرف السلفة بعد صدور الامر الخاص بالايفاد وتقديم التعهد الاصولي .
- ( د ) الحالات الضرورية والطارئة الاخرى التي تقتنع بها اللجنة .
- ٩ - لايجوز ان يتسلف المنتسب أكثر من مرة واحدة خلال سنتين .
- ١٠ - لايجوز التسليف الا اذا كان المستلف قد سدد كافة اقساط السلفة المدين بها ان وجدت .
- ١١ - تنظم استمارة لغرض التسليف بموجب النموذج المرفق بهذه التعليمات .
- رئيس لجنة الطاقة الذرية

### استمارة طلب سلفة

الى / لجنة التسليف

ارجو الموافقة على تسليفي مبلغا قدره ( دينارا , بكفالة السيد التاجر / الموظف / المستخدم / العامل في

بالشروط المقررة لذلك .

وذلك لغرض /

واقدم طيا الوثائق المطلوبة .

توقيع طالب السلفة على الطوابع  
اسم طالب السلفة/

### تأييد دائرة طالب السلفة

رقم الصادرة /

التاريخ /

الى / لجنة التسليف

نصادق على توقيع طالب السلفة السيد

بعنوان ( )

ونؤيد لكم المعلومات التالية :

١ - ان طالب السلفة/موظف/مستخدم خاضع للتوقيفات التقاعدية / عامل مضمون دائمي .

٢ - مدة خدمته الفعلية لا تقل عن ( سنوات )

٣ - ان راتبه الاسمي رقما وكتابة ( دينارا شهريا )

٤ - ان طالب السلفة قد سدد كافة الاقساط المستحقة عليه بالنسبة للسلفة السابقة .

٥ - نؤيد وجود ما يكفي من رواتبه الشهرية / اجره الشهري لتسديد الاقساط التي تستحق عليه لهذه السلفة . ونؤيد عدم تجاوز كافة الاستقطاعات لنسبة ٥٠٪ من الراتب الاسمي وغلاء المعيشة او لمجموع الاجر الشهري .

الذاتية

المحاسب



## ١ - يستعمل هذا الحقل اذا كان الكفيل تاجرا:

الى لجنة الطاقة الذرية - لجنة التسليف

توقيع الكفيل :  
اسم الكفيل :  
عنوان الكفيل :  
رقم المحل :  
رقم المسكن :

رقم الكفالة

صفحة الكفالات

بهذا تؤيد غرفة تجارة

تاجر ومن المشتركين في هذه الغرفة في

ال

الذي تكفل به في / /

السكرتير

الرئيس

## ٢ - يستعمل هذا الحقل اذا كان الكفيل موظفا :

تأييد دائرة الكفيل

رقم الصادرة /  
التاريخ /

الذي يروم كفالة طالب السلفة

براتب اسمى قدره

سنوات

نؤيد لكم بان السيد

موظف / مستخدم / عامل بدائرتنا بعنوان

دينارا شهريا وله خدمة فعلية تزيد على

وانه لم يرتبط بكفالة شخص آخر .

وفي ادناه نموذج توقيعه .

توقيع وختم رئيس الدائرة

الذاتية

المحاسب

نموذج توقيع الكفيل

## المادة الثانية - يشترط في المرشح للزمالة

توافر الشروط التالية :

١ - ان يكون قد اكمل احدى المراحل

الدارسية التالية :

( ا ) الدراسة العالية في جميع مراحلها .

(ب) الدراسة الثانوية العراقية أو ما يعادلها .

(ج) الدراسة في معهد فني او مهني يقبل

فيه خريجو الدراسة المتوسطة أو ما يعادلها

ومعترف به .

## الزمالات

استنادا الى احكام الفقرة (١) من المادة

الخامسة والعشرين من قواعد الخدمة والملاك

والتقاعد للجنة الطاقة الذرية ، قررنا اصدار

التعليمات التالية :

المادة الاولى - يقوم رئيس الدائرة بترشيح

الموظفين للزمالات الدارسية او التدريبية

المخصصة لمؤسسة الطاقة الذرية من الوكالة

الدولية للطاقة الذرية، ومن الحكومات والمؤسسات

الاجنبية المختلفة وبموافقة السكرتير العام .

٢ - ان يكون مثبتا بوظيفته .

٣ - ان يكون له المام كاف ببلغة البلد المرسل اليه أو اللغة المستعملة للدراسة فيه .

**المادة الثالثة -** ان يكون لموضوع الزمالة علاقة وثيقة بواجبات الموظف .

**المادة الرابعة -** يستحق الموفد بزمالة ، رواتبه الاسمية ومخصصات غلاء المعيشة بالإضافة الى ما يلي :

١ - مخصصات الزمالة من الدولة الموفد اليها .

٢ - تذكرة السفر بالطائرة ذهابا وإيابا .

٣ - المخصصات المهنية .

٤ - مخصصات بدل الوقاية من الاشعاع بعد تقديمه ما يؤيد تعرضه للاشعاع .

**المادة الخامسة -** على الموفد بزمالة لغرض الدراسة أو التدريب على نفقة جهة اجنبية ان يقدم تعهدا مصدقا من كاتب العدل مقترنا بكفالة كفيل مليء يتضمن التزامه بالحصول على وثيقة بنجاحه في الموضوع الذي اوفد من أجله ، وفق النموذج المعد من قبل السكرتارية العامة ، اذا كانت مدة الزمالة ثلاثة أشهر فأكثر ويتعهد خطيا بتقديمه شهادة تثبت انتظام دوامه خلال مدة الزمالة وانتهائها بنجاح سواء كان ذلك باجتيازه الامتحان أو بتقرير من ادارة الدورة وتقديمه تقريراً عن هذه الدورة وجهوده فيها اذا كانت مدة الزمالة تقل عن ثلاثة أشهر .

**المادة السادسة -** يقدم الموفدون بزمالات تدريبية الى الدائرة والسكرتارية العامة تقارير عن زمالاتهم بعد الانتهاء منها .

**المادة السابعة -** على الموفد لمدة تقل عن سنتين ان يلتحق بوظيفته خلال مدة خمسة عشر يوما من تاريخ انتهاء ايفاده وخلال شهر واحد اذا زادت المدة عن سنتين .

**المادة الثامنة -** ١ - منع المنسحبين من الزمالات المرشحين اليها بالتمتع بالزمالات لمدة لا تقل عن

ثلاث سنوات وللسكرتير العام توجيه عقوبة ادارية اذا لم يقدم المرشح عذرا مشروعا .

٢ - استبدال المرشح في الحالات الضرورية بمرشح آخر بشرط توفر الوقت اللازم للحصول على قبول للبديل من قبل الجهات المانحة للزمالة .

٣ - اختبار المرشح الذي يتقن اللغة الاجنبية التي يتم بها التدريب ، للتأكد من قابليته .

٤ - لا يرشح نفس الشخص الى أكثر من زمالة واحدة في آن واحد .

**المادة التاسعة -** تعتبر هذه التعليمات نافذة من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

رئيس لجنة الطاقة الذرية

### الاجازات الدراسية

استنادا الى أحكام الفقرة (١) من المادة الخامسة والعشرين من قواعد الخدمة والملاك والتقاعد للجنة الطاقة الذرية .

### قررنا اصدار التعليمات التالية :

**المادة الاولى -** تقوم السكرتارية العامة بتنسيق طلبات الاجازات الدراسية المقدمة لها من قبل الدوائر ذات العلاقة بعد اقرارها من قبل الهيئات العلمية في تلك الدوائر .

**المادة الثانية -** تعتمد الهيئة العلمية المختصة في اختيارها للمرشحين الاسس التالية :

١ - ان تكون التقارير المقدمة عن اعمال الموظف مؤيدة لحسن القيام بعمله وكفايته العلمية .

٢ - ان يكون له المام كاف ببلغة البلد المرسل اليه أو اللغة المستعملة للدراسة فيه أو ان تحتسب فترة تعلم اللغة الاجنبية من ضمن مدة الدراسة .

٣ - الحصول على وثيقة القبول من جامعة أو معهد عال معترف به من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

٤ - ان يكون لموضوع دراسة المرشح علاقة وثيقة بواجبات الموظف أو واجبات الوظيفة المرشح لها .

٥ - ان يكون المرشح للاجازة الدراسية قد

امضى مدة لا تقل عن ثلاث سنوات خدمة فعلية في مؤسسة الطاقة الذرية .

**المادة الثالثة -** تتوسط مؤسسة الطاقة الذرية لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لحصول الموظف على وثيقة القبول في المعهد أو الجامعة التي يطلب الالتحاق بها .

**المادة الرابعة -** يستحق المجاز دراسيا خلال مدة اجازته رواتبه الاسمية ومخصصات غلاء المعيشة اضافة الى ما يلي :

١ - تذكرة السفر بالطائرة لمرة واحدة ذهابا وايابا سنويا .

٢ - الاجور الدراسية الاعتيادية الضرورية لدراسته كاملة .

٣ - نفقات طبع الاطروحة لاجل الحصول على الشهادة .

٤ - قيمة الكتب حسيما هو مدرج في نظام البعثات والمساعدات المالية والزمالات رقم (٤٦) لسنة ١٩٧١ .

٥ - المخصصات المهنية .

٦ - مخصصات بدل الوقاية من الاشعاع بعد تقديمه ما يؤيد ذلك .

**المادة الخامسة -** تطبق الشروط العامة وما يتعلق بالتسهيلات والامتيازات الواردة في تعليمات الخدمة المدنية عدد (١٧) لسنة ١٩٦٠ حول الاجازات الدراسية والتعديلات الجارية عليها أو ما يحل محلها مستقبلا فيما لم يرد في هذه التعليمات .

**المادة السادسة -** تعتبر هذه التعليمات نافذة من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

رئيس لجنة الطاقة الذرية

### اعارة الخدمات (١)

استنادا الى أحكام الفقرة (٢) من المادة الاولى من قانون لجنة الطاقة الذرية رقم (١) لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٦٤ والمادة السادسة والثلاثين من قواعد الخدمة المدنية والملاك والتقاعد ، اصدرنا التعليمات التالية :

١ - يجوز اعارة الموظف في المؤسسة الى الهيئات الدولية والعربية والمؤسسات الرسمية

وشبه الرسمية ومؤسسات القطاع العام والمختلط بموافقة التحريرية ، وموافقة رئيس الدائرة واسكرتير العام على أن لا تتجاوز مدة الاعارة ثلاث سنوات ، ويجب ان تقتزن الموافقة من الرئيس .

٢ - يجوز تمديد المدة اعلاه لفترة أخرى لا تزيد عن سنتين على ان لا تزيد مدة الاعارة عن خمس سنوات خلال خدمة الموظف .

٣ - تكون الاعارة بموافقة القسم المختص وتأيبده بعدم تأثيره على سير العمل المناط بالموظف المعارة خدماته .

٤ - يشترط في الاعارة أن يكون العمل المكلف به عند الجهة المستعيرة له علاقة بعمله في المؤسسة ويمكن الاستفادة منه لغرض تطوير عمله في المؤسسة .

٥ - تكون الاعارة الى الهيئات الدولية والعربية في خارج العراق لمرة واحدة فقط طيلة وجود الموظف في المؤسسة على ان لا تتعارض مع القانون العام .

٦ - على المؤسسة ان تعيد الموظف المعار الى وظيفته في المؤسسة حال انتهاء فترة الاعارة .

٧ - اذا أعادت الجهة المستعيرة الموظف المعار قبل انتهاء مدة الاعارة تلزم بدفع رواتبه الى حين اعادته الى الوظيفة في المؤسسة أو انتهاء مدة الاعارة .

٨ - الرواتب التي تخصصها الدائرة المستعيرة الى الموظف المعار لا تأثير لها على درجته في المؤسسة .

٩ - تحسب مدة الاعارة خدمة لغرض الترفيع والترقية ويجوز ترفيع أو ترقية الموظف وهو في الاعارة بتوصية من الجهة المستعيرة .

١٠ - تعتبر هذه التعليمات نافذة من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

رئيس لجنة الطاقة الذرية

### لجنة انضباط الطاقة الذرية (٢)

استنادا الى المادة الثانية والثلاثين من قواعد الخامة والملاك والتقاعد للجنة الطاقة الذرية ، قررنا :

اولا - تشكيل لجنة انضباط موظفي الطاقة الذرية من السادة المدرجة أسماؤهم وعناوين وظائفهم أدناه :



الدكتور ميسر يحيى الملاح - سكرتير عام لجنة الطاقة الذرية - رئيسا .

الدكتور خالد ابراهيم سميد - مدير عام معهد البحوث النووية - عضوا .

الاستاذ همام عبد الخالق عبد الغفور - عضو لجنة الطاقة الذرية - عضوا .

السيد حامد محسن علوان البيهاتى - مدير الادارة والعلاقات العامة ومسؤول الامور الحقوقية - سكرتيرا .

السيد هشام محمد شريف - معاون المدير العام لمعهد البحوث النووية - عضوا احتياطيا .

ثانيا - ينفذ بياننا هذا اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ( رئيس لجنة الطاقة الذرية )

### صندوق الضمان الصحى لمنتسبى مؤسسة الطاقة الذرية (١)

استنادا الى قرار لجنة الطاقة الذرية المرقم ١٠ المتخذ بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٨ / ٢٠ / ١٩٧٧ اصدرنا التعليمات التالية :-

المادة اولى - يقصد بالتعابير الآتية المعانى المبينة ازاءها :-

١ - المؤسسة : مجموعة المعاهد والمراكز والمنشآت والدوائر التابعة للجنة الطاقة الذرية .

٢ - المجلس : مجلس ادارة صندوق الضمان الصحى لمنتسبى مؤسسة الطاقة الذرية .

٣ - الرئيس : رئيس المجلس .

٤ - المنتفع : منتسبوا مؤسسة الطاقة الذرية وعوائلهم ( يقصد بافراد العائلة الزوج والزوجة والاطفال فقط ) .

٥ - الهيئة : هيئة الصندوق .

٦ - الطبيب المعتمد : هو الطبيب الاخصائى او الطبيب الذى تتفق معه الهيئة لفحص ومعالجة المنتفعين .

٧ - الصيدلى المعتمد : هو صاحب الصيدلية الذى تتفق معه الهيئة لشراء الادوية او تزويدها للمنتفعين .

المادة الثانية - يؤسس صندوق ضمان صحى يسمى صندوق الضمان الصحى لمنتسبى

مؤسسة الطاقة الذرية لتوفير الخدمات الطبية للمنتفعين المسموح لهم بالاشتراك فى الصندوق .

المادة الثالثة - الانتساب للصندوق :-

١ - يحق لكل منتسب فى مؤسسة الطاقة الذرية الاشتراك فى الصندوق .

٢ - للمنتفع الحق فى اشراك عائلته بعد تقديم الطلب الخاص بذلك الى رئيس مجلس ادارة الصندوق للموافقة عليه ولهم عندئذ الاستفادة من خدمات الصندوق بعد دفع رسم الانتساب وتسديد بدل الاشتراك الشهرى .

٣ - يعتبر كل منتفع موافقا على احكام وشروط هذه التعليمات بمجرد اشتراكه .

٤ - يجوز اعادة انتساب المنتفع المنسحب من الصندوق بعد تسديده ضعف رسم الانتساب .

المادة الرابعة - تكون ايرادات الصندوق مما يلى :-

١ - رسم الانتساب عن كل منتفع وقدره ( نصف دينار ) .

٢ - بدلات الاشتراك الشهرية من المنتفعين .

٣ - التبرعات النقدية والعينية .

٤ - الفوائد الناجمة عن استثمار اموال الصندوق .

٥ - المبالغ المخصصة فى ميزانية لجنة الطاقة الذرية لمعالجة موظفيها .

المادة الخامسة - ١ - تستقطع بدلات الاشتراك من رواتب المنتسبين شهريا بالنسب التالية :-

الراتب الاسمى	بدل الاشتراك
٣٠ دينارا فاقل	٢٥٠ فلسا
٣٢ الى ٧١ دينارا	٤٠٠ فلسا
٧٢ الى ١٢٦ دينارا	٥٠٠ فلسا
مازاد عن ١٢٦ دينار	٧٥٠ فلسا

٢ - فى الحالات التى يكون فيها كل من الزوج والزوجة موظفان فى المؤسسة فيستوفى بدل الاشتراك من كل منهما حسب راتبه .

٣ - تستوفى بدلات الاشتراك لافراد العائلة بنسبة ( ١/٤ ) ربع اشتراك الزوج أو الزوجة (ايهما اكثر ) عن كل فرد .

٤ - تقوم الوحدات الحسابية في المؤسسة باستيفاء بدلات الاشتراك الشهرية من قوائم الرواتب وترسل الى ادارة الصندوق .

**المادة السادسة -** تشمل الخدمات الصحية والمعالجة التي يقدمها الصندوق للمنتفعين ما يلي : -

اولا : الفحوصات العامة : -

١ - يجرى فحص كل منتسب عند تعيينه من قبل الطبيب قبل اشتراكه في الصندوق كما يجرى فحص افراد العائلة من قبل الطبيب قبل ان تبت المؤسسة في اشتراكهم في الصندوق .

٢ - تهئ المؤسسة والطبيب ما يلزم لاجراء فحص عام على المنتسبين عدا افراد عوائلهم مرة واحدة في السنة ويشمل ذلك الفحص السريري وفحص العيون والفحوص الشعاعية والتحليلات بانواعها .

٣ - توفر المؤسسة بالتعاون مع الطبيب والجهات الصحية المعنية الامصال واللقاحات المقتضية لتطعيم المنتفعين دوريا للوقاية من الامراض

ثانيا : الخدمات الخاصة : -

١ - فحص المنتفع المريض في العيادات الخارجية من قبل الطبيب او الطبيب المعتمد ويجوز ان يتم الفحص في منزله في الحالات الاضطرارية فقط .

٢ - الفحوص الاختصاصية التي يحيلها الطبيب الى اختصاصيين والمعالجة بالاشعة والفحوص الكهربائية والتحليل بالمختبرات او المستشفيات وغيرها من الفحوص الاخرى .

٣ - العمليات الجراحية : جميع انواع العمليات الجراحية بضمنها العمليات المتعلقة بالولادة الموصى بها من قبل الطبيب او الطبيب المعتمد ويشمل ذلك كل ما يتعلق بها من تخدير وتداوى وضادات وحقن ونقل دم ... الخ من الاحتياجات التي تتطلبها العملية ( باستثناء عمليات التجميل ) .

٤ - الاقامة والمعالجة في المستشفيات الحكومية على اساس الدرجة الاولى او في المستشفيات الاهلية او الخاصة المعتمدة مع مراعاة الفقرة (٣) من المادة السابعة .

٥ - المعالجة والتداوى والحقن لجميع ماذكر اعلاه ويشمل ذلك فحص وتداوى امراض العيون والفم والحنجرة والكسور والرضوض

وتداوى وقلع الاسنان ... الخ باستثناء ما يلي : -

( ا ) عمل النظارات الطبية .

( ب ) تركيب الاسنان .

ثالثا - الادوية والعقاقير والمواد العلاجية الموصى بها من الطبيب او الطبيب المعتمد او غيرها وعندئذ يجب ان تؤيد من قبل الطبيب .

**المادة السابعة -** يتحمل الصندوق تكاليف الخدمات الطبية كما يلي : -

١ - جميع اجور وتكاليف الفحوصات العامة والخدمات الخاصة والادوية والعقاقير المشار اليها في المادة السادسة مع مراعاة ما يلي : -

( ا ) يجوز للمنتفع ان يقوم بمراجعة الاطباء المعتمدين مباشرة خارج اوقات الدوام الرسمي بموجب الهوية التي يحملها والمزودة اليه من قبل المؤسسة ويجوز في الحالات الاضطرارية مراجعة الاطباء الاخرين وفي كلتا الحالتين يتبع ما يلي : -

- استحصال تأييد الطبيب

- يصرف للمنتفع ٥٠٪ من الاجور الطبية وقيمة الادوية المشتراه من غير الصيدلي المعتمد وفي حالة شراء الادوية من الصيدلي المعتمد فيصرف للمنتفع ٩٠٪ من قيمتها بشرط تقديم القوائم الخاصة بذلك الى المؤسسة خلال مدة لا تتجاوز الشهرين من تاريخ القائمة ويستثنى من ذلك معالجة الاطفال المنتفعين ( لغاية سن العاشرة من العمر ) حيث يصرف لهم كامل الاجور الطبية وقيمة الادوية اذا كانت من طبيب معتمد او صيدلية معتمدة بعد تأييد الطبيب وقناعة اللجنة وذلك في الحالات الاضطرارية فقط .

- تصرف اثمان الاحزمة الطبية الموصوفة من قبل الاختصاصيين على ان لا يتجاوز المبلغ المصروف عشرة دنانير .

**المادة الثامنة -** ١ - المجلس - يتولى المجلس الاشراف على أعمال الصندوق ووضع السياسة العامة له والبت في القضايا التي تحال اليه من قبل هيئة ادارة الصندوق ويتألف من ستة أعضاء ( من ضمنهم مدير ادارة وذاتية المعهد ومدير الامور المالية وطبيب معهد البحوث النووية ) والثلاثة الاخرين بضمنهم الرئيس ونائب الرئيس يعينون من قبل رئاسة لجنة الطاقة الذرية على ان يصدر امر تعيينهم من



قبل الرئاسة لقاء مكافآت شهرية تنسبها  
الرئاسة .

٢ - يحل نائب الرئيس محل الرئيس عند  
غيابه .

**المادة التاسعة - ١ -** ادارة الصندوق وتكون  
من : -

( ١ ) هيئة صندوق الضمان الصحي وتؤلف  
من بين منتسبي المؤسسة المنتسبين للصندوق  
يعينهم ويحدد اجورهم المجلس .

(ب) شعبة حسابات خاصة بالصندوق يتم  
تعيين ملاكها من قبل المجلس ( على ان تكون من  
منتسبي الدائرة ) .

٢ - واجبات الهيئة : -

( ١ ) تدقيق وتأيد القوائم والوصلات  
والوصفات التي تقدم من المنتفع والصادرة من  
المؤسسات الصحية الحكومية والصيدليات  
لفرض صرفها من قبل شعبة حسابات  
الصندوق .

(ب) تدقيق وتأيد القوائم والوصلات  
والوصفات الخاصة بالمعالجة خارج العراق  
المؤيدة من المثلثات العراقية في الخارج ، لفرض  
صرفها من قبل شعبة حسابات الصندوق .

(ج) اجراء التحقيق مع المنتفعين الذين  
يسيئون استعمال خدمات الصندوق وتقديم  
تقرير بذلك الى المجلس .

(د) دراسة المقترحات والتوصيات التي  
يقدمها المنتفعون بخصوص اعمال الصندوق  
واحالتها الى المجلس مع رأى الهيئة .

(هـ) تعقد الهيئة اجتماعاتها بكامل اعضائها  
كلما دعت الضرورة الى ذلك على ان تقدم محاضر  
اجتماعاتها الى المجلس خلال (١٥) يوماً للمصادقة  
عليها .

(و) يجري تدوين محاضر اجتماعات الهيئة في  
سجل خاص ترقم صفحاته ويوقع من جميع  
الاعضاء الحاضرين ويعطى للاجتماعات المذكورة  
ارقام متسلسلة .

(ز) تكون اجتماعات الهيئة بعد اوقات الدوام  
الرسمي .

٣ - واجبات شعبة الحسابات ( على ان تمارس  
عملها بعد اوقات الدوام الرسمي ) :

١ - ( ١ ) مسك السجلات والبطاقات اللازمة  
لتنظيم حسابات الصندوق وتسجيل أسماء

المنتفعين وتدوين جميع التغيرات العائلية التي  
تحدث لهم .

(ب) مراقبة تحصيل بدلات الانتساب  
والاشتراك من المنتفعين .

(ج) تنظيم بطاقات خاصة ، بالمنتفعين  
وعوائلهم .

(د) ايداع اموال الصندوق لدى مصرف الرافدين  
باسم الصندوق ويتم تدويرها من قبل الاشخاص  
الذين يخولهم رئيس المجلس .

(هـ) تنظيم ميزانية شهرية لحسابات  
الصندوق وعرضها على المجلس والهيئة خلال  
الشهر الذي يلي الشهر الذي تعود اليه  
الميزانية .

(و) تنظيم تقرير سنوي عن أعمال الصندوق  
وحساباته واحالته الى الهيئة بغية عرضه على  
المجلس للمصادقة عليه .

(ز) تدوير الرصيد لحسابات الصندوق عند  
انتهاء السنة المالية الى السنة التالية .

**المادة العاشرة -** يحال المنتفع الى المؤسسات  
الطبية الحكومية أو مؤسسة مدينة الطب  
بموجب استمارة خاصة تنظم بنسختين وتوقع  
من قبل رئيس الدائرة أو من يخوله وتتضمن  
الطلب لمعالجته حسب حدود هذه التعليمات  
وتقديم القوائم الخاصة بها بعد المعالجة .

**المادة الحادية عشرة -** تدقق حسابات  
الصندوق من قبل مدققين قانونيين تقترحهم  
الهيئة ويعينهم المجلس وتقدم نتائج التدقيق  
والتقارير الى المجلس مباشرة .

**المادة الثانية عشرة -** المعالجة خارج  
العراق : -

١ - المعالجة في الخارج بما في ذلك العمليات  
والاقامة والمصحات والسفر ذهاباً واياباً للمنتفع  
المصاب بمرض يصعب علاجه في العراق وفق  
الشروط التالية : -

( ١ ) عدم توفر العلاج اللازم في العراق بعد  
اجراء التشخيص والتوصية من قبل اللجنة  
الطبية الرسمية في بغداد .

(ب) تحدد اللجنة الطبية الرسمية الفترة  
اللازمة للعلاج في الخارج والبلد الذي سيتم  
العلاج فيه .

(ج) يجري الصرف الحقيقي بموافقة  
المؤسسة بموجب الوصلات والقوائم المصدقة



من جهات رسمية عراقية في البلد الذي تم فيه العلاج بعد تأييدها من الطبيب أو الهيئة المعالجة واللجنة .

(د) يجوز صرف القوائم والوصلات التي يتعذر تصديقها في الخارج حسب قناعة اللجنة وموافقة الرئيس .

٢ - يجوز للمنتفع الذي يتقرر معالجته خارج العراق ان يستلف من الصندوق مبلغا لا يتجاوز المبالغ التقديرية اللازمة لمعالجة في الخارج على ان يتم منح السلفة له عن طريق تحويل مبلغها الى الخارج وان تجرى تسوية السلفة بموجب القوائم والوصلات الاصولية التي يقدمها بعدئذ الى اللجنة لتدقيقها .

٣ - تتخذ المؤسسة الاجراءات اللازمة لتسفيره الى خارج العراق .

٤ - تصرف تكاليف المعالجة الطبية بالنسبة للمنتفع عند وجوده خارج العراق بالاجازة الاعتيادية ، أو الاجبارية أو الايفاد ، استنادا الى قوائم اصولية مصدقة من الجهات الرسمية العراقية أو من يمثلها في الخارج على أساس المقاييس المقررة للمعالجة في العراق .

**المادة الثالثة عشرة - الحرمان من خدمات الصندوق .**

( أ ) يحرم المنتفع من الاستفادة من الصندوق اذا اساء استعمال خدماته ويكون الحرمان وقتيا اذا ثبت التماذي في اساءة الاستعمال يكون الحرمان لمدة لا تتجاوز السنة وللهيئة الحق ان تحيل قضيته الى دائرته لا تخاذ الاجراءات الانضباطية وفق القوانين والانظمة المرعية .

(ب) تقدر الهيئة بتأييد من الطبيب مدى اساءة استعمال الخدمات عند حصول شك أو العلم بذلك على ان ترفع توصيتها الى المجلس للمصادقة .

(ج) ترفع الهيئة توصية الحرمان المذكورة في الفقرة (ا) اعلاه الى الرئيس للبت فيها واصدار القرار اللازم بشأنها ويكون قرار الرئيس قطعيا .

**المادة الرابعة عشرة - الانسحاب وانهاء الانتساب :**

( أ ) يجوز انسحاب واحد أو اكثر من افراد العائلة من الصندوق لقاء طلب يقدمه الموظف

مرفقا بالهوية ويعتبر الاشتراك لاغيا من الشهر الذي يلي تاريخ تقديم الطلب ، ولا يجوز اعادة اشتراكهم مرة أخرى الا بموافقة الهيئة ومصادقة الرئيس .

(ب) تعتبر علاقة المنتفع وافراد عائلته المنتفعين مقطوعة من الصندوق بمجرد انفكاكه من الخدمة في مؤسسة الطاقة الذرية باستثناء الاحالة على التقاعد ( باسباب لا تتعلق بنزاهته وكفائته ) وذلك في حالة رغبته الاستمرار بالانتفاع من خدمات الصندوق .

(ج) لا تعاد المبالغ التي استوفها الصندوق من رواتب الموظف وافراد عائلته عند انسحابه أو انفكاكه في الحالتين ( أ ) و (ب) المشار اليهما اعلاه .

**المادة الخامسة عشرة - للهيئة بموافقة المجلس ان تتفق مع شركات التأمين العاملة في العراق لغرض قيامها بالتأمين على المنتفعين بالشروط التي يتفق عليها على ان لا يتعارض ذلك مع هذه التعليمات .**

**المادة السادسة عشرة - للهيئة بعد استحصال موافقة الرئيس اصدار القرارات المناسبة لتسهيل تطبيق هذه التعليمات .**

**المادة السابعة عشرة - تنشر هذه التعليمات في الجريدة الرسمية وتنفذ اعتبارا من ١-١-١٩٧٨ .**

رئيس لجنة الطاقة الذرية

### تعليمات

**لجنة الطاقة الذرية حول منح المخصصات بموجب المادة الخامسة (هـ) و (و) من قانون لجنة الطاقة الذرية المعدل (١)**

**المادة الخامسة - فقرة (هـ)**

١ - يكون منح مخصصات بدل الوقاية من الاشعاع المنصوص عليها في هذه المادة بناء على تأييد تحريري من الرئيس المباشر وبشرط ان يكون احتمال التعرض للاشعاع بمعدل ما لا يقل عن ثلاثة ايام في الاسبوع .

٢ - تمنح هذه المخصصات اعتبارا من تاريخ موافقة لجنة الطاقة الذرية على ذلك ومباشرة الشخص المعرض في عمله . وتجدد الموافقة في بداية السنة المالية بطلب رسمي من الرئيس

المباشر مؤيداً فيه استمرار التعرض للاشعاع بمعدل ما لا يقل عن ثلاثة ايام في الاسبوع ، ويرسل طلب تجديد الموافقة للجنة قبل مدة كافية وذلك لضمان استمرارية منح المخصصات للمستحقين .

#### المادة الخامسة - فقرة (و)

١ - يمنح الباحثون والفنيون من حملة الشهادات العلمية الجامعية الذين يشتغلون في موقع المفاعل مخصصات مقطوعة تعادل ٢٠٪ من الراتب الاسمي .

٢ - يكون منح هذه المخصصات بناء على تأييد الرئيس المباشر بأن الشخص يشتغل في موقع المفاعل بمعدل ما لا يقل عن اربعة ايام في الاسبوع . وانه يقوم بواجباته بصورة مرضية وتقطع هذه المخصصات عند ثبوت عدم استيفاء احد الشرطين السابقين .

٣ - تمنح هذه المخصصات اعتباراً من تاريخ موافقة اللجنة ومباشرة الشخص في عمله وتجدد

الموافقة في بداية السنة المالية بطلب رسمي من الرئيس المباشر مؤيداً فيه استمرار اشتغال الشخص في موقع المفاعل بمعدل ما لا يقل عن اربعة ايام في الاسبوع ومؤيداً كفاءته . ويرسل طلب تجديد الموافقة للجنة قبل مدة كافية وذلك لضمان استمرارية منح المخصصات للمستحقين .

٤ - للجنة منح الباحثين والفنيين المذكورين اعلاه الذين تثبت كفاءتهم واخلاصهم بالعمل مخصصات تزيد على ٢٠٪ على أن يكون ذلك ضمن حدود القانون .

تعتبر هذه التعليمات مؤقتة حين اشتغال المفاعل النووي وعندئذ تنظر اللجنة في تعديلها حسب تطور العمل والبحث في المفاعل والمختبرات .

لجنة الطاقة الذرية في جلستها ٢٠١ المنعقدة بتاريخ ٢ و ٤/١١/١٩٦٥ .

## باسم الشعب

### مجلس قيادة الثورة

استناداً الى احكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الموقت وبناء على ما عرضه الرئيس الاعلى لديوان الاوقاف .  
قرر مجلس قيادة الثورة في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠-٤-١٩٧١ .

اصدار القانون الآتي :-

رقم (٦٧) لسنة ١٩٧١

### قانون

#### الخدمة في المؤسسات الدينية والخيرية (١)

المادة الاولى (٢) - يراد بالتعابير الآتية لاغراض هذا القانون المعاني المبينة آزاءها :

- ١ - ديوان - ديوان الاوقاف .
- رئيس الديوان - رئيس ديوان الاوقاف .
- المجلس الاعلى - مجلس الاوقاف الاعلى .
- المجلس - المجلس العلمى .
- الوظيفة الدينية هي .
- ١ - الامامة والخطابة .
- ٢ - الامامة .
- ٣ - الوعظ والارشاد .
- ٤ - قراءة القرآن والآذان .
- ٥ - الخدمة والآذان .
- ٦ - الآذان .
- ٧ - الخدمة .

الموظف - كل شخص عهدت اليه وظيفة في احدى المؤسسات الدينية والخيرية المعروفة في الفقرة (٨) من المادة الاولى من قانون ادارة الاوقاف رقم ٦٤ لسنة ١٩٦٦ - المعدل .  
المسجد الجامع - هو المسجد الذى تقام فيه صلاة الجمعة والعيدى .  
المسجد - هو المسجد الذى تقام فيه الصلوات الخمس فقط .

المادة الثانية - تلغى كل وظيفة لم يرد ذكرها في المادة الاولى من هذا القانون وينقل شاغلوها الى الوظائف الماثلة الواردة فيها .

#### المادة الثالثة (٣) - لا يجوز بعد نفاذ هذا

القانون الجمع بين وظيفتين دينيتين أو بين الوظيفة الدينية والوظيفة أو الاستخدام في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية والمصالح والمؤسسات العامة ولو بصورة حسبية مع مراعاة ما ورد في المادة الحادية عشرة من هذا القانون .

المادة الرابعة - يعلن المجلس عن الوظائف الشاغرة ويتم التعيين بعد اجتياز امتحان يجريه وصدر قرار منه بذلك يصادق عليه المجلس الاعلى .

المادة الخامسة - لا يعين لأول مرة في الوظائف الدينية الا من كان :-

- ١ - عراقياً .
- ٢ - اكمل الثامنة عشرة من العمر .
- ٣ - ناجحاً في الفحص الطبى وسالماً من الامراض والعاهات الجسمية والعقلية التى تمنعه من القيام بالوظيفة .
- ٤ - حسن الاخلاق وغير محكوم عليه بجناية غير سياسية أو بجنحة مخلة بالشرف .
- ٥ - حائزاً على احدى الشهادات المطلوبة بالنسبة للحالات المبينة في هذا القانون .
- ٦ - مكمل الخدمة العسكرية أو معفوا أو مؤجلاً منها .

المادة السادسة - ١ - يراعى عند التوظيف الشروط الآتية ، ولا يشمل ذلك التعيينات التى تمت قبل صدور هذا القانون :

( ١ ) وجود وظيفة شاغرة في الملاك المصدق الملحق بميزانية الاوقاف .

(ب) يكون التعيين في الحد الأدنى من الدرجات المحددة في هذا القانون مع مراعاة ما يستحقه المعين حسب شهادته العلمية .

(ج) يشترط في الامام والخطيب ان يكون من خريجي كلية الامام الاعظم أو ما يعادلها (٤) .

(د) يشترط في الامام والواعظ المرشد ان يكون خريج معهد الاسلامى أو مدرسة ملحقة بالمساجد أو ثانوية دينية أو ما يعادل ايا منها .

٢ - تتم اعادة التعيين بقرار من المجلس يصادق عليه المجلس الاعلى .

المادة السابعة (٥) - تكون درجات الموظفين على الوجه الآتى :-

(١) الوقائع العراقية العدد ١٩٩١ بتاريخ ٢٥/٤/١٩٧١

(٢) معدلة بالقانون رقم (٦٦) لسنة ١٩٧٦ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٥٣٤ في ٢١/٦/١٩٧٦ .

(٣) معدلة بالقانون رقم (٦٦) لسنة ١٩٧٧ المشار اليه .

(٥،٤) معدلة بالقانون رقم (٦٦) لسنة ١٩٧٦ المشار اليه



الدرجة	الراتب	مقدار العلاوة
الاولى	١٣٠ - ١٥٠	- / ٥ دينار
الثانية	١٠٠ - ١٢٠	- / ٣ دينار
الثالثة	٧٠ - ٩٠	- / ٣ دينار
الرابعة	٥٠ - ٦٥	- / ٢ دينار
الخامسة	٣٦ - ٤٥	- / ١ دينار واحد
السادسة	٢٨ - ٣٤	- / ١ دينار واحد
السابعة	١٨ - ٢٥	- / ١ دينار واحد
الثامنة	١٥ - ١٧	- / ١ دينار واحد
التاسعة	١٢ - ١٤	- / ١ دينار واحد

**المادة الثامنة (١) -** تكون رواتب الموظفين ،  
على الوجه الآتي : -

	الحد الأدنى	الحد الأعلى
١ - الامام والخطيب	٢٨	١٥٠
٢ - الامام	١٨	٩٠
٣ - الواعظ	١٨	٩٠
٤ - القارئ والمؤذن	١٥	٦٥
٥ - الخادم والمؤذن	١٥	٦٥
٦ - المؤذن	١٢	٤٥
٧ - الخادم	١٢	٤٥

**المادة التاسعة - ١ -** تطبق احكام قانون  
الخدمة المدنية على الموظفين فيما يخص المباشرة  
والاخطار واستحقاق الراتب عند الغاء الوظيفة أو  
العزل أو الفصل أو الاستغناء والاجازات  
الاعتيادية والمرضية والاجازات الدراسية  
والاستقالة والاعارة ومخصصات غلاء المعيشة  
ومخصصات السفر وفي كل أمر لم يرد به نص  
في هذا القانون مالم يتعارض مع احكامه .

٢ - تطبق احكام قانون انضباط موظفي الدولة  
فيما يخص دوام الموظفين وانضباطهم ومعاقبتهم .

**المادة العاشرة - ١ -** يرفع الموظف على اساس  
الكفاءة ومدة الخدمة وحسن السيرة .

٢ - يجوز ترفيع الموظف الى الدرجة التي تلي  
درجته بعد توفر الشروط التالية :

( أ ) ثبوت مقدّرتة على قيامه بواجبات الوظيفة  
بتوصية من رئيسه المباشر .

(ب) اجتيازه امتحاناً أمام المجلس . ويعفى  
من الامتحان من يحمل شهادة دينية معترف بها  
أو من كانت له خدمة في الوظائف الدينية مدة  
لا تقل عن خمس عشرة سنة عند نفاذ هذا  
القانون (٢) .

(ج) اكماله مدة لا تقل عن خمس سنوات  
في الدرجات الثانية والثالثة والخامسة ، وأربع  
سنوات في الدرجتين الرابعة والسابعة ، وثلاث  
سنوات في الدرجات السادسة والثامنة ،  
وسنتان في الدرجة التاسعة من الدرجات الواردة  
في المادة السابعة من هذا القانون (٣) .

**المادة الحادية عشرة -** يعتبر الموظفون الذين  
يشغلون أكثر من وظيفة عند نفاذ هذا القانون  
شاغلين لها بصورة موحدة وبصفة شخصية  
ويتناولون الرواتب وغلاء المعيشة ويجرى  
استقطاع التوقيفات التقاعدية منهم على أساس  
مجموع رواتب الوظائف المذكورة .

**المادة الحادية عشرة (مكررة) (٤) -** كل من تم  
تعيينه بوظيفة دينية ، كوكيل قبل تاريخ هذا  
التعديل وكانت شروط التعيين كأصيل متوفرة فيه  
وثابت الأهلية عند التعيين تعتبر خدمته كأصيل  
وينال حقوق الأصيل .

**المادة الثانية عشرة - ١ -** تعدل رواتب الموظفين  
الموحدة وظائفهم ممن تقع رواتبهم بين حدود

(١) معدلة بالقانون رقم (٦٦) سنة ١٩٧٦ المشار اليه وبالقانون رقم (١٧) لسنة ١٩٧٨ المنشور بالوقائع العراقية

العدد ٢٦٢٨ في ١٩٧٨/٢/٢٠ .

(٤.٣.٢) معدلة بالقانون رقم (٦٦) لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

الدرجات الواردة في المادة الثامنة من هذا القانون الى الدرجات التي تلي مجموع تلك الرواتب وتحسب مدة ترفيعهم من تاريخ آخر ترفيع نالوه قبل نفاذ هذا القانون .

٢ - تعدل رواتب الموظفين ممن تكون درجاتهم دون الحد الأدنى للدرجات المنصوص عليها في المادة الثامنة من هذا القانون الى الحد الأدنى لحدود تلك الدرجات اذا توفر فيهم أحد الشرطين المنصوص عليهما في الفقرتين ( أ - ح ) و ( أ - د ) من المادة السادسة من هذا القانون أو اذا كان قد قضى في الخدمة خمس عشرة سنة على الأقل . ويشغل من لم تتوفر فيه تلك الشروط درجته بصفة شخصية ويجوز ترفيعه وفق احكام هذا القانون الى الدرجات التي تلي درجته الشخصية الى إحدى الدرجات الواردة في المادة الثامنة (١) .

**المادة الثانية عشرة ( مكررة ) ( ٢ ) - ١ -** تسرى احكام قانون التقاعد المدني رقم ( ٣٣ ) لسنة ١٩٦٦ المعدل على الموظف الخاضع لاحكام هذا القانون .

٢ - يلغى قانون شمول مؤذني وخدم المساجد المضبوطة ، بأحكام قانون صندوق التقاعد رقم ( ١٧٢ ) لسنة ١٩٦٤ المعدل . وتحسب الخدمة التي اعتبرت تقاعدية لمن كان مشمولاً بها ، وفقاً لاحكامه ، خدمة تقاعدية لاغراض الفقرة الاولى من هذه المادة .

**المادة الثالثة عشرة -** تسرى احكام هذا القانون على الموظفين في المساجد أو المساجد الجامعة للأوقاف الملحقه عدا ما يتعلق بالرواتب والترفيح حيث تطبق بشأنها أحكام القانون بقدر ما تسمح به واردات الوقف الملحق .

**المادة الثالثة عشرة المكررة ( ٣ ) - ١ -** يجوز بقرار من المجلس الأعلى ، وبموافقة الجهات المعنية ، الاستعانة بمدرسي المعاهد الإسلامية ، لاغراض الامامة أو الخطابة أو الامامة والخطابة وبقراءة القرآن ، لاغراض القراءة لقاء مكافأة لا تزيد على نصف الراتب الاسمي . وتكون هذه المكافأة مستثناة من احكام قانون مخصصات

موظفي الدولة ومستخدميها رقم ( ٩٣ ) لسنة ١٩٦٧ المعدل .

٢ - تصرف للواعظ المتجول الذي يؤدي وظيفة الوعظ خارج حدود البلديات مخصصات ثجوال بنسبة ( ٣٠ ٪ ) من راتبه الاسمي .

**المادة الثالثة عشرة المكررة ( ٤ ) - ١ -** للمجلس الأعلى ان يقرر منح الامام والخطيب ممن قدم خدمات جليلة للدين ، وكان يشغل وظيفة التدريس الديني ، أو كانت له ممارسة بها في إحدى مراحل الدراسة المتوسطة أو الثانوية ، أو في مراحل أعلى منها درجة واحدة أعلى من درجته مع راتبها ، بشرط أن تكون له خدمة في الوظيفة الدينية مدة لا تقل عن ثلاثين سنة عند نفاذ هذا القانون ، على ان يقترن هذا القرار بمصادقة وزير الاوقاف .

٢ - يعدل راتب الامام والخطيب الذي استحق تعديل راتبه ، الى ( ١٣٠ ) ديناراً ، بموجب الفقرة ( ١ ) من هذه المادة ، اعتباراً من تاريخ قرار مجلس الاوقاف الاعلى بمنحه الدرجة ، بشرط توفر وظيفة شاغرة في الملاك المصدق الملحق بميزانية الاوقاف ، وعلى أن يقترن هذا القرار بمصادقة وزير الاوقاف .

**المادة الرابعة عشرة - ١ -** يجوز إصدار أنظمة لتسهيل تنفيذ هذا القانون .

٢ - للرئيس الأعلى لديوان الأوقاف إصدار التعليمات اللازمة لتسهيل تنفيذ هذا القانون .

**المادة الخامسة عشرة -** يلغى قانون الخدمة في المؤسسات الدينية والخيرية رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٦ وتعديله .

**المادة السادسة عشرة -** ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعتبر نافذاً من ١ / ٤ / ١٩٧١ .

**المادة السابعة عشرة -** على الرئيس الأعلى لديوان الأوقاف تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الثالث والعشرين من شهر صفر ١٣٩١ المصادف اليوم التاسع عشر لشهر نيسان لسنة ١٩٧١ .

رئيس مجلس قيادة الثورة

(١) معدلة بالقانون رقم (٦٦) لسنة ١٩٧٦ المشار اليه

(٣٠٢) أضيفت بالقانون رقم (٦٦) لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

(٤) أضيفت بالفقرة الأولى بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه ثم عدلت بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨

المشار اليه وأضيفت الفقرة الثانية بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٨ .





رقم (٤) لسنة ١٩٦٢

نظام

الخدمة في المصالح النفطية (١)

باسم الشعب

مجلس السيادة

بعد الاطلاع على المادة الحادية والعشرين من  
قانون تنظيم شؤون النفط رقم ١٣ لسنة ١٩٦١  
وبناء على ما عرضه وزير النفط ووافق عليه مجلس  
الوزراء .

أمرنا بوضع النظام الآتي :-

المادة الاولى (٢) - يقصد بالتعابير التالية  
المعاني المبينة ازاها :

الوزير - وزير النفط .

الوزارة - وزارة النفط .

المصلحة - احدى المصالح النفطية وكذلك  
ديوان تفتيش المصالح النفطية المؤسسة بموجب  
احكام القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٠ المعدل .

مجلس الادارة - مجلس ادارة أية مصلحة  
نفطية المؤلف بموجب احكام القانون رقم (٤٩)  
لسنة ١٩٧٠ المعدل .

رئيس الدائرة - المدير العام للمصلحة أو  
اي موظف آخر يخول سلطة رئيس الدائرة  
بقرار من الوزير .

الملاك - مجموع الوظائف التي يصادق  
عليها مجلس الادارة ويقرها الوزير .

الموظف - كل شخص عهدت اليه وظيفة  
دائمة داخلية في ملاك المصلحة الخاص بالموظفين .

المستخدم - كل شخص تستخدمه المصلحة  
في خدمة داخلية في الملاك الدائم الخاص  
بالمستخدمين .

الرئيس - هو رئيس الشعبة أو رئيس الوحدة  
التي ينتمى اليها الموظف مباشرة .

الرئيس الاعلى - رئيس الدائرة ومن يخوله .  
المادة الثانية - ١ - تكون درجات الموظفين  
وعلاوتهم السنوية على الوجه الآتي :

الدرجة	الراتب	مقدار العلاوة بالدينار
الاولى / ١	١٨٠ - ٢٠٠	٧ (٣)
الاولى / ب	١٣٠ - ١٧٥	٧ (٤)
الثانية	١٠٠ - ١٢٥	٧ (٥)
الثالثة	٧٢ - ٩٥	٥ (٦)
الرابعة	٥٢ - ٦٨	٤
الخامسة	٣٨ - ٥٠	٣
السادسة	٢٨ - ٣٦	٢
السابعة	١٨ - ٢٦	٢
الثامنة	١٥ - ١٧	١
التاسعة	١٢ - ١٤	١

٢ - عند تنفيذ هذا النظام تحول رواتب  
الموظفين الموجودين في الخدمة لتتطابق الرواتب  
المبينة في الفقرة الاولى من هذه المادة واذا وقع  
راتب من تشمله احكام الفقرة المذكورة بين  
حدى راتبى درجتين وكان الفرق بين راتبه  
والحد الادنى لراتب الدرجة التي تليه يساوى  
أو يزيد على نصف الفرق بين الحد الادنى لتلك  
الدرجة والحد الاعلى للدرجة التي تسبقها فيعدل  
راتبه الى الحد الادنى للدرجة التالية وان قل

(١) اللوائح العراقية العدد ٦٣٣ في ١٩٦٢/١/٢٠ .

(٢) معدلة بالنظام رقم (٤٥) لسنة ١٩٧١ المنشور باللوائح العراقية العدد ٢٠٥١ في ١٩٧١/١٠/٣ .

(٣) معدلة بالنظام رقم ٤ لسنة ١٩٨٢ اللوائح العراقية العدد ٢٨٣١ في ١٩٨٢/٢/١٥ .

(٦٠٥٠٢) معدلة بالنظام رقم (٣١) لسنة ١٩٧٤ المشار اليه

عن ذلك فيخفض راتبه الى الحد الاعلى للدرجة السابقة شريطة ان يمنح قدما لمدة ستة اشهر لغرض الترفيع على ان تحسب المدة التي قضاها الموظف في درجته قبل تنفيذ هذا النظام لغرض الترفيع .

**المادة الثالثة - ١** - تتضمن المقاييس الواردة في المادة السابقة علاوة من الحد الادنى الى الحد الاقصى المبين في كل درجة تمنح عند اكمال الموظف سنة براتب يقل عن الحد الاعلى للدرجة ولا تمنح هذه العلاوة الا بموجب توصية يقدمها الرئيس المباشر للموظف ويصادق عليها الرئيس الاعلى التالي يبين فيها ان خدمات الموظف المستحق للعلاوة كانت مرضية من جميع الوجوه خلال السنة .

**٢** - للوزير ان يمنح الموظف الذي يظهر كفاءة عالية ويقدم خدمة ممتازة علاوة اضافية واحدة عند استحقاقه العلاوة السنوية الاعتيادية ولمرة واحدة وتحسب قدما لغرض الترفيع (١) .

**المادة الرابعة** - يمنح الموظفون والمستخدمون مخصصات غلاء المعيشة المقررة بموجب قانون الخدمة المدنية ومرسوم مخصصات غلاء المعيشة .

**المادة الخامسة (٢) - ١** - لا يجوز تعيين الموظف لأول مرة الا في الدرجة التي يستحق التعيين فيها وفقا لاحكام المادة السادسة من هذا النظام .

**٢** - غير انه يجوز بموافقة الوزير تعيين الموظف من ذوى الخبرة أو الاختصاص أو المهارات الخاصة ممن سبق له الخدمة في الدوائر الرسمية أو شبه الرسمية أو الشركات ( ويدخل هذا الاختصاص ضمن واجباته ) احتساب خدمته في تلك الدوائر أو الشركات خدمة لغرض

تعيين الدرجة والراتب ( على ان يقيّد ذلك بحالات الضرورة القصوى ) .

**المادة السادسة - ١** - يعين الموظف لأول مرة في الدرجات التالية حسب مستواه العلمى ووفق الترتيب التالى :

( أ ) محذوفة (٣) .

(ب) خريجو الدراسة المتوسطة او المدارس الاخرى التى بمستواها فى الدرجة الثامنة براتب ( ١٥/- ) ديناراً .

(ج) خريجو الدراسة الثانوية او المدارس الاخرى التى بمستواها فى الحد الادنى من الدرجة السابعة براتب ( ١٨/- ) ديناراً .

( د ) الشهادات الاولى للجامعات والكليات أو ما يعادلها فى الحد الادنى للدرجة السادسة براتب ( ٢٨/- ) ديناراً .

(هـ) (٤) حملة شهادة ( أم أي ) ، أو ما يعادلها ، ( والهندسة والصيدلة ) أو ما يعادلها ، والتي دراستها خمس سنوات على الاقل ، بعد الدراسة الثانوية بالحد الادنى للدرجة الخامسة ، ويعدل راتب حامل ، الشهادة المذكورة من عين منذ ١-٦-١٩٥٦ ، الى راتب الحد الادنى للدرجة المذكورة ، وتضاف اليه العلاوات السنوية التى نالها بعد تعيينه ، ويمنح الرواتب التى يستحقها ، ولا يعتبر ذلك ترفيعاً .

(و) حملة الشهادات الجامعية التى دراستها ست سنوات أو أكثر بعد الثانوية وشهادة كلية الطب العراقية وشهادة الدكتوراه التى يحصل عليها الطالب فى مدة لا تزيد على السنتين بعد الشهادة الاولى للجامعات براتب ٤٤/- ديناراً شهرياً ويمنح حملة تلك الشهادات قدما أمده سنتان للترفيع القادم (٥) .

(١) مضافة بالنظام رقم (٤٥) لسنة ١٩٧٦ المشار اليه

(٢) عدلت بالنظام رقم (٥٧) لسنة ١٩٦٨ المنشور بالوقائع العراقية العدد ١٦٤٤ فى ٢٨/١٠/١٩٦٨ ثم عدلت

بالنظام رقم (٤٥) لسنة ١٩٧١ المشار اليه .

(٣) حذفت بالنظام رقم (٤٥) لسنة ١٩٧١ المشار اليه

(٤) معدلة بالنظام رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٨ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٦٩١ فى ٨/١/١٩٧٩ وقد نصت

المادة الثانية منه على أن (تمنح الرواتب المستحقة ، بمقتضى حكم الفقرة (٣) من المادة السادسة من النظام المعدلة بالمادة الاولى من هذا النظام ، اعتباراً من تاريخ نفاذه ، ولا تصرف لمستحقها أية فروقات عن رواتب الفترة التى تسبق هذا التاريخ ) .

(٥) معدلة بالنظام رقم (٤٥) لسنة ١٩٧١ المشار اليه



(ز) حملة شهادة الدكتوراه التي لا يمكن الحصول عليها بأقل من ثلاث سنوات بعد الشهادة الأولية للجامعات وحملة شهادة المحاسبة القانونية (Chartered Accountant)

أو ما يعادلها في الحد الأدنى من الدرجة الرابعة .  
(ح) يجوز تعيين خريجي المعاهد أو المدارس التي مدة الدراسة فيها أكثر من الحدود اعلاه وخريجي الدورات التي لا تقل مدتها عن سنة اشهر متصلة بعد تلك الحدود في الدرجة المقررة لهم باضافة دينارين عن كل سنة دون التقيد بالحدود السابقة وتعتبر المدة الزمنية المطلوبة للوصول الى الراتب المعين به قدما لغرض الترفيع وتعديل رواتب الموظفين الذين اصابهم الغبن من جراء تطبيق النص القديم (١) .

(ط) للوزير بناء على توصية مجلس الادارة ان يقرر رواتب اعلى مما هو مبين اعلاه لتعيين اشخاص لهم كفاءات أو مؤهلات خاصة ولا يتيسر الحصول على امثالهم بالرواتب المقررة بموجب هذا النظام على ان لا يزيد ذلك عن ٥٠٪ مما يستحقه الموظف بموجب هذا النظام بشرط الا يتجاوز الحد الاعلى للدرجة المعين فيها وعلى أن يكون ذلك مقيدا بحالات الضرورة الماسة (٢) .

٢ - يجوز منح حملة الشهادات الفنية عند التعيين لأول مرة أو بعد ذلك علاوة أو علاوتين زيادة عن الحدود الواردة في الفقرة (١) من هذه المادة وتعتبر العلاوة أو العلاوتان المذكورتان جزءا من الراتب وتحتسب لاغراض الترفيع وللوزير ان يعدل رواتب الموظفين الذين اصابهم الغبن من جراء تطبيق النص القديم حسب مقتضى الحال (٣) .

يمنح حملة الشهادات الفنية علاوتين زيادة عن الحدود الواردة في الفقرة (١) من هذه المادة .  
(٣) يقصد بالشهادة الفنية شهادة علمية في الهندسة أو الكيمياء أو الجيوفيزياء أو الفيزياء

أو الجيولوجيا أو المحاسبة القانونية أو أية شهادة علمية أخرى يقررها المجلس ولها علاقة بأعمال المصالح النفطية .

**المادة السابعة - ١** - لا يرفع من تشمله الفقرة (١) من المادة الثانية من هذا النظام الا بعد اكماله مدة لا تقل عن خمس سنوات في الاولى / ب والثانية والثالثة وأربع سنوات في الدرجات الرابعة والخامسة والسابعة وثلاث سنوات في الدرجتين السادسة والثامنة وستين في الدرجة التاسعة (٤) .

٢ - اذا وقع راتب الموظف عند صدور هذا النظام في النصف الثاني لحدي درجته أو من منتصفهما فيجوز ترفيعه الى الدرجة التي تلي درجته عند اكمال نصف المدة المقررة للترفيع اما من قضي المدة اللازمة للترفيع فيجوز ترفيعه عند نفاذ هذا النظام .

٣ - يعتبر احتساب مبدأ استحقاق الموظف للترفيع من تاريخ حصوله على الحد الأدنى للدرجة التي يشغلها قبل تنفيذ هذا النظام وذلك بالنسبة لمن لا تشملهم احكام الفقرة الثانية من المادة الثانية وكذلك الفقرة الثانية من هذه المادة .

٤ (٥) - (١) لا يجوز نقل خريجي الدراسة الابتدائية الموجودين في خدمة المصالح النفطية الى وظائف أخرى غير وظائفهم الحالية الا بعد حصولهم على شهادة الدراسة المتوسطة أو ما يعادلها .

(ب) يجوز ترفيع الموظفين المشمولين بالفقرة (أ) اعلاه حتى يصل راتبهم الحد الاعلى لراتب الوظيفة التي يشغلونها حاليا .

**المادة الثامنة -** للوزير أو من يخوله ان يمنح الموظف أو المستخدم المخصصات التالية :

١ - مخصصات وكالة للقيام باعباء وظيفية

(١) مدلة بالنظام رقم (٥٧) لسنة ١٩٦٨ المشار اليه

(٢) مدلة بالنظام رقم (٤٥) لسنة ١٩٧١ المشار اليه

(٣) عدلت بالنظام رقم (٥٧) لسنة ١٩٦٨ المشار اليه ثم بالنظام رقم (١٠) لسنة ١٩٦٩ المنشور بمجموعة القوانين

والانظمة لسنة ١٩٦٩ ص (٤٦) .

(٤) مدلة بالنظام رقم (٣١) لسنة ١٩٧٤ المشار اليه

(٥) اضيفت بالنظام رقم (٤٥) لسنة ١٩٧١ المشار اليه



شاغرة بنسبة لا تتجاوز ٢٠٪ من الحد الأدنى لراتب الوظيفة الشاغرة .

٢ - اجور اعمال اضافية او اجور خدمات خاصة او واجبات خارج اوقات الدوام بنسبة لا تتجاوز ٢٥٪ من الراتب الاسمي .

٣ - مخصصات منح مزاولة المهنة خارج اوقات الدوام بنسبة لا تتجاوز ٢٥٪ من الراتب الاسمي .

٤ - مخصصات هندسية لحملة الشهادات الهندسية فقط بنسبة ١٥٪ من الراتب الاسمي داخل حدود البلدية و ٢٥٪ خارج حدود البلدية على ان لا تتجاوز مع مخصصات منع المزاولة ٤٠٪ من الراتب الاسمي .

٥ (١) - ( أ ) مخصصات مخاطر بنسبة ١٥٪ من الراتب الاسمي على ألا تقل عن سبعة دنائير شهريا .

(ب) مخصصات مناوبة بنسبة ١٥٪ من الراتب الاسمي على ألا تقل عن سبعة دنائير شهريا للعاملين بثلاث وجبات واربعة دنائير للعاملين بوجبتين .

٦ - مخصصات السفر ومصروفات النقل وفق نظام مخصصات السفر ومصروفات النقل .

٧ - مخصصات ايفاد وفق نظام مخصصات الايفاد .

٨ - مخصصات مضرية وفق نظام المخصصات المضربية .

٩ - مخصصات محلية وفق نظام المخصصات المحلية .

المادة التاسعة - لا يجوز لاي موظف أو مستخدم في المصلحة ان يمارس أية وظيفة أو حرفة خارج المصلحة الا بأذن من المجلس .

المادة العاشرة - يوقف دفع المخصصات عند زوال الظروف التي بررت منحها .

المادة الحادية عشرة - تكون عناوين وظائف

ورواتب موظفي المصلحة كما مبينة في الجدول الملحق بهذا النظام .

المادة الثانية عشرة (٢) - يجوز أن يشغل الموظف وظيفة أعلى من وظيفته بدرجة واحدة اذا ثبتت كفاءته باقتراح من المدير العام وموافقة الوزير أو من يخوله .

المادة الثالثة عشرة (٣) - تصدق ملاكات الموظفين والمستخدمين من قبل مجلس الادارة وتبقى نافذة طيلة السنة ولا يجوز تعديلها الا بناء على الظروف الملحة .

المادة الرابعة عشرة (٤) - تطبق أحكام قانون الخدمة المدنية فيما عدا الفصل الخامس منه على موظفي ومستخدمى المصلحة وذلك فيما لا تعارض فيه وأحكام هذا النظام وبمراعاة ما يلي :

١ - يحل مجلس الادارة محل مجلس الخدمة العامة .

٢ - يحل وزير النفط محل وزير المالية .

٣ - يحل المدير العام محل الوزير المختص .

٤ - (أ) لا يتجاوز مجموع ساعات الدوام ثمانى ساعات فى اليوم او ثمان واربعين ساعة فى الاسبوع .

(ب) لرئيس الدائرة بموافقة الوزير ان يقرر اوقات دوام خاصة وفقا لما تقتضيه اعمال دائرته على ان لا تتجاوز الساعات المحددة فى الفقرة السابقة .

(ج) لرئيس الدائرة زيادة اوقات الدوام لغرض انجاز اعمال مستعجلة تخص دائرته على ان لا تتجاوز عدد الساعات المحددة فى الفقرة (أ) اعلاه وعلى ان يبين فى الامر الصادر لهذا الغرض الاسباب الموجبة لزيادة اوقات الدوام والمدة التى تطبق فيها الزيادة والموظفين الذين تشملهم .

(د) تعتبر الساعات الاضافية التى تتجاوز ٢٥٪ من ساعات الدوام الرسمى لموظفى ومستخدمى المصافى والمعامل او المصانع

(١) مدلة بالنظام رقم (٥٧) لسنة ١٩٦٨ المشار اليه

(٣،٢) مدلة بالنظام رقم (٤٥) لسنة ١٩٧١ المشار اليه

(٤) مدلة بالنظام رقم (٥٧) لسنة ١٩٦٨ وبالنظام رقم (٤٥) لسنة ١٩٧١ المشار اليهم

الاتاجية او المستودعات أو محطات التعبئة للمؤسسات النفطية اجازات خاصة لا تتجاوز الشهر سنويا وذلك بالاضافة الى الاجازات الاعتيادية التي يستحقونها ولرئيس الدائرة منح هذه الاجازات حسبما تقتضيه المصلحة العامة ولا تتراكم هذه الاجازات اكثر من شهرين .

٥ - للوزير عند اقتضاء الضرورة تنسيب أى من موظفى ومستخدمى المصالح النفطية للعمل فى الدوائر أو المؤسسات التابعة للوزارة للمدة التى يراها مناسبة على أن تتحمل المصلحة راتبه خلال مدة تنسيبه (١)

٦ - يوفد موظفو ومستخدمو المؤسسات النفطية الى خارج العراق عند الضرورة لانجاز مهمات رسمية بموافقة الوزير (٢) .

٧ - طبيعة المصلحة من حيث كونها دائرة شبه رسمية .

المادة الخامسة عشرة (٣) - (١) يعين مستخدمو المصلحة وفق أحكام نظام تعيين وترقيع المستخدمين السارى المفعول على مستخدمى الدولة مع مراعاة ما يلى :

١ - تعتبر العناوين الواردة فى الجدول (ب) من هذا النظام استخدامية بالجدول الواردة فيه وللوزير اضافة أية عناوين أخرى يراها مناسبة .  
٢ - يزداد راتب المستخدم عند ثبوت كفاءته وفق النسب الآتية :

(أ) دينارا واحد سنويا لمن كان راتبه الشهرى اقل من خمسة عشر دينارا .

(ب) ١/٢٥٠ (دينارا ومئتان وخمسون فلسا) لمن كان راتبه الشهرى خمسة عشر دينارا فاكثر .

(ب) يجوز تعيين المستخدمين من حملة شهادة الدراسة الابتدائية الموجودين فى الخدمة فى أو

قبل ٧-٤-١٩٧٤ ، ممن وردت عناوين وظائفهم فى المادة الثانية من هذا التعديل موظفين وبالراتب الذى يستحقونه وفقا لاحكام المادة (١٣) من قانون الخدمة المدنية .

المادة السادسة عشرة - تطبق على موظفى المصلحة أحكام قانون انضباط موظفى الدولة المرعى مع مراعاة ما يلى : -

ان يكون لكل مصلحة من المصالح النفطية لجنة انضباط خاصة بها تؤلف بأمر من الوزير برئاسة احد كبار موظفى المصلحة وعضوية مشاير الحقوق او من يقوم مقامه وعضو آخر لاتقل درجته عن الدرجة الرابعة وللوزير تعيين نائب للرئيس عند غيابه واعضاء احتياط يحلون محل الاعضاء الاصليين عند غيابهم .

المادة السابعة عشرة - يخضع الموظف أو المستخدم لنصوص التعويضات الواردة فى الفصل السابع من قانون العمل رقم ١ لسنة ١٩٥٨ المعدل وتتحمل المصالح الفرق بين ما يدفع للموظف أو المستخدم وفق النص المتقدم الذكر ونظام العجز رقم ٣٩ لسنة ١٩٦٠ أو أى نظام يحل محله وللمجلس ان يخول المصلحة التأمين على حياة الموظف أو المستخدم بحدود مبلغ الفرق المذكور .

المادة الثامنة عشرة - للوزير اصدار تعليمات لتسهيل تنفيذ هذا النظام .

المادة التاسعة عشرة - تلغى تعليمات الخدمة فى المصالح المرعية حاليا .

المادة العشرون - ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

المادة الحادية والعشرون - على وزير النفط تنفيذ هذا النظام .

كتب ببغداد فى اليوم الثالث من شهر شعبان لسنة ١٣٨١ المصادف لليوم الثامن من شهر كانون الثانى لسنة ١٩٦٢ .

(٢٠١) أضيفت بالنظام رقم (٥٧) لسنة ١٩٦٨ المشار اليه وعدل تسلسل الفقرات وفقا لذلك .

(٣) عدلت بالنظام رقم (٥٧) لسنة ١٩٦٨ ثم بالنظام رقم (٤٥) لسنة ١٩٧١ المشار اليهما ثم بالنظام رقم (١٣)

لسنة ١٩٧٤ المنشور بالوقائع المراقبة العدد ٢٢٢٥ فى ١٧/٦/١٩٧٣ ثم بالنظام رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٤ المنشور

بالوقائع المراقبة العدد ٢٣٧٨ فى ٢٠/٧/١٩٧٤ .

التسلسل	الوظيفة	الراتب	من	الى
١	مدير عام	درجة خاصة		
٢	مفتش عام	درجة خاصة		
٣	معاون مدير عام	١٠٠	—	١٦٥
٤	مدير	٧٢	—	١٥٠
٥	رئيس مهندسين	١٠٠	—	١٨٠
٦	رئيس جيولوجيين	١٠٠	—	١٨٠
٧	رئيس كيمائيين	١٠٠	—	١٨٠
٨	رئيس فيزيائيين	١٠٠	—	١٨٠
٩	رئيس جيوفيزيائيين	١٠٠	—	١٨٠
١٠	مهندس اقدم (١)	٧٢	—	١٦٥
١١	فيزيائي اقدم (٢)	٧٢	—	١٦٥
١٢	مهندس	٥٢	—	١٥٠
١٣	جيولوجي	٥٢	—	١٥٠
١٤	كيمائي	٥٢	—	١٥٠
١٥	فيزيائي	٥٢	—	١٥٠
١٦	جيوفيزيائي	٥٢	—	١٥٠
١٧	معاون مهندس	٢٨	—	١٢٥
١٨	معاون جيولوجي	٢٨	—	١٢٥
١٩	معاون كيمائي	٢٨	—	١٢٥
٢٠	معاون فيزيائي	٢٨	—	١٢٥
٢١	معاون جيوفيزيائي	٢٨	—	١٢٥
٢٢	سكرتير	٧٢	—	١٥٠
٢٣	مشاور حقوقي	٧٢	—	١٥٠
٢٤	مترجم اول	٥٢	—	١٥٠
٢٥	مفتش	٥٢	—	١٥٠
٢٦	طبيب	٤٤	—	١٥٠
٢٧	رئيس مدققين	٥٢	—	١٥٠
٢٨	معاون مدير	٥٢	—	١٥٠
٢٩	رئيس ملاحظين	٥٢	—	٩٢

(١) أضيفت وظائف الى هذا الجدول أشرنا اليها في موضعها ، وعدلت بعض الوظائف وعدلت معظم الرواتب الواردة فيه بالنظم الآتية :

- النظام رقم (٥٧) لسنة ١٩٦٨ المشار اليه
- النظام رقم (٤٥) لسنة ١٩٧١ المشار اليه
- النظام رقم (٢٦) لسنة ١٩٧٣ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٢٧٤ في ١٩٧٣/٩/١
- النظام رقم (٤) لسنة ١٩٧٦ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٥١٣ في ١٩٧٦/٢/٩
- النظام رقم (٣١) لسنة ١٩٧٤ المشار اليه

(٢) أضيفت بالنظام رقم (٢٦) لسنة ١٩٧٣ المشار اليه وعدلت أرقام التسلسل الأخرى في الجدول تبعا لذلك .



التسلسل	الوظيفة	من	الراتب	الى
٣٠	أمين صندوق	٣٨	—	٩٥
٣١	محاسب	٥٢	—	١٢٥
٣٢	رئيس اطفاء	٣٨	—	٩٥
٣٣	معاون محاسب	٢٨	—	٩٥
٣٤	مترجم	٢٨	—	٩٥
٣٥	أمين مكتبة	٢٨	—	٩٥
٣٦	ملاحظ فني	٢٨	—	١٢٥
٣٧	ملاحظ	٣٨	—	٩٥
٣٨	رسام اقدم	٣٨	—	٩٥
٣٩	رئيس مضمدين	٣٨	—	٦٨
٤٠	معاون مفتش	٢٨	—	٩٥
٤١	مدقق	٥٢	—	١٢٥
٤٢	محلل اول	٢٨	—	٩٥
٤٣	مساعد رئيس اطفاء	٢٨	—	٦٨
٤٤	مصور شعاعي	١٥	—	٦٨
٤٥	كاتب طباعة بلغتين	١٥	—	٩٥
٤٦	موظف صحي	١٢	—	٦٨
٤٧	ممرضة	١٢	—	٦٨
٤٨	معاون ملاحظ فني	١٥	—	٩٥
٤٩	معاون ملاحظ	٢٨	—	٦٨
٥٠	أمين مستودع	٥٢	—	٩٢
٥١	معاون أمين صندوق	١٨	—	٦٨
٥٢	أمين مخزن	١٨	—	٦٨
٥٣	معاون مدقق	٢٨	—	٩٥
٥٤	رسام	١٨	—	٩٥
٥٥	مضمد	١٢	—	٥٠
٥٦	كاتب	١٥	—	٦٨
٥٧	مساح	١٢	—	٦٨
٥٨	مأمور بدالة	١٥	—	٥٠
٥٩	كاتب طباعة بلغة واحدة	١٥	—	٦٨
٦٠	معاون أمين مستودع	١٨	—	٦٨
٦١	محلل ثاني	١٥	—	٦٨
٦٢	مراقب	١٥	—	٦٨

**وظائف مضافة (١)**

التسلسل	الوظيفة	من	الراتب	الى
١ -	اطفائي	١٥	—	٥٠
٢ -	معاون مأمور اطفاء	١٥	—	٥٠
٣ -	مأمور اطفاء	١٥	—	٥٠
٤ -	فني	١٥	—	٦٨
	مهندس تطبيقي	٢٦	—	١٥٠ (٢)
	معاون مهندس تطبيقي	٢٤	—	١٢٥

**وظائف مضافة**

**أولاً (٣) :**

١	رئيس معمل / مصفى	١٠٠	—	١٨٠
٢	معاون رئيس معمل / مصفى	٧٢	—	١٦٥
٣	رئيس هيئة تفتيشية	٧٢	—	١٥٠
٤	رئيس هيئة تدقيقية	٧٢	—	١٥٠
٥	رئيس ملاحظين فني	٥٢	—	١٢٥
٦	رئيس أطباء	١٠٠	—	١٦٥
٧	طبيب اختصاصي	١٠٠	—	١٦٥
٨	رئيس رسامين	٥٢	—	١٢٥
٩	مساح أول	٢٨	—	٩٥
١٠	اختصاصي كيمائى	٥٢	—	١٢٠
١١	طبيب اسنان	٣٨	—	١٢٠
١٢	صيدلى	٣٨	—	١٢٠
١٣	رئيسة مرضعات	٢٨	—	٩٢
١٤	مساعد صيدلى	١٨	—	٦٨
١٥	قابلية	١٥	—	٦٨
١٦	زائرة صحية	١٥	—	٦٨
١٧	معالج طبيعى	١٥	—	٦٨
١٨	فاحص بصر	١٨	—	٦٨

**ثانياً (٤) :**

١	رئيس قسم	١٠٠	—	١٦٥
٢	كيمائى أقدم	٧٢	—	١٦٥

(١) مضافة بالنظام رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه .

(٢) أضيفت بالنظام رقم ٣١ لسنة ١٩٧٧ الوقائع المراقية العدد ٢٦١٦ في ١٧/١٠/١٩٧٧ .

(٣) أضيفت بالنظام رقم (٥٧) لسنة ١٩٦٨ المشار اليه

(٤) أضيفت بالنظام رقم (٤٥) لسنة ١٩٧١ المشار اليه

## ثالثاً (١) :

التسلسل	الوظيفة	من	الراتب	الى
١ -	ريسان	١٣٠	—	١٦٥
٢ -	ضابط أول	٧٢	—	١٢٥
٣ -	ضابط ثاني	٥٢	—	٩٥
٤ -	ضابط ثالث	٣٨	—	٦٨
٥ -	ضابط رابع	٢٨	—	٥٠
٦ -	بحار درجة أولى	٢٨	—	٥٠
٧ -	بحار متدرب	١٨	—	٥٠
٨ -	ضابط لاسلكي	٢٨	—	٦٨

## رابعاً (٢) :

١ -	مأمور تسجيل	١٥	—	٥٠
٢ -	مأمور فحص	١٥	—	٥٠
٣ -	رئيس رزامين	١٥	—	٥٠
٤ -	رزام	١٥	—	٥٠
٥ -	موزع	١٥	—	٥٠
٦ -	مأمور استنساخ	١٥	—	٥٠

## الجدول (ب) (٣)

التسلسل	الوظيفة	حدود الراتب	من	الى
١ -	رزام	١٢	٢٥	
٢ -	موزع	٨	٢١	
٣ -	فراش	٨	٢٥	
٤ -	كناس	٨	٢١	
٥ -	طبّاع	١٣	٤٠	
٦ -	مأمور استنساخ	١٢	٢١	
٧ -	مأمور فحص	١١	٣٠	
٨ -	مسجل نداءات	١١	٢١	
٩ -	حارس	٨	٢٠	
١٠ -	بستاني	٧	٢٠	

(١) أضيفت النظام رقم (٤١) لسنة ١٩٧٣ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٣٠٤ في ١٦/١٢/١٩٧٣ .

(٢) أضيفت بالنظام رقم (٣٠) لسنة ١٩٧٤ المشار اليه

(٣) مستبدل بموجب النظام رقم (١٣) لسنة ١٩٧٣ المشار اليه



التسلسل	عنوان الوظيفة	حدود الراتب من الى
١١-	اطفائي	٧ ٢٥
١٢-	معاون مأمور اطفائي	٢٥ ٤٠
١٣-	مأمور اطفائي	٢٨ ٥٠
١٤-	بواب	٧ ٢٠
١٥-	مصلح اطر	٩ ٢٥
١٦-	حارس مستودع	١٢ ٣٠
١٧-	حارس حقل	١٢ ٣٠
١٨-	حارس مصفى	١٢ ٣٠

**المادة الثانية -** اذا كان راتب الموظف من حملة الشهادة الاعدادية فما فوق الموجود في خدمة الشركة عند نفاذ هذا النظام أكثر من استحقاقه فيما لو تم تعيينه مجددا فيثبت براتبه المذكور ويستمر في نيل العلاوات والترقيات وفق نظام الخدمة في المصالح النفطية المطبق سابقا حتى يبلغ الحد الاعلى للدرجة الاولى من درجات الخدمة بموجب ذلك النظام وعند بلوغ راتب الموظف الحد المبين أعلاه فلا يمنح بعد ذلك أية علاوة ولا يرفع مالم يكمل المدة المطلوبة لاجل استحقاقه لراتب الحد المذكور وفق هذا النظام

**المادة الثالثة -** ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

**المادة الرابعة -** على وزير النفط والمعادن تنفيذ هذا النظام .

كتب ببغداد في اليوم الثاني والعشرين من شهر جمادى الاولى لسنة ١٣٩٣ المصادف لليوم الثالث والعشرين من شهر حزيران لسنة ١٩٧٣ .

### رقم ( ١٧ ) لسنة ١٩٧٣ نظام

تطبيق نظام الخدمة في شركة النفط الوطنية العراقية على العاملين في الشركة العامة للاستشارات والتخطيط للمشاريع النفطية (٢)

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استنادا الى أحكام الفقرة ( ١ ) من المادة السادسة والخمسين من الدستور المؤقت والى أحكام الفقرة ( ٣ - هـ ) من المادة الثامنة من قانون الشركة العامة للاستشارات والتخطيط للمشاريع النفطية رقم ( ١٣ ) لسنة ١٩٧٢ وبناء على ما عرضه وزير النفط والمعادن .

صدر النظام الآتي :-

**المادة الاولى -** يطبق نظام الخدمة في شركة النفط الوطنية العراقية رقم (٤) لسنة ١٩٦٨ ( المعدل ) على كافة العاملين في الشركة العامة للاستشارات والتخطيط للمشاريع النفطية بصورة مؤقتة ريثما يتم اصدار نظام خدمة خاص بالشركة الاخيرة .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٤٣٦ لسنة ١٩٧٥ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٥/٤/٢١ ما يلي : -

١ - تحتسب مدة الخدمة في شركة نفط العراق ( المؤممة ) بأى صفة كانت للمشمولين بقرار مجلس قيادة الثورة المرقم (٢٢٣) في ١٩٧٤/٣/٦ من منتسبي طبابة الشركة المذكورة باعتبارها خدمة مقضية في الشركة لأغراض تحديد الراتب والعلاوة بموجب الفقرة ( أ ) من المادة الثانية المعدلة من قرار مجلس قيادة الثورة (٦٢٢) في ١٩٧٢/٨/٢٣ .

٢ - تحديد رواتب المشمولين بالفقرة ( أ ) أعلاه اعتبارا من ١٩٧٢/١٠/١ .

٣ - لا تصرف الفروقات المالية الناتجة عن تحديد الراتب وفقا لهذا القرار .

٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويتولى الوزارة المختصون تنفيذه .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٥٩٩ لسنة ١٩٧٧ (٢)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٧ ما يلي : -

١ - يطبق قرار مجلس قيادة الثورة المرقم (٢٩٨) في ١٩٧٦-٣-١٧ ونظام الخدمة الخارجية رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٦ على كافة الموظفين والعمال الذين يعملون في مكاتب تصدير النفط العراقي في كل من سوريا ولبنان وتركيا .

٢ - يخول وزير النفط صلاحية تنسيب الموظفين والعمال الى المكاتب المذكورة للفترة التي

تستدعيها أعمالهم دون التقيد بفترة زمنية معينة .

٣ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٢٥٣ لسنة ١٩٧٧ (٣)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور الموقت ، وبناء على ما عرضه وزير النفط .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٧-١١-١٥ ما يلي : -

١ - يعتبر العاملون في حفر الآبار النفطية والغازية العميقة في شركة النفط الوطنية العراقية ، المبينة أسماؤهم في القائمة المرفقة بهذا القرار ، موظفين في الشركة المذكورة ، وتحتسب رواتبهم ومخصصاتهم ، وفقا لنظام الخدمة فيها رقم (٤) لسنة ١٩٦٨ المعدل ، والتعليمات الصادرة بموجبه ، على ان لا يقل الراتب الاسمي عن (٧٠/-) دينارا شهريا ، مع مراعاة ما يلي : -

( أ ) لا يقل مجموع الراتب الاسمي والمخصصات الشهرية عن مجموع ما يتقاضاه من راتب ومخصصات عند تنفيذ هذا القرار .

(ب) يعامل من لا يحمل شهادة الدراسة الابتدائية من الأشخاص الواردة أسماؤهم في القائمة المرفقة ، معاملة حاملي الشهادة المذكورة .

٢ (٤)-تضاف العناوين التالية الى الجدول رقم (٢) الملحق بنظام الخدمة في الشركة المذكورة رقم (٤) لسنة ١٩٦٨ المعدل ، وبالدرجات والحدود المبينة ازاءها .

٣ - استثناء من الفقرة (٦) من المادة الرابعة من نظام الخدمة في شركة النفط الوطنية العراقية رقم (٤) لسنة ١٩٦٨ المعدل ، يجوز تعيين العاملين الذين هم بدرجة حفار متدرب ( من غير المذكورين

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٤٦٥ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٥

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٥٩٠ في ١٩٧٧/٥/٣٠

(٣) الوقائع العراقية العدد ٢٦٢٤ في ١٩٧٧/١٢/٥ .

(٤) أضيفت هذه العناوين في موضعها .

في القائمة المشار اليها في الفقرة (١) من القرار من الذين أكملوا الحد الأدنى لمدة الخبرة على أجهزة حفر الآبار النفطية والغازية العميقة (بعد اجتيازهم دورات تدريبية خاصة في عمليات الحفر) بصفة موظفين براتب الحد الأدنى لدرجة (حفار) وفقا للتعليمات التي يضعها مجلس ادارة الشركة على أن يتوفر في كل منهم احدى الشروط التالية:

(أ) حائزا على شهادة الدراسة الابتدائية كحد أدنى لمن كان يعمل منهم في الشركة بتاريخ ١٥-١١-١٩٧٧.

(ب) حائزا على شهادة الدراسة المتوسطة كحد أدنى لمن تم تعيينه في الشركة بعد تاريخ ١٥-١١-١٩٧٧ (١).

٤ - تطبق الاحكام الواردة في هذا القرار ، على الاشخاص المشمولين بها ماداموا يقومون فعلا بأعمال حفر الآبار النفطية والغازية العميقة في شركة النفط الوطنية العراقية ، وبعبءه يعاد النظر في احتساب رواتبهم وتحديد عناوين وظائفهم ، وفق نظام الخدمة المعمول به في الشركة ، عدا :-

(أ) الحالات التي تستوجب فيها متطلبات عمليات حفر الآبار النفطية والغازية العميقة تكليفهم بأعمال أخرى ذات اختصاص عالي ضمن دوائر الحفر ، بما في ذلك الفحص التقييمي والانتشال وتسميت الآبار والتي تقتضى طبيعتها ممارسة وخبرة في عمليات الحفر الفعلية .

(ب) حالات العجز عن ممارسة أعمال الحفر بسبب المرض والحوادث الناجمة عن ممارسة هذه الاعمال .

وفي هذه الاحوال ، يجوز لمجلس ادارة الشركة أو من يخوله ، ان يقرر الاستمرار بشمولهم بكل أو بعض الاحكام المذكورة في هذا القرار .

٥ - لا يحول تطبيق هذا القرار دون تمتع المشمولين بأحكامه بأية حقوق أو امتيازات إضافية يستحقونها ، وفقا للقواعد والتعليمات النافذة المفعول ، بالنسبة للعاملين في شركة النفط الوطنية العراقية .

٦ - مع مراعاة ما ورد في الفقرة (٥) أعلاه ، لا يعمل بالنصوص والاحكام التي تتعارض مع أحكام هذا القرار .

٧ - يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، ويتولى الوزراء المختصون تنفيذ أحكامه .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٤٣٧ لسنة ١٩٧٨ (٢)

استنادا الى أحكام الفقرة (أ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور الموقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٣١-١٠-١٩٧٨ ما يلي :-

١ - منح الموظفين العاملين حاليا في المؤسسة العامة لتسويق النفط درجة اضافية واحدة .

٢ - منح العمال العاملين حاليا في المؤسسة أعلاه زيادة مقطوعة في الاجرة قدرها خمسة عشر دينارا .

٣ - يعمل بهذا القرار استثناء من نظام الخدمة وتعليمات العمال المعمول بهما في المؤسسة أعلاه ومن الحدود العليا الواردة في قرارى مجلس قيادة الثورة المرقمين ١٠٢٦ في ١٧-٩-١٩٧٧ و ١٢٣٤ في ١٦-١١-١٩٧٥ .

٤ - يصدر رئيس لجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الاتفاقيات أو من يخوله التعليمات اللازمة لتنفيذ هذا القرار .

٥ - ينفذ هذا القرار اعتبارا من ١-١١-١٩٧٨ .

(١) عدلت الفقرة (٣) من هذا القرار بموجب قرار مجلس قيادة الثورة رقم ١٣٠٦ لسنة ١٩٧٨ المنشور بالوقائع المراقبة العدد ٣٦٧٧ في ١٠/١٠/١٩٧٨ .

(٢) الوقائع المراقبة العدد ٢٦٨٢ في ١٣/١١/١٩٧٨ .



## قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٢٧١ لسنة ١٩٧٩ (١)

استنادا الى احكام الفقرة (١) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

وبناء على ما عرضه وزير النفط .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧-٩-١٩٧٩ ما يلي :

أولا - يعتبر موظفا كل من كان يعمل وقت نفاذ هذا القرار (بصفة عامل) بعنوان وارد في الجدول رقم (٢) الملحق بنظام الخدمة في شركة النفط الوطنية العراقية رقم (٤) لسنة ١٩٦٨ المعدل أو الجدول المرفق بهذا القرار من منتسبي شركة نفط العراق المحدودة ( المؤممة ) لغاية ١-٦-١٩٧٢ وشركة نفط الموصل المحدودة ( المؤممة ) لغاية ١-٣-١٩٧٣ وشركة نفط البصرة المحدودة (المؤممة) لغاية ٨-١٢-١٩٧٥ ومؤسسة الف/العراق لغاية ٣٠-٦-١٩٧٧ ولا يزال مستمرا في الخدمة في شركة النفط الوطنية العراقية وتطبق عليهم كافة احكام الانظمة والتعليمات النافذة في الشركة المذكورة وفق الاسس التالية :

١. - يثبت حملة شهادة الدراسة الابتدائية فما فوق كموظفين وفقا لاحكام نظام الخدمة في الشركة وتحسب رواتبهم في ضوء خدماتهم التي اقدموها في الشركات المذكورة اعلاه ومراكز الخدمات الاجتماعية التابعة لها أو في دوائر الدولة ومؤسسات القطاع الاشتراكي وفقا للشهادة المدرسية التي تتيح لهم راتبا افضل .

٢. - يثبت حملة شهادة الدراسة المتوسطة فما فوق بالعناوين الواردة في الجدول رقم (٢) الملحق بنظام الخدمة في الشركة أو بالعناوين الواردة في الجدول المرفق بهذا القرار ويجوز نقلهم ضمن العناوين الواردة في الجدولين المذكورين .

٣ - يراعى عند تحديد الراتب الاسمي وفقا للبند (١) اعلاه الحدود العليا للوظائف التي يتم تثبيتهم فيها .

٤ - يعامل من لا يحمل أية شهادة دراسية معاملة حامل شهادة الدراسة الابتدائية لاغراض تحديد الراتب بعد طرح مدة (٦) ست سنوات من خدماته . ويستثنى من ذلك منتسبو الف/العراق حيث يشترط حصولهم على شهادة الدراسة الابتدائية على الاقل .

٥ - تحدد عناوين وظائف المشمولين باحكام البند (١) من حملة شهادة الدراسة الابتدائية او من غير حملتها بالعناوين المبينة في الجدول المرفق بهذا القرار ويجوز نقلهم ضمن هذه العناوين فقط ولا يجوز نقلهم الى العناوين الواردة في الجدول رقم (٢) الملحق بنظام الخدمة في الشركة الا بعد حصولهم على شهادة الدراسة المتوسطة .

٦ - تعتبر العناوين الواردة في الجدول المرفق بهذا القرار خاصة بالمشمولين باحكام الفقرة (أولا) .

٧ - لكل عامل من العمال المشمولين باحكام الفقرة (أولا) ان يختارين النعيين كموظف وتحديد راتبه وفقا لاحكام هذا القرار ، دون ان يكون له حق الاعتراض على تحديد الراتب ، او الاستمرار في الخدمة بصفة عامل ، ولا يجوز له استعمال حقه في هذا الاختيار أكثر من مرة واحدة .

ثانيا - يعفى منتسبو مؤسسة الف/العراق الذين عينوا كموظفين في شركة النفط الوطنية العراقية او الدوائر ومؤسسات الدولة الاخرى بموجب القانون رقم (٨٨) لسنة ١٩٧٧ من فروقات الرواتب التي نرتبت بحقهم للفترة من ١-٧-١٩٧٧ ولغاية صدور الاوامر الادارية القاضية بتعيينهم كموظفين لدى الجهات المذكورة ويستثنى من ذلك الذين تركوا العمل في الشركة أو الدوائر والمؤسسات المذكورة دون موافقتها (٢) ثالثا - لمجلس ادارة شركة النفط الوطنية العراقية اصدار التعليمات اللازمة لتسهيل تطبيق احكام هذا القرار .

رابعا - ينفذ هذا القرار اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٧٣٦ في ١٥/١٠/١٩٧٩

(٢) تراجع طاقة

## جدول عناوين الوظائف الخاصة

عنوان الوظيفة	الحد الأدنى	الحد الأعلى
كاتب		
كاتب / كاتب طابعة		
كاتب طابعة بلغة واحدة		
ناسخ خرائط	١٨	١٢٥
خطاط		
مدارية اطفال		
معاون أمين ( مأمور ) مخزن		
كاتب طابعة بلغتين		
كاتب أقدم		
مساعد اراضي		
مراقب أقدم ارزاق		
محقق حوادث	٢٨	١٢٥
مأمور / مراقب ( بدالة، برق، تلکس، لاسلكي)		
مساعد مدرب		
مساعد مختبر طبي		
مساعد مركب اسنان / فني اسنان		
مضمد		
مرضة		
أمين ( مأمور ) مخزن ( مأمور مخزن اقدم /		
رئيس مخزن )		
معاون أمين صندوق		
محلل خزین		
رسم		
معاون مساح		
طباع ( خرائط - مطبعة )		
کیال نفط		
مراقب نادي / مركز ترفيه		
مراقب مطعم ( ارزاق / اعاشة / منطقة )		
مراقب اقدم الصحة العامة / مكافحة الملاريا.		

## الحد الادنى الحد الاعلى

## عنوان الوظيفة

رئيس كتاب  
 سكرتير / كاتب اختزال  
 مراقب اقدم طباعة  
 مراقب اقدم ألعاب  
 مراقب اقدم طيران  
 مراقب اقدم (بدالة) برق ، تلکس ، لاسلكى)  
 مدرب  
 فاحص نماذج نفطية  
 محلل طبى  
 مـركب اسنان  
 مضمـد اقدم  
 رئيس مضمدين  
 مساعد صيدلى  
 رئيسة ممرضات  
 مأمور مذخر ادوية  
 أمين صندوق  
 مأمور دفع الرواتب والاجور  
 رسام اقدم  
 مسح  
 مصور  
 مترجم  
 مراقب اقدم حركة النفط ( الموانئ العميقة )  
 كـيال نفط اقدم  
 مسح كميات  
 مراقب شحن  
 مراقب اقدم اعاشة  
 مراقب اقدم حدائق  
 مراقب اقدم شحن  
 مراقب اقدم تصدير



### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ٧٣ لسنة ١٩٨٠ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٣-١-١٩٨٠ ما يلي :

أولا - يمنح الموظفون والعمال العاملون في أجهزة المؤسسة العامة للمشاريع النفطية، مكافأة تعادل الراتب الشهري ( الراتب الاسمي مع منقصات غلاء المعيشة ، والمخصصات الأخرى ) ، بالنسبة للموظفين أو الاجر الشهري ( الاجر ومتمماته ) ، بالنسبة للعمال .

ثانيا - يمنح عبد المنعم حسن علوان ، وكيل وزارة النفط لشؤون المؤسسات ، قدما لمدة ( سنة واحدة ) لغرض الترفيع .

ثالثا - يمنح الموظفون المبينة أسماؤهم وعناوين وظائفهم أدناه ، قدما لمدة (سنة واحدة) ، لغرض العلاوة والترفيع .

١ - عصام عبد الرحيم - رئيس المؤسسة العامة للمشاريع النفطية .

٢ - طارق محمد صالح - مدير عام في المؤسسة العامة للمشاريع النفطية .

٣ - راجح محي الدين يوسف - مدير عام في المؤسسة العامة للمشاريع النفطية .

### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٨٣٤ لسنة ١٩٨٠ (٢)

استنادا الى أحكام الفقرة ( أ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٩-١٢-١٩٧٩ ما يلي :

أولا - يعطى حق الخيار للموظفين المشمولين بأحكام القانون رقم (١٠٦) لسنة ١٩٧٤ وقرار

مجلس قيادة الثورة المرقم ١١٠٨ فـسـي ١٢-١٠-١٩٧٩ بتطبيق نظام الخدمة في شركة النفط الوطنية العراقية رقم (٤) لسنة ١٩٦٨ المعدل عليهم والتعليمات النافذة فيها ( سواء كانوا ممن يحملون شهادات دراسية أو ممن غير حملتها ) أو الاستمرار بالعمل بتعليمات الرواتب والمخصصات فقط المطبقة عليهم عند نفاذ هذا القرار وما عدا ذلك تطبق عليهم الانظمة والتعليمات النافذة في شركة النفط الوطنية العراقية .

ثانيا - تحتسب لاغراض تحديد الراتب لمن يرغب بالانتقال الى نظام الخدمة المعمول به في الشركة كافة خدماته المقضية في شركات النفط المؤممة ودوائر الدولة الرسمية وشبه الرسمية والقطاع الاشتراكي أو أية ممارسات للمهنة يجيز نظام الخدمة في شركة النفط الوطنية العراقية احتسابها ، ويكون تحديد الراتب بموجب الشهادة التي تتيح له راتبا افضل .

ثالثا - يعامل من لا يحمل أية شهادة دراسية معاملة حامل شهادة الدراسة الابتدائية لاغراض تحديد الراتب بعد طرح مدة ست سنوات من لخدماته .

رابعا - يراعى عند تحديد الراتب الاسمي وفقا للفقرة (ثالثا) أعلاه الحدود العليا للوظائف التي يتم تثبيتهم فيها الواردة في جداول الملاك الملحق بنظام الخدمة في الشركة .

خامسا - يستثنى الذين لا يحملون شهادة الدراسة الابتدائية وحاملو الشهادة المذكورة من أحكام الفقرة (١-أ) من المادة التاسعة من قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل .

سادسا - لمجلس ادارة شركة النفط الوطنية العراقية اصدار التعليمات اللازمة لتسهيل تطبيق أحكام هذا القرار .

سابعا - لا يعمل بأي نص يتعارض وأحكام هذا القرار .

ثامنا - ينفذ هذا القرار اعتبارا من تاريخ نشره في الجريد الرسمية .

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٧٥٥ في ٢٤/٢/١٩٨٠

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٧٥٣ في ٢١/١/١٩٨٠

### رقم ٣٢٦ (١)

استنادا الى أحكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١-٣-١٩٨٢ ما يلي :

١ - تعتبر خدمة الموظفين والعمال العاملين في حقلي نفط صدام وحقول نفط خانقين ومصفى الوند ، خدمة مضاعفة لاغراض التقاعد اعتبارا من ٩-٩-١٩٨٠ .

٢ - يتولى الوزراء المختصون تنفيذ هذا القرار .

### رئيس مجلس قيادة الثورة

#### قرار مجلس قيادة الثورة

رقم ١٣٨١ بتاريخ ٤-١١-١٩٨٢ (٢)

استنادا الى أحكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور المؤقت .

قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ٤-١١-١٩٨٢ مايلي :

١ - تطبق قواعد الخدمة في المؤسسة الاقتصادية ( الملغاة ) على موظفي القطاع النفطي كافة .

٢ - يعتمد جدول الحدود الدنيا والعليا العناوين الوظيفية المرفقة بهذا القرار بدلا من الجدول رقم (٢) الملحق بقواعد الخدمة في المؤسسة الاقتصادية ( الملغاة ) .

٣ - يستثنى من أحكام هذا القرار الموظفون المشمولون بأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٤ وقرار مجلس قيادة الثورة المرقم ١١٠٨ في ١٢-١٠-١٩٧٧ الذين اختاروا الاستمرار بالعمل بتعليمات الرواتب والمخصصات المعمول بها بالشركات المؤممة فقط أو المطبقة عليهم عند نفاذ قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ١٨٣٤ في ٢٩-١٢-١٩٧٩ .

٤ - يلغى نظام الخدمة في شركة النفط

الوطنية العراقية رقم ٤ لسنة ١٩٦٨ المعدل ونظام الخدمة والمصالح النفطية رقم ٤ لسنة ١٩٦٢ المعدل .

٥ - يستمر العمل بالتعليمات الصادرة بموجب النظامين الملغين ولحين اصدار تعليمات تحل محلها .

٦ - يحتفظ الموظفون المشمولون بالفقرة ( أ ) من هذا القرار بكافة حقوقهم وامتيازاتهم التي حصلوا عليها في ظل أحكام قانون الخدمة المدنية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠ المعدل والنظامين الملغين بموجب الفقرة (٤) من هذا القرار .

٧ - يخول وزير النفط صلاحية اصدار التعليمات التي تسهل تطبيق أحكام هذا القرار والبت في الامور الناشئة عن تطبيق قواعد الخدمة في المؤسسة الاقتصادية ( الملغاة ) على موظفي القطاع النفطي .

٨ - يعمل بهذا القرار اعتبارا من ١-١-١٩٨٣ .

٩ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويتولى وزير النفط والمالية تنفيذه أحكامه .

حدود الدرجة	عنوان الوظيفة
خاصة	رئيس مجلس ادارة
خاصة	نائب رئيس
٣١٠-١٦٣	رئيس مؤسسة
٢٩٠-١٦٣	معاون رئيس مؤسسة
٢٩٥-٢٢٠	مستشار
٢٩٥-٢٢٠	رئيس مجموعة حفر
٢٩٥-١٦٣	مشاور
١٩٥-١٦٣	مدير عام
٢٩٥-١٦٣	رئيس مهندسين
٢٩٥-١٦٣	رئيس جيولوجيين
٢٩٥-١٦٣	رئيس كيميائيين
٢٩٥-١٦٣	رئيس فيزيائيين
٢٩٥-١٦٣	رئيس جيونيزياويين
٢٩٥-١٦٣	رئيس تدقيق

(١) الوقائع العراقية العدد ٢٨٧٥ في ١٥/٣/١٩٨٢

(٢) الوقائع العراقية العدد ٢٩١٣ في ٢٩/١١/١٩٨٢

عنوان الوظيفة	حدود الدرجة	عنوان الوظيفة	حدود الدرجة
رئيس رياضيين	١٦٣-١٩٥	رياضي أقدم	١٢٨-٢٤٠
خبير	١٦٣-٢٩٥	رياضي	١٠٥-٢٤٠
رئيس حسابات	١٦٣-٢٩٥	رئيس باحثين	١٠٥-٢٢٠
رئيس دائرة	١٦٣-٢٩٥	رئيس مدققين	١٢٨-٢٢٠
رئيس مخازن	١٦٣-٢٩٥	رئيس قسم	١٦٣-٢٤٠
رئيس مكتب التخطيط والمتابعة	١٦٣-٢٩٥	محاسب	١٠٥-٢٢٠
رئيس المشتريات والتعهدات	١٦٣-٢٩٥	محلل تكاليف	١٠٥-٢٢٠
رئيس حقول	١٦٣-٢٩٥	أمين مكتبة	٨١-٢٢٠
رئيس حفارين	١٦٣-٢٩٥	رئيس رسامين	١٠٥-٢٢٠
رئيس اختصاص حفر	١٦٣-٢٩٥	مبرمج	١٠٥-٢٢٠
معاون رئيس دائرة	١٤٠-٢٧٠	رئيس ملاحظين	١٠٥-٢٢٠
حفار أقدم	١٢٨-٢٤٠	فني أقدم	١٠٥-٢٢٠
مهندس أقدم	١٢٨-٢٤٠	مساعد محلل أنظمة	١٠٥-٢٢٠
مهندس أقدم بحري	١٢٨-٢٤٠	رئيس ملاحظين فني	١٠٥-٢٢٠
مهندس أقدم تطبيقي	١٢٨-٢٤٠	باحث	٩٠-٢٢٠
جيولوجي أقدم	١٢٨-٢٤٠	ملاحظ فني	٩٠-٢٢٠
كيمياوي أقدم	١٢٨-٢٤٠	مشرف	٩٠-٢٢٠
فيزياوي أقدم	١٢٨-٢٤٠	رئيس مرضات	٨١-٢٢٠
مترجم أول	١٢٨-٢٤٠	معاون جيولوجي	٨١-٢٢٠
جيوفيزياوي أقدم	١٢٨-٢٤٠	معاون كيمياوي	٨١-٢٢٠
طبيب اختصاص	١٢٨-٢٤٠	معاون فيزياوي	٨١-٢٢٠
ضابط بحري أقدم	١٢٨-٢٤٠	معاون جيولوجي	٨١-٢٤٠
رئيس مشرفين	١٢٨-٢٤٠	معاون مهندس	٧٥-٢٢٠
حفار	١٢٨-٢٤٠	معاون مهندس زراعي	٧٥-٢٢٠
م . مدير عام	١٢٨-٢٤٠	معاون مهندس تطبيقي	٧٥-٢٢٠
مدير	١٢٨-٢٤٠	طباع ماهر	٩٠-٢٢٠
سكرتير	١٢٨-٢٤٠	معاون محاسب	٨١-٢٢٠
محلل أنظمة	١٢٨-٢٤٠	رئيس اطفاء	٩٠-١٨٧
مهندس	١٠٥-٢٤٠	فني	٩٠-١٨٧
جيولوجي	١٠٥-٢٤٠	ملاحظ	٩٠-١٨٧
كيمياوي	١٠٥-٢٤٠	مأمور تلخيص أول	٩٠-١٨٧
جيوفيزياوي	١٠٥-٢٤٠	مدقق	٨١-١٨٧
مهندس تطبيقي	١٠٥-٢٤٠	مترجم	٨١-١٨٧
مشرف مكنتات	١٠٥-٢٤٠	مساح أول	٨١-١٨٧
طبيب	١٠٥-٢٤٠	رسام	٦٩-١٥١
محلل	٨١-٢٥٠	رئيس مضمدين	٨١-١٨٧
صيدلي	١٠٥-٢٤٠	مساعد مبرمج	٨١-١٨٧
معاون بايولوجي	٨١-٢٤٠	مساعد باحث	٨١-١٨٧
مدرس	٧٥-٢٤٠	معاون طبي	٨١-١٨٧
معاون مدير	١٠٥-٢٤٠	م . ملاحظ فني	٧٥-١٨٧
مدقق أقدم	١٢٨-٢٢٠	معاون مشرف	٧٥-١٨٧



عنوان الوظيفة	حدود الدرجة	عنوان الوظيفة	حدود الدرجة
مساعد مختبر	٦٩-١٨٧	ضابط أول	١٢٨-٢٢٠
موظف صحي	٦٩-١٨٧	ربان	١٢٨-٢٢٠
ممرضة	٦٩-١٨٧	مفتش	١٠٥-٢٤٠
أمين صندوق	٦٩-١٨٧	ضابط ثاني	١٠٥-١٨٧
عداد	٦٩-١٨٧	أمين مستودع	١٠٥-١٨٧
أمين مخزن	٦٩-١٨٧	اخصائي كيمياوي	١٠٥-١٨٧
كاتب طابعة بلغتين	٦٥-١٥٧	ضابط ثالث	٩٠-١٥١
معاون رياضي	٨١-١٥٧	معاون مفتش	٨١-١٨٧
رسام أول	٨١-١٥٧	محلل أول	٨١-١٨٧
مصور أول	٨١-١٨٧	بحار درجة أولى	٨١-١٥١
مأمور برق	٨١-١٨٧	مساعد رئيس اطفاء	٨١-١٥١
معاون أمين مخزن	٦٩-١٥١	ضابط رابع	٨١-١٥١
معاون أمين صندوق	٦٥-١٥١	مأمور اطفاء	٨١-١٥١
معاون ملاحظ	٨١-١٥١	معاون مأمور اطفاء	٦٩-١٥١
مصور	٦٥-١٥٧	مصور شعاعي	٦٥-١٥٧
مساح	٦٥-١٥٧	معاون أمين مستودع	٦٩-١٥١
كاتب	٦٩-١٥١	مساعد صيدلي	٦٩-١٥١
كاتب محطة تعبئة	٦٥-١٥٧	فاحص نظر	٦٩-١٥١
كاتب نقل وتشغيل	٦٥-١٥٧	مراقب بحري	٦٩-١٥١
كاتب طابعة بلغة واحدة	٦٥-١٥٧	محلل ثاني	٦٥-١٥١
مراقب	٦٥-١٥٧	طباخ ( مؤقتة )	٦٥-١٥١
مساعد فني	٦٥-١٥٧	مسجل نداءات	٦٥-١٥١
فراش ( مؤقت )	٦٥-١٥٧	حارس ( مؤقتة )	٦٥-١٥١
مساعد مساح	٦٥-١٥٧	بستاني (مؤقتة)	٦٥-١٥١
مأمور بدالة	٦٥-١٥٧	اطفائي	٦٥-١٥٧
موزع	٦٥-١٥٧	مصلح	٦٥-١٥٧
معاون محلل	٦٩-١٥١	سائق	٦٥-١٥٧
كاتب آلة تثقيب	٦٩-١٥١	آلي	٦٥-١٥٧
كيال	٦٩-١٥١	حرفي	٦٥-١٥٧
مضمد	٦٩-١٥١	رئيس معمل / مصفى	١٦٣-٢٧٠
طباع	٦٩-١٥١	بحار متدرب	٦٩-١٥١
رئيس هيئة تفتيشية	١٢٨-٢٤٠	ضابط لاسلكي	٨١-١٥١
رئيس هيئة تدقيقية	١٢٨-٢٤٠	معاون رئيس معمل	١٣٠-٢٤٠



عدد (٨) ١٩٦٢

## تعليمات

## الإجازات الخاصة عن الساعات الإضافية

استنادا الى أحكام المادة الثانية عشرة من نظام الخدمة في المصالح النفطية رقم (٤) لسنة ١٩٦٢، وتسهيلا لتطبيق الفقرة (د) من المادة الرابعة عشرة من النظام المذكور أصدرنا التعليمات الآتية :-

١ - يستحق الموظف أو المستخدم في دوائر المصافي الحكومية أو المعامل أو المصالح الانتاجية أو المستودعات أو محطات التعبئة للمؤسسات النفطية اجازة خاصة عن الساعات الإضافية الفعلية التي يشتغلها بما يزيد عن الـ (٢٥٪) من ساعات الدوام الرسمي ، وتتخذ ساعات الدوام اليومية المقررة أساسا لهذه النسبة على أن يكون القيام بالعمل الإضافي مستندا الى أمر تحريري من رئيس الدائرة أو من يخوله (١) .

٢ - تمنح الاجازة المنوه عنها في الفقرة الاولى من هذه التعليمات ، من قبل رئيس الدائرة أو من يخوله حسبما تقتضيه المصلحة العامة .

٣ - تحسب مدة الاجازة الخاصة المنوه عنها في الفقرة الأولى من هذه التعليمات بالساعات على أساس ثمانى ساعات عن كل يوم ويهمل جزء الساعة الذي يقل عن ثلاثين دقيقة ، وتحسب المدة التي تزيد عن نصف ساعة وتقل عن ساعة ، نصف ساعة لهذا الغرض .

٤ - يصرف راتب الموظف أو المستخدم المتمتع بالاجازة الخاصة - اجازة تعويضية - على أساس الراتب الاسمي مع مخصصات غلاء المعيشة ومخصصات المناوبة ومخصصات مخاطر صناعة النفط والمخصصات المهنية والهندسية التي يتقاضاها (٢) .

٥ - تعتبر الاجازة المنوه عنها في الفقرة الاولى من هذه التعليمات خدمة لكافة أغراض نظام الخدمة في المصالح النفطية .

٦ - لا تعتبر العطلة الرسمية من ضمن الاجازة

الخاصة سواء وقعت قبل بدء الاجازة أو خلالها أو بعد انتهائها .

٧ - لا يجوز أن تتجاوز الاجازة الخاصة عن الساعات الإضافية المبينة في الفقرة الأولى من هذه التعليمات ثلاثين يوما عن كل سنة كاملة من الخدمة .

٨ - لا يجوز تراكم مدة الاجازة الخاصة لاكثر من (٦٠) يوما بأي حال من الاحوال .

٩ - تعتبر الساعات الإضافية التي لا تصرف للموظف أو المستخدم عنها أجور لأي سبب كان ضمن الساعات الإضافية التي يستحق عنها الاجازة الخاصة المنوه عنها في الفقرة الاولى من هذه التعليمات ، بشرط أن تكون هذه الساعات الإضافية مستندة الى أمر تحريري من رئيس الدائرة أو من يخوله .

١٠ - تعتبر هذه التعليمات نافذة اعتبارا من ١٩٦٢/١/٢٠ .

وزير النفط

## تعليمات

## الخدمة في المصالح النفطية

عدد (١٤) لسنة ١٩٦٩ (٣)

استنادا الى أحكام المادة الثامنة عشرة من نظام الخدمة في المصالح النفطية رقم (٤) لسنة ١٩٦٢ المعدل وتسهيلا لتطبيق احكام الفقرة (٢) من المادة السادسة من النظام المذكور أصدرنا التعليمات التالية :-

١ - يمنح حملة الشهادة الجامعية الاولى أو ما يعادلها ممن حصل عليها بدرجة شرف أولى أو ثانية ( اي بما لا يقل عن معدل ٨٠٪ أو درجة B ) علاوة فنية واحدة عند التعيين لأول مرة زيادة عن الحدود الواردة في الفقرة (١) من المادة السادسة من النظام المذكور .

٢ - يمنح حملة شهادة الماجستير أو الدكتوراه أو ما يعادلها من الفنيين علاوة فنية واحدة عند التعيين لأول مرة زيادة عن الحدود الواردة في الفقرة (١) من المادة السادسة من النظام المذكور .



## تعليمات

## الخدمة في المصالح النفطية

عدد ٢٧ لسنة ١٩٧٥

## أجور الأعمال الإضافية (٢)

استنادا الى احكام المادة الثامنة عشرة من نظام الخدمة في المصالح النفطية رقم (٤) لسنة ١٩٦٢ المعدل - . وتبسيلا لتطبيق الفقرة (٢) من المادة الثامنة من النظام المذكور ، أصدرنا التعليمات التالية :

أولا - يمنح الموظف أو المستخدم الذي يقوم بأعمال اضافية خارج دوامه الرسمي اجورا اضافية لا تتجاوز ٢٥٪ من راتبه الاسمي الشهري وفق ما يلي :

١ - صدور أمر تحريري من المدير العام أو من يخوله بالاشتغال خارج أوقات الدوام الرسمي يتضمن ماهية تلك الاعمال ومدة الاشتغال .

٢ - تحتسب اجرة ساعة العمل الإضافي الواحدة على اساس ١٦٠/١ من الراتب الاسمي الشهري . (٣)

٣ - تكون ساعات العمل الإضافي الفعلية خارج أوقات الدوام الرسمي اساسا لاحتساب هذه الاجور .

٤ - استثناءا من (٣) اعلاه للمدير العام أو من يخوله منح هذه الاجور بصورة مقطوعة دون التقيد بساعات العمل الإضافي الفعلية للعاملين خارج مقرات وظائفهم بنسبة متكافأ والأعمال المنجزة من قبلهم على ان لا تتجاوز النسبة المبينة في أولا اعلاه .

ثانيا - يجوز للمدير العام أو من يخوله في الاحوال الطارئة أو المستعجلة أن يوعز شفهييا لموظفيه أو مستخدميهم المختصين للقيام بالاعمال التي تقتضي المصلحة انجازها فورا خارج اوقات الدوام الرسمي وفي هذه الحالة يجب ان يصدر خلال شهر واحد من امره الشفوي امرا تحريريا بمقتضى احكام ( أولا - ١ ) اعلاه .

ثالثا - يجوز منح هذه المخصصات لموظفي ومستخدمي الدوائر الرسمية وشبه الرسمية لقاء تأديتهم أعمالا اضافية الى المصالح النفطية .

٣ - للوزير منح حملة الشهادة الفنية الذين يتمتعون بخبرات فنية جيدة ذات علاقة باختصاصهم علاوة أو علاوتين فنية زيادة عن الحدود الواردة في الفقرة (١) من المادة السادسة بناء على توصية معللة من المصلحة المراد تعيينهم فيها .

٤ - للوزير منح حملة الشهادة الفنية الذين لم يمنحوا عند التعيين أية علاوة فنية أو ممن منحوا علاوة فنية واحدة بناء على توصية تقدمها المصلحة وفق النموذج رقم (٣)، بعد انقضاء سنة واحدة على تعيينهم على الاقل . وللمصلحة اعادة توصيتها بعد سنة من تاريخ الرفض .

٥ - تعتبر العلاوة أو العلاوتان الفنية التي تمنح بموجب هذه التعليمات جزءا من الراتب وتحتسب لاغراض الترفيع . ويدور ما يزيد من القدم الممنوح عن العلاوة أو العلاوتين الفنية الى الترفيع القادم (١) .

٦ - للوزير احتساب مدة العلاوة أو العلاوتين الممنوحة للفنيين المعيّنين قبل صدور تعديل نظام الخدمة في المصالح النفطية رقم ٥٧ لسنة ١٩٦٨ قدا لاغراض الترفيع بناء على توصية تقدمها المصلحة بموجب النموذج رقم (٣) ، وللمصلحة اعادة توصيتها بعد سنة من تاريخ الرفض .

٧ - لا تمنح العلاوة أو العلاوتان الفنية لحملة الشهادة الفنية من الموظفين المعيّنين وفقا لتعليمات مصفى الدورة التي كان معمولا بها قبل صدور نظام الخدمة في المصالح النفطية رقم (٤) لسنة ١٩٦٢ .

٨ - تمنح العلاوة أو العلاوتان الفنية للموظفين فقط .

٩ - تلغى تعليمات الخدمة في المصالح النفطية عدد (٩) لسنة ١٩٦٥ .

١٠ - تنفذ هذه التعليمات اعتبارا من تاريخ ١٩٦٨/١٠/٢٨ .

وزير النفط والمعادن

(١) معدلة بالتعليمات رقم (١٥) لسنة ١٩٦٩ المنشورة بالوقائع العراقية العدد ١٨٢١ في ١٩٦٩/١٢/٢٧ .

(٢) الوقائع العراقية عدد ٢٥٠٤ في ١٩٧٥/١٢/١٥ .

(٣) معدلة بالتعليمات عدد (٣٥) لسنة ١٩٧٩ الوقائع العراقية العدد ٢٧١٥ في ١٩٧٩/٦/١١ .

رابعاً - يجوز للموظف أو المستخدم المتمتع بأجازة اعتيادية أو خاصة الاستمرار بالعمل الإضافي .

خامساً - يوقف صرف اجور الاعمال الإضافية عند زوال الظروف التي بررت منحها .

سادساً - تلغى تعليمات الخدمة في المصالح النفطية عدد (٢) لسنة ١٩٦٢ وتعديلاتها .

سابعاً - تعتبر هذه التعليمات نافذة اعتباراً من ١٢-١٩٧٥ .

وزير النفط

عدد ٣٠ لسنة ١٩٧٥

#### المخصصات الهندسية (١)

استناداً الى احكام المادة الثامنة عشرة من نظام الخدمة في المصالح النفطية رقم (٤) لسنة ١٩٦٢ المعدل وتسهيلاً لتطبيق الفقرة (٤) من المادة الثامنة من النظام المذكور ، أصدرنا التعليمات التالية :-

١ - تمنح المخصصات الهندسية للمهندسين والجيولوجيين (١) الذين يحملون شهادة بكالوريوس أو دبلوم في أي من فروع الهندسة أو الجيولوجيا لا يقل مدة دراستها عن ثلاث سنوات بعد الدراسة الاعدادية أو ما يعادلها أو الذين يحملون شهادة مدرسة الهندسة العراقية - الملقاة - أو ممن يحملون شهادة هندسية أو جيولوجية أعلى من الشهادات المذكورة أعلاه بنسبة ١٥٪ من الراتب الاسمي الشهري لمن يشتغلون داخل حدود البلدية و ٢٥٪ من الراتب الاسمي الشهري لمن يشتغلون خارج حدود البلدية على ان لا تتجاوز هذه المخصصات مع مخصصات منع مزاولة المهنة عن ٤٠٪ من الراتب الاسمي الشهري .

٢ - تمنح هذه المخصصات للموظف فقط .

٣ - تمنح هذه المخصصات بأمر من وزير النفط أو من يخوله .

٤ - تمنح هذه المخصصات اعتباراً من تاريخ مباشرة الموظف بالوظيفة المعين بها .

٥ - لا يشترط لاستحقاق الموظف المخصصات المذكورة أعلاه ان يكون معيناً بوظيفة فنية لها ارتباط باختصاصه العلمي أو بأعمال المصالح النفطية الهندسية .

٦ - يشترط ان يكون الموظف منتسباً لنقابته المهنية وسدد بدل الاشتراك فيها .

٧ - يستمر صرف هذه المخصصات للموظفين

في (١) أعلاه المتمتعين بالزمالات أو المجازين دراسياً أو الموفدين خارج القطر أو داخله أو المتمتعين بالأجازات المرضية أو الاعتيادية أو الخاصة أو الملتحقين بالدورات التدريبية .

٨ - تلغى تعليمات الخدمة في المصالح النفطية عدد (٢٢) لسنة ١٩٧٢ وتعديلاتها .

٩ - تعتبر هذه التعليمات نافذة اعتباراً من ١٢-١٩٧٥ .

عدد ٣١ لسنة ١٩٧٥

#### مخصصات المخاطر (١)

استناداً الى احكام المادة الثامنة عشرة من نظام الخدمة في المصالح النفطية رقم (٤) لسنة ١٩٦٢ ( المعدل ) وتسهيلاً لتطبيق الفقرة (٥ - أ) من المادة الثامنة من النظام المذكور أصدرنا التعليمات التالية :-

١ - يقصد بالمخاطر ، المخاطر المتأتية من طبيعة العمل في :-

( أ ) دوائر ومؤسسات استخراج النفط أو تصفيته أو تخزينه أو توزيعه في المستودعات ومحطات التعبئة وورش ومعامل الصيانة والمراكز التوزيعية ومواقع المشاريع النفطية والغاز (٢) .

(ب) دوائر ومؤسسات استخراج وتصفية وتعبئة الغاز والكبريت المستخلص منه .

(ج) معمل المعدات النفطية .

( د ) أي مؤسسات أخرى يحددها الوزير .

٢ - تمنح مخصصات المخاطر ، بنسبة ١٥٪ من الراتب الاسمي الشهري على ان لا تقل عن (٧/ـ) دنانير ( سبعة دنانير شهرياً ) الى :-

( أ ) العاملين في الدوائر والمؤسسات المبينة في الفقرة (١) من هذه التعليمات .

(١) الوقائع العراقية عدد ٢٥٠٤ في ١٥/١٢/١٩٧٥ .

(٢) مدلة بالتعليمات الصادرة من وزير النفط المنشورة بالوقائع العراقية العدد ٢٦٢٩ في ٩/١/١٩٧٨ .

(ب) غير منتسبي الدوائر والمؤسسات المبينة في الفقرة (١) من هذه التعليمات الذين تقتضي طبيعة عملهم تواجدهم في هذه الدوائر والمؤسسات مدة لا تقل عن عشرين يوما وبصورة متقطعة (٣) .

(ج) منتسبي وزارة الصحة العاملين في الاماكن المبينة في الفقرة (١) من هذه التعليمات .

٣ - للمدير العام منح العاملين من غير منتسبي الدوائر والمؤسسات المبينة في الفقرة (١) من هذه التعليمات الذين تقتضي طبيعة عملهم تواجدهم فيها لفترات متقطعة خلال الشهر مخصصات المخاطر بنسبة ٥٠٪ مما ورد في الفقرة (٢) من هذه التعليمات .

٤ - تمنح هذه المخصصات بأمر تحريري اعتبارا من تاريخ المباشرة بالعمل المشمول بهذه المخاطر .

٥ - تقطع مخصصات المخاطر في الحالات التالية :-

( أ ) عند التمتع بالاجازة الاعتيادية أو المرضية

لما زاد عن (٣٠) يوما متصلة وتعتبر الاجازة متصلة اذا كانت الفترة بين الاجازتين تقل عن (١٠) أيام .

(ب) الايفاد داخل العراق لغير المؤسسات المشمولة بالفقرة (١) اعلاه والتدريب اذا كانت مدته تزيد عن (٣٠) يوما .

(ج) (٤) - الزمالة أو الايفاد خارج العراق للمدة الزائدة على ( الثلاثين يوما ) باستثناء الايفاد الى اماكن تماثل المؤسسات المشار اليها في ( أولا ) من تعليمات الخدمة في المصالح النفطية عدد (٣١) لسنة ١٩٧٥ .

( د ) زوال الاسباب التي بررت منحها .

٦ - يخول المدير العام صلاحية منح هذه المخصصات .

٧ - تلغى تعليمات الخدمة بالمصالح النفطية عدد ١٣ لسنة ١٩٦٩ وكافة تعديلاتها .

٨ - تنفذ هذه التعليمات اعتبارا من ١٢-١-١٩٧٥ .

وزير النفط



عدد ٣٢ لسنة ١٩٧٥

### مخصصات المناوبة (١)

استنادا الى أحكام المادة الثامنة عشرة من نظام الخدمة في المصالح النفطية رقم (٤) لسنة ١٩٦٢ ( المعدل ) وتسهيلا لتطبيق الفقرة ( ٥ - ب ) من المادة الثامنة من النظام المذكور اصدرنا التعليمات التالية :

١ - يقصد بالمناوبة اشتغال الموظف أو المستخدم بطريقة العمل المتعاقب مدة ثمانى ساعات خلال الاربع والعشرين ساعة من كل يوم ، وتكون المناوبة ذات وجبتين اذا كان التناوب بالاشتغال كما يلى :

صباحا ومساء

مساء وليلا

ليلا وصباحا

وتكون المناوبة ذات ثلاث وجبات اذا كان التناوب فى الاشتغال كما يلى :

صباحا - مساء - ليلا

مساء - ليلا - صباحا

ليلا - صباحا - مساء

٢ - تمنح مخصصات المناوبة لمن يشتغل بالمناوبة وفق النسب التالية :

( أ ) مخصصات مناوبة بنسبة ١٥٪ من الراتب الاسمى الشهري لمن يشتغل بالمناوبة ذات الثلاث وجبات على ان لا تقل عن (٧) سبعة دنائير شهريا .  
(ب) مخصصات مناوبة بنسبة ١٥٪ من الراتب الاسمى الشهري لمن يشتغل بالمناوبة ذات الوجبتين على ان لا تقل عن (٤) أربعة دنائير شهريا .

٣ - تمنح هذه المخصصات الى موظفى ومستخدمى وزارة الصحة الذين تتطلب اعمالهم تواجدهم المستمر فى المصالح النفطية فى حالة توفر شروط المنح المنصوص عليها فى هذه التعليمات .

٤ - تمنح هذه المخصصات اعتبارا من التاريخ الذى يحدده الامر التحريرى بمنحها .

٥ - تقطع المخصصات المذكورة عن الموظف أو المستخدم عند تمتعه بالاجازة الاعتيادية أو المرضية أو الدراسية أو الايفاد خارج العراق اذا ما انقطع عن القيام بأعمال المناوبة أو عند عدم قيامه بالاعمال المذكورة لأى سبب كان الا اذا

وافق المدير العام أو من يخوله على منحها اذا ما اقتضت ظروف العمل مثل هذا الاجراء .  
٦ - يخول المدير العام صلاحية منح هذه المخصصات .

٧ - تلغى تعليمات الخدمة فى المصالح النفطية عدد (١٣) لسنة ١٩٦٩ وكافة تعديلاتها .

٨ - تنفذ هذه التعليمات اعتبارا من ١٢-١٩٧٥ .

وزير النفط

عدد ٣٣ لسنة ١٩٧٥

### اعادة تعيين الموظف (٢)

استنادا الى احكام المادة الثامنة عشرة من نظام الخدمة فى المصالح النفطية رقم (٤) لسنة ١٩٦٢ ( المعدل ) وتسهيلا لتطبيق المادة الرابعة عشرة من النظام المذكور فيما يخص اعادة تعيين الموظف اصدرنا التعليمات الآتية :

١ - يجوز اعادة تعيين الموظف المستقيل أو المفصول أو المنهاة خدمته من أى دائرة تابعة للمصالح النفطية لاي سبب كان براتبه السابق قبل الفصل أو انتهاء الخدمة أو الاستقالة أو الاستغناء عنه .

٢ - يعامل الموظف المعاد نقله الى المصالح النفطية معاملة الموظف المنصوص عليه فى (١) اعلاه .

٣ - تحتسب المدة السابقة للنقل أو الاستقالة أو الفصل أو انتهاء الخدمة لاي سبب كان لغرض الترفيع دون العلاوة .

٤ - لا تحتسب الممارسة طيلة مدة فصل الموظف لغرض الترفيع والعلاوة اذا كان الفصل لاسباب غير سياسية .

٥ - يجوز احتساب مدة الممارسة بين تاريخ الاستقالة أو التنسيق أو الاستغناء عن الخدمة وبين اعادة التعيين لاغراض الترفيع والعلاوة .

٦ - تلغى تعليمات الخدمة فى المصالح النفطية عدد (٦) لسنة ١٩٦٢ وتعديلاتها .

٧ - تعتبر هذه التعليمات نافذة اعتبارا من ١٢-١٩٧٥ .

وزير النفط

عدد (٣٨) لسنة ١٩٨٠

( مخصصات منع مزاولة المهنة ) (١)

استنادا لاحكام المادة الثامنة عشرة من نظام الخدمة في المصالح النفطية رقم (٤) لسنة ١٩٦٢ المعدل ، وتسهيلا لتطبيق الفقرة (٣) من المادة الثامنة من النظام المذكور .

اصدرنا التعليمات التالية :

اولا - تمنح مخصصات منع مزاولة المهنة خارج اوقات الدوام الرسمي بنسبة لا تتجاوز (٢٥٪) من الراتب الاسمي الشهري للموظف الذي يحمل شهادة جامعية أولية أو دبلوم ، لا تقل مدة دراستها عن ثلاث سنوات ، بعد الدراسة الاعدادية أو ما يعادلها في الاختصاصات غير المشمولة بمخصصات مركزية ، وفق قرارات مجلس قيادة الثورة ، وبالشروط التالية :

١ - صدور أمر تحريري من الشخص المسؤول المخول قانونا عند وجود الحاجة والضرورة الماسة الى المنع .

٢ - تمنح للموظف في الحالات التالية :

( أ ) في حالة منعه من مزاولة المهنة خارج اوقات الدوام الرسمي .

( ب ) اذا كانت ظروف العمل الزمانية والمكانية وطبيعته لا تسمح له بممارسة المهنة .

( ج ) اذا دعت ضرورات العمل منعه من مزاولة المهنة .

٣ - بعد خدمة لا تقل عن سنتين في القطاع النفطي تعقب حصول الموظف على الشهادة المطلوبة لغير العاملين في مواقع العمل والمشاريع بصورة دائمية .

ثانيا - يجوز منح هذه المخصصات لموظفي دوائر القطاع النفطي الذين يمنعون من مزاولة المهنة بسبب تقديمهم الخدمات للمؤسسات النفطية

ثالثا - تلغى تعليمات الخدمة في المصالح النفطية عدد (٢٩) لسنة ١٩٧٥ .

رابعا - تنفذ هذه التعليمات ، اعتبارا من ١٩٨٠-٥-١ .

وزير النفط

عدد (٣٩) لسنة ١٩٨٠

( اجور الخدمات الخاصة ) (٢)

استنادا لاحكام المادة الثامنة عشرة من نظام الخدمة في المصالح النفطية رقم (٤) لسنة ١٩٦٢ المعدل ، وتسهيلا لتطبيق الفقرة (٢) من المادة الثامنة من النظام المذكور .

اصدرنا التعليمات التالية :

اولا - لرئيس المؤسسة أو من يخوله مايلي:

١ - منح الموظف الذي يكلف بأعمال تتطلب جهودا خاصة أو الذي يتحمل مسؤوليات كبيرة يحتملها المنصب الذي يشغله ، أجور خدمات خاصة بنسبة لا تزيد على (٢٥٪) من الراتب الاسمي الشهري ، على ان يصدر أمر تحريري بمنح المخصصات المذكورة ومدتها .

٢ - منح أعضاء اللجان أجور خدمات خاصة تتراوح بين ( ٢-٥ ) دنائير لكل جلسة ، وتمنح بالتساوي لجميع المشاركين في اللجنة الواحدة بشرط ان لا يتجاوز مجموع الاجور عن (٢٥٪) من الراتب الاسمي الشهري .

٣ - منح أعضاء اللجان الدائمية لأجور خدمات خاصة لا تتجاوز (٢٥٪) من الراتب الاسمي الشهري والمبلغ المحدد في قانون مخصصات موظفي الدولة ومستخدميها رقم (٩٣) لسنة ١٩٦٧ المعدل ، أو أي قانون يحل محله على ان لا تقل عدد الجلسات عن جلسة واحدة شهريا ، ويوزع المبلغ بنسبة عدد الجلسات التي يحضرها كل عضو .

ثانيا - تقطع هذه الاجور عند انقطاع الموظف عن العمل بالخدمة الخاصة التي منح بسببها تلك الاجور ، ولما زاد على الثلاثين يوما بسبب تمتعه بالاجازة المرضية او الاعتيادية او الخاصة او الدراسية او الايفاد خارج العراق أو داخله ،

ويستثنى من ذلك الموظف داخل أو خارج العراق ويستمر بتقديم الخدمات الخاصة أثناء مدة الايفاد ، وتعتبر الاجازة متصلة لغرض تنفيذ هذا النص ، اذا كانت فترة الدوام الفعلي للموظف بين الاجازتين تقل عن عشرة أيام .

ثالثا - يجوز منح هذه المخصصات لموظفي دوائر القطاع الاشتراكي الذين يكلفون بتقديم خدمات خاصة للمؤسسات النفطية .

رابعا - تلغى تعليمات الخدمة في المصالح النفطية عدد (٢٨) لسنة ١٩٧٥ ، وعدد (٣٤) لسنة ١٩٧٨ .

خامسا - تنفذ هذه التعليمات ، اعتبارا من ١-٥-١٩٨٠ .

عدد (٤٠) لسنة ١٩٨٠

( اجور واجبات خاصة خارج الدوام الرسمي ) (١)

استنادا لاحكام المادة الثامنة عشرة من نظام الخدمة في المصالح النفطية رقم (٤) لسنة ١٩٦٢ المعدل ، وتسهيلا لتطبيق الفقرة (٢) من المادة الثامنة من النظام المذكور .

اصدقنا التعليمات التالية :

أولا - لرئيس المؤسسة أو من يخوله ما يلي :

منح الموظف الذي يكلف بواجبات أو مسؤوليات خارج أوقات الدوام الرسمي ، أجور لاتزيد عن (٢٥٪) من راتبه الاسمي الشهري ، على ان يصدر أمر تحريري بمنح تلك الاجور ومدتها .

ثانيا - تقطع هذه الاجور عند انقطاع الموظف عن العمل الذي منحت من أجله تلك الاجور ، ولما زاد على الثلاثين يوما في الاجازة المرضية او الاعتيادية أو الخاصة أو الدراسية او الايفاد خارج العراق أو داخله ، ويستثنى من ذلك الموظف داخل أو خارج العراق ، ويستمر بتقديم الواجبات الخاصة أثناء مدة الايفاد ، وتعتبر الاجازة متصلة لغرض تنفيذ هذا النص ، اذا كانت فترة الدوام الفعلي للموظف بين الاجازتين تقل عن عشرة أيام .

ثالثا - يجوز منح هذه المخصصات لموظفي دوائر القطاع الاشتراكي الذين يكلفون بتقديم واجبات خاصة خارج الدوام الرسمي للمؤسسات النفطية .

رابعا - تنفذ هذه التعليمات ، اعتبارا من ١-٥-١٩٨٠ .





عنوان الوظيفة	والأعلى للراتب الحد الأدنى
نائب عريف اطفاء	١٧ - ١٢
نائب عريف انقاذ	١٧ - ١٢
جندى أول اطفاء	١٧ - ١٢
جندى أول انقاذ	١٧ - ١٢
جندى اطفاء	١٤ - ١٢
جندى انقاذ	١٤ - ١٢

**المادة الثالثة -** يعين مستخدمو قسم الاطفاء موظفين برواتبهم التي يتقاضونها عند تنفيذ هذا القانون في الوظائف الواردة في المادة الثانية منه .

**المادة الرابعة -** اذا اصيب الاطفائي أثناء الخدمة ومن جرائها بحادث استوجب غيابه عن الوظيفة لغرض المعالجة في المستشفى فان مدة بقائه فيه المؤيدة بتقارير طبية صادرة من الجهة المختصة تعتبر خدمة لا تنقطع معها صلته بالوظيفة . ويشمل حكم هذه المادة سائق سيارة الاسعاف وكل موظف أو مستخدم يصدر اليه أمر من رئيس الدائرة للاشتراك في مكافحة الحرائق أو أعمال الاسعاف والانقاذ التي يقوم بها قسم الاطفاء وذلك في حالة عدم كفاية منتسبيها للقيام بهذه الواجبات عند الطوارئ .

**المادة الخامسة -** يستحق الاطفائي مخصصات بنسبة لا تتجاوز (٣٠٪) من الراتب الاسمي وفقا للتعليمات التي يصدرها وزير المالية اذا كان دوامه اليومي يزيد بمعدل اربع ساعات على الاقل على الدوام الرسمي المقرر . وتعتبر هذه المخصصات تعويضا له عن زيادة أوقات الدوام وعن اشتغاله خلال أيام الجمع والعطلات الرسمية .

**المادة السادسة -** يستثنى منتسبو قسم الاطفاء التابع لمديرية الطيران العامة من احكام المادة السادسة والحمسين من قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل وتحت أوقات الدوام بقرار من وزير المواصلات بناء على اقتراح مدير الطيران المدني العام .

**المادة السابعة - ١ -** يثبت المستخدم في قسم

## باسم الشعب

## مجلس قيادة الثورة

استنادا الى أحكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية والأربعين من الدستور الموقت .  
وبناء على موافقة رئيس الجمهورية على اقتراح وزيرى المالية والمواصلات .  
قرر مجلس قيادة الثورة في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٧/١٠/١٩٧٣ .

## اصدار القانون الآتى :

رقم (١٢١) لسنة ١٩٧٣

## قانون

خدمة منتسبى قسم الاطفاء في مديرية

## الطيران المدني العامة (١)

**المادة الاولى -** يقصد بقسم الاطفاء حيثما ورد في هذا القانون قسم الاطفاء التابع لمديرية الطيران المدني العامة . ويقصد بالاطفائي كل شخص يعمل في القسم المذكور عهدت اليه احدى الوظائف المبينة في المادة الثانية من هذا القانون .  
**المادة الثانية -** تضاف عناوين الوظائف التالية الى الجدول رقم (١٧) من جداول الوظائف الخاصة الملحقه بقانون الملاك رقم (٢٥) لسنة ١٩٦٠ المعدل .

عنوان الوظيفة	الحد الأدنى والأعلى للراتب
ضابط اطفاء	٤٥ - ٣٦
ضابط انقاذ	٤٥ - ٣٦
نائب ضابط اطفاء	٣٤ - ٢٨
نائب ضابط انقاذ	٣٤ - ٢٨
سائق أول اطفاء	٣٤ - ٢٨
سائق أول انقاذ	٣٤ - ٢٨
رئيس عرفاء اطفاء	٣٤ - ١٨
رئيس عرفاء انقاذ	٣٤ - ١٨
عريف اطفاء	٢٥ - ١٥
عريف انقاذ	٢٥ - ١٥
سائق اطفاء	٢٥ - ١٢
سائق انقاذ	٢٥ - ١٢

الاطفاء الذي يقل راتبه عن راتب الحد الأدنى لرواتب وظيفتي جندي اطفاء وجندي انقاذ موظفا بنفس راتبه ويعتبر راتباً شخصياً له ويمنح مخصصات غلاء معيشة بنسبة مخصصات غلاء المعيشة الممنوحة لراتبي الوظيفتين المذكورتين .

٢ - يمنح منتسبو قسم الاطفاء الذين ثبتت رواتبهم بموجب الفقرة (١) من هذه المادة العلاوات السنوية بمقدار دينار واحد سنوياً اسوة باقرانهم الذين عينوا بوظيفتي جندي اطفاء وجندي انقاذ وذلك لحين بلوغهم الحد الأدنى للوظيفتين المذكورتين وعندئذ يعتبرون معينين في احدى هاتين الوظيفتين وتسرى عليهم احكام الخدمة السارية على الوظيفتين المذكورتين .

٣ - يجوز ترفيع موظفي قسم الاطفاء من خريجي الدراسة الابتدائية وكذلك المشمولين بحكم الفقرة (٢) من هذه المادة ويجوز نقلهم الى وظائف أخرى من الوظائف الواردة في المادة

الثانية من هذا القانون استثناء من نص الفقرة (١ - أ) من المادة التاسعة من قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ ( المعدل ) وذلك بعد توافر الشروط القانونية .

٤ - تطبق احكام المادة التاسعة من قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ ( المعدل ) على الذين يجسرى تعيينهم في الوظائف المنصوص عليها في هذا القانون بعد تاريخ بدء نفاذه .

**المادة الثامنة -** تطبق احكام قانون الخدمة المدنية رقم (٢٤) لسنة ١٩٦٠ المعدل على منتسبي قسم الاطفاء في كل ما لم يرد به نص في هذا القانون .

**المادة التاسعة -** لوزير المالية ولوزير المواصلات كل ضمن اختصاصه اصدار تعليمات لتسهيل تنفيذ احكام هذا القانون (١) .

**المادة العاشرة -** ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية . ويتولى الوزراء تنفيذ احكامه .



رقم ( ٥٠ ) لسنة ١٩٥٦

## نظام

## الخدمة في البنك المركزي العراقي (١)

## نحن فيصّل الثاني ملك العراق

بعد الاطلاع على الفقرة الاولى من المادة السادسة والعشرين من القانون الاساسي واستنادا الى الفقرة (ب) من المادة الثامنة من قانون البنك المركزي العراقي رقم (٧٢) لسنة ١٩٥٦ وبناء على ما عرضه وزير المالية ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا بوضع النظام الآتي :

## الفصل الاول - التعريفات

**المادة الاولى - ( أ )** تسري احكام هذا النظام على جميع الموظفين والمستخدمين في خدمة البنك المركزي العراقي ممن يتقاضون رواتبهم من البنك باستثناء المحافظ ونائبه .

**(ب)** تشمل احكام الفقرتين (د) و (هـ) من المادة الحادية والثلاثين والمادتين الرابعة والعشرين والثامنة والاربعين من نظام الخدمة في البنك المركزي المحافظ ونائبه (٢) .

**(ج)** تشمل احكام الفقرتين (د) و (هـ) من المادة الحادية والثلاثين من نظام الخدمة في البنك المركزي أعضاء مجلس الادارة والموظفين والمستخدمين بمقاولات خاصة الا اذا نصت مقاولاتهم على خلاف ذلك (٣) .

**المادة الثانية -** يقصد في هذا النظام بتعبير : الموظف - كل شخص عهدت اليه وظيفة دائمية داخلية في ملاك البنك الخاص بالموظفين .

**المستخدم -** كل شخص يستخدمه البنك في خدمة داخلية في ملاك البنك الخاص بالمستخدمين ويستثنى من ذلك من يستخدم لقاء اجور يومية عن ايام العمل فقط .

**الملاك -** مجموع الوظائف المصادق عليها من قبل المجلس .

**المجلس -** مجلس ادارة البنك المركزي العراقي .

**رئيس الدائرة -** المدير ومدير الفرع وای

موظف آخر يخول سلطة رئيس دائرة بقرار من المجلس .

**الاعتزال -** ترك الموظف الخدمة بنتيجة الغاء وظيفته او بلوغه الخامسة والخمسين من العمر او اكماله خدمة فعلية في البنك لمدة خمس عشرة سنة او عند عدم صلاحه للخدمة بشهادة من لجنة رسمية تؤيد عدم قابليته للخدمة في البنك بسبب جسمي او عقلي لا يرجى شفاؤه منه او الاستغناء عن خدماته بسبب غير جرمي .

## الفصل الثاني - الاصناف والدرجات والرواتب :

**المادة الثالثة ( أ )** تقرر الرواتب التي تخصص للوظائف في البنك وفقا لما هو مبين في الجدول رقم (٢) الملحق بهذا النظام .

**(ب)** يحدد المجلس عدد الوظائف والخدمات في البنك وفق ما تقتضيه مصلحة العمل من آن لآخر .

**المادة الرابعة - ( أ )** اعتبارا من تاريخ تنفيذ هذا النظام تمنح مقاييس الرواتب المبينة في الجدول رقم (١) الملحق بهذا النظام مع مخصصات غلاء المعيشة المقررة لموظفي الخدمة المدنية .

**(ب)** تكون اصناف المستخدمين على الوجه المبين في الجدول رقم (٣) الملحق بهذا النظام وتكون رواتبهم ضمن الحدين المبينين لكل صنف ويمنحون مخصصات غلاء المعيشة المقررة للمستخدمين .

**المادة الخامسة ( أ )** تتضمن المقاييس المبينة في الجدولين (١) و (٣) علاوة تلقائية من الحد الادنى الى الحد الاعلى المبين في كل صنف وذلك بمنح الزيادة السنوية المعينة بين الحدين .

وتمنح الزيادة السنوية المذكورة عند اكمال الموظف او المستخدم سنة براتب يقل عن الحد الاعلى للمقياس وبموجب توصية يقدمها الرئيس المباشر للموظف او المستخدم ويصادق عليها الموظف الاعلى التالي يبين فيها ان خدمات الموظف او المستخدم المستحق للزيادة كانت مرضية من

(١) الوقائع العراقية العدد ٣٨٩٤ في ١٩٥٦/١١/٦ .

(٢،٣) حلت الفقرتان (ب) و (ج) المشار اليهما محل الفقرة (ب) الاصلية وذلك بموجب النظام رقم (٣٤) سنة

١٩٦٦ المنشور بالوقائع العراقية العدد ١٣٣٩ في ١٩٦٦/١١/٢٢ .

جميع الوجوه خلال السنة . ويصدر المجلس تعليمات فيما يتعلق بتقديم هذه التوصيات .  
(ب) للمجلس بناء على توصية من رئيس الدائرة مصادق عليها من المحافظ منح الموظف في الصنف الثالث فما فوق الذي يحمل شهادة عالية ويقدم خدمات ممتازة للبنك أكثر من علاوة واحدة بشرط ان لا يزيد مجموع العلاوات الإضافية الممنوحة بموجب هذه الفقرة لاي موظف خلال مدة خدمته بالبنك عن ثلاث علاوات . وتعتبر إعادة تعيين الموظف في البنك خدمة متصلة لأغراض هذه الفقرة .

#### المادة السادسة - ملفاة (١)

المادة السابعة (٢) - يجوز ان يعين الموظف بوظيفة أعلى من الوظيفة التي يستحق التعيين فيها أو ان يشغل الموظف وظيفة أعلى من وظيفته بصنف واحد اذا استوفى الشروط التي يتم بها الترفيع وفقاً لاحكام هذا النظام ويتم ترفيعه عند اكمال المدة المشترطة للترفيع في هذه الحالة بأمر من المحافظ .

#### الفصل الثالث - شروط التوظيف والاستخدام

#### المادة الثامنة - لا يعين لأول مرة بوظائف البنك

الا من كان :

- ( أ ) عراقي الجنسية او متجنساً مضي على تجنسه مدة لا تقل عن خمس سنوات .
- (ب) قد اكمل الثامنة عشرة من العمر .
- (ج) سالماً من الامراض المعدية ومن الامراض والعياهات الجسمية والعقلية التي تمنعه من القيام بالوظيفة المعين لها بموجب قرار من السلطة الطبية المختصة .
- ( د ) حسن السلوك والسمعة وغير محكوم بجناية (عدا الجنايات السياسية) او بجناية تمس الشرف كالسرقة والاختلاس والتزوير والاحتيال ولم يمتن مهنة تخالف الشرف .
- (هـ) حائزاً على شهادة دراسية معترف بها .

المادة التاسعة - تشمل المستخدمين الفقرات (ب) و (ج) و (د) من المادة الثامنة ويشترط ان يكون كل منهم عراقي الجنسية .

المادة العاشرة - ( أ ) لا يجوز تعيين الموظف او المستخدم الا عند وجود وظيفة شاغرة في الملاك .

(ب) لا يجوز تعيين او إعادة تعيين الموظف او المستخدم الا بموافقة المجلس .

(ج) لا يجوز تعيين الموظف لأول مرة الا في الصنف المختص المعين في المادة التالية . ويجوز عند تعيين الموظف ذو الخبرة والاختصاص في شؤون الصيرفة والمحاسبة والتحليل الاقتصادي ممن سبق له الخدمة في مؤسسات يدخل هذا الاختصاص ضمن واجباتها أن تعتبر خدمة ذلك الموظف في المؤسسات المذكورة كخدمة في البنك لغرض تعيين الصنف والراتب والترفيغ (٣) .

(د) لا يجوز تعيين المستخدم لأول مرة الا في الحد الأدنى من رواتب صنفه .

(هـ) يجوز تعيين المهندس ومعاون المهندس بالراتب الذي يستحقه على اساس شهادته ومدة ممارسته للمهنة اذا عين بوظيفة لها علاقة بمهنته (٤) .

(و) يعين العامل الفني مستخدماً براتب الحد الأدنى للصنف الذي يستحقه على ان يجتاز امتحاناً تجريه له لجنة فنية يعينها المحافظ (٥) .

(ز) يجوز للمجلس استثناء من الفقرة ( ج ) من هذه المادة احتساب مدة الممارسة لحامل أية شهادة يرتأها عند التعيين (٦) .

المادة الحادية عشرة - يعين الموظفون لأول مرة في الاصناف والرواتب التالية حسب مستواهم العلمي .

( أ ) خريجو الدراسة الابتدائية في الحد الأدنى للصنف السادس براتب -/١١ ديناراً .

(١) ملفاة بالنظام رقم (٣٤) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه

(٢) معدلة بالنظام رقم (٢٩) لسنة ١٩٦١ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٥٦٥ في ٣٠/٨/١٩٦١ .

(٣) معدلة بالنظام رقم (٢٩) لسنة ١٩٦١ المشار اليه

(٥،٤) أضيفت بالنظام رقم (٢٩) لسنة ١٩٦١ المشار اليه

(٦) أضيفت بالنظام رقم (٣٤) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه



(ب) خريجو الدراسة المتوسطة أو المدارس الأخرى التي بمستواها في الصنف السادس براتب -/١٣ ديناراً .

(ج) خريجو المدارس الثانوية أو المدارس الأخرى التي بمستواها في الصنف الخامس براتب -/١٧ ديناراً .

(د) حملة الشهادات الأولية للجامعات أو الكليات أو ما يماثلها في المستوى الذي تعينه السلطة المختصة في الصنف الرابع براتب -/٢٩ ديناراً .

(هـ) حملة شهادة ( أيم اي ) أو ما يعادلها بعد حصول حاملها على الشهادة الأولية الوارد ذكرها في الفقرة ( د ) من هذه المادة في الصنف الرابع براتب -/٣٧ ديناراً (١) .

(و) يعين المحاسبون القانونيون الحاصلون على الشهادة المعينة في الفقرة ( د ) من هذه المادة في الصنف الثالث براتب -/٤٥ ديناراً (٢) .

(ز) حملة شهادة الدكتوراه علاوة على الشهادة المعينة في الفقرة ( د ) المذكورة في الصنف الثالث براتب -/٥٥ ديناراً (٣) .

**المادة الثانية عشرة - ( أ ) -** يكون الموظف أو المستخدم عند أول تعيينه تحت التجربة سنة واحدة في خدمة فعلية ويجوز تمديد هذه المدة سنة أخرى .

(ب) يستغنى عن الموظف أو المستخدم إذا تأكد عدم كفاءته خلال مدة التجربة .

(ج) يصبح الموظف أو المستخدم مثبتاً بحكم هذا النظام إذا لم يصدر أمر بتثبيته أو الاستغناء عنه بعد انقضاء مدة التجربة المنصوص عليها في الفقرة (أ) .

(د) تحتسب مدة التجربة من مدة خدمة الموظف أو المستخدم بعد التثبيت .

**المادة الثالثة عشرة -** يوضح الموظف أو المستخدم تحت التجربة من جديد إذا أعيد توظيفه أو استخدمه بعد استقالته أو إلغاء وظيفته أو الاستغناء عنه خلال مدة التجربة ولا يجوز منحه راتبا أكثر من راتبه السابق الا بمقتضى احكام هذا النظام .

**المادة الرابعة عشرة - ( أ )** يستحق الموظف أو المستخدم راتب وظيفته عند التعيين لأول مرة أو بعد ذلك أو عند النقل من صنف الى صنف اعلى اعتبارا من تاريخ مباشرته العمل وإذا لم يباشر خلال سبعة ايام من تاريخ تبليغه بالتعيين عدا أيام السفر المعتادة فعلى المرجع المختص أن يخطره بلزوم المباشرة وإذا لم يباشر خلال سبعة ايام من تاريخ تبليغه بالاختار إذا كان داخل العراق أو خلال ثلاثين يوما إذا كان خارجه أو كان محله مجهولا فيعتبر أمر تعيينه ملغيا .

(ب) يستحق الموظف أو المستخدم الملقاة وظيفته أو المستغنى عنه أو المفضل بدون أن تسحب يده راتبه لغاية اليوم الذي يبلغ فيه بالامر الا اذا كانت واجباته تستوجب اجراء التسليم فيسمح له بمدة مناسبة ويعتبر ارسال نسخة من الامر الى الموظف أو المستخدم أو محل اقامته الاخير تبليفا لغرض هذه المادة .

#### الفصل الرابع - نقل الموظفين من صنف الى صنف اعلى

**المادة الخامسة عشرة -** يجرى اختيار الموظفين للنقل من صنف الى صنف اعلى على اساس الجدارة ومدة الخدمة بغض النظر عن الشهادة العلمية على ان يشدد بصورة خاصة على الجدارة في الوظائف العليا .

**المادة السادسة عشرة -** يجوز نقل الموظف الى الصنف الذي يلي صنفه بشرط :

( أ ) وجود وظيفة شاغرة تعادل أو تفوق الوظيفة المراد نقله اليها .



**الفصل الخامس - الاستقالة والنقل والاعتزال**

**المادة العشرون - ( ١ )** للموظف أو المستخدم ان يستقيل من وظيفته بطلب تحريري الى مرجعه المختص .

(ب) على المراجع أن يبت في الاستقالة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما ويعتبر الموظف أو المستخدم منفصلا بانتهائها الا اذا صدر أمر القبول قبل ذلك .

(ج) اذا قدم الموظف أو المستخدم استقالته وعين فيها موعدا للقبول فيجوز قبولها من تاريخ ذلك الموعد أو قبله .

**المادة الحادية والعشرون - ( ١ )** على الموظف المبلغ بالنقل أن يلتحق بوظيفته خلال مدة لا تتجاوز خمسة أيام ( عدا أيام السفر المعتادة ) الا اذا احتوى أمر النقل على مدة تزيد على ذلك . واذا تأخر عن الالتحاق ولم يبد معذرة مشروعة للتأخر يوافق عليها المجلس فعلى المراجع المختص أن يخطرته تحريريا بلزوم الالتحاق بالوظيفة خلال سبعة أيام من تاريخ التبليغ بالاختار وفي حالة عدم التحاقه عند انتهاء مدة الاختار يعتبر مستقila .

(ب) على الموظف أو المستخدم أن يلتحق بوظيفته حالما تنتهي اجازته واذا لم يلتحق أو يبد معذرة مشروعة للتأخر يوافق عليها المجلس فللمراجع المختص أن يخطرته تحريريا بلزوم الالتحاق بالوظيفة واذا لم يلتحق خلال سبعة أيام من تاريخ تبليغه بالاختار اذا كان داخل العراق وخلال ثلاثين يوما اذا كان خارجه أو كان محله مجهولا فيعد مستقila .

(ج) يجرى اخطار الموظف أو المستخدم المجهول المحل بواسطة الاعلان في الصحف المحلية ويعتبر تاريخ النشر مبدأ للاخطار .

( د ) تطبق أحكام الفقرات السابقة بحق الموظف أو المستخدم المتغيب عن وظيفته .

(ب) تبوت مقدرته على اشغال الوظيفة وتفوقه على غيره من الموظفين المستحقين للنقل اليها بقناعة المجلس وبتوصية من رئيسه المباشر .

(ج) اكمال المدد التالية مع مراعاة حكم الفقرة (ب) من المادة الخامسة .

- ١ - ٣ سنوات في الصنف السادس .
- ٢ - ٤ سنوات في الصنف الخامس .
- ٣ - ٤ سنوات في الصنف الرابع .
- ٤ - ٥ سنوات في الصنف الثالث .
- ٥ - ٥ سنوات في الصنف الثاني .

**المادة السابعة عشرة - ( ١ )** تحسب المدة التي قضاهما الموظف في صنفه السابق قبل تنفيذ هذا النظام لاغراض النقل من صنفه الجديد الى صنف اعلى .

(ب) لا يجوز نقل حملة شهادة الدراسات الابتدائية والمتوسطة الى غير الوظائف المحددة لهم في الجدول رقم (٢) الملحق بهذا النظام الا بعد حصولهم على شهادة اعلى (١) .

(ج) يحتفظ الكاتب المساعد المحذوفة وظيفته من الجدول رقم (٢) الملحق بهذا النظام بعنوانه ولا يتجاوز راتبه -/٢٦ دينار الا اذا استحق راتباً أكثر وفقاً لأحكام هذا النظام (٢) .

( د ) للمجلس أن يستثنى من حكم الفقرة (ب) من هذه المادة النقل الى وظيفتي ملاحظ وملاحظ أول (٣) .

**المادة الثامنة عشرة -** يكون الموظف المنقول الى صنف اعلى تحت التجربة لمدة سنة ومالم يصدر خلال مدة التجربة أمر باعادته الى صنفه السابق فيعتبر في ختامها مثبتاً في الصنف المنقول اليه .

**المادة التاسعة عشرة -** لا يجوز إعادة الموظف المستقيل أو الذي أنهيت خدماته بسبب الفناء وظيفته براتب أو صنف اعلى من الراتب أو الصنف الذي كان يشغله الا اذا اكمل شروط النقل الى صنف اعلى أو توفرت فيه المؤهلات الواردة في المادة الحادية عشرة فيجوز اذ ذاك تعيينه بالراتب أو الصنف المعينين لمؤهلاته .

(١) معدلة بالنظام رقم (٢٩) لسنة ١٩٦١ المشار اليه

(٢) مضافة بالنظام رقم (٢٩) لسنة ١٩٦١ المشار اليه

(٣) مضافة بالنظام رقم (٣٤) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه

### الفصل السابع - المخصصات

**المادة الثلاثون -** يجوز للمجلس منح مخصصات محلية لموظفي الفروع خارج بغداد بنسب لا تزيد عن ١٥٪ من رواتبهم على أن لا تدفع هذه المخصصات للموظفين المقيمين بصورة دائمية في أماكن تلك الفروع .

**المادة الحادية والثلاثون -** يجوز للمجلس منح المخصصات التالية وفقا لاحكام قانون الخدمة المدنية والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه .

( أ ) مخصصات وكالة للقيام بأعباء وظيفية شاغرة بنسبة لا تتجاوز ٢٠٪ من راتب الوظيفة الشاغرة .

( ب ) أجور أعمال اضافية تدفع بالشكل الذي يقرره المجلس على أن لا تتجاوز ٢٠٪ من الراتب الشهري .

( ج ) مخصصات ضيافة لمدراء الفروع خارج بغداد لا تتجاوز (٣٠) دينارا شهريا .

( د ) مخصصات السفر ومصروفات النقل لقاء ما يتكبد الموظف أو المستخدم من النفقات عند قيامه بمهمة رسمية أو عند نقله من محل وظيفته أو عند تعيينه لأول مرة أو عند فصله من الخدمة على أن تشمل نقل الأثاث البيتية وأفراد أسرة الموظف المكلف بأعمالهم شرعا .

( هـ ) مخصصات إيفاد عند إيفاد الموظف الى البلاد الاجنبية بقرار من مجلس الوزراء للقيام بمهمة رسمية .

**المادة الثانية والثلاثون -** لا يحق للموظف ان يتقاضى راتبين في وقت واحد أو مخصصات عن اللجان أو الاعمال التي تعتبر جزءا من واجبات وظيفته الا انه يحق له تناول أجور الخدمات الخاصة التي يقدمها الى البنك أو الدوائر الحكومية الاخرى اذا كانت هذه الخدمات لا تتعلق بالوظائف الداخلة في الملك وتختلف عن أعماله الاعتيادية وواجبات دائرته .

( هـ ) تعتبر مدة الاخطار التي يلتحق خلالها الموظف أو المستخدم أجازة اعتيادية بدون راتب .

**المادة الثانية والعشرون - ( أ )** يعتبر الموظف المكلف مجازا براتب أو بدونه حسب استحقاقه خلال مدة التحاقه بالجيش في الحالات التالية : -

- ١ - اذا أخذ لخدمة العلم وأدى البدل النقدي .
- ٢ - اذا أخذ للقيام بالتمارين العسكرية السنوية .
- ٣ - اذا أخذ لخدمة الاحتياط .
- ٤ - اذا التحق بدورة ضباط الاحتياط .

( ب ) يعتبر الموظف معارا خلال مدة التحاقه بالجيش بدون حاجة الى قرار من المجلس وبدون راتب ويعطى ان شاء رواتب اجازاته الاعتيادية التي يستحقها وذلك في الحالات التالية : -

- ١ - اذا أخذ لخدمة العلم ولم يؤد البدل النقدي .
- ٢ - عند عودته للخدمة في الجيش في حالة اعلان النفي العام أو الخاص .

**المادة الثالثة والعشرون -** على الموظف الذي يطلب الاعتزال أن يقدم الى المرجع المختص طلبا تحريريا يبين فيه الاسباب التي استند اليها في طلب الاعتزال واذا كانت الاسباب مشروعة فيجب قبول الطلب خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما .

### الفصل السادس - الاجازات

**المادة الرابعة والعشرون (١) -** يستحق الموظف أو المستخدم الاجازات الاعتيادية والمرضية أو الخاصة أو الدراسية وفقا لاحكام قانون الخدمة المدنية والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه .

**المادة الخامسة والعشرون -** ملغاة (٢) .

**المادة السادسة والعشرون -** ملغاة (٣) .

**المادة السابعة والعشرون -** ملغاة (٤) .

**المادة الثامنة والعشرون -** ملغاة (٥) .

**المادة التاسعة والعشرون -** ملغاة (٦) .



**الفصل الثان - انضباط الموظفين**

**المادة الثالثة والثلاثون -** على كل موظف اتباع التعليمات التي يصدرها المجلس بشأن تأدية واجباته وبشأن الاعمال الواجب عليه تجنبها .

**المادة الرابعة والثلاثون - ( أ )** العقوبات التي يحكم بها على الموظفين من قبل السلطة المعينة بهذا النظام هي العقوبات الآتية وذلك من غير مساس بما قد يتخذ ضدهم من اجراءات أخرى حسب القوانين المرعية .

**العقوبات الانضباطية :**

١ - الانذار .  
٢ - قطع الراتب وذلك عن ايام لا تتجاوز العشرة .

٣ - التوبيخ .

**العقوبات التأديبية :**

١ - انقاص الراتب .  
٢ - الفصل .  
(ب) لا يجوز فرض أكثر من عقوبة واحدة من أجل ذنب واحد .

**المادة الخامسة والثلاثون - ( أ )** تكون عقوبة الانذار بارسال كتاب الى الموظف يذكر فيه الذنب الذي ارتكبه . ويلفت نظره الى وجوب عدم تكراره وتحسين أعماله في المستقبل .

(ب) يجوز المعاقبة بالانذار لمرة واحدة فقط وبعد ذلك يكون من المحتم المعاقبة بعقوبة أشد .

**المادة السادسة والثلاثون - ( أ )** تكون عقوبة التوبيخ بارسال اخطار تحريري الى الموظف يذكر فيه الذنب الذي ارتكبه مما يجعل سلوكه غير مرض .

(ب) كل توبيخ يوجه الى الموظف يؤخر نيسله العلاوة التلقائية المقررة لصنفه مرة واحدة .

**المادة السابعة والثلاثون -** انقاص الراتب : معاقبة الموظف بقطع مبلغ من راتبه الشهري بنسبة ولمدة تعين في القرار على أن لا تتجاوز النسبة عشرة في المائة من راتبه الشهري وذلك لمدة لا تقل عن السنة ولا تزيد عن السنتين ويحرم الموظف

المعاقب بهذه العقوبة من العلاوة التلقائية المقررة لصنفه مرتين متواليتين .

**المادة الثامنة والثلاثون - ( أ )** عقوبة الفصل : تنحية الموظف عن الوظيفة ولا يجوز إعادة توظيفه في إحدى وظائف البنك .

(ب) يفصل الموظف في الحالات الآتية :

١ - اذا عوقب بانقاص راتبه مرتين وارتكب في المرة الثالثة ذنبا يستوجب المعاقبة .

٢ - اذا ثبت عجزه عن القيام بوظيفته التي هي ضمن اختصاصه .

٣ - اذا ثبت سوء سلوكه أو قيامه بأعمال مشينة تحط من سمعة البنك .

٤ - اذا حكم عليه بالحبس عن جنحة منبعثة عن وظيفته أو حكم عليه عن جنحة مخلة بالشرف أو عن جناية غير سياسية .

٥ - اذا ثبت للمجلس ان بقاءه في الخدمة مضر بمصلحة البنك .

٦ - اذا دخل في خدمة حكومية اجنبية أو أي شخص آخر بدون موافقة المجلس .

٧ - اذا فقد جنسيته العراقية .

**المادة التاسعة والثلاثون - ( أ )** يخضع المستخدمون لاحكام العقوبات الانضباطية الواردة في المواد ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ .

(ب) للمجلس فصل المستخدم اذا تبين له ان بقاء المستخدم في الخدمة لا يتفق ومصلحة البنك .

**المادة الاربعون - ( أ )** يعين المجلس لجنة انضباط من بين موظفي البنك ويخولها الصلاحيات اللازمة لفرض العقوبات الانضباطية على الموظفين وللإيضاء بفرض العقوبات التأديبية عليهم .

(ب) توقع العقوبات التأديبية من قبل المجلس .

**المادة الحادية والاربعون -** تجتمع اللجنة بناء على تقرير من رئيس الدائرة التي ينتمي اليها الموظف وبموافقة المجلس .

**المادة الثانية والاربعون (١) -** للموظف المعاقب حق استئناف العقوبات الانضباطية وحق طلب



اعادة النظر في العقوبات التأديبية لدى المجلس خلال خمسة عشر يوما من تبليغه بالقرار الصادر بمعاقبته .

**المادة الثالثة والاربعون - ( أ )** لرئيس الدائرة معاقبة المستخدم بالعقوبات الانضباطية على أن يقرن قراره بموافقة المجلس .

(ب) للمجلس معاقبة المستخدم بالعقوبات التأديبية بناء على توصية من رئيس الدائرة .

(ج) يكون القرار المتخذ وفق الفقرتين ( أ ) و (ب) من هذه المادة قطعيا .

**المادة الرابعة والاربعون - ( أ )** للمجلس أن يقرر سحب يد الموظف المتهم بارتكاب ذنب يستدعي عقوبة تأديبية أو بسبب القبض عليه وتوقيفه قانونا .

(ب) اذا سحبت يد الموظف بناء على الفقرة ( أ ) من هذه المادة يتقاضى نصف راتبه فقط عن المدة التي يبقى فيها مسحوب اليد .

(ج) اذا فصل الموظف المسحوب اليد فلا يدفع له شيء من الراتب الموقوف .

( د ) اذا عوقب الموظف المسحوب اليد بانقاص الراتب فيكون التنقيص نافذا من تاريخ سحب يده ويدفع له الباقي من انصاف رواتبه .

(هـ) اذا برىء الموظف المسحوب اليد أو اكتفى بمعاقبته بعقوبة انضباطية فله أن يأخذ راتبه تاما وتدفع له الانصاف الموقوفة .

( و ) اذا توفى الموظف المسحوب اليد قبل أن تسفر النتيجة بصورة قطعية فتكون الانصاف الموقوفة الى تاريخ الوفاة من جملة تركته .

**المادة الخامسة والاربعون -** للمجلس أن يضمن الموظف أو المستخدم بالاضرار التي يتكبدها البنك بسبب اهماله أو مخالفته للقوانين والانظمة والتعليمات المرعية .

**المادة السادسة والاربعون -** يتبجح الموظف المحاكم مباشرة عن جرائمه غير الناشئة من وظيفته ولا مرتكبة بصفته الرسمية وفي هذه الحالة يجب اخبار المجلس وللمجلس أن يقرر سحب يده اذا رأى ذلك .

## الفصل التاسع - احكام عامة

**المادة السابعة والاربعون - ( أ )** تقرر ساعات العمل في البنك من قبل المجلس من وقت لآخر على أن لا يتجاوز مجموع ساعات الدوام سبع ساعات في اليوم أو تسعة وثلاثين ساعة في الاسبوع .

(ب) لرئيس الدائرة بموافقة المجلس أن يقرر أوقات دوام خاصة وفقا لما تقتضيه أعمال دائرته على أن لا يتجاوز ذلك عدد الساعات المحددة في الفقرة ( أ ) من هذه المادة .

(ج) لرئيس الدائرة بموافقة المجلس تزييد أوقات الدوام لغرض انجاز أعمال مستعجلة تختص بدائرته على أن يبين في الامر الصادر لهذا الغرض الاسباب الموجبة لزيادة أوقات الدوام والمدة التي تطبق فيها الزيادة والموظفين الذين تشملهم .

**المادة الثامنة والاربعون (١) -** يعالج الموظف في المستشفيات الحكومية على نفقة البنك اذا ثبت مرضه بتقرير صادر من لجنة طبية رسمية وشهدت اللجنة بأن المرض قد حصل أثناء الخدمة ومن جرائها ويجوز للمجلس أن يقرر معالجة الموظف في المستشفيات الحكومية على نفقة البنك اذا كان المرض قد حصل أثناء الخدمة وليس من جرائها واذا أيدت اللجنة استحالة معالجة الموظف في العراق نظرا لعدم وجود الوسائل اللازمة أو عدم وجود الاختصاصيين فيرسل الى الخارج لمعالجته على نفقة البنك اذا كان المرض قد حصل أثناء الخدمة ومن جرائها كما أن للمجلس أن يقرر معالجة خارج العراق على نفقة البنك اذا كان المرض قد حصل أثناء الخدمة وليس من جرائها على أن تعين اللجنة الطبية المستشفى أو البلد الذي يجب ارساله اليه وعلى أن تراعى في ذلك تعليمات المعالجة المقررة لموظفي الدوائر الحكومية

**المادة التاسعة والاربعون -** للمجلس أن يمنح الموظف أو المستخدم تعويضا عن الامتعة التي تفقد أو تتلف أثناء قيامه بواجباته الرسمية .

**المادة العنسون (٢) -** يمنح الموظف أو المستخدم أو من له حق استيفاء الحقوق التقاعدية عنه رواتب ستة أشهر بمعدل راتبه الاسمي الاخير اذا اعتزل الخدمة بعد اكماله خمس عشرة سنة بسبب مرض أو عجز أصيب به أثناء الخدمة ومن جرائها أو اذا توفى بسبب ذلك بغض النظر عن مدة خدمته .

**المادة الحادية والخمسون -** ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية (١) .

**المادة الثانية والخمسون -** على وزير المالية تنفيذ هذا النظام .

كتب ببغداد في اليوم العاشر من شهر ربيع الاول سنة ١٣٧٦ المصادف لليوم الخامس عشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٥٦ .

### جدول رقم (١) (٢)

الصنف	مقاييس الرواتب التصاعدية
١ -	١٨٤ - ٧ - ١٠٠
٢ -	٩٤ - ٦ - ٧٠
٣ -	٦٥ - ٥ - ٤٥
٤ -	٤١ - ٤ - ٢٩
٥ -	٢٦ - ٣ - ١٧
٦ -	١٥ - ٢ - ١١

### جدول رقم (٢) (٣)

وظائف البنك	المحافظ
خاصة	نائب المحافظ
خاصة	رئيس
١٨٤ - ١٠٠	مدير
١٨٤ - ١٠٠	معاون مدير
١٣٥ - ٧٠	مهندس
١٣٥ - ٤٥	معاون مهندس
٩٤ - ٢٩	سكرتير
٩٤ - ٢٩	ملاحظ أول
٩٤ - ٤٥	محاسب
٩٤ - ٤٥	أمين صندوق أول
٨٢ - ٢٩	مختزل
٦٥ - ٢٩	أمين صندوق

٦٥ - ٢٩	معاون محاسب
٦٥ - ٢٩	ملاحظ
٦٥ - ١٧	مراقب فني
٥٥ - ١٧	مأمور مخزن
٤١ - ١٧	كاتب
٦٥ - ١١	كاتب طابعة

ملحق بالجدول رقم (٢) من نظام الخدمة في البنك المركزي رقم ٢٩ لسنة ١٩٦١ (٤)

عنوان الوظيفة	الراتب	الحد الأدنى	الحد الأعلى
مفتش	٧٠	١٣٥	١٣٥
مدقق	٧٠	١٣٥	١٣٥
أمين صندوق أول	٧٠	١٣٥	١٣٥
باحث اقتصادي	٥٥	١٣٥	١٣٥
باحث احصائي	٥٥	١٣٥	١٣٥
مأمور مخزن	٤٥	٩٤	٩٤
مأمور مكتبة	٢٩	٩٤	٩٤
مختزل	٢٩	٩٤	٩٤
مترجم	٢٩	٩٤	٩٤
معاون مفتش	٢٩	٦٥	٦٥
معاون مدقق	٢٩	٦٥	٦٥
أمين صندوق	١٧	٦٥	٦٥
معاون مأمور مخزن	١٧	٦٥	٦٥
عدادة	١١	٦٥	٦٥

### وظائف مضافة (٥)

عنوان الوظيفة	الراتب
١ - مبرمج أقدم	٧٠ - ١٣٥
٢ - محلل أنظمة	٥٥ - ١٣٥
٣ - مبرمج	٢٩ - ٩٤
٤ - مساعد مبرمج	١٧ - ٦٥
٥ - مشغل	١٧ - ٦٥

- (١) نصت المادة العاشرة من النظام رقم (٣٤) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه على أن للمجلس اصدار تعليمات لتسهيل تطبيق وتنفيذ أحكام نظام الخدمة في البنك المركزي رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٦ المعدل .
- (٣٠٢) مستبدل بموجب النظام رقم (٢٩) لسنة ١٩٦١ المشار اليه
- (٤) مضاف بالنظام رقم (٣٤) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه
- (٥) مضافة بالنظام رقم (١٠) لسنة ١٩٧٤ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٣٢٤ في ١٩٧٤/٣/٢ .

جدول رقم ( ٣ ) ( ١ )  
مستخدمو البنك

الصنف	مقاييس الرواتب التصاعدية
فراش - موزع -	
كناس - حارس	
حمال - فلاح	
عامل مصعد	٧ - ١ - ٢٠
رزام	٨ - ١/٥٠٠ - ٢٦
مأمور بدالة	٩ - ١/٥٠٠ - ٣٠
منظف - بستاني	١٢ - ١/٥٠٠ - ٣٠
عامل فني	٢٠ - ٢ - ٣٤
عامل فني أول	٣٦ - ٣ - ٦٥

ملحق بالجدول رقم ( ٣ ) من نظام الخدمة  
في البنك المركزي رقم ٢٩ لسنة ١٩٦١ (٢)

العنوان	الحد الأدنى	العلاوة	الحد الأعلى
سائق	١٢	١/٥٠٠	٣٠
عامل	٩	١/٥٠٠	٣٠

رقم ( ٢٩ ) لسنة ١٩٦١

نظام

التعديل الثاني لنظام الخدمة في البنك المركزي  
العراقي رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٦ (٣)

باسم الشعب

مجلس السيادة

بناء على ما عرضه وزير المالية ووافق عليه  
مجلس الوزراء

أمر بوضع النظام الآتي :

المادة الأولى : ٠٠٠٠ (٤)

المادة الثانية : ٠٠٠٠

المادة الثالثة : ٠٠٠

المادة الرابعة : ٠٠٠٠

المادة الخامسة : ٠٠٠٠

المادة السادسة : ٠٠٠٠

المادة السابعة : ٠٠٠٠

المادة الثامنة : ٠٠٠٠

المادة التاسعة - ١ - يعطى الموظف والمستخدم  
في البنك الميث من صدرت توصية بمنحهم  
العلاوة السنوية المنصوص عليها في هذا النظام  
راتبا اسميا اضافيا يدفع له في ٣١ كانون الاول  
من كل سنة أما اذا كان غير مثبت فيعطى مبلغا  
اضافيا بمعدل ١٢/١ من راتبه الاسمي مضروبا في  
عدد الاشهر التي قضاها في الخدمة وذلك  
بتوصية من رئيس الدائرة .

٢ - للمجلس صرف راتب اسمي آخر اضافي  
لأمين الصندوق الاول أو أمين الصندوق المثبتين  
اذا أكمل خدمة سنة بوظيفة أمين صندوق أول أو  
أمين صندوق وتضاف لاغراض السنة المذكورة  
اعلاء خدمات معاوني أمين الصندوق قبل الغاء  
وظائفهم الى خدماتهم في وظائفهم الجديدة (٥) .

المادة العاشرة - للمجلس تنظيم دورات لتدريب  
من تقرر المحافظة تدريبهم من الموظفين لرفع  
مستوى كفايتهم على ان تعين مقدما مدة الدورة  
وشروط الالتحاق بها وحقوق المتخرجين منها .

المادة الحادية عشرة - ( ١ ) للمجلس تأسيس  
مشروع اسكان لموظفي ومستخدمي البنك وفق  
الشروط والعقود التي يقررها ويعتبر نفاذ هذه  
المادة ساريا ابتداء من تاريخ تأسيس المشروع .

(ب) للمجلس تأسيس مشروع للتأمين الصحي  
لموظفي ومستخدمي البنك وفقا لتعليمات يصدرها  
بهذا الخصوص بعد الاتفاق مع وزارة الصحة (٦) .

(١) مستبدل بالنظام رقم (٢٩) لسنة ١٩٦١ المشار اليه

(٢) مضافة بالنظام رقم (٣٤) لسنة ١٩٧١ المشار اليه

(٣) الوقائع المراقية عدد ٥٦٥ في ١٩٦١/٨/٣٠ .

(٤) تضمنت المواد من الأولى حتى الثامنة تعديلات على النظام رقم (٥٠) لسنة ١٩٥٦ وقد اجريت في موضعها .

(٥) حلت هذه الفقرة محل الفقرتين (٢) ، (٣) الاصليتين وذلك بموجب النظام رقم (٣٤) لسنة ١٩٦٦

المنشور بالوقائع المراقية العدد ١٣٣٩ في ١٩٦٦/١١/٢٢

(٦) أضيفت بالنظام رقم (٢) لسنة ١٩٧١ المنشور بالوقائع المراقية العدد ١٩٥٧ في ١٩٧١/١/٢١ .



**المادة الثانية عشرة (١) - (أ)** تطبق أحكام قانون الخدمة المدنية وتعليماته في الحالات التي لم ينص عليها في هذا النظام .

**(ب)** تطبق أحكام نظام تعيين وترقية المستخدمين وتعديلاته في الحالات التي لم ينص عليها في هذا النظام .

**المادة الثالثة عشرة -** تلغى الجداول رقم ١ و ٢ و ٣ الملحقه بالنظام رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٦ ويستعاض عنها بالجداول ١ و ٢ و ٣ الملحقه بهذا النظام (٢) .

**المادة الرابعة عشرة -** يلغى نظام تعديل نظام الخدمة في البنك المركزي رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٩ .

**المادة الخامسة عشرة -** ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

**المادة السادسة عشرة -** على وزير المالية تنفيذ هذا النظام .

كتب ببغداد في اليوم السادس عشر من شهر ربيع الاول سنة ١٣٨١ المصادف لليوم السابع والعشرين من شهر آب سنة ١٩٦١ .

رقم (٢٢) لسنة ١٩٥٨

نظام

الخدمة في مصرف الرافدين (٣)

باسم الشعب

مجلس السيادة

استنادا الى الفقرة (ج) من المادة الثانية عشرة من قانون مصرف الرافدين رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٦ وبناء على ما عرضه وزير المالية ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا بوضع النظام الآتي :

**الفصل الاول - التعريفات**

**المادة الاولى ( أ )** تسرى أحكام هذا النظام على جميع الموظفين والمستخدمين في مصرف الرافدين ممن يتقاضون رواتبهم من المصرف .

**(ب)** تشمل احكام الفقرتين (د) و (هـ) من المادة (٣١) من هذا النظام الموظفين والمستخدمين

بمقاولات خاصة الا اذا نصت مقاولاتهم على خلاف ذلك .

**(ج)** تصرف مخصصات الايفاد والسفر لاعضاء مجلس الادارة والمدير العام على اساس النفقات المصروفة فعلا من قبلهم للسفر والاقامة .

**المادة الثانية -** يقصد في هذا النظام بتعبير .

الوزير - وزير المالية

المجلس - مجلس ادارة مصرف الرافدين

رئيس الدائرة - المدير العام والرئيس والمدير ومدير الفرع وای موظف آخر مخول سلطة رئيس دائرة بقرار من المجلس .

الملاك - مجموع الوظائف المقترحة من قبل المجلس والمصادق عليها من قبل الوزير .

الموظف - كل شخص عهدت اليه وظيفة دائمية داخلية في ملاك المصرف الخاص بالموظفين .

المستخدم - كل شخص يستخدمه المصرف في خدمة داخلية في ملاك المصرف الخاص بالمستخدمين ويستثنى من ذلك من يستخدم لقاء اجور يومية عن ايام العمل فقط .

الاعتزال - ترك الموظف الخدمة بنتيجة الغاء وظيفته أو بلوغه الخامسة والخمسين من العمر أو اكماله خدمة فعلية في المصرف لمدة خمس عشرة سنة أو عند عدم صلاحه للخدمة بشهادة من لجنة رسمية تؤيد عدم قابليته للخدمة في المصرف بسبب جسمي أو عقلي لا يرجى شفاؤه منه أو الاستغناء عن خدماته بسبب غير جرمي .

**الفصل الثاني - الاصناف والدرجات والرواتب**

**المادة الثالثة - ( أ )** تقرر الرواتب التي تخصص للموظائف في المصرف وفقا لما هو مبين في الجدول رقم (٢) الملحق بهذا النظام .

**(ب)** يحدد المجلس عدد الوظائف والخدمات في المصرف وفق ما تقتضيه مصلحة العمل من آن لآخر .

**المادة الرابعة - ( أ )** اعتبارا من تاريخ تنفيذ

(١) مدلة بالنظام رقم (٣٤) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه

(٢) انظر الجداول الملحقه بالنظام رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه

(٣) الوقائع العراقية العدد ٥٩ في ٢٢/١٠/١٩٥٨

هذا النظام تمنح مقاييس الرواتب المبينة في الجدول رقم ١ الملحق بهذا النظام مع مخصصات غلاء المعيشة المقررة لموظفي الخدمة المدنية .  
(ب) تكون أصناف المستخدمين على الوجه المبين في الجدول رقم (٣) الملحق بهذا النظام وتكون رواتبهم ضمن الحدين المبينين لكل صنف ويمنحون مخصصات غلاء المعيشة المقررة للمستخدمين .

**المادة الخامسة - ( أ )** للمجلس ان يمنح الموظفين والمستخدمين زيادة سنوية بنسبة لا تتجاوز الحد الاعلى للعلاوة التلقائية بين الحدين الأدنى والاعلى لصنفهم في الجدولين (١) و (٣) الملحقين بالنظام وتمنح الزيادة السنوية عند اكمال الموظف أو المستخدم سنة براتب يقل عن الحد الاعلى للمقياس وبموجب توصية يقدمها رئيس الدائرة يبين فيها ان خدمات الموظف أو المستخدم المستحق للزيادة كانت مرضية خلال السنة .  
ويصدر المجلس تعليمات فيما يتعلق بتقديم هذه التوصيات .

(ب) للمجلس بناء على توصية من رئيس الدائرة مصادق عليها من المدير العام منح الموظف الذي يقدم خدمات ممتازة للمصرف علاوتين في سنة واحدة ويعتبر إعادة تعيين الموظف في المصرف خدمة متصلة لأغراض هذه الفقرة .

**المادة السادسة - ( أ )** اذا لم يكن الراتب الحالي للموظف مطابقا للرواتب المقررة في الجدول (١) الملحق بهذا النظام فيرفع مستوى الراتب الى الراتب الذي يليه اذا كان الفرق بين الموظف والراتب الذي يليه في الجدول نصف الفرق بين الراتبين أو أكثر اما اذا كان الفرق أقل من النصف فينزل الى الراتب الذي دونه .  
(ب) للمجلس تعديل الرواتب الحالية للمستخدمين بإضافة مبلغ لا يتجاوز دينارين الى الراتب الحالي لكل منهم .

**المادة السابعة - ( أ )** اذا كان راتب الموظف أقل او أكثر من الحد الأدنى أو الأعلى المقرر لعنوان وظيفته في الجدول رقم (٢) الملحق بهذا النظام فيحتفظ بعنوان وظيفته ويعتبر راتبه شخصيا .  
(ب) يجوز أن يشغل الموظف وظيفة اعلى من وظيفته بصنف واحد اذا ثبتت كفاءته بتوصية من رئيس الدائرة وقناعة المجلس ومصادقة الوزير .

**الفصل الثالث - شروط التوظيف والاستخدام**  
**المادة الثامنة - لا يعين لأول مرة بوظائف -**  
**المصرف الا من كان :**

- ( أ ) عراقي الجنسية أو متجنسا مضي على تجنسه مدة لا تقل عن خمس سنوات .
- (ب) قد اكمل الثامنة عشرة من العمر .
- (ج) سالما من الامراض المعدية ومن والعاهات الجسمية والعقلية التي تمنعه من القيام بالوظيفة المعين لها بموجب قرار من السلطة الطبية المختصة .
- ( د ) حسن السلوك والسمعة وغير محكوم بجناية غير سياسية أو بجنحة مخلة بالشرف .
- (هـ) حائزا على شهادة دراسية معترف بها .

**المادة التاسعة - ( أ )** يجري تعيين موظفي فروع المصرف الاجانب في الاقطار الخارجية وفق القوانين والانظمة المرعية في تلك الاقطار مع مراعاة القواعد التي تسير عليها المصارف الكبرى في كل قطر ويعين العراقيون منهم وفق مقاييس الرواتب المعينة في الجدول رقم ١ الملحق بهذا النظام مع مخصصات الخدمة الخارجية التي يقررها مجلس الادارة ويصادق عليها وزير المالية على ان لا يتجاوز الحد الاعلى للرواتب والمخصصات ما يتقاضاه امثالهم من موظفي الخدمة الخارجية العراقية .

- (ب) تشمل المستخدمين الفقرات (ب) و (ج) و (د) من المادة الثامنة اعلاه .

**المادة العاشرة - ( أ )** لا يجوز تعيين الموظف أو المستخدم الا عند وجود وظيفة شاغرة في الملاك .  
(ب) لا يجوز تعيين أو إعادة الموظف أو المستخدم الا بموافقة المجلس .

(ج) لا يجوز تعيين الموظف لأول مرة الا في حدود الرواتب المعينة في المادة التالية ويجوز عند تعيين الموظف ذي الخبرة والاختصاص في شؤون الصيرفة والحاسبة والتحليل الاقتصادي ممن سبق له الخدمة في مؤسسات يدخل هذا الاختصاص ضمن واجباتها ان تعتبر خدمة ذلك الموظف في المؤسسات المذكورة خدمة في المصرف لغرض تعيين الراتب .



( د ) لا يجوز تعيين المستخدم لأول مرة الا في الحد الادنى من راتب صنفه .

**المادة الحادية عشرة -** يعين الموظفون لأول مرة في الرواتب التالية حسب مستواهم العلمي :

( أ ) خريج الدراسة الابتدائية براتب لا يتجاوز ١١/- دينار .

( ب ) خريج الدراسة المتوسطة أو المدارس الاخرى التي بمستواها براتب لا يتجاوز ١٣/- دينار .

( ج ) خريج الدراسة الثانوية أو المدارس التي بمستواها براتب لا يتجاوز ١٧/- دينار .

( د ) حملة الشهادات الاولى للجامعات أو الكليات أو ما يماثلها في المستوى الذي تعينه السلطة المختصة في الصنف الرابع براتب لا يتجاوز ٢٩/- دينار .

( هـ ) حملة شهادة ( ايم . اى ) أو ما يعادلها بعد حصول حاملها على الشهادة الاولى الوارد ذكرها في الفقرة ( د ) براتب لا يتجاوز ٣٧/- دينار .

( و ) حملة شهادة الدكتوراه علاوة على الشهادة المعينة في الفقرة ( د ) براتب لا يتجاوز ٥٥/- دينار .

**المادة الثانية عشرة -** ( أ ) يكون الموظف أو المستخدم عند اول تعيينه تحت التجربة سنة واحدة في خدمة فعلية ويجوز تمديد هذه المدة سنة أخرى .

( ب ) يستغنى عن الموظف أو المستخدم اذا ثبت عدم كفاءته خلال مدة التجربة .

( ج ) يصبح الموظف أو المستخدم مثبتا بحكم هذا النظام اذا لم يصدر امر تثبيته أو الاستغناء عنه بعد انقضاء مدة التجربة المنصوص عليها في الفقرة ( أ ) .

( د ) تحتسب مدة التجربة من مدة خدمة الموظف أو المستخدم بعد التثبيت .

**المادة الثالثة عشرة -** يوضع الموظف أو المستخدم تحت التجربة من جديد اذا اعيد توظيفه أو استخدامه بعد استقالته أو الفاء وظيفته أو الاستغناء عنه خلال مدة التجربة ولا يجوز منحه راتبا اكثر من راتبه السابق الا بمقتضى احكام هذا النظام .

**المادة الرابعة عشرة : -** ( أ ) يستحق الموظف أو المستخدم راتب وظيفته عند التعيين لأول مرة أو بعد ذلك أو عند النقل من صنف الى صنف اعلى اعتبارا من تاريخ مباشرته العمل واذا لم يباشر خلال سبعة أيام من تاريخ تبليغه بالتعيين عدا ايام السفر المتضادة فعلى المرجع المختص ان يخطره بلزوم المباشرة واذا لم يباشر خلال سبعة أيام من تاريخ تبليغه بالاخطار اذا كان داخل العراق أو خلال ثلاثين يوما اذا كان خارجه أو كان محله مجهولا فيعتبر امر تعيينه ملغى .

( ب ) يستحق الموظف أو المستخدم الملقاة وظيفته أو المستغنى عنه أو الموصول بدون أن تسحب يده راتبه لغاية اليوم الذي يبلغ فيه بالامر الا اذا كانت واجباته تستوجب اجراء التسليم فيسمح له بمدة مناسبة ويعتبر ارسال نسخة من الامر الى الموظف أو المستخدم أو محل اقامته الاخير تبليغا لغرض هذه المادة .

#### الفصل الرابع - ترفيع الموظفين

**المادة الخامسة عشرة -** يرفع الموظفون من صنف الى صنف اعلى على اساس الجدارة ومدة الخدمة بغض النظر عن الشهادة العلمية على أن يشدد بصورة خاصة على الجدارة في الوظائف العليا .

**المادة السادسة عشرة -** يرفع الموظف الى الصنف الذي يلي صنفه اذا توافرت الشروط الآتية :

( أ ) وجود وظيفة شاغرة تعادل أو تفوق الوظيفة المراد نقله اليها .

( ب ) ثبوت مقدرته على شغل الوظيفة وتفوقه على غيره من الموظفين المستحقين للنقل اليها بقراءة المجلس وبتوصية من رئيسه المباشر .

( ج ) اكمال المدد التالية مع مراعاة حكم الفقرة ( ب ) من المادة الخامسة :

ثلاث سنوات - في الصنف السادس  
اربعة سنوات - في الصنف الخامس  
اربعة سنوات - في الصنف الرابع  
خمس سنوات - في الصنف الثالث  
خمس سنوات - في الصنف الثاني

**المادة السابعة عشرة -** للمجلس ترفيع الموظف من صنف الى صنف اعلى دون التقيد بما جاء



في المادة (١٦) اذا ارتأى ان ذلك من مصلحة المصرف وذلك في الحالتين التاليتين :

- ١ - اذا كان قد عين لأول مرة بصنف اقل من الصنف الذي يستحقه بموجب هذا النظام .
- ٢ - اذا كان راتبه في الحد الاعلى لصنفه .

**المادة الثامنة عشرة -** يكون الموظف المرفوع تحت تجربته لمدة سنة مالم يصدر خلال مدة التجربة امر باعادته الى صنفه السابق فيعتبر في ختامها مثبتاً في الصنف المرفوع اليه .

**المادة التاسعة عشرة -** لايجوز اعادة الموظف المستقيل او الذي انهت خدماته بسبب الفاء وظيفته براتب او صنف اعلى من الراتب او الصنف الذي كان يشغله الا اذا كان قد اكمل شروط الترفيع او توفرت فيه المؤهلات الواردة في المادة الحادية عشرة فيجوز اذ ذاك تعيينه بالراتب المعين لمؤهلاته .

#### الفصل الخامس - الاستقالة والنقل والاعتزال

**المادة العشرون -** للموظف او المستخدم ان يستقيل من وظيفته بطلب تحريري الى مرجعه المختص .

(ب) على المرجع ان يبت في الاستقالة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً ويعتبر الموظف او المستخدم مستقيلاً بانتهائها الا اذا صدر امر القبول قبل ذلك .

(ج) اذا قدم الموظف او المستخدم استقالته وعين فيها موعد للقبول فيجوز قبولها من تاريخ ذلك الموعد او قبله .

**المادة الحادية والعشرون -** (أ) على الموظف المبلغ بالنقل ان يلتحق بوظيفته خلال مدة لا تتجاوز خمسة ايام عدا ايام السفر المعتادة الا اذا احتوى امر النقل على مدة تزيد على ذلك .

واذا تأخر عن الالتحاق ولم يبد معذرة مشروعة للتأخر يوافق عليها المجلس فعلى المرجع المختص ان يخطره تحريراً بالالتحاق بالوظيفة خلال سبعة ايام من تاريخ التبليغ بالاختار وفي حالة عدم التحاقه عند انتهائها يعتبر مستقيلاً .

(ب) على الموظف او المستخدم ان يلتحق بوظيفته حالما تنتهي اجازاته واذا لم يلتحق او يبد

معذرة مشروعة للتأخر يوافق عليها المجلس فللمرجع المختص ان يخطره تحريراً بلزوم الالتحاق بالوظيفة واذا لم يلتحق خلال سبعة ايام من تاريخ تبليغه بالاختار اذا كان داخل العراق وخلال ثلاثين يوماً اذا كان خارجه او كان محله مجهولاً فيعد مستقيلاً .

(ج) يجرى اختار الموظف او المستخدم المجهول المحل بواسطة الاعلان في الصحف المحلية ويعتبر تاريخ النشر مبدأ للاختار .

(د) تطبق احكام الفقرات السابقة بحق الموظف او المستخدم المتغيب عن وظيفته .

(هـ) تعتبر مدة الاختار التي يلتحق خلالها الموظف او المستخدم اجازة اعتيادية بدون راتب .

**المادة الثانية والعشرون -** (أ) يعتبر الموظف المكلف مجازاً براتب وبدونه حسب استحقاقه خلال مدة التحاقه بالجيش في الحالات التالية :

- ١ - اذا اخذ لخدمة العلم وأدى البدل النقدي .
- ٢ - اذا اخذ للقيام بالتمارين العسكرية السنوية .

٣ - اذا اخذ لخدمة الاحتياط .

٤ - اذا التحق بدورة ضباط الاحتياط .

(ب) يعتبر الموظف معاراً خلال مدة التحاقه بالجيش بدون حاجة الى قرار من المجلس وبدون راتب ويعطى ان شاء رواتب اجازاته الاعتيادية التي يستحقها وذلك في الحالات التالية :

١ - اذا اخذ لخدمة العلم ولم يؤد البدل النقدي .

٢ - عند عودته للخدمة في الجيش في حالة اعلان النفي العام او الخاص .

**المادة الثالثة والعشرون -** (أ) على الموظف الذي يطلب اعتزال الخدمة ان يقدم الى المرجع المختص طلباً تحريراً يبين فيه الاسباب التي استند اليها في طلب الاعتزال واذا كانت الاسباب مشروعة فيجب قبول الطلب خلال مدة لا تتجاوز الثلاثين يوماً .

(ب) على المجلس تطبيق حكم الاعتزال على الموظف عندما يبلغ الخامسة والستين من عمره وله تطبيق هذا الحكم عند بلوغ الموظف الخامسة والخمسين من عمره .

### الفصل السادس - الاجازات :

**المادة الرابعة والعشرون - ( ١ )** يستحق الموظف اجازة اعتيادية براتب تام بمعدل يوم واحد عن كل اثني عشر يوما من خدمته خلال العشر سنوات الاولى من مدة خدمته وبمعدل يوم واحد عن كل عشرة ايام خلال العشر سنوات الثانية وبمعدل يوم واحد عن كل ثمانية ايام خلال مدة الخدمة بعد ذلك .

(ب) تمنح الاجازات بطلب رسمي من الموظف بشرط عدم الاخلال بمصلحة المصرف ولا يجوز الامتناع عن منح الاجازة لهذا السبب مدة تزيد على السنتين اعتبارا من تاريخ تقديم الطلب الاول .

(ج) يجوز تراكم الاجازات بالمعدل المذكور في الفقرة ( ١ ) من هذه المادة لمدة ( ١٨٠ ) يوما على ان لا يمنح الموظف لكل مرة اكثر من ( ١٢٠ ) يوما براتب تام وبقيّة المدة بنصف راتب .

( د ) اذا لم يستحق الموظف اجازة اعتيادية ومست الضرورة منحه اياها يجوز اجازته لحد ( ٥٠ ) يوما بلا راتب .

(هـ) تسح الاجازات من المجلس او من يخوله ذلك .

**المادة الخامسة والعشرون - (١)** يمنح الموظف المنتهية خدمته بتنسيق الملاك أو الاعتزال الاجازات الاعتيادية التي يستحقها على ان لا تتجاوز مدتها ( ١٢٠ ) يوما اعتبارا من تاريخ الغاء الوظيفة أو الاعتزال وتدفع له رواتبها سلفا علاوة على الحقوق المكتسبة بموجب احكام صندوق احتياط موظفي المصرف او الحقوق التقاعدية التي يستحقها الموظف بموجب قانون التقاعد .

(ب) لا تحتسب مدة الاجازة المنصوص عليها في الفقرة السابقة خدمة لغرض هذا النظام .

(ج) تسترد من الموظف المعاد الى الخدمة قبل انتهاء مدة الاجازة المنصوص عليها في الفقرة ( ١ ) الرواتب المستحقة عن المدة الباقية من

الاجازة وتستقطع كاملة من الرواتب التي يستحقها بعد الاعادة .

**المادة السادسة والعشرون - ( ١ )** يستحق الموظف اجازة مرضية براتب تام بمعدل ثلاثين يوما عن كل سنة كاملة من الخدمة وخمسة واربعين يوما بنصف راتب على شرط :

١ - ان لا تتجاوز مدة الاجازة المرضية في كل مرضة تسعين يوما براتب تام ويليها تسعون يوما بنصف راتب .

٢ - ان لا تتجاوز مجموع الاجازات المرضية خلال مدة الخمس سنوات التي تسبق انتهاء الاجازة المرضية مائة وثمانين يوما بنصف راتب .

(ب) يجوز منح الموظف الذي استوفى كل الاجازات المرضية وسائر الاجازات التي يستحقها اجازة اخرى بلا راتب لحد مدة اقصاها مائة وثمانون يوما واذا لم يكن في استطاعته عند انقضاء تلك المدة استئناف اعماله فللمجلس انهاء خدماته .

(ج) يعين المجلس شروط وكيفية منح الاجازات المرضية .

(د) تدور لحساب الموظف الاجازات الاعتيادية والمرضية التي يستحقها قبل تنفيذ هذا النظام .

**المادة السابعة والعشرون - ( ١ )** يجوز منح المستخدم عن كل سنة خدمة اجازات اعتيادية يبلغ مجموعها ( ١٢ ) يوما باجرة كاملة ويجوز تراكم هذه الاجازة لحد ( ٢٤ ) يوما .

(ب) يجوز منح المستخدم اجازة مرضية قدرها ثلاثون يوما باجرة كاملة عن كل سنة خدمة ويجوز تراكمها لحد تسعين يوما باجرة كاملة .

**المادة الثامنة والعشرون - ( ١ )** يجوز منح الموظف الذي يحمل شهادة عالية واكمل ثلاث سنوات خدمة في المصرف اجازة لمدة لا تتجاوز السنتين براتب تام خارج العراق لغرض التدريب او التخصص في موضوع ذي علاقة وثيقة بواجبات وظيفته او بواجبات الوظيفة المرشح اليها وذلك باقتراح من المجلس وموافقة الوزير .



(ب) يحدد عدد الذين يمنحون الاجازة الدراسية باقتراح من المجلس وموافقة الوزير .

(ج) تعتبر مدة الاجازة المشار اليها في الفقرة ( ا ) من هذه المادة خدمة لغرض هذا النظام .

**المادة التاسعة والعشرون - يخسر الموظف** المستقيل كافة اجازاته الاعتيادية والمرضية الا اذا كانت الاستقالة لغرض الدراسة أو التخصص أو لانتخابه لعضوية مجلس الامة أو لمنصب الوزير ففي هذه الحالة يحق للموظف التمتع بهذه الاجازات عند عودته الى الخدمة .

### الفصل السابع - المخصصات

**المادة الثلاثون - يجوز للمجلس منح** محلية لموظفي الفروع خارج بغداد بنسب لا تزيد عن ١٥٪ من رواتبهم على أن لا تدفع هذه المخصصات للموظفين المقيمين بصورة دائمة في أماكن تلك الفروع .

**المادة الحادية والثلاثون - يجوز للمجلس منح** المخصصات التالية وفقا لاحكام قانون الخدمة المدنية والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه :  
( ا ) مخصصات وكالة للقيام باعباء وظيفية شاغرة بنسبة لا تتجاوز ٢٠٪ من راتب الوظيفة الشاغرة .

(ب) اجور اعمال اضافية تدفع بالشكل الذي يقرره المجلس على ان لا تتجاوز ٢٠٪ من الراتب الشهري .

(ج) مخصصات ضيافة لمديرى الفروع خارج بغداد لا تتجاوز (٣٠) دينارا شهريا .

( د ) مخصصات السفر ومصروفات النقل لقاء ما يتكبده الموظف أو المستخدم من النفقات عند قيامه بمهمة رسمية أو عند نقله من محل وظيفته أو عند تعيينه لأول مرة أو عند فصله من الخدمة على أن تشمل نقل الاثاث البيئية وأفراد اسرة الموظف المكلف باعالتهم شرعا .

(هـ) مخصصات ايفاد عند ايفاد الموظف الى البلاد الاجنبية بقرار من مجلس الادارة وموافقة الوزير للقيام بمهمة رسمية .

**المادة الثانية والثلاثون - لا يحق للموظف ان** يتقاضى راتبين في وقت واحد أو مخصصات عن

اللجان أو الاعمال التي تعتبر جزءا من واجبات وظيفته الا انه يحق له تناول اجور الخدمات الخاصة التي يقدمها الى المصرف أو الدوائر الحكومية الاخرى اذا كانت هذه الخدمات لاتتعلق بالوظائف الداخلة في الملاك وتختلف عن اعماله الاعتيادية وواجبات دائرته .

### الفصل الثامن - انضباط الموظفين

**المادة الثالثة والثلاثون - على كل موظف اتباع** التعليمات التي يصدرها المجلس بشأن تأديته واجباته وبشأن الاعمال الواجب عليه تجنبها .

**المادة الرابعة والثلاثون - ( ا ) العقوبات التي** يحكم بها على الموظفين من قبل السلطة المخولة ذلك في المادة الاربعين من هذا النظام هي العقوبات الآتية وذلك من غير مساس بما قد يتخذ ضدهم من اجراءات اخرى حسب القوانين المرعية .

#### العقوبات الانضباطية :

- ١ - الانذار .
- ٢ - قطع الراتب وذلك عن أيام لا تتجاوز العشرة .
- ٣ - التوبيخ .

#### العقوبات التأديبية :

- ١ - انقاص الراتب .
  - ٢ - الفصل .
- (ب) لايجوز فرض اكثر من عقوبة واحدة من اجل ذنب واحد .

**المادة الخامسة والثلاثون - ( ا ) تكون عقوبة** الانذار بارسال كتاب الى الموظف يذكر فيه الذنب الذي ارتكبه ويلفت نظره الى وجوب عدم تكراره وتحسين اعماله في المستقبل .

(ب) يجوز المعاقبة بالانذار لمرتين فقط وبعد ذلك يكون من المحتم المعاقبة بعقوبة اشد .

**المادة السادسة والثلاثون - ( ا ) تكون عقوبة** التوبيخ بارسال اخطار تحريري الى الموظف يذكر فيه الذنب الذي ارتكبه مما جعل سلوكه غير مرض .

(ب) كل توبيخ يوجه الى الموظف يؤخر نيله العلاوة التلقائية المقررة لصنفه مرة واحدة .

**المادة السابعة والثلاثون - انقاص الراتب -** معاقبة الموظف بقطع مبلغ من راتبه الشهري



بنسبة ولمدة تعين في القرار على ان لاتتجاوز النسبة عشرة في المائة من راتبه الشهري وذلك لمدة لاتقل عن سنة ولا تزيد عن سنتين ويحرم الموظف المعاقب بهذه العقوبة من العلاوة التلقائية المقررة لصنفه مرتين متواليتين .

**المادة الثامنة والثلاثون - ( أ )** عقوبة الفصل - تنحيه الموظف عن الوظيفة ولايجوز اعادة توظيفه في احدى وظائف المصرف :

(ب) يفصل الموظف في الحالات الآتية :

١ - اذا عوقب بانقاص راتبه مرتين وارتكب في المرة الثالثة ذنبا يستوجب المعاقبة .

٢ - اذا ثبت عجزه عن القيام بوظيفته التي هي ضمن اختصاصه .

٣ - اذا ثبت سوء سلوكه أو قيامه باعمال مشينة تحط من سمعة المصرف .

٤ - اذا حكم عليه بالحبس عن جنحة منبعثة عن وظيفته أو حكم عليه عن جنحة مخلة بالشرف أو عن جنائية غير سياسية .

٥ - اذا ثبت للمجلس ان بقاءه في الخدمة مضر بمصلحة المصرف .

٦ - اذا دخل في خدمة حكومة اجنبية أو أي شخص آخر بدون موافقة المجلس .

٧ - اذا فقد جنسيته العراقية .

**المادة التاسعة والثلاثون - ( أ )** يخضع المستخدمون لاحكام العقوبات الانضباطية الواردة في المواد (٣٤) و (٣٥) و (٣٦) .

(ب) للمجلس فصل المستخدم اذا تبين له ان بقاء المستخدم في الخدمة لايتفق ومصلحة المصرف .

**المادة الاربعون - ( أ )** يعين المجلس لجنة انضباط من بين موظفي المصرف ويخولها الصلاحيات اللازمة لفرض العقوبات الانضباطية على الموظفين وللایضاء بفرض العقوبات التأديبية عليهم .

(ب) توقع العقوبات التأديبية من قبل المجلس .

(ج) توقع العقوبات الانضباطية على المدير العام من قبل الوزير والعقوبات التأديبية من قبل مجلس الانضباط العام باتهام من الوزير .

**المادة الحادية والاربعون -** تجتمع لجنة

الانضباط بناء على تقرير من رئيس الدائرة التي ينتمي اليها الموظف وبموافقة المجلس .

**المادة الثانية والاربعون - ( أ )** للموظف المعاقب حق استئناف العقوبات الانضباطية وحق طلب اعادة النظر في العقوبات التأديبية وذلك لدى المجلس خلال سبعة أيام من تبليغه بالقرار الصادر بمعاقبته .

(ب) للمدير العام خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تبليغه بقرار الوزير استئناف قرار العقوبة الانضباطية لدى مجلس الانضباط العام كما له استئناف قرار العقوبة التأديبية خلال شهر واحد من تبليغه بها لدى مجلس الوزراء .

**المادة الثالثة والاربعون - ( أ )** لرئيس الدائرة معاقبة المستخدم بالعقوبات الانضباطية على ان يقرن قراره بموافقة المجلس .

(ب) للمجلس معاقبة المستخدم بالعقوبات التأديبية بناء على توصية من رئيس الدائرة .

(ج) يكون القرار المتخذ وفق الفقرتين ( أ ) و (ب) من هذه المادة قطعيا .

**المادة الرابعة والاربعون - ( أ )** للمجلس ان يقرر سحب يد الموظف المتهم بارتكاب ذنب يستدعي عقوبة تأديبية أو بسبب القبض عليه وتوقيفه قانونا .

(ب) اذا سحبت يد الموظف بناء على الفقرة (أ) من هذه المادة يتقاضى نصف راتبه فقط عن المدة التي يبقى فيها مسحوب اليد .

(ج) اذا فصل الموظف المسحوب اليد فلا يدفع له شيء من الراتب الموقوف .

( د ) اذا عوقب الموظف المسحوب اليد بانقاص الراتب فيكون التنقيص نافذا من تاريخ سحب يده ويدفع له الباقي من انصاف رواتبه .

(هـ) اذا برىء الموظف المسحوب اليد أو اكتفى بمعاقبته بعقوبة انضباطية فله ان يأخذ راتبه تاما وتدفع له الانصاف الموقوفة .

(و) اذا توفي الموظف المسحوب اليد قبل ان تسفر النتيجة بصورة قطعية فتكون الانصاف الموقوفة الى تاريخ الوفاة من جملة تركته .

**المادة الخامسة والاربعون -** للمجلس ان يضمن الموظف أو المستخدم الاضرار التي يتكبدها المصرف

بسبب اهماله او مخالفته للقوانين والانظمة والتعليمات المرعية .

**المادة السادسة والاربعون - تختص المحاكم وحدها بالنظر في قضايا الموظف عن الجرائم غير الناشئة من وظيفته ولا مرتكبة بصفته الرسمية وفي هذه الحالة يجب اخبار المجلس والمجلس ان يقرر سحب يده اذا رأى ذلك .**

### الفصل التاسع - احكام عامة

**المادة السابعة والاربعون - ( ١ )** تقرر ساعات العمل في المصرف من قبل المجلس من وقت لآخر على ان لا يتجاوز مجموع ساعات الدوام سبع ساعات في اليوم او تسعا وثلاثين ساعة في الاسبوع .  
(ب) لرئيس الدائرة بموافقة المجلس أن يقرر اوقات دوام خاصة وفقا لما تقتضيه اعمال دائرته على أن لا يتجاوز ذلك عدد الساعات المحددة في الفقرة (أ) من هذه المادة .

(ج) لرئيس الدائرة بموافقة المجلس تزييد اوقات الدوام لغرض انجاز أعمال مستعجلة تختص بدائرته على أن يبين في الامر الصادر لهذا الغرض الاسباب الموجبة لزيادة اوقات الدوام والمدة التي تطبق فيها الزيادة والموظفين الذين تشملهم .

**المادة الثامنة والاربعون -** يعالج الموظف في المستشفيات الحكومية على نفقة المصرف اذا ثبت مرضه بتقرير صادر من لجنة طبية رسمية وشهدت اللجنة بأن المرض قد حصل من جراء خدمته واذا ايدت اللجنة استحالة معالجته في العراق نظرا لعدم وجود الوسائل اللازمة أو عدم وجود الاخصائيين يرسل الى الخارج لمعالجته على نفقة المصرف على ان تعين اللجنة الطبية المستشفى أو البلد الذي يجب ارساله اليه وعلى أن تراعى في ذلك تعليمات المعالجة المختصة .

**المادة التاسعة والاربعون -** للمجلس أن يمنح الموظف أو المستخدم تعويضا عن الأمتعة التي تفقد أو تتلف أثناء قيامه بواجباته الرسمية .

**المادة الخمسون -** يمنح الموظف أو ورثته رواتب ستة أشهر بمعدل راتبه الاسمي الاخير اذا اعتزل الخدمة بسبب مرض أو عجز اصيب به اثناء الخدمة ومن جرائها أو وفاته بسبب الخدمة بعد قضائه في الخدمة خمس عشرة سنة أو اكثر .

**المادة الحادية والخمسون -** يجوز لمجلس الادارة منح الموظفين الذين يرفضون بموجب المادة السابعة عشرة من هذا النظام علاوة سنوية في ٩٥٩/٤/١ دون التقيد باكمال المدة النظامية .  
**المادة الثانية والخمسون -** يلغى بهذا نظام الخدمة في مصرف الرافدين رقم (١٢) لسنة ١٩٥٨ .

**المادة الثالثة والخمسون -** على وزير المالية تنفيذ هذا النظام ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

كتب ببغداد في اليوم الثاني من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٧٨ المصادف لليوم السادس عشر من شهر تشرين الاول سنة ١٩٥٨ .

### جدول رقم - ١ -

مقاييس برواتب خدمة موظفي مصرف الرافدين

الصف	مقاييس الرواتب التصاعدية الشهرية
الاول	١٠٠ - ٧ - ١٧٠
الثاني	٧٠ - ٦ - ٩٤
الثالث	٤٥ - ٥ - ٦٥
الرابع	٢٩ - ٤ - ٤١
الخامس	١٧ - ٣ - ٢٦
السادس	١١ - ٢ - ١٥

### جدول رقم - ٢ -

وظائف المصرف

المدير العام	خاصة
نائب المدير العام	١٠٠ - ١٧٠
رئيس	١٠٠ - ١٧٠
مدير أول	١٠٠ - ١٧٠
مدير	٧٠ - ٩٤
سكرتير	٢٩ - ٩٤
ملاحظ أول فني	٣٧ - ٩٤
ملاحظ أول	٤٥ - ٦٥
محاسب أو مراقب	٤٥ - ٩٤
معاون محاسب	٢٩ - ٤١
أمين صندوق أول	٤٥ - ٩٤
أمين صندوق	٢٩ - ٤١
معاون أمين صندوق	١٧ - ٢٦



الخاص بالمستخدمين ويستثنى من ذلك من يستخدم لقاء اجور يومية عن ايام العمل فقط .  
الملاك - مجموع الوظائف المصادق عليها من قبل المجلس .

المجلس - مجلس ادارة المشروع الصناعي .  
رئيس الدائرة - مدير المشروع الصناعي وای  
موظف آخر يخول سلطة رئيس دائرة بقرار من المجلس .

الاعتزال - ترك الموظف الخدمة بسبب الفاء وظيفته أو بلوغه الخامسة والخمسين من العمر أو اكماله خدمة فعلية في المشروع الصناعي مدة عشر سنوات أو الاستغناء عن خدماته أو عدم صلاحه للخدمة لعلة جسمية أو عقلية لايرجى شفاؤه منها مؤيدة بشهادة من لجنة طبية رسمية .

المادة الثانية - ( أ ) تسرى احكام هذا النظام على جميع الموظفين والمستخدمين في خدمة المشروع الصناعي ممن يتقاضون رواتبهم من المشروع عدا المدير العام .

(ب) تطبق احكام قانون الخدمة المدنية وتعديلاته على الأمور التي لم يرد فيها نص في هذا النظام والتي لا تتعارض مع احكامه (١)

**الفصل الثاني - الاصناف والدرجات والرواتب**

المادة الثالثة - ( أ ) تقرر الرواتب التي تخصص للوظائف في المشروع الصناعي وفقا لما هو مبين في الجدول رقم (٢) الملحق بهذا النظام .

(ب) يحدد المجلس عدد الوظائف والخدمات في المشروع الصناعي وفق ما تقتضيه مصلحة العمل من أن الآخر مع مراعاة احكام الفقرة ( ١٩ ) من المادة الرابعة المعدلة من قانون ادارة المشاريع الصناعية الحكومية رقم ٨٣ لسنة ١٩٥٦ .

(ج) للمجلس ان يضيف عناوين وظائف الى الجدول رقم (٢) الملحق بهذا النظام وفقا لما تقتضيه مصلحة العمل على ان تقترن هذه الاضافة بمصادقة الوزير .

( د ) للمجلس أن يعدل حدود الرواتب المبينة في الجدول رقم (٢) الملحق بالنظام اذا وجد ضرورة لذلك على ان يكون هذا الامر مقيدا بقانون الملاك وان يقترن هذا التعديل بموافقة الوزير (٢) .

المادة الرابعة - ( أ ) اعتبارا من تاريخ تنفيذ

### وظائف المصرف

ملاحظ	٢٩	-	٤١
كاتب	١٧	-	٢٦
كاتب مساعد	١١	-	١٥
مأمور مخزن	١٧	-	٤١
مختزل	٢٩	-	٦٥
كاتب طابعة	١١	-	٤١

### جدول رقم - ٣ -

#### مستخدمو المصرف

الصنف	مقاييس الرواتب التصاعدية
فراش	٧ - ١٤
رزام	٨ - ١٥
مأمور بدالة	٩ - ١٧

رقم (٤٧) لسنة ١٩٥٨

نظام

الخدمة في المشاريع الصناعية الحكومية

باسم الشعب

مجلس السيادة

استنادا الى الفقرة (٢) المعدلة من المادة الثامنة من قانون ادارة المشاريع الصناعية الحكومية رقم ٨٣ لسنة ١٩٥٦ وبناء على ما عرضه وزير الاقتصاد ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا بوضع النظام الآتي :

### الفصل الاول - التعريفات

المادة الاولى - يقصد بالتعابير التالية المعاني المبينة ازاءها .

الوزير : الوزير المختص بموجب قانون ادارة المشاريع الصناعية الحكومية رقم ٨٣ لسنة ١٩٥٦ .

الموظف - كل شخص عهدت اليه وظيفة دائمية داخله في ملاك المشروع الصناعي الخاص بالموظفين .

المشروع الصناعي - المعمل او المعامل التي انجزتها أو تنجزها أية جهة حكومية .

المستخدم - كل شخص يستخدمه المشروع الصناعي في خدمة داخله في ملاك المشروع الصناعي



هذا النظام تمنح مقاييس الرواتب المبينة في الجدول رقم (١) الملحق بهذا النظام مع مخصصات غلاء المعيشة المقررة لموظفي الخدمة المدنية ويعاد النظر في رواتب الموظفين الحاليين على أساس منحهم ما يستحقونه من الراتب بعد اخذ الترفيعات والعلاوات بنظر الاعتبار .

(ب) تكون اصناف المستخدمين على الوجه المبين في الجدول رقم ( ٣ ) الملحق بهذا النظام وتكون رواتبهم ضمن الحدين المبينين لكل صنف ويمنحون مخصصات غلاء المعيشة المقررة للمستخدمين .

(ج) للمجلس أن يضيف عناوين وظائف استخدامية الى الجدول رقم ٣ الملحق بالنظام وتعيين رواتب تلك الوظائف وعلاوتها التلقائية السنوية وفقا لما تقتضيه مصلحة العمل على أن تقتزن هذه الاضافة بمصادقة الوزير (١) .

**المادة الخامسة -** تتضمن المقاييس المهنية في الجدولين ١ و ٣ علاوة سنوية تلقائية بين الحد الأدنى والحد الأعلى من كل صنف .

وتمنح الزيادة السنوية المذكورة عند اكمال الموظف أو المستخدم سنة براتب يقل عن الحد الأعلى للمقياس وبموجب توصية من الرئيس المباشر يصادق عليها الرئيس الأعلى التالي يبين فيها ان خدمات الموظف أو المستخدم المستحق للزيادة كانت مرضية من جميع الوجوه خلال السنة ويصدر الوزير تعليمات فيما يتعلق بتقديم هذه التوصيات .

**المادة السادسة -** يجوز أن يشغل الموظف وظيفة أعلى من وظيفته بصنف واحد اذا ثبتت كفاءته بتوصية من رئيس الدائرة وقناعة المجلس .

**الفصل الثالث - شروط التوظيف والاستخدام**

**المادة السابعة - ١ -** لايعين لأول مرة بوظائف المشروع الصناعي الا من كان :

( أ ) عراقى الجنسية او متجنسا مضى على تجنسه مدة لا تقل عن خمس سنوات .

(ب) قد اكمل الثامنة عشرة من العمر .

(ج) سالما من الامراض المعدية ومن الامراض والعاهات الجسمية والعقلية التي تمنعه من القيام بالوظيفة المعين لها بموجب قرار من السلطة الطبية المختصة .

(د) حسن السلوك والسمة غير محكوم بجناية ( عدا الجنايات السياسية ) أو بجنحة تمس الشرف كالسرقة والاختلاس والتزوير والاحتيال .

(هـ) حائزا على شهادة دراسية معترف بها .

٢ - تسرى على المستخدمين الفقرات ( أ ) و (ب) و (ج) و ( د ) فقط .

**المادة الثامنة - ( أ )** لا يجوز تعيين موظف أو مستخدم الا عند وجود وظيفة شاغرة في الملاك .

(ب) لايجوز تعيين أو اعادة تعيين الموظف أو المستخدم الا بموافقة المجلس .

(ج) لايجوز تعيين الموظف لأول مرة الا في الصنف الذى يستحق التعيين فيه وفقا للمادة التاسعة من هذا النظام . ويجوز عند تعيين الموظف ذى الخبرة والاختصاص فى شؤون المحاسبة أو الوظائف ذات الاختصاص الفنى ممن سبق له الخدمة فى مؤسسات يدخل هذا الاختصاص ضمن واجباتها ان تعتبر خدمته فى المؤسسات المذكورة خدمة فى المشروع الصناعى لغرض تعيين الصنف والراتب .

(د) لايجوز تعيين المستخدم لأول مرة الا فى الحد الأدنى من راتب صنفه ويستثنى من ذلك الاشخاص ذوو المهارات والكفاءات الخاصة ممن تستدعى أعمال المشروع الصناعى استخدامهم برواتب تزيد عن الحد الأدنى وذلك بعد اختبارهم من قبل لجنة تعين لهذا الغرض ويشترط استحصال قرار المجلس ومصادقة الوزير على ذلك (٢) .

**المادة التاسعة -** يعين الموظفون لأول مرة فى الاصناف والرواتب التالية حسب مستواهم العلمى .

( أ ) خريجي الدراسة الابتدائية فى الدرجة الثانية من الصنف السادس براتب -/١١ دينار .

(ب) خريجو الدراسة المتوسطة أو المدارس الأخرى التى بمستواها فى الدرجة الثانية من الصنف السادس براتب -/١٣ دينار .

(ج) خريجو المدارس الثانوية أو المدارس

(١) مضافة بالنظام رقم (١٣) لسنة ١٩٦٢ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٦٩٨ فى ١٩٦٢/٧/٣١ .

(٢) معدلة بالنظام رقم (١٣) لسنة ١٩٦٢ المشار اليه

الآخري التي بمستواها في الدرجة الأولى من الصنف السادس براتب -/١٧ ديناراً .

(د) حملة الشهادات الأولية للجامعات أو الكليات أو ما يماثلها في المستوى الذي تعينه السلطة المختصة في الصنف الخامس براتب -/٢٩ ديناراً .

(هـ) حملة شهادات ( إيم . أي ) أو ما يعادلها بعد حصول حاملها على الشهادة الأولية الوارد ذكرها في الفقرة (د) أعلاه في الصنف الخامس براتب -/٣٥ ديناراً .

(و) حملة شهادة الدكتوراة علاوة على الشهادات المعينة في الفقرة (د) و (هـ) أعلاه في الصنف الرابع براتب -/٥٠ ديناراً .

( ز ) يجوز تعيين خريجي المدارس المهنية التي دراستها سنة فأكثر بعد الحدود المبينة أعلاه في الدرجة المقررة لهم مع علاوتين عن كل سنة دراسية .

(جـ) عندما تكون المصلحة بحاجة لأشخاص لهم مهارات أو كفاءات خاصة ككتاب الطابعة والاختزال والمحاسبين والاختصاصيين والفنيين ولم يتيسر الحصول على أمثالهم بالرواتب المقررة أعلاه يجوز للمجلس بناء على توصية المدير العام أن يقرر إعطاء رواتب أكثر مما هو مبين أعلاه على أن يكون ذلك مقيداً بحالات الضرورة الماسة ومقرناً بمصادقة الوزير .

**المادة العاشرة - ( أ )** يكون الموظف أو المستخدم عند أول تعيينه تحت التجربة سنة واحدة في خدمة فعلية ويجوز تمديد هذه المدة سنة أخرى .

(ب) يستغنى عن الموظف أو المستخدم إذا ثبت عدم كفاءته خلال مدة التجربة .

( ج ) يصبح الموظف أو المستخدم مثبتاً بحكم هذا النظام إذا لم يصدر أمر بتثبيته أو الاستغناء عنه بعد انقضاء مدة التجربة المنصوص عليها في الفقرة ( أ ) .

(د) تحتسب مدة التجربة من مدة خدمة الموظف أو المستخدم بعد التثبيت .

**المادة الحادية عشرة -** يوضع الموظف أو المستخدم تحت التجربة من جديد إذا أعيد توظيفه أو استخدمه بعد استقالته أو الغاء وظيفته أو

الاستغناء عنه خلال مدة التجربة ولا يجوز منحه راتباً أكثر من راتبه السابق إلا بمقتضى أحكام هذا النظام .

**المادة الثانية عشرة - ( أ )** يستحق الموظف أو المستخدم راتب وظيفته عند التعيين لأول مرة وبعد ذلك وعند النقل من صنف إلى صنف أعلى اعتباراً من تاريخ مباشرته العمل وإذا لم يباشِر خلال سبعة أيام من تاريخ تبليغه بالتعيين عدا أيام السفر المعتادة فعلى المرجع المختص أن يخطر به لزوم المباشرة وإذا لم يباشِر خلال سبعة أيام من تاريخ تبليغه بالاختار إذا كان داخل العراق أو خلال ثلاثين يوماً إذا كان خارجه أو كان محله مجهولاً فيعتبر أمر تعيينه ملغى .

(ب) يستحق الموظف أو المستخدم المفاة وظيفته أو المستغنى عنه أو المفصول بدون أن تسحب يده راتبه لغاية اليوم الذي يبلغ فيه بالأمر إلا إذا كانت واجباته تستوجب إجراء التسليم فيسمح له بمدة مناسبة ويعتبر إرسال نسخة من الأمر إلى الموظف أو المستخدم أو محل إقامته الأخير تبليفاً لغرض هذه المادة .

**الفصل الرابع - ترفيع الموظفين من صنف إلى صنف أعلى**

**المادة الثالثة عشرة -** يرفع الموظف من صنف إلى صنف أعلى على أساس الجدارة ومدة الخدمة بغض النظر عن الشهادة العلمية على أن يشهد بصورة خاصة على الجدارة في الوظائف العليا .

**المادة الرابعة عشرة -** يشترط في ترفيع الموظف ما يلي :

( أ ) وجود وظيفة شاغرة في الملاك .

(ب) ثبوت مقدرته على اشغال الوظيفة وتفوقه على غيره من الموظفين المستحقين للترقية إليها بقناعة المجلس وبتوصية من رئيسه المباشر .

(جـ) اكمال المدد التالية :

٣ - سنوات في الصنف السادس

٤ - سنوات في الصنف الخامس

٤ - سنوات في الصنف الرابع

٥ - سنوات في الصنف الثالث

٥ - سنوات في الصنف الثاني

**المادة الخامسة عشرة - ( أ )** تحتسب المدة



التي قضياها الموظف في صنفه السابق قبل تنفيذ هذا النظام لاغراض الترفيع من صنفه الجديد الى صنف اعلى .

(ب) اذا وقع راتب الموظف بموجب الاصناف الواردة في الجدول رقم (١) الملحق بهذا النظام في النصف الثاني لدى صنفه او في منتصفهما فيجوز ترفيعه الى الصنف الذي يلي صنفه عند اكمال نصف المدة المقررة للترفيع .

**المادة السادسة عشرة -** يكون الموظف المرفوع الى صنف اعلى تحت التجربة لمدة سنة ومالم يصدر خلال مدة التجربة امر باعادته الى صنفه السابق فيعتبر في ختامها مثبتا في الصنف المرفوع اليه .

**المادة السابعة عشرة -** لايجوز اعادة الموظف المستقيل او الذي انتهت خدماته بسبب الغاء وظيفته براتب او صنف اعلى من الراتب والصنف الذي كان يشغله الا اذا اكمل شروط الترفيع الى صنف اعلى او توافرت فيه المؤهلات الواردة في المادة التاسعة فيجوز اذ ذاك تعيينه بالراتب او الصنف المعين لمؤهلاته .

#### الفصل الخامس - الاستقالة والنقل والاعتزال

**المادة الثامنة عشرة - ( أ )** للموظف او المستخدم ان يستقيل من وظيفته بطلب تحريري يقدمه الى مرجعه المختص .

(ب) على المرجع ان يبت في الاستقالة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما ويعتبر الموظف او المستخدم مستقिला بانتهائها الا اذا صدر امر القبول قبل ذلك .

(ج) اذا قدم الموظف او المستخدم استقالته وعين فيها موعدا للقبول فيجوز قبولها من تاريخ ذلك الموعد او قبله .

**المادة التاسعة عشرة - ( أ )** على الموظف المبلغ بالنقل ان يلتحق بوظيفته خلال مدة لا تتجاوز خمسة ايام ( عدا ايام السفر المعتادة ) الا اذا احتوى امر النقل على مدة تزيد على ذلك . واذا تأخر عن الالتحاق ولم يبد معذرة مشروعة للتأخر يوافق عليها المجلس فعلى المرجع المختص ان يخطر تحريريا بلزوم الالتحاق بالوظيفة خلال سبعة ايام من تاريخ التبليغ بالاختار .

وفي حالة عدم التحاقه عند انتهاء مدة الاختار يعتبر مستقिला .

(ب) على الموظف او المستخدم ان يلتحق بوظيفته حالما تنتهي اجازته واذا لم يلتحق او يبدى معذرة مشروعة للتأخر يوافق عليها المجلس فللمرجع المختص ان يخطر تحريريا بلزوم الالتحاق بالوظيفة واذا لم يلتحق خلال سبعة ايام من تاريخ تبليغه بالاختار اذا كان داخل العراق وخلال ثلاثين يوما اذا كان خارجه او كان محله مجهولا فيعد مستقिला .

(ج) يجرى اختار الموظف او المستخدم المجهول المحل بواسطة الاعلان في الصحف المحلية ويعتبر تاريخ النشر مبدءا للاختار .

( د ) تطبق احكام الفقرات السابقة بحق الموظف او المستخدم المتغيب عن وظيفته .

(هـ) تعتبر مدة الاختار التي لم يلتحق خلالها الموظف او المستخدم اجازة اعتيادية بدون راتب .

**المادة العشرون - ( أ )** يعتبر الموظف المكلف مجازا براتب او بدونه حسب استحقاقه خلال مدة التحاقه بالجيش في الحالات التالية : -

١ - اذا اخذ لخدمة العلم وأدى البذل النقدي .

٢ - اذا اخذ للقيام بالتمارين العسكرية السنوية .

٣ - اذا اخذ لخدمة الاحتياط .

٤ - اذا التحق بدورة ضباط الاحتياط .

(ب) يعتبر الموظف معارا خلال مدة التحاقه بالجيش بدون حاجة الى قرار من المجلس وبدون راتب ويعطى ان شاء رواتب اجازاته الاعتيادية التي يستحقها وذلك في الحالات التالية : -

١ - اذا اخذ لخدمة العلم ولم يؤد البذل النقدي .

٢ - عند عودته للخدمة في الجيش في حالة اعلان النفي العام او الخاص .

**المادة الحادية والعشرون -** على الموظف الذي يطلب الاعتزال من الخدمة ان يقدم الى المرجع المختص طلبا تحريريا يبين فيه الاسباب التي استند اليها في طلب الاعتزال واذا كانت الاسباب مشروعة فيجب قبول الطلب خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوما .



## الفصل السادس - الاجازات

**المادة الثانية والعشرون - ( أ )** يستحق الموظف اجازة اعتيادية براتب تام بمعدل يوم واحد عن كل اثنى عشر يوما من خدمته خلال العشر سنوات الاولى من مدة استخدامه وبمعدل يوم واحد عن كل عشرة أيام خلال العشر سنوات الثانية منها وبمعدل يوم واحد عن كل ثمانية أيام خلال مدة الخدمة بعد ذلك .

(ب) تمنح الاجازات بطلب رسمي من الموظف بشرط عدم الاخلال بمصلحة المشروع الصناعى ولا يجوز لهذا السبب الامتناع عن منح الاجازة مدة تزيد على السنتين اعتبارا من تاريخ تقديم الطلب الاول .

(ج) يجوز تراكم الاجازات بالمعدل المذكور فى الفقرة ( أ ) من هذه المادة لمدة (١٨٠) يوما على ان لا يمنح الموظف لكل مرة اكثر من (١٢٠) يوما براتب تام وبقيّة المدة بنصف راتب .

( د ) اذا لم يستحق الموظف اجازة اعتيادية ومست الضرورة منحه اياها فيجوز اجازته لحد (٥٠) يوما بلا راتب .

(هـ) تمنح الاجازات من المجلس .

**المادة الثالثة والعشرون - ( أ )** يمنح الموظف المنتهية خدمته بتنسيق الملاك أو الاعتزال بموجب احكام ( صندوق احتياط المشروع الصناعى ) فى غير حالة الفصل الاجازات الاعتيادية التى يستحقها على ان لا تتجاوز مدة الاجازة (١٢٠) يوما اعتبارا من تاريخ الغاء الوظيفة أو الاعتزال وتدفع له رواتبها سلفا علاوة على الحقوق المكتسبة بموجب احكام صندوق احتياط موظفى المشروع الصناعى أو على الحقوق التقاعدية التى يستحقها الموظف بموجب قانون التقاعد .

(ب) لا تحتسب مدة الاجازة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة خدمة لغرض هذا النظام .

(ج) تسترد من الموظف المعاد الى الخدمة قبل انتهاء مدة الاجازة المنصوص عليها فى الفقرة (أ) الرواتب المستحقة عن المدة الباقية من الاجازة على ان تستقطع كاملة من الرواتب التى يستحقها بعد الاعادة .

**المادة الرابعة والعشرون - ( أ )** يستحق الموظف

اجازة مرضية براتب تام بمعدل ثلاثين يوما عن كل سنة كاملة من الخدمة وخمسة واربعين يوما بنصف راتب على شرط :

١ - ان لا تتجاوز مدة الاجازة المرضية فى كل مرة تسعين يوما براتب تام ويليه تسعون يوما بنصف راتب .

٢ - ان لا يتجاوز مجموع الاجازات المرضية خلال مدة الخمس سنوات التى تسبق انتهاء الاجازة المرضية مائة وثمانين يوما براتب تام ومائة وثمانين يوما بنصف راتب .

(ب) يجوز منح الموظف الذى أخذ كل الاجازات المرضية وسائر الاجازات التى يستحقها اجازة اخرى بلا راتب لحد مدة اقصاها مائة وثمانون يوما واذا لم يكن فى استطاعته عند انقضاء تلك المدة استئناف اعماله فللمجلس انهاء خدماته .

(ج) يعين الوزير بتعليمات بناء على اقتراح المجلس شروط وكيفية منح الاجازات المرضية .

( د ) تدور لحساب الموظف الاجازات الاعتيادية والمرضية التى يستحقها قبل تنفيذ هذا النظام .

**المادة الخامسة والعشرون - ( أ )** يجوز منح المستخدم عن كل سنة خدمة اجازات اعتيادية يبلغ مجموعها (١٢) يوما باجرة كاملة ويجوز تراكم هذه الاجازة لحد (٢٤) يوما .

(ب) يجوز منح المستخدم اجازة مرضية قدرها ثلاثون يوما باجرة كاملة عن كل سنة من الخدمة ويجوز تراكمها لحد تسعين يوما باجرة كاملة .

**المادة السادسة والعشرون - ( أ )** للوزير بناء على اقتراح المجلس ان يمنح الموظف الذى يحمل شهادة عالية واكمل ثلاث سنوات من الخدمة فى المشروع الصناعى اجازة لمدة لا تتجاوز سنتين براتب تام خارج العراق لغرض التدريب أو التخصص فى موضوع ذى علاقة وثيقة بواجبات وظيفته وبواجبات الوظيفة المرشح اليها .

(ب) تعتبر مدة الاجازة المشار اليها فى الفقرة (أ) من هذه المادة خدمة لغرض هذا النظام .

**المادة السابعة والعشرون -** يفقد الموظف المستقيل جميع اجازاته الاعتيادية والمرضية الا اذا كانت الاستقالة لغرض الدراسة أو

التخصص أو لانتخابه لعضوية مجلس الامة او لمنصب الوزير ففي هذه الحالات يحق للموظف التمتع بالاجازات عند عودته الى الخدمة .

### الفصل السابع - المخصصات

**المادة الثامنة والعشرون -** للمجلس بعد موافقة الوزير منح المخصصات التالية :

( أ ) مخصصات وكالة للقيام باعباء وظيفية شاغرة بنسبة لا تتجاوز (٢٠٪) من راتب الوظيفة الشاغرة .

(ب) أجور تدفع بالشكل الذي يقرره المجلس على ان يتم ذلك بموجب تعليمات يصدرها المجلس .

(ج) مخصصات السفر ومصروفات النقل لقاء ما يتكبده الموظف أو المستخدم من النفقات عند قيامه بمهمة رسمية أو عند نقله من محل وظيفته أو عند تعيينه لأول مرة أو عند فصله من الخدمة على ان تشمل نقل أفراد اسرة الموظف المكلف بأعالتهم شرعا ونقل الاثاث البيتية بشرط ان تحدد بمبلغ مقطوع بموجب تعليمات يضعها المجلس .

( د ) مخصصات ايفاد عند ايفاد الموظف الى البلاد الاجنبية بقرار من مجلس الوزراء للقيام بمهمة رسمية .

**المادة التاسعة والعشرون -** لا يحق للموظف ان يتقاضى راتبين في وقت واحد أو مخصصات عن اللجان أو الاعمال التي تعتبر جزء من واجبات وظيفته الا أنه يحق له أن يتقاضى أجور الخدمات الخاصة التي يقدمها الى المشروع الصناعي أو الدوائر الحكومية الاخرى اذا كانت هذه الخدمات لا تتعلق بالوظائف الداخلة في الملاك وتختلف عن اعماله الاعتيادية وواجبات دائرته .

### الفصل الثامن - انضباط الموظفين

**المادة الثلاثون -** على كل موظف اتباع التعليمات التي يصدرها المجلس بشأن تأدية واجباته وبشأن الاعمال الواجب عليه تجنبها .

**المادة الحادية والثلاثون -** ( أ ) العقوبات التي يحكم بها على الموظفين من قبل السلطة المعينة بهذا النظام هي العقوبات الآتية وذلك من غير مساس بما قد يتخذ ضدهم من اجراءات اخرى حسب القوانين المرعية .

### العقوبات الانضباطية :

١ - الانذار .

٢ - قطع الراتب لمدة لا تتجاوز عشرة ايام .

٣ - التوبيخ .

### العقوبات التأديبية :

١ - انقاص الراتب .

٢ - الفصل .

(ب) لا يجوز فرض أكثر من عقوبة واحدة من اجل ذنب واحد .

**المادة الثانية والثلاثون -** ( أ ) تكون عقوبة الانذار بارسال كتاب الى الموظف يذكر فيه الذنب الذي ارتكبه ويلفت نظره الى وجوب عدم تكراره وتحسين أعماله في المستقبل .

(ب) يجوز المعاقبة بالانذار لمرتين فقط وبعد ذلك يكون من المحتم المعاقبة بعقوبة أشد .

**المادة الثالثة والثلاثون -** ( أ ) تكون عقوبة التوبيخ بارسال اخطار تحريري الى الموظف يذكر فيه الذنب الذي ارتكبه مما يجعل سلوكه غير مرض .

(ب) كل توبيخ الى الموظف يؤخر نيله العلاوة التلقائية المقررة لصنفه مرة واحدة .

**المادة الرابعة والثلاثون -** انقاص الراتب : معاقبة الموظف بقطع مبلغ من راتبه الشهري بنسبة ولمدة تعين في القرار على ان لا تتجاوز النسبة عشرة في المائة من راتبه الشهري وذلك لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن سنتين ويحرم الموظف المعاقب بهذه العقوبة من العلاوة التلقائية المقررة لصنفه مرتين متواليتين .

**المادة الخامسة والثلاثون -** ( أ ) عقوبة الفصل - تنحية الموظف عن الوظيفة ولا يجوز اعادة توظيفه في احدى وظائف ( المشاريع الصناعية ) .

(ب) يفصل الموظف في الحالات الآتية :

١ - اذا عوقب بانقاص راتبه مرتين وارتكب في المرة الثالثة ذنبا يستوجب المعاقبة .

٢ - اذا ثبت عجزه عن القيام بوظيفته التي هي ضمن اختصاصه .

٣ - اذا ثبت سوء سلوكه أو قيامه بأعمال مشينة تحط من سمعة المشروع الصناعي .



٤ - اذا حكم عليه بالحبس عن جنحة ناشئة من وظيفته أو حكم عليه عن جنحة مخلة بالشرف أو عن جناية غير سياسية .

٥ - اذا ثبت للمجلس ان بقاءه في الخدمة مضر بمصلحة المشروع الصناعي .

٦ - اذا دخل في خدمة حكومة اجنبية أو أي شخص آخر بدون موافقة المجلس .

٧ - اذا فقد جنسيته العراقية .

**المادة السادسة والثلاثون - ( أ )** يخضع المستخدمون لاحكام العقوبات الانضباطية الواردة في المواد ( ٣١ و ٣٢ و ٣٣ ) من هذا النظام .

( ب ) للمجلس فصل المستخدم اذا تبين له ان بقاء المستخدم في الخدمة لا يتفق ومصلحة المشروع الصناعي .

**المادة السابعة والثلاثون - ( أ )** يعين المجلس لجنة انضباطية من بين موظفي المشروع الصناعي ويخولها الصلاحيات اللازمة لفرض العقوبات الانضباطية على الموظفين وللإيصال بفرض العقوبات التأديبية عليهم .

( ب ) توقع العقوبات التأديبية من قبل المجلس .

**المادة الثامنة والثلاثون -** تجتمع اللجنة بناء على تقرير من رئيس الدائرة التي ينتمي اليها الموظف وبموافقة المجلس .

**المادة التاسعة والثلاثون -** للموظف المعاقب حق استئناف العقوبات الانضباطية وطلب اعادة النظر في العقوبات التأديبية وذلك لدى المجلس خلال سبعة أيام من تبليغه بالقرار .

**المادة الاربعون - ( أ )** لرئيس الدائرة معاقبة المستخدم بالعقوبات الانضباطية على ان يقتصر قراره بذلك بموافقة المجلس .

( ب ) للمجلس معاقبة المستخدم بالعقوبات التأديبية بناء على توصية من رئيس الدائرة .

( ج ) يكون القرار المتخذ وفق الفقرتين ( أ ) و ( ب ) من هذه المادة قطعياً .

**المادة الحادية والاربعون - ( أ )** للمجلس ان يقرر سحب يد الموظف المتهم بارتكاب ذنب يستدعي عقوبة تأديبية أو بسبب القبض عليه وتوقيفه قانوناً .

( ب ) اذا سحبت يد الموظف بناء على الفقرة ( أ ) من هذه المادة يتقاضى نصف راتبه فقط عن المدة التي يبقى فيها مسحوب اليد .

( ج ) اذا فصل الموظف المسحوب اليد فلا يدفع له شيء من الراتب الموقوف .

( د ) اذا عوقب الموظف المسحوب اليد بانقاص الراتب فيكون التنقيص نافذاً من تاريخ سحب يده ويدفع له الباقي من انصاف رواتبه .

( هـ ) اذا برىء الموظف المسحوب اليد أو اكتفى بمعاقبته بعقوبة انضباطية فله ان يأخذ راتبه تاماً وتدفع له الانصاف الموقوفة .

- اذا توفي الموظف المسحوب اليد قبل صدور القرار القطعي بالعقوبة فتكون الانصاف الموقوفة الى تاريخ الوفاة من جملة تركته .

**المادة الثانية والاربعون -** للمجلس ان يضمن الموظف أو المستخدم الاضرار التي يتكبدها المشروع الصناعي بسبب اهماله أو مخالفته للقوانين والانظمة والتعليمات المرعية .

**المادة الثالثة والاربعون -** اذا ارتكب الموظف جريمة غير ناشئة من وظيفته ولا مرتكبة بصفته الرسمية فيجب اخبار المجلس الذي له سحب يده اذا رأى ذلك .

### الفصل التاسع - احكام عامة

**المادة الرابعة والاربعون - ( أ )** يقرر المجلس ساعات العمل في المشروع الصناعي من وقت لآخر على ان يراعى في ذلك ما هو متبع في المشاريع الصناعية الأهلية المماثلة .

( ب ) لرئيس الدائرة بموافقة المجلس ان يقرر أوقات دوام خاصة وفقاً لما تقتضيه أعمال دائرته على ان لا يتجاوز ذلك عدد الساعات المحددة في الفقرة ( أ ) من هذه المادة .

( ج ) لرئيس الدائرة بموافقة المجلس زيادة أوقات الدوام لغرض انجاز اعمال مستعجلة تختص بدائرته على ان يبين في الامر الصادر لهذا الغرض الاسباب الموجبة لزيادة أوقات الدوام والمدة التي تطبق فيها الزيادة والموظفين الذين تشملهم .

**المادة الخامسة والاربعون -** يعالج الموظف في المستشفيات الحكومية على نفقة المشروع الصناعي



إذا ثبت مرضه بتقرير طبي . وإذا أيدت اللجنة الطبية استحالة معالجته في العراق نظرا لعدم وجود الوسائل اللازمة أو عدم وجود الاختصاصيين يرسل الى الخارج لمعالجته على نفقة المشروع الصناعي على ان تعين اللجنة الطبية المستشفى أو البلد الذي يجب إرساله اليه وعلى ان تراعى في ذلك التعليمات الخاصة بالمعالجة .

**المادة السادسة والاربعون -** للمجلس أن يمنح الموظف أو المستخدم تعويضا عن الأمتعة التي تفقد أو ت تلف اثناء قيامه بواجباته الرسمية .

**المادة السابعة والاربعون -** يمنح الموظف أو ورثته رواتب ستة أشهر بمعدل راتبه الاسمي الاخير إذا اعتزل الخدمة بسبب مرض أو عجز أصيب به اثناء الخدمة ومن جرائها بعد قضائه في الخدمة عشر سنوات أو أكثر .

**المادة الثامنة والاربعون -** على وزراء الدولة تنفيذ هذا النظام ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

كتب ببغداد في اليوم الرابع عشر من شهر جمادى الآخر سنة ١٣٧٨ المصادف لليوم الخامس والعشرين من شهر كانون الاول سنة ١٩٥٨ .

### جدول رقم (١)

مقاييس رواتب خدمة الموظفين في المشاريع الصناعية

الصنف	مقاييس الرواتب الشهرية
١	١٣٥ - ٧ - ١٧٠
٢	١٠٠ - ٦ - ١٢٠
٣	٧٢ - ٥ - ٩٢
٤	٥٠ - ٣ - ٦٧
٥	٣٥ - ٢ - ٤٥
٦	٢٧ - ٢ - ٣٢
١	١٧ - ٢ - ٢٤
٢	١١ - ٢ - ١٦

### جدول رقم (٢)

وظائف المشاريع الصناعية

الراتب	
٧٠ - ٩٢	المدير العام
٧٠ - ٩٢	معاون المدير العام
٣٥ - ٦٧	مدير قسم
٤٥ - ٩٢	سكرتير
٢٩ - ٤١	محاسب
٢٩ - ٤١	معاون محاسب
٢٩ - ٤١	أمين صندوق
٢٩ - ٤١	ملاحظ
١٧ - ٢٤	كاتب
١٣ - ١٥	كاتب مساعد
١٧ - ٤١	مأمور مخزن
١٣ - ٤١	كاتب طابعة

### جدول رقم (٣)

مستخدمو المشاريع الصناعية

الصنف	مقاييس الرواتب التقاعدية
٧ - ٥٠٠ - ١٤	فراش
٨ - ١ - ١٥	رزاق
٩ - ١ - ١٧	مأمور بدالة

رقم (٢٤) لسنة ١٩٦١

نظام

الخدمة في مصلحة الخطوط الجوية العراقية (١)

باسم الشعب

مجلس السيادة

استنادا الى الفقرة الخامسة من المادة السابعة من قانون مصلحة الخطوط الجوية العراقية رقم (٧) لسنة ١٩٦١ وبناء على ما عرضه وزير المواصلات ووافق عليه مجلس الوزراء .

امر بوضع النظام الآتي :-

**المادة الاولى -** يقصد في هذا النظام بالتعاير الآتية المعاني المبينة ازاما .

المصلحة - مصلحة الخطوط الجوية العراقية .  
الموظف - كل شخص عهدت اليه وظيفة دائمة داخلية في ملاك المصلحة الخاص بالموظفين .

المستخدم - كل شخص تستخدمه المصلحة في خدمة داخلية في الملاك الدائم الخاص بالمستخدمين ويستثنى من ذلك من يستخدم لقاء أجور يومية عن أيام العمل فقط أو باجرة مقطوعة حيث يطبق على هؤلاء قانون العمل .

الملاك - مجموع الوظائف المصادق عليها من قبل مجلس ادارة المصلحة .

الوزير - وزير النقل (١) .

المجلس - مجلس ادارة المصلحة .

المدير العام - المدير العام للمصلحة .

**المادة الثانية - ١** - تراعى في المصلحة الاحكام والاسس الواردة في قانون الخدمة المدنية والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه في الامور التي لم ينص عليها في هذا النظام على ان يمارس مجلس الادارة الصلاحيات المخولة لمجلس الخدمة العامة .

**٢ -** يمنح الموظفون والمستخدمون في المصلحة مخصصات غلاء المعيشة المخصصة لرواتبهم بمقياس ما يمنح لموظفي ومستخدمى الدوائر الرسمية .

**المادة الثالثة -** تقرر الرواتب التي تخصص للوظائف في المصلحة وفقا لما هو مبين في الجدولين ( ١ و ٢ ) الملحقين بهذا النظام .

**المادة الرابعة -** للمجلس بناء على اقتضاء الضرورة ووجود مؤهلات خاصة منح درجة اضافية واحدة للموظف أو المستخدم على أن يقتصر ذلك بمصادقة الوزير .

**المادة الخامسة -** يعين لأول مرة :

١ - الطيار الحامل لشهادة الطيران التجارى والطيران الآلى براتب ( -/٣٦ ) دينارا شهريا .

٢ - مع مراعاة أحكام الفقرة ( ١ ) من هذه المادة . يمنح الطيار الحاصل على شهادة طيار

نقل جوى قدما مدته سنتان ، لغرض العلاوة والترفيح ، بصرف النظر من مقدار راتبه (٢) .  
٣ - حامل شهادة دورة مهندسى الطائرات براتب ( -/٢٨ ) دينارا شهريا .

٤ - حامل شهادة دورة المخابرة بالراديو للطيران براتب ( -/٢٨ ) دينارا شهريا .

**المادة السادسة -** يجوز بقرار من المجلس أن يشغل موظف براتبه وظيفه أعلى من وظيفته بدرجة واحدة أو يعين لها اذا ثبتت كفاءته .

**المادة السابعة -** لمجلس الادارة تعيين الخبراء الاجانب بموجب عقود بالراتب والشروط التي يقررها على أن يقتصر ذلك بمصادقة مجلس الوزراء .

**المادة الثامنة -** تؤلف في المصلحة بقرار من المجلس لجنة لترشيح الموظفين للترفيح التي عليها ان تأخذ بنظر الاعتبار خدمات الموظف المراد ترفيحه والتقارير الواردة بحقه وبعد صدور القرار بترشيحه يبلغ الموظفون الآخرون المستحقون للترفيح بعدم ترشيحهم للترفيح ولهم الاعتراض لدى المجلس خلال عشرة أيام من تاريخ التبليغ ويكون قرار المجلس نهائيا .

**المادة التاسعة -** للمجلس ان ينقل الموظفين والمستخدمين الى مكاتب المصلحة خارج العراق ويحدد مقدار المخصصات التي تمنح لهم فى كل حالة على حدة على ان لا تزيد عن المخصصات التي تمنح لموظفى الخدمة الخارجية .

**المادة العاشرة -** تمنح المخصصات المنصوص عليها فى قانون الخدمة المدنية بقرار من المجلس ويجوز له بالاضافة الى ذلك منح الفنيين وذوى المؤهلات الخاصة مخصصات لا يتجاوز مقدارها (١٠٠٪) من الراتب الاسمى على ان يعين المجلس مقدار هذه المخصصات فى كل قضية على حدة ولا تمنح هذه المخصصات الا بعد مصادقة مجلس الوزراء .

**المادة الحادية عشرة -** للمجلس ايفاد الموظف أو المستخدم الى خارج العراق لاعمال تتعلق

(١) مدلة بالقانون رقم (٩٠) لسنة ١٩٧١ التعديل التاسع لقانون مصلحة الخطوط الجوية العراقية رقم (٧) لسنة ١٩٦١ ( الوقائع العراقية العدد ٢٠١١ فى ١٥/٦/١٩٧١ )

(٢) مدلة بالنظام رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٤ المنشور بالوقائع العراقية العدد ٢٤٠٩ فى ٢٩/١٠/١٩٧٤



بشؤون المصلحة أو للاشتراك في الدورات التي تتطلبها أعمالها على ان يتقاضى المخصصات المقررة بنظام مخصصات الايفاد .

**المادة الثانية عشرة - ١ -** للمجلس فتح دورات تدريبية خاصة بالمصلحة على ان يعين بتعليمات مدة هذه الدورات والمواد التي تدرس فيها وشروط القبول والمخصصات التي تمنح لمنتسبيها ورواتب خريجها .

**٢ -** للمجلس فتح دورات دراسية للموظفين والمستخدمين لمدة لا تقل عن ستة أشهر .

**المادة الثالثة عشرة -** يؤلف بقرار من المجلس لجنة انضباط لموظفي المصلحة وعلى اللجنة ان تراعى في اجراءاتها وفرض العقوبات الاحكام الواردة في قانون انضباط موظفي الدولة .

**المادة الرابعة عشرة -** يعائب المستخدم بالعقوبات الانضباطية والتأديبية بقرار من المدير العام .

**المادة الخامسة عشرة - ١ -** للمجلس ان يضمن منتسبي المصلحة الاضرار والخسائر المادية أو قسما منها التي تصيب المصلحة بسبب اهمالهم أو مخالفتهم القوانين أو الانظمة أو التعليمات المرعية ويكون للموظف أو المستخدم حق الاعتراض على قرار التضمين لدى المحاكم المدنية خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغه اذا كان داخل العراق وستين يوما اذا كان خارجه .

**٢ -** لا يمنع خروج الموظف أو المستخدم من الخدمة بأي شكل كان من تضمينه وفق الفقرة (١) من هذه المادة .

**المادة السادسة عشرة - ١ -** يقرر المجلس ساعات العمل في المصلحة من وقت لآخر على ان لا تقل عن ساعات العمل المقررة يوميا في الدوائر الرسمية .

**٢ -** للمدير العام ان يقرر اوقات دوام خاصة

وفقا لما تقتضيه المصلحة على ان لا تقل عن عدد الساعات المحددة في الفقرة (١) من هذه المادة .

**٣ -** للمدير العام زيادة ساعات العمل على الحد المقرر في الفقرة (١) من هذه المادة لغرض أعمال مستعجلة تخص المصلحة على ان يبين في الامر الصادر لهذا الغرض الاسباب الموجبة لزيادة ساعات العمل أو المدة التي تطبق فيها الزيادة والموظفين والمستخدمين الذين تشملهم وعلى ان يمنحوا اجورا اضافية .

**المادة السابعة عشرة -** يحتفظ الموظفون والمستخدمون في المصلحة برواتبهم التي يتقاضونها عند تنفيذ هذا النظام مع مراعاة احكام هذا النظام .

**المادة الثامنة عشرة -** ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ويعمل به من ١-٤-١٩٦١ .

**المادة التاسعة عشرة -** على وزير النقل تنفيذ هذا النظام (١) .

كتب ببغداد في اليوم الثاني عشر من شهر صفر سنة ١٣٨١ المصادف لليوم الخامس والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٦١ .

### جدول رقم (١) الوظائف العامة

الحد الادنى والاعلى للراتب	
مدير عام (٢)	درجة خاصة
مفتش عام (٣)	١٠٠ - ١٥٠
نائب المدير العام (٤)	٧٠ - ١٥٠
مفتش (معاون مفتش عام) (٥)	٧٠ - ١٥٠
معاون مدير عام	٧٠ - ١٥٠

(١) معدلة بالقانون رقم (٩٠) لسنة ١٩٧١ المشار اليه

(٢) نصت المادة الأولى من النظام رقم (٩) لسنة ١٩٦٦ ( بتعديل نظام الخدمة في مصلحة الخطوط المراقية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٦ ) والمنشور في الوقائع العراقية العدد ١٢٤٧ في ٢٠/٣/١٩٦٦ على أن تكون درجة المدير العام لمصلحة الخطوط الجوية العراقية درجة خاصة ويقرر راتبها من قبل مجلس الوزراء ويعدل ما هو وارد في الجدول رقم (١) الملحق بنظام الخدمة في مصلحة الخطوط الجوية العراقية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦١ بموجب ذلك .

(٣) مضافة بالنظام رقم (٩) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه

(٤) معدلة بالنظام رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٤ المشار اليه

(٥) مضافة بالنظام رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٤ المشار اليه



الحد الأدنى والأعلى للراتب	الوظائف الفنية	الحد الأدنى والأعلى للراتب	الوظائف الفنية
١٢٠ - ٧٠	مدير	١٢٠ - ٧٠	مشارور حقوقي
١٢٠ - ٧٠	مراقب مخازن	١٢٠ - ٧٠	مفتش
١٢٠ - ٥٠	سكرتير	١٢٠ - ٥٠	مترجم أول
١٢٠ - ٥٠	رئيس ملاحظين	٩٠ - ٥٠	محاسب
٩٠ - ٥٠	مساعد مراقب مخازن (١)	١٢٥ - ٣٦	معاون مفتش (٢)
٩٠ - ٥٠	ملاحظ	٩٥ - ٣٦	ملاحظ
٩٠ - ٥٠	مترجم	٦٥ - ٣٦	معاون محاسب
٦٥ - ٣٦	معاون محاسب	٦٥ - ٢٨	مدقق
٦٥ - ٢٨	معاون ملاحظ	٤٥ - ٢٨	أمين صندوق
٤٥ - ٢٨	مأمور مخزن	٤٥ - ١٨	معاون مدقق
٤٥ - ١٨	معاون مدقق	٤٥ - ١٥	كاتب طابعة بلفتين
٤٥ - ١٥	رزام (٣)	٤٥ - ١٥	موزع (٤)
٤٥ - ١٥	مأمور بدالة (٥)	٣٤ - ١٥	كاتب
٣٤ - ١٢	كاتب طابعة بلغة واحدة		

(٢٠١) معدلة بالنظام رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٤ المشار اليه

(٥٠٤٠٣) مضافة بالنظام رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

(٧٠٦) معدلة بالنظام رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٨ المنشور بالوقائع العراقية العدد ١٥٨٠ في ١٠/٦/١٩٦٨ .

(٨) مضافة بالنظام رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٨ المشار اليه

(١٠٠٩) معدلة بالنظام رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٨ المشار اليه

(١٣٠١٢٠١١) معدلة بالنظام رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

(١٥٠١٤) معدلة بالنظام رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٨ المشار اليه .

(١٨٠١٧٠١٦) معدلة بالنظام رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

(١٩) معدلة بالنظام رقم (٢٢) لسنة ١٩٦٨ المشار اليه .

(٢٠) معدلة بالنظام رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٤ المشار اليه

(٢١) مضافة بالنظام رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٤ المشار اليه

(٢٣٠٢٢) معدلة بالنظام رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

الملاك - مجموع الوظائف والدرجات المقررة من قبل المجلس .  
الموظف - كل شخص عهدت اليه وظيفة دائمة داخله في ملاك المصلحة الخاص بالموظفين .  
المستخدم - كل شخص تستخدمه المصلحة في خدمة داخله في ملاك المصلحة الدائم الخاص بالمستخدمين ويستثنى من ذلك من يستخدم لقاء اجور يومية أو باجرة مقطوعة حيث يطبق على هؤلاء قانون العمل .  
المادة الثانية - تسري احكام هذا النظام على جميع الموظفين والمستخدمين في المصلحة ممن يتقاضون رواتبهم من ميزانيتها .  
المادة الثالثة - ١ - تقرر ملاكات الموظفين والمستخدمين في المصلحة من قبل المجلس ومصادقة وزارة المالية وتبقى نافذة خلال السنة المالية التي تعود اليها واذا حلت السنة المالية الجديدة ولم يكن قد صودق على ميزانيتها فتبقى هذه الملاكات نافذة حتى المصادقة على ملاكات السنة المالية الجديدة ولللمجلس اجراء تعديل في الملاكات عند اقتضاء الضرورة على ان تستحصل موافقة وزارة المالية .  
٢ - يحدث في ملاك المصلحة عنوان معاون مدير عام للأمور العامة براتب ٧٠ - ١٢٠ ديناراً شهرياً .  
المادة الرابعة - يمنح موظفو ومستخدمو المصلحة مخصصات غلاء المعيشة المخصصة لرواتبهم بمقياس ما يمنح لموظفي ومستخدمو الدوائر الرسمية .  
المادة الخامسة - للمجلس استخدام خبراء اجانب بموجب عقود وفقاً للشروط العامة لاستخدام الاجانب على ان يقتزن ذلك بمصادقة مجلس الوزراء .  
المادة السادسة - تدور لحساب الموظف والمستخدم الاجازات الاعتيادية والمرضية التي استحقها قبل تنفيذ هذا النظام وفقاً للقوانين المرعية حين اكتسابها .  
المادة السابعة - للمجلس منح المخصصات

الحد الأدنى والأعلى للراتب		
١٥ - ٦٥	كهربائي (١)	
١٥ - ٦٥	مصلح راديو طائرات (٢)	
١٥ - ٣٥	خطاط	
١٥ - ٤٥	قلاص (٣)	
١٥ - ٤٥	براد (٤)	
١٥ - ٤٥	نحاس (٥)	
١٨ - ٦٥	كاتب نقلات محطة طيران (٦)	
١٥ - ٤٥	خراط (٧)	
١٥ - ٤٥	نساج (٨)	
١٨ - ٢٥	طيار تحت التدريب	
١٨ - ٢٥	مهندس طائرات تحت التدريب	
١٥ - ٤٥	صباغ (٩)	
١٥ - ٤٥	نجار (١٠)	
١٥ - ٤٥	لاحم (١١)	
١٥ - ٤٥	سائق (١٢)	
١٥ - ٦٥	رئيس سواق (١٣)	

### رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٤

#### نظام

#### الخدمة في مصلحة البريد والبرق والتلفون (١)

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استناداً الى الفقرة (٤) من المادة السادسة من قانون مصلحة البريد والبرق والتلفون رقم (٨١) لسنة ١٩٦٣ وبناء على ما عرضه وزير المواصلات ووافق عليه مجلس الوزراء .

امر بوضع النظام الآتي :-

المادة الاولى - يقصد بالتعابير التالية المعاني المبينة ازاءها :-

المصلحة - مصلحة البريد والبرق والتلفون .  
المجلس - مجلس ادارة المصلحة .

(١١،١٠،٩،٨،٧،٦،٥،٤،٣،٢،١) معدلة بالنظام رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٤ المشار اليه

(١٣،١٢) مضافة بالنظام رقم (٤٢) لسنة ١٩٧٤ المشار اليه .

(١٤) القوانين العراقية العدد ١٠٠٦ في ١٧/٩/١٩٧٤ .

المنصوص عليها في قانون الخدمة المدنية وله أيضا منح المخصصات الآتية .

( أ ) مخصصات مناوبة بنسبة لا تزيد على ١٠٪ من الراتب .

(ب) مخصصات مهارة للفنيين المدونة عناوينهم اذناه بنسبة لا تزيد على ١٥٪ من الراتب عندما يمنعون من ممارسة مهنتهم خارج أوقات الدوام الرسمي وفق تعليمات يصدرها لهذا الغرض .

١ - مفتش بريد وبرق .

٢ - مراقب فني .

٣ - معاون مراقب فني .

٤ - فاحص .

**المادة الثامنة -** يطبق قانون الخدمة المدنية وقانون الملاك والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبها على موظفي المصلحة ومستخدميها في الامور التي لم ينص عليها في هذا النظام على ان يمارس المجلس جميع الصلاحيات المنصوص عليها في القانونين المذكورين والانظمة المشار اليها .

**المادة التاسعة -** يطبق قانون انضباط موظفي الدولة على موظفي المصلحة مع مراعاة ما يلي :

١ - تؤلف بقرار من المجلس لجنة انضباط من بين موظفي المصلحة قوامها رئيس وعضوان اصليان وعضو احتياطي .

٢ - يؤلف مجلس انضباط خاص بموظفي ومستخدمي المصلحة يمارس صلاحيات مجلس الانضباط العام المنصوص عليها في قانون انضباط موظفي الدولة وقانون الخدمة المدنية ويعين اعضاؤه بقرار من مجلس الوزراء .

**المادة العاشرة (١) -** لا يجوز لأي موظف أو مستخدم في المصلحة أن يمارس أية وظيفة أو حرفة خارج المصلحة الا بقرار من المجلس وموافقة وزير المواصلات .

**المادة الحادية عشرة -** يقرر المجلس بتعليمات يصدرها الشروط التي يجب توفرها عند منح الدرجة الاضافية المنصوص عليها في الفقرة (٢)

من المادة الثالثة عشرة من قانون مصلحة البريد والبرق والتلفون رقم (٨١) لسنة ١٩٦٣ .

**المادة الثانية عشرة -** ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

**المادة الثالثة عشرة -** على وزير المواصلات تنفيذ هذا النظام .

كتب ببغداد في اليوم التاسع عشر من شهر ربيع الثاني لسنة ١٣٨٤ المصادف لليوم السابع والعشرين من شهر اب لسنة ١٩٦٤ .

رقم (٤٦) لسنة ١٩٦٥

نظام

الخدمة في هيئة المواصلات والمقاييس (٢)

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استنادا الى المادة الرابعة عشرة من قانون هيئة المواصلات والمقاييس رقم (١٥) لسنة ١٩٦٣ .

وبناء على ما عرضه وزير الصناعة ووافق عليه مجلس الوزراء .

**امر بوضع النظام الآتي :**

**المادة الاولى -** يراد بالتعابير الآتية المعاني المبينة ازاها .

الموظف - كل شخص عهدت اليه وظيفة دائمة داخله بملاك الهيئة الخاص بالموظفين .

المستخدم - كل شخص تستخدمه الهيئة في خدمة داخله في ملاكها الخاص بالمستخدمين .

الملاك - مجموع الوظائف والدرجات المعينة لها المصادق عليها من الهيئة .

الرئيس المباشر - رئيس الشعبة أو اللجنة التابع اليها الموظف مباشرة .

الرئيس الاعلى - رئيس الدائرة أو من يخوله .

**المادة الثانية -** تراعى في الهيئة الاحكام والاسس الواردة في قانون الخدمة المدنية والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه في الامور التي لم ينص عليها في هذا النظام على ان :

(١) معدلة بالنظام رقم (١٦) لسنة ١٩٦٦ المنشور بالوقائع العراقية العدد ١٢٧٣ في ١٩٦٦/٦/١ .

(٢) الوقائع العراقية العدد ١٢٠٥ في ١٩٦٥/١٢/٩ .



( أ ) تمارس الهيئة الصلاحيات المخولة لمجلس الخدمة .

(ب) يمارس وزير الصناعة صلاحيات وزير المالية .

(ج) يمارس السكرتير العام صلاحية الوزير المختص .

**المادة الثالثة -** تكون الرواتب المخصصة للوظائف في الهيئة وفقا لما هو مبين في الجدول المرفق بهذا النظام .

**المادة الرابعة -** يجوز بقرار من الهيئة ان يشغل موظف براتبه وظيفة أعلى من وظيفته بدرجة واحدة كما يجوز ان يعين بها اذا ثبتت كفاءته .

**المادة الخامسة - ( أ )** يمنح حملة الشهادات الفنية علاوتين زيادة عما هو مخصص لوظائفهم ويقصد بالشهادة الفنية الشهادة العالية في الهندسة أو الكيمياء أو الفيزياء أو الجيولوجيا أو الرياضيات أو الزراعة أو الطب أو الصيدلة أو أية شهادة علمية أخرى تقررهما الهيئة ولها علاقة بأعمالها .

(ب) عندما تكون الهيئة بحاجة الى اشخاص لهم مهارات وكفاءات خاصة كالفنيين والمترجمين وكتاب الطابعة بلغة أجنبية والاختزال أو من لهم أية مؤهلات خاصة أخرى ممن لا تنطبق بحقهم الفقرة ( أ ) ولم يتيسر الحصول على امثالهم بالرواتب المقررة للموظفين والمستخدمين يجوز للهيئة بناء على توصية السكرتير العام ان تقرر اعطاء رواتب أكثر مما هو مبين في هذا النظام بما لا يزيد على درجة واحدة على ان يكون ذلك مقيدا بحالات الضرورة .

**المادة السادسة - ( أ )** تمنح المخصصات المنصوص عليها في قانون الخدمة المدنية لموظفي الهيئة ومستخدميها بقرار منها وبموافقة مجلس الوزراء بالنسب الواردة فيه على المخصصات

المهنية التي يراعى في منحها ما ورد في الفقرة (ج) من هذه المادة .

(ب) للهيئة ان تقرر منح مكافأة لاعضاء اللجان الفرعية ومن يقدمون لها خدمات خاصة وفق أسس تقررهما فيما بعد وبموافقة مجلس الوزراء .

(ج) تمنح مخصصات مهنية بنسبة ٤٠٪ من الراتب الاسمي للموظفين من حملة الشهادات الفنية الجامعية على أن يمنعوا من ممارسة المهنة خارج أوقات الدوام الرسمي .

**المادة السابعة -** تطبق بحق مستخدمي الهيئة الاحكام الواردة في نظام تعيين وترفيح المستخدمين .

**المادة الثامنة -** تصدق ملاكات الموظفين والمستخدمين من قبل الهيئة وتبقى نافذة طيلة السنة ويجوز تعديلها بناء على الضرورة .

**المادة التاسعة -** تطبق الاحكام الواردة في قانون انضباط موظفي الدولة على موظفي الهيئة وتمارس فرض العقوبات الانضباطية والتأديبية لجنة من ثلاثة موظفين لا تقل درجتهم عن الدرجة الرابعة يؤلفها السكرتير العام ويجوز الاعتراض على قراراتها خلال خمسة عشر يوما من اليوم التالي للتبليغ بالقرار لدى مجلس تولفه الهيئة من خمسة من أعضائها ويقوم المجلس مقام مجلس الانضباط العام .

**المادة العاشرة -** تصدر التعليمات اللازمة لتنفيذ هذا النظام من قبل الوزير بناء على توصية من الهيئة .

**المادة الحادية عشرة -** ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

**المادة الثانية عشرة -** على وزير الصناعة تنفيذ هذا النظام .

كتب ببغداد في اليوم الثاني والعشرين من شهر جمادى الآخرة لسنة ١٣٨٥ المصادف لليوم الثامن عشر من شهر تشرين الاول لسنة ١٩٦٥ .

## مفردات الوظائف العامة

التسلسل	عنوان الوظيفة	الحد الأدنى والحد الأعلى
١	سكرتير عام	درجة خاصة
٢	رئيس اخصائي (١)	١٥٠ - ١٠٠
٣	مدير	١٢٠ - ٧٠
٤	اخصاصي	١٢٠ - ٧٠
٥	مهندس	١٢٠ - ٧٠
٦	مفتش	١٢٠ - ٧٠
٧	مشاور حقوقي	١٢٠ - ٧٠
٨	كيمياوي	١٢٠ - ٧٠
٩	رئيس ملاحظين	٩٠ - ٥٠
١٠	مترجم	٦٥ - ٥٠
١١	محاسب	٩٠ - ٥٠
١٢	سكرتير	٦٥ - ٥٠
١٣	ملاحظ	٦٥ - ٣٦
١٤	أمين مكتبة	٦٥ - ٣٦
١٥	معاون كيمياوي	٦٥ - ٢٨
١٦	معاون اخصائي	٦٥ - ٢٨
١٧	معاون مهندس	٦٥ - ٢٨
١٨	معاون ملاحظ	٤٥ - ٢٨
١٩	رسام	٤٥ - ١٨
٢٠	كاتب	٣٤ - ١٨
٢١	كاتب طباعة بلغتين	٤٥ - ١٨
٢٢	كاتب طباعة بلغة واحدة	٣٤ - ١٥
٢٣	مساعد مختبر	٤٥ - ١٥
٢٤	مأمور مخزن	٤٥ - ١٨
٢٥	مأمور بدالة	٢٨ - ١٢
٢٦	خبير (٢)	١٨٠ - ١٠٠
٢٧	اخصاصي فيزيائي	١٨٠ - ١٠٠
٢٨	اخصاصي كيمياوي	١٨٠ - ١٠٠
٢٩	اخصاصي جيوفيزيائي	١٨٠ - ١٠٠
٣٠	اخصاصي جيولوجي	١٨٠ - ١٠٠
٣١	رئيس مهندسين	١٨٠ - ١٠٠
٣٢	معاون محاسب	٩٥ - ٢٨
٣٣	مدقق	٩٥ - ٢٨
٣٤	أمين مخزن	٩٥ - ١٨
٣٥	معاون مدقق	٦٥ - ١٨

(١) عدلت بالنظام رقم (٢٧) لسنة ١٩٦٩ المنشور بالوقائع العراقية العدد ١٧٣٤ في ١٩٦٩/٥/٢٢ .

(٢) أضيفت الوظائف من رقم (٢٦) الى رقم (٣٥) بالنظام رقم (١٦) سنة ١٩٧٦ المنشور بالوقائع العراقية العدد

٢٥٢٩ في ١٩٧٦/٥/١٧ .

المستخدمون			
عدد الدرجات	العنوان	الراتب الشهري دينار	الكلفة السنوية دينار
١	سائق	٢٠	٢٤٠
٢	رزام	١٢	٢٨٨
١	موزع	١٢	١٤٤
٢	فراش	٦	١٤٤
٢	حارس	٦	١٤٤
٨			٩٦٠

رقم ( ٢٢ ) لسنة ١٩٦٦

## نظام

الخدمة في مصلحة سكك حديد الجمهورية

العراقية (١) ، (٢)

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استنادا إلى الفقرة الخامسة من المادة الخامسة من قانون مصلحة سكك حديد الجمهورية العراقية رقم ( ٣٣ ) لسنة ١٩٦٥ وبناء على ما عرضه وزير المواصلات ووافق عليه مجلس الوزراء .

امر بوضع النظام الآتي : -

المادة الأولى - يقصد بالتعابير التالية المعاني المبينة ازاءها :

المصلحة - مصلحة سكك حديد الجمهورية العراقية .

المجلس - مجلس ادارة المصلحة .

الوزير - وزير النقل (٣) .

المدير العام - المدير العام للمصلحة .

الموظف - كل شخص عهدت اليه وظيفة دائمة داخلية في ملاك المصلحة الخاص بالموظفين .  
المستخدم - كل شخص تستخدمه المصلحة في خدمة داخلية في الملاك الدائم الخاص بالمستخدمين ويستثنى من ذلك من يستخدم لقاء أجر يومية أو باجرة مقطوعة حيث يطبق على هؤلاء قانون العمل .

المادة الثانية - يعين المدير العام بدرجة خاصة .

المادة الثالثة - تقرر ملاكات الموظفين والمستخدمين في المصلحة من قبل المجلس ومصادقة وزارة المالية وتبقى نافذة خلال السنة المالية التي تعود اليها فاذا حلت السنة المالية الجديدة ولم يكن قد صودق على ميزانيتها فتبقى هذه الملاكات نافذة حتى المصادقة على ميزانية السنة المالية الجديدة وللمجلس اجراء التعديلات في الملاكات عند اقتضاء الضرورة على ان تستحصل موافقة وزارة المالية .

المادة الرابعة - يجوز تعيين المستخدمين الفنيين من حملة شهادة الدراسة الابتدائية ومن غير حملة الشهادات موظفين بنفس إرواقهم على ان يكونوا قد قضاوا مدة لا تقل عن عشر سنوات

(١) اللوائح العراقية العدد ١٢٩٠ في ١٩٦٦/٧/٢٥ .

(٢) اعتبارا من تاريخ صدور هذا النظام يلغى قانون خدمة السكك الحديدية رقم (٦٢) لسنة ١٩٥٢ وتعديله قانون رقم (٥٦) لسنة ١٩٦٤ وذلك بمقتضى المادة السادسة عشرة من قانون مصلحة سكك حديد الجمهورية العراقية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٥ المنشور باللوائح العراقية العدد ١٠٧٩ في ١٩٦٥/٢/٢٢ .

(٣) مدلة بالقانون رقم (١٢١) لسنة ١٩٧٠ بتعديل قانون مصلحة سكك حديد الجمهورية العراقية رقم (٣٣)

لسنة ١٩٦٥ اللوائح العراقية عدد ١٨٨٩ في ١٩٧٠/٦/١٦ .



بصفة مستخدمين في المصلحة وتحسب المدة الاستخدامية التي قضاها كل منهم بدرجة الاخيرة خدمة لغرض الترفيع الى درجة اعلى .

**المادة الخامسة -** للمجلس عند اقتضاء الضرورة منح المهندس لمرة واحدة فقط قدما لغرض الترفيع والعلاوة مدة لا تزيد على ثلاث سنوات حسبما يقرره في كل حالة على حدة ويعتبر المهندس لغرض هذه المادة من توفرت فيه الشروط المنصوص عليها في قانون نقابة المهندسين .

**المادة السادسة -** للمجلس استخدام خبراء اجانب بموجب عقود وفقا للشروط العامة لاستخدام الاجانب على ان يقترن ذلك بمصادقة مجلس الوزراء .

**المادة السابعة -** للمجلس منح المخصصات المنصوص عليها في قانون الخدمة المدنية وله ايضا منح المخصصات الآتية :

( مخصصات بنسبة لا تتجاوز ١٥٪ من الراتب عن الاشتغال في المناطق النائية أو التي لا تتوفر فيها الشروط الصحية حسبما يقرره المجلس ) .

**المادة الثامنة -** للمجلس ايفاد منتسبي المصلحة الى خارج العراق لغرض الدراسة أو التدريب أو الاطلاع والمشاهدة على ان يتقاضى الموظف أو المستخدم الموفد المخصصات المقررة بنظام مخصصات الايفاد الصادر بموجب قانون الخدمة المدنية . اما العامل فتقرر مخصصات ايفاده بقرار من المجلس .

**المادة التاسعة -** للمجلس فتح دورات تدريبية خاصة بالمصلحة على ان تعين بتعليمات مدة هذه الدورات والمواد التي تدرس فيها وشروط القبول والمخصصات التي تمنح لمنتسبيها ورواتب خريجها .

**المادة العاشرة - ١ -** للمجلس ان يقرر ساعات العمل في المصلحة من وقت لآخر على أن لا تقل عن ساعات العمل المقررة يوميا في الدوائر الرسمية .

**٢ -** للمجلس زيادة ساعات العمل في دوائر ومعامل المصلحة الى الحد الاعلى المقرر في قانون الخدمة المدنية .

**٣ -** للمجلس زيادة ساعات العمل عن الحد الاعلى المقرر في قانون الخدمة المدنية لغرض انجاز اعمال مستعجلة تخص المصلحة على أن يبين في الامر الصادر لهذا الغرض الاسباب الموجبة لزيادة ساعات العمل والمدة التي تطبق فيها الزيادة والموظفين والمستخدمين الذين تشملهم وعلى ان يمنحوا اجورا اضافية .

**٤ -** للمدير العام ان يقرر اوقات دوام خاصة وفقا لما تقتضيه المصلحة على أن لا تقل أو تزيد ساعات العمل عما هو مقرر من قبل المجلس .

**المادة الحادية عشرة - ١ -** يعالج الموظف أو المستخدم وأفراد أسرته الذين يعيلهم شرعا في مستشفيات المصلحة بالاجور التي يقررها المجلس بناء على اقتراح المدير العام وعند معالجته في المستشفيات الحكومية بالاجور المطبقة على موظفي الحكومة ومستخدميها .

**٢ -** يعالج الموظف أو المستخدم في مستشفيات المصلحة أو المستشفيات الحكومية على نفقة المصلحة اذا ثبت مرضه بتقرير صادر من لجنة طبية رسمية وشهدت اللجنة ان المرض قد حصل من جراء خدمته واذا ايدت اللجنة تعذر معالجته في العراق نظرا لعدم وجود الوسائل اللازمة أو عدم الاختصاص فيرسل الى الخارج لمعالجته على نفقة المصلحة بقرار من مجلس الوزراء على ان تعين اللجنة المستشفى أو البلد الذي يجب ارساله اليه .

**المادة الثانية عشرة - ١ -** للمدير العام بتحويل من المجلس ان يضمن الموظف أو المستخدم في المصلحة الاضرار والخسائر المادية أو قسما منها التي تصيب المصلحة بسبب اهماله أو مخالفته للقوانين والأنظمة والتعليمات المرعية والموظف أو المستخدم حق الاعتراض على قرار التضمن لدى المحاكم المدنية خلال ثلاثين يوما من تاريخ تبليغه اذا كان داخل العراق وستين يوما اذا كان خارجه .

**٢ -** لا يمنع خروج الموظف أو المستخدم من الخدمة بأي شكل كان من تضمينه وفق الفقرة ( ١ ) من هذه المادة .

**٣ -** تكون المحاكم المدنية هي الجهة المختصة للنظر في الاعتراضات التي لم يصدر قبل نفاذ هذا النظام قرار نهائي بشأنها من وزير المواصلات

بمقتضى المادة الثامنة من قانون خدمة السكك الحديدية رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٢ .

**المادة الثالثة عشرة -** يطبق قانون الخدمة المدنية وقانون الملاك والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبها على موظفي المصلحة ومستخدميها كل فيما يخصه وذلك في الامور التي لم ينص عليها في هذا النظام ويمارس المجلس جميع الصلاحيات المنصوص عليها في القانونين المذكورين والانظمة والتعليمات المشار اليها وله ان يخول المدير العام أو أيا من موظفي المصلحة بعض هذه الصلاحيات .

**المادة الرابعة عشرة -** يطبق قانون انضباط موظفي الدولة على موظفي المصلحة مع مراعاة ما يلي :

١ - تؤلف بقرار من المجلس لجنة انضباط من بين موظفي المصلحة قوامها رئيس وعضوان اصليان وعضو احتياط .

٢ - يؤلف مجلس انضباط خاص لموظفي ومستخدمي المصلحة يمارس صلاحيات الانضباط العام المنصوص عليها في قانون انضباط موظفي الدولة وقانون الخدمة المدنية ويعين أعضاؤه بقرار من الوزير .

**المادة الخامسة عشرة -** ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

**المادة السادسة عشرة -** على وزير النقل تنفيذ هذا النظام (١) .

كتب ببغداد في اليوم السابع عشر من شهر ربيع الاول لسنة ١٣٨٦ المصادف لليوم السادس من شهر تموز لسنة ١٩٦٦ .

رقم (٤٠) لسنة ١٩٦٦

نظام

الخدمة في مصلحة المزارع الحكومية (٢)

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استنادا الى المادة الثامنة من قانون مصلحة المزارع الحكومية العامة رقم (٦٢) لسنة ١٩٦٢

وبناء على ما عرضه وزير الزراعة ووافق عليه مجلس الوزراء .

امر بوضع النظام الآتي :

**المادة الاولى -** يقصد بالتعابير التالية المعاني المبينة ازاءها :

الوزير - وزير الزراعة

الوزارة - وزارة الزراعة

المصلحة - مصلحة المزارع الحكومية

المجلس - مجلس ادارة مصلحة المزارع الحكومية .

القانون - قانون مصلحة المزارع الحكومية رقم (٦٢) لسنة ١٩٦٢ أو أي قانون يحل محله .

النظام - نظام الخدمة في مصلحة المزارع الحكومية .

رئيس الدائرة - المدير العام للمصلحة أو أي موظف آخر يخول سلطة رئيس دائرة بقرار من المجلس .

الملاك - مجموع الوظائف المقررة من قبل المجلس .

الموظف - كل شخص عهدت اليه وظيفة دائمية داخلية في ملاك المصلحة الخاص بالموظفين .

المستخدم - كل شخص تستخدمه المصلحة في خدمة داخلية في ملاك المصلحة الخاص بالمستخدمين ويستثنى من ذلك المستخدمين باجور يومية أو شهرية مقطوعة حيث يطبق عليهم قانون العمل .

الرئيس المباشر - رئيس الشعبة أو القسم أو رئيس الوحدة التي ينتمي اليها الموظف أو المستخدم مباشرة .

الرئيس الاعلى - رئيس الدائرة أو من يخوله .

**المادة الثانية -** ١ - تكون درجات الموظفين وعلاواتهم السنوية على الوجه التالي :

الدرجة الراتب	مقدار العلاوة بالدينار
الاولى ١٢٠ - ١٥٠	٥
الثانية ١٠٠ - ١٢٠	٣
الثالثة ٧٠ - ٩٠	٣

(١) معدلة بالقانون رقم (١٢١) سنة ١٩٧٠ المشار اليه

(٢) الوقائع العراقية العدد ١٣٦٢ في ١٩٦٧/١/٢١ .



الدرجة الراتب	مقدار العلاوة بالدينار
الرابعة ٥٠ - ٦٥	٢
الخامسة ٣٦ - ٤٥	١
السادسة ٢٨ - ٣٤	١
السابعة ١٨ - ٢٥	١
الثامنة ١٥ - ١٧	١
التاسعة ١٢ - ١٤	١

٢ - تكون عناوين الوظائف والرواتب المقررة لها على النحو المبين في الجدول رقم (١) و (٢) الملحق بهذا النظام .

**المادة الثالثة - ١ -** تتضمن المقاييس الواردة في المادة السابقة علاوة من الحد الأدنى الى الحد الأقصى المبين في كل درجة تمنح عند اكمال الموظف سنة براتب يقل عن الحد الأعلى للدرجة ولا يجوز منح هذه العلاوة للموظفين من الدرجة التاسعة حتى الدرجة الثالثة الا بموجب توصية يقدمها الرئيس المباشر للموظف ويصادق عليها الرئيس الأعلى الذي يليه يبين فيها ان خدمات الموظف المستحق العلاوة مرضية من جميع الوجوه خلال السنة .

٢ - تحتسب المدة التي قضاها الموظف في درجته قبل تنفيذ هذا النظام لغرض الترفيع والعلاوة بموجب المقياس المحدد في المادة السابقة .

**المادة الرابعة - ١ -** تنهى اعارة الموظفين المبحوث عنهم في الفقرة (١) من المادة التاسعة من القانون اعتبارا من تاريخ تنفيذ هذا النظام ويصبحون من الموظفين المشمولين بأحكام النظام تلقائيا .

٢ - يجوز لمن لا يرغب بالتعيين وفق نظام المصلحة من الموظفين المذكورين في الفقرة (١) اعلاه الاحتفاظ بصفة الاعارة ويعتبر معارا من قبل الوزارة وعلى ملاكها .

٣ - يحتفظ الموظفون المشار اليهم بالفقرة (١) اعلاه بكافة الحقوق التي اكتسبوها بموجب قوانين الخدمة والملاك والانظمة والتعليمات المتعلقة بهما قبل تنفيذ هذا النظام .

**المادة الخامسة -** تقرر ملاكات الموظفين

والمستخدمين في المصلحة من قبل المجلس ومصادقة وزارة المالية وتبقى نافذة خلال السنة المالية التي تعود اليها اذا حلت السنة المالية الجديدة ولم يكن قد صودق على ميزانيتها فتبقى هذه الملاكات نافذة حتى المصادقة على ملاكات السنة المالية الجديدة وللمجلس اجراء التعديل في الملاكات عند اقتضاء الضرورة على ان تستحصل موافقة وزارة المالية .

**المادة السادسة -** يطبق قانون الخدمة المدنية وقانون الملاك والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبهما على موظفي ومستخدمى المصلحة في الامور التي لم ينص عليها في هذا النظام على ان يمارس المجلس الصلاحيات المنصوص عليها في القانونين المذكورين والانظمة المشار اليها .

**المادة السابعة -** يجوز أن يشغل الموظف وظيفة اعلى من وظيفته بدرجة واحدة اذا ثبتت كفاءته باقتراح من المدير العام وموافقة المجلس .

**المادة الثامنة -** اذا استقال الموظف المعارة خدماته للمصلحة من وظيفته الحكومية وعين مباشرة فيها فيجوز ان يدور لحسابه ما كان يستحقه من الاجازات الاعتيادية والمرضية .

**المادة التاسعة -** لا يجوز لاي موظف او مستخدم في المصلحة ممارسة أية وظيفة او حرفة خارج المصلحة الا باذن المجلس .

**المادة العاشرة -** تطبق على موظفي المصلحة أحكام قانون انضباط موظفي الدولة المرعى مع مراعاة ما يلي :

١ - يكون للمصلحة لجنة انضباط خاصة بها تؤلف بقرار من المجلس برئاسة أحد كبار موظفيها وعضوية مشاير الحقوق أو من يقوم مقامه وعضو آخر لا تقل درجته عن الدرجة الرابعة وللمجلس تعيين نائب للرئيس عند غيابه واعضاء اضافيين يقومون مقام من يتغيب من الاعضاء الأصليين .

٢ - ان الموظف بأمور ذاتية المصلحة هو الذي يقوم بوظيفة سكرتارية اللجنة .

٣ - يعترض على قرارات لجنة الانضباط الخاصة أمام مجلس الانضباط العام وفق أحكام قانون انضباط موظفي الدولة أو أى قانون يحل محله .



عنوان الوظيفة	الحد الأدنى والأعلى للراتب
كاتب	١٥ - ٣٤
مساح	١٢ - ٢٤
كاتب طابعة بلغة واحدة	١٢ - ٣٤

الجدول رقم (٢)

الوظائف الزراعية الفنية

عنوان الوظيفة	الحد الأدنى والأعلى للراتب
أخصائي زراعي أول	١٠٠ - ١٥٠
أخصائي زراعي	٧٠ - ١٢٠
معاون أخصائي زراعي	٢٨ - ٩٠
مرشد زراعي	٢٨ - ٩٠
مراقب زراعي	١٥ - ٣٤
مراقب حقل	١٥ - ٣٤

رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٧

نظام

الخدمة في مصلحة الموانئ العراقية (١)

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استناداً إلى أحكام المادة الثانية من قانون ذيل  
قانون مصلحة الموانئ العراقية رقم (٥٧) لسنة  
١٩٦٤ وبناء على ما عرضه وزير المواصلات ووافق  
عليه مجلس الوزراء .

أمر بوضع النظام الآتي :-

المادة الأولى - يقصد بالتعابير التالية المعاني  
المبينة أزاءها :-

- المصلحة - مصلحة الموانئ العراقية .
- الوزير - وزير المواصلات .
- المجلس - مجلس إدارة المصلحة .
- المدير العام - المدير العام للمصلحة .

الموظف - كل شخص عهدت إليه وظيفة دائمة  
داخلية في ملاك المصلحة الخاص بالموظفين .

المادة الحادية عشرة - للمجلس بناء على اقتراح  
من المدير العام - منح الموظف أو المستخدم  
المخصصات المنصوص عليها في قانون الخدمة  
المدنية والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه .

المادة الثانية عشرة - للمجلس إصدار  
التعليمات اللازمة وتخويل المدير العام الصلاحيات  
الكافية لتسهيل تطبيق أحكام هذا النظام .

المادة الثالثة عشرة - ينفذ هذا النظام بعد  
مرور ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة  
الرسمية .

المادة الرابعة عشرة - على وزير الزراعة تنفيذ  
هذا النظام .

كتب ببغداد في اليوم السابع من شهر رمضان  
لسنة ١٣٨٦ المصادف لليوم التاسع عشر من شهر  
كانون الأول لسنة ١٩٦٦ .

جدول رقم (١)

عناوين وظائف الموظفين وحدود رواتبها

عنوان الوظيفة	الحد الأدنى والأعلى للراتب
مدير عام	١٣٠ - ١٥٠
معاون مدير عام	٧٠ - ١٢٠
مدير	٧٠ - ١٢٠
مشاور حقوقي	٧٠ - ١٢٠
رئيس ملاحظين	٥٠ - ٩٠
محاسب	٥٠ - ٩٠
مهندس	٥٠ - ١٢٠
ملاحظ	٣٦ - ٦٥
ملاحظ فني	٢٨ - ٦٥
مترجم	٢٨ - ٦٥
معاون محاسب	٢٨ - ٦٥
مدقق	٢٨ - ٦٥
معاون ملاحظ	٢٨ - ٤٥
مأمور مخزن	٢٨ - ٤٥
أمين صندوق	٢٨ - ٤٥
كاتب طابعة بلغتين	١٥ - ٤٥

المستخدم - كل شخص تستخدمه المصلحة في خدمة داخلية في ملاك المصلحة الدائم الخاص بالمستخدمين ويستثنى من ذلك من يستخدم لقاء اجور يومية أو باجرة مقطوعة .

**المادة الثانية -** يعين المدير العام بدرجة خاصة وفق احكام قانون الدرجات الخاصة في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية .

**المادة الثالثة -** يحتفظ الموظفون والمستخدمون في المصلحة برواتبهم التي يتقاضونها عند تنفيذ هذا النظام ويمنحون مخصصات غلاء المعيشة المخصصة لرواتبهم بمقياس ما يمنح لموظفي ومستخدمي الدوائر الرسمية .

**المادة الرابعة -** تقرر ملاكات الموظفين والمستخدمين في المصلحة من قبل المجلس ومصادقة وزارة المالية وتبقى نافذة خلال السنة المالية التي تعود اليها فاذا حلت السنة المالية الجديدة ولم يكن قد صودق على ميزانيتها فتبقى هذه الملاكات نافذة حتى المصادقة على ميزانية السنة المالية الجديدة ولللمجلس اجراء التعديلات في الملاكات عند اقتضاء الضرورة على ان تستحصل موافقة وزارة المالية .

**المادة الخامسة -** تكون رواتب الوظائف الخاصة في المصلحة غير الواردة بقانون الملاك وفقا لما هو مبين في الجدول رقم (١) الملحق بهذا النظام .

**المادة السادسة - ١ -** يجوز تعيين من يقوم بأعمال فنية من حملة الشهادات الدراسية ممن له خدمة في المصلحة مدة لا تقل عن خمس سنوات موظفا براتب لا يتجاوز ما يستحقه بموجب قانون الخدمة المدنية بعد احتساب آخر خمس سنوات قضاها في المصلحة خدمة لغرض العلاوة والترفيح .

**٢ -** يجوز ان يعين على الملاك الدائم المستخدم الفني الحاصل على الشهادة الابتدائية ممن يحمل عنوان وظيفة داخلية في الجدول (٢) الملحق بهذا النظام موظفا بنفس راتبه الاسخدامي على ان تكون قد مضت على استخدامه في المصلحة مدة لا تقل عن عشر سنوات .

**المادة السابعة - ١ -** يعين حامل شهادة الدلالة البحرية من الدرجة الثالثة الممنوحة من

قبل المصلحة لأول مرة موظفا براتب لا يتجاوز -/٢٤ ديناراً شهرياً .

**٢ -** يجوز تعيين الدليل البحري الحائز على شهادة الدلالة الذي يعمل في المصلحة وقت نفاذ هذا النظام موظفا ويحدد راتبه وفق ما جاء في الفقرة (١) من هذه المادة بصرف النظر عن مؤهلاته الدراسية وتحسب خدماته في المصلحة بعد حصوله على شهادة الدلالة لغراض العلاوة والترفيح على ان يقدم طلبا بذلك خلال مدة ستة اشهر من تاريخ نفاذ هذا النظام .

**المادة الثامنة -** يعين لأول مرة : -

**١ -** حامل الشهادة البحرية من الدرجة الثانية او ما يعادلها براتب لا يتجاوز -/٢٨ ديناراً شهرياً بشرط ان تكون المدة الاصفرية للحصول على هذه الشهادة خمس سنوات بعد شهادة الدراسة الابتدائية .

**٢ -** حامل الشهادة البحرية من الدرجة الاولى او ما يعادلها براتب لا يتجاوز -/٣٦ ديناراً شهرياً بشرط ان تكون المدة الاصفرية للحصول على هذه الشهادة سنتين بعد الحصول على الشهادة البحرية من الدرجة الثانية .

**٣ -** حامل الشهادة البحرية من درجة ربان او ما يعادلها براتب لا يتجاوز -/٥٠ ديناراً شهرياً على ان لا يرفع الى راتب -/٥٠ ديناراً الا بعد قضائه مدة سنتين ونصف بدرجته .

**المادة التاسعة -** يعين لأول مرة : -

**١ -** حامل شهادة الهندسة البحرية من الدرجة الثانية او ما يعادلها الذي حصل عليها بعد حيازته على الشهادة الجامعية الاولى في الهندسة براتب لا يتجاوز -/٣٦ ديناراً شهرياً .

**٢ -** حامل شهادة الهندسة البحرية من درجة رئيس مهندسين بحري او ما يعادلها الذي حصل عليها بعد حيازته على الشهادتين المنصوص عليهما في الفقرة (١) من هذه المادة براتب لا يتجاوز -/٤٥ ديناراً شهرياً على ان لا يرفع الى راتب -/٥٠ ديناراً الا بعد قضائه مدة سنتين ونصف بدرجته .

**المادة العاشرة -** يعين لأول مرة : -

**١ -** حامل الشهادة المهنية البحرية التي تخوله القيام بأعمال ضابط محرك بحري رابع براتب لا يتجاوز -/٢٤ ديناراً شهرياً بشرط ان تكون المدة الاصفرية للحصول على هذه



الشهادة ثلاث سنوات بعد شهادة الدراسة المتوسطة .

٢ - حامل الشهادة المهنية البحرية التي تخوله القيام بأعمال ضابط محرك بحرى ثالث براتب لا يتجاوز -/٢٨ ديناراً شهرياً .

٣ - حامل الشهادة المهنية البحرية التي تخوله القيام بأعمال ضابط محرك بحرى ثان براتب لا يتجاوز -/٣٦ ديناراً شهرياً .

٤ - حامل الشهادة المهنية البحرية التي تخوله القيام بأعمال ضابط محرك بحرى أول براتب لا يتجاوز -/٤٥ ديناراً شهرياً على ان لا يرفع الى راتب -/٥٠ ديناراً الا بعد قضائه مدة سنتين ونصف بدرجته .

**المادة الحادية عشرة -** تشكل لجنة برئاسة مدير الموانئ العام وممثل عن القوة البحرية وممثل عن وزارة التربية تختص بمعادلة الشهادات لغرض تطبيق هذا النظام .

**المادة الثانية عشرة -** للمجلس بموافقة وزير المالية منح المخصصات المنصوص عليها فى قانون الخدمة المدنية وله أيضاً منح المخصصات التالية :-

١ - مخصصات للموظفين والمستخدمين الذين يعملون على ظهور البواخر والزوارق والوحدات العائمة بنسبة لا تتجاوز النسبة المحددة فى قانون مخصصات موظفى الدولة ومستخدميها .

٢ - منح الادلاء البحريين الذين يشتغلون فى سلك الدلالة مخصصات محلية بنسبة لا تتجاوز ١٥٪ من رواتبهم .

**المادة الثالثة عشرة -** للمجلس ايفاد منتسبى المصلحة الى خارج العراق لغرض الدراسة او التدريب او الاطلاع على أن يتقاضى الموظف او المستخدم الموفد المخصصات المقررة بنظام مخصصات الايفاد الصادر بموجب قانون الخدمة المدنية . اما العامل فتقرر مخصصات ايفاده بقرار من المجلس بعين النسبة التى تمنح للمستخدم بنظام الايفاد .

**المادة الرابعة عشرة -** للمجلس بموافقة وزير المالية فتح دورات تدريبية خاصة بالمصلحة على ان تعين بتعليمات ان المجلس مدة هذه الدورات والمواضيع التى تدرس فيها وشروط قبول منتسبيها والتعاقد معهم وتضمينهم والمخصصات التى تمنح لهم خلال مدة الدورة وتحدد الرواتب والقدم الذى يستحقه خريجو هذه الدورات

بموجب شهاداتهم الدراسية ومدة دراستهم فى هذه الدورات وفق قانون الخدمة المدنية .

**المادة الخامسة عشرة -** ١ - للمجلس ان يقرر ساعات العمل فى المصلحة من وقت لآخر على ان لا تقل عن ساعات العمل المقررة فى قانون الخدمة المدنية .

٢ - للمجلس زيادة ساعات العمل فى دوائر ومعامل المصلحة الى الحد الاعلى المقرر فى قانون الخدمة المدنية .

٣ - للمجلس زيادة ساعات العمل عن الحد الاعلى المقرر فى قانون الخدمة المدنية لفرض انجاز أعمال مستعجلة تخص المصلحة على ان يبين فى الامر الصادر لهذا الغرض الاسباب الموجبة لزيادة ساعات العمل والموظفين والمستخدمين الذين تشملهم وعلى ان يمنحو اجوراً اضافية .

٤ - للمدير العام ان يقرر اوقات دوام خاصة وفقاً لما تقتضيه المصلحة على ان لا تقل او تزيد ساعات العمل عما هو مقرر من قبل المجلس .

**المادة السادسة عشرة -** يطبق قانون انضباط موظفى الدولة على موظفى المصلحة مع مراعاة ما يلى :-

١ - تؤلف بقرار من المجلس لجنة انضباط من بين موظفى المصلحة قوامها رئيس وعضوان أصليان وعضو احتياط على ان لا تقل درجتهم عن الدرجة الثالثة من درجات قانون الخدمة المدنية .

٢ - يعين الوزير من بين اعضاء مجلس الادارة مجلس انضباط خاصاً بالمصلحة يمارس صلاحيات مجلس الانضباط العام حسب احكام قانون انضباط موظفى الدولة وقانون الخدمة المدنية .

**المادة السابعة عشرة -** يطبق قانون الخدمة المدنية وقانون الملاك والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبها على موظفى المصلحة ومستخدميها كل فيما يخصه وذلك فى الامور التى لم ينص عليها فى هذا النظام ويمارس المجلس جميع الصلاحيات المنصوص عليها فى القانونين المذكورين والانظمة والتعليمات المشار اليها عدا ما له علاقة بقانون الملاك وله ان يخول المدير العام اياً من هذه الصلاحيات .

**المادة الثامنة عشرة -** ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .



المادة التاسعة عشرة - على وزير المواصلات تنفيذ هذا النظام .

كتب بغداد في اليوم الثامن عشر من شهر جمادى الاول سنة ١٣٨٧ المصادف لليوم الرابع والعشرين من شهر آب سنة ١٩٦٧

### جدول الوظائف الخاصة لمصلحة الموانئ العراقية (١) جدول رقم (١)

عنوان الوظيفة	الحد الأدنى	والأعلى للراتب
١ - رئيس	١٨٠ - ١٠٠	
٢ - معاون رئيس	١٥٠ - ٧٠	
٣ - ربان مرفأ	١٥٠ - ٧٠	
٤ - ضابط العوامات	١٥٠ - ٧٠	
٥ - ضابط الانقاذ	١٥٠ - ٧٠	
٦ - ضابط التنوير البحري	١٥٠ - ٧٠	
٧ - ضابط السيطرة ( بحري )	١٥٠ - ٧٠	
٨ - ضابط الارتباط ( بحري )	١٥٠ - ٧٠	
٩ - ضابط بحري أول	١٥٠ - ٧٠	
١٠ - دليل بحري أول	١٥٠ - ٧٠	
١١ - مهندس بحري أول	١٥٠ - ٧٠	
١٢ - ضابط محرك بحري أول	١٥٠ - ٧٠	
١٣ - منبىء جوى أقدم	١٥٠ - ٧٠	
١٤ - ضابط بحري ثان	١٢٥ - ٥٠	
١٥ - دليل بحري ثان	١٢٥ - ٥٠	
١٦ - مهندس بحري ثان	١٢٥ - ٥٠	
١٧ - ضابط محرك بحري ثان	١٢٥ - ٥٠	
١٨ - مساح بحري	١٢٥ - ٥٠	
١٩ - مراقب جوى أقدم	١٢٥ - ٥٠	
٢٠ - منبىء جوى	١٢٥ - ٥٠	
٢١ - مهندس بحري ثالث	٩٥ - ٣٦	
٢٢ - ضابط بحري ثالث	٩٥ - ٢٨	
٢٣ - دليل بحري ثالث	٩٥ - ٢٨	
٢٤ - ضابط محرك بحري ثالث	٩٥ - ٢٨	
٢٥ - مراقب جوى	٩٥ - ٢٨	
٢٦ - معاون منبىء جوى	٦٥ - ١٨	
٢٧ - نائب ضابط بحري	٦٥ - ١٨	
٢٨ - ضابط محرك بحري رابع	٦٥ - ١٨	

عنوان الوظيفة	الحد الأدنى	والأعلى للراتب
٢٩ - ميكانيكى لاسلكى	٦٥ - ١٨	
٣٠ - مأمور محطة	٦٥ - ١٨	
٣١ - معاون مراقب جوى	٦٥ - ١٨	
٣٢ - مأمور لاسلكى	٤٥ - ١٥	
٣٣ - راصد جوى	٤٥ - ١٥	
٣٤ - معاون مساح بحري	٦٥ - ١٥	
٣٥ - مراقب آلى	٦٥ - ١٥	
٣٦ - مراقب بحري	٦٥ - ١٥	
٣٧ - مراقب كهربائى	٦٥ - ١٥	
٣٨ - مراقب لاسلكى	٤٥ - ١٥	
٣٩ - مفرق	٤٥ - ١٥	

### جدول الوظائف الفنية

#### لمصلحة الموانئ العراقية

رئيس ومعاون رئيس الدوائر الفنية ( النقلات والشؤون البحرية وميناء الفاو وميناء أم قصر والهندسة المدنية والكهربائية والبحرية واللاسلكية ) .

#### الشؤون البحرية

ربان مرفأ  
ضابط العوامات  
ضابط الانقاذ  
ضابط التنوير  
ضابط السيطرة ( بحري )  
ضابط الارتباط ( بحري )  
ضابط بحري أول  
ضابط بحري ثان  
ضابط بحري ثالث  
نائب ضابط بحري  
دليل بحري أول  
دليل بحري ثان  
دليل بحري ثالث  
مراقب آلى  
الهندسة البحرية والآلية  
مدير ( معمل )  
مهندس بحري أول

معاون منبىء جوى	رئيس ملاحظين آلى
راصد جوى	مهندس بحرى ثانى
مراقب لاسلكى	مهندس بحرى ثالث
ميكانيكى لاسلكى	ضابط محرك بحرى أول
مأمور محطة	ضابط محرك بحرى ثان
رئيس ملاحظين ( مخبرة )	ضابط محرك بحرى ثالث
رئيس ملاحظين ( شؤون اللاسلكى )	ضابط محرك بحرى رابع
ملاحظ فنى	مراقب آلى
معاون ملاحظ ( فنى )	مراقب بحرى
معاون ملاحظ ( مخبرة )	رئيس ملاحظين ( فنى )
دوائر الحفر والمسح البحرى	رئيس ملاحظين ( كهربائى )
مساح بحرى	ملاحظ فنى
معاون مساح بحرى	مهندس
رئيس ملاحظين ( رسم )	رسم
رسم	معاون مهندس
معاون رسم	الهندسة المدنية
الشؤون الزراعية	مهندس
معاون أخصائى زراعى	معاون مهندس
مرشد زراعى	ملاحظ ( رسم )
الفندق	مساح أول
فاحص	معاون ملاحظ ( رسم )
الصحة	مساح
رئيس صحة	رسم
مدير مستشفى	معاون رسم
طبيب	الهندسة الكهربائية والآلية
طبيب أسنان	رئيس ملاحظين ( فنى )
صيدلى	مهندس
رئيس ملاحظين ( مختبر )	معاون مهندس
رئيسة مرضات	مراقب كهربائى
مرضة	مأمور محطة
مراقب صحى	ملاحظ فنى
زائرة صحية	المواصلات اللاسلكية
موظف صحى	مهندس
مساعد مختبر	معاون مهندس
مصور شعاعى	مراقب جوى أقدم
مساعد صيدلى	مراقب جوى
رئيس مضمدين	معاون مراقب جوى
مصلح	منبىء جوى أقدم
	منبىء جوى



## جدول الوظائف الفنية لمستخدمي مصلحة الموانئ العراقية

سائق رافعة أثقال  
غواص  
معاون غواص  
مساعد آلي التنوير  
رقيب رصيف  
رقيب فرضة  
مراقب سفن  
آلي  
كهربائي  
مأمور الهوائيات اللاسلكية  
آلي ( بدالة التلفون )  
مأمور بدالة  
المستخدمين الذين يعملون على ظهور البواخر  
والزوارق

رقم ( ٢٢ ) لسنة ١٩٦٨

### نظام

التعديل الثاني لنظام الخدمة في مصلحة الخطوط  
الجوية العراقية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦١ (١)

باسم الشعب

رئاسة الجمهورية

استنادا الى الفقرة الخامسة من المادة السابعة  
من قانون مصلحة الخطوط الجوية العراقية رقم  
(٧) لسنة ١٩٦١ وبناء على ما عرضه وزير  
المواصلات ووافق عليه مجلس الوزراء .

امر بوضع النظام الآتي :-

المادة الاولى - ١ - تكون حدود الرواتب لعناوين  
الوظائف المذكورة أدناه حسب ما هو مبين أزاء  
كل منها بدلا من الحدود الواردة في الجدول رقم  
(٢) الملحق بنظام الخدمة في مصلحة الخطوط  
الجوية العراقية رقم ٢٤ لسنة ١٩٦١ للوظائف  
نفسها .

رئيس طيارين ١٠٠ - ٢٢٠  
معاون رئيس طيارين ٧٠ - ٢٠٠

رئيس مهندسي الطائرات ٧٠ - ١٨٠  
ربان طائسرة ٧٠ - ٢٠٠  
معاون رئيس مهندس طائرة ٥٠ - ١٥٠  
مهندس طائرات ٢٨ - ١٥٠  
مساعد ربان طائرة ٣٦ - ١٢٠

٢ - تضاف وظيفة ( رئيس مفتشي هندسة ) الى  
الجدول رقم (٢) الملحق بالنظام ويخصص لها  
راتب ١٠٠ - ١٨٠ .

المادة الثانية - ١ - تحدث درجة براتب ١٦٠ -  
٢٢٠ لوظيفة رئيس طيارين و ١٦٠ - ٢٠٠  
لوظيفتي معاون رئيس طيارين وربان طائرة  
و ١٦٠ - ١٨٠ لوظيفتي رئيس مهندسي الطائرات  
ورئيس مفتشي هندسة .

٢ - يجوز ترفيع من ورد ذكرهم في الفقرة  
(١) من هذه المادة الى راتب الحد الأدنى للدرجة  
المحدثة بعد قضاء خمس سنوات في الدرجة  
الاولى من درجات قانون الخدمة المدنية .

المادة الثالثة - ١ - تكون الرواتب الاسمية  
للدرجات المبينة بالمادة الثانية من هذا النظام على  
الوجه الآتي :-

١٦٠ ديناراً ، ١٨٠ ديناراً ، ٢٠٠ ديناراً ،  
٢٢٠ ديناراً .

٣ - يجوز ترفيع الموظف الذي يصبح راتبه  
- / ١٦٠ ديناراً وفق الفقرة (٢) من المادة الثانية  
من هذا النظام بعد قضائه ثلاث سنوات بكل حد  
من الحدود المبينة بالفقرة (١) من هذه المادة اذا  
سمح حد الدرجة الواردة في الفقرة (١) من المادة  
الثانية من هذا النظام بالترفيع .

المادة الرابعة - ينفذ هذا النظام من تاريخ  
نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الخامسة - على وزير النقل تنفيذ هذا  
النظام (٢) .

كتب ببغداد في اليوم الرابع والعشرين من  
شهر صفر لسنة ١٣٨٨ المصادف لليوم الحادي  
والعشرين من شهر مايس لسنة ١٩٦٨ .

(١) الوقائع العراقية العدد ١٥٨٠ في ١٠/٦/١٩٦٨

(٢) معدلة بالقانون رقم (٩٠) لسنة ١٩٧١ - أنظر وزارات وأشخاص معنوية عامة







